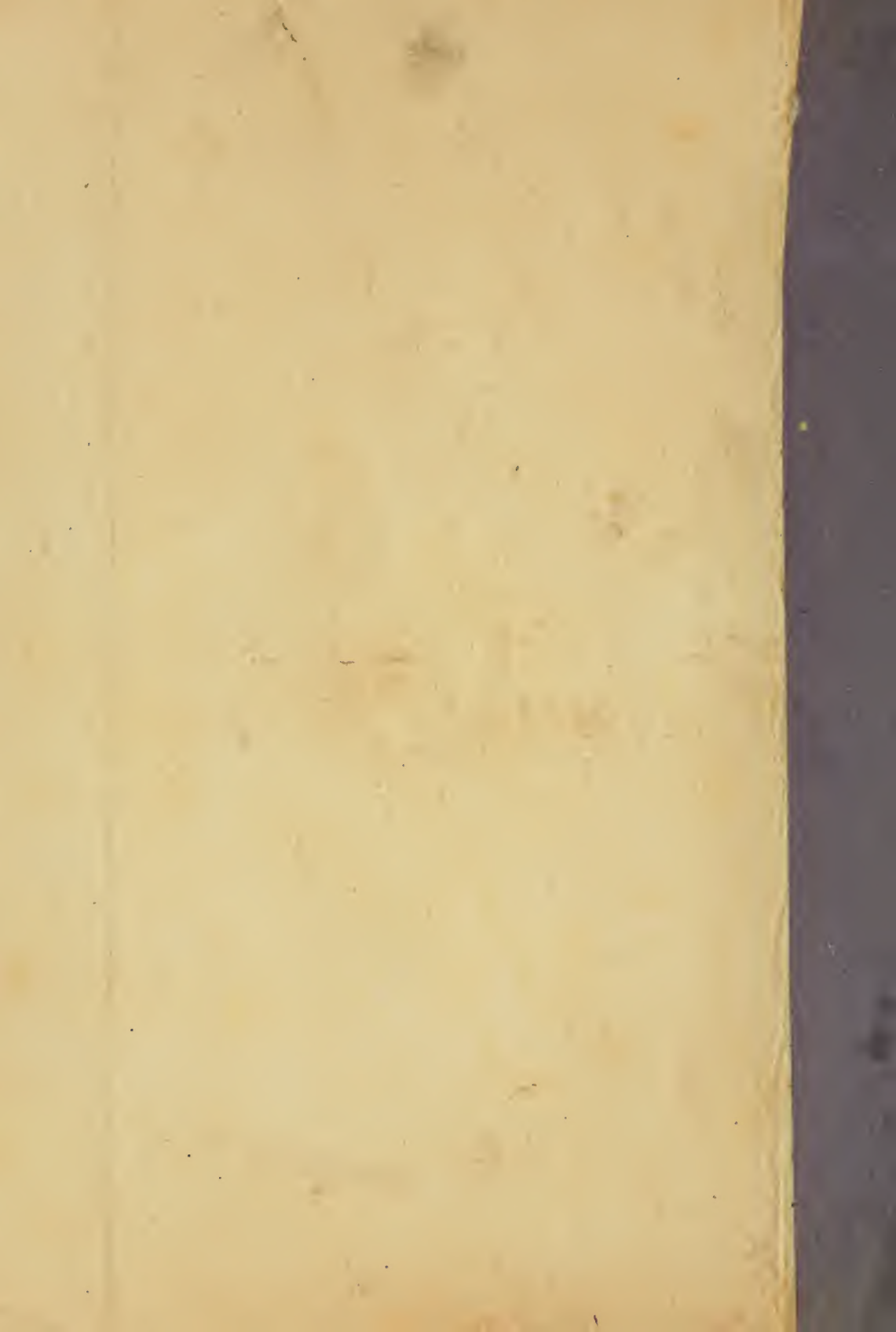
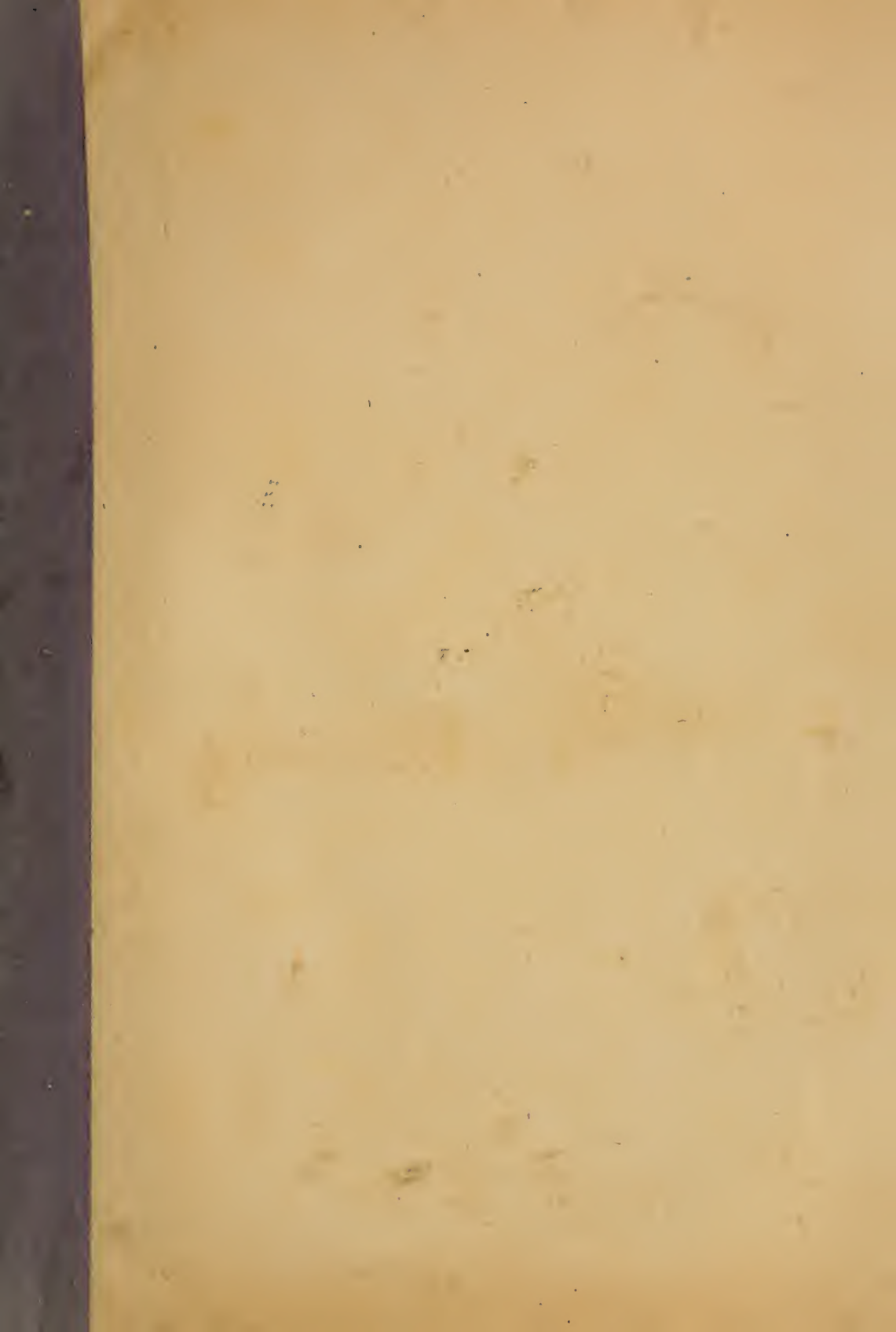
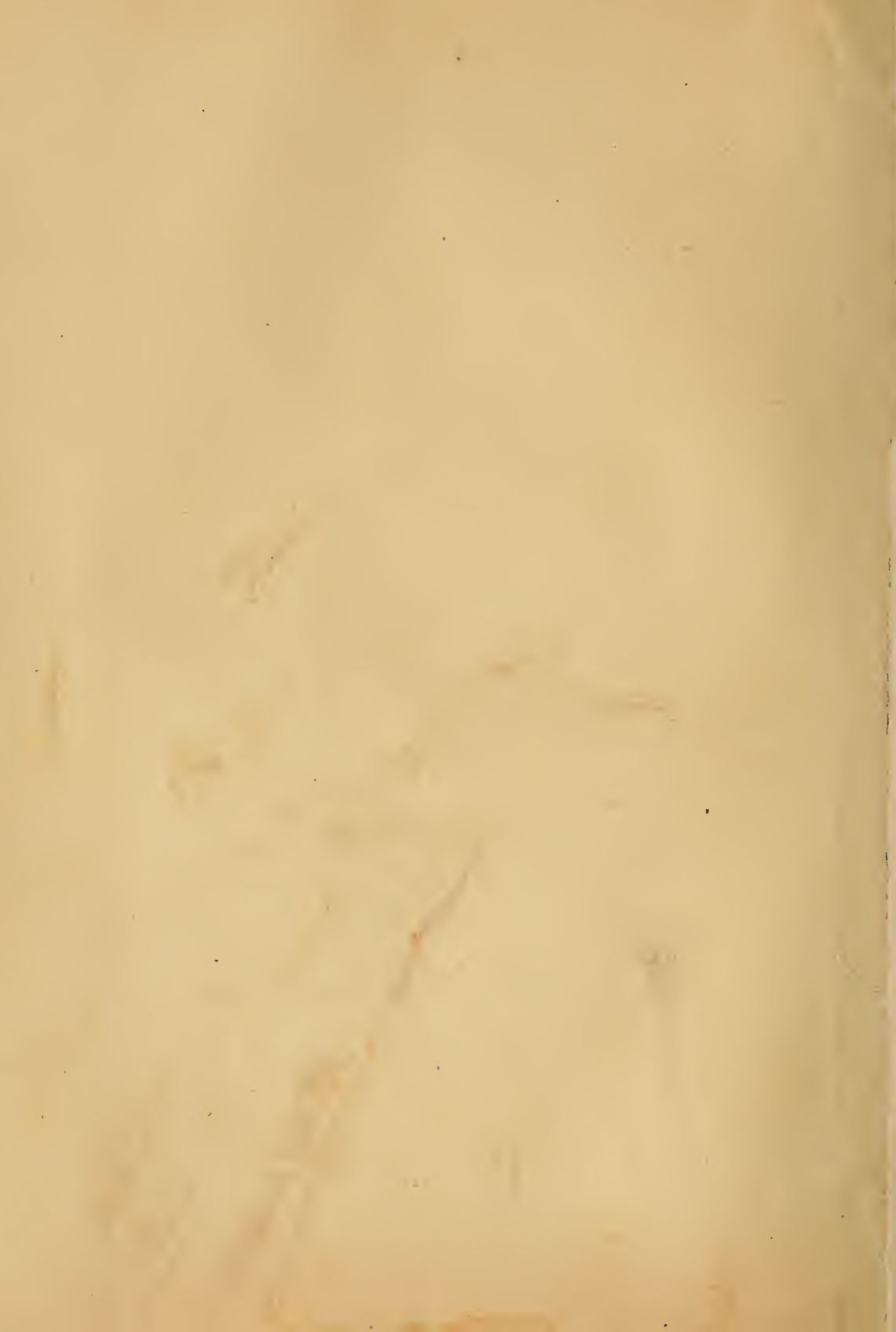


3 1761 03528 1179









جميع المبررة وفي ٣٨٩ كل شيء فهو مل ببيع بلا استعانة به على الإطلاق إذا وصف
المشتري وعرفه على الوجه الموافق المطلوب ويلزم وليس لأحد من الرجوع إذا كان على
الأوصاف المطلوبة وإذا خالف يكون المشتري مخيراً وأما ما لا يتعامل استعانة به إذا بين فيه
المدة صراحة فغير فيه حيث تشرائط الملو إذا لم يبين فيه مدة كان من قبيل الاستعانة

أيضاً وفي ٣٩٨ إذا شرط في بيع الوفاء أن يكون قرض من منافع المبيع

للمشتري صح ويلزم الوفاء بشرط وفي ٤٤٠ الاجارة المضافة

محيطة لازمة قبل حلول وقتها وقدرها في الأمر

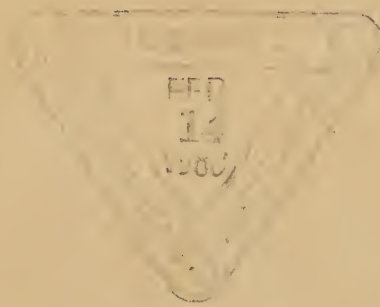
الشريف السلطاني بالعمل بعتة في ذلك كله

فاحفظه واللام والله تعالى

أعلم وأستغفر الله

العظيم

• (تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله باب دعوى الرجاءين) •



قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا الرجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع * التناقض
 اذا كان ظاهرا والتوفيق خفيا لا يمكن امكان التوفيق بل لابد من بيان والا يمكن الامكان
 * بحمد الامين الامانة ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل الا ببينة * التصديق اقرار الا بالحدود * اذا
 ثبت استحقاقه فطالبه على من تناول الفدية لا على الناظر * لاتصح دعوى القاتل ما لم يبين انه
 بعوض أو بلا عوض * اذا ادعى المأذون بالاتفاق أو المدفع فصدق ان كان المال امانة وان كان
 دينافى ذمته فلا * الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لاتنقض ولا تعاد ما لم يكن في اعادتها
 فائدة بان أتى بها مع دفع اقام عليه البينة فانها تسمع * غلط الاسم لا يضر بل وان يكون له
 اسمان * لا يلزم الابن وفاء دين أبيه من استحقاقه المنة نقل اليه عنه في وقف أهلى * ادعى بعد
 ما أقر بالمال ان بعضه قرض وبعضه ربا يسمع * مات لادن وارث وعليه دين لزيد أثبت زيدا في
 وجه وصى نصبه القاضي له أخذه من التركة * لا يكاف الاب احضار ابنه المبالغ لاجل دعوى
 عليه * لاتصح الدعوى على جميع الضار بين بالمدق اذا أصابت واحدا بندقه فقتلته اذ لم يعلم
 الضارب * العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي
 حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترط الدعوى عند أنى حنيقة وعندهما
 ليست بشرط واجهوا على ان دعوى الامة ليست بشرط لانهم اشهاد بحجزة الفرج فهي حسية
 الكل من التمتع سيدي والدرجة الله تعالى * كفل بتمن أو مهر ثم برهن الكفيل على فساد
 البيع أو الفسخ لا يقبل لان اقدامه على التزام المال اقرار منه بصحة سبب وجود المال فلا
 يسمع منه بعده دعوى الفساد ولو برهن على ايقاف الاصل أو على ابرائه لا يقبل لانه تقرير
 للوجوب السابق * ادعى دارا فأنكر ذوا اليد فصاله على أنف على أن يسلم الدار لذى اليد ثم
 برهن ذوا اليد على صلح قبل هذا الصلح صح الصلح الاول وبطل الثاني * وقال كل صلح بعد صلح
 فالثاني باطل ولو شرأه ثم شرأه بطل الاول ونفذ الثاني * ولو صلح ثم شرى جاز الشرأ وبطل
 الصلح أى فى الصلح الذى هو بمعنى البيع ينبغي أن يبطل الاول لا الثانى كما فى الشرأ وأصله ان
 الشرأ الثانى فسخ الاول اقتضاء ويعرف به ذماما سائل كثيرة (يقول الحقير) يؤيده ما فى خلاصة
 الفتاوى قال القاضى الامام ان ما فى المنتقى من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد به الصلح
 الذى هو اسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلم على عوض آخر فالثانى هو الجائز
 وانفسخ الاول كالبيع * يقبل عذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل * الاقرار المتأخر
 يرفع الا انكار المتقدم والقرار المتقدم يمنع الانكار المتأخر * ادعى مالا فصالح ثم ظهر انه لا نى
 عليه بطل الصلح * من دفع شيئا على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه الرجوع بمادفع * دعوى
 الدفع من المدعى عليه ليس بتعديل للشهود حق لو طعن فى الشاهد أو فى الدعوى يصح من
 نور العيز ومن أراد استيفاء المقصود من مسائل المدفوع فليرجع اليه فى الفصل الثامن عشر
 وذ كفى المجلة فى مادة ١٨٨ البيع بشرط متعارف بين الناس فى البلدة صحيح والشرط معتبر
 وان كان فيه منفع لا حـ الماتعادين أولهـ ما وان كان لا يلائم العقد وفى ١٩٢ الاقالة
 بالتماعى القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة وفى ٢٢٠ بيع العبرة كل مد بقرس يصح فى

دعوى المدعى * وفي نور العين ادعى ارثاله ولاخيه فقال المدعى عليه انك اقررت ان اخي باعه
منك وسلم وهذا اقرار بانه ملك الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قبل لا ينفذ لانك لم يقر ان اخي
باع به اجازة لكن اقر بالبيع فقط ومن اقران فلا يباع به ثم ادعى انه ملكه يسع الا اذا اقر
انه باع به صح اجازة الخيئة فلا يصح دعواه به - دمه وقيل لو باع والدار بيده وقت البيع او
قال باع وسلم فهذا يكفي لانه ما يدل على الملك * وفيه لو برهن ذواليد على اقرار الوصي بانه باعه
بوصاية قالوا لا قبل الا ان يشهدوا انه وصى من جهة المورث او القاضي اذ الوصاية لا تثبت
باقراره اه * الا براء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى * ابراهم عن الدعاوى ثم ادعى
مالا بالوكالة او الوصاية يقبل * لا تسمع دعواه في شئ من الاشجار بعد ما ساقى عليهم * التناقض
يمنع الدعوى اذ غيره كما يمنعه لنفسه * من اقر بعين اغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان
يدعيه اغيره بوكالة او وصاية * لا ينفذ اقصاء بالدفع قبل عين الاس - نظهار * الدعوى على بعض
الورثة صحيحة * لا تسمع دعوى الموقوف عليهم الا باذن القاضي او كون المدعى ناظرا * الخصم
في اثبات النسب - دة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت او على الميت كما تقدم
* دعوى الملك لا تصح على غيره ذي اليد * ادعى انه عم الميت لا بد ان يفسر انه لا يه او لامه وان
يقول هو وارثه ولا وارث له غيره به - دة ان ينسب الشهود للميت والمدعى لبنوة الغم - دة مومة حتى
يلتقيما الى اب واحد - دة مدعى المال * العبد اذا انقاد للبيع لا تسمع دعواه حرية الاصل
بدون يئمة * الابن اذا كان في عيال الاب يكون معين له فيما يصنع * ما اكتسبه به الابن يكون
لا يه اذا اتحدت منهم ما ولم يكن مال سابق له - دة ما كان الابن في عيال ابيه - دة لان مدار الحكم
كونه معين لا يه * القول للدافع لانه اعلم بجهة الدفع * دفع الى ابنه مالا فاراد اخذه صدق في
انه دفعه قرضا * يصح اثبات الشراء في وجه مدعى دين في التركة المستغرقة * التناقض لا يمنع
دعوى الحرية سواء كانت اصلية او عارضة * لا تسمع الدعوى بالعين انها له - دة ما ساءمه
عليه * لا تسمع الدعوى بعد ابراء العام الا ضمان الدرك والادانظر حتى للناصر بعد ابرائه
وصيه به - دة بلوغه ولم يكن يعلم * يدخل في قوله لاحق حتى قبله كل عين ودين وكفالة وجناية
واجارة وحبس * لا تسمع دعوى الكفالة بعد ابراء العام * ادعى زكاح امرأته اهازوج
يشترط - حضرة الزوج الظاهر * السجاء لا يقتص خصم المدعى الارض ملكا او وقفا
* الاستبعاد يمنع دعوى الملك * لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة المستغرقة باداة
قيمه الى الغرماء اذا امتنع المباقون * ليس له الدعوى على وكيله بتقبض الرسومات بما اخذ من
الرسومات بل الدعوى اهم عليه * اذ برهن على مديون مديونة لا يقبل وليس له اخذ منه
بدون وكالة او واهل * لا يجوز ابراء عن الاعيان ويجوز عن دعواه * الارث جبري لا يسقط
بالاسقاط * هل يشترط - حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن قولان * هل يشترط حضرة
المودع في اثبات الوديعة فيه اختلاف المشايخ * ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل وبعبكسه لا
* كل ما كان مبنيا على الخلاف يعني فيه التناقض فالمديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن
والخاتمة بعد ادائها بل تلزم لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل وكذلك الورثة اذا

وتسامه في البرازية) وعبارتها كافي الجروان ادعى ذوال اليد الودية - لم يبرهن عليها وأراد
 أن يخاف أن الغائب أودعه عنده يحلف الحاكم المدعى عليه بالله تعالى لقد أودعها إليه على
 البتة لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكنه تمامه به وهو القبول وان طالب المدعى عليه
 يمين المدعى فعلى العلم بالله تعالى ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق له به اه (قوله
 ابن مالك) ذ ك ذلك في جواب سؤال ورد على دفع الدعوى باحد الامور المقدمة ونصه فان
 قيل ذوال اليد خصم ظاهر او دفع الخصومة عن نفسه تابع اثبوت الملك للغائب وهذه البيعة
 تنبذ فكيف يثبت التابع بلا ثبوت الاصل قلنا هذه البيعة تنفذ في امرين أحدهما الملك
 للغائب وهو ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شيء في ملك غيره بلا رضاه وثانيه ما دفع
 الخصومة عنه وهو خصم فيه فمكات مقبولة كن وكل وكيل لا يقبل أمته فقامت بيعة انه
 اعتقه ما تقبل في قصر يد الوكيل عنهم ولا تنجز في وقوع العتاق ما لم يحضر الغائب والله تعالى
 أعلم اه (أقول) وكذا اذا وكال بقل امر أنه فقامت البيعة انه طلقها ثلاثا تقبل في قصر يد
 الوكيل عنهم ولا تقبل في وقوع الطلاق ما لم يحضر الغائب كافي الكافي (فروع) * في يديه
 ودفعه لرجل جارجل وادعى انه وكيل المودع بقبضها وأقام على ذلك بيعة وأقام الذي
 في يديه الودية بيعة ان المودع قد أخرج هذا من الوكالة فبطلت بيعة وكذا اذا أقام بيعة
 انهم ود الوكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر دار فقال ذوال يده انه ودية من فلان في
 يدي وأقام البيعة عليه حتى ان دفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها وذوال اليد اليه وأعاد
 المدعى الدعوى في الدار فاجاب انه ودية في يدي من فلان وأقام البيعة عليه قال تدفع
 الخصومة عنه أيضا كافي الابتداء كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى على ذوال اليد فعله
 نفيه أحكامه بان ادعى الشراء منه يالف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فقام الذي في يديه
 البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته منه لا تدفع عنه الخصومة في قوالهم وان ادعى
 عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار أو هذا العبد ونقده الثمن وقبض
 منه المبيع ثم أقام المدعى عليه البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته منه لا تدفع عنه
 الخصومة وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان في دعوى الدور والاراضي * عبد
 أقام البيعة ان فلانا اعتقه وأقام صاحب اليد البيعة ان فلانا ذلك أودعه تقبل وتبطل بيعة
 العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسا ويحال استحصانا وبؤخذ من العبد كقيل بنفسه
 استيضا فاحق لا يهرب فاذا حضر الغائب فان أعاد البيعة عتق والا فهو عبد كذا في محيط
 السرخسي وكذا لو أقام ذوال اليد البيعة ان فلانا آخر أودعه اياه كذا في الخلاصة لو ادعى
 العبد انه حر الاصل فان أقام ذوال اليد البيعة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه
 فحسب لا تقبل بخلاف الدار وان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل
 قيل بينهم ما يكفيل كذا في الكافي * عبد في يد رجل ادعى رجل انه قتل وليه خطأ وأقام ذوال
 البيعة ان العبد ان لان أودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر
 انه باعه جارية فقال لم أبعها منك قط فقام المشتري البيعة على الشراء فوجب له ما عايناه

وتسامه في البرازية * وكل
 يقبل أمته فبرهن انه
 اعتقه ما قبل للمدفع لا لاعتق
 ما لم يحضر المولى ابن مالك

منه ولم ينقد الثمن قبل أن يشترى ثم اذواليد يقضى به المدعى في الوجوه كلها ما في الاعارة
فلا عدم الزوم وأما في الاجارة فلانه عذر في الفسخ لانه يريد ان التماعن ملكه وأما في الشراء
فلان له حق الاستمرار لانه قد ادى الثمن فان دفع المالك الى المدعى فان كان أجبره ولم
يقبض الاجرة أخذ منه كفيلا بالنفس الى انقضاء المدة وان كان قبض الاجرة أو كان
ادعى رهنه لا تدفع للمدعى وتوضع على يد مدل وفي القنية فلو ادعى ذواليد ان المدعى باع
العين للغائب وبرهن ذلك في اجناس الناطق انما ساقبل وتندفع الخصومة (قوله يهل الى
الجلس الثاني) أي مجلس القاضي وظاهر الاطلاق يتم ما طال فصله وقصر وهذا بعد السؤال
عنه وعلمه بأنه دفع صحيح كناية عدم تبيل التحكيم (قوله للمدعى تخالف مدعى الايداع على
البنات) يعني اذا ادعى شراشي من زيد وادعى ذواليد ايداعه منه فانما تندفع الخصومة من
غير برهان لاننا نقول على ان أصل المال للغائب لكن المدعى الشراء تخالف ذى المدعى على
الايداع على البت لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وفي الذخيرة
لا يخالف ذواليد على الايداع لانه مدعى الايداع ولا خلاف على المدعى ولو حلف أيضا لا تندفع
واسكن له أن يخالف المدعى على عدم العلم اه فاقايد كعبارة الذخيرة ان مانعة أو لا مانعة
ان حقه ولو حلف يخالف على البنات واسكنه بحال لا تندفع الدعوى كما هو ظاهر ولذا قال في
الدرر الظاهر ان الخالف يقع على التوكيل لا على الايداع فان طلب مدعى الايداع بين مدعى
التوكيل بناء على ما ادعى من الايداع ويجوز عن إقامة البرهان عليه حلف على البنات يعني
على عدم توكيله اياه لا على عدم علمه بتوكيله اياه وعبارة الدرر غير صحيحة لانه جعل اليمين على
مدعى التوكيل وانما هي على المدعى عليه أي مدعى الايداع كما هو ظاهر من قول الشافعي فان
طلب المدعى أي مدعى الشراء يمينه أي يمين مدعى الايداع كذا في الشرح للإمامة وحاصله
انه لو ادعى الشراء من المالك وانه وكاله بقبضه فذكر ذواليد كاله ويجوز المدعى عن اثباته
للمدعى أن يخالف ذاليد على انه لم يوكاله بقبض ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعى عليه على
البنات واسكن في تخليفه حجة تدعى البنات تأمل لانه تخالف على فعل الغير فاذا اضطربت
عباراتهم في هذه المسئلة * وحاصل كلام الشارح للمدعى أي مدعى الشراء من الغائب
وتوكيله اياه بالقبض اذا جحد مدعى الايداع توكيله اياه ويجوز عن البرهان ان يخالف مدعى
الايداع بالله ما وكاله الغائب بقبض ما باعه اياه على البنات لا على العلم اسكن يتطرح هل هذا
موافق لعبارة الدرر فيصح عزوه اليه او يمكن حمل كلام الدرر على ما اذا ادعى الشراء والتوكيل
بالقبض فان برهن قبل برهانه وله أخذه فان جحد عن البرهان وطلب بين مدعى الايداع على
ما ادعى من الايداع حلف على البنات قال عزى وهو صريح عبارة القهس يهل حيث قال وحلف
ذواليد على الايداع بطلب مدعى البيع اذ لم يكن له يمينه على التوكيل اه وعليه فكان على
الشارح أن يذكره هذا القرع في محله كما فعل صاحب الدرر فتأمل وحاصله انه لو ادعى
الشراء من المالك وانه وكاله بقبضه فذكر ذواليد كاله ويجوز المدعى عن اثباته المدعى أن
يخالف ذاليد على انه لم يوكاله بقبض ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعى عليه على البنات (قوله

يهل الى المجلس الثاني
صغرى * المدعى تخالف
مدعى الايداع على البنات
دور ولا تخالف المدعى على
العلم

الديون تقضى بأموالها فكان اقرارا على نفسه لا على الغائب ويمكن أن يقال في وجه العجب
 ان في كل من المسئلتين قضاء على الغائب وقد أمر بالتسليم في الاولى دون الثانية ولا نالزمه
 بالتسليم بالبرهان لابل اقرار تامل (قوله ولو ادعى انه له) قلت وكذا لو ادعى انه اعاره فلان
 كما يظهر من العلة (قوله اندفعت) أي بلاينة نور العين (قوله ولو كان مكان الغصب
 سرقة لا تندفع) أي دعوى سرقة الغائب وفيه انه ما توافقا ان اليد لذلك الرجل قال صاحب
 البحر وقد سئل بعد تاليف هذا المحل يوم عن رجل أخذ مئاع أخته من بيتها ورهنه وغاب
 فادعت الاخت به على ذي اليد فاجاب بالرهن فاجبت ان ادعت الاخت غصب أخيها برهن
 ذواليد يد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا والله تعالى أعلم لم أي لا تندفع وظاهره انها
 ادعت سرقة أخيها مع انافذ منعائه ان تقييد دعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه
 على غيره فانه لو دفعه ذواليد بواحد مما ذكر برهن تندفع كدعوى المالك المطابق فيجب أن
 يحمل كلامه هنا على انها ادعت انه سرق منها مبنيا على الجهر لانه يكون الدعوى على ذي اليد
 وان أبقى على ظاهره يكون جريا على مقابل الاستحسان الا في قريبا لکن يثنى في الحل المذکور
 قولها ان أخيها أخذ من بيتنا تامل وقيد بقوله غصبه منه أو سرقة للاحتراز عن قوله انه ثوبى
 سرقة مني زيد وقال ذواليد أو دعه مني زيد ذلك لا تندفع الخصومة استحسنانا (يقول الحقير)
 لعل وجه الاستحسان هو ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة كما ذكر في كتب
 الفقه فاليده للغائب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد فيه الذي اليد اذ لا يد
 للسارق شرعا ثم عاين ان في عبارة لا يد للسارق نكتة لا يخفى حسنها على ذوي النظم نور العين وهذا
 أولى مما قاله السامعاني يجب حمله على ما اذا قال سرقة مني أما لو قال سرقة الغائب مني فانما
 تندفع لتوافقه ما ان اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غيره ذي اليد وهي تندفع
 كما في البحر امكن ذكر بعده هذه المسئلة وأقارنا انم انبئية للقاعل وصرح بذلك في
 الفصولين فاعل في المسئلة قولين قياسا واستحسانا انتهى (قوله استحسنانا) قدمنا
 وجهه قريبا عن نور العين واهل وجهه أيضا دفع افساد العراقل لان الضرورة في السرقة
 أعظم من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد (قوله لم يكن الثاني خصما للادول)
 أي ما لم يدع عليه فعلا أو حتى يحضر المالك بمنزلة المسئلة تعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون
 خصما للادول اه عهده البر ولا يحتاج في دفع هذه الى اليقينة لاتفاقهم ما على ملك زيد وانه
 صاحب اليد (قوله ولا المدعى رهن أو شراء) لما ذكرنا من العلة (قوله أما المشتري فخصم
 لكل) وكذلك الموهوب له أي من يدعى الشراء أو الهبة مع القبض اذ برهن يكون خصما
 للمشتري والمذمى الرهن والمدعى الشراء قال في البرازية يبيده دار زعم شراءه من فلان
 الغائب أو صدقة مقبوضة أو هبة من شهر أو أمس وبرهن أو لا وبرهن آخر ان ذلك الغائب
 رهنه امنه من شهر وأجرها أو أعارها وقبضها يحكم به الله مستعير والمستهأجر والمرتمن
 ثم ذواليد بان خيار ان شاء سلم المدعى وترتبص الى انقضاء المدة أو فك الرهن وان شاء نقض البيع
 وان كان المدعى برهن ان الدار له أعارها أو أجرها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب

(ولو ادعى انه له غصبه
 منه فلان الغائب وبرهن
 عليه وزعم ذواليد ان
 هذا الغائب أو دعه عنده
 اندفعت) لتوافقه ما ان
 اليد لذلك الرجل (ولو
 كان مكان دعوى الغصب
 دعوى سرقة لا) تندفع بزعم
 ذي اليد اذ ادعى ذلك الغائب
 استحسنانا برأية وفي شرح
 الوهبانية للسمر بن لا لولو
 اتفقا على المالك لزيد وكل
 يدعى الاجارة منه لم يكن
 الثاني خصما للادول على
 الصحيح ولا المدعى رهن
 أو شراء أما المشتري فخصم
 لكل (فروع) قال
 المدعى عليه لم يدفع

الفعل أى فانه صار خصما بدعى الفعل عليه لا يبدى بخلاف دعوى الملك المطابق لانه خصم
 فمما يعتد به باريد كفى الجبر وأما علمه ما اذا كان له انكار فلم يشتر اليما وهى انه يدعى الدين ومحملة
 الذمة فالمدعى عليه ينتصب خصما بذمته وبالبينة انه كافيه ودية لا يتبين ان ما فى ذمته
 الغيرة لا تندفع كفى المعراج وكذا علمه ما اذا قال الشهود وأودعه من لانه رفته وهى انهم
 ما حلوا المدعى على رجل غنم مخافة كذا قيل (قوله قال) أى ذواليد (قوله ثم قال فى
 مجلسه) أى مجلس المحكم (قوله ولو برهن المدعى) قال المحطوى تطويل من غير فائدة
 والاخصر لا وضع أن يقول الا اذا برهن المدعى على ذلك الاقرار ومحصله ان ادعا المدعى
 اقراره فى غير مجلس المحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله يجعله الخ) أى يجعل الحاكم ذواليد
 خصم فيحكم عليه باثباته للمدعى (قوله لسبق اقرار) باضافة سبق الى اقرار ويمنع فعل
 مضارع والدفع مفعوله ولا يخفى ما فيه من التعمد (قوله يمنع الدفع) أى دفع ذى اليد بانه
 عارية مثلا من فلان (قوله ذلك) أى المذكور فى كلام المدعى الذى يدعى الشراء منه وقيد
 به لاحترام عموالو ادعى الشراء من فلان الغائب المالك وبرهن ذواليد على ايداع غائب آخر
 منه لا تندفع ذكره الجبر (قوله أى بنفسه) تقييد لقوله وأودعني لا تفسير لقوله ذلك ح
 (قوله لم تندفع) أى الخصومة بلا بينة لانه لم يثبت ثاقى اليد عن الشترى هو منه لا انكار ذى
 اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري يحجر ولان الوكالة لا تثبت بقوله معراج (قوله
 دفع الخصومة) جواب ان (قوله وان لم يبرهن) لم يذكري عن ذى اليد فى البتة ولو طالب
 المدعى عينه على الايداع يملك على البتة انتهى بحجر (قوله لتوافقهما أن أصل المالك
 للغائب) فيكون وصولها الى يده من جهته فلم تكن يده خصومة (قوله الا اذا قال) أى
 المدعى (قوله اشترى به) أى من الغائب (قوله ووكافى بقضه) أى منك أعنى واضع اليد
 فيما خذله لكونه أحق بالخطأ عني (قوله وبرهن) أى تخيضا يصح دعواه والحاصل انه
 بدعى الوديعه سندفع المدعى الا اذا ادعى انه اشتراه من الغائب وان البائع أمره باقبض
 (قوله باقراره) أى باقرار ذى اليد والافرار حجة قاصرة لا تسرى على المالك وحاصل هذه
 المسئلة ان المدعى ادعى المالك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد بان يده من الغائب فقد
 اتفقا على ان المالك فيه الغائب فيكون وصولها الى ذى اليد من جهته فلم تكن يده خصومة
 الآن يقيم المدعى بينة ان فلا فواكه بقضه لانه أثبت بيمينته كونه أحق بما صا كهار لو صدقه
 ذواليد فى شرائه منه لا يأمره القاضى بالتسليم اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره
 (قوله وهى عجيبة) سبقه على التعجب الزايع ولا عجب أصلا لان اقراره على الغير غير مقبول
 لان الافرار حجة قاصرة لا تعمده الى غير المافر وقد اتفقا على ان المدعى به ملك الغائب فلا ينفذ
 اقراره مودعه عليه وانما انظار كثيرة كتمولى الوقت وناظر اليتم فانه يلزمه بالبرهان لا بالاقرار
 وتقدمت هذه به ينهى كتاب الوكالة ان المودع لو أقر له ان المودع وكله بقض الوديعه لا يؤمر
 بالدفع اليه لعدم نفوذ اقرار المودع على المودع فى ابطال يده ولو برهن على الوكالة أمر بالدفع اليه
 بخلاف ما لو كان مديون الغائب وادعى عليه شخص الوكالة باقبض وصدة فانه يدفع اليه لان

(قال فى غير مجلس المحكم
 انه ما لكى ثم قال فى
 مجلسه انه ودية عندى)
 أو رهن (من فلان تندفع
 مع البرهان على ما ذكرولو
 برهن المدعى على مقالته
 الاولى يجعله خصما
 ويحكم عليه) لسبق اقرار
 يمنع الدفع بزانية (وان
 قال المدعى اشترى به من
 فلان) الغائب (وقال
 ذواليد وأودعني فلان
 ذلك) أى بنفسه فلو بوكيله
 لم تندفع بلا بينة (دفع
 الخصومة وان لم يبرهن)
 لتوافقهما أن أصل المالك
 للغائب الا اذا قال اشترى به
 ووكافى بقضه وبرهن ولو
 صدقه فى الشراء لم يؤمر
 بالتسليم لانه لا يكون قضاء
 على الغائب باقراره وهى
 عجيبة ثم اقتصر الدور
 وغيرها على دعوى الشراء
 فبدا اتفاق فلذا قال

الغائب ط (قوله أول يدع المالك المطلق) الضمير في يدعي يرجع الى المدعي لا الى ذي اليد
والاوضح اظهاره لدفع التهمة وقد سبق بيانه (قوله بل ادعى عليه) أي على ذي اليد
الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد مما ذكره برهن فانه اتدفع
كدعوى المالك المطلق كما في البرازية بجر وأشار الشارح الى هذا أيضا بقوله بخلاف
قوله غصب متى الخ **مكن** قوله وبرهن بنافه ما سنقله عن نور العين من انه لا يحتاج الى
البيينة وكذا ما سنقله الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسئلة المتون بان قال المدعي غصبته
منى أو سرق منى ذكر الغصب والسرقة تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعي أو دعوتك
أباه أو اشتريته منك وبرهن ذو اليد كما ذكرنا على وجهه لا يقيد ملك الرقبة لانه لا ينفع كذا
في البرازية بجر فكان الاولى أن يقول كأن قال سرق منى (قوله وبناء للمفعول للستر
عليه) والاولى لدفع المدعى لانه لا يحتاج اليه كل من السارق والغاصب لان فعلهما
معصية لكن الغصب لاحد فيه وهو السرقة فيها الحد ويعلم بالاولى حكم ما ذكرناه لافعال
فقد نص على الموهوم وموضع الخلاف فان محمد يوجبها كالغصب فلو بناء للفاعل فهو محل
اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله فكانت كالسرقته منى) فانه لا تندفع الخصومة اتفاقا لانه
يدعى عليه الفعل وأما سرق منى فهو عند الامام الاول والثاني ومحمد يقول تندفع الخصومة
لانه لم يدع عليه الفعل فهو كقوله غصب منى وقولهما استحسن لانه في معنى سرقته منى وانما
بناء للمفعول لما قدمناه لدفع المدعي الخ (قوله بخلاف غصب منى) أي بالبناء للمفعول فان
الخصومة تندفع فيه لاحتمال ان الغاصب غير ذي اليد قال في الهندية وكذا أخذ منى ام
ومفاده ان الاخذ كالغصب كما تقدم (قوله أو غصبه منى فلان الخ) قال في البحر وقيد
يدعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد مما ذكرناه
وبرهن فانه اتدفع كدعوى المالك المطلق كما في البرازية (قوله وهل تندفع) أي خصومة
المدعي بالمصدر بان قال المدعي هذا ملكي وهو في يد المدعي عليه غصب فبرهن ذو اليد على
الابداع ونحوه قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع اما في السرقة
فيجب أن لا تندفع كما في بناء للمفعول خير الدين على المخ ومنال السرقة أن يقول هذا
ملك في يده سرقه (قوله الصحيح لا) أي لا تندفع بل تنوجه الخصومة عليه لما قلنا وقيل
تندفع لعدم دعوى الفعل عليه (قوله برازية) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن
ذو اليد على الابداع قيل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تندفع بجر (قوله
أو دعويه) ظاهر البرازية ان الوديعه مشال وعبارة المدعي انه لم يبرهن المدعي انه لم يبرهن منه
لا تندفع وان برهن المدعي عليه على الوصول اليه بهذه الاسباب (قوله وبرهن عليه)
أراد بالبرهان اقامة البيينة فنخرج الاقرار لما في البرازية بمعزى الى الذخيرة من ما رخصها
لدعوى الفعل عليه برهن على اقرار المدعي بايداع الغائب منه تندفع وان لم تندفع باقامة
الابداع بثبوت اقرار المدعي ان يده ليست بخصومة بجر (قوله لا تندفع في الكل) أي
فيقضى ببرهان المدعي (قوله لما قلنا) أي من انه أقرب ذو اليد ببدء الخصومة اما في مسئلتنا
التي فاشار الى اولها بقوله أو أقرب ذو اليد ببدء الخصومة والى علل الثانية بقوله ادعى عليه

(أو) لم يدع المالك المطلق
بل ادعى عليه الفعل بان
(قال المدعي غصبته) منى
(أو) قال (سرق منى)
وبناء للمفعول للستر عليه
في مكانه قال سرقته منى
بخلاف غصب منى أو غصبه
منى فلان الغائب كما
سيجي حيث تندفع وهل
تندفع بالمصدر الصحيح
للازلية (وقال ذواليد)
في الدفع (أو دعويه فلان
وبرهن عليه لا) تندفع
في الكل لما قلنا

بقوله ولو حكا فادخل فيه الاربعه الباقية ولا يخفى انه مقرر احسن مما هنا فانه ارسل
 الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسئلة المزارعة فلو هم خروج ما عداها عاذا كروهم مع انه داخل
 فيه كعائات فانهم وحاصل ما يقال ٢ انه اذا حضر الغائب وصدقه في الايداع والاجارة
 والرهن رجوع عليه بما ضمن للمدعي لانه هو الذي اوقعه في هذه المسائل لانه عامل له امان في
 الايداع فظاهر واما في الاجارة فلانه لما اخذ البديل صار كانه هو المستوفى للمنفعة باستيفائه
 بده افسار المستاجر عاملا له وكذا الرهن فانه موقوف لديه بالرهن والمرتمن مستوفى بدينه
 فاشبهه عقد الماوضة فان منفعة الرهن له يحصل به غرضه من وصوله الى الدين املو كان غصبا
 فلان ضمان المصوب عليه وقد اداءه فلا يرجع به على غيره لكن ظاهر كلام المخ انه ليس
 للمقر له رجوع عليه بالقيمة بهد استيفاء المدعي لانه صار مكدبا شرعا في اقراره للغائب وكذا
 العارية لا يرجع فيها على المغير لان المستعير عامل لنفسه والمعي محسن وما على المحسنين من
 سبيل فلا رجوع له على مغيره وينبغي أن يرجع على الموصّل لانه عامل له والمسروق منه
 كالغصوب منه وينظر في اللقطة هل يرجع عليه لانه عامل له يتأمل في ذلك والمزارعة كالاجارة
 (قوله وان كان هالكا) محتمر بقوله والعين قائمة وقد سبق انه يدعى الدين عليه وهو قيمة الهالك
 وايداع الدين لا يمكن وكذا اخوات الايداع (قوله أو قال الشهود اودعه من لا تعرفه) لانهم
 ما احوال المدعي على رجل تمكن من خاصته ولعل المدعي هو ذلك الرجل ولو اذنت لبطل حقه
 كما امر ان قد يقال ان مقتضى البينة اشدين ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع
 خصومة المدعي وهو خصم فيثبت وكذلك ينبغي أن يقال في المجهول أن لا يثبت للمجهول
 وتندفع خصومة المدعي تأمل (قوله أو اقر ذوا اليد بيد الخصومة) كيد الملك فان القاضي
 يقضي ببرهان المدعي لان ذوا اليد لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما قال في البرازية
 ولو برهن بعده على الوديعة لم تسمع (قوله قال ذوا اليد اشترته) ولو فاسد مع القبض كما
 في البحر وأطاق في الشراء فم الفاسد كما في ادب القاضي وأشار الى ان المراد من الشراء الملك
 المطلق ولو هبة كما يذكروا حاصل هذه ان المدعي ادعى في العين ملكا مطلقا فانه مكره المدعي عليه
 فبرهن المدعي على الملك فدفعه ذوا اليد بانه اشتراه من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه
 الخصومة يعني قيمة القاضي ببرهان المدعي لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما
 بحر وفيه عن الزياحي اذا لم تندفع في هذه المسئلة واقام الخارج البينة نقض له ثم جاء
 المقر له الغائب وبرهن تقبل بيمينه لان الغائب لم يصرف مضمنا عليه وانما قضى على ذى اليد
 خاصة اهـ لكن فيه ان القضاء على ذى اليد قضاء على من تلقى ذوا اليد الملك منه أيضا فلا
 تسمع دعواه أيضا الا اذا ادعى التنازع ونحوه كما تقدم في باب الاستحقاق تأمل وحينئذ فيجب
 تصورها فيما اذا قال المدعي عليه هذا الشيء لك فلان الغائب ولم يرد على ذلك فانه لا تندفع
 الدعوى عنه بذلك فاذا جاء المقر له الخ فيما أوها على ما قبله غير صحيح وهو خاطئ مسئلة بمسئلة
 تأمل (قوله أو اتهمته من الغائب) أى وقبضته ومثلها الصدقة كما في البحر وهذا كما ترى
 ليس فيه الادعوى ما ذكر من غير أن يدعى ذوا اليد ان المدعي باعها من الغائب فلو ادعى ذلك
 أى وبرهن تقبل وتندفع الخصومة وكذلك اذا ادعى ذوا اليد ذلك وان لم يدع ثاقى الملك من

٢ مطلب
 اذا حضر الغائب وصدق
 المدعي عليه في الايداع
 والاجارة والرهن رجوع
 عليه بما ضمن للمدعي

(وان) كان هالكا أو قال
 الشهود اودعه من لا تعرفه
 أو اقر ذوا اليد بالخصومة
 كان (قال) ذوا اليد
 (اشترته) أو اتهمته (من)
 الغائب

(قوله أولان مورها خمس) هي المذكورة في المثلث (قوله عيني) لم يقتصر العيني على هذا الوجه وإنما ذكر الاحتمالين (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر لان وكفى يرجع الى أودع فيه وأسكن في الى أعارنيه وسرقته منه الى غصبته منه وصل منه فوجدته الى أودع عينه وهي في يدي من اربعة الى الاجارة والوديعة فلا يزداد على الخمس بحسب أصولها والافحسب القروع أحد عشر كما ذكره الشارح وبه يدفع التنظير ويصدق ما أورده صاحب البحر على البرازي ونسبة الذهول اليه كما في المقدمي (قوله أو أسكن في فيما زيد الغائب الخ) هي وما قبلها ألحقه - كما في البحر بالامانة أي الوديعة والعارية وفي السكاني ادعى دارا انه اداره فغير من ذواليد ان فلانا أسكنه بها هذا على أربعة أوجه ان شهد باسكان فلان وتسليمه أو باسكانه وكانت في يدنا كن يومئذ أو لا في يدنا كن - فنسحق وان قالوا كانت يومئذ في يد ثالث لا تقبل أما الاول فلانهم ما شهدوا على اسكار صحيح لان الصحيح يكون فيه تسليم ونسحق وكذا الثاني لان القبض الموجود عقب العقد ينافي اليه وكذا الثالث لان تحكيم الحال لمعرفة المقدار أصل مقدر والرابع فاسد (قوله أو سرقته منه) هي والتي بعدها ألحقه ما في البحر بالغصب (قوله أو انتزعت منه) عبر في البحر بدله بقوله أو أخذته منه والحكم واحد ط (قوله بجر) ذكر فيه بعدها ما مناه والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشر وبه علم ان الصور لم تقتصر في الخمس ١٥ وقد علمت ان عدم انحصارها بحسب فروعها والافعل ما قدره من رجوع الخمسة المزيادة الى الخمسة الاصول فهي مختصة فالمراد انحصار أصولها في الخمسة ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الى ما ذكر لا يحل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أو هي في يدي مزارعة) مقتضى كلامه ان هذه ليست في البحر مع انها والتي بعدها فيه ح (قوله الحق) بصيغة الماضي المعلوم (قوله المزارعة بالاجارة) من حيث ان العامل اذا دفع البذر منه كان مستأجر الها وذلك فيما اذا كانت الارض لواحد واحد والبذر والعامل للآخر فانه يجعل كانه اجره أرضه بما شترطه من الخارج (قوله أو الوديعة) من حيث عدم الضمان انصيب صاحبه اذا ضاع منه من غير تعدد كما اذا كان العمل لواحد والباقي لآخر أو العمل والبقر فانه يجعل كانه استأجره واستأجره مع بتر ما يعمل له في أرضه يئذر صاحب الارض وما رت الارض والبذر في يد العامل بمنزلة الوديعة (قوله قال) أي في البرازية (قوله فلا يزداد على الخمس) أي لا يزداد من مثله المزارعة التي زادها البرازي وقد علمت مما في البحر انه لا يزداد الباقية أيضا لكن في البرازي لم يبين الا الحاق المزارعة وما في البحر من رجوع الاولين الى الامانة والثلاثة الباقية الى الضمان ليس فيه بيان الحاق لان الامانة والضمان ليستا من المسائل الخمس غاية انه بين ان بعضها راجع الى الامانة والامانة أنواع وكذا الضمان نعم قوله أسكن في فيما راجع الى العارية وهي من الصور والخمس وانتزعت منه راجع الى الغصب وهو كذلك فالحق انها ضمان صور أو توسع لان المزارعة وان رجعت الى غيرها امكنها تميزت باسم على حدة وكذا باحكام فان الاجارة بالمجهول واعطاء الاجير من عمله مشروط لذلك لا يصح وفيه ايصح (قوله وقد سرقته في شرح الماتقي) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولو حكم فادخل فيه قوله أو سرقته منه أو انتزعت منه وكذا عم قوله أودع عينه

ولان مورها خمس عيني
وغیره قلت وفيه نظر
اذ الحكم كذلك لو قال
وكفى صاحبه بحفظه
أو أسكن في فيما زيد الغائب
أو سرقته منه أو انتزعت
منه أو وصل منه فوجدته
بجر أو هي في يدي مزارعة
برازية فالصور واحد
عشرة قلت لكن الحق في
البرازية المزارعة بالاجارة
أو الوديعة قال فلا يزداد على
الخمس وقد سرقته في شرح
الماتقي

فلان تندفع الخصومة ولو برهن والا فلا فـش لا تندفع الخصومة اذا صدقه (أقول) فعلى
اطلاقه يقتضى أن لا تندفع ولو برهن على الابداع وفيه نظر اهـ (قوله للملك المطلق) أى
من غير زيادة عليه واحترز به عما اذا ادعى عبدا انه ملكه وأعتقه فدفعه المدعى عليه بما ذكر
وبرهن فانه لا تندفع الخصومة ويقتضى بالاعتق على ذى اليد فان جاء الغائب وادعى وبرهن
انه عبده أو انه أعتقه يقتضى به فلو ادعى على آخر انه عبده لم يسمع وكذلك فى الاستيلاء
والتمديد ولو أقام العبد بينة ان فلانا أعتقه وهو يملكه فبرهن ذوا اليد على ابداع فلان الغائب
بغيره يقبل وبطاعت بينة العبد فاذا حضر الغائب قبل للعبد أعتق اليه عليه فان أقامها
قضيتها بعتقه والارد عليه ولو قال العبد أنا حر فليودع وكذا الاجارة والاعارة وأما فى الرهن قال
ولا ينافيه دعوى حرية الاصل فان الحر قد يودع وكذا الاجارة والاعارة وأما فى الرهن قال
بعضهم الحر قد يرهن وقال بعضهم لا يرهن فتمتع بالعادة كذا فى خزانة الاكمل اهـ لكن قال
الرولى قالوا الحر لا يجوز رهنه لانه غير مملوك (وأقول) فالرهن رجل قرابته كائنه أو أخيه
على ما جرت به عادة المـ لا طين فلا حكم له اقله تعالى فـرهان مقبوضة والحر لا تثبت عليه اليد
قال بعضهم ورأيت فى مصنف ابن أبي شيبة عن ابراهيم وهو النخعي قال اذا رهن الرجل الحر فافر
بذلك كان رهننا حتى يفكه الذى رهنه أو يملك نفسه وجهه كلام النخعي المؤخذة باقراره اهـ
ومن المالك المطلق دعوى الوقف ودعوى غلبته قال فى البحر لو ادعى وفقية ما فى يد آخر وبرهن
فدفعه ذوا اليد بانه مودع فلان ونحوه فبرهن فانها تندفع خصومة المدعى كما فى الاسعاف (قوله
وقال أبو يوسف ان عرف ذوا اليد بالحمل) بان يأخذ مال انسان غصبه ان يدفعه سيرا الى مريد
سفره ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذوا اليد بينة
على أن فلانا أودعه فبطل حقه أفاده الحلبي (قوله به يؤخذ صلتى) واختاره فى المختار قال
فى التبيين فيجب على القاضى ان يتطرق فى أحوال الناس ويعمل بمقتضى حالهم فقد رجع أبو
يوسف الى هذا القول بعد ماولى القضاء وابتلى بأحوال الناس وليس الخبير كالعيمان اهـ ومثله
فى معراج الدراية (قوله لان فيها أقوال خمسة علماء) الاول ما فى الكتاب الثانى قول أبى
يوسف ان كان المدعى عليه صالحا فكم قال الامام وان كان هروفا بالحمل لم تندفع عنه الثالث
قول محمد انه لا يدمن معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمة انه لا تندفع عنه
مطلقا لانه تعذر اثبات المالك للغائب اهـ ثم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه الخامس
قول ابن أبى ليلى لم تندفع بدون بينة لا قراره بالمالك للغائب وقد علم مما ذكر من قول محمد
ان الخلاف لم يتوارد على مورد واحد وشبهة بضم الشين المجعولة وسكون الباء الواحدة وضم
الراء واسمه عبد الله بن صمية بفتح الصاد ونشد يد الباء الواحدة ابن الطفيل أحد فقهاء الكوفة
ونظمها بعضهم فقال

اذا قال انى مودع كان دافعا * لمن يدعى له كالدلى ابن أبى ليلى
كذا عندنا ان جاء فيه بهجة * ولم تندفع عند ابن شبرمة الدعوى
وبكى لدى النعمان قول شهوده * باننا عرفنا ذلك المسره بالمـ رأى
كذلك لدى الثانى اذا كان مصليا * وآخرهم بانى اذا لم يكن مى

للمالك المطلق لان يدعواه
ليست بدفع خصومة وقال
أبو يوسف ان عرف ذوا اليد
بالحمل لا تندفع به يؤخذ
صلتى واختاره فى المختار
وهذه خمسة كتاب الدعوى
لان فيها أقوال خمسة علماء
كما بسط فى الدرر

أى الغائب المودع باسمه ونسبه قال فى البحر لا بد من تعيين الغائب فى الدفع والشهادة فلا
 ادعاء من مجهول وشهادة معين أو ~~ك~~ لم تندفع (قوله أو بوجهه) فهو رفتهم وجهه
 فقط كافية عند الامام كفى البرازية (قوله بشرط معرفة بوجهه أيضا) صواب العبارة
 بشرط معرفة رفته بوجهه واسمه ونسبه أيضا أو يقول ولم يكتب محمد معرفة الوجه فقط
 قال فى المنع فعنده لا بد من معرفة بالوجه والاسم والنسب اه وحمل الاختلاف فيها اذا
 ادعاء الخصم من معين بالاسم والنسب فلهذا مجهول لى كفى فلا نعرفه بوجهه أمالو ادعاء من
 مجهول لم تقبل الشهادة اجماعا كذا فى شرح أدب القاضى للخصاف (قوله فلو حلف لا يعرف
 فلانا) لا يخفى ان التعريض غير ظاهر فكان الاولى ان يقول ولم يكتب محمد معرفة الوجه فقط
 يدل عليه قول الزبائى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة لا ترى الى قوله عليه السلام
 لرجل أتعرف فلانا قال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا نعرفه وكذا لو حلف
 لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يحنث (قوله ذكر الزبائى) عبارته وهذا كله فيما اذا
 قال الشهود نعرف صاحب المال وهو المودع أو المعير باسمه ونسبه ووجهه لان المدعى يمكنه
 ان يقبضه وان قالوا لا نعرفه بشئ من ذلك لا يقبل القاضى ثم ادتهم ولا تندفع الخصومة عن
 ذى اليد بالاجماع لانهم ما أحالوا المدعى على رجل معروف فكانت خصمته وأهل المدعى هو
 ذلك الرجل ولو اندفعت باطل حقه ولا نلوا كان المدعى هو المودع لا يبطل وان كان غيره يبطل
 فلا يبطل بالشك والاحتمال دفع الضرر عنه الا اذا أحاله على معروف يمكن الوصول اليه كى لا
 يتضرر المدعى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الخ والحاصل على ما توخى ذم كلامهم
 اذا قالوا نعرفه باسمه ونسبه ووجهه تندفع اتفاقا وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه
 ونسبه تندفع عند أبى حنيفة ولا تندفع عند محمد وأبى يوسف فانهم ايشترطان معرفة باسمه
 ووجهه وأما معرفة باسمه دون وجهه فلا تنكفى كفى الشتر نبلاية (قوله وفى الشتر نبلاية)
 وفى الملح تبعا للبحر وتقول الأئمة على قول محمد (قوله دفعت خصومة المدعى) أى حكم
 القاضى بدفعها لانه أثبت بيمينته ان يده ليست بدخوصه بخلاف ما اذا ادعى القفل عليه
 كالفصل وغيره لان ذا اليد صار خصما للمدعى باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تندفع
 الخصومة بإقامة البيينة أن العين ليس للمدعى زبائى وأقاده لو أعاد المدعى الدعوى عند
 قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى إعادة الدفع بل يثبت حكم القاضى الاول كما صرحوا به
 وظاهر قوله دفعت انه لا يحلف للمدعى انه لا يلزمه نسبه اليه ولم أره الا فى البحر وفيه نظر
 فانه بعد البرهان كيف يتوهم رجوب الحلف أمائلا فقد نقل عن البرازية انه يحلف على
 البينات اقدأودعها اليه لا على العلم ثم نقل عن الذخيرة انه لا يحلف لانه مدع الايداع ولو حلف
 لا تندفع بل يحلف المدعى على عدم العلم اللهم الا أن يقال ان صاحب البحر لا حظ انه يمكن
 قياسه على مديون الميت تأمل قال ط وأطلق فى اندفاعها فتشمل ما اذا صدقه ذواليد على
 دعوى المالك ثم دفعه بما ذكر فانما تندفع كفى البرازية ولم يشترط أحد من أئمتنا القبول بالدفع
 اقامة المدعى البيينة فقول صاحب البحر ولا بد من البرهان من المدعى غير مسلم لانه لم يستند فيه
 الى نقل أبو السعود اه قال فى جامع القسولين تنح قال ذواليد لانه للمدعى الا انه أودعنى

أو بوجهه وبشرط محمد
 معرفته بوجهه أيضا
 فلو حلف لا يعرف فلانا
 وهو لا يعرفه الا بوجهه
 لا يحنث ذكر الزبائى
 وفى الشتر نبلاية عن خط
 العلامة المقدسى عن
 البرازية ان تؤول الأئمة
 على قول محمد اه فليحفظ
 (دفعت خصومة المدعى)

العدالة ذ ويصح الدفع قبل اقامة البيينة وبعدها وقبل الحكم وبعده ودفع الدفع وان
 كثر صحيح في المختار حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه
 ايس عليه شيء بطل الحكم قال صاحب جامع النصارين اقول فيبقي أن لا يبطل الحكم لو أمكن
 التوفيق بعد وانه بعد اقراره على ما سياتي قرينافي فبس انه لم يبطل الحكم الجائز بشك (يقول
 الحقيقير) قوله فيبقي محل نظر لان ما في ذ يناه على اختيار اشتراط التوفيق وعدم الاكتفاء
 بمجرد امكان التوفيق كما مر مرارا فقط متقدما وما يحتاج جواز دفع المدعى وبعض
 متأخر بهم على انه لا يصح وقيل يصح ما لم يظهر احتمال وتايبس فبس حكم له بمال ثم رفعه الى
 قاض آخر وجاء المدعى عليه بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو أتى بالدفع بعد الحكم في
 بعض المواضع لا يقبل نحو ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار
 لا يبطل الحكم بل يوزن التوفيق بانه امر بخيار فلم يملك في ذلك الزمان ثم مضى الخيار وقت الحكم
 فلم يملك في الحق هذا لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا اشك
 يدفع الحكم ولا يرفعه (يقول الحقيقير) الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق
 حقا فيبقي أن لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا اذا اشك حينئذ لان
 امكانه كتحصيله عند عدمه والله تعالى اعلم انتهى ثم نقل عن البرازية المقتضى عليه لا تسمع
 دعواه بعده فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دازا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى
 المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى أو ادعى الخراج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه
 على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالاداة فبرهن على تاجها عنه اه
 ٢ ومراده بالبرهان وجود حجة على ما قال سواء كانت بيينة أو اقرار المدعى كافي بالبرهان وقدمنا
 ما يدل عليه مقر بيال يمكن لا تشتراط المطابقة لعين ما ادعاهما في البحر أيضا عن خزنة الاكل قال
 شهودا ان فلانا دفعه اليه ولا ندري ان هو فلا خصومة بينهم ما ولولم يبرهن المدعى عليه وطلب
 عين المدعى استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان خصمه ساوان نكل فلا خصومة اه وفي
 الخزانة ولولم يبرهن المدعى عليه وطلب عين المدعى استخلفه القاضي فان حلف على العلم كان
 خصمه ساوان نكل فلا خصومة اه وان ادعى ان الغائب أو دعه عنده بمخلفه الحاشا لم يلقه لقد
 أو دعهما اليه على البينات لا على العلم لانه وان كان فعل القير يمكن تمامه به وهو القبول بزازية
 قال البدر العيني والشروط اثبات هذه الاشياء دون الملك حتى لو شهدوا بالمال للغائب دون
 هذه الاشياء لم تندفع الخصومة وبالعكس تندفع (قوله والعين قائمة) مفهومة ان لا تندفع
 لو كان المدعى هالكا وسبأ في ويصرح في العناية أخذ من خزنة الاكل فقال عـ بـ دهـ لان
 في يدر جل أقام رجل البيينة انه عبده وأقام الذي مات في يده انه أو دعه فلان أو غصبه أو أجره لم
 يقبل وهو خصم فانه يدعى القيمة عليه وابداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصـ دقه في
 الابداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى اما لو كان غصبه بالبرجع وكذا في العارية
 والابق من الهالك ههنا فان عاد العبد وما يكون عبدا ان استقر عليه الضمان اه وكان
 الشارح أخذ التقييد من الاشارة بقوله المار هـ ذا الشيء لان الاشارة الحسنة لا تكون
 الا الى موجود في الخارج كما افاده في البحر وأشيرنا اليه فيما سبق (قوله وقال الشهود ونعرفه)

والعين قائمة لا هالك
 وقال الشهود ونعرفه بـ اه
 ونصبه

٢ مطلب
 أراد بالبرهان الجاهل سواء
 كانت بيينة أو اقرار المدعى

١٠ مطلب
قال النصف في والنصف
ودبعة لفلان هل تبطل
الدعوى في الكل وفي
النصف

أورثني زيد الغائب أو
غصبته منه من الغائب
(وبرهن عليه) على
خاذا كره

١٢ مطلب
حيلة اثبات الرهن على
الغائب

١٣ مطلب
لابد من تعيين الغائب في
الدفع والشمادة

١٤ مطلب
أطلق في الغائب فعمل
إليه والقريب

الغائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق كافي العمدية والى انه اعم من
أن يكون منقولا أو عقارا كما صرح به الشارح أيضا كافي المبسوط وظاهر هذا القول
على ان ذا اليد ادعى ايداع الكل أو عارضة أو رهنه الخ ١ ولو ادعى ان نصه ونحوه ما
ونصفه الآخر ودبعة في يده لفلان الغائب قيل لا تبطل دعوى المدعي الا في النصف واليه
الاشارة في بيع الجامع الكبير كافي الذخيرة وقيل تبطل في الكل اتعذر التميز عليه كلام
المهبط والخاتمة والبحر واختاره في الاختيار ولكن قال صاحب العمادية في هذا القول
انظر فيظهر منه ان المختار عنده عدم البطلان في النصف ونقل في جامع الفصولين هذا
النظر من غير تعرض وكذا صاحب نور العين واقتصر المصنف على الدفع بما ذكره لا احتراز
عما اذا زاد وقال كانت دارى بهما من فلان وقبضتم أو دعيها أو ذكروا وقبضتم تدفع
الا أن يقر المدعي بذلك ولو أجاب المدعي عليه بأنه ليست لى أو هي لفلان ولم يزد لا يكون
دفعها سوى ملخصا قال في البحر وأشار بقوله وبرهن عليه أى على ما قال الى انه لو برهن
على اقرار المدعي انه لفلان ولم يزد وافتا خصومة بينهم ما فاعلة كافي خزنة الاكل اه لكن
يخالفه ما ذكره بعد عن البرازية انه اتدفع في هذه الصورة وكذا مخالف لما قدمه قبل أسطر
عن خزنة الاكل لكن ما قدمه فيه الشهاد على اقرار المدعي ان رجلا دفعه اليه وما هنا
على ان اقراره بانه لفلان بدون التصريح بالدفع فتأمل (قوله أو رهنه) ٢ هذه مما تصلح
حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كافي حيل اللول الجنية (قوله زيد الغائب) أى
باسم العلم لا لعل لو قال أو دعيه رجل لا أعرفه لم تدفع ٣ لابد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في
الشهادة كما ذكره الشارح فلوا دعاه من مجهول وشهدا بعين أو عكسه لم تدفع بحر وفيه
عن خزنة الاكل والخاتمة لو أقر المدعي ان رجلا دفعه اليه أو شهدا على اقراره بذلك فلا
خصومة بينهم ما ع وأطلق في الغائب فعمل ما اذا كان بعينه ما دعاه وغايته عذر الوصول اليه
أو قرىبا (قوله أو غصبته منه) المراد ان المدعي ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع فعلا وحاصل
جواب المدعي عليه انه ادعى ان يده يد امانة أو مضمونة والمالك اغتره (قوله وبرهن عليه) مراده
بالبرهان أى بعد اقامة المدعي البرهان على مدعاه لانه لما ادعى الملك أنكره المدعي عليه
فطلب منه البرهان ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعي عليه بما ذكرنا وبرهن على الدفع
ولابد من ذلك حتى لو قضى للمدعي لم يسمع برهان ذى اليد كافي البحر لكن قد مضى عن نور العين
معزى بالذخيرة ان المختار خلافه وهو انه كما يصح الدفع قبيل الحكم يصح بعده أيضا فلا
تسبه وقد يجب اب بانه اذ لم يدع الايداع أو ادعاه ولم يبرهن عليه لم يظهر ان يده ليست بخصومة
فتوجهت عليه دعوى الخارج وصح الحكم به بعد اقامة البينة على الملك لانها اقامت على
خصم ثم اذا أراد المدعي عليه أن يثبت الايداع لا يمكنه لانه صار اجنبيا بيدا ثبات الملك
للغائب وايداعه فلم تنضم دعواه ابطال القضاء السابق والدفع انما يصح اذا كان فيه برهان
على ابطال القضاء ولما لم يقبل برهانه ولا دعواه ما قلنا لم يظهر بطلان القضاء وعلى هذا لا ترد
المسئلة على القول المختار فليتم امل قال في نور العين ادعى ملكا مطلقا قال المدعي عليه انتم ربه
منك فقال المدعي قد أفت البيع فلوقال الآخر انك أقرت انى ما شئت ربه يسمع اذا ثبتت

بل يعزروا المدعى ويجوز وعنه التعرض لثل ذلك الغمر المتخدد وبغله أفتى صاحب تنوير
الابصار لا تشار ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروع ذ كرت في باب الدعوى
تعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويؤيد ذلك بعد شاهد من بعشاشه شى
وبعد ما يتعدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم انا لله وانا اليه راجعون ماشاء الله
كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى أعلم فتناوى الخبير به وعبارة المصنف في فتاويه بعد ذكره
فتوى أبى السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالفسق وحب الغلمان والتخيل لا نسمع
دعواه ولا يلتفت القاضى لها وان كان معروفا بالصلاح والفلاح فله سماعها والله تعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

(فصل في دفع الدعوى)

٢ قال في الاشياء دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد ادعاء به يصح هو المختار وكما يصح
الدفع قبل إقامة البينة يصح بعده او كما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما
كذبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده
هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال في دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن
قال بينى غائبة عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها فاسدا ولو كان الدفع صحيحا وقال بينى
حاضرة في المصر يهمل الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتى به كفاي
البرازية وعلى هذا لو أقر بالدين فادعى ايضاه أو الابرأ فان قال بينى في المصر لا يقضى عليه
بالدفع والاقضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرناه في الشرح
٣ الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة اه أى فانه يسمع دفعه وان
ادعى على غيره اقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد الورثة فغيره من الوارث
الاخر ان المدعى أقر بكونه مطلقا في الدعوى نسمع كفاي البحر لان أحد الورثة ينتصب خصما
عن الباقيين فيما له وم عليهم (قوله ذ كرم لا يكون خصما) لان معرفة للملكات قبل معرفة
الاعدام فان قيل الفصل مشتمل على ذ كرم لا يكون خصما أيضا قلت نعم من حيث الفرق
لامن حيث القصد الاصلى غناية (قوله هذا الشئ اودعني الخ) أطلق قوله هذا فشملى
انه قال ذلك وبرهن عليه قبل تصديقه المدعى في ان الملك له او به تصديقه كفاي تخيص
الجامع أو انكر كونه مالا كماله فطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضى حتى دفعه
المدعى باحد هذه الاشياء كفاي التبرؤح فظهر ان قوله في التصوير زيد الغائب ينافى في الشروح
فيحمل على التمثيل لكن في نور العين برهن ففس ادعى ذوال اليد ودفعه ولم يكن اثباته احق
حكم للمدعى ونفذ حكمه ثم لو برهن على الابداع لا يقبل فلو قدم الغائب فهو على حجة (يقول
الحقير) فيه اشكال لما ساقى في آخر هذا الفصل نقلا عن الذخيرة انه كما يصح الدفع قبل الحكم
يصح بعده أيضا راجله ينافى على ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وهو خلاف اقول المختار كما ساقى
أيضا خذ والله تعالى أعلم اه وأشار بقوله هذا الشئ الى ان المدعى به قائم كاصرح به الشارح
٤ اذ لو كان هالكا لاتدفع له حصة في قضى بالقيمة على ذى اليد للمدعى ثم ان حضر الغائب
فصدقه فيما قال ففي الودعة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة يرجع المدعى عليه على

٢ مطاب
دفع الدعوى صحيح وكذا
دفع الدفع وما زاد ادعاء به قبل
الحكم وبه على الصحيح
الا في الخمسة

٣ مطاب
لا يصح الدفع من غير
المدعى عليه الا اذا كان
أحد الورثة

٤ مطاب
لا تندفع الدعوى لو كان
المدعى به هالكا

(فصل في دفع الدعوى)
لما قدم من يكون خصما
ذ كرم لا يكون خصما (قال
ذوال اليد هذا الشئ) المدعى
به منقول كان او عقارا
(اودعني او اعارني به او
أجرني

المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشر سنة والمستاجر يدعى التصرف ويذكر الاستئجار وانبت
 المدعى الاستئجار ومواصله الاجرة في كل سنة وكان ذلك معروفا بين الناس فانهم اتسبع الدعوى
 حينئذ وليس للمدعى عليه حق في دعوى التصرف المدة الممنوع من سماع الدعوى بها
 وايضا فان اول ابداء مدة المنع من حين زوال العذر كان قد مضى ودعوى المرافعة لها الموجب
 اذا تركت دعواه والوقف المرتب يتم اذا كان المدعى محجوبا بالطبعة اذا استحق بزوالها
 وترك دعواه فانه يعتبر مدة الترتك من حين الوفاة والطلاق وزوال الدرجة لو كان خمس عشر
 سنة لانسحق * ودعوى الدين على معسر ايسر اذا تركها المدة الممنوع كورثة من حين اليسار * ومدة
 عدم سماع الدعوى في لوقف ست وثلاثون سنة اذا كان بدون عذر شرعي وكل للوقف متول
 * واماد دعوى الاراضى الاميرية فن بدعوى مدعور وعشرين لا تسمع الدعوى بها ولا بشئ من
 حقوقها * واما الدعوى في المنافع العامة كالطريق العام والنهر العام والمرعى واما مال ذلك
 اذا تصرف فيها احد اى مدة كانت فانهم اتسبع الدعوى عليه بها * وان القاصر اذا ادعى عقارا
 رثاعا والدمه متلا بده بدلوغه وابنته بالبينة الشرعية فلا يصري سماع الدعوى لبينة الورثة
 الباقين البالغين التاركين للدعوى مدة المنع ومنه من كان مسافرا * وانه اذا ترك شخص
 لدعوى عشر سنين متلا بلا عذر شرعي ومات وترك دعواه وارثه ايضا البالغ عشر سنين او
 خمس سنين فلا تسمع دعوى الوارث حينئذ لان مجموع المدينين مدة المنع وايضا المالك والمستقرى
 منه اذا ترك الدعوى كذلك لا تسمع دعوى المشتري فيما له حق بحقوق المبيع اذا كان مجموع
 المدينين خمس عشرة سنة كما في الباب الثاني من كتاب الدعوى من الجمله وفيها من المادة
 (١٨٣٠) لو اقر المدعى عليه ثم غاب قبل الحكم عليه وكان الاقرار لدى القاضى فله ان يحكم عليه
 في غيابه وكذلك لو ثبت الحق عليه بالبينة الشرعية وغاب قبل التزكية والحكم فلها ان يزكى
 الشهود ويحكم عليه في غيبته وفيها من المادة (١٨٣٤) لو اقيمت البينة على وكيل المدعى عليه
 ثم حضر المدعى عليه بالذات فلها ان يحكم عليه وكذلك بالعكس يحكم على الوكيل وكذلك لو
 اقيمت البينة على احد الورثة بحق ثم غاب فلها ان يحضر وارثا آخر يحكم عليه وفيها من
 المادة المذ كورة اذا طالب الحاكم الشرعى الخصم بطلب المدعى وامتنع عن الحضور بلا عذر
 فلها ان يحضره جبرا او اذا لم يمكن احضاره فبعدم طلبه بورقة الا حضار ثلاث مرات في الثلاثة
 ايام ولم يمكن احضاره فلها ان ينصب عنه وكيل اقام عليه الدعوى والبينة ويحكم عليه
 ١ (فرع) سئل في شباب امرد كره خدمته من هو في خدمته لمعنى هو اعلم بشأنه وحقه فتمخروج
 من عنده فاتهم به انه عد الى سبته وكبره في حال غيبته واخذ منه كذا مبلغ * وقامت
 امارته عليه بان غرضه من هذا استبقاؤه واستقراره في يده على ما يروى هل يسمع القاضى
 والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متعبد بخدمته وأكله وشربه من طعامه
 وصرفته والحال انه معروف بحب العلمان الجواب وانكم فسح الجنان الجواب قد سبق
 الشيخ الاسلام ابي السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بانه يحرم على القاضى
 في سماع مثل هذه الدعوى مع الايمان بمثل هذه الحيل لانه هو وفيها بين العجزة واخذلقاتهم
 مما بين الناس مشتهرة وفيها من انظره رحمه الله تعالى لا بد للحكام ان لا يصغروا مثل هذه الدعوى

١ مطلب
 في امر ذكره خدمته سيده
 لبقته فادعى السيد
 عليه مبلغا من ماله وقامت
 الامارات على السيد بان
 غرضه استبقاؤه لا تسمع
 دعواه

مطاع على التصرف في الصور الثلاثة مشاهد في بلدة واحدة ولم يدع ولم يمنعه من الدعوى
 مانع شرعي لا تسمع دعواه عليه اما الاول فلاطلاع على تصرفه هـ ما وبناه وسكونه وهو مانع
 من الدعوى كما عرفت وأما الثاني فلترك الدعوى المدة المزبورة وسكونه وهو دليل على عدم
 الحق لولان صحة الدعوى شرط صحة القضاء والمنع منه حكم اجتهادي كجاءت واما الثالث
 فللمنع من السلطان نصره الرحمن قضائه في سائر عا لى كنه عن سماعها بعد خمس عشرة سنة اذا
 كان تركها نفعه غير شرعي في الملك لا يكون التقادم يبطل الحق بدليل ان الحق باق ويلزمه
 لو اقر به في مجلس القاضي فلو قال لا اسألها المضى هـ هذه المدة مع عدم دعواه على وهو مانع منها
 لا يلتفت الى نفعه وتنزع من يده فلو ادعى ان المضى عليه اقر لي بما في أثناء هذه المدة وهو
 ينكره ينبغي ان لا تسمع أيضا لانه لما كان المنع من سماع أصل الدعوى ففرضها وهو الاقرار
 أولى بالمنع لما ان النهي مطلق فيشملها الا اذا كان الاقرار عند القاضي كما عرفت فنزع من يده
 لابطاله ملكه ولا لزامه الحجة على نفسه وهي الاقرار بعدم صحة تصرفه لكن يعارض ذلك
 اطلاق عبارة الامعاءية ا حيث قال فيما اذا كانت دار بين زيد وهذا فوضع زيد يده على الدار
 المزبورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وطابت هذه المدة ان يقسمها حصصا
 واجبا الم ذلك ومات ولم يقسمها فطالبت اولاده بحصصها في الدار فذكروا بان والدهم تصرف
 أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع عليه هذا ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلا تسمع
 دعواه بذلك فهل تسمع دعواه ا حيث كان معترفا بانها في الدار حصصة ا جاب تسمع
 دعواه ا حيث كان معترفا بانها حصصة اه الى غير ذلك من الاجوبة لانه لم يوزل ذلك لاحد
 كما هو عادته في فتاواه لكن يؤيد اطلاق التنقيح أيضا فتأمل وراجع بظهر لك الحق اما عدم
 ترك الدعوى في مدة الخمس عشرة سنة في شرط كون الدعوى عند القاضي فان ادعى عند
 القاضي مرارا في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة الا ان الدعوى لم تفصل فان دعواه تسمع
 ولا يمنع مرور الزمان اما لو كان المدعى أو المدعى عليه غائبا مسافة السفر ثم حضر مرارا
 في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعى بعد ذلك فلا تسمع دعواه كذا
 في فتاوى على افندي واذا كان المانع شوكه المدعى عليه وزالت فلا يمنع المدعى الا اذا
 استدام زوال شوكه خمس عشرة سنة فلو زالت شوكته أقل من خمس عشرة سنة ثم صار
 ذا شوكه لا يمنع بعد ذلك من الدعوى لانه لم يصرف عنه ترك الدعوى في مدة زوال الشوكه
 خمس عشرة سنة وانما قبلت بقولي عند القاضي فلو ترك المدة المزبورة الا انه في أثناء ذلك
 ادعى مرارا عند غير القاضي لا تسمع دعواه كافي تنقيح سيدي الوالد رحمه الله تعالى هـ هذا
 ما ظهر لي تفهنا أخذ من مفهوم عبارات السادة الاعلام بواهم الله تعالى دار السلام
 (وأقول) لكن المعتبر الا ان ما نقرر في المجلة الشرعية في الاحكام العدلية وصدر الامر
 الشريف الساطع بالعمل بوجوبه ان دعوى الاقرار بعد مضي مدة المنع من سماع الدعوى
 لا تسمع اذا ادعى انه اقر لهم من جمعة او سنة مثلا الا اذا كان الاقرار عند القاضي او تحريره
 سند شرعي بامضاء المقر وختمه المعروفين وكان به حضر من الشهود وشهدوا بذلك فان تسمع
 حينئذ لم يضر على الاقرار خمس عشرة سنة او كان دعوى الاقرار على عقار وكان يستأجره

امطالع
 لو ترك دعواه المدة ثم اقام
 بنية على ان المدعى عليه
 اقر له بان تسمع

١ مطلب

باع عقارا او غيره وزوجته
او قويه حاضرا كانت
يعلم البيع لا تسمع دعواه

٢ مطلب

لا يسمع سكوت الجار
رضانا بالبيع الا اذا سكنت
عند القليم والتصرف

٣ مطلب

يمنع حجة دعوى المورث
يمنع حجة دعوى وارثه

مع الاطلاع على التصرف لما ذكره المصنف والشارح في مسائل شتى آخر الكتاب ١ باع عقارا
او حيوانا او ثوبا وابنه وامرأته او غيره ما من اقرار به حاضر به لم يثبت ادعى الابن مثلا انه ملكه
لا تسمع دعواه كذا اطلقه في الكنز والمتقى وجهل سكوتة كالانصاح فلهما التزوير والحيل
٢ بخلاف الاجنبي فان سكوتة ولو جار الا يكون رضا الا اذا سكنت الجار وقت البيع
والسلم والتصرف المنة ترى فيه زرع او بناء فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا
للاطلاع الفاسدة ٣ وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الاجنبي ولو جارا كفى حاشية الخير
الرملى على المنع وأطال في تحقيره في فتاويه الخير بقى من كتاب الدعوى فقد جعلوا في هذه المسئلة
مجرد السكوت عند البيع ما من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تقيمه بد باطلاع على
تصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والمتقى واماد دعوى الاجنبي ولو جارا فلا يمنعها بمجرد
السكوت عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقدروه بمدة ولا بهوت كإثري
٣ لان ما يمنع حجة دعوى المورث يمنع حجة دعوى الوارث لقيامه مقامه كفى الحواوى الزاهدى
وغیره فأنامل ثم ان ما في التلاصقة والولوالجية يدل على ان البيع غير قديم بالنسبة الى الاجنبي
ولو جارا بل بمجرد الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التقيمه بد بالبيع هي
الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب بالبيع لا يمنع دعواه اذا سكنت عند البيع بخلاف
الاجنبي فانه لا تسمع اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فلما منع لدعواه هو السكوت عند
الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما ماصوروا المسئلة بالبيع
ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة محرر في حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم
رأيت في دواوين ارحوم العلامة الفزى صاحب التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل له
بيت في دار به كمنه منه تريد على ثلاث سنوات وله جار بهجابه والرجل المذکور يتصرف في
البيت المزبور وهذا مع عبارة مع اطلع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى
البيت أو بنه بعده ما ذكر من تصرف الرجل المذکور في البيت وهذا ما يؤيد في المدة المذكورة
تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى ٤ فانظر كيف أتى بمنع دعواها
من غير الفرق ببمجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضى خمس عشرة سنة أو أكثر ثم
اعلم ان عدم سماع الدعوى بعدم مضى ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع على التصرف ليس جنبا على
بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق اصابه حتى لو أقر
به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما يطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه تعاليهم لالمنع بقطع التزوير
والحيل كما مر فلا يرد ما في قضاء الاشياء من ان الحق لا يسلط بقاءه الزمان ثم رأيت
التصريح بما قلناه في البهرقيبل فصل دفع الدعوى وليس اقباض جنبا على المنع السلطاني
حيث منع السلطان عز نصره قضائه من سماع الدعوى به بخمس عشرة سنة في الاملاك
والثلاثين سنة في الاوقاف بل هو حكم اجتماعى نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعنه تحرير هذه
المسئلة فانه من مقررات هذا الكتاب والحمد لله انتم الوهاب ٥ (أقول) وعلى هذا
لو ادعى على آخر داره مثلا وكان المدعى عليه متصرفا فيها هذا ما يؤيد أو مدة ثلاثين سنة وسواء
فيه الوقف والمالك ولو بالتمسك سألنى أو خمس عشرة سنة ولو بلاهم وبناهم فيم ما والمدعى

الذي هي على عتقه (هي في

وادعاهما صاحب المنزل

فهو لصاحب المنزل * رجلان

في سقينة بهما دقيق فادعى

كل واحد السقينة وما فيها

واحد منهما يعرف يبيع

الدقيق والاخر يعرف

بانه ملاح فالدقيق لا يذى

يعرف يبيعه والسقينة

لمن يعرف بانه ملاح) عملا

بالظاهر ولو فيها راكب

واخره مك وأخره مك

واخره مك وكلهم يدعونها

فهو بين الثلاثة اثلاثا ولا

شيء للاماد * رجل يقول قطار

ابل واخر راكب ان على

السكل متاع الراكب فكها

لهو القائد اجيره وان لا شيء

عليها فلراكب ما هو راكبه

والباقي القائد بخلاف البقر

والغنم وتمامه في خزنة

الاخي

١ تترك على كلام الشارح

٢ مطلبه

لا تسمع الدعوى بعد

مضي المدة

٣ مطلبه

انتهى السلطان عن مماع

حادثة لها خمس عشرة سنة

٤ مطلبه

لا تسمع الدعوى بعد مضي

ثلاثين سنة اذا كان التركة

بلا عذر شرعي من كون المدعي غائبا او مريضا او مجنوناً او ليس له ما يملك او ليس له انظار

(قوله الذي هي) هكذا في نسخة التي بيدي وهي الصحيحة وفي بعض النسخ كمنهضة الطحاوي
الذي هو بضم المذ كر وكتب عليهم الاولى هي بضم المزة وكذا يقال في ادعاء (قوله واخر
مك) الظاهر انه ماسك الدقة التي هي للسقينة بمنزلة الاجسام للادبة (قوله واخره مك) بجملها
على البر (قوله واخره مك) أي يجزئها بقادتها (قوله ولا شيء للاماد) لانه لا يذله فيها أو
اجيرهم على العمل بخلاف السابق لانهم المتصرفون فيها المتصرف المعتاد (قوله واخر
راكب) أي بغير امته (قوله ان على السكل متاع الراكب) أي ان كان على جميع الابل متاع
الراكب في جميع الابل للراكب وان لم يكن على الابل شيء من الحمل فلراكب البقر الذي هو
راكب عليه مع ما عليه وباق الابل لانه لا يذله أبو الطيب والظاهر ان الحكم كذلك لو كان
على السكل متاع القائد فان اختلفا في المتاع كيف يكون ويراجع (قوله بخلاف البقر
والغنم) أي اذا كان عليهما رجلان أحدهما قائد والاخر سائق فهي للسائق الا ان بقودشة
معه قد يكون له تلك الشاة وحدها يجر عن نوادر المذلى أي الا ان يكون السائق للبقر أو الغنم
معه شاة يقودها أي أو بقرة فيكون له تلك الشاة أو البقرة وحدها وانقطع حكم السوق
ويكون الباقي لقائدها وعليه في كلام الشارح غير تام (قوله وتمامه في خزنة لا يملك)
وباق تمام تقارب مع هذه المسائل في الفصل الآتي وذكري في المتخمسائل من هذا القبيل فقال
دخل رجل في منزل يعرف الداخلي انه ينادي يبيع الذهب والفضة أو المتاع ومعه شيء من
ذلك فادعياه فهو لمن يعرف يبيعه ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك القول قول رب المنزل
* رجل خرج من دار انسان وعلى عتقه متاع رآه قوم وهو معروف يبيع مثله من المتاع فقال
صاحب الدار ذلك المتاع متاعى والحامل يدعيه فهو للذي يعرف به وان لم يعرف به فهو
لصاحب الدار اه ٢ قال في البحر عن ابن القوس رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة
ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن بدل على عدم
الحق ظاهرا وقد منعهم ان من القضاء الباطل القضاء بسقوط الحق بغير سنين لكن ما في
المبسوط لا يخالفه فانه ليس فيه قضاء بسقوط وانما فيه عدم مماعه وقد كثر السؤال
بأنقاهرة عن ذلك مع ورود انتهى من السلطان أيده الله تعالى ٣ بعدم مماع حادثة لها خمس
عشرة سنة وقد أفتيت بعدم مماعها عملا بتهمة اعتماد على ما في خزنة المقتنين والله سبحانه
وتعالى أعلم اه وفي الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا في أرض ورجل آخر رأى
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولله مقتضى على يد المتصرف
لان الحال شاهد اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في عقوده الدرية بعد كلام أقول
٤ والحاصل من هذه الفتوى ان الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين
لا تسمع اذا كان التركة بلا عذر من كون المدعي غائبا او مريضا او مجنوناً او ليس له ما يملك او ليس له انظار
المدعي عليه أمير الجائر يخاف منه أو أرض وقف ليس لها انظار لان تركها هذه المدة مع التمكن
يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط واذا كان المدعي ناظرا ومطلعا على تصرف
المدعي عليه الى ان مات المدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذلك الوفاة
المدعي لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر ان المدة ليس بقيد وانها لا تقدر بعدة
بلا عذر شرعي من كون المدعي غائبا او مريضا او مجنوناً او ليس له ما يملك او ليس له انظار

لأنها صارت أجنبية لا بد
لها ولما ذكرنا أن الشك
للزواج في الطلاق فكذا
لوارثه أموال ومات وهي في
العدة فالشك لكل لها مكانه
لم يطلها بدليل ارثها ولو
اختلف المؤجر والمستاجر
في متاع البيت فالقول
للمستأجر بيمينه وليس
للمؤجر إلا ما عليه من ثياب
بدنه ولو اختلف استكفي
وعطاف في آلات الاسا كفة
وآلات العطارين وهي في
أيديهم ما هي بينهم ما يلا
نظر لما يصلح لكل منهم ما
ونما في السراج (رجل
معروف بالفقر والحاجة
صار يده غلام وعلى عنقه
بدرة وذلك بداره فادعاه
رجل عرف باليسار وادعاه
صاحب الدار فهو لهما معروف
بالياسر وكذا كاس في منزل
رجل وعلى عنقه طيقة
(يقول)

المطلب
قولك على عبارة الشارح

المطلب
قولك على كلام الشارح

المطلب
استنبط صاحب البحر
أن من شرط صحة الدعوى
أن يكذب المدعى ظاهر حاله

وقد تقدم بحقيقة أول الدعوى

لقول لوارثه ط (قوله لأنها صارت أجنبية) فعامل لقوله ولورثته بعده يعني أقامنا ان
القول للحى لومات وهي في نكاحه ما بعد انقضاء العدة فعد صارت أجنبية فلم يبق لها بد على
الصالح هو ما كان القول فيه لو رثته الزوج لأن المتاع في أيديهم بعد موتهم وفيه تأمل وهو
محمول على ما إذا انقضت وترك المتاع بالبيت اما لو بقيت ساكنة بعد انقضاء العدة فالظاهر
أن المتاع باق في أيديها فيكون القول قولها في الصالح هو ما فليحذر قال سيدي الوالد رحمه الله
نعمالي ويستفاد من التعاميل أن المواتفة كذلك (قوله ولما ذكرنا الخ) الأولى استفاضة اعلمه
من قوله ولورثته بعده ولذا لم يذكره في البحر (قوله أموال ومات الخ) اعلمه محمول على ما إذا كان
الطلاق في مرض الموت بدليل تعاميله بقوله بدليل ارثها قال في المنع قيد بكونهم مازوجين
الاحتراز عما إذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة فان المشكك لوارث الزوج
لأنها صارت أجنبية لم يبق لها أيدي ومات قبل انقضاء العدة كان المشكك للمرأة في قول أبي
حنيفة لأنها تارث فلم تكن أجنبية فكان هذا بمنزلة أموال ومات الزوج قبل الطلاق كذا في الخاتمة
وهذه العبارة هي التي نقلها الشارح هنا لأنه أدخل بقوله طلقها في المرض ثم نقل المصنف
بعد ما عن البحر وان علم أنه طلقها ثانيا في صحته أو في مرضه وقدمت بعد انقضاء عدتها ما
كان من متاع الرجال والنساء فهو لورثته الزوج وان مات في عدة المرأة فهو للمرأة كأنه لم يطلق
اه فيمكن أن يرجع قوله وان مات في عدة المرأة الخ إلى قوله أو مرضه أي وافتقاره عن الخاتمة
واظهر وجهه حيث تأمل (قوله فالقول للمستأجر بيمينه) لأن البيت مضاف إليه
بالسكنى وقد سبق ذلك في المحررات (قوله في آلات الاسا كفة وآلات العطارين) لعل
الواو بمعنى أو أي اختلفا في آلات الاسا كفة منفردة وآلات العطارين منفردة لأن ما اختلفا
فيه في أيديهم ما يقيم بينهم كما اختلفا في سنية في أيديهم ما وفي دقيق في أيديهم ما وكان
أحدهما ملاحا والآخر بائعا للدقيق فاركان السنية والدقيق يقيم بينهم ما لم يذكرنا
بخلاف ما إذا اختلفا فيه ما يقيم بينهما يعطى لكل منهم ما ياسبه كما لو اختلفا في سنية
ودقيق وهي التي تأتي في المتن اما لو لم يسمحل الواو على معنى أو ترك العبارة على ظاهرها
وأعطينا الاسكاف نصف آلات العطار والعطار نصف آلات الاسكاف فمكون تركنا
الاستصحاب والعمل بالظاهر من الحال ويكون خالف هذا الفرع ما قبله وما بعده ويعكر علمنا
ذلك لأن تلك القروعة تقتضي أن لكل ما عرف به فمامل وراجع (قوله فهي بينهم ما الخ) لأنه
قد يتخذ نفسه أو البيع فلا يصلح من بائع أو تامل ونفطن (قوله وعلى عنقه بدرة) هي كبس فيه
ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار اه قاموس والظاهر أن المراتب المال
الكثير (قوله وذلك بداره) يفهم مفهومه بالاولى (قوله فهو لهما معروف باليسار) وهذا كالذي
بعد مما عمل فيه الاصحاب بظاهر الحال قال في البحر وقد استنبطت من فرع القلام أن من شرط
صحة الدعوى أن لا يكذب المدعى ظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية فلو ادعى
فصير ظاهره القروعة على رجل أموالا عظيمة قرضا أو من مبيع لا يسمع فلا جواب لها وقد منها
تحقيق ذلك أوائل الدعوى ٣ (قوله وعلى عنقه طيقة) الطيقة دنار مجمل والجمع قطائف
وقطف مثل صحيفة وصف كأنه جامع قطيف وصف ومنه القطائف التي تؤكل صحاح

وهو قول الامام وعندهما المأذون والمكاتب كالحجر كافي الداماد شرح المتقي (قوله هما كالحجر) لان اهما ايداعا معتبرة قوله ان يد الحرف أقوى واكثر نصرفا فتقدمت (قوله فاقول للحجر) قال القهستاني وقوله الكل مشير الى وقوع الاختلاف في نطاق المتاع على ما ذكره في رخص الاسلام كافي المصنفين في الحقائق فبعدمهما اذا كان الاختلاف في الامتعة المشككة اه بصرف ذكره أبو السعد (قوله واللعني في الموت) حرا كان أو رقية فاذا لا يذلل الميت فبقيت يد الحي بلا معارض هكذا ذكره في الهدياية والجامع اله غير المصدر الشهيدي وصدر الاسلام وثمس الأئمة الخواري وقاضيخان وفي رواية محمد والزعفراني العرمنه ما بالراه اه درر (قوله لان يد الحرف أقوى) عليه للمسئلة الاولى وقوله ولا يذلل الميت عليه للمسئلة الثانية وهي كون القول للحي فيها اذا مات أحدهما سواء كان الحي الحرف أو العبد لانهما انما تظهر قوة يد الحرف اذا كانا حيين اما الميت فلا يذله حرا كان أو عبدا فلذا كان القول للحي منهما وفيه انف ونشر مرتب وبحث فيه صاحب اليعقوبية فليراجع (قوله واختارت نفسها) أي لم ترض بيقاضتها في نكاحها فاختارت نفسها (قوله فهو للرجل) التحققة عندهم وهي رقية والرقيق لأملاكه (قوله قبل ان تختار نفسها) الظاهر انه قيد اتفاق بل الحكم كذلك ولو بهد الاختيار لانه لا يشترط قيام النكاح كجائدهم وعليه فلا فرق وان وقع الاختلاف بعد الفرق أو بعده انقضاء المدة أو لم ط بزيادة (قوله فهو على ما وصفتناه في الطلاق) يعني المشكك للزوج وأما ما صلح اها لانها وقتها حرة كما هو معلوم من السياق والادق ويؤيده قول السراج ولو كان الزوج حرا والمرأة مكاتبية أو أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فما أحدهما قبل العتق فهو للرجل وما أحدهما بعده فهم افيهما كالحرين اه قال في البحر ثم اعلم ان هذا أي جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعدمه فان وقع قال في الخاتمة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فقامت المرأة البيعة ان الدار اها وان الرجل عبدا أو أقام الرجل البيعة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بانف دورهم ودفع اليها ولم يقيم البيعة انه حري يقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البيعة على رق الرجل والرجل لم يقيم البيعة على الحرية فيقضى بالرق واذا قضى بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضروري وان كان الرجل أقام بيعة انه حر الاصل والمسئلة بها اية يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانها لم تقض بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقضى بالدار اها كالأختلاف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قولهما ولو اختلفا في المتاع والنكاح فقامت البيعة ان المتاع اها وانها عبدا وأقام ان المتاع له وانها تزوجها بانف وقتها فانه يقضى به عبدا اها وبالمتاع أيضا اها وان برهن على انه حر الاصل قضى له بالحرية وبالمراة والمتاع ان كان متاع النساء وان كان متاعا كالا قضى بحريته وبالمراة وبالمتاع اها (قوله طلقها ومضت العدة فالمشكك للزوج) قد استنفذ هذامن التعميم السابق في قوله فقام النكاح أولا وصاحب البحر انما فرض المسئلة فيما اذا مات الزوج بعد انقضاء العدة وجعل المشكك لو ارث الزوج ولا اعتبار للزوجة وان كانت حرة لانها اصارت أجنبية الى آخر ما ياتي عن المنعقرين وما من طرية والجواب فكذلك يكون

هما كالحجر (قال قول للحجر في الحياة واللعني في الموت) لان يد الحرف أقوى ولا يذلل الميت (اعتقت الامنة) او المكاتبية او المدبرة (واختارت نفسها فاني البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو على ما وصفتناه في الطلاق) بغير وفيه طلقها ومضت العدة فالمشكك للزوج ولو رثته بعده

لا يتكرر كانت المينة لذى اليد فيبغي ان يجرى هذاهما (قوله والبيت للزوج) أى لو اختلفا
 في البيت فهو له لانه من الصالح لهما وقيد حتى لو برهما فاضى برهما من الانه اخرجته خاتمة وفيها
 ان كان غير الزوجة في عيال أحد كان في عيلة أب أو القرب كان المانع عند الاستبامه للذى يعول
 (قوله الا ان يكون لها مينة) أى فيكون البيت لها وكذا لو برهنت على كل ما صلح لهما أوله والبيت
 المسكن وبيت الشعر معروف مصباح والبيت اسم اسقف واحد مقرب ولم يذكر الداروان
 كان داخلا في العقار فاظهار ان حكمه مثل البيت بدليل ما نقله سيدى الوالدرجه الله تعالى
 في باب الدخول والمخرج وكذا صاحب البحر عن المكافى ان العرف الا ان الدار والبيت
 واحد فيجوز ان يدخل ضمن الدار وعليه الفتوى اه الا ان يفرق بين هذا وبين العيّن (أقول)
 والذي نقله الشارح هنا عن البحر ان الزوج على قولهما وبؤيده ما قدمناه والله الحمد قال في
 البحر اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالاجنبيين بقسم بينهما
 اه وبه علم ان العقار اذا لم يكونا كثنين فيه لم يدخل في مسمى متاع البيت لان الكلام في
 متاع البيت فقط وقد علمت ان قسم متاع البيت مما قدمناه من ان الاولى في نفسه بغيره بالبيت
 وبما كان فيه لما ذكرناه من الاختلاف في نفس البيت كذلك فعمل ان قول البحر واذا اختلف
 الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن حكمهما فية قسم بينهما ما فية عين تقييد
 العقار بما كانا كثنين فيه فليعلم (قوله وهذا) أى ما تقدم لوجهين (قوله في المشكل)
 والجواب في غير المشكل على ما مر حوى أى ان القول لكل منهما فيما يختص به ط (قوله
 الصالح لهما) بيان لامر ادب المشكل على حذف أى التقديرية (قوله فالتقول فيه للحي) أى بيمينه
 اذ لا بد له من بيت درم متقى وامامنا صلح لاحدهما ولا يصلح الاخر فهو على ما كان قبل الموت
 ويقوم وورثته مقامه فيه عيني وأفاد قوله يقو وورثته مقامه أنه يعمل بيمينه وارث الزوجة
 في الصالح لهما (قوله ولو رقية) لان الرقية لا يدو هذا لا يناسب المقام لان الكلام في ما اذا كانا
 حرين واما اذا كان أحدهما مملوكا فهي المسئلة الآتية وعليه فلو حذفه واستغنى عما ياتي في
 المتن لمكان أولى (قوله وهي المبعة) أى التي فيها سبعة أقوال لارباب الاجتهاد (قوله تسعة
 أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف والامراء فانهما مثلها والباقي
 لارجل يعنى في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع كله وله لهما عليها
 فقط الرابع قول ابن ميمون وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصرى كله لهما وله ما عليه
 السادس قول شرح البيت للمرأة السابع قول محمد ان المشكل للزوج في الطلاق والموت
 ووافق الامام فيما لا يشك كل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضى الله
 تعالى عنه المكل بينهما ما هكذا حكى الاقوال في خزنة الاكل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع
 حاجي عن البحر قال في الكفاية وعلى قول الحسن البصرى ان كان البيت بيت المرأة فالمتاع
 كله لهما الا ما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت للزوج فالمتاع كله له اه (قوله ولو
 أحدهما مملوكا) كفاية قول للحر في الحياة وللحي في الموت كما في عامة نصوص الجامع وذكر
 السرخسي انه هو والصواب انه للحر مطلقا وفي المصنف ذكره للاسلام ان القول هذا في
 المشكل لافي خصوص المشكل لكن اختار في الهمدانية قول العامة فاقتضى أصحاب المتن أثره

والبيت للزوج الا ان يكون
 لها مينة بغير وهذا الوجهين
 (وان مات أحدهما
 واختلاف وارثه مع الحي
 في المشكل) الصالح لهما
 (فالتقول) فيه (للحي) ولو
 رقية وقال الشافعي ومالك
 الكل بينهما وقال ابن أبي
 ليلى الكل له وقال الحسن
 البصرى الكل لهما وهي
 المسبعة وعند في الحامية
 تسعة أقوال (ولو أحدهما
 مملوكا) ولو ما ذروا ومكتوبا
 وقال الشافعي

ان ظاهرهما فيما يختص بهما اظهر وأقوى من ظاهرهما مع انه له يد عليه (قوله درر وغيرهما)
 عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما ما يفعله أو يبيع ما يصلح للآخر اه أي الا ان يكون الرجل
 صانعا وله أساور وخواتيم النساء والحلى والخلخال ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة
 دلالة تبيع ثياب الرجال أو تاجرة تبخر في ثياب الرجال أو النساء أو ثياب لرجال وحدها كذا في
 شروح الهداية قال سديدى الوالد رحمه الله تعالى قول الدرر وكذا اذا كانت المرأة دلالة الخ
 معناه ان القول فيه لا زوج أيضا الا انه خرج منه ما لو كانت تبيع ثياب النساء بقوله قبله
 فالقول لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا بحمل الضمير في
 قوله فالقول لهما على الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح على سوا حمل الكلام على
 ظاهرهما أو على هذا المعنى اما الاول فلانه اذا كان الزوج يبيع بشئ ماله ظاهر ان اليد والبيع
 لا ظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي تبيع فلا يرجح ماله كما ذكره الشرح بل لا اذا
 كان مما يصلح لهما على ان التعارض لا يقتضى الترجيح بل التماثل أو اما الثاني فلانه اذا كان الزوج
 يبيع فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت تبيع هي فكذلك ما مر أيضا فتنبه (أقول) وما ذكره
 في الشرح بل لا يمتنع عن العناية صرح به في النهاية لكن في المكافاة ما يقتضى ان القول للمرأة
 حيث قال الا اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالخمار والدرع والخففة
 والحلى فهو للمرأة أي القول قولها فيما تهمة هذه الظاهر اه ومثله في الزباني قال وكذا اذا
 كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجال لا يكون القول قولها في ذلك اه فالظاهر ان في المسئلة فواين
 فايحصر اه (أقول) والحاصل أن القول للرجل فيما يختص به وفي المسئلة سواء كانت المرأة
 دلالة أو لا وإذا كان يصنع أو يبيع ثياب النساء ولم يكن قال القول له في الاجتماع كاه في
 المشهور (قوله والقول له في الصالح لهما) أي القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة (قوله)
 لانها وما في يدها في يد الزوج) أي والقول في الدعاوى اصحاب اليد وتعمل كلامه ما اذا كان
 في اليد الزفاف فيكون القول له لكن قال الاكمل في الخزانة لومات المرأة في اليد زفافها
 في يده لا يتحسن ان يجهر لمتاع البيت من الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج
 والطنافس والقماقم والاباريق والفرش والخدم والليف للنساء وكذا ما يجهر مثلها الا ان
 يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها فهو له واسطة في أي يوسف من كون ما يصلح لهما له ما اذا
 كان موثقا له الزفاف فكذا اذا اخذت احوال حياتها ما يصلح لهما ما قال القول له واذا كان
 الاختلاف في اليد الزفاف فالقول لهما في الفرش ونحوها الجربان العرف غالبان من الفرش
 والصدانيق والخدم تأتي به المرأة فيبقى اعقاده للفقوى الا أن يوجد نص في حكمه ليله
 الزفاف عن الامام بخلافه فيتبع بصر لكن قال العلامة المقدسي بعد ذلك عبارة الاكمل
 فينبغي ان يتأمل فيه اه (قوله بخلاف ما يختص بهما الخ) جواب سؤال ورد على الكلام
 السابق تقريره اذا كان القول في الدعاوى الذي اليد والمرأة وما في يدها في يد الزوج يكون
 القول للزوج أيضا في المختص بهما لانه في يد ط (قوله وهو) أي ظاهرهما (قوله لانها خارجة)
 أي عن اعتبار الظاهر اذا الظاهر انه لانه في يد ويمة الخارج مقدمة على يمة ذي اليد لكن
 تقدم ان هذا قيد بما اذا كانت البيعة على الملك المطلق فان كانت على النكاح وسبب ملات

درر وغيرهما (والقول له في
 الصالح لهما) لانها وما في
 يدها في يده والقول لذى اليد
 بخلاف ما يختص بهما لان
 ظاهرهما أظهر من ظاهره
 وهو يد الاستعمال (ولو
 اقام بيعة بقضى بينتهما)
 لانها خارجة خاتمة

الشارح ان الميت للزوج الا ان يكون لها بينة أي لكونه ذائدا وهو تبع له في السكنى وهي خارجة عنه كما حال في الحامية والمتاع لغة كل ما يتفقد به كاطعام والجز وأثاث البيت وأصله ما يتفقد به من الزاد وهو اسم من متعة به بالتفقد اذا أعطيت ذلك والجمع أمتعة كذا في المصباح بجر قال الرملي أقول الذي يظهر ان المراد بقوله في متاع هو مناسبا كان في البيت أي ما ثبت رضع أيدهم ماعليه أو تصرفه ماعليه بان كانت أيديهم مائة مائة مائة وتختلف بالتصرف يدل عليه التعامل في مسائل هذا الباب بالمد وعدمه في الأخذ بقول المدعي وعدمه تأمل اهـ (قوله ولو ذهبا أو فضة) أقول جعل الشارح في الدر المنثور في النقود ما يصلح لها أو مثله في القهستاني (قوله فيما يصلح له) أي لكل منهم ما مع يمينه فالصالح له العمامة والقباية والقلمسوة والطيبان والسلاح والمنطقة والكتب والقرص والدرع الحديد والصالح لها الخمار والدرع والاساور وخواتيم النساء والحلي والخيل والتمير ونحوها وهذا كله اذا لم تقرر المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت بان الملك للزوج ثم ادعت الانتقال اليها لانها ثبت الانتقال الا بالبينة ولا شك انه لو برهن على ثمراته كان كافترا رها به فلا بد من بينة على انتقالها اهـ بدائع وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه فلا فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بجهة أو نحوه وذلك ولا يكون اسقعا عاها بجسريه بورضاه بذلك دلالة على انه ما كذا ذلك كما تفهمه النساء والعمام وقد أقيمت بذلك امرارا بجر (أقول) وظاهر قوله وهذا كله اذا لم تقرر المرأة الخ شامل لما يختص بالنساء تأمل وينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل وفي البحر عن القنية من باب ما يملق بتجهيز البنات افتقر قافي بيته اجارية نقلتم معها واستخدمتهن اسنة الزوج عالم به ساكت ثم ادعاهما فاقوله لان يده كانت مائة ولم يوجد المزيل اهـ وبه علم ان سكوت الزوج عنه دلتها ما يصلح اهـ ما لا يبطل دعواه اهـ (أقول) قوله لا يبطل دعواه أي ولادعواها لان الحاربة صالحه لهما (قوله فيما يصلح له) أي لكل منهم ما مع يمينه وتقدم الفرق بين الصالح له والصالح لها (قوله فاقوله له) أي للذي يفعل أو يبيع من الزوجين قال الشرنبلالي ليس هذا على ظاهره لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه عارض يد الزوج ما هو أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كما في العناية لكنه خلاف ما عليه الشروح فقيد صرح العيني بخلافه (قوله تعارض الظاهرين) أي ظاهر صالحيته اهـ وما و ظاهر اصطفاها أو يبيعه له فاقطاعا ورجعنا الى اعتبار اليد وهي وما في يدها في يده وبهذا الحل ظهر انه لا وجه لتوقف سميدي أبي السعود فانه قال واعلم أن في التعامل بتعارض الظاهرين تأملا لانه حيث استويا في القوة لا يصلح ان يكون تعارضهما من جهة الاحتداد كما هو مقتضى البرهة ثم راجعت عبارة الدرر فلم أجدها في التعامل المذكور اهـ فانه لم يجعل التعارض مرجحا بل هو مستقط والمرجح اليد فليتأمل والحاصل ان ما علم به الشارح لا يصلح له لتوجهين الاول اذا كان الزوج يبيع ما يصلح له يشبه له ظاهرا ان اليد والبائع لا ظاهر واحد فلا تعارض وكذلك اذا كانت هي تبيع ذلك لا يترجح ملكها الا اذا كان مما يصلح لها على ان التعارض لا يفتضي الترجيح بل التماثل الثاني انه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض وان كانت هي تبيع فكذلك وحينة الاوجه في التعامل أن يقال لان ظاهر الذي يفعل ويبيع أظهر وأقوى كما

ولو ذهبا أو فضة (قال قول
الكل واحد منهم ما
فيما يصلح له مع يمينه
الا اذا كان كل منهم ما
يفعل أو يبيع ما يصلح
لآخر فاقوله لانه تعارض
الظاهرين

٣ قول المشي قوله فيما يصلح
له هذه المقولة يغني عنها
المقولة قبلها اهـ معناه

(قوله لانه قد ادها ساعة) أي على حسب حدوث المنفعة المفقودة علم في الاجارة (قوله
 في كل جزء كعقد) أي فيصير كل جزء من المنفعة كالعقد عليه ابتداء (قوله بخلاف البيع)
 أي بخلاف ما اذا ذلك بعض المبيع لان كل جزء ليس به عقد عليه عند ابتداء بل الجملة مفقودة
 به مقدوا حد فاذا تعدد العدة في بعضها بالهلاك تعدد في كله ضرورة (قوله وان اختلف الزوجان
 الخ) قيد باختلافهم للاحتراز عن اختلف النساء الزوج دونه فان متاع النساء بينهما على السواء
 ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة متمن في بيت على حد في بيت كل امرأة بينهما
 وبين زوجها على ما ذكره ولا يترك بعضهن مع بعض كذا في خزانة الاكل والخامسة
 وللاحتراز عن اختلف الاب والابن فيما في البيت قال في خزانة الاكل قال أبو يوسف اذا
 كان الاب في عمال الابن في يته فالتماخ كاه لابن كالوكان الابن في بيت الاب وعماله فتماخ البيت
 للاب اه وانظر هل ياتي التفصيل هنا كما ذكره في الزوجين بان يكون أحدهما عالما للآخر لا
 والاخر جاهلا وفي البيت كتب ونحوهما يصلح لأحدهما فقط وكذا لو كانت البنت في عمال
 أبيها فهل لها ثياب النساء ويقع كثير ان البنت يكون لها جهاز فبها زوجها فتمسكن في
 بيت أبيها فهل تكون كمثل الزوجين أو كمثل الاسكاف والطار لا تملك له أمه فراجع وقال
 في البحر قال محمد بن جليل زوج ابنته وهي وختته في دار وعماله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو
 للاب لانه في بيته وفي يده ولهم ما عليهم من الثياب انتهى لكن قال العلامة المقدسي وهو يخالف
 لما مر عن خزانة الاكل من عدم اعتبار البيت بل المدهى المعتبرة كما سيذكره الشارح عنها
 (أقول) ويظهر من هذا جواب المسئلة المذكورة وهي لو طاعت البنت ولها جهاز وسكنت
 عند أبيها فتمتلك وللاحتراز عن اسكاف وعمار اختلف في آلة الاسكاف أو آلة الطارين وهي
 في أيديهم ما فانه يقتضي بهم ايدهم ما ولا ينظر الى ما يصلح لأحدهما لانه قد يتخذ لنفسه أو للبيع فلا
 يصلح مرجحا ولا لا احتراز عما اذا اختلف المؤجر والمستهجر في متاع البيت فان القول فيه
 للمستهجر ان يكون البيت مضافا اليه بالاسكاف وللاحتراز عن اختلف الزوجين في غير متاع
 البيت وكان في أيديهم ما فانهم كالأجنبيين يقسم بينهم ما وقد ذكر المواقف بعد بعض ما ذكر
 (قوله ولو علموا كين) أي أوسرين أو مسلمين أو كافرين أو كبيرين وأما اذا كان أحدهما حرا
 والاخر مملوكا فسياتي وأشار باختلافهم انهم ما حيان ولذا ذكره في بيدهم بعد حكم موت
 أحدهما (قوله والمغير يجامع) قيد بالجماع ليكون القول قوله في الصالح له ما لان المرأة
 لا تكون مع ما في يد الزوج الا بذلك بخلاف الصغير الذي لم يباغ حد الجماع فانه لا يملكه
 على زوجته اما في الصالح له فالقول لوليه فيه سواء كان يجامع أو لا ثم معنى كون القول للصغير
 ان القول لوليه لان عبارته غير مبهمة (قوله أو ذمية) لانهم ماله أو عليهم ما علينا في المعاملات
 (قوله قام النكاح أولا) بان طاعتها امتلا ويستثنى ما اذا مات بعد عتقها كما سياتي قال الرمي
 أي سواء وقع الاختلاف بينهما حال قيام النكاح أو بعده وما هنا هو الذي مشى عليه الشراح
 وان كان في أساسان الحكم ما يخالف ذلك (قوله في متاع) متعلق باختلاف (قوله وهذا
 ما كان في البيت) الاولى أن يقول البيت وما كان فيه بدليل ما ذكره في البحر عن خزانة الاكل
 مهزب الامام الاعظم من ان المنزل والعقار والمواشي والنقود مما يصلح لهما ما تامل وسيذكر

لانه قد ادها ساعة فساد
 في كل جزء كعقد بخلاف
 البيع (وان اختلف
 الزوجان) ولو علموا كين أو
 مكاتبين أو صغيرين
 والصغير يجامع أو ذمية مع
 مسلم قام النكاح أولا في
 بيت لهما أو لأحدهما خزانة
 الاكل لان العبرة للمسلم
 لانه ملك (في متاع) وهذا
 ما كان في البيت

ثابت بيقين بخازان يكون - كما بخلاف القيمة فانهم لم بالخزروالظن فلا تنبذ المعرفة فلا
 تجعل - كما غناية (قوله ولو اختلفا الخ) وجه التحالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع
 قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر وهو منكر وكون كل من
 العقدين معاوضة يجزى فيها، الفسخ فالتحقيق به واعتراض بان قيام العقد وعليه شرط لصحة
 التحالف والمنفعة معدومة وأجيب بان الدارمة لا أقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد
 عليهم فان كان قائمة تقديرا درر (قوله في بدل الاجارة) أى في قدرها بان ادعى المؤجر انه
 أجر شهر اربعة وادعى المستأجر انه أجر خمسة (قوله أو في قدر المدة) بان ادعى المؤجر
 انه أجر شهرين والمستأجر شهرين (قوله قبل الاستيفاء بالمنفعة) لان التحالف في المبيع قبل
 القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره بحجر وفيه المراد بالاستيفاء التمكن
 منه في المدة وبعد مده - مده لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الاجارة انتهى فلما بدل المصنف
 قوله قبل الاستيفاء بقوله قبل التمكن من الاستيفاء لكان أولى وأشار في الجرح بقوله في وجوب
 الاجارة الى الاحتمال من اجارة الفاسدة فان أجر المثل انما يجب بحقيقة الاستيفاء لا بمجرد
 التمكن على ما سمي في (قوله تحالفا) وأيهما نكّل لزمه دعوى صاحبه وأيهما برهن قبل (قوله
 وبدئ بهين المستأجر) لانه هو المنكر لزيادة فان قيل كان الواجب أن يبدأ بهين الاجر
 التحجيل فائدة النكول فان تسليم العقد وعليه واجب وأجيب بان الاجارة ان كانت مشروطة
 التحجيل فهو السابق انكارا فيبدأ به وان لم يشترط لا يمنع الاجر من تسليم العين المستأجرة
 لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة أبو السعود (قوله والمؤجر لو في المدة) وان كان
 الاختلاف فيما قبل بينة كل منهما فيبدأ به من الفضل نحو أن يدعى هذا شهر اربعة
 والمستأجر شهرين بخمسة فيقبض بشهرين بهشرة بحجر (قوله وان برهننا فالقيمة للمؤجر في
 المبدل) نظرا الى اثبات الزيادة ولو اختلفا في مائة مائة كل في زائد يدعيه (قوله
 والمستأجر في المدة) نظرا الى اثبات الزيادة (قوله وبه) أى به - بالاستيفاء لا التحالف
 والمراد من الاستيفاء التمكن كما تقدم (قوله والقول للمستأجر) أى اذا كان الاختلاف في
 الاجرة فلا كان الاختلاف في المدة كأن ادعى المستأجر به - بالاستيفاء مائة كثر ما ادعاه
 المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر جروا كأنهم تركوا التنبيه على ذلك لظهوره أبو
 السعود (قوله وفي العقد في الباقي) لانه من الاختلاف في الدين وهذا بالاجماع قالو يوسف مرعى أص - في
 الماضي للمستأجر) لانه من الاختلاف في الدين وهذا بالاجماع قالو يوسف مرعى أص - في
 هلاك بعض المبيع فان التحالف فيه يمتد بقدر الباقي عند فسادها وانما خالفوا اصلهما
 في المبيع والفرق للمحكمة ما يراه في استيفاء الكل من أن المنافع لائمة قوم الا يبعد فلو خالفوا
 لا يبقى العقد فلم يمكن ايجاب نفي والفرق لا يبيح حصة أن العقد في الاجارة ينفذ ساعة فساعة
 على حسب حدوث المنافع فيصير كل جز من المنافع كالعقد وعليه عقد مائة مائة أعلى حصة
 فلا يلزم من تعدد التحالف في الماضي التعذر فيما بقي اذ هما في حكم عقدين مختلفين في التحالفان
 بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع حيث يمنع التحالف فيه عنه - لانه عقد واحد فاذا امتنع
 في البعض امتنع في الكل ضرورة كي لا يؤدي الى تفرق الصفقة على البائع زيلحي

(ولو اختلفا) أى المؤجر
 والمستأجر (في) بدل
 (الاجارة) أو في قدر المدة
 (قبل الاستيفاء) بالمنفعة
 (تحالفا) وترادو بدئ بهين
 المستأجر ولو اختلفا في
 المبدل والمؤجر لو في المدة
 ولو برهننا فالقيمة للمؤجر
 في المبدل وللمستأجر في
 المدة (وبه) لا والقول
 للمستأجر) لانه منكر
 للزيادة (ولو) اختلفا (به)
 التمكن من (استيفاء
 البعض) من المنفعة (تحالفا
 وفي العقد في الباقي
 والقول في الماضي للمستأجر)

له مهر المثل (قوله وان كان غير شاهد كل منهما بان كان بينهما) ليس المراد انه متوسط بينهما بل
المراد انه أقل مما ادعته وأكثرها ادعاه وبه - برقي الدرر (قوله فالتأثر) أي التقاط أي
فالمعكم - حيث قد التزم من التمس بكسر الهمزة وهو السقط من الكلام أو الخطأ فيه عناية
(قوله للاستواء) أي في الأثبات لان بينهما تثبت الزيادة وبينه تثبت الخط وليس أحدهما
باولى من الآخر درر (قوله ويجب مهر المثل على الصحيح) فيه دلالة تأثر في الجبر والصحيح
التأثر ويجب مهر المثل (قوله تحالفاً) أي عند أبي حنيفة وأهم ما نكل لزمه دعوى الآخر لانه
صار مقراً بما يدعيه خصمه أو باذلاً درر وعند أبي يوسف لا يتحالفان والقول قول الزوج
مع غيره إلا أن يأتي بشئ مستنكر لا يتعارف مهر الهاوقية - لي هو ان يدعى مادون عشرة دراهم
كافي الجوهره وقال الامام خواجه زاده هو ان يدعى مهر الا يتزوج مثلاً عليه عادة كالأودعي
النكاح على مائة درهم ومهر مثلاً ألف وقال بعضهم المستنكر مادون نصف المهر فاذا جاوز
نصف المهر لم يكن مستنكراً عيني (قوله ولم يفسخ النكاح اتبعية المهر) لان أثر التحالف
في انه دام التسمية ولا يخل بفسخ النكاح أي لان عين كل منهما ما يبطل ما يدعيه صاحبه
من التسمية وهو لا يفسد النكاح اذا مهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسميته الثمن
يفسده كما هو يفسد الفاضلي قطعا للمنازعة بينهما - ما (قوله ويبدأ بيمينه) نقل الرملي
عن مهر البصر عن غاية البيان انه يقرع بينهما - ما استحب بالانه لا يرجح لاحدهما على الآخر
واختار في الظهيرة وكثيرون انه يبدأ بيمينه لان أول التسميين عليه فيكون أول التسميين
عليه كقديم المشتري على البائع والخلاف في الاولوية (قوله لان أول التسميين) التسميان
هما تسليم الزوج المهر وتسليم المرأة نفسها والسابق فيهما تسليم مجمل المهر وما ذكره
الكرخي في تقديم التحالف عند العجز عن البرهان في الوجوه كلها يعني فيما اذا كان مهر المثل
مثل ما اعترف به الزوج أو أقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثر منه وكان بينهما ما ذهبي خمسة
أوجه وأما على تخريج الرازي فلا تحالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهداً
لاحدهما وفيما عداه فالدول قوله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يدعى أو أقل وقوله ما مع غيره
اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر أو السعد عن العناية وحاصله ان التحالف فيما اذا خالف قولهما
اما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الص - غير وعلى تخريج الكرخي
يتحالفان في الصور الثلاثة ثم يحكم مهر المثل وصحبه في المبسوط والهيوط وبه جزم في الكثر
قال في البحر ولم أر من رجح الاول وتعبه في النهي بان تقديم الزبلي وغيره له تبعاً للهداية يؤذن
بترجيحه وصحبه في النهاية وقال قاضيخان انه الاول ولم يذ كر في شرح الجامع الصغير غيره
والاولى البداهة بتليف الزوج وقيل يقرع بينهما (قوله ويحكم بالثمة - يد) وهذا على
التحالف أو لا ثم التسميم قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط
اعتبارها بالتحالف فلهذا يقدم في الوجوه كلها وأما على تخريج الرازي فالتحكيم قبل التحالف
وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف الصحيح وخلاف أبي يوسف بجر قال الع - لامة أبو
السعد ولاقائل أن يقول ما بالهم لا يحكمون قيمة المبيع اذا اختلف المتبايعان في الثمن لمعرفة
من يشهد له الظاهر كافي النكاح فانه لا يحظر فيه ويمكن أن يجاب عنه بان مهر المثل أمر معلوم

(وان كان غير شاهد
لكل منهما) بان كان
بينهما (فالتأثر) للاستواء
(ويجب مهر المثل)
على الصحيح (وان عجزاً)
عن البرهان (تحالفاً ولم
يفسخ النكاح) لتبعية
المهر بخلاف البيع
(ويبدأ بيمينه) لان أول
التسميين عليه فيكون أول
التسميين عليه ظهرياً
(ويحكم) بالتشديد أي يجعل
(مهر مثلاً) حكماً لسقوط
اعتبار التسمية بالتحالف
(فيبقى بقوله لو كان
كقالتة أو أقل وبقواها
لو كفايتها أو أكثر وبه لو
بينهما) أي بين ما ادعاه
ويدعيه

القوائد (قوله وان اختلفا في مقدار الثمن الخ) بان اشترى امة بالقدر هم وقبضهم ان
تقايلا البيع حال قيام الامة ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة قبل ان يقبض البائع الامة
بحكم الاقالة تحالفا ويعد البيع الاول (قوله ولاينة) اما اذا وجدت لاحدهما عمل به اليه
وان برهنه ائبينة مثبت الزيادة مقدمة وهذا قياس ما تقدم ط (قوله وعاد البيع) حتى
يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان الخالف قبل
القبض موافق للقياس لما أن كل واحد منهما مدع ومنكر فثبت على الاقالة ولا بد من
الفسخ منهما ما أمّن القاضي أبو السعود (قوله لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا) فالو لم يكونا
مقبوضين أو أحدهما فلا يعود البيع والقول قول منكر الزيادة مع عينه هذا ما ظهر ط
وفي مسكن والقول للمعكر (قوله خلافا لمحمد) لانه يرى النص معلقا بعد القبض أيضا
وهما قال كان ينبغي أن لا تحالف مطلقا لانه انما ثبت في البيع المطلق بالنسبة والاقالة فسخ في
حقهما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كإفساده الاجارة على البيع
قبل القبض والورث على العاقبة والقيمة على العين فيما إذا استهلك في بدل البائع غير المشتري
بحر (قوله وان اختلفا في قدر المهر) كاف والفتن هذه المسئلة وقعت مكررة لانما ذكر في باب
المهر وتبع فيه صاحب الهداية والكنز ولذلك لم يذكرها هذا صاحب الوقاية لان محلها الانسب
ثم ان المصنف ذكر هذه المسئلة على تخريج الكرخي هنا وعلى تخريج الرازي ثم وهكذا في
الكنز وقد قدمه من كنهة تخرجها عن حديث الكرخي على ما وقف عليه الان ارشاد الله تعالى وقيد
بقدر المهر لان الاختلاف لو كان في أصله يجب مهر المثل لما سبق في باب الاختلاف في جنسه
كالاختلاف في قدر الا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها كقيمة ما عينته المرأة مهرها
أو أكثرها اقيمت له لا عينه كما يأتي ذكره في الهداية وغيرها (قوله أو جنسه) كما اذا ادعى
أن مهرها هذا العبد وادعت انه هذه الجارية فحكم القدر والجنس واحد الا في صورة وهو انه
اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثرها اقيمت الجارية لا عينها بحر وفيه ولم يذكر
حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافي الظاهر به أن لها نصف ما دعاه الزوج وفي
مسئلة العبد والجارية لها الماتعة الا أن يعرضها على ان تأخذ نصف الجارية اه (قوله قضى
لمن أقام البرهان) لانه نوردها بها أما قبول يئنة المرأة فظاهر لانها تدعى الا في ولا اشكال
وانما يرد على قبول يئنة الزوج لانه منكر للزيادة فكان عليه اليقين لا اليئنة فكيف تقبل يئنته
قلنا هو مدع صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها اياها أو يئنه من المهر وهي تنسكروا الدعوى
كافية لقبول اليئنة كافي دعوى المودع رد الوديعة مهر الجارية (قوله بان كان كماله أو أقل)
لانما ثبتت الزيادة ويئنة الزوج تنفي ذلك والمثبت أولى ولان الظاهر يشهد له ويئنة المرأة تثبت
خلاف الظاهر وهذا هو المعترف في اليئنة (قوله قيمته أولى) هذا ما قاله بعض المشايخ
وجزم به في الماتق وكذا الزباني هنا وفي باب المهر وقال بعضهم قد قدم يئنتها أيضا لانها أظهرت
شيانها بكن ظاهرا بصادقهما كافي البحر قال سيدي والدرج الله تعالى قلت بقي ما اذا لم يعلم
مهر المثل كيف يفعل والظاهر انه يكون القول للزوج لانه منكر للزيادة كما تقدم فيما اذا لم
يوجد من يثبتها نامل (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) لانه لا يثبت في أي والظاهر مع من شهد

(وان اختلفا) أي
المتعاقدان (في مقدار
الثمن بعد الاقالة) ولا يئنة
(تحالفا) وعاد البيع (لو)
كان كل من المبيع والثمن
مقبوضا ولم يرد المشتري
الي بائنه) بحكم الاقالة
(فان رده اليه بحكم الاقالة
لا) تحالف خلافا لمحمد
(وان اختلفا) أي الزوجان
(في قدر المهر) أو جنسه
(قضى لمن أقام البرهان)
وان برهنه ان المهر اذا كان
مهر المثل شاهد للزوج
فان كان كماله أو أقل (وان
كان شاهد لها) بان كان
كفالتا أو أكثر (فبيئته
أولى) لا يثبت خلاف
الظاهر

الكلام لان المعق ولا تخالف بعد ذلك بعضه بل العين على المشتري الا ان يرضى الخ اي في نية
لا عين على المشتري لانه لما أخذ البائع بقول المشتري وصدقه لا يخالف المشتري ويكون القول
قوله بلا عين وهو هذا انما يظهر ان لو كان الثمن مقصدا لا او كانت قيمة العبد من سواء او متفاوتة
معه لومة اما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازع في القدر الموقوف لها فلم اره والظاهر ان
القول قول المشتري في تعيين القدر ويحرم وط والخاص انه اذا هلك بعض المبيع او
أخرجه المشتري عن ملكه لا تخالف والقول للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصة
الهالك فيتحالفان فيحالف البائع انه ما يباعه بما يقول المشتري ويخالف المشتري بانه ما اشتراه بما
يقوله البائع ويصحح العقد بينهما ما يأخذ البائع القائم فقط ولا شيء له سواء لانه رضى باسقاط
حصة الهالك هـ هذا ما تقيده عبارة المبسوط وجهه له الشارح بهما لا يلي تخريج الجمهور
والذي تفهمه عبارة الجامع الصغير واختاره مشايخ بلخ عدم التحالف مطابقة وان القول
للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصة الهالك وأخذ القائم صلحا عايد عليه من جلة
الثمن ولا شيء له سواء لرضاه به والله تعالى أعلم (قوله ولا في قدر بدل كتابة) أي اذا اخذ المولى
والمكاتب فلا تخالف عند الامام لان التحالف في المعروضات اللازمة وبديل الكتابة غير لازم على
المكاتب مطابقة بل يمكن في معنى البيع ولان فائدة التحويل ليقتضى عليه والمكاتب لا يقتضى
عليه ولان البديل في الكتابة مقابل بيقن الحجز وهو ملك التصرف والمدة فيه للعالم وقد سلم ذلك
له ولا يدعى على مولا شيئا وقد بينا ان التحالف بعد القبض على خلاف القياس فلا يتحالفان
فيكون القول قول العبد بل كونه منسكرا وانما يصح بيعه بما يلا بالعتق عند الاداء وقبله لا يقابله
أصلاته ما يلب الشارح تباع فيه المصنف حيث علل للامام القائل بعدم التحالف في الكتابة
بان التحالف في المعروضات اللازمة وبديل الكتابة غير لازم على المكاتب مطابقة بل يمكن في معنى
البيع وقال لا يتحالفان وتصح الكتابة كالببيع وان أقام أحدهما مائة قيات وان أقامها
قيمة المولى أولى لأثبتها الزيادة لكن يعتق باذا قدر ما ترضى عليه ولا يمنع وجوب بدل الكتابة
بعد عتقه كالمالك كونه على ألف على انه اذا أدى خصم مائة عتق وكما لو استحق البديل بعد الاداء كافي
التبيين (قوله وقدر رأس مال بعد اقالة عقد السلم) أي بان اختلاف رب السلم والمسلم اليه
في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة
لم يتحالفان التحالف وجهه رفع اقالة وعود السلم أي مع انه دين وقد سقط والساقط لا يعود
ولانه اليست ببيع بل هي ابطال من وجه فان رب السلم لا يملك المسلم فيه بالاقالة بل يسقط فلم
يكن فيه ما هو في البيع حتى يتحالفوا واعتبر حقيقة الدعوى والانسكار والمسلم اليه هو المنسكرا
فيكان القول قوله وقيد بالاختلاف بهـ هذا لانهم لو اختلفا قبله في قدره تحالفا كالاختلاف
في نوعه وجنسه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجوه الاربعة على ما قدمناه (قوله بل
القول للعبد والمسلم اليه) مع عيتمهما بجزر (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم
لا تحتمل النقص لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما يأتي وينبغي أخذ من تعالاهم انه لو
اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفته بهـ هذا ما حكى كذا ولم أره صريحا بجزر وفيه وقد علم
من تقريرهم ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وأن الابراء لا يقبلها وقد كتبنا في

(ولا في) قدر (بدل كتابة)
لهـ عدم لزومها (و) قدر
(رأس مال بعد اقالة) عقد
(السلم) بل القول للعبد
والمسلم اليه ولا يعود السلم

وان ادعى البائع أنه كان عينا وادعى المشتري انه كان ديناً لا يتحققان والقول قول المشتري
 كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) أى فكان العقد قائماً بما عاها الباقي منهما (قوله) ويرد
 مثل الهالك ان كان مثلياً أو قيمته ان كان قيمياً (قوله) كالواختلاف في جنس الثمن الخ) كالف درهم
 وألف دينار وهذا تشبيه بالمقايضة فانهما يتحققان بالاختلاف وانما كان كذلك لانهما لم يتفقا
 على عن فلا بد من التحالف لافسخ كافي الجرح وبهم - هذا تعلم ان الاختلاف في جنس الثمن
 كالاختلاف في قدره الا في مسئلة وهي ما اذا كان المبيع حالاً والحاصل انه اذا هلك المبيع
 لا تحالف عندهما خلافاً لهما هذا اذا كان الثمن ديناً واختلاف في قدره أو وصفه أما اذا اختلفا
 في جنسه أو لم يكن ديناً فلا خلاف في التحالف (قوله) ولا تحالف بعد هلاك بعضه أى هلاك
 بعد القبض كما سيذكره فيما لان التحالف بعد القبض ثبت بالنص على خلاف القياس وورد
 الشرع به في حال قيام السلعة والسلعة اسم لجميعها فلا يفتى بعد فوات جزء منها ولا يمكن التحالف
 في القاسم الاعلى اعتماداً حصته من الثمن ولا بد من القسمة على قيمته - ما هو القيمة تعرف بالظن
 والحزب فيؤدى الى التحالف مع الجهل وذلك لا يجوز (قوله عند المشتري) أى قبل نقد الثمن
 (قوله بعد قبضهما) فلو قبله يتحققان في موتهم أو موت أحدهما أو في الزيادة لوجود الانتكاس
 من الجانبين كفاية ولو عند البائع قبل القبض تحالف على القاسم عندهم (قوله) لم يتحالفوا عند
 أبي حنيفة) أى والقول قول المشتري يمينه لان التحالف مشروط بعد القبض بقيام السلعة
 وهي اسم لجميع المبيع كما تقدم فاذا هلك بعضه انعدم الشرط وقال أبو يوسف يتحققان في
 الحى ويقضى العقد فيه ولا يتحققان في الهالك ويكون القول في غنمه قول المشتري وقال محمد
 يتحققان عليه - ما يفسخ العقد فيه - ما ويرد الحى وقيمة الهالك كافي العقد - (قوله الآن
 يرضى البائع بترك حصة الهالك أصلاً) أى لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً ويجعل الهالك
 كان لم يكن وكان العقد لم يكن الاعلى الحى القاسم فينتد يتحققان في غنمه ويكون الثمن كله في
 مقابلة الحى ويشكول أيهم الزم دعوى الآخر كافي غرر الافكار (قوله يتحققان) أى على
 غنم الحى فان حاقاً ففسخ العقد فيه وأخذه ولا يؤخذ من ثمن الهالك ولا من قيمته شئ وأيهما
 نكل لزمه دعوى الآخر كافي التبيين (قوله) هذا على تخريج الجمهور) أى صرف الاستثناء
 الى التحالف ولفظ الميسر يدل على هذا لان المستثنى منه عدم التحالف حيث قال لم يتحالفوا
 الا ان يرضى الخ (قوله) وصرف ما يخرج بالاحتماء) أى المقدر في الكلام لان المعنى ولا
 تحالف بعد هلاك بعضه بل اليمين على المشتري قال في غرر الافكار بعد ذكره ما قدمناه وقبل
 الاستثناء ينصرف الى حلف المشتري المفهوم من السابق يعنى يأخذ من ثمن الهالك قدر ما أقر
 به المشتري وحلف لا الزائد الا ان يرضى البائع ان يأخذ القاسم ولا يخصه في الهالك فينتد
 لا يحلف المشتري اذ البائع أخذ القاسم صلها عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى
 تحليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من ثمن الهالك ما أقرب المشتري لزيادة قيمته اتفاقان
 ويتروان في القاسم اه (قوله الى عين المشتري) اعلم ان المشايخ اختلفوا في هذا الاستثناء
 فاعامة على انه منصرف الى التحالف لانه المذكور في كلام القدوري فتقدير الكلام لم يتحالفوا
 الا اذا ترك البائع حصة الهالك فيتحالفان وقال بعضهم انه منصرف الى عين المشتري المقدر في

لان المبيع كل منهما -
 ويرد مثل الهالك أو قيمته
 كالواختلاف في جنس الثمن
 بعد هلاك السلعة بان قال
 أحدهما دراهم والآخر
 دنانيرهما فالقول المشتري
 رد القيمة سراج (ولا)
 تحالف (بعد هلاك بعضه)
 أو من وجهه عن ما يملكه
 كعبد بن مات أحدهما
 عند المشتري بعد قبضهما
 ثم اختلفا في قدر الثمن لم
 يتحالفوا عند أبي حنيفة
 بوجه الله تعالى (الا أن يرضى
 البائع بترك حصة الهالك)
 أصلاً فينتد يتحققان هذا
 على تخريج الجمهور وصرف
 ما يخرج بالاحتماء الى عين
 المشتري

ولا بعد موت المتاع قبلين أو أحدهما مع شدة الحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلا في
التارخانية فارجع اليه ان شئت ثم وجدت في الكتب فرأيت ابن ملك قال في شرح المجموع اعلم
ان مسألة التغير المذكورة في المنظومة وقد اهلها المصنف ثم تغيره الى زيادة ان كان من حيث
الذات بعد القبض متعديا كانت او منفصلة متولدة من عينها كالولد او بدل العين كالارض
والعقر يتحالفان عند محمد بخلافهما واذا كانا يترادان القيمة عنده الا ان شاء المشتري أن
يرد العين مع الزيادة وقيل يترادان ان رضى المشتري اولا قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات
لانهم لو كانت من حيث السعر يتحالفان سواء كان قبل القبض أو بعده وقيدنا بقولنا متولدة
من عينه لانهم لو لم تكن كذلك يتحالفان اتفاقا ويكون الكتاب له المشتري عندهم جميعا وفي
التارخانية وفي التجريد وان وقع الاختلاف بين ورثتهما أو بين ورثة أحدهما وبين الحى فان
كان قبل قبض الساعة يتحالفان بالاجماع وفي شرح الطحاوى الا ان العين على الورثة على
العلم وان كان بعد القبض فكذلك عند محمد وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف يتحالفان وفي
شرح الطحاوى والقول قول المشتري او قول ورثته بعد وفاته وفيها وفي الخلاصة ترجل اشترى
شيئا فمات البائع او المشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين الحى وورثة الميت ان مات البائع
فان كانت الساعة في يد الورثة يتحالفان وان كانت الساعة في يد الحى لا يتحالفان عندهما وقال
محمد يتحالفان هذا اذا مات البائع فان مات المشتري والساعة في يد البائع يتحالفان عند الكل
وان كانت الساعة في يد ورثة المشتري عندهما لا يتحالفان وعلى قول محمد يتحالفان وهذا
العائد بمنزلة ما هو قد علمه ومن ذكر مسألة التغير بالزيادة والقيمة الاختيار او المنهاج والتغير
بالعيب الدرر والفرور والله تعالى اعلم (واقعة حال) * اختلاف المشتري مع الوكيل بقبض
الثمن هل يجزى التحالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يجزى اذا الوكيل بالقبض لا يحلف
وان ملكا الخصومة عند الامام في دفع الثمن الذي اقرب به واذا حضر الموكل المالك لا يقد
وطلبه بالزيادة يتحالفان حينئذ اه ثم ان الشارح تبع الدرر ولا يخفى ان ما قاله اولى لما
علمت من سهولة العيب وغيره تأمل (قوله وحالف المشتري) لانه يتكرر زيادة الثمن فلو ادعى
البائع ان مادفه له اليه بعض منه هو المبيع والباقي ودبعة ينبغي ان يكون القول وقوله لانه
منكر اقامتك الباقي وليراجع (قوله الا اذا استهلك البائع الخ) أى فانما يتحالفان اقيام
القيمة مقام العين بخلاف ما اذا كان المثل المشتري فانه يجعل قابضا باسمه لا كدو يلزمه
المبيع وصار كالموكل في يده فلا تحالف والقول له في انكار الزيادة بيمينه ولو استهلك البائع
كان نسخا للمبيع كالموكل بنفسه فلا حاجة الى التحالف ولذا قال قاضي زاده في قوله بعد هلاك
المبيع لو عفا المشتري وأراد بغير المشتري الاجنبى فانما يتحالفان على قيمة المبيع كافي
اليمين والبصر (قوله وقال محمد والشافعي يتحالفان ويضخ على قيمة الهالك) وهل تعتبر قيمة
يوم التناقص أو القبض أو اقلها ما راجع (قوله وهذا) أى الاقتصار على عين المشتري (قوله
لو الثمن دينارا) بان كان دراهم أو دينار أو مكيلا أو موزونا وان كان عينا بان كان العدة مقايضة
فاختلافهما ههنا لا أحد البديلين يتحالفان بالاتفاق كما صرح به الشارح (قوله فلو لم يقايضة
تحالفا) وان اختلفا في كون البديل دينارا وعينا ان ادعى المشتري انه كان عينا يتحالفان عندهما

(و- ان المشتري) الا اذا
استهلكه في يد البائع غير
المشتري وقال محمد والشافعي
يتحالفان ويضخ على
قيمة الهالك وهذا هو الثمن
دينارا لو لم يقايضة تحالفا
اجماعا

أصل شرط الخيار وقدره عند علمائنا الثلاثة ويتحالفان عند زفر والشافعي ومالك كما في البناية
(قوله أو ضمان) أي ضمان الثمن بأن قال به. كما بشرط أن يتكفل لي بالثمن فلان وانكر
المشتري ومنه له ضمان العهدة جوى قال قول قول المنكر (قوله وقبض بعض عن)
أوحط البعض أو ابراء الكل وقيدنا البعض مع أن كل الثمن كذلك لدفع وهم وهو أن الاختلاف
في أصل بعض الثمن لما أوجب التحالف كما سبق ذهب الوهم إلى أن الاختلاف في قبض بعضه
يوجب التحالف أيضا فصرح بذلك دفعه له كما في البرجندى فظهر أن القيمة ليس للاحتراز
بل لدفع الوهم وأراد بالقبض الاستيفاء فيشمل الاختلاف والخط والبراء ولو كلاً كما في معراج
الدراية (قوله والقول للمتنكر) بيمينه) لأنه اختلاف في غير الموقود عليه وبه فاشبه
الاختلاف في الخط والبراء وهذا لأن بانه لا يمكن ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في
وصف الثمن أو جهة فانه بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان التحالف لأن ذلك يرجع إلى
نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الأجل فانه ليس بوصف الا ترى أن
الثمن موجود به. ومضميه فالقول لمنكر الخيار والأجل مع عينه لانها باثبتان بعارض
الشروط والقول لمنكر العوارض بغير قال العلامة المقدمة ولأن أصل الثمن حق البائع
والأجل حق المشتري ولو كان وصفه لاتباع الأصل وكان حقه للبائع ولقائل ان يقول هذا
خلاف المعقول لأنه استدلال ببقاء الموصوف على بقاء المصفة والمصفة قد تزول مع بقاء
الموصوف بان تنزل صفاته فعدم البيع يقع بغير ثمن ثم زاد أو ينقص مع بقاءه اهـ تأمل
(قوله وقال زفر والشافعي يتحالفان) أي في المسائل الثلاثة وهي الأجل والشروط وقبض
بعض الثمن وعليه صاحب المراهب بقوله وان اختلاف في الأجل أو شرط خيار أو قبض الثمن
لم يتحالفوا عنه. فلما اؤكتفيا بيمين المنكر حيث أشار بعنه فلما إلى خلاف مالك والشافعي
وبما كتفيا إلى خلاف زفر فكان على الشارح أن يزيد ما لا كارجع إلى القبي الخلاف فاصرا
على الأجل حيث قال وعند زفر والشافعي ومالك يتحالفان في الأجل اذا اختلاف في أصله وقدره
(قوله ولا تحالف اذا اتفقا) أي في مقة مدار الثمن معراج ومنه له في متن الجمع (قوله
بعد هلاك المبيع) أي عنه. والمشتري أما اذا هلك عنه. البائع قبل قبضه انفسخ البيع ط
ومعراج وأفادته في الأجل وما بعده لا فرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله (قوله
أو تعيبة بما لا يرد به) هذا إذا اخل في الهلاك لأنه منه تأمل ثم ان عباراتهم هكذا أو صار بحال
لاية. على رده بالعيب قال في الكفاية بان زائد زيادة متصلة أو منفصلة اهـ أي زيادة من
الذات كسمن وولد وقر قال في غرر الافكار أو تغير إلى زيادة منشؤها الذات بعد القبض
متصلة كانت أو منفصلة كولد وارث وعقر واذا اتفقا عنه. دعه. يدفع على القيمة الا اذا
اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولم تنضم من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره
كانت قبل القبض أو بعده يتحالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري اتفاقا اهـ قال
الرملي وقد صرحوا بان الزيادة المتصلة بالمبيع التي تتولد من الأصل مانعة من رد كالفرض
والبناء وطحن الحنطة ونحو اللحم وخبز الدقيق فاذا وجد شيء من ذلك لا تحالف عندهم اخلافا
لحمد والله تعالى أعلم ولم يذكر غالب الشارحين واصحاب الفتاوى اختلافهم ما بعد الزيادة

أو ضمان (وقبض بعض
ثمن والقول للمتنكر)
بيمينه وقال زفر والشافعي
يتحالفان (ولا تحالف اذا
اختلفا) (بعد هلاك المبيع)
او نحوه عن مالك او
تعيبه بما لا يرد به

ثمانية لكنه ليس مقصودا بل وقع في ضمن اختلافه - ما في الرق * وفي البحر من البيع الفاسد
 ولو رد المشتري الرق وهو عشرة أرطال فقال البائع الرق غيره وهو خمسة أرطال فاقول قول
 المشتري مع عينه لانه ان اعتبر اختلافه في تعيين الرق المقبوض فاقول قول القابض ضعيما
 كان أو أمينا وان اعتبر اختلافه في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة اه (قوله)
 كما لو اختلفا في وصف المبيع) محتمز قوله سابقا أو وصفه أي الثمن والحاصل انهما اذا اختلفا
 في الوصف فان كان وصف الثمن تحالفا وان كان وصف المبيع فاقول للبائع ولا تحالفا
 (قوله فاقول للبائع ولا تحالفا) لان اختلافهما ليس في البديل لكن المشتري يدعي اشتراط
 أمر زائد والبائع ينكره والقول للمشتري بيمينه (قوله لكونه لا يحتل به قوام العقد) لانه
 اختلاف في غير العقد وعليه وبه فاشبهه بالاختلاف في الخط والبراء (قوله فهو أجل)
 أطلقه فشمع الاختلاف في أصله وقدره فالقول للمشتري الزائد بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في
 السلم فانهما يتحالفان كما قدمناه في بابيه وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري
 لانه حقه وهو منكر استيفاء حقه كذا في النهاية بصر * قال في البدائع وقوله ولا أجل أي في
 أصله أو في قدره أو في مضيه أو في قدره ومضيه ففي الاولين القول قول البائع مع عينه وفي
 الثالث القول قول المشتري وفي الرابع القول قول المشتري في الماضي وقول البائع في القدر
 وباقي التفصيل فيها في غاية البيان ومنه ما لو ادعى عليه أنه اشترى بشرط كونه كاتباً أو خبازاً
 فلا حاجة الى تقديمه وفي البحر أيضاً ويستتفى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في الاجل
 في السلم بان ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول فيه المدعيه عند الامام لانه فيه شرط وتركه
 فيه مقسود له فقد واقداهما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه لانه لا تعلق له بالصحة
 والفساد فيه فكان القول ثانياً اه وفيه عن الظهيرية قال محمد بن الحسن في رجلين
 تبايعا شياً واختلفا في الثمن فقال المشتري اشتريت هذا الشيء بمائة درهمين واما الى عشرين
 شهراً على أن تؤدى اليك كل شهر درهمين ونصفا وقال البائع بعه كعبائة درهم الى عشرة
 أشهر على أن تؤدى الي كل شهر عشرة دراهم وأقاما البيعة قال محمد بن علي بن محمد بن علي بن
 البائع من المشتري ستة أشهر كل شهر عشرة وفي الشهر السابع سبعة ونصفا ثم يأخذ بذلك كل
 شهر درهمين ونصفا الى أن يتم له مائة لان المشتري أقرب له بمائة درهمين درهم على أن يؤدى اليه كل
 شهر درهمين ونصفا وبرهن دعواه بالبيعة وأقام البائع البيعة بزيادة خمسين على أن يأخذ من
 هذه الخمسين مع ما أقرب له المشتري في كل شهر عشرة قال زيادة التي يدعيها البائع في كل شهر سبعة
 ونصف وما أقرب به المشتري في كل شهر درهمان ونصف فاذا أخذ في كل شهر عشرة فقد أخذ في
 كل ستة أشهر مائة درهمين وخمسة وأربعين ومائة أقرب به المشتري خمسة عشر بقي الى تمام ما يدعيه
 من الخمسين خمسة فيأخذها البائع مع ما أقرب به المشتري في كل شهر وذلك سبعة ونصف ثم يأخذ
 بعد ذلك في كل شهر درهمين ونصفا الى عشرين شهراً حتى يتم المائة وهذه مسئلة نهجية يقف
 عليها من أمن النظر فيما ذكرناه اه (قوله وشرط رهن) أي بالثمن من المشتري (قوله)
 أو خيار) فالقول للمشتري على المذهب وقد ذكر القواين في باب خيار الشرط والمذهب
 ما ذكره من الانه ما يشتمل على بعراض الشرط والقول للمفكر العوارض بحر ولا فرق بين

كما لو اختلفا في وصف
 المبيع كقوله اشتريناه على
 أنه كاتب أو خباز وقال
 البائع لم اشترط فاقول
 للبائع ولا تحالفا ظهيرية
 (و) قبلها بخلافها في ثمن
 ومببيع لانه لا يحتل به
 غيره الكونه لا يحتل به
 قوام العقد فهو (أجل)
 وشرط رهن أو خيار

بان الخلاف وجب عليه لانكاره وانما وجب على البائع والمشتري لان كلامهم ما مضى (قوله في
 الاصح) اشارة الى تضعيف ما في الزيادات بضم الانيبات الى النفي تاكيدها وعبارته يحلف البائع
 بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالفين ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين ولقد اشتراه بالف قال في
 المنع والاصح الافتصاد على النفي لان الايمان على ذلك وضعت (قوله بطلب أحدهما) وهو
 الصحيح لانهم لما حلفا لم يثبت مدعى كل منهما ما بقي بينهما من مجهول فيفسخه القاضي قطعا
 للمنازعة وقرع عليه في الميسر بقوله فلو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد الحالف وقبل
 الفسخ يحل لانهم لم يخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضي درر وفسخ القاضي ايس بشرط حق
 لو فسخا لم يفسخ لان الحق لهم ما وظهر ان فسخ أحدهما لا يكفي وان اكتفى بطلبه بحر
 وجوى وقوله في الدرر لو وطئ المشتري الجارية الخ بغيره فان وطأه لا ينع من ردها به
 الفسخ لتحالف بخلاف ما لو ظهر به اعيب قد رجم به بالوطء حيث لا يملك ردها وانما يرجع
 بالنقصان الا اذا وطئ لاختبار بكارتهما فوجدتهما نيبا وتزع من ساعته ولم يلبث اه فيفرق
 بين هـ هذا واللعان وهو ان الزوجين اذا تلاعنا فالقاضي يفرق بينهما ما طلبه التفریق أو لم يطلبه
 لان حرمة المحل قد ثبتت شرعا لعان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبدا وهذه
 الحرمة حق الشرع وأما العقد وفسخه فمما يدل قوله عليه الصلاة والسلام فاقا وترا
 (قوله او طابهما) لا حاجة اليه لعانه بالاولى (قوله ولا يفسخ بالتعالف) في الصحيح أي بدون
 فسخ القاضي لانهم لما حلفا لم يثبت مدعى ما بقي بينهما من مجهول لا فيفسخه القاضي قطعا
 للمنازعة وانما لم يثبت بدل يبقى بينهما بلابدل وهو فاسد في رواية ولا بد من الفسخ في الفاسد اه
 جوى (قوله ولا يفسخ أحدهما) ابقاء حق الآخر ولا ولاية له احب به عليه بخلاف القاضي
 فانه بالولاية العامة (قوله بل يفسخهما) أي بلا توقف على القاضي لانهم لما حلفا لم يفسخ
 بدون اختلاف فكذلك امره فكذلك يفسخ البائع بتراضيه ما يفسخ به ولا يحتاج الى قضاء قال في
 البحر وظاهر ما ذكره الشارحون انه ما لو فسخا لم يفسخ بلا توقف على القاضي وأن فسخ
 أحدهما لا يكفي وان اكتفى بطلب أحدهما (قوله لزومه دعوى الآخر) لانه جعل بالذلا
 فلم يبق دعواه معارضة لدعوى الآخر فلهذا لم ينع من دعوى الآخر مدعى الآخر
 (قوله بالقضاء) متعلق بقوله لزم أي لا يجوز ان يقول بل اذا اتصل به القضاء قال في التبيين
 لانه بدون اتصال القضاء به لا يوجب شيئا معالي اعتبار البذل فظاهر وما على اعتبار انه اقرار
 فلانه اقرار به شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراده اه (قوله والسلمة قائمة) احرازها
 اذا هلكت وسباني متنا (قوله وهـ ذاكاه) أي من التحالف والفسخ (قوله كاختلافهما في
 الرق) أي الظرف بان باعه القر في رق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فارغا ليرده على صاحبه ووزنه
 عشرون فقال البائع ليس هـ هذا في وقال المشتري هو وزن قال قول قول المشتري سواء سمى
 لكل رطل ثمننا أولهم يسمي بغير هذا الاختلاف في المقبوض وفيه القول قول القابض وان كان في
 ضمنه اختلاف في الثمن لم ينع به في ايجاب التحالف لان الاختلاف فيه وقع مقتضى
 اختلافهما في الرق (قوله فانه قول للمشتري) لان القول قول القابض أمينا كان أو ضعيفا
 (قوله ولا تحالف) وان لزم في ضمنه ما الاختلاف في الثمن فالبايع يجمله بيمينه والمشتري

في الاصح (وفسخ القاضي
 البائع بطلب أحدهما
 أو بطلبهما ولا يفسخ
 بالتعالف ولا يفسخ أحدهما
 بل يفسخهما ما بحر
 (ومن نكل) منهم (لزمه
 دعوى الآخر) بالقضاء
 واصله قوله صلى الله عليه
 وسلم اذا تحلف المتبايعان
 والسلمة قائمة بيمينهما
 فاقا وترا ذاكاه
 لو الاختلاف في البذل
 مقصودا فلو في ضمن شيء
 كان اختلافهما في الرق
 فالقول للمشتري في انه
 الرق ولا تحالف

ان ترضى بدعوى صاحبك والافضل ان يبيع لان القصد قطع المنازعة وقد امكن ذلك برضا
احدهما بغيره الاخر فيجب ان لا يجعل القاضي بالقضخ حتى يسأل كلاهما عما يختاره كما
في الدرر وهذا ايضا ان كان قبل القبض لان كلاهما منكر واستصحبني بعده لان المشتري
لا يدعي شيئا لان المبيع لم يبق دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فكان يكفي
حلفه لكن عرفناه بحديث اذا اختلف المتبايعان والبيعة قائمة بهما اتحا القافوا ترادا قال في
الاشباه ويستثنى من ذلك ما اذا كان المبيع عبدا اختلف كل بعته على صدق دعواه فلا
تصالح ولا فسخ ويلزم المبيع ولا يثبت واليمين على المشتري كما في الواقعات اه ويلزم من
التمن ما اقرب به المشتري لانه منكر الزيادة لان البائع قد اقر ان العبد قد عتق (قوله تحالفا) اي
استمر كافي الحلف فهو متان وظاهر كلامهم وما سياتي انه يقع ايضا على الحلف منهما (قوله
عالم يكن فيه خيار) اي لاحدهما قال الجوى وأشار بهما الى ان البيع ليس فيه خيار
لاحدهما اول هذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط
لا يتحالفان اه والبائع كالمشتري وظاهره انه يتعين عليه الفسخ ولو ابي بغير ويجوز
والمقصود ان من له الخيار مكن من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي ان البائع اذا
كان يدعي زيادة الثمن وانكرها المشتري فان خيار المشتري يمنع التحالف واما خيار
البائع فلا ولو كان المشتري يدعي زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع يمنع
لكنه من الفسخ واما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي تحريجا لان نقل بغير وحاصله ان من
له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فيمنع في تخصيص الاطلاق (قوله فيفسخ) لانه يستغنى عن
التحالف حينئذ (قوله وبدا) اي القاضي بين المشتري أي في الصور الثلاثة كما في شرح ابن
الكامل وكذلك في صورتي الاختلاف في الوصف والجنس (قوله لانه البادئ بالانكار) لانه
يطالب أولا بالثمن وهو ينكره ولا حجة له ان ينكر كل فتعجل فائدة انكره بالزامه الثمن ولو بدأ
ببين البائع فتعجل فأنكره بمطالبة تسليم المبيع حتى يستوفي الثمن وهذا ظاهر في التحالف
في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لان البائع هو المنكر فالظاهر البداهة به
ويشهد له ما سياتي انه اذا اختلف المؤجر والمستاجر في قدر المدة بدئ بيمين المؤجر والى ذلك أو ما
القهر متان ويبحث مثل هذا العلامة الرمل (قوله وهذا) أي البدئ بيمين المشتري (قوله
مقايضة) وهي بيع سلعة بسلعة (قوله أو صرفا) هو بيع غن بثلث (قوله فهو مخير) لان كلا
منهما فافهم ما مشعر من وجه فاستويا فيخير القاضي ولان ما يسلان معا فلم يكن أحدهما سابقا
(قوله وقيل بقرع ابن مالك) هذا راجع الى ما قبل فقط لا الى المقايضة والعريف لانه لم يحل
فيهما خلافا قال العيني وبدا بيمين المشتري عنه محمد وأبي يوسف ووزنر وهو رواية عن أبي
حنيفة وعليه الفتوى وعن أبي يوسف انه يبدأ بيمين البائع وهو رواية عن أبي حنيفة وقيل
بقرع بينهما في البداهة اه (قوله يقتصر على النبي) بان يقول البائع والله ما باعه بالف
ويقول المشتري والله ما اشتراه بالفين ولا يزيد الاول ولا قد بعه بالفين ولا يزيد الثاني ولقد
باعني بالف لان الايمان على ذلك وضعت الا ترى انه اقتصر عليه في القسامة بقولهم ما قلنا
ولا مانع له فالتلا والمعنى ان اليمين تجب على المنكر وهو الثاني فيحلف على حقيقة النبي اشعارا

تتحالفا) عالم يكن
فيه خيار فيفسخ من له
الخيار (وبدا) بيمين
(المشتري) لانه البادئ
بالانكار وهذا (لو) كان
(بيع بين يدين والابان
كان مقايضة أو صرفا) فهو
مخير وقيل بقرع ابن مالك
وبقتصر على النبي

ولم يتعرض للاختلاف في وصفه أو جنسه لأنه لا يوجب التحالف بل القول فيه للبائع مع عينه
صرح بالاول في الظهيرية على ما سئل كره ان شاء الله تعالى عند ذكر الشارح له ولم اومن صرح
بالثاني ولكن يدخل تحت الاختلاف في اصل المبيع تدبر (قوله) لأنه نور دعوا بالبخل (وإن
في الآخر مجرد الدعوى والبيئة أقوى لأنهم اتلزم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي البحر
عن المصباح البرهان الخلية وايضا ما قيل النون زائدة وقيل أصلية - وحكي الازهرى
القولين فقال في باب الثلاث النون زائدة وقوله برهن فلان مولد والصواب أن يقال أبرهنا
جاء بالبرهان كما قال ابن الاعرابي وقال في باب الرباعي برهن اذا أتى بحجة اهـ (قوله) وان
برهنا فثبت الزيادة) بائعا كان أو مستريا سوى اذ لا معارضة أى في الزيادة أى ان برهن
كل منهما في الصورتين حكم لمن أثبت الزيادة وهو البائع ان اختلافه في قدر الثمن والمشتري ان
اختلافه في قدر المبيع هـ - هذا مقتضى ظاهر كلامه وكذا اذا اختلفا في وصف الثمن أو جنسه
وبرهن كل على ما ادعاه حكم لمثبت وصف أو جنس اقتضى زيادة وهـ - هذا مقتضى سياق كلامه
وساقيه ايضا حيث صرح في بيان اختلاف الاجل بان التحالف يجري في الاختلاف في وصف
الثمن أو جنسه تدبر (قوله) اذ البيّنات للاثبات) ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر
ولان الثاني منه كرويكف به المين فلا حاجة لبيئة بخلاف مدعى الزيادة لأنه مدع حقيقة
ولا يعطى بدعواه بل ابرهان وفي الرباعي قال البائع بعثك هذه الجارية بعينك هذا وقال
المشتري اشترى بدينار منك بمائة دينار فأما البيئة فيبيئة البائع أولى لأنها تثبت الحق له فيه
والاخرى تنفيه والبيئة للاثبات دون النفي (قوله) وان اختلفا فيهما) أى الثمن والمبيع جميعا
بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يدعيه البائع من
المبيع في حالة واحدة فيبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع لان حجة البائع
في الثمن أكثر اثباتا وحجة المشتري في المبيع أكثر اثباتا درر وصوره في العناية بما اذا قال
البائع بعثك هذه الجارية بمائة دينار وقال المشتري بعثتها وأخرى معها بخمسين ديناراً وأما
البيئة فيبيئة البائع أولى في الثمن وبيئة المشتري أولى في المبيع انظر الى اثبات الزيادة فهـ ما
جميعه لا يشتري بمائة دينار قيل هذا قول أبي حنيفة آخر او كان يقول ولا وهو قول زفر يقتضى
بهم ما لا يشتري بمائة وخمسة وعشرين ديناراً (قوله) لو في الثمن) يجب اسقاط لوهنا وفي قوله لو في
المبيع ح لان في زيادة لوهنا في المرضعين خلا وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن
والمبيع جميعا فبيئة البائع في الثمن أولى وبيئة المشتري في المبيع أولى انظر الى زيادة الاثبات
مدني (قوله) في الصور الثلاث) فيها ما وفي أحدهما (قوله) فان رضى كل بمقالة الآخر فيها) بان
رضى البائع بالثمن الذي ذكره المشتري عنه - هذا الاختلاف فيه - او رضى المشتري بالمبيع الذي
ذكره البائع ان كان الاختلاف فيه او رضى كل بقول الآخر ان كان الاختلاف فيه او الاول في
التعقيب - ير أن يقول فان تراص - ما على شيء بان رضى البائع بالثمن الذي ادعاه المشتري او رضى
المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في أحدهما او رضى كل بقول الآخر عند
الاختلاف فيهما الان ما ذكره الشارح لا يشمل الاصوره الاختلاف فيها انما لم (قوله) وان لم
يرض واحد منهم ابدعوى الآخر (فما) قيده بالاشارة الى ان القاضي يقول لكل منهما ما

لأنه نور دعوا بالبخل (وان
برهنا فثبت الزيادة)
اذ البيّنات للاثبات (وان
اختلفا فيهما) أى الثمن
والمبيع جميعا (قدم برهان
البائع لو) الاختلاف (في
الثمن وبرهان المشتري
اوفى المبيع) انظر الاثبات
الزيادة (وان عجزا) في
الصور الثلاث عن
البيئة فان رضى كل بمقالة
الآخر فيها (و) ان لم يرض
واحد منهم ابدعوى
الآخر

وعبارة الدرر ولولم يكن له قيمة واستغلقه أى أراد تخلف المدعى جازاته وتوبه علم ما في عبارة
 الشارح من الإيهام فتنبه أفاده سيدى الوالدرجه الله تعالى * ونقل أيضا عن البحر عن البرازية
 ولو قال المدعى عليه - ين أراد القاضى تخلفه - أنه حلف على - هذا المال عنه - فمضى آخر
 أو برأتى منه ان برهن قبل وان دفع عنه الدعوى والا قال الامام البرزوى انقلب المدعى مدعى
 عليه فان نكل اندفع الدعوى وان حلف لزمه المال لان دعوى الابراهم عن المال اقراد
 بوجود المال عليه بخلاف دعوى الابراهم عن دعوى المال اه وظاهره - هذا ان قول
 الشارح والا فله تخلفه أى والا يبرهن فله تخلفه - أى تخلف المدعى الاول فامل (قوله)
 قلت ولم أر الخ) قال - سيدى الوالدرجه الله تعالى وجددت في هامش نسخة شيخنا يحيط ببعض
 العلماء مانعه قد رأيت في أواخر القضاء قبيل كتاب الشهادة من فتاوى السكر بنشى معزى بالاول
 قضاء جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه اليمين فلما عرض
 القاضى اليمين عليه فقال انى حلفت بالطلاق أن لا احلف أبدا ولا أن لا احلف حتى لا يقع على
 الطلاق فان القاضى يعرض عليه اليمين ثلاثا ثم يحكم عليه بالسكوت ولا يسطع عنه اليمين
 بهذا اليمين اه (قوله فيجبر) هو محمول لانه ناك كل عن اليمين فيبقى عليه به لان الذى تقدم
 ان لا تفتة انما هى قيد فى السكوت لافى قوله لا احلف لو فرض ان هذا من الاتفاقه وسبق عن
 العناية ان القاضى لا يجبر بدمان الحاق الغير بدماء - دمه فى الاستخلاف على الحاصل - لى أو على
 السبب فرعاة جانب المدعى أولى فعلى - هذا الا يبرز بدعواه بالخلف بالطلاق ويقتضى عليه
 بالسكوت على ان ذلك يكون بالاولى لانه هو الذى الحق الضرر بنفسه باقدامه على الحلف
 بالطلاق كما أفاده أبو السعود (واقول) لو كان ذلك حجة حجة تهيل به كل من توجهت عليه يمين
 فيلزم ضياع حق المدعى ومخالفة نص الحديث واليمين على من انكر فتدبر والله تعالى اعلم
 واستغفر الله العظيم

(باب التحالف)

التحالف من الحلف بفتح الحاء وهو القسم واليمين فيكون معناه التقاسم واما الحلف بالكسر
 فهو العهد وفى البحر عن القاموس تحالفوا تعاقدوا وفى المصدر جاح الحليف المعاهد يقال
 منه تحالفوا تعاقدوا وتعاقدا على ان يكون امرهما واحدا فى التصيرة والحماية وليس بمراد
 هنا وانما المراد حلف المتعاقدين عنده الاختلاف يريد به ان كلا منهما الميث كالتحالف به فى
 التقاسم وهذا اصطلاح جديد من اللغة ولا يذهب عليك ان هذا غفلة عن دأب اهل اللغة
 فانهم يذكرون اصل المادة فى كل كلمة ثم يفرعون عليها بالمزيدات فارة ولا يفرعون اخرى وهما
 كذلك حيث فرعوا بالمزيد على الحلف بالكسر ولم يفرعوا به على الحلف بالفتح تدرب كما لا يخفى
 (قوله ذكر بين الاثنين) لى مناسب الوضع الطابع (قوله فى قدر عن) دخل فيه راس المال فى
 السلم كما دخل السلم فيه فى البيع بحر (قوله او وصفه) بان ادعى البائع انه بدراهم وانجبة
 وادعى المشتري انه بدراهم كسدة (قوله او وصفه) بان ادعى البائع انه بالدنانير والمشتري
 بالدراهم وكذا الاختلاف فى جنس العقد كالبهية والبيع على المختار فهما (قوله او فى قدر جميع)

قلت ولم ار الخ قال انى
 قلت حلفت بالطلاق انى
 لا احلف فيجبر

(باب التحالف)

لم أقدم بين الواحد - ذكر
 بين الاثنين (اختلفا) أى
 المتبايعان (فى قدر عن)
 او وصفه او وصفه (او فى)
 قدر (مبيع) كسبهم لمن
 برهن

مبطل لا يجوز **أه** بجز (قوله) حديث ذبوا عن أعراضكم باموالكم قال الجوى لما روى
 عن حذيفة رضى الله تعالى عنه أنه افتدى بيمينه بماله وكذا عثمان رضى الله تعالى عنه افتدى
 بيمينه حين ادعى عليه أربعمائة درهم فقبل الاتفاق وأنت صادق فقال أخاف أن يوافق قد ر
 يفي فبقال هذا بيمينه الكاذبة ولأن فيه صون عرضه وهو مستحسن علة لا وشرعاً ولا لحواف
 يقع في القيل والقال فإن الناس بين صادق ومكذب فاذا افتدى بيمينه فقد صان عرضه وهو
 حسن قال عليه الصلاة والسلام ذبوا عن أعراضكم باموالكم (قوله أى ثابت) الأولى أن
 يقال أى لازم من جهة الحزم والمروءة وصيانة العرض أى متى كذا الفعل بمنزلة الواجب العرفي
 لا الشمرى كما هو المتبادر من العبارة نعم هو غير واجب شرعاً لمال به (قوله) بدايل جواز
 الحلف صادقاً وقد وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يهايم أو نشر بما (قوله ولا يحلف)
 بالتشديد من التحليف أى ليس للمدعى أن يحلف به (قوله) لأنه أى لأن المدعى أسقط حقه
 فى اليمين باخذ الفداء أو الصلح عنه (قوله) أسقط الذى فى البصر لأنه أسقط خصوصته باخذ
 المال منه (قوله) حقه أى حتى خصوصته باخذ المال منه (قوله) لو أسقطه أى اليمين) ذكر
 باعتبار كون اليمين قسمها أو الانهى مؤنثة (قوله) أو تركته عليه (قوله) أو تركته لك (بمناسب
 الخطاب قبله ولا يظهر التعبير بهلى (قوله) بخلاف البراءة عن المال) أى فانه لا يستقل بالبراءة
 منه وكذا عن الدعوى أى فيصح لأنه حقه (قوله) لأن التحليف للمالك أى هو حق الحاكم
 حتى لو حلف المدعى ولو عند الحاكم لا يعتبر كما تقدم فلا يصح الإبراء عن حق غيره وانما يصح
 فى الفداء أو الصلح استحضارنا على خلاف القياس بالحديث الذى ذكره ولأن بالفداء أو الصلح
 ياخذ المدعى على أنه هو ما يدعيه على زعمه أو صلحا عنه فأسقط دعواه فيسقط اليمين ضمنا
 لا قصدا (قوله) اعدم ركن البيع) وهو مبادلة المال بالمال فلم يجوز لكى لا يظهر تعليل الشارح
 فيما ذكر لأن الذى سبق له فى أول البيع بان المال محل البيع على أن عبارة الدرر خباية عن
 ذلك حيث قال لأن الشبهة قد غلبت المال بالمال واليمين ليست على وجهين فعبارة الدرر
 أظهر فتأمل ولأنه أسقاط اليمين قصداً أو المدعى لا يملكه لأنه ليس حقه بل للقاضى كما مر بخلاف
 الأول فإن الفداء أو الصلح وقع عن المدعى وهو حق المدعى على زعمه (قوله) والى أى وان لم
 يكن عندنا كم أو محكم لأنه حينئذ غير معتبر وكذا إذا كان عند أحدنا مال لكن بتخليف المدعى
 لا الحاك كم أو لم يبرهن اعدم ثبوت التخليف (قوله) فله تخليفه أى تخليف المدعى لما سبق من
 أن التخليف للحاكم فاذا وقع عنه غيره لا يفي عليه حكم ذبوى قال فى نور العين أراد تخليفه
 فبرهن أن المدعى حاقنى على هذه الدعوى عند قاضى كذا قبل ولو لا بينة له فله تخليف المدعى
 لأنه يدعى بقام حقه فى اليمين ولو ادعى أن المدعى أبرأنى عن هذه الدعوى ليس له تخليفه ان لم
 يبرهن اذ المدعى بدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار أو انكار وقوله
 أبرأنى الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يجمع ويقال له أجب خصمك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف
 ما لو قال أبرأنى عن هذا الألف فانه يخلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوبه والاقرار
 جواب ودعوى الإبراء مسقط فيترتب عليه اليمين ومتمم من قال الصواب أن يخلف على
 دعوى البراءة كما يخلف على دعوى التخليف واليمينه قال مع وعليه أكثر قضاة زماننا اه

لتحديث ذبوا عن
 أعراضكم باموالكم وقال
 الشاهد الاحقران عن
 اليمين الصادقة واجب
 قال فى البحر أى ثابت
 بدليل جواز الحلف صادقاً
 (ولا يحلف) المنكر (بعده)
 ابدل لأنه أسقط حقه
 (و) قيد بالفداء أو الصلح لأن
 المدعى (لو أسقطه) أى
 اليمين (قصداً) بان قال برب
 من الحلف أو تركته عليه
 أو وجهته لا يصح وله
 التخليف بخلاف البراءة
 عن المال لأن التخليف
 للحاكم بزيادة وكذا اذا
 اشترى بيمينه لم يجوز اعدم
 ركن البيع درر
 (فـ ر ع) * استخفاف
 خصمه فقال حاقنى مرة
 ان عندنا كم أو محكم
 وبرهن قبل والا فله تخليفه
 درر

كون المدعى عليه شافعا انما هو بقول المدعى ولو تنازعا فالظاهر من كلامه - م انه لا اعتبار
 بقول المدعى عليه بغير أى سواء كان في جميع المسائل أو في هذه المسئلة فقط حتى لو كان
 حذفا الحلف على السبب لاحتمال أن يقصد بتقديم الشافعي في هذه المسئلة - م انه عند الحلف لان
 الشافعي يحلف على الحاصل - م عقده انه لا يستحق نفقة ولا نفقة مثالا فيضيع النفع
 فاذا حلف انه ما أبانها وما اشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعى أولى لان السبب اذا ثبت ثبت
 الحق واحتمال سقوطه بعارض موهرم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض قال تاج
 الشريعة - حكى عن القاضي أبي علي النسفي انه قال خرجت حاجا فدخلت في القاضي أبي عاصم
 فانه كان يدوس وخلفته به يحكم فوافق جلوسى ان امرأه ادعت على زوجها نفقة العدة وأنكر
 الزوج خلفته بالله ما عليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعى فاستأجر الرجل ليحلف نظرت
 الى القاضي فعلم أنى اذا نظرت فنادى خلفته وقال سل الرجل من أى محله هو حتى ان كان
 من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معدة من ذلك لان الشافعي لا يرى النفقة للمبتونة وان
 كان من أصحابنا حلفه بالله ما لها عليك تسليم النفقة اليها من الوجه الذي تدعى نظرها
 (قوله في ضرر المدعى) فان قالت التحليف على السبب روى فيه جانب المدعى ولا نظره فيه
 للمدعى عليه لانه قد ثبت البيع والشراء ولا شفعة يار - م انه المدعى أو يثبت عن
 الطلب والجواب أن القاضي لا يجيب بدان الحاق الضرر بأحد ورعاية جانب المدعى أولى
 لان سبب وجوب الحول له وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له وثبوتها بما يكون باب عارضة
 فصح التمسك بالاصل حتى يقوم دليل على العارض كما قدمناه قريبا (قوله وأما مذهب المدعى
 فقبه خلاف) فقيل لا اعتبار به أيضا وانما الاعتبار لمذهب القاضي فلو ادعى شافعي شفعة
 الجوار عنه - م حنى عنه ما وقيل لا (قوله والوجه ان يسأله) أى المدعى (قوله هل تقصد
 وجوب شفعة الجوار أو لا) فان قال اعتقد بها يحلف على الحاصل وان كان لا يعتقدها يحلف
 على السبب (قوله واعقده المصنف) أى تبعه للبحر والذي يظهر القول بأنه لا اعتبار بمذهب
 المدعى عليه بل لمذهب القاضي كما هو أحد الانوال الثلاثة حتى لو ادعى شافعي شفعة الجوار
 عنه - م حنى عنه ما لا يرى ان أهل الذمة اذا انحكوا اليها يحكم عليهم - م عقده نافه - م ذا أولى
 فليتأمل على ان قضاء ما ساء أمورهم بالحكم بمذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 من السلطان عز نصره (قوله لعدم تكرره) لان المرتد لا يسبق ترقى وان لحق بدار الحرب
 لانه لو ظهر به فوجبه القتل فقط ان لم يسلم كما مر في بابها واطاها أنه يكفى بالامامة حال الدعوى
 عملا باستصحاب الحاصل كما في - م - م الطائفة (قوله على الحاصل) فيحلف السيد على أنه
 ما بينه كما عتق قائم الآن لا ما أعتقه لجواز أنه أعتقه فحق ثم عاد الى رقه فيضرر بصورة هذا
 الميعن وكذا في الامتط (قوله وصح فداء اليمين) أى مثل المدعى أو أقل جوى مناله
 اذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى أو أقل صح (قوله والصلح منه) أى
 على شئ أقل من المدعى لان مبقى الصلح على الخطيئة جوى فيكون الفداء أعمن الصلح
 وحينئذ يحتاج الى نكته واطاها مقرر الشارح ان أخذ المال في الفداء والصلح عن اليمين
 انما يحل اذا كان المدعى محقا ليكون المأخوذ في حقه بدلا كافي الصلح عن انكار فان كان

ففيه ضرر المدعى فان
 ومفاده انه لا اعتبار
 بمذهب المدعى عليه وأما
 مذهب المدعى فقبه
 خلاف والوجه ان يسأله
 القاضي هل تقصد وجوب
 شفعة الجوار أو لا واعقده
 المصنف (وكذا) أى يحلف
 على السبب اجماعا (في
 سبب لا يرتفع) برافع بعد
 ثبوت (كعبه - لم يدعى)
 على مولاه (عقده) اهدم
 تكرره (و) أما (في)
 الامتط (ولو ساء) أو اهدم
 الكافر (فانه تكرره) ما
 بالاق حلف مولاهما
 (على الحاصل) والحاصل
 اعتبار الحاصل الاضرر
 مدعى سبب غير متكررة
 (وصح فداء اليمين والصلح
 منه)

وجهه لذلك في التحليف **أه** وأجبت عنه فيما كتبناه عليه بجواز ان الميت أبرأ ولم يعلم المديون انه لا يتوقف على قبوله **اه** (أقول) وأجاب عنه أيضا في نورا عين حيث قال قوله لاجابة المدعى بحمل نظر لان المدعى هو ايضا مجموع الدين فلو أريد تسوية بالخلف عليه لاكتفى في الخلف بالفظ ما تعاون ان أباكم قبضه فزيادة لفظ ولا شيء منه تدل قطعا على ان المراد انما هو دفع جميع الوجوه المحتملة في جانب المورث نظر للغريم وشبهة عليه ويجوز ان يكون وجهه زيادة ولا يرى اليه احتمال ان الغريم يجوز فاراد بالايفاء الابرا نظر الى اتحاد ماها وهو خلاص الذمة **اه** وفي البحر أيضا ومنها في دعوى الاتلاف قال في الخزانة ادعى على آخر انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه الى القاضي لا يخلفه ما خرق لاحتمال انه خرقه وأداه ضمانه ثم ينظر في الخرق ان كان بسبب ارض من النقص ان يخلف ماله عليه **هـ** هذا القدر من الدراهم التي تدعى ولا أقل منه وان لم يكن الثوب حاضرا كافة القاضي يبين قيمته ومقدار النقصان ثم تقرّب عليه المدين وكذلك هذا في هدم الخائط أو ساد متاع أو بيع شاة أو نحو **اه** * ثم اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار لفظ المدين خصوصا في تحليف مدعى دين على الميت فان اتصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى أربعة مع قولهم في كتاب الايمان المدين تكرر بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا آكل طعاما ولا شرابا مع قولهم هاتفي تغليظ المدين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب عين واحدة فاذا عطف صارت ايمانا ولم أبر عنه جوا بابل ولا من تعرض له **اه** قال الرملي اذا تامل المتأمل وجد المتكرر ان تكرار المدعى فليتأمل **اه** يعني ان المدعى وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة فلهذا فيحلف انهم عاين الاحتياط (قوله خلافا للمنفى) فقال المدين تسدوني الحق المدعى فيجب مطابقة الدعواه والمدعى هو السبب الا اذا عارض المدعى عليه بما ذكرنا بان يقول المطلوب عنه طالب عينه قديديع الشخص شيئا ثم يقابل فيحلف فينتقل على الحاصل ط وقدمنا الكلام عليه مستوفى (قوله نظر للمدعى عليه) أي كما هو نظر للمدعى وهذا لتعليل لقول الامام والثالث وهو ما شئ عليه في المتن من التحليف على الحاصل يعني انما يخلفه على الحاصل لا على السبب لاحتمال طلاقه بعد النكاح واقالته بعد البيع أي وادائه أو ابرائه بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة ولو بعد زوج آخر في الحرمة الغليظة فلو حلف على السبب لكان حائما ولو ادعى الواقع بعد السبب لكاف اثباته فيتم تضرر بذلك فيمكن في التحليف على الحاصل نظر للمدعى عليه (قوله لاحتمال طلاقه) أي في دعوى النكاح (قوله واقالته) أي في البيع وادائه أو ابرائه بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة والحاصل ان المدين كاتمة قدم شرعت لرجاء النكاح فاذ ادعى على السبب الذي يرتفع برفع فنكح وأقر بالسبب ثم ادعى الرافع لا يقبل منه فيتم تضرره بخلاف ما اذا حلف على الحاصل فان فيه نظرا اليها (قوله على السبب) بان يحلفه بالله ما اشترت هذه الدار وما هي مطابقة لما بان في العدة وقدم تفصيله موضعا فارجم اليه (قوله كدعوى شفعة بالجواري وشفقة مبتوتة) قيد بهم الا في الشفعة بالشر وكذا وشفقة الرجعي يستخلف على الحاصل عندهما وعند أبي يوسف على السبب لا اذا عارض كما سبق أبو السعود (قوله لكونه شائعا) ظاهر كلام المصنف وان صدر الشهدان معرفة

== خلافا لما في البحر للمدعى عليه أيضا لاحتمال طلاقه واقالته (الاذا لزم) من الخلف على الحاصل (ترك) النظر للمدعى فيحلف بالاجماع (على السبب) أي على صورة دعوى المدعى (كدعوى شفعة بالجواري وشفقة مبتوتة والخصم لا يراهها) لكونه شائعا (اصدق حلفه على الحاصل في معتقده

أوجدنا لك سراح بعد الابانة قال في البحر ولم يستوف المواقف رحمه الله تعالى المائل المقررة
على هذا الاصل فتم الامانة والدين وقد ذكرناهم في منية المني المدعى عليه الالف يحلف
بالله ماله قبل ما يدعي ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الالف الادره ما فيكون صادقا هـ وفيما
ذكره الاسيحياني في التحليف على الوديعة اذا أنكرها المدعى عليه يحلف على صورة انكاره
بالله امين له عندك شيء ولا عليه كدين وعندي يوسف بالله ما وعدته ولا باعه ولا أقرضه
قصورا والصواب ما في الخزانة * وفي دعوى الوديعة اذا لم تكن حاضرة يحلف بالله ماله هذا المال
الذي ادعاه في يديك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لانه متى استلمكها أو دل انسانا
عليه الا يكون في يديه ويكون عليه قيمتها فلا يكتفي بقوله في يديك بل يضم اليه ولا له قبلك حق
منه احتما ١٨ * ومنها دعوى الملك المطلق فان كان في ملك منقول حاضرة في المجلس يحلف
بالله ما هذا العين من ملك المدعى من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وان كان غائبا عن المجلس ان
أقر المدعى عليه أنه في يده وأنكر كونه ملك المدعى كاف احضاره ليشير اليه وان أنكر كونه
في يده فانه يستحلف بعد صحة الدعوى ماله هذا في يديك كذا ولا شيء منه ولا شيء عليك ولا قبلك
ولا قيمة وهي كذا ولا شيء منها كذا في الخزانة * ومنها دعوى اجارة الضيعة أو الدار أو الحانوت
أو العبد أو دعوى مزارعة في أرض أو معاملة في نخل بالله ما بينك وبين هذا المدعى اجارة قائمة
تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعى ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصفت كذا في الخزانة * ومنها
مالو ادعت امرأته على زوجها انه جعل امرأته معها وانها اختارت نفسها أو أنكر الزوج
فالمسألة على ثلاثة أو جهه اما أن ينكر الزوج الامر والاختيار جميعا وفيه لا يحلف على
الحاصل بل خلاف لانه لو حلف ما هي بائن منك الساعة ربما تناول قول بعض العلماء ان الواقع
بالامر باليد رجعي فيحلف على السبب ولكنه يحتاط فيه للزوج بالله ما قلت له ام منذ آخر تزوج
تزوجتم امرأتي بيدنا وما نعلم انما اختارت نفسها ام ذلك الامر وان أقر بالامر وأنكر
اختيارها يحلف بالله ما علم انما اختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الامر يحلف بالله
ما جعلت امرأتي منك هذه بيدنا قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان
الزوج حلف بطلاقها ثلاثا ان لا يقبل كذا او قد فعل فهو على التفصيل كذا في الخزانة * ومنها ان
ما ذكره في حلف البيع قاصر والحق ما في الخزانة وقد قدمناه قريبا * ومنها في دعوى الكفالة
اذا كانت صحيحة بان ذكر انهم منجزة أو معاملة بشرط متعارف وانما كانت بانه أو اجازها
في المجلس واذا حلفه يحلف بالله ماله قبلك هـ الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى
لا يتأوله كذالة أخرى وكذا اذا كانت كذالة تعرض بالله ماله قبلك هـ هذا الثوب بسبب هذه
الكفالة وفي النفس بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في
الخزانة * ومنها التحليف المستحق قال في الخزانة رجل أعاد ربة أو أبرها أو وعد بها الجاهل مدع
وأقام بينة انهم لا يفتضون له شيء حتى يحلف بالله ما بعته ولا وهبت ولا أذنت فيه ما ولا هي
خارجة عن ملكك للعالم * ومنها اذا ادعى غريم الميت اية الدين له وأنكر الوارث يحلف ما نعلم
انه قبضه ولا شيء منه ولا برئ اليه منه كذا في الخزانة وقد مناص كيفية تحليف مدعيه على
الميت * وفي جامع الفصولين أقول قوله ولا برئ الخ لا حاجة اليه لانه يدعي الايقاع لا البراءة فلا

قوله قصور هو معتد
خبره قوله فيما تقدم وفيما
ذكره الاسيحياني هـ منه

على الحاصل صرح و ذكر شمس الاثمة الحلواني رواية أخرى عن أبي يوسف ان المدعى عليه
لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضيان وهذا
أحسن الأقاويل عمدى وعليه **أ** كثر القضاة (يقول الحقير) وكذا في مختارات النوازل
صاحب الهداية انتهى وقال نضر الاسلام البرزوي اللاتقي أن يفوض الامر الى القاضي
فيحلف على الحاصل أو السبب أي - ما رآه مصلحة كافي الكافي ومافي المتن ظاهر الرواية كافي
الشروح واعترض على رواية عن أبي يوسف بان اللاتقي التحليف على السبب دأبوا ولا اعتبار
للتعريض لأنه لو وقع فعل المدعى المينة وان يحجز فعل المدعى عليه المين وأجيب بأنه قد لا يقدر
عليه ما انحصر عن يقدم على المين الفاجرة فاللاتقي التحليف على الحاصل كى لا يبطل الحق قال
البرجسندى ما ذكره المعتبر اعتراض على قول أبي يوسف بأنه لا فرق في ذلك بين التعريض
وعدمه وذلك لا يندفع بهذا الجواب (قوله أي بالله ما بينه ككناح قائم) ادخال الفصحاح
في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عنده ما غفلة من صاحب الهداية والمشارحين
لان أبا حنيفة لا يقول بالتحليف بالثبوت ككناح إلا أن يقال ان الامام فرع على قوله - ما كثر به
في المزارعة على قوله - ما بجر أو يقال انه محمول على ما إذا كان مع النكاح دعوى المال كما
نقل عن المقدسي ولكن ذكره في الموقوف بية أيضا ثم قال - وهذا بعيد لان الظاهر انه يحلف
عنده في تلك الصورة على عدم وجوب المال لا على عدم النكاح فليتم اصل **هـ** (قوله وما
بينه ككناح قائم الآن) هذا قاصر والحق ما في الخزانة من التفصيل قال المتن - تقرأ اذا ادعى
الشرا فان ذكر نقد الثمن فالمدعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب
الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بهتته وان لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فاذا
أحضره استخافه بالله ما علك قبض هذا الثمن ولا تسلم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وان شاء
حلفه بالله ما بينك وبين هذا شرا قائم الساعة والحاصل ان دعوى الشرا مع نقد الثمن دعوى
المبيع ما ككناح مطلقا وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع
ودعوى المبيع مع تسليم المبيع ودعوى الثمن مع في وليست بدعوى العقد وله - هذا تصح مع
جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن (قوله وما يجب عليك رده الآن) العواب ما في الخلاصة
ما يجب عليك رده ولا مثله ولا يبدله ولا شيء من ذلك انتهى والى بعض ذلك أشار الشارح بقوله
أو يبدله لان الغصوب لو كان هالكالا يجب على الغاصب رد عينه له غير ذلك بل يجب عليه رد
مثله لومة ثلثا أو قيمته لو قيمته فلو حلفه بالله ما يجب عليك رده وكان ذلك بعد هلاكه وحلف على
ذلك لم يحنث لعدم وجوب رده ح بل يحلفه بالله ما يجب عليك رده ولا يبدله ليم حاله قيام
المغصوب وهلاكه فلو ادعى عليه قيام المغصوب حلفه بالله ما يجب عليك رده وان ادعى عليه
ان المغصوب قد هلك في يده ويريد تضمينه - حلف بالله ما يجب عليك بده وانما غير بالبدل ليم
المثل لومة ثلثا أو القيمة لو قيمتها (قوله وما هي بائن منك الآن) هذا في البائن الواحد وما إذا
كان بائنا ثلاث يحلف بالله ما طلقته **د** ما في النكاح الذي بينه ككناح وفي الرجعي يحلف بالله تعالى
ما هي طالق في النكاح الذي بينه ككناح وهو - نى قوله الآن قال الاسيحياني يحلف بالله ما طلقتهما
بلائنا في النكاح الذي بينه ككناح (قوله وما بهت) أي أو ما غصبت أو ما طلق لا احتمال انه رده

(أي بالله ما بينه ككناح قائم
و) ما بينه ككناح (بيع قائم وما
يجب عليك رده) لو قائما
أو يبدله لو هالك (وما هي
بائن منك) وقوله (الآن)
منهاق بالمبيع - ككناح
(في دعوى نكاح وبيع
وغصب وطلاق) فيه ان
ونشر لا على السبب أي
بالله ما نكحت وما بهت =

يُسم لأنه يصير كأنه قال أحلف وذلك لا يكون عينا أفاده الاتقاني قال في الشرح الحاشية ولا بقوله
 بالله أن كان كذا لأنه إذا قال نعم يكون اقرار اليمين ١١ (قوله فإذا أومأ برأسه أي نعم صار
 حائفا) وإن أشار بالانكار صار نكولا ولا يقضى عليه قنينة (قوله إن عرفه) أي الخط (قوله
 والافية إشارة) وبما لم يعامله الآخر عبد البر (قوله ولو أعمى أيضا) أي وهو أصم آخر ص
 (قوله فابوه الخ) مراده به ما يم الجدة كما أن المراد بوضيعة ما يشمل وصي الجدة أفاده عبد البر
 وظاهره أنه يستخلف عنه فان كان كذلك فإنه يكون محصا لما تقدم من قوله أن الفدية لا تجوز
 في الحلف كذا أفاده بعض الفضلاء لكن صرح العلامة أبو السعود بأنه مستثنى من قوله -م
 الحلف لا تجوز فيه الفدية وهو ظاهر في أنه يحلف أبوه أو وصيه تأمل (قوله أو من نصبه
 القاضي) الصواب ثم من نصبه القاضي لأنه إنما ينصب عنه إذا قدم من سبق ذكره عبد
 البر وهل يحلفون على العلم الم كونه حماية لعاقبه حق الغير أو على البت يحرم ط (قوله
 بحر) قال فيه والقاضي لا يحضر هابل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال المسلم
 لا يحضر هابل كان أولى ما في التمهيد لا يحضر هابل في الدخول في البيعة والكنيسة من حيث
 أنه مجمع الشياطين والظاهر أنهم تحرر عنه لانتماء المراتدة عند الإطلاق وقد أفتيت بتميزه -م
 لازم الكنيسة مع اليهود ١٢ (قوله في دعوى سبب يرتفع) أي سبب ملك ولو حكم ما أوجب
 ضمان وقبيلته لأن الدعوى إذا وقعت مطلقة عن سبب بان ادعى عبد الله أنه ملك فإلما عني
 الحكم بالإخلاف فيقال قل بالله ما هذا العبد فلان هذا ولا شيء منه كافي العمادية (قوله
 يرتفع) أي يرتفع كالأقالة والإطلاق والرد (قوله أي على صورة انكار المنكر) وهو صورة
 دعوى المدعى بحر -م هذا معناه الاصطلاحى امامه معناه اللغوى فالحاصل من كل شيء ما بقى
 وثبت وزهد ما سواه كافي القاموس ويمكن اعتباره هنا فإنه يحلف على الثابت والمستقر
 الآن ويكفي قوله أي على صورة الخ نفسه مراد وإنما كان على صورته لأن المنكر
 يقول لم يكن بيننا بيع ولا إطلاق ولا غصب والحاصل أن التحليف على الحاصل نوع آخر
 من كيفية اليمين وهو الحلف على الحاصل والسبب والضابط في ذلك أن السبب إما أن يكون
 مما يرتفع برافع أو لا فان كان الثاني فالتحليف على السبب بالإجماع وإن كان الأول فان
 نظر المراد بالتحليف على الحاصل عند الطرفين وعلى السبب عند أبي يوسف كما سيأتي
 مفصلا قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب
 جع ثم المسئلة على وجوه ما إن يدعى المدعى دينا أو ما كافي عين أو حقة ساني عين وكل منها على
 وجهين إما أن يدعيه مطلقا أو بناء على سبب فلو ادعى دينا ولم يذ كر سببه يحلف على الحاصل
 ماله قبل ذلك ما ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى ملكا في عين حاضر أو حقة في عين حاضر ادعاه مطلقا
 ولم يذ كر سببه يحلف على الحاصل ما هذا الفلان ولا شيء منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى دينا
 سبب قرض أو شراء أو ادعى ملكا بسبب بيع أو هبة أو ادعى غصبا أو ودعة أو عارية يحلف
 على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما غصب ما استقرض ما أو دعت ما من يمت منه
 كافي وعن أبي يوسف يحلف على السبب في هذه الصور المذكرة إلا أنه لا يرض
 المدعى عليه نحو أن يقول أيها القاضي قد يبيع الإنسان شيئا ثم يقبل فيه فيحلف القاضي

فإذا أومأ برأسه أي نعم صار
 حائفا ولو أصم أيضا كتب
 له ليجيب بخطه إن عرفه
 والافية إشارة ولو أعمى أيضا
 فابوه أو وصيه أو من نصبه
 القاضي شرح بهائية
 (ولا يحلفون في بيوت
 عباداتهم) كراهة
 دخولها بحر (ويحلف
 القاضي) في دعوى سبب
 يرتفع (على الحاصل) أي
 على صورة انكار المنكر
 وفسره بقوله

تحمشياً عن تشريك الغير معه في التعظيم وذ كر الخصاص انه لا يخلف غير اليهودي والنصراني
 الابالله واختاره بعض مشايخنا لما في ذكر الارض تعظيمها ولا ينبغي ذلك بخلاف الكتابين
 لانهم ما من كتبهم تعالى وظاهر ما في المحيط ان ما في الكتاب قول محمد وما ذكره الخصاص قواهما
 فان قلت اذا حذف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره لم يكفيه أم لا قلت لم أر صريحاً وظاهر
 قواهم انه يغلط به أنه ليس بشرط وأنه من باب التغليب فيمكن بالله ولا يقضى عليه بأنه كقول عن
 الوصف المذكور اه (قوله اختيار) قال فيه بعد قول المتن ويستحاف اليهودي الخ ولو اقتصر
 في الكل على قوله بالله فهو كاف لان الزيادة للتأكيد كما قلنا في المـ وانما يغلط ليعكون أعظم
 في قلوبهم فـ فلا يتجاسرون على اليقين الكتابية اه (قوله والوثني) الوثني الصنم سواء كان
 من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن مثل أسد وأسود وأوثان وينسب اليه من يتدين بعبادته
 على انظاره فيقال رجل وثني وأراد بالوثني المشرك سواء عبد صنماً أو وثناً أو غيره اه (قوله)
 لأنه يقرب به وان عبد غيره) أي بعبادة الله تعالى خالقه لكنه يشرك معه غيره قال تعالى واتن
 سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله (قوله وجزم ابن الكمال بان الدهرية) بفتح
 الدال أي الطائفة الذين يقولون بقدم الدهر ويشكرون الصانع ويقولون ان هي الارحام
 تدفع وأرض تباع وما هي الا الدهر قال في القاموس الدهر قديعة في الاسماء الحسنى والزمن
 الطويل والامد الممدود وألف سنة والدهرى ويضم القائل ببقاء الدهر (قوله لا يمتدونه
 نهالي) وان قالوا بقدمه لان قدمه عندهم بانه قديم بالزمان وذلك لان منهم من يقول القدماء
 خمسة الرب والدهر والقلبك والعناصر والقراخ أي الخلاصة والعالم فالزهر الخالق اها ٣ وهي
 قديمة بالزمان لا بالذات كما في حاشية الكبرى (قوله قلت وعليه فيما ذابحون) قلت يحذفون
 بالله تعالى ما في معراج الدراية عن المبسوط والحرو والمملوك والرجل والمرأة والفاسق والصالح
 والكافر والمسلم في العين سواء اه (أقول) والزندق والمباحي داخلون تحت المشركين ان ذكسـ بقى في
 صدر الكتاب من البدائع أنهم لم يتجاسروا في عصر من الاعصار على اظهار مخالفتهم سوى كفرهم
 فلما لم يقرروا بالواجب الوجود لله تعالى تقدس عما يقول الظالمون ولا ينبغي من الانبياء ولم يقدروا
 على اظهار ملهم الحق وبالمنكرين فيعدون منهم حكماً على انه قد صرح في بعض الكتب أنهم
 يقرون به نهالي ولكن ينفون القدرة عنه نهالي فظهر أن الكفرة بآمرهم بعبادة الله تعالى
 وتوهمهم الآية الكريمة المتقدمة فيستدلون بالله نهالي سواء كان المستحاف عن عبادة الله
 نهالي أو لا فانه وان لم يعلم الله تعالى فان الله نهالي يعلمه فاذا حاف به **ك** اذا بالله تعالى يقطع
 دابرهم ويجعل دياره بلا قع أي خالية وحيث تذفلا عن لقول الشارح قلت الخ تامل (أقول)
 وهـ هذا كله بخلاف الكتابين كما صرح من أنهم يحلفون بالله الذي أنزل التوراة أو الانجيل وفي
 المقدس لانهم ما من كتبهم تعالى قال في شرح الاقطع أما الصابغة ان كانوا يؤمنون بأدريس
 عليه السلام استحلوا بالذي أنزل الصحف على أدريس عليه السلام وان **ك** كانوا يعبدون
 الكواكب استحلوا بالذي خلق الكواكب اه انقضى ولا تنس ما قرنته (قوله أن يقول
 له القاضي عليك عهد الله) ولا يقول له تخلف بالله ما هذا عليك حق فانه لا يكون يميناً ولو أشار

اخيه ابو (الوثني بالله تعالى)
 لانه يقرب به وان عبد غيره
 وجزم ابن الكمال بان
 الدهرية لا يمتدونه نهالي
 قلت وعليه فيما ذابحون
 وبقي تحليف الاخرى أن
 يقول له القاضي عليك عهد
 الله وميثاقه ان كان كذا
 وكذا

٣ قوله فالزهر الخالق اها
 هكذا بالاصل وتحرر هذه
 العبارة

وظاهر ما في الهداية ان المنفى وجوب التغليب به - ما فيه ~~كون مشروعا~~ وظاهر ما في المحيط
 في موضع ان المنفى كونه سنة وفي موضع بعد عدم مشروعيته حيث قال لا يجوز التغليب
 بالزمان والمكان وصرح في غاية البيان ان للعا كم فعله عندنا ان رأى ذلك وانما الخلاف في
 كونه واجبا أو سنة وفي البحر لا يجوز التغليب بالمكان قال في الكافي قيل لا يجب وقيل
 لا يشرع لان في التغليب بالزمان تأخير - في المدعى الى ذلك الزمان قال العلامة المقدسي وكذا في
 المكان لان فيه التأخير الى الوصول الى ذلك المكان المغلظ به فلا يشرع ~~كذا في النيين~~
 والكافي اه قلت وهـ هذا يظهر اذا كان على وفق مطلوبه ولوعلى مخالفته المنسوع لمكان
 اولى وعندنا في تصحبه هـ هذا التغليب في قول ويجب في قول وبه قال مالك كافي البناية
 وغيره (أقول) الظاهر ان المذهب عندنا عدم جواز هذا التغليب وعليه دلائل مشايخنا
 المذكورة في الشروح وأما سلب حسن هذا التغليب تارة وسلب الوجوب أخرى في عباراتهم
 فبقي على نفي مذهب الخصم تدبر (قوله بزمان) مثل يوم الجمعة (قوله ولا يمكن) مثل الجامع
 عند المنبر أو ما بين الركن والمقام وعند قبره عليه الصلاة والسلام وعند حجرة بيت المقدس
 (قوله وظاهره أنه مباح) فيه ان المباح ما لا يتولى طرفاه فيمكن القول فهو خلاف الاولى
 (واقول) كيف ~~يكون~~ مباحا وفي زيادة على النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليمن على
 من أنكره وهو مطابق عن التقييد بزمان أو مكان والتخصيص به ما زيادة على النص وهو نسخ
 كما فاده المصنف وفي شرح المتن للداماد وعندنا الاثنية لا يجوز ان تغلظ به ما أيضا ان
 كانت اليمن في قسامة وإعلان ومال عظيم قال الله تعالى وعن أبي يوسف انه يوضع المصحف في
 حجره ويقرأ الآية المذكورة وهي ان الذين يشكرون بهدايته وأيمانهم ثم تناقلوا الآية ثم
 يحلف في مكان منها كما في المضمرات (قوله ويستحلف اليهودي) قال في المصباح اليهودي
 نسبة الى هود وهو اسم نبي عربي وسمى بالجمع والمضارع من هدى اذا رجع ويقال هـم يهود
 وهو غير مصروف للعلمية ووزن الفعل وجازتوني وقيل نسبة الى هود ابن يعقوب (قوله
 بالله الذي أنزل التوراة على موسى) لقوله عليه السلام لابن موريا لا عورأ نشدك بالله الذي
 أنزل التوراة على موسى ان ~~حكم~~ الزناني كتابكم هذا كافي البحر قال في المبدائع ولا يحلف
 على الإشارة الى مصحف معين أى من التوراة بان يقول بالله الذي أنزل هـ ذه التوراة أو هـ ذا
 الانجيل لانه ثبت تحريف بعضهم فلا يؤمن ان تقع الإشارة الى الحرف المحرف فيكون التحليف
 تعظيما لما ليس كلام الله تعالى ثم نبلاية أو من حيث ان المجموع ليس كلام الله تعالى ط
 (قوله والنصراني) قال في المصباح رجل نصراني بفتح النون وامرأة نصرانية ورجل قمي
 نصراني ونصرانية ويقال هـ نسبة الى قرية يقال لها نصرية ولهذا قيل في الواحد نصرى
 على القياس والنصارى جمعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد بهذا
 الدين اه (قوله والجوسى) قال في المصباح هي كلمة فارسية يقال تعجب اذا دخل في دين
 الجوس كما يقال تهودا وتعصر اذا دخل في دين اليهود والنصارى (قوله فيغلف على كل
 بهتقدمه) انه يكون ردعاه عن اليمن الكاذبة قال في البحر وما ذكره من صورة تحليف الجوسى
 مذكور في الاصل وروى عن أبي حنيفة أنه لا يحلف أحد من أهل الكفر الا بالله خالصا

(بزمان ولا يمكن) وكذا في
 الحساوى وظاهره أنه مباح
 ويستحلف اليهودى بالله
 الذى أنزل التوراة على
 موسى والنصرانى بالله
 الذى أنزل الانجيل على
 عيسى والجوسى بالله الذى
 خلق النار) فيغلف على
 كل بهتقدمه فلو اكتفى بالله
 كالم - لم كفى

قوله قال في المصباح الخ
 براجعة عبارة المصباح
 يظهر لك ما في هذه العبارة
 اه مصححه

حاشية الزبلي ونذ كره من مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الجبل. ان قال كل امرأه
طالق. فلا ونوى كل امرأه تزوجها باليمن أو بالهتداء أو بالسنة أو في بلاد من البلدان له نيته
وان ابتداء اليمين محتمل ويقول هو الله ويدغم ذلك حتى لا ينهم المستحلف. فان قال المستحلف
انما حلفك بما يريد وقل أنت نعم ويريد أن يستحلفه بالله والطلاق والعناق والمنى وصداقة
ما يملك يقول نعم وينوى نعمان الانعام وكذا الوكيل له نذ أو لك طرأ في نوى نساء العور
أو العيان أو العرجان أو الممايلك أو الهوديات فيكون له نيته. وان أراد أن يحلف أنه لم يفعل
كذا أو حضر المملوك ليحلف بعتقه قال يضع يده على رأس المملوك أو يظهره ويقول هو هذا
بني ظهره ان كان فعل فلا يعتق المملوك. وان حلف بعتق المملوك أنه لم يفعل كذا ونوى عكة
أو في المسجد الحرام أو في بلاد من البلدان لا يحنث ان كان فعله في غير ذلك الموضع. وان حلف
بطلاق امرأته ويقول امرأتي طالق ثلاثا ونوى عملا من الاعمال كالنظر والغسل أو طالق
من وثاق ونوى بقوله ثلاثا ثلاثة أيام أو أشهر أو جمع فلا حنث. ولو باغ سلطانا عن رجل كلام
فأراد السلطان أن يحلفه عليه قالوا. ان يقول ما الذي باغني عني فإذا قال باغني عني كذا
وكذا فان شاء حلف له بالعناق والطلاق أنه ما قال هذا الكلام الذي حلفه هذا ولا يصح به
الا. هذه السأفة فلا تم عليه وان شاء نوى في الطلاق والعناق ما شر حنثه وان شاء نوى أنه لم
يتكلم بهذا الكلام بالكوفة. فلا غير البلد الذي تكلم فيه به أو الموضع أو نوى عدم التكلم
بإعلان تكلمه من أرا أو عكسه أو نوى زما غير الذي تكلم فيه. اهـ ملخصا (أقول) الظاهر
في ذلك ان الحالف مطلقا أو مالمو كان ظاهرا فلا ينوي بل العبرة بظاهر اللفظ العربي الذي حلف
به لان الايمان منبئة على اللفظ لا على الأغراض كما علم ذلك من كتاب الايمان فراجعه بقوله
ويغافل بكرا (وصافه تعالى) أي يؤكده اليمين بكرا (وصافه تعالى) وذلك من قوله والله
الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي به علم من السر ما يعلم من العلانية
ما لا علم له. فذا عليك ولا قبله. هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لان أحوال الناس شتى فتم
من يمنع عن اليمين بالتخليط وينجس من عدمه فيحلف عليه اهله بمنع بذلك ولو لم يغفل جاز
وقيل لا تغليظ على المعروف بالصلاح ويغفل على غيره وقيل يغفل على الخطي من المال دون
الحقير عيني (قوله وقيله) أي قبل بعضهم التغليظ (قوله بفاسق) أي اذا كان المدعى عليه
فاسقا (قوله ومال خطير) أي كاذرنا كما بينه في خزائن المفقين وتبيين الحقائق (قوله
والاختبار فيه) أي في التغليظ ما علمت من انه جائز ويجوز راجع الضمير الى أصل اليمين أي
الاختبار في اليمين بان بقوله قل والله أو بالله أو الرحمن أو القادر على ما سلف وقد صرحوا أن
التحلف حق القاضي أي الاختبار في صفة التغليظ الى القضاء يزيدون فيه ما شاءوا وينقصون
ما شاءوا ولا يغفلون لو شاءوا كما في البحر عن الخلاصة (قوله وفي صفته) أي التغليظ التي يطلق
بها (قوله الى القاضي) أي تقو يرضه الى القاضي (قوله ويجتنب العطف) أي في اليمين فلا
يذكر بحرف العطف ويجتز عن عطف بعض الاسماء على بعض والانعقاد اليمين ولو أمره
بالعطف فإني بواحدة ونسأل عن الباقي لا يقضي عليه بالانكول لان المستحق يمين واحدة وقد
أتى بها كما أفاده الزبلي وقد مناه قريه فلا تنس (قوله لا يستحب) وقيل لا يجب وقيل لا يشرع

(ويغفل بكرا وصافه
تعالى) وقيله بعضهم بفاسق
ومال خطير (والاختبار
فيه وفي صفته الى القاضي)
ويجتنب العطف كى لا
تذكر اليمين (فلا يحلفه بالله
ونسأل عن التغليظ لا يقضي
عليه به) أي بالانكول لان
المقصود الحلف بالله وقد
حصل زبلي (لا) يستحب
التغليظ على المسلم

المصنف حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح (قوله لا بطلاق وعناق وان الخ المصنف) أي
 داوم على طلب العين بمداوم مثل الطلاق والعناق الحج كما في العنقية وقد قصد به ما في مخالفة
 الكثر الذي هو حيث قال الا اذا الخ المصنف وحكمه في المكافى بقيل وكذا في الهديانة فان
 ما مسمى عليه الشارح هو ظاهر الرواية (قوله لان التحليف به ماحرام) بل في القهس متاني
 عن المضمرات المختلفة وفي كثره اذا قال حلفه بالطلاق وقدمنا الكلام قريباً على ما لو حلف
 بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال وسياتي في كلام الشارح (قوله وقيل ان
 مست الضرورة فوض الى القاضي) قال في المنية وان مست الضرورة بقى ان الرأى فيه
 للقاضي (قوله وظاهره انه مفرع على قول الاكثر) تبع فيه المصنف وصاحب البحر
 وهو عجب فان صاحب المنية صرح بان ذلك على قول الاكثر فهو صريح لا ظاهر (قوله
 والافلا فائدة) قال العلامة المقدسي قد تكون فائدة طمأنينة خاطر المدعي اذا حلف فربما
 كان مشتبهاً عليه الامر انسابه ونحوه فاذا حلف له بما صدقه اه وفي شرح الملتقى عن
 الباقى في الاقرار بالمدعى اذا حلف عنه اه أي تظهر فائدة فيما اذا كان جاهلاً بعدم
 اعتبار ذلك كونه فاذ طالب حلفه به بما يمنع ويقر بالمدعى (قوله واعقده المصنف) حيث
 قال وهذا كلام ظاهر يجب قبوله واتعويل عليه لان التحليف انما يقصد له نتيجة واذالم
 يقض بالندكول عنه فلا يفتى الاشغال به وكلام العقلاء فضلاً عن العلماء العظام يصان عن
 الاغور والله تعالى أعلم بالصواب اه اكن عبارة ابن السكال فان الخ المصنف قيل يصحح به ما
 في زماننا لكن لا يقضى عليه بالندكول لانه امتنع عما هو منه في عنه ثم عاود وقضى عليه
 بالندكول لا ينفذاتهت واستشكل في الهدية بانه اذا امتنع عما هو منه في عنه ثم عاود كيف
 يجوز للقاضي تكليف الايمان بما هو منه في عنه ثم عاود ذلك البعض يقول انتهى تنزيه
 ومثل ما في ابن السكال في الزايحي وشرح درو الجار وظاهره ان القائل بالتحليف به ما يقول انه
 غير مشروع ولكن يعرض عليه اعله يمتنع فان من له ادنى ديانة لا يحلف به ما كاذباً فانه يؤدي
 الى طلاق الزوجة وعقوبة الامة او امساكهم بالحرمان بخلاف اليمين بالله تعالى فانه يتساهل به
 في زماننا كثيراً تامل (قوله لا يفرق) أي بين الزوج والزوجة (قوله لان السبب لا يستلزم
 قيام الدين) لاحتمال وفائه او ابرائه أو هبته منه وهذا التمهيد هو المفتى به كما في شرح عبد البر
 ط (قوله وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يبحث لاحتمال صدقه) * أقول تقدم قريباً
 قوله ويظهر كذبه باقامته الوادعاه أي المال بلا سبب خفاف وان ادعاه بسبب خفاف ان
 لا دين عليه ثم أقامها لا يظهر كذبه بل وازاته وجد القرض ثم وجد الابراء أو الايقاع وعلية
 الفتوى اه وقد ذكرنا هناك الكلام وبحث المتقدم فيه والجواب عنه فراجع ان شئت
 (قوله وقد تقدم) أي في كلام المصنف حيث قال ويظهر كذبه باقامته الوادعاه بلا سبب خفاف
 الخ وانما أعاده هنا لان هذه العبارة أوضح وأدل على المطلوب وفيها زيادة فائدة كذا في الخلاف
 بين محمد وأبي يوسف وهو كالشرح للعبارة المقدمة فقد بين به ان الطلاق الدرر على قول أحمد
 الشيخين ولا اعتراض على من أتى بالعبارة التامة بعد العبارة الفاصلة كما قالوا في عطف العام
 على الخاص لا يحتاج الى نكتة ما فيه من زيادة الفائدة تامل ٢ قال العلامة الشلبي في

(لا بطلاق وعناق) وان
 الخ المصنف وعلية الفتوى
 تنافرية لان التحليف
 به ماحرام خاتمة (وقيل
 ان مست الضرورة فوض
 الى القاضي) اتباعاً لبعض
 (فلا حلفه) القاضي (به)
 فتكمل فتوى عليه بالمال
 (لم ينفذ) قضاؤه (على) قول
 (الاكثر) كذا في خزانة
 المفتين وظاهره انه مفرع
 على قول الاكثر ما على
 اقول بالتحليف به ما فيه عتب
 ندكوله يقضى به والا فلا
 فائدة بقر واعقده المصنف
 قلت ولو حلف بالطلاق أنه
 لا مال عليه ثم برهن المدعي
 على المال ان شهدوا على
 السبب كالاقرض
 لا يفرق وان شهدوا على
 قيام الدين يفرق لان السبب
 لا يستلزم قيام الدين وقال
 محمد في الشهادة على قيام
 المال لا يبحث لاحتمال
 صدقه خلافاً لابي يوسف
 كذا في شرح الوهبانية
 للشرنبلاني وقد تقدم

٢ مطالب
 مسائل ذكرها المصنف في
 آخر كتاب الخليل

تعالى المراد بالظلم الصلح ومعناه اكتب الصلح باليمين ثم استخلفني أو المراد احضار نفسي
 الحق في شيء مختم وهو الاظهر وفي حاشية القفال عن الفتاوى الاثني عشرية يعني أحضر حق
 ثم استخلفني ومنه في الحاشية (قوله لم يدع من كان حالنا) صدره كما في الجوى لا تحلفوا
 بآبائكم ولا بالاطواغيت فمن كان حالنا الخ وما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه
 السلام مع عمر يحلف بآبائه فقال ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالنا فليحلف بالله
 أو أئمه روى البخاري ومسلم وأحمد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه
 وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون روى النسائي عني (قوله وظاهره) أي ظاهر
 قول الخزانة من قوله وهو قوله والله انه لو حلفه بغيره من أسماء الله أو صفة تعورف الحلف به لم
 يكن عينا يعني في باب الدعوى ويمكن أن يكون وجهه ان افظ الحلف الاله جامع لجميع الاسماء
 والصفات حتى يصح بعضهم انه الاسم الاعظم وقد ورد تحليف الشارع به فيتم صفة عليه
 ويحتمل أنه ذكره على سبيل التمثيل لما علم في كتاب الايمان انه قد حلف بكل اسم من
 أسماء الله تعالى وكل صفة تعورف الحلف به او قد صرحوا انه لا يبدل على ذلك قال في خزانة
 المفتين متى حلفه بالله الرحمن الرحيم كان عينا واحدا اذا حلفه بالله والرحمن والرحيم يكون
 ثلاثة أيمان اه فهذا صريح بان الرحمن الرحيم عين تامل ومنه في التبيين فانه قال ويحترز
 عن عطف بعض الاسماء على بعض كي لا يتكرر عليه اليمين ولو أمره بالعطف فاقبوا واحدة
 ونكل عن الباقي لايقتضى عليه بالتمكول لان المستحق عليه عين واحدة وقد أتى بها اه
 وبصرح الشارح به في قوله ويحذف العطف كي لا يتكرر اليمين وفي كتاب الايمان والقسم
 بالله تعالى أو باسم من أسمائه كالرحمن والرحيم والحق أو بصفة يحلف بها من صفاته تعالى كعزة
 الله وجلاله وكبريائه وعظمته الخ فهذا كله يدل على كونه عينا وكذا حاثب في الحديث ورب
 الكعبة ونحوه يقتضي ان الحلف بالرحمن والرحيم وغيره من أسمائه تعالى يكون عينا على انه
 صرح في روضة القضاة بان اليمين يكون بالرحمن والرحيم وسائر أسمائه تعالى وأما الحصر في
 الحديث الشرع بالنسبة الى الحبب والطاغوت ونحوهما (قوله بغيره) كالرحمن والرحيم
 بحر (قوله لم يكن عينا) قد علمت ان الحق انه عين ولا يشك كل عليه ما يقهرهم من ظاهر عبارة الدرر
 من قوله والحلف بالله تعالى دون غيره وان كان ظاهرا ان هذا التركيب للعصر كما في الحديث والله
 لان المراد ان لا يكون الحلف الا بذاته تعالى أي باسم من أسمائه لذاتية أو الصناتية فقد اتفق
 الاشكال على انه هو المصريح به في عمدة الكتب بل عامتهم ولا يمكن ان يقال ان ما ذكره في كتاب
 الايمان فرق من هنا أي الدعوى لانه لم يصرح احد بفرق أصلا (قوله ولم ارضه بحر) حيث
 قال بعد نقله عبارة الخزانة وظاهره أنه لا تحلف بغيره هذا الاسم فلو حلف به بالرحمن والرحيم
 لا يكون عينا ولم ارضه بحر اه قال العلامة المقدسي فيه قصور لوجود النص على خلافه فقد
 ذكر في كتاب الايمان انه لو قال والرحمن أو الرحيم أو القادر على كل ذلك عين وبطل عليه قواهم فيما
 اذا غلط بذلك الصفة يحترز عن الاتيان بالاول والثلاثي واليمين ونصه هنا في تحليف الاخرس
 ان يقال له عهد الله عليك ولا فرق بينه وبين الصحيح بل صرح به في الصحيح وصرح في روضة
 القضاة بان الرحمن الرحيم وسائر أسماء الله تعالى تكون عينا اه (أقول) والمحب من

الحديث من كان حالنا فليحلف
 بالله تعالى اوله وهو قول
 واقه خزانة وظاهره انه لو
 حلفه بغيره لم يكن عينا ولم
 ارضه بحر

الشهود وغيره اه وفي الجرح عن الزيادة ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته فاما ان ياذن
 للمدعى في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده فربما
 يهرب من جانب آخر فبوت ما هو المقصود منها ٢ وفي تعاقب استاذنا لو كان المدعى عليه امرأه
 فان الطالب لا يلزمها بئس به بل يستاجر امرأه فلازمها وفي اول كراهية الواقعة رجل
 له على امرأته حق فله ان يلزمها او يجلس معها او يقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان
 هربت ودخات خربة لا يباح بذلك اذا كان الرجل يأمن على نفسه ويكون بعيداً منها يحفظها
 بعينه لان في هذه الخلوة ضرورة واشارة لازمة منه الى ملازمة المدعى لما في خزنة المفتين اذا
 كان المدعى عليه متلافاً في اعطاه الكفيل بالمدة ٣ فلمدعى ان يلزم ذلك الشيء ان يعطيه
 كفيلاً وان كان المدعى ضعيفاً عن ملازمته يضع ذلك الشيء على يد عدل اه وظاهر
 ما في السراج الوهاج انه لا يلزمه الا باذن القاضي وكيفية ان مثلاً ان يسكن حيث يسكن
 وفي المصباح دار حول البيت يدور دوراً ودوراناً في به ودوران القلح تواتر حركاته بعضها
 اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم داوت المسئلة أى كلما تعلقت بهل توقف
 ثبوت الحكم على غيره فتتقل اليه ثم يتوقف على الاول وهكذا اه (قوله مدة ملازمة
 التكفيل) فان لم يأت ببينة امره ان يحل سبيله ولا يقبل دعوته الا بالحضرة البينة كما لا يخفى
 (قوله الا ان يكون الخصم غريباً الى مسافراً) وأى نفسه يصرحاً واشارته الى أن حكم المقيم
 مريد السفر كالغريب قال في المنع والمراد من الغريب المسافر (قوله الى انتم المجلس القاضي)
 أطاق في مدة مدارج المجلس القاضي فعمل ما اذا كان يجلس في كل خمسة عشر يوماً مرة كذا
 في البرازية (قوله دفعا للضرر) باخذ الكفيل وبالملازمة أزيد من ذلك كذا علمه في الهداية
 لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضراراً به ينفعه عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار
 ظاهراً (قوله حتى لو علم وقت سفره) بان قال أخرجه غداً متلافاً لوعلم أن السفر قبل انتم المجلس
 القاضي يكون التكفيل الى وقت السفر دفعا للضرر (قوله اليه) أى الى وقت سفره (قوله
 او يستخبر رفقاءه) بان يبعث اليهم أمينة فان قالوا أعدت للخروج معناه يذهب له الى وقت الخروج
 بحج (قوله لا بينة لي الخ) هذه المسئلة من تمة قوله وتقبل البينة لو أقامها بعدعين كما أشار اليه
 الشارح هناك بقوله وان قال قبل البين لا بينة لي في مكان المناسب أن يذكرها هناك
 (قوله قبل ذلك البرهان) لان البين الفاجرة أحق بالرد من البينة العادية كما مر (قوله فهمي
 شهود وزور) لان الشهادة تنهق بالشهود ويجب عليهم أدائها وانما كانت هذا القول منه
 لا يثبت زوراً اعدل لانه قبل الشهادة ولانه في غير معلوم ولا يخرج مجرد (قوله أو قال) أى
 المدعى (قوله حلفت) بناءً لخطاب (قوله كما مر) عند قول المصنف اصطلاحاً على ان يخلف عند
 غير قاض الخ اسكن هناك البين من المدعى وقدم ما الكلام عليه هناك (قوله فانكر المدعى)
 أى مدعى الدين (قوله ولا بينة له) أى مدعى الاصل (قوله فطالب بعينه) أى عين الدائن (قوله
 وقال المدعى) أى مدعى الدين (قوله اجعل حق في الختم) المراد به والله تعالى أعلم المتفق انه
 قال في القاموس ان الختم كخبر آلة يتقدم بها فراجع ط (أقول) وله المبدأ الذي يعد عليه
 الصيرفة والتجار وفي بيت المال الدراهم والمقصود اضرار الحق قال سيدي الوالد رحمه الله

٣ مطلب في ملازمة المدعى

مدة مدارا (مدة التكفيل)
 لا لا يغيب (الا أن يكون)
 الخصم (غريباً) أى
 مسافراً (ف) يلزم
 أو يكفل (الى انتم المجلس
 القاضي) دفعا للضرر حتى
 لو علم وقت سفره يكفله
 اليه وينظر في زونه أو
 يستخبر رفقاءه لو أنكر المدعى
 بزيته (قال لا بينة لي
 وطالب بعينه خافه القاضي
 ثم برهن) على دعواه بعد
 البين (قبل ذلك) البرهان
 عنه (الامام منه) وكذا
 لو قال المدعى كل
 بينة آتى بها فهمي شهود وزور
 أو قال اذا حلفت فانت
 برى من المال خاف ثم برهن
 على الحق قبل خاتمة وبه
 جزم في السراج كما مر (وقيل
 لا) يقبل قائله محمداً كافي
 العمادية وعكسه ابن ملك
 وكذا الخلاف لو قال لا دفع
 لي ثم أتى بدفع أو قال الشاهد
 لا شهادة لي ثم شهد والاصح
 القبول لجواز التمسك
 التذكرة كافي الدرر وأقره
 المصنف (ادعى المدينون
 الا بصل فانكر المدعى) ذلك
 (ولا بينة له) على مدعاه

(فطالب بعينه فقال المدعى اجعل حق في الختم ثم استخافني لذلك) فبينة (والبينة بالله تعالى)

الثقة قال في البحر وقسمه في الصغرى بان لا يتخفى نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار
معزوفة وحائوت معزوف لا يسكن في بيت بكر او يتركه ويهرب منه وهذا شئ يحفظ جدا
وينبغي ان يكون القضية ثقة بوظائفه بالاوقاف وان لم يكن له ملك في دارا وحائوت لانه
لا يتركها ويهرب انتهى وقسمه في شرح المنظومة بان يكون معزوف الدار والتجارة ولا
يكون لحواصمه وقابا لخصومة وان يكون من أهل المصرا لا غريبا اه قال المحوى وكذا
العسكري فانه لا يهرب ويترك علفه من الديوان والحاصل ان المدار على الامن من الهروب
اه وفي البحر ايضا عن كفاية الصغرى القاضي اورد له اذا أخذ كفيل من المدعى عليه بثقه
بأمر المدعى أولا بأمره فان لم يصف الكفاية الى المدعى بان قال أعط كفيل لا بثقه لم يقل
لأطالب ترجع الحنفى الى القاضي ورسوله حتى لو سلم اليه الكفيل بغيرا ولو سلم الى المدعى فلا
وان اضاف الى المدعى كان الجواب على العكس اه وفيه عن أطالب المدعى من القاضي
وضع المنة قول على بدع ل ولم يكتف بكفيل النفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه
القاضي ولو فاسقا يجيبه وفي العقار لا يجيبه لافي الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل اه قال
في البحر وظاهره ان الشجر من العقار وقدمه خلافا وفي أبي السعود عن المحوى عن المقدسى
التصريح بجهلانه من العقار اه (أقول) وقد معنا الصحيح من ذلك فلا تنس في الخزانة اذا أقام
مينه ولم تترك في جارية يضعها القاضي على يد امرأه ثقة حتى يسأل عن اليهود ولا يتركها في يد
المدعى عليه عدلا كان أولا هذا ان سال المدعى من القاضي وضعها اه وانما أخذ الكفيل
بغير الدعوى استصاانا لان فيه نظر للمدعى وائس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان
الحضور مستحق عليه بغير الدعوى فصحيح التكفيل باحضاره أى من غير جبر كما قدمنا (قوله
ولو وجبها) ضد الخامل والوجيه من ليعطى ورتبة والخامل من خسر الرجل خولا من باب
قد ساقط النباهة لا ظله مصباح (قوله في ظاهر المذهب) أى المنة وعن محمد بن النعمان
اذا كان معزوفاً والمال حقيقياً والظاهر من حاله انه لا يتخفى نفسه بذلك القدر من المال
لا يجبر على اعطاء الكفيل (قوله في الصحيح) قال في البحر ثم ناقبت الكفاية بثلاثة أيام وقومها
ايمن لا جل ان يبرأ الكفيل عنه باه الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل
الى شهر لا توسعة على الكفيل فلا يطالب الاباء مضيه لكن لو عمل يصح وهذا للتوسعة على
المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للعالم ان قد يجهز المدعى عن اقامته او انما يسلم الى المدعى بعد
وجود ذلك الوقت حتى لو حضر المينة قبل الوقت يطالب الكفيل (قوله الى مجلسه) أى
القاضي (قوله لازمه بنفسه) أى دارمه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين ولا يلزمه في
المسجد لانه في بلد ذكره يفتى بحر وفيه ويهت معاً أميناً يدور معه ورأيت في الزيادات ان
الطالب لو أمر غيرة بالازمة مديونة فللمدعيون ان لا يرضى بالامين عند أبي حنيفة خلافا لها
بنام على التوكيل بالارضا الخصم لكنه لا يجيبه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه
ينقص الدعوى ولا يشقه عن التصرف بل هو يتصرف والمدعى يدور معه واذا انتهى المطالب
الى داره فان الطالب لا ينفقه من الدخول الى أهله بل يدخل والملازم يحبس على باب داره اه
وفي الذخيرة ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب

ولو وجبها والمال حقيقياً
ظاهر المذهب عيسى
(ثقة - ثلاثة أيام) في
الصحيح ومن الناس الى
مجلسه التفتي ووضح (فان
امتنع من) اعطاه (ذلك)
الكفيل (لازمه) بنفسه
أو أمينه

٢. طالب للمال ان ينفقه
من دخول داره ان لم ياذن له
بالدخول معه

محل الاختلاف (قوله لم يحلف) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ثبوت الحق في العين
 مرتب على العجز عن إقامة البينة فلا تكون حقه دون عيني أي فلا تكون العين حقه دون
 العجز (قوله خلافا لهما) لان العين حقه بالحديث الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا
 يمينه حين سأل المدعي فقال ألا كنت حقة فقال لا فقال عليه الصلاة والسلام لا يمينه فقال لم يحلف
 ولا يمين فقال صلى الله عليه وسلم ليس لك إلا هذا شاهدك أو عينته فصار العين حقة لا لضافته
 إليه بلام التملك فاذا طالبه به يجيبه قال ط وفي الاستدلال به نظر لانه صلى الله عليه وسلم إنما
 جعل له العين عند فقد البينة قال في البحر اختلاف النقل عن محمد بن مسلم من ذكره مع أبي
 يوسف كآل يلعى والخصاف ومنهم من ذكره مع الامام كالحارثي (قوله وقد روي المجتبى الغيبة
 بعد الصفر) قال فيه بينتي غائبة عن المصنف عند أبي حنيفة وقيل قدر الغيبة بمسيرة سفره
 فقد حلف ما نقله المصنف عن ابن مالك من ان في الغائبة عن المصنف حلفا (قوله وبأخذ
 القاضي) أي بطالب المدعي كما في الخاتمة وفي الصغرى هذا اذا كان المدعي عالما بذلك أما اذا
 كان جاهلا فاقاضي بطالب ورواه ابن سماعة عن محمد بن جبر والمرايد بأخذ القاضي كقيل لا
 من عليه الحق لا يلحق نفسه وقد تقدم في كتاب الكفالة في كفاية النفس انه لو اعطى كفيلا
 بنفسه برضاه جاز اتفاقا ولا يجبر عليه عند الامام خلافا لهما فعندهما يجبر بالمالزمة فيخذ
 لا حاجة للتعقيب مذ ليس مذ كورافي الدرر ولا في شرح الكنز تأمل (قوله في مسئلة المتن)
 وهي قال المدعي لي يمينه حاضر الخ وقيل يمينه لان له لو قال لا يمينه لي أو شهودي غيب لا يكفل
 لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله فيما لا يسقط بشبهة) اما فيما يسقط به كالحل ودوا القصاص
 فلا يجبر على دفع الكفيل كما تقدم قال في البحر ادعى القاتل ان له يمينه حاضرة على العفو اجل
 ثلاثة أيام فانقضت ولم يأت بالبينة وقال لي يمينه غائبة يقضى بالقصاص قياسا كالاموال وفي
 الاستحسان يؤجل استيفاء ما لا مردم انتهى قال الرمي ويقضى بالطلاق ان دعوى
 الطلاق كدعوى الاموال وان احتاطوا في التزوج لا تباع استيفاء امر الدماء ولذلك يثبت
 برجل وامرأتين اه (قوله كقيل لا ثقة يؤمن هروبه) وله ان يطالب وكيل لا يخصصه قال في
 الكافي وله ان يطالب وكيل لا يخصصه حتى لو غاب الاصل يقيم البينة على الوكيل فيقضى عليه
 وان أعطاه وكيله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا أعطاه كفيلا بنفس الوكيل له ان
 يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل لو كان المدعي دينيا لان الدين يستوفي من ذمة الاصيل دون
 الوكيل فلو أخذ كفيلا بالمال له ان يطالب كفيلا بنفس الاصيل لان الاستيفاء من
 الاصيل قد يكون ايسر وان كان المدعي منقولا له ان يطالب منه مع ذلك كقيل لا بالعين
 اهضرها ولا يفيقه المدعي عليه وان كان عاقرا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التقييد
 وضع ان يكون الواحد كفيلا بنفسه وكيل بالخصومة لان الواحد يقوم بهما فلو اقر وغاب
 قضى لانه قضا اعانة انتهى وفيه ولو اقيمت البينة فلم ترك فقاب المشهود عليه فزكيت لا يقضى
 عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لان له حق الجرح في الشهود وعن أبي يوسف انه يقضى انتهى
 واعلم انه ينبغي ان يشترط في الوكيل ما سبق في الكفيل من كونه ثقة معروف الدار وفي
 البحر عن الصغرى لو أبا اعطاء الوكيل بالخصومة لم يجبر انتهى (قوله يؤمن هروبه) نفسه

لم يحلف خلافا لهما ولو
 حاضرة في مجلس المحكم
 لم يحلف اتفاقا ولو غائبة
 عن المصنف حلف اتفاقا
 ابن مالك وقد روي المجتبى
 الغيبة بمسيرة السفر
 (وبأخذ القاضي) في مسئلة
 المتن فيما لا يسقط بشبهة
 (كفيل ثقة) يؤمن هروبه
 بحر في حفظ (من حصه)

البنات فاذا امتنع عما اطلق له يكون باذلا اما الوارث فلانه لا اختيار له في الملك ولا يدعى ما فعل
المورث فلا يوجد ما يطاوله اليقين على البنات ولان الوارث خاف عن المورث والعين لا تجري
فيها النيابة فلا يخلف على البنات والمشتري والموهوب له اصل بنفسه فيخلف عليه انتهى
(قوله) ويخلف باحد القود أي من ذكر القصاص بان ادعى رجل عليه قصاصا عمي أي
سواء كان في النفس أو لا طراف بالاتفاق دامادا (قوله حبس) أي ولا يقتص أماعند فلان
النكول بذل ولا يجري في النفس الا ترى انه لو قتله باصره يجب عليه القصاص في رواية وفي
أخرى الدية ولو قطع يده باصره لا يجب عليه شيء الا أنه لا يساح اعدم القائدة أماما فيه فائدة
كاقطع لالا كامة وقطع السن للوجع لا يأنم بقله وأماعندهما فانه وان كان اقرارا الا ان فيه شبهة
فلا يثبت فيه القود لانه كالحد ودمن وجهه (قوله حتى يقر) أي فيقتص منه (قوله ويخلف) أي
عنده الامام فبإمران الدعوى وفي الشاي عن الاتفاق أي يموت - جو علان الانفس لا يسلك بها
مالك الاموال فلا يجري فيها اليه - بذل الذي هو مؤدى الانكار واذا امتنع القصاص والعين
حق مستحق بحبس به كافي القسامة فانهم اذا نكروا عن العينين يحبسون حتى يقرروا ويخافوا
وفي الثانية في كيفية الخلف بالقتل روايتان في رواية يستخاف على الحاصل بالله ما عليك دم
ابنه فلان من الاولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخلف على السبب بالله
ما قامت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخلف على
الحاصل بالله ما عليك قطع هذا العبد ولا له عليك حتى يسميها وكذلك في الشجاج والجراحات
التي يجب فيها القصاص اه (قوله وفيما دونه) أي دون القود من الاطراف (قوله يقتص)
منه أي عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كاعلم بمماصر (قوله فيجبر فيم الا بتذال) أي فتثبت
بالنكول كما ان المال يثبت به والاولى البذل كما في بعض النسخ (قوله سلا قالهما) فانهما قالوا
يجب عليه الارش فيهما ولا يرضى بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس عقوبة تدرأ
بالنسبها ولا تثبت بالنكول كالتقاص في النفس ولان النكول وان كان اقرارا عندهما
ففيه شبهة اعدم فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص
لمعنى من جهة من عليه خاصة كما اذا أقر بالخطا والولى يدعى العمد واذا امتنع القود تجب
الدية وعند الثلاثة يقتص فيهما بعد حذف المدعى كافي العيني واما اذا كان الامتناع
من جانب من له كما اذا أقام على ما ادعى وهو القصاص رجلا وامراة تين أو اثنتين أو انهما على
الشهادة فانه لا يرضى بشي لان الحجة قامت بالقصاص لكن تعذر استيفاءؤه ولم يشبهه الخطا
فلا يجب شيء ولا تفاوت في هذا المعنى بين النفس وما دونها كافي الغناية (قوله قال المدعى لي
بينه الخ) أطلق حضورها فدخل حضورها في المصير بمدة المرض وظاهر ما في خزائن القتين
خلافه فانه قال الاستخلاف يجري في الدعوى الصحيحة اذا انكر المدعى عليه ويقول المدعى
لا شهودي أو شهودي غيب أو في المصرا بهر (قوله في المصرا) أراد به حضورهما فيم أو محل
بينه وبين المدعى دون مسافة القصر كما يفيد الكلام الآتي وفيه في المصرا وان كان اطلاق
كلام المصنف متساويا للمالو كانت حاضرة في المجلس لانه المختلف فيه قال في البحر أطلق في
حضورها فسهل حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يخاف وحضورها في المصرا وهو

(و) يخلف (باحد القود)
اجاما (فان نكل فان كان
في النفس حبس حتى يقر
أو يخلف وفيما دونه
يقتص) لان الاطراف
خلفت وقاية للنفس كالمال
فيجبر فيم الا بتذال خلافا
لها (قال المدعى لي بينه
حاضرة) في المصرا (وطالب
عين خصمه

على الميت والابن من المدعى وطالب عين المدعى عليه استخلفه على العلم أي بالله ما تعلم ان فلان ابن فلان هذا على أيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه قضى عليه فيستوفي من نصيبه ان اقرب وصول نصيبه من الميراث اليه والا يقرب وصوله اليه فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والاستخفاف على البتات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا بعضه فان نكل لزمه القضاء والا هذا اذا حلفه على الدين أولا فان حلفه على الوصول أولا تخاف فلا تخافه على الدين ثانيا أي على العلم لاحتمال ظهور ماله فكان فيه فائدة منتظرة وان لم يصل المال اليه فانه متى استخلفه وأقر أو نكل ونبت الدين فاذا ظهر للاب مال من الوديعة أو البضاعة عند انسان لا يحتاج الى الالبات فهذه الفائدة المنتظرة ولو اراد المدعى استخلفه على الدين والوصول معا قيل له ذلك وعامم هم انه يخاف مرتين ولا يجمع وان أنكر موته حلفه على العلم فان نكل حلف على الدين أي على العلم أيضا ودعوى الوصية ٣ على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم لو أنكرها ومدعى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة وحلفه فيه فان يخاف الباقي لان الناس يتفاوتون في العيز وبعي الابع لم الاول به وبعي لم الثاني ولو ادعى أحد الورثة ديناً على رجل للميت وحلفه ليس للباقي تخليفه لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يخلفه الا مرة انتهى ملخصاً بزيادة (قوله أوعبنا على وارث) صورته أن يقول ان هذا العبد الذي ورثته عن فلان ملكي ويملك بغير حق ولا يئنه له فان الوارث يخلف على العلم درر (قوله اذا علم القاضي كونه) أي العين ميراثا والاحلف على البت وينبغي ان يخصص التقييد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية فان جريان ذلك في الدين مشكل عزى وهذا بناء على ان القاضي يقضى بعلمه والمفتي به لا فيكون علمه كعدمه قال العلامة أبو الطيب أقول في قوله فان جريان ذلك في الدين مشكل نظراً لما قال في نور العين نقله عن المحيط البرهاني انما يخلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث أو أقر به المدعى أو برهن عليه والايحاف بتساو كذا لو ادعى ديناً على الوارث يخلف على العلم اهـ (قوله أو أقر به المدعى) هو كما سبق في التصوير (قوله أو برهن الخصم) وهو المدعى عليه (قوله فيحلف) أي الوارث على العلم فان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه بينة يخلف على البتات بالله ما علم ان تسليم هذا العين الى المدعى عمادية قال ط ٣ يمكن تصويره بان ادعى مدع على شخص ان هذه العين له ويجز عن إقامة البينة فطالب عينه على البت فقال انما ارث وأراد العين على العلم فانكر المدعى ذلك فاقام الوارث بينة على مدعائه فانه يخلف على العلم أي فالشرط في تخليفه الوارث على العلم في دعوى العين أحد هذه الثلاثة (قوله والعين) الواو بمعنى أو (قوله الوارث) أي انما حاق موروث وانكر الخصم (قوله يخلف المدعى عليه على البتات) أي انما البتات بحق مورثه (قوله كوهوب وشراء درر) يعني لو وهب رجل لرجل عبداً فقبضه أو اشتري رجل من رجل عبداً فجاءه رجل وزعم ان العبد عبده ولا بينة له فاراد استخلاف المدعى عليه يخلف على البتات حاجي عن الدرر أي انه ليس بعبده والاولى كوهوب ومثـ تسمى أو كهبة وشراء للموافقة لفظاً وعالمه الزبايحي بان الهبة والشراء سبب موضوع لاهلك باختيار المالك ومباشرته ولو لم يعلم انه لك لاهلك له لمباشر السبب ظاهراً فيحلف على

أو عبداً على وارث اذا علم
القاضي كونه ميراثاً أو
أقر به المدعى أو برهن
الخصم عليه) فيحلف على
العلم (ولو ادعاهما أي الدين
والعين (الوارث) على غيره
(بحلف) المدعى عليه (على
البتات) كوهوب وشراء درر

٣ مطلب دعوى الوصية على
الوارث كدعوى الدين اذا
أنكرها يخلف على العلم

الحلف عنه بخلاف عكسه وإلهذا يحلف فيه ثانياً لعدم سقوط الحلف عنه بموافقه كقوله عنه لعدم
 اعتباره والاجتزائه فلا يقضى عليه به بسببه تأمل اه (أقول) بشكل قول الرمي بأنه يزول
 الاشكال الخ مع أنه لا يزول بذلك به - وقول البحر ولا يقضى بشكوله عما ليس واجبا عليه -
 تأمل واستشكل في السعدية الفرع الاول بأنه انص كما في بل لا لا تقى ان يقضى بالنكول فإنه
 اذا نكل عن الحلف على العلم في البتات أولى (وأجاب) عنه بالمنع لأنه يجوز ان يكون نكوله
 له بعد عدم فائدة اليمين على العلم فلا يحلف - وذكر عن التكرار وهو بمعنى ما ذكره الرمي
 واستشكل الثاني أيضاً بأنه محل تأمل فإنه اذا لم يجب عليه كيف يقضى عليه اذا نكل ولم يجب
 عنه بجواب واستشكله الخ ادعى أيضاً بان البتات أعم تحققاً من العلم ويعتبر في اليمين اتفاقاً وهما
 وانتفاء الأعم اخص من انتفاء الأخص فكيف يقضى بالنكول من البتات في موضع مع يجب
 عليه الحلف على العلم فإنه بعد هذا النكول يحفل ان يحلف على العلم اه قال الفاضل بقوب
 باشا بعد نقله عن النهاية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم وجوب اليمين على
 البتات كما لا يخفى فتأمل اه قال عزى زاده وفي هذا المقام كلام اه فليراجع (فرع) *
 عما يحلف فيه على العلم ما اذا قال في حال مرضه ائمن بشي في الدنيا ثم مات عن زوجة و بنت
 وورثة فلورثته ان يحلفوا ورجته وابنته على انهما لا يعلمان بشي من تركته المتوفى بطريقته اه
 بحر عن القنية (قوله عنه) أي عن الزباني (قوله هذا اذا قال المنكول الخ) حكى هذا
 التمس الثاني بقيل (قوله كودع الخ) صورته قال رب الوديعة أو دعتك كذا اقرده على فقال
 المودع سائمه اليك فالتقول للمودع لأنه ينقي الضمان عن نفسه ويعينه على البتات بان يقول
 واقه سلمته اليك فمعه انني وهو انك لا تستحق عند شي أو مثله وكيل البيع اذا ادعى قبض
 المؤكل الثمن وكما لو قال ان لم يدخل فلان اليوم الدار فمرأته طالق ثم قال انه دخل يحلف على
 البتات بالله انه دخل اليوم مع انه فعل الغير كونه ادعى علماً بذلك افاده في البحر (قوله سبق
 الشراء) أي من عمر وملا (قوله وهو بكر) صوابه وهو زيد لان بكر هو المدعى والذي يحلف
 زيد المدعى عليه وكأنه جعله تفسيراً للهاء في خصمه فيكون المعنى وهو خصم بكر وخصم بكر هو
 زيد والاولى ان يقول أي خصم بكر وهو زيد قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى تبع
 الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا ما رواه زيد لانه هو المنكول والمكر والمكر
 عليه ويمكن ان يقال ان يحلف بالامانة للفاعل لا للمفعول ومعناه ان يطلب من القاضي تحليفه
 لان ولاية التحليف فيكون قوله وهو بكر تفسيراً للضمير في خصمه لكن فيه رككة اه (قوله
 لماصر) أي من أنه يحلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة اليه العلم من التفرع (قوله كذا اذا
 ادعى ديناً) بان يقول رجل لا تخبرني على مورثك الف درهم فسات وعلمه الدين ولا يمينه
 فيحلف الوارث على العلم - درر أي لا على البتات وهذا الوجه في الدين على ما اختاره الفقهاء
 وقاضي خان خلافاً للخصاف قهستاني وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدوق في دعوى الدين على
 الوارث ان القاضي يسأله أولاً عن موت أبيه ليكون خصمه فان أقر بوجهه أله عن الدين فان أقر
 به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط لانه لا يصح اقراره على الميت فيبقى اقراره في حق نفسه وان
 أنكر فبرهن المدعى استوفاه من التركة لان أحد الورثة يمتصب خصمه عن الباقي فيملي يدي

عنه هذا اذا قال المنكول
 لا علم لي بذلك ولو ادعى
 العلم حلف على البتات
 العلم حلف على قبض ربحها
 كودع ادعى قبض ربحها
 وفرع على قوله ونزل غيره
 على العلم بقوله (واذا ادعى)
 بكر (سبق الشراء) له
 على شرا زيد ولا يمينه
 على شرا خصمه وهو
 (يحلف خصمه) أي أنه
 بكر (على العلم) أي أنه
 لا يعلم انه اشتراه قبله لماصر
 (كذا اذا ادعى ديناً)

البصائر واخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر (قوله ولولا خشية التطويل لا وردتها كلها)
 هذه ونظائرهما تفتي انه لم يقدمها واخواتها قبيل البيوع مع ان ذكرها هناك لامتناعه
 وهو مذكور في بعض النسخ الصحيحة ولعل الشارح رحمه الله في ذلك المجل بعد تميم الكتاب وبلغت
 هناك احدى وستين مسألة مسائل الحاشية احدى وثلاثون ومسائل الخلاصة ثلاث
 ومسائل البحر ستة وزيادة تنوير البصائر اربعة عشر وزيادة زواهر الجواهر سبعة
 وزاد عليها سدي والدرج خمسة الله تعالى ثمان مسائل من جامع النصولين فصارت تسعة
 وستين فراجعها ثمانية ان شئت في آخر كتاب الوقف قبيل البيوع (قوله أي القطع)
 في بعض كتب الفقه البتة بدل البتات وهو أولى وقد ذكر في القاموس ان البت القطع
 وان البتات الزاد والجهاز ومنع البيت والجمع فتنة ط (قوله بانه ليس كذلك) هذا في النفي
 او انه كذلك في الالبات (قوله على العلم) أي على نفيه (قوله لعدم علمه بما فعل غيره ظاهرا)
 فلو حلف على البتات لامتنع عن اليمين مع كونه صادقا فيضرب به فطوبى بالعلم فاذا لم يقبل
 مع الامكان صار باذلا او متراو هذا اصله مقرر عندنا ثمانية دور (قوله يتصل به) أي
 يتهاق حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله أو باقاه) ليس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري
 الاباق الكائن عنده اذ لو اقر به البائع لا يلزمه شيء لان الاباق من العيوب التي لا بد فيها من
 المعاودة بان يثبت وجوده رالبائع ثم عند المشتري كلاهما في صغره أو كبره على ما سبق
 في محله أبو السعود وفي الحواشي السعدية قوله بخلاف على البتات بالله ما أتى أقول الظاهر
 انه يخاف على الحاصل بالله ما عليك حق الرد فان في الخلف على السبب يضرر البائع أو قد يبرأ
 المشتري عن اليمين (قوله واثبت ذلك) أي على ما سبق في محله من وجوده عند البائع ثم عند
 المشتري الخ (قوله يخلف البائع على البتات) يعني ان المشتري العبد اذا ادعى انه سارق أو آبق
 واثبت اباؤه أو سرقته في يده نفسه وادعى انه آبق أو سرق في يد البائع واراد التحليف بخلاف
 البائع بالله ما أتى بالله ما سرق في يديك وهذا التحليف على فعل الخ بر دور (قوله فرجع الى فعل
 نفسه) وهو تسليمه سايما (قوله لانها آكد) أي لان يمين البتات آكد من يمين العلم حيث حزم
 في الاولى ولم يحزم في الثانية مع ان في الاولى انما حلف على علمه أيضا اذ غلبة الظن ترجح له
 الخلف لكنه اذا حزم بها كانت آكد صورة (قوله ولا تامة) بره مطلقا أي في فعل نفسه وفعل
 غيره فلو حلف على البتات في فعله لغيره اجزاء بالاولى لانه قد اتى بالاكد (قوله بخلاف
 العكس) يعني ان يمين العلم لا تكفي في فعل نفسه ح قال في البحر ثم في كل موضع وجبت
 فيه اليمين على العلم لخلف على البتات كفي وسقطت عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله عماليس
 واجبا عليه اه قال في الدرر واعلم ان في كل موضع اليمين فيه على البتات لخلف على العلم
 لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب
 اليمين فيه على العلم لخلف على البتات باعتبار اليمين حتى يسقط اليمين عنه ويقضى عليه اذا نكل
 لان الخلف على البتات آكد فيه مطلقا بخلاف العكس ذكره الزيلعي اه واستش به كل الثاني
 العمادى قال الرمل وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكاف الى البتة وينزل
 الاشكال بانه مسقط ليمين الواجبة عليه فاعه برفيكون فضاء بعد نكول عن يمين مسقطه

ولولا خشية التطويل
 لا وردتها كلها (التحليف
 على فعل نفسه يكون على
 البتات) أي القطع بانه ليس
 كذلك (و) التحليف (على
 فعل غيره) يكون (على
 العلم) أي انه لا يعلم انه كذلك
 لعدم علمه بما فعل غيره
 ظاهرا اللهم (الا اذا كان)
 فعل الغير (شيئا يتصل
 به) أي بالخلف وفرع عليه
 بقوله (فان ادعى) المشتري
 العبد (سرقه العبد أو باقاه)
 واثبت ذلك (بخلاف) البائع
 (على البتات) مع انه فعل
 الغير وانما يصح باعتبار
 وجوب تسليمه سايما فرجع
 الى فعل نفسه خلف
 على البتات لانها آكد ولذا
 تعسر مطلقا بخلاف
 العكس ذكره عن الزيلعي
 وفي شرح الجمع

استخلاف كافي العمادية (قوله لا الحلف) يعني لا يجوز ان يكون شخص نائباً عن شخص توجه
عليه العين ليحلف من قبله ويخالفه ما يأتي من شرح الوهبانية من ان الانصرص الاصم الاعمى
يحلف وليمه عنه وهو المستثنى من الضابط المذكور كما صرح به العلامة ابو السعد (قوله
وفرع على الاول) الاولى اسقاطه وان يقرع عليه ما يعتبر ابراراً له طوف والمطوف عليه
فعلى الاول قوله فالوكيل الخ وعلى الثاني قوله فلا يحلف احد منهم (قوله فله طاب) اى ظاهره
والا ففى الحقيقة خصه بالاصيل (قوله ولا يحلف) لو قال ووفرع على الثاني بقوله ولا يحلف
الخ. كان اسبغك (قوله احد منهم) اشار بذلك الى جواب ما يراد على قوله يملك الاستخلاف حيث
وقع خبره عن قوله فالوكيل الخ حيث وقع خبره عن المبتدأ وما عطف عليه وهو وجه له فيجب
اشتماله على ضمير طابى فيقال يملك ولا يحلفون فاجاب بانه موقوف اى يملك كل واحد منهم
الاستخلاف ولا يحلف وكما يصح التاويل في الخبر يصح في المبتدأ والسر في أنه يملك الاستخلاف
ولا يحلف احد منهم وذلك ان الوكيل وما عطف عليه لما كان له الطاب وقد عجز عن البيعة فيحلف
خضعه اذ لا مانع من ذلك وأما اذا ادعى عليهم ثم فان الحلف بقصد به انه **كول** لبيعةضى به
والتم كولو اقراراً وبذل كماله لم ولا يملك واحد منهم الاقرار على الاصيل ولا يذلل ماله وهو نائب
في الدعوى قديماً لم يبقية وقد لا يبره لم فكيف يحلف على ما لا علم له به تأمل (قوله الا اذا
ادعى عليه العقد) اى عقديهم أو شراؤه أو اجارته لانه يكون حينئذ املاً في الحق فيكون
اليمين متجهة عليه لا على الاصيل فلا يباية في الحلف فالاستثناء منقطع وهو شامل للاربعة
والمراد بالعبارة قدما ذكر اما عقد التمكاح فغير مراد هنا لان الشارح قدم انه لا تحلف في تزويج
البيعت مغيرة أو كبيرة وعندهما يستخلف الاب الصغيرة تأمل افاده الخبر الرملى (قوله اوصح
اقراره) مختص بالوكيل فقط كما اشار اليه بقوله كالوكيل الخ (قوله فيستخلف) الاولى فى المقابلة
فيحلف (قوله حينئذ) لاحاجة اليه (قوله كالوكيل بالبيع) هو داخل تحت قوله اذا ادعى
عليه العقد فكان الاول مغنيا عنه تأمل نعم كان الاولى بهذا الوكيل بالخصوص فانه يصح
اقراره على الموكل فيمكن ان يستخلف على مقتضى قوله اوصح اقراره وليس كذلك بقى هل
يستخلف على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نور العين ان الوصى اذا
باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف
على عدم العلم اه فتأمل والحاصل ان كل من يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلاف
من لا يصح اقراره كالوصى (قوله فان اقراره صحيح) لم يبين اقراره بى شىء ولا يحرر ط اقول
الظاهر ان اقراره فيما هو من حقوق العقد كالاقراء بعيب أو اجل أو خيار للمشتري (قوله
الافى ثلاث ذكرها) هى الوكيل بالشرء اذا وجد بالمشتري عيباً فاراد ان يردّه بالعيب واراد البائع
ان يحلفه باقته ما تعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد
الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل يقبض الدين اذا ادعى
المدينون ان الموكل أبرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه اه
منح (قوله والى جواب في اربع وثلاثين) اى يضم الثلاثة الى ما فى الخاتمة لكن الاولى منها
مذكورة فى الخاتمة (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير

لا الحلف) ووفرع على
الاول بقوله (فالوكيل
والوصى والتمولى وابو
الصغير يملك الاستخلاف)
فله طاب عين خضعه (ولا
يحلف) احد منهم (الا اذا)
ادعى عليه العقد او (صح
اقراره) على الاصيل
فيستخلف حينئذ كالوكيل
بالبيع فان اقراره صحيح
على الموكل فيكذابه كونه
وفى الخلاصة كل موضع
لو اقر لزمه فاذا **انكروه**
يستخلف الافى ثلاث
ذكرها والعجوب فى اربع
وثلاثين لمصر عن الخاتمة
وزاد ستة أخرى فى البحر
وزاد اربعة عشر فى تنوير
المصائر حاشية الاشياء
والنظار لابن المصنف

هذه الاشياء لا تخلف فيها عند الامام لم يدع معها ما لا فانه يخلف وفاقا (قوله لاجل المال) اي
 بطلب المسروق منه فلو لم يطلب المال لا يخلف لان العبد لا يلزم الا بطلب الخصم (قوله فان
 نكل ضمن ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي ان يصح قطعه عند انبي حنيفة لانه بدل كافي فودا الطرف
 والحاصل ان النكول في قطع الطرف والنكول في المسرفة ينبغي ان يتحد في ايجاب القطع
 وعدمه ويمكن الجواب بان قودا الطرف حق العبد فيثبت بالشبهة كالاعمال بخلاف القطع
 في المسرفة فانه خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليتأمل يعقوبية
 (قوله) وقالوا يستخاف في التعزير) لانه محض حق العبد ولهذا علة العبد اسقاطه بالعفو
 وحق العباد بنية على المشاحة لانسقاط بالشبهة فلو كان التعزير لمحض حق الله تعالى كولو
 ادعى عليه انه قبل امرأة برضاها فانه اذا ثبت عليه ذلك بالبيينة يعزران واذا انكرها ينبغي
 ان لا يستخافا (قوله كما بسطه في الدرر) ونصه ويخلف في التعزير به في اذا ادعى على آخر
 ما يوجب التعزير واراد تخليفه اذا انكرها فالقاضي يحلله لان التعزير محض حق العبد ولهذا
 علة العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير اذا ما كان صاحب الحق
 منه اقامه ولو كان حق الله تعالى امكن هذه الاحكام على عكس هذا والاستخلاف يجري في
 حقوق العباد سواء كانت عقوبة أو مالا اه وتعلمه هذا بان التعزير محض حق العبد بخلاف
 لما سبق له في فصل التعزير ان حق العبد يدع ما له هذا قال عزى زاده بين كلامه ثدافع اه
 قلت لا يخلف حق العبد من حق الله تعالى فلا يستعمل عبد بحق لان الذي جعله حقه هو الحق
 تعالى الامر الذي في كلامه الثاني موقوف بالاول (قوله وفي النصول) قدمنا هذه المسئلة
 قرية ابواضع مما هنا مع فروع آخر (قوله خيلة دفع عينا) اي على قوله اه (قوله ان تزوج)
 اي بانخر (قوله فلا تخلف) لان المولى يملك ان يحكم عليه ولو اقرت بعد ما تزوجت لم يجز اقرارها
 وكذا الواقف يملك ان يصح اقرارها على أحد قولين ولكن يطل بالتكذيب وتنفذ
 عنها اليقين قال بعض الافاضل هذه الحيلة ظاهرة لتزويجهما اما لو تزوجت غيره فظاهر عدم
 صحة العقد الا اذا حلفت نعم لو تزوجت قبل الرنح الى القاضي ربحا يظهر اه تامل (قوله في
 احدى وثلاثين مسئلة) تقدمت في الوقت وذكرها في البحر هنا (قوله في الاستخلاف) يعني
 يجوز ان يكون شخص نائب عن آخر له حق على غيره في طاب اليمين على المدعى عليه اذا عجز عن
 اقامة البيينة فالسبب والذات في قوله الاستخلاف لا يطلب كما يفيد كلامه بعد وهذا الذي ذكره
 المصنف ضابطه كلى افاده عماد الدين في نصوله في مواضع اجمالا تارة وتفصيلا أخرى في الفصل
 السادس عشر والمصنف نفسه كما ترى وابن قاضي هاونه ملخصه في جامع الفصولين اخصر منه كما
 هو دأبه وهذا من المسائل التي اوردها المصنف في كتابه ولم يوثق بها في المتن المشهور وسوى
 الغرر وليس في كلامه ما يخالف الاصل الا في تعميم الشارح ضمير اقراره فقيه نوع حوازة لان كلا
 من الوصي ومن بعده ليسوا كالوكيل في صحة اقرارهم تارة وعدمها اخرى وايضا ليس الوكيل
 مطلقا كذلك كما افاده التقييد بل لو قال الا اذا كان الوكيل وكما لا يبيع أو الخصة وفي الرد
 بالعيب لصحة اقراره بدل قوله اوضح اقراره الخ امكن سالما ثم انه لا يلزم من عدم التخلف عدم
 سماع الدعوى بل يجعل كل منهم خصما في حق سماع الدعوى واقامة البيينة عليه من غير

لاجل المال (فان نكل
 ضمن ولم يقطع) وان اقر
 بها قطع وقالوا يستخاف
 في التعزير كما بسطه في الدرر
 وفي النصول ادعى نكاحها
 فحيلة دفع عينا ان تزوج
 فلا تخلف وفي الثانية
 لا استخلاف في احدى
 وثلاثين مسئلة (الضمانية
 تجري في الاستخلاف

اقرارها فلا بد دفع عنها العيين اه وفي الولو الجلية وجعل تزوج امرأة بشهادة شاهدين ثم
انكرت وتزوجت باخر ومات شه هو الاول ايس للزوج الاول ان يخاصها لانهم التحليف
والمقصود منه التمسك بالاول ولو اقرت صريحها لم يجز اقرارها لكن يخاصم الزوج الثاني ويحلفه
فان حلف برئ وان نكل فله ان يخاصها ويحلفها فان نكلت يقضى به المدعى وهذا الجواب
على قولهما المفتي به اه (قوله بالنسب) نظر الى دعوى الامة (قوله اوراق) نظر الى انكار
المولى (قوله حذوف وامان) بان ادعت المرأة على زوجها انه قد فها بالزنا وعليه كالايمان
وهو منكر وفي الحد بان ادعى على آخر بانك قد قدفتني بالزنا عليك الحد وهو ينكر وهاتان
الصورتان مما لا يمكن تصويرهما الا من جانب واحد كما تقدم (قوله في النكل) لأن هذه حقوق
ثبتت بالشبهات فيجوز فيها الاستحلاف كالاموال واختار المتأخرون انه ان كان المنكر متعذرا
يستحلف اخذ ما بقوا له ما وان كان مظلوما لا يستحلف اخذ ما بقول الامام زيلعي صورة
الاستحلاف على قولهما كما تقدم ما هي بزوجتي وان كانت زوجة في فمهي طالق بائن الى آخر
ما قدمناه وقال بعضهم لم يستحلف على النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما كافي
البدائع (قوله فلا يمين اجماعا) يرد عليه ما في البدائع من قوله وما في دعوى القذف اذا حلف
على ظاهر الرواية فنكل يقضى بالحلف في ظاهر الاقوال لانه بمنزلة القصاص في الطرف عند ابي
حنيفة وعندهم بمنزلة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود لا يقضى فيه بشئ ولا يحلف
وقيل يحلف ويقضى فيه بالتميز بدون الحد كافي السرقة يحلف ويقضى بالمال دون القطع
شربة لالية (قوله الا اذا ضمن) اي دعوى الحد عاى حى عبد (قوله بان علق) كأن قال
ان زنيت فعبدى حر فادعى العبد زناؤه وانكر (قوله فلا بعد تحليفه) اي على السبب بالله
ما زنيته بما حلف به ما حلف بعنق عبد له هذا بحر قال العلامة سعدى وبني ان يقول العبد انه
قد اتى بماعلى عليه عتي ولا يقول زني كيلا يكون قاذفا اه قال الرضا ولا حد على العبد
لانه غير قاصد القذف وانما يريد اثبات عتقه (قوله وكذا يستحلف السارق لاجل المال) يعنى
كمانه مولى العبد يستحلف على الزنا لاجل عتي العبد لا لقامة الحد وكذا يستحلف السارق
لاجل المال لا لقطع قال ط هون جملة المسئتي قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحلف
فى شئ من الحدود لاقى الزنا لاقى السرقة ولا القذف ولا شرب الخمر ولا السر كذا قال ط
المسروق منه بضمه بضمه المال استحلفه فان نكل عن اليمين فمعه المال ولم يقطع له وذلك لان
الدعوى تتضمن امرين الضمان والقطع والضمان لا يسه توفى بالتمسك قول فوجب اثبات
احدهما واسقاط الاخر اه وكذا يحلف فى النكاح ان ادعت المال اى ان ادعت المرأة
النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحل
عنده لان المال يثبت بالبذل لا الحل وفى النسب اذا ادعى حقه ما لا كان كالأثر والنفقة او غير
مال حتى الخصامة فى الأقيط والعنق بسبب الملك وامتناع الرجوع فى الهبة فان نكل ثبت
الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالاقرار وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا
منكر القود الخ ابن كمال وانكار القود سيد كره المصنف وفى صدر الشريعة فمعاذ امرأة
تأخذ نفقة غير معتدة ولا حائضا ولا نفساء ولا يحل وطؤها فيه بلغز الفلز المتقدم والحاصل ان

بالنسب اوراق والحاصل
ان المفتي به التحليف فى
النكل الا فى الحدود ومنها
حذف وامان فلا يمين
اجماعا الا اذا ضمن حقا
بان علق عتي بماله زنا
نفسه فلا بعد تحليفه فان
نكل ثبت العتق لا الزنا
(و) كذا (يستحلف السارق)

ولدت منه ولدا حيا أو مينا كما في قاضيان وإن كان في المشاهير أن دعوى الزوج والمولى لا تصور
لأن النسب يثبت بأقراره ولا عبرة لنكاحها بعده ويمكن أن يقال إنه يجب الظاهر لم يدع
النسب كجديد عليه تصويرهم اه أبو الوالد قال البرجندى ويمكن تصوير العكس فيه
أيضا بان حبلى من المولى فاعة قبل وضع الحمل وبعد قرب الولادة قتلت الولد وأدعى المولى
دبة الولد عليها ولا بد من ثبوت الولد فانكرت لامة ذلك اه وفيه تأمل (قوله ونسب)
قال في المنظومة وولد قال في الحقائق لم يقل ونسب لأنه انما يستحق في النسب بمجرد
عندهما إذا كان يثبت بأقراره كالاب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن كمال (قوله
وبالعكس) بان ادعى مجهول الحال على رجل انه مولاه وأنكر المولى وأدعى مجهول الحال
عليه انه أبوه وهذا في دعوى نسب مجرد عن المال أما إذا ادعى ما لا بدعى النسب بان ادعى
رجل على رجل انه أخوه وقدمات الاب وترك ما لا في يده هذا وطلب الميراث أو ادعى على رجل
أنه أخوه لا يسه وطالب من القاضي ان يرض له النفقة وأنكر المدعى عليه ذلك فالقاضي
يحكمه اتفاقا فان كل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالأقرار وان كان منه
فعل الخلاف المذكور وحيد فبما قرأ أي شخص أخذ الارث ولم يثبت نسب به ط عن الجوى
بزيادة وفيه عن الاتقاني ثبت الاستخلاف عند أي يوسف ومحمد في النسب المجرد بدون دعوى
حتى آخر وإن لم يشترط ان يثبت النسب بأقرار المقر أي يكون النسب بحيث يثبت بالأقرار أما
إذا كان بحيث لا يثبت النسب بأقرار المقر فلا يجري الاستخلاف في النسب المجرد عندهما
أيضا يانه ان اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لأنه اقرار بما يلزمه
وليس فيه تحميل النسب على الغير ولا يصح اقراره بما سواه م ويصح اقرار المرأة بأربعة
بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا
إذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو شهده بولادة الولد قابله (قوله ولا عتاقة) أي بان ادعى
على معروف الرق انه عتقه أو مولاه (قوله أو مولاه) أي ادعى عليه انه مولاه (قوله ادعاه
الاعلى أو الاسفل) بان ادعى على رجل معروف انه مولاه أو ادعى المعروف ذلك وأنكر
الآخر قال أبو الوالد عود وأشار الى عدم الفرق في دعوى الولاء بين المعروف والمجهول بخلاف
دعوى الرق والنسب فان مجهولية نسب المدعى رقه ونسبه شرط صحة الدعوى شيئا قلت
ولهذا قال الشافعي في جانب دعوى الولاء بان ادعى رجل على آخر بان له عليه ولادة عتاقة
أو مولاه أو العكس اه ولم يقيده بالمجهول (قوله وحدولمان) هذان مما لا يخاف فيهما
اتفاقا ما على قول الامام فظاهر وأما على قولهما فان النكول وان كان اقرارا عندهما لكنه
اقرار فيه شبهة والحدود تندرى بالشبهات واللعان في معنى الحد ط (قوله والفتوى الخ) هو
قول صاحب بين قال الزبائي وهو قوله ما والاول قول الامام قال الرملي ويتقضى عليه
بالنكول عندهما (قوله في الاشياء السبعة) أي السبعة الاولى من التسعة وعبر عنى جامع
الفتوى بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحها فحيلة دفع اليمين عنها على قولهما ان تزوج فلا
تخاف لانهم لو نكحت فلا يحكم عليهما الا انهما واقرت به سدا متزوجة لم يجز اقرارها وكذا الواقرة
بنكاح غائب قيل يصح اقرارها المكنية بل بالنكاح كذبي ويُدفع عنها اليمين وقبل لا يصح

(ونسب) بان ادعى على
مجهول انه فقه أو ابنه
وبالعكس (وولاه) عتاقته
أو مولاه ادعاه الاعلى
أو الاسفل (وحدولمان
والفتوى على انه يخاف)
المنكر (في الاشياء السبعة)
ومن عدلهما عتاقة الحق
أوموية الولد

فهى طابق باقى لانهم ان كانت صادقة لا يبطل النكاح بجموده فاذا حلف تبقي معطلة ان لم
يقبل ما ذكره ولا يلزمه مهر فان أبى الحلف على هذه الصورة اجبره القاضي بجمع البدائع
وسبأى انه بالنكاح قول عن الحلف يثبت ما ادعته من الصداق أو النفقة دون النكاح فان
كان مدعى النكاح هو الزوج لم يجزله تزوج اختها أو أربع سواها ما لم يطاقها وان كانت
الزوجة وأنكره الزوج فليس لها التزوج بسواها والمخلص لها ما ذكرناه ان كانت زوجة الى الخ
وفي القصة يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال في البحر وظاهره أنه باتفاق اه (أقول)
وهذا اذا لم يجعل الاقرار سببا لدعوى النكاح بان ادعى انها زوجته لاثم اقرت بالزوجة الى
أموالها مدعى نكاحها وانما اقرت له فانها تسمع قال في الهندية وكالاته دعوى المال بسبب
الاقرار لانصحه دعوى النكاح أيضا (قوله أنكره هو أوهى) قال في البحر ثم الدعوى في هذه
الاشياء بالتصوير من أحد الخصمين أيهما كان الا في الحدود والعان والاستيلاء ودقده عوافروعا
على قول الامام في هذه المسائل محل يانها المطولات (قوله بعد عدة) قيد للثاني كافي الدرر اما
قبل مضى الامة يثبت بقوله وان كذبت له لانه امر يملك استئنافه للعالم ولو ادعت اهي فيها انه
من مواضع الخلاف ولو ادعاه بعد مضى او صدقة ثبت بتصادقهما بحر ولو كذبت له ولا ينفذ
فعلى قوالهما يحلف لاهى قوله وهى مسئلة المتى وكذا لو ادعت انه راجعها او كذبها (قوله وفيه
ايلاء) زاد الشارح لفظه ايلاءه توضيح المسئلة والا فاني لا يستعمل في عرف الفقهاء الا في
في الايلاء فهو بمنزلة الحقيقة العرفية (قوله بعد المدة) ولو فيها ثبت بقوله لانه يملك الاستئناف
لو كان المدعى الزوج ولو كانت هي فهى من مواضع الخلاف وصورة المسئلة لو حلف لا بقر بها
أربعة أشهر ثم قال ثبت وأنكرت لو ادعاه في مدة الايلاء ثبت بقوله لان من ملك الانشاء
ملك الاقرار ولو بعد مضى فان صدقته ثبت والا لا أموالا ادعت انه فاه اليه أو أنكر الزوج فلا
يثبت سواها كانت في المدة أو بعدها * والحاصل أن التقييد به لا يظهر الا فيما اذا ادعى عليه الرجعة
فانكرت لانه اذا ادعى في العدة الرجعة كان رجعة وأما اذا ادعت هي الرجعة فانه كذا لان
دعواها في العدة وبعدها سواها (قوله تدعيه الامة) بانها اولدت منه ولدا قد مات أو أسقطت
سقطا مستبين الخلق وصارت أم ولد أو أنكره المولى فهو على هذا الخلاف ابن كمال (قوله اشبوت
بأقراره) ولا يعتبر أنكارها وكذا الحدود والعان بخلاف سائر الاشياء المذكرة اذ يتأتى فيها
الدعوى من الجانبين شيخنا عن الدرر وعزمي زاده وقوله وكذا الحدود والعان لا يتصور
أن يكون المدعى الا المقتدوف والامة أى المقتدوف بالنسبة للحد والعان والامة بالنسبة
للاستيلاء ففي الزيلعي من قوله والمولى سبق قلم والصواب والامة يبقى ان يقال ظاهر كلام
الشارح كغيره انها ادعت الاستيلاء بمجرد ادعى اعترافه والذي في صدر النبر بعة
ادعت انها اولدت منه هذا الولد وادعاه أى ادعت انه ادعاه فهو من تمة كلامها كما ذكره أخى
جايى والذي يظهر ان التقييد به ليس احتمالا بل يبنى على ما هو المشهور من أنه يشترط
اشبوت نسب ولدا لامة وجود الدعوى من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم
نفهيه وكذا ظاهر كلامهم ادعت أمة يفيد الاحتراز عن دعوى الزوجة ويخالفه قول
القهستاني بعد قول المتن واسقيلاد بان ادعى أحد من الامة والمولى والزوجة والزواج انها

انكره هو أوهى
(ورجعة) جمدها هو
أوهى بعد عدة (وفي) ايلاء
انكره احداهما بعد المدة
(واستيلاء) تدعيه الامة
ولا يتأتى عكسه اشبوت
بأقراره (ورق)

لأنه يبيّن هو الذي عن إطلاق الخاتمة كما يفيد سياق المخ ويستغنى بعبارته عما عن قوله أولا
وعليه الفتوى بطلاق الخاتمة ط (قوله قصوين) قال في البحر وفي الجامع والفتوى في مسألة
الدين أنه لو ادعاه بالاسبب خلف ثم برهن بظهور كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف أنه لا دين عليه ثم
برهن على السبب لا يظهر كذبه بل وازنه وجد القرص ثم وجد الإبراء أو الإبقاء اه فان قلت
هل يقضى بالنكول عن اليمين انفي التهمة كالأمين اذا ادعى الرد أو الهلاك خلف وكل وعن
اليمين التي لا احتياط في مال الميت كما قدمناه قلت اما الاول فنعم كافي القنية وأما الثاني فلم اراه
اه عبارة البحر قال الرمل والوجه به يقتضي القضاة بالنكول فيها ايضا فائدة الاستحلاف
القضاء بالنكول كما هو ظاهر تامل قال في نور العين حلف ان لا دين عليه ثم برهن عليه المرعى
فقد محس لا يظهر كذبه في عينة اذا اليمين حجة من حيث الظاهر وعنده أبي يوسف يظهر كذبه
فيبحث والفتوى في مسألة الدين أنه لو ادعاه بالاسبب خلف ثم برهن عليه يظهر كذبه
ولو ادعاه بسبب وحلف أن لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه بل وازنه وجد
القرص ثم وجد الإبقاء أو الإبراء قلت حلف بطلاق أو عتق ماله عليه شيء فشهدا عليه بدين
له والزعم القاضي وهو ينكر قال أبو يوسف يبحث وقال محمد لا يبحث لأنه لا يدرى له له صدق
واليمين حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في عينة كذا محمد في ح قال امرأته طالق ان
كان اقلان عليه شيء فشهدا أن فلانا أقرضه كذا قبل عينة وحكم بالمال لم يبحث ولو شهدا ان
اقلان عليه شيئا وحكم به حث لأنه جعل شرط حثه وجوب شيء من المال عليه وقت اليمين
وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهدا ان المال عليه
(يقول الحنفية) قوله بخلاف ما لو شهدا حمل فطرا ذكيت يظهر كون المال عليه اذا شهدا بان
المال عليه بعد ان مرآ نفا ان اليمين حجة ظاهرا فلا يظهر كذبه في عينة وأيضا رد عليه ان
يقال فعلى ما ذكر ثم ينبغي ان يبحث في مسألة الحلف بطلاق أو عتق أيضا اذا لاشك ان الحلف
عليه مالا يكون الا بطريق الشرط أيضا والحاصل انه ينبغي ان يهدى حكم المثلين نقيا أو ثباتا
والفرق تحكم كما يجب كل المحجب من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوى
الادب والارب الآن تكون احدى الروايتين عنه غير صحيحة اه ما قاله في أواخر الخدامس
عشر (قوله ولا تحليف في نكاح) اى يحجر عن المال عند الامام رحمه الله تعالى بان ادعى رجل
على امرأة أو هي عليه نكاحا أو لاخر ينكر اما اذا ادعت المرأة تزوجها على كذا وادعت
النفقة وانكر الزوج يستحلف انفاقا وهذه المسائل خلافية بين الامام وصاحبيه والخلاف
بينهم مبني على تفسير الانكار فقالا ان النكول اقرارا لا يدل على كونه كاذبا في الانكار فكان
اقرارا أو بدلا عنه والاقرار يجري في هذه الاشياء وقال الامام انه يذل والبذل لا يجري في هذه
الاشياء لانه انما يجري في الاعيان وقائده الاستحلاف انفاقا بالنكول فلا يستحلف وانما قلنا
ان البذل لا يجري في هذه المسائل لانها لو قالت المرأة لا نكاح بيني وبينك ولكن بذات نفسي
لأنك لم يصح ولو قال في دعوى الولاء عليه است انام ولا بل انا حرا ومعتق فلان آخرها يكن أعجب
له ولا في لا يكون له عليه ولا وكذا سائر الامثلة وسماي يانه قريبا يا وضع من هذا وصورة
الاستحلاف في النكاح على قوله اه ان يقول في عينة ما هي بوجهة لي وان كانت زوجة لي

فصولين وسراج وشي
وغيرهم (ولا تحليف في
نكاح)

تأمل (قوله عند العامة وهو الصحيح) راجع الى القضاء باليمين بعد اليمين بدليل تعليقه بقول
 سيدنا شرح الايمان فاجرة مع النكول وبنياميل قوله ولان اليمين الخ والمراد بالعامة الكفاية
 لا مقابل الخاصة (قوله ويظهر كذبه) فيعاقب معاقبة شاهد الزور ولو ألحق بينه وبين طلاق
 او عتاق يقع عليه (قوله بلا سبب) تقدم انه لا يصح دعوى الابعاد كسببه والخلف لا بد ان
 يكون بعد صحة الدعوى تأمل فكيف يقال لو ادعاه بلا سبب اللهم الا ان يقال ان هذا في
 دعوى عين لادين (قوله حتى يحنث في يمينه) اى لو كان بطلاق او عتاق لانه هو الذى يدخل
 تحت القضاء (قوله وعليه الفتوى) وهو قول ابي يوسف (قوله طلاق الخائنة) وعبارتها ادعى
 عليه الفاق فقال المدعى عليه ان كان لك على الفاق امرأتى طالق وقال المدعى ان لم يكن لى عليك
 الفاق امرأتى طالق فاقام المدعى يمينه على حقه وقضى القاضي به وقرق بين المدعى عليه وبين
 امرأته وهذا قول ابي يوسف واحدى الروايتين عن محمد وعليه الفتوى فان اقام المدعى
 عليه البينة بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم ثم تقبل دعواه وبطل تفرق القاضي بين المدعى
 عليه وبين امرأته وتطابق امرأته المدعى ان زعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا ألف درهم
 وان اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بالف قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه
 وبين امرأته (اقول) ظاهر ذلك مما نقلناه ومن عبارة الشارح ان عبارة الشارح غير محررة لان الذى
 نقله فى البحر عن طلاق الخائنة والولو الجارية من الحنث مطلق عن التقييد بالسبب وعدمه ومافى
 الدرر من عدم الحنث مطلقا بهما واحدى الروايتين عن محمد والذى جعلوا الفتوى عليه هو
 الرواية الثانية عنه وهو قول ابي يوسف والتفصيل المذكور فى المتن ذكره فى جامع الفصولين
 وسنذكره قريباً ان شاء الله تعالى (قوله خلافا لطلاق الدرر) تبعاً للابن وعبارتها اهل
 يظهر وكذب المذكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر وكذبه حتى لا يعاقب عقاب شاهد الزور
 اه ومنه فى العيني تبعاً للزبائى وقيل عند ابي يوسف يظهر وكذبه وعند محمد لا يظهر لحوازن
 يكون له يمينه أو شهادته فذهب اليها ثم ذكرها أو كان لا يعلمها ثم علمها وقيل تقبل ان وفق وفاقا ذكره
 فى المتقط وكذا اذا قال لا دفع لى ثم أتى بدفع فتيه روايتان وقيل لا يصح دفعه اتنا قال لانه معناه
 ليس لى دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لى قبل فلان ثم ادعى عليه لا تسع كذا ههنا وبعضهم
 قال يصح وهو الاصح لان الدفع بمحصل باليمين على دعوى الدفع لا بد دعوى الدفع فيه يكون قوله
 لا دفع لى بنزلة قوله لا يمين لى كذا فى العمادية (قوله وان ادعاه بسبب) كقرض (قوله انه لادين
 عليه) ظاهره انه لو حلف انه لم يقرضه يحنث وهو ظاهر ط (قوله ثم اقامها المدعى) سيد
 الشارح المسئلة فى اثبات هذا الباب (قوله ثم وجد الابراء والايفاء) بحث فيه العلامة المتقدسى
 بان الاصل فى الثابت ان يبقى على ثبوته وقد حكمه ثم ان شهد بشئ أنه كان له ان الاصل بقاءه
 واذا وجد السبب ثبت والاصل بقاءه انتهى واجاب عنه سيدى الوالد رحمه الله تعالى بان
 اثبات كون الشئ له يفيد ملكيته له فى الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع من
 يعارضه فى الملكية بعد ثبوته له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات واذا ثبتنا
 الحنث بكون الاصل بقاء القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فافرق ظاهر
 فتأمل (قوله وعليه الفتوى) اى على التفصيل الذى فى المصنف ومقابلته اطلاق الدرر تبعاً

(عند العامة) وهو الصحيح
 اقول شرح اليمين الفاجرة
 احق ان ترد من البينة
 العادلة ولان اليمين كالخلف
 عن البينة فاذا جاء الاصل
 انتهى حكم الخلف كأن لم
 يوجد اصل لا بحر (ويظهر
 كذبه باقامتها) اى البينة
 (لو ادعاه) اى المال (بلا
 سبب) خلف اى المدعى
 عليه ثم اقامها حتى يحنث فى
 يمينه وعليه الفتوى طلاق
 الخائنة خلافا لطلاق
 الدرر (وان) ادعاه (بسبب
 خلف) انه لادين عليه
 (ثم اقامها) المدعى على
 السبب (لا) يظهر كذبه
 بنحو ان وجده القرض
 ثم وجد الابراء والايفاء
 وعليه الفتوى

شهد فيه روايتان في رواية لا تقبل اظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القول وحقيقة ذلك
 مناقاة بين ما ذكره وبين ما في المجموع بل - حتى قولين تأمل امكن الآن قد صدر امر السلطان
 نصر الرحمن بالعمل بموجب المجلة من أنه اذا قال المدعى لاينة الى ابدانهم أحضر بيعة لا تقبل أو
 قال ايسر لي بيعة سوي فلان وفلان وأنى في غيرهما لا تقبل كما هو مصرح به في المجلة في مادة ١٧٥٣
 (قوله به - يدعى المدعى عليه) لان حكم اليمين انقطاع الخصومة لا يحال مؤقتا الى غاية اضرار
 البيعة عند العامة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط وقوله بعد اليمين متعلق بتقبل اى
 لو حلف المدعى عليه عند عدم حضور اليمين من المدعى سواء قال لاينة الى ابدانهم انى بها تقبل
 (قوله كما تقبل بعد القضاء بالانكول) اى لو نكحل المدعى عليه عن اليمين وقضى عليه بالنكول ثم
 جاء المدعى بالبيعة يقضى به الى كى يقضى به سامع الاقوال فى مسائل وقد مررت فان قيل ما الفائدة
 قبولها بعده وقد لزمت - حق المدعى بالقضاء قلت فائدتهم التعمد الى غيره فى الرد بالعيب لان
 النكول قرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيعة (قوله ثانية) قال فى البحر ثم اعلم ان القضاء
 بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة بما يبطله ما فى الثانية من باب ما يبطل دعوى
 المدعى رجل اشترى من رجل عبدا فوجد به عيبا فخاصم البائع فأنكر البائع ان يكون العيب
 عنده فاستخلف فنهى ففضى القاضى عليه والزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأت
 اليه من هذا العيب واقام البيعة فبطلت بيعة اه (اقول) ان كان معنى ما ذكره من القاعدة هو
 ما نقله عن الثانية فيه فطرفان نكوله عن الحلف بذل او اقرار بان العيب عنده فاقامته البيعة
 بعده على انه تبرأ اليه من هذا العيب وكذا لما اقر به فى ضمن نكوله اما لو ادعى عليه ما لا ونكحل
 عن اليمين ففضى عليه به يكون اقرارا به وحكاه فاذا برهن على انه كان قضاء اياه يكون تناقضا
 ونقضا للحكم فبين المسائلتين فرق فكيف تصح قاعدة كلية ثم لا يخفى ان كلام البحر فى اقامة
 المقضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح ان المدعى هو الذى اقام البيعة كما يدل عليه السياق
 فلا يدل عليه ما فى الثانية من هذا الوجه ايضا وعبارة صاحب البحر فى الاشياء وتسمع الدعوى
 بعد القضاء بالنكول كما فى الثانية قال محشيها المحوى فى الثانية فى باب ما يبطل دعوى المدعى
 ما يخالف ما ذكره وعبارته ادعى عبدا فى يد رجل انه له فحلف المدعى عليه فاستخلفه فنهى وقضى
 عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه اقام البيعة انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه
 لا تقبل هذه البيعة الا ان يشهد انه كان اشتراه منه بعد القضاء وذكر فى موضع آخر ان المدعى
 عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة واقام البيعة فبطلت بيعة ويقضى له انتهى قلت
 وذكر فى البحر فى فصل رفع الدعوى عن البرازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعدها اقامته
 أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح فى المختار وسند ذكر
 تمامه هناك ان شاء الله تعالى اكن ذكر فى البحر فى أول فصل دعوى الخارجين عن النهاية مانعه
 ولو لم يبرهنه حلف صاحب اليد فان حلف له ما ترك فى يده قضاء ترك القضاء استحقاق حتى
 لو أقام البيعة بعد ذلك يقضى به وان نكحل اياه بما يقضى به بينهما نصين ثم بعده اذ أقام
 صاحب اليد البيعة انه ما له لا يقبل وكذا لو ادعى أحد المستحقين على صاحبه واقام بيعة انها
 ما له لا تقبل لكونه صار مقضيا عليه اه ولعله مبنى على القول الآخر المقابل للقول المختار

(بعد يدعى المدعى عليه)
 كما تقبل البيعة بعد القضاء
 بالنكول ثانية

ظاهر باعتبار ان القضاة يقطع النزاع وهو بذية طعمه لان الاتيان بالينة بعد الهجر عنهم نادرا
(قوله ونكول عنه) الفرق بين النكول والاقرار ان الاقرار موجب للحق بنفسه لا يتوقف
على قضاء القاضي فحين الاقرار يثبت الحق كذا وكذا واما النكول فليس باقرار صريح
ولا دلالة لكن يصير اقرارا بقضاء القاضي بانزله مقرا وعليه يظهر كونه رابعا اموال ارجعناه
الى الاقرار فلا يظهر كونه رابعا كما في المحيط (قوله وقسامة) حال المصنف وسياتي ان القسامة
من طرق القضاء بالدية (قوله وعلم قاض على المروج) وظاهر ما في جامع الفصول ان
القول ان لا يقتضى بعلمه لنفسه اذ قضاة الزمان مجر (قوله والسابع قرية) ذكر ذلك ابن الغرس
قال في البحر ولم اره الى الان غيره اه قال بعض الافاضل صرح بقول ابن الغرس فقد قالوا
انه من قول عنهم لانه قاله من عند نفسه وعدم رؤيته صاحب الجرح لا يقتضى عدم وجوده
في كلامهم والمثبت مقدم لكن قال الظهير الرمي ولا شك ان ما زاده ابن الغرس غريب خارج
عن الجادة فلا ينبغي التعميل عليه ما لم يعضده ثقل من كتاب معتد فلا تعثر به والله تعالى اعلم
اه والحق ان هذا محل نامل ولا يظن ان في مثله ذلك يجب عليه القصاص مع ان الانسان قد
يقتل نفسه وقد يقتله آخر ويقر وقد يكون ارادة قتل الخارج فاخذ السكين واصاب نفسه
فاخذها الخارج وفر منه وخروج مذعورا وقد يكون اتفق دخوله فوجده مقتولا لا تخاف من
ذلك وفر وقد يكون السكين بيد الداخل فاذا قتل الخارج ولم يتخلص منه الا بالقتل فصار دفع
المسائل فليحظر التحقيق في هذه المسئلة والحاصل ان القضاء في الاقرار مجاز والقسامة داخله
في الامين وعلم القاضي مروج والقرينة مما انفرد به ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل
لكن في المجلة في مادة ١٧٤١ قد اعتبر القرينة القاطعة بما لغة حديثين وصدر الامر
السلطاني بالعمل بموجبها (قوله ينبغي) أي تورعنا بدليل قوله فحضرنا لأن اتفاق الشهادتين
مندوب لا واجب وهو عند من يرضى به منزلة الواجب خوفا من ايمن الفاجرة التي تدع الديار
بلا قع أي خالية عن أهلها وخوفا من كل مال الغير لكن قد يقال ان الحرز عن الحرم واجب
لا مندوب نامل (قوله وان أبي خهه) هذه غير مسئلة الشك وقوله بان غلب على ظنه أنه محق
تقدم ان الشك نظيره (قوله حاف) لجواز تهاه الاحكام والخلف على غاي الظن والاسلم أن
لا يفعل بذلك لادني الحفظ الدين بل لو تحقق ابطال المدعى الاولى في حقه ان يذلل له ما يدعيه ولا
يحاف كما فعله السلف الصالح منهم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه (قوله بان غلب على ظنه)
ظاهر هذه العبارة مشكل لانه يقتضى انه اذا استوى عنده الطرفان انه يحاف وانس كذلك بل
لا يجوز له الخلف الا اذا غلب على ظنه انه محق والشايع هنا تبع المصنف في هذه العبارة والذي
نقله في البحر عن البرازية ان اكبر رأيه ان المدعى محق لا يحاف وان مبطل ساع له الخلف وهو في
غاية الحسن (قوله وتقبل المينة الخ) لامكان التوفيق بالنسبة ان شر بالتد كبحلاف ما لو قال
ليس لي حق ثم ادعى حقا لم تسمع للتناقض (قوله خلافا لما في شرح الجمع) عبارة ابن مالك فيه
وفي المحيط اذا قال ليس لي مينة على هذا شأنا قام المينة عليه لا تقبل عند أبي حنيفة لانه كذب
بينة وتقبل عند محمد لانه يحتمل انه كان له مينة وانسها انتهى فقد ذكر خلافا في المسئلة لكنه
لم يتعرض لليمين ورجح في السراجية قول محمد وفي الدرر قال لا يمينه في شره برهن أو لا شهادة ثم

ونكول عنه وقسامة وعلم
قاض على المروج والسابع
قرينة قاطعة كأن ظهر
من دار خالية انسان خائف
يسكن متلون يدم قد خلوا
قورا أو ما مذبحا لمينه
اخذته اذ لا يجرى احد أنه
قاتله (شك فيما يدعى عليه
فيمنحى ان يرضى خهه ولا
يحاف) بحر زاعن الوقوع
في الحرم (وان أبي خهه
الاحاطة ان اكبر رأيه ان
المدعى مبطل حاف والا)
بان غلب على ظنه أنه محق
(لا) يحاف برازية
(وتقبل المينة لو اقامها)
المدعى وان قال قبل المينة
لا يمينه في سراج خلافا لما
في شرح الجمع من المحيط

واذا كان يسمع يقول له القاضي عياض عهـ بالله وميثاقه ان كان كذا فان اومأ برأسه ان نعم
 فانه يصير حائفا في هذا الوجه ولا يقول له بالله ان كان كذا لانه ان اشار برأسه ان نعم لا يصير
 حالنا في هذا الوجه بل مقرا كفي شرح الوهبانية (قوله وعرض) مبتدأ خبره قوله ثم انقضاه
 (قوله احوط) اي على وجه التدب وانما لم يرج عليه المصنف لانه غير ظاهر الرواية قال في
 الكافي ينبغي للقاضي ان يقول اني اعرض عليك العيين ثلاث مرات فان حلفت والا فبقيت
 عليك بما ادعى وهذا الانذار لا على الامم بالحكم اذ هو مجتهد فيه فيحكم فكم مائة الخفاء اهـ
 وعن ابي يوسف وعنه ان المنكر ارجح حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح
 انه ينفذ وهو نظير افعال المرتد كافي القيين * قال الفهستاني لو كان مع الخصم بينة ولم يذكرها
 وطالب عيين المنكر يحل له ان ظن انه ينكحل أما اذا ظن انه يخلف كاذبا لم يعذر في التخلف ثم على
 الاحوط ذكر في الخاتمة ولو ان القاضي عرض عليه العيين فابى ثم قال قبل القاضي انا احلف
 يحلفه ولا يقضى عليه بشئ وهذا الاحوط جعله مدرا الشريعة متنافية لكان جعله ابن ملك
 مستحبيا في موضع الخفاء ويرجع ما في الخاتمة يكون الماتن منع الحلف بعد انقضاه فافهم انه قبله
 لا يمنع منه (قوله وهل يشترط) الاولى وهل يفترض (قوله على فور النكول خلاف) اي
 فيه خلاف ولم يبين الفور بماذا يكون جوى قال ط قلت هو ظاهر وهو ان يقضى عقبه
 من غير تراخ قبل تكراره او بعده على القولين (قوله قلت قدما) اي في كتاب القضاء اي
 وجزئهم هناك به طاعة حيث شمل كلامهم هناك ما بعد البيعة والاقرار والنكول ترجيح
 لزوم الفور الذي هو احد القوار وكان المصنف غفل عنه حيث قال فيه لم ارفيه ترجيح الان
 الجوى في حاشية الاشباه قال اعلم انه يجب على القاضي الحكم بقرعة حتى الدعوى عند قيام
 البيعة على سبيل الفور وعزاه لجامع الفصولين وقد خصه بالبيعة كما ترى فلا يقدح ترجيح احد
 القولين في لزوم القضاء قورا به بالنكول وحينئذ فما ذكر من الاستدلال فله بعد البيعة
 او العيين قد بمر (قوله الا في ثلاث) قدما انهم ان يرتاب القاضي في طريق القضاء كالبينة وأن
 يستعمل الخصم اي المدعى وان يكون لرجاء الصلح بين الاقارب وظاهره انه لا خلاف (قوله
 لا ياتى اليه) لانه ابطال حقه بالنكول فلا ينعض به القضاء قبله بالقضاء لانه قبله اذا اراد ان
 يخلف يجوز له بعد العرض كافي الدرر اما لو اقام البيعة بعد النكول فانهم اتفقت على كفاي في قريبا
 (قوله فبلغت طرق القضاء ثلاثا) بينه واقراء والنكول وهو تفرع على قوله فان اقرارا وانكر
 الخ (قوله سبعا) فيه ان القضاء بالاقرار مجاز كاتقدم والقسامة داخلة في العيين وعلم القاضي
 مرجوح والقريسة مما انفردت ذكرها ابن الغرس فرجعت الى ثلاث فتأمل ط (قوله بينة)
 لاشك ان البيعة طريق للقضاء وان الحكم لا يثبت بالبيعة حتى يقضى بها كاتقدم (قوله
 واقراء) تقدم ان الحق يثبت به بدون حكم وانما يامر القاضي بدفع مال له باقراره وليس لزوم
 الحق بالقضاء كالمثبت بالبيعة فجعل الاقرار طريقا للقضاء انما هو ظاهرا والا فالحق ثبت به
 لا بالقضاء (قوله وعين) اي العيين طريقا للقضاء لان المنكر اذا حلف وعجز المدعى عن البيعة
 يترك المدعى في يده لعدم قدرة المدعى على اثباته لا قضاء له بيمينه كاصح حوايه ولذا الوجه المدعى
 بعد ذلك بالبيعة يقضى له بما ولو ترك المال في يده قضاء له لم ينعض فجعله طريقا للقضاء انما هو

وعرض العيين ثلاثا
 القضاء احوط (وهل يشترط
 القضاء على فور النكول
 خلاف) درر ولم ارفيه
 ترجيح اقاله المصنف قلت
 قدما أنه يفترض القضاء
 فور الا في ثلاث (قضى
 عليه بالنكول ثم اراد ان
 يخلف لا ياتى اليه
 والقضاء على حاله) ماض
 درر فبلغت طرق القضاء
 ثلاثا وعدها في الاشباه
 سبعة بيعة واقراء وعين

وتاريخ الخارج مساو أو أسبق أما إذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فانه يقضى له كما سياتي بخلاف
 ما إذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد التمس من فلان وبرهنا أو رخصا تاريخ ذي اليد
 أسبق فانه يقضى للخارج كافي الظهيرة وهذا بخلاف المقيدين لان البيعة قامت على ما لا يدل
 عليه اليد فاستدوا وترجحت بيعة ذي اليد بالبيعة قضى له هذا هو الصحيح بحر (قوله وهو
 الذي لم يذ كر له سبب) السبب كشرع وارث فاما طلق ما ينعرض للذات دون الصفات لا ينفى
 ولا اثبات ط (قوله أحق من بيعة ذي اليد) أي أولى بالقبول منه لان الخارج أكثر اثباتا
 واطهارا لان ملك ذي اليد ظاهر فلا حاجة الى البيعة يعني لو ادعى خارج دارا أو منقولا لملكها
 مطلقا وذو اليد ادعى ذلك وبرهنا ولم يبرهنا أو رخصا تاريخا واحدا لا تقبل بيعة ذي اليد
 ويقضى للخارج أما إذا كان تاريخ ذي اليد أسبق يقضى لذي اليد ثم يستقوى الجواب بين ان
 يكون الخارج مساو أو ذم أو ممة - نأمننا أو عيدا أو حرا أو امراة أو رجلا ويقولنا في هذه
 المسئلة قال الامام أحمد وقال الامام مالك والشافعي وزفر بيعة ذي اليد أولى ط باختصار
 (قوله لانه المدعى) أي وذو اليد مدعى عليه لانطبق تعريف المدعى والمدعى عليه عليه
 (قوله بخلاف المقيدين بسبب) أي لا يتكرر (قوله كنتاج) صورته تمام كل منهما بيعة على
 انها ولدت عنده فذو اليد أولى لان بيعة قد دلت على مادات عليه بيعة الخارج أي على نظيره
 ومعه ترجيح اليد فكان أولى عني (قوله ونكاح) صورته أقام كل منهما بيعة انه
 نسكها فذو اليد أولى فالمراد بالثابت ما يعين الحكمي (قوله فالبيعة لذي اليد) أي في صورتين
 (قوله اجاعا) أي لأن بيعة قامت على أولوية ما كره فلا يثبت للخارج الا بالثاني منه كما سياتي
 بيانه مفصلا (قوله كما سيحى) أي فيما يدعيه الرجلان والاولى ذ كره هذه المسئلة في مقامها
 (قوله وقضى القاضي الخ) أي قضى عليه بما ادعاه المدعى وأعاد أن النكول لا يوجب شيئا
 الا اذا انصل ل به القضاء وبدونه لا يوجب شيئا وهو بذل على مذهب الامام واقرار على مذهب
 صاحبيه - وحيث لم يقدم على اليه يندل على انه بذل الحق أو أقر واذا بذل أو أقر وجب على
 القاضي الحكم به فكذا اذا نكل (قوله حقيقة) الاولى ذ كره به مرة لان المتصف
 بكونه حقيقة - كما أوصر يحا ودلالة انما هو النكول كافي العيني (قوله أو كما كان سكت)
 (أقول) تقدم انه ينزل منكر على قوله ما على قول أبي يوسف يجبس الى ان يجبب واحد كن
 الاول فيما اذ لم السكوت ابتداء ولم يجبب عن الدعوى بجواب وهذا فيما اذا اجاب بالانكار
 ثم لم السكوت تامل كذا افاده الظاهر الرمي ومفاد ذ كره المصنف للحكمي بالسكوت تصحيح
 اقوله - ايضا منقول عن السيراج - كما تقدم افتاء تصحيحه عن الصريه - ان أفق
 بخلافه (قوله من غير آفة) أما إذا كان به انه وعد كافي الاختصار ويأتي قريبا بيانه (قوله
 كخرس) هو آفة باللسان تمنع الكلام أصلا (قوله وطرش) يقال طرش طرشا من باب
 علم أي صار أطرشا وهو الاصم (قوله في الصحيح) أي على قول الثاني الذي عليه الفتوى كما
 تقدم وقيل اذا سكت بحبس حتى يجبب واما اذا كان به آفة الخرس فانه اما ان يحسن الكتابة
 أو يسمع أو لا يحسن شيئا فاذا لم يسمع وله اشارة معروفة فاشارة كك المان وان كان مع ذلك
 ادعى نصب القاضي له وصيما أو امر المدعى بالخصوص معة - ان لم يكن له أب أو جده أو وصيها

وهو الذي لم يذ كر له سبب
 (أحق من بيعة ذي اليد)
 لانه المدعى والبيعة له
 بالحدث بخلاف المقيدين
 بسبب كنتاج ونكاح
 فالبيعة لذي اليد اجاعا كما
 سيحى (وقضى) القاضي
 عليه به بكونه مرة لو
 نكوله (في مجلس القاضي)
 حقيقة (بقوله لا حلف
 أو) - كما كان سكت
 وعلم انه (من غير آفة)
 كخرس وطرش في الصحيح
 سراج

حلف عند القاضي باستحلاف المدعى لا القاضي ح أي وكما أنه لا يصح التحليف إلا عند القاضي
 لا يصح التحليف للقاضي حتى لو ان الخصم حلف خصمه في مجلس القاضي لا يعتبر لان التحليف
 حق القاضي لا حق الخصم (قوله وكذا الواضحة الخ) في الواقعات الحسامية قبيل الرهن وعن
 محمد قال لا تخفى عليك ألف درهم فقال له الآخر ان حلفت انك اديتك اليك تخلف فادها
 اليه المدعى عليه ان كان ادائها اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل والموثدي ان يرجع بما
 ادى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع أن العين على من
 أنكر دون المدعى اه بجر (قوله لم يضمن) ولو ادى له على هذا الشرط رجع بما أدى لان
 هذا الشرط باطل كما علمت (قوله حديث البيهقي على المدعى) تنه واليمين على من أنكر
 والحد بل منه من وجهين ٣ الاول انه عليه المالة والسلام قسم بينهما والقسمه تنافي الشركة
 وجعل جفس الايمان على المنكرين وليس وراء الجنس شيء الثاني ان آل في اليمين للاستغراق
 لان لام التعريف تحمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هناك معهود
 فيكون المعنى ان جميع الايمان على المنكرين فلوردا اليمين على المدعى لزم المخالفة لهذا النص
 الثالث ان قوله البيهقي على المدعى يفيد الحصر فيقتضي ان لا شيء عليه سواء قال القسطلاني
 والظاهر في كون البيهقي على المدعى واليمين على المدعى عليه ان جانب المدعى ضعيف لان
 دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي البيهقي لانها لا تجلب لنفسها نفع ولا تدفع
 عنها ضرر فاقية قوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكفى
 فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الخالف يجلب لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك في
 غاية الحكمة انتهى وهذا من حيث ما ذكره ظاهر أي من ضعف اليمين والا فاليمين اذا كانت
 غوسا لها مكانة ما فيها قائل (قوله وحديث الشاهد واليمين) هو ما روى انه عليه الصلاة
 والسلام قضى بشاهد ويمين حابي عن التبيين (قوله عيني) عبارته ولانه يرويه ربيعة عن
 سهل بن أبي صالح وانكره سهل فلا يبقى حجة بعده ما أنكره الراوى فضلا عن ان يكون معارضا
 لصحاح المشاهير اه (قوله وطالب من القاضي) يعني المدعى عليه (قوله ان يحلف المدعى)
 المناسب والشهود وبأى بعضهم بعد بدل الاسم الظاهر ط (قوله أو على ان الشهود) أي
 أو طالب المدعى عليه من القاضي ان يحلف الشهود على انهم صادقون كيدل عليه اللامح
 (قوله لا يجيبه القاضي) كما لا يجيب ذا اليد اذا طالب منه استحلاف المدعى ما تعلم اني بنيت
 بناء هذه الدار قيمة أي لانه خلاف الشرع (قوله الى طلبته) بكسر اللام ما طلبته والطلبه
 بالضم السقفة البعيدة والطلاب اسم مصدر طالب كالطلبه باليكسر فاموس (قوله لان
 الخصم) فيه ان لم يتقدم منه حلف فالاولى ان يعمل بقوله لانه خلاف الشرع ويجعل هذا
 التعديل لثانيته وهو تحليف الشهود على الصدق أو انهم محققون لا يجيبه لان الخصم لا يحلف
 مرتين فكيف الشاهد (قوله لان لفظ أشهد عندنا يمين) وان لم يقل بالله فاذا طالب منه
 الشهادة في مجلس القضاء وقال أشهد فقد حلف (قوله لانا أمرنا بكرام الشهود) أي وفي
 التحليف تعطل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) أي الاداء حينئذ (قوله وبيننا الخارج) أي الذي
 ليس ذابذ (قوله في الملك المطلق) قيده بما سبق وأطلقه وهو مقيم بما اذ لم يورثا وأرنا

(وكذا الواضحة ان المدعى
 لو حلف فانهم ضامن)
 لال مال (وحلف) أي المدعى
 (لم يضمن) الخصم لان فيه
 تغيير الشرع (واليمين لا ترد
 على مدع) الحديث البيهقي
 على المدعى وحديث
 الشاهد واليمين ضعيف بل
 رده ابن معين بل انكره
 الراوى عيني (برهن)
 المدعى (على دعواه وطالب
 من القاضي ان يحلف
 المدعى انه محقق في الدعوى
 او على ان الشهود صادقون
 او محققون في الشهادة لا
 يجيبه) القاضي الى طلبته
 لان الخصم لا يحلف مرتين
 فكيف الشاهد لان لفظ
 أشهد عندنا يمين ولا يكره
 اليمين لانا أمرنا بكرام
 الشهود ولذا (علم الشاهد
 ان القاضي يحلفه) ويعمل
 بالمسوخ (له الامتناع
 عن اداء الشهادة) لانه
 لا يلزمه برازية (ويمنه
 الخارج في الملك المطلق)
 ٣ قوله من وجهين هكذا
 بالاصل واهل من وجوه
 بدليل المحدثين لا يجوز اه
 صححه

يكون به آفة في إسناده أو سمعه فان أخبروا أنه لا آفة به بخبر مجلس الحكم فان سكوت ولم يجب
 ينزله منكر أي فيخلف من غير حبس ط (قوله لما ان الفتوى على قول الثاني) * أقول ظاهرهما
 هنا وما تقدم أنه قد اختلف التصحيح والرجح ولكن الأرجح قول أبي يوسف لما يقال فيه
 وعليه الفتوى وقدم غير مرقه يأتي (قوله ثم نقل عن البدائع الخ) راجع الى قول المتن وإذا
 قال الخ قال في البصروفي الجرح مع ولو قال لا أقول ولا أنكر فاقضى لا يستحلفه قال الشارح بل
 يحبس عند أبي حنيفة حتى يقرأ أو ينكر وقال يستحلف وفي البدائع الأشبه أنه انكار اه وهو
 تصحيح أقوله ما فان الأشبه من ألفاظ التصحيح كافي البرازية فحاصل ما في البحر اختيار قول
 الثاني لو لم السكوت بلا آفة فانه يحبس حتى يقرأ أو ينكر واختيار قوله اه فيما اذا قال لا أقول
 ولا أنكر يقتضي اختيار جملته انكارا في مسألة السكوت بالاولى فكان نقل صاحب البحر
 تصحيح الثاني رجوعا عما أفنى به أولا في مسألة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ ليعيد ان
 تصحيح ما في البدائع يقتضي تصحيح قول الامام في في الاولى ولا يشكل ما قدمناه عن روضة
 الفقهاء من ان السكوت ليس بانكار بالاختلاف لان الكلام هنا فيها اذ الرزم السكوت وما
 هناك لا يعد نكرا ولا يجبر دسكوته فيقتضي عليه وشهتان ما بينهما (قوله اصططحا على ان يحلف
 الخ) سيد كمر الشارح لو قال اذا حلفت فانت بري من المال خلف ثم برهن على الحق قبل ان يكن
 هذا اليمين من المدعى وسيأتي الكلام عليه في (قوله لان اليمين حق القاضي مع طالب الخصم)
 الاولى كما في البحر عن القنية لان التحليف حق القاضي اه حتى لو أبرأه الخصم عنه لا يصح
 برازية وكان التحليف عند غير القاضي لا يعتبر فكذلك النكول عند غيره لاوجب الحق
 لان الاعتبار بين قاطعة للخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة درر وكذلك لا عبرة لها
 عنه به بالتحليف كما قدمه بقوله مع طالب الخصم لكن لذي يشير اليه كلام الدرر والعياني ان
 اليمين حق المدعى واستدل في الدرر بقوله وهذا أضيق اليه بصرف اللام في الحديث وهو
 قوله عليه السلام لا يمينه قال ووجه كونه حقا له ان المنكر قصد اوقاه حقه الخ وكان الاولى له
 ان يعلل المسألة بقوله لان الاعتبار بين قاطعة للخصومة الخ ثم يستدل بما نقله المصنف عن
 القنية الآتي ذكره فلو فعل ذلك اسلم من التكرار (قوله ولا عبرة له الخ) أي ولا يعتبر برأوه
 المعلق بهذا الشرط لان الابرا من الدين لا يصح تعليقه بالشرط كما تقدم (قوله فلو برهن عليه
 أي على حقه يقبل) هذا لا يصلح تقربا على ما قبله فانه لو حلف عند قاض ثم برهن المدعى يقبل كما
 سيأتي ح الان يقال انما فرعه عليه باعتباره قوله والايحاف ثانيا عند قاض أي حيث لم
 يعتبر حقه عند غير القاضي له تعليقه عند القاضي عند عدم البيعة بخلاف ما لو حلفه عند
 قاض فانه لا يحلف ثانيا لان الحلف الاول معتبر وهذا معنى قوله الا اذا كان حلفه الخ (قوله
 الا اذا كان حلفه الاول عنده) أي عند قاض فيمكن أي لا يحتاج الى التحليف ثانيا وهذا
 موقع للاستثناء كما لا يخفى ح أي لانه استثناء منقطع لان فرض المسئلة في ان الحلف الاول
 عند غير قاض الا ان يكون المراد عنده قبل نقله القضاء فاصل وراجع (قوله درر)
 عبارتها بخلافه القاضي لو لم يكن حلفه الاول حين الصلح عنده (قوله ونقل المصنف عن القنية)
 هذه المسئلة تغاير المنة لانه في المتن فان تلك فيما اذا حلف عند غير قاض وهذا فيما اذا

لما ان الفتوى على قول
 الثاني فيما يتعلق بالقضاء
 اه ثم نقل عن البدائع
 الأشبه أنه انكار فيسجد
 قد لنا بتحليف اهلنا كم
 لانهم لو اصططحا على ان
 يحلف عنه لا يغير قاض
 ويكون برياً فهو باطل
 لان اليمين حق القاضي مع
 طالب الخصم ولا عبرة ليمين
 ولا نكول عند غير القاضي
 (فلو برهن عليه) أي على
 حقه (يقبل والايحاف
 ثانيا عند قاض) برازية
 الا اذا كان حلفه الاول
 عنده فيمكن درر ونقل
 المصنف عن القنية ان
 التحليف حق القاضي فما
 لم يكن باستثناء لم يعتبر

خهم بل وان أبي الخهم كما صرح به في البرازية لانه حق الميت انه ما استوفى حقه وهو مثل
سوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الولوالجية انتهى وقيد بانباته بالبيعة لانه لو
اقر به الوارث او نكل عن اليمين المتوجهة عليه لا يحلف كما يعلم من مسئلة اقرار الورثة بالدين
ومما قدمناه من كون الاقرار بحجة بنفسه بخلاف البيعة تامل امكن ذكر في خزائن ابي الليث
خمس نفر جائز للقاضي تحليفهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يحلفه القاضي بالله العظيم
جل ذكره ما قبضته انتهى فهذه مطلق وما هنا مقيد بما اذا اثبت به بالبيعة وتعلمهم بانه حق
الميت ربما يكره على ما تقدم وقد يقال التركة ما حكمهم فيه وما عداه عدم دين على الميت وقد
صادف اقرارهم ما حكمهم فاني يرد بخلاف البيعة فانها حجة قائمة من غيرهم عليهم فيصطاط فيها
واما الاقرار فهو حجة منهم على انفسهم فلا يتوقف على شيء آخر (واقول) ينبغي ان يحلفه
القاضي مع الاقرار فيها اذا كان في التركة دين مستغرق لعدم صحة اقرارهم فيها والحال هذه
فيحلفه القاضي بطالب القرماء اذا اقام بيعة و غير طابهم لكن اذا صدقوه شاركهم لانهم اقرؤا
بان هذا الشيء الذي هو بينهم خاص بهم وهذا فيه شركة مع ما بقدر دينه تامل * قال في البحر ولم ار
حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً اه قال الرمي
ينبغي ان لا يتردد في التحليف اخذ من قواهم الديون تقضي بانه الهال باعياهم واذا كان
كذلك فهو قد ادعى حقاً للميت اه ذكره الغزالي (واقول) ينبغي ان يقال بدل اللام على كما هو
ظاهر (واقول) قد يقال انما يحلف في مسئلة مدعى الدين على الميت احتياطاً لا حقاً لانهم
شهود واباستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا
على حقيقة الدفع فانتفي الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي ان لا يتردد في التحليف تامل
وسماني ذلك في اواخر دعوى النسب (قوله بل يحبس) اي يحبس القاضي لانه ظالم فجزأوه
الحبس (قوله ابقوا وينكر) هذا عند ابي حنيفة وقال لا يحلفه كما في المجموع وجه قواهما
ان كلامه تعارضاً وقتساقطاً فكأنه لم يتكلم بشيء فيمكن ما كذا والسكوت بلا آفة نكول
فيستلزمه القاضي ويقضى بالنكول كما في المنبع وفي البدائع هو الاشبه (قوله وكذا الوزم
السكوت بلا آفة عند الثاني) اي فانه يحبس لانه نكول حكاه هو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى وعند ابي يوسف السكوت ليس بانكار فيحبس الى ان يجب صرح به الامر خشي
وقواهما هو الاشبه كما في البدائع وهو الصحيح كما في المنبع وصرح في موضحة النقهاء ان
السكوت ليس بانكار بخلاف وفي القنية والبرازية الفتوى على قول ابي يوسف فلو سكت
الخهم بلا آفة وقضى صح وكذا لو نكل كل من لان اليمين واجبة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام
البيعة على المدعى واليمين على من انكر تركه هذا الواجب بالنكول دال على انه باذل ومقر
والا قدم على اليمين نقضها عن هذه الواجب ودفعاً للضرر عن نفسه بهذا المدعى او الاقرار به
والشرع الزمه التورع عن اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فترجى هذا الجانب
اي جانب كون التام كل باذلاً ومقر ا على جانب التورع في نكوله كذا في الدرر وسماني غامه
(قوله عند الثاني) وعند هذه الاذم السكوت يؤخذ منه كقبيل ثم يسئل جبرانه على أن

بل يحبس ابقوا وينكر
درر وكذا الوزم السكوت
بلا آفة عند الثاني خلاصة
قال في البحر وبه اذيت

في محاسن القضاء لان المتبرعين قاطع لغف ومرة ولا عبرة للعين عند غيره ولو خلفه القاضي بغير
طامه ثم طالب المدعي التكليف فله ان يحلفه فانما كافي العمدية ولو حلف بطالب المدعي بدون
يخلف القاضي لم يعتبر وان كان يزيديه لان التكليف حق القاضي بطالب المدعي كافي القنية
ويأتي قامه في كلام المصنف واطلاق الخلاف فيشمل المدعي والكافر ولو مشركا ولا يشكر احد
منهم الصانع فيعظمون اسم الله تعالى وبعده قد دون حرمته الا الدهرية والزنادقة واهل الاباحة
وهؤلاء اقوام لم يتجاسروا على اظهار تخلفهم في عصر من الاعصار الى يومنا هذا واذن رجوع من
فضل الله تعالى على امته حبيبه ان لا يقدرهم على اظهار ما اتصلوا به الى انقضائه الدنيا كما في
البدائع ثم اذا حلف لا يبطل حقه بيمينه امكنه ليس له ان يخاصم ما لم يقم البيعة على وفق دعواه
فان وجدها فامها وقضى له بها دور قال الزبلي وهل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة
والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور اه وفيه ايضا انه لا يبحث لو كان
حلفه بالطلاق ونحوه وقبل عند ابى يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه وفي الخانية وفي
رواية عن محمد لا يظهر ايضا والفتوى على انه يبحث وهو كذا في الوالولجية وذكر في المنبع
والفتوى في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب خفاف ثم برهن ظهر كذبه وان ادعاه بسبب خفاف
انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرض مثلا ثم وجد الابراء
او الايمان اه وهكذا في جامع الفصولين فظهر ان ما اختاره الزبلي وتبعه في الدرر من
اصواب خلاف ما يقتضيه سواء وقع في امر الدين تدبر (قوله اذ لا بد من طالب اليمين في جميع
الدعاوى) قال في الاشباه الاصح انه لا تخلف في الدين المؤجل قيل لا لانه لا ذم وغله
المطالبة حتى يترتب على انكاره التكليف اه واذا اراد تخلفه ينبغي للمدعي عليه ان يسأل
القاضي ان المدعي يدعي حاليه ام نسيئة فان قال حاليه يخلف بالله ماله على هذه الدراهم التي
يدعيها ويسعه ذلك كافي البحر (قوله الا عند الثاني في اربع) قال في البحر ثم اعلم انه لا تخلف الا
بعد طلب عندهما في جميع الدعاوى وعند ابى يوسف يستخلف بلا طالب في اربعة مواضع
في الرد بالعب يستخلف المشتري على عدم الرضا به والشفع على عدم ابطاله الشفعة والمرأة
اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تستخلف انهم لم يطلوها زوجها ولم يترك لها شيئا ولا
اعطاها النفقة والرابع المستحق يخلف بالله ثم الى ما بهت وهذا بناء على جواز اذنين الشاهد
انتهى والاولى ان يخلف على انه لم يستوفه كلا او بهضبا بالذات أو بالواسطة ولم يبرئ منه ولم
يكن عنده به رهن أو بشئ منه وقوله بالله ما بهت فيه قصور الاول ان يخلف بالله ما خرج عن
ملكك ليشمل ما لو خرج عن ملكك بالبيع وغيره وانظر للمدعي عليه وكذا يخلف القاضي البكر
الطالبة للفرق بين انما اختارت الفرقة حين بلغت وان لم تطلعه الزوج كافي جامع الفصولين
قال في التمهيد ولو ادعى دعاوى متفرقة لا يخلفه القاضي على كل شيء منها بل يحلفه بها ويخلفه
بعمامة واحدة على كلها اذ برهن فانه يخلف كما وصفنا وفي الخلاصة (قوله قال) اي البرازي
(قوله واجمعوا على التكليف) اي وان اقر به المريض في مرض موته كافي الاشباه عن
التمتار خاتمة وقدمه الشارح قبيل باب الحكمين من القضاء (قوله في دعاوى الدين) قال في البحر
ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقا في التركة وان ثبته بالبيعة فانه يخلف من غير

اذ لا بد من طلبه اليمين في
جميع الدعاوى الا عند
الثاني في اربع على ما في
البرازية قال واجمعوا على
التكليف بلا طالب في دعاوى
الدين على الميت (واذا
قال) المدعي عليه (لا اقر
ولا انكر) لا يستخلف

مطالب
٣ يخلف بلا طالب في
اربعة مواضع

عليه باليمين ولزمه الحق بالقضاء وشئت حكم اليمينه بما يدون القضاء فلا يثبت باليمينه حكم
وكذا اليمينه في غير محاسن القاضى قال في الاشياء لا يجوز للمدعى عليه الانكار اذا كان
عالم بالحق الا في دعوى الغيب فان لم يتابع انكاره لم يقيم المشتمى باليمينه عليه ايتمكن
من الرد على بانه وفي الوصى اذا علم بالدين كذا في بيوع التوازل قال في البحر وظاهر ما في
الكتاب ان القاضى لا يجهل المدعى عليه اذا اسقاه له وليس كذلك في التوازيه ويجهل ثلاثة ايام
ان قال المطلب بل دفع وانما يجهل هذه المدة لانهم كانوا يجهلون وفي كل ثلاثة ايام اوجعه فان
كان يجلس كل يوم ومع هذا أمه ثلاثة ايام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم اه
(قوله أو انكر فبرهن) ظاهره ان اليمينه لا تقام على مقر قال في البحر وظاهر ما في الكتاب ان
اليمينه لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقر وكذا في فوائد كتاب القضاء انها تقام على المقر في
وارث مقر يدين على الميت فتقام عليه للتعدي وفي مدعى عليه اقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي
مدعى عليه اقر بالوكالة فيثبتها الوكيل ثم زدت الاثر رابعان جامع الفصولين من فصل
الاستحقاق قال المرجوع عليه عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك يبرهن الرجوع على
الاستحقاق كان له ان يرجع على بانه اذ الحكم وقع بيمينه لا باقراره لانه محتاج الى ان يثبت عليه
الاستحقاق ليمكنه الرجوع على بانه وفيه لو برهن المدعى ثم اقر المدعى عليه بالثلاث ليقضى له
بالاقرار لا بيمينه اذ اليمينه انما تقبل على المنكر لا على المقر وفيه من موضع آخر فهذا يدل على
جواز قامة تمام الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا اصلا اه
(قوله بلا طلب المدعى) واعلامه المدعى عليه انه يريد القضاء عليه ادب غير لازم وتقدم في
القضاء انه متى قامت اليمينه العادلة وجب على القاضى الحكم بالانذار ٢ قال في الاشياء
لا يجوز للقاضى تأخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث مواضع ٣ الاولى رجاء الصلح بين الاقارب
الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان عنه مديونية اه (قوله والا حلقه الحاكم)
لانه لا بد ولا من سؤال القاضى المدعى بعد انكار الخصم عن اليمينه ليمتكن من الاستجلاف
لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للمدعى التيينة فقال لا فقال لك عينة سأل ورتب اليمين
على عدم اليمينه وانما تقام بها بعد الانكار والاستشهاد من المدعى حتى لو شهدوا به
الدعوى والانكار يدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع عند الطحاوى وعند غيره تسمع
كفى العمدية وفيه ان بعد صحة الدعوى انما يستخاف فيما سوى القصاص بالنفس في
موضع يجوز القضاء بالنكول وفي موضع لا يجوز القضاء بالنكول لا يجوز الاستخلاف
وتختلف الاخرس ان ياله عليه كهد الله وميثاقه انه كان كذا في شيء بينهم بحر وانما
يظهر لو كان يسمع وانظر حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يستخاف الاب في مال الصبي ولا
لوصى في مال اليتيم ولا المتولى في مال الوقف رسمياً في كلام المصنف ويذكر مقامه ان شاء الله
تعالى (قوله بعد طلبه) قيد به لان الخلاف حقه وهذا الضيف اليه بحرف اللام في الحديث وهي
للتأنيك وانما صار حقه لان المنكر قد ادواته حقه على زعمه بالانكار فمكناه الشارع من اتواء
نفسه باليمين الكاذبة وهي المفوم ان كان كاذبا كبر زعم وهو اعظم من اتواء المال والا
يحصل للعاصف الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون المنكول

(أو انكر فبرهن المدعى)
قضى عليه) بلا طلب
المدعى (والا) يبرهن
(حلقه) الحاكم (به) مد
طالبه

مطلب
٢ لا يجوز للقاضى تأخير
الحكم بعد شرائطه الا
في ثلاث

٣ قوله مواضع
واحدة من اهل بدليين قوله
ثلاث وقوله الاولى الخ
اه

من بيان المال بأي سبب يجوز بطلان اذ الكفاية بنفقة المرأة اذ لم تذكر مدة معلومة لا تصح
 الا أن يقول ما عشت أو دمت في نكاحه والكفاية بمال الكتابة لا تصح وكذا بالدية على العاقلة
 ولا بد أن يقول وأجاز المكفول له الكفاية في مجلس الكفاية حتى لو قال في مجلسه لم يجوز ولا
 يشترط بيان المكفول عنه كما في الخانية ولو ادعت امرأه ما لا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين
 السبب لجواز أن يكون دين النفقة وهي تسقط بموته وفي دعوى الدين على الميت أو كتب توفي
 بلا دأقه وخلاف من التركة يده هذا الوارث ما يفي تسمع هذه الدعوى وإن لم يبين أعيان التركة
 وبه يفتى لكن انما يامر القاضي الوارث بإداء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو أنكر
 وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بهدريان أعيان التركة في يده ما يحصل به الاعلام * ولو ادعى
 الدين بسبب الورثة لا بد من بيان كل ورثته وفي دعوى السعاية به الى الحاكم لا يجب
 ذكر قابض المال ولكن في محضر دعواها لا بد من بيان السعاية ليعلم ان هل يجب الضمان
 عليه لجواز انه سعى بحق فلا يضمن * ولو ادعى الضمان على الآخر انه امر فلانا وأخذ منه كذا
 تصح الدعوى على الآخر لو سلطنا أو افلا * وأما دعوى العقد من بيع واجارة ووصية وغيرها
 من أسباب الملك لا بد من بيان الطوع والرغبة بان يقول باع فلان منه طائعا أو رغبة في حال
 نقاذ تصرفه لاحتمال الإكراه وفي ذكر التخارج والصلح عن التركة لا بد من بيان أنواع التركة
 وتحديد العقار وبيان قيمة كل نوع له لم أن الصلح لم يقع على أزيد من قيمة نصيبه لانهم لم
 استملكوا التركة ثم صالحوا المدعى على أزيد من نصيبه لم يجوز عندهم كما في الغصب اذا
 استملكوا الأعيان وصالحوا وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره هذا ما حرره
 من كلامهم اهـ قلت انما يتركوا ذلك لئلا يكره حكم كل واحد في باب وفي كتب الشروط
 استوفوا هذا قال في الهندية وان ادعى الخنطة أو الشبهير بالامناء فالحقارة للقوى أنه يسأل
 المدعى عن دعواه فان ادعى بسبب القرض والاستملاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع
 عين من أعيان ماله بخنطة في الذمة أو بسبب السلم يفتى بالصحة هكذا في الذخيرة وان ادعى
 مكايه حتى صحت الدعوى بخلاف وأقام البينة على اقرار المدعى عليه بالخنطة أو الشبهير
 ولم يذكر الصفة في اقراره قبلت البينة في حق الجبهر على البيان لا في حق الجبهر على الاداء كذا في
 المحيط * وفي الذرة والمج يعتبر العرف كذا في الفصول العامة * اذا ادعى الدقيق بالغبن لا تصح
 ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد أن يذكر دقيق منقول أو غير منقول مخبوز أو غير مخبوز
 والجودة والوساطة والرداءة هكذا في الظهيرة * واذا ادعى على آخر مائة عمدة غصبه أو هي
 منقطعة عن ايدي الناس يوم الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان عند أبي حنيفة - رحمه الله
 تعالى تعتبر القيمة يوم الدعوى والخصومة وعند أبي يوسف ورحمة الله تعالى يوم الغصب وعند
 محمد رحمه الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في
 الذخيرة وفي الدين لو ادعى المدينون انه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان دينه بغير أمره
 صحت الدعوى ويخالف ولو ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصلي اليك بيد فلان وهو مالي
 لا تصح دعواه كما في العين كذا في الخلاصة وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت الأجير اذا
 كانت الاجرة دراهم أو عدلية فيبغى أن يذكر كذا دراهم كذا عدلية راجحة من وقت العقد

مطالب
 في شروط دعوى العقد

من ذكر الجنس والنوع
والصفة والقدر وسبب
الوجوب) فلو ادعى كبر
دينه عليه وليد كرسيا
لم تسمع واذا ذكر في السلم
انما له المطالبة في مكان
عينه وفي نحو قرض
وغصب واستلاك في مكان
القرض ونحوه بغير ما يحفظ

مطلب
فيما يجب ذكره في دعوى
العقد

التصريح بتصحيح كل من القولين أو عدم التصريح أصلا ما لو ذكر مسئلة في المتون ولم
يصرح حواشي تصحيحها بل صرح حواشي تصحيح مقابها فقد أفاد العلم لامة فامر ترجيح الثاني لانه
تصحيح صريح وما في المتون تصحيح التام والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الاتزامي
اي اتزام المتون ذكر ما هو التصحيح في المذهب كما تقدم في رسم المقتضى أول الكتاب قال ط ولو
استغنى عن ذكر الدين وأدخله في جملة المثليات التي ذكر حكمها بعد ما كان أخصر (قوله
من ذكر الجنس) كخطة والنوع كبلدية أو حورانية والصفة بكيدة والقدر كعشرة افقرة ان كان
كملا وعشرة اطلال ان كان وزنيا (قوله وسبب الوجوب) فان يقول بسبب بيع صحیح جرى
بينهما (قوله لم تسمع) وكذا لو ادعى مالا بسبب له كحساب جرى يتم مالا يصح لان الحساب
لا يصلح سببا للوجوب المال كافي مشتمل الاحكام والهندية عن الخلاصة وفي الاشياء لا يلزم
المدعى بيان السبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجا فلو ادعى
مكلا مثلا فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى من أسلم
يحتاج الى بيان مكان الايفاء فخر زاعن النزاع وكذا لو ادعت المرأة على تركه الزوج لم تسمع مالم
تبين السبب بل وان كان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جملة اه وفي الظهيرية وان وقعت
الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الذمة الا بالاستملاك بخلاف دعوى
الاملاك والاعيان فلا يحتاج (قوله في مكان عينه) هذا عند الامام وعندهما في مكان العقد
وهذا في مال حل وموثة وما لا حل له كسك لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء اتفاقا وبني في حيث شاء
كما تقدم في السلم وينبغي على قوالها ان يذكر في الدعوى مكان العقد فيما له حل وموثة لان
عندهما يجب تسليمه فيه يراجع وقد منافي هذا الباب انه يذكر في السلم شرائطه من اعلام
جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنيا وانما نادى بالجناس حتى يصح
الخ فراجع (قوله وفي نحو قرض الخ) أي وفي دعوى نحو القرض الخ ولا بد ان يذكر انه أقرضه
كذا من ماله ان لم يكن وكلاهما لا قراض والوكيل بالاقرض سفير ومعه لا يطالب
بالاداء بل ذكر أيضا انه صرف ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك دينه عليه اجماعا لان القرض عند
أبي يوسف لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه اه فلو كان باقيا عند
المستقرض لا يصير ديناً عند من نحو القرض عن المبيع فانه يتعين مكان العقد للايفاء ط قال
صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعيين مكان العقد هندية عن الوجيز
للكردوي (قوله وغصب واستلاك في مكان القرض) وهذا فيما له حل وموثة والا فلا كما تقدم
قريبا (قوله ونحوه) أي من الغصب والاستملاك في تعيين مكانه ما للتسليم وقد مثل ذلك في البحر
بالخطة لما أن محل ذلك فيما له حل وموثة قال في البحر ثم اعلم ان في كلام اصحاب المتون
والشروح في الدعوى قصور فافهم لم يبينوا قيمة شرائط دعوى الدين ولم يذكر دعوى
العقد * أما الاول ففي دعوى البضاعة والوديعة بسبب موته مجعلا لا بد أن يبين قيمته يوم موته
اذ هو يوم الوجوب وفي المضاربة بموت المضارب مجعلا لا بد من ذكر ان مال المضاربة يوم موته نقد
أو عرض لان العرض يدعى قيمته وفي مال الشراكة لا بد من ذكر ان مات مجعلا لامل الشراكة
أول ما يشتري بها اذ مالها يضمن بمثلها المشتري بما لها يضمن بالقيمة * ولو ادعى مالا بكذا لا بد

مطلب
في كلام المتون والشروح
في الدعوى قصور اذ لم يبينوا
بقية الشروط

وظاهره أنه يصح دعوى العقار بلا بيان سبب وقال في البحر فظهر بما ذكرناه واطلعه أصحاب
 المتون أنه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرازية ان صحة
 دعوى الملك المطلق في العقار في بلاد لم يقدم بناؤها أمافي بلاد قدم بناؤها فلا تسمع فيه دعوى الملك
 المطلق لوجوب بينهما فيه وظاهره اعتقاد الاول هذا خلاصة كلامه وقيد بالدعوى لان الشاهد
 اذا ثبت منه ملكه ولحقه في يده بغير حق اخلاف واقبه والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل
 في حق القضاء بالملك لافي حق المطالبة بالتسليم حتى لو سأل القاضي الشاهد أهو في يد المدعي
 عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك نص عليه في الهيئ كما في شهادة البرازية فظهر أن
 المدعي لو ادعى انه في يد المدعي عليه بغير حق وطالبه ونهه شاهداه أنه ملك المدعي وانه في يد
 المدعي عليه عن معانة بقضى القاضي بالملك والتسليم اذ لا فرق في ذلك بين ان يثبت كاد
 المحكمين بشهادة نزيق واحد أو نزيقين كافي غاية البيان مفصلا (قوله لان دعوى الفعل)
 اشارهم هذا الى الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله ان دعوى الفعل كما تسمع
 على ذي اليد الصحيح على غيره أيضا فانه يدعي عليه التملك وهو كما يتحقق من ذي اليد
 يتحقق من غيره أيضا فقدم ثبوت اليد لا يمنع صحة الدعوى أمادعوى الملك المطلق فدعوى ترك
 التعرض بازالة اليد وطالب ازال التملك الا يتصور الا من صاحب اليد وبإقراره لا يثبت كونه ذاب
 لاحتمال المواضعة أفاده في البحر (قوله وذكر انه يطالبه به) أي سواء كان عينه أو دينه مة قولا
 أو عقار أو لاقال في عليه عنبره دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطيه
 وقيل تصح وهو الصحيح فهمنا في قال العلامة أبو السعود وليس المراد لفظ وأطالبه به بل هو
 أو ما يقبضه من قوله مره يعطيه حتى وأما أصحاب الفتاوى كاخلاصة جعلوا اشتراطه قولا
 ضعيقا فالصحيح على ما في الفتاوى عدم اشتراط المطالبة أصلا كذا ينحط شيخنا اهـ ومثله
 في العمدة وسياق في دعوى الدين قريبا (قوله لتوقفه) أي توقف دعوى العقار ذكر الضمير
 وان كان المرجع مؤثلا لا كتابة التذكير من المضاف اليه (قوله ولا احتمال رهنه أو حبه
 بالثمن) أولدفع المناجيل في نحو الدين وكل ذلك يزول بالمطالبة (قوله وبه) أي بذكرانه بطالبه لانه
 لا مطالبة له اذا كان محبوسا بحق (قوله استغنى عن زيادة بغير حق) فراجع الكلام الى موافقة
 صدر الشريعة في التسوية بين المنقول والعقار (قوله فانهم) أشار به الى ان ذكر كونه بغير
 حق غير لازم في العقار والمثول لان المطالبة تنفي عنه (قوله ولو كان ما يدعيه دينيا) أي
 في الزمة (قوله مكبلا أو موزونا) انما قيد به لانه هو الذي يمكن ثبوته في الزمة ويلحق به
 المدروغ اذا استوفى شروط السلم وكذا العمدى المتقارب كالجوز والبعض والابن الذي
 سمى فيه ما بيناه معلوما ونحو ذلك مما يمكن ثبوته في الزمة (قوله نقد او غيره) تعميم في الموزون
 (قوله ذكر وصفه) انه جيد أو ردي لانه لا يعرف الابيه وانما يحتاج الى ذكر وصفه اذا كان
 في البلد نقد ومختلفة أما اذا كان في البلد نقد واحد فلا حوى زاد في الكثر وانه يطالبه به
 قال في البحر ~~هكذا~~ جازم به في المتون والشروح وأما أصحاب الفتاوى فجعلوا اشتراطه قولا
 ضعيقا كما في العمدة انتهى ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره هنا أي في دعوى الدين كما ذكره
 في دعوى العقار لما قالوا ان ما في المتون والشروح مستند على ما في الفتاوى لكن هذا قد

أيضا برازية (وذكر انه)
 بطالبه به) لتوقفه على
 طالبه ولا احتمال رهنه أو
 حبه بالثمن وبه استغنى
 عن زيادة بغير حق فانهم
 (ولو كان) ما يدعيه (دينا)
 مكبلا أو موزونا قد أو
 غيره (ذكر وصفه) لانه
 لا يعرف الابيه (ولا بد في
 دعوى المثليات

في العقار عنه ببعض المشايخ كما في قاضينان وهو المختار عند كثير من أهل الشروح ومثله في المزانة (قوله ولا تثبت يده) أي يد المدعي عليه بتصادقهما لأن اليد فيه غير مشاهدته وأعله في يد غيره ما أتوا ضما فيه ليكون لهم أذريعة إلى أخذه بحكم الحاكم عيني وسيشير إليه الشارح لكن اعترض على تعليل العيني بأنه لا يشمل ما لا يمكن حضوره إلى مجلس الحكم كصغير وبر ورحى كبيرة ونحو ذلك فينبغي أن يلحق بالعقار لما شابهتم له (أقول) هذا الاعتراض في غاية السقوط لما سبق وسيجيء أن ما تعلق من المنقول يحضره القاضي أو يبعث أمينا أو نائبه فيسمع ويقضي ثم يعرض القاضي في صورة الحضور شاهد أو أيضا في صورة بعث القاضي كالمشاهد ولذلك أمضى قضاءه بخلاف العقار فإن كونه في يد المدعي عليه قد لا يشاهده القاضي وإن حضر عنه ولذا صرحوا بأن ثبوت يده عليه باليمين لا غير (أقول) وهذا ما يقع كثيرا ويغفل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب في الصكوك قافر بوضع يده على العقار المذکور فلا بد أن يقول المدعي انه واضح يده على العقار ويشهد له شاهدان ولذا انظم سيدى الوالدرجه الله تعالى ذلك بقوله

واليد لا تثبت في العقار * مع التصديق فلا تخاري
بل يلزم البرهان ان لم يدع * عليه غضبا أو شرا مدعي

(قوله بل لا بد من يمينه) أي من المدعي تشهد بانهم معاينوه في يده أي لهصة القضاء بالملك ولا يشترط ذلك لهصة الدعوى قال في الخاتمة قال أبو بكر لا تقبل يمينه المدعي على الملك ما لم يقيم اليمينه فانما في يده اليد ومنه في القهستاني باوضح بيان ثم قال وإذا شهدوا انه في يده يسألهم القاضي انهم شهدوا عن سماع أو معاينة لانهم ربما سمعوا اقاربه انه في يده وهذا لا يخصص به فانه لم يثبت مدعى البيع مثلا يسألهم عن ذلك لانها شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالاقرار (قوله أو علم قاض) هذا بناء على ان القاضي يقضي بعلمه وكثيرا ما يذكرونه في المسائل والمفتي به انه لا يقضي بعلمه فلهذا لا بد من اليمينه (قوله لاحتمال تزويرهما) هو الصحيح اعترضه صدر الشريعة بان تهمه المواضع ثابتة مع إقامة اليمينه أيضا فان الدار مثلا اذا كانت امانة في يد المدعي عليه فتمتوا واضعاعا على ان لا يقصر بالامانة فيقيم اليمينه على اليد ثم انما لا بد من يمينه عليه وأجيب بان تهمه المواضع في صورة الاقرار ظاهرة وثابتة بل أكثر وفي صورة إقامة اليمينه خفية وبعيدة بل نادرة وابعدا لأن مبنى ذلك على مواضع الخصمين وشاهد يذرون وارثا كتاب ضرر فان المدعي عليه اذا حكم عليه وأخرجت من يده يتضرر فلهذا وعند البعض يكفي تصديق المدعي عليه انما في يده ولا يحتاج الى إقامة اليمينه لانه ان كان في يده وأقر بذلك فالمدعي يأخذ منه ان ثبت ملكيته باليمينه أو باقرار ذي اليد أو بكونه وان لم يكن في يده لا يكون للمدعي ولاية الاخذ من ذي اليد لان اليمينه قامت على غيره خصم فالضرر لا يلحق الا بذى اليد المدعي ان التزوير لو جحد لو كانت في يده امانة ولم يذكر الا مجرد ادعائه في يده كما علمت (قوله لمعاينة يده) قد مناقريه الاعتراض على هذا التعليل وان الاعتراض المذکور في غاية السقوط فلا تنسبه (قوله ثم هذا) أي عدم ثبوت اليد بالتصادق (قوله كما مطلقا) أي بلا بيان سبب الملك (قوله فلا يمينه رابطة) أي انه في يده بغير حق كافي للمادية وغيرها

(ولا تثبت يده في العقار)
بمصادقهما بل لا بد من يمينه
أو علم قاض) لاحتمال
تزويرهما بخلاف المنقول
لمعاينة يده ثم هذا ليس
على إطلاقه بل (إذا
ادعى) العقار (ملكاً
مطلقاً) ما في دعوى النصب
(و) دعوى (الشراء) بخلاف
اليدين (فلا) يمينه رابطة

في الهندية عن الخلاصة وفيها رلو أنه قال لأعرف الحد ونم ذكر الحدود بعد ذلك ثم قال عنت
 بقولي لأعرف الحد ولا أعرف أسماء أصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا
 في الأخيرة * رجل ادعى محدودة وكرحدوها وقال في تعريتها وفيها أشجار وكانت المحدودة
 بتلك الحدود ولكم أخا لية عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار الحيطان
 ولو كان المدعى قال في تعريتها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا فيها أشجار عظيمة لا يتصور
 حدودها المدعى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر
 حدودها وقال هي عنده برات أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى
 قال هي أرض يند فيها عشر مكاييل فاذا هي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى
 المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاجة إليه كذا في
 فتاوى قاضيخان وفي الهندية رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على
 سطحه ماء أو في داره ميزابا أو ادعى أنه فزع في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رعى
 القرب أو الزبل في أرضه أو دابة مبيتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما فيه فساد الأرض وصاحب
 الأرض يحتاج إلى رفعه ونقده لو صح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين
 الأرضين كذا الحدود وموضعه فاذا صح دعواه وانكر المدعى عليه يستحلفه على السبب
 ولو كان صاحب الشجر هو المدعى فقدم صاحب الحائط إلى القاضي وقال كان لي على حائط
 هذا الرجل خشب فوقع أو قاعدته لا عيده وإن صاحب الحائط ينعني عن ذلك لا تسمع دعواه
 ما لم يصح ونصح الدعوى بان بين موضع الشجر وإن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما
 أشبه ذلك وبين غلط الخشبة وخفها فاذا صح الدعوى وانكر المدعى عليه يحلفه القاضي
 على الحاصل بالله ما هذا في هذا الحائط وضع الشجر الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا
 من الحائط في مقدم البيت أو من غيره حق واجب فاذا نكل ألزمه القاضي حقه **هـ** (قوله
 وذكر أنه أي العقار في يده الخ) أي لأن المدعى عليه لا يكون خصما إذا كان العقار في يده فلا
 يدمن ذكره وانما خصه في الفتح لأن الكلام فيه والافالمنقول كذلك ولذا جعل صاحب
 البحر الرضوي راجعا إلى المدعى الشامل للمنفقول والعقار قال ولم يخصه بالعقار كما فعل
 الشارح لكونه شرطان هما **هـ** وفي كلامه إشارة إلى أن ذلك في الدعوى أما إذا شهدوا بمنقول
 أنه في ملك المدعى تقبل وإن لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لأنهم شهدوا بالملك له
 ولأن الإنسان لا يكون في يده بغيره إلا بعرض واليمين تكون على مدعى العارض ولا تكون
 على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى
 عليه والأول أصح وفيما سوى العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه لأن القاضي
 يراه في يده فلا حاجة إلى البيان كذا في الخاتمة **بهر** (قوله أن كان منقولا) هذا تكرار لا حاجة
 إليه مع قوله فها تقدم في المنقول ذكر أنه في يده بغير حق إلا أن يقال إنما ذكره مع ما تقدم
 ليشير أن في العقار لا يتحقق ذلك لأن اليد لا تسقط عليه ولا لا يثبت فيه الغصب تأمل (قوله
 ناصر) أي من احتمال كونه مرهونا في يده أو محبوسا باليمن في يده أي ليس بخصم **أقول**
 هذا يشمل العقار فانه قيد لا يشهد **و** كذا قال صدر الشرية وفي القهستاني ويريد أيضا

(و) ذكر (أنه) أي العقار
 (في يده) أي خصم
 (ويريد) هاهنا (بغير حق) أن
 كان المدعى (منقولا) ناصر

الدورات قطعة من الارض
تزرع قاموس

نسمع لو بين المصرو والحلة والموضع ادعى عشر دريات أرض وحد التسع لا الواحدة لو كانت
هذه الواحدة في وسط التسع تقبل ويقضى بالجملة لا لوعلى طرف جف ادعى سكنى دار ونحوه
وبين حدوده لا يصح اذا السكنى نفى فلا يجحد بشئ * فاش وان كان السكنى نقلياً لمكن لما اتصل
بالأرض اتصالاً تاماً كان تعريضه بما به تعريف الأرض اذ في سائر النقليات انما يعرف
بالحدود لا مكان احضاره فيستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى فتقبله لا يمكن لانه مركب
في البناء تركيب قراره الحق بما لا يمكن نقلاً أصلاً انتهى (أقول) والمراد بالسكنى ما ركب
في الأرض كما ظهر من كلامه أى لانه منقول تعريضه احضاره فلا يمكن في تحديده ولا بد من الاشارة
اليه عند الدعوى والشمادة والحكم عليه وقوله وان كان السكنى نقلياً لمكن هذا قول آخر نقله
عن فتوى رشيد الدين أى فيمكن في تحديده وان كان نقلياً لانه الحق بالعقار لانه بالارض
اتصال قرار (أقول) ومنه يظهر حكم حادثة القنوى وهى ما لو أراد متولى أرض وقف
معلومة انتزاعها من يده مستأجرها به مدة مضى مدة الاجارة ورفع يده عنها وكان قد غرس وبني فيها
المستأجر باذن متولى الحق القرار فثبت بناءه واشجاره الموضوعه في الأرض على الوجه
الذى كورلدى الحاكم الشرعى بذلك حدود الأرض فقط من غير اشارة الى البناء والاشجار
وحكم له الحاكم الشرعى بحق القرار فيها فانه يصح على هذا القول الثانى سيما وقد اتصل بحكم
الحاكم (وأقول) ابضا قد تأيد ذلك بامر السلطان نصره الرجى كما سمعته في المنقول الذى يحتاج
نقله الى مصرف وقد تأيد ذلك عندى بعده بفتوى من مفتى الانام بواهم الله دار السلام أفتوا
فيما ابصته جميع الاحترام طبع هذا المرام هذا ما ظهر لى في هذا المقام فقام له منصفه ابكمال
الامام * وفيه برع من ظنه نرى علوية ليس لاسفل يحسد السفل لا العلو اذ السفل مبيع من
وجه من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وتحديد بهغنى عن تحديد العلو اذ العلو
عرف بتحديد السفل ولان السفل أصل والعلو تبع فتحديد الأصل أولى قال طى هذا اذالم
يكن حول العلو بحجرة فلو كانت ينبغي أن يحدد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو بحدوده
وقد أمكن (قوله وأسماء انسابهم) جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في البحر المقصود الاعلام
اه وفي المائة قطربا لا يحدد الايد كراجله واذا لم يعرف جده لا يتبع عن غيره الايد كرمو اليه أو
ذكر حرفته أو وطنه أو دكانه أو حليته فانما التميز هو المقصود فيحصل بما قل أو كثر اه ولو
ذكر مولى العبد وأبامولاه يكنى على المقربة ط (قوله والا كنى باسمه) لمعول المقصود
قال في الفصولين أما الحداد فلا بد من تحديده ولو مشهورا عند أبي حنيفة وعامة حنيفة كرجل
صاحب الحدوة عندهما التحديد ليس بشرط في الدار المعروفة كدار عمر بن الحرث بكوفة
فعلى هذا لو ذكر رجل بقر دار فلان ولم يذكر اسم ونسبه وهو معروف بكنية اذ الحاجة اليها
لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جدا انتهى * وفيه ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة
يصح وان لم يذكر انه في يد من لانه حاق في يد السلطان بواسطة نائبه انتهى وهذا اذا كان الامير
واحد اقلو كان اثنين لا بد أن يبين اسم الامير ونسبه كفى الخلاصة رجل ادعى دارا في يد رجل
فقال له القاضى هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاها وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال لا
أعرف أسامى أصحاب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فتسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا

(وذكر أسماء أصحابها)
أى الحدود (وأسماء انسابهم)
ولا بد من ذكر الجدل لكل
منهم (ان لم يكن) الرجل
(مشهورا) والا كنى باسمه
لمعول المقصود

مطاب
المقصود التمييز معرفة الحد

ا ط بزيادة لكن قال سيدي عبد الفتى النابلسي في شرحه على المحبية بعد كلام طويل فاذا
 كانت الحدود الثلاثة كاتبة عند الائمة الثلاثة كان الفتوى على ذلك فقوله زفر لانه لا بد من
 الحدود الاربعة غير مفتي به اه (أقول) وكون الفتوى على قول زفر لم أجده في كتب المذهب ولا
 في نظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى المسائل العشر من التي يقتضي بها على قول زفر (قوله فلوزنك)
 أي المدي أو الشاهد الرابع صح حكمهما في الترك والغلط واحد (قوله وان ذكره) أي الحد الرابع
 وغلط فيه لا أي لا يصح وهو المقتضى به ط لانه يختلف المدي ولا كذلك بتركه ونظيره اذا ادعى
 ثمر انتهى بمن منقود فان الشهادته تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واثمنا فوا
 فيه لم تقبل كذا في الزباني (قوله باقرار الشاهد) كذا في البحر وفي الجوى والغلط انما ثبت
 باقرار المدي انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط يثبت بهما أما لو ادعى المدي عليه الغلط
 لانسحق هذه الدعوى ولو أقام بيينة لا تقبل وبيانه في البحر وغيره (قوله فصولين) وعبارته وانما
 يثبت الغلط باقرار الشاهد اني غلطت فيه أما لو ادعى المدي عليه لانسحق ولا تقبل بيئته لان
 دعوى غلط الشاهد من المدي عليه انما تكون بعد دعوى المدي وجواب المدي عليه حين
 أجاب المدي فقد صدقه ان المدي به هذه الحدود فيصير بدعوى الغلط مناقضا بعده أو نقول
 تفصيل بدعوى الغلط أن يقول المدي عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد أو يقول
 صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك في والشهادة على النبي لا تقبل اه قال العلامة
 الزملي في عبارة الفصولين اسقاط من أصل النسخة ولا بد منه وهو بعد قوله بدعوى الغلط
 بعده مناقضا فينتهي أن يفصل أيضا ويمكن ان يغلط لخالفته لتحديد المدي فلا تناقض ثم قال
 أو نقول الخ وقد كتبت على نسختي جامع الفصولين في هذا المجل كاتبة خمسة فراجعها فانها
 مقيدة وفي جامع النصولين أيضا أقول لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدي
 فيجب ان تقبل لبيئته عليه من حيث اثباته ان بعض حدوده كذا فيجب ما ذكره المدي ضمنا
 فيكون شهادة على الاثبات لا على النبي ويدل عليه مسئلة ذكرنا في فصل التناقض انه ادعى
 دارا محدودا فاجاب المدي عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان المدي غلط في بعض حدوده لم
 يسمع لان جوابه اقراره بهذه الحدود وهذا اذا أجاب بانه ملكي أما لو أجاب بقوله ليس هذا
 ملكك ولم ير عليه يمكن الدفع بعده بخط الحدود كذا حكى عن ط انه اقر المدي عليه الدفع
 بخط الحدود أقول دل على هذا ان المدي عليه لو برهن على الغلط بقبول قبل على ضعف
 الجوابين المذكورين فالحق ما قلت من انه ينبغي أن يكون على هذا التفصيل والله تعالى أعلم
 انتهى قال في نور العين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل
 وتدبر انتهى (أقول) والمخلص كذا ذكره السامحاني أن يقول المدي عليه هذا المحدود ليس
 في يدي فيلزم أن يقول الخصم بل في يدك ولكن حصل غلط فيمنع به ولو تدارك الشاهد الغلط
 في المجلس قبل أو في غيره اذا وافق قال في البرازية ولو غلطوا في حدودا وحدين ثم تداركوا
 في المجلس أو غيره يقبل عند امكان التوفيق بان يقول كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا أو باع
 فلان واشترى المذكر اه وفيه مسائل أحبيت ذكرها هنا نتميم الفائدة * وفي الذين
 حدوده ولم يبين انه كرم أو ارض أو دار أو شهدا كذلك قيل لانسحق الدعوى ولا الشهادة وقيل

ولوزنك الرابع صح وان
 ذكره وغلط فيه لا
 ملتي لان المدي يختلف
 به تمام انما يثبت الغلط باقرار
 الشاهد فصولين

حدوده أو بالاشارة اليه في محله (قوله كما لو ادعى عن العقار الخ) ظاهره ولو غير مقبوض وفي
جامع الفصولين لو ادعى عن مبيع لم يقبض لابد من احضار المبيع بحسب الحكم حتى يثبت البيع
عند القاضي بخلاف ما لو ادعى عن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى المدين حقيقة
١٥ ومقتضاه ان يفصل في العقار وذكر حدوده تمام مقام احضار (قوله ولا بد من ذكر بلدة
بها الدار) ذكر شيخ الاسلام الذميه احمد أبو النصر بن محمد السموقي في شرطه وفي دعوى
العقار لابد ان يذكر بلدة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً بالبلدة كوالسكة ثم المحلة اختياراً
لقول محمد فان مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالخص وتبدأ بالخص ثم بالاعم فيقول دار في سكة
كذا في محله كذا وقاسه ٢ على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر الجدي بما هو
أقرب فيترقى الى الابد وقول محمد احسن اذ العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل النسب
حجة عليه ٣ اذ الاعم اسمه فان أحمد في الدنيا كثير فان عرف والاترقى الى الجدة كذا في جامع
الفصولين برهن ط والذي في شرح أدب القاضي يجب على المدعى وعلى الشهود الاعلام
باقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها الدار في تلك البلدة ثم بين حدود الدار
لان أنصى ما يمكن في التبريف هذا انتهى والشارح تبع ما في جامع الفصولين قال ط
والذي يظهر الاول ١٥ تأمل وذكر بعض الافاضل على هامش الدر قوله ولا بد من ذكر
بلدة فيها الدار الخ وقال بعضهم لا يلزم وذكر المرغيناني انه لو سمع قاض تصح هذه الدعوى ٤
وقال القهستاني وبشرط تحديد الدار بما لا يتغير كالدير والاراضي والصور والطر بوق فخرج
النهر لانه يزيد وينقص ويعمر ولولم تحدد ونقض بصحة ذلك نقض انتهى (أقول) يمكن قد علمت
عما قدمناه قريبا عن الفصولين انه لا عبرة ان قال ان النهر يزيد وينقص الخ فلا نفسه (وأقول)
لكن المشاهد في ديار ناد مشق الشام وبعض انهارها في بعض المحلات كنهري بردي فانه كثيرا
ما يترك أرضه ويمشي في أرض أخرى ملوكة بغير وجه على ذلك أعوام كثيرة بسبب التجرار
الماء الى تلك الارض ويسفله او يحمله الى طريقا آخر فتغير الحدود وتغير المأوى عليه
فالنهر لا يصلح أن يكون حدا اذا كان جريانه في أرض لا يمكن للماء تغيرها وتغير محله بان كانت
حافته مبنية بالآجر والاحجار والمؤنة أو كان جريانه في أرض منقوبة من صخر أو نحو ذلك
والله تعالى أعلم (قوله كما في النسب) أي اذا ادعى على رجل اسمه جمع قومه فلا فان عرف
والاترقى الى الانص فيقول ابن محمد فان عرف والاترقى الى الجدة (قوله ويكتفي بذكر ثلاثة)
لان لاكثر حكم الكل زيلعي فيجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الجدة الاول
فصولين وهو في الحدود وقال زفر لابد من ذكر الحدود الاربعة لان التعريف لا يتم الا بها وانما ان
لا اكثر حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض باحدهما وقد يكون بثلاثة
روى عن أبي يوسف يكتفي الاثنان وقيل الواحد والفتوى على قول زفر ولذا قال غلط
في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه إحدى المسائل التي بقيت بها بقول زفر كما نثرت الى
ذلك في منظومتي فيما بقيت به من أقوال زفر بقولي
دعوى العقار يجب الابد أربعة * من الحدود وهذا بين وجلي

٢ أي هذا القائل اه منه

٣ أي على ذلك القائل اه منه

٤ قوله لو سمع قاض الخ هكذا بالاصل ولجبر اه صحه

كما في النسب (ويكتفي بذكر ثلاثة)

والا فلا أي بان كانت تلا * ط لوذ كرفي الحد لزيق أرض الوقف لا يكفي وينبغي أن
يذكر انهم اوقف على القمراء أو على مسجد كذا ونحوه أو في يد من أود كرواوقف (أقول) ينبغي
أن يكون هذا وما تلاه من حنسه على تقدير عدم المعرفة باليه والافه وتضييق بالضرورة
* جف ذ كرامهم جـ د المالك للحد بشرط وكذا ذ كرجد الواقف لو كان الحد وقفا الا اذا كان
مشهورا معروفا لا يلتبس به غيره * طذ لوذ كرلز يق ملك ورثة فلان لا يكفي اذا الورثة
مجهولون منهم ذوقرض وعصبة وذو رحم فجاءت جهة القاشمة ألا يرى ان الشهادة بان
هذا وارث فلان لا تقبل بل جهة في الوارث * ففس لوذ كرلز يق دار ورثة فلان لا يحصل
التعريف بذ كرامهم والنسب وقيل يصح ذكره جدا لانه من أسباب التعريف عدة
* لو كتب لزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قيل يصح وقيل لا مش كنب لزيق دار من تركه
فلان يصح جدا كنب لزيق أرض مبان وهي لا تنكفي كذا ذ كرم الشارح وقال لان أرض
مبان وهي قد تكون للغائب وقد تكون أرضا تركها مالكة على أهل القرية بالخراج وقد
تكون أرضا تركت لرعي دواب القرية من وقف الفتح فهي مبان فهذا القدر لا يحصل
التعريف (أقول) فيه نظر لان أرض مبان وهو لو كان معروفا في نفسه ينبغي أن يحصل به
التعريف والجهة التي مالكة وفي جهة تركه لا يضر التعريف * ط لوجه الحد طريق العامة
لا يشترط فيه ذكرانه طريق القرية أو البلدة لان ذكر الحد لا علم ما ينتهي اليه الحد وقد
حصل العلم حيث انتهى الى الطريق * ط الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان طوله
وعرضه الا على قول صحيح فانه قال تبين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا
السور وهو رواية عن ح وظاهر المذهب انه يصلح حدا والخندق كنهرفانه يصلح حدا
عندهما واخبار عن قولهم أو لا عبرة بل قال ان النهر يزيد وينقص وان السور يحرق وأن
الطريق يترك السلوك فيه لان تبدل دار فلان أسرع من تبدل السور ونحوه فينبغي أن يكون
ذلك أولى اي بصلاحيته احدا * ذ ولو حد بانه لزيق أرض فلان واقفان في هذه القرية التي
فيها المدعاة أراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى وشهادة اهل بزيادة وبعض تغيير
(قوله كما يشترط في الشهادة عليه) لانه ما يصير معلوما عند القاضي (قوله ولو كان العقار
مشهورا) لانه يعرف به مع تعدد الاشارة اليه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح
كذا في الهندية عن السراج الواج لان قدرها لا يصير معلوما بالتحديد درر (قوله خلافا
لهما) أي فان عندهما اذا كان العقار مشهورا شهرة الرجل فلا يحتاج الى تحديده (قوله الا اذا
عرف) بقصد الرأى المشهور الدار بينهما أي بان اشاروا اليه الحاضرة وقالوا ان هذا دار
فلان فانهم (قوله فلا يحتاج الى ذكر حدودها) قال شمس الأئمة الصرخسي يشترط في
شراء القرية الخاصة أن يذكر حدود المستغنيات من المساجد والمقابر والحيض للعامة
ونحوها وان يذكر مقاديرها طول وعرضها وكان يرد الحاضر والسجلات والصكوك التي فيها
استقانة هذه الاشياء مطابقة بالتحديد ولا تقرير وكان أبو شجاع لا يشترط ذلك قال في البحر وما
يكتبون في زما تها وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاطا به علمه قد استقر له بعض ما احتجنا
وهو الخناز اذا البيع لا يصير به معلوما للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين اه أي بذ كر

كما يشترط في الشهادة
عليه ولو كان العقار
مشهورا خلافا لهما (الا
إذا عرف المشهود الدار
بغيرها فلا يحتاج الى ذكر
حدودها) كما لو ادعى غنم
العقار لانه دعوى الدين
حققة بغير (ولا بد من
ذكر بلدته الدار ثم المحلة
ثم المسكة) فيبدأ بالاعم
ثم الاخص فالأخص

وفي حاشية أبي السعود وقوله لاشفعة فيم الخ يحتمل على ما ذالم تكن الارض محتكرة والا
فانما بالارض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لانه له من حق القرا والتحقيق بالعقار كما هي في
الشفعة اه (أقول) لكن الذي اعتمد به الشارح في باب ساعد م ثبت الشفعة فيه بقوله
وأما ما جزم به ابن الكمال من ان البناء اذا بيع مع حق القرا يلحق بالحق القرا فردد شفعة
الرملي وأبقى بعدمها تبعاً للبرزبة وغيرها فليحفظ اه وأقره سيدي الوالد رحمه الله تعالى
وبالغ في الرد على استدلال أبي السعود براجعته فتمت * قال في جامع الفصولين قال جماعة
من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود دار فلان ولا يذكر لزيق دار فلان وعندهما كلاهما
سواء طم يكتب في الحد ينتهي الى كذا وبلاصق كذا أول زيق كذا ولا يكتب أحد حدوده
كذا وقد قال ح لو كتب أحد حدوده دجلة أو الطريق أو المسجد فاليبيع جائز ولا تدخل
الحدود في البيع اذ قصده الناس بها اظهر ما يقع عليه البيع لكن من قال اليبيع فاسد
اذا الحدود فيه تدخل في البيع فاختارنا ينتهي أول زيق أو بلاصق تحزر عن الخلاف ولان
الدار على قول من يقول يدخل الحد في البيع في الموضع الذي ينتهي اليه فاما ذلك الموضع
المنتهى اليه فقد جعل حد او هو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في
البيع فالمنتهى الى الدار لا يدخل تحت البيع واكن عند ذكر قولنا بحدوده يدخل في البيع
وفقا قالوا والصحيح من الجواب أن يقال لو ذكر في الحد لزيق أو ينتهي أو نحو من نص
التمهيدة ولو ذكر دار فلان أو طريق أو مسجد لا نصح التمهيدة ط والتمهيدة كالدعوى فيما
مر من الاحكام * فحس كنب في الحد لزيق الزققة أو الزقاق واليها المدخل أو الباب لا يكتفي
بالتمهيدة أو القربة أو الناحية ليقع به نوع معرفة (أقول) دل هذا على انه لا يكتفي ذكر الثلاثة
ويحتمل أن يكون غرضه من قوله لا يكتفي فلا بد الخ انه في بيان الرابع لا بد منه كذا وهذا لا يدل
على ان بيان الرابع لا بد منه اذ بين قولنا بيان الرابع لا بد منه وبين قوله الرابع لا يكتفي الا بكذا
فريقين فلا دلالة لحيثما دل الله أعلم بغرضه (وأقول) أيضا بالحدود الثلاثة تتميز تلك الزققة من
سائر الزققة فلا تضرب الكثرة وأيضا في قوله أي بالتمهيدة الخ نظر اذ المعرفة الحاصلة بذكر التمهيدة
أو القربة تحصل بدون ذكرها اذ من المعلوم ان الزققة لا تكون الا بالتمهيدة أو القربة فذكرها
وعدمه سواء لكن ينبغي ان الزققة لا تكون الا بالتمهيدة أو القربة بل هو أن يكون مقابلهما أو
بقرينها أو نحو ذلك فقط * لو كان الحد الرابع ملائرجا بين اسكن منه ما أرض على حدة
فذكر في الحد الرابع لزيق ملائرجا فلا يلزم بذكر الاخر يصح وكذلك لو كان الرابع لزيق أرض
أو مسجد فذكر الأرض لا مسجد يجوز وقيل الصحيح انه لا يصح الفصلان اذا جعل الحد الرابع
كذلك لئلا يخلو فلا بد من كماله فلا بد من دعوا لم تتناول هذا الحد ودفع فلا يصح كماله غلط
في أحد الاربع بخلاف سكوته عن الرابع * فحس لو كان المدعى أرضا وذكرها وان الفاصل
شجرة لا يكتفي اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعى به والفاصل يجب أن يكون محيطا بكل المدعى به
حتى يصير معلوما * فحس الشجرة والمسماة تصلح فاصلا والحاصل ان الشجرة تصلح فاصلا اذا
أحاطت والا (أقول) ومثل الشجرة البئر وعين الماء عدة * المقبرة لو كانت ربوة تصلح حدا

يحضره لا قيم عليه المينة على انه ما لي ان كان منكر او ان كان مقروفاً بالتحلية حتى ارفع
 ولا يقول فامر بالرد كذا في الفصول العمادية (قوله من بيانه) أي بيان موضع الغصب
 لانه يلزم تسليم ما غصبه منه غير انه اذا كان له حمل وموثة لا يلزم بنقله لانه لا يكلف فوق جنايته
 فيستقر حينئذ بيان حمل الغصب (قوله والاحمل له لا) أي وان لم يكن له حمل وموثة لا يلزم
 بيان المكان وما قسم نابه هو الموافق للقواعد قال المصنف في الغصب ويجب رد عين
 الغصوب في مكان غصبه قال المؤلفات تفاوت القيم باختلاف الاماكن اه ومقتضاه ان
 يجب بيان المكان مطلقاً الا ان هذا في الهالك وكلام المصنف في النقام قال في نور العين وفي
 غصب غير المثلي واهلاكه ينبغي ان يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك
 اخذ قيمة يوم غصبه او يوم هلاكه فلا بد من بيان اتم اقيمة أي اليومين انتهى وان كان المدعي
 به هالكاً لانصاع الدعوى الا ببيان جنسه وسننه وصفته وحالته وقيمه لانه لا يصير مدعيه لوما الا
 بذلك كرهه الاشياء وشرط انصاف بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون بيان القيمة كذا
 في محيط السرخسي اه والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطلقاً لان الرد غير واجب
 على المودع وليس موثته عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمه اليه في عدم المنع فلو لم
 يبين المالك ربح المودع ضرره وهو مرفوع بخلاف الغصب فان رد العين الغصوبة في
 مكان غصبه واجب على الغاصب فلا بد من بيانه ان كان للمغصوب حمل وموثة لاخلاف
 القيمي باختلاف الاماكن بخلاف ما لا حمل له ولا موثة (قوله يوم غصبه على الظاهر) بصيغة
 الفعل والمصدر وظاهره جريان خلاف وسبب ان في الغصب مانعه وتجب القيمة في القيمي يوم
 غصبه اجاباً اه وفي رواية بخير كما مر في بيان نور العين * (تمه) قال في الهندية
 ودعوى الجمد حال انقطاعه لا تنصح وان كان من ذوات الامثال اه عدم وجوب رد مثله
 لانقطاعه فله ان يطالبه بقيمة يوم الخصومة كذا في الوجيز لا يكره رد في دعوى الرهن
 واشباهه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب
 الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب القنينة لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين
 انتهى (قوله وبشترط التحديد في دعوى العقار) لانه نهذرا للتعريف بالاشارة له عذر
 النقل فصر الى التحديد في الدعوى والشهادة بوجهه عقارات قال في المغرب العقار الضيعة
 وقيل كل ماله أصل كالدار والضيعة اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بان البناء
 والنخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذا يها بالاعرصة فان يها ماله واجبت تبعه وقد غلط
 بعض القضاة بين فجعل النخل من العقار وتبعه فلم يرجع كما دلت بهج * وذكر بعده على قول
 الكثر وقيل لخصه اعطه كغيره الخ عن القماري الصغير لو طالب المدعي من القاضي وضع
 المنقول على يد عدل فان كان المدعي عليه عدل لا يجيبه وان فاسقاً اجابه وفي العقار لا يجيبه
 الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى اه قال المؤلفات هناك وظاهره ان الشجر من
 العقار وقد مناخلافه وفي حاشية أبي السعد هناك أقول نقل الجوى عن المقة انتهى
 التصريح بان الشجر عقار اه قلت ويؤيده كلام المصباح لانه اذا قيل ان العقار بيتي عليه
 وجوب التحديد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة بستان بين اشجار كثر

(من بيانه والا) حمل له (لا)
 وفي غصب غير المثلي يبين
 قيمته يوم غصبه به على
 الظاهر عمادية (وبشترط
 التحديد في دعوى العقار)

(واختلف في بيان
الذكورة والانوثة في
الدابة) فشرطه أبو الليث
أيضا واختاره في الاختيار
وشرط الشهيد بيان السن
أيضا ونماه في العمدية
(وفي دعوى الابداع لابد
من بيان مكانه) أي مكان
الابداع (سواء كان له حل
أولا وفي الغصب ان له حل
ومقنة فلا بد) لصحة الدعوى

ما مورباً حضارها وقد منعنا عن ابن الكمال ان العين اذا نذر احضارها بهلاك ونحوه قد كرر
القيمة مغن عن التوضيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة
فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه بشكل وان قلنا انه لابد مع ذكر القيمة من بيان التوضيف
لم يظهروا فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكه فغاص في قوله نذر بها للبحر فيما تقدم
وهذا كما في دعوى العين لا الدين فليتأمل وفي البحر عن السراجية ادعى غن محمد ولم يشترط
بيان حدوده اه قال في الهندية اذا ادعى على آخر غن مبيع معقب بوض ولم يبين المبيع
أو محدود ولم يحدده يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد
المستأجر اه (قوله واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة) أي المستهلكة أما
القائمة فهي حاضرة في المجلس مشار اليها واذا كان هذا في الدابة في الرقيق أولى (قوله فشرطه
أبو الليث أيضا) أي كما شرط بيان القيمة (قوله وشرط الشهيد بيان السن أيضا) أي كما يشترط
بيان القيمة والذكورة والانوثة قال في المنح وذكر الصدر الشهيد اذا ادعى قيمة دابة مستهلكة
لابد من ذكر الذكورة والانوثة ولابد من بيان السن وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى
مستقيم لان عنده القضاء بقيمة المستهلك بناء على القضاء بذلك المستهلك لان حق المالك عنده
باقى العين المستهلكة فانه قال يصح الصلح عن العين المفصوب المستهلك على أكثر من قيمته
فلولم يكن العين المستهلكة لا يجوز الصلح على أكثر من قيمته لانه حينئذ يكون الواجب
في ذمة المستهلك قيمة المفصوب وهو دين في الذمة وان صالح من الدين على أكثر من قيمته
لا يجوز واذا كان القضاء بالقيمة بناء على القضاء بذلك المستهلك لابد من بيان المستهلك في
الدعوى والشهادة لانه لم القاضي بماذا يقضى وهذا القائل يقول مع ذكر الانوثة والذكورة
لابد من ذكر النوع بان يقول فرس أو جزار أو ما أشبه ذلك ولا بد من ذكر اسم الدابة لانها
مجهولة اه قال في القصول العمدية ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو
ادعى انه غصب منه جزار أو ذكركه شقيقه وأقام البيعة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه جارا
فقال المدعى هذا الذي ادعيتيه وزعم الشهود كذلك أيضا فنظر واذا با بعض شيائه على خلاف
ما قالوا بان ذكر الشهود بانه مشقوق الاذن وهذا الجار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا
القضاء للمدعى ولا يكون هذا خلافا فيهم ادتهم اه قال في الهندية ادعى على آخر ألف
دينار بسبب الاستهلاك أهيا نال ابدوان يمين قيمته في موضع الاستهلاك وكذا ابدوان يمين
الاعيان فان منها ما يكون مثليا ومنها ما يكون من ذوات القيم اه وفيه ارفق دعوى خرق
الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء الثابت
من الثوب والدابة كذا في الخلاصة اه اذا ادعى جوارا لابد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان
المدعى عليه منسكرا كون ذلك في يده كذا في السراجية وفي اللوائح كدوره وضوؤه ووزنه
كذا في خزائن المفتين اه (قوله سواء كان له حل أولا) لان المودع عليه أن يخلى يمينه وبين
الوديعة وليس عليه أن ينقلها اليه مطلقا لانه محبذ وما على المحمدين من سبيل فلا بد من بيان
مكان الابداع حتى يلزم تسليمها فيه دفعا لاضرر عنه لافرق بين ماله حل أولا وفي دعوى
رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعة ان لا ينعقد كذا فافهم

بالجهول وتصح دعوى الابراه الجهول بالاخلاف اه فهي خمسة (قوله واهذا) أى اسماع
 الدعوى فى الغصب وان لم يذ كر القيمة (قوله مختلف الجنس والنوع) كشياب ودواب فان تحتم
 أنواعا (قوله كفى ذلك الاجمال) أى ولا يشترط التفصيل هندية (قوله على الصحيح)
 كافى خزانة المفتين وقاضى خان هندية (قوله وتقبل بينته) أى على القيمة (قوله أو يحلف) أى
 عند عدم البرهان (قوله على الكل مرة) أى ولا يحتاج أن يحلفه على كل واحد بخصوصه
 خلافاً لما اختار ذلك راجع ما هو الصواب فى ذلك (قوله لانه) هل له لاله (قوله وقيل فى
 دعوى السرقة) ككاه بقيل لان ثبوت حق الاسـ ترداداً ونهين القيمة لا يتوقف على ذلك بل
 يتوقف عليه لزوم القطع مع البينة من المدعى أو الأفرار من السارق وهذا مقابل لبقول
 المصنف فيما تقدم وذ كر قيمته ان تضر قال فى البحر وانما يشترط ذ كر القيمة فى الدعوى اذا
 كانت دعوى سرقة لانه لم انه انما يـ أولاً فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها اه وعليه
 فكل الاول وذ كر هـ نالك قال فى التـ مـ يعنى أن يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة
 لا يشترط ذ كر قيمتها الا فى دعوى السرقة سوى والمقويم يكون من أهـ لـ القيمة فيما
 يظهر لا بقول المدعى (قوله فاما فى غيرها) أى السرقة فلا يشترط أى ذ كر القيمة (قوله
 وهذا كله) أى المذكور من الشروط المذكورة من الاكتفاء ذ كر القيمة (قوله فى دعوى
 العين) أى المسمى المتعين للمـ وس المملوك للمدعى على زعمه كالمغصوب والوديعة (قوله
 لا الدين) أى الحق الثابت فى الذمة وسأتى دعوى الدين فى المتن (قوله فلو ادعى الخ) هو تقبل
 للدين لان القيمة لازمة ذمة المدعى عليه فى زعم المدعى اه وحتى يمكن قال بعض الافاضل
 هو تـ ربيع على كون الشروط المارة انما هى فى دعوى العين واما للدين فسيأتى باقسامه نامـ
 (قوله بيان جنسه) أى جنس القيمة وكذا كل دين يدعى وجنسه كالذهب مثلاً أو النضة أو
 النحاس وكذا كل مكبل أو موزون يمكن ثبوته فى الذمة يبين جنسه ما هو فلا يكتفى ذ كر الفرس
 والحرف فى المدينة لانه كانه امة معلوم الاسم مجهول الجنس والنوع (قوله ونوعه) ففى
 الذهب يبين انه من نوع كذا وكذا فى الفضة وكذا فى البرهان بقول حورانية أو بالدية أو جديورية
 أو سائوية قال ط فيه انه عند دعواه العين لا يكتفى ادعاء عين مجهولة بل لابد من بيان جنسها
 ونوعها ثم يذ كر القيمة فالقيمة انما اغتفت عن الحضور فحينئذ لابد من ذ كر الجنس والنوع فى كل
 فليتأمل ولذا قالوا فى التعليل لذ كر القيمة لان الاعيان تتفاوت والشروط أن يكون فى معلوم
 وقد تـ ذر مشاهدته لانها خلف عنه وفى لخيرة ان كان العين غائبة وادعى انه فى يد المدعى
 عليه فانه كمران بين المدعى قيمته وصفته تصح دعواه وتقبل بينته اه (قوله ليهلم القاضى
 بماذا يقضى) قال فى الخيرة مثلاً لو كان المدعى مكيلاً لابد من بيان جنسه بانه حنطة أو شعير
 ونوعه بانها ساقية أو برية وصفته بانها جيدة أو رديئة وقد رهبان يقول كذا قفيزا وسبب
 وجوبه اذ كره ابن ملك (أقول) لى شبهة فى هذا المثل وهى انه لو ادعى اهـ بانها حنطة فقد مر
 انه يكتفى بذ كر القيمة لا بكل جملة وذ كر فى الفصول ان لو ادعى ان الاعيان قائمة بيده يؤمر
 باحضارها فتقبل البينة بحضوره ولو قال انها اهـ المكة وبين قيمة الكل جـ لانه تصح دعواه فظهر
 ان ما قدمه المصنف فى دعوى الاعيان انما هو اذا كانت هـ المكة والالم يمتحج الى ذ كر القيمة لانه

واهذا لو ادعى اهـ انا مختلفة
 الجنس والنوع والصفة
 وذ كر قيمة الكل جـ لـ
 كفى ذلك) الاجمال على
 الصحيح وتقبل بينته اهـ
 يحلف حـ هـ على الكل
 مرة (وان لم يذ كر قيمة كل
 عين على حدة) لانه لما صح
 دعوى الغصب بالبيان
 فلا يصح اذ بين قيمة
 الكل جـ لـ الاول وقيل
 فى دعوى السرقة يشترط
 ذ كر القيمة اهـ لم كونها
 نصا فاما فى غيرها فلا يشترط
 العين لا الدين فـ لو
 ادعى قيمة شئ مستهلك
 اشترط بيان جنسه ونوعه
 فى الدعوى والشهادة اهـ لم
 القاضى بماذا يقضى

ان أمكن احضار عيته ولم يكن له اجل ومؤنة كتاب المدعى عليه احضاره وان لم يكن بان تعذر
 اهلاك العين أو غيبتها أو تمس بان كان في نقلها مؤنة ذكر المدعى القيمة وان لم تكن هالكه
 ولا غائبة ولا يمكن احضارها الى مجلس القاضى تعذره كسنة ان ورعى أو تعذره كصبرة وقطيع
 غنم خبير الحالك ان شاء احضر بنفسه لانه الاصل اولى بهت أمنيته ولا تنس ما قدمناه قوباعن
 الجلة من أنه اذا لم يمكن احضار المنقول الا بصرف يكفى تعريته وكيفية (قوله بذكر القيمة)
 لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها
 تعرف العين الهالكه به غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدى
 بدون ذكر القيمة وعنده ذكرها لا حاجة اليه أشير الى ذلك في الهداية اه وفي قوله وذكر قيمته
 ان تعذر اشارة الى انه لا يشترط ذكر اللون في الذكورة والائونة والسن في الدابة وفيه خلاف
 كما في العمادية وقال السيد أبو القاسم ان هذه التهم بقات لمدعى لازمة اذا اراد اخذ قيمته
 أو منتهى في المثلي أما اذا أراد اخذ قيمته في القيمي فيجب أن يكتب في ذكر القيمة كما في محاضر
 الخزانة اه * (فرع) * وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف في البعض ان ترك الدعوى
 الاولى وادعى الحاضر تسمع لان المدعى مبتدأة والا فلا بجرعن البرازية (قوله وقالوا
 لو ادعى انه غصب منه عين كذا الخ) قال في البحر وأطلق في بيان وجوب القيمة عند التعذر
 واستثنوا منه دعوى الغصب والرهن في جامع القصولين لو ادعى عيناً غائباً لا يعرف مكانه
 بان ادعى انه غصب منه ثوباً أو قميصاً لا يدري قيامه وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل
 دعواه وان لم يبين قيمته أشار في عامة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى انه
 رهن عنده ثوباً وهو ينكر تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه أمة وبرهن
 تسمع وبعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا تاويل ماذكر في الكتاب ان
 الشهود وشهدوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب الفئ باقراره في حق الحبس
 والحكم جميعاً وعامة المشايخ على ان هذه لدعوى والبيئة تقبل ولا يمكن في حق الحبس
 واطلاق مح في الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يجبره حتى يحضره له في البيئة على
 عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر ما لو قدر احضره ثم يقضى عليه به بقيمته اه ولم يبين
 الحكم فيما اذا لم يدرك قيمتها أيضاً قال في الدرر قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصب
 من عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه
 تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتضرربه (أقول) فائدة مهمة
 الدعوى مع هذه الجاهالة القاحلة توجيه اليمين على الخصم اذا أنهكروا الجبر على البيان اذا
 أقر أو نكل عن اليمين فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافياً الا بهذا التحقيق اه وقوله
 فائدتهم اتوجه اليه أي حيث لا بيئة والافائدتهم الحبس كما عات وقوله ذكر في عامة الكتب انه
 تسمع دعواه وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى والبيئة تقبل ولا يمكن في حق الحبس لا الحكم
 وقدر الحبس بشهرين كما في الخبائية ه والحاصل انه في دعوى الرهن والغصب لا يشترط
 بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة لاغصاب والمرتمن بحر
 أى مع اليمين كما هو الظاهر قلت وزاد في المهر اج دعوى الوصية والاقرار قال فان فيه ما يصحان

(بذكر القيمة) وقالوا
 لو ادعى انه غصب منه
 عين كذا ولم يذكر
 قيمتها تسمع فيحلف
 خصمه أو يجبر على البيان
 ذكر ابن ذلك

أبشـير اليها كما ينبغي قريبا وذكرا القيمة انما هو في المنة نذرا حضاره حقيقة بان يكون هالكا
أو كيان يكون غائبا وان لم يكن به هذه المثابة بان كان متمسرا لاضارح بقائه كالرشي وصبرة
الطعام وقطيع الغنم ارسل القاضي أمينه أو أضره بنفسه فكان عليه أن يذكرها به مدعوله
فيما سبأني وان نذر اضرارها وكان الاولى لامتن أن يقول وان نذر لم يذكرها لان الرشي
وصبرة الطعام من قبيل المتمسك كما هو المصريح به في غير كتاب فمأمل لكن الذي عليه المجلة
بوجوب الامر الشريف السلطاني أن المنقول متى احتاج اضراره لمصرف ولا يمكن الا بذلك
فيكتفي فيه التعريف وذكرا القيمة كفي مادة ١٦٢٠ ومادة ١٦٢١ (قوله أو غيبتهما) أي
بحيث لا يمكن اضرارها ولا حضور القاضي بنفسه أو أمينه بل بعد مسانعة أو مانع آخر فيكون
ذلك بمنزلة الهلاك فقد نذر اضراره حقيقة في الهلاك وحكم في القيمة فيكتفي بذلك كرقية
ولذا قال قاضيخان بان لا يدرى مكانها (قوله لانه) أي المذکور وهو القيمة وهما عايزيد
العبارة غموضا لاحتياجها الى التأويل وكأنه يخبر عن النسخ والاوى أن يقال لانها أي
القيمة مثلها أي مثل العين كافي شرحه على المتق (قوله مثله) أي مثل ما يدعيه وهو علمه لقوله
وذكر قرقية عنه نذر اضرار العين فكانت له قال لان ذكر القيمة مثل اضرار العين لان
المقصود من المدعى فاليه والقيمة تثبت في المسابقة فصحت كبر الضميرين وقد قالوا قيمة انقيبي
كعينه (قوله وان نذر) المراد بالية نذرهم المتمسك (قوله مع بقائم) أي والحال ان القاضي
يكتنه أن يحضره بنفسه أو أمينه لانه يترق عما قدمه من قوله أو غيبتهما (قوله بعث القاضي
الخ) لان أمينه يقوم مقام نفسه فلو ذهب بنفسه لكان هو الاصل فلا شبهة في صحته ومثله
ما ذكره ابن السكال حيث قال فعلى الغريم اضراره الا اذا قصر بان كان في نفسه مائة وان
قلت ذلك في النذر انما حضر القاضي عنه مدته أو بعث أمينه اه وهي التي قدمها الشارح
وقد معنا انه نذر كرها في غير محله لانه جعلها مائة الا ما نذر نذرته وانه يكتفي فيه به ذكر القيمة
والحال انه مما قصر لامتانة نذر وان الحكم فيه ان الحاكم يحضر عنه مدته أو بعث أمينه
ولا يكتفي فيه به ذكر القيمة كما تنفذه عبارة ابن السكال التي نقل الشارح عنه فامل * قال شمس
الاعنة الخواني من المنة ولات مالا يمكن اضراره عند القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع
من الغنم فان القاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لوتيسر له ذلك وان لم يتيسر له الحضور
وكان ما ذونا بالاستخلاف بعث خليفة الى ذلك وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في داره
ووقع الدعوى في محل لا يسع باب داره فانه يخرج الى باب داره أو يامر نائبه حتى يخرج
أبشـير اليه الشهود بحضوره وتقام في الدبر قال في البحر وفي الدابة يخبر القاضي ان شاء
خرج اليها وان يشاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضورها كافي جامع الفصولين
اه ككن قال في غاية البيان فان كانت دابة ولا يقع بصرة القاضي عليه ولا يأتى الاشارة من
الشهود والمدعي وهو على باب المسجد يامر بادخالها فانه جائز عنه الحاجة الا ترى انه عليه
الصلاة والسلام طاف باب بيت على ناقته مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة سائر المساجد
وان كان يقع بصرة القاضي عليه فلا يدخلها لانه لا يأمن ما يكون منها والحاجة منه مدته اه
(قوله والالتك باقية الخ) هذا ذكر ارمع قوله وذكر قرقية ان نذر * والحاصل ان المدعى به

وان قلت ابن كمال مدنيا
للخزانة (بملا كها أو
غيبتهما) لانه مثله مدنى
(وان نذر) اضرارها
(مع بقائم) كرجي وصبرة
طعام وقطيع غنم (بعث
القاضي أمينه) لبشار اليها
(والا) تكن باقية (اكتفى)
في الدعوى

مودعا فان ادعى عين وديعة لا يكلف احضارها بل يكلف التخلية كما تقدم قريبا ونقله في البحر عن
جامع القسوين قال في غاية البيان ثم اذا حضر ذلك الشيء الى مجلس القاضى فشهدوا بانتهادوا ولم
يشهدوا بانتهادوا لم يكف بوزان الدام للتلك وكذا ان شهدوا ان هذا مال الله او شهدوا على
اقرار المدعى عليه بانتهاد مدعى ذلك لا الله كمال فيه انما الله كمال فيما لو ادعى انه اقرب به
الشيء ولم يدع بانتهاد مدعى واقام الشهود على ذلك هل يقبل وهل يقضى بالمال منهم من يقول
نعم فقد ذكرنا ان الشهود ولو شهدوا بان هذا اقرب به الى الشيء لم يقبل وان لم يشهدوا بانتهاد مدعى
وكذلك المدعى واكثرهم على انه لا تصح الدعوى ما لم يقبل اقربه وهو مدعى لان الاقرار خبير
والخبر يحتمل الصدق والكذب فاذا كان كذبا لا يوجب والمدعى يقول اقرب به الى بصير مدعى
للملك والاقوار غير موجب له فلم يوجد دعوى الملك فلهذا شرط قوله وهو مدعى بخلاف الشهادة
لان الثابت بها كالثابت بالامانة اه ملخصا (قوله ان امكن) المراد بالامكن ما لا مؤنة
في نقله لا ما يمكن مطلقا لا يلزم تكليفه الاضمار مع الامكان ولو فيما له حمل ومؤنة مع انه
لا يلزمه احوال السعد وقيل في كلام المتون مساهلة لان في دعوى عين وديعة لا يكلف
احضارها وانما يكلف التخلية (اقول) سوق الكلام على ان المدعى الواجب احضاره ما يكون
في يد الخصم بغير حق والوديعة انما كانت كذلك فلا يشترط احضارها الكلام حتى يحتاج الى تدارك
اخر اجها هنا كما لا يخفى اللهم الآن يقال لانكارها ما صارت غصبا نيكاف احضارها كما قدمناه
عند قوله فلو كان ما يدعيه موقولا فتدبر (قوله فعلى الغريم احضاره) قدره ليقيد وجوبه وهذا
اذ لم يكن هالك ولا غائب ولا يمنع الوصول اليه بسبب من الاسباب ولا يحتاج الى حمل
ومؤنة كما ياتي قريبا (قوله ايشار اليه في الدعوى) بان يقول هـ ذا قولي هـ لان الاعلام
باقصى ما يمكن بشرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل يمكن والاشارة ابلغ في التعريف
(قوله والشهادة) بان يقول الشاهد هـ شاهدان هـ هذا الثوب لهـ هذا المدعى مثلا (قوله
والاستحلاف) بالله العظيم هذا الثوب لي وهو في يدك بغير حق (قوله بان كان في نقله امؤنة)
فيه ان هذا من قبيل الرحي والصبرة فذكره هنا سمو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعسر
بان كان في نقله امؤنة وان قلت ذكره في الخزانة والاولى في التركيب ان يقول ان تعسر
احضار العينين هـ لا كما اوردت تعسر بان كان في نقله امؤنة او يقول وهو مقيد بما لا اجل
له ولا مؤنة كما في البحر وهـ اذا كانت العين قائمة فلو كانت هـ المكة فهو كدعوى الدين في
الحقيقة كما في جامع الفتاوى قال في البحر ونفس الحمل والمؤنة كونه بحال لا يحتمل الى
مجلس القاضى الا بالجرة لا بحالنا وقيل ما لا يمكن حمله بيد واحدة وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة
كبشرية لا ما لا يحتاج في نقله الى مؤنة كسكن وزعفران قابل وقيل ما اختلف سعره في البلدان
فهـ وماله حمل ومؤنة لا ما تنفق انتهى وبعبارة ابن الكمال مقننا بشرط وهي انما تصح في
الدين بذكر جنسه وقدره وفي العين المنقول أى الذى يحتمل النقل بالاشارة اليه فعلى الغريم
احضاره مجلس القاضى الا اذا تعسر بان كان في نقله امؤنة وان قلت ذكره في الخزانة تعسر
الحاكم عنده او بعث أمينا اه فتأمل وتأمل هذا الشارح فانه ظاهر في أنه اذا كان في النقل
مؤنة يكتفى بذكر القيمة مع ان المصريح به أنه في صورة التعسر يحضره الحاكم او يبعث أمينا

ان امكن (فعلى الغريم
احضاره (ايشار اليه
في الدعوى والشهادة)
والاستحلاف (وذكر
المدعى (قيمة ان تعذر)
احضار العينين بان كان في
نقله امؤنة

اذ لم يثبت خروجه من يده فبقى ولا تزول بشك واقر في البحر وجزم به الله - فاقى ورد في
 نور العين بان هذا الاستصحاب وهو حجة في الدفع لاني اثبات ولا شك ان ما ذكر من قبيل الاثبات
 قال صاحب التوضيح ومن الحجج القاسية مدة الاستصحاب وهو حجة عند الشافعي في كل ما يثبت
 وجوده بدليل ثم وقع الشك في بقاءه وعندنا حجة للدفع للاثبات اذ الدليل الموجب لا يدل على
 البقاء وهذا ظاهر اه (قوله بغير حق لاحتمال كونه مرهونا الخ) فان الشيء قد يكون في يد
 غير المالك بحق كالرهن في يد الميراثن والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة
 هذه على تشبه العقار ايضا فواجه تخصيص المنقول بهذا الحكم (أقول) دراية وجهه
 موقوفة على مقدمتين مسلمتين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الاعلى ذى اليد كما قال في
 الهداية انما يثبت خصما اذا كان في يده والنسائية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها الاشبهة
 الشبهة كما قالوا ان شبهة الرنا ملحقة بالحقيقة لاشبهة الشبهة اذا عرفتها فاعلم ان في ثبوت اليد
 على العقار شبهة - كونه غير مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهد فوجب دفعها في دعوى
 العقار اثباته بالبيئة لتصح الدعوى بعد ثبوته يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة
 فلا يعتبر وامافي اليد في المنقول فلا كونه مشاهدا لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد
 لغير المالك فوجب دفعها لتصح الدعوى اه قال المولى عبد السلام قدس شأمن كلام صدر
 الشريعة - ان كلمات لافضلاء المتأخرين وعدل كل منهم طاولوا لتحقيقها وخلصوا ثبوتها وقد
 وقع بينهم تدافع فذيلوا كلامهم بالحمد لله على كونهم مهتمين بما مضى (أقول) ومن الله
 التوفيق ويبدؤا أزمة التحقيق والتدقيق انه لا خفاء في انه لا اختصاص بقوله بغير حق بالمنقول
 لان مقادير دفع احتمال كون المدعي مرهونا أو محبوسا يائمن في يده في المنقول كما احتاج الى
 هذا الدفع احتاج في العقار ايضا ومن ذلك ان المشايخ صرحوا في هذا الدفع بانه واجب ان
 يقول في المنقول بغير حق وأن يذكري العقار انه بطالبه لان ظاهر حال الطالب أن لا يطالبه الا
 اذا كان له الطالب وهذا لا يكون اذا كان في يد غيره بحق فطالبه بالعقار يتضمن قوله بغير حق ولذلك
 دفعت هذا الاحتمال كما صرح به في الهداية وقد قال ظهير الدين المرعشي اني انه لا بد في دعوى
 العقار من معرفة القاضى كونه في يد المدعي عليه فيذكر المدعي انه في يده اليوم بغير حق كافي
 العمادية وايضا الاختصاص في المطالبة بالعقار الآن وجوب المالك بعد احضار المنقول
 وتضمن مطالب الاحضار في الجلة لم يحتاجوا الى التصریح بها والله درهم في التحقيق والتدقيق
 اذا عرفت هذا اظهر ان اشكال صدر الشريعة ساقط عن أصل - وانه لا فرق بينهم في الاحتياج
 الى هذا الدفع نعم وجد الفرق بينهم - ما هو ان المنقول لما غاب فيه - الاعارة والرهن بل المبيع
 وجرى الغصب عليه - بالاتفاق دون العقار او جبروا في المنقول التصریح بانه في يده بغير حق
 واكتفىوا في العقار بتضمن كلامه هذا المعنى وايضا ما ذكره المصنف هنا فيصالح ان يكون على ايضا
 لازوم التصریح في المنقول بغير حق ولا كفاية بتضمن كلامه ذلك في العقار هذا خير الكلام
 ما قل ودل ولا يجب من تبديل كلمات جم غفيرة فانه غرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا
 يشار كهافية كلمات من سواه يورثه من يشاء الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
 هدانا الله وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله وطالب المدعي احضاره) هذا اذ لم يكن المدعي عليه

بغير حق لاحتمال كونه
 مرهونا في يده أو محبوسا
 بالثمن في يده (وطالب)
 المدعي (احضاره)

ان ادعى نفسه املاو ادعى وكالة عن غنى فيه صح كما صرح به ابن الغرس لانه غير مستحيل عادة
(قوله انه اقرضه اياها) نقدا منح (قوله دفعة واحدة) ظاهر التقييد بما ذكرناه اذا ادعاها
عن عتار كان له او ادعاها قرضه فمات ان تسمع دعواه (قوله وبه يجرم ابن الغرس في القواعد
البدرية) في القضايا بالحكمة حيث قال ومن شرط صحة الدعوى ان يكون المدعى به مما
يحتمل النوب بان لا يكون مستحيلا عقلا او عادة فان الدعوى والحال ما ذكر ظاهر الكذب
في المستحيل المادى يقينية الكذب في المستحيل العقلى مثلا الدعوى بالمستحيل العادى دعوى
من هو معروف بالفقر والحاجة وهو ان يأخذ الزكاة من الاغنياء على آخره اقرضه مائة ألف
دينار ذهبا ثمة داد دفعة واحدة وانه تصرف فيما ينفسه وقطاعا به برديها فذل هذه الدعوى
لا يثبت اليها القاضى لخروجها عن الزور والفتور ولا يثبت المدعى عليه عن جوابها اه
قال في المنع لكنه لم يستند في منع دعوى المستحيل العادى الى نقل عن المشايخ اه قال في البحر
في آداب الصائغ والله اعلم هل منقول او قاله ثقة كما وقع لي ثم ذكره نحو ما ذكره ابن
الغرس الى ان قال قلت اللهم الا ان يقال غضب لي مالا عظيما كنت ورثته من مورثي المعروف
بالغنى فحينئذ تسمع اه قالت لكن في المذهب نزع تشبه له منها ما سألني آخر فصل الصائغ
(قوله حتى لو سكت) لا يظهور التفرع ط قال في البحر وزاد الزيلعي وجوب الحضور على
الخصم وفيه نظر لان حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها اه
(واقول) وعبارة الزيلعي وحكمها وجوب الجواب على الخصم اذا صحت ويترتب على صحتها
وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بلا اوتهم واقامة البينة او اليمين اذا انكر اه فليس
في كلام الزيلعي ما يفيدانه جعل وجوب الحضور حكما وغاية ما استدل به من كلامه ان القاضى
لا يحضره بمجرد طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة احضره اطلب الجواب والا
فلا تدبر ابو السعود (قوله وسحقه) أى في شرح قول المصنف وقضى بنكوله مرة (قوله
تعلق البقاء) أى بقاء عالم المكافين (قوله المقدر) أى المحكم وهو نفى البقاء أى الذى قدره الله
تعالى (قوله بتعاطى المعاملات) أى بسبب تعاطى المعاملات وهو متعلق بتعلق أى
والمعاملات من شئو البيع والاجارة والاستئجار وغير ذلك يجرى فيها الزيادة والنقصان والاقرار
والخود والتوكيل وغير ذلك فكانت الدعوى عما يفتضى بقاءه لانه لو اهدمت اضاءت احواله
لان الانسان مدنى بالطبع لا يمكن ان يقوم بجميع ما يحتاج اليه والدعوى من المعاملات فما
كان سببا للمعاملات وهو تعلق البقاء كان سببا لها (قوله فلو كان ما يدعيه منقولا) أى مجعودا
غير ودعية اما المقر به لا يلزم احضاره لانه يأخذ من المقر وكذلك لو كان ودعية لا يصح الامر
باحضاره اذا الواجب فيها التخلي لا النقل ط ويرد عليه ان الدعوى في العين الودعية انما
تكون اذا حدها وحينئذ تسمع كون من موصوبة والعين المقصوبة يكاف احضارها تامل
والقصة تفرزاد وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بنى مغيب عن المجلس قبلت وان امكن
احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا تقبل اه امكنه غريب فليتم امل وياتى خلافه
(قوله وذكر المدعى انه في يده) فلو انكر كونه في يده فبهرن المدعى انه كان في يده المدعى عليه
قبل هذا التاريخ بنسبة هل يقبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي ان يقبل

انه اقرضه اياها دفعة
واحدة او غصبها منه
فاظهر عدم جوعها
بجرم وبه يجرم ابن الغرس
في القواعد البدرية
(وحكمها وجوب الجواب
على الخصم) وهو المدعى
عليه بلا اوتهم حتى لو
سكت كان انكارا تسمع
البينة عليه الا ان يكون
آخرين اختيارا وسحقه
وسببها تعلق البقاء المقدر
بتعاطى المعاملات (زاد)
كان ما يدعيه منقولا في يد
الخصم وذكر المدعى
(انه في يده)

ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والقدر في المكملات ويذكر في السلم شرائطه
من اعلام جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنيا او بقاده بالجلوس
حتى يصح ولو قال بسبب بيع محجج جرى بينهما صحته الدعوى بالاختلاف وعلى هذا في كل سبب
له شرائط قليلة لا يكتفى بقوله بسبب كذا محجج وان ادعى ذهباً أو فضة فلا بد من بيان جنسه
ونوعه ان كان مضموناً كخزاري المضرب وصفته جيداً أو وسطاً أو ردياً اذا كان في البلد نفود
مختلفة وفي العمادى اذا كان في البلد نفود واحد ما أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين وعما
في البرازية وخزانة المائتين ١٥ قال في البرازية ولو قال بسلم محجج ولم يذكر الشرائط كان شمس
الاسلام رحمه الله تعالى يفتى بالصحة وغيره لان شرائطه مما لا يعرفه الا الخاص ويختلف
فيه بعضها وفي المتنق لو قال يبيع يكتفى وعلى هذا كل ما له شرائط كثيرة لا يكتفى فيه بقوله بسبب
محجج واذا قلت الشرائط يكتفى به ايجاب شمس الاسلام فيقال كذل كقوله محججة انه لا يصح
كافي السلم لان المسئلة تختلف فيها فلهذا محجج على اعتقاده لافي الواقع ولا عند الخاكم والحنفى
يعتقد عدم صحة المسئلة بالقبول فيقول كقول وقيل الما كقول له في الجاهل فيصح ويذكر
في القرض واقرضه منه مال نفسه لجواز ان يكون وكيل في الاقراض من غيره والوكيل سفير
فيه فلا يملك الطالب ويذكر أيضاً قبض المستقرض وصرفه الى حوايجه لانه يكون ديناً بالاجماع
فان كونه ديناً عند الثاني موقوف على صرفه واستعماله وعما فيه (قوله اذ لا يقضى بجهول)
اى لان فائدة الدعوى القضاء به لا يقضى بجهول فلا تصح دعوى الجهول ويستثنى من فساد
الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخاتمة اذا شهدوا انه رهن عنده فوبالو لم يسموا
الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتبة في أى ثوب كان وكذلك في الغصب اذا
قال دعوى بالاولى وفي المعراج وفساد الدعوى اما ان لا يكون لزمه شئ على الخصم أو يكون
الدعى مجهولاً في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بان ادعى حتماً وصية أو اقرار
فانهم ما يصحان بالجهول وتصح دعوى الابراء بالجهول بالاختلاف ١٥ قبلت المستفيضة
خسة ١٥ وفي الاشياء ولا يخفى على مجهول الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى اليتيم
الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه ما انظر الوقف واليتيم الثالثة اذا ادعى المودع
خيانة مطلقة الرابعة الرهن بالجهول الخامسة دعوى الغصب السادسة دعوى السرقة ١٥
(قوله ولا يقال مدعى فيه) قال الحلبي نهديته بنى لم أره فليراجع ١٥ قال الشيخ أبو الطيب
لم أجده في كتاب ان المدعى فيه خطأ أو غرر أو هل الشارح وجده ١٥ وفي طائفة الطائفة ولا
يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفتة الا انه مشهور وخير من صواب مشهور حموى
(أقول) وحينئذ يستغنى عما قاله الشارح من ان الادعاء يعنى معنى الاخبار فيه مدعى بالباء نال
(قوله الا ان يتضمن الاخبار) في بعض النسخ الا يتضمن الاخبار بخلافه أن وبالباء الموحدة
في تضمن أى فعل الدعوى يتعدى بنفسه فيقال ادعاه وقد يضمن معنى الاخبار فيقال ادعى
بارض أى أخبر بانها له فهو راجع الى به وبقي الاول على عموم (قوله وكونه ملزمة) فلا تصح
دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان عزله بجر (قوله وظهوره) أى الكذب وهو بالجر
عطفه على يمين (قوله كدعوى معروف بالفقر) وهو أن يأخذ الزكاة من الأغنياء مخ أى

اذ لا يقضى بجهول ولا
يقال مدعى فيه وبه الا ان
يتضمن الاخبار (و) شرطها
أيضاً (كونه ملزمة) شيئاً
على الخصم به ووجهها
والا كان عبثاً (وكون
الدعى مما يحتمل الثبوت
فدعوى ما يستحيل
وجوده) عقلاً أو عادة
(باطله) تيقن الكذب
في المستحيل العقلي كقوله
لمعروف النسب اذ ان
لا يولد مثله لانه هذا ابنى
وظهوره في المستحيل
العمادى كدعوى معروف
بالفقر أو الاعطية على
آخر

الحاضر خمسة وقيل يحلفه القاضي فان نكل أقامه عن مجلسه وان حلف أمر بالحضارة ١٥
 قال قاضيان فإذا أقام البيعة قبل بيعة لآخرين فلا قضاء ١٥ أي بل لا حضارة فإذا حضر
 أعاد البيعة ثانية فان عدت قضى عليه كافي شرح أدب القاضي قال الشافعي وعمل قضاة زمانه على
 خلاف ما تقدم فإذا أتى أهم شخص فقال لي دعوى على شخص يا مرون يا حضارة من غير أن
 يستقبروا المدعي عن دعواه إليه أو اصحتم ان فسادها وهدمها منهم غنله عما ذكره وأوجهل به
 ١٥ * وفي خزانة الأكل قال أبو يوسف لو اختفى المدعي عليه في البيت بعث إليه القاضي نسائه
 وأمرهن بدخول داره فان عرفنه والاعزل النساء في بيت ثم يدخل الرجال فيقتشون بقية الدار
 قال هشام بن محمد ما تقول في رجل له حق على ذي سلطان فلم يجبه إلى مجلس القاضي فأخبرني
 ان أبا يوسف كان يعمل بالاعداء وهو قول أهل البصرة وقبيلنا أخذ والاعداء أن يبعث القاضي
 إلى بابهم من يأتيهم به بان يقول له ان القاضي يدعوك إلى مجلس الحكم فان أجابه فيها أو اجعل
 القاضي وكيل عنه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعداء ١٥ * قال في البحر ولم يذكر السارحون هنا
 حكم استيفاء ذي الحق حقه من الغير بلا قضاء وأحيت جميعه من مواضعه تكثير الفوائد
 وتيسيرها على طالبها فان كان الحق حذوق فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى اتفاقا
 والاصح أن الغالب فيه حقه تعالى فلا يستوفيه الا من يقيم الحدود ولا يمكن بطلب المقتضى كما
 يئنه في بابيه وان كان قصاصا فقال في جناسات البرازية قتل الرجل عدوا له ولحق له ان يقتل
 بالسيف قضى به أولا ويضرب علاوته ولو رام قتله بغير سيف منع وان فعل عزرا يكن لا يضمن
 لاستيفائه حقه ١٥ وان كان تعزيرا ففي حدود القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب
 أيضا أنم ما تعزيران ويبدأ بأقامة التعزير بالبادي منه ما لا يظلم والوجوب عليه أسبق ١٥
 وأما إذا شقه فله ان يقول له مثله والاولى تركه كما قدمناه في محله بخلاف ما إذا قتله فلا يجوز له أن
 يقول له مثله كما إذا قال له يا كلب لانه كذب محض وقالوا للزوج ان يؤذي زوجته وله أن
 يضربها على عدم اجابته اذا دعاها للفراشه ولا مانع وعلى ترك الزينة وهو يريد ها وعلى ضربها
 ولده وعلى خروجهابغيم اذنه بغير حق وعلى صعودها على السطح انطل على الحسيان أو يراها
 الا جانب وحيد فله أن يقبل عليه الباب والصحيح انه لا يضربها على ترك الصلاة كما مر في
 موضعه من فصل وفي جامع التفصيلين من التكليف ومن عليه التعزير لو يمكن صاحب الحق منه
 أقامه يعني لم يمتنع الامام بأقامته فان الزوج يؤذي المرأة ولو رأى أحدا يفعل ذلك فله أن
 يمتعه ويضربه لو لم ينزجر بالمنع باللسان ولو كان حقه تعالى لا انعكست هذه الاحكام ١٥ وان
 كان عينا في اجارة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المقتاح الى المستأجر فله أن يتخذ
 مفتاحا آخر ولو اجره من غير اذن الحاكم جاز ١٥ وقد صارت حادثة الفتوى ٢ مضت المدة
 وغاب المستأجر وترك متاعه في الدار فافتتحت بان له ان يفتح الدار ويسكن فيها أو أجا المتاع فيصعده
 في ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي أخذها في القنية وفي عصب
 منية المفتي أخذت أعصان شجرة انسان هو ادار آخر فقطع رب الدار الأعصان فان كانت
 الأعصان بحال يمكن لصاحبها أن يثدها بحبل ويقرعها واداره ضمن القاطع وان لم يكن
 لا يضمن اذا قطع من موضع لو رفع الى الحاكم أمر بالقطع من ذلك الموضع ١٥ وان كان ديننا

مطامير
خاتمة القوي

فلا يقضى على غائب وهل
يحضره بمجرد الدعوى ان
بالمر أو بحيث يبيت بمنزله
نعم والا فحتى يبرهن أو
يجاف

* والمستأجر خصم من يدعى الاجارة في غيبة المالك على الاقرب الى الصواب وليس بخصم
على الصحيح من يدعى الاجارة أو الرهن أو الشراء أو المشتري خصم لكل كالموهب له * وفي
دعوى العين المرهونة تشترط حضرة الراهن والمرتهن وتصح الدعوى على الغاصب وان لم
تكن العين في يده فلذا كان للمشتري الدعوى على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري
اكونه غاصباً للمودع أو الغاصب اذا كان مقرراً بالوديعة والغصب لا ينتصب خصماً للمشتري
وينتصب خصماً للوارث المودع أو الموصوب منه * ومن اشترى شيئاً بالخيار فادعاه آخر يشترط
حضرته البائع والمشتري باطلا لا يكون خصماً للمشتري واذا استحق المبيع بالملك المطلق
وقضى به فبرهن البائع على النتائج وبرهن على المشتري في غيبة المشتري لا يدفع عنه الرجوع
بالتمن اختلف المشايخ والاصح انه لا يشترط حضرته ومنهم من قال الختار اشتراطها وأفتى
المرحسي بالاول وهو الاظهر * والاشبه أن الموصى له ينتصب خصماً للموصى له فيما في يده
فان لم يقبض ولا يكن قضي له بالائتمت فادعاه موصى له آخر فان الى القاضي الذي قضى له كان
خصماً والا فلا * واذا ادعى نكاح امرأته لزوج ظاهر يشترط حضرته لسماع الدعوى
واليمينه ودعوى النكاح عليها يتزوج أيها الصحيحة بدون حضرة أيها * ودعوى الواهب
الرجوع في الهبة للعبد عليه صحيحة ان كان مآذونا والا فلا بد من حضرة مولاه * والقول
لواهب انه مآذون ولا تقبل يمينه العبد انه محجور فان غاب العبد لم تصح دعوى الرجوع على
مولاه ان كانت العين في يد العبد ودعواه في خزائن المقتنين اه (قوله فلا يقضى على غائب) أى
بالبينة سواء كان غائباً وقت الشهادة أو بعدها وبعد التزكية وسواء كان غائباً عن المجلس أو عن
المبلد الا أن يكون ذلك ضروريا كما اذا توجه القضاء على الخصم فاستمر بشرطه المذكور في
موضع ابن الغرس وأما اذا أقر عند القاضي فيقضى عليه وهو غائب لان له أن يطعن في
البينة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار قضاء اعانة يمكن قال في الخامس والعشرين من جماع
القصولين ناقلاً عن الخسائية غاب المدعى عليه بعد ما برهن عليه أو غاب الوكيل بعد قبول
اليمينه قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك اليمينه لا يحكم بهم أو قال أبو يوسف يحكم وهذا
ارفق بالناس ولو برهن على المورث فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى
بتلك اليمينه وكذلك يقضى على الوارث ببينة قامت على مورثه وقد صرح الكلام على ذلك مستوفى
في القضاء فراجع * وكذا لا تسمع الشهادة على غائب الا اذا التمس المدعى بذلك كتاباً حكمياً
للقضاة فيجيبه القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب الذي بطرفه الخصم عليه من
الدعوى والشهادة فيقضى عليه كما في الهندية عن البدائع (قوله وهل يحضره بمجرد الدعوى)
أى يحضر القاضي الخصم (قوله حتى يبرهن) يعنى قال بعضهم انما يحضره اذا برهن على
دعواه لا للقضاء به بل ليعلم صدقه وقال بعضهم انما تقوم اليمينه على الخصم ولا خصم هناك
يحلفه بالله أنه صادق فيما يدعى عليه ليعلم بذلك صدقه فان حلف أحضره خصمه (قوله
أو يحلف) أو لحكاية الخلاف لانهم ما قبلوا قول واحد بخبر فيه بين البرهان والخلف قال في
البحران كان في المهر أو قريباته بحيث لو أجاب يبيت في منزله وان كان أبعد منه قبل بأمره
بأقامته اليمينه على موافقة دعواه لا حضار خصمه والمستور في هذا يعني فاذا أقام امرأته

يحضر معه أبوه أو من هو في معناه لان الصبي بنفسه لا يلي شيئا فيحضر الاب حتى اذ لزمه يؤمر
الاب بالاداء عنه في ماله كذا في الحوائج الخيرية والحاصل ان المفهوم عما ذكر انه لا يلزم
احضار الصغير ولو مدر كاعلى الصحيح ما لم يكن مستمرا كمالا لاشارة اليه في الشهادة ولكن يحضر
معه أبوه أو وصيه (قوله وشروطها) لم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل
على الجزم والحققة فيلوقال اشك وأظن لم تصح الدعوى بجر ~~بجر~~ فائدة لا تسمع الدعوى
بالاقرار لما في البرازية عن الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان المين الذي في يده له ما سانه اقر له به
أو ابتداء بدعوى الاقرار وقال انه اقر ان هذا لي أو اقر ان لي عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ
على انه لا تصح الدعوى اهدم صلاحية الاقرار للاستحقاق الخ بجر من فصل الاختلاف في
اشهاد قوسيا في صتنا اول الاقرار (قوله أي شرط جواز الدعوى) أي صحتها (قوله مجلس
القضاء) فيه مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القاضي مأخوذ في
مفهوم الدعوى حيث عرفها في الدور بانها مطالبة بحق عند من له الخلاص وما على تعريف
الكتربانم الاضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة فلا ترد هذه المناقشة أبو الواسع عود والمراد
بمجلس القاضي محل جلوسه حيث اتفق ولو في بيت أو دكان كان لا تسمع الدعوى ولا الشهادة
الا بين يدي القاضي أما نوابه الآن في محاكم الكمارات فلا يصح سماعهم الدعوى الا بمالم
يطاق لهم الاذن بسماعها أي انهم ارادوا فاذا اطلق لهم صاروا مثله (قوله وحضور خههه) قال في
البحر ولا بد من بيان من يكون خصمه في الدعوى ليعلم المدعي عليه وقد أغفله الشارحون وهو
عما لا ينبغي فاقول في دعوى الخراج ملكا مطلقة في عين في يده متاجر أو مستعير أو ممر من
فلا بد من حضرة المالك وذو اليد اذا ادعى الشراء منه قبل الاجارة فالمالك وحده يكون
خصمه وان شرط حضرة المزارع ان كان البذر منه أو كان الزرع نابتا والا وفي دعوى الغصب
عليه لا تشترط حضرة المالك وفي البيع قبل التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والشفعة من
حضرة البائع والمشتري فاسد ادعاء الغصب خصم من يدعي المالك فيه وقبل القبض الخصم هو
البائع وحده وأحد الورثة ينتصب خصما عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت
وقيمة في الجامع يكون الكل في يده وان البعض في يده فبقدره والموصى له ليس بخصم في
اثبات الدين انما هو خصم في اثبات الوكالة أو الوصاية الا اذا كان موصى له بما زاد على الثلث
ولا وارث فهو كالوارث * واختلاف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس
بوارث ولا وصى ولا تسمع دعوى الدين على الميت على غريم الميت مديونا أو دائما أي لا جمل
الخاصة * والخصم في اثبات النسب خصم الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت
أو على الميت * وقف على صغير له وصى ولرجل فيه دعوى يدعيه على متولى الوقف لا على
الوصى لان الوصى لا يل القبض * ولا تشترط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكفي حضرة
وصيه دية أو عينيا بشيرة الوصى أولا * ولا تشترط حضرة العبد والامة عند دعوى المولى أرشه
ومهرها * ولو ادعى على صبي مجبور عليه اسه لا كأوغصبا وقال لي بئمة حاضرة تسمع دعواه
وتشترط حضرة الصبي مع أبيه أو وصيه والانصب له القاضي وصيه أو تشترط حضرة عند
الدعوى مدعيه أو مدعى عليه والصحيح انه لا تشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى

(وشروطها) أي شرط جواز
الدعوى (بمجلس القضاء
وحضور خهههه)

لا يشترط - حضرة الصبي ذكره في كتاب القسمة ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى عينا أو دينا واجب
ببساطة هذا الوصي أو وجب لأبيه مباشرة كضمان الاستهلاك ونحوه * وذكر الخصاف في أدب
القاضي لو ادعى على صبي محجور مالا بالاستهلاك أو بالنقصان قال المدعى على يمينه حاضرة تسمع
دعواه ويشترط حضور الصبي غير أن الصبي مؤاخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الإشارة
لكن يحضر معه أبوه أو وصيه حتى إذا ألزم الصغير بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله يعني من مال
الصغير وذكر بعض المتأخرين حضرة الصبي غير عند الدعاوى بشرط سواء كان الصغير مدعى
أو مدعى عليه والصحيح أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعاوى * كذا ذكر في
المحيط وذكر رشيد الدين في فتاواه أن المختار أنه يشترط حضرة الصبي عند الدعاوى انتهى
وفي جامع أحكام الصغار للاستروشي ولو ادعى رجل على صبي محجور شبهة أو له وصي حاضر
لا يشترط حضور الصبي * كذا ذكر شيخ الإسلام ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى دينا أو عينا
وجب الدين ببساطة هذا الوصي أو لا وذكر الناطقي في أجناسه إذا كان الدين واجبا ببساطة هذا
الوصي لا يشترط احضار الصبي وفي أدب القاضي للخصاف إذا وقع الدعوى على الصبي المحجور
عليه إذا لم يكن للمدعى يمينه فليس له حق احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حضر لا يتوجه عليه
اليمين لأنه لو نكل لا يقضي به * كوله وإن كانت له يمينه وهو يدعى عليه الاستهلاك كان له حق
احضاره لأن الصبي مؤاخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الإشارة إليه فكان له حق احضاره
ولكن يحضر معه أبوه حتى إذا ألزم الصبي بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله * وفي كتاب الاقضية أن
احضار الصبي في الدعاوى بشرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا منهم من شرط ذلك سواء
كان الصغير مدعى أو مدعى عليه ومنهم من أبي ذلك وإذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعى من
القاضي أن ينصب عنه وصيا أجابه القاضي إلى ذلك * وفي فتاوى القاضي ظهر الدين والصحيح
أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى ويشترط حضرة الصبي عند نصب الوصي
للاشارة إليه * كذا في الفتاوى * وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من أبي ذلك وقال لو كان
الصبي في المهد يشترط احضار المهد بمجلس الحكم ولا شك أن اشتراطه بعدد الاول أقرب
إلى الصواب وأشبهه بالفقهاء اه * وفي جامع أحكام الصغار للاستروشي أيضا الصبي التاجر
والعبد التاجر يستخلف ويقضي عليه بالنكول وذكر الفقيه أبو الليث أن الصبي المأذون
له يستخلف عنه علمائنا وبه نأخذ في التناوي أنه لا يمين على الصبي المأذون حتى يدرك وذكر
في النوادر يحلف الصبي المأذون له ويقتضى به كوله وفي النية الصبي العاقل المأذون له يستخلف
ويقتضى به كوله وفي الولو الجمية صبي مأذون باع شبهة أو بجد المشتري به عليه إقراره بتخليقه
فلا يمين عليه حتى يدرك وعن محمد لو حلف وهو به ثم أدركه لا يمين عليه كالتصريح إذا حلف
ثم أسلم لا يمين عليه فهذا دليل على أنه لو حلف يكون معناه براء عن محمد إذا ادعى على الصبي دين
وأنكر الغلام فالقاضي يحلفه وإن نكل يقضي بالدين عليه ولزمه في ذلك منزلة الكبير وفي
الصبي المحجور إذا لم يكن للمدعى يمينه لا يكون له احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حلف
ونكل لا يقضي عليه به كوله ولو كان له يمينه وهو يدعى عليه الاستهلاك له احضاره لأنه مأخوذ
بأفعاله وإن لم يكن مأخوذا بأفعاله والشهود يحتاجون إلى الإشارة إليه فيحضره * كذا

على السواء في التعميم وهو رد على الجبر (قوله باجابة المدعى عليه) بان قال له من اختار غيرك
من القضاة فلا تحكم عليه (قوله لزم اعتباره) أي امر السلطان أي العمل به وقد امر كما امر
فلا تنس (قوله لهزله) أي ازل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذا الدعوى علام بالامر
السلطان فكانه خصص قضاءه بالحكم على من اختاره والقضاء يختص (قوله كما امر مرارا)
من ان القضاء يقيده (قوله قلت وهذا الخلاف) أي بين محمد القائل باعتباره المدعى عليه وبين
أبي يوسف القائل باعتباره المدعى (قوله على حدة) أي لا يقضى على غير أهلها (قوله أما إذا
كان في المصالح حتى وشافعي الخ) أي وقد ولي الخنفي على أن يحكم على جميع أهل المصرو وكذا
الشافعي ونحوه فليس هو كمن ولي على محلة (قوله في مجلس واحد) قيد اتناقي والظاهر انه
اراد في بلدة واحدة لان المدار على عموم الولاية كما تقدم فلو اقتصصر على قوله والولاية واحدة
الكان أحسن ويعني بان اتحادها وعمومها (قوله والولاية واحدة) أي لم يخص كل واحد بمحلة
(قوله لما انه صاحب الحق) هذا ما يعطيه كلام المفسري وهو يقيده باعتباره المدعى ولو كان أحد
القضاة يساعده المدعى عليه وهذا التحليل منه أولى من تعديله السابق بقوله اذ لا تظهر فائدة في
كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه ط قال الشارح في الدر المنثور بعد ان ذكر نحو هذا وأفتى
بعض موالى الروم بأنه ان انضم اليه احتمال ظلمه فلامدعى عليه والله تعالى الموفق اه (قوله
وركنها) أي الدعوى اضافة الحق الى نفسه الركن جزء المساهمة وقد قدم انه اقول مقبول الخ
فهى مركبة من اضافة الحق الى نفسه ومن القول الدال عليه ومن كونه عند القاضي فيكون
أركانها ثلاثة ويحتمل ان كونه عند القاضي شرط كما يصرح به فيكون الركن شئيين فقط
القول ومدلوله وظاهر كلام الشارح ان الركن هو المدلول فقط وأما القول فهو وسيلة
اليه فيكون اراد بالركن المساهمة وكثيرا ما يقع ذلك في كلامه فليأمل (قوله كوكيل ووصى)
لاولى كوكل ونيب (قوله عند النزاع الخ) انما هي دعوى عند النزاع لانه حينئذ يسمى
مدعىا ما بعد ثبوت حقه وانقطاع النزاع عنه فلا يسمى مدعىا وكذا عند المسألة فأنما يست
دعوى شرعا قال في البحر فخرج الاضافة حالة المسألة فأنما ادعى لغية لا شرعا اه ونظيره
ما تقدم عن البرازية عند قوله يقصده طالب حق (قوله وأهلها) أدخله في البحر في الشروط
وقام الجوى الشروط بقوله

اي طالبها معنى شرائط دعوة * فذلك ثمان من نظاميها احلى
خضيرة خصم وانتهاء تناقض * ومحاسن حكم بالعدل القمير بلا
كذلك معلومة المدعى به * وامكانه والعقل دام لك العلاء
كذلك الانسان المدعى من شروطها * والزامة خصمه ما به النظم كلا

(قوله ولو وصيا) أي ولو له يوصيا (قوله والا) أي وان لم يكن ما ذكرنا لا تصح دعواه كباية عبارته
الدائرة بين الضرر والمنفع * (قوله) نقل العلامة أبو السعود عن الزياهي أن الصبي العاقل
المأذون له يستخلف ويؤتى عليه بالنكول ولا يستخاف الابن مال الصبي والوصى في مال
اليتيم ولا المتوفى في مال الوفا الا اذا ادعى عليهم العقد فيبطلون حينئذ وباتى تمامه في محله
ان شاء الله تعالى وفي الفصل العاشر في الادعى على صبي مجبور عليه شيئا وله وصى حاضر

باجابة المدعى عليه لزم
اعتباره لهزله بالنسبة اليها
كما امر مرارا قلت وهذا
الخلاف فيما اذا كان كل
قاض على محلة على حدة
أما اذا كان في المصالح حتى
وشافعي ومالك حتى في
مجلس واحد والولاية
واحدة فلا ينبغي أن يقع
الخلاف في اجابة المدعى لما
انه صاحب الحق كذا يحفظ
المصنف على هامش البرازية
فليحفظ (وركنها اضافة
الحق الى نفسه) لو اصيل
كلى عليه كذا (أو) اضافة
(الى من نائب المدعى) منابه
كوكيل ووصى (عند النزاع)
معلق باضافة الحق
(وأهلها العاقل المميز) ولو
صبي المأذون في الخصومة
والألا إشياء

وبه أفتيت مرارا بجز قال
المصنف ولو لولاية القاضين
فأكثر على السواء فالعبرة
للمدعي نعم لو أمر الساطن

بألهذين أشبهه وذكرانه حيث كانت العلة لا يبي يوسف ان المدعي منشي الخصة ومرة ولحمدان
المدعي عليه دافع لها لا يتجبه ذلك فان الحكم دائر مع العلة اه وهو الذي يظهر كما قال شيخنا
اكتنه لم يأت لردده بوجه يقويه والظاهر انه لم يظهر له المراد وهو الذي ذكر في الحاصل آخر هذه
العبارة (وأقول) التحوير في هذه المسئلة مانق له الشارح عن خط المصنف ومشي عليه العلامة
المقدسي كما نقله عنه أبو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد بن العبره فلما كان المدعي
عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محله وقد أمر كل منهما بأحكامكم على أهل محله فقط
بدليل قول العمادى وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فاراد
العسكرى أن يختصمه إلى قاضى العسكر فهو على هذا ولولاية القاضى العسكرى على غير الجندى
فقوله ولولاية دليل واضح على ذلك أما اذا كان كل منهما من أهل البلد فبالحكم على أى من حضر
عنده من مهبرى وشامى وحاجى وغيرهم كفى قضاء زمانا فينبغى التعويل على قول أبى يوسف
لما وافقته انه عرف المدعى والمدعى عليه أى فان المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبه عنه أى
قاض أراد به ظهر أنه لا وجه لما فى البحر من أنه لو تعدد القضاة فى المذهب الأربعة كفى
القاهرة فالخيار للمدعى عليه حيث لم يكن القاضى من محله ما قال وبه أفتيت مرارا (أقول)
وقد رأيت بخط بعض العلماء نقل عن المقتضى أبى السعود العمادى ان قضاة الممالك المحروسة
ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار إليه الشارح وذكر شيخ
شيوخ مشايخنا السائحان بعد كلام قال فى قضاء البرازية فوض قضاء ناحية إلى رجلين لا يملك
أحدهما القضاء ولو قلدرجلين على ان يقر لكل منهما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام ظهير
الدين ينبغى أن يجوز لأن القاضى نائب الساطن ويملك التفرد اه فخصه بل ان الولاية
للقاضيين فاكثر كل واحد فى محله فتفرد القاضى بصحح والعبرة للمدعى عليه وان كانوا فى
محل واحد على السواء فقد سمعت انه لا يملك أحدهم التفرد فلا فائدة فى اختيار أحدهم وان
أمر كل واحد بالتفرد جاز وحيد فلا يظهر فرق بين كل واحد فى محله أو مجتمعين قاضيه
المصنف ليس على اطلاقه بل على هذا التفصيل اه وكان عليه ان يذكر بعد قوله جاز والعبرة
للمدعى وقد انضخ المرام من هذه المسئلة على أتم وجه والله تعالى الجداد كن صدر الامر
السلطاني الآن بالعمل على ما فى المجلة من المادة ١٨٠٣ من ان العبرة للمدعى عليه فاحفظه
والسلام (قوله وبه أفتيت مرارا) رده العلامة المقدسى وذكرانه ينبغى التعويل على قول أبى
يوسف لما وافقته انه عرف المدعى والمدعى عليه وذكرانه غير صحيح أما أولا فان النسخ المشهورة
من البرازية على الاطلاق الذى ادعاه وبني عليه فتوا به بل على ما قدمه من أن كلام المتقدمين
يطلب الحاكمة عند قاضى محله كما علمت من عبارته المتقدمة وعلى تقدير أن فى نسخة اطلاقا
فهو محمول على التقييم المصريح به فى العمادية والخاصية وغيرهما فان الذى ولاه خصمه بتلك
البلدة أو بتلك المحلة وهذا قال فى جامع الفصولين اختصم عربيان عند قاضى بالدة صح قضاؤه
على دليل الحكميم (أقول) ولا يحتاج الى هذا لان القضاة يفوض لهم الحكم على العموم فى كل
من هو فى بلادهم أو قرىتهم ولو من الغرباء التى تولوا القضاء بها كما ذكرناه وهو الذى ذكره المؤلف
بعد عن المصنف (قوله على السواء) أى فى عموم الولاية لان قضاة المذهب فى زماننا ولا يتهم

وهذا صحيح غير ان التمييز بينهما يحتاج الى فقه وحكمة ذكاه اذا العبرة له معاني دون الصور والمباني
ولان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو وان كان معني كالدعوى اذا ادعى
أداء الوديعة أو هلا كها فانه مدعى صورة ومدة كمر لوجوب الضمان معني وله هذا يحلله القاضي
اذا ادعى ودال الوديعة أو هلا كها انه لا يلزمه ردده ولا ضمان ولا يحلله انه رده لان اليقين أبدا
تكون على النفي كافي الشبهة الالائية (قوله والمدعى عليه بخلافه) أي ملتبس بخلافه
وهو من اذا ترك لا يترك بل يجبر على الخصومة اذا ترك كها وهذا فرق صحيح حوى قال الفهستاني
فلا يثبت كل يوصى اليتم فانه مدعى عليه معني فيما اذا أجبره القاضي على الخصومة اليتم
وانما عرفه بالملك وعدل عليه بقضي التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيها وقيل
المدعى من يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لا حق لغيره عليه وقيل المدعى
من ياتس خلاف الظاهر والمدعى عليه من يثبت بالظاهر اه وقيل المدعى من لا يثبت
الاجبة كالخارج والمدعى عليه من يثبت بقوله بلا حجة كذي اليد قلت وهذا انما يف
بالحكم فيه دور وأصح ما ذكره الذي مشى عليه المصنف (قوله فلو في البلدة قاضيه ان
كل في محله) أي بخصوصه وانما قضائه عاما واثارة الى أن الجبر في أصل الدعوى لا يقين
يدعى بين يديه والتفريق لا يظهر وفي بعض النسخ بالواو بدل الفاء (قوله فالتحليل المدعى
عليه عند محمد بن يتي بزازية) انما ما ذكره عبارة البرازية وعبارته كافي المخ قاضيه ان في مصر
طالب كل واحد منهم ان يذهب الى قاض فالتحليل المدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى
اه وفي المخ قبل هذا عن الخاتمة قال ولو كان في البلدة قاضيه ان كل واحد منهم ما في محله على
عدة فوقفت الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والاخر من محله أخرى والمدعى يريد أن
يخاصمه الى قاضي محله والاخر ياني ذلك اختلاف فيما أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة بالمكان
المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلدة اه وعلا في المحيط
كافي الجبر بان أبو يوسف يقول ان المدعى من مشى لخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان
المدعى عليه دافع لها اه وبيان التعامل كما قال الرمي أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
المدعى اذا ترك ترك فهو من مشى فمخير ان شاء انشا الخصومة عند قاضي محله وان شاء انشاها
عند قاضي محله لا خصمه وأن محمد رحمه الله تعالى يقول المدعى عليه دافع له والدافع بطالب
سلامة نفسه والاصل براءة ذمته فاخذته الى من ياباه لريسة ثبتت عنده ذمته وقعت له ربحا
يوقعه في اثبات ما لم يكن ثابتا في ذمته بالنظر اليه واعتباره أولى لانه يريد الدفع عن
نفسه وخصمه يريد أن يوجب عليه الاخذ بالمطالبة ومن طالب السلامة أولى بالنظر عن
طالب خصمه تامل وانما محل اشارة البرازية على ما في الخاتمة من التقييم بدال محله
انما قاله المصنف في المخ هذا كله وكل عبارات أصحاب الفقاوى يفيد أن فرض المسئلة التي
وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيه ان كل قاض في محله
وأما اذا كانت الولاية اقاضيين أو افضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه
قوله الدعوى عند أي قاض أراد اذا لا تظهر قائدة في كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه
وينهمد الحق هذا ما قد مضاه من تعامل صاحب المحيط انتهى ورده التحليل الرمي وادعى ان هذا

(والمدعى عليه بخلافه) أي
يجبر عليه فلو في البلدة
قاضيه ان كل في محله فالتحليل
للمدعى عليه عند محمد بن يتي
بزازية ولو القضاة في
المذاهب الاربعية على
الظاهر

بذلك اهـ (أقول) فائدة فيما يظهر عدم سماع ذلك القاضي منه دعوى التعرض قبل وجود
الخطبة معه واعلم أن النزاع والتعرض متقاربان لكن أن أريد بالتعرض أن يكون بغير حق بل
مجرد اذنية وأريد بالنزاع أن يكون بمقتضى وجوده فافرق ظاهر (قوله بخلاف دعوى
قطع النزاع) أي بينه وبين غيره حقيقة أن يأتي بشخص للدعوى ويقول هذا يدعي على دعوى
فان كان له شيء فإليه والايشهد على نفسه بالابراء وهذا غير صحيح وهذه الدعوى غير مسموعة
لان المدعى من اذاترك ترك قال في البهرار هل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه
وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لان الحق له اهـ والذي رأيته في عبارة قارئ
الهداية سئل اذا ادعى شخص على آخره بقطع النزاع بينه وبينه ان كان له عليه حق أو مطالبة
يدعي به وبطالبة وان كان ليس له عليه حق يشهد عليه انه لا يستحق عليه شي من الحقوق
والدعوى والطالبات فهل تسمع هذه الدعوى من المدعى أم لا اجاب لا يجب عليه أن يدعي
عليه لان الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه اهـ وهي التي عنها الشارح بقوله سراجية أي
فتدعى سراج الدين قارئ الهداية وهذه الدعوى دفع التعرض كما علمت لان ذلك يقول
هذه الارض في يدي وهذه البيعة تشتمل على ما يدعي انتم له وفي يده ولا يملكه له على دعواه
فأريد أن لا يتعرض لي لاني أثبت أني ذوبيدونه (قوله وهذا الخ) يعني لما عرفنا ان الدعوى
قول مقبول يقصده طالب حق فان أردنا بالحق الامر الوجودي كأن يقول هـ هذا المال لي أريد
أن يسلمه الي بقى من أنواع الدعوى ودفع التعرض فيزاد أو دفعه عن حق نفسه وان
أراد بالحق أعم من الوجودي وهو ما تقدم ومن العدمي وهو أن يقول هذا الحق لي في مالي لاني
أثبت أني ذوبيد وأطالب أن لا يتعرض لي بغير حق وعدم تعرضه حق لكنه عدمي فيستغنى عن
هذه الزيادة وهي قوله أو دفعه (قوله الامر الوجودي) فلا يشمل العدمي كالدفع فيحتاج الى
زيادته لادخاله في تعريف الدعوى والمراد بالعدمي ما يشمل الاعتبار فان الدافع ليس عدمي لان
المراد به كنهه عن المنازعة ط (قوله لهذا القيد) أي فيستغنى في التعريف عن هذا القيد وهو قوله
أو دفعه فانه فصل قصدي لادخاله الفصل بعد الجنس قيد فافهم والاضح ان يقول لم ينجح الى
زيادة أو دفعه (قوله والمدعى الخ) أمم فاعل من ادعى يدعي وأصله مدعى لان ثلاثيه مدعى فاعقل
الى باب الافتعال فصار ادعى وقلت التامد الاول أدغمت الدال في الدال فصارا دعى وكذلك في
باب التصريفات من المضارع والامر والمصدر وانما أبدت التامد الاول لم يعكس لان من المهموسة
والدال من الجهورن فالأقوى لا يتحول الى الضعيف * (تمة) * اما كان قوله والمدعى الخ لا لاغاب
من المتنازعين في نفسه لا حترز عنه في الدور بقوله من المتنازعين قولاً وما كان هذا متناولاً
للمتنازعين في المباحث حترز عنه بقوله في الحق أي حق العبد اهـ قال شيخنا بوضعه انه اذا
تضاربا وكان الظاهر أحدهما فانه يطلق عليه مدع مع انه اذاترك لا يترك فاحتاج الى أخرجه
بقوله من المتنازعين قولاً اهـ أبو السعود والحاصل ان طالب الحق يسمى مدعياً والطالب
اذاترك لا يتعرض له والمطلوب هو المدعى عليه لا يأتي منه الترك حتى يعلم ما عليه (قوله من
اذاترك ترك) أي لا يجبر عليه لان حق الطالب له فاذا تركه لا سئل عليه عمنى (أقول) وهذا
أحسن ما قيل فيه وقال محمد في الاصل قبل المدعى عليه هو المذكور والاخر المدعى قال الزياتي

بخلاف دعوى قطع النزاع
فلا تسمع سراجية وهذا
اذا أتى بالحق في التعريض
الامر الوجودي فلو أريد ما
يعم الوجودي والمدعى لم
يجب لهذا القيد والمدعى
من اذاترك دعواه (ترك)
أي لا يجبر عليه

ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويديها في القاضى
 دعواه اهـ (قوله عند القاضى) أى فلا تسمع هى ولا الشهادة الا بين يدي الحاكم بحج وأراد
 بالقبول المزمع فخرج غيره كما يأتى (أقول) وينبغى أن يكتب كون المحكم كالقاضى فيما يجوز به
 التحكيم بشرطه فانه شرط كافى الاختيار ونبيه عليه الشارح في شرحه على الملتقى قال فى
 الشرع بلاية به ان ذكر القاضى قال وينبغى أن يكون المحكم كذلك لانه يلزم الخصم بالحق
 ويخلصه اهـ (وأقول) قد صدر الامر السلطاني الآن بتخاذ حكم المحكم اذ ارفع للعالمكم
 الشرعى وكان موافقا لنقد كفى كتاب القضاء من مجله الاحكام العادية (قوله يقصده به طلب
 حق) أى معلوم قبل غيره هذا التعريف خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج عنه دعوى
 اتياء الدين والاجراء عنه بحج ورد العلامة المقدسى بان هذا الغائب يكون من جانب المدعى
 عليه لدفع الدعوى أى فليس بدعوى وأيضا اذا علم ان الديون تقضى بامثالها فالإتياء
 دعوى دين والابراء دعوى تلك مهـ فى اهـ وقوله طلب حق يقصده به حال المنازعة فخرج
 الاضافة حال المسألة فانهم ادعوى لغة لا شرعا ونظيره ما فى البرازية عيز في يد رجل يقول هو
 ليس لى وليس هناك منازع لا يصح نفسه فلو ادعاه به لانه نفسه صح وان كان ثمة منازع فهو
 اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا بالملك
 له اهـ بحج (أقول) كلام البرازية مفروض فى كون النفي اقرار للمنازع أولا وليس فيه دعواه
 الملك لنفسه حالة المسألة (قوله خرج الشهادة) فانهم اوان كانت قولاً مقبولا لانه يقصده به
 اثبات حق للغير (قوله والاقرار) أى وكذا الاقرار وأورد على التعريف عين الاستحقاق
 فانه قول مقبول يقصده به طلب حق قبل الغير واجيب بانه خرج بالطلب فان المراد به طلب
 خاص وهو ما كان باللفظ الدعوى ونحوه ط (قوله أو دفعه) أى دفع الخصم عن حق نفسه
 زاد الباقيات فى الحديث بدعوى صحيحة لينطبق على المحدود اهـ وعطقه بار التبرية إشارة
 الى أن الدعوى نوعان والقصة به الادخال فلا اعتراض بادخال أو فى التعريف (قوله دخل
 دعوى دفع التعرض) أى بقوله أو دفعه وهو أن يدعى كل منهما ارضا انهما فى يده وبرهن أحدهما
 على دعواه فكان مدعىا دفع تعرض الاخر حيث أثبت باليمين انهما فى يده واليمين لا تقبل الا بعد
 صحة الدعوى فعلمنا صحة دعوى دفع التعرض قال فى البرازية والقضى على ان دعوى دفع
 التعرض صحيحة فانه ذكر فى الجامع الصغير ارض يدعى ارجلان كل يقول فى يدي لا يقضى
 باليد لو احدهما ولو اقر أحدهما باليد لا تخلا يقضى له به ولو برهن أحدهما باليد يقضى له
 باليد لانه قام على خصم انزاعه معه فى البدل على أن دعوى دفع التعرض مسموعة اهـ دم
 ثبوت اليد لا تخرا اهـ افاده الرجحان كمن صورها الطحاوى بقوله أن يقول ان فلانا
 يتعرض لى فى كذا بغير حق واطالبه بدفع التعرض فانهم اتهم فى القاضى عن التعرض له
 بغير حق فناداهم لا حجة له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد حجة تعرض بها اهـ قال الحموى
 ناقله عن بعض الفضلاء لانه وقع عنه مدة تردد فيما اذا سمع القاضى دعوى دفع التعرض ومنع
 الخصم من معارضته بعدها هل يكون قضاؤه مانعا للخصومة من المقضى عليه فى الحادثة
 المتنازع فيها ام لا فان كان مانعا ظهر نتيجةه واذ لم يكن مانعا فاقى فائدة فيه ولم أر من صرح

عند القاضى (يقصده به
 طلب حق قبل غيره) خرج
 الشهادة والاقرار (أو دفعه)
 أى دفع الخصم (عن حق
 نفسه) دخل دعوى دفع
 التعرض فسمع به يقضى
 برأية

الوكيل الايضال لان القول قول الامين في نفي الضمان عن نفسه لاني الزام غيره فيما يدعيه
 واذا كان القول قول رب الدين في بقائه دينه فالتصميم وهو المدينون الموكل بحجبه على ابقاء ما في
 ذمته لعدم سقوط حق الدائن ولا رجوع على الوكيل لانه أمين والقول قوله في براءته ثم
 الموكل ان كذبه الطاب وصدق الوكيل حلقه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط
 حقه وان عكس حلف الوكيل ومثل ما ذكر في الدين من التفصيل يقال في الوديعة ط ب زيادة
 (قوله ولو قبض الخ) أي أخذ الدلال عن المبيع ليس له المالك فضاء منه يصلح بينهما بالنصف
 فيضمن الدلال نصه قال المصنف ينبغي ان أذن له المالك في القبض لا يضمن والا ضمن رب
 الساعية أيا شاء فان ضمن المشتري يرجع على الدلال ما لم يكن رسولا في الدفع الى البائع والظاهر
 ان هذا في غير ما حصل منه اذن في القبض أو نفي عنه كذا في نهرج الوهبانية لا شرب لا في ثم
 ينبغي ان يكون هذا في دلال توسط بين البائع والمشتري أما لو دفع الثوب ليبيعه كان وكيله لا عن
 ما يكدور جعت حقوق العقد اليه وكان قبض الثمن له ولا يعتبر حينئذ اذن البائع ولا نفيه
 وأسعفر الله العظيم

(كتاب الدعوى)

ولو قبض الدلال مال المبيع كي
 يسهل منه وضاع يشطر
 (كتاب الدعوى)

لا يخفى مناسبتها لوكالة
 بالخصوص (هي) لغة قول
 يقصده الانسان ايجاب
 حق على غيره وألفها الثانية
 فلا تنون وجهها دعوى
 بفتح الواو كقوى وقوة
 دورا يكن جزم في المصباح
 يكسرهما أيضا فيجـ ما
 يحافظ على الف الثانية
 ونبرعا (قول مقبول)

لا يخفى مناسبتها للتسمية أي لما اقتضى كون العزل معقبالو كالة تقديم باب عزل الوكيل
 فتاخرت الدعوى عن الو كالة بالخصوص عنه ووجه مناسبتها له أن الخصوصية شرعا هي الدعوى
 والجواب عنها فمما كان ذكرها بعد الو كالة بالخصوص من قبيل التفصيل بعد الاجمال (قوله
 قول الخ) ظاهره يشمل الشهادة إلا أن يكون نعيها بالاعم فان أريد اخراج الشهادة يرا
 انفسه (قوله ايجاب حق على غيره) أي من غير تقييد بمنازعة ولا مسألة دعوى ولا تعرض فيه
 الى الدفع عن حق نفسه والمصدر الادعاء وهو افتعال من ادعى والدعوى اسم منه وتطلق على
 دعوى الحرب وهي أن يقال يا فلان وكذا الدعوة والدعوة بالفتح والكسر اسمان منه والدعوة
 بالفتح أيضا المرأة والحلف والدعاء الى الطعام وتضم وبالكسر في النسب ط وقيل الدعوى
 في اللغة قول يقصده الانسان ايجاب الشيء على غيره إلا أن اسم المدعي يتناول من لا حجة له في
 العرف ولا يتناول من له حجة فان القاضي يسميه مدعيا قبل اتمام البينة وبعد ادعاءه يسميه محقا
 لا مدعيا ويقال لمصلحة الكذاب مدعى النبوة لانه يجر عن اثباتها ولا يقال لخضر سيدنا رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم مدعى النبوة لانه قد أثبت بالبحر (قوله وألفها الثانية) هي لغة
 بعض العرب وبعضهم يوثنها بالياء مصباح (قوله لا يكن جزم في المصباح الخ) قال بعضهم
 الكسر أولى وهو المنهوم من كلام سيديو لانه ثبت ان ما بعد ألف الجمع لا يكون الامكسورا
 وأما فتحه فانه مسموع لا يقاس عليه وقال بعضهم الفخ أولى لان العرب آثرت التخفيف
 ففخت ح (قوله فيهما) أي في الدعوى والقناوى ح (قوله يحافظ على ألف الثانية)
 أي التي يبقى عليها المقرد والظاهر انه ساقط لفظ وفتحها به بد قوله بكسرهما كما هو صريح
 عبارة الشربلالية والمصباح أو يقال انما جزم صاحب المصباح بفتحها أيضا يحافظ الخ فلا
 سقط تأمل (قوله وشرعا قول) أي ان قدر عليه والاقص في كتابته قال في خزانة المفتين

فلان فباعه من غيره جاز وفي الكافي لا يجوز قال العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية
 واذا نامت فيماد كروا من الاصل رأيت ان من قال بالجواز في بيعه من فلان فباعه غيره رأى
 ان هذا مقيد من وجه فقط ولم يوجد التاكيد بالذات ومن قال لا يجوز بيعه من غيره رآه مقيدا
 من كل وجه اه وفي الخلاصة وجامع البرازي اوقال به الى أجل فباعه نقدا قال الامام
 الصرخي الاصح انه لا يجوز بالاجماع وفي الوبي شرح الجامع الكبير ولو دفع اليه عبدا
 وأمره بالبيع ونهاه عن التسليم به دال بالبيع حتى يقبض الثمن قال محمد بن النعمان باطل وقيل
 أبو حنيفة معه وقال أبو يوسف يصح حتى لو سلم يضمن الثمن ان له والاله لا يتردو كذا الوباع
 ثم نهاه عن التسليم اه وفي الخاتمة وكذا بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع قبل
 قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا - حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع اه قال
 الشربة لابي في شرحه عليه الوقال به وبيع بالثمن أو به وبيع بالخلاف جاز البيع قال لانه
 لما أمر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبيع بالثمن أو به وبيع بالخلاف جاز البيع كان مشروطة بخلاف قوله
 بالثمن أو به وبيع بالخلاف قيد فيه فلا يبيعه نسيئة كلوا قال لا تتبع الابانة بدواع بالنسيئة لا يجوز
 واوقال به اقص لان لا يجوز غيره ومتى قل خلاف هذا الوقال به لزيد أو في سوق كذا جاز في غيره
 واغيره ولو قال لا تبعه الا لزيد أو في سوق كذا لا يجوز في غيره ولا غيره ولهذا الخلاف اتى
 بصفة قالوا لانها تذكروا فيما فيه الخلاف اه (قوله خالفه) أي الوكيل (قوله قالوا يجوز)
 أي للوكيل التغير أي الخاتمة لانه لما أمر بالبيع كان مطلقا فان قيد فيه فلا يخالفه كما هو
 والحاصل ان قوله به وبيع بالثمن أو به وبيع بالخلاف ليس بتقييد ولا تتبع الابانة قد والاختلاف تقييد
 وكذا قوله بالثمن أو به وبيع بالخلاف على والضابط له - هذه المسائل كما قد مضى ان الموكل متى شرط على
 الوكيل شرطا يتوقف فيه ان كان نافعا من كل وجه يجب مراعاة شرطه مطلقا وان ضارا من كل
 وجه لا يجب مراعاته مطلقا وان كان نافعا من وجه ضارا من وجه ان كده بالثمن يجب
 مراعاته وان لم يؤكده لا يجب مراعاته وذكرا أمثلة ذلك فيما تقدم فراجعها ان شئت (قوله)
 وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم صورته دفع الى آخر ما لا وقال اقص به ديني اقل لان فقال
 الامور فعلت وقضيت وقال الدائن لم يرض شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان
 - واه كان في حال حياة الأمر وقد دفع اليه المال لم يدفعه للطالب أو أمره باقتضاء دين له لا ياتي به
 اليه أو يدفعه لغيره أو كان بعد موت الأمر ولا فرق بين الوكيل يقبض الدين والعين فان
 القول قوله اذا قال سانه لأنه أمين ولا يصير على الطالب والقول له في عدم القبض ويجوز
 انهم على قضاء حقه وهذا معنى قوله كذا قول رب الدين ومعنى قوله مقدم أي على قول
 الموكل انه مادفع وعلى قول الدائن انه ما قبض لكن في حق ابرائه فقط لا في سقوط حق الدائن
 حتى كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل وهذا أيضا معنى قوله كذا قول رب
 الدين الخ (قوله كذا قول رب الدين) يعني قوله مقدم على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط
 حقه (قوله وانهم) يعني الموكل يجبر على الدفع الى دائنه لهدم نقاذ قول الامين عليه بل
 انما كان القول قوله في براءة نفسه فقط فقوله قول الوكيل مقدم أي في براءة نفسه لانه أمين
 حتى الضمان عن نفسه وقوله كذا قول رب الدين أي في عدم وصول حقه اليه بمجرد دعوى

خالفه قالوا يجوز التغير
 وفي الدفع قل قول الوكيل

مقدم
 كذا قول رب الدين
 وانهم يجبر

قبل قبض ثمنه لا يصح فيما لم يعمل انتهى عن التسليم فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى اه
 (قوله ابراهم عليه السلام) أي اجلا ولا يمكن في ظنه انه عشرة فتمين انه مائة (قوله برئ من
 الكل قضاء) اعطاء على اطلاق البراءة (قوله لا بقدر ما يتوهم ان له عليه) وهو عشرة والاولى
 ذكر ابراهم ان وانظر ما مناسبه ذكر هذا الفرع هنا (قوله قال المديون) قال الشربة الى قال
 للمدينون من جاك بعلامة كذا أو من أخذ خنصر كذا أو قال لك كذا فادفع اليه مالي
 لا يصح التوكيل لانه لا مجهول فيضمن المأمور بالدفع لذلك ولا يخرج عن العهدة ما لم يكن أمر
 انسا فابعثه بالقبض فعلم ان المراد أنه بالقول الاول لا يصبر وكذا ما لو قال لانسان بعده اقبض
 دين فلان واقبض خنصره علامة صدق صاروكي الاول كن يحتمل الى ثبوت ذلك عن رب
 المال ولا يثبت بمجرد قبض الخنصر ونحوها (قوله لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه) ولو لم
 يدفع اليه حتى هلك لم يضمن لجواز ان غير رسول ياتي بذلك العلامة يبرئ عازيا الى المقتطعات
 ومحلى عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة الفاشية تؤدى الى المنازعة أما اذا كانت
 يسيرة كما اذا قال مالك عبد ابن باعه أحد هذين الرجلين فهو جائز فاقام ما باع كان جائزا اه أبو
 السعود في حاشية الاشياء وقد ذكر هذه المسئلة في القنية آخر الكتاب في المسائل التي لم يوجد
 فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين اذا قال المودع للمودع من جاك بعلامة كذا بان
 أخذ اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه الوديعة فهل يصح هذا التوكيل أم لا يصح ان يكون
 اوكيل مجهول ولا يضمن بالدفع اه فقد جزم هنا بعدم صحة الوكالة وتردد فيها اذا وكل
 بعض الورثة انسانا ليستوفي نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والوكيل بعض
 من علمهم الديون يصح أن يفتى به ناج الدين أخو الحسام الشهيد بعد التام والمباحة الكسيرة
 اه مع أنهم اوكيل مجهول تأمل (فروع) قال في الولوالجية رجل غاب وأمر بئذيه أن يبيع
 السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباعها وأمسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن لان استاذة
 لا يتحقق عليه عادة فلا يصير بتأخير الاداء ضامنا اه بعث المديون المال على يد رسول فهلك
 فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث به ابيع
 فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفهها الى فلان فانه ارسل فاذا
 هلك هلك على الدائن ويانه في شرح المنظومة اه اشياء (قوله وفي الوهيانية الخ) هذه
 الايات منها ليست على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ) قال العلامة عبد
 البرور أيت بخط بعض العلماء بطلان القنية في هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قولهما
 والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وبعه وبيع بال نقد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له فيما ان يبيع
 بالنسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقوله أبيع نخل الذي في اذا قال له بعه وبعه نخل الدجالة
 ان يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال اضارب خذ هذا المال مضاربة واشتر به البر
 وبعه فله ان يشتري غير البر لان الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال بعه بالنقد أو قال بعه
 من فلان فلا يجوز له الخافقة كما لو قال لا تبع الا من فلان فباع من غيره لا يجوز وفي المبسوط
 الوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن وانما رضى بكونه في ذمة من
 سواه لان الناس يتفاوتون في ملاة الذم فلا يجوز بيعه من غير من سواه وفي البرازيه بعه من

ابراهم عليه السلام
 الكل قضاء وأما في الآخرة
 فلا لا بقدر ما يتوهم ان له
 عليه وفي الاشياء قال
 المديون من جاك بعلامة
 كذا أو من أخذ اصبعك
 أو قال لك كذا فادفع اليه
 لا يصح لانه توكيل مجهول
 فلا يبرأ بالدفع اليه وفي
 الوهيانية
 ومن قال أعط المال قابض
 خنصر
 فاعطاه لم يبرأ وبالمال يخسر
 وبعه وبيع بالنقد أو ببيع
 نخل

بطلت الوصية وفي الوكالة اذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط
 الخيار اذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ١١ وفي البدائع اذا باع الموكل ما وكل
 ببيعته ولم يعلم الوكيل فباعه وقبض الثمن فله في يده ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري
 على الوكيل رجوع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره أو أعقبه أو استحق أو كان حرا لاصل لانه
 صار مفرورا من جهته ولو مات الموكل أو جن لا يرجع لعدم الضرر والوكيل يقبض الدين ولو
 قبضه وهلك في يده بعد ما وهبه الموكل للمديون ولم يعلم الوكيل لم يقبض ونعاه فيه ١٢ (قوله)
 أو بقي أثره أي أثر ملكه أي وتبقى الوكالة اذا بقي أثره كسئله العدة وهي ما اذا وكله بطلاقها
 ثم طلق الآخر لنفسه بقيت الوكالة لبقاء أثر الملك وقد أمكن إيقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف
 الموكل مجزعا عن تصرف الوكيل معه قال بعض الفضلاء هذا ليس على إطلاقه بل بقيد زوال
 حاجة الموكل وهو موجود فبما اذا وكله بالهبة فهو بفسخه ثم رجوع لم يكن الوكيل ان يجب كما
 قدمناه قريبا لان الواجب مختار بالرجوع فتبين برجوعه عدم حاجته الى الهبة لانه لو كان
 مختارا لما رجع فكان دليله على نقض الوكالة ولهذا صرح المصنف بانه اذا وكله بطلاق زوجته
 فطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لان الوكيل يمكنه بتعيينه ما وكل به ولا دليل لزوال
 الحاجة وكذا ما ذكره الشارح اذا وكله بالبيع فباع ثم رد عليه بهيب بقضاء فلو وكيل ان يبيعه
 لان الرد بقضاء بلا اختياره فلم يكن دليل زوال الحاجة فله ان يبيعه لان الحاجة قائمة كذا
 في الحواشي المعتبرة ومثله في العنايه وغيرهما من المعتبرات (قوله كسئله العدة) وهي ما اذا
 وكله بطلاق امرأته ثم طلق الآخر بنفسه بقيت الوكالة لبقاء أثر الملك وقد أمكن إيقاع الوكيل
 فيه فلم يكن تصرف الموكل مجزعا عن تصرف الوكيل معه فتصرف الوكيل بان يوقع الباقي
 غير معتذر كذا في الفتاوى الصغرى قال في الشريعة لا يسهل والمراد بالباقي الطائفة الواحدة
 الباقية لأكثر من ان قوله اذا طلق امرأته واحدة وهي في العدة فتبين إيقاع الواحدة
 في العدة من طائفة سابقة ولان التوكيل بالتطبيق لا يقتضي إيقاع أكثر من واحدة ١٣
 والاصل فيه ان ما كان الموكل فيه قادرا على الطلاق كان وكيله كذلك وكذا اذا وكل بالخلع
 نخلها كذا في العنايه (قوله بخلاف ما لو تجدد الملك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه من مشتريه
 فلا يعود التوكيل اهدم عود قديم الملك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر لو تكهها بعد
 زوج آخر وقد طلقها لثالثا ط قال الزيلعي ولو وكله ببيع عبده فباعه العبد وادخلوه
 في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم لا تعود الوكالة ولو أخذ منه المشتري
 منهم بالثمن أو بالقيمة عن وقع في سهمه من الفاعلين فهو على وكالته لانه بالاختصاص لا بالظرف عاد
 الى قديم ملكه ١٤ قاله أبو الطيب (قوله لا ينزل ما لم يصله الكتاب) لانه عزل قصدي بشرط
 فيه العلم وعلمه بوصول الكتاب اليه ط (قوله صح) أي وان لم يعلم (قوله وبعده لا) أي الا
 اذا علم في العزل القصدي وليس معناه انه لا ينزل مطلقا (قوله ونسي) أي نسي من دفعها اليه
 (قوله لا يقبض الوكيل بالدفع) لانه فعل مأمر به ولم يكن مقته فبان ان هذا بخلاف مسئلة
 ذكرها البرزاي وهي وكيل البيع قال بعبته وسئل من رجل لا يعرفه وضاع الثمن قال القاضي
 يقبض لانه لا يملك التسليم قبل قبض غنمه والحقكم جميعا والله لا لاسر أن انتهى عن التسليم

(أوبقي أثره) أي أثر ملكه
 كسئله العدة بخلاف ما لو
 تجدد الملك (فروع) *
 في المنة ط عزل وكتب
 لا ينزل ما لم يصله الكتاب
 * وكل غائبه عزله قبل
 قبوله صح وبعده لا * دفع
 اليه فقبضه لم يدفعها الي
 انسان يصلها فادفعها
 ونسي لا يقبض الوكيل
 بالدفع

بنفسه) لانقضاء الحاجة به كما لو وكاله باعتاق عبده أو بتكاته فاعتقه الموكل أو كاتبه
 أو بتزويج امرأته أو بشراء منى ففعل بنفسه أو بطلاق فطلقها ثلاثا أو واحدة وانقضت عدتها
 أو بالخلع فخلعها بنفسه بحر (قوله والا لا) أي وإن لم يبحز الوكيل عنه كما إذا أذن للعبد
 في التجارة وغير ذلك لا ينعزل وفي الخلاصة لو وكاله بشراء حنطة بعينها أو ببيعها فخلعت دقيقا
 أو سوبقا خرج من الوكالة ولو وكاله إلى عذرة أيام هل تنقضي بعض العشرة روايتان والأصح
 لا فيلحفظ (قوله والعدة) الواو اسنة ثمانية لالة الالف هـ (قوله ابقاء المحل) قال في
 الهندية ولو وكالت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بثقة فخرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك
 الوكيل أو لم يعلم ولو أنزجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة وإذا زوجها
 جازا النكاح ولو كان وكيله من جانب الرجل بتزويج امرأته بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو
 بنته أخرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط اهـ (قوله ولو ارتد الزوج) أي ولم يلحق بدار
 الحرب أو لحق أي بعد الردة ولم يحكم بطاقة فان طلق واقع اتفاقا لانه لا يعقد الملة فكذا
 وكالته فيه لانهم اقيم الغيرة مقامه فيها يملكه وهو عاك الطلاق فكذا عاك النكاح كبل به أما وحكم
 بطاقة فقد تقدم انه ينعزل به وكيله وصرح هنا في الجبر والمخ أن لحوقه بمنزلة موته أي بعد الحكم
 به وصرح المصنف انه اذا بطل بالعاق من أحد هما لا تعود بهود ومسلم على المذهب الظاهر
 فان قلت هـ هذا يناق ما ذكره في المنية بقوله ارتد الموكل أو لحق بدار الحرب فتوقف وكالة وكيله
 وكذا ما تقدم من انعزاله بالعاق مرثدا قلت لا منافاة لان ذلك في الوكيل يتصرف بما يتوقف
 من المرتد كالبيع وهذا فيما لا يتوقف اتفاقا كالطلاق فثبت تقدم الموكل نفسه من الوكيل
 وأيضا فان المراد من انعزاله بالعاق مرثدا المحكوم به ثمة وهذا الجبرود عن الحكم كما هو المقرر
 من كلامهم فتأمل (قوله أو لحق) أي ولم يحكم به فلا ينافي ما تقدم كما علمت (قوله وتعود
 الوكالة) أي يعود ملك التصرف لا وكيله وجب الوكالة السابقة وليس المراد انما تعود بعد
 زواله لانه لم ينعزل كما يفهم من قوله قبله والا لا وعادة الزايعي فالوكيل باق على وكالة
 ثم رد عليه بما هو فسخ كغيره رؤية وشرط أو عيب بقضاء أو فساد بيع (قوله بقى على وكالة)
 لان ملكه القديم قد عاد اليه بالفسخ فتعود الوكالة وان رد بما لا يكون فسحا لا تعود الوكالة
 كما لو وكاله في هبة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكاله بالبيع ثم
 رهنه الموكل أو أجره فسله فهو على وكالة في ظاهر الرواية ولو وكاله ان يؤجر داره ثم أجرها
 الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالة ولو وكاله ببيع ارضه ثم غرس فيها اختلاف ما اذا
 عن ساعد الامام ومحمد لا التخصيص وكذا لو وكاله ببيع ارضه ثم غرس فيها اختلاف ما اذا
 وكاله ببيع ارض وزرع فيها فبيع الوكيل الارض دون الزرع لان البقاء والغرس يقصد
 بهما القوارا الزرع امره بشراء ارض وهي ايضا فبقى فيها النفس له ان يشتريها بعهده ولو كانت
 مبنية فزاد فيها حائط أو جهدها بالبيع بحر وعادة الهندية بعد قوله أو جهدها الزرع الا امر
 وكذلك الوكالة بالبيع اهـ وفي الجبر والوصية بمنزلة الوكالة في وصايا الخانية ولو قال أوصيت
 بـ هذا الرطب الذي في ثغاتي فصار عمر اقبل موت الموصي في القيام تبطل الوصية ولا تبطل
 استهنا ولو قال أوصيت برزعي هذا الفلان وهو يقل فصار حنطة أو شعير اقبل موت الموصي

(بنفسه فيما وكل فيه تصرفا)
 يبحز الوكيل عن التصرف
 معته والا كما لو طلقها
 واحدة والعدة باقية
 فلا وكيل تطليقها أخرى
 ابقاء المحل ولو ارتد الزوج
 أو لحق وقع طلاق وكيله
 ما بقيت العدة (وتعود
 الوكالة اذا عاد اليه) أي
 الموكل قديم ملكه كان
 وكاله ببيع فباع موكله ثم
 رد عليه بما هو فسخ
 بقى على وكالة

بالتصرف (قوله بالتصرف) والحاصل انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة ووكالة وكيلهما
 بالتصرف اذا هلك المالكان أو أحدهما قبل الشركة فتبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها
 على ذلك أو لم يعلما لأنه عزل حكمي إذا لم تكن الوكالة مصرحاً به عند عقد الشركة وكذلك إذا
 وكل الشريك أو أحدهما وكبلاً بالتصرف في المال فلو افتقر فانهزل في حق غير الموكل منهما
 إذا لم يصرح بالاذن في التوكيل (قوله وان لم يعلم الوكيل) راجع الى قول الشارح ولو
 بتوكيل ثالث لأنه لا يمكن ارجاعه الى الوكالة الضمنية لأنها واقعة بين الشريكين وبعبارة
 بفتاوى لا يعلمان بافتراقهما وكان المصنف هو الذي أرادوه والشارح عم في كلامه تكثير الفائدة
 نعم يمكن ارجاعها للوكالة الضمنية بان كان انقضاء الشركة كتملاك المالكين أو أحدهما مقبل
 الشريك فانه قد لا يطاع الشرى بكان على ذلك أو أحدهما ومع ذلك تبطل وكالته الضمنية فيه صح
 رجوعه الى المسئلة على عمومها (قوله ويجوز موكله) أي عن أدا عبد الكتاب (قوله
 لو مكاتباً) يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما
 أيضا ككاتبه عليه في البحر وقال فيه وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته
 فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة كذا في الحاشية وهو يقتضي أن توكيل
 عبده الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق اطلاق جوازها لأنه لا عهدة عليه في ذلك الآن
 يقال انه من باب استخدام عبده الغير فيوقف على رضائده لأنه لا يملك منافعه فامل اهـ وفيه
 وقد سئل عن ناظر وكل وكيل في أمر الوقت ثم عزله القاضى هل ينزل وكيله بعزله فاجبت
 بأنه ينزل أخذ من قواهم هنا يشترط لدوامها ما يشترط لابتدائها والله تعالى أعلم (قوله
 ويجزى) انما ثبت العزل به لان قيام الوكالة يفتقر لقيام الامر وقد بطل بالعجز والجبر لم ولم
 يعلم بجبر وفيه يؤخذ منه أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما (قوله وهذا) أي العزل
 بالعجز والجبر قال في شرح المجموع لابن مالك ثم المكاتب لو كتب بعد ذلك أو أذن المحجور لم تعد
 الوكالة لان صحتها باعتبار ملك الموكل التصرف عنه التوكيل وقد زال ذلك ولم تعد بالكتابة
 الثانية أو الاذن الثاني (قوله اذا كان وكيله في العقود والخصومة) لأنه انما ينزل فيما
 اضماع عنه موكله بعجزه وجبره والمكاتب بعد عجزه والمأذون بعد جبره لا يملك العقود والخصومة
 فينزل عنها وكيله ولا يخرج عن قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة لأنه أصيل في عقود
 بأشهرها واسترداد أمانته وردها فلا يملكها ولو بعده جبره فلا ينزل وكيله عنه (قوله اما اذا
 كان وكيله) أي عن المكاتب والمأذون ثم عجز أو جبر عليه (قوله فلا ينزل بعجز) أي
 عجز موكله عن اداء بدل الكتابة (قوله ويجزى) لان العجز والجبر لا يوجبان الجبر عليه من
 قضاء الدين واقتضائه الخ ما قدمناه قريبا (قوله لم ينزل) لأنه جبر خاص والاذن في التجارة
 لا يكون الاعا مافكان العزل باطلا لا ترى أن المولى لا يملك نفسه عن ذلك مع بقاء الاذن ولان
 العبد كامل الرأى صحيح العبارة غير انه لا يملك نفسه وما في يده وكل ذلك ملك السيد فلا تصح تصرف
 فانه صيانة لحق مولاه فاذا أذن له المولى فقد أسقط حقه في تصرف العبد بولاية نفسه اصالته
 لا نيابة عن سيده فلا يملك سيده الا جبره صيانة لحق نفسه لا باطل ان تصرفه بولاية نفسه
 لان المولى قد أسقط حقه بالاذن ومنها توكيله فكذلك لا يملك عزل وكيله (قوله وينزل تصرفه

بالتصرف (وان لم يعلم
 الوكيل) لأنه عزل حكمي
 (و) ينزل (بجبر موكله
 مكاتبه أو جبره) أي موكله
 (لو مأذونا كذلك) أي
 علم أو لا لأنه عزل حكمي كما
 مر وهذا (اذا كان وكيله
 في العقود والخصومة أما
 اذا كان وكيله في قضاء دين
 واقتضائه وقبض الوديعة
 فلا) ينزل بعجزه وجبره ولو
 عزل المولى وكيله عبده
 المأذون لم ينزل (و) ينزل
 (بصرفه) أي المولى كل

لا ينزلان) أي الوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء (قوله بخلاف الوكيل بالخصوصة)
 يعني وان كانت لازمة ان كانت بطالب الخصم وغنية الموكل لكنه ينزل بموت الموكل لعدم
 خصوصته بعد موته ولان الحق المتنازع فيه ينقل الى غيره فتكون الخصوصية مستبعدة مع
 خاف الموكل والوكيل ليس بوكيل عنه (قوله أو الطلاق) قد تقدم انه لو قال له كذا عزلتك فانت
 وكيلى يلزم في الطلاق والعناق لانهما من الاسقاطات المحضة فيصح تعليقهما بالشرط فيكون
 ذلك تعليقا فلا يصح الرجوع عنه وهو مع ذلك يبطل بموت الموكل لان التعليق يبطل بموت المعلق
 لان شرطه بقاء المالك ولا ملك له في الزوجية والرقب بعد موته افاده بعض الافاضل قال الحلبي
 وذكره الطلاق هنا فيه ان التوكيل به غير لازم كما تقدم اهـ والظاهر انه مبني على مقابل
 الاصح من انه لازم (قوله بزانية) فانه جعل ذلك فيها من الوكالة اللازمة كما قدم نصيحته عنه
 في شرح قوله فلاموكل العزل وتقدم اننا ان المعتمد انهم لا يغير لازمة فيه ونص البزاز في قاما في الرهن
 فاذا واكل الرهن العدل أو المرتن ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد
 لا ينزل وان مات الموكل أو جن والوكيل بالخصوصة بالتامس الخصم ينزل بجنون الموكل
 وموته والوكيل بالطلاق ينزل بموت الموكل استحسانا لا قياسا بغير تأمل (قوله وفيما عداها)
 أي فيما عدا الوكالة ببيع الرهن فان الوكيل ينزل فيه بالموت والجنون الخ بنافي قول المتن
 كالموكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء فالاولى ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن (أقول) واصله
 لم يستثنهما من ان الامر باليد عليك لا توكيل وبيع الوفاء من على المفتي به تأمل (قوله
 وبانطرح عن الاهلية) ومنه موته بعد قوله في التوكيل في الطلاق والعناق كما عزلتك فانت
 وكيلى (قوله قلت فاطلاق الدرر فيه نظار) أي حيث قال وهذا أي انزال الوكيل في الصور
 المذكورة اذ المية تعلق به أي بالتوكيل حق الغيبة أما اذا تعلق به ذلك فلا ينزل كما اذا شرطت
 الوكالة في بيع الرهن كما امر اوجهه لأمرا أنه في يدها من جن الزوج اهـ فان قوله
 اما اذا تعلق به حق الغيبة فدخل فيه الوكالة بالخصوصة بالتامس الطالب والحكم فيها ليس
 كذلك ح وأصله في المنع ولا يخفى انه وادعى فأنقله الشارح عن شرح المجمع أيضا حيث قد
 فلا وجه تخصيص النظر بما في الدرر بل الامر فيها أسهل مما تقدم عن شرح المجمع فانه واد
 عليه أيضا وقد علمت ان هذا في مسألة الرهن فقط وفي غيرها لا ينزل بالحقيقي بل بالحكمي
 ولذا قال فيه نظار (قوله وينزل بافتراق أحد الشريكين) هذا محتمل أمرين أحدهما ان
 يكون الافتراق بين المالك المالكين أو مال أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به فتبطل الوكالة
 الضمنية التي دخلت في ضمن عقد الشركة كما به أولا لانه عزل حكمي اذ لم تكن الوكالة موصرا
 بهما عند عقد الشركة وثانيهما ان أحدهما أو كليهما الوو كل من يتصرف في المال جاز فلا
 افتراقا لعزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منه ما اذ لم يصرح بالاذن في التوكيل وانما
 ذكرنا الوجهين اذ لو بقي الافتراق على ظاهره لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك اذ
 لا يصح ان يفرد أحدهما بفسخ الشركة المستلزمة للوكالة بلاء لم صاحبه اهـ درر
 وهذا الذي عنه الشارح بقوله ولو بتوكيل ثالث (قوله ولو بتوكيل ثالث) أي توكيل
 الشريك أو أحدهما ثالثا يعني انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة وكالة وكيلهما

لا يتعد - زلان بموت الموكل
 بخلاف الوكيل بالخصوصة
 أو الطلاق بزانية قلت
 والحاصل كما في البصران
 الوكالة ببيع الرهن لا تبطل
 بالعزل حقيقة أو حكما
 ولا بانطرح عن الاهلية
 بجنون ورده وفيما عداها
 من اللازمة لا تبطل بالحقيقي
 بل بالحكمي وبانطرح
 عن الاهلية قلت فاطلاق
 الدرر فيه نظار (و) ينزل
 (بافتراق أحد الشريكين)
 ولو بتوكيل ثالث

لا يحنق فليتأمل وقال في الهداية وتبطل الوكالة بموت الموكل أو جنونه جنونا مطبقا أو لحاقه
 بدار الحرب مرثدا ثم قال به - مدعوان كان الموكل امرأة فارتدت قالوا كيل على مكانته - حتى تموت
 أو تلحق بدار الحرب لأن ردتهم لا تؤثر في عقد عودها على ما عرفوا به - لم من هذا أن الرجل الموكل
 إذا ارتدت تبطل مكانته بمجرد الارتداد بدون اللعوق فينبغي أن يقول في قوله السابق وارتد بدل
 قوله ولحقه بدار الحرب مرثدا كما لا يحنق اه وفي الكفاية ذكر شيخ الاسلام في المبسوط وان
 لحق الوكيل بدار الحرب مرثدا فإنه لا ينعزل عن الوكالة عندهم - جميعا ما لم يقض القاضي
 بلحاقه اه وهذا كما ترى ويؤيد ما يحتمل المحقق * ثم اعلم أن المذكور في السيران تصرفات المرتد
 كالإبادة والعقوق ونحوه - مما هو موقوف عند الإمام أن اسلم نفذت وإن هلك أو تلحق بدار الحرب
 وكم به بطالت وأجازها ما طافا وهذا كما ترى ليس خاصا بما إذا لحق بل الحكم أعم وتأمل
 (قوله ثم لا تعود به مسماعلى المذهب) أى سواء كان وكيله أو موكلا كما في البحر قال
 في الحواشي البيهقي وعلم أن الوكيل إن عاد مسماعلى به - لمطوقه بدار الحرب مرثدا والقضاء
 به يعود أو كالة عندهم في ظاهر الرواية وعن محمد أنه يعود كما قال في الوكيل
 اللعوق والقضاء به لا يعود أو كالة عندهم في ظاهر الرواية وعن محمد أنه يعود كما قال في الوكيل
 والفرق له على الظاهر أن معنى الوكالة في حق الموكل على المالك وقد زال بردنه والقضاء بلحاقه
 وفي حق الوكيل على معنى قائم به وهو الإلزامية ولم تزل بالقضاء بلحاقه كذا ذكر في الهداية
 وشمر وحها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يعود الوكالة الباطلة بمجرد اللعوق بدون
 القضاء كما هو قوله إذا عاد الموكل مسماعلى به - كما لا يحنق فليتأمل اه (قوله ولا بإفاقته بجزر)
 عبارة منه وقضاء أنه أو أفاق بعد جنونه مطبقا لا يعود مكانته وكأنه أخذ بمقتضى عدم عودها
 بالعود إلى الاسلام (قوله لا تبطل بهذه العوارض) اه - هذا بما لا ينافي التفصيل لا تنقضي
 والاولى الاقتصار عليه (قوله أو المرتد) عطف على العامل ح ولا يصح عطفه على الرهن لأن
 المرتد لا يملك البيع (قوله يبيع الرهن عنه - حلول الاجل) أطلقه فشمهل ما إذا شترطت
 الوكالة في عقد الرهن أو بعده على ما اختاره الشارح فيتمضي ويأتي (قوله كالوكيل
 بالامر باليد) الباء للاستعانة أى كالوكيل الذي صار وكيله بسبب جعل الامر بيده وهو المرأة
 بأن قال ركعتك في أن تجعل امرؤ بيتي بيدها وفي ذلك مسامحة لأنه حينئذ يكون قائما كالوكيل
 ولذا لا تبطل بجنونه (قوله والوكيل يبيع الوفاء) أى بالوكيل بجمعه مخبر عنه حلول الاجل
 إذا كانت الوكالة حالية العقد أو بعده على ما اختاره الشارح وهي داخل تحت مثله الرهن
 قاله الرحنى - لكن قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى لهل وجهه أن يبيع الوفاء في حكم الرهن
 فيصير وكيله بأن يرهن ذلك الشيء فيكون مما تفاق به - حق الغير وهو المشتري أى المرتد تأمل
 ثم رأيتهم منقولوا عن المحوى وما ذكره السائحاني من أنه يبيع الرهن فهو غفلة تنبيه اه فافهم
 لأن الصحيح في بيع الوفاء أنه رهن له أحكام الرهن وقال في جامع الفصولين بآءه جازئ الوكيل
 مات موكله لا ينعزل بموته الوكيل اه والبائع الجائز هو يبيع الوفاء اصطلاحا بجزر قال
 العلامة المقدسي وهو ظاهر يتعلق حق البائع اه والاولى أن يقول لتعلق حق المشتري
 قاله بعض الفضلاء أى لأنه رهن في المعنى على ما عليه العمل اليوم فاشتري مرتد (قوله)

ثم لا يعود به مسماعلى
 المذهب ولا بإفاقته بجزر
 وفي شرح الجمع وعلم أن
 الوكيل إذا كانت لازمة
 لا تبطل بهذه العوارض
 فلذا قال (الا) الوكالة
 اللازمة (إذا وكل الرهن
 المرثد أو المرتد - من يبيع
 الرهن عنه - حلول الاجل
 فلا ينعزل) بالعرض ولا
 (بموت الموكل وحنونه
 كالوكيل بالامر باليد
 والوكيل يبيع الوفاء)

التعليل بأنه اعله قد مات وليس هذا وصيه ثم لا يخفى ان اصره بمعية الدار لا يتخلو اما ان يكون
 من هذا المال المدفوع او من مال آخر دفعه له او من مال المأمور وعلى كل فقهه ليس له ان يعمد
 الدار الخ يدل على عزله في التصرف دون الحفظ فثبت ما قاله في البحر فتأمل له منه صفا ولو قال
 المصنف في هذه الاعذار وتبطل لكان أولى وجهه ان التوكيل تصرف غير لازم فيكون
 له واما حكم ابتداءه فلا بد من قيام الاصر وقد بطل به هذه الغوارض * قال في الية قونية ذكر
 موت الوكيل وقع في الهداية والاكافي أيضا لكان كون الموت مبطلا لتصرف الوكيل ظاهر
 فلا قائد له الادفع توهم جريان الارث وان كان في غاية البعد (قوله وجنونه مطبقا) قيد به لان
 قيله بمنزلة الانعما فيكلا لا تبطل الوكالة بالانعما لا تبطل بقابل الجنون حموى (قوله بالكمسر)
 قال في المصباح والعامية تفخ الباء على معني أطبق الله عليه المحي والجنون ادا همها كما يقال
 اسمه الله واجنه أى أصابه بهما وعلى هذا فلا اصل لمطابق عليه فحذف الصلة تخفيفا ويكون
 الفعل مما يستعمل لازما ومتعديا (أقول) وله له أو يكون باودون الواو لانه اذا كان مما
 يستعمل لازما ومتعديا لا يحتاج الى دعوى حذف الصلة تخفيفا فان ما حذف منه الصلة
 يكون متعديا وما ذكر فيه يكون لازما فتعين ما قلنا تأمل أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (قوله سنة على الصحيح درر) قال فيه اوهو قول محمد وعليه في البحر راسطة وطجميع العبادات فقد ر
 به احتياطا اه وقيل دائما كذا قيل (وأقول) قال في البحر فالمطبق أى الدائم زاد في البناء
 وقيل مستوعبا (قوله شهر) أى مقدار شهر وهو قول أبي يوسف اعتبارا بما يسهل عليه الصوم
 وعنه أكثر من يوم وليلة انسقوط الملوآت الخمس به فقد ربه احتياطا وهو الصحيح كما ذكره
 الزبلي (قوله وان عليه الفتوى فاحفظ) ونقل المقدسي عن شرح السكاكي انه به بقى للاحالة
 (قوله وبالحكم بالهوقه) أى بلهوق أحداهم او كلا كان أو وكيل الية عنى اذا ارتد فكل فله حق
 وقيد بالحكم بلهوقه لان تصرفات المرتد قبله وقوفه عنده فيكاد وكالته فان أسلم نفذ وان قتل
 أو طلق بذار الحرب بطلت الوكالة فاما عندهم انصرف فانه نافذة فلا تبطل وكالته الا ان يموت أو
 يقتل على ردة أو يحكم بلهوقه بجر وفيه عن ايضاح الاصلاح المراد بالعاقبة بونه يحكم الحاكم
 اه لكان عبارة درر البحار ولهوقه بجر مبطل من غير حكم به قال شارحه لان أهل الحرب
 أموات في أحكام الاسلام ولهوقه صار منهم اه وفي المجموع ولهوق الموكل بعد ردة بذار
 الحرب مبطل وقالان حكم به قال ابن ملان لان لهوقه انما يثبت بقضاء القاضى قيد بالعاق لان
 المرتد قبله لا يبطل توكيله عندهما وموقوف عنده ان أسلم نفذ وان قتل أو طلق بذار الحرب
 بطل اه فعمل أن ما في الايضاح على قولهما وبجث فيه في الية قونية حيث قال قوله ولهوقه
 بذار الحرب مرتدا هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبطل لو حكم بلهوقه وقدمى
 في السير كذا في الهداية * وههنا كلام وهو ان المعلوم مما ذكر في كتاب الله - من ان المرتد اذا طلق
 بذار الحرب تكون تصرفاته وقوفه عند أبي حنيفة فان عاد مسلما صار كأن لم يرتد مسلما
 وتصح تصرفاته وان مات أو حكم بلهوقه استقر كثره فبطل تصرفاته وعندهما انصرف فانه نافذة
 الا ان يموت أو يحكم بلهوقه والوكالة من جهة التصرفات فلا وجه للعكس ههنا مجرد للعاق عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لا يخفى اللهم الا ان يراد من بطلان الوكالة عدم نفوذها لكانه بعيد

وجنونه مطبقا) بالكمسر
 أى مستوعبا سنة على
 الصحيح درر وغيره لكان
 في الشرية الية عن
 المصنفات شهر و به بقى
 وكذا في القهستاني
 والباناني وجعله قاضيان
 في فصل فيما بقى
 بالمجتهدات قول أبي حنيفة
 وأن عليه الفتوى فاحفظ
 (و) بالكمسر (بلهوقه
 مرتدا)

فلامع في توقعها على موافقة صاحبها لانه لاحق له بها تأمل (قوله) لكن أثبت القهستاني
 اختلاف الرواية) وكذا نقله السيد المحوى عن الوالدية حيث قال وفيها في الفصل الثاني من
 الوصايا الوصية فهو وجوع ثم قال وفي الجامع الكبير لا يكون رجوعا فيه رواية
 وعلى الخلاف يجوز الوكالة من الوكيل أو الموكل ويجوز الشركة ويجوز الوديعة من المودع
 ويجوز المتبايعين أو المستأجرين والصحيح غير ما في الجامع انه يكون رجوعا وعليه الفتوى
 لان الجواز صريح في الفسخ حتى لا يلغو اه قال العلامة المقدسي يحتمل ان التصحيح
 في خصوص الوصية او في الجميع اه قلت والمتبادر الثاني ط (قوله) وقدم الثاني وهو كون
 بطود عزلا (قوله) وعاله الخ) هـ ذابو يد ما قلنا ان التصحيح راجع الى الجميع ط (قوله)
 وفي رواية لم ينعزل بالحدود) قد علمت ان الفتوى على العزل بالحدود وانه الصحيح وفي شرح
 القهستاني ويدخل فيه معنى العزل يجوز الوكالة فان جحد ما عدا النكاح فسخ وفي رواية لم
 ينعزل بالحدود وهي مرجوحة (قوله) وينعزل الوكيل الخ) وفي شرح كذا العارية بشكل على
 هـ ذان من وكل بقضاء الدين قضاء الموكل ثم قضاء الوكيل قبل العـ لم يضمن مع انه عزل
 حكمه وأجيب بان الوكيل بقضاء الدين مأمور بان يحجـ لـ المؤدى مضمونا على القابض
 لان الدين تقضى بأموالها وذلك يتصور بهـ بدأه الموكل ولا يضمنه القابض لو هلك
 بخلاف الوكيل بالتصدق اذا دفع بهـ دفعه الموكل فلم يضمن الوكيل يتضرر الموكل لانه
 لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه اه بنوع تصرف (قوله) فزوج الوكيل
 أى ينعزل الوكيل اذا فعل ما وكل فيه أو فعله الموكل واشار بهـ ذابو بما قبله الى ان نهاية
 الموكل فيه اما ان تكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل وينعزل الوكيل لهما فلو طلق
 الوكيل المرأة فليس للوكيل ان يزوجه اياها لان الحاجة قد انتقضت وفي البرازية وكاه
 بالتزويج فتزوجها ووطئها واطلقها بهـ بدأه العدة وجهان الموكل صح لبقاء الوكالة (أقول)
 الظاهر ان الضمير في تزوجه لا الوكيل لا الموكل والانا في ما هنا وما ياتي من ان تصرفه بنفسه
 عزل تأمل قال في المحيط وكاه يبيع عين له عزله الا ان يتعاق بهـ حق الوكيل بان يامر بهـ بالبيع
 واسقية النى باداعينه اه (أقول) وهذا اذا لم يكن الدين مؤجلا ما اذا كان مؤجلا ففي
 القهستاني عن الجواهر ولو وكل الدين مؤجلا يبيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله
 قبله اه فتنبه (قوله) بشر كان) أى المشتريان من الوكيل والاصيل ومقتضى القواعد ان
 المقتد قول أبى يوسف ط (قوله) وبخيران) أى المشتريان في الصورتين أى يثبت لكل منهما
 الخيارا تفرق الصفة عليهما (قوله) وينعزل بموت أحدهما) أى وان لم يعلم الاخر كما أفاده
 في البحر بقوله رجل غاب وجعل دارا له في يد رجل ليعمرها فدفع اليه مالا يحفظه ثم فقد الدافع
 فله ان يحفظ وايسر له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لانه اهـ له قدمان ولا يكون الرجل وصيا
 للمقة ود حتى يحكم بموته تجنيس من باب المفقود وهو اعلم ان الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق
 التصرف لا الحفظ اه لكن رده المقدسي بان ظاهر ما في التجنيس انه انما دفع المال
 ليحفظه وحده فلا يدل على ما سبق به فلما ائله يقول لو دفعه ليعمره كان له ذلك وانما
 امتنع لهدم اذنه كذا في حاشية أبى السموذ عن الجوى (أقول) كيف بهـ قوله كان له ذلك مع

لكن أثبت القهستاني
 اختلاف الرواية وقدم
 الثاني وعاله بان يجوز
 ما عدا النكاح فسخ ثم
 قال وفي رواية لم ينعزل
 بالحدود اه قلنا فسخ
 (ويشترط الوكيل) بلا
 عزله (بنهاية) الشيء
 (الموكل فيه كالأموال بقبض
 دين فقبضه) بنفسه (أو)
 وكاه (بني كاح فزوج)
 الوكيل بزازية ولو باع
 الموكل والوكيل معا أول
 يعلم السابق فبيع الموكل
 أولى عند محمد وعند أبي
 يوسف بشر كان وبخيران
 كما في الاختيار وغيره
 (و) ينعزل بموت أحدهما

٣ قوله والمراد بالخبر
هذه العبارة

(ولو عزل العدل) الموكل
بييع الرهن (نفسه
بمضرة المرتهن ان رضى
به) بالعزل (صح والا لا)
اتفاق حقه به وكذا الوكالة
بالخصوص بطاب المدعى
عند غيبته كما مر وليس
منه تركه بطلاقها بطابها
على الصحيح لانه لاحق لها
فيه ولا قوله كلما عزلت
فانت وكيل لعزله بكما
وكذلك فانت معزول عني
(وقول الوكيل بعد
القبول بمضرة الموكل
الغيب تركي أو ان يرى
من الوكالة ليس بعزل
كوجود الموكل) بقوله لم
أو كان لا يكون عزلا (الا
ان يقول) الموكل للوكيل
(والله لا أو لك بشئ فقد
عرفت تم اوتك فعزل)
زيهى لكنه ذكر في الوصايا
ان وجوده عزله وحده
المصنف على ما اذا وافقه
الوكيل على الترك

الوكالة فينبغي ان يتوقف عزله حينئذ على علمه لان علمه من قبل حضوره افاده الرضى (قوله ولو
عزل العدل) العدل فاعل عزل والظاهر ان التقييد به جرى على الغالب والافاقه وكيل ببيع
الرهن لا يقتصر على العدالة ٣ والمراد به الموكل ببيع الرهن في عقد الرهن وان يوفى الدين من غنه
لا يصح عزله سواء كان الوكيل العدل أو غيره كما ياتي التصرح به والمراد بالعدل من وضع الرهن
على يده غير الرهن والمرتهن باتفاقهما عليه فلو شرط في عقد الرهن ان يبيعه وبني الدين بغيره
أو وكيل غيره أو غيره لا يملك عزله اتفاقا حق المرتهن به (قوله الموكل) بالبناء للمجهول
صفة للعدل (قوله نفسه) مفعول عزل (قوله بمضرة المرتهن) متعلق بعزل ويعلم عنه حكم
ما اذا كانت بغير حضرته (قوله ان رضى) اى المرتهن (قوله بطاب المدعى) اما اذا كانت بغير
طابه فيصح عزله وان كان فيه ابطال حق الطالب من حيث ان حقه يفوت برضاه لانه لم يلق
منه وكيل بالخصوص وكذا في غاية البيان (قوله عند غيبته) أى غيبة الخصم الموكل وهو متعلق
باصم الاشارة في قوله كذا فان معناه انه لا يملك عزل نفسه بدون رضا الخصم عند غيبة المدعى
عليه فيكون متعلقا بقوله عزله اما عند حضور المدعى عليه فيملك الوكيل عزل نفسه لعدم الضرر
(قوله وليس منه) أى مما تعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه مرعاة له والحاصل انه لو وكل
رجلا بالخصوص ثم عزله حال غيبة الخصم فهذا على وجهين الاول ان كان وكيل الطالب فيصح
عزله وان كان المطلوب غائبا والثاني بان كان وكيل المطلوب فهذا على وجهين الاول ان يكون
التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا والثاني ان
يكون التوكيل بالتماس الخصم وفي هذا الوجه ان كان الوكيل غائبا وقت التوكيل أو لم يعلم
بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان حاضرا وقت التوكيل أو غائبا بالتمسك بالوكالة ولم يرد
لا يصح عزله حال غيبة الطالب يصح حال حضرته رضى به أو بخط كفى مستعمل الاحكام (قوله
لانه لاحق لها فيه) قال العلامة المقدسى فلو أبرأه بشرط الطلاق فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله
ط عن الجوى ونص عبارة لو وكل بطلاق فغيب لا يملك عزله قلت فلو أبرأه بشرط الطلاق
فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله والصحيح انه العزل لان المرأة لاحق لها في الطلاق اهـ (قوله ولا
قوله كلما عزلت فانت وكيل) معطوف على تركه أى فانه لم يتعلق به حتى الوكيل (قوله لعزله)
قد مناعن الزباني وكذا عن البرازية طرف عزله عن الوكيل الدورية وما هو الصحيح فيها ورد
ما ذكره هنا انه لا ينعزل بقوله كلما وكذا كانت معزول فلا تغفل بؤيده ما ذكره الجوى وقيل
ينعزل بقوله كلما وكذا كانت معزول وهذا غير صحيح لانه يتعلق بالعزل بالشرط وهو باطل
(قوله كوجود الموكل بقوله لم أو لك لا يكون عزلا) كذا في البحر عن الزباني قال في المنح
بعد نقل عبارة الزباني سكن ذكر الشارح المذكور في كتاب الوصايا ان وجود التوكيل
يكون عزلا ذكر في مسائل شق بعد كتاب القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالوجود اذا
وافقه صاحبه بالترك الا النكاح فينبغي حمل ما في الوصايا على ما اذا وافقه الوكيل على ترك
الوكالة والله تعالى اعلم اهـ (قوله وحده المصنف) بناء على ما ذكره الزباني في مسائل شتى من
القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالوجود اذا وافقه صاحبه بالترك اهـ ولا معنى له هذا الخ
لانه انما يحتاج لو افقه صاحبه في العقود اللازمة والوكالة من العقود الجائرة الغير اللازمة

بالخصومة) تصير ما يتقيد بعلم موكله (قوله وبشره المعين) كما اذا وكله بان يشتري له عبدا
 مهيما فاذا اراد الوكيل ان يشتريه لنفسه أو يوكل من يشتريه فاشتره فهو الاول لانه لا يملك
 عزل نفسه عند غيبة الامر الا اذا اشتراه باكثر مما وكل به أو بخلاف ما وكل به (قوله
 لا الوكيل بكاح) أي فانه لا يتقيد بعلم الموكل وحده فلو عزل نفسه ثم باشر ما وكل به لنفسه
 أو غيره يصح اعدام تقيد عزله حيثما بعلم الموكل بل يعتبر مباشرة العقد بصيرتار كالألو كالة
 لخالفته الامر (قوله ويبيع ماله) أي مال الموكل (قوله وبشره بشئ بغير عيته) أي لو وكله بشره
 عبدا مثلا فاشترى عبد ليس للموكل أخذه ويقول له أنت وكيلى لانه لا يقع للموكل في غير المعين
 ما لم يتو له أو ينقل الثمن من ماله أو يضيف العقد الى دراهمه والحاصل ان الموكل له ان يعزل
 نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل اعدام تضرره وكان الاولى ان يذكر هذه الجملة بعد قوله
 شرط علم موكله (قوله كافي الاشياء) عبارة لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل
 بشره بشئ بغير عيته أو يبيع ماله وكذا الوكيل بالبيع كاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيل
 بشره بشئ معين والخصومة اهـ (قوله عزل نفسه) أي عن الوكالة وهو مبتدأ مؤخر قال
 الزيلعي عزل نفسه عن الوكالة ثم تصرف فيما وكل اليه قبل علم الموكل العزل صح تصرفه فيه اهـ
 قال السبكي لا يصح عزله نفسه ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل اهـ (قوله وامام) أي
 امام الجماعة حتى لو عزل نفسه وعاد وصلى بالناس صحت صلاته ولا يحتاج الى اذن جديد ما لم يعلم
 الخليفة بعزل القاضي نفسه والامام وكذا والى البلدة من قبله لان في انعزالهم قبل علمه تغريرا
 له وضرا بالمسلمين كما في نقله وموضعا قريبا (قوله والا) يعلم لا يصح العزل الا بعلم المولى ونص
 الجواهر لا يعزل الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله كما في في المقولة الثانية نص عبارته انما
 (قوله كما بسطه في الجواهر) أي حيث سئل عن قاضي بلدة عزل نفسه عن القضاء والسلطان
 الذي ولده القضاء في بلد آخر هل يعزل بعزل نفسه حتى لو جلس في بيته ايا ما يوقل عزات نفسي
 عن القضاء ثم خرج بشقاعة الناس وجلس للقضاء هل يتخذ اجاب لا يعزل الا اذا علم به السلطان
 ورضى بعزل نفسه وهذا كالوكيل بشره بشئ معين لمافي من تغرير الموكل كذلك ههنا الامام
 والسلطان ما توضح هنا الامر اليه فقبل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه
 القيام كذا الامام في باب الصلاة اذا صار اماما لمزجه القيام به لم يكن له ان يعزل نفسه الا اذا
 صار بحال لا يمكنه المضي فيها فحينئذ يتحقق العزل وانما ينزل باقامة غيره مقام نفسه حتى
 لا تبطل صلاة القوم وكذلك ههنا امام أهل القضاء لا يملك عزل نفسه لمافي من تغرير السلطان
 وباطال حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلم السلطان انه يعجز عن القيام به فانه يخرج عنه
 ويكون اخرجه باقامة غيره مقامه كافي الصلاة اذا سبقه الحدث بعزل بالاستخلاف والا فلا
 وان لم يعزل بعزله نفسه فله ان يعود لقضاءه لقيام ولايته كما كانت اهـ نقله الحلبي (قوله
 ان بغير حضرة المديون) أي ان صدر التوكيل بغير حضرة المديون (قوله وان وكله بحضرة
 لا اتفاق حقه به) أي لانه يلحقه به مضر وتغرير لانه قد يدفع المال الى الوكيل لماعلم من الوكالة
 فلو صح عزله بدون علمه لكان مغرورا بذلك حيث دفع لغيره وكيل مع اعتماده على ما لم من وكالته
 ولا يدفع ذلك التغرير الا اذا علم بالعزل والظاهر انه يلحق به ما اذا وكله بغير حضرة قبل فاقته

أي بالخصومة وبشره
 معين لا الوكيل بكاح وطلاق
 وعتاق ويبيع ماله وبشره
 بشئ بغير عيته كافي
 الاشياء عزل نفسه بشرط
 علم موكله وكذا يشترط
 علم السلطان بعزل قاض
 وامام نفسهما والا كما
 بسطه في الجواهر (وكاه
 يقبض الدين ملك عزله ان
 بغير حضرة المديون وان)
 وكاه (بحضرة لا اتفاق
 حقه به كما في (الاذا علم به)
 بالعزل (المديون) حينئذ
 يعزل ثم فرع عليه بقوله
 (ولو دفع المديون دينه
 اليه) أي الوكيل (قبل
 علمه) أي المديون (بعزله
 يبرأ) وبعده لا يدفعه لغير
 وكيل

اذا وكله ولم يعلم به اقله عزله وان لم يعلم به بزيادة لكن نظره فيه سيدي الوالد رحمه الله تعالى بانه
 قبل عمله لا يكون وكلا حتى لو باع لا ينفذ ولا يكون فيه اجازة لولا كالة بخلاف الوصي وينفذ
 فعزله قبل عمله ليس عزلا حقيقة تامل (قوله كالرسول) فانه بعزل وان لم يعلم ولا يتوقف
 عزله على علمه أى بطاقة ولو قصد بالانه مبلغ عبارته فعزله رجوع عن الايجاب مقدسى (قوله
 ولو) وصليته أى له العزل في الوكالة المنجزة وفي المعاقبة على شرط بعد وجوده وقبله (قوله عزله)
 بصيغة المصدر بما لغة على قوله فللموكل العزل (قوله به ينفذ) كذا في الصغرى وقبل لا يصح
 لان العزل لا يتم والابعد تحقق الوكالة وهي لم تحقق بعد (قوله وبكتابة مكتوب بعزله) أى ان
 وصل اليه المكتوب كما سيأتى في الفروع آخر الباب (قوله وارسله رسولا) أى ووصل اليه
 أيضا منية (قوله بميزا) خرج المجنون والمعتوه والصبي الذي لا يعزط (قوله ذكره المصنف
 في متفرقات القضاء) وقدمنا الكلام عليه هنا المستوفى فراجع (قوله اذا قال الرسول الخ)
 قال المصنف في متفرقات القضاء وظاهر ما في العمادية انه لا بد ان يقول له انى رسول بعزلك اه
 ونقلنا عنه عن البحر (قوله الموكل ارسلنى الخ) الجملة مع قول القول واحترزه عما اذا شهد على
 عزله حال غيبة الموكل فانه لا ينعزل كذا وقع التعبير بالموكل في البحر والجوى والمخ واهل الاولى
 الوكيل اعظم فائدة الاحتراز (قوله ولو اخبره الخ) ومنه الرسول الذي لم يقل ارسلنى اليك
 لا بلغك الخ (قوله عددا أو عدالة) منصوب على الحال المبيضة أو معقول الخذف تقديره أعنى
 أو على تعيين المبلغ في أحد شطرى الشهادة أو ذاعلى قول الامام الأعظم فلا يثبت بخبر المرأة
 والعبد والصبي وان وجد العددا والعدالة كما قدمنا التبسيه عليه في شتى القضاء وقدمنا أيضا ان
 العدالة لا تشتترط في العدد فراجع ان شئت (قوله كاخواتها) أى اخوات الوكيل (قوله
 المقدمة في المتفرقات) وهى اخبار السيد بجنابة عبده والشفيع بالبيع واليكبر بالنيكاح
 والمسلم الذى لم يجر بالشرايع والاعخبار بعيب اريد شرايع ومجر ما ذون وفصح شركه وعزل فاض
 ومتولى وقف اه أى فانه يشترط فيه احدى شطرى الشهادة كما تقدم (قوله قبل) أى خبره
 (قوله اتفاقا) يومه انه مما قدمه وليس كذلك وعبارته هناك ولا يثبت عزله بالاخبار عدل أو
 فاسق ان صدقه عناية قال في منية المقتضى ويخبر واحد غير عدل ان صدقه انزل والأفلا في قول
 الامام وان ظهر صدق الخبر وقال لا ينعزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه اه فهذا ينافى كتابة
 الاتفاق (قوله وفرع على عدم لزومها من الجانبين) لم يذكر المصنف سابقا الا كونها من العقود
 الغير اللازمة واما كون عدم اللزوم من جانب أو من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للتقرير
 والاولى كما قاله المصنف ان يكون قوله وعدم اللزوم مبتدأ وقوله من الجانبين خبراى وعدم
 اللزوم المقدمة في عبارته ثابت من الجانبين فعلم لزومها من جانب الموكل قد سبق وهذا بين عدمه
 من جانب الوكيل بانهم المالكات غير لازمة من جانب الموكل فللموكل العزل والمالكات لا تكون لازمة
 من جانب الوكيل فالوكيل عزله نفسه وكما يشترط هناك عدم تعلق حق الغير بشترطه ان علم موكله
 صيانة لحقه لا اعتمادا على صحة وكالته فلو صح ان يعزل نفسه بدون علمه لمكان فيه تغيير للموكل
 (قوله فلا وكيل) خبر مقدم عزله نفسه اذا علم موكله فان علم ان يعزل الا اذا تعلق به حق الغير كما
 تقدم فانه لا ينعزل بعزل الموكل الصريح الا بعلم الخصم كذا هذا وتامل ط (قوله أى)

كالرسول (ولو) عزله
 (قبل وجود الشرط في
 المعاقبة) أى بالشرطية
 ينفذ شرح وهما بنية (ويثبت
 ذلك) أى العزل (بمشفاهة
 به وبكتابة) مكتوب بعزله
 (وارسله رسولا) بميزا (عدلا
 أو غير) اتفاقا (حر أو
 عبدا صغيرا أو كبيرا)
 صدقه أمره كذبه ذكره
 المصنف في متفرقات
 القضاء (اذا قال الرسول
 الموكل ارسلنى اليك
 لا بلغك عزله اياك عن
 وكالته ولو اخبره فضولى)
 بالهزل (فلا بد من أحد
 شطرى الشهادة) عددا
 أو عدالة (كاخواتها)
 المقدمة في المتفرقات
 وقدمنا انه متى صدقه
 قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن
 مالك وفرع على عدم
 لزومها من الجانبين بقوله
 (فلا وكيل)

مناقشة اما على الاول فلما فاته قوله وسيجي عن العيني خلافه لان الذي سيجي ان له العزل
فليس خلافه واما على الثاني فلانه يقتضى انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول
بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه كلما عزله تجددت له وكالة وقوله في طلاق
وعتاق يحتمل انه حال من الوكالة الدورية ويحتمل انه مسألة اخرى من مدخول لو ايضا أى ولو
في طلاق وعتاق لا يقدم كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لان البزازی لم يصح شيئا
منه ما بل قال وكلمه غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يعزله في الطلاق والعتاق
وقال بعض مشايخنا له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال قبه له وعزل الوكيل بالطلاق
والنكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقه ضرر امكنه به صير مكذبا فيكون غرورا انتهى نعم يصح
حمله على الثاني ان جعلت المبالغة على قوله فلم وكل عزله ولا يرد حيث نذر عليه انه مما لا حق فيه
لغيره كما صرح به والظاهر ان قوله وسيجي عن العيني خلافه وقع من سهو القلم ولو حذفه
لاستقام الكلام وانتظم والعبارة الجيدة ان يقال فلما وكل العزل متى شاء ولو الوكالة الدورية
ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصوصية بطاب الخصم يت شرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق
أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى قال في البزازیة واذا اراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية
كيف يعزله قيل يقول عزالتك كلما وكالتك وانه لا يصح لان فيه تعاقب العزل بالشرط حيث قال
ان صرت وكيلى فانت معزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختار
شمس الأئمة ان يقول عزالتك عن الوكالات كلها وعزالتك عن ذلك كله وانه أيضا مشكل لان
الخراج قبل الدخول في ذلك الشيء لا يصور العزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يصور
الخراج قال الفقيه أبو جعفر والامام ظهير الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزالتك عن
المفوضة ولا يقدم العزل عن المفوضة على الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل عن المفوضة
تجزئ وكالة اخرى من المعلقة فلا يعزل بعد عنها بالرجوع عن المعلقة اه قال في البحر ثم اعلم
انه لو قال كلما وكالتك فانت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشروط والعزل لا
كما صرح به في الصغيرى والصيرفة فاذا وكله لم يعزل اه وهذا بخلاف ما ياتي قريبا في كلام
الشارح عن العيني فتنبه وسيمأتى آخر الكتاب في مسائل شتى (قوله في طلاق وعتاق)
قال المحطواى عازيا لاختصاص المختار انه يملك عزله بغير منعه الا في الطلاق والعتاق والتوكيل
بسؤال الخصم وفي منهية المفتي قال مشايخنا يملك عزله في الفصول كلها وهذا ان شاء الله هو
المعتمد بجزر اى في غير التوكيل بسؤال الخصم (قوله على ما صرحه البزازی) قد مناقرية باعتبارته
وعلى ايضا بان الوكيل لا يعزل ما لم يتعلق به حق الغير او كانت دورية في طلاق وعتاق صيانة لحق
الغير فيما يتعلق به ولان الطلاق والعتاق يتعلقان بالاخطار فكانا بمنزلة ولا يصح الرجوع عن اليقين
هذا خلاصة ما حرره البزازی وقد عاتقته (قوله وسيجي الخ) أى قريبا حيث أطلق في قوله
ولا قوله كلما عزالتك فانت وكيلى ولم يفرق بين طلاق وعتاق وغيرهما تأمل امكن الشارح ساق
ما ياتي قريبا في مقام عزل الوكيل نفسه وهذا في عزل الموكل وكيله (قوله بشرط علم الوكيل) فلو
أشهد على العزل في غيبة الوكيل لم يعزل بجزر وانما لا يعزل اذا لم يبلغه لانه انتهى بهذا الامر
ولا يعمل بدون العلم وفقهه انه يلزم الوكيل ضرر ومحل اشتراط علم الوكيل اذا علم بالوكالة اما

في طلاق وعتاق على
ما صرحه البزازی وسيجي
عن العيني خلافه فتنبه
(بشرط علم الوكيل) أى
في القصدي أما الحكمى
فثبتت وتي عزل قبل العلم

في التبرعات الابداعية قائما والوكالة والعارية ينعقدان على أمر مسبق قبل فلا يلزم ان فيه
قبل وجوده (قوله فلا يدخلها خيار شرط) تنوع على عدم اللزوم لان الامر بالازم بعينين
مضمرة نفعه فيه الغد فشرع فيه الخيار لدفع ما يتوقع ولا حاجة فيه للامر الغير اللازم (قوله
ولا يصح) أي وينتفع أيضا على عدم لزومها عدم صحة الحكم بهما قصودا لا فائدة في ذلك
حيث لم تكن لازمة لم تكن انصح في ضمن دعوى صحيحة ان يمكن من الجرى على مقتضاها وهذا
ما قدمه في القروع من قوله الوكالة المجردة الخ (قوله ويثبت في الدرر) تقدم نقل عبارته اقرى
(قوله فله موكل العزل متى شاء) حيث لم تكن لازمة من الجانبين فله موكل الخ أي هـ ذاهو
الاصل فيها وقد نص على لزومها لعارض تتعلق حق الغير كما يثبت بقوله ما لم الخ وانما يتوقف بطلان
الوكالة على العزل اذ لم ينته الامر فاذا بلغ خاتمة العزل بلا عزل كما يأتي قال الرمي أطلق العزل
فشمى مالو وكاه وشرط على نفسه عدم العزل أو مدة حياته اربا كما هو ظاهر فقط مصرح في
الاسعاف ان من عوب الواقف كالو كيل عنه فذلك عزله متى شاء وان شرط انه لا يعزل واقفه تعالى
أعلم (قوله كوكيل خصومة) أي من المطلوب وهو تمثيل المدخول النقي أي ليس له عزله وان علم
به الوكيل اتعاق حق الغير به قال في الفصول وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم به اذ عزله
على كل حال قال في البحر ثم يطرق على الوكالة اللزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت
مشروطة في عقد الرهن أو به دمه على الاصح قلزم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالقاس
الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء
فلو جاز عزله لضرر به الطالب عند اختفاء المطلوب بخلاف ما اذا كان الطالب حاضرا
او كانت الوكالة من غير التماس الطالب او كانت من جهة تملكه من الخصومة مع المطلوب
في الوجه الاول ولهم عدم تعاق حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطالب وفي الوجه الثالث
العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويأمر بالخصومة بنفسه ولان يتركها
بالوكالة وعلى هـ ذاقا بعض المشايخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتامسها ثم غاب لا يملك
عزله وانس بشئ بل لعزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق اهـ قال العلامة قاسم
زيادة في التعليم ولان الزوج غير مجبور على الطلاق وعلى التوكيل به وانما جبه له وكيل
باختياره فله ان يعزله كما في سائر الوكالات اهـ وعلى هـ ذاقا لو قال الموكل لوكيل كذا
عزلك فانت وكيلي لا يملك عزله لانه كلما عزله فقد ددت الوكالة وقيل لا يعزل بقوله
كلما وكنت فانت معزول وقال صاحب النهاية انه يملك عزله بان يقول عزلك عن جميع
الوكالات فيمنصرف في ذلك الى المعاق والمنته فذلك كراهه ما ليس بشئ وان كان الصحيح اذا اراد عزله
وأراد ان لا تنته فقد الوكالة بعد العزل ان يقول رجعت عن المعاقعة وعزلك عن الخبزة
لان ما لا يـكون لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه زبلى ملخصا وسبب ان قويا
نظيره عن البرازية (قوله كما يجبي) أي قويا (قوله ولو كان كالة دورية) قوله
كلما عزلك فانت وكيلي ثم لا يخلو اما ان يكون مباغاة على قوله فله موكل العزل أو على قوله
ما لم يتعاق به حق الغير فعلى الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الوكالة دورية والمباغاة
حيث تظاهروا وعلى الثاني انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل ففي كلام الشارح

(فلا يدخلها خيار شرط ولا
يصح الحكم بهما قصودا
وانما يصح في ضمن دعوى
صحيحة على غريم) ويثبت
في الدرر (فله موكل العزل
متى شاء ما لم يتعاق به حق
الغير) كوكيل خصومة
بطالب الخصم كما يجبي
ولو الوكالة دورية

اشهر ان ذلك لا يصح جعل النظار له حيلة اذا ارادوا ان يجعلوا في القرية أمينة يحفظ زرعها
 ويقررون له على ذلك جعله الا وهى ان يأمره بعقد السلم ويستلموا من الوكلاء على ما هو مقرر
 لهم باطننا فافعله المسلم لم فيما ثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف عنهم او لو صرف
 مال المسلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير
 ما أذن له فيه فخرج على المسئلة السابقة لانه لو قيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شراح
 الوهبانية في هذا المحل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل مدة طويلة
 حتى فتح المولى بشي يغاب على ظني انه هو المراد في نص هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهى
 ان شخصا يكون ناظرا على وقف فيريد ان يجعل أمينة قادر اعلى به بحيث ينتفع هو عاجلا
 والامين آجلا فاذا اخذ من الامين شيئا على ذلك اية ومقامه وبأخذ مسئلة الوقف بدلا عن
 الجعل فهو لا يجوز لانه يسع الوكالة في المعنى لما علمت ان الناظر وكييل الواقف وهذا يفعل
 في زماننا كثيرا في المقاطعات والاقواق ويسمونه التزامات فاذا التحيل له بهذه الحيلة وهى ان
 يأخذ الناظر من الامين مبلغا معلوما سلم على غلة الوقف ليصرفه في مصارفه وبأخذ منه
 ما عينه الواقف من العشرة مثلا ويسقط ذلك الامين غلة الوقف على انه المسلم لم فيه يحصل
 للناظر نفع بنظارته وللامين بما تمته فهو أيضا لا يجوز لان الناظر وكييل عن الواقف فكأنه صار
 وكيلا عن الواقف في قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجية وقد علمت ان الجائر
 التوكيل بعقد السلم لا بقوله فاذا أخذ الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صار قاضيا
 حال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فيلزمه من هذا ما ظهر في ثم لا يخفى ان هذا كله انما يكون
 بعد بيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط السلم والافيه يكون فسادا من جهة أخرى كما لا يخفى
 والله تعالى أعلم فاده سيدى والدرجة الله تعالى (قوله به) أى بقبول السلم (قوله من يجعله)
 أى متولى الوقف بقابلة جعل يتراضيان عليه كإعانت (قوله أمينة) مفعول يجعل (قوله فيما صرفه
 بعقد السلم) فيما يخرج من حبوب أرض الوقف وهذا هو محط الفائدة وانما يجوز لما علمت
 (قوله ويستلم) أى يتقبض قدر ما تراضيا عليه من الجعل يجعله أمينة على القرية (قوله لانه)
 أى متولى الوقف (قوله لا يصح بيعها) أى الوكالة التى هى أمانة فلا يصح التزام الجعل في
 مقابلتها أى ولا الحيلة التى اصطنعها لان التوكيل في قبول الاستلام باطل (قوله وتعامه في
 شرح الوهبانية) حاصله انه فيه أربع مسائل الاولى التوكيل بالسلم جائز كالبيع والشراء
 وهى معروفة وتقدمت الثانية لا يجوز التوكيل بقبول عقد السلم وقد علمت مما تقدم أيضا
 الثالثة قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها الى آخر ما تقدم أيضا الرابعة
 يجوز للقيم ان يسلم من ربه في رتبته وحصره بمنزلة التوكيل بعقد السلم ورأس المال وان ثبت في
 ذمته فهو مأمور بدفع بدلته من غلة الوقف وإيسر المراد ثبوته في ذمته متأخرا فيفسد العقد بل
 المراد انه كالترب في الذمة ثم ما به طبعه يكون بدلا عما وجب كانه قدم واستغفر الله العظيم

• (باب عزل الوكيل) •

من اضافة المصداق الى فاعله ومفعوله وآخره عن الوكالة لما أنه يقتضى سبق نبوتها وهو
 رافعها فافسب ذكره آخر (قوله الوكالة من العقود الغير اللازمة) لانها عقد تبرع ولا لزوم

به من يجعله يجعل أمينة
 على القرية فيما صرفه بعقد
 السلم ويستلم منه على
 ما قرر له باطنا لانه وكييل
 الواقف والوكالة أمانة
 لا يصح بيعها وتعامه في
 شرح الوهبانية
 • (باب عزل الوكيل)
 (الوكالة من العقود الغير
 اللازمة) كالهاربة

بها مئة ودأ قال فيها نقل عن الصغرى الوكيل بتبض الدين اذا أحضر خصمه فاقرب بالتوكيل
 وأنكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة البيعة على الدين لا تقبل وإذا ادعى
 أن فلانا ركا به بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه وانضمومة فيه وجاء بالبيعة على الوكالة
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد الممول قبله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده
 حتى يحضر خصما جاحدا ذلك أو مقرابه فيأخذ يسمع ويقر الوكالة فان أحضر به بذلك
 غريم يدعى عليه حق للموكل لم يحتج الى إعادة البيعة ولو كان يدعى أنه وكاله بطلب كل حق له قبل
 أن يدعى عليه بشرط حضرة ذلك بعينه ولو أثبت ذلك بمحض من ذلك المدين ثم جاء بخصم آخر
 يدعى عليه حقا ببيع البيعة على الوكالة مرة أخرى اه ثم قال فيها بعد له لو أقام الوكيل
 بقبض كلى حق بيعة شهدت دفعة على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدي عليه
 قال أبو حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يومر الوكيل بإعادة البيعة على الحق
 للموكل على المدي عليه وعنده ما تقبل على الآخر ويقضى بالوكالة أو لا ثم بالمال وكذا
 الخلاف في دعوى الوصاية أو الورثة مع المال اه فقله ولم يحضر الوكيل أحد من
 الكوفة للموكل من قبله حق أى عليه حق للموكل سواء كان مقرابا أو وكيله أو جاحدا وهو
 المراد من إطلاقه ونهجه وقوله قبله نصب على نزع الخصائص متعلق بحق وهو مبتدأ خبره
 للموكل والجملة صفة أحد ذلك إشارة الى التوكيل كأن الخصم المجرور في به عائدا اليه يعنى
 اذا أحضر خصما جاحدا أو مقرابا يسمع القاضي دعوى وكالته ويقبل بيعة عليه اه هذا هو المراد
 لأنه ثبت ركائبه بالاقراء ويقدر مطلقا من غير حاجة الى البيعة كما ظن (قوله مع التوكيل
بالسلم) أى الاسلام بان يدفع الدراهم لآسان استأجره على بر مثله فهو جائز كالبائع والتمراه
 وقد تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبائع والشراء حيث قال هناك والمراد
 بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز ابن كمال وأوضحناه بعبارة الزياحى فراجعه وفي شرح
 الوهبانية قال فى المبسوط وادراكه ان يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم
 دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل ولو كبل على الموكل الدراهم قرض لان أصل التوكيل
 باطل لان السلم اليه أمره ببائع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو أمره ان يبيع عين ماله
 على ان يكون الثمن على الأمر كان باطلا فكذلك اذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته وقبول
 السلم من صنييع المتأخرين فالتوكيل به باطل اه (قوله لا يقبل عقد السلم) فاذا وركاه ان
 يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل الى آخر ما قدمنا في المقالة السابقة (قوله
فلانناظر ان يسلم الخ) فرعه على ما قبله لانه كالموكل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة يجوز
 الحق بها بالانقضاء وهى مشتملة على مستثنين احدهما يجوز للقيم أن يسلم من ربح الوقف في
 زيته وحصره كالموكل بعد السلم ثم رأس المال ون ثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو
 مأمور بدفع بدل من غلة الوقف وليس المراد ثبوته في الذمة متأخر اليقصد العقد بل المراد انه
 كالمن ثبت في الذمة ثم ما يعطيه بكون يد لا عا وجب وهما يعطيه في المجلس كالتوكيل
 بالتمراه يصح وان لم يكن الثمن له كذا أو تقول الثمن هما من أى رأس مال السلم لان مال الأمانة
 يتعين بالتعيين ثانياً ما قد علمت ان قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها ولما

* صح التوكيل بالسلم
 لا يقبل عقد السلم
 فلانناظر ان يسلم من ربحه
 في زيته وحصره وليس له
 ان يوكل

مذهب الامام وعندهما لا اتعين في المعاملات والوكالة منها تأمل (قوله نعم في الملتقى) الذي
 في البحر عزوه الى الملتقى بالنون وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المنع ومن غير استدرالك
 بنهم والوجه فيه ان الدراهم اتي امر ببعضها من مديونه كائنها فاقاة وقد تصدق من ماله مع
 قيامها فلا يكون منه برعافه لانه لا وجه للاستدرالك بنهم لانهم لا تنافي ما قبلها فان قيام
 الدين في ذمة المديون كقيام المال في ذلوا كيلي ط و ح (قوله جاز استجسانا) أي جاز
 قضاء لادبانه لانه لم يامر به بالشرع افعال مع بين بل بحال في ذمة المديون فيمكن بمنزلة ماله كانت
 الدراهم عنده كمعاملات (قوله ومال اليتيم غائب) والحاضر كذلك بالاولى ح (قوله جامع
 الفصولين) عبارة كفي البحر تقدم من ماله من شئ يشتره لولده ونوى الرجوع يرجع ديانة
 لا قضاء لم يشهد ولو توبأوطه اما وأشهد انه يرجع فله ان يرجع لولاه مال والا فلا لوجوب ماله عليه
 حلي ولو قنا أو شيأ لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهدوا الا لا ولو اتفق عليه الوصي من
 ماله ومال اليتيم غائب فهو متطوع الان يشهد انه قرض عليه أو انه يرجع اه ونقل الشارح
 في آخر كتاب الوصايا ما يوافق هذا وما يخالفه فقهنا اضطرب كلامنا في الرجوع مطلقا
 أو بلا شرط هاد عليه والكثير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصي بلا شرط هاد
 للرجوع اختلاف المشايخ والذي حرره سيدى الوالدعة ان في المسئلة قولين أحدهما
 عدم الرجوع بلا شرط هاد في كل من الاب والوصي والثاني اشتراط الاشهاد في الاب
 فقط ومثله الام والوصي على اولادهم او علوه بان الغالب من شقة الوالدين الانفاق على
 الاولاد للبر والصله لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد
 والقول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاه ترجيح الاول وعليه معنى المصنف ههنا
 وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم اه وعلماه ونظام القوائد على ذلك ههنا فراجع اه ان
 شئت (قوله فروع) تذكر اربع ماياتي قريبا أول الباب (قوله الو كالة المجردة) أي عن حضور
 خصم جاحدا ومقر بها قال في المبكى ولا يجوز اثبات الو كالة ولو لولاية بلا خصم حاضر وقدمنا
 انه لا يثبت التوكيل بشهود مضمون الجدة مالم يشهد الشهود بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة
 فراجع اه (قوله لا تدخل تحت الحكم) يعني لا تثبت بسماع القاضي قال المولى عبد الحليم
 الو كالة المجردة ولو كانت وكالة عامة لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان ومن ذلك تفرع على ذلك
 انه لا يجبر على الوكيل بالايعاق والتدبير والكتابة والمهمة من فلاذ والبسيع وطلاق فلانة وقضاء
 دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة الان ضمن كما
 في الاشياء اعترض عليه ان قارئ الهداية سئل هل يجبر الوكيل في دين وجب على موكله
 اذا كان للموكل مال تحت يدوكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا
 أو غائبا اجاب نعم لا يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل
 بدفع الدين أو كان كفيلا والا فلا يجبر اه قلت هذا الاعتراض ساقط عن آخره ما ان ما في
 الاشياء مبنية على الو كالة المجردة وهي لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان فيكون متبرعا في
 فعله مالم يؤمر به ولم يتعاق حق الغير بوكالته فيكون كالواهب حيث لا يجبر على التسليم (قوله
 ويانه في الدرر) يستغنى عنه بما سيأتي من قول المصنف أول الباب الاتي ولا يصح الحكم

نعم في الملتقى لو أمره أن
 يتبع من مديونه ألقا
 ويتصدق فتصدق باللف
 يرجع على المديون
 جاز استجسانا (وصى أنفق
 من ماله) المال ان (مال
 اليتيم غائب فهو) أي
 الوصي كالأب (متطوع
 الا أن يشهد انه قرض
 عليه أو انه يرجع) عليه
 جامع الفصولين وغيره
 وعلمه في المصنف بان
 قول الوصي وان اعتبر
 في الانفاق امكن لا يقبل
 في الرجوع في مال اليتيم
 الا بالبينة * (فروع)
 الو كالة المجردة لا تدخل
 تحت الحكم ويانه في الدرر

المأمور بشراؤه وكل لا يجوز ولا ينفعه ذم على الموكل وقضيته نفوذه على نفسه ويكون ضامنا
 مال الموكل لكن يبقى ماله كان المدفوع غير النقدين مثليا أو قيميا فاشترى لنفسه وكان
 المدفوع باقيا في يده من اشترى منه هل لاه وكل المطالبة بعين ماله أم يضمن الوكيل المخل
 أو الحقيقة محل تامل والظاهر الاول فتدبر كذا في الحواشي الجوزية (قوله بل يرفع التفاضل
 استحسانا) لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون اشراء فيكون
 التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يملك النقدين من مال نفسه ثم يرجع به على الآخر
 وهذا لانه لا يستحب مال الآخر في كل مكان وينفق له ما امره من غير قصد فيشترى به ويحتاج
 للنقد من مال نفسه فلم يكن متبرعا لتحقيق القصد الآخر ونفقه الآخر عن المأمور والقيام أن
 يكون متبرعا لانه خالف أمره وأنفق ماله على غيره بغير أمره فيرد مال الموكل لان الموكل أمره
 ان ينفق من ماله لامن مال نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا وكما في المقديسي
 والدرر * قال قاضي خان رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها فامسكها
 الوكيل وتصدق بعشرة دراهم من عنده جاز استحسانا وتكون العشرة له بالعشرة اه
 (قوله اذالم يضاف الى غيره) أي غير مال الآخر سواء أضاف الى مال الآخر أو أطلق ومفهومه
 صرح به المؤلف في قوله أو أضاف العقد الى دراهم نفسه (قوله فلو كانت وقت انفاقه
 مستهلكة) ومنه الشراء والصدقة وبها صرح في البحر (قوله ولو بصرفه الدين نفسه)
 أو غيره (قوله أو أضاف العقد الى دراهم نفسه) هذا محمول على ما ذالم ينو أو نوى لنفسه أما
 لو نوى موكلاه فان الوكيل يصح أن يشترى من مال نفسه ويرجع على موكله لكن حيث
 اضاف الى دراهم نفسه كان الظاهر انه مشتريها فلا يصدق قضاءه وكذا به استدل كها افاده
 الرحقي (قوله وصار مشتريه لنفسه) ومثل وكيل النققة وكيل الشراء عقد محمده وهو الصحيح
 ولذا مشى عليه المتن لان الوكالة تبطل بهلاك مال الآخر قبل الشراء خاتمة يمكن ذكر فيها
 في مسألة النققة أن الضمان قول محمد وعنده قول أبي يوسف وقدمه وفي البرازية أمره
 بانفاق عشرة من عنده لم يرجع فقال المأمور أنفق وكذبه الآخر وطالب المأمور ان يحلفه
 ما يعلم انه أنفق على أهله فله ذلك اه فافاد أنهم ما اذا اختلفا في أصل الانفاق فالقول لاه منكر
 ولو اختلفا في القدر فالقول لمن ذكر الزيادة وعلى مدعيه البيهنة فتاوى خير الدين وفيها
 لو اختلفا في القدر وقد دفع الآخر لاه أمورا لا لينفق منه كي قولين يتصدق المأمور وعنده
 ومال الى الاول فاحفظه * وفي البرازية قال استمدن وأنفق على زوجتي وأولادي الصغار كل
 شهر عشرة دققال نهات وصدقه المرأة وكذبه الآخر لم يصدق الا اذا كان الحسا كم فرضيها
 ذلك لاختلافها بآذن الحاكم ولو كذبه الآخر وأراد المأمور عين الآخر حلف الآخر بالله
 ما تعلم انه أنفق على أهله كذا ولو زعم الآخر انه أنفق دون ذلك فاقول للمأمور ولا يشبه هذا
 الوصي (قوله لان الدراهم تهيز في الوكالة) فاذا هلك الدراهم قبل الانفاق أو قبل الشراء
 به في التوكيل بالشراء بطلت الوكالة فاذا أنفق عشرة من عنده كان متبرعا فلا يكون له أن
 يرجع على الموكل ولانه خالف الامر فيرد مال الموكل لان الموكل أمره بان ينفق من ماله لامن مال
 نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا طعن عن الانفاق (أقول) ومقتضى ما تقدم انه

بل يقع التفاضل استحسانا
 (اذالم يضاف الى غيره) فلو
 كانت وقت انفاقه مستهلكة
 ولو بصرفه الدين نفسه
 أو أضاف العقد الى دراهم
 نفسه ضمن وصار مشتريا
 لنفسه متبرعا بالانفاق
 لان الدراهم تنفق في
 الوكالة بنهاية وببرازية

باطن لا نه ما قضى الاجبرد السلام فلم يكن قضاء في العقود والفسوخ (قوله خلافا له - ما)
 أي لابي يوسف ومحمد حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لان قضاء القاضي عندهما ينفذ
 ظاهر فقط اذا ظهر الخطأ ح وأراد بقوله في الفصلين فصل الرد بالعيب وفصل الدين عند
 ادعاء ما يبرئه وقيل الاصح عنه أي يوسف انه يؤخر في الفصلين لان مذهبه ان القاضي
 لا يرد بالعيب على البائع ما لم يستحلف المشتري بالله ما رضى به - هذا العيب وان لم يدع
 البائع الرضا الى آخر ما قدمناه قريبا عن مذهبه (قوله فلوردها الوكيل الخ) مناف
 لما تقدم من ان القاضي لا يقضى بالرد اللهم الا ان يقال معناه لا ينبغي لذلك فلو فعله كان
 القضاء موقوفا فان حضر المشتري وكذب البائع مضى القضاء على الصحة وان صدقه
 استردها تامل ح ولا تنس ما تقدم قريبا والمراد بردها أي بالقضاء لانه قوله لان القضاء
 لا عن دليل الخ واذا كان الرد بدون قضاء فالحكم كذلك بالاولى ولا يقال انه لم يرد عليه لانه
 المقدمة فكيف يقال فلوردها الخ فهذا تناقض لانه قول لم يرد عليه أي لا يسوغ للقاضي
 الحنفى أن يحكم عليه بالرد لانه لا يضر البائع لزوم الفسخ وقوله فلوردها عليه أي يقضاه غير
 حنفى يرى ذلك لم يكن فسحا اتفاقا لان القضاء لا عن دليل الخ لانه لم يكن به هذا التعديل يبطل
 ما عمل به أو لا يمنع الرد على البائع الا أن يجعل هذا من المسائل التي لا يتقدم فيها حكم القاضي
 حيث كانت لا عن دليل ولذا لا يسوغ للحنفى ان يقضى بها فتأمل (وأقول) ان ردها أيضا على
 المشتري البائع عند الامام لا يكون الا بعد حلف المشتري فلم يكن القضاء عن جهه بل بل
 عن دليل ولوردها بلا حلفه لم يكن لذلك عنده الا أن يقال انه حكم به على قوله - ما فاذا حضر
 وصدق على الرضا كان القضاء باطلا اتفاقا أو يقال ان البائع أسقط حقه في البيع فليتأمل
 (قوله فلا ينفذ باطنا) اعترض بانه اذا جازت قض القضاء هنا عند أبي حنيفة أيضا بأي سبب
 كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسألتين (قوله أو الشراء) قيد به لما في البحر عن
 الخلاصة الوكيل يبيع الدينار اذا أمسه وباع ديناره لا يصح والوكيل بالشراء اذا اشترى
 ما أمسه ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الأمر ثم نقد البائع غير حاجز ولو اشترى دينارين غيرهما
 نقد دينارين الموكل فالشراء الوكيل وضمن للموكل دينارين لا تعدى اه وبه يظهر ان التفصيل
 هو المختار خلافا لما أطلقه المصنف والشارح كما أنه مما نقلناه (قوله عن زكاة) الظاهر انه
 ليس بقديم ويدل عليه اطلاق ما بقى عن المنتقى (قوله ناو بالرجوع) أي ناو يا جعل الذي
 قبضه من الموكل عوضا من صدقه من مال نفسه (قوله كذا قيد الخامسة في الاشياء الخ)
 الظاهر انه قيد في المسائل كلها لكن ديانة الوكيل في غير معين لا يقع ما فعله لو كانه الابانية
 فان تصادها عليهم فلا كلام وان سجد الموكل نيته نظر الى نقد الثمن فان تقدمه من مال الموكل كان
 موكاه والا كان لنفسه وكل ذلك في القضاء أما الديانة فالشراء لو كانه متى نواه فيجزم على الموكل
 دفعه ان غلب على ظنه صدقه والواقع في مسألتنا انه اشترى بغير مال الموكل فلا بد من النية
 (قوله حال قيامه) أما لو استهلكه ثم أنفق من عنده يكون متبرعا اجتماعا لان الوكالة قد بطلت
 فدفع العوض الى غير مال كغير أمره تبرع كما قرره الاتفاقى (قوله لم يكن متبرعا) اذا كان
 المال قاعا قيل يقيده فهو انه لو اشترى بالدفع اليه شيئا لنفسه ثم اشترى بماله نفسه

خلافا له - ما (فلوردها
 الوكيل على البائع بالعيب
 فحضر الموكل وصدقته على
 الرضا كانت له لا للبائع)
 اتفاقا في الاصح لان
 القضاء لا عن دليل بل
 للجهل بالرضا ثم ظهر
 خلافه فلا ينفذ باطنا ثم اية
 (والمأمور بالاتفاق) على
 أهل أوبناء (أو القضاء لدين
 أو الشراء أو التصديق)
 عن زكاة (اذا أمسك
 جادفع اليه ونقد من ماله)
 ناو بالرجوع كذا قيد
 الخامسة في الاشياء (حال
 قيامه لم يكن متبرعا)

ويبيع الموكل أو يهبه حتى يحضر في حقه وكذا في الوكيل بالاستعانة وبه صرح في الهبة
 (قوله ولو عقارا) أي فانه اذا برهن على الايقاع للموكل يقبل عنه الامام في الدين بخلاف
 العين ويوقف عندهما في الدين والعين كافي جامع الفصولين (قوله لان جوابه) أي المطلوب بما
 تقدم (قوله نسائم) أي اقرار بالدين وبالكافة حيث قال أدبت لرب المال أو أبرأني منه فهو
 اقرار بالدين والوكالة ثم زعم الايقاع أو البراءة فلا يقبل زعمه ووجه الاقرار خفي على
 قال السيد الحوي وقد جعله لو ادعوا الايقاع لرب المال جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبالكافة
 وأنت ترى ان هذا لا يصلح لتعميل ما ذكره من أن الوكالة تثبت ولم تثبت الايقاع بمجرد
 دعواه فلا يؤخر حقه اهـ (قوله ما لم يبرهن) فاذا برهن على دعواه الايقاع مثلاً قبل على
 الوكيل وان كان وكيله بالقبض لان الوكيل له وكيل بالقبض ومعه بخلاف وكيل اجارة الدار
 وقبض الغلة اذ ادعى بعض السكان انه يحمل الاجرة موكله وبرهن توقف ولا يحكم بقبض
 الاجر حتى يحضر الغائب بجر عن جامع الفصولين والفرق ان هذا وكيل في العقد خفي القبض
 له اصاله فلما أثبت على الغائب كان حكما على الغائب اتمام وفي المسئلة السابقة هو وكيل
 بالقبض فقط والدين لم يثبت بعده مقدسي (قوله وله تحليف الموكل) أي على أخذه واستيفائه
 فلو كان غائبا للقاضي ان يحكم له بالدفع فاذا حضر وحلف انه لم يقبله لم يبق الحكم على حاله
 وان نكل بطل الحكم ولزمه المال دون الوكيل ل فان كان المال ملكا عند الوكيل فلا يسبيل له
 عليه ولو اقام البينة على القضاء فان شأنا أخذه الموكل وان شأنا أخذه من الوكيل ل لو قاما فان
 قال الوكيل قد دفعته الى الموكل أو هلك مني فاقول قوله مع يمينه وان قال امر في دفعه الى
 وكيل له أو غريم أو وهبه الى أو قضى من حق كان لي عليه لم يصدق وضمن المال اهـ (قوله
 لا الوكيل) ولو على عدم العلم باستيفاء الموكل اذ لو أقبر لم ينفذ على موكله لانه على الغير
 وكذا أب طالب زوج بتمه البالغة بغيرها وقال ابني بكر في منزلي وقال الزوج بل دخلت بها
 ولم يبق لها حق القبض صدق الأب لنفسه بالاصل والزوج يدعي العارض والاب ينكر
 ولا يحلف الأب لانه لا يبره لم يدخله اذ لو أقبر لم يجز عليه المباحي جامع الفصولين (أقول) وهذا
 التعميل أظهر مما ذكره الشارح من ان الغيبة لا تجرى في العين لانها لا تظهر فيه لان هذه العين
 على هذا الوجه لا يثبت فيها وكان الشارح تتبع الدرر فقدر ثم رأيت الوافي نقل عن صدر
 الشريعة ما يقوى هذا البحث واقدان المدعي عليه يريد بذلك ابطال وكالاته كأنه يقول له
 ان صحت وكالاتي وحق خصومتك معي موقوفة على بقا الدين وأنت تعلم اداني اياه فوكالاتي
 باطلة فانه ان أنكرت اداني فاحلف بالله ما علمه قال والحق ان ما قاله زفر قريب الى العواب
 * قال في نور العين عن الخلاصة وفي الزيادات في كل موضع لو أقبر لزمه فاذا أنكر يستحلف الا في
 ثلاث مسائل وكيل ثم اوجدها فادار الدوا ادا البائع تحليفه بالله ما علم ان البائع رضى
 بالعيب لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه * الثانية وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المدينون ان
 موكله أبرأه من الدين واستحلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقبر لزمه (يقول الحقير) لم يذكر
 الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر اذا المقر به هو البراءة الذي يدعيه المدينون فكيف يتصور
 لزمه على الوكيل اهـ (أقول) وفي كلام الفصولين من أنه لو أقبره على موكله لم يجز اشكال لان

ولو عقارا (اليه) أي الوكيل
 لان جوابه نسائم ما لم يبرهن
 وله تحليف الموكل
 لا الوكيل

ذو اليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينا في يد المقرض لانه اقرانه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة
أو الغصب بعد موته فلا يصح كمالوا اقرانه وكبله في حياته بقبضه وان كان المال دينا على المقر فعلى
قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير وهو قول أبي يوسف لا يصدق ولا
يؤمر بالتسليم اليه وان كان اقرارا على نفسه لكنه اقرارا على الغائب من وجه ودعوى ابراه
نفسه يدفع المال لقائه لو تحقق موته ما برى بالدفع اليه بصحة امر القاضي بذلك حتى لو حضر
الوارث وانكر وصايته لا يثبت اليه ولا له ولاية اتباع الغريم فيؤدي الى أن يبرأ من الدين
بلا حجة بخلاف ما لو اقر بوكالته في حياته لانه لو حضر وانكر كان له أن يتبعه يدينه لان امر
القاضي بالدفع لم يصح كذا في القميين عن التيسير لكن قال في جامع القضاة في بحث أحكام
الوكلاء وفرق بينه وبين الوكيل بوجهين أحدهما ان للقاضي ولاية نصب الوصي فلو قضى
بدفعه يكون اقراره وديا الى اسقاط حق الغير وهو برائة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة
اذا القاضي لا يملك نصب الوكيل والثاني انه لو قضى بدفعه اليه يصير وصيا في جميع المال
بخلاف الوكيل انتهى (قوله ما لم يبرهن) وعليه فاذا برهن الوكيل بقبض الوديعة يؤمر الوديعة
بدفعه اليه كما تقدمت مثله الوصي (قوله ودعوى الايصاء كوكالة) فاذا صدقه ذو اليد لم يؤمر
بالدفع اليه اذا كان عينا الى آخر ما قدمناه (قوله فندفع الى بعض الورثة) أي جميع ما عليه (قوله
ولو وركله بقبض مال) أي كان له على غيره (قوله أو اقراره) أي الموكل بأنه ملكي قال في جامع
القضاة لو ادعى أرضا وكالته ملك موكل فبرهن فقال ذو اليد انه ملكي وموكل أنزبه فلو لم
يكن له بينة فله أن يحلف الموكل لا وكيله فوكله لو غابا فلقاضي أن يحكم به موكله فلو حضر
الموكل وحلف انه لم يقر به بقى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام
الشارح من قوله ولو عاقد اقرانه قوله ما لم يبرهن لانه وان برهن في العين يدفعها كما مروى ولم يذكروا
حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين وحكم ما اذا برهن المدينون على الايقاع وفي جامع القضاة لو
وان نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل ل فان كان المال عند الوكيل فلا سبيل له عليه انما
هذا مال الطالب الاول وقد قامت البيضة على القضاء فان شاء أخذه الموكل وان شاء أخذ المال
من الوكيل ان كان قائما فان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل وهلك في فاقول قوله مع يمينه
وان قال أمرني فدفعته الى وكيل له أو غيره لم له أو وهبه لي أو قضى لي من حق كان لي عليه
لم يصدق وضمن المال اه قال الاخير الرمي قوله ولم يذكروا حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين الخ
الاقرار مثل النكول (وأقول) ولم يذكروا الشارح في هذه المسئلة ما اذا أنكر رب المال الوكالة
والذي يظهر ان الامر يرجع فيه الى مسئلة دعوى الوكالة عن الغائب في أخذ الغريم المال من
الوكيل ان كان قائما ويضمنه ان استملكه واذا هلك لارجوع له عليه الا اذا ضمنه أخذ
من قولهم ان دعوا الايقاع اقرارا بالدين وبالكافة فتأمل وراجع المختار فان لم أر من صرح
بذلك والله تعالى أعلم هذا * ويقرب من هذا الجواب ما ذكره الاصحاح في تعليل المسئلة بقولهم
وهذا لانه لو لم يكن محققا عنده في طالب الدين ما اشتغل بذلك فصار كما اذا طالب منه الدين فقال
أو قيمتك فانه يكون اقرارا ولم يثبت الايقاع بجر دعواه فيؤمر بالدفع اليه كمالوا اقرانه بالوكالة
مترجحا تأمل اه (قوله دفع المال اليه) فيه اشارة بأنه لا يجب له حتى يحلف الموكل بل يدفعه

ما لم يبرهن ودعوى الايصاء
كوكالة فليس اودع ميت
ومد يونه الدفع قبل ثبوت
انه وصي ولولا وصي فندفع
الى بعض الورثة برئ عن
خصمته فقط (او وركله
يقبض مال فادعى القرين
فما يقطع حق موكله) كاداه
أو ابراه أو اقراره بأنه ملكي
(دفع) الغريم (المال)

المودع بزعمه فهو كمنعه من الموكل ولو سلمها له فهاكت في يده وأنكر المودع الوكالة يضمن المودع
بتسليمه وله تخلفه انه ما وكاله فان كل برئت ذمته وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في
زعمه المودع ظالم بتضمنه والمظالم لا يظلم الا اذا ضمنه عقد الدفع كما هو ولو دفع له ولم يصدقه على
الوكالة يرجع عليه مطلقا كانت العين موجودة أو لا ولو كانت قائمة أخذها في كل الوجوه لانه
ملكها بالضمن ولو اراد استردادها لم يملكه واختلافه في الملتقط لو أقر بالقطعة لرجل هل
يؤمر بالدفع اليه بجر * قال في جامع الفصولين واذا قبض رجل ودية رجل فقال رب الوديعة
ما وكالته وحلف على ذلك وضمن المستودع رجوع على القابض ان كان بعينه فهو حصر ربه وكذبه
في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل او صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو قائما
وبقيته لو الهالك (أقول) لو صدقه ودفعه بلا شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو قائما إذ غرضه
لم يحصل فله نقضه على قياس ما صرح في الهداية من ان المدينون يرجعون بدفعه الى وكيل صدقه
لو باقيا **ك**ذا هذا والله تعالى أعلم اهـ قات ما يحمله مستفاد من كلام الركا في كاه وغيره خافي
(أقول) وهذا كله اذا لم يثبت وكالته بالبينه فلو أقام بينه بانه وكيل بقبضه فانه يؤمر بدفعها فلو
امتنع مع ذلك ضمن اذا كان بعد حكم الحاكم الشريعي المستوفى بشرائطه الشرعية فلو أقامها
ولم يقض عليه بالدفع لا يضمن تأمل (قوله خلافا لابن الشحنة) فيه ان ابن الشحنة ينقل رواية
عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع فقط وما هنا هو المذهب المشهور فلا معارضة ومنه يعلم ان
ما ادعاه السيد الخوئي من أنه لا يؤمر بالدفع اليه اجماعا فيه نظر أبو السعود (قوله مطلقا) أي
صدقه أو كذبه أو سكت (قوله الماصر) من أنه يكون ساعيا في نقض ما أوجبه للقائب (قوله
وكذا الحكم لو ادعى شراهما من المسالك) أي مثل ما ذكر من الحكم لو ادعى رجل شرا الوديعة
من المسالك وصدقه المودع (قوله لم يؤمر بالدفع اليه) لانه مادام حيا كان اقرارا بملك الغير لانه
من أهله فلا يصدق ان في دعوى البيع عليه (قوله لانه اقرار على الغير) أي بانه باع ماله أي أو أنه
وكله في قبضه فهو علة للمستلتمين (قوله ولو ادعى) أي الوارث أو الموصى له لا الوكيل كما توهمه
العمي لان المودع لا يؤمر بالتسليم الى مدعي الوكالة اصلا ح وفيه أن الوكيل به هذه الدعوى
صار وارثا أو موصى له وخرج عن الوكالة (قوله لا تتناهنه) على ملك الوارث أو الموصى له
وينظر ما الفرق بين مدعي الارث ومدعي الوصية ومدعي الشرا وان عاين في مسئلة الشرا بانه
اقرار على الغائب بالبيع فهم أيضا اقرار على المودع بالموت وبان هذا وارثه فليتأمل (قوله اذا
لم يكن على الميت دين مستغرق) فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن ولو
أدى مديون الى الوصى بغير أصلا جامع الفصولين واعلم المراد بالمتغرق ما يحتاج كلها أو
بعضها في قضائه ط وكذا يضمن ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا أمر القاضي على
ما يستفاد من سياق كلام البحر معزى الى جامع الفصولين (قوله ولا يد من التلوم فيهما) أي في
صورتي الوارث والموصى له ولم يبين مدة التلوم والظاهر تفويضا الى رأى القاضي وقد تقدمت
هذه المسائل في متفرقات القضاء وتقدم الكلام عليها (قوله لا يؤمر به) أي بالدفع لعدم
اتفاقهما على ملك المدعى ولو لم يقل في صورة دعوى الوصية لم يترك وارثا لم يكن ذوا اليد خصما
وقد بد دعوى الارث والوصية لا احتراز عن دعوى الايصاء اليه فانه لو ادعى الايصاء اليه وصدقه

خلافا لابن الشحنة واودع
لم يملك الاسترداد مطلقا
لماصر (وكذا) الماصر
(لو ادعى شراهما من
المالك وصدقه) المودع
لم يؤمر بالدفع لانه اقرار
على الغير (ولو ادعى
اتفاقها بالارث والوصية
منه وصدقه امر بالدفع
اليه) لاتفاقهما على ملك
الوارث (اذا لم يكن على
الميت دين مستغرق) ولا بد
من التلوم فيهما لا احتمال
ظهور وارث آخر (ولو
أنكر موته أو قال لا أدري
لا) يؤمر به

الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا من مسئلة الخمين لان الاب انما يقبضه وكالة عن ابنته
 تامل (قوله) وكذا يضمنه اذا لم يصدق عليه (وكالة) فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجاء
 الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع عليه (قوله) نعم صورتي السكوت (والكذب) أي عدم
 تصديقه بسكوته أو بتكذيبه لانه لا اصل في السكوت عدم التصديق (قوله) ودفع له ذلك
 على زعمه (وكالة) فانه يرجع عليه كما ذكرنا (قوله) فهذه أي الثلاثة (قوله) فان ادعى الوكيل
 هلاكه أي في صورة ما لا ضمان عليه من هلاكه وهي ما عدا المسائل الثلاثة (قوله) أو دفعه لموكله
 صدق الوكيل بخلافه) بدعواه الضياع أو اداء المال للموكل لانه أمين ادعى ابطال الامانة الى
 مستحقها فيصدق في براءة نفسه ولا يصدق فيها اذا ضمن ما يصدق منه وكذلك في بقية الصور
 السابقة والاولى ذكر هذه المسئلة بعد قوله الماروان ضاع لاعلام تصديقه تامل (قوله) وفي
 الوجوه كلها) وهو ما اذا دفع مع تصديق أو تكذيب أو سكوت ضمنه عند الدفع أو قال لا يضمن
 قبضت منك على اني أبرأتك من الدين اه (قوله) ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) لان
 المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا أو محققا فلا يصح ان يدفعه الى فصولي على رجاء الاجازة بل
 الاسترداد لاحتمال الاجازة هداية وهو أحد قواين كافي جامع الفوائد وابن قال العلامة المقدسي
 وعندى اشكال في المنع لاسيما اذا منع عنه عدم الامانة حوى وعلى القول بالاسترداد لو دفع
 الى رجل ايمدهه الى رب الدين فله أن يسترد لانه وكيل المدين وقيل لا لان من باشر التصرف
 اغرض ليس له أن ينقضه ما لم يقع اليأس عن غرضه (قوله) أو على اقراره بذلك) بقي لو كان
 الوكيل مقرافي الحال رعايقهم من كلام الشارح انه يلزمه الدفع والنظر الى كونه قد تعاق
 حق الغائب فيما قبضه ولا يملك ابطال حقه باقراره فيبغى أن لا يعتبر اقراره فيما رجع (قوله)
 لم يقبل) أي ما ذكرنا ما بالنظر للبرهان فعدم القبول ظاهر وما بالنظر الى ارادة الاستخلاف
 فالمراد به أنه لا يمكن من استخلافه ومع هذا لا يكون له حق الاسترداد ولو قال لم يقبل وليس له
 استخلافه اسكان أظهر ط بزيادة (قوله) لسعيه في نقض ما أوجبه للغائب) وهو المدفوع فانه
 حقه ويريد الدافع الرجوع فيه وهذا في الصورتين وفي الاولى لانها بيينة على النبي (قوله) تقبل
 لان النقض من الموكل لان الثابت بالبيان كالثابت بالعيان (قوله) وورثه غريمه) أي مدبونه
 (قوله) أو ووجه له) أي وحب الموكل الدين للمدبون لان هبة الدين من المدين ابراء ولو أبرأ
 الغريم المدين بعد قبض الدين رجع عليه به فكذا يرجع على وكيله هذا اذا كان قائما ولو حكا
 وكذا لو كان هالكا ولم يصدق عليه على الوكالة امان صدقة فقد جعله آمينا فلا ضمان عليه
 في الهالك وكذا فيما اذا ادعى الدفع الى الموكل يمينه (قوله) الا اذا صدقه على الوكالة)
 فيما خذ قائما ولو حكا لاهالكا (قوله) حلف ما يعلم) في بعض النسخ ما علم وعبارة العيني ما يعلم
 ان الطالب وكاله يقبض دينه فاذا حلف لم يدفع اليه وان شكك في قضيه عليه بالمال للوكيل اه
 وعن أبي حنيفة انه لا يحاكمه لان حق التعليف بناء على انه خصم ولم يثبت بالجمعة (قوله) صدقة
 المودع) واذا لم يصدق عليه لا يؤمر بالدفع بالاولى (قوله) لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور) لانه اقرار
 بمال الغير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل يقبض الدين لانه اقرار بماله نفسه اذا الدين يقضى بماله
 لا يمينه فلو هلك الوديعة عنده بعد ما منع لا يضمن وينبغي أن يضمن لانه منع من وكيل

(وكذا) يضمنه (اذا لم
 يصدق عليه على الوكالة) نعم
 صورتي السكوت
 والكذب (ودفع له ذلك على
 زعمه) الوكالة فهذه أسباب
 للرجوع عند الهالك
 (فان ادعى الوكيل هلاكه
 أو دفعه لموكله صدق)
 الوكيل (بخلافه وفي
 الوجوه) المذكورة (كأها)
 الغريم (ليس له الاسترداد
 حتى يحضر الغائب) وان
 برهن انه ليس بوكيل أو
 على اقراره بذلك أو اراد
 استخلافه لم يقبل لسعيه
 في نقض ما أوجبه للغائب
 نعم لو برهن ان الطالب حكا
 الوكالة وأخذ من المال
 تقبل بغير ولومات الموكل
 وورثه غريمه أو ووجه له
 اخذ قائما ولو هالك كما ضمنه
 الا اذا صدقه على الوكالة
 ولو اقر بالدين وانحكر
 الوكالة حلف ما يعلم لم ان
 الدائن وكاله عيني (قال اني
 وكيل يقبض الوديعة
 فصدقه المودع لم يؤمر
 بالدفع اليه) على المشهور

(قوله بان استهلكه) أي الوكيل فانه يضمن مثله الاولى بدله تأمل فان ادعى الوكيل هلاكه
أو دفعه الى الموكل حلفه على ذلك وان مات الموكل وورثه غيره أو وهبه وهو قائم في يد الوكيل
أخذ منه في الوجوه كلها ولو هالكه ضمنه الا اذا صدقه على الوكيل كافي الخلاصة (قوله وان
ضاع) أي المقبوض في يد الوكيل وكذا لو ادعى مدعي الوكيل دفعه الى موكله بكافهه م عا
ياتي (قوله لا) أي لا رجوع عليه (قوله علامه صدقه) لانه بتصدقه اعترف انه حق في
القبض والظالم هو الطالب بالاختصاصه ثانياً والمظالم لا يظلم غيره فان قلت يرد على هذا ان أحد
الابن اذا صدق المدينون في دعواه الايفاء للميت وكذب الآخر ورجع المكذب عليه بالفانصف
فان للمدينون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان للميت تركه غير الدين مع انه في زعمه ان
المكذب ظالم في الرجوع عليه قلت أجيب عنه بان الرجوع على المصدق يكونه أقر على أبيه
بالدين (قوله الا اذا ضمنه عند الدفع) بان يقول أنت وكيله لا يمكن لا آمن ان يجحد الوكيل
ويأخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فيصح لاضافته لسبب الوجوب كقوله ما غصبك فعلى
وما ذاب لك عليه فملى لان مأخذه ثانياً غصب وما يأخذه الوكيل أمانة لا يصح ضمانه
لانه صدقه ما على انه وكيله وانظروا في ما تشديدوا التخفيف فعلى التشديد ان يضمن
الغريم الوكيل فالغريم المستقر عائد الى الغريم والبارز الى الوكيل ومعنى التخفيف ان يضمن
الوكيل المال الذي أخذه الدائن من الغريم لا الذي أخذه الوكيل فالغريم المستقر في وكله
عائد الى الوكيل والبارز الى المال (قوله اقدر ما يأخذه) في بعض النسخ باللام وهي تناسب
التشديد وفي البعض بالباء لان المكفول به هو ما يأخذه الدائن كانه قال له ان أخذه الدائن
منك شيئاً فانه كفيله وما يأخذه الدائن ظالم في زعم الاخذ خذ من انه وكيـل
والدافع بصدقه فتكون من قبيل قولهم ما غصبك فلان فعلى فيكون الرجوع بقدر ما أخذه
الدائن لا يرجع بما أخذه الوكيل من المدينون لانه أمانة في زعمها والوكيلة بهم لا تجوز فلو صلح
على بعض الدين عند ضمان الوكيل ونحوه يرجع على الوكيل بقدر المصالح عليه (قوله
لما أخذه الوكيل) أي لا يرجع بما أخذه الوكيل من المدينون أي انما وقع الضمان على
ما أخذه الدائن ثانياً على ما ذكرنا على ما أخذه الوكيل لأمينه فيده (قوله لانه أمانة) أي في
زعمها والامانة لا تجوز بهم بالوكيلة (قوله لا تجوز بهم بالوكيلة) وفيه انه تقدم ان الوكيل
بالقبض تصح كذاته والجواب بانهم الموكل فيماتة دم وهذا للمدينون في نفس ما يأخذ وهو
امانة فلا يمتنع غرامة (قوله أو قال) أي مدعى الوكالة (قوله على اني أبرأتك من الدين) كان
وجهه والله تعالى أعلم ان كلام القابض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول
القابض قبضت منك على اني أبرأتك بحقل ان يريد برائة الاستيفاء وبرائة الاسقاط فان كانت
برائة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت برائة الاستيفاء فكانه اعترف بانه
استوفى ما عليه من الدين فاذا رجع الدائن به يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه
بغيره لا يبيع فقد انتم له السلامة باخذ المدينون كذلك في برائة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تبين
بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لان في زعمهم ان المستوفى ثانياً ظالم
باصتيقائه وانه قد برئت ذمة المدينون بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فما وجهه

بان استهلكه فانه يضمن
مثله خلاصة (وان ضاع
لا) علامه صدقه (الا
اذا) كان قد ضمنه عند
الدفع (اقدر ما يأخذه
الدائن ثانياً) لا ما أخذه
الوكيل لانه أمانة لا تجوز
بهم بالوكيلة فليعلم وغيره
(أو قال له قبضت منك على
اني أبرأتك من الدين) فهو
كما لو قال الاب للختن عنه
أخذ مهر بقمه أخذ منك
على اني أبرأتك من مهر
بنتي فان أخذته البنت ثانياً
رجع الختن على الاب فكذا
هذا برائة

الكفالة عدم صحة الوكالة ابتداء فجعله باطلا للوكالة توسع لان ابطال النسي بعد ثبوته (قوله اما قلنا) من أنها أقوى (قوله للبائع) المناسب لاه وكل (قوله لم يجوز) استشكله الشريفة لابي بوكيل الامام يبيع الغنائم ودفعه أبو السعد بامر من أنه سفير ومعه فلا تحقه عهدة (قوله لاسم أنه يصير عاملا لنفسه) لان حق الاقتضاه لانه من حقوق العهدة وهو أصل فيها لكن الذي مر عكسه وهو عدم جواز وكيل الكفيل للعلة المذكورة والعلة هنا أن الحقوق ترجع اليه فإذا ضمن على المشتري الثمن فكان كمنه كفل مطلوبه لنفسه وهو محال لأن الكفالة ضم ذمة الكفيل الى ذمة الأصيل مطالبه أو ديناً ومن المحال أن يصير له مطالبة على نفسه أو دين عليه والبائع يطلب الثمن فلو كان كفيلاً للبائع كان كافلاً لنفسه ولا معنى له (قوله رجع) أي على موكله بالبائع (قوله لابطالنه) أي لابطال ان الضمان وإذا كان الضمان باطلا وقد أدى بحكم الضمان كان الاداء باطلاً أيضاً لان المبيع على الباطل باطل ولان حكم الوكالة الفاسدة أنه لو أدى على ظن لزومه له أن يرجع عما أدى (قوله وبدونه) أي الضمان (قوله لا) أي لا يرجع (قوله انبرعه) قال في الشريفة لابي وقائل أن يقول التبرع حصل في أدائه اليه بجهة الضمان كادائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فليتأمل اه ولا يخفى أن التبرع في المقيس عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف مسئلة اعلى أنه إذا أدى على حكم الضمان لا يسمى متبرعاً بل هو ملزم به في ظنه وقد ذكر المسئلة في الخاتمة ونقاه عنها في الهندية من غير تعرض لهذا التفصيل وعبارة الاولى الوكيل بالبيع اذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لانصح كفالته اه وفي الهندية ولو صالح الاصر عن الثمن الذي على المشتري على عبده للوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزاً وبيراً المشتري وبصير العبد له وكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشئ لاعلى الآخر ولا على المشتري (قوله فصدقه الغريم) ويصح اثبات التوكيل بالبيعة مع اقرار المدينين به بجر (قوله أمر بدفعه) أي أمر ارجاء مراج أي في مال نفسه لان الديون تقضى بامناها بخلاف اقراره بقبض الوديعة الا ترى لان فيما ابطال حق المالك في العين (قوله عملاً باقراره) لان ما يدفعه خالص حقه ولان المدينون انما يقضى الدين من مال نفسه عما في ذمته فاقراره انما هو على نفسه فينفذ (قوله ولا يصدق لو ادعى الابناء) أي لا يثبت الايقاع بجر دعو بل ان يبرهن على ذلك صح لان الوكيل بالقبض لا يعلل الخصومة وسما في متعاني قوله ولو وكاله بقبض مال فادعى الغريم ما يسطح حق موكله الخ (قوله والامر الغريم بدفع الدين اليه) أي الغائب ثانياً لافساد الاداء لانه لم يثبت الاستيفاء حيث أنكر الوكالة فقوله بانكاره اياه السببية ومع ظرف متعلني بالمصدر قبله أي مع أن الفساد بسبب الانكار مع الامين على عدم الوكالة وفي البصر عن البرازية ولو ادعى الغريم على الطالب حين اراد الرجوع عليه أنه وكل القابض و برهن يقبل وبجر أو ان أنكر حلفه فان نكل برى اه وفيه عنهما أيضاً وان اراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكاله له ذلك وان دفع عن سكوت ايمس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب ايس له ان يحلفه وان عاد الى التصديق لكانه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في محل التقييم تأمل (قوله ورجع الغريم به) أي بما دفعه ان باقيا يده لانه ملكه وانقطع حق الطالب عنه

لما قلنا (وكيل البيع اذا ضمن الثمن للبائع عن المشتري لم يجوز) لاسم أنه يصير عاملاً لنفسه (فان أدى بحكم الضمان رجع) لابطالنه (وبدونه لا) تبرعه (ادعى أنه وكيل الغائب بقبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه) عملاً باقراره ولا يصدق لو ادعى الابناء (فان حضر الغائب فصدقه) في التوكيل (فبها) ونعمت (والامر الغريم بدفع الدين اليه) أي الغائب (ثانياً) لافساد الاداء بانكاره مع يمينه (ورجع) الغريم (به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكاه)

فوكه ببيع سلمته وايضا فقهه الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وهلك من مال المديون
 لاسبالة ان يكون قاضيا ومقتضا فاقواله لا يصح ان يكون وكيل لالمطلوب والطالب في
 القضاء والاقتضاء اه قال في البحر ولا يخالفه ما في الوقعات الحسامية المديون اذا بعث
 بالدين على يد وكيله فخايمه الى الطالب واشهره ورضى به وقال ان ترى شيئا فذهب واشترى ببعضه
 شيئا وهلك منه الباقي قال بعضهم هم لك من مال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا
 اصح لان امره بالامر بمنزلة قبضه اه لان ما في القيمة فيما اذا سبق توكيل الطالب وما في
 الوقعات فيما اذا سبق توكيل المطلوب كما لا يخفى (قوله بخلاف كفيل النفس) محتمل الكفيل
 بالمال وقيد الزباني بان يوكله بالخصومة قال في البحر وليس بقيد اذ لو وكله بالقبض من المديون
 صح اه قال البدر العيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه يجوز توكيل الكفيل بالنفس
 بالخصومة لان الواحد يقوم بهم ما اه والاولى ان يقول بدل الخصومة بقبض المال وهذا
 لان الوكالة والكفالة لا يجتمعان فصح اه اه باطلات الاخرى اذا تواردتا على محل
 واحد بخلاف كفيل النفس فانه يصح توكيله بقبض المال لاختلاف الورد (قوله
 والرسول) اى قبض الدين تصح كفالته بالمطلوب لانه سفير وكذلك ينبغي ان يصح لو وكله
 المديون بقضاه دين مرسله ووكيل الامام يصح كفالته بمن ماباعه من الغنائم لعدم رجوع
 الحقوق اليه كما في خيار العيب من ان الامام ووكيله امين والامين لا ينتصب خصما (قوله
 ووكيل الامام) مقتضى كونه سفير انه لا يلحقه عهد وهو كذلك (قوله والوكيل بالتزويج)
 لانه سفير ومثله الولي وقدم في النكاح (قوله حيث يصح ضمانهم) العبارة هكذا في الدرر معزية
 الى كفالته التبيين ولا يخفى ان المقابلة تقتضى ان يقول حيث يصح توكيلهم والخطب سئل
 ح (اقول) اى لان قوله بخلاف كفيل النفس مقابل لقوله وبطل توكيل الكفيل بالمال يعنى
 ان كفيل النفس يصح توكيله من المكفول له فمقتضى هذه المقابلة ان يكون المراد من قوله
 والرسول وما عطف عليه توكيلهم ايضا مع ان المراد ضمانهم فقول الجلي والخطب سئل
 ليس المراد منه ان ارادته توكيلهم هذا جازية لان الرسول والوكيل لا يوافقان بل مراده انه
 وان كانت المقابلة تقتضى ذلك الا ان المراد غير ذلك المقتضى وهذا الايم سهل مغتفر
 اه عامرو الذي سهل ان المقصود ما يجتمع فيه الكفالة والوكالة فكانه قال لا يجتمع ان الا
 في كفيل النفس والرسول الخ تامل لكن لا يظهر في مسئلة وكيل الامام ببيع الغنائم
 (قوله لان كلامهم سفير) اى معبر عن غيره فلا تلحقه العهد (قوله بخلاف العكس) اى في
 قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال فان الوكالة اضعف من الكفالته لعدم لزومها فلا تصلح
 ناسخة لكن اذ الوحد ارتباطه بقول الشارح فتصلح ناسخة اظهار الفرق بينهما لم يكن تكرارا
 تامل (قوله وكذا كلما صحت الى قوله بطات وكالته) تكرار محض مع ما قبلها ح قال
 ط والذي في متن المنع الذي يدي الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة تقدمت
 عن الكفالة أو تأخرت اه ولا تكرار فيه ولا تدافع وقديقال لما ذكر بعض ما دخل تحت
 القاء مدة بين عمومه بقائه مدة كاية ومثله هذا لا يسمى تكرارا ولا احسن ملاحظة ارتباطه
 بقول الشارح فتصلح الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله تقدمت الكفالة أو تأخرت) في قدم

(بخلاف كفيل النفس
 والرسول ووكيل الامام
 ببيع الغنائم والوكيل
 بالتزويج) حيث يصح
 ضمانهم لان كلامهم سفير
 (الوكيل بقبض الدين
 اذا كفل صح وتبطل
 الوكالة) لان الكفالة
 اقوى للزومها فتصلح
 ناسخة (بخلاف العكس
 وكذا كلما صحت كفالته
 الوكيل بالقبض بطات
 وكالته تقدمت الكفالة
 أو تأخرت)

قوله بخلاف كفيل النفس حيث يصح توكيله بالخصومة لان الواحد يدقروم به ما عفى
 وزياحى (قوله كما لا يصح لو و كاه بقبضه من نفسه) لما ساقى من استحالة كونه قاضيا
 ومقتضيا (قوله أو عبده) أى المأذون المديون لانه يصير عاملا لنفسه من حيث انه حفظ
 العبد على نفسه من بيع الغريم له كما استظهره الطحاوى (قوله لان الوكيل متى عمل
 لنفسه) أى فقط بطأت أى الوكالة (قوله الا اذا وكل المديون ببراءة نفسه) أى هي مستثناة من
 هذه القاعدة فانها أجزت مع كونه عاملا لنفسه وايست خارجة عنها لان شرط الوكالة كونه
 عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه كما قاله المصنف لان مسئلة الكفالة والحالة كذلك
 فان كلاً منهما عامل لنفسه وافرغ ولم تجز وكالهما لانه تملك ولا يسبى كماله الزياحى
 اذ لو كان كذلك لم يصح رجوع الدائن عنه قبل ابراء المديون نفسه مع انه يصح ان يكتن
 معرفته اخر اجها من القاء ردة أفاده الرضى وقال الرمى واقتال ان يقول القليل لا يكون الا
 بعد ابراءه نفسه وبعده لا يصح رجوعه فذام (قوله فيصح) قال فى البحر وأورد على
 بطلان توكيل الكفيل بالمال العامل بانه عامل لنفسه توكيل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح
 مع كونه عاملا لنفسه والتحقيق فى جوابه ما فى منية المتن من قوله ولو و كاه ببراءة نفسه
 يصح لانه وان كان عاملا لنفسه به بتفريغ ذمته فهو عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط
 الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه اه اذ اعلمت ما ذكر فلا وجه لقول
 المؤلف لان الوكيل متى عمل لنفسه بطأت الا أن يعمل على ما اذا كان العامل لنفسه محضا
 ط قال العلامة المقدسى بعد ذلك كرمسئلة توكيل الكفيل بالمال المذكورة ونقض
 بتوكيل المديون ببراءة نفسه من دين عليه صح وان عمل لنفسه وأجيب بالمنع مستدما
 ذكره شيخ الاسلام انه لا يصح على خلاف ما فى الجامع واثنى على ابراء تملك بدليل أنه يرتد
 بالرد وايسبى توكيل وأجاب فى المنية بان شرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل
 لنفسه وزعم بعضهم أنه هو التحقيق وفيه نظر لانه اذا كان عملا واحدا هو لنفسه فلا يجتمع
 مع كونه عاملا لغيره واعترض بان عمل الوكيل لنفسه ضعى لكون الموكل أصيلا فى باب الوكالة
 والخفنيات قد لا تعتبر وأجيب بنقض ذلك بل الاصل وقوع التصرف بنفس العامل اه
 (قوله ويصح عزله قبل ابراءه نفسه) ولو كان ذلك تملك كما قال الزياحى وتبعه العيني لم يصح
 رجوع الدائن عنه قبل ابراءه نفسه مع انه يصح بجر فان قلت اذا تكفل بماتوكل بقبضه
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فمكان يفتى أن لا يصح توكيل الكفيل بالمال وتبطل
 الكفالة قلت انما صح توكيل الوكيل لان الكفالة أقوى لكونها لازمة فكانت ناهضة
 بخلاف العكس كما فى لزياحى لكن قوله فكانت ناهضة يقتضى كون الكفالة به بالوكالة مع
 أن ذلك لا يعمين قال المصنف الكفالة بالمال مبطلة للوكالة تقدمت الوكالة أو تأخرت (قوله
 أو وكل المحتال المحيل بقبضه من الحال عليه) فيه أن المحيل اتفق الدين من ذمته بالاحالة وصار
 أجنبيا فلم يصح توكيله بالقبض وأجيب بانه ساع فى تحصيل براءة نفسه فانه اذا مات المحتال
 عليه مقاسا أو انكر الطوالة ولا يبان رجوع الدين على المحيل (قوله بالقبض) يصح أن يتعلق
 بوكل و بوكيل (قوله فنية) عبارتها كما فى المنع ولو و كاه بقبض دينه على فلان فاخبر به المديون

(كما لا يصح) (أو و كاه بقبضه)
 أى الدين (من نفسه أو
 عبده) لان الوكيل
 متى عمل لنفسه بطأت الا
 اذا وكل المديون ببراءة
 نفسه فيصح ويصح عزله
 قبل ابراءه نفسه اشباه
 (أو وكل المحتال المحيل
 بقبضه من الحال عليه)
 أو وكل المديون و وكيل
 الطابا ب بالقبض لم يصح
 لاستحالة كونه قاضيا
 ومقتضيا فنية

لان ولا يتم انظرية ولا نظار في الاقرار على الصغير وأما التفرع من الموكل حصل مطلقا غير
 مقيد بشرط النظر فيدخل تحته الانكار والاقرار جميعا غير أن الاقرار بحسبه تختص بمجلس
 القضاء على ما ذكرنا كذا في الكفاية (قوله - حتى لا يدفع اليه المال) أي بان وكاه أن يخصص
 عنه عن دعوى يسع فاقتر عليه بأنه باع فانه لا يملك قبض الثمن من مدعي الشراء (قوله
 للتناقض) لانه زعم انه مبطل في دعواه درر (قوله والاس - تنفاه على الظاهر) أي ظاهر
 الرواية ومثله استنفاء الانكار فيصح منه في ظاهر الرواية قال العمري ولو استثنى الموكل
 بالخصوصية الاقرار فعن أبي يوسف انه لا يصح وعن محمد انه فرق بين الطالب والمطالب
 وصححه من الطالب دون المطالب ومثله صحة استنفاء الانكار في ظاهر الرواية وجهه في
 الصغرى قول محمد خلافا لابي يوسف وعمل قول محمد بان الانكار قد يصح الموكل بان كان
 المدعي ودية ولو أنكر الوكيل لا تنفع منه دعوى الهالك والرد ونفع قبل الانكار وبقي
 قسم ثالث وهو لو وكاه غير جائز الاقرار والانكار قبل لا يصح لعدم بقاء قدرته وقيل يصح
 لبقاء السكوت كذا في البرازية وهو الحاصل ان المسئلة على خمسة أوجه الاول أن يوكل
 بالخصوصية فيصير وكيله ما الثاني أن يستثنى الاقرار فيكون وكيله بالانكار فقط الثالث
 عكسه فيصير وكيله بالاقراء فقط في ظاهر الرواية الرابع أن يوكله بالخصوصية جائزا للاقرار
 فيكون وكيله ما الخامس أن يوكله به غير جائز الاقرار ففيه اختلاف المتأخرين ولا يصح به
 مقر لانه يمكن انه وكاه بالاقراء خوف الشغب والخصوصية وأن لم يكن عليه شيء لأن كل أحد
 لا بد من رعايتها وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا لصح
 ومنفصلا لا يصح ولو استثنى الاقرار والانكار فقبل لا يصح لعدم بقاء قدرته وقيل يصح
 لبقاء السكوت بجزء عن البرازية (قوله ولا يصح به مقرا) يعني التوكيل بالاقرار صحیح
 ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل
 بالخصوصية ويقول خاصم فاذا رأيت لحوق مؤذ أو خوف عار - أي فاقتر بالمدعي يصح اقراره
 على الموكل كذا في البرازية قلت وبظهر منه وجه عدم كونه اقرارا ونظيره صلح المنكر
 (قوله وبطل توكيل الكفيل) أي توكيل الدائن الكفيل وسبق في عهده في قوله بخلاف
 العكس ففيه تكرار (قوله بالمال) متعلق بالتوكيل أي بقبض المال من المدين ومورنه
 اذا كان لرجل دين على آخر وكفيل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من
 المدعي عليه الاصل لم يصح التوكيل عمي (قوله انه لا يصح عام لان نفسه) أي لان التوكيل
 هو الذي يعمل لغيره ولو صحه عام هذه الوكالة صار عام لان نفسه ساعيا في براءة ذمته فانه عدم
 الركن فيطل ولانه مطالب بالمال وفي طلبه من المدين الذبح عن نفسه ولان حق الطالب له
 بعد أدائه المال لحواله المدكول له بقبضه صار كأنه جعل له المطالبة مع أن المطالبة حقه
 فلا يصح قال في الجزء اذا بطلت الوكالة في مدته الكتاب وقبضه من المدين وهذا
 في بده لم يملك على الطالب اه وأورد عليه أنه كما هو ساع في براءة ذمته ساع في تحصيل المال
 للطالب ولو أبرأه عن الكفالة لا تنقأ صحته لوقوعها باطلا لانه ساع في تحصيل المال
 يقع باطلا ثم اذا بلغه فاجاز لم يجوز وتقييد الكفالة بالمال الاحترار عام - يأتي متنا من

حتى لا يدفع اليه المال
 وان برهن بعده على الوكالة
 للتناقض درر (وكذا اذا
 استثنى) الموكل (اقراره)
 بان قال وكاه بالخصوصية
 غير جائز الاقرار صح
 التوكيل والاستثناء على
 الظاهر بنزوية (فلو أقر
 عنه) أي الفاضل
 (لا يصح) (وخرج) به (عن
 الوكالة) فلان مع خصوصية
 درر (وصح) التوكيل
 بالاقرار ولا يصح به أي
 بالتوكيل (مقرا) بجز
 (وبطل) توكيل الكفيل
 بالمال (لا يصح) عام - لا
 نفسه

عدل اه وهذا احسن مما قدمنا عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المخ متنا موافق
لما في الاشياء فانه ذكر بعد قوله لا يجبر عليه الا اذا كان وكيل بالخصومة بطلب المدعى وغاب
المدعى عليه وكانه ساقط من المثل الذي شرح عليه الشارح تأمل (قوله كالمس) أي عن الاشياء
في شرح قوله والوكيل بفضاء الدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) أي بالخصومة ويراجع
تصويرها ويمكن ان تصور بان يكفل عن شخص بما ذاب عليه وأقر بخصمائه وأدعى الطالب
ألفا فانه يخصم فيما ثبت على المدعيون (قوله لا يسمع على الوكيل) أي ويحكم بالمال على المدعى
عليه ويتبع الدائن بدفعه (قوله وصح اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة
وأقر على موكله سواء كان موكله المدعى فاقربا أو المثل أو المدعى عليه فاقربا بثبوت عليه
درر وقال زفر لا يصح ولا ينقد عليه لانه أتى بغير المأمور به لانه مأمور بخصومة عنه في مجلس
القاضي وما أتى به من الاقرار جواب فلا يصح وبه طائفة الثلاثة وهو قول أبي يوسف وأولانا
ان التوكيل صحيح فيدخل تحته بملك الموكل الجواب مطلقا ويراد بالخصومة مطلق الجواب
عرفا لانها سبب ان ذكر السبب وأراد السبب وهو شائع عيني (قوله بالخصومة) متعلق بالوكيل
(قوله لا بغيرها) أي لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصومة أي وكالة كانت كوكيل الصلح
أو القبض أو الملازمة وبصح اقرار وكيل القبض بالقبض والدفع للموكل برأيه وسبق صحة
اقرار الاب بقبض مهر غير بالغ ومهر بالغ الغلبة المبكر وصحة دعوى وكيل البيع بقبض الثمن
(قوله مطلقا) أي سواء كان بمجلس القاضي أو غير ذلك قال في الشريعة لا يملك بالخصومة احترام
عن الوكيل بالصلح فانه لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما ملك الاقرار لكونه من افراد
الجواب والصلح مسالمة لا خصومة ولهذا قلنا الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة
لا يملك الصلح لان الوكيل بغيره لا يباشر عقد آخر (قوله بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار
أما هو فلا يصح اقرار الوكيل به ما على موكله للشبهة بغير (قوله استسما) راجع الى قوله
وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه ان التوكيل صحيح وصحته تتناول ما يملكه وذلك مطلق
الجواب بالاقرار أو الانكار دون أحدهما عينا فنصرف اليه بخلاف الصحة وصح أبو يوسف
اقراره مطلقا وبطلان زفر مطلقا وهو القياس لانه مأمور بالخصومة وهي منازعة والاقرار
ضدها لانه مسالمة ولا مرشئ لا يتناول ضده والقياس ان يصح عند غير القاضي لان الوكيل
قائم مقام الموكل واقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذلك انائبه ووجه الاستسما في الاول ان
حقيقة الخصومة لا تحمل شرعا فملت على ما يحل وهو مطلق الجواب وهو صادق على الانكار
والاقرار ووجه التخصيص بمجلس القاضي انه انما وكاله بالخصومة وصحة قائم الا ان يكون الاعند
القاضي فلم يكن وكلا في غيره لان غير مجلس القاضي ليس محل لالخصومة التي هو وكيل فيها
اكنه يخرج عن الدعوى كما قال وان اعزل الوكيل الخ (قوله وان اعزل الوكيل) أي عزل
نفسه لاجل رفع الخصم واتى ورد عزمي زاده قال في الهداية لو اقيمت البيعة على اقراره في
غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قوله بهذا الاقرار) الواقع في مجلس القاضي لاجل
دفع الخصومة ومنه ذلك الاب والوصي اذا أقر في مجلس القاضي لا يصح اقرارهما سوى
أي وينعزلان في تلك الحادثة برأيه فلا يندفع المال اليهما هداية وانما لا يصح اقرارهما

(بخلاف الكفيل)
كالمس) بطلب المدعى
فانه يجبر عليه الاقرار
(وكاله بخصومته وأخذ
حقه من الناس على
أن لا يكون وكلا فيما
يُدعى على الموكل جاز) هذا
التوكيل (فلو أثبت)
الوكيل (المال له) أي لو كان
(ثم أراد الخصم الدفع
لا يسمع على الوكيل) لانه
ليس بوكيل فيه درر
(وصح اقرار الوكيل
بالخصومة) لا بغيرها مطلقا
(بغير الحدود والقصاص)
على موكله (هنا القاضي
دون غيره) استسما (وان
اعزل) الوكيل (به) أي
بهذا الاقرار

ان موكله سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب وان الهبة بعوض وان حصته في القصة كذا ط
 (قوله ابن مالك) عبارة ما وكيل القصة بان وكل أحد الشر يكتن رجلا بالقصة مع شر بكة
 فقال ان شر بكي اسد توفي نصيبه وأنكر الوكيل فاقام الشريك البيعة على الاستيفاء فانها
 تقبل وأما أخذ الشفعة بان أقام المشتري البيعة على الوكيل بأخذ الشفعة على ان الموكل سألها
 تقبل لكونه وكيلًا وأما الرجوع في الهبة بان أقام الموكل البيعة على ان الواهب أخذ
 عوضا أو أحدث فيه زيادة تقبل وأما الرد بالعيب بان وجد المشتري بالمبيع عيبا فوكل رجلا
 بالرد به فقال البائع رضى المشتري بهذا العيب وأنكر الوكيل فاقام البائع البيعة على الرضا
 تقبل كما في التاجية اه * قال من لا ملامس يمكن الوكيل ينقل المرأة والمملوك من بلد الى بلد اذا
 أقامت المرأة البيعة على الطلاق او المملوك على العتاق لا تقبل على اثبات الطلاق أو العتاق
 وتقبل في قصر يد الوكيل - حق يحضر الغائب انتهى كما اذا أقام الخصم البيعة ان الموكل عزله
 عن الوكالة فانها تقبل في حق قصر اليد لا في حق ثبوت العزل استحسن انه خصم في قصر يده لتمامه
 الوكيل لان البيعة قامت لا على خصم فلم تعتبر وجه الاستحسان انه خصم في قصر يده لتمامه
 مقام الموكل فتمت قصر يده في القبض والتام لم يمت فتمت قصر يده بغير (قوله وكذا لا يقبضه درهم ادون
 درهم) معناه لا يقبض متفرقا فلا يقبض شي ادون شيء لم يبرأ الغريم من شيء جامع القصة وان
 لكونه متخالفوا لو اسدت وفي جمعه به - لم يهلك هلك عليه لخالفته ويرجع الأمر على الغريم
 كما في المسئلة - مثله السابقة وفي جامع القصة ولين وكيل قبض الوديعة قبض بعضهم اجاز فلواصر
 ان لا يقبضهم الا جميعا فقبض بعضهم اذ لم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يملك الاول
 جاز القبض على الموكل اه قال في البحر ولو احتمل الطالب بالماء على آخر لم يكن للوكيل
 بالقبض ان يقبضه من المحتمل عليه ولا من الاول وان توى المال ورجع الى الاول فالوكل
 على وكالته وكذا لو اشترى الموكل بالماء من المطلوب فاستحق من يده اورد به عيب بقضاءه
 بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بخيار فالوكل على وكالته وكذا لو كان قبض الدراهم
 فوجد هازي فاولو أخذ الطالب منه كذا لم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في
 يد الوكيل بمنزلة الوديعة ولو وجد الكفيل زيوفا أو ستوفة قد رده فانه ينبغي ان يضمن قياسا ولكن
 استحسن ان لا ضمنه انتهى (قوله لان يده كيده) وفي نسخة يده لان يد الوكيل كيد الموكل
 وهذا هو الذي في المنع والبحر وغيرهما وفي نسخة لان يده امانة ولا يصلح تعاليه لما قبله وانما
 يحسن لقوله فلا سيل له على الوكيل (قوله لا يجبر عليها) ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليه الدفع
 الضرر كما تقدم نقله عن الاشياء (قوله في الاشياء لا يجبر الوكيل الخ) عبارة لا يجبر الوكيل اذا
 امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في ثلاث مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب أو يبيع رهن شرطا
 فيه أو بعده في الاصح أو بخصومة بطالب المدعى وغاب المدعى عليه واظهاره اذ ابدان نقل
 المذكور الاشارة الى مخالفتها في الاشياء فان ما نقله من جهة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب
 كما ذكرنا لا يجبر الوكيل بخصومة بطالب المدعى اذا غاب المدعى عليه وقد تبع المصنف صاحب
 الدرر وقال في العزيمة لم تجز هذه المسئلة هنا في المتون ولا في الشروح ثم أجاب كالشربة لا ي
 بانه لا يجبر عليها يعني ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب الرهن بوضع عند

ابن مالك (أمره بقبض
 دينه وأن لا يقبضه الا
 جميعا فقبضه الادره - ما
 لم يجز قبضه) المذكور (على
 الأمر) لخالفته له فلم
 يصح وكيله (و) الأمر له
 الرجوع على الغريم بكنهه
 وكذا لا يقبض درهم - ما
 دون درهم بحر (فلو لم
 يكن للغريم بيعة على الايقاع
 فقبض عليه) بالدين (وقبضه
 الموكل فضاء عنه ثم برهن
 المطلوب على الايقاع)
 للموكل (لا سيل له)
 للمدين (على الوكيل
 وانما يرجع على الموكل) لان
 يده كيد زخيرة (الوكيل
 بالخصومة - ومدة اذا أبي)
 الخصومة (لا يجبر عليها)
 في الاشياء لا يجبر الوكيل
 اذا امتنع عن فعل ما وكل
 فيه اربعة الا في ثلاث

أصح الأقاويل والاختيارات والنسب في الموصل وصدر الشرع منه فائدة باقاة البينة عليه
على استيفاء الموكل أو إبرائه لانه لو ادعى ديناً على الموكل وأراد مقاصصته به لا يكون الوكيل
خصماً عنه وهي واقعة الفتوى وكذلك لو ادعى المشتري على وكيل البائع في قبض ثمن المبيع
عيباً أو أراد رده عليه لا يكون خصماً فيه كما يدل عليه الكلام الآتي وهي واقعة الفتوى أيضاً
تأمله تفهم والذي ذكره في المجتبى شرح القدوري كالصريح فيما قلناه فانه قال والوكيل بقبض
الدين وكيلاً بالخصوص فيه عند أبي حنيفة فقوله فيه أي في الدين يمنع كونه وكيلاً بالخصوص في
غيره كادعاء المدينون الدين وكادعائه العيب في واقعتي الحال فتأمل إفاده الرمي وأقاده أيضاً انه
يتخذ من هذا الجانب تلك الخصوصية مع مستأجر الوقف اذا ادعوا استيفاء الناظر
لان الناظر اذا أقام جأياً صار وكيلاً عنه في القبض لماعلم به وهي واقعة الفتوى اهـ
* قال في البحر من أحكامه أي الوكيل بقبض الدين أنه يقبل قوله في دعوى القبض والهالك
في يده والمدفع الى موكله لكن في حق برائة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير
الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فانه لا يرجع
الوكيل على موكله (قوله خلافاً لها) فلا تقبل البينة عليه باستيفاء الموكل أو إبرائه فلا يبرأ
لكن تقصير الوكيل حتى لا يقبل من قبضه بل يوقف الاصر الى حضور الغائب ولا ينيح حنيفة
أنه وكاله بالتملك لان المدينون تقضي بامثالها ان قبض الدين نفسه لا يتصور الا أنه جعل استيفاء
الدين حقاً من وجه وانما كان كذلك لانه لا يمنع قضاء دين لا يجوز الاستبعاد اليها كبذل السلم
والصرف فاشبهه الوكيل باخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشرع والقسمه والرد
بالعيب وهذه الأشياء به باخذ الشفعة حتى يكون خصماً قبل القبض كما يكون خصماً قبل الاخذ
هناك اذا الوكيل باخذ الشفعة خصم في الاثبات ولا يصير خصماً فيما اذا ادعى عليه تسليم
الاخر لما فيه من ابطال حق الموكل لكن المعتمد أنه ينتصب خصماً وتسمع عليه البينة
وتوضحه في البحر (قوله لو وكيل الدائن) أي موضع الخلاف بين الامام والاصحابين في وكيل
الدائن (قوله ولو وكيل القاضى) يعني اذا وكاله القاضى بقبض دين الغائب كما تقدم في باب
المنقود (قوله كوكيل قبض العين) فانه لا يلى بالخصوص لانه أمين محض فاشبهه الرسول حتى
لو وكاله بقبض عبده فبرهن ذواليد ان الموكل باعه اياه ووقف الامر حتى يحضر الغائب استحضاراً
والاصل في هذه المسائل ان الموكل باستيفاء عين حقه لم يكن وكيلاً بالخصوص لان التوكيل
وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله بالخصوص فلا حاجة الى جعله وكيلاً بغير ما وكل به وان وقع
بالتملك كان وكيلاً بالخصوص لان التملك انشاء تصرف وحق العقد يتعلق بالعاقلة لانه لا يمكن
التحصيل الا به او بالخصوص من جهات الصاحبان جعله الا الوكيل بقبض الدين وكيلاً باستيفاء
عين حقه حكاه ولا الوقبض أحد الشرعيين شيأ من الدين كان لا تخران يشاركه فيه ومعه في
التملك ساقط حكماً حتى كان له ان يأخذ به الاقضاء ولا رضاً كافي الودعية والغصب فلا ينتصب
خصماً كافي الوكيل بقبض العين وعنده الوكيل بقبض الدين وكيلاً بالتملك لان الدينون تقضى
بامثالها لان المقبوض ليس ملكاً للموكل بل بدله فانه الا ان الشرع جعل ذلك طريقتاً
للاستيفاء فانتصب خصماً بتبيين هذا (قوله فيهما مع القبض اتفاقاً) فتسمع البينة عليه

الخصوصية في خلافاً لها هو
وكيل الدائن ووكيل
القاضى لا يملكها اتفاقاً
كوكيل قبض العين اتفاقاً
وأما وكيل قبضة وأخذ
شفعة ورجوع هبة ورد
بعيب فبها مع القبض
اتفاقاً

عينا كان المتقاضى أو ديناً حق لولئك المال في يدهم لك على الموكل لأن الوكيل بالشيء وكيل
 بأتمامه وأتمام الخصومة والمتقاضى يكون بالقبض وفي غير الافكار وروى عن أبي يوسف أنه
 لا يملك القبض (قوله واعلم في الجبر العرف) أي حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل
 بالقبض يعقد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض
 الدين كان التوكيل بالقبض توكيلاً بالقبض والافلا هـ وليس في كلامه ما يقتضى اعتداده نعم
 نقل في المنع عن المبراجية ان عليه الفتوى وكذا في الفهستاني عن المضمرة (قوله ولا الصلح
 اجماعاً) لانه غير ما وكل فيه لان الوكيل بعقد لا يملك عقد آخر قال في الذخيرة لا يجوز لوكيل
 بقبض الدين ان يجبهه من المديون أو يبرئه أو يزوجه الى أجل (قوله ورسول المتقاضى يملك
 القبض) لانه بمنزلة الرسول في القبض ط ولانه كالمرسل والمجب من كون الرسول يملك القبض
 باتفاق لوكيل مع انه أعلى حالاً من الرسول (قوله أرسلتكم أو كن رسولاً في إرسال
 وأمرتك بقبضه توكيل) يخالف هذا ما في مجموعة مؤيد زاده عن التتارخانية صورة التوكيل
 ان يقول المشتري لغيره كن وكيلاً عني في قبض المبيع ومودة الرسول ان يقول كن رسولاً
 عني أو يقول أمرتك بقبضه اهـ فقد جعل المأمور رسولاً وهو موافق لما في الزيالي (قوله
 خلافاً للزيالي) حيث جعل من الأرسال أمرتك بقبضه قال في المنع قال قلت فما الفرق بين
 التوكيل والأرسال فان الأذن والأمر توكيل كما علمت من كلام البدائع من قوله لا يجب
 من الموكل ان يقول وكانت بكذا أو افعل كذا وأذنت لك ان تفعل كذا ونحوه قلت الرسول
 ان يقول له أرسلتكم أو كن رسولاً عني في كذا وقد جعل الزيالي منها في باب خيار الرؤية أمرتك
 بقبضه وصرح في النهاية فيه بمنزلة الفوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو موافق لما
 في البدائع اذ لا فرق بين افعل كذا وأمرتك بكذا اهـ وهذه عبارة الجبر في أول كتاب الوكالة
 وذكر في باب خيار الرؤية عن المهرج الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى
 الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الإشارة بقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ
 وقوله وما أنت عليهم بموكيل وفي الفتاوى صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيلاً
 في قبض المبيع أو وكنت بقبضه ومودة الرسول كن رسولاً عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو
 أرسلتكم بقبضه أو قل ان لان يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الأمر
 بان قال قبض المبيع فلا يسقط الخيار اهـ فقد جعل المأمور رسولاً موافقاً للزيالي فتأمل
 (قوله ولا يملكها موكيل الملازمة) لان الملازمة لا تنتظمها (قوله كمالاً يملك الخصومة ووكيل
 الصلح) لان الصلح مسألة لا تخصها وهو غير ما وكل به (قوله ووكيل قبض الدين يملكها)
 أي الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة مع المديون عند أبي حنيفة حتى لو أقيمت عليه البيعة
 على استيفاء الموكل أو ابراءه تقبل عنه منه بخلاف العين وقال لا يكون خصة له وهو رواية
 الحسن عن أبي حنيفة لان القبض غير الخصومة وليس كل من يؤمن على المال به مدى
 في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاه بغير والذي في جامع النصولين في الفصل الخامس
 ويوقف عنده في الحل العين والدين والحق أن قوله ما أقوى وهو رواية عنه كذا في عدة
 وغيره اهـ ملخصاً ومثله في نور العين لكن في تصحيح العلامة قاسم وعلى قول الامام الهجوي في

واعلم في الجبر العرف
 (و) لا (الصلح) اجماعاً بغير
 (ورسول المتقاضى يملك
 القبض لا الخصومة) اجماعاً
 بغير أرسلتكم أو كن رسولاً
 عني إرسال وأمرتك
 بقبضه توكيل خلافاً
 للزيالي (ولا يملكها) أي
 الخصومة والقبض (وكيل
 الملازمة كمالاً يملك الخصومة
 ووكيل الصلح) بغير (وكيل
 قبض الدين يملكها) أي

وتجوز الوكالة بكل عقد يجوز للموكل مباشرة وقال في الهداية كل عقد جازان بعقد
 الانسان لنفسه جازان يوكل به غيره والاخر في صورة الوصي كذلك فانه كما يجوز للوصي ان
 يشتري مال اليتيم لنفسه عند ظهور النفع يجوز ان يوكل فيه غيره فيشتريه الوكيل ولم يقولوا
 كل ما يعقد به الانسان لنفسه جاز ان يكون وكيله فيه حتى يتم ما ذكره من خروج مسئلة
 الوصي اهـ وعليه فعبارة الاشباه ما هو مترضة والاولى ان تكون كما قالوا يجوز ان يوكل
 بكل ما يعقد به الموكل بنفسه كما يثبته عليه الموكل (قوله الا الوصي) الاثنته اعني صحيح لان
 مسئلة الوصي لم تدخل في الاصل الذي ذكره حتى يخرج عنه فان الشراء فيه مالم يقع من وكيل
 الوصي وانما وقع من الوصي بطريق وكالته عن الغير (قوله فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه)
 أي اذا كان النفع ظاهرا كما في الاشباه وغيره (قوله لا لغيره بوكالة) وذلك لان الحقوق من جانب
 اليتيم ترجع اليه ومن جانب الآخر كذلك فيؤدي الى المضادة بخلاف نفسه وهذا اذا كان
 وصي الاب كما يثبت في باب الوصي والاصل ان من ملك نصرا فالاصالة او الولاية العامة يملك
 تعليمه كما اعتبر ابا القليلك الاعيان ونسبته ان لا يؤدي ذلك التقويض الى التضاد والتناقض وهو
 ان يجعل المفوض اليه متبولى طرقا في امر يحتاج الى الايجاب والقبول كبدالة المال بالمال فانه
 يؤدي الى ان الواحد يصير قاضيا ومقتضيا ومسالما ومعتسما وذلك متحقق هنا وهذا تناقض في
 الاحكام الشرعية والاحكام الشرعية تصان عنه ذكر هذا الاصل محمد في الجامع الكبير كما
 في الحواشي المحوية (قوله جاز ان يوكل بالوكيل) وهذا معلوم مما مر انه لو اذن له بالوكيل
 جاز فلو وكله ان يوكل فلانا في شراء كذا فله ان يشتري الوكيل رجعا بالنعم على المأمور وهو على
 امره ولا يرجع الوكيل على الاخرى الاول اشباه والله تعالى اعلم واستمعوا له العظم

الا الوصي فله ان يشتري مال
 اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة
 ويجوز التوكيل بالوكيل
 (باب الوكالة بالخصومة
 والقبض)*

(وكيل الخصومة والتقاضى)
 أي أخذ الدين (لا يملك
 القبض) عنه ذكر وفيه
 يبقى لفساد الزمان

(باب الوكالة بالخصومة والقبض)

لما كانت الخصومة مهجورة عن غير عاخر بابها والخصومة هي الدعوى الصحيحة أو الجواب
 الصريح بنعم أو لا وقد سبق (قوله والقبض) الواو بمعنى أو الجوزة للجمع وقد زاد في المسائل
 على الترجمة فقد ذكر وكيل الملائمة والتقاضى وغير ذلك (قوله والتقاضى) أي الطلب وهذا
 في العرف وفي أصل اللغة القبض لانه تفاعل من تقاضيت دني واقتضيت بمعنى أخذت وبقي
 تمامه قرىبا وذكر حكم صورة الاجتماع اعلم انه حكم التوكيل باحدهما بالاولى (قوله أي
 أخذ الدين) هذا لغة ومعناه عرفا المطالبة عناية وكان عاينه أن يذكر هذا المعنى فانهم بنوا الحكم
 عاينه على ان بان العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك ان أخذ الدين بمعنى قبض فلو كان
 المراد المعنى الاخرى يصير المعنى الوكيل بقبض الدين لا يملك القبض وهو غير مقول تدبر قال
 بعض الفضلاء تفسير التقاضى هنا بأخذ الدين ليس عما ينبغي فان الوكيل بأخذ الدين هو الوكيل
 بقبضه والوكيل بقبضه له قبضه بالاجماع بل المراد بالتقاضى المطالبة به واللاحاح به على المديون
 خفية نذلة التقاضى به في كماله كالوكيل بالخصومة له الخصومة فيه عند القاضي وليس له
 القبض قال في التبيين المطالبة غير القبض قالو كمال به الا يملك القبض فجعل القبض هو
 المطالبة وهو المناسب اهـ (قوله عنه ذكر) وعندنا ثلثة علامات القبض وهو ظاهر الرواية

جواب المتأخرين قال في الواقعات وبه يبقى أفاده أبو السعود (قوله ولا يشترى الا الطعام
والكسوة الخ) قال في البحر و ليس لوصي الام ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب
أو وصيه أو وصي وصيه أو الجد وان لم يكن واحد مما ذكره الحفظ وبيع المنقول لا العقار
والشراء للتجارة وما استفاده الصنف غير مال الام مطلقا اه أي ليس لوصي الام ولاية
التصرف في مال استفاده من غير الام قال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين
ولم يكن أحدهم منهم فله الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء
على التجارة الا شراء ما لا بد منه من نفقة أو كسوة وما ما هكذا اليمين من مال غير تركه أمه فليس
لوصي أمه التصرف فيه من نفقة أو غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين
كأقوى الوصيين في أضعف الحالين وأضعف الوصيين وصي الام والاخ والعلم وأقوى الحالين
حال صغر الورثة وأقوى الوصيين وصي الاب والجد والقاضي وأضعف الحالين حال كبر
الورثة ثم وصي الام في حال صغر الورثة كوصي الاب في حال كبر الورثة عنه وغلبة الوارث
للووصي يبيع من مقلولة العقاره كوصي الاب حال كبرهم اه (قوله وصي القاضي) سبق ما فيه
قرينا وسيأتي في كلام الشارح انه مثله الا في ثمان صور منها ليس لوصي القاضي الشراء نفسه
من مال الصنف غير (قوله عمادية) قال فيها وصي الجد والاب ووصي وصيه ووصي القاضي
ووصي وصيه بمنزلة وصي الاب الا في خصلة وهي ان القاضي اذا جعل في نوع تقيده وفي الاب
كان وصيا في الأنواع كلها (قوله لا ترجع حقوق عقد بائنا الخ) تقدمت هذه المسئلة وانما
أعادها لفرع علمي اعمه ضمان القاضي أو أمينه دون الوكيل والوصي والاب لان الحقوق
لا ترجع اليه بخلافهم (قوله صحيح) لان الحقوق لا ترجع اليها لانهم أجنيبيان عن الحقوق
بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لنفسهم (قوله بخلافهم) أي الاب والوصي
والوكيل فالبايع القاضي أو أمينه عيبه للغرماء أخذ المال فضاع عنده واستحق العبد
لم يضمن القاضي أو أمينه للعامة تترى وانما يرجع على الغرماء لانهم كالامام وكل منهم لا يضمن
كلا لابقاع الناس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا أمر القاضي الوصي ببيع العبد
والمسئلة يحالها فان المشتري يرجع على الوصي ثم هو على الغرماء وكذلك الرضاع العبد من
أحدهما قبل التسليم لا يضمن ولو قال أمينه بهت وقبض الثمن وقبضت الغريم صدق بلاعين
وعهدة الخاطا بالقاضي اه قال في الفقيه في باب يبيع الام والجد والوصي من كتاب البيوع
مانعه العهدة على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيا عن الميت ولا كذلك اذا
جعله أمينا في أمور الميت لان وصي القاضي نائب عن الميت وأمينة نائب عنه ولا عهدة
عليه فالقاضي مجبور عن التصرف في مال اليتيم عنه وصي الميت وعدم نصبه وصيا عن
الميت بخلاف ما اذا جعله أمينا اه وأمين القاضي من يقول له القاضي جهلة من أمينا في
بيع هذا العبد مثلا أو ما اذا قال ببيع هذا العبد ولم ين عليه اختلاف المشايخ فيه والصحيح
انه لحقه عهدة كافي الرولية الحلية والعهدة كافي القاموس الرجعة والمراد بها الرجوع
كافي الحواشي الحوية (قوله وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه)
الذي كتب عليه أبو السعود وهو الرافق لما تقدم بكل ما يعقده الموكل لنفسه وفي المجموع

ولا يشترى الا الطعام
والكسوة لانهم امن
بجمله حفظ الصنف خاتمة
(فروع) وصي القاضي
كوصي الاب الا اذا قيد
القاضي بنوع تقيده وفي
الاب بيم الكل عمادية وفي
منقرحات البحر القاضي
أو أمينه لا ترجع حقوق
عقد بائنا لليتيم اليهما
بخلاف وكيل ووصي وأب
فلو ضمن القاضي أو أمينه
عن ما باعه لليتيم بعد بلوغه
صحيح بخلافهم وفي الاشياء
جاز التوكيل بكل ما يعقده
الوكيل لنفسه

كفر وابهضهم أو اياه بهضر (قوله والولاية في مال الصغير الى الاب اذا لم يكن سفها) أما المسقية
فلا ولاية له في مال ولده أشباه في القاعدة من الجمع والفرق وليس للاب شحير فنه مال وغيره
ولان اب مال بهوض ولا اقراضه في الاصح كما في جامع الفصولين وللقاضى ان يقرض مال
اليتيم والوقف والغائب يخلاف وصى القاضى أو الاب فانه ليس له ما اقراضه كما في العدة
(قوله ثم وصى وصيه) أى وان بعد كما في جامع الفصولين (قوله اذ الوصى يملك الايصاء) سواء
كان وصى الميت أو وصى القاضى وفي الشافى خلاف مخ وظاهر هذا التعديل ان الوصى يملك
الايصاء ولو تعدد ط (قوله ثم وصى وصيه بمنزلة وصى الاب الا في خصلة وهي ان القاضى اذا
وصى وصيه ووصى القاضى وصى وصيه بمنزلة وصى الاب الا في خصلة وهي ان القاضى اذا
جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا أى في نوع كان وصيا
في الانواع كلها اه وفيما قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى
من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى اه (قوله ثم الى من نصبه القاضى) ظاهره ان تصرف
منصب القاضى مع القاضى لا يصح مع انهم صرحوا ان القاضى لا يتصرف مع الوصى ولو
منصوبه لان الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة وكأن المصنف لم يقصد الا أن وصى
القاضى قداسة قواد الولاية منه فكان مؤخر عنه بهذا الاعتبار قد مدعا عليه في التصرف لما
سعت وفهم من كلام المصنف ان وصى وصى القاضى لا يتصرف مع القاضى فقد صرح به
في المنع عن الطائفة حيث قال اذا كان غائبا اذا اظهر ان الضمير في كان واجب الى القاضى
لانه انما يصير وصيا بموت الوصى قال بعض الفضلاء لا ونعير به ثم يقتضى تأخير عن القاضى
وهو مخالف لما ساقى في كتاب المأذون من قوله ثم القاضى أو وصيه ايم ما تصرف يصح فلذا
لم يقل ثم (قوله وليس لوصى الام وصى الاخ) أى مثلا (قوله في ترك الام) الانسب زيادة الاخ
والمراد بان تصرف ما يملك الحفظ كما يؤخذ مما به واطر مامه في زيادة الاخ فان كان الاب
حياتيا الاخ فتركة له لا يه ولا شى لاخيه حتى يتصرف الوصى وانما تصرفه ذلك فيما
اذا مات الاب وله وصى ثم مات الاخ وله وصى فلا يتصرف وصى الاخ مع وصى الاب (قوله وان
لم يكن واحدا عاذ كر) أى من الاربعه وظاهره انه يملك ذلك مع وصى الجد والقاضى ووصيه
وفي التنوير من كتاب المأذون ما نصه ووايه أبوه ثم وصيه ثم جد ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه
دون الام أو وصيها ط (قوله ولا يبيع المنقول) لانه من الحفظ (قوله لا العقار) ظاهره ان
الوصى يملك بيع العقار حيث لم يكن وصى الام مع ان المصنف حبه عدمه الامسوخ كأن يكون
التمن بضع القبة أو يكون في يد منقلب أو أشرف على الظرب أو يكون على الميت دين
فيما كبد الدين أو يكون لفقعة الصغير أو لوصيه بدراهم مطابقة ليس لها نفاذ الا من
تمن العقار أو تريد موته على غلته كما سيذكره الشارح في كتاب الوصايا اه زيل الدرر والاشباه
وفي الواقعات الاب اذا باع عقار ابنه الصغير بمثل القبة فان كان الاب محمودا عند الناس يجوز
وايسر للابن نقضه بهد الملوغ بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك نقضه هو واختاره قات
والمسئلة مختلفة فيها فهاهنا يفتى على ظاهر الرواية من جواز بيعه بمثل لقيمة قال الحلواني
وهذا جواب السالف وما في الدرر والاشباه من عدم جواز البيع الاباحد الاعذار المتقدمة

(والولاية في مال الصغير الى
الاب ثم وصيه ثم وصى
وصيه) اذ الوصى يملك
الايصاء (ثم الى الجد أبى
الاب ثم الى وصيه) ثم وصى
وصيه (ثم الى القاضى
ثم الى من نصبه القاضى) ثم
وصى وصيه (وليس لوصى
الام) ووصى الاخ (ولاية
التصرف في ترك الام مع
ضمير الاب أو وصيه أو
وصى وصيه أو الجد) أبى
الاب (وان لم يكن واحد
بما ذكره) أى لوصى الام
(الحفظ) له (يبيع المنقول
لا العقار)

بموت الاول وانعزاله وملك الاول عزل الثاني اه (قوله وعزله من صنعه) مبتدأ وخبر يبنى لما
 فوضه الى صنعه فذكر في صنعه وعزله من صنعه (قوله بخلاف اعلم برأيك) أي فانه لا يملك
 عزله لان العزل كف عن العمل وبجحت فيه في الحيوانى اليعقوبية والسعدية كما عات قال
 المصنف والفرق ظاهر وعلمه قاضى خان بانه لما فوضه الى صنعه فقد درضى بصنعه وعزله من
 صنعه اه (قوله واعلم) تذكر ارمع ما تقدم أول الكتاب وحاصل ما يقال ان الوكيل وكالة
 عامة يملك كل شئ الا الطلاق والعنق والوقف والهبة على المقتضى به وينبغى أن لا يملك الهبة
 والحظ عن المدين لانهم ممن قبيل التبرع وينبغى أن لا يملك الاقراض والهبة بشرط العوض
 وان كانا معاوضة انتهاه وملك قبض الدين وانشاء واقضاه والدعوى بجهة فوق للموكل
 ومما عدا الدعوى يحق على الموكل والاقارب بالدين على الموكل ولا يختص بعلم القاضى لان
 ذلك فى الوكيل بالخصوص لا العام (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما حاشيتان على
 الاشباه الاولى للشيخ صالح والثانية لاختيمه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله
 الغزى المصنف صاحب المنح (قوله وتقدم بطلانها بالجلس) أي ان طلق بالجلس صح والا
 لا دور (قوله فلا يتقدم به) فان طلق بعده صح دور (قوله لم يجوز تصرفه في حقه) لان حكمه
 التصرف منية على الولاية لان التقوية في ملكه وهو ما يقتصر على المجلس فاذا انتفت الثانية
 انتفت الاولى دور (قوله فاذا باع عبداً ومكاتباً أو ذى أوسرى) قال الزياهى وأما المارتن
 فان ولايته على أولاده وأهلهم موقوفة بالاجماع لانها ساقبى على النظر والنظر يجعل باتفاق
 الملة لان اتحادهما ادع الى النظر وهو متردد فى الحال فوجب التوفيق فيه فاذا أسلم جعل كأنه
 لم يزل مسلماً انتمت تصرفه واذا مات أو قتل على ردة تقررت جهة انقطاع الولاية فيبطل
 تصرفه بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجوز ان أسلم بعد ذلك لان جواز النكاح يعقد الملة ولا ملة
 للمرتدة لا يتوقف اذ لا يجزى له فى الحال لان شرط التوقف أن يكون له مجزى فى الحال فصارت نظير
 اعناق الصبي وطلاقة وهبته حيث لا يتوقف عليه اذ لا يجزى له فى الحال وهو الولي أو القاضى
 فيه توقف فان أسلم نفذت فصح النكاح والابطال بخلاف تصرفاته فى ماله عنددهما لانها تقتضى
 عن الملك ومملكه قائم ثابت فى أمواله مادام حياً فينفذ بالتوقف اه (قوله عيني) وكأنه عدل
 عن قول الكثر كافر لا حتران عن المرتدان ولايته على أمواله وأولاده موقوفة بالاجماع كما
 علمت ليكن يرد على المصنف ان الحربى كالذى والعزله انه اذا علم ان الذى لا ولاية له علم
 ان الحربى كذلك بالاولى (قوله مال صغيره الحربى) راجع الى العبد والمكاتب وقوله المسلم لم راجع
 الى الذى والحربى (قوله أو شرى واحد منهم به) أي مال الصغير قيده لانه لو شرى له بمال نفسه
 كان مشترى بانفسه بصر (قوله لعدم الولاية) لان شرطها على الصغير فى نفسه وماله حرية الولي
 مطلقاً واسلامه ان كان صغيراً مسلماً والا لوارق والكفر يقطعان الولاية الا ترى ان المرفوق
 لا يملك النكاح نفسه فكيف يملك النكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل
 شهادته عليه قال الله تعالى وان يجعل الله لا كافرين على المؤمنين سبيلاً والمكاتب عبد ماني
 عليه درهم ولا فرق أن يكون الكافر ذمياً أو سرباً وكذا الولاية لمسلم على كافر فى نكاح ولا مال
 كفى البحر فى كتاب النكاح وقد علمت انك أيضاً متناوشت حافيه حفظ قال الله تعالى والذين

وعزله من صنعه بخلاف
 اعلم برأيك قال المصنف
 فعلمه لوقبل للقاضى اصنع
 ما شئت فله عزل نائبه بلا
 تفويض العزل صريحاً
 لان النائب كوكيل الوكيل
 واعلم ان الوكيل وكالة
 عامة مطلقاً مفوضة انما
 يملك الماء وضاة لا الطلاق
 والعنق والتبرعات به
 يقتضى زواهر الجواهر
 وتنوير البصائر (قال)
 لرجل (فوضت اليك امر
 امرأتى صاروكيلاً بالطلاق
 وتقدم) طلاقه (بالجلس
 بخلاف قوله وكاتك) فى امر
 امرأتى فلا يتقدم به دور
 من لا ولاية له على غيره لم يجوز
 تصرفه فى حقه وحينئذ
 (فاذا باع عبداً ومكاتباً أو
 ذى أوسرى عيني) مال
 صغيره الحربى المسلم أو شرى
 واحد منهم به أو زوج
 صغيره كذلك) أى حرية
 مسلمة (لم يجوز) لعدم الولاية

ملك لا يحاقد ولا يخاف الخائفة والشارحين كأنهم ما عليه قريبا (قوله خلافا للخائفة) راجع الى
الخصومة فقط كما فيه في المنع والبحر وتقدمت عبارتها (قوله وان فعل أجنبي) أى ما وكل
به وكذا فاجازه الوكيل الاول جاز ظاهرا ان الاجنبى وكيل ثان وهو كذلك ما لا لان الفضولي
بعد اجازة عقده يصير وكيله لما علم ان الاجازة اللاحقة كالمسألة السابقة وترجع الحقوق الى
الثاني على الصحيح لانه هو العاقد كما في المسألة العتد بالخضرة كما في البحر (قوله جاز) أى ولو في
النكاح على ما في الذخيرة آخره او يؤيده الطلاق المتون والشروح وكذا ما يأتي في سائر منية
المفتي والاشباه من التصريح به وان عليه الفتوى (قوله فانه يتقدم عليه) أى على الوكيل
الاول ٢ بجر عن السراج وظاهره جواز فعل الاجنبى في كل شيء ما عدا الشراء وليس كذلك
قال في منية المفتي وكل بالطلاق أو العتاق ففعل الاجنبى فاجاز لم يجز لان المطالب بعبارته وكذا
لو وكل الوكيل فطلق الثاني بمحضرة الاول بخلاف الوكيل بالبيع والنكاح والخلع والكتابة اذا
وكل وفعل الثاني بمحضرة أو فعل اجنبى جاز ١٥ ونقله في الاشباه وعليه في مكان الاولى زيادة
الطلاق والعتاق في الاستثناء (قوله ولا يتوقف متى وجد نفاذا) أى فلا يتصور ان يكون
فضولي ساقى الشراء لانه يقع لنفسه فلا يتصور فيه الاجازة وتقدم في فصل الفضولي انه لو اشترى
لغيره فتقدم عليه الا اذا كان المشتري صديقا أو محجورا عليه فمتوقف لانه لم يجد نفاذا على العاقد
وهذا اذا لم يصفه الى غيره فلو أضافه بان قال بعنى هذا العبد فلان أو اشتريته فلان توقف على
اجازته (قوله وان وكل) أى الوكيل (قوله به أى بالامر) أى وكالة متبسة بالامر بالوكيل أى
بالاذن به (قوله فهو أى الثاني وكيل الامر) فلا تصرف اخر اجبه سواء كان الوكيل الاول حيا أو
ميتا بجر (قوله فلا ينزل بعزل موكله) يصح ان يكون من اضافة المصدر لقاعله أو مفعوله
وعلى الاول معناه فلا ينزل بان يعزله موكله أى لا يكون له ان يعزله كما صرح به العيني وعلى
الثاني أى لا ينزل بان يعزله (قوله وينزلان) أى الوكيل الاول والثاني (قوله بعوت الاول)
أى الموكل الاول وكان الاول التصريح به ح قال الزبائى وهو نظير استخلاف القاضي حيث
لا يمكن الا بادن الخليفة ثم لا ينزل بعزل القاضي الاول ولا بعوته وينزلان بعزل الخليفة لهما
اكن لا ينزلان بعوته والفرق ان الخليفة عام للمسلمين فلا ينزل القاضي الذى ولاه هو أو
ولاه القاضي باذنه والموكل عام لنفسه فيعزل وكيله بعونه باطلاق حقه ١٥ (قوله كما صرح في
القضاء) بان نائب القاضي لا ينزل بعزله ولا بعوته (قوله وفي البحر الخ) كالاستدلال على قوله
فلا ينزل بعزل موكله والذي في البحر نسبة ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا
قال اعمل برأيك الى الهداية ونسبة ان له عزله في قوله اصنع ما شئت الى الخلاصة ثم قال وهو
مخالف للهداية الا ان يفرق بين اصنع ما شئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعمل في الخائفة
بانه لما فوضه الى صفة فقد رضي بصفته وعزله من صفته ١٥ فليس في كلام الخلاصة والخائفة
التصريح بمخالفة أحد ههنا لا آخر فيجوز ان في المسألة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور
الفرق غير ظاهرة لما في الحواشي البعقونية والحواشي الهدية أنه ينبغي أن يعلم في صورة
اعمل برأيك لتناول العمل بالرأى العزل كما لا يخفى ١٥ فتأمل وفي منية المفتي وكل الوكيل وقد
قبل له اعمل برأيك صار الثاني وكيل الموكل وينزل الاول والثاني بعوت الموكل ولا ينزل الثاني

بأى على الوكيل الاجنبى
١٥ منه

خلافا للخائفة (وان فعل
أجنبي فاجازه الوكيل) الاول
(جاز الا في شراء) فانه يتقدم
عليه ولا يتوقف متى وجد
نفاذا (وان وكل به) أى
بالامر أو التفويض (فهو)
أى الثاني (وكيل الامر)
وحيث لا ينزل بعزل
موكله أو بعوته وينزلان
بعوت الاول) كما صرح في
القضاء وفي البحر عن
الخلاصة والخائفة له عزله
في قوله اصنع ما شئت
لرضاه بصفته

الفقيه أبي النضر وعن أبي حنيفة ما يؤول كدهذا فإنه قال في هذه الصورة هـ ذاك وكيل
 بالمعاوضات دون الهبات والاعناق وبه يبقى من التتارخانية والحاصل ان التقويض ينتظم به
 التوكيل كالذن ولا ينتظم المطلق والاعتاق على ما فيه من الخلاف (قوله ففعل الثاني
 بحضرة) لان المقصود حضور رأيه وقد حصل وترجع الحقوق الى الثاني في الاصح كما يذكره
 الشارح لانه العاقد وقيل الى الاول لان الموكل رضى بالزوم العهد الاول وظاهر كلامه
 الاكتفاء بالحضرة وهو قول البعض والعام على انه لا بد من اجازة الوكيل أو الموكل وان حضره
 الوكيل الاول لا تكتفى كافي النهاية والسراج والخانية قيد بالهـ قد احترازنا عن المطلق
 والاعتاق لانهم ما يبقون التعاقب بالشروط فكان الموكل علقه بالمقتضى الاول قال في البحر ويزاد
 الابرار عن الدين كما سيذكره المصنف فاذا وكله بان يبرئ غريمه فوكل الوكيل فابراه بحضرة الاول
 لم يصح ويزاد المصنوعة وقضاء الدين كما يذكره المصنف فلا تكتفى بالحضرة كما في شرح المجمع ويخالفه
 في المصنوعة ما في الخاتمة الخ البحر ومنه به لم يأنى كلام الشارح من الابهام اذا ظاهر كلامه
 بقيد ان الاكتفاء بالحضرة في غير المصنوعة أيضا بالنسبة للثانية وليس كذلك كما به عليه أبو
 السعود (قوله قال فاجازة الوكيل الاول صح) وهو المعقد لان توكيل الوكيل الثاني يصح
 التحق بالهـ م فيكون الثاني فضاويا لا يتم بمجرد حضرة الاول حتى يجيزه وقيل تكتفى بالحضرة
 من غير توقف على الاجازة لانه انما فعل باصره وبحضرة فاعفاه عن الاجازة (أقول) هـ هذا اذا
 لم يبين الثمن كما في شرح المجمع لابن هـ لك فان كان بينه جاز بلا اجازته اهـ يعنى لو قدر الوكيل الثاني
 ثمانين قال به بكذا فباعه الثاني بغيبته جاز بلا اجازة الاول وهذه رواية كتاب الرهن ووجهها
 ان مقتضى صدور الموكل ان يكون البيع برأى الوكيل الاول واذا قدر غنا فهو بيع برأيه وهذا
 بخلاف مالو وكل وكيل وقد رآه من فباع أحدهما بذلك الثمن حيث لم يجزه لان المقصود هنا
 اجتماع رأيهم في الزيادة واختيار المشتري وعلى رواية كتاب الوكيل لا يجوز لان الاول لو كان هو
 الذى يباشر بيع الزيادة على ذلك المقدار لكانت هذه رواية كما في حواشى الاشباه (قوله
 لتعلقها ما بالشرط) أى بطوارق تعلقها ما بالشرط بخلاف البيع (قوله فكان الموكل علقه بالمقتضى
 الاول دون الثاني) أى فلا يوجد بياقاع الثاني ولا باجازه الاول وحضوره لا يكتفى لانه لم يعلق
 بذلك كالمسحوق بل ان الوكيل بالمطلق وما شاكله رسول لانه لا عهد عليه والرسالة تنقل
 عبارة المرسل فاذا أمر غيره فاعفا أمره بنقل مالك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح صار وجوده
 وعدمه سواء فاما الوكيل في باب البيع أمر الثاني بما عا له لانه أمره بالبيع وهو مالك البيع
 بنفسه فان العبارة في البيع له حتى كان حقوق العقد له وكان ينبغي أن يصح البيع الثاني حال
 غيبة الاول الا انه لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع برأيه والموكل انما رضى بزوال ملكه اذا حضر
 رأى الاول كافي حاشية الجوى (قوله وابرار عن الدين) هذا معطوف على طلاق وتقدم مقال
 قرى بها قال في البحر وكان ينبغي ان يصح لانه لا يقبل التعاقب بالشرط كالبيع اهـ (قوله
 وخصوصة وقضاء دين) نفسه المصنف عن شرح المجمع قال ويخالفه ما في الخاتمة وان خاصم
 الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول خاصم بنفسه كالوكيل
 بالبيع اهـ ولذا قال الشارح ابن مالك خلافا للخاتمة ولا يظهر وجه ما نقله عن الفقيه وابن

(فعل الثاني) بحضرة أو
 غيبته (فاجازة) الوكيل
 (الاول صح) وتعلق حقوقيه
 بالعاقد على الصحيح (الافى)
 ما ليس بعقد نحو (طلاق
 وعناق) لتعلقها ما بالشرط
 فكان الموكل علقه بالمقتضى
 الاول دون الثاني (وابراه)
 عن الدين قضية (وخصوصة)
 وقضاء دين) فلا تكتفى
 بالحضرة ابن مالك

لو كان هو المباشرة للعقد اه وفي المتارخانية نقلها عن الخانية وان كان بفـ يحضر من العدل
وبين الثمن للوكيل بالبيع فو كل الوكيل غيره فباعه الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية انه يجوز كما
ذكر في كتاب الرهن وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما لم يجز المالك أو الوكيل الاول اه
فكيف مع هذا يحمل على اختلاف الموضوع وقد ظهر بقول صاحب النية وفي الاصح لا الا
بحضرة الاول وبقول الخانية وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية ووجهه ظاهر
لان التقدير يمنع النقصان لا الزيادة واختيار المشتري خصوصاً اذا كان الثمن مؤبداً لثبوتها
في الذم والاحتياج الى الرأي في ذلك كما هو واضح فتأمل وفي الخانية أيضاً رجل وكل رجل
ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فو كل الوكيل بذلك غيره فباعه الثاني بحضرة الاول روى
عن أبي يوسف انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً ولا يتوقف على
الاجازة وقال أبو حنيفة وعمره لا يجوز كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً وقال ابن أبي ليلى
يجوز كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً لان الموكل رضى بزيال ما يملك بالثمن المقدر اه فهو
مؤيد لما قلناه فقدر اه كلام الرمي قلت وفيه نظر اذ لا شك فيما قاله المؤلف من ان ما في
الهداية تقدير الثمن من جهة الوكيل وما في النية من جهة موكله وغاية ما نقله المحقق وجود
خلاف في الاولى ولا يلزم منه وجوده في الثانية لا ينقل صريح نعم على تقدير عدمه يحتاج الى
الفرق بين المستلتمين وهو ظاهر من كلام الهداية كما قدمناه قريباً وذلك ان عند تقدير الثمن
من الموكل لو كيله يظهر ان غرضه حصول رأيه في الزيادة الخ (قوله والتفويض) في البحر عن
البرزانية قيل للوكيل اصنع ما شئت له التوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كيله لا يملك الثاني توكيل
ثالث ولو قال السلطان استخاف من شئت له الاستخلاف أيضاً لغة (قوله الا في طلاق وعماق)
الى آخر المعاطيف هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في
الصحة (قوله لانهم معاً يحلف به) فيصح تعليقه بالشرط فكان التوكيل به تعليقاً بإيقاعه فلا يقع
بإيقاع غيره لا فرق أن يكون ذلك بحضرة أو غيبته اجازة أو لا لانه لم يعلقه بأجزائه بل بإيقاعه
هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في الصحة قال في
منية المفقى التوكيل باليمين وبالطلاق جائز اه (قوله نية) يحصل ما فهم ان الاذن في التوكيل
بقوله اصنع ما شئت يتحقق بما يصح التوكيل به كالبيع والشراء دون ما لا يصح التوكيل فيه
كالطلاق فانه مما يحلف به أي فيصح تعليقه بالشرط فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع فانه
لا يحلف به فيقوم غيره مقامه اه وحاصل ما يقال في التفويض لو قال رجل لا يخرج فوضت
أمر مالي إليك صاروكيلاً في الحفظ ولو قال فوضت أمري إليك قيل باطل وقيل ليس به وكيل
بالحفظ والنية ولو قال أنت وكيل في كل شيء جائزاً أمرت فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء
والهبة والصدقة لانه فوض اليه التصرفات عموماً فصار كانه قال ما صنعت من شيء فهو جائز
فيملك أنواع التصرفات وعلمه فلو طلق امرأته يصح قال أبو نصر لو طلق الوكيل امرأته الموكل
في هذه الصورة أو وقف أرضه لا يجوز به أخذ الفقيه أبو الليث وهكذا كان يقول لمن قال لغيره
وكانت في أموري لان الوكيل لو طلق امرأته أو أعتق أو وقف أرضه لا يجوز وكان يقول لانراه
يمثل هذا التوكيل توكيلاً باطلاً لا في العتاق وكان الصمد والنهيدي وتاج الدين يستحسن قول

(والتفويض الى رأيه)
كاعل برأيك (كلاذن)
في التوكيل (الا في طلاق
وعتاق) لانهم معاً يحلف
به فلا يقوم غيره مقامه
قضية (فان وكل) الوكيل
غيره (بدونهما) بدون اذن
وتفويض

قال الجوى ويمكن التوفيق بان يحمله ما في جامع الفصولين على ما اذا وكل بالقبض من ايسر في
 عماله لما في القضية وكاله قبض دية فوكل الوكيل قبضه وهالك في يده فان كان الوكيل الثاني من
 عمال الاول لا يرجع الدائن على احد والا يرجع على المدينين بدية اه وذكروا الزيادة في
 السرقة وعزاه في البحر الى وكالة الخزانة (قوله والاعند تقدير الثمن الخ) أى لو عين عنه
 لو كيله فله أن يوكل به اعدم الاحتياج الى رأى أمالوكا بشرافه فيجى أن يعين المشتري أيضا
 لانه رضى برأيه واختياره فليس له أن يفوض الى غيره ولا شك أن المشتري تتفاوت افراده وهذا
 تقرير كلام الشارح وقد تبع فيه صاحب الدرر والذى جرى عليه المصنف في شرحه هو تعيين
 الوكيل لو كيل وهو صريح كلام الهداية وقال ان رأى يحتاج اليه ائمة تقدير الثمن ظاهر أى
 من الوكيل وقد حصل وقال أما الزيادة في المدة في الثمن وفوض الى الاول كانه غرضه وأيه في معظم
 الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية فقد جعل معظم الامر تقدير الثمن وجعل اختيار
 المشتري تابعاً فافاد انه لا فرق بين الوكيل بالبيع والشراء وهو محل تأمل في وكيل الشراء ونقل
 عن منية المفتي اذا باع الثمن بقن عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح لا الاجبضة الاول
 وهى مثله الشارح التى تباع فيها صاحب الدرر فان قيل كيف يصح اذعين الوكيل الاول
 الثمن لو كيله ولا يصح اذعين الوكيل لو كيله الجواب ان الموكل اذا قدر الثمن لو كيله علم انه
 يقصد رأيه في غير الثمن اذا القى عدم التوكيل لانتفاع برأى الوكيل وأما الزيادة في الثمن كان
 مقصوده رأى الوكيل في تقديره اذ هو معظم الامر كما تقدم عن الهداية فاذا قدره الوكيل
 لو كيله فقد حصل المقصود فان قيل كيف يوكل الوكيل بدون تقدير عن مع تقدير الموكل
 ولا بد من موافقة تعيينه الجواب يصح حيث وافق وكيله تقدير موكله من غير قصد فليتأمل
 وبأنى تمامه وتوضيحه قريباً (قوله من الموكل الاول) يخالف لما في البحر ولا تعديل كما ظهر مما
 ذكرناه والموافق لما في البحر ان يقول من الوكيل الاول له أى الوكيل الثاني (قوله أى لو كيله)
 أفاد اقصاده على هذه المسائل ان الوكيل في النكاح ايسر له التوكيل وبه صرح في الخلاصة
 والبرازية والبحر من كتاب النكاح وتقدم في باب الولى فراجع خلافاً لما قلناه هناك بحثنا
 من ان له التوكيل قياساً على هذه المسئلة الثلاثة فافهم ثم رأيت في شرح المجمع عازياً لا يفتي
 وكيل النكاح والخام والكتابة كوكيل البيع اه (قوله لمحصل المقصود) لان الاحتياج
 فيه الى رأى التقدير هذا الثمن ظاهر او قد حصل بخلاف ما ذكرنا وكل وكيلين وقدرا الثمن لانه
 لما فوض اليه ما مع تقدير الثمن ظهور ان غرضه اجتماع رأييه الى الزيادة واختيار المشتري
 كما مر هداية وفي منية المفتي وقيل اذا باع الثاني بئن عينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح
 لا الاجبضة الاول اه قال في البحر ولا يخالف بين ما في الهداية وما صححه في المنية لان الاول
 فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله كما لا يخفى اه قال
 الرملى هـ اذا غير صحيح بل يمتنع ما يخالفه اذ في المسئلة اختلاف الرواية قال في الكفاية عند
 قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن الثاني فقد بغيته بجوراً أطلق الجواز وهو رواية
 كتاب الرهن وقد اخبرنا ان رأى يحتاج فيه ائمة تقدير الثمن ظاهر او قد حصل في كتاب
 الوكالة لا يجوز ان تقدير الثمن لمنع النقصان لا لمنع الزيادة وبما يزيد الاول على هذا الثمن

(و) الا (عند تقدير الثمن)
 من الموكل الاول (له)
 أى لو كيله فيجوز بلا
 اجازته لمحصل المقصود
 درر

الذخيرة اذا قبل الانفاق أو قضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجبر اذا كان وكيلاً بقضاء
 الدين وقيل الوكالة اه ثم قال فقد ظهر للثان الذي ذكره المصنف محله ما اذا كان مأموراً
 بقضاء الدين من مال نفسه وهو اطلاق في محل التقييم وهو غير مناسب وبما ذكرنا ظاهره ان
 الذي في خلاصة الفتاوى محمول على ما اذا كان مأموراً بقضائه من مال الآخر وحينئذ يتضح
 الحال اه ط (قوله وفي فروق الاشياء) هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم أول كتاب الوكالة اه
 ح أي الاقوله حاضر اي نفسه وانظر ما معنى هذا فاني لم أرى ذلك بل المذكور تعذر حضوره
 شرط كما هو مع هذا فلا مناسبة هنا وقد تنبعت فروق الاشياء فلم أرها فيها انما فيها ما اختلف فيه
 الوكيل والوصى ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصى وفي الخاتمة ولو استاجر الموكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا لا اه فاعلمه سبق قل (قوله الوكيل لا يוכל الا باذن
 آمره) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وقد رضى برأيه دون غيره والناس يختلفون
 في الاراء والمراد انه لا يוכל فيما وكل فيه فخرج التوكيل بحقوق المقتضىات رجع فيه الحقوق
 الى الوكيل فله التوكيل بلاذن لانه أصيل فيها ولذا لا يعلن الموكل نهيها وصح توكيل الموكل
 كما قدمناه بغيره وخرج عنه ما لو وكل الوكيل بقبض الدين من في عماله فدفع المديون اليه فانه
 يبرأ الا نيده كيد هذا كرهه الشارح في السرقة اه وذكر الثاني المصنف قبل هل المراد عدم الجواز
 من كون الوكيل لا يוכל الا باذن أي عدم الحل أو عدم الصحة فان أريد الأول لا يناقض ما سبق
 عن قريب وان أريد الثاني فاقضه وسدقف على الآتي يعني قول الاشياء الوكيل اذا وكل بغير
 اذن أو تعميم وأجاز ما فعله وكيه نفذ ووجه المناقضة ان الموقوف قسم من الصحيح قال العلامة
 الرملي المراد نفي النفاذ لا نفي الصحة حتى لو وكل بدونه ما أجاز الموكل نفذ فيكون فصولاً يعلم
 هذا من قولهم كل ما صح التوكيل به اذا باشره القضولى يتوقف اه قلت ويعلم عنه كره قريبا
 (قوله لوجود الرضا) تعليل المحذوف تقديره فيصح التوكيل (قوله في دفع زكاة) لان المقصود
 منها البرائة من حمة البخل في حق المزكى ونفع الفقير القابض لها انما يجازى النيابة فيها عنه
 المحجز والقدرة ولا فرق في ذلك بين نائب ونائب وأطلق في دفع الزكاة فتشمل الدفع لمعين وغير
 معين (قوله بخلاف شراء الاضحية) أي اذا وكل الوكيل فيه ما فاشترى فانه يكون موقوفاً
 على ايجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا وكذلك وكيل الوكيل لو وكل غيره ثم وثم فاشترى الاخير
 يكون موقوفاً على ايجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا يجزى عن الخاتمة لان الوكيل بالشراء ليس
 له ان يוכל الا بالشروط المذمومة ولا يقال ان الاضحية موقوفة على الاجر لان الانسان
 لا يرضى بالشراء بازيد من القيمة ولا شراء الهزيلة بمن السميعة ولان القرية تقوم بإقامة الدم
 وتعظيم الاجر بحسن الاضحية وله ان ينفع بالعم فاذا اختارنا بباغ يره ليس له ان ينيب غيره
 الا باذنه لانه قد اعتمد به (قوله من في عماله صح) ويرى المديون بالدفع اليه لان نيده كيد فلو لم
 يكن في عماله لا يصح التوكيل فلو ملك من يده كان لا بأس بالرجوع بدنه على المديون وفيه
 أن وكل لا يعمد باللام ولا وجه لزيادته ما لا يولى حذفها وعبارة الاشياء الا الوكيل بقبض
 الدين له ان يוכל من في عماله ولا اعتبار عليه او ما ذكره المصنف مخالف لما في جامع الفصولين من
 الفصل الرابع والثلاثين من ان الوكيل بقبض الدين لا يוכל غيره لثبوت الناس في القبض اه

وفي فروق الاشياء التوكيل
 بغير رضا الخصم لا يجوز
 عند الامام الا أن يكون
 الموكل حاضر اي نفسه
 أو مبعوثاً أو مريضاً أو
 مخدراً (الوكيل لا يוכל
 الا باذن آمره) لوجود
 الرضا (الا) اذا وكله في
 دفع زكاة (قوله آخر ثم وثم
 قدفع الاخير جازوا لا يتوقف
 بخلاف شراء الاضحية
 أفهية الخاتمة (و) الا
 الوكيل (في قبض الدين اذا
 وكل (من في عماله) صح ابن
 مالك

أوغايبا فاجاب انما يجبر على دفع غائب على موكله من الدين اذ ثبت ان الموكل أمر الوكيل
 بدفع الدين أو كان كفيل به والا فلا يجبر اه قال الطحاوي والذي في تنوير البصائر ان
 عدم الجبر انما هو اذا كان مأمورا بالدفع من مال نفسه وهو مراد قارئ الهداية فيكون هو
 المأمور (قوله قات وظاهر الاشياء الخ) الذي في الاشياء هو انه لا يجبر الوكيل بغير أجر على
 تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل اه وبسبب قاده اذ من قول الشارح لكونه متبرعا قبل
 الاستئذان فأنهم انه اذا كان باجرا يجبر ولذا قال يري زاده في حاشيته اما اذا كان باجرا كالدلال
 والسمار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره المصدر الشهيد كافي الذخيرة وفي الصغرى لان
 من سواهم متبرع فان فعل فهو وان امتنع لا قال صاحب الاشياء وانما يجبر الموكل أى يقال
 له أحل الموكل على المشتري اه وقد صرحوا به في المضاربة بعد التفاسخ انه اذا كان في
 المال ربح يجبر المضارب على تقاضي الديون والا لا يوبكل رب المال بتقاضيه وهذا غير ما نحن
 فيه وهو ما اذا امتنع عن مبادرة موكل به انه لا يجبر عليه وليس في الاشياء ما يدل على انه يجبر
 بل هو متوقف على صحة عقد الاجارة في مثله فان صح العقد أجبر للخروج عن عهده ما استوجب
 عليه فلم يجمع فان صحة الاجارة متوقفة على كون المنفعة المستأجر عليها معلومة تأمل ثم
 رأيت في الاشياء اذ كرفي القن الثالث فيما افتقر فيه الوكيل والوصى أنه لو استأجر الموكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا لا اه وفي شرح المجمع لابن أبي الصياح بعد كلام
 وأما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسمار فيجعل كاجارة صحيحة بحكم العادة ويجبر على التقاضي
 والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب اذا كان ربح يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن
 ولو ضمن العاقل لرب المال هذا الدين لم يجز لانه أمين اه ومثله في الحوى (قوله فتدبر) أى
 بزيادة هذه على المستثنى (قوله لا نفس الخ) أى زدها على المستثنى أيضا (قوله واقعة الفتوى)
 أى السابقة آنفا وهي ما اذا وكله بقضاء الدين بحاله عليه فتصير استثنيات خمسة بضم الوكيل
 بالاجر واهل اراديم اماذا كرفي الثانية رجل أكرى جمالا الى بلخ وحمل حمولات الى الجمال وأمر
 الجمال بتسليم الحمولات الى وكيله ببلخ وبقبض الكرا منه بخاء الجمال بالحمولات الى الوكيل
 ببلخ فقبل الوكيل الحمولات وأدى بعض الكرا وامتنع عن اداء الباقي قال ان كان اصحاب
 الحمولات دين على الوكيل وهو يقر بالدين والامر يجبر على دفع الباقي من الكرا وان أنكر
 الامر يحاقه بالله ما يعلم ان صاحب الحمولات أمره بالقبض وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر
 قال العمادى في فصوله بعد نقله لما ذكر عن قاضيان والفرع الاخير من هذه المسئلة دليل
 على ان الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكل على الوكيل
 دين والمسئلة كانت واقعة الفتوى اه من المنع فيحتمل قوله والمسئلة الخ أن يكون من
 كلام العمادى أو من كلام صاحب المنع ولعلها هي التي أرادها الشارح ولان نفس ما قدمناه عند
 قول الشارح أو مال موكله (قوله فعليه أوفى) عبارته وظاهر اطلاق الموائف انه لا فرق بين أن
 يكون مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه أو من مال الآخر وانيس كذلك فانه اذا كان مأمورا
 بقضاء الدين من مال نفسه لا يجبر ولو وكله من مال الآخر يجبر قال في الفصول العمادية وكذلك
 لا يجبر الوكيل على البيع وكذا المأمور بقضاء الدين من مال نفسه وفي متفرقات كقائلة

قات وظاهر الاشياء ان
 الوكيل بالاجر يجبر فتدبر
 ولا تنس مسئلة واقعة
 الفتوى وراجع تنوير
 البصائر فعليه أوفى

عبدى هـ ذاود بر عبدى هـ. لذا و كاتب عبدى هذا فقبل الوكيل ذلك وغاب الموكل بغيا هـ ولا
 وطلبوا منه ذلك لا يجبر على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب يحتمل أن يكون ملك فلان
 فيؤمر بالدفع اليه اه ذكره الحموى (قوله لا يكون متبرعا) اه لا قوله لا يجبر (قوله اذا واكله
 بدفع عين) كما اذا قال ادفع هذا الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل أن يكون
 ملك فلان فيجب دفعه له فيؤمر بالدفع اليه خاتمة وكذا رد الوديعة لانه من باب دفع الامانة الى
 أهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهدته ضمانا بمجرد الدفع للوكيل أولا اذا
 وصلت لامالك لم أره والظاهر الثاني الا اذا كان وكيل من جانب المالك في استردادها فينتد
 يبرأ الغاصب من ضمانه بمجرد الدفع له قال في الاشباه والمغصوب والامانة سواء لم يكن لا يجبر
 عليه الحل اه حموى أفاده ط قال بعض الفضلاء قد عير عن هـ ذاني البحر بقوله ومن
 أحكامه انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد وديعته بان قال ادفع هـ هذا الثوب الى فلان
 الخ وعزاه للمعظم وهـ ذاهو الظاهر لان ما هنا صادق بما اذا دفع له عينا نقضاء دية فيه فيافي
 ماسمذ كره بعد أسطر بقوله وقضاء دين فلان الخ اه (قوله شرط فيه أو بعده) أى سواء شرط
 في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده قال في نور العين لولم بشرط التوكيل بالبيع في عقد
 الرهن وشرط بعده قيل لا يجبر وقيل يجبر وهذا أصح اه (أقول) وجه الجبر خشية أن يتوى
 حق المرتحن وهل قيد الغيبة المعتبرة في المعطوف عليه معتبر في المعطوف أو ليس معتبرا قبل
 الظاهر الاول لان الموكل بغيره صار معقدا على الوكيل فيتضرر بامتناع الوكيل عن الفعل لو
 لم يجبر عليه ذكره الحموى قال النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا كان التسلط على البيع مشروطا
 في عقد الرهن فان كان به مقتسام الرهن ذكره من الائمة السرخسي انه في ظاهر الرواية لا يجبر
 العدل على البيع لان رضا المرتحن بالرهن قد تم بدونه وهو توكيل مسقطا ليس في ضمن عقد
 لازم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق باصل العقد و يصير
 كالمشروط فيه قال شيخ الاسلام خواهر زاده ونظر الاسلام البرزوى هـ هذه الرواية أصح لان
 محمد ارجه الله تعالى أطلق الجواب في الجامع الصغير والاصل ولم يفصل بين أن يكون البيع
 مشروطا أو غيره فظاهر ما أطلق يدل على انه محجور في الحالين اه من تنوير البصائر (قوله
 بطلب المدعى) متعلق بوكاله المقتدر والمراد ان المدعى عليه وكل بطلب المدعى وانما أجبر
 الوكيل فيه المتعلق حق الغير وهو المدعى بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل اتضرر المدعى غاية
 الضرر مع تعاقب حقه بالوكيل ط قال سيدى الوالدر رحمه الله تعالى أشار الى ان المراد بوكيل
 الخصومة ووكيل المدعى عليه فقول الدرر ووكيل خصومة تلوى عن الامام لا يجبر عليه لانه وعد أن
 يتبرع فبغى أن يخص بوكيل المدعى كما يفهم مما هنا كتبه عليه في نور العين ويبيده قوله اذا غاب
 المدعى فلا حسن ماسمذ كره بعد وسيد كرىانه في باب عزل الوكيل (قوله خلافا لما أفتى به
 قارئ الهداية) هذا مرتهط بقول المصنف المارو الوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه قال في المنع
 أقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر وهو الذي عوانا عليه في هـ هذا المختصر مختار لما أفتى به شيخ
 الاسلام سراج الدين قارئ الهداية حيث سئل هل يحبس الوكيل في دين وجب على موكله
 اذا كان للموكل مال تحت يده أى يدو كيلة وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا

الكونه متبرعا الا في مسائل
 اذا واكله بدفع عين ثم غاب أو
 يبيع رهن شرط فيه أو
 بعده في الاصح أو بخوصة
 بطلب المدعى وغاب المدعى
 عليه أشباه خلافا لما أفتى
 به قارئ الهداية

(قوله والو كبل بقضاء الدين) أعني من هذا عبارة الاستبراء حيث قال ولا يجبر الوكيل إذا امتنع
عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل وهي الثلاث الآتية اه وعلمه في الماتنقاط بان فعل
ذلك ليس بواجب عليه (قوله أو مال موكله) هكذا استنبطه العمادى من مسئلة ذكرها عن
الخاتمة حيث قال بعد نقله عبارة الخاتمة والفرع الأخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل
بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على أداء الدين اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين والممسئلة
كانت واقعة الفتوى اه وهي التي أرادها الشارح ولكن ذكر قبله عنهم ما يدل على خلافه من
انه لو كتب في آخر كتابه انه يخاصم ويخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل الفائب ما لا فاقه الوكيل
بالو كاله وانكر المال فاضروا بينهم ودعى الموكل لا يكون لهم ان يجبروا الوكيل لانه
جزء الظلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذه الشهادة أثر بإداء المال ولا ضمان الوكيل عن الموكل
فاذا لم يجب على الوكيل أداء المال من مال الموكل باهر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون
الوكيل ظاماً بالامتناع اه لمخصوماً فاده انه لو ثبت أمر موكله أو كفالاته عنه يؤثر بالاداء
وعليه يحمل كلام قارئ الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المنخ حيث قال أقول كلام الخاتمة
صريح فيما أفتى به قارئ الهداية فانه صريح في وجوب أداء المال بأحد شيئين اما أمر الموكل
أو الضمان فليكن المأمول عليه فليتأمل اه ثم قال موافقاً بين عبارة الخاتمة السابقة
وعبارتها الثانية القائلة وان لم يكن لاديين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفتاوى لابن نجيم
القائلة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل المنخ مانصه أقول الذي ذكره
في الفتاوى اذ لم يطلق عن قبيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الأخير
المفتول عن الخاتمة مقيد بما اذا لم يكن عليه دين وما قبله بما اذا لم يكن له مال تحت يده وأنت اذا
تأملت وجدت المسئلة ثلاثية ما أن يوجب أمره ولا مال له تحت يده ولادين أو له واحد منهما
والظاهر ان الودبعة مثل الدين لصحة التوكيل ببعضها كهو فيحمل الدين في الفرع الثاني على
مطلق المال حتى لا يخالف كلامه في الفرع الاول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه ويحمل
كلامه في الفتاوى على عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل اه (فات)
وبحصل التوفيق أيضاً مع ما أفتى به قارئ الهداية من قوله انه لا يجبر على دفع ما ثبت على
موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أى وكان للموكل مال تحت يده يدل
ذكره في السؤال وحاصله انه لا يجبر اذ لم يكن له عند الوكيل مال ولا دين وعلمك بالنأمل في
هذا التوفيق (قوله اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين) أما اذا كان وقد أمره بقضاء دينه
بماله عليه فانه يجبر كما يفيد مفهومه (قوله قال) أى المصنف (قوله لا يجبر عليه) أى على البيع
(قوله ولو بطلمها) أى ولو كان التوكيل بطلمها أو قوله على المعقد راجع اليه أما اذ لم يكن بطلمها
فلا خلاف في عدم الاجبار وسأنتى في باب عزل الوكيل (أقول) وما في الخلاصة من انه يجبر
لو بطلمها بخلاف الرابع لانه لاحق للمرأة في طاب الطلاق قال في الخاتمة الرجل اذا وكل بطلاق
امرأته بطلمها الا يملك عزله الا بغير منها قال الشيخ الامام ثمس الأئمة السر حقه الصحيح انه يملك
لانه لاحق للمرأة في طاب الطلاق وطالب التوكيل كما في تنوير البصائر (قوله وعنى وهبة) مثله
المدبر والمكاتب كما في الاشياء قال في الخاتمة رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب الى فلان وأعنى

(والو كبل بقضاء الدين)
من ماله أو مال موكله
(لا يجبر عليه) اذ لم يكن
للموكل على الوكيل دين
وهي واقعة الفتوى كما
بسطه العمادى واعتقده
المصنف قال ومفاده ان
الوكيل يبيع عين من مال
الموكل لو فاء دينه لا يجبر
عليه كما لا يجبر الوكيل
بتعويض ولو بطلمها على
المعقد وعنى وهبة من فلان
ويصح منه

قوله وبخلاف الوصاية
مبتدأ كذا بالاصـل
وعبارة الطحطاوي قوله
وبخلاف الوصاية عطف على
قوله بخلاف اقتضائه وهي
ظاهرة اهـ محتملة

(و) بخلاف (الوصاية)
لاثنين (و) كذا (المضاربة
والقضاء) والتحكيم
(والتولية على الوقف) فان
هذه السبعة (كألو كالة
فليس لاحدهما الانفراد)
بحكم الا في مسألة ما اذا
شروط الواقف الفظوله أو
الاستبدال مع فلان فان
لواقف الانفراد دون
فلان أشباه

كاستردادها بجر (قوله وبخلاف الوصاية) مبتدأ خبره قوله الاتي كألو كالة وزاد بهـ
الواقف له بخلاف له عطفه على قوله بخلاف اقتضائه فالعطف خمسة والسامس العطف
عليه فلا اعتراض في كلامه فتنبيه. لكن لا يحسن تشبيهه بهذه الاقتضاء بالوكالة لانها كالة
حقيقية وحقيقية فقول بعض الافاضل ان المسائل المذكورة خمسة لاسمته فيه ما فيه ووقع في
بعض النسخ والوصاية بدون قوله بخلاف على انه مبتدأ وقوله كألو كالة خبر وهي أولى لان
ظاهر النسخة الاولى ان الوصيين لا ينفردان أصلاً ولا في المسائل المستثناة حتى نصح أن تكون
الوكالة بخلاف الوصاية وليس كذلك فان ما ينفرد به أحد الوكيلين ينفرد به أحد الوصيين
وزاد مسائل أخرى في باب الوصي ولذا جعل صاحب البحر حكم الوصيين والوكيلين واحداً
حيث قال اعلم أن الوصية والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء ليس
لأحدهما الانفراد وقدمنا حكم القاضيين في القضاء والناظر ما وكيل أو وصي فلا ينفرد
أحدهما فقد سوى بين الوكيل والوصي كما ترى قال الرلي والصحيح ان الناظر وكيل لكن قال
قاضي خان هو عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكيل الواقف حتى كان له أن يعزله وان لم يشترطه
لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله اهـ (قوله لاثنين) ولومته عاقبة (قوله وكذا
المضاربة) أي اذا قدمه مع ما عدا المضاربة معاقب ليس لاحدهما الانفراد لان المضاربة مما
تحتاج الى الرأي (قوله والقضاء) قيل ليس المراد ان السلطان اذا قلده شخص قضاء بلدة ليس
لأحدهما الانفراد بالقضاء في غيبة الآخر كما يتوهم وإنما المراد انه اذا فرض أمره الى قاضيين
متولين قبل تفويض الأمر ليس لاحدهما الانفراد بالتصرف في ذلك الأمر بدون رأي الثاني
انتهى (أقول) ما نفي أن يكون مراده هو المصريح به كما في منية المفتي وعبارته السلطان
أو الامام الا كبر فوض قضاء ناحية الى اثنين ففضى أحدهما لم يجز كأحد وكيل يبيع كذا ذكره
الحوى في البحر عن الخبانية ولو ان واحداً من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي
أقامه القاضي الآخر فان رأى المصلحة في ذلك كان له ذلك والا فلا اهـ (قوله والتولية
على الوقف) أي اذا نصبهم ما فاض واحداً أو كانا منصوبين الواقف (قوله فان هذه السبعة)
أي مع ضم الوكالة والافهي خمس والتحكيم على استثنائه وان أراد جميع ما تقدم مما لم يجز
فيه الانفراد فهي تسع عشرة صورة مع مسألة الوكالة (قوله كألو كالة فليس لاحدهما
الانفراد) لان ما ذكره يحتاج الى الرأي ولم يذكري البحر التحكيم ولم يذكري الاشياء المضاربة
بل زاد على ما هنا المودعين والشروط لهم الاستبدال والادخال والخراج فباعتبار ما هنا
تكون المسائل المنبئة بالوكالة ثمانية والحاصل ان الشيء المفوض الى اثنين لا يمكن لأحدهما
كألو كمين والوصيين والناظرين والقاضيين اللذين يرضهما قاض واحد أمالو كأنه منصوب
قاضين فلا أحدهما الانفراد والمحكمين والمودعين والشروط لهم الادخال والاستبدال
والخراج كما في الاشياء (قوله الا في مسألة ما اذا شرط الواقف الخ) قال الحوى يستفاد
منه ان الناظرين أعم من أن يكون أحدهما المفوض أو غيره وعلى هذا فلا استثناء
منه بل لا منقطع (قوله) أي لواقف نفسه (قوله فان لواقف الانفراد دون فلان)
لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرطه فيه فهو مشروط لنفسه انقيده ط

ففيه ما **يكون** تفويضا فاقية تصرف على الجاس أي الذي هو فيه ما يكونه فليكن في التوفيق
أو يكون تامة فاقية تصرف عليها الوقوع الطلاق لان العاقبة بشئين لا ينزل عنها وجود أحدهما
(قوله) فانه يلزم اجتماعهما **اعمالا** بالتمليك (قوله) فلو باشر أحدهما لم ينقل لهما وجودا فليكن عليه
وهو مشتمل **ما** (قوله) فاقية تصرف على التوفيق (قوله) الضمير في قوله وظاهره يعود على ما قاله
المصنف والضمير في عطفه يعود على التعلق أي ظاهر ما قاله المصنف عطف التعلق على لم
يعوض أي نظر الى المعنى كانه قيل لم يقع فيه ما تعوض ولا تعلق بشئيهما والاحتمال
أن يقول على يعوضا بسايط لم ينسأط التقي عليه وفيه رككة زائدة (قوله) كما يعلم من العيني
والدرر) حيث قال بمذوقه لم يعوضا بجملة ما إذا قال لهما ما قلنا ان شئنا أو قال أمرها
بأيديكما لانه تفويض الى مشيئتهما فاقية تصرف على الجاس **ما** (قوله) فحق العبارة أي حقها
الواضح والانهي صحيحة على ما سلف واستثنى في البحر من اطلاق المصنف مسائل الأولى لو قال
طلقا جميعا ليس لأحدهما ان يطلقه أو حده ولا يقع عليه اطلاق أحدهما ولو قال طلقا
جميعا لانا فطلقها أحدهما مطلقا والآخر طلاقين لا ينفع * الثانية قال لو **ك**بلى طلاق
لا يطلقها أحدهم دون صاحبه وطاق أحدهما ثم الآخر أو طاق واحد ثم أجازة الآخر لا يقع مالم
يجتمعوا وكذا في وكبلى عناق كذا في ممية المذني **ما** (أقول) واعترضه الرمي بأنه انما لم يستثن
المصنف الأولى لعدم دخولها لان فيه زيادة وهي شرط اجتماعهما صريحا فتأمل وكذلك
يستثنى الثانية لعارض النهي عن الانفراد (قوله) وفي تدبير أي لمعين لانه كالاتفاق لا يحتاج
الى الرأي فمنع فلاحدهما الاقرار بدونه وانما قدر في **هـ** ذاق فيما بعده لم يعلم انه يتفرد أحدهما
فيها (قوله) وردعين كودبعة الخ) لانه لا يحتاج الى رأي (قوله) بخلاف استرداها) فليس
لأحدهما القبض بدون اذن صاحبه لا مكان اجتماعهما مالم وكل فيه غرض صحيح لان حفظ
اثنين خير من حفظ واحد فذا قبض أحدهما ضمن كله لانه قبض بغير اذن المالك فان قيل ينبغي
أن يضمن النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذلك مع اذن صاحبه وأما في
حال الانفراد فغير مأمور بقبض شيء منه بحجر عن السراج واعترضه أبو السعود بقوله وما
في البحر عن السراج من قوله فان قيل ينبغي أن يضمن النصف الخ فيه نظر لانه اذا قبض باذن
صاحبه لا يلزمه الضمان **أم لا** **هـ** واعترض أيضا على تدليل البحر المذهب كونه بقوله لان
اجتماعهما فيه يمكن بان الحكم لو كان معلولا بامكان الاجتماع لم يجز لأحدهما الانفراد
في التوكيل برد الودبعة **ما** وعليه فالأولى الانتصار على قوله لان الموكل فيه غرض صحيحا
لان حفظ اثنين خير من حفظ واحد (قوله) فلو قبض أحدهما أي بدون اذن صاحبه كما صرح
به في الذخيرة لا بدون ضرورة كالتوفيق عبارة البحر كما علمت أي وذلك في يده سواء كان كل
المقبوض أو بعضه (قوله) ضمن كله لم يدم أمره بقبض شيء منه وحده) اذا أمره تناوله **ما**
مجتمعين لا مفتردين فلم **يكن** مأمورا في حالة الانفراد بقبض شيء (قوله) وفي تسليم هبة أي
ما هو بلمعين فان لأحدهما الانفراد اتفاقا وان لم يعين الموكل له لا يتفرد أحدهما
عنده **ما** او يتفرد عند الثاني ط (قوله) بخلاف قبضها) فليس لأحدهما الانفراد والعلة
ما ذكر في الاسترداد وهي العلة في الاقتضاء (قوله) وقضاء دين) فهو كود الودبعة واقتضائه فهو

فانه يلزم اجتماعهما **اعمالا**
بالتعليق فانه المصنف قلت
وظاهره عطفه على لم يعوضا
كما به لم من العيني
والدرر فحق العبارة ولا عاقبا
بمشيئتهما فتدبر (و) في
(تدبر وردعين) كودبعة
وعارية ومقبوض ومبيع
فالسبب خلاصة بخلاف
استردادها فلو قبض
أحدهما ضمن كله لعدم
أمره بقبض شيء منه وحده
سراج (و) في (تسليم هبة)
بخلاف قبضها ولو الحبة
(وقضاء دين) بخلاف
اقتضائه عيني

فينفرد أحدهما بالتصرف قلت وفي قوله فكذا نائبه نظر ظاهر لما علم من كلام عالمنا ان وصي
 القاضى نائب عن الميت لا عن القاضى حتى تلحقه العهدة بخلاف أمين القاضى لانه نائب عنه
 فلا تلحقه العهدة ومقتضى كون وصي القاضى نائباً عنه ان لا يكون القاضى محجوراً عن
 التصرف في مال اليتيم كما اذا كان أمينه والمنقول انه محجور عن التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصي ولو منصوص به بخلافه مع أمينة ومقتضى كون القاضى نائباً عنه ان لا يملك القاضى
 تصرفاً في مال اليتيم من وصي نسيبه كمالو كان أمينه والمحكم بخلافه كما في غاي كتب المذهب اه
(قوله كما سيجي في بابه) ونصه وبطل فعل أحد الوصيين ولو كان ايضاً له لكل منهما على
 الانفراد وسيجي أيضاً قريباً مما تنافي قوله بخلاف الوصاية **(قوله وفي خه وممة)** أى فان
 لاحد منهما ان يخص حصته وحده لانها وان كانت تحتاج الى رأى الا ان اجتماعهما على الخصومة
 وانسكاهم بتعذر واللفظ يقع في الغلط لانه يلتبس على القاضى فهم الدعوى وبصير شغباً بفتح
 السين وسكون الغين هيجان الشمر وبالفتح لافضة ضعيفة حتى لو باشر بدون رأى الآخر لا يجوز
 عندنا عيني أما اجتماعهما على البيع فغير متعذر بجر **(قوله لاحضرته على الصحيح)** لان
 حضورهما في الخصومة ليس بشرط عند عامتهم وقيل بشرط وهو قول زفر والشافعي **(قوله)**
(الاذا انتهيا) الاولى الا اذا انتهت الخصومة **(قوله فحق بجهما)** هذا بناء على ان الوكيل
 بالخصومة يملك القبض والمفق به قول زفر انه لا يملكه كما ياتي قريباً وبه أتى أبو السعود
(قوله وعق معين وطلاق معينة لم يعوضا) أى بلا بدل لانه مما لا يحتاج الى رأى وتعيين المثنى
 فيه كالأحد وقوله معين أى ولو كان التعيين بسبب تفرد الأمور بهتة وطلاقها كان قاله
 طلق زوجتي أو عتق عبدي ولا زوجه وعبد له سوى واحد قال العلامة مسكين والمراد
 بالطلاق والعتاق أن يكونا مختارين بأن قال طلقها وأعتقها أو طلقها طلقها ان شئت أو
 قال أمرها بايد بك لا يتفرد أحدهما بالطلاق والعتاق اه وهذا معنى قول المصنف وتعليق
 بشيئتهما وبكون معوضاً على لم يعوضا كما قال الشارح **(قوله بخلاف معوض)** على
 صيغة اسم المفعول أى محجور ولا المعوض في مقابلته وهو صفة ملوكا به من عتق أو طلاق أى
 لو كان ما بطلاق وعتق معوض لا يتفرد أحدهما لانه اعقد على رأيهما وهذا مما يحتاج الى
 الرأى في زيادة القدر المأخوذ من المعوض وغير ذلك من الأمور التي يحتاج اليها في التصرفات
 وكذا اذا كان العبد أو الزوج غدير معينة فان ذلك يحتاج الى الرأى باختيار العبد الذي
 يعتقه أو المرأة التي يطلقها فالخاص ان اذ لم يعوض المعتق والمطابقة لا يحتاج الى رأى
 قباشره الواحد والاثنين وبخلاف العتق والطلاق المعوض وغير العامين فانه يحتاج الى
 رأى أى فاذا رضى برأيهما لا يستقل أحدهما او المناسب أن يعطف عليه ولا علاقة أى العتق
 والطلاق بشيئتهما أى مشيئة الوكيلين فان علقا قباشر أحدهما لم ينفذ لعدم وجود العتاق
 عليه وهو مشيئتهما وتعالى لا يصح عطفه على لم يعوضا إلا بتأويل وعادة البحر
 بالبدل وتعليق وهو صحيح لانه عطف اسم صحيح على اسم صحيح وهو حسن صحيح **(قوله وغير)**
 معين) أى وكذا اذا كان العبد أو الزوجة غدير معين فان ذلك يحتاج الى الرأى أيضاً كما
 علمت **(قوله وتعليق بشيئتهما)** كما اذا قال طلقها ان شئت أو مثل ذلك اذا جعل أمرها بيدهما

كما سيجي في بابه
 و (في خه وممة) بشرط
 رأى الآخر لاحضرته على
 الصحيح الا اذا انتهيا الى
 القبض فحق بجهما جوهره
 وعق معين وطلاق معينة
 لم يعوضا بخلاف معوض
 وغير معين (وتعليق
 بشيئتهما) أى الوكيلين

بانقراده فلا يملك التصرف وحده لم يرضاه برأيه وحده ولو كانا رصيين فمات أحدهما
 لا يتصرف الحي إلا بموافقة باقي وصاياه الثانية وفي الثانية رجل قال لرجلين وكنت
 أحدكما بشرا أمة لي بألف درهم فاشتري أحدهما ثم اشتري الآخر فان الآخر يكون مشترا
 لنفسه ولو اشتري كل واحد منهما مجاربة ووقع شراؤهما في رقت واحد كانت الجارية تان
 للموكل كذا ذكر في النوازل وعليه الفتوى اه وفي الأخيرة عن محمد رجل وكل رجلا بقبض
 كل حق له ثم فارقته ثم وكل آخر بقبض كل دين له فقبض الوكيل الأول شيئا من الدين فليس
 للوكيل الثاني أن يقبضه من الأول لانه الساعة عين وليس بدين ولو وكل الأول بقبض كل حق
 له ثم وكل الثاني بقبض كل شيء له وقبض الأول شيئا من الدين فلا ينافي أن يقبضه من الأول ولو وكل
 رجلا بقبض دار التي في موضع كذا التي في يد فلان فقبض الوكيل ثم وكل آخر بعده بمثل ما وكل
 به الأول في قبض هذه بهنهما فان كان الأول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فلا ينافي أن يقبضها
 من الأول وان وكل الثاني قبل أن يقبض الأول الدار فليس للثاني أن يقبضها الا انما صارت
 مقبوضة لأصحابها اه ومثله في التاتر خاتمة في الرابع عشر امكن ذكر بدل التعليل قوله والشئ
 بعينه لا يشبه ما ليس بعينه ألا ترى أن رجلا لو وكل رجلا بقبض عبده بعينه في يد رجل ثم قبضه
 المولى ثم أودعه انسانا آخر فلا وكيلا أن يقبضه اه ومثله في الخلاصة في الفصل الثالث (قوله
 الا فيما اذا وكله ما على التعاقب) فانه يجوز لاحدهما الانفراد كما عات وكان ينبغي للشارح أن
 يحذف قوله فيما تقدم ما ليس به هذا الاستثناء لانه لا يكون الا من عام ومع تقييد بجماعة
 خاصة فلا يستغنى عنه اذا دخل هذا في الاستثناء كما بيناه قريبا (قوله بخلاف الوصيين) فانه
 لا يتقدرا أحدهما كما عات قال في تنوير البصائر وفيه اختلاف واختلاف نصحيح فقبل
 الخلاف فيما اذا وصى له ما عا أم الوصى بكل على حدة فينفرد اجماعا قال في الخزانة وهو
 الاصح وبه نأخذ وقيل في الفصايل وقيل هذا أصح قال في المبسوط امكن الاصح أن الخلاف
 في الفصايل والمراد بالخلاف الخلاف بين أي حنفية وأي يوسفي ومحمد فنفذ أي حنفية فنفذ ومحمد
 لا ينفرد بقبضه اما استثنى خلافا لابي يوسف فمات ويستثنى مسائل أخرى ينفرد فيها بالتصرف
 أحده الوصيين تجهيز الميت وشراؤه ما لا بد منه للصغير كالطعام والكسوة ويبيع ما يتخشى عليه
 التلف وتنفيذ الوصية المعينة بقضاء دين الميت اذا كان في التركة من جنسها الموصومة ورد
 المغصوب بورد الودائع وقبول الهبة وجمع الاصول الضائعة ورد المشتري فاسد او دونه
 ما يكال ويوزن واجارة الميت في عمل يعلم وفي الايصاء بان يتصدق على فقراء كذا وعينه
 واعتاق التهمة المعينة وحفظ الاموال قلت والظاهر انه لا فرق بين أن يكون نصيبها الميت أو
 نصيبها قاض واحد أو نصيبها قاضيا بالمدين وليس كذلك فانه في مسألة ما لو نصب كل واحد
 منهما قاضيا بالدية ينفرد كل واحد منهما بالتصرف قال في المتقطعات فيمان نصب كل واحد
 منهما قاضيا بالدية جاز أن ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت لان كل واحد من
 القاضيين لو تصرف جاز فكذا تأنبه فلو أراد كل واحد من القاضيين عزل المولى الذي نصبه
 الآخر جاز اذا رأى المصلحة في ذلك اه فهذه تقييد الكلام الاشبه من أن محله فيما اذا
 كانا وصيين من جهة الميت أو من جهة قاض واحد أمالو كانا من جهة قاضيين من بلدين

(الا) فيما اذا وكله ما على
 التعاقب بخلاف الوصيين

المتهم ورثة قال المضارب هو في الطعام وقال رب المال هو في السكر باص فالقول له ولو برهنا
فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لدفع الضمان عن
نفسه وان وقتما فالوقت الاخير اولى بكافي مضاربة البرازية والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب
يملك البيع والمستضع لا الا اذا كان في افضله ما يعلم انه قصد الاسترباح او نص على ذلك كذا في
وكالة البرازية والظاهر انها كالمضاربة من حيث ان الاصل فيها التقييد الا انه لا يملك الا بضائع
والايداع ويباع ما اشترى الا بالثمن يصح بخلاف المضارب اه ٢ قال الرمي ومثل المضاربة
الشركة الظاهر ان الاصل فيها الاطلاق لانها مبنية عليها وما عل به الزباني كالصريح فيه
فامل اه (قوله لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين) لان الموكل رضي برأيهم الا يرى أحدهما
والبديل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري
بحر أي التقدير للبديل لمنع النقصان عنه فربما زاد عند الاجتماع وربما نجا الثاني مشترا
مليا والاول لا يمتد الى ذلك وأشار بالتعدير بالنفاذ ولم يقل لا يصح الى ان تصرف أحدهما
موقوف ان تصرف بحضور صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجوز
قول الامام كذا في التبيين قال الحاكم أبو الفضل هـ هذا خلاف ما في الاصل وقال أبو يوسف
يجوز ولو باع أحدهما من صاحبه شـ ألم يجوز ما في وصايا الخاتمة لو باع أحد الوصيين شيئا من
التركة لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اه (قوله معا
كوكا كيكيا بكذا) أي يبيع عبدي هـ ذا أو يخضع امرأتى أما اذا وكاهما بكلامين على التعاقب
ففيه فرد أحدهما وكذا اذا لم يمكن اجتماعهما كالمصومة وكذا ما لا يحتاج الى الرأي
كالاطلاق بغير مال كافي الجمع ومثله وكل ذلك يؤخذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وأتى
الشارح بقوله معا لبيان مراد الماتق بدليل استثنائه ما اذا وكاهما على التعاقب بعد ذلك
ولبيان تقييد امتناع تصرف أحدهما بما اذا وكاهما محققين ولا يخرج بذلك الاستثناء
عن كونه متصلا لان الاستثناء واقع في المتن واقظ الظرف تقييد من الشارح (قوله ولو الآخر
عبد أو وصيا) محجور اعليه أي لا تصرف أحد الوكيلين وحده لان الموكل رضي
برأيهم ما لا يرى أحدهما والبديل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي
في الزيادة واختيار المشتري كما قدمناه عن البحر (أقول) ولا عبرة بكون أحدهما ضعيف
لتصرف كالعبد والوصي فان الحقوق لا ترجع اليهما الا باذن من وليهما ولا دخل لهذا في
اختياره رأيهم لان مناط الاختيار معرفتهم بوجوه التصرف وما عندهما من الصدق
والامانة فلهذا يكون فيهما أربح من البالغ والخير أطلقه فمثل ما اذا كان أحدهما غافلا حرا
بالغوا والآخر عبدا أو وصيا محجورا عليه هـ لكنه مقيدهما اذا وكاهما بكلام واحد كما علمت
أما اذا كان توكلهما على التعاقب فانه يجوز لأحدهما الانفراد لانه رضي برأي كل واحد
منهما على الانفراد وقت توكله فلا يغير بعد ذلك بخلاف الوصيين فانه اذا وصى الى كل منهما
بكلام على حدة لم يجوز لأحدهما الانفراد في الاصح لانه عند الموت صار وصيين بجملة واحدة
وفي الوكالة يثبت حكمه بانفس التوكيل بحر (قوله أو مات أو جن) أي التوكيل الآخر
أي فلا يجوز للاخر التصرف وحده لانه انما فوض للباقي مع الذي قد فات رأيه ولم يفوض له

٢ مطالب
الشركة مثل المضاربة في
ان الاصل فيها الاطلاق

(لا ينفذ تصرف أحد
الوكيلين) معا كوكا كيكيا
بكذا (وحده) ولو الآخر
عبد أو وصيا أو مات أو جن

فديكون بالنقد وقد يكون بالنسيئة وقد يكون بالبيع المطلق وقد يكون بالمقايضة (قوله وفي
 المضاربة العموم) فملك الادعاء والابضاع وهذا بخلاف ما لو ادعى رب المال المضاربة في نوع
 والاخر في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فنزل
 في الوكالة الهضبة (قوله فان باع الوكيل نسيئة) لو قال المصنف لو اختلفا فباعته الموكل
 فاقول لا امر اركان أولى بشئ ما ذكره يشمل ما ذاباع الوكيل بخمس مائة فقال الامر
 امرتك بالف أو قال امرتك بدينار أو بمنطة أو شعير أو قال بكذا وقال الوكيل بغيره فاقول
 لا امر كما اذا أنكر أصل الامر ووكيل الخلع والمقدار والصنف من حلول وتاجيل بجر
 واعلم ان قياض ما سبق عن الخلاصة يقتضي أن يكون المراد من امر الامر ووكيله بالبيع
 نقدا أن يقول له لا تبعه الا بالنقد لا بمجرد الامر بالبيع بالنقد ألا ترى الى ما سبق من أنه لو قال
 له بغيره بالنقد فباع بالنسيئة جاز بخلاف لا تبع الا بالنقد ومقتضاه انه لو قال بغيره من فلان
 بكذا فباع منه بغيره كميل جاز بخلاف لا تبع منه الا بكذا يمكن في البحر من الكافي أمره
 أن يبيعه من فلان بكذا فباع بغيره كميل لم يجز فتدبر في وجه الفرق وانظر ما قدمنا قبل
 ثلاث أوراق عند قول الشارح ربه علم الخ (قوله صدق الامر) لان الامر يستلزم من جهة
 * (تنبيه) ما مر من قبل صريح في اعتبار قول الامر لا يجوز المدول عنه فقول بعض
 المتأخرين فيما تقدم فيما لو وكله بكذا فإنه قال ان نسيته فقال الامر انما امرتك فلان
 غيره حيث قال ان اقول للمأمور لانه أمين قول مخالف اصريح المنقول المتبر المقبول كما
 نبه عليه المقدسي (قوله عملا الاصل) على المستلزمات لان تصديق الامر في أمره بالنقد
 تخصيص الوكالة وتصديق المضارب لاطلاقه بالوادعي الوكيل الفعل وأنكره موكله فان كان
 اخبار الوكيل بعد عزله فاقول للموكل وان قبل في حياة الموكل فاقول للوكيل ان كان
 المبيع مسالما اليه والاوان كان بعد موته حال هلاك العين فكذلك والا لم يقبل قوله اذا
 كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما الوكيل بالشراء فسبق حكمه عند الاختلاف وأما
 وكيل العتيق فلا يقبل قوله كما اذا قال أعتقته امس وكذبه الموكل لا يعتق وأما وكيل الكتابة
 فقبل قوله في العقد لافي قبض المدل والهالك كما اذا قال كاتبته وقبضت بدلها فاقول له في
 الكتابة لافي قبض بدلها أما لو قال كاتبته ثم قال قبضت بدلها ودفعته للموكل فهو صحيح
 صدق لانه أمين ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل بقبض الدين اذا ادعى القبض
 والهالك بصدق وفي خزانة المفتين وكل رجلان يشتري أحدا فاشترى فقال الامر ليس هذا
 أخي فاقول له مع يمينه لانه يشكر وجوب الثمن عليه ويكون الوكيل مشتر بالنقد ويعتق
 العبد على الوكيل بقوله هذا أخوك اه واذا اتفقا ان عقد المضاربة وقع خاصا واختلافا فيما
 خص العقد فيه فاقول لرب المال لاتفقا على المدول عن الظاهر والاذن يستلزم من قبله
 قبعة بغيره أمرتك بالتجارة في البر وادعى الاطلاق فاقول المضارب لادعائه عموم وعمن
 الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن يستلزم منه وان برهنا فان نص شهود العامل انه
 أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لإثباته الزيادة افظار معي وان لم ينص على هذا الحرف
 فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر لافترضاه المضاربة اطلاقها على الروايات

وفي المضاربة العموم (فان
 وفرع عليه بقوله) فان
 باع الوكيل (نسيئة)
 فقال امرتك بكذا وقال
 أطلق صدق الامر وفي
 الاختلاف في (المضاربة)
 صدق (المضارب) عملا
 بالاصل

أوبز يادة حدث فيه ينقل الى الرجوع بالنقصان فلم يكن الرد تبعيا وهكذا ذكر الروايتين في
شرح الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت كبير لان فيه نزول من اللزوم الى ان لا يخصم
بالسكية وكان الاقرب أن يقال لا يلزمه ولكن له ان يخصم زباني وبه علم ان قول المتن
أواقاره فيما لا يحدث مثله أي فيلزم الموكل مبنى على رواية البيوع المخالفة لهامة
روايات المبسوط من لزومه لا وكيل ولذا قال في الموابيل لورد عليه بما لا يحدث مثله باقرار يلزم
الوكيل ولزوم الموكل رواية اه فتنبه (قوله رده الوكيل على الأمر) لو قال فهو ورد على
الأمر. ا كان أولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان عيبا يحدث مثله
ورد عليه باقرار بقضاء وان بدون قضاء لا تصح خصومته اذ يكونه مشتركا بينه وبين الموكل
ان العيب لا يحدث لو امان لا يحدث مثله كالمسكن أو الاصبع الزائدة أو يكون حادثا لكن
لا يحدث مثله في هذه المدة أو يحدث في منتهى الاول والثاني يرد القاضى من غير حجة من
بينة أو اقرار أو اذ كول اعلمه بكونه عند البائع وتاويل اشتراط الحجة في الكتاب ان الحال قد
يتبعه على القاضى بان لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج اليها لظهور التاريخ أو كان عيبا
لا يعرفه الا اطباء أو النساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لافي الرد فيقتصر على الحجة للرد حتى
لو عاب القاضى البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها وكذا الحكم في الثالث ان كان
بيينة أو نكول لان البيينة حجة مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فيرده عليه والرد في هذه
المواضع على الوكيل رد على الموكل وأما ان رده عليه في هذا الثالث باقراره فان كان بقضاء فلا
يكون رد على الموكل لانه حجة قاصرة فلا تنعدي ولكن له ان يخصم الموكل فيرده عليه ببينة
أو بذكره لان الرد فسخ لانه حصل بالقضاء كرها عليه فانه عدم الرضا وان كان بغير قضاء فليس
له الرد لانه اقالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الاول والثاني لورد على الوكيل
بالاقرار بدون قضاء يلزم الوكيل وليس له ان يخصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية يكون
رد على الموكل كما قدمناه فرياعن الزبلى قال في الاصلاح وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله
ان رد بقضاء اه (قوله ولو باقراره فيما يحدث لا يرد له الوكيل) الا انه ان كان الرد بقضاء
فلا وكيل ان يخصم الموكل فيلزمه ببينة أو بذكره قال المفسر في ولا يرد له الا بغيره ان
كان عنده والا يخلف فان نكل يرد له والالزم الوكيل ثم قال فان قيل كيف يرد ويخصم الموكل
مع ان الرد بالاقرار فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق الموكل قلنا الرد ما حصل باقراره
بل بقضاء القاضى بذكره منه فجعل فسخا لكن استدلال قاصر فعمما الفسخ عند البرهان
ولزم الوكيل عند عموم عدم الابقصو المستند وهو الاقرار قال في النهاية قضاء القاضى مع
اقرار الوكيل متصور اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فيجبر عليه وان رده المتعدي
باقرار الوكيل بغير قضاء يلزمه ولم يخصم بحال وفي كافي الحماكم اذا قبل الوكيل المبيع بغير
قضاء بخيار شرط أو روية جاز على الأمر كرده بعيب قبل القبض ولو قبل وكيل الاختيار
العيب من المستأجر بغير قضاء يلزم الموكل لان المذافع غير مقبوضة (قوله الاصل في الوكالة
الخصوص) لان الموكل يقيم الوكيل مقام نفسه بالاسم تعانه في أمر خاص حتى لا تصح ببيان
الجنس بل حتى بين النوع أو الثمن ومبنى المضاربة على تحصيل الربح ووجوب تحصيله متبينة

(رده) الوكيل على الأمر
(و) لو باقراره فيما يحدث
(لا) يرد له ولزم الوكيل
(الاصل في الوكالة) الخصوص

قبل القبض فانه جائز على الاتص (قولاً بالبيع) قيد به لان الوكيل بالاجارة اذا اجر وسلم ثم
طعن المستاجر فيه بعيب قبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يثبت به اجارة جديدة بغير
(قوله بيمينه) لان الثابت باليمينه ثابت في حق الكفاية لان اليمينه مطلقه مدينه قيل لم
الموكل كالموكل الوكيل اما النكول فهو بذل أو اقرار وكل منهما ماحقه أن لا ينفذ على الموكل
لكنه لما كان النكول مضطراً اليه يمينه العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع مع لزوم
الاتص دفعه للضرر عن الوكيل وكذا الاقرار فيما لا يحدث لان القاضي يتيقن حدوث العيب
في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستنداً الى هذه الحجج (قوله أو نكوله) أي الوكيل لانه مضطرب في
النكول ابعده العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع فلزم الاتص بغير وفيه دليل على
ان الدعوى لو وقعت في غن المبيع بان ادعى المشتري دفعه له الوكيل وأنكره الوكيل وطلب
المشتري يمينه على عدم الدفع له فنسكل فقضى عليه انه يضمن الثمن للموكل لانه قد اعله
المذكورة وليكونه اما بالاذل أو مقرا وعلى التقديرين يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل
رمي قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرب الخ يشير الى ان الوكيل يخالف على البنات ادلو
كان على العلم لم يكن مضطراً ابعده العيب عن علمه وليكن عامة الروايات على ان الوكيل يخاف
على العلم فاذا علم بالعيب فيمنه يضطر الى النكول اه (قوله أو اقراره فيما لا يحدث مثله
هذه المدة) لان القاضي يتيقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستنداً الى الاقرار
ولا الى اليمينه والنكول لان العيب لما كان لا يحدث مثله كالا صبح الزائدة لم يتوقف القضاء
على وجوده هذه الحجج من اليمينه والاقرار وانه الميمن بل ينبغي ان يقضى بعلمه قطعاً بوجود
العيب عند البائع بدون الحجج فيجب عدم توقفه على وجوده في العيب الذي لا يحدث مثله
لان تأويل اشتراطها في الكتاب ان القاضي يعلم أنه لا يحدث في مدة شهر مثلاً لكنه اشتبه عليه
تاريخ البيع فيتمقرر الى هذه الحجج الظهور وهذا التاريخ أو كان عيباً لا يعرفه الا انباء
والاطباء وقولهم وقول الطيب حجة في توجه الخصومة لافي الرد فيتمقر اليها في الرد حتى لو كان
القاضي عاين البيع والعيب ظاهراً لا يحتاج الى شيء منها قيد بما لا يحدث لانه لو رد عليه
باقراره فيما لا يحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطرب اليه لانه
السكرت والنكول الا انه ان يخصام الموكل فيلزم يمينه أو نكوله بخلاف ما اذا كان الرد
بغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له ان يخصام موكله لانه يبيع جديد في حق ثالث
والبائع ثامه ما ورد بالقضاء فسخه عموم ولاية القاضي غير ان الحجة قاصرة وهو الاقرار في
حيث الفسخ كان له ان يخصام ومن حيث القصور لا يلزم الموكل الا بحجة وان كان العيب غير
حادث أي كس زائدة أو كان حادثاً الا انه لا يحدث مثله في تلك المدة ردده على الوكيل باقراره
بغير قضاء لزم الوكيل وليس له أن يخصام الموكل في عامة روايات الميسوط وذكر في البيوع أنه
يكون رد على الموكل لانهم مائة الا عين ما يرضه القاضي لورفع اليه اذ لا يكفه القاضي على
اقامة اليمينه ولا على الحلف في هذه الصورة بل يرد عليه بلا حجة فكان الحق متعين في الرد قلنا
الرد بالتراضي بغير جديد في حق ثالث والموكل ثامه ما ولا نسلم ان الحق متعين في الرد بل يثبت
حقه أولاً في وصف السلامة اذا جهز ينتقل الى الرد ثم اذا امتنع الرد بحدوث العيب

بالبيع (بيمينه أو نكوله)
أو اقراره فيما لا يحدث
مثله في هذه المدة

دليل سبق شرائه اه (قوله وظاهره ترجيح قولهما) أي لانه جعله استحقاقا قال في البحر ولذا
 أخره مع داليله كما هو عادته (قوله والمنقبي به خلافه) بحر الذي في البحر وقد علمت ان المنقبي به
 خلاف قوله كما قدمناه اه أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن
 العلامة فاهم من ترجيح قوله وعلميه المعول وانه أصح الاقوال (قوله وقيد ابن الكمال الخ)
 ومثله في البحر عن المعراج ونقل الاتفاق أيضا في الكفاية عن الابيضاح (قوله وفي الشراء
 يتوقف على شرائه باقية قبل الخصومة) يعني لو وكله بشراء عبد فاشترى نصفه فالشراء متوقف
 اتفاقا فان اشترى باقية لم يلزم الموكل وارفع التوقف لان شرائه البعض قد يقع وسيله الى الامتنان
 بان كان موروثا بين جماعة فيحتاج الى شرائه شقة واحدة فاشترى الباقي قبل رد الآخر الشراء
 حينئذ انه وسيله فينقل على الآخر وهذا بالاتفاق بحر قال المحوى وهذا بالاجماع بخلاف
 الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة للفرق الا في بيانه وهذا اذا اشترى الوكيل النصفين فلو
 اشترى النصف ثم اشترى الموكل النصف لم ينقل على الآخر بخلاف عكسه اه واعلم ان
 ما اعترض به الهنقي على الزبلي حيث قال فان اشترى باقية قبل ان يحتصم الزم الموكل والالزم
 الوكيل وهذا بالاجماع قاله الشارح قلت فيه خلاف زفر والثلاثة الخ ساقط لان كلام الزبلي
 فيما اذا كان وكيله بالشراء فاشترى نصفه ثم اشترى الباقي فلا يراد على دعوى الاجماع ما اعترض
 به الهنقي لان خلاف زفر والثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكيله بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي
 وان سلمنا كون خلاف زفر والثلاثة في مسئلة التوكيل بالشراء فقول أراد بالاجماع اجماع
 الامام مع صاحبين كما يدل عليه قوله بخلاف الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة الخ أفاده
 أبو السعود قال الزبلي ولا فرق فيه بين التوكيل بشراء عبد بعينه أو بغير عينه اه وفيه
 لا يقال انه لا يتوقف بل ينقل على المشتري لانا نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد
 وهما شرائه النصف لا ينقل على الوكيل لعدم مخالفته من كل وجه ولا على الآخر لانه لم يوافق
 أمره من كل وجه فقلنا بالانوقف فلما علقه الآخر من التوقف فنقله عند أبي يوسف لا المأمور
 وعكس محمد لانه يخالف لما أمره وتوقفه لنزولهم رفع الخلاف بشراء الباقي فبقي الخلاف قبل
 الشراء فلا ينقل على الآخر وأبو يوسف يقول توقف على اجازة الموكل والاعتاق اجازة اه
 (قوله اتفاقا) الفرق لابي حنيفة وجه الله تعالى بين البيع والشراء ان في الشراء تحقق ثمة
 انه شراء لنفسه فمرأى الصفة خامة فإرادان يلزم به الموكل ولان الآخر بالبيع بصادف
 ما حكم فيه يصح فيه تعريفه الاطلاقي والآخر بالشراء بصادف ملان الغير فلم يصح فلا يثبت به فيه
 التقييم والاطلاق كما في الهداية (قوله ولورد ميمع) أطلقه فشمع ما اذا قبض الثمن أو لا وأشار
 الى ان الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل بعيب فيه وأنكره
 الوكيل لا يلزمه ما شئ لان الموكل أجنبي في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لان
 قراره صحيح في حق نفسه لا الموكل بزانية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل
 ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوي وان نقده الى الوكيل ثم هو الى الموكل
 ثم وجد الشاري عيبا أفنى القاضي أنه يرد على الوكيل كذا في البرازية (قوله بعيب) قيد به
 لانه لو رده عليه بخيار شرط أو روية فهو على الآخر ولو من غير قضاء كرده عليه بعيب بغير قضاء

وظاهره ترجيح قوله - ما
 والمنقبي به - خلافه بحر
 وقيد ابن الكمال الخلاف
 بما يذهب بالشركة
 والاجاز اتفاقا فليراجع
 (وفي الشراء يتوقف على
 شرائه باقية قبل الخصومة)
 اتفاقا (ولو رده يبيع بعيب
 على وكيله)

لانه بالخالفه فيه يكون مشتر بالثمة فكانت الثمة فيه باقية اه خلاف ما عليه العامة
 والظاهر ان المراد بالخالفه متخالفه ما هو المتعارف في غنائه والافال كلام مفروض فيما اذا لم
 يقدر الا حصر غنائه (قوله وغني يسير) الواو تعني أو قال في القاء وس غنائه في البيع بغنيته غنيا
 ويجوز خدعه والغناين ان يغني بعضهم بعضا اه فالمراد بالغناين الخداع فقواهم لا يتغناين
 الناس فيه أي لا يخدع بعضهم بعضا الفحش وظهوره وقواهم يتغناين الناس فيه أي يخدع
 بعضهم بعضا قلته اه بجر بتصريف ط (قوله وهو ما يقوم به مقوم) أي ما يدخل تحت
 تقويم أحده من المقومين وهو الاصح أما ما لا يدخل تحت تقويمهم فغني فاحش ٢ وقيل حد
 الفاحش في العروض نصف القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار تسعها وفي الدراهم
 ربع عشرها قال مسكين فلو قومه عدل عشرة وعدل آخر غمانية وآخر سبعة فمابين العشرة
 والسبعة داخل تحت تقويم المقومين أما الزائد في الشراء والنقص في البيع فلا وهذا هو
 الاصح في حد الغني اليسير والفاحش أي فلا يكون مما يتغناين فيه وهذا الغنايتي في البيع على
 قواهم لا على قوله (وأقول) هذا البيان الحد الفاصل بين الغني اليسير والفاحش وهو متفق
 عليه لا خلاف للامام فيه سواء كان وكيل بالاشراء أو بالبيع وأما أن الوكيل في البيع هل يملك
 البيع على الأمر ولو بالغني الفاحش فعند الامام نعم خلافا له ما نهى عن آخرايس مما
 الكلام الآن فيه وقيل في العروض دهن أي نصف العشر وفي الحيوانات دهن بأزده أي العشر
 وفي العقار دهن بأزده أي الخمس وفيما يتغناين فيه من الدراهم والدنانير مع العشر ووجهه ان
 التصريف يكثر وجوده في العروض ويقل في العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة الغني لقلته
 التصريف وجعل الز يلمى نصف العشر في العروض فاحشا اه بزيادة (قوله كغنزولم) هذا
 باعتبار الغالب من أن هذه الاشياء سعرها معروف فلو كان في مكان وزمان يختلف السعر في
 هذه الاشياء كانت غيرها (قوله وجبن) هو يسكون الباء في لغته بضمها مع تخفيف النون أو
 بالضم مع تشديد النون مختار (قوله ولو فاسدا واحدا) لانه لما كان معلوما بين الناس صار بمنزلة
 المعلن منه فلا يقبل الزيادة به (قوله ويثابة) هي شرح الهداية (قوله صح) أي عند أبي
 حنيفة (قوله لا طلاق التوكيل) أي اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق كالوكالة ببيع مع وكيل
 ونحوه ألا ترى أنه لو باع الكل بمن النصف يجوز عنده فاذا باع النصف أولى (قوله والا لا)
 لغيره اشتركت وهي عيب تنفص القيمة فلا يراد بالطلاق (قوله وقواهم الاستحسان) قال الاتقاني
 وأصل ذلك ان أبا حنيفة يعتبر العموم والاطلاق في التوكيل بالبيع وأما في التوكيل بالاشراء
 فيعتبر المتعارف الذي لا ضرر فيه ولا تهمه وعندهما كلاهما سواء اه قال المقدسي وفيه
 كلام وهوان الظاهر ان المراد ان قول أبي حنيفة قياس بالنسبة الى قولهم وقواهم الاستحسان
 بالنسبة اليه وليس كذلك بل قياس قواهم انه لا يقدأ أصلا واستحسانا القول بالتوقف وكذا
 في قول أبي حنيفة فتأمل اه وفيه أيضا عن المبسوط لو وكل رجلين ببيع عجة فباع كل
 منهما الرجل فن باع أولا جزو وبطل الثاني بخلاف الوصيين كما سيجي وان لم يعلم الأول فملك
 مشتر نصفه بنصف الثمن لانه ليس أولى واستوى المشترين ويخير كل منهما المتفرق الصفة
 ولا ترجيح الا اذا كان في يد أحد المشتريين فهو له ترجح جانبه لما كدشراؤه وتملكه من القرض

٢ مطالب
 في حد الفاحش

وغني يسير) وهو ما يقوم
 به مقوم وهذا (اذا لم يكن
 سعره معروفا وان كان)
 سعره (معروفا) بين الناس
 (كغنزولم) وموزوجين
 (لا ينفذ على الموكل وان
 قلت الزيادة) ولو فاسدا
 واحدا به يفتى بجزو وثابة
 (وكله ببيع عجة فباع
 نصفه صح) لا طلاق
 التوكيل وقال ان باع
 الباقي قبل المصومة جاز
 والا لا وقولهم الاستحسان
 ملحق وهداية

الهداية وهو مخالف لما في الخلاصة والبرازية من أن الوكيل يقبض الدين له أخذ الكفيل
 يحمله كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل فانما احبته حوالته وهو لا يعلم
 لما في البرازية ولو اخذ به كفيل لا بشرط البراءة فهو حوالته لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها
 اه ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالوكالة هنا الحوالة لان التوى لا يتحقق في الوكالة
 وقيل الوكالة على حقيقة لان التوى يتحقق فيما بان مات الكفيل والمكفول عنه مفسدين
 قال الزبلي اخذنا من الكافي وهذا كله ايسر شيء لان المراد هنا توى مضاف الى اخذه
 الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيل لا يتوديه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف
 الى اخذه الكفيل بدليل أنه لو لم يأخذ كفيل لا يتوى ايضا التوى يموت من عليه الدين وحله على الحوالة
 فاسد لان الدين لا يتوى فيه يموت المال عليه مضافا الى يرجع به على المحيل وانما يتوى يموت ما
 مضاف فيه اركان الوكالة والاوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك
 يحصل بالمرافعة الى حاكم يرى براءة الاصيل كما يأتي بيانه قال في نور العين وكيل البيع لو قال
 او ائتمنت او أبرأ أو حط أو وهب أو تجوز صرح عند أبي حنيفة ومحمد وضمن لموكله لا عند أبي
 يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه قلت وكذا بقبض الثمن لا يملك
 الخط والبراءة برزانية (قوله فلا ضمان عليه ان ضاع) أي فلا ضمان على الوكيل للموكل
 فيما ملك من الثمن لهلاك الرهن وفي الدراية وأخذ الرهن يقع للموكل فلورده الوكيل جاز
 ويضمن للموكل الاقل من قيمته ومن الدين عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يصح رده وفي
 البرازية يقر لا يملك الوكيل بقبض الدين الرهن ويملك أخذ الكفيل (قوله أو توى المال على
 الكفيل) وصورة التوى وكاله يبيع شيء فباعه وأخذ بالثمن كفيل ولا يجوز عن التكفيل من الكفيل
 وامتنع الاصيل من اعطائه ماله لانه حيث كفل المال الذي عليه يرى منه ورافعه الى قاض
 يرى ذلك وحكم عليه ببراءة الاصيل حيث كفل ويجوز عن تحصيله من الكفيل لا يضمن لموكله
 بجر (أقول) والقاضي الذي يرى ذلك هو من كان على مذهبه سيما الامام مالك فان يرى براءة
 الاصيل عن الدين بالوكالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته مضافا (قوله لان الجواز
 الشرعي يتأني الضمان) أي ما يسوغ له فعله في الوكالة لا حواها وقع موكله لا يكون سببا
 لضمانه لامطلق الجواز الشرعي فلا يتأني قواهم ان من جاز له شيء لمصلحة يتقدم بوجوب السلامة
 حتى لو وقع ثوبه على أحد في الطريق فقتله أو على شيء فأتاهه لزمه ضمانه ولو ضرب زوجته
 فماتت ضمنها (قوله وتقدم شر أو بمثل القيمة) المراد به ان يشتري بمثل القيمة فلا يتغير
 النفعين تكفيل وموزون ودين في الزمة قيم بالشرع لان الوكيل بالملك اذا تزوجه باكثر من
 مهر من لها فانه يجوز لعدم التهمة كافي الجوى ولان التهمة في الاكثر متحققة فله ان يشرع لنفسه
 فاذا لم يوافق له الحق بغيره على ما مر وأطلقه ففشل ما اذا كان وكيله بغير امره عين فانه وان كان
 لا يملك شرعه لنفسه فيما خلفه يكون مشتريا لنفسه فالتممة باقية كافي الزبلي وفي الهداية
 فالوايتة تدعى الآخر وذكر في البنائة أنه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي
 لتخير أنه لا نص فيه بجر (أقول) فظهر ان ما جرى عليه الزبلي من ان الوكيل
 بشره شيء لا يكون له ان يشتريه للموكل بالعين القاض وان كان لا يملك شرعه لنفسه

فلا ضمان عليه ان ضاع
 الرهن (في يده أو توى) المال
 (على الكفيل) لان الجواز
 الشرعي يتأني الضمان
 (وتقدم شر أو بمثل القيمة)

ذلكم بين عليه وعدم التصديق في البيع لانه ما بعد المدة كالموالاته انا كفيلا الى ثلاثة ايام
فهو لما قيل المطالبة لا الكفالة حتى يكون كفيلا قبلها او بعدها كما تقدم (قوله لكن في
البرازية) استدراك على تقييدها برمان والاولى عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله متى عين
الاصر الخ استغناء عنهم بما في الزواهر (قوله وبعدها في الاصح) ويحمل التقييد بالزمان على
ارادة التسليم على الوكيل والموكل عزله متى شاء فلا ضرر عليه في ثبوت وكالته بعدها قال
في الخاتمة دفع الوصي المال الى رجل ايجع عن الميت في هذه السنة فاخذوا حرم بالجمع من قابل
جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحصال دون التقييد كما
لو وكل رجلا بان يتق عبده او يبيعه غدا فاعتق او باع بعد الغد جاز اهـ اي ويكون ذكر كراهة
لاستحصال التوقيت قولوا واحدا ولو قال بع واشترأعتي اليوم ففعل ذلك غدا فيه
روايتان والصحيح انه لا يتبى بعد اليوم كما قدمناه مقرر يا وقال بعضهم يتبى الان يدل الدليل على
خلافه (قوله وكذا الكفيل) اي بالنقص كما تقدم (قوله لكنه لا يطالب الا بعد الاجل) فان
قلت ما فائدة كونه كفيلا قبل الاجل قلت فائدة انه اذا سلمه قبل الاجل برئ كما تقدم هذا
حـ فلو قال كفالته الى ثلاثة ايام كان كفيلا بعد الثلاثة كما لو قال لاسرأته انت طالت الى ثلاثة
ايام يقع الطلاق بعدها او باع عبدا بكذا الى ثلاثة ايام يصير مطالبا بعدها قال الحلواني
وهذا على خلاف ما يظنه الناص وهذا اذا لم يذكر الخاتمة الا في قولنا قال اما كفيل من هذا اليوم
الى عشرة ايام كان كافلا حال الى انتمائه وانتمت الكفالة في قولهم (قوله بعه بشهود الخ) لانه
يحمل المشورة والارشاد ويحمل التقييد فلا يصير تقييدا بالشك بخلاف لا تبع الابشهود فانه
نص في التقييد (قوله وباع بدونهم جاز) الذي في المقدمي عن الخاتمة بعه بشهود اورهن او بعه
وخذ كفيلا او وهما فباع بغير شهود او كفيل اورهن لم يجز (قوله بخلاف لا تبع الابشهود او
الابشهود فلان) فانه نص في التقييد وبجمله الاصر ان كل ما قيد به الموكل ان مفيد من كل
وجه يلزم رعايته الى آخر ما تقدم (قوله قلت وبه علم الخ) جعل ذلك قاعدة كلية استنبط منها حكم
الواقعة وايضا بكلي في الهندية عن الحبط اذا امر ان يبيع برهن او بكفيل فباع من غير رهن
ومن غير كفيل لم يجز اكد به النفي اول ثم ذكره لانه فيما ذكره الشرط دائر بين الافادة
وعدمها وما في الهندية مفيد محض (قوله واقعة الفتوى) المسئلة مصرح بها في وصايا
الخاتمة لكن بالنظر بمحض فلان والحكم فيها ما ذكرهنا (قوله لم يضمن) لانه لم يكن مخالفا لى
وقد استقرأه بغير غيب فاحش ولا عيب والافلا يعصى على الموكل (قوله بخلاف لا تشترا الا بعرفة
فلان) فانه يضمن باثراده لان فلانا قد يكون أعرف بالطيب من الزيف والردى وبالاسعار
فهو مفيد من وجه (قوله وصح أخذه) أي الوكيل (قوله وهما وكفلا بالثمن) أي لان العقد في
حق الحقوق وقع له لانه أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثيقه والارتمان وثيقة
لجانب الاستيفاء فكلهما بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد أنابه في قبض
الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يتبض اصالته وهذا الوجه الموكل عن أخذ
الرهن والكفيل عن تسليم المبيع قبل القبض لا يتخذ حجرة ولو هلك الرهن في يده حتى سقط
الثمن عن المشتري يظهر السقوط في حق الموكل كذا في شرح الجامع الصغير للتمرقاشي ومنه في

لكن في البرازية الوكيل
الى عشرة ايام وكيل في
العشرة وبعدها في الاصح
وكذا الكفيل لكنه
لا يطالب الا بعد الاجل كما
في تنوير البصائر وفي زواهر
الجواهر قال بعه بشهود
او برأى فلان أو علمه أو
معرفة وباع بدونهم جاز
بخلاف لا تبع الابشهود
أو الابشهود فلان به يفتي
قلت وبه علم حكم واقعة
الفتوى دفع له مالا وقال
اشترى زينة بعرفة فلان
فذهب واشترى بـ لا
معرفة فهلك الزيت لم
يضمن بخلاف لا تشترا الا
بعرفة فلان فليحفظ
(و) صح (أخذه وهما
وكفلا بالثمن

بغير ذلك لم يضمن وإن قال لا تدفع إلا بشهود أو بحضرة فلان نقضاه بغيرهم ودأبهم بحضرة
فلان يضمن كافي الوكيل بالبيع قالوا هذا إذا كان رجلا رفيع القدر فتنضم الناس بخافته
وان كان وضعه القدر لا يصير مخالفا لانه شرط شرط لا يقيد فلا يجب على الأمور مراعاته وان
أكد به بالنفي كقولنا لا تبع إلا بالبيع أو لا تبع إلا بالنسيئة فباع بالقبض أو بالنقد جاز لانه غير مقيد
أصلا ومنه لا تبعه في سوق كذا فباعه في غيره نقد لا تبعه إلا في سوق كذا لا يقد أي عند
التفاوتات متفاوت الرغبات اه وصلا في الحوائث الخفية وقدمنا نظيره عند قوله واستقيمها
فراجعهم (أقول) لم يظهر لي القميل في الثاني بقوله ببيع هذا العبد بالنسيئة الخ لانه نافع من وجه
دون وجه لانه بالنسيئة يزيد الثمن فإذا باعه نقد أضافت زيادة الثمن الآن يقال إذا اتحد الثمن في
النسيئة والنقد تأمل (قوله) إلا في بعه بالنسيئة بالف قيد بيمين الثمن لانه لو لم يمين وباع بالنقد
لا يجوز كما يمينه في البحر وأما لو قال بعه إلى أجل من غير تعيين الثمن فباع بالنقد قال الامام
السرخسي الأصح أنه لا يجوز بالاجماع اه قال في البحر ولا مخالفة بين الفرعين لان ما تقدم
عين له تناوذه لم يمينه اه (أقول) لعل وجه عدم الجواز فيما إذا لم يمين الثمن ان البيع نسيئة
يكون يمين أو يمين عن البيع بالنقد فيه يكون مراده البيع بالثمن الزائد لانه قد يكون الثمن
الزائد في المسائل أنفع له من الثمن الأقل في الحال لعدم احتياجه اليه الآن وهذا بخلاف
المسئلة الاولى لانه قد باعه بالنقد بالثمن الذي أمره ببيعه به بالنسيئة فقد حصل له الثمن الزائد في
الحال مع أنه دفع عنه عرضة الهلاك بائنا من المشتري أو بخوده وبه إذا اتضح وجه عدم
المخالفة وقدمنا عن المحيط قريبا وكذا آراء الباب عند قول المصنف وباعها واستقيمها وان
الشرط نازق يجب اعتباره مطلقا وتارة لا يجب مطلقا وتارة يجب ان قيمه بالنفي فلا تغفل ثم ان
الفرع الثاني انما يظهر اذا باع بالنقد ولم يكن مابعا به مثل مابعا بالنقد أمالو كان فلا يظهر
بين الفرعين فرق ثم رأيت في الذخيرة وادوا كله بالبيع نسيئة فباعه بالنقد ان باع بالنقد بما يباع
بالنسيئة جاز وما لا فلا (قوله) فباع بالنقد بالف جاز لانه وان صار مخالفا لانه إلى غير من كل
وجه كما علمت (قوله) في ذلك الجنس جاز والالا أي فلو باع يدنانا غير تساوى ألفا بالنقد لا يجوز وان
كان خلافا إلى خير لا اختلاف الجنس (قوله) وانما بكسر الهمزة لانها موقوتة
على وقدمنا لعدم تقدم هذه المسئلة في كتاب الوكالة وكلمة قال قلت وتتميم الخ لا بالفتح
معطوفة على قوله ان خالف الخ لانها حتمية فلا تكون معمولة لقدمنا والواقع انه لم يقدمه كما
ذكرنا ح زيادة (قوله) تنقيذ بزمان) كأن يقول له بعه يوم الجمعة أو في شهر كذا أو زمن
الصيد فلو قال بعه عند الميعز بعه اليوم وكذا الطلاق والعلاق وبالعكس فيه وابتان
والصحيح أنه كالاول قال في الثانية قال غيره ببيع عبدي غدا فباعه اليوم لا يجوز لان الوكيل
مضاف الى غدا فلا يكون قبله ولو قال ببيع عبدي اليوم واشتر اليوم ففعل غدا فبهر وابتان قيل
الصحيح انما لا يتيق بعد اليوم وقيل بقي وذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت ولو وكل رجلا ببيع العبد
ذو عمة غدا ففعل بعد غدا جاز ولو لا واحد اختلف ما إذا قال اليوم فبعه بخلاف والصحيح ان
كر اليوم للتوقيت فليمنظر الفرق أفاده الجوى (قوله) ومكان) بأن يقول له بعه في سوق كذا
أو في بلد كذا فلو خالفه لم يجوز وهذا عند التفاوت كما ذكرنا وليس منه قوله بعه الى وقت كذا لان

الا في بعه بالنسيئة بالف
فباع بالنقد بالف جاز
بهر قلت وقدمنا انه ان
خالف الى غير في ذلك
الجنس جاز والالا وانما
نتمة يد بزمان ومكان

من الاصراف ان عين شيئا تعين اه (قوله وبه يفتى) قال العلامة قاسم في تصحيحه على القدوري
ورجح دليل الامام وهو المول عليه عند النسفي وهو اصح الاقاويل والاختيار عند المحبوبي
ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه رمي وعلمه اصحاب المتون الموضوعات نقل المذهب
بما هو ظاهر الرواية خصوصا وقد قالوا يفتى بقول أبي حنيفة على الاطلاق خصوصا مع ظهور
وجهه فانه اطلاق له البيع وهو صادق على ذلك كما هو قد يكون مقصودا للبائع في بعض الاحيان
كالقول من السلامة او اضطر الى الثمن او نحو ذلك حتى لو قامت قرينة على امر عمل بها كما هو
مذهب الامام (قوله كذا يرددهم) اما اذا اتحد الخفس فلا يجوز ولو بغبن يسير للربا (قوله لانه
يباع من وجهه شيئا من وجهه) والوكيل بالشرع لا يجوز له ان يغبن الفاحش اتفاقا (قوله وصح
بالنسبة) أي المتعارفة لان طول المدة عند الامام بحر (قوله كالمرأة اذا دفعت غزلا الخ) لان
بيع المرأة الحاجة الى النفقة عادة فلا ينفقهها النسبة ولا البيع باعرض للقرينة ولذا لو قال
له اني اخشى ان اغبن في بيع هذه السلامة غايد ان يبيعهما بربك صيانة لاسي عن الضياع فليس
له ان يبيعهما بالغبن حينئذ كما افاده المصنف (قوله كما افاده المصنف) حيث قال استفتيت في غار
يريد الجهاد فوكل انسانا ان يبيع له غلامه فباعه بالنسبة مع قيام دلالة حاله انه يريد الاستعانة
بالثمن على سفره فاقبت بعدم جواز البيع بالنسبة لوجود الدلالة الظاهرة على ارادته فلا فقه
ويقال منه لو باعها بالسلامة (قوله وهذا ايضا) أي قول الامام يجوز ان يبيع بالنسبة أي وانما
قال الامام يجوز البيع بالنسبة ان باع الخ (قوله لم يجوز به يفتى) أشار بذلك الى ان هذا من نقل
عن الامام جواز النسبة مطاوعا قال في البحر اطلاق في جواز بيعه نسبة وهو مقيد بما اذا كان
للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز اه وفي المواهب وتاجره له عن التجارة جائز وان طال وقبده
بالمعارف اه وبه تم ان الشرط الذي ذكره المصنف قول أبي يوسف وما ذكره الشارح قواهما
والحاصل ان الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالنسبة عند أبي حنيفة طاعة لانه وكما يبيع مطاوعا
وهذا مطاوعا فينفقه عليه كبقية ما كان وعنده أبي يوسف مقيد بمقدم ان يكون البيع للتجارة وان
يكون الاجل متعارفا قال في النية الوكيل بالبيع المطاوع باع بثمن مؤجل جاز وان طال المدة
فيل على قول الامام وعندهما جاز باجل متعارف في تلك السلامة وبدونه لا وعن أبي يوسف ان
وكا يبيعه للتجارة جاز بالنسبة وان وكله بالحاجة الى النفقة أو قضاء الدين لا (قوله ومتى عين
الاصرف شيئا تعين) قال في المحيط الموكل متى شرط في البيع على الوكيل شرطا يتظر ان كان
مقيدا نافعا من كل وجه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كدبائني أولا وان كان شرطا لا يفيد
ولا ينفقه بل يضره لا يجب مراعاته وان كده بالثمن وان كان شرطا مفيدا نافعا من وجه ضار
من وجهه ان كده بالثمن فيجب مراعاته وان لم يؤد كده بالثمن لا يجب مراعاته لانه متى كده بالثمن
دل على ارادته وجوده لان ادخال حرف التأكيد في الكلام يدل على زيادة المبالغة في
ارادة الحال مثال الاول به بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز فان شرط الخيار نافع مقيد من كل
وجه لانه لا يزيل ملكه للثمن فيجب على الوكيل مراعاته ومثال الثاني لو قال ببيع هذا العبد
بنسبة أو قال لا تبع الا بالنسبة فباع بالثمن جاز لان هذا شرط غير مقيد لان البيع بالنسبة
يضره بانفقد وينفقه فلم يجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود أو بخضرة فلان قد دفع

وبه يفتى بزيادة ولا يجوز
في الصرف كذا يرددهم
بغبن فاحش اجاعا لانه
يباع من وجهه شيئا من
وجهه صيرفة (و) صح
بالنسبة ان التوكيل
بالبيع (للتجارة وان) كان
للمرأة (لا) يجوز كالمرأة
اذا دفعت غزلا الى رجل
لم يبيعه لها وينبغي ان ينفق
به يفتى خلاصة وكذا في
كل موضع قامت الدلالة
على الحاجة كما افاده المصنف
وهذا ايضا ان باع بما يبيع
الخاص بنسبة فان طول
المدة لم يجوز به يفتى ابن مالك
ومتى عين الاصرف شيئا تعين

بهم ح فينبغي أن لا يجوز لانه اذا لم يجوز بيعه من المكاتب حيث كان اسبيله حتى في كسبه
 وحقيقة بعد العجز فالمديون كذلك لاحتمال وفاء الدين وظهور ذلك في كسبه فليراجع قال
 الخنذي جـ لـ من يشترى بالانسياط حكمهم على خمسة أوجه (منهم) من يجوز بيعه وشراؤه
 بالمعروف وهو الاب والجد والوصى وقد رمايتعاقب يجعل عقوا (ومنهم) من يجوز بيعه وشراؤه
 على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة فيجوز لاهم أن يبيعوا
 ما يساوي ألفا بدينهم ويشترى ما يساوي درهمين بالف وعندهم لا يجوز الا على المعروف وما
 الحز البالغ العاقل يجوز بيعه كبقية ما كان وكذا شراؤه اجماعا (ومنهم) من يجوز بيعه كبقية ما
 كان وكذا شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك الغنم والمقايضة والوكيل بالبيع
 المطابق يجوز بيعه ولا عند أبي حنيفة باعزوهان وعندهم لا يجوز الا بالمعروف وأما شراؤهم
 فلا يجوز الا على المعروف اجماعا فان اشترى بخلاف المعروف والمادة أو بغير النقة وقد نفذ
 شراؤهم على أنفسهم وضمنوا ما نقد واقبضه من مال غيرهم اجماعا (ومنهم) من لا يحمل قدر
 ما يتعاقب فيه عقوا وهو المريض اذا باع في مرض موته وحالي فيه قليلا وعلية دين مستغرق فانه
 لا يجوز بمحايته وان قات والمشتري بالخيار ان شاء في الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ وما
 وصيه بعده موته اذا باع ثركه لقضاء ديونه وحالي فيه قدر ما يتعاقب فيه صح بيعه ويجعل عقوا
 وكذا الوبايع ماله من بعض ورثته وحالي فيه وان قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان
 أكثر من قيمته حتى يجز سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي من لا يجوز شراؤه وحالي
 فيه قليلا لا يجوز وكذا المضارب (ومنهم) من لا يجوز بيعه وشراؤه مالم يكن خيرا وهو الوصي
 اذا باع ماله من اليتيم أو اشترى فعند محمد لا يجوز بحال وعندهم ان خير الخيرة والالم يجوز اه
 قلت وفي وصايا الخاتمة فسر السر حسي الخيرية بما اذا اشترى الوصي لنفسه مال اليتيم
 ما يساوي عشرة بنحو خمسة عشر أو باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بنحو ثمانية وذكر
 ما قدمناه في منية المفتي بعبارة أخر صرح بما قدمناه (قوله بما قل أو أكثر) ولو بغبن فاحش
 عنده لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه وقد قيل الانسان من الشئ فينجبوا وفيه بغبن ط
 وكذا التوكيل بالاجارة ومن المشايخ من قال قولهم ما كقول أبي حنيفة في الاجارة كافي
 الذخيرة وفي الهندية والوكيل اذا أخر الثمن وأبرأ المشتري منه أو قبل الحوالة أو اقتضى
 الزيف وتجوز به جاز وضمن الثمن للآخر وهو قول الامام واجمعوا ان الثمن لو دينا مة بوضا
 أو عينا فهو له لا يشتري لا يصح (أقول) وكذا وكيل المرأة لو زوجها باقل من مهر مثلها بزازية
 أي فانه يصح بما قل أو أكثر (قوله وخصاه الخ) لان التصرفات لدفع الحاجات فتمتد بواقعة
 والمتعارف البيع بمثل الثمن وبالنقد فلا يجوز عندهما بيعه بغيره بغيره فان الناس فيه ولا
 يجوز الا بالدرهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف لان مطلق الامر بغيره بغيره بالمتعارف
 وله بذاتية التوكيل بشراء القوم والجهد بسكون الميم هو ما جحد من الماء والاضحية بزمان
 الحاجة ففي القوم بالشاء والجهد بالضعف وفي الاضحية بزمانه وان لان البيع بغبن فاحش يبيع من
 وجهه بة من وجهه وكذا المقايضة يبيع من وجهه ثمر امن وجهه فلا يتناوله مطلق اسم البيع
 وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والعناق على مال على الخلاف ومحل الخلاف عند عدم التقييد

مطلب
 في تفسير الخيرية

بما قل أو أكثر وبالعرض
 وخصاه بالقيمة وبالنقد

وكذا يبيع عنده) أي لا يجوز عنده لانه حيث لم يجز العقد عند القيد لم يجز بالبيع اليه
 بالاولى (قوله خلافا لها) لانه لما جاز عند القيد كان الفين اليه لا يمكن الاحتراز عنه لان
 حقيقة ما يوقوه معه بعض المقومين جازا لبيع معه والتكليف في ذلك عدم جواز البيع عنده
 بالفين اليه مع انه معلوم من عدم جواز بيعه منهم عنده بمثل القيد بالطريق الاولى لم يبق
 عليه خلافا مما جاز ذلك عندهم ايضا (قوله وفي السراج لو صرح بهم جازا جماعا) قال فيه لو
 أمره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز اجماعا الآن يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده مولدين
 عليه فلا يجوز قطعا وان صرح له الموكل اه مخا في البرازية الوكيل بالبيع لا يملك
 شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون مشتريا وبأنه يبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان أمره
 الموكل أن يبيعه من نفسه أو ولده الصغار أو عن لائقه ل شهادته لبيع منه م جاز اه
 ولا يخفى ما بينهم من مخالفة وقد كرم مثل ما في السراج في النهاية عن الميسر وطول ما في
 البرازية في الذخيرة عن الطحاوي حيث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من
 نفسه أو ابن صغيره أو عبده غير مدين وان أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما صنع
 جاز اه وفي النهاية عن الميسر ولو باعه الوكيل بالبيع من نفسه أو ابن صغيره لم يجوز وان
 صرح الموكل بذلك لان الواحد في باب البيع اذا باشر العقد من الجانبين يؤدي الى تضاد
 الاحكام فانه يكون مشتريا ومعتقيا باضا ومسلما لمخاضا في العيب ومخاضا وفيه من
 التفتة ادما لا يخفى اه وهذا موافق لما عن السراج وكان في المسئلة قوانين خلافا لما ادعى
 انه لمخالفة بين ما والوجه ما في النهاية الا اذا أجاز الموكل بعد البيع فلا يرد ما ذكره تأمل ولان
 ما في البرازية من انه يجوز لنفسه محله اذا صرح له بالعقد من نفسه فيه ما فيه فعلم بما تقدم
 ان قول الامام مقيد بثلاثة قيود ان لا يطلق له كبيع من شئت وأن لا يبيعههم باز يد من القيد
 أو يشتري منهم باقل منها وأن لا يصرح بهم ففي هذه الصور يجوز اتقا وما قاله في السراج
 مفهوم من القيد الاول فانه اذا جاز بقوله بيع من شئت يجوز بالتصريح بهم بالاولى وعلم من
 نصريحه بالنسبة لنفسه وماعطف عليه بما اذا صرح بهم أنه عند الاطلاق لا يجوز بيعه من
 نفسه وماعطف عليه وكذلك بالاكثر من القيد (قوله الامن نفسه وطفله) فلا يجوز سواء
 كان شراؤه من نفسه لنفسه أو لطفله أو لوكله لانه يصير من واما طرفي العقد فالاول يجب
 والواحد لا يتولى طرفي العقد فقوله من نفسه يغني عن قوله وطفله لان الطفل يعقده أبوه
 وانما نص عليه لانه اذا كان يعقل البيع والشراء يجوز ان يعقده نفسه لاذن ولية فدفع توهم
 أن يجوز بيعه لانه انما يستفيد الاذن من ابيه فكان الاب هو العاقد فلا يضر وان قال له
 بيعه من طفلك وعبارة المخ عن السراج أو ولده الصغير بدل طفله والمراد به ما واحد فلذا عبر
 السراج بلفظ الطفل لان مراده من الطفل والصغير ما كان دون البلوغ قال في المخ في
 باب النفقة وقيد بالطفل وهو الصبي حين يسقط من البطن الى أن يحتلم وقال الراغب في
 المفردات الطفل الولد مادام ناعما اه والذي يدل على بقاء اسم الطفل الى البلوغ قوله تعالى
 واذ بلغ الاطفال منكهم الحلم (قوله وعنده غير المدينون) اما المدينون الذي أحاط الدين بماله
 وورقته لا يملك سببه ما في يده عند أبي حنيفة بخلافه من حيث صرح به الموكل اما اذا لم

وكذا يبيع عنده خلافا لها
 ابن مالك وغيره وفي السراج
 لو صرح ٢٣٠ جاز اجماعا لا
 من نفسه وطفله وعبده
 غير المدينون (وصح به)

والبيع عنه لا يجوز ووجهه في الخاتمة (قوله ونحوها) كالقول صحيح فلو كاه بتزويج زوجته
بنته ولو كبرته أو من لا تقبل شهادته إلا يجوز عنده خلافا له ما وعلى هذا أن لو حذف قوله
بالبيع والشراء كان أولى (قوله مع من ترد شهادته له) أي كاه له وفروعه وسيد له عبده
ومكاتبه وشر يكة فيما يشترط كانه لان مواضع التهم مستثناة من الوكالات وهذا موضع التهم
بدليل عدم قبول الشهادة كما في الدرر وفي القنية وكيل يبيع عن أحب الأمن أربعة اتفاقا
عنده المأذون ومكاتبه وولده الصغير وولد مكاتبه وأربعة عند أبي حنيفة خلافا له وولده الكبير
وولده والده وزوجه وقبل وزوجها ان كانت امرأة وقيل ولد وولده الصغير ولا يجوز اذا مات
أبوه ولم يترك وصيا اتفاقا وقيل مدبره المأذون ولا يجوز له البيع أو الشراء من نفسه عندهم
جميعا سواء كان خيرا أو شر الاموكل أو الوكيل كما في فتاوى قاضيان قال في البحر وهو منهوم
من كلام المصنف بالاولى لانه اذا لم يملك العقد مع من ترد شهادته له فالولى أن لا يملكه من نفسه ولو
بمثل القيمة في إحدى الروايتين عن الامام وقيل بقوله لانه لو عقد على من ترد شهادته له لموكل
كأبيه وابنته ومكاتبه وعبده المديون جاز وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه والحيلة في
جواز بيعه من نفسه أن يبيعه من آخر ثم يشتريه منه أو اعلم ان الاولوية بالنسبة للذهب الامام
واما الصاحبان فلا يعتان الوكيل من العقد مع من ترد شهادته له اذا كان بمثل القيمة الامن عبده
ومكاتبه كما في قريباتي في كلام الشارح بخلاف منعه من البيع من نفسه فانهم ماع الامام فيه
كاتبه عليه ابو السعود (قوله للثمة) وهذا موضعها بدليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع
يتهم متصلة فصار يباع من نفسه من وجهه قال في الناجية التهمة من وهم بالفتح أي ذهب يعني
يذهب الوهم الى انه انما يختار هذا المنفع نفسه فيكون عاملا لنفسه والوكيل من يعمل لغيره
اه (قوله بمثل القيمة الامن عبده) أي لا يجوز عندهم ما يبيعه من عبده أي وان أحاط الدين
بماله ورقبته لان مع ذلك مذهبهم ما بقا ملك السيد في ماله (قوله ومكاتبه) لان مال المكاتب
لمولاه على تقدير بيعه ومثله ابنه الصغير وشر يكة معاوضة أمائر يكة عتقا فيجوز عقده معه
اذا لم يكن ذلك من تجارتهم ما وقيل في المبسوط العبد بغير المديون اما لو كان مديونا فانه يجوز
معراج فالمستثنى حينئذ من قوله ما اربع (قوله كبيع عن شئت) استدركه المتقدم بان
الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء فلا يجوز الا أن ينص على بيعه من هؤلاء حتى يكون اطلاقا
ورده الحوى بان كون الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء بمخوع فان مواضع التهمة مستثناة
عن الوكالات والبيع عن ذكر موضع التهمة وقيل بما ذكر من المسائل اما غيرها كاطواله
والاقل والخط والابر او التجوز بدون حقه فيجوز عندهما ويضمن وعند أبي يوسف لا يجوز
(قوله كما يجوز عقده معهم باكثر من القيمة اتفاقا) أي عند عدم الاطلاق (قوله اي بيعه) أشار
به الى أن المصنف أطلق في محل التقييد لان قوله كما يجوز عقده يشمل البيع والشراء اتفاقا فانه
أراد بالعتق البيع لانه حيث كان باكثر من القيمة انتفت التهمة اما الشراء ما كثر منها فهو ظاهر
التهمة والخاتمة فلا يجوز اتفاقا من أبي حنيفة وصاحبيه كالأول باع بال من القيمة ونظير البيع
باكثر من القيمة الشراء باقل منها فيجوز اتفاقا (قوله لاشراؤه باكثر منها) أي عن ترد شهادته له
(قوله بغبن فاحش) أي عن ترد شهادته له (قوله لا يجوز اتفاقا) وجاز مع غيره عنده (قوله)

ونحوها (مع من ترد شهادته
له) للثمة وجوزاه بمثل
القيمة الامن عبده ومكاتبه
(الا اذا أطلق له الموكل) كبيع
عن شئت (فيجوز بيعه لهم
بمثل القيمة) اتفاقا كما
يجوز عقده معهم باكثر
من القيمة اتفاقا أي بيعه
لاشراؤه باكثر منها اتفاقا
كالباع باقل منها بغبن
فاحش لا يجوز اتفاقا

لأنه في تصرف آخر) هذا جواب عما يقال المأمور بشرا معين لا يملك كماله فاجاب بان
 ذلك اذا لم يخالف واما هنا فانه قد خالف لأنه في بعضه توجب العتق لا الملك (قوله وعليه الثمن
 فيه ما) أي بدل العتق في الصورة الثانية والعتق في الصورة الاولى لأن ما فوق ترجع اليه لما يمينه
 بقوله لزوال حجره الخ اما الاولى فلكونه وكذا يرجع عما نزع على الاصح وأما الثانية فلكونه
 أصيلا (قوله لزوال حجره) جوابه والمذكور في الدرر وهو ان العبد اذا كان محجورا عليه
 لا ترجع الحقوق اليه قلنا زال الحجره بالعقد الذي بالشركة ثم يابان المولى وهذا انما يظهر في
 المسئلة الاولى والله در الشارح حيث عالج في منع المسئلة المتقدمة بلزوم الجمع بين الحقيقة
 والمجاز وقال وعليه الثمن فاستعمله في حقيقة ومجازه فان قال أردت به عموم المجاز فقول
 يمكن أن يراد في المسئلة الاولى ذلك بل الجواب الصحيح ما ذكرناه من القليل (قوله ومائة) أي
 من الدراهم (قوله نفقة) لأن النامية في جنس الدراهم (قوله ولو بمائة دينار ولو خيرا)
 لاختلاف الجنس اذ قد يكون غرضه في الدراهم قال في الاشياء المأهورة بالشرع اذا خالف في
 الجنس فنقد عليه الا في مسئلة وهي الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا أن يشتريه بالف
 درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالف ١٥ أي بان اشتراه بمائة دينار أو عرض غدا
 ان يرجع والفرق ان شرائه الوكيل بشره حقيقة والشرع بمائة دينار أو عرض غدا
 بالف درهم ومسئلة الاسير ايس بشره حقيقة بل طريق للتخلص وقد رضى بالتخلص بالف
 فليزمه الا ان كان قد مضى قال في النامية رجل أمر غيره أن يبيع غلامه بمائة دينار فباعه
 المأمور بالف درهم ثم قال المأمور لا يصح بيع الغلام فقال المولى أجزت ذلك ذكر في المفتي
 أنه يجوز لانصرف الاجازة الى كل بيع وفي المنع عن البرازية أمره بان يشتريه بعشرة دنانير
 فاشتراه بمائة درهم قيمته مثل الدنانير لزم الموكل خلافا لفرق محمد ولو بشر قيمته مثل النقد
 لا يلزم اجماعا وفي التذيب كل موضع يكون خلافا في البيع فهو موقوف على اجازة الامر وفي
 الشراء يكون مشترقا لنفسه الا اذا كان الوكيل صبي أو عبدا محجورا أو مريضا فهو موقوف
 وفي البرازية وكاله بان يبيع عبده بالف وقيمة كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بالف
 ١٥ (قوله - لاصلة ودرر) نقل في الدرر عن الخلاصة فالاولى الاقتصار على الخلاصة والله
 تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل) في لايعة وكيل البيع والشراء مع من تزدهم ادنله (قوله وكيل البيع الخ) مثل
 المضارب الا اذا كان يمثل القيمة فانه يجوز انفاقا لانه متصرف لنفسه من وجهه وقيد بالوكيل
 لان الوصي لو باع منه - م يمثل القيمة فانه يجوز وان حاجي فيه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي
 يحجر وفي جامع الفصول لو باع القيم مال الوفاء أو اجر من لا تقبل شهادته لم يجوز عنه أي
 حنيفة وفيه المتولى اذا اجر دارا من ابنه البالغ أو ابنة لم يجوز عنه أي حنيفة الا بائنا من اجر
 المثل كبيع الوصي ولو اجر من نفسه يجوز لو خير والا لا وقيمة بوكيل العقد احقر اذ اعن وكيل
 لقبض كالموكل فخصا بقبض دين على أبيه أو ولده أو كاتب ولده أو عبده فقال الوكيل
 قبضت الدين وهالك وكذبه الطالب فالتقول قول الوكيل ١٥ وفي النهاية انه اذا باع منه بأكثر
 من القيمة يجوز بالاختلاف وباقول بنين فاحش لا يجوز اجماعا ويمثل القيمة في رواية الو كالة

لأنه في تصرف آخر
 فنفقة عليه وعليه
 الثمن فيه لزوال حجره
 بعقد بانه موقوف
 المولى درر (فرع)*
 الوكيل اذا خالف ان
 خلافا لخير في الجنس
 كبيع بالف درهم فباع
 بالف ومائة نفقة ولو بمائة
 دينار ولو خيرا خلاصة
 ودرر

(فصل في لايعة وكيل
 البيع والشراء)
 والاجر والوصف والالم

العقد في الكل ١٠ فان قلت كيف صح المجاز دون الحقيقة وكان الاولى القلب قلت لما كان
هو الاثر في كان هو المعتبر (قوله ومعه رجل آخر) أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفسه
العبد صفقة واحدة كما علمت ولو كان يباع بماله يصح لانه ضم بيع صحيح الى بيع باطل فان شراء
العبد نفسه من سيده صحيح وشراء الشريك باطل لانه ثمر امة ببعض لكن لما كان ثمر امة العبد
اعتاقا وهو لا يطل بالشروط القاسية كما علمت صح قوله فيهما أي في حصة الاب والاجنبي
(قوله فانه يصح فيهما) أي في حصة الاب والاجنبي وعتق الاب ولا يضمن عتدا الامام لشريكه
لانعدام التمدي على علم الشريك حاله اولا كما في الدرر (قوله والفرق انعقاد البيع في الثاني) أي
في شراء الاب مع الاجنبي لان صيغة الشراء استعمات في معناها الحقيقة في فتيحه العتق في
حصة الاب (قوله لا الاول) لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة تقييد الشراء فهو مجاز عن قبول
الاعتاق في الاول لان اعتباره بغيره حقيقة غريبة عنه لانه لا يعلل بطل شراء الاجنبي لئلا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز والى هذا أشار بقوله لان الشرع جعله الخ (قوله جعله اعتاقا) أي في
حق العبد (قوله لا يلزم الجمع بين الحقيقة) وهو ثبوت الملك للمشتري والمجاز وهو الاعتراف
وهذا جواب سؤال حاصله لماذا يجعل اعتاقا في حق العبد ومفيد الملك في حق صاحبه
وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم لانه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد وهو
الصيغة الصادرة في معناه المجازي وهو الاعتراف ومعناه الحقيقي وهو ثبوت الملك له
والحاصل انه يعتق على الاب نصيبه لانه ملك ذارحم محرم منه وقد حصل العتق بعد تحقق
الشراء من الاب والاجنبي وامام شراء العبد نفسه من سيده كالأب وبعضا فقد جعله الشرع
اعتاقا فشرائه الآخر وقع على بعض في بطل (قوله فقول) أي أشار به الى انه يتم بقول المولى
بعت ولا يحتاج الى قول العبد قبل بعت قوله يعني نفسه لانه اعتاق في نفسه المولى بناء على
ان الواحد يتولى طرفي العقد في العتق والفكاح وهذا انما يظهر لو كان وقع الشراء للعبد
اما اذا كان الشراء لآخر فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا ينعقد الا بالاجاب والقبول
وعلى كل من الوجهين فيكون الثمن في ذمة العبد اما اذا وقع الشراء له فظاهر واما اذا وقع
لآخر فلا نه هو المباشر للعقد فترجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن ويرجع به هو على الآخر
أفاده العيني (قوله فهو لا) لان العبد يجوز تركه في شراء نفسه لان الشراء يقع على
ماله وهو اجنبي عن نفسه من حيث المادية وليس للبائع حبس العبد لاخذ الثمن لان العبد
في يده نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالثمن حاضر في محاسن العقد لا يكون للبائع حق
حبسه لانه بالعقد يصير محتايما به وبين المشتري فكان قابضا بالشراء سوى (قوله فالرد
للعبد) لان الوكيل أصل في الحقوق والرد منها اذ لو كان محجورا فقد صار مازونا فلهذا العقد
حيث رضى به سيده فترجع الحقوق اليه وفيه ان الوكيل اذا اضاف العقد الى الموكل تنعاق
الحقوق بالموكل وتنفذ من ان من جهة الحقوق المخصوصة في المبيع فهي هتاتة لما في بالآخر دون
العقد فأمل (قوله وان لم يقل اقلان) بان قال يعني نفسه أو أطلق بان قال بيع نفسه اما الاول
فلانه قبول للعق لان يباعه من نفسه اعتاقا يعني وان كان يباعه لغيره فبمعاملة لا واما الثاني
فلان المطلق يصلح لاذ لا فلا يتبع امتهالا بالشك في نفسه لانه لا يبيع والشراء ط (قوله

من مولاه ومعه رجل
آخر (وبطل) الشراء في
حصة شريكه بخلاف ماله
شري الاب ولده مع رجل
آخر فانه يصح فيهما يبيع
الخاتمة من بحث الاستحقة
والفرق انعقاد البيع في
الثاني لا الاول لان الشرع
جعل اعتاقا ولذا بطل في
حصة شريكه لا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز قال
العبد اشترى نفسه من
مولاه فقال مولاه يعني
نفسه لئلا ينفذ على أي
باعه على هذا الوجه (فهو
لا امر) فلو رجع به عيبا
ان علم به العبد فلا رد لان
علم الوكيل كعلم الموكل
وان لم يعلم فالرد للعبد
اختيار (وان لم يقل
اقلان عتق)

على ملك الموكل (قوله ولو أمره عبد) الاولى حذفه لانه اوجب ركاه لفظية فان المقصود ان
العبد أمره بل ان يشتره من سيده (قوله بكذا) أي بالف مثلاً وكان ينبغي التعبير به بقوله
بعد والالف للسيد (قوله وذفع المباح) فاذالم يدفعه عتق على ألف وهي واحدة (قوله عتق على
المال) لان بيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق ببدل فصار كأنه اشترى
نفسه بنفسه (قوله وكان الوكيل سفيرا) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على
العبد لا على الوكيل هو الصحيح قال في البصر فصار كأنه اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقا
اعقب الولاء وان لم يمين له مولى فهو عبد له اشترى لان اللفظ حقيقة لاهما وضوءا ويمكن العمل
به اذ الم يمين فيحافظ عليه بخلاف مالو وكاه غير العبد ان يشتره به فانه يصير مشترا بالآمر
سواء علم الوكيل البائع انه اشترى ام غيره أو لم يعلم وهذا ما لم يعلم انه يشترى للعبد لا يصير مشترا
للعبد لان عتق عتق واحد ولانه في الحالين شراء وفي الحالين المطالبة متوجهة الى الوكيل فلا
يحتاج الى البيان اما هنا احدهما الاعتاق معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه
لا يرضاه ويرغب في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان اه يتصرف (قوله والالف للسيد
بيع ما) أي في صورتي ما اذا قال لنفسه أولا (قوله وعلى العبد ألف أخرى في الصورة الاولى
بدل الاعتاق) قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير وفيما اذا بين الوكيل للمولى انه يشتره
للعبد فهل يجب على العبد ألف أخرى ليد كفي الكتاب ثم قال وينبغي أن يجب لان الاول
مال المولى فلا يصح بدلا عن ملكه كذا في التناية (قوله فلا يصلح بدلا) أي لا بدلا عن العتق في
الصورة الاولى ولا عن المبيع في الصورة الثانية وحيث استحق البدل وجب بدل العتق على
العبد وبدل المبيع على المشتري قال من لا يسكن لقال أن يقول قد ذكركم فباتهم ان الوكيل
بشراءه شيء بعينه لا بالكثير ام نفسه فلا يجوز أن يكون للمشتري ويمكن أن يجب عتقه بان
توكيل العبد بشراء نفسه يكون توكيلا بقول الاعتاق وحقيقة شراء الوكيل لنفسه يكون
اقتيانا بجنس تصرف آخر اه والوكيل اذا خالف وأتى بجنس آخر من التصرفات فقد عتقه عليه
حوى وقد قدم في كلام الشارح معزى بالخلاصة والدرر ان الوكيل اذا خالف ان خلافا في
شئ في الجنس كبيع بالف فباعه بالف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا اه واسطة قد منه
ان الدراهم والدنانير في باب الوكيل كالة جنسان (قوله اعتاق) أي معنى وان كان شراء صورة (قوله
فمنعوا أحكام الشراء) فلا يطل بالشرط القاسم مدة ولا يدخ له خيار الشرط (قوله صح
الشراء) ولو كان شراء حقيقة لمكان فاسدا لجهة الاجل (قوله فلو شري العبد نفسه الى
العطاء صح) أي لانه اعتاق لاحقيقة الشراء اذ لو كان شراء حقيقة فالفساد له الاجل المجهول
(قوله كما صح في حصته) أي العبد ومصورته عبد اشترى نفسه مع شرا آخر بالف وكان مثلي
قيمه فصح الشراء في حق العبد بحصته من الالف وكان المبيع اعتاقا بجنس مائة وحقيقة فم
يصح شراء الآخر اعدم المبيع الحقيقي ولو قلنا بصحته لا يجوز لم كون المبيع مجازا عن العتق
في حق المشتري وحقيقة في حق الآخر فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز وفي البصر
عبد اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالف درهم حقيقة واحدة يجوز في حصته العبد
وفي حصته الشراء بطل ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فانه يجوز

(و) لو أمره عبد (بشراء
نفس الآخر من مولاه
بكذا وذفع) المبلغ
(فقال) الوكيل (السيد
اشترى به نفسه فباعه
على هذا الوجه) عتق
على المال (ولو أمره سيده)
وكان الوكيل سفيرا (وان
قال) الوكيل (اشترى به)
ولم يقل لنفسه (فالعبد)
ملك (للمشتري والالف
للسيد فيهما) لانه كسب
عبد (وعلى السيد
ألف أخرى في) الصورة
(الاولى) بدل الاعتاق (كما
على المشتري) ألف (منها
في الثانية) لان الاول مال
المولى فلا يصلح بدلا (وشراء
العبد من سيده اعتاق)
فمنعوا أحكام الشراء فلذا
قال (فالشراء) العبد
(نفسه الى العطاء صح)
الشراء يجوز (كما صح في
حصته اذا اشترى نفسه

التخالف ومنهم من قال انه أراد التخالف لكنه كفى بذكر عين الوكيل لانه مدع ولا عين عليه
 الا في صورة التخالف فهو المقصود لولا ذلك لكان القول لا امر لانكاره فيما أخذ المبيع بما
 حلف عليه ولم يذكر عين الوكيل كذا ذكروا واشتد كل الزباني قول من قال ان مراده
 التخالف الخبائه وان كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك ولا على
 الاول فان قوله ان القول للمأمور به يبدل على ان المأمور به صدق فيما قال وفي التخالف
 لا يصدق واحد منهم ولو كان مراده التخالف لما قال ذلك قال المحبوبي في شرح الجامع الصغير
 وهذا فيما اذا اتفقا أنه أمر ما بشره بالف فلو قال أمرتك بخمس مائة وقال المأمور بالف فاقول
 لا أمر به يمينه لان الأمر فيه يستفاد ويلزم العبد المأمور بخلافه وان برهنا فاليمين يمينه
 الوكيل لكثرتها كذا في النهاية والدرية قبل برده في ظاهره ان وضع المسئلة فيما اذا لم يسم
 عند التوكيل أمر فكيف يقول المحبوبي هذا اذا تصادق على الثمن عند التوكيل وأجيب بان
 التصديق في الثمن بخلاف التخالف فيه في صورتيه يتفق على تسمية ثمن معين وبان يتفق على عدم
 تسميته أصلا وبالجمله فالتصادق على الثمن من حيث تسميته ومن حيث عدم تسميته والثاني
 هو المراد في قول المحبوبي كذا في المقام الذي قال في البحر ولم يذكر ما اذا كانت قيمته اثنين ما اه
 (أقول) والذي يفهم من عبارة ابن السكال في الاصلاح فان أعطاه الف صدق هو ان ساواه
 والا فلا أمر وان لم يكن أعطاه الف وسأوى أقل منه صدق الا أمر وان ساواه تخالفا
 (قوله فوقع الاختلاف في الثمن) أي الحكمي لان يمينه وبين الموكل مبادلة حكمية وفي
 الجامع دفع اليه ألفا يشترى له أمه وأمره أن يزيد من عند الله الى خمسمائة فشرى أمه وقال
 شرى بمائة ألف وخمسمائة وقال الأمر بالف فان برهن أحد صدق ما قضى بيمينته وان برهن ما قضى
 بيمينه الوكيل وان لم يكن لأحد صدق ما يمينه حلف كل على دعوى صاحبه ويدأ بين الموكل فاذا
 حلفا صارت الامه أثلا ثلثها للموكل وثلثها للوكيل (فرع) في التاخر خاتمة دفع له ألف درهم
 وأمره أن يشتري بها عبدا بيمينته فشرى وادفعه ثم اشتراه الوكيل من البائع فزاده ثوبا وقبله
 قبل يقسم الف على قيمة العبد وقيمة الثوب فباعا أصاب الثوب لزوم المشتري رده للموكل فكانه
 شرى مع ثوب بالف فالعبد نافذ على الأمر والثوب على المشتري بخصمه (قوله ولو اختلفا في
 مقداره) أي في تسمية مقداره أي الثمن كما دل عليه التصويرونهنا اتفق على بيان شيء لكن
 الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه لم يبين فيها شيء من الثمن * واعلم ان كل
 الاختلاف السابق انما هو في الثمن فالاولى الاظهار فيه قول ولو اختلفا في مقدار الثمن عند
 الأمر وما في الزباني فهو كما علمته ونه عليه في البحر بقوله وقولي ههنا انه ما اتفقا على عدم
 تسمية الثمن أولى من قول الزباني وهذا فيما اذا اتفقا على انه أمره أن يشتري له بالف اذا
 المسئلة انما فرضه المؤلف وغيره فيما اذا لم يسم غنا فهو وهو والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (قوله فاقول لا أمر به يمينه) لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد
 المأمور بخلافه (قوله لانهم اكثر اثباتا) أنت الضمير باعتبار كون البرهان يمينه (قوله بشرى
 أخيه) أي أخى الأمر والمراد به قرىب ذو رحم محرم منه (قوله فاقول له) أي لا أمر (قوله
 ويكون الوكيل مشتريا) هذا يعمدان الاول والوكيل (قوله بخلاف البيع) فانه يطل ويبي

وقوع الاختلاف في
 الثمن يوجب التخالف
 (ولو اختلفا في مقداره)
 أي الثمن (فقال الأمر
 أمرتك بشرائه بمائة
 وقال المأمور بالف فاقول
 لا أمر) بيمينه (فان برهنا
 قدم برهان المأمور) لانهم
 أكثر اثباتا (و) لو أمر
 (بشرائه أخيه فاشترى
 الوكيل فاقول الأمر
 ليس هذا) المشتري (ياخي
 فاقول له) بيمينه (ويكون
 الوكيل مشتريا لنفسه)
 والاصل ان المشتري لم
 يتفق على الأمر يتفق
 على المأمور بخلاف
 البيع كما صرح في خيار الشرط
 (وهو حق العبد عليه) أي
 على الوكيل لزومه عتقه
 على موكله فيؤاخذ به
 خاتمة

يحلف الوكيل على الدفع لهم ذلك لان الثابت باليمين كالثابت عيانا فكان قبضه مع ما بنا
 دون دفعه فان - المبرئ وان نكل لزمه دعواهم ولولم يقيم المدين يمينه على الدفع للوكيل
 وأراد يحلف الورثة على نفي العلم بالدفع للوكيل يحلفون فان - المبرئ وان نكل لزمه دعواهم
 انكروا لزمهم - دعواهم وهو الدفع ثم اذا ثبت الدفع للوكيل بنكروا لهم وكذبوا في الدفع للموكل
 اثم تحلفه على دفعه فان - المبرئ وان نكل لزمه دعواهم * والحاصل انه متى ثبت قبض
 الوكيل الذين من المدين بوجبه من الوجوه كان القول قوله يمينه في الدفع لانه صار به -
 موذوا والقول قوله في الدفع وقد ظهر من - ان انه يفتب خصمه للورثة حتى اذا اقام عليهم
 يمينه بالدفع للميت جاز وان دعت خصومتهم عن المدين فاذا - دفعه في لقبض منه والدفع
 أو نكلوا عن اليمين على نفي العلم كما شرحتنا ثبت عليهم - بالدفع وان دفعوا عن الوكيل والمدين
 وانما قلنا بان له ان يحلف الوكيل على الدفع لانه - دفعه في القبض لافي الدفع والمادفع
 المال للورثة ثانيا صار - المدين له فاقبض الوكيل خصمه له فيها قبضه وتحلفه فائدة
 وهو انه ربما نكل عن اليمين أو يقر به - الدفع فيرد المدفوع لربه وهذا - لم من مسائل
 ذكرت في دعوى المدين لا يثبت الدين في جواب الوكيل بقبض الدين فراجع تلك المسائل
 وافهم العلة يظهر لك الحكم والله تعالى أعلم ~~كذلك~~ حرره بعض الفضلاء اه - ونحكم
 الشريعة لى على عبارة الاشبهاء كلاما طويلا لحرره في رسالة حافلة وكذا المقدسي ورسالة
 تلخصها الجوى في حاشيته ونقله الفقهاء فراجع ذلك ان شئت وسأأتى في كتاب العارية من كلام
 المصنف والشارح في هذا البحث بما لا حيز يدعيه فراجع ان شئت **(قوله وان كان قبضه الفا**
فيما كان) أى في صورة ما اذ المدفع الان فانه انما يكون امينا حيث دفع اليه المال في المال
 المدفوع اليه فكان القول له يمينه ليمرئ نفسه عن الضمان ومع عدم الدفع ليس معه شيء هو
 امين فيه وانما يريد الرجوع على الاثر وهو بالنسبة اليه بمنزلة البائع منه لانه أصح بل في
 الحق في كماله وعند اختلاف البائع والمشتري في الثمن فيهما فان فكذا هذا **(قوله ثم يفتح**
العقد) أى الذي جرى بينهما - كما **(قوله فيلزم المبيع المأمور)** أى في صورتين كما في لزيمى
(قوله من غير بيان عن) فان بعد القبض كان القول قول المأمور يمينه لانه امين يريد ابراه
 نفسه من الضمان فان قلت كيف يتصور بعد القبض من غير بيان عن قلت بان يدفع له
 مقدارا من المال فيقول له اشترى عبد او دفع من - هذا المال ثمنه ولم يبين مقداره ما يدفع وان
 كان قبل القبض فيهما فان ولا عبرة بتصدق البائع لان قوله لا ينفذ على الاثر ولو كان معه
 شاهد آخر لانه لا يصلح ان يكون شاهدا على فعل نفسه **(قوله على الاظهر)** وهو قول أبى
 منصور وعليه المعظم لان البائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنه - ما وقبله اجنبي عن الموكل اذ لم
 يجر بينهما عقد فلا يصدق عليه فيبقي الخلاف فيهما ان وقيل لا تخالف لانه ارفع الخلاف
 بتصدق البائع اذ هو حاضر فيجعل تصادقهما بمنزلة استيفاء عقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو
 غائب فاعتبر الاختلاف والحاصل ان التصحيح قد اختلف فصحح فاضحان عدم التحالف تبعا
 للقيمة اجماعا وذكر في الكافي التحالف تبعا له - داية بناء على أن قول الله - داية وهو اظهر
 به في اصح ونص محمد في الجامع الصغير ان القول للمأمور يمينه فتم - من نظر الى ظاهره فتنى

(وان) كان (قيمة الفا
 فيما كان ثم يفتح العقد)
 (فيلزم) المبيع
 (كذلك الواسع
 المأمور)
 (بشرائه من غير بيان
 عن فقال المأمور اشتريته
 بكذا) ان (صدقه بانه)
 على الاظهر (وقال الاثر
 بصدقه تحالفا)

والاوهام ان الوكيل اما أن يكون وكيل قبض ديس ثابت او كالا في ذمة غيره أو دين استقرضه
الموكل بنفسه ووكاله في قبضه من غيره واذا ادعى الوكيل ايصال ما قبضه لموكله اما ان يكون
دعواه في حياطة وكاله او بعدمونه وفي كل منهما يقبل قول الوكيل بيمينه لبراهة ذمته ودعواه
هالك ما قبض في يده كدعواه ايصال لبراهة ذمته في كل حال وأما مبراهة قوله على موكله لبراهة
غيره فهو مناص بما اذا ادعى الوكيل حال حياطة وكاله بالقبض وأما بعدمونه فلا يثبت به براهة
الغريم الا بيمينه يقيمها او تصديق الورثة على قبض الوكيل لو أنكره واصل الموكله * وأما
الوكيل بقبض ما استدانه الموكل فلا يسمي قوله على موكله حال حياطة اذا أنكره قبضه على
المقضي به كما بعدمونه فلا بد من البرهان وهذه عبارة الولوالجية تفيد ما تقدمناه قال ولو وكاله بقبض
ودفعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياطة وهالك وانكر الورثة او قال دفعت اليه
صدق ولو كان دينالم يصدق لان الوكيل في الموضوعين حكمي امر الايلاك استئنافه اى استئناف
سببه على طريق مجاز الحذف لكن من حكمي امر الايلاك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان
على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق والوكيل بقبض الوديعة فيمضي حكمي
يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مطلق المقبوض فلا يصدق اه وقوله وقد ذكرناه في
الامانات (اقول) وكذا في المداينات وقد حصل الاشتباه بنقل المصنف تلك العبارة عن
الولوالجية في ثلاثة مواضع تصير لاعلى الوجه الاكل هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الامانات
حيث قال كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالدعوى الى قوله الا الوكيل
بقبض الدين وفي كتاب المداينات حيث قال تفرع على ان الدين تفضى بائناها مسائل منها
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبض في حياطة ودفعه اليه فانه لا يقبل
قوله الا بيمينه لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين انعمى فقد
حصل الاشتباه بقوله لا يقبل قوله الا بيمينه هل النفي عام في حقه وحق موكله او النفي ثبوت
الدين على الآخر فقط لبراهة الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياطة ودفعته له وقد علمت ما هو
الصواب اه وقوله لم يصدق أى في قوله قبضت ودفعته اليه بالنسبة الى المدينون لا بالنسبة
الى نفسه واذا لم يصدق ترجع الورثة على المدينون فان صدق المدينون الوكيل في الدفع فلا يمين
عليه ولا يرجع المدينون عليه لانه أقرب بانه ارسل الحق الى مستحقه وان رجوع الورثة بطريق
الظلم والمظلوم لا يظلم غيره وان كذبه في الدفع بخلاف اذا الضابط ان كل من أقر بشئ لزمه بحلف
اذا هو أنكره ولو أقر بان المال موجود عنده لم يدفعه أخذه منه فاذا حلف برئ لانه بالنسبة
اليه مودع والقول قوله في براهة نفسه وانما كان مودعا لانه مصدق له في الوكالة والقض
بطريق الوكالة وبذلك صار المال في يده أمانة كما صرحوا به في كتاب الوكالة وان نكل عن اليمين
رجع عليه وان صدقه الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقض صار
المال في يده ودية مقصديتهم له فيه اعترف بانه مودع وان المدينون قد برئت ذمته بذلك
فان حلف برئ وان نكل عن اليمين لزمه المال المدعى وان أقام يمينه على الدفع جاز وان دفعت
عنه اليمين ولو ان الورثة في صورة نكار القبض والدفع حزين أرادوا الرجوع على المدينون أقام
المدينون يمينه انه دفع المال للوكيل حال حياطة الموكل ان دفعت دعواهم عليه ثم اذا ارادوا

الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل
 قوله الا بيمينه كافي فتاوى الولوالجية من الوكالة وقد ذكرنا في الامانات وفيما اذا ادعى بعد
 موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته امس وكذبه
 الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضتها او هلك وكذبه الورثة
 في البيع مع فائه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا المكل من
 الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل اهـ * قال المحشي الجوى اقول
 واما ورثة الوكيل فنص عليهم قارئ الهداية في فتاويه بعد نحو اربع رقات مع قبضة ورثة
 الامهات وذكروا المصنف في فتاويه في الكمراس الاخير مما عند كاتبه وقد سئل شيخ مشايخنا شيخ
 الاسلام نور الدين علي بن غانم المقيمي في الوكيل بعد عزله هل يقبل قوله في الدفع لو كاهم
 وهل يقبل قوله في الدفع لو كاهم بعد موته في فرق ذلك بين العزل الحكمي والحقة في أم لا وهل
 قول الامهات في دفعه ولو كان الموكل هو الميت بطلت اى الوكالة فان قالوا كنت قبضت في
 حياته لموكل ودفعت اليه لم يصدق في ذلك لانه اخبر عمالا بذلك انشاءه فكان ممتم ما في اقراره
 وقد انزل بموت الموكل ومثله في الخلاصة صحيح بعته عليه اتمه وقضاء أولا وقد ذكر الامهات
 في موضع انه يقبل قول الوكيل بعد الموت اعنى موت الموكل حيث قال ولو كاهم بقبض وديعة
 وعارية فالت موكل فقد يخرج الوكيل عن الوكالة قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته
 ودفعتها الى الموكل بصدق في ذلك رتاني المسئلة بعد ذلك ان شاء الله تعالى ثم ذكر ما قدمناه من
 عدم تصديق الوكيل بعد موت موكله وهل يمكن التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل اذا فرق
 بينهما يكون الاول في الدين والثاني في الوديعة يكون الفرق صحيحا فاجاب هذا السؤال حسن
 وقد كل يحتمل بخاطري كثيرا ان اجمع في تحريمه كلا ما ينحى اشكالا ويوضح مراما يمكن الوقت
 الا ان يضيق عن كمال التحقيق فمقول وبالله التوفيق الشامل في صفاتهم والتمهص لا قولهم
 يفيد ان الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض فاما يفيد عدم قبول قوله لو
 قال الموكل يبيع عهده لولو كاهم قد أخرجتك عن الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حتى
 عقد الاعلان انشاءه لعل نظيره ما لو قال لطلقته بهذا نقضاء العدة كنت راجعته فيها لا يصدق
 ومما يفيد القبول قولهم في الفرع المذكور لو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته
 من فلان بالف درهم وقبضت الثمن وذلك وصدقه المشتري يصدق الوكيل ان كان العبد هالكا
 قالوا لانهم اذا اخبروا لا يريد ازالة ملك الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حالة
 الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول للتمسك وأما العزل الحكمي
 والحقة في فقهنا والفرق بينهما بان الحقيقة يتوقف على علم الوكيل بخلاف الحكمي وأما
 ما ذكره في الفصول العمادية فلا خفاء ان احدا المحل في الوديعة والاخر في الدين وقد استنتجنا
 صاحب جامع الفصولين بقباس احدهما على الآخر لكن الحكم مصرح به بالاختلاف بين
 الوديعة والدين كافي للولوالجية انتهى وقوله الا الوكيل بقبض الدين الخ قيل عليه ليس لهذا
 الاستثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اغتر بظاهر عبارة المصنف بعض
 المفتين فافني بانه لا يقبل قول الوكيل المذكور الا بيمينه وتقرير الكلام بما يدفع الشبهة

الفاحش اتفاقا بخلاف الوكيل بالبيع ولانه وكاله بشرا عهده بالثمن وقد اشترى عبد يساوي
 خمسمائة وهو غير المأمور به وهو الذي يساوي الالف خميسة لانه لا وجه له كيف الما وكل اظهر
 مخالفة له وشراؤه بالغبن الفاحش وهو ممنوع عنه ولا فرق ان يدفع له الالف ولا غير ان معنى
 تصديق الما وكل عدم الزامه بالعبد الذي لا يساوي الالف بالغبن الفاحش وظهوره منه غير
 المأمور به على انه مقتضى اثر صدر الشرية ومع ذلك هو مطالب بتصحيح العقد لولم تجده فيها
 بين ايدينا من الكتب وكذا الحال فيما بعده والحاصل ان ادعاء الترخيف من هؤلاء الافاضل
 من غير نقل من مدعيه وظن بهم ومخطئهم في غير محالها وحيث ان القول لا امر لكون
 المأمور محققا بشرائه بالغبن الفاحش انتهى حاصل اعتراضهم (اقول) وبعبارة الواقي اقول
 ما ذكره الشارح من قوله بلايين مخالف للعقل والنقل اما العقل فلان القول اذا كان لا امر
 يحكم بالزوم العبد مثلا على المأمور به ذلك الحكم مجرد قول الخصم بلايينه بعبد جديد او اما
 النقل فلانه قال في الهداية ولو امره ان يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمنه فاشتراه فقال لا امر
 اشترية بخمسة مائة وقال المأمور بالثمن وصدق البائع المأمور فاقول قول المأمور مع غيره
 اه على ان تصديق البائع اذا احتج الى تحليف المأمور به وانه يكون اولى فان قيل
 سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر العين في الصورة السابقة وتعرضهم لها في هذه الصور
 يشهدون ان لا يجب اليمين فيها كما قال الشارح قلنا لعل سكوتهم في الصورة المذكورة بناء على
 ظهورها واما تعرضهم لها في هذه الصورة فلانوطنة بيمان الاختلاف الاتي هل يجب اليمين
 فقط او تخالف الجائعين لا يقال اذا كان الغبن فاحشا لا يلزم على الاخر سوا حلف او لم يحلف
 فلا يكون فائدة ويكون قول الشارح بلايين في موقفه لانا نقول فائدتهم ان المأمور قد
 يتضرر ببقاء العبد عليه فلو استخلف الاخر يحتمل ان يقرر اشتراؤه باكثر مما هو من له هذا
 الاعتراض يرد على صدر الشرية ايضا فانه قال اعلم ان المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر
 التصديق بغير الحلف وكأنه ما اخذ الشارح ويحتمل ان يكون كلمة بغير تصحيحا عن بعد وهذا
 توجيه تفرد به اضعف العباد والله تعالى الهادي واعتراض ذلك ايضا في الحوائج البعقورية
 حيث قال هذا ليس بمذكور في غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو انه صرح في الكافي في المسئلة
 السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريفت عهده بالثمن فاقول لا امر الخ بان المراد
 من تصديق الوكيل تصديقه مع يمينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الظهور عن هذه
 الامانة من الوجه الذي امر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لاجل كونه امانة بين
 موضع وموضع فيمكن التصريح في موضع فلا يتم قول الشارح كما لا يخفى فليتامل اه قلت
 وذكر في نور العيون في مسائل اليمين في بعض الفصول السادس عشر القول في كل امانة للاميين مع
 يمينه وكذا اليمين بيمينه والضمير يقبل بيمينه لا يمينه على الايقاع اه وعلى هذا فكيف يكون
 القول للمأمور بلايين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون لا امر في الثانية بلايين فتدبر
 (قوله لكن في الاشباه) هذا في مقام الاستدراك على التعميم الواقع في صدر الشرية مع من نفى
 اليمين على الوكيل والموكل على ان ما في الاشباه في الوكيل وفي مسئلة الم يبق وكذا المسائل
 وحيث ان الحاجة الى هذه العبارة ونص عبارة الاشباه الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا

قلت لكن في الاشباه
 اقول للوكيل بيمينه الا في
 اربع قباليمة فتدبر

في الاجارة الطويلة على البحر في السفن التي كانت الاجرة في يده لانه لم يكن له باقبض وبالفصح
لا يفتقض لمكة اذا كانت الاجرة دراهم وما شاكلها وعن السرخسي يجب على المستاجر ايضا
لانه يمد ذلك دين على الاجر وكذا في بيع الوفاة ذلك المال على البائع والمشتري وليس
هذا الجواب الزكاة على شخصين في مال واحد لان الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ انتهى
(قوله وهو معلوم) هو جواب عما يقال انه امره بالتصدق وهو ثمنك للفقير وهو مجهول
وقو كمل المجهول باطل وحاصل الجواب انه جملته لله تعالى وهو معلوم فيكون الله سبحانه
وتعالى هو قابض للصدقة لان الصدقة تقع في كف الرحمن والفقير نائب عنه ولا تضر جهالة
النائب كما قالوا لصدقة بما يحفل القسمة على فقير من صح مع ان الصدقة بالمشايع قبل القسمة
لا تصح لان الصدقة تقع في كف الرحمن وهو واحد ولا يضر تعدد النائب (قوله وكذا لو امره
بشراعه) أي من الاجرة (قوله لانه لا يجزئ الاجر) أي المؤجر وهو يدل على قوله (قوله فجعل
المؤجر) بفتح الجيم أي العين المستجرة وهو كالدراهم مثلا (قوله كما مؤجر) بكسر الجيم أي فجعلت
الدراهم لا فاقمة مقام الاجر وفي البحر فاقمة العين مقام المؤجر في القبض (قوله قبل وجوب
الاجرة لا يجوز) لانه لا دين له عنده حينئذ فكأنه امره بالتصدق على نفسه فلا يرجع به على
الامر ولا يفتقطه من الاجرة لان الاجرة لم تكن وجبت (قوله على الخلاف) أي لا يصح
عنده لانه امره بالتصدق على نفسه فلا يرجع عليه به ويصح عندهما لانه حيث شرط ان يكون
ذلك من الاجرة فكأنه قال اترجع به على تامل (قوله فراجع) أقول الذي رأيته في الشرح
المذكور في هذا الحل مثل ما قدم ونصه وأما مثله اجارة الحمام ونحوها قيل ذلك قولهم ما وان
كان قول الكل فاعلم اجاز باعتبار الضرورة لان المستاجر لا يجزئ الاجر في كل وقت فجعلنا الحمام
فأقم مقام الاجر في القبض انتهى ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره المساتن
لان وجوب الاجرة يكون به صدقة المنة أو بشارع التجريل وهو معنى قول المتن ما
عليه من الاجرة قال المقدسي وفرع الحمام عن نوع وان سلم فالضرورة لان المؤجر لا يوجد
كل حين فاقم الحمام مقامه اهـ * (تنبيه) * اذا ادعى المستاجر انه علم يقبل منه الايمنة
بغير الالف الامين المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله كما في فتاوى قارئ الهداية وغيره
وفي دبيعة البرزنية ما يخالف مسئلة الدين فلا نظرية (قوله لانه أمين) ادعى الخروج عن
هدية الامانة والامر يدعي عليه ضمان شخصائة وهو يسكر (قوله قال قول لا امره)
ويقتضى على المأمور زيادتي لان الوكيل بالشراء ليس له ان يشتري بالغبن الفاحش اتفاقا
ولانه انما امره ان يشتري له عبد ياف والعبد الذي قيمته نصف الف غير المأمور به فلم يكن
وكيلا في شرائه ففقد الشرع وصار ضمانا للمال فخرج عن كونه أمينا فلذا كان القول
لا امره (قوله باليمين) في الاشياء كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشر وعدها
وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب تامل (قوله صدق في الكل بغير الحلف) أي في صورتي
الدفع وعدها اذا كانت القيمة مائة دراهم اثنين (قوله لكن جزم الوالي بانه تحرير) يف
اعتراض وغيره من معنى هذا الكتاب على الوالي بانه لا وجه انسية الوالي هؤلاء الجاهلة
الى التواطى على التصرف لان العلة كما في الهداية وغيرها ان الوكيل ليس له الشراء بالغبن

وهو معلوم (كما) صح امره
(لو امر) الاجر (المستاجر)
بمرقة ما استأجره مما
عليه من الاجرة) وكذا
لو امره بشراعه يدبوق
الدابة وينفق عليها صح
اتفاقا للضرورة لانه
لا يجزئ الاجر كل وقت
فجعل المؤجر كما مؤجر في
القبض قلت وفي شرح
الجامع الصغير لفاطحيان
ان كان ذلك قبل وجوب
الاجرة لا يجوز به
الوجوب قيل على الخلاف
المخبر راجعه (ولو) امره
(بشراعه ياف ودفع) الف
(فاشترى وقيمته) كذلك قال
الامر اشترى بنصفه
وقال المأمور بل (بكله
صدق) لانه أمين (وان)
كان قيمته نصفه (ف) القول
(لا امره) بلا يمين دوروا بن
كامل تبعه الصدر الشريعة
حيث قال صدق في الكل
بغير الحلف وتبعهم
المصنف لم يكن جزم الوالي
بانه تحرير وصوابه بعد
الحلف (وان لم يدفع)
الف (وقيته نصفه)
(ف) القول (لا امره) بلا
يمين قاله المصنف تبعه
للدور كما هي

المفتين ولو قال غيره اشترى بهذه الالف الدراهم جارية فاراه الدراهم ولم يسألها الى الوكيل حتى
سقطت ثم اشترى جارية بالالف لزمت الوكيل والاصل ان الدراهم والدنانير يتبعان في الوكالة
قبل التسليم بالالف وكذا بعد على الاصح وفائدة النقطة والتسليم على الاصح شيان
احدهما توقف بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المفقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما
وجب للوكيل على الموكل بالثمن ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسقطت من يده
لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك نقدا اشترى عليه وان هلك بعت بعد الشراء فالشراء للموكل
ويرجع مثله فان اختلفا في كون الهلاك قبله او بعده فالقول للاصح مع عبته انتهى ونقل
مثله في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قبله ما نصه شيخ يتبعين النقودان في التبرعات
كهبة ومصدق والنقود تتبع في النمر كات والمضاربات والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء
لكونها امانة وقبل التسليم لا تتبعين وجيز النقودان لا يتبعان في المعاوضات وفسوخها
وان عينت حتى لا يتحقق عنهما ولا مشترى ان يسا كها او يرد مثلهما ويتبعان في الغصب
والامانات والوكالات والشركات ونحوها انتهى وقال في الاشياء والظواهر في أحكام النقود
وفي وكالة البناية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا يغير فانها ما يتبعان
جنسا او قدرا او وصفيا بالاتفاق وبه صرح الامام العتباتي في شرح الجامع الصغير اه قال الحوى
به في ان من حكم النقود وانما لا تتبعين ولو عينت في عقود المعاوضات وفسوخها في حق
الاستحقاق فلا يتحقق عنهما فالله شترى امسا كها او دفع مثلهما جنسا او قدرا او وصفا ماذاهو
المراد اه وقدم في الاستدلال للامام وصاحبه ان الدراهم والدنانير لا يتبعان في المعاوضات
عندهما ويتبعان عنده في الوكالات ثم عاينك بالتأمل في قوله وفائدة النقطة والتسليم الخ بعد
ما ذكره من الاصل المذكور وهو انهما لا يتبعان وكذا ما ذكره بعده من انه لو اشترى بعد
ما سرق بعد الشراء عليه فانه دال على تعيينهما كما هو قول الامام لاعلى عدله والله سبحانه
وتعالى اعلم قال في الخواشي الحوية وانما لم تتبعين في عقود المعاوضات لان النقود خاتمتها والاصل
فيه وجوبه في الذمة لتوصله الى العين المقصودة واعتبار التعيين فيه يخالف ذلك بخلاف تعيينه
في الهبة لعدم وجوبه في الذمة وكذا في الصدقة والشركة والمضاربة والوكالة والغصب اذا قام
عينه ولو هلك النقود في يد الوكيل انعزل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم انفسخ البيع ولا
يطالب الوكيل به بالتسليم مثله وعين ذلك النقادين بالتعيين في عقد المعاوضة وفسخه والشافعي
وأحمد واقفاء كزفر لانه صدر عن أهله مضافا الى محله فيعتبر كافي في عقد المعاوضة وقيد بالنقد
لان ما هو مصنوع من الذهب والفضة يتبع بالتعيين اتفاقا وكذا غايه من المتعلقات واثرو
الخلافاً أنه لو عين الدراهم ليس للمشتري ان يسلم غيرها وعنده فانه أن يسلم مثلهما ولا يتقص
العتد بالهالك والاستحقاق بل يطالب بالتسليم مثلهما كذا في شرح درر البحار لاهل الامعة شيخ
البحاري وقوله وكذا غيرهما من المتعلقات يعني يتبع بالتعيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثل
حاضر امشارا اليه يفهم هذا القيد من قوله يتبع بالتعيين اذا التعيين لا يكون في الغائب وذكر
في الذخيرة ان الفلوس منزلة الدراهم والدنانير في انها لا تتبع بالتعيين انتهى وفي شرح الجامع
الصغير لا تراثي الدراهم لا تتبعين في العقود والفسوخ وقرع عليه وجوب زكاة الاجرة للمجبرة

بأنه معينا وكذا الوعين البائع مثال الاول اذا قال له اشتر فلانا العبد فان بائعه مالك العبد
ومثال الثاني اشترى عبد فلان وفي الطائفة البائع معلوم فكأنه وكاه بقبض الدين الذي على
الوكيل المجهول فلهذا غلبت عليه كمال الدين منه وكان الشراء بذلك الدين وكان موافقا للموكل بالتمن
الذي عينه له لاجل شراء العبد منه لا واذا كان المبيع غير معين ولم يكن بائعه معينا لم يمكن ان
يكون وكيله بقبض الدين فلم يصح الشراء منه بذلك الدين ولو تم العقد كان مخالفا لالا حصر في
التمن الذي عينه له وهو الدين لان البائع لا يصح ان يكون وكيله لابقضه لان وكيل المجهول
باطل وعندهما صح البيع لان الدراهم والدنانير في المعامضات لا تمعين والوكالات منها فصم
الشراء والحقوق تخرج على العقد فيلزمه ثمن المبيع ويرجع به على امره فيلزمه ثمنه فاصحاب الدين
الذي له عليه (قوله والايعين) أي وان لم يمين المبيع ولا البائع (قوله فلهذا كاه عليه) أي اذ لم
يقبضه الاخر وان قبضه الاخر فهو بيع له بالتعاطي (قوله خلافا لهما) نقلا يلزم الاخر اذا
قبضه المأمور يجوز أي في الوجهين كتره في جميعهما اذا كان العبد المأمور بشراءه معينا او غير
معين ابوالهود (قوله وكذا الخلاف لو امره ان يد له ما عليه) أي بعد عقد السلم بان قال
اسلم الدين الذي لي عليك الى فلان جاز وان لم يدين فلانا لم يجوز عنده وعندهما يجوز كيفية كان
(قوله او يصرفه) أي بعد عقد الصرف بان امره ان يصرف ما عليه من الدين اذا كان
دراهم بدنانير او دنانير بدراهم مثلا واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى دين لا يصح عند
ابن حنيفة رحمه الله تعالى اذ لم يكن البائع أو المبيع معينا وعندهما يصح كيفية كان لهما
ان التقدين لا تعينان في المعامضات معينا كان أو دينا ولهذا لو اشترى شيئا بدين لم يشتري على
البائع ثم تصادقا ان لا دين يطل الشراء ويجب عليه مثله فاذا لم تعين صار الاطلاق والتقييد به
سواء كما في غير الدين وقول العيني ولهذا لو اشترى شيئا بدراهم على المشتري الخ تبع فيه الزيلعي
وصواب العبارة بدين لا شترى على البائع كما ذكرنا ولا في حنيفة رحمه الله تعالى ان التقود
تعين في الوكالات ولهذا لو قيدها بالعين منها أو بالدين منها ثم هلك العين أو اسقط الدين بطات
الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا اقل الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا اذا وركاه
بقبضه له ثم انفسه وتوكيل المجهول لا يجوز فكان باطلا كما اذا اشترى بدين على المشتري أو يكون
امر ايصرف ما لايك الا بالقبض قبله وذلك باطل كما اذا قال اعط ما لي عليه من شئت بخلاف
ما اذا عين البائع لانه يصير وكيله لانه باقبض ثم يتلوه ويخلف ما اذا امره بالتصدق لانه جعل
ماله لله تعالى وهو معلوم وأما مسألة التصديق بان لا دين عليه به الشراء به فلان التقود
لا تعين في البيع دينا كان أو عينا فاذا لم تعين لا يطل المبيع يطلان الدين بخلاف الوكالة فال
التقود تعين فيها وفي النهاية ان التقود لا تعين في الوكالة قبل القبض بالإجماع وكذا ذهبه
عند عامتهم وعزاه الى الزيادات والذخيرة فعلى هذا لا يلزمهما ما قاله ابو حنيفة زيلعي والمراد
بالمشتري في قوله كما اذا اشترى بدين على غير المشتري هو الوكيل ابوالسعود عن شيخه (قوله بنا
على تعين التقود في الوكالات عنده) بدليل ان الامر لوكيله بالوكالة بالعين منها او بالدين منها
ثم استدل بكت العين أو سقط الدين بطلت الوكالة كما تقدم قريبا (قوله في المعامضات) عينا كانت
التقود او دينا (قوله عندهما) قال في البحر تنبيهه في حكم التقود في الوكالة في يوع خزنة

ولذا قال (والا) بعين (فلا)
يلزم الاخر (وتف) تدعى
المأمور) فلهذا كاه عليه
خلافا لهما وكذا الخلاف
لو امره ان يد له ما عليه
أو يصرفه بناء على تعين
النقد وفي الوكالات عنده
وعند تعين في المعامضات
عندهما (ولو امره) أي
امر رجل مدبونه (بالتصدق
بما عليه صح) امره بجعله
المال لله تعالى

الغبين فيه أكثر فعني عن التفاوت بحسب الممارسة والصحيح الاول وفي النهاية جعل هذا القدر
موقوفاً عنده أو هو خلاف ما ذكره صاحب الهداية والكافي وقيل لا يعمل الغبن اليسير أيضاً
وليس بشئ هذا كله اذا كان سعره غير معزوف بين الناس ويحتاج فيه الى تقويم المقومين
وأما اذا كان معروفاً كالخمر والعلم والمور والجن لا يعنى فيه الغبن وان قيل ولو كان فلساً
واحداً كذا ذكره الزياحى (قوله صح) لان التوكيل مطلق غير مقيد بشئ مقدر على أى مطاق
عن قيد اشترى ثم ما تقر به أو محتمل فيجوز على إطلاقه أبو السعود (قوله عن الآخر)
أى ويقع له لانه قابل الاف بالعبدين وقيمة ماسوا وقيمة قسم عليهم ما نصفي دلالة يكون اشرا
بشرا كل واحد منهم ما يخفى من ان ضررته قال اشرا بخمسة مائة موافقة وياقل منها مخالفة الى
خير وبها كثر من ان اشرا فلا يلزم الموكل الان يشترى الباقي بما بقى من الاف قبل ان يتحصلا
استحساناً لان غرضه المصريح به تحصيل العبدين بالاف وقد حصل وما ثبت الانقسام الادلالية
والصريح بقوته افلا تعتبر معه زياحى (قوله فاشترى الخ) حاصله ان الوكيل بشرا بغيره
له اشرا كلها أو بعضها مما لا يعيب بالقصة ولا تعيبه الشرا كعش المثل بالغبن اليسير عند
عدم تعيين الثمن (قوله بخلاف وكيل البيع) فله ان يبيع بغبن فاحش عند
الامام جوى والفرق كما فى الزياحى ان الوكيل بالاشرا اشترى بغيره لا يكون له ان يشترى به
بغبن فاحش وان كان لا يملك اشرا بنفسه لانه بالخالفه فيه يكون مشترياً بنفسه فكانت الثمة
فيه باقية بخلاف الوكيل بالبيع لانه لا ثمة فيه اهدم احتمال الشرا لنفسه فيجوز بالكيل
والكثير اه (قوله صح) لانه قابل الاف بهم او قيمته ماسوا الى آخر ما تقدم (قوله لا يلزم
الآخر) لخالفته الى ضرر لانه حيث عين الاف لهما والحال ان قيمته ماسوا فقد عين النصف
لا حدهم بخلاف ما لو اشترى بالادل فانه خلاف الى خير فلا يضر كما مر (قوله من المعينين مثلاً)
أى أو الجماعة وليس بالمواد غير المعينين أيضاً لعدم تاق ذلك فيه (قوله قبل الخصومة) أما
اذا اختصموا فنيح العقد فلا يعود صحيحاً لان المقصود لا يرجع الى الجواز (قوله حصول
المقصود) وهو تحصيل العبدين (قوله وجوزاه الخ) فيجوز شرا احدهما بغبن يسير عندهما
(قوله بشرا شئ) معين لاحاجة لقوله معين لقول المتن وعينه مع أنه لوهم اشتراط تعينه مع
تعيين البائع وليس كذلك بل تعيين البائع يغنى عنه كما صرح به المصنف بقوله وعين البائع
(قوله أو عين البائع صح) أى على الآخر ولزمه قبضه وان مات قبل القبض عند المأمور مات
على الآخر لان البائع يكون وكيلاً عن الآخر في قبض الدين ثم يقال بخلاف ما اذا واكله
بشرا عبد غير معين فاشترى لا يكون للآخر بل ينقل على المأمور حتى لو مات عند المأمور مات
من مال المأمور فان قبضه الآخر فهو له أبو السعود (قوله وجعل البائع وكيله بالقبض)
راجع الى الصورتين (قوله غير المعين) أى من مبيع وبائع (قوله لان وكيل الجهول باطل)
هذا لتعليل غير الآتى له من قوله بناء الخ على انه جار فمأذ كره لان البائع قد يكون مجهول ولا فى
الصورة الاولى فالاولى الاقتصار على ما بانى ط والاصل انه لا يصح تعليق الدين من غير من عليه
الدين الا اذا واكله بقبضه وان ادراهم والدنائير يتعينان فى الوكالات فلما امره بالاشرا بدين له
عليه فان كان المبيع معيناً معين البائع ضرورة لانه انما يبيعه ما لىه واذا كان المبيع معيناً كان

للناس فيما صح من الآخر
(والالا) اذا لم يوكيل
الشرا اشرا بغبن فاحش
اجماع بخلاف وكيل البيع
كما يجب (و) كذا
(بشرا) بالاف وقيمتهما
مساوا فاشترى احدهما
بنصفه أو أقل صح
(و) لو (بالاكثر) ولو
يسيرا (لا) يلزم الآخر
(الان) يشترى الثاني من
المعينين مثلاً (بما بقى)
من الاف (قبل الخصومة)
لحصول المقصود وجوزاه
ان بقى ما يشترى بنفسه
الآخر (و) لو اشترى رجل
مدينه (بشرا شئ) معين
(بدين له عليه وعينه أو)
عين (البائع صح) وجعل
البائع وكيله بالقبض
دلالة فمأذ الغريم بالتسايم
البه بخلاف غير المعينين
لان توكيل الجهول باطل

من أفاد الجواب وزاد عليه كما قدمناه (قوله الأمر) على وزن نصر مصدر أمر (قوله وانما) انكاره الأمر لما تضمنه الخ) أي لان قوله يعني لعمرو واقترارته بأنه وكاله فان أنكر الوكالة بعده صارت ناقضا فلا يسمع قوله فيكون العبد للموكل وهذا معنى قوله وانما أي بطل انكاره مع انكاره (قوله بتوكيله) متعلق بالاقرار (قوله بقوله يعني) بدل من قوله بتوكيله وهو منصوب بالاقرار ودات المسئلة على أن يعني افلان ليس اضافة الى فلان والا كان عقد فضولي لان قوله افلان يحتمل أن يكون لشفاقة فلان اه وصورة الاضافة أن يقول ببع عبدك من فلان كما في الفسخ من الفضولي ط (قوله الا أن يسلم المشتري) أي القائل يعني هذا لعمرو وقوله اليه أي الى عمرو وقيد بالتسليم لان عمر الوفاة أجرت به قوله لم أمره لا يعتبر والعبد للمشتري لان العقد نافذ على المشتري والاجازة انما تلحق الموقوف لا الجائز معراج (قوله للعرف) أي ولوجود التراضي به وهو المعترف في باب المعاوضات المالية لقوله تعالى الا أن تكون تجارة عن تراض منكم (أقول) ونكون العهدة على المشتري الذي هو عمرو بتسليم الثمن (قوله معينين أو غير معينين) قال في البحر ولم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالمعينين والظاهر أنه اتفاق في غير المعين كالمعين اذا انواه للموكل أو اشتراه اه وتبعه بعضهم كالخوي والشارح وغيرهما قال العلامة أبو السعد ودون قول دعوى أن التقييد اتفاقا في غير مسلم لانه عند عدم التعيين يبطل التوكيل لعدم تسمية الثمن أو ما يقوم مقامه من بيان النوع كالركي والحبشي فهذا غفلة عن قول المصنف فيما سبق قرييا أمره بشراء دار أو عبد جازان معينا والافلا اه (أقول) بيان الثمن أو النوع لا يخرج عن كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الاضافة الى المال المثل جارية فلان لا تعينه ونقل في البرازية وكاله بشراء عبد بغير عينه فاشترى من قطعت يده فذهب على الموكل عند الامام ولا يخفى انه مقيم ببيان النوع أو الثمن والالم تصح الوكالة وقد علمت ان الاضافة الى الوكالة بشراء عبد بغير عينه فاشترى الوكيل الآن ينوي للموكل أو يشتريه بماله تامل قال بعض القضاة انما قيدت المتون بالمعينين ليعلم الشيء الدور والعبد وغيرهما أو الملوثر كونه قد صدر جوابه عدم ذكر الثمن فربما يتوهم انه لا يجري في العبد والدور لانهم اذا لم يعينوا لم يذكر له ما ن لم يدخله لعدم صحة الوكالة بهما حينئذ ومن غفل عن هذا قال ما قاله او غير معين يحتمل على جهة النوع وقوله اذا انواه للموكل يعني عنه اه (قوله وان يوجد الخ) هو أحد أقوال ثلاثة تقدمت في أول كتاب البيوع (قوله اذا انواه للموكل) قيد في غير المعينين أي انما يقع الشراء للموكل في غير المعينين اذا انواه له وكذا يقال فيما اذا وقع الثمن من مال الموكل على ما تقدم (قوله كما) أي قرييا في قوله وان بغير عينه فاشترى الوكيل الا اذا انواه للموكل (قوله او بزيادة يسيرة يتغابن الناس فيها) أي وهو ما يدخل تحت تقويم القومين وما لا يدخل تحت تقويم القومين فاحش لان القيمة تعرف بالحزرو الظن بعد الاجتماعة فذكر فيها يشبه لانه يسير لا يمكن الاحتراز عنه ولا يذوقها لا يشبهه فحش ولا يمكن الاحتراز عنه لانه لا يقع في مثله عادة الاعمال وقيل حد الفاحش في الفروض نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع عشر القيمة لان الفين يحصل لقلة الممارسة في التصرف فلما كانت الممارسة فيه أقل كان

لعمرو وقبضه ثم انكر الأمر
أي انكر المشتري ان عمرا
أمره بالشراء (أخذه عمرو
وانما انكاره) الأمر لما تضمنه
لاقراره بتوكيله بقوله يعني
لعمرو (الا أن يقول عمرو لم
أمره به) أي بالشراء (فلا)
ياخذ عمرو لان اقرار
المشتري ارتد بوجه (الا أن
يسلم المشتري إليه) أي الى
عمرو لان التسليم على وجه
البيع يسمع بالتعاطي وان
لم يوجد قد الثمن للعرف
(أمره بشراء شيئين معينين)
أو غير معينين اذا انواه
للموكل كما هو بحر (و) الحال
أنه لم يسم غما فاحش ترى له
أحد ما بقدره فحش
او بزيادة) بغيره (يتغابن

موضع التهمة القول للآمر اه فلا فرق عندهما في أن القول للمأمور إذا كان ذلك الانشاء
بين أن يكون الموضع موضع تهمة أو لا فان قلت بماذا تنبأت التهمة قلت بالرجوع الى أهل
الطيرة فان أخبروا ان الثمن يزيد على القيمة زيادة فاحشة تنبأت والافلا (أقول) وأهل المراء
بموضع التهمة ما إذا كان بعد التعيب فتأمل (قوله فهلك) الصواب اسقاطه لما فاته لقوله الآتي
وهو حى كما في الشرع لا لاية لكنه تبع فيه صاحب الدرر وصدرا الشريعة (قوله وهو حى قائم)
لا حاجة اليه أيضا لان المأمور يدعى هلاكه فكيف يقال وهو حى فالقول للمأمور الآن يقال
أراد أنه قائم من كل وجه اختار به عما إذا حدث به عيب أو أبق فانه كالهلاك كما في البرازية
تأمل (قوله فالقول للمأمور) أى مع عينه يعقوبية (قوله لاخباره عن أمر علك استئنافه)
بوجه من الشرع المأمور كل ولا تهمة فيه لان الوكيل بشر انتهى بعينه لا بملكه ثم انه لنفسه يمثل ذلك
التمن في حال غيبته على ما مر كما في البحر قال المقدس في الخبر به في التحقيق والتمن يستغنى عن
الشهاد فصدق بقوله المطلقة في العدة راجعتك وجه ذاق وقع التقضى عن المولى إذا أقر على
موالته بالملك كاح حيث لا يثبت عند أي حنيقة رحمه الله تعالى اه ولان من ملك الانشاء
ملك الاقرار (قوله وان مينا) أى كان العبد مينا قال العلامة أبو السعود وهذه مسئلة
الكتاب نظر السيد الجوى بان مسئلة الكتاب تشمل موت العبد وحياته وقت قول المأمور
اشترطه للآمر كما في البحر فان كان مينا أخبر عن أمر لا يملك استئنافه وان كان حيا فهو يدعى
حق الرجوع على الأمر وهو ينكره ولا خلاف في الاول أنه على التفصيل المند كوروفى
الثاني الاختلاف فقال الامام هو كذلك على التفصيل وقالوا القول للمأمور وان لم يكن الثمن
منقودا (قوله فكذلك الحكم) أى يكون القول للمأمور مع عيبه لانه أمين يريد انظر وجع عن
عهدة الامانة فيقبل قوله (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا والحال أن العبد مينا اذ
الكلام فيه أمالو كان حيا فقد تقدم الكلام فيه وان القول فيه قول المأمور سواء كان الثمن
منقودا أو لا (قوله فالقول للموكل) يعنى أن المأمور يريد استحقاق الرجوع بالثمن عليه
والقول قول الأمين فيما ينق به الضمان عن نفسه لا فيما يستحق به الرجوع على غيره بل
القول قول الأمر لانه ينكر استحقاق الرجوع بل انما يكون أمينا فيما دفع اليه بطريق
الامانة وما لم يقبضه لا يسهى أمينا بالنظر اليه فان قلت كيف يتأتى هذا والوكيل بشر انتهى
بعينه لا يشتر به لنفسه فهو غير قادر على مخالفة الموكل كما تقدم ويجب بانه يمكن أنه فعل ذلك
بحضرة أو بمخالفة بما عينه من الثمن أو بشره بعرض أو له محمول على ما إذا أنكر الأمر
الشراء أصلا ويرشد الى هذا عبارة التبيين والدرر قوله انه ينكر الرجوع عليه بالثمن
والقول للموكل (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا سواء كان العبد حيا أو مينا (قوله
للتهمة) فانه يحتمل أنه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفة خامرة أراد الزامه للموكل (قوله خلافا
لهم) الخلاف فيما إذا كان منكر احياء الثمن غير منقود فقط ولا يوجبهم ان خلافهم ما في
الصورتين المختلفتين تحت الامع أن خلافهما فيما ذكرنا فاعلم مما نقرر أن صورة المسئلة فيما
إذا كان بعد هلاك العبد وعمل الشارح في الجواب وبين الحكم فيما إذا كان حيا أو مينا فاعلم
بتمحيصه جواب المسئلة وهو ما إذا هلك رزاد علم ايمان ما إذا كان حيا وحينئذ لا خطا في حق

فهلك وقال موكله بل شرعته
لنفسك فان كان العبد
مينا وهو حى قائم
فالقول للمأمور اجماعا
(مطلقا) نقصد الثمن
او لا لاخباره عن أمر علك
استئنافه (وان مينا
والحال ان الثمن منقود
فكذلك الحكم والا) يكن
منقودا (فالقول للموكل)
لانه ينكر الرجوع عليه
(وان العبد غير مينا)
وهو حى أو ميت (فكذلك)
اى يكون للمأمور ان
التمن منقودا لانه أمين
(والا لا أمر) للتهمة
فلا قالها (قال بعض هذا

المقدم في بعض المقامات على المكنز صاحب البحر (قوله الاذ انواه للموكل) علم مما تقدم أنه
يجب حمله على ما اذا لم يضاف العقد الى مال نفسه سواء اضافه الى مال الموكل او الى مال مطلق
وسواء نقد الثمن من ماله او من مال الموكل (قوله او شراء بماله) معناه اضافة العقد الى ماله
لا النقدة من ماله يعني اذا اضاف العقد الى دراهم الاثر ينبغي أن يقع للأثر لانه لو يقع للأثر
كان واقعا للموكل فلو وقع له كان غاصبا للدراهم الاثر وهو لا يحل شرعا كذا قال صاحب التمهيد
وعليه عامة الشراح (أقول) فيه نظرون الغصب انما يلزم لو تقدم من دراهم الاثر واما
اذا اضافه الى دراهم الاثر ولم يتقدم من دراهمه بل تقدم من دراهم نفسه فلا يلزم الغصب
قطعا كذا ذكره أبو السهوي في حاشية مسكين وذكر أيضا عند قول المكنز أو يشتريه بماله أي
ان اضاف العقد الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله او من مال غيره ان فيه اشارة الى أن
المراد من قول المصنف تبعا للقدر أو يشتريه بماله الاضافة عند العقد الى دراهم الموكل
دون النقد من مال الموكل بغير اضافة اليه قال صاحب الهداية وقول القدر أو يشتريه
بمال الموكل مطلق لا تفصيل فيه فيجمل على الاضافة الى مال الموكل كذا قاله جهور النجاشي
قال قاضي زاده أقول فيه نظرا لانهم حملوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه تفصيلا
على انه ان تقدم من دراهم الموكل كان الشراء له وليس بصحيح لان ذلك تفصيل للنقطة المطلق
لانه تقدم من مال الموكل كالاختصاص وما يلزم اتر جميع كون المراد بقول القدر أو يشتريه بماله
الموكل الاضافة الى دراهم الموكل دون النقد من ماله انما هو وقوع التفصيل في النقد من مال
الموكل لا وقوعه في النقد المطلق اذ لا محاسن له بكلام القدر أو يشتريه مال الموكل
دون مطلق المال اه (قوله حكم بالنقد اجماعا) لان دلالة على التعمين مثل دلالة اضافة
الشراء اليه زياحي (قوله فروايتان) أي عن أبي حنيفة فنعمة أبي يوسف يحكم بالنقد وعند
محمد هو للوكيل وان تقدم الثمن من دراهم الموكل يحوى لان الاصل ان كل أحد يعمل
لنفسه الا اذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وظاهر ما في المكنز جميع قول محمد وخوله تحت قول
المصنف قال الشراء للوكيل فانه لم يخرج عنه الا في مسألتين اذا انواه للأثر أو اضافه الى ماله
واليه مال الزيلعي حيث قدمه على قول أبي يوسف وعمله بقوله لان ما يطلقه الانسان من
الانصرافات يكون لنفسه (قوله زعم الخ) صور المسئلة فيما اذا كان بعد هلاك العبد وعم في
الجواب وبين الحكم فيما اذا كان حيا أو ميتا فلم يتعممه جواب المسئلة وهو ما اذا هلك وزاده
عليه ما بيان ما اذا كان حيا فلا خطأ في حق من أفاد الجواب وزاده عليه واعلم ان هذه المسئلة
على ثمانية أوجه كما قال الزيلعي واحد على الاختلاف والبواقي على الوفاق والاختلاف هي
ما لو كان العبد المأمور بشراثة بغير عنه حيا ولم يكن الثمن منقودا كافي أبي السعود لان العبد
المأمور بشراثة اما أن يكون معيئا أو غير معيئا وكل على وجهين اما أن يكون الثمن منقودا
أو غير منقود وكل وجه على وجهين اما أن يكون العبد حيا حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتا ثم
قال غصاصة له أن الثمن ان كان منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور ومثاله الهلاك
والتميب وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لا يعلل الانشيان كان ميتا فالقول للأثر
وان كان يعلل الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي

الاذ انواه للموكل وقت
الشراء (أو شراء بماله)
أي بمال الموكل
ولو كان في النية حكم
بالنقد اجماعا ولو توافقا
انتم لم تقضوه فروايتان
(زعم انه اشترى عبد الموكل)

وجهين ان اشترى حالا يحكم النقدان تقدم من دراهم الموكل فالشراء للموكل وان تقدم من مال نفسه فالشراء له وان لم يتقدّر يرجع في البيان الى الوكيل ثم قال وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق الا ان يصدق الموكل اه وحاصل ما قدمناه انه ان اُضيف العقد الى مال أحدهما كان المشتري له وان اُضيفه الى مال مطلق فان نواه لا أثر فهو له وان نواه لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم العقد اجماعا وان توافقا على عدمه اذ لا عقد عند الثاني وحكم العقد عند الثالث به علم أن محل النية للموكل في ما اذا اُضيفه الى مال مطلق سواء تقدم من ماله أو من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاذبا وقوله ولو توافقا محله فيما اذا اُضيفه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم العقد اجماعا وفي الثاني على الخلاف السابق وفي كافي الحاشية ولو لو كان له أن يشترى له أمّة وسعى بنفسه ولم يسم الثمن فشرى أمّة وأرسل به اليه فوطئها الاثر فعلق فقال الوكيل ما اشترى به الاث يحلفه على ذلك وياخذها وعقرها وقيمة ولها للشبهة التي دخت وان كان حين أرسل به اليه أقرانه شرها له أو قال هي الجارية التي أمرتني أن اشترى الاث لم يستطع الرجوع في شيء من أمرها فان أقام البينة أنه حين شرها ثمرها ثمرها لنفسه لم يقبل منه ذلك اه وبه علم أن الأرسال للموكل لا يكون مهيئا كونه اشتراها له وانما اذا تنازعا في كون الشراء وقع له يحلف الوكيل ويحمله ان لم يتقدم الثمن والا فقدمنا انه يحكم العقد بالاجماع عند التكاثر وذ كرارز باهي أنه اذا تقدم من مال الموكل فيما اشتراه لنفسه يجب عليه الضمان وهو ظاهر في أن قضاء الدين بمال الغير صحيح بموجب إبراء الدافع موجب للضمان وذ كرفي بيع الفضولي ايضا ان من قضى دينه بمال الغير صار مستقرضا في ضمن القضاء فيضمن مقبلة ان كان مدينا وقيمته ان كان قميما وفي منظومة ابن وهبان

وكيل قضى بالمال ذينا لنفسه * يضمن ما يقضيه عنه ويهدر

ومعنى جـ درانه يكون متبرعا قال شارحها مسألة البيت من القيمة قال الوكيل بقضاء الدين صرفت مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل واليه اشار بقوله ويهدر اه قال المقدسي وهي حادثة القوي حدثت لبعض المتأخرين من المتكلمين على الكثر وفيه كلام فانه ان اراد بقوله ان قضاء الدين بمال الغير صحيح انه جائز ونافذ ولا اثم فيه ولا ينقض فهو باطل ضرورة ان هذا المال مفسوب ولم يقل اذ بان المفسوب لا يجوز التصرف فيه به ويقضى به الدين ولو طلبه صاحبه لا يمكن فيه ولا شك ان رب دراهم الغصب لو آراه مع الدائن وبرهن عليه بالخذاء ينقض القضاء وما نقله عن الزباني وغيره لا يشهد له لانه جعل له قرضا والقرض انما يصح بالاختيار والرضا والضمن والرضا لا يجوز على الجواز ويحمل على ما اذا أجاز رب الدراهم والا فله عليها ومنع الوفاء من انقض القضاء نعم اذا اهلكته الدائن فله تضمين اي تسام من الدافع والقابض لا يصح القضاء فيقتضى ان لا يطالب القابض بل الدافع وامامسـة في المنظومة ففيها دفع مال نفسه باختباره ورضاه عن دين الموكل فلا يمس ما نحن فيه فصح وصار متبرعا فالرجوع له فيما كان عنده من المال لانه لم يذمته وتبرع من عنه بقضاء الدين اه (اقول) واراد

مظلة

حادثة الفتوى

قوله ولم يقل أحد الخ هكذا
بالاصل وليحذر اه

شيء لم يلزم الا حرموا كذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصف له بصفة وعي له ثمنها
 فاشترى به تلك المصفة بأقل من ذلك الثمن فيجوز على الحرموا اذا كان معينا فهو كالوصف وفي
 الواجبات قال اسيير رجل اشترى بالف درهم فشرى به ثمانية دينار او عرض جازوله أن يرجع على
 الاسيراه وفي خزانة المقتنين من الصيرف الاسيراه أو رجلان يقدية بالف فقد اهما بالثمن يرجع
 بالثمن عليه وليس غزلة الوكيل بالشرى وفي الزيادات قال له اشترى به هذه الالف درهم أمة ولم يعلم
 الالف حتى سرق فشرى أمة بالف لزوم الموكل والاصل ان التقددين لا يتعمنان في الواكالة قبل
 التماسم بالاخلاف وبعده اخذ خلف فيه وعامتهم ان التعمين اه (أقول) ويتفرع على هذا ما في
 الخلاصة وكيل الشراء اذا شري ما أمر به ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم لا حرم ثم نقد البائع غيرها
 جازوا. يأتي تصحيح مقابل هذا عن الثانية وعليه قول الزيادات ولو دفع الدراهم لا وكيل
 فسرقت لم يضمن فان شري أمة بالف نقد عليه علم به لا كها ولم يعلم ولو سرقت خمسة مائة فشرى
 أمة بالف فهي له وان شري بخمسة مائة تساوى ألفا فهي له موكل وكذلك دفع كسبا فقال
 اشترى بالالف التي فيه فلم يجد سوى خمسة مائة واذا دفع اليه اقلها يشترى له شيئا بعينه فهل
 فشرى فهو لا وكيل وان هلك بعد الشراء فله موكل ويرجع به عليه هذا اذا اتفقا على تلفها
 قبل أو بعده فان اخلفا فالقول لا حرم يبينه (قوله) وان بشر انني يفر عنه فانه امر
 للوكيل هذه المسئلة على وجوه كافي البكر ان اضاف العقد الى دراهم الامر كان لا حرم
 وهو المراد عندي بقوله أو يستقر به بمال الموكل دون النقد من ماله لان نفسه نقضه لا خلافا
 وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى دراهم نفسه كان نقضه حلالا له على ما يحل له
 شرعا أو يفعله عادة اذا انشرا لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره مستند كشرعوا وعرفان
 اضافه الى دراهم مطلقة فان نواها لا حرم فهو لا حرم وان نواها لنفسه فله نفسه لان له أن
 يعمل لنفسه ويعمل لا حرم في هذا التوكيل وان تكاد في النية يحكم النقد بالاجماع لانه
 دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم تحضره النية أو اختلافان قال الوكيل لم
 تحضر في النية وقال الموكل بل ثبت لي أو بالعكس قال محمد وهو لا يقد لان الاصل ان كل أحد
 يعمل لنفسه الا اذا ثبت جهله اغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم النقد لان ما أطلقه يعمل
 الوجهين فيبقى موقفا في أي الماين نقد نفذ فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما
 يحتمل النية لا حرم وفيما قلنا اجل حاله على الصلاح كافي حالة التوكيل بالاسلام
 في الطعام على هذه الوجوه اه وهذا في الهداية والمقدمة وقول الامام في اذكره
 العراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبه نداعلم أن معنى الشراء للموكل اضافة العقد
 الى ماله لا النية من ماله وان محل النية للموكل ما اذا اضافه الى دراهم مطلقة وظاهر ما في
 الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم النية يكون للوكيل لانه جهله للوكيل الا في
 مسئلتين وظاهر ما في الهداية انه لا اعتبار بنية نفسه اذا اضافه الى مال موكله ولا بنية او كاه
 اذا اضافه الى مال نفسه وان نقده الثمن من مال موكله علامة نية له وان لم يرضه الى ماله قال
 المقدسي وفي الثاني نظر لانه لا محذور في ذلك اذ دفع ماله عن غيره غير مستنكر اه هذا اذا اشترى
 بتمن حال وان هو رجل فهو لا وكيل قال في التارخانية وان اشترى بدراهم مطلقة فهو على

قوله ان التعمين كذا
 بالاصل واهله انهم لا يتعمين
 واجبر اه محكمه

(وان) بشر انني (بغير
 عينة) فالشراء لا وكيل

وعبارة الزيلعي لان النكاح الذي أقي به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخر تحت الوكالة
 نكاح مضاف الى الموكل فيكون مخالفا بضافته الى نفسه فانهزل وفي الوكالة بالشراء الداخل
 فيها شراء مطلق غير مقيّد بالاضافة الى الموكل فكل شيء أقي به لا يكون مخالفا به اذ لا يعتبر في
 المطلق الا ذاته دون صفاته فيتناول الذات على أي صفة كانت فيكون موافقا بذلك حتى
 لو خالف مقتضى كلام الآخر في جنس الثمن وقدره كان مثله اه قلت حاصله ان النكاح من
 العقود التي تضاف الى الموكل ولا يتحقق له الا بالاضافة بخلاف الشراء فانه يكون للموكل ولو
 اضافه الوكيل الى نفسه كما يعلم عامر (أقول) وعبارة الوافي فان قيل ما الفرق بين هـ ذابن
 ما اذا وكله بتزويج امرأة بعينها حيث جازله ان يتزوجها قلنا هـ وان النكاح الذي أقي به الوكيل
 غير الذي أمر به لان المأمور به النكاح الذي أضيف الى الأمر هـ هذا أضيف الى الوكيل
 فيكون مخالفا وأما في مسألة تناقلا ما مورمطلق الشراء غير مقيّد بالاضافة الى أحد هـ كذلك قيل ولا
 يخفى ان قوله وفي مسألة المأمور مطلق الشراء ممنوع فان المأمور فيه أيضا البيع الذي
 أضيف الى الأمر فانه قال اشترى هذا فكيف يكون هذا أمرا بطلاق الشراء انتم (أقول)
 ومثله في النهاية والزيلعي والحواشي المعقوبة وغيرهم فليراجع (قوله غير الموكل) بالجرمصة
 لشيء مخصوصه وبالنصب استقنا منه أو حال لأنه يجوز بالوجهين بدل ما يأتي فلو قال غير الموكل
 والموكل اسكان أوضح قال في المنع وانما قيدنا به غير الموكل للاحتراز عما اذا وكل العبد من
 يشترى له من مولاه أو وكل العبد بشرائه من مولاه فاشترى فانه لا يكون للأمر ما يصرح
 به للمولى أن يشترى به فيه ما للأمر مع انه وكيل بشراء شيء بعينه ما سيأتي اه وكأن وجه
 الاحتراز عما ذكره من الصورتين باعتبار الاحتفال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول
 ولا يخفى ما منه فـ كان الاولى أن يقول غير الموكل والموكل أو يقول ولو وكله بشراء معين
 غير نفس الأمر وأفاد مسكينان التعمين اما بالاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة (قوله لا يشترى به
 لنفسه) لان في نفسه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب حتى لو كان الموكل حاضرا
 وصرح بأنه يشترى به لنفسه كان له ان له ان يعزل نفسه بغيره الموكل وليس له العزل من غير
 علمه لانه قد فسخ عقده فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود عيني وزيلعي وغيرهما كاهلية
 وغاية البيان والمنع وأورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل باسباب متعددة منها
 حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة
 ومنها اخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع أو اخبار واحد عدل كان أو غيره عند
 أبي يوسف ومحمد وقد صرح به في عامة المعتمرات سيما في البدائع واشتراط علم الآخر في نسخ
 أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي أن لا يملك الوكيل عزل نفسه الا بغير من الموكل
 لان انتفاء سبب واحد لا يستلزم انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التفريق اللهم الا أن يحمل وضع
 المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم بالعزل أيضا لكنه غير ظاهر من عبارات المكتب أصلا
 فاضى زاده أفاده أبو السعود (قوله ولا موكل آخر بالاولى) أي بان وكله جل آخر بان يشترى
 له هذا الشيء بعينه فاشتراه كان للموكل الاول دون الثاني لانه اذا لم يملك الشراء لنفسه فلا

(غير الموكل لا يشترى به
 انفسه) ولا موكل آخر
 بالاولى

رأس المال لا يفسد العقد وانما يفسد اذا قام المرسل اليه عن المجلس قبل قبضه أو قام المرسل
 كذلك أفاده ر (قوله بل مفارقة مرسله) الاولى العاقد (قوله لان الرسالة في العقد) أي
 -صلت في العقد (قوله لا القبض) وكلام الرسول ينتقل الى المرسل فيكون العاقد هو المرسل
 فيكون قبض الرسول غير قبض العاقد فلا يجوز عيني ويغرب على ذلك حرمة العقد بين
 رسول والاخر نقله عن القبض فالخلص أن يوكّل في الصرف ولو بالامر ط (قوله
 واستقيده صحة التوكيل به - ما) الاولى تقديم هذه الجملة قبل مسئلة الرسول (أقول) ومنشأ
 الاستقادة ان كلامه ما عايناه الموكّل فيمكّل فيه ما علم ان هذا ليس بعزير اذ قد صرح
 به من الدرر انهم يتجه لوقال واستقيده صحة الامر لايكون خلافا لما في الجوهره لا يصح الصرف
 بالرسالة لان الحقوق تتعلق بالمرسل وهو ما مقرر فان حالة العقد واعلم ان ما في الجوهره حقيقة
 القبول اذ الم يكن المرسل حاضر في مجلس العقد (قوله وكله بشراء عشرة اربطال لحم بدرهم)
 فيسدى الموزون لانه في القيمي لا يتقد بشئ على الموكّل اجماعا فلو وكله بشراء ثوب هروى بشمسة
 فاشترى له ثوبين هرويين بعشرة بما يساوي كل واحد منهما - ما عشرة لا يلزم الاخر واحد منهما
 عنده لعدم امكان الترجيح لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالخبر بخلاف اللحم
 لانه موزون مقدرة قسم الثمن على اجزائه فيلحق بجمعه وأما على تقدير كون اللحم قيميا كما
 هو في غير الصحيح فافترق بينهما ان التفاوت بين العشرة اربطال وضعفها قليل ساقط عن درجة
 الاعتبار اذا كان من جنس واحد وهو المفروض بخلاف الثوب فان التفاوت يتصور بين
 افراده ما قد وطول او عرضا ورنجسة ودقة كما في العناية ولو أمره بشراء ثوب بعينه والمثله
 بجماله الزم له ذلك الثوب بحصة من عشرة وكذا لو أمره بشراء حنطة بعينها كذا في الوجيز
 لا يردى قال في الهندية والاصل في هذه المسائل ان الموكّل متى جمع بين الاشارة والتسمية
 في ثمنه وكل بشراؤه والمشار اليه خلاف جنس المسمى فاما ان يكونا جاهلين بحال المشار اليه
 واحد - ما أو كانا عالمين ولا يعلم أحد - ما يعلم صاحبه أو عالمين بهما في الثلاثة الاول تتعلق
 الوكالة بالمسمى لدفع الغرر عنه - ما أو عن أحد - ما وفي الرابع تتعلق بالمشار اليه لان الاشارة
 ابلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرر وان كان المشار اليه من جنس المسمى قالو كلمة
 تتعلق بالمشار اليه الا اذا كان فيه ضرر بالوكيل بان يتقرر عليه الثمن من غير رضاه قال غيره
 اشترى جارية بمائة في هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع الكيس الى الوكيل فاشترى
 جارية بالف درهم كما أمر به ثم نظر الى الكيس فاذا فيه ألف دينار وألف فاس أو ثوب بمائة
 درهم فالشراء جائز على الاثر اذا كانا جاهلين بمائة الكيس أو كان أحد - ما جاهلا أو كانا
 عالمين الا ان كل واحد لا يعلم ان صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر الوكيل الى ما في الكيس وعلم به ثم
 اشترى جارية بالف درهم كان الشراء للموكّل لان الوكالة حال وجودها تعلق بالمسمى وكذلك
 لو كان في الكيس ألف وخمسمائة فاشترى جارية بالف درهم فالشراء نافذ على الموكّل وكذا اذا
 قال اشترى جارية بالف درهم نقد بيت المال الذي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فاذا
 في الكيس ألف درهم غلته أو قال اشترى جارية بالف درهم غلته الذي في هذا الكيس
 فاشترى له كما أمر به فاذا في الكيس ألف درهم نقد بيت المال فالشراء جائز على الاثر هكذا في

بل مفارقة مرسله) لان
 الرسالة في العقد لا القبض
 واستقيده صحة التوكيل
 بهما (وكله بشراء عشرة
 اربطال لحم بدرهم

ما مشى عليه في المتن سابقا فتنبه (قوله ولو صديا) أتى بالمباغة لأنه محل توهم حيث لا ترجع
الحقوق اليه قال المصنف والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وإن كان
لا تتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه ولذا أطلقه في المختصر تبعا لما ذكره وغيره (قوله
في بطل العقد) فترجع على الأصل المذكور كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر
المتأخرين دور (قوله بفارقة صاحبه) أي مفارقة الوكيل صاحبه وهو العاقد منح (قوله
والمراد بالسلم الاسلام) بأن يوكل رب السلم شخصا يدفع رأس السلم إلى المسلم اليه (قوله لا قبول
السلم) بأن يوكل المسلم اليه من يقبض له رأس مال السلم لأن الوكيل إذا قبض رأس المال بقي
المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال عنه وقد وكل في قبضه ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله
بشرط أن يكون الثمن أغير مما يبيع العين وإذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب
المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له وإذا أسله إلى الأمر على وجه القايك منه كان قرضا أه
نعم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع المسلم فيه (قوله لأنه لا يجوز) نقله في البحر عن الجوهر
وعبارته بأن وكاله يقبل له السلم وعبارة الهداية ومصادم التوكيل بالاسلام دون قبول السلم
قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا قال في العناية واعتراض بأن قبول السلم
عقد يملك المالك كل فالواجب أن يملكه الوكيل حفظا للقاعدة المذكورة عن الاتفاض وبأن
التوكيل بالشراء جائز لا محالة والتمن يجب في ذمة المالك والوكيل مطالب به فلم لا يجوز أن
يكون المال لا سلم اليه والوكيل مطالب بتسليم المسلم فيه وأجاب عن الإيرادين بجوابين
ردهما الرملي ثم قال ويختلج في صدرى جواب له لا يكون صحيحا إن شاء الله تعالى وهو أنه لما
اختلف العلماء كما قررروا في المالك هل يثبت للموكل ابتداء أو لا ووكيل ثم يفتل للموكل أثره هذا
الاختلاف في المحل شبهة فوجب عدم الجواز فيما القياس فيه المنع مطلقا احتياطا ما إذا العقود
الفسادة مجراها مجرى الربا والأمر المتوهم في الربا كالحقق في مسئلة يبيع الزيتون بالزيت
فعدم جواز التوكيل من المسلم اليه لمافي به من بيع المسلم فيه قبل القبض عند من يقول أنه
يقتل من الوكيل للموكل ولا حتماله عند القائل بثبوت ابتداء للموكل لأنه مجتمد فيه وهو محل
الاحتمال والفساد ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم أه قال الشيخ خليل القتال
في حاشيته ونعقبه بعض حنفية فماتة حيث قال قوله ولعله يكون صحيحا بخلاف فيه الرجاء
فاحسن التدبر يظهر لذلك وحاصله أن يبيع المسلم فيه قبل قبضه أغمايتا لئلا لو كان الوكيل
من طرف رب السلم والمصلحة في الوكيل من طرف المسلم اليه وأي يبيع للمسلم فيه قبل قبضه
نعم يمكن أن يكون المسئلة فاد من هذا التقرير وهو الحاصل أنه صحيح المشايخ القول بثبوت المالك
للموكل ابتداء على مقابله وهو القول بالاتقال يشكل صحة التوكيل بالاسلام لمافي به من
بيع السلم فيه قبل قبضه أه قالت وفي قوله نعم يمكن الخ نظر ظاهر فقد بناء على ما تنقضى به
عبارته أنه كيف يثبت غرضه (قوله أي الصرف) صورته أن يقول أن فلانا أرسلني إليك
لتصرف له هذا الذي أرسلت قبلي وقام الرسول قبل قبض البديل لا يفسد الصرف فإذا قام المرسل
اليه قبل دفع البديل إلى المرسل أو نائبه أو قام المرسل من محاسبه فسد الصرف (قوله والسلم)
صورته أن يقول أن فلانا أرسلني إليك لتقبل منه السلم في كذا بكذا وذهب الرسول قبل قبض

ولو صديا (في صرف وسلم
في بطل العقد لم يفارقة
صاحبه قبل القبض) لأنه
العاقد والمراد بالسلم
الاسلام لا قبول السلم لأنه
لا يجوز أن يبيع (والرسول
فيه ما) أي الصرف والسلم
(لا تعقبه مفارقة)

شرط تجديدها فان حبسها حتى مضت المدة فقبل الاجر على الوكيل ويرجع على الموكل وقبل بسقط
عن الموكل (قوله وعند الثاني كرهن) أي فيملاك يأفل من قيمته ومن الثمن لانه مضمون بالمحبس
الاستيفاء بعد أن لم يكن وهو الرهن بعينه فيملاك بالآقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن
أكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته لانه كغصب
فان كان الثمن مساويا لقيمه فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة واقية خمسة عشر فعند زفر
يضمن خمسة عشر اكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان
كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أبي يوسف لان الرهن
يضمن بالآقل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال
والحاصل ان المبيع يكون مضمونا ضمان المبيع عند محمد ما هو سقوط الثمن أقل أو أكثر
من القيمة وضمان الرهن عند أبي يوسف وهو مضمون بالآقل من قيمته ومن الثمن وضمان
الغصب عند زفر وهو مضمون بالمثل لومثلهما وبالقيمة لو قيمته بالقيمة ما بلغت وباقي التفصيل في صدر
الشريعة وغيره وبعض الشارحين رجحوا هذا قول أبي يوسف واختار صاحب الدرر قوله ما
كالصنف حيث لم يتعرض للاختلاف كما لا يخفى (قوله كما اعده المصنف الخ) قال العيني قال
في النهاية هذا اذا كان الموكل غائبا عن مجلس العقد أما اذا كان حاضرا بصير كان الموكل صارف
بنفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل وعزاه الى خواهر زاده قال الشارح هذا مشكل فان الوكيل
أصيل في البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر قات هذا ليس بمشكل فان الوكيل نائب
عنه فاذا حضر الأصل فلا يعتبر النائب قال المصنف وانتظم كلامه ما اذا كان الموكل حاضرا
أو غائبا قال شيخنا في بحره بعد ان ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور الموكل وغيره
وما في النهاية ضعيف لكون الوكيل أصيلا في الحقوق في البيع مطلقا اه ففي قوله أصيلا
الخ رد لقول العيني فان الوكيل نائب عنه تأمل ويأتي تمامه في المقالة الثانية (قوله خلافا
للعيني وابن مالك) أي والحدادي نقلا عن المستصفي وهو شيء عليه في درر البحار وعزاه
صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب العناية بان الوكيل
أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر وقال الزيلعي واطلاق البسوط وسائر
الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منشأ ما مشى عليه
المصنف تبع الجرح لكن أجاب العيني عن الاشكال بان الوكيل نائب فاذا حضر الأصل فلا
يعتبر النائب اه وتعليقه الجوى بان الوكيل نائب في أصل العقد أصيل في الحقوق وحينئذ
فلا اعتبار بمحضرة الموكل ومما يوضح به ترتيب جواب العيني ما ذكره هو نفسه عند قول
المصنف والمشتري منع الموكل عن الثمن من ان الموكل أجنبى عن العقد وحقوقه لانها تتعلق
بالعاقبة على ما ينما كذا افاده أبو السعود وذكر في الحواشي السعدية انه لو ادرع الزيلعي
في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزيلعي وقال وعليك بالتأمل وبه علمت ان ما ذكره الشارح
أي العيني في غير محله (أقول) وبالله التوفيق الذي يقطع عرق الاشكال من أصل ما قدمناه
الشارح عن الجوهر والمصنف في منحه من أن المصدق ان العهدة على أخذ الثمن لا العاقل ولو
حضر في أصح الاقاويل وما ذكره العيني يعني على القول الآخر من انه لا عبرة بحضوره وهو

وعند الثاني كرهن (ولا
اعتبار بمفارقة الموكل) ولو
حضر كما اعده المصنف
تبع الجرح خلافا للعيني وابن
مالك (بل بمفارقة الوكيل)

جري بينهم كما كاسية في فافهم (قوله لانه كالبائع) لتعليل للعيب لا الاولوية هذا اذا كان الثمن
 حالا فان اشتراه بقرن مؤجل تأجل في حق الموكل ايضا قال في جامع الفصولين من السابع
 والعشرين نظ الوكيل لو لم يقبض عنه حتى اتي الامر فقال بهت ثوبك اقلان فانا اقبضه منك
 عنه ثمنه فهو مضطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال اقبضه عليك على ان يبيعك ومن المال الذي على
 المشتري لم يجز وجع الوكيل على وكاه بما دفع عنده (تقنة) * يباع عنه بضاع فاناس
 امره ببيعها فباعها بثلث مسمى فجعل الثمن من ماله لا صاحبها على ان اعطاه اياه اذا قبضها فاناس
 المشتري فللبائع ان يسترد ما دفع لصاحب البضائع جوى (قوله ولو اشتراه الوكيل ينقد) أي
 بقرن حال فلا يؤجل تأجل في حق الموكل ايضا فانس للوكيل طلبه حالا بجر (قوله المطالبة
 به حالا) فالخامس ان العبرة بما وقع عليه العقد (قوله وهي الحيلة) أي حلولة على الموكل دون
 الوكيل (قوله ولو وهبه) أي وهب البائع للوكيل (قوله كل الثمن) أي جله واحدة أما
 لو وهب له نصفه ثم وهب له النصف الآخر لا يرجع الوكيل على الآخر الا بالنسبة الثانية الاخرى
 لان الاول حط والثاني هبة قال في البحر ولو وهبه خمسمائة ثم الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل
 على الآخر الا بالآخرى لان الاولى حط والثانية هبة (قوله رجع) أي الوكيل على الآخر
 (قوله بالباقي) أي بالنسبة الثانية الاخرى كما في مسئلتنا (قوله لانه) أي لان الاولى قوله حط أي
 والثانية هبة وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم في المبيع ان هبة بعض الثمن حط لاهية كاه
 لان الحط يلحق باصل المبيع وفي حط البعض يبقى المبيع بالباقي فيرجع به على موكله هنا
 ولو جعل هبة البكل حط الصاربيها بالثمن فيقتطع به المبيع فلذلك جعل هبة هبة واحدة للوكيل
 فيرجع على الموكل بالثمن للمعقود عليه كاه فلو وهبه اياه بدفعتين أو أكثر كان ما قبل
 الاخير حطاً وكانت الهبة الاخيرة هبة واحدة فيرجع على الموكل بقدرها فقط (قوله هلك المبيع
 من يده قبل حبه) ولو هلك الثمن في يده فغن مال الآخر وان اشترى ثم نقده الموكل فهلك الثمن
 قبل دفعه الى البائع عنده الوكيل هلك من مال الوكيل * وفي الخاتمة رجس دفع الى رجل ألف
 درهم وأمره ان يشتري له بها عبداً فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له
 عبداً بالف درهم وجاء بالعبدة الى منزله فاراد ان يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قد حترقت
 وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل يطالب منه العبد كيف يفعل
 قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلكا
 على الامانة في يده قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في
 يده أما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدر في نفي الضمان عن نفسه انتهى (قوله ولم يسقط
 الثمن) كان الاول ولم يسقط الثمن عنه (قوله لان يده كيده) أي لان الوكيل عامل له فيصير
 الموكل قابضاً بقبضه حكما (قوله ولو هلك بهد حبه) قيد بالهالك لانه لو ذببت عنه عنده
 بهد حبه لم يسقط شيء من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شيء لكن يخير الموكل ان شاء
 أخذه بكل الثمن وان شاء تركه (قوله فهو كببيع) هلك في يد البائع والبائع اذا حبس المبيع
 لاستيفاء الثمن يسقط بهلاكه فكذا هنا ولا رجوع للوكيل سواء تساوت قيمته مع ثمنه أو
 تضاعفوا ولو كان وكيلاً بالاستنجار وقبض الوكيل الدار ليس له ان يحبسها عن الموكل بالاجرة ولو

لانه كالبائع (ولو اشتراه)
 الوكيل (بنقد ثم أجله)
 البائع كان للوكيل المطالبة
 به حالا وهي الحيلة خلاصة
 ولو وهبه كل الثمن رجس
 بكمه ولو بهد رجس بالباقي
 لانه حط بجر (هالك المبيع
 من يده قبل حبه هلك من
 مال موكله ولم يسقط الثمن)
 لان يده كيده (ولو هلك
 بهد حبه فهو كببيع)
 فبذلك بالثمن

(قوله وكذا الوكيل بالبيع) أى فانه يرد عليه مادام الوكيل حيا معا قلا من أهـ ل لزوم العهدة الى آخر ما تقدم وعلى وارثه أو وصيه وان لم يكن فعل الموكل وعلى ما مضى ينصب القاضي وصيا ويرد عليه (قوله وهـ ذالخ) أى فى مسألة الماتن انما يرد الوكيل بالعيب اذا لم يسلمه الى موكله ولا حاجة اليه مع قول الماتن مادام المبيع في يده (قوله فلاسه) أى الوكيل (قوله امتنع) أى على الوكيل رده (قوله لانه لو كالة بالتسليم) أى الى الموكل ولان قيمه ابطال يده الحقيقية فلا يتمكن منه الا باذنه ولهذا كان خصم المان يدعى فى المشتري عوى كاشفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لانه وفي جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الا قالة اجماعا اهـ منخ (قوله باع فاسدا) قال فى المنخ قيمه بالعيب لانه لو وكاله ببيع متاعه فباعه ببيع فاسدا وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه لحق الشرع كذا فى الفقيه (قوله مطلقا) أى ولو سلم المبيع الى المشتري ولو دفع الثمن الى الموكل فله الفسخ بغير اذن الموكل ويسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله فقيه) عبارته ما قدمناه عن المنخ (قوله ولا وكيل) أى بالشراء (قوله حبس المبيع) أى الذى اشتراه له موكل (قوله بمن دفعه الوكيل من ماله) وان لم يكن الدفع باصره صريحا فليس بمتبرع لان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقد علمه الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله (قوله أولا) أى لم يدفعه أصلا أو دفعه لامن ماله (قوله بالاولى) متعلق بقوله أولا ووجه الاولوية انه مع الدفع رجعايتهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يجبهه فاقاد بالحبس انه ليس بمتبرع وان له الرجوع على موكله بما دفعه فكيف اذا يدفع أصلا فله الحبس بالاولى ولانه انعقدت بينهما مبادلة حكمية وله ذالواختلاف فى الثمن يتماثلان * وفى وصايا الخاتمة الوصى اذا انقضى الوصية من مال نفسه له ان يرجع فى تركه الميت على كل حال أى سواء كانت الوصية له بعد أو لم تكن وعليه الفتوى * وفى الخلاصة الوكيل بالشراء اذا اشترى ما حرمه ثم أنزق الدرهم بعد ما سلم الى الآخر ثم نقد البائع غيره ما جاز ولو اشترى بدنانير غيره ما ثم نقد فانيه الموكل فالشراء للوكيل وضمن للموكل بدنانيره لانه قد وفى الخاتمة الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من الموكل يطالب بالتسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالبيع لا يطالب باء الثمن من مال نفسه وفى البحر عن كقالة الخاتمة لو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اهـ لكن قال الرملى تصديق الموكل ليس بقيد لانه لو كذبه فبالاولى عدم الرجوع وعبارة الخاتمة رجل عليه الف رجل فامر المديون رجلا ان يقضى الطالب الا ان اتى له عليه فقال المأمور قضيت وصدقه الآخر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الآخر لان المأمور بقضاء الدين وكييل بشرائه ما فى ذمته فاذا لم يسلم له ما فى ذمته ويرجع المأمور على الآخر كالموكل بشرائه الهين اذا قال اشترى وتقدت الثمن من مال نفسه وصدقه الموكل وكذبه البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فان أقام المأمور بينة على قضاء الدين قيات يفتقه ويرجع المأمور على الآخر ويبرأ الآخر عن دين الطالب اهـ ولا يخفى ان معنى قوله لا يرجع الوكيل على الموكل لا يرجع بمضاع عليه بحدود البائع والا فالثمن الذى وجب له بالعقد الحكمى يطالب به بلا شبهة لان الوكيل بالشراء ينزل منزلة البائع من الموكل ولذلك يتماثلان اذا اختلفا فى الثمن وفسخ العقد الذى

وكذا الوكيل بالبيع
وهذا اذا لم يسلمه (فلاسه)
الى موكله امتنع رده الا
بأمره (لانه لو كالة
بالتسليم بخلاف وكيل
باع فاسدا فله الفسخ
مطابقا لحق الشرع فقيه
(و) للوكيل (حبس المبيع
بمن دفعه) الوكيل (من
ماله أولا بالاولى

الجنس من حيث ان الوكيل لا يقدّر على تحصيل محصول الامر بما يسمى له والاصل ان
 الطعام قبل هو اسم للبرودقة وقبل هو اسم لكل مطعوم وقبل بالتفصيل والاول عرف أهل
 الكوفة وجرى عليه في التكنيز كما عرفت والثاني عرف غيرهم وعليه المصنف والثالث ذكره في
 الوقاية ~~لكن~~ قال صدر الشريعة ينبغي ان تكون باطلة ان قلنا ان الطعام يقع على كل
 ما يطعم فتكون جهالة جنسه فاشية وجوابه أنه يدفع الثمن وبيان المقدار يعلم النوع فتنتفى
 جهالة الجنس والله تعالى أعلم (وأقول) ان هذه المسئلة غير محررة تأليفاً وفاقها وتحريها ان
 يقال اذا قرن الطعام بالمبيع والشراء ينظر الى عرف الوكيل فان كان البرقة فلا بد من بيان
 المقدار والثمن وان كان الطعام في عرفه كافي الخاتمة انه الاهم المطبوع والمشوى وما يؤكل مع
 الخبز أو وحده فيظهر الى انه من جهالة الجنس فلا يصح التوكيل بين غنما ولا نظير الثوب والادوية
 الا ان يقول اشترى من الطعام الذي يجيبك كباستقادم الهداية والى في المقدس قال اشترى
 أي ثوب شئت فان قلت تقدم صحة التوكيل بشرائه الثياب بالثمن لئلا يشترى الصحة لاجل ذكر
 الثمن بل لاجل ان المراد الجنس لكان لا يستحالته بل ما يتبرم منه واعلم هذا من قبيل اذا
 ضاق الامر اتسع والافعال المانع من ارادة الجنس فيمالو لوكله بشرائه ثوب * (تنبيه) * قال اشترى
 بهذه الدراهم وأشار الى دنائير كان وكيله بالدنانير حتى لو اشترى بالدراهم كان مشتملاً بنفسه
 * (تنبيه آخر) * أطلق الدراهم فشمات القليل وهي من الواحد الى الثلاثة والمتوسطة وهي من
 الثلاثة الى الخمسة والكثيرة وهي العشرة وما فوقها كافي والكافي والتبيين (قوله كافي اليمين)
 أي فانه يعتبر فيه العرف أي فان الفاظ الوكالة كالفاظ اليمين تنبئ على العرف كما قدم في باب
 اليمين في الاكل (قوله كل مطعوم) لان الوصية أخت الميراث فكما يكون في كل متروك تكون
 الوصية لمن يبطعاه الموصى بكل مطعوم (قوله ولودواه الخ) هذا انما ذكره البرزاني في
 الايمان لافي الوصية قال في البحر ومن أيمان الأياكل طعاماً فكل دواء ليس بطعام ولا غذاء
 كالسنة مونيلا يحنث ولو به - حلاوة كالسكرنجبين يحنث انتهى فليتامل ولعل الشارح قصد
 بذلك التنبيه على ان الوصية في حكم اليمين والسكرنجبين خل وعسل (قوله به - حلاوة) كانه
 محمول على ما ذكره المصنف في العرف بذلك * بقي هل يعم المأكل والمشروب أو يخص الاول جعل
 السكرنجبين منه يقتضى الاول (قوله ولالوكيل الرد بالعيب) أطاعه فشمع ما اذا كان رده باذن
 الموكل أو بغير اذنه لانه من حقوق العقد وكلاهما اليه وأشار الى انه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم
 الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك الثمن من مال الموكل كذا
 في البرزانية (قوله بعدم مونه أي موت الوكيل) أشار المصنف الى ان الرد عليه لو كان وكيله
 بالمبيع فهو جد المنة ثم بالمبيع عيباً مادام الوكيل حياً عاقلاً من أهل لزوم العهدة فان كان
 مجبوراً يرد على الموكل والى ان الموكل أجنبي في المصلحة بالعيب فلو أقر به الموكل وأنكره
 الوكيل لم يلزمه - انتهى بخلاف عكسه فانه يلزم الوكيل لا الموكل الا ان يكون عيباً لا يحدث
 مثله في تلك المدة لقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن - حدوث مثله في المدة لا يرد على
 الموكل الا بمرهان والايحاطة فان نكل رده والالزام الوكيل بمر عن البرزانية (قوله فلو كان
 ذلك) تقدم انه ينصب القاضي وصياً يأخذ الثمن ويدفعه للموكل وينبغي ان يكون هنا كذلك

كافي اليمين (وفي الوصية له)
 أي اشترى (بطعام يدخل
 كل مطعوم) ولودواه به
 حلاوة كالسكرنجبين برزانية
 (والوكيل الرد بالعيب
 مادام المبيع في يده) لتعلق
 الحقوق به (ولوارثه أو
 وصيه ذلك بعدم مونه) أي
 موت الوكيل (فان لم يكونا
 فلو كان ذلك) أي الرد
 بالعيب

عنه من الماس في عينه بعد بيان الجنس قال في البحر المحمدي بالذبح لانه لو كان معه بالاحتياج
الى تسمية الجنس والصفة وأشار بثوب الى ان ثيابا كذلك لوجود جهالة الجنس اه لكنه
مخالف لما سجد كره اى صاحب البحر عن البرازية من انه لو قال ثوبا لا يجوز ولو ثيابا يجوز
وفي حاشية مسكين ولو ذكره بشرا ثيابا صحيح وبشرا ثوبا لا لان ثيابا يراد به الجنس مقوضا
الى الوكيل لدلالته على العموم لكونه جمع كثرة بخلاف ثوبا خلافا لما في البحر مقدس اه
لانه عكس الحكم وفي التاتارخانية عن العناية ولو قال اشترى ثيابا او ثوبا لم يصح لانه مجهول
جد الا اذا وجد دلالة التقويض وهو التعميم بان قال ثيابا او ثوبا او الدواب يجوز تناول
أدنى ما يطاق عليه الاسم واذا قال اشترى ثيابا او ثوبا او ثوبا او قال ما يريد او احتاج اليه
لا يصح بخلاف اشترى ما اتفق لك او ما شئت او ما شئت فهو لى (قوله للجهالة الفاحشة
هذا هو القسم الثالث منها (قوله وبين قدره أو دفع عنه) فلو قال اشترى طعاما أى من غير
دفع عن ولا بيان مقدار لم يجوز على الآخر أفاده صاحب البحر (قوله وقع في عرفنا على المعناد
الخ) هذه عبارة البرازية وفي عرف الكوفة الى البرودقية وهو الاستحسان والقصاص ان
يقنول كل مطعوم لاطلاق الاسم واعتبار الحقيقة كفى اليقين على الاكل اذا اطعم اسم لما
يطعم قال في النهر الطعام يعم ما يؤكل على وجهه الاطعم كجن وفاكهة لكن في عرفنا لا اه وجه
الاستحسان ان العرف أمك وهو على ما ذكرناه اذا ذكره ثوبا بالبيع والنسأ ولا عرف
في الاكل فبقى على الوضع أطلقه فشمع ما اذا كثرت الدراهم أو قلت ينظر اليها فان كانت
كثيرة فعلى البروان كانت قليلة فعلى الخبز وان كانت بين الاصلين فعلى الدقيق والفارق العرف
ويعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف انه بالكثير من الدراهم يرد به الخبز بان كان عنده وليمة
يتخذها هو جازله ان يشتري الخبز له وقال بعض مشايخ ما رواه النهر في عرفنا ينصرف الى
ما يمكن أكله يعنى المعناد لـ كل كالعالم المطبوخ والمشوى أى ما يمكن أكله من غير اتمام
دون الحنطة والخبز قال في الذخيرة وعلمه الفتوى اه وهذا هو الذى عول عليه الماتن
رحمه الله تعالى (قوله اعتبار العرف) أقول ما ذكره بناء على ما قلناه فى الكثرة من انه على البر
ودقيقة كما عرفت أما ما اختاره هنا من انه يقع على ما عناه فلا كل كالم مطبوخ ومشوى
ولا يلائم قوله فيما تقدم وبين قدره لانه لا مقدار له حيث لا مقدار له الكيل والوزن
ولا يجزى فيما تفرقه النار لعدم انضباطه به لاختلاف مقدار استوائه ونضجه بالطبخ
والشئ بل يصير قيميا يعرف بدفع الثمن أو تسميته على ان في عرفنا الآن لا يطلق الطعام على
المشوى بل يعتبر العرف وحال الموكل فان التخاب على حسب ذلك فاذا عرفت شره الطعام
مطبوخا أو أعطا غنا يلقى بحاله أو يقاربه يشتري لذلك وان أعطاه مالا كثيرا يفتى ان يسطه
على حسب حاله الا ان يكون متخذا وليمة فتمضى مثل ذلك وان كان العرف على البر والدقيق
والخبز صرف الكثير الى البر والمتوسط الى الدقيق والقليل الى الخبز لان اقتضى الحال
خلافه وهذا كله اذا دفع اليه دراهم وقال اشترى طعاما أما اذا دفع اليه دراهم وقال اشترى
طعاما لم يجوز على الآخر لانه لم يبين له مقدار أو جهالة القدر في المكيلات والموزونات كجهالة

للجهالة الفاحشة (وبشرا
طعام وبين قدره أو دفع
عنه وقع) في عرفنا (على
المعناد) المهيأ للاكل
من كل مطعوم يمكن أكله
بلا اتمام (كالم مطبوخ أو
مشوى) وبه قالت الثلاثة
(وبدقته) عني وغيره
اعتبار العرف

والافلاوان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة وغيره فاذ كان ذلك أى تصح الوكالة كذا فى العناية
والمقدمة (قوله أوفرس أو بعل) فيدهم الاختلاف فى الشاة كما تقدم فهم من جعلها من هذا
القبيل أى الجهالة الفاحشة ومنهم من جعلها من قبيل المتوسطة (قوله يصح بما يتحمل له حال
الامر) حتى لو ان عاميا و كاه بشرا فاشترى فرسا يلبق بالملوك لزم الوكيل قال الاتفاقى
وانما جعل جهالة النوع عقو لان التفاوت بين النوع والنوع بغير فلا يمنع الامتنال لكن
تصرف الوكالة فى ما يلبق بحال الموكل اه (قوله زبلى فراجع) عبارة لان الوكيل قادر
على تحصيل مقصود الموكل بان يتصرف فى حاله ح وفى الكفاية فان قيل الحيز أنواع منها ما يصلح
لركوب العظماء ومنها ما لا يصلح الا يحتمل عليه قلنا هذا الاختلاف الوصف مع ان ذلك يصير
مالم يجرى فى حال الموكل حتى قالوا ان القارئ اذا امر ان يارب يشترى له جارا ينصرف الى
ما ركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب أو الاذن لا يجوز عليه (قوله لانه من القسم الاول)
أى عا فيه جهالة يسيرة وهى جهالة النوع المحض لانه ببيان الصفقة صارت يسيرة وان لم يسم غنا
(قوله وبشره ادر) جعل الدار كالعبد تبعه لا كزمو ان قالوا قاضى خان لانه شرط مع بيان الثمن
بيان الهلة كما فى فتاواه محالة الله داية فانه جعلها كالثوب من الجهالة الفاحشة لانها تختلف
باختلاف الاغراض والجيران والمراق والمحال والبلدان ولذا التزوج على دار لم تكن تسمية
صحيحة وذكر فى المصرايح انه يخالف فى رواية المبسوط قال والمناخرون قالوا فى ديارنا لا يجوز
الا ببيان المحال ووفقى فى البحر يحمل ما فى الهداية على ما اذا كانت تختلف فى تلك الديار
اختلافا فاحشا وكلام غيره على ما اذا كانت لاتتفاوحش (قوله يخص نوعا أولا) بان كان
يوجد به هذا الثمن أنواع وقصده الرد على ما فى الجوهرية على ما مر وعبارة المقدمة هى الاولى ان
يقول كما قال فى البحر أطلقه فتعمل ما اذا كان ذلك الثمن يخص نوعا أولا ثم قال وبه اندفع
ما فى الجوهرية حيث قال وهذا اذا لم يوجد به هذا الثمن من كل نوع أما اذا وجد لم يجوز عند بعض
المشايخ وفى الكافي لو قال اشترى باف درهم ثيابا أو دواب أو شيئا أو ماشيت أو ماريات أو أدنى
شئ حضر ك أو ما يوجد أو ما يتفق صح لان التعميم دلالة التقويض الى رأيه وكذا لو قال اشترى
بالف وبيع أو اجعل ألفان مالك بضاعة لانه تقويض وكذا لفظ البضاعة يدل على التعميم
(قوله زاد فى البرازية أو قدرا) أى فى كميل متفاوت افراده قال فى البحر والخطة من هذا
القبيل وبيان المقدر كبيان الثمن كما فى البرازية والخاتمة وأراد التفاوت فى القلة والكثرة
ولذا تزول ببيان المقدر وهو الكميلى فى الكميلى والوزن فى الموزونات فلو قال اشترى حنطة
لا يصح ما لم يبين المقدرة قول كذا فتقير أو يتعين البالد الذى فيه كما فى البرازية (قوله والا يسم
ذلك) أى ما ذكر من الثمن والنوع والمقدر (قوله وهى) أى جهالة الجنس (قوله لا يصح
وان سمى غنا الجهالة الفاحشة) فان الداية لغة اسم لما يدب على وجه الارض وعرفا للقبيل
والبقل والحمار فقد جمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء
ولهذا لا يصح تسميته مهورا كما تقدم واذا اشترى الوكيل وقع الشراء له كما قدمناه عن النهاية
وسمى صنفى فى هذا الباب لو وكاه بشرا سمى بغير عيتمه فان شرا لوكيل الا اذا نواه الموكل أو
شرا بماله أى مال الموكل والظاهر انه مسمى غنا أو نوعا تاما لىكون قوله بغير

أوفرس أو بعل (صح) بما
يحمل له حال الامر زبلى
فراجع (وار لم يسم غنا) لانه
من القسم الاول (وبشره
دار أو عبد) جازن سمى
الموكل (غنا) يخص نوعا
أولا بغير (أو نوعا) كحشى
زاد فى البرازية أو قدرا
ككذا فتقير (والا) يسم ذلك
(لا) يصح والخف بجهالة
الجنس (و) هى مالو وكاه
(بشره ثوب أو دابة لا) يصح
(وان سمى غنا)

لنفسه الوكالة باطله وكذا الدارأي لا يصح التوكيل بشراء الدار مطلقا وذكروا الامام
 قاضي خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والدارأي ايضا من الجنس والنوع لان اختلاف بقوله
 المرافق وكثرتها فان بين الثمن بطريقيهما النوع وان لم يبين بطريقيهما الجنس وعلى تقدير
 المتأخر من بشرط المحلة لان اختلاف باختلاف المحال ولما سمي من الثمن توجد الدار في كل محلة
 وكذا لو قال اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين عدد القفزان أو الثمن لان هذا الاسم يتناول القليل
 والكثير وان سمي عن الدار ووصف جنس الدار والثوب جازمه عنه نوعه وقيمه لا يفي كقول
 الدار مختلف لرواية المبسوط فقال فيه وان وكاه بأن يشتري له دارا ولم يسم ثمنها لم يجز ذلك على
 الآخر ثم قال وان سمي الثمن جازلا نسميته الثمن يصير معلومة عادة وان بقيت جهالة فهي
 بسيرة مستدركة والمتأخرون من مشايخنا يقولون في ديارنا لا يجوز الا ببيان المحلة وكذا اذا سمي
 نوع الدابة بأن قال سار يصح التوكيل بشراء الحمار وان لم يسم الثمن لان الجنس صار معلوما
 بالنسبة وانما بقيت الجهالة في الوصف فتصح الوكالة بدون نسيمة الثمن وان كانت الجير انواعا
 منها الموكب ومن العمل فان هذا اختلاف الوصف وذلك لا يضر مع ان ذلك يصير معلوما
 بعرفة حال الموكب اه ما في النهاية وتراجع نسخة أخرى لان الفسخة التي بيدي محرقة جدا
 (قوله كعمد) في الجوهره الشافعية لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى عروضة ثار او امره
 ان يشتري له شاة فذكر الجنس والثمن وان قال اشتر شاة أو عبد او وليد كرمنا ولا مصفة قالو كالة
 باطله لان اختلاف العبيد والجواري أكثر من اختلاف سائر الانواع وعادة الناس في ذلك
 مختلفة فكانت بين الجنس والنوع (قوله فان بين الثمن الخ) لان بقدر الثمن يصير النوع
 معلوما أطلقه فمثل ما اذا كان الثمن مخصوصا نوعا ولا يوبه اندفع ما في الجوهره حيث قال وهذا
 اذا لم يوجد من كل نوع أما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ اتهمى (أقول)
 جزم من لا خصم وفي مقته القدر حيث قال فان بين النوع أو ثمن عين نوعا صحت والا لا تنهي
 ومثله في غرر الانكار تحتهم النهاية لكن قال القهستاني في شرحه والاحسن ترك الصفة
 بعين صفة الثمن بقوله غير نوعا فان النوع صار معلوما بعينه تقدير الثمن كافي له دابة وعن
 أبي يوسف انه ينصرف الى مثل ما ياتي بحال الموكب اه ولا يخفى ما فيه (أقول) قال المقدسي
 بقوله تعالى عبارة الجوهره المذكورة مؤيداتها قلت ولا شك ان الجنس يميز مثلا يوجد بهما من
 الحبشي والهندي وغيرهما اه (قوله صحت) أي الوكالة (قوله والا) أي وان لم يبين الثمن
 أو الصفة لا يصح (قوله وكاه بشراء ثوب هروي) منسوب الى هراقة مدينة بخوار صحت زمن
 عثمان رضي الله تعالى عنه قال الاتقاني فان قال اشتر ثوبا هرويا ولم يسم الثمن فهو جائز اذا
 اشتراه بما يشتري مثله أو زاد على ذلك بما يتغابن الناس في مثله وكذلك كل جنس مما من
 الثياب فان سمي له ثوبا زاد على ذلك الثمن لم يلزم الآخر وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الآخر
 فان وصف له صفة وسمى له ثوبا فاشترى له تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الآخر اه
 والاصل فيه انه اذا بين الموكب به بجنسه ونوعه ووصفه نصح الوكالة به للمحالة وان ترك جميع
 ذلك ذكرنا فاطيدل على أجناس مختلفة فذلك المجعول فلم تصح الوكالة أصلا لانهم الجهل وان
 بين الجنس وذكرنا فاطيدل على أنواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع أو الثمن صحت الوكالة

كعبه فان بين الثمن أو
 الصفة أكثر من صحت والا
 = (وكاه بشراء ثوب هروي)

أولاً فهذه الاشياء ملحقة بالجنس من وجه لان اختلاف العبد والجواري أكثر من اختلاف
 سائر الأنواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فاذا لم يسم الثمن أو الصفة الحق بمجهول الجنس وإذا
 سمى الثمن أو الصفة بان قال تركى أو هندی الحق بمجهول النوع وهذا لان العبد جنس واحد
 باعتبار منفعة العمل اجناس مختلفة باعتبار منفعة الجمال وان منفعة الجمال مطلوبة من بنى
 آدم ولهذا يجعل رؤية الوجه من بنى آدم كروية الكل في اسقاط خيار الرؤية وفي هذه المنفعة
 يختلف التركي والهندي اختلافا فاحشا فكان جنسا واحدا من وجهه دون وجهه فالحقناه
 بالجنس الواحد عند بيان الثمن والصفة والجنس المختلف اذا لم يبين أحدهما عملا بالشبه بين
 ولنا جهة الجنس المعقود به لا تمنع صحة التوكيل حتى ان من وكل ببيع عين من اعيان ماله جاز
 وان لم يبين الثمن وجاز ان يبيع ناي عن شاء عند أي حصة رحمه الله تعالى لان الموقوف به
 ا كسب المالية والاجناس كلها في المالية سواء في هذا الوجه اتحد الجنس ولا يختلف وأما
 المعقود عليه فالمالية كلها مقصودة فراق آخر أيضا مقصودة كالسن والركوب وباعتبارها
 يختلف الجنس فلم تجز الوكالة عند اختلاف الجنس كذلك ولهم مذاقنا لا يشترط بيان
 الجنس ولا بيان النوع في المضاربة اذا لم يوصف بها كسب المالية والافانواع والاجناس سواء
 في اعتبار المالية كذا ذكره الامام المرغيناني والمحجوب في ربهما الله تعالى والاصل ان الجهة
 البسيطة تكمل في الوكالة كجهة الوصف استحسنانا وانما قيد بقوله استحسنانا لان القياس باباه
 (فان قلت) قد ذكر في الميسر ان سمى الجنس والنوع ولم يبين الصفة جازت الوكالة سواء سمى
 الثمن أو لم يسم وهذا استحسنان وفي القياس لا يجوز ما لم يبين الصفة وجه القياس ان التوكيل
 بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يجوز الا ببيان وصف المعقود عليه الا ترى أنا
 نجعل الوكيل كالمشترى لنفسه ثم كالبايع من الموكل وفي ذلك الجهة التي تمنع الصحة فكذلك فيها
 اعتبار به وكان بشر المريسي باخذ بالقياص الى ان نزل به ضيف فدفع درهم الى انسان ليأتي
 بالرؤس المشوية فجعل بصفهاله فخرج عن اعلامه بالصفة فقال اصنع ما بدالك فذهب الرجل
 واشترى الرؤس وسجها الى عبد الوعد الى بشر بهدما كما قال له أين ما قلت لك قال ما قلت لي
 اصنع ما بدالك وقد بد الى ما فعلت فرجع عن قوله واخذ بالاستحسان وجه الاستحسان ان ماروي
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه دفع دينار الى حكيم بن حزام وأمره ان يشتري شاة
 لا لاصحته ولم يبين صفتها وأيضاً فان وجه الاستحسان ما ذكره ان معنى التوكيل على التوسعة لانه
 استعانة وفي اشتراط عدم الجهة البسيطة خرج فلما اعتبرناه لمكان ما فرضناه نوعة ضيقة وحرجا
 وذلك خلاف باطل فلا بد من بيان الجهة البسيطة وغيرها لتمييز ما يفسد الوكالة عما لا يفسدها
 (فبقول) اذا كان اللفظ يجمع اجناسا كالأبنة والثوب أو ما هو في معنى الاجناس كالدار
 والرقبة على ما يجي في الكتاب المولد فانه رادو ذكر في المغرب المولدة التي ولدت يلاذ الاسلام
 والسطوة ٢ مع الوسط كالعدة والوعد والعظة والوعظ في ان التاء موضت في آخرها عن الواو
 الساكنة من أوها في المصدروا الفعل من حذرب ومن قال لا آخر اشترطوا بأودار أو دابة
 فالوكالة باطله أي وان بين الثمن وقد ذكرنا ولما بطلت الوكالة كان الشراء واقعاً على الوكيل وبه
 صرح في نسخ الجامع الصغير فقال رجل أمر رجلا ان يشتري له ثوبا أو دابة فاشترى فهو مشتر

قوله على ما يجي الخ هكذا
 الاصل وتحرر هذه العبارة
 فانما في ظاهرة ولذلك
 فيه الموافقة حفظه الله تعالى
 في آخر المقالة على أن
 الصفحة محرفة جدا

(قوله الاصل انما انعمت) بأن يقول ابتاع ما رأيت جازت الوكالة لانه فوض الامر الى رأيه
 فأي شيء اشتراه له يكون بمثابة درر وفي البحر عن البرزخية ولو وكمه بشمرا أي ثوب شامخ ولو
 قال اشترى الاثواب لم يذكره محمد رحمه الله تعالى قبل يجوز وقيل لا ولو اتوا بالايحوز ولو ثيابا
 أو الدواب أو الثياب أو دواب يجوز وان لم يقدر الثمن اه وفي حاشية الدرر للمولى عبد الحلیم
 وفرقوا بين ثيابا واثوابا فقالوا الاول للجنس والثاني لا كان الفرق نشأ من عرفهم كذا في الكافي
 والخلاصة والتحقيق فيه أنه اذا ذكر الثياب ونحوها من ألقاظ العموم يصح التثنية يصح الى
 الوكيل بخلاف ثوب أو ثواب لا يظهر العموم فيه فاصير شامخا في جنسه متفاحش الجاهلة فلا
 يصح كافي المقدسي اه (قوله أو عمت) أي بالشخص كأن قال هذا الشيء المعين أو بانوع المحض
 وأراد به ما تاربت أحاده وهو الذي عناه بقوله أوجهات جهالة يسيرة الخ (قوله أوجهات
 جهالة يسيرة) قال في الكفاية الاصل أن الجهالة ثلاثة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس
 كالثوب كميل بشمرا الثوب والداية والرقيق وهي تمنع صحة الوكالة وان بين الثمن ويسيرة وهي
 جهالة النوع كالثوب كميل بشمرا الحمار والبغل والفرس والثوب الهروري والمروري قائم الا تمنع
 صحة الوكالة وان لم يبين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالثوب كميل بشمرا عجب وشمرا
 أمسة أو دار فان بين الثمن أو النوع تصح وتلحق بجهالة النوع وان لم يبين الثمن والنوع لا تصح
 وتلحق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتناع (قوله وهي جهالة النوع المحض كفرس صحت) احتراز
 بالمحض عما تردد بين الجنس والنوع كالعبد والدار فقيمه التفصيل المتقدم والآخر (قوله وان
 فاحشة وهي جهالة الجنس كداية بطات) أي وان بين الثمن والجنس عند الفقهاء هو المقول
 على كثيرين مختلفين في الاحكام ولا شك ان الدابة في اللغة ما يدب على الارض يشمل المكاف
 والطاهر ونحس العين ونحس السور وما فيه الزكوة ما يحل بيده الى غير ذلك وفي العرف ذوات
 الاربع وهو قريب منه فاذا جرى العرف على غير ذلك اتبع لان التكلم بقصد المتعارف
 عنده قائم في اذا قال وكملت بشمرا دابة لا يقصد منها الا الحمار فهو كالوساء وفي بعض الجهات
 يريدون بالحيوان الحمار ولا يعرفون للحيوان معنى سواء وفي دمشق يباع ثياب معلومة من
 القطن في سوق معين بعد صلاة العصر فلو وكل أحد ممن يتعاطاها ان يشتري له ولو لم يتصرف
 الاها على هذا يقاس قوله وان متوسطة وهي جهالة النوع الغير المحض وهو ما تفاوتت
 افراذه فتفاوتا فاحشا كعبد ولذا لا يجري فيه الجبر على القسمة قال في النهاية وحاصل هذا ان
 الجهالة لا تخلو اما ان كانت في المعقود عليه وهو المبيع والمشتري أو في المقتود به وهو الثمن
 فالجهالة بالمعقود عليه لا تخلو من ثلاثة أوجه جهالة فاحشة وهي ما كانت في الجنس مثل
 الثوب كميل بشمرا الثوب والداية والرقيق فلا يصح سواء سمى الثمن أو لم يسم لان اسم الرقيق
 بقول الذكروا الاتي وهم ما من بني آدم جنسان مختلفان حتى لو اشترى شخصا على انه غلام فاذا
 هو جارية كان المبيع باطلا وكذلك اسم الدابة يقع على ما يدب على وجه الارض دابة قوله
 تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وجهالة يسيرة وهي ما كانت في النوع المحض
 كالثوب كميل بشمرا أمسة أو بقر أو فرس أو ثوب هروري أو جارية تركية أو هندية وهو صحيح بين الثمن
 أو لم يبين وجهالة متوسطة بين منزلة الجنس والنوع كالثوب كميل بشمرا عجب أو جارية أو دار أو

مطلب
 ٣ الجهالة ثلاثة أنواع

الاصـل انما انعمت أو
 عمت أوجهات جهالة يسيرة
 وهي جهالة النوع المحض
 كفرس صحت وان فاحشة
 وهي جهالة الجنس كداية
 بطات وان متوسطة =

انفسح البيع من أصله ولو أبرأ الوكيل والموكل المشتري عن الذم من معاري أبرأ الموكل (قوله)
 بخلاف وكيل بيتيم الجار متعلق بقول المتن فان دفع له صحح والمراد بوكيل البيتيم وصيه كما
 في العيني يعني لو دفع المشتري من الوصي الثمن للبيتيم لا يصح لانه لا يخرج عن العهد بل يجب
 عليه الدفع للوصي ثانيا لان البيتيم ليس له قبض ماله فـ كان الدفع اليه تضييعا فلا يعقده
 أبو السعود (قوله وصرف) أي وكيل صرف يعني ان الوكيل بالصرف اذا صار فقبض
 الموكل بدل الصرف يبطل الصرف لا تقرأ أحد العاقلين من غير قبض لان التقابض فيه
 بمنزلة الاجاب والقبول وهما معا فان بالمتعاقلين فكذا القبض فيه ذكره التتبعي (قوله مع
 مولاه) متعلق بقوله ما ذون (قوله فلا يملك) أي المولى قبض ديونه لانه أعلى منزلة من الوكيل
 لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله مالم يكن عليه دين) الا قد في التعبير اما اذا كان
 عليه دين الخ ويكون محترزا قول المصنف لادين عليه ط (قوله لانه لا فرما) أي لان الحق فيما
 بيده والاولى التصريح به (قوله التوكيل بالاستقراض باطل) وعليه الفتوى فهو ثانی عن
 الخزانة حتى لو وكل به فاستقرض كان له لا للموكل لان البذل فيه لا يجب ديناً في ذمة المستقرض
 بالعقد بل بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالعقد
 فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور في الذخيرة ونحوه في الخاتمة ان المأمور بالاستقراض ان
 تصرف في عبارة نفسه بان قال لامقرض اقترض عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه
 لا للامقرض فان منع العشرة منه وان تصرف في عبارة الامر بان قال مثلاً ان فلانا استقرض
 منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة للامر ان كان المأمور في هذه الصورة رسول
 لوكيل وبالباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة ط وقدمنا الكلام عليه مستوفى فلا
 تغفل (قوله لا الرسالة) أي فانما غير باطل لا تنفقاء تقويض التصرف فيها لان الرسول سفير
 محض وقد مر ان التوكيل بالاقرض صحيح لانه تقويض التصرف في ملكه (قوله والتوكيل
 بقبض القرض صحيح) بان يقول الرجل اقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه اه وفي هذه الصورة
 منافاة لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ط وارجع الى
 ما قدمناه * (فرع) * التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من
 الموكل وعن الطواويس معنى ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت حقوقاً ونة
 أو خوف عار على فاقر بالمادعي يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية وللشافعية فيها قولان
 أحسنهما لا يصح وقدم الشيخ به في صاحب البحر في كتاب الشركة في الكلام على الشركة
 الفاسدة انه لا يصح التوكيل في أخذ المباح وانه باطل رمل على البحر والقرع سيما في متنا في
 باب الوكالة بالخصومة والله تعالى أعلم وأسئله راقه العظيم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

افرد هذا باب على حدة وقدمه على سائر الابواب لكثر احكامها وكثرة الاحتياج اليها
 وقدم بحث الشراء لانه يفي عن اثبات الحق والبيع يفي عن ازالته والازالة به دلالات
 (وعلم) ان الوكيل بالشراء اذا اشترى نسيئة فحل بعونه لا يحل على الامر كما في منية المتفق

بخلاف وكيل بيتيم وصرف
 عيني (ومثله) أي مثل
 الوكيل عبد ما ذون لادين
 عليه مع مولاه) فلا يملك
 قبض ديونه ولو قبض صح
 استخرا فانما لم يكن عليه دين
 لانه لا فرما بن ازية * (فرع) *
 التوكيل بالاستقراض باطل
 لا الرسالة درر والتوكيل
 بقبض القرض صحيح فتنبه
 * (باب الوكالة بالبيع
 والشراء) *

اضافة العقد الى الموكل امكن الحكم مقارنا للسبب الى آخر ما قدمناه وفي البرازية وقبض
المهر لها الا لو كبل (قوله لكونه فيها سقيرا محضا) فانه يضيفها الى موكله فانه يقول خالك
موكلى بكذا وكذا في أمثاله ابن ملك قال مثلا على السفير حاك قول غيره ومن حكي قول غيره
لا يلزمه حكم ذلك القول اه والسفير الرسول والمخ بين القوم صحاح أى يظهر عن موكله
عبارة فاعاقد هو الموكل به - هذه العقود لا الوكيل ولذا لا يستغنى عن الاضافة الى موكله ولذا
غياها بقوله حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فالغايتان في الحقيقة اشئ واحد بقوله فيما تقدم
حتى لو اضافه لنفسه لا يصح عند عدم امكان انصراف العقد اليه وقوله هذا حتى لو اضافه المخ
عند الامكان اذ يصح انصراف النكاح اليه (قوله فكان كالرسول) أى في كونه سقيرا محضا
في نوعي العقد حتى لا بد أن يقول أو ساقى اليك فلان بكذا فيضيفه الى مرسله بلقطها فترجع
الحقوق الى مرسله لا اليه في النوعين قال في البحر وشرطه الاضافة الى مرسله بان يقول ان
مرسلي يقول بعث منك وشعوه اه وقال في المنع وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن
السبب لانه اسقاط فملائي فلا يتصور صدور من شخص وثبوت حكمه لغيره فكان سقيرا
اه (قوله فلا مطالبة عليه في النكاح بهر) أى اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم للزوجة)
أى اذا كان وكيلها ولا يلى قبض مهرها كان الوكيل بالخلع لا يلى قبض البذل ويصح ضمانه
مهرها وتخير المرأة بين المطالبة أو الزوج فاذا أخذت من الوكيل لا ترجع على الزوج ولو
ضمن وكيل الخلع البذل صح وان لم تأمر المرأة بالضمن ولذا يرجع قبل الاداء اه بحر (قوله
ولامشترى الاباء عن دفع الثمن للموكل) لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اصالته
وقد قدمنا احكام قبض الثمن وانه لا فرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل ترجع
الحقوق اليه بعد موته لا الى الموكل فلو وكل الوكيل الموكل بقبض الثمن فله ذلك ولا يقدرد على
المنع افاذه عزى زاده ولو دفع الموكل بالشراء الثمن الى الوكيل فاستلمه له وهو مضمون كان للبائع
حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم يقدر الموكل الثمن الى البائع باع القاضي الجارية
بالثمن ذارضا وبالافلا اه خزائن المفتين (قوله وان دفع لصح) لان الثمن المقبوض حتى
الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدنع اليه (قوله لعدم الفائدة) لان المقبوض
حقه وبرئت ذمة المشتري لو وصل الثمن الى مستحقه عيني (قوله نعم تقع المقاصة بين
الوكيل لو وحده) أى لو كان وكيل المبيع وحده مدونا للمشتري وقع الثمن مقاصة بما عليه من
الدين ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وهذا عند ما قال أبو يوسف لا تقع
المقاصة بين الوكيل وهو مبيع على جواز ابراء الوكيل بالمبيع من الثمن فعنده ما يجوز ابراءه
فتقع المقاصة وعنده لا يجوز فلا تقع ووجه البناء ان المقاصة ابراء بعوض فيعتبر بالبراءة بغير
عوض ولو كان للمشتري دين على الموكل تقع المقاصة بمجرد الدعد ولو كان له عليه ما دين تقع
المقاصة بين الموكل دون دين الوكيل ذكره في البصر بمال الشئى وبه يعلم قول الشارح لو وحده
فتمنه ومثل المقاصة في جانب الوكيل يقال فيما اذا باعها من دائنه بدينه فانه يصح ويرى وضمن
الوكيل للموكل كما في الذخيرة (قوله ويضمنه) أى الوكيل لموكله لانه قضى دينه بمال الموكل
وان ملك المبيع في يده قبل تسليمه بطات المقاصة ولا ضمان للموكل على الوكيل لانه بالملك

اكونه فيها سقيرا محضا
حتى لو اضافه لنفسه وقع
النكاح له فكان كالرسول
(فلا مطالبة عليه) في
النكاح (بهر وتسليم)
للزوجة (ولامشترى الاباء
عن دفع الثمن للموكل
وان دفع له صح ولو صح
نحو الوكيل) استحسانا
(ولا يطالبه الوكيل ثانيا)
لعدم الفائدة نعم تقع
المقاصة بين الوكيل لو
وحده ويضمنه لموكله

لاوكالة فلو أخرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح بل لابد من إخراج الرسالة كما قلنا وبه علم
 أن ذلك غير خاص بالاستعارة بل كل ما كان فكذلك إذا كان الوكيل من جهة طالب التملك
 لا من جهة المملك فإن التوكيل بالافراض والاعارة صحيح لا بالاستعارة بل هو
 رسالة هذا ما ظهر في قدامه أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى آمين (قوله كساح) فلو لم
 يضاف النكاح إلى الموكل وأضافه إلى نفسه وقع له قال في البحر معزيا للزيادة الوكيل بالطلاق
 والعنف إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال إن فلانا أمرني أن أطلق أو أعتق يتعدى إلى
 الموكل لأنهم مدته ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق
 مخرج الوكالة بان أضاف إلى نفسه صح إلى النكاح والفرق أن في الطلاق أضافه إلى الموكل
 معنى لأنه بناء على ملك المتعة والرقبة وهو للموكل وأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر
 حتى لو كان وكيلًا بالنكاح من جانب أو أخرج الكلام مخرج الوكالة لا يصير مخالفًا لضافته إلى
 المرافعة لأن صحة النكاح تلك البضعة وهو إذا كان له ملكه بضع موكلتي وفي الجوهر
 إذا قال أبو الصغيرة زوجت من ابنك فقال الأب قبالت ولم يقل لا بنى جاز النكاح لابن لأن
 الإيجاب له والقبول يتقيد به فصار كقوله قبالت لابني ولو قال زوجت ابنتي ولم يزد وقع للأب هو
 الصحيح وينبغي لو قيل بالنكاح أن يقول قبالت لأجل فلان (واعلم) أن ما في البرازية من أنه لو
 أضاف الطلاق إلى نفسه يصح حكمه في جامع الفتاوى بقوله حيث قال ولو قال أنت طالق
 أو أنت طالق معنى لم يقع وقيل يقع وقوله معنى افو قال واستفيد الوقوع بان طالق من غير
 إضافة بالاتفاق انتهى (قوله وصلح عن دم عمدا وعن انكار) ومثله عن السكوت يعني أن زيدا
 إذا ادعى دار على عمرو فوكل عمرو وكيلًا على أن يصلح على المائة فيقول زيد صلحت عن
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل الوكيل فيتم الصلح ولا فرق بين أن يكون الصلح عن انكار
 أم عن اقرار كما في صدر الشريعة ورد عليه ابن كمال بقوله هذا الصلح لا تصح إضافته إلى الوكيل
 بخلاف الصلح عن اقرار فإنه تصح إضافته إلى كل من سمع أو قد عرفت اختلافاً لاف الإضافة في
 الموضوعين فافتقر الصلحان في الإضافة قال العلامة أبو السعود قال الشيخ با كبر في التقييد
 بكون الصلح عن انكار نظر فإنه لا فرق في الصلح بين أن يكون عن انكار أو عن اقرار في الإضافة
 فإن زيد إذا ادعى على عمرو فوكل عمرو وكيلًا على أن يصلح على مائة فإذا قال زيد صلحت عن
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار أو انكار
 إلا أنه إذا كان عن اقرار يكون كالبيع فيرجع الحقوق إلى الوكيل كما في البيع فتسليم بدل الصلح
 على الوكيل وإذا كان عن انكار فهو وفاء يمين في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع
 إليه الحقوق حموي (قلت) هذا الذي ذكره الشيخ با كبر هو عبارة صدر الشريعة وما اعترضه
 في الدرر رده عزى زاده اه (قوله وهبة وتصدق) قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى انظر
 ما حقوق الهبة والصدقة المتعاقبة بالموكل اه (أقول) لعلها عند استحقاق عين الهبة والصدقة
 والرجوع فيها ما أوليهر (قوله وشركة ومضاربة) يزداد البراء لأنه لا بد من إضافته إلى موكله
 فلو لم يضاف إليه لم يصح كما ذكرنا (قوله تتعلق بموكله لايه) قال في الدرر والصرف أنه الحكم
 فيها لا يقبل الفصل عن سبب لانها من قبيل الاستقاطات والوكيل اجنبى عن الحكم فلا بد من

(كساح وصلح
 عن دم عمدا وعن انكار
 وعتق على مال وكساح وهبة
 وتصدق واعارة وبيع
 ورهن واقراض) وشركة
 ومضاربة عيني (تتعلق
 بموكله) لايه

اسقاط لا يشوبه معاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط
محض والموكيل اجنبي سقير فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في البواب هذا المخلص
ما ذكره القوم في هذا المقام انتمى (أقول) يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة اشتراط
ذكر الموكل وان اسند الموكيل الفعل الى نفسه فاذا كان وكيلاً من جانب المرأة يقول للزوج
خالع امرأتك على هذه الالف فخالع يتم بقول الوكيل كما صرحوا به في الخلع أما لو قال خالع
فقط فلا ولو كان وكيلاً من الجانبين فقال خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز في الصحيح من انه
يكون وكيلاً من الجانبين في الخلع وصرحوا أيضاً بأنه لو قال لغيره طلق امرأتك رجعية فبين
فقال لها الموكيل طلاقك ثانياً تقع رجعية ولو وكاله بالباقي فقال لها الموكيل أنت طالق تطليقة
رجعية تقع واحدة بائنة وصرحوا بأنه يصح توكيل العبي والمجنون ويصير كأنه علق الطلاق
على تلفظهما وفي طلاق الفتاوى الهندية الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في المتأخرات
الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد ابن فبذهب الرسول اليها ويطلقها
الرسالة على وجهها فاقع عليها الطلاق كذا في البدائع فقد ثبت بهذا ان قول الوكيل خلعت
وطاقت يكفي ثم الذي يظهر من كلامهم ان المراد هنا بالوكيل الوكيل من جهة من ثبت له
الملك بقرينة التعليل بان الحكم فيها لا يقبل عن السبب ففي النكاح يقول وكيل الزوج زوج
بنتك اقلان فيضمنه الى الموكل ولو قال زوجي وقع له لالا موكل وأما وكيل الزوجة فيقول
زوجت فيصح وفي الطلاق يقول وكيل الزوج طلقت فلانة وفي الخلع يقول وكيل الزوج
خالعتها على ألف وأما وكيل المرأة فيقول قبلت بدون اضافة اليها وكذا في العتق على مال
والكتابة ولو كان الطالب من جهة وكيل المرأة أو العبد يقول طلق فلانة بألف وأخضعها بألف
على ألف أو اعتق عبدك كذا أو كاتبه على كذا فيقول وكيل الزوج أو السيد فعلت فيمكن في
بالاضافة من أحد الجانبين لان الملك من كل منهما فان المرأة تملك نفسها وكذا العبد كما ان
زوج أو السيد يملك العرض وفي الصلح عن انكار أو دم عمد يقول الوكيل صلح فلانا عن
دعوائك عليه على هذا المال أو الدم فيقبل المدعي ولو قال الوكيل في هذه المواضع اعتقني أو
طلقتي أو كاتبني أو صلحتني لم يصح بخلاف بعضي واجرى فانه يصح اضافتها الى نفسه كما صرحوا
وكذا بقية الصور الا تسمية يقول الوكيل من جهة طالب التملك فلا نا أو تصدق عليه
أو أعمره أو أودعه أو أراه عنده كذا أو أقرضه كذا ولو قال هبني أو تصدق على أو
أعمرني الخ يقع له لالا موكل وأما الوكيل من الجانب الآخر كما اذا دفع لرجل مالا وكاله بان يهبه
اقلان من لاقائه يقول وهبتك أو تصدقت عليك أو أعرتك أو أودعتك الخ من غير أن يقول
وهبتك هذه الالف التي لفلان الموكل ثم اعلم ان هذه المذكرات يفتقر بعضها عن بعض من
حيث ان ما كان منها اسقاطاً يضيفه الوكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجتك
فلانة وصالحتك عما قد عهده على فلان من المال أو الدم أما ما كان منها تأملاً كالعين أو منفعة أو
حفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله لفلان كذا أو أودعه كذا أو أقرضه كذا
فلا بد في هذا من استخراج كلامه من خرج الرسالة فلا يصح ان يقول هبني كذا كما صرحوا به في اقلان
وأودعني اقلان وعلى هذا فنقولهم التوكيل بالاستعانة باطل معناه انه في الحقيقة رسالة

وقال في البهرانه الاصح وقال المكرخي ثبت للوكيل ثم ينتقل للموكل وقال القاضي أبو زيد
الوكيل نائب في حق الحكم أصـ يل في الحقوق فوافق المكرخي في الحقوق وأباطا هر في الحكم
وهو حسن كذا في البرازية (قوله في الاصح) قال الشافعي وعلى طريقة المكرخي لا يعتق
أيضا لأنه يثبت للوكيل ملك غير متقرر وكذا لا يفسد نكاحه إذا اشترى زوجته به بالوكالة فلا
غرم لهذا الاختلاف لأن الموجب للملك والفساد الملك المستقر وهذا إذا اشترى الوكيل
قريب موكله يعتق عليه ويفسد نكاحه إذا اشترى زوجته موكله (قوله فلا يعتق قريب
الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به) في هذا التقرير مع نظر فان هذه الأحكام ثابتة على
القولين كما أفاده في المنع أماعلى الاصح فظاهر وأماعلى قول المكرخي فلما عمل به الشارح من
قوله لأن الموجب الخ وان كان ظاهره تعبد لالقول الاصح لكنه لا يصح عنه له (قوله لأن
الموجب) قد علمت أن هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من أنه يثبت
للوكيل ابتداء ثم ينتقل الى الموكل (قوله حتى لو أضافه لنفسه لا يصح) أي على الموكل فلا
ينافي قوله الآخر حتى لو أضاف النكاح لنفسه وقع النكاح له كما ظن وفي البرازية الوكيل
بالبطلاق والعتاق إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلانا أمرني أن أطلق أو أعتق
يستغنى عن الموكل لأن عهدته ماعلى الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق
مخرج الوكالة بأن أضافه الى نفسه صح الا في النكاح والفرق ان في الطلاق أضافه الى الموكل
معنى لا يثبت على ملك الرقبة وتلك للموكل في الطلاق والعتاق فاما في النكاح فذمة الوكيل
قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج الوكالة لا يصير مخالفا لضافته الى
المرأة معني فكأنه قال لم يمكنك بضع موكتا اه قال العلامة أبو السـ هودليس المراد ان
الطلاق والعتاق يقع بمجرد قوله ان فلانا أمرني أن أطلق أو أعتق بل لا بد من الإيقاع مضافا
الى موكله فيما إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة أو الى نفسه إذا أخرج الكلام مخرج الوكالة على
ما يأتي اه (قلت) وفي السابع والعشرين من التاترخانية ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع
هو الصحيح اه قال في البحر فعلى هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف ففي وكيل النكاح من
قبل الزوج على وجه التمرط وفيما عداه على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي الاشياء الوكيل
بالإبراء إذا أبرأه لم يصفه الى موكله لم يصح كذا في الخزانة اه (أقول) وظاهر ما في البحر أنه
لا تلزمه الاضافة الا في النكاح وهو مخالف لكلام غيره قال في الدرر بعد قوله في المتن تتعاق
بالموكل ونفهم ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانهم من قبيل الاسقاطات والوكيل
أجنبي عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب أما النكاح
فلان الاصل في البضع الحرمة فكان النكاح اسقاطا لها واسقاطا يتلشى فلا يتصور ضرورة
السبب عن شخص على سبيل الاصل ووقوع الحكم غيره فجعل سفيرا يقارن الحكم السبب
حتى لو أضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما
في البيع بخلافه في جاز ضرورة السبب عن شخص أصالة ووقوع الحكم غيره خلافة وأما الخلع
فلأنه اسقاط للنكاح والتأخير المرد المنكح كوجه المرأة والوكيل أمانته أو منها وعلى
التقديرين يكون سفيرا محضا فلا بد من الاضافة الى الموكل وأما الصلح عن انكار فانه أيضا

في الاصح (فلا يعتق قريب
الوكيل بشرائه ولا يفسد
نكاح زوجته به) لكن
(هما) ثابتان (على الموكل
لو اشترى وكيله قريب موكله
وزوجته) لأن الموجب
للعق والفساد الملك المستقر
(وفي كل عقد لا بد من
اضافته الى موكله) يعني
لا يستغنى عن الاضافة الى
موكله حتى لو أضافه الى
نفسه لا يصح ابن كمال

لو ملك ملك من الموكل ولو مات الوكيل بالشرع وظفر الموكل بالمشتري عيابه وورثه أو وصيه
 والأقا موكل * وكيال البيع إذا مات وظفر مشتريه به عيابه وورثه على وصي الوكيل أو وارثه والا
 فعلى الموكل كذا في البرازية وفي الخانية الوكيل بالشرع لا يملك ابراء البائع عن العيب عند
 أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشرع إذا اشترى بالنسيئة فمات
 الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزئه هذا يدل على ان المنة في المذهب
 ما قال انه المعقول وقد اقيمت به عدة دلائل كما قال فيما سبق وقد كتبت في الاشياء
 والنظائر حكم التوكيل بالوكيل * وما فرغ على ان الوكيل اصل في الحقوق ما في كافي
 السلام ولو لوكل القاضي وكيلا يبيع شي فباعه ثم خاضه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضي
 لوكيله اه (قوله بالفصل) حال من مدخول المكاف وهو الحقوق المقدمة (قوله بين حضور
 موكله) أي حالة العقد لان الموكل لو كان حاضرا حالة العقد ترجع الحقوق على الوكيل كالأ
 كان غائبا كما أوضحه في المنع (قوله وغيبته) أي وقت عقد الوكيل (قوله لانه) أي الوكيل
 العاقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وهو منه (قوله وحكما) فان أحكام العقد ترجع
 اليه وهو محط العلة (قوله في أصح الأقاويل) وقال القاضي الامام أبو المعالي ان العهدة على
 الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالباشر بنفسه فعليه العهدة (قوله اتفاقا) هـ هذا ينافي
 ما في الخلاصة والبرازية وكيال بشره العبد جاء الى مالكه فقال بعث هذا العبد من الموكل
 وقال الوكيل قبالت لا يلزم الموكل وقد تقدم تعديله والكلام عليه مستوفى (قوله فيه ما فيه) أي
 فيه نظر وعبر عنه بما تفخيمه أي لان البدية منقوضة بما ذكر ابن ملك وبما قال ابن السكال أيضا
 لو أضاف الوكيل بالشرع الموكله صح بالاجماع على ان البدية لا تنبئ منقوضة أيضا
 بمسئلة الطلاق ووكيل المرأة في النكاح كما يأتي (وأقول) توضيحه انك قد علمت من كلامه انه
 لا يكون وكيلا الا اذا أضافه الى نفسه واذا أضافه الى الموكل ففيه اختلاف السابق في المنع
 وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه وشرطه الاضافة الى مرسله لما في البرازية
 والرسول في البيع والطلاق والعنف والنكاح اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بان أضاف
 الى نفسه بان قال طلقتك وبعثتك وزوجت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة لا تنضج الوكالة
 لانها فوقها وان أخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي يقول بعث منك اه (قوله
 يكتفي) أي من غير لزوم (قوله لغو) كما لو نهاه عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن فانه يكون
 باطلا كما تقدم وكذا لو ~~كلم~~ بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فالثمن باطل أيضا ولو كتب
 اصل باسم الموكل لا يسقط حقه في قبض الثمن الا ان يقر الموكل بقبضه ط (قوله والمالك يثبت
 للموكل ابتداء) جواب عن سؤال مقدرة تديره اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة الى
 الوكيل ينبغي ان يعتق قريبه اذا اشتراه بالوكالة لان شراء القريب اعناق فاجاب عنه بقوله
 والمالك يثبت للموكل ابتداء أي في ابتداء الامر خلافة عنه يعني ان الوكيل اصل في حق العقد
 لكن في حق الحكم يخلفه الموكل فيقع له من غير ان يكون أصلا فيه كالعبد يثيب أو بصطاد
 فكما أن المولى يثبت للمالك ابتداء فيما اتهم به عبده أو اصطاد خلافة عنه فكذا الموكل يثبت
 له المالك ابتداء فيما اشتراه وكياله خلافة عنه قال الشافعي وهذه طريقة أبي طاهر الدباس

بالافعل بين حضور موكله
 وغيبته) لانه العاقد
 حقيقة وحكما كمن في
 الجوهر لو حضر فاعهدة
 على أخذ الثمن لا العاقد في
 أصح الأقاويل ولو أضاف
 العهدة الى الموكل تنعاق
 الحقوق بالموكل اتفاقا
 ابن مالك فليحفظ فقوله
 لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن
 السكال يكتفي بالاضافة
 الى نفسه فافهم (وشرط)
 الموكل (عدم تنعاق الحقوق
 به) أي بالوكيل (لغو) باطل
 جوهر (والمالك يثبت
 للموكل ابتداء)

أمينوا ببق ذلك الرسول لا يضمن البائع إذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا
رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اه وقد عُدَّ بقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطا
والعادة محكمة والمعروف قاض الى غير ذلك من كلامهم اه ما في الخيرية* (تنبيه) اه لم أن
الحقوق التي للوكيل كقبض المبيع ومطالبة ثمنه والمخاصمة في العيب والرجوع بثمن المستحق
غير واجبة عليه لانه متبرع يمكنه بقبي أن يوكل الموكل به هذه الأفعال وأما الحقوق التي على
الوكيل كتنظيم المبيع والتمن ونحوهما فالوكل فيها يدعي عليه فلا مدعي أن يجبره على ذلك كافي
الكافي والبر جدي وصدر الشريعة (قوله وقبضه) أي إذا كان وكيلا المشتري (قوله وقبض
ثمن) أي من المشتري أي إذا كان وكيلا البائع فله أن مراده بالوكيل بالبيع ما يشمل الشراء
وكذلك في الإجارة ما يشمل الاستئجار قال في البحر واستقيم من قوله وقبض عن انه لو ضمن
الوكيل الثمن لا يصح ضمانه ولو أحال المشتري الموكل على وكيله بشرط برائة المشتري ليصح
ولو أحال الوكيل موكله بالثمن على المشتري صحته وهي وكالة لاحواله لانه لا ينفى للموكل على
وكيله وان الوكيل لو منع المشتري من دفع الثمن الى موكله صح وله الامتناع عن الدفع اليه
والمكن لو دفع له صح وبرئ استخراجه واناه يصح ابراء الوكيل المبيع قبل قبضه الثمن
وحوالته على الأثمال والمائل والادون وأقالته وحطه وتأجيله والتجوز بدون حقه عندهما
ويضمن خلافا لابي يوسف هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك الخط والبراء والاقالة فبعد
ما قبل بالثمن حوالته لا يصح كما بعد الاستيفاء والوكيل بالاجارة إذا فسخها بعد ما صح لا بعد
مضي المدة وبعد قبض الاجرة دينا كان أو عينا لا يصح الفسخ وان الوكيل لو وكل موكله
بقبض الثمن صح وله عزله الا اذا خاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضي الوكيل
أن يوكل موكله لا يملك عزله ومن أحكامه ان وكيلا المبيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه
بخلاف وكيلا الشراء ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسماء او اليباع لانهم
بهم لون باع اه عن البرازية (قولا) ورجوع به عند استحقاقه (أي رجوع الوكيل بالمبيع
أو الشراء عند استحقاق ما قبضه من مبيع أو ثمن أي عند ظهور المستحق للمبيع وكذا الرجوع
بالثمن عند استحقاقه (والحاصل) أن هذه المسئلة شاملة لمسئلتين الأولى ما إذا كان الوكيل
بائع أو قبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء
كان الثمن باقيا في يده أو سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما إذا كان مشتريا فاستحق
المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه
من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على
الموكل وتظهر فائدته عند اختلاف الثمن اه بجر قال الجوزي فان قلت فله في هذا يكون
المصدر مشتركا بين مصدر الفاعل والمفعول (قوله وخصومة في عيب) أي فيرد المبيع الى
البائع لو كان يده وبه تدليعه الى الموكل يرد به باذنه قال في البحر وهو شامل لمسئلتين أيضا
أما إذا كان بائعا فغيره المشتري عليه وأما إذا كان مشتريا فغيره الوكيل على بائعه لكن بشرط
كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا يرد الا باذنه كما يأتي في الكتاب وأشار المؤلف الى ان
الوكيل لو رضى بالعيب لزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبيل أن يلزم الوكيل

وقبضه وقبض عن ورجوع
به عند استحقاقه وخصومة
في عيب

تسليم بيع

في معنى السكنة وان كان بمن حال فهو على الوكيل ليكون ضمان عن حوى (وفيها) اياه الى
 ما بسطه الزباني من الفرق وفي الجرماني الزباني عن الايضاح اذا امره ان يشتري بالنقد جاز
 والعهد عليه وان امره بالشراء فبينة كان ما اشتراه له دون الاثر بخلاف ما في الذخيرة
 (قوله كسليم مبيع) هذا وما بعده أمثلة للعقود التي تتعلق بالوكيل ففي كلامه اف ونشر
 مرتب أى اذا كان وكيل البائع واطلقه فشمع ما اذا قبض الوكيل الثمن أولا وما اذا قال
 لا تدفع المبيع بعد التسليم حتى يقبض الثمن فمدفع الوكيل قبل قبض الثمن فانه جائز عنده ما
 خلافا للثاني وكان النهي باطلا كما في القنية وقيد في البرازية بما اذا كان المبيع في يد الوكيل
 فلحق في يد المالك وأبي عن المدفع قبل قبض عنه له ذلك أما لو نواه عن البيع حتى يقبض الثمن
 لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعثك به هذه الدراهم التي قبضت منك ولو
 دفع وكيل المبيع الى الدلال فضاع في يده يضمن في المختار كما لو قال بعته وسأته من رجل
 لا عرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي لأنه لا يملك التسليم قبل قبض عنه والحكم صحيح
 والله لا لما صر ان النهي عن التسليم قبل قبض عنه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم
 فلائ لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تتخالف مسألة القمعة اه (قلت) مراد
 القاضي أنه لا يملك التسليم عن لا يعرفه لأمطلقا فصح التعليل أيضا حوى (أقول) ومسئلة
 القمعة ما قاله في منقرقات الوكالة من التاترخانية عازيا لظاهره يرية الوكيل اذا دفع قمعة
 الى انسان لا صلاحها بأمر الموكل ونسي من دفعها اليه لا يضمن قال في النوازل وصار كالذي
 وضعه في موضع من دار ثم نسيه فلا ضمان عليه كذا هذا اه قال العلامة أبو السعود
 وأقول لم يظهر لي وجه ما في القنية من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض عنه مع ان
 المهرح به ان المشتري يورثه تسليم الثمن أولا حيث كان الثمن حالا وعلاو ذلك بقولهم لا يضمن
 حتى البائع فيه أما المشتري فقد تعين حقه في المبيع بمجرد العقد لان الثمن لا يضمن بالتعيين
 حتى لو أضيف العقد الى دراهم معينة كان له ان ينفقدها فها فالظاهر ان ما في القنية من
 بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض عنه ضعيف أشبهى (أقول) وفيه في تقييد ضمان
 وكيل المبيع اذا دفع الدلال وغاب أو ضاع في يده بما اذا لم تكن العادة جارية في ذلك أما اذا
 كان شيئا لا يبيعه الوكيل بنفسه بل يدفع في العادة الى دلال يعرفه على البيع لا يضمن لأنه
 بعتة في العادة يكون ما ذكرنا بذلك * وفي الفتاوى الحيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان
 يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها منهم باع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة
 المكارية بحيث اشترى ذلك بينهم اشتراقا شاعا فبهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة
 في مديته وأرسل مع من اختاره منهم اباعها منهم على دفعات متعده حبا يسر له وأنكر
 المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باع الثمن بيمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك
 اطول المدة أم لا بدله من البينة (أجاب) القول قوله بيمينه اذ له بيمته مع من يختاره ويراه أمينا
 لأنه أمين لم تبطل أمانته والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راضا
 أبكر خواهره زاد جرت عادة ما كذا الرضا انهم يبعثون السكرائيس الى من يبيعهها لهم في البلد
 ويبعث بائعا عنهم يبيعه من شاء ويراه أمينا فاذا بعث البائع عن السكرائيس يبد شخص ظنه

مطلب
 ٢. مسألة القمعة

الوكيل شري ما وكاه بشرا ثم موكله فالظاهر لزوم الموكل وعدم لزومه يحتاج لدليل أما للزوم
فلا فليتأمل وأقول ومما رآه بما في شرح الطحاوي ما مره بقوله شحي وهو موافق لما مر
عن الزياحي فتأمل في هذا المحل فإنه من مداخل الاقدام والله تعالى أعلم بالصواب (قوله الى
الوكيل) أي اسناده في الصيغة (قوله وصلح عن اقرار) أي في دعوى مال ومنفعة لأنه حينئذ
يكون بيعا أو اجارة وهذه الامثلة للعقد ذي الحقوق ويأتي امثلة الحقوق فقط (قوله يتعلق
به) أي بالوكيل بخلاف الرسول لأنه يضيف العقد الى مصلحه وبخلاف النكاح لأنه لا يثبت به
من ذكر الموكل واسناد العقد اليه عيني ولو اختلفا في كون المشتري رسولا أو وكلا فالقول
للمشتري واليمينه على البائع بحر وعند مالك والشافعي واجد يتعلق بالموكل لأن الحقوق
تتعلق بالحكم والوكيل ليس بأصل فيه فلا يكون أصلا فيها فصار كالرسول والوكيل بالنكاح
وإن كان الوكيل أصلا في العقد بدليل استغنائه عن اضافته الى الموكل ولو كان سقيما كجاءوا
لما استغنى وانما جعل نائباً في الحكم للضرورة كي لا يغال مقصود الموكل ولا ضرورة في حق
الحقوق ولأن العاقلة لا تحرق جوع الحق اليه فلم يرجع لضرورة على تقدير كون الموكل
مقلساً أو من لا يقدر على مطالبة عيني (قوله مادام حياً) أما اذا مات الوكيل قال الفضلي
تنقل الحقوق الى وصيه لا للموكل وإن لم يكن وصي يرفع الى الحاكم يصب وصياً عند القبض
وهو المعقول وقيل ينقل الى موكله ولاية قبضه فيحنط عند الفتوى يحيط هذا اذا اتفقوا على
انه وكيل أما اذا اشترى فقال الشراة لقلا وقال البائع بل لك فالحكم فيه ما قاله مؤيد زاده
اشترى شيئا وقال كنت رسول فلان ولائني لك على وقال البائع بعته منك قال قول للمشتري
وفي الخيرية عن الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولائني لك على
وقال البائع انما بعته منك والتمن عليك قال قول قولها وعلى البائع اليمينه ونقل مثله عن
الخانية وكثير من المكاتب ثم قال في البحر والوكيل بالشراة اذا اشترى بالقيمة فبات الوكيل
حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزمه هذا يدل على ان المعتمد في المذهب ما قال انه
المعقول وقد أتيت به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق اه وتأتي عبارة البحر قريبا (قوله
ولو غابا) فاذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كما في البحر (قوله ان لم يكن) أي الوكيل
مجبورا فان كان مجبورا كالعبد والوصي المجبورين فانهم اذا اذاعوا بطريق الوكيل فالتعاقد
حقوق عدهما بالموكل اذ لا يصح من المجبور التزام العهدة لقصور أهليته ولحق مولى العبد
كافي الرسول والقاضي وامينه ثم العبد اذا أعتق فله التزام تلك العهدة والوصي اذا باع لا يلزمه
وفي الخانية عدهم شراة فقال البائع لا سلم لك المبيع لأنك مجبور وقال العبد أنا ما أذن
فأقول للعبد فلو برهن البائع ان العبد قال أنا مجبور قبل أن يتقدم الى القضاء بعد الشراة
لم يقبل ولو قال عدهم بعتك وأنا مجبور وقال المشتري وأنت ما أذن القول للمشتري لأن الاقدام
على المبيع دليل الاذن والاصل بقاها كان على ما كان عليه وقوله ان لم يكن مجبورا يشير الى
أن العبد والوصي المأذون لهما ما يتعلق بهما الحقوق وتلزمهما العهدة وظاهر كلام المصنف ان
العهدة على المأذون مطاوعة فصل في الذخيرة بين أن يكون وكلا بالبيع فانه يبيع عليه سواء
باع بئمن حال أو مؤجل وبين أن يكون وكلا بالشراة فان كان بئمن مؤجل فهو على الموكل لأنه

(الى الوكيل كبيع واجارة
وصالح عن اقراره يتعلق به)
مادام حياً ولو غابا ابن
مالك (ان لم يكن مجبورا)

الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة انتهى وهذا التعديل مؤيد للتوفيق المتقدم
والله اعلم وفي حاشية أبي السهم وتعبير ابن السكال بقوله يمكن بالاضافة الى نفسه صريح في أن
اضافته الى نفسه ليس يلزم خلافا لمن عي به بلاية كالجروحة المصنف امكن الشارح نقل
كلام ابن ملك وأمر بحفظه وأيده بقول ابن السكال المتقدم ورد على المصنف في ابائى بقوله
فقوله لا بد فيه ما فيه وحينئذ يتجه ما ذكره ابن ملك ويسقط ما عترض به في الجرح عليه وما في
الخلاصة والبرازية لا ينافي جواز الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيما اذا
لم يضاف الوكيل العقد الى نفسه بان اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت
في الزيلعي من باب الوكالة بالبيع والشراء التصريح بعدم لزوم اضافة الوكيل في الشراء
وتحويه العقد الى نفسه حيث قال في شرح قول المصنف ولو وكاله بشرا ثم لا يشترط
انفسه ما نصه بخلاف ماله وكاله أن يزوجه امرأه معينة حيث جاز له أن يزوجه بها لان التكاح
الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخل تحت الوكالة تكاح مضاف الى الموكل
وفي الوكالة بالشراء الداخل في الشراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى أحد فكل شيء أتى به لا يكون
مخالفا لمخالفه - فذا من الزيلعي صريح فيما ذكره ابن ملك * واعلم ان قول الزيلعي وفي الوكالة
بالشراء الداخل في الشراء مطلق المخ صريح أيضا في أن الوكيل اذا أضاف العقد الى
الموكل لا يكون مخالفا ويلزمه العقد ولا يتوقف على اجازته خلافا لما سبق عن الخلاصة
والبرازية انتهى ملخصا (أقول) وفي نور العين راجع الجامع الاصغر أمره بشراء فن بأف
فقال ما لك بهت قى هذا من فلان الموكل فقال الوكيل قبالتزم الوكيل اذا أمره الوكيل
أن يقبل عن نفسه ليلزمه الله - فلهذا على الوكيل تخالف بقوله على موكله قاضي خان فيه نظر
ويشعني أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازته اذا الوكيل لما خالف صار كأن المباح قال
ابتداء بع عبيدى من فلان بكذا وقال الوكيل قبالت يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير
الوكيل مشتريا لنفسه (يقول) الحقير أصاب في اراد النظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم
الموكل حيث لم يدل على أفاده ذلك من تعليل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل
بل يتوقف فبين كلاميه تناقض غير خاف على ذي فهم صاف ثم ان الظاهر انه لا يتوقف بل
يلزم الموكل لما في شراء الفضولي نقلا عن شحى ان الفضولي لو شري شيئا وأضافه فقد
الشراء الى من شري له بأن قال ابتاعه به من فلان وقيله لا يتوقف على فلان ولو قال شريته
فلان فقال ابتاعه بهت أو قال ابتاعه من فلان فقال المشتري قبالت نفذ على نفسه ولم يتوقف
وهذا ولم يسبق من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق أحدهما فشرى الوكيل نفذ على موكله
وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهد انتهى (يقول) الحقير يروى بقوله
وعلى الوكيل العهد أن الوكيل لم يخالف موكله كما ظنه الامام قاضي خان تبعه صاحب الجامع
الاصغر غاية ما في الباب أن يكون في المسئلة رواية أو يكون احد ما ذكر في شرح الطحاوى
وقتاوى قاضي خان غير صواب كما لا يخفى على ذوي الالباب انتهى (أقول) الذي يظهر أنه
لا ينافي اذا تعليل انما هو للحكم بالتوقف اذ فيه غرض يجب ايضا حمله ولم يذكره لقوله يلزم
الموكل اذ لزمه اياه واضح وجهه عنه - له أو بالنسبة الى من له ملكة بالقوله بل علمه ظاهرة اذا

اضافته الى نفسه متعلق بالوكيل وان اضافته الى موكله متعلق بالموكل كما فهمه ابن ملاك
 في شرح المجموع لما في الخلاصة والبرازية وكيل شراء العبد جاء الى مالكة فقالت بعت هذا
 العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع اليه
 العهد وقد رجعت قال أبو القاسم الصفار والصحيح ان الوكيل يصير فضولاً ويتوقف العقد
 على اجازة الموكل انتهى وفي المجموع وتعلق حق العقد فيما يضاف الى الوكيل به قال ابن
 ملاك قيد بقوله فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع والشراء لو اضاف العقد الى الموكل
 ترجع حقوق العقد الى الموكل اتفاقاً كذا في الفصول اهـ فقد ادعى الاتفاق مستنداً
 للفصول فكيف يكون مجرد فهم منه فتأمل وفي المجتبى كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه
 اراد به ان تصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط وهذا لو اضاف
 الوكيل بالثراء الشراء الى الموكل صح بالاجماع وقوله وكل عقد لو اضافته الى الموكل
 كأنه كاح مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح فلفظ
 الاضافة واحد ومراده مختلف اهـ قال الخيرة الرملة هذا شاهد لما فهمه شارح المجموع اهـ
 وهو بظاهره اقوال صاحب البحر بان ما في شرح المجموع فهم من شارحه الا ان يكون ذكره
 بحجارة اعباء البحر هـ ذاولك ان تنفي المناقاة بين ما في البرازية وشرح المجموع بمثل ما في
 شرح المجموع من قوله لان الوكيل بالبيع والشراء على النافذين ابتداءه ما فهمه الا بتعلق
 حقوقه بالموكل قبل الاجازة اقرعية تعلق الحقوق عن النفاذ وليس في عبارة البرازية
 ما ينفي تعلق الحقوق بالموكل بعد النفاذ بالاجازة فلنلتزمه ليحصل التوفيق وقد علمت ان عدم
 تعلق الحقوق بالموكل في مسألة البرازية انما تنافي من المخالفة فلوصدرا التوكيد على وجه
 ينفي المخالفة بان اذن له الموكل باضافة العقد اليه فالظاهر نفاذ العقد لعدم المخالفة كما هو
 مفهوم البرازية واذا نفذ العقد هل تعلق بالموكل أو الوكيل لا نفي في كلام البرازية يدل على
 ايجابه أو نفيه فنقول تعلق بالموكل عملاً بما في شرح المجموع والمجتبى اذ لم يوجب ما ينافيه مما
 كيف وقد ادعى الاتفاق فتأمل بهين التحقيق فانه بالتأمل حقيق ليظهر حقيقة الحال
 والله ليسر بلوغ الآمال وتوجيه ما في البحر بان يقال ان عبارة شرح المجموع مطلقه فالظاهر
 انما اشارة لصورة المخالفة الواقعة في البرازية وانه اذا اضاف الى الموكل فيهما ما ينافي البيع
 للحال وتعلق الحقوق به مع ان المنقول بخلافه وحيث وقع في الفصول الحكم مطلقاً كما
 استند اليه الشارح المذكور فهو مقيد بما في البرازية غير ان الشارح فهمه على اطلاقه ولم
 يقيد بالبيع النافذ وظاهر من كلام البحر عدم منع الحكم في النفاذ اذا حملت كلام شارح
 المجموع على ما قلناه وفيه مستند بما في البرازية وعلمت ان كلام البحر لا ينبوع الحكم
 المذكور ارتفاع الخلاف كما يشهد بذلك الانصاف فالماخذ التي وردت على صاحب شرح
 المجموع من صاحب البحر تستند الى اطلاق عبارة شارح المجموع لا غير والله تعالى أعلم (أقول)
 فما في شرح المجموع مقيد باذا اجاز الموكل العقد فلا ينافي ما ذكره الصفار واذا صح هذا التوفيق
 ظهر الجواب عما قيل عن المقدسي من قوله ثم اذا اجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى

المديون كافي شهادة البرازية بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد البيع
 بعيب بعد ما دفع الثمن للموكل فالشترى مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل قبض الثمن
 لا مطالبة عليه كافي القيمة ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض ولا حطه ولا أخذه الرهن ولا تأجيله
 ولا قبول الخوالة بخلاف الوكيل بالبيع (قوله الا في حدود قود) أي قصاص في نفس أو ماديها
 وهذا استثناء من قوله وبإقامتها واستيفائها وقوله بغيره موكله قيد للثاني فقط كإثباته عليه
 في البحر المكن ظاهر كلام الزباجي وصريح كلام العيني والفتح قصر المستثنى منه على الاستيفاء
 حيث قال وهو استثناء من قوله واستيفائها الامن قوله وصح التوكيل لان التوكيل يثبتها
 جائز ولا يمكن لا يجوز واستيفائها ان غاب الموكل ووجه العدول عما هو الظاهر من كون
 الاستثناء من كل من الايقاع والاستيفاء ان الايقاع تسليم ظهر القاذف وتسليم نفس الجاني وهذا
 لا يتصور الوكيل فيه بخلافه السيد الجوى عن شرح النقاية آخر المكن نقل أولا عن شرح
 الطحاوي ما يخالف ذلك وان الاستثناء من كل منهما المكن في الايقاع على اطلاقه وفي
 الاستيفاء ان غاب الموكل عن المجلس أما اذا كان حاضرا أو مر باستيفائه فانه يجوز اه واعلم
 ان ظاهر ما سبق عن العيني صحة التوكيل بآثبات الحدود مطلقا وليس كذلك كما قدمناه وقد عرفت ان
 ما ذكره الزباجي من صحة التوكيل بآثبات الحدود مطلقا لما ذكره قاضيخان بقوله رجل
 وكل رجلا بآثبات السرقة ان كان الوكيل يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو مقبول
 وهو كالمطلب المسروق ومنه ان يخالف السارق يقول له الفاضل تريد المال أو القطع ان قال
 أريد المال حلقه وان قال أريد القطع لا يخلفه الخ اللهم الا ان يحمل كلام الزباجي على ما اذا
 كان الموكل لا يريد القطع بالمال واعلم ان جواز التوكيل بآثبات القذف مذهب الامام ومنعه
 أبو يوسف وقول محمد مضطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد
 والقصاص غير ان الوكيل لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامرية وغير خاف ان قصر الاستثناء
 على الحد والقود يشعر بصحة التوكيل بآثبات التعزير وبه صرح القهستاني عن شرح
 الطحاوي (قوله بغيره موكله عن المجلس) هو قيد للاستيفاء فقط اذ الموكل لو كان حاضرا أو مر
 باستيفائها ما يجوز كافي شرح الطحاوي وغيره وعلا في غاية البيان باحتمال العقو المندوب
 اليه بخلاف حال حضرته لانعدام الشبهة وبخلاف حال غيبته الشهود حيث يستوفيان حال
 غيبتهما وان كان رجوعهم محققا لان الظاهر عدم احترازه عن الكذب والفسق ولم يذكر
 المؤلف التوكيل بآثباتهم ما دخلوا ما تمت قوله فصيح بخصوصه لان التوكيل بآثباتهم ما هو
 التوكيل بالخصوصية فيه ما فهو جائز خلافا لابي يوسف كافي العيني أما التوكيل بآثبات
 حد الزنا والشرب فباطل اتفاقا لاحق لاحد فيه بل تقام البيئة حسبة وأما التوكيل
 باستيفاء التعزير فيجوز مطلقا لانه حق العبد ولا يسلط بشبهة (قوله وحقوق عقد)
 صفة أخذ به قوله تنه ليق به وجه له قوله لا بد من اضافة في محل حرصه قوله عقد
 والمراد بالاضافة المعنى الغوى وهو الاسناد بان يقول بعثت أجرة صالحة (قوله لا بد من
 اضافة الى الوكيل الخ) قال في البحر والمراد فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد من
 اضافة اليه لصيغة تدعى الموكل وليس المراد ظاهر العبارة من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه فان

الا في حدود قود بغيره
 موكله عن المجلس ملحق
 (وحقوق عقد لا بد من
 اضافة) أي ذلك العقد

فيما اذا قال بعه بالف نسيمته او قال لا تبعه الا بالف نسيمته فباعه بالف نقد ويجوز على الآخر فاذا
 شرط شرطاً يقيس من وجهه ولا يقيد من وجهه بان كان ينفع من وجهه ولا ينفع من وجهه ان
 اكده بالنفي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته بانه فيما اذا قال بعه في سوق
 كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤكده بالنفي بان لم يقبل لا تبعه الا في سوق كذا فباعه
 في سوق آخر فبقي على الآخر وان اكده بالنفي لا ينفذ على الآخر كافي ولو قال بعه في السوق
 لا ينفذه حتى لو باع في داره جاز وعنده زفر لا يجوز م واذا عرفناه هذه الجملة جئنا الى تخريج
 المسائل فمقول اذا امر ان يبيع ويشهد على بعه فان لم يؤكده بالنفي بان قال ببع وأشهد
 فباع ولم يشهد جاز وان اكده بالنفي بان قال لا تبع الا بالشهد فباع ولم يشهد لا يجوز واذا
 امره ان يبيع برهن او كفيل فباع من غير رهن او من غير كفيل لا يجوز أ كده بالنفي اولم
 يؤكده واذا قال برهن نفقه لم يجوز الا برهن يكون بقيمة وفاء الثمن او تكون قيمته اقل من مقدار
 ما يتعاقب الناس فيه واذا اطلق جاز برهن قليل وعندهما لا يجوز الا بقصان لا يتعاقب الناس
 فيه وتسام التفار بيع فيما فرجهها و اما الثاني اعنى الوكيل بقبض الدين في قبضه قوله في قبضه
 وضياعه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته للوكيل بخلاف اقراره
 بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض مثله لم يكون موكله وقعت المقاصة وكان
 الوكيل مديون الموكل ولا يملك الوكيل بقبضه الا برأوه الهبة واخذ الرهن وذلك اخذ
 الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الخوفا فيصح
 التبركيل بالقبض والقضاء بالارض بالخصم ولا ينزل بموت المطلوب وينزل بموت الطالب
 فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصح رقب بلائحة فان احتمل الطالب
 بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل ان يطالب الخميل والتمثال فلو نوى المال على
 الممال عليه وعاد الدين على الخميل فالوكيل يملك الطلب ولو كان بالمال كفيل او اخذ الطالب
 كفيل لابعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل ولو كفل بالقبض قبض بعهه الا اذا
 نص على ان لا يقبض الا الكل م ما في البرازية لم يكن قال في الاشباه كل امين ادعى
 ائصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع والوكيل والمناظر الا في الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل
 بقبض العين والفرق في الولو الجمية هـ (واقول) تدفعه الشربة الى اخذ من كلام الولو الجمية
 وغيرهما من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الا ائصال تقبل ابراهمة بكل حال وامام امر بعهه قوله على
 موكله ابراهيم فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله وامام عدمه فلا تنبت
 براءة الغريم الا ببينة او تصديق الورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة المشهورة بمسألة الخليل
 في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السعود قلت ولعلامة المقدسي ايضاً رسالة في هذه
 المسئلة ذكرها الشربة الى في مجموعة رسائله عقب الرسالة التي ألّفها واستشهد بها على ما دعاه
 فارجع الى تلك الرسالةين فقد أشبعنا الكلام فيها بما جرت عليه الحال والله تعالى خير احوال من
 بقبض الدين يخالف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري
 صحته ولو كفل الوكيل بالبيع لم تصح كافي الخاتمة وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به على

التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانهم اندرئ بالشبهات والمراد بالبقاء هنا دفع ما عليه
 وبالاتي فناء القبض فيكون معناه صح التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله منع (قوله) وكذا
 باستيفاءها قال في المنع المراد بالبقاء هنا دفع ما عليه وبالاتي فناء القبض فيكون معناه صح
 التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله فانه في البحر اما الاول في مسائله قالوا لو كان بقاء الدين وكاه
 بان يدفع الوكيل من مال نفسه الى دائن الموكل فناء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه وموكله فيه فلما
 طالبه وكيله برد ما قضا له لاجله قال الموكل أخاف ان يحضر الدائن وينكر قضاؤه وكيلى وبأخذه
 من ثانيا لا ياتى الى قول الموكل وبوصي بالخروج عن حق وكيله فاذا حضر الدائن وأخذ
 من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه بالقضاء اه وقامه فيه
 قال العلامة الجوى نقلا عن العلامة المقدسى هـ اذا قال أخاف ان ينكر الدائن القبض
 فلو قال الدائن انكر القبض وطالبني هل يكون كالأول قال أخاف أو يتوقف ينبغي انه ان برهن
 على انكاره يرجع والا فلا لان الوكيل يبرأ بحجته كما ذكره في السكافي اه اما لو دفع اليه درهم وقال
 له اقض به ديني الذي لزيد فادعى الوكيل الدفع الى زيد الدائن وكذبه كل من الموكل
 والدائن فالقول للوكيل في براءة نفسه بيمينه والقول للدائن في انكاره القبض بيمينه أيضا
 كما في فتاوى قارئ الهداية وفي البحر أيضا وفي كتاب الحوالة امره بقضائه أي من مال نفسه
 أي مال الوكيل فقال قضيت وصدقه الامر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله اليه وأخذه
 من الامر لا يرجع المأمور بما قضا به مال نفسه على الامر لان الامر كذب في اقراره حيث
 قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يطي بالحكم على خلافه اذا كان الحكم باليمينه اما بغيرها
 فلا والحجج انه يعمل لعدم رجوع المأمور على الامر ان المأمور ووكيل بشره ما في ذمة
 الامر عند وثقة الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الامر اذا سلم له ما في ذمته كما شترى
 انما يؤمر بتسليم الثمن الى الامر اذا سلم الامر ما شتره اما اذا لم يسلم فلا ذكر القدور وى ان
 رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المدينين بما قضى قال قضيت دينك بامر
 فلان فانكر كونه مدين فلان وأمره وقضاه أيضا والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين
 والامر والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان غائب لكنه عنه خصم حاضر فان المدعى على
 الغائب سبب لما يدعى على الحاضر لانه ما لم يقض دينه لا يجب له عليه شيء وبينهما اتصال أيضا
 وهو الامر وبعد السببية والاتصال ينتهب خصما ولو قال لاندفع الدين الا بحضر فلان ففعل
 بالاحضره ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل انه دفع بحضره وقال لا تدفع الا بشهود
 فادعى دفعه بشهود وانكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفع بشهود فادفع بشهود لم يضمن
 كذا في كافي الحاكم ولو قال ادفعه بشهود فدفع بغيرهم لم يضمن قال في التاتر خانية في اواخر
 الفصل الحادى عشر عازيا الى المحيط فروع آخر فبما اذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره
 وما لا يجب الاصل في هذا النوع ان الموكل اذا شرط على الوكيل شرط ما يقيد امن كل وجه بان
 كان ينفقه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كده بالنفى أو لم يؤكده بيانه
 فيما اذا قال به بخلافه بغيره بخلافه لا يجوز وان شرط في العقد شرط لا يقيد أصلا بان كان
 لا ينفقه بوجه بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته كده الموكل بالنفى أو لم يؤكده بيانه

(المراد بالبقاء هنا دفع ما عليه)

لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بالاختصاص حاضر اه (قوله بل الشريفة وغيره) اه
 بحر عن خزانة المفتين (قوله وله) أى للمدعى عليه الرجوع عن الرضا ولو بعد مدة والتقييد
 باليوم في القنينة اتفاق كناية عليه صاحب البحر (قوله قنينة) عبارتها الرضى ثم مضى يوم وقال
 لا أرضى لذلك انتهى وذكره في شرح المجموع مع عزى اليها قال في البحر والتقييد باليوم اتفاق
 وانما المقصود ان له الرجوع عن الرضا ما لم يسمع القاضي الدعوى لما في القنينة أى بالوادعى
 وكيل المدعى عند القاضي ثم أتى بشهود ايتيمه او لم يرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريد
 ان يخاصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أى حتمية وفى البرازية
 ولو واكله بكل حق هو له وبخصوصه في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز اه واذا
 واكله بعض ككل حق يحدث له والخصوصية فيه جائز امره فانه يدخل فيه الدين والوديعة
 والعارية وكل حق ملكه اما النفقة فن الحقوق التي لا يملكها كذا في الخزانة (قوله ولو
 اختلاف الخ) أى ولا ينفقة (قوله ان من يثبت الاشراف) أى شرف نسب أو علم ويلحق بذلك بنات
 الصلوات والامراء والاغنياء (قوله فالقول لها مطلقا) أى سواء كانت بكرا أو ثيبا لانه الظاهر
 من حالها مخ (قوله فيرسل أمينه) أى القاضي يعي اذا قبل توكيلها وتوجه عليها الامين يرسل
 أمينه الخ قال في الفتح ثم اذا وكت لزمها أمين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العدول يستحلونها
 أحدهم وبشهادته الاخران على عينتها أو نكولها وفى أدب القاضي للصدر الشهيدي اذا كان
 المدعى عليه مريضا أو مخدرة وهى التي لم يهره دلها خروج الاضرورة فان كان القاضي
 مازونا بالاستحسان لاف بعث نائباً يوصل الخصومة هنالك وان لم يكن بعث أميناً وشاهدين
 يقران المرأة المريضة فان بعثه مال الشهدا على اقرار كل منهما أو انكاره مع الامين ليقبلاه
 الى القاضي ولا بد لاشهادته من المعرفة فاذا شهدا عليها قال الامين وكل من يحضر خصم
 مجلس الحكم فيحضر وكيله ويشهدان عنه مد القاضي باقراره أو نكوله لتقام البينة على ذلك
 الوكيل ولو توجه عين على أحدهما عرضه الامين عليه فان أبى الخلاف عرضه ثلاثا فاذا نكل
 أمره ان يوكل من يحضر المجلس ليشهدا على نكوله يحضره فاذا شهدا بنكوله حكم القاضي
 عليه بالدعوى بنكوله قال السيرضى هذا اختيار صاحب الكتاب فانه لا يشترط للقضاء
 بالنكول ان يكون على اثر النكول فاما غيره من المشايخ فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك
 النكول فقال بعضهم الامين يحكم عليهم بانكول ثم ينقله الشاهدان الى القاضي مع وكيلهما
 فيعفيه القاضي وقال بعضهم يقول القاضي له مدعى أتريد حكيحك ينفى كذبك ثم فازرى
 بعث أميناً بالهكيم الى الخصم يخبره بذلك فاذا رضى بحكمه وحكم فان كان عا لا اختلاف فيه
 نفذ وان كان فيه خلاف توقف على امضاء القاضي والقضاء بالنكول مختلف فيه فاذا امضاء
 نفذ على الكل انتهى (قوله في الوجهين) أى فيما اذا كانت بكرا أو ثيبا لان الظاهر غير
 شاهد لها (قوله عملاً بالظاهر) على جميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفى فيدخل
 اغنياء الدنيا فمن بغناهم مهنات عن الظهور وان لم تكن من بنات العلماء ولا آل البيت
 الظاهر نعم ط (قوله وصح بايقانها) أى حقوق العباد أى يصح التوكيل بايقان جميع
 الحقوق واستيفانها الا في الحدود والقصاص لان لكل منهم ما يبره الموكل بثقة فيملك

بل الشريفة وغيره سواء
 بحر (وله الرجوع عن
 الرضا قبل سماع الحاكم
 الدعوى) لا بعده قنينة
 (ولو اختلفا في كون المخدرة
 ان من يثبت الاشراف
 فالقول لها مطلقا) ولو
 ثيبا فيرسل أمينه ليحلها
 مع شاهدين بحر وأقره
 المصنف (وان من الاوساط
 فالقول لها بالبكر وان)
 هى (من الاسافل فلا
 في الوجهين) عملاً بالظاهر
 برافية (و) صح (بأيقانها)

التو كبل وان لم يؤخرها قبل منه التو كبل اه بزيادة من الجوهرة قوله اذ المريض الطالب
بالتأخير) اما اذا رضى به فلا يكون عذرا (قوله فلو منه فليس بعذر) لانه يخرج به فيجب عن
الدعوى ثم يعاد ولوله لم يعايد حتى ان لم يؤخر دعواه ثم يعاد اه بجزر (قوله بزيادة بجهتها)
عبارةها وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه تو كبله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا لكان
يشهد على شهادته قال القاضى ان فى محسن القاضى لا يكون عذرا لانه يخرج به حتى
يشهد ثم يعايد وهو على هذا يمكن ان يقال فى الدعوى ايضا كذلك بان يعيب عن الدعوى ثم
يعاد اه قلت ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهى ان يست من عذره بل واقعة فى كلام
غيره والمفاهيم محبة بل صرح به فى الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين
ان كان فى حبس هذا القاضى لا يقبل التو كبل بلارضاه لان القاضى يخرج به من السجن
ليخاصم ثم يعايد وان كان فى حبس الوالى ولا يمكنه من الخروج للخصوصية يقبل منه التو كبل
اه (اقول) وفى زماننا لا يمنع الوالى من حبس فى محبسه من الخروج للخصوصية له وعليه
عند القاضى بل يخرج مع محافظ فى كل وقت طلبه القاضى ويعود للحبس على انه صار للحبس
واحدا (قوله) ولا يحسن الدعوى بان علم القاضى انه عاجز عن ان الخصومة بينه
(قوله خاتمة) عبارةها ويجوز للمرافعة ان تترك وهى التى لم تخطأ الرجال بكرا كانت
او ثيبا كذا ذكر ابو بكر الرازى وعليه الفتوى وكذا اذا علم القاضى ان الموكل عاجز عن
البيان فى الخصومة بنفسه يقبل منه التو كبل * (نقطة) يلزم التو كبل اذا كان الموكل
حاضرا مع الوكيل فى المجلس وطريق اثبات الوكالة بالخصوصية ان يضم ذوابه على
غيره الموكل سواء كان منكر الوكيل او مقر اجماع اليمين على غير كافى الخرافة ولا تقبل
الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفى القيمة لا تقبل من الوكيل بالخصوصية بينة على وكالته
من غير خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء فى الخلاف اه قال قاضيان وكالته يقبض
فاقر المدينون بوكالته وانكر الدين فبرهن عليه الوكيل لا يقبل اذا اليمين لا تقبل الاعلى خصم
وباقرار المدينون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ترى انه لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انى
ابرهن على وكالتي بخاتمة ان يحضر الطالب وينكر الوكيل لا تقبل بينة ولو قامت على المقر وكذا
وصى اقر المدينون بوصايته وانكر الدين فاثبت الوصى وصايته بينة تقبل وكذا من ادعى
دينه على الميت واحضر وارثا فاقر الوارث بالدين فقال المدعى انا اثبت بينة فبرهن يقبل لو ر
اليمين وفى الفتوى فى ذلك كتب فيه اه اقر زيد وجماعة من أهالى قرية كذا فى يد بالاصالة من
نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من أهل القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون
عن أنفسهم ان عليهم وعلى الموكلين التمس ومباغاة قدر من الدراهم كذا ومباغاة الى كذا ومباغاة
ذلك لدى حاكم شرعى لم يثبت التو كبل المزبور لانه فى وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطالب
بعمرو المبلغ من الاصل والموكلين وهم مجعودون التو كبل فى ذلك فكيف الحكم فاجاب حيث
انكر والتو كبل المسند كور على الوجه المزبور والاعادة بمرة بمضمون الصك المرقوم فى ثبوت
التو كبل بل لابد من اثباته بوجهه الشرى والخاتمة هذه والله تعالى اعلم ثم قال بعد كلام
ولا عبرة بشهادة وشهود الوكيل كونه فى غير وجه خصم قال فى الكافى فى كتاب الشهادات

اذ المريض الطالب بالتأخير
بجزر (أو محبوسا من غير
حكم) هذه (الخصوصية)
فلو منه فليس بعذر بزيادة
بجهتها (أو لا يحسن الدعوى)
خاتمة (لا) يكون من
الاعذار (ان كان) الموكل
شريفا لخاصه من دونه

السفر أمر باطنى فلا يد من دليها وهو ما نصديق الخصم بها أو القربة الظاهرة ولا يقبل
 قوله انى أريد السفر لكان القاضى يتطرق في حاله وفي عدته قائم الاتخفى حقيقة من يسافر كذا ذكره
 الشارح وفي البرازية وان قال أخرج بالقافلة القلاية سألهم عنه كفى فسخ الاجارة اه
 وفي خزنة المقتنين وان كذبه الخصم في ارادته السفر بحقه القاضى بالله انك تريد السفر اه
 والمأخرون من أصحابنا اختاروا الفتوى ان القاضى ان علم التعنت من ابائه من قبول
 التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار بالخصم لا يقبل منه التوكيل
 الا برضاه فقول الشارح بعد ويكنى قوله اذا أريد السفر محمول على ما اذا صدقه الخصم (قوله
 أو مخدرة) فانه يلزم التوكيل منها كما قاله الامام الكبير أبو بكر الجصاص أحمد بن علي الرازى
 لان الواضح لم تستطع ان تنطق بحقة الحيثية فيلزم توكيلها أو يضيع حقة افعال المصنف
 وهذا شئ استحسنه المتأخرون يعنى أفعالها على ظاهر اطلاق الاصل وغيره عن ابى حنيفة
 لا فرق بين البكر والشيب المخدرة والبرزة والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحديثه قد تضمن
 الامام الرازى ثم تعميم المتأخرين ليس الا فائدة انه المبدئ بقوى ذلك وبعبارة كذا فى الفسخ
 والمخدرة لغت من الخدر كالخدار والتخدير بفتح الخاء الزام البنت الخدر بكسر الخاء وهو سريع
 للجارية فى ناحية البيت وهى مخدورة ومخدرة وفى الشرع هى التى لم تجر عادتكم بالبروز ومخالطة
 الرجال قال الحلواني التى تخرج فى حوائجها برزة وذ كرفى النهاية فى تفسيره ما عن البرزوى
 انها التى لا يراها غير المأمر من الرجال أما التى جليت على المنصة فراها الرجال لا تكون مخدرة
 قال فى الفسخ وليس هذا بحق بل ما ذكره المصنف من قوله وهى التى لم تجر عادتكم بالبروز فاما
 حديث المنصة فقد يكون عادة للعوام فيفعله بهم أو الدهاء لم يعبدها برزوز ومخالطة فى قضاء
 حوائجها بل يفعله لها غير المأمر توكيلها الان فى الزامها بالجواب تصحيح حقة وهذا شئ
 استحسنه المتأخرون وعلمه الفتوى ثم اذا وكالت فلزمها عين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العدول
 يستجلفها أحدهم ويشهد الآخران على عيها أو نكولها اه (قوله لم تخاطب الرجال) أى لغير
 حاجة لان الخروج للحاجة التى لا تخرج عن التخدير يلزمه مخالطة الرجال غالبا والخروج
 للحاجة لا يدح فى تخديرها ما لم يكن بان تخرج لغير حاجة برزوزية وفيما والى تخرج الى
 حوائجها والحام مخدرة اذا لم تخاطب الرجال على ما ذكره فى الفتوى وكلام الحلواني هذا
 محمول على مخالطة الرجال اه وليس للطالب مخاصمة مع زوجته ولا يمكن لا يمنعه الزوج من
 المخاصمة مع وكيل امرائه أو معها كذا فى خزنة المقتنين ولو اختلفا فى كونهم مخدرة فكانت
 منيات الاشراف فالقول لها بكرا أو شيئا لانه الظاهر من حالها وفى الاوساط قولها لكرا
 وفى الاسافل لا يقبل قولها فى الوجهين كذا فى البحر ومثل فى البرازية وسما فى كلام المصنف
 قريبا (قوله كما) أى فى باب الشهادة على الشهادته من انها التى لا تخاطب الرجال وان خرجت
 لحاجة وحمام (قوله أو حائضا أو نفساء الخ) قال فى خزنة المقتنين ومن الاعذار الحائض
 أو النفاس اذا كان القاضى يقضى فى المسجد وهذه المسئلة على وجهين اما ان تكون طالبة
 أو مطلوبة فان كانت طالبة قبل منها التوكيل وان كانت مطلوبة ان أخرها الطالب حتى
 يخرج القاضى من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها الى

(أو مخدرة) لم تخاطب الرجال
 كما مر (أو حائضا) أو نفساء
 (والحاكم بالمسجد)

قوله لم كذا بالاصل والعله
 ثم ان لم تأمل اه

التعنت في الابعاء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار لنفسه
بالحيل كما هو منصوص وكلاء المحكمة لا يقبل منه التوكيل الا برضاه وهو اخفى من رتب الاعانة
السر خسي كذا في الكافي ونحوه في الزياحي وزاد في معراج الدراية وبه أخذ الصنفان وقال
الامام السر خسي اذا علم القاضي التعنت من المدعي في ابعاء التوكيل يفتي بالقبول بغير رضاه
وهو الصحيح وفي الخلاصة قال شمس الاعانة الحلواني في أدب القاضي المقتى بخبر في هذه المسئلة
ان شاء ان يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء أفتى بقولهما ونحن نفتي ان الرأي الى
القاضي اهـ ذاق قضائهم لما علموا من أحوالهم من الصلاح والدين اما قضاء زماننا فلا
بالاظنون ما قالوه يتعين بل قصد منهم حصول المحصول ولو علموا من التوكيل التزوير والاضرار
في الدعوى وفي غاية البيان الاولى ان لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه عندنا وعند العامة
وقال البعض الاولى ان يحضر بنفسه لان الامتناع من الحضور الى مجلس القاضي من
علامات المناققين والجواب الرد من المناققين والاجابة من المؤمنين اعمتقادا اهـ وفي خزانة
المفتين واذا واكله بالخصومة عنه هذا القاضي فلان كان للتوكيل ان يخصمه الى قاض آخر ولو
وكاله بالخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يخصمه الى فقيه آخر اهـ (اقول) وكان وجهه
ان يجعل هذا الفقيه مكانا فلا يكون الاخر كما يكون أمره بخلاف القاضي الآخر فان
ولايته ثابتة وان لم يأمر تأمل (قوله) الا ان يكون الموكل مريضا أي فيلزم التوكيل من غير
رضا الخصم ووجه لزوم التوكيل بالاتوقف على رضا الخصم اذا وجد عذر من مرض
وشبهه أن جواب خصمه حينئذ غير مستحق عليه أبو السعود (قوله) لا يمكنه حضور مجلس
الحكم بقدميه) سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهر داية أو انسان
فان زاد مرضه بذلك لزم توكيله فان لم يزد قال الصحيح لزومه برأيه وفي الجوهره اما المريض
الذي لا يمكنه المرض من الحضور فهو كالصحيح اهـ فاللفظ هو فيه تفصيل ط يمكن في الشتمى
ومنه لا يمكنه بلزوم منه بالارضاء وان كان لا يزيد الر كواب مرضاضى الاصح وظاهره المخالفة
لما في البرازية ووجه المخالفة ما ذكره السيد الجوى حيث قال وظاهره انه لو لم يزد مرضه
بالر كواب لا يصح توكيله قلت هذا الظاهر انما يثبت لو كان المراد بالصحيح ما قابل القاسد ولا يتعين
ان يحتمل ان يراد به ما قابل الاصح وعليه فلا اختلاف الا ترى الى ما ذكره في العناية في بحث
الاختلاف بين الرازي والكرخي فيما اذا اختلف الزوجان في المهر فانهما لا يختلفان في الوجوه
كأما أي فيما اذا شهد مهر المثل له أو لها أو لم يشهد لواحدهم ما واختلف شرأاح الهداية
في الترجيح ففي النهاية ذكر ان قول الرازي أصح وغيره من الشارحين ذكر ان قول الدر خي
هو الصحيح فقال في العناية ان أرادوا بقولهم هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون أصح فلا كلام
وان أرادوا ان غيره فاسد فالحق ما قاله في النهاية الخ (قوله) أو غابا مدعى (سفر) قيد بدة السفر
لان ما دونها كال حاضر كذا في الجوهره وفي المحبط ان كان الموكل مريضا أو مسافرا فالتوكيل
منه لا يلزم بدون رضا الخصم بل يقال له مدعى ان ثبت جواب خصمك فاصح به حتى يرتفع
العذر وان لم تصح به فذلك الرضا بالتوكيل فاذا برضى لزمه التوكيل برضا في ظاهر الرواية
اهـ وهو خاص بتوكيل المدعى كما لا يخفى بهر (قوله) أو مریدا له الخ قال في الجوز واردة

(الا ان يكون) الموكل
(مريضا) لا يمكنه
حضور مجلس الحكم
بقدميه ابن كمال (أو غابا)
مدعى أو مریدا له (ويمكن في
قوله) أنا يريد السفر ابن كمال

اه وتما فيه (قوله برضا الختم) أطلق فيه فعل الطالب والمطلوب كما فعلهما الموكل
 والشريف والوضيع قال الامام قاضيان التوكيل بالخصوصة لا يجوز عند أبي حنيفة سواء
 كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب اه قال في البرزخية وأصله ان التوكيل
 بالارضا الختم من الصحيح المسمى طالبا كان أو مطلوبا وضيعة أو شريف إذا لم يكن الموكل
 حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عنده الامام أى لا يجزى برخصه على قبول الوكالة وعندهما
 والشافعي يصح أى يجزى على قبوله وبه أفتى الفقيه وقال العتابي وهذا هو المختار وبه أخذ
 الصقار انتهى وبقي تمامه (أقول) وبقول أبي حنيفة أفتى الرملي قائلا وعليه المتون واختاره
 غير واحد والمجيبون والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل المعلى ورجح دأله في كل مصنف فلزم
 العمل به ولا سيما في هذا الزمان الفاسد كافي الخيرية (أقول) لكن العمل الآن على صحة التوكيل
 وان لم يرض به الختم وبه صدر رأي السلطان نصره الرحمن كما في ١٥١٦ من المجلة (قوله
 وجوزاه بالرضا) قال في الهداية ولا خلاف في الجواز وإنما الخلاف في اللزوم ومعناه انه إذا
 وكل من غير رضاه لم يرتد برده أولا فله أن يأخذ حقيقته نعم وعندهما لا ويجزى فعلى هذا يكون قوله
 لا يجوز التوكيل بالخصوصة البرضا الختم مجازا لقوله ولا يلزم ذكر الجواز وأراد اللزوم فان
 الجواز لازم للزوم فيكون ذكر اللازم وأراد اللزوم وفيه نظر لأننا سلمنا أن الجواز لازم للزوم
 عرف ذلك في أصول الفقه سائما لم يكن ذلك ليس بمجاز والحق أن قوله لا يجوز التوكيل بالخصوصة
 البرضا الختم في قوة قولنا التوكيل بالخصوصة غير لازم بل ان رضى به الختم صح والا فلا
 حاجة الى قوله ولا خلاف في الجواز والى التوجيه يجعله مجازا اه ان التوكيل تصرف في
 خاص حقه أى في حق الموكل وهذا لأنه وكاهما بالجواب أو بالخصوصة وكلاهما حق الموكل
 فاذا كان كذلك فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الدين أو بقبض الدين لأنه وكاه
 بالجواب والخصوصة لدفع الختم عن نفسه وذلك حقه لا محالة والنصرف في خاص حقه
 لا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بالتقاضى أى بقبض الدين وإيقامه والابى حنيفة رحمه الله
 تعالى أن لا نسلم انه تصرف في خاص حقه فان الجواب مستحق على الختم ولهذا يستحضره في
 مجلس القاضى والناس يتفاوتون في الخصوصية وفي جوابها فرب انسان يصور الباطل بصورة
 الحق ورب انسان لا يمكنه تشبیه الحق على وجهه فيحتمل ان التوكيل عن له حقه في الخصوصية
 فيمتنع بذلك الختم فيستقر رضاه والمستحق لا غير لا يكون خالصا سائما خلاصه له لكن تصرف
 الانسان في خاص حقه انما يصح اذا لم يتضرر به غيره وههنا ليس كذلك لان الناس متفاوتون
 في الخصوصية فلو قلنا يلزمه أى التوكيل بالخصوصة لتضرر به الختم فيتوقف على رضاه
 كما بعد المشتق اذا كاتبه أحد الشريكين فأنما يتوقف على رضا الآخر وان كان نصير فافى
 خاص حقه لا يمكن ضرر الشريك الآخر بين ان يرضى به وبين ان يفسخه دفعا للضرر عنده
 فيمتنع بين القضاء والفسخ وعلى هذا فإذا كانت الوكالة برضا الختم كانت لازمة بالاتفاق
 فلا يرتد برده الختم ويلزمه الحضور والجواب بخصوصة التوكيل وإذا كانت بالارضا ختمت
 ولكن يقبل عند الامام الارتداد برده ولا يلزمه الحضور والجواب بخصوصة التوكيل كما
 في الشروح (قوله والخيار للفتوى تفويضه للعالم) أى القاضى بحيث انه اذا علم من الختم

برضا الختم وجوزاه
 بالرضا وبه قالت الثلاثة
 وعليه فتوى أبي الليث وغيره
 واختاره العتابي وصححه
 في النهاية والمختار للفتوى
 تفويضه للعالم كما در

الرسالة يقع القرض للاداء ولو خرج الوكالة بان اضافه الى نفسه يقع لا وكيل وله منه من امره
(يقول الحقير) انما يجوز التوكيل بالاستقراض ظنا انه لا محل فيه العقد الوكالة وقد اطلال
نمراح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان ندر يسي كنت كتبت في هذا البحث رسالة
طويلة الذبول اطيفة بحيث قبلها كثير من القبول وحاصلها ان محل العقد فيه عبارة
الموكل كما في التوكيل بالاستقراض ونحوه مما يكون فيه التوكيل سفيرا محضا فلا بأس أصلا
بان تسمى الرسالة بالاستقراض وكالة كما تسمى الرسالة بالاستقراض ونحوه وكالة ويؤيد
ما ذكرناه ما قال الامام السكاشاني في البدائع ويجوز التوكيل في الاستقراض والقرض
وما قال الامام الزياهي ايضا في شرح الكنز وعند أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض
جائز لا يقال لو كان وكالة لمادفع للموكل فيما اذا اضاف الى نفسه لاننا نقول حال الوكالة باشرائه
أيضا كذلك لان التوكيل بشر امثلي لا بعينه اذ انما يكون هو له الا ان يتولى الشراء لو كاه
اذ العقد الى دراهم موكله كما ذكره في الهداية وغيرها والله تعالى اعلم انتهى (قوله بكل)
متعلق بقول الماتن أول الباب التوكيل صحيح أي التوكيل صحيح بكل شيء مباشره الموكل ولما
ورد عليه التوكيل فانه ليس له ان يوكل غيره مع انه يباشر بنفسه دفعه الشارح بقوله لنفسه
(قوله لنفسه) جواب عما يقال ان التوكيل يملك التصرف فيما وكل فيه مع انه لا يملك التوكيل
الابتعاض أو نص وحاصل الجواب ان التوكيل يملك التصرف في غيره لا لنفسه ح فان قلت
انه يوكل باذن مع انه لا يصدق عليه التعريف يجب بان ياذن صار التوكيل الثاني
وكيلا عن الموكل الاول والموكل الاول يباشر بنفسه وأورد على هذا القيد الاب والوصي اذا
وكلا في مال الصبي فانه يصح مع انهما يتصرفان فيه لغيرهما افرجع ورد عليه الاستقراض
فانه يجوز ان يباشره لنفسه لا غيره ولا يجوز ان يوكل فيه غيره كما تقدم بيانه مفصلا والجواب
ان عقد الفرض لا يقيده الملك بمجرد بل لا بد من القبض أيضا فلو صح التوكيل به لكان توكيلا
بقبض مالم يملك الموكل وهو لا يجوز وفي معنى المقتضى يشكل على الاصل المذكور انه لا يجوز
توكيل الاب انه يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر المثل كما في القنية (أقول) لا اشكال فانه لم يوكاه
بان يزوجه باقل من مهرها وانما ووكاه بتزويجها فزوجه باقل من مهرها كما هو صريح
عبارة القنية فتأمل وأورد ايضا ان المأذون بالاستقراض يباشره لنفسه ومع ذلك ليس له ان يوكل
غيره واجيب بانه وكيل عن سيده في العقد (قوله فشمى الخصومة) فترفع على قوله بكل
ما يباشره وهو أولى من قول الكفر بكل ما يعقده اشعوله العقد وغيره كالخصومة والقبض كما
في البحر (قوله فصح بخصومة) هي في اللغة الجدل والخصم الخاصم والجمع خصوم وقد يكون
للجمع والالتين والمؤنث وفي الشرع الجواب نعم أولا وفسر هاني الجوهرية بالدعوى الصحيحة
أو الجواب الصريح (قوله في حق العباد) نعم بعضهم ما وجبها كما في البحر وفيه عين
منية المقتضى ولو ووكاه في الخصومة له لا عليه فله اثبات مال له وكل ذلك اذا ادعى عليه الدفع لم
يسمع واذا أثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيلاعا لما لم تنظم الامر
بالاداء ولا الضمان فالجواب انما انخصص بخصيص الموكل وتعمم بتعميمه ولا يقبل من
الوكيل بيعة على وكأنه من غير خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء في مختلف فيه وفيه عين
البرازية ولو ووكاه بكل حق هو له وبخصومه في كل حق له ولم يعين الخاصم به والخاصم فيه جاز

(بكل ما يباشره) الموكل
(بنفسه) لنفسه فشمى
الخصومة فلذا قال
(فصح بخصومه في حق وقى)
العباد

و يقصده (أي البيع احتراماً عن بيع الهازل والمكره كما ذكره صاحب الهداية قال يعقوب
 باشا بعد كلامه الأولي ان قوله و يقصده تا كيداً لقوله يقد والعطف عطف تفسيري لانه بالقصد يعلم
 كمال المقصد كما لا يخفى فليتأمل (قوله تبعاً للمكتر) مفعول لأجله عالم لم يقل أو حال من فاعله أي
 حال كونه تابعاً للمكتر في عدم القول أشار به هذا إلى ما وقع في الهداية وغيره من زيادة انما هو
 للاحتراز عن بيع المكره والهازل فإنه لا يقع عن الآخر قال في البحر هذا خارج عن المقصود
 لان الكلام في صحة التوكيل وهذا في صحة بيع الوكيل فلذا ترك المصنف اه وهذا معنى
 قول الشارح هنا تبعاً للمكتر أي تابعاً للمكتر في تركه هذا القول (قوله ثم ذكر ضابط الموكل فيه)
 أي ما ذكره المصنف ضابطاً لاحد فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع الخمر ويملك تعليق الذي به
 لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي منسباً لبيع
 خمره وهو يملك لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملك
 يملك توكيل كل أحد به بل التوصل به في الجملة وانما يرد عليه توكيل الوكيل بلا إذن وتعميم
 فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل واجابوا بان المراد لنفسه لكان يرد عليه الاب
 والجدي لكان شراً مال ولده المغير ولا يملك التوكيل به كما في السراج وفي التبيين قبيل
 الغصب انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم ظهر في تسليم الورود وانه لا مخالفة بين ما في السراج
 والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك تلك مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد اموالي
 التبيين انما يملك تلك لانه في ضمن التوكيل يبيعه تلك الشراء من وكاه بالبيع اه بان
 قال الاب اشخص وكذلك ببيع عبد ابني منى ويرد عليه الاستقراض بأضافته مباشرة بنفسه
 لنفسه ولا يملك التوكيل به فيقع للوكيل والجواب منع عدم صحته به ما في الحاشية ان وكل
 بالاستقراض فان أضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل كان للموكل والا كان للوكيل اه
 وفي البرازية استقرض منه ألفاً وأمره ان يعطيه برسوله فلانا وزعم المقرض الاعطاء وأقر
 الرسول أي بالقبض وانكر المستقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء اه وهل يلزم
 الرسول الجواب لا لانه أمين يقبل قوله في حق برائة نفسه لا في لزوم الدين ذممة المستقرض
 كرسول المدين بالدين الى الدائن اذا أنكر وصوله اليه وادعى الرسول ايصاله اليه يقبل قوله في
 حق برائة نفسه لا في حق الدين نامل ثم قال بهد صح التوكيل بالاقرض والاستقراض وفي
 القنية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل
 أقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه يصح اه قال في الخواص البيعة وبيعة ولا يرد بالاستقراض لان
 محل العقد من شرطه وليس بوجوده في التوكيل بالاستقراض لان الدرهم التي يستقرضها
 الوكيل ملك المقرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا من باب التخلف لما منع وقيد
 عدم المنافع في الاحكام الحكيمه غير لازم وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى
 هذا لا نقض به على مذهبه فليتأمل اه قال في أواخر الفصل التاسع والعشرين من نور
 العين بر من جف بعث رجلاً يستقرضه فافرضه فضاغ في يده فلو قال أقرض للمرسل ضمن
 مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقرض جائز لا
 بالاستقراض والربا بالاستقراض تجوز ولو أخرج وكيلاً بالاستقراض كلامه مخرج

ويقصده تبعاً للمكتر
 ثم ذكر ضابط الموكل فيه
 فقال

حال أو مؤجل فباع بغيره ولزمته العهدة وإن كان وكيله بالشره فان كان يثمن مؤجلا
 لا تلمزمه العهدة قياسا واستحسانا وتكون العهدة على الآخر حتى ان البائع يطالب الآخر
 بالثمن دون الصبي وإن وكله بالشره يثمن حال فالتقاضي ان لا تلمزمه العهدة وفي الاستحسان
 تلمزمه انتهى قال في البحر وقوله أي صاحب الكنز ان لم يكن محجورا شامل للحر الذي لم يحجر
 عليه اسقه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذ كر شارحو الهداية المحجور وعليه بالسقه هنا
 وانما زدت هذا دخوله تحت المحجور وعليه في كلامهم واقول قاضيان في الحجران المحجور وعليه
 بالسقه بمنزلة الصبي الا في أربعة فلا تلمزمه عهدة كهو وظاهر كلام المصنف ان العهدة على
 المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة بين ان يكون وكيله بالبيع فالعهد عليه سواء باع يثمن
 حال أو مؤجل وبين ان يكون وكيله بالشره فان كان يثمن مؤجلا فهي على الموكل لانه في معنى
 الكفالة وإن كان يثمن حال فهي على الوكيل لكونه ضمانا ثم اه وخالف في الايضاح فيها
 اذا اشترى يثمن مؤجلا فخل الشراء له لا للموكل لأن الشراء للموكل والعهدة عليه كما
 في الذخيرة وايضا في الشرح أي الزايحي وقيد بقوله ان لم يكن محجورا لان المحجور يتعلق
 الحقوق بملكه كالرسول والقاضي وامينه ولو قبضه مع هذا صح قبضه لانه هو العاقد فكان
 اصلا فيه وانتفاء الزوم لا يدل على انتفاء الجواز ثم العبد اذا اعتق تلمزمه تلك العهدة والصبي
 اذا بلغ لا تلمزمه لان المانع المولى مع أهلية وقدر زال وفي الصبي حتى نفسه ولا يزول بالبلوغ
 ولو وقع التنازع في كونه محجورا أو مأذونا حال كونه وكيله لم أره في الخاتمة من الحجر عهده
 اشترى من رجل شيئا فقال البائع لأسلم اليك المبيع لانك محجور وقال العبد انما مأذون كان
 القول قول العبد فان أقام البائع بينة على ان العبد اقرانه محجور قبل ان يتقدم الى القضاء
 بعد الشراء لم تقبل بينته ثم قال عهده باع من رجل شيئا ثم قال هذا الذي بعته لمولاي وأنا
 محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد اه
 وحاصلاهما ان القول لمن يدعى الاذن لان الاصل النفاذ واقدماهما يدل عليه ومن هنا يقع
 الفرق بينهما وبين ما اذا كان وكيله فان النفاذ حاصل بدون الاذن ولزوم العهدة بشئ آخر
 فينبغي أن يقبل قول العبد انه محجور وعليه اثنتي العهدة عنه اه (قوله محجورا) صفة لهما
 وهو من باب التنازع يعني بان يكون كل واحد منهما محجورا أو فردا بالعطف باو والاولى بالواو
 قال في الاصلاح وصبي او عهده محجورين وقد منعا عن ابن الكمال انه قال وأما على قول الامام
 فالشرط أن يكون الموكيل حاصل لهما كما لو كان العبد المحجور والصبي لا يمكن
 التصرف فيكيفية صح تو كيهما ويحاج بان العبد عاك التصرف اكال أهلية وانما يمنع
 لانه لا مال له وتصرفه واقع في مال مولاه فتوقف على اذن المولى لانه لا تصرف في ماله بدون
 اذنه فاذا كان من أهل التصرف جاز تو كيه ولا تر جمع الحقوقي اليه اثلا بضر به مولاه
 وكذا الصبي من أهل التصرف بصحة عبارته وجود عقله لانه يمنع ذلك لقصور في رأيه خشية
 أن يضر بنفسه فجاز أن يباشر العقد بغيره برأي ذلك الموكل ولا تر جمع الحقوقي اليه كذلك وفي
 الشئ وعن أبي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي محجور أو عهده محجور رله
 خيار الفسخ وان كانا مأذونين لزمهما الثمن ورجع عليه على الآخر استحسانا (قوله فلذا لم يقبل

ولو صبي أو عهده محجورا
 لا ينبغي أن الكلام الآن
 في صحة الوكالة لا في صحة
 بيع الوكيل فلذا لم يقبل

ذكره ابن الكمال لكن نظره فيه في البحر بأنه لا حاجة الى اشتراط عقليته الغيب الفاحش من
 اليسير بل هو ازيج الوكيل عند الامام بما قل وكثر ثم ان قيده عليه ان لا يبيعه بغيب فاحش اشترط
 اه واعترضه في المنع بقوله ليس ما ذكر من النظر واتعا موقعه لان التعريف انما هو للصبي
 العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريظه لا بالنظر الى خصوص الوكيل كالتحقيق
 يحتاج الى ذكره هذا النظر والجواب عنه اه ويرد عليه ما في اليعقوبية حيث قال قوله
 ويعرف الغيب اليسير من الفاحش كذا في اكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على ان
 توكيل الصبي العاقل صحيح وقرى الغيب اليسير من الفاحش مما لا يطلع عليه أحد الا بعد
 الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لهجة اشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى اه ولا يخفى عليك
 انه حيث كان تعريف الصبي العاقل ما خوذ فيه معرفة الغيب الفاحش من اليسير كان شرطاً
 في الوكيل أيضاً ثم كان الظاهر أن يقول الابدال اشتغال بالبيع والشراء ومعرفة أثمان
 المبيعات لانه ليس المراد أن يعرف ما حده الفقهاء بل أن يعرف ان هذا الشيء قيمته كذا وانه
 لو اشتراه أو باعه به كذا يكون مقبولا تأمل وعلى كل فاشترط معرفة الغيب مشكلاً فقد
 يكون الرجل من أعدل الناس وأذكاهم وغيب في بعض الأشياء لعدم وقوفه على مقدار قيمة
 مثله أو لم يرادهم اشتراط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما يأتي عنه قوله
 وقد يشترطه بمثل القيمة ثم رأيت في الحواشي السعدية قال ما نصه قوله مما لا يطلع عليه أحد الخ
 ممنوع فانزري كثيراً من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالسمع من الثقات
 وكثرة المباشرة بالعام لا تسمى قديمة قام التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث
 عدم قبول شهادته الا على في هذا الكتاب وأما فيما نحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك
 موجود في الصبي الذي كلاً منافيه فليتأمل اه قلت والظاهر ان مرادهم ان يعرف ان
 الخصة فيه قيمته عشرة مثلاً غيب فاحش وان الواحد قد يبيع من لم يدرك الفرق بينهم ما غير
 عاقل كصبي دفع له رجل كعباً وأخذ منه ثوباً فاذ افرح به ولا يعرف انه مغبون في ذلك لا يصح
 نصره أم لا وقد دمناعن البصران ما يرجع الى الوكيل العقل فلا يصح توكيل المجنون وصبي
 لا بعقل الخ وصريح عبارة المصنف وغيره يدل على عدم صحة توكيل المجنون لكن في المتقدم
 ولو وكل مجنوناً بطلاق امرائه فقبيل الوكيل في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان الافاقة
 تزيد التمكن من التصرف ولا تزال الثابت قلت وفيه بحث لان قبول المجنون انفق فلم يثبت
 اه قلت بوجه هذا البحث ان هذا الفرع مخالف للمعتون التي هي معقود المذهب وان
 أريد به من بعقل البيع والشراء كما ذكرناه هذا ليس بجنون بل كصبي مجبور وفي الواقعات
 الحساسة الوكيل اذا اختلط عقله بشرا ببيد ويعرف الشراء والقبض جاز على الموكل
 شراؤه ولو اختلط ببيع ويعرف الشراء لم يجز وهو كالمعتوه اه قال المقدسي مشكلاً نقاد
 نصره على الموكل لانا عاملناه معاملة الصحيح زجره ولا ذنب للموكل حتى يصرف الزجر له
 ويعامل عليه به فاذ فعل الوكيل المذكور عليه ثم رأيت بحثي هذا منقولاً قال فاضيف ان
 أبي سليمان الجوزجاني قال يجوز على الموكل وقال غيره لا يسرى عليه وعلى ما ذكرته فليراجع
 اه قال في جامع أحكام الصغار فان كان الصبي ما ذونا في التجارة فصار وكيله بالبيع بمن

وارد أيضا على ما قدمه ابن كمال من ان الشرط ان يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه الوكيل فان
الوكيل يملك الصدقة ونحوها اذا كان بالغًا عاقلًا ولا يصح توكيل الصبي في ذلك والجواب عن
الثاني بان الوكيل يملك التصرف في ذلك من مال نفسه لا من مال غيره الا باذنه ولا يصح اذن
الصبي في ذلك التصرف تمام عقله بخلاف بيع الخمر والخنزير فان الذي يملكه بماله نفسه وبمال
غيره باذنه والعاقل البالغ يصح اذنه في ذلك باسقاط حقه عن الخمر والخنزير الا يرى ان له اوراق
الخمر ونسيب الخنزير فكذلك ان بسقط حقه للذي في تصريف الذي يولاه نفسه لان الحقوق
ترجع اليه وهو العاقل حقيقة فحينئذ ينبغي ان يقال بما يملكه الوكيل مع صحة التوقيض من
الاصيل تامل رستي (قوله بنحو طلاق) لان فيه الزام المهر أو بعضه والزامه النفقة في العدة
وغير ذلك (قوله وعناق وهبة وصدقة) تقدم ان هذا ضار بالنظر الى وجه اكتساب المال
ظاهر وان كان نافعا في نفس الامر الخ (قوله بلاذن وليه) متعلق بصح (قوله ان ما دوننا) أي
ان كان الصبي الموكل ما دوننا (قوله ولا يصح توكيل عبد) مضاف لقاعله (قوله وتوقف توكيل
مرتد) أي اذا وکل المرتد اذ توقف وامجاهله وكيلا فلا توقف فيه وهذا اذا كان بمبادلة
مال بمال أو عتق تبرع بيا على توقف تصرفه فقه عند الامام وينفذ منه ما فيه يصح توكيله
واما في النكاح والشهادة فلا يصح منه اتفاقا فلا يصح توكيله فيه واما ما عتق من المساواة
وهو المفاوضة ولا يمتنع عليه وهي التصرف على ولده الصغير فيتوقف اتفاقا فانه توقف توكيله
فيه اتفاقا قال في الجرم ما يرجع الى الوكيل أي من الشرائط فاعقل فلا يصح توكيل مجنون
وصبي لا يعقل لا البالغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف
مملكه والعلم للوكيل بالتوكيل فلو كان لم يعلم تصرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد
علمه وثبت العلم بالمشافهة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو بإخبار رجلين فصولين أو واحد
عدل أو غير عدل وصدقه الوكيل اه كما قدمناه أول الوكالة (قوله خلافا لها) فقالوا فانه قد صح
(قوله وصح توكيل مسلم ذميا الخ) قال في النهر من باب البيع الفاسد صورته بان أسلم عليه ما
ومات قبل ان ينزله أو له وارث مسلم فبعضهم اقيو كل كافر ابيعهما غير ان عليه ان يتصدق
بثمنه وهذا عند الامام خلافا لها اه وتقدم في بابها بتمامها فراجع اه ان شئت (قوله
وشرائعها) أي يصح عند الامام مع أشد كراهة وهي كراهة التحريم كما مر في البيع الفاسد
قال في النهر ثمة فيجب عليه ان يخال الخمر أو يرقها ويسبب الخنزير اه قال سيدي الوالد
رحمه الله تعالى وانظر لم لم يقولوا يقتل الخنزير مع ان نسيب السوائب لا يحل اه أقول
ولعل ذلك لعدم قولها (قوله اعراض النهي) في بعض النسخ بانه لا يبدل اللام وهو من اضافة
الموصوف الى صفته (قوله كما قدمنا) ومثله ما لو اشترى عبدا ثم افلسا أو أعتقه قبل قبضه
لا يصح ولو امر بالبيع بما فقه يصح لانه يصير قابضا اقتضاء كما قدمه في البيع الفاسد (قوله
فتنبه) اشار به الى انه لا تافى بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط
الموكل ثم ذكر الخ تامل واضافة الشرط للوكيل بمعنى في أي ثم ذكر الشرط في الوكيل فانه بعض
الافاضل (قوله اذا كان يعقل العدة) أي يعقل ان الشرع اجاب للبيع مع سائب الثمن والبيع
على عكسه ويعرف الغبن القاحش من البيع ويروى بقصد بذلك ثبوت الحكم والرجح لا الهزل

(ب) تصرف ضار (نحو
طلاق وعناق وهبة
وصدقة وصح بما يتفقه)
بلاذن وليه (كقبول هبة
وصح بما تردد بين ضرر
ونفع كبيع وجارة
ان ما دوننا والا توقف على
اجازة وليه) كالمباشر
بنفسه (ولا يصح توكيل
عبد محجور وصح لو ما دوننا
أو مكاثبا وتوقف توكيل
مرتد فان أسلم نفذ وان
مات أو طلق أو قتل لا
تتألفا لها (و) صح
(توكيل مسلم ذميا ببيع
خمر أو خنزير) وشرائعها
كما مر في البيع الفاسد
(ومحرم حلالا ببيع صيد)
(وان امتنع عنه الموكل)
اعراض النهي كما قدمنا
فتنبه ثم ذكر شرط
الوكيل فقال (اذا كان
الوكيل يعقل العدة

ودفع المديون لرجل وقال اقض فلانا أو فلانا (قوله عن يملكه) متعلق بقوله صحيح وقوله وهو
 إقامة الغير الخ معترض بينهما ويجوز أن يكون متعلقا بإقامة وحيدته فلا اعتراض قال في المنح
 بيان للشرط في الموكل قال في البحر وشمل قوله عن يملكه الأب والوصي في ملك الصبي فلهما أن
 يوكلا بكل ما يعلانه قال الساجي في قوله عن يملكه يصح أن يكون حالاً من الغير فلا يصح توكيل
 الذي ماله بيع الخ لانه لا يلي بيعه ويؤيد هذا أقوالهم حكم الوكالة جوازها ثمرة الوكيل بما
 وكل فيه ويصح أن يكون حالاً من نفسه أي من يملك تصرفاً يملك التوكيل به والذي يملك
 التصرف الأب والوصي اهـ (قوله نظر الى أصل التصرف) أي من حيث أنه لا يعارضه غيره
 فيه من غير نظر الى حكم شرعي فدخل فيه توكيل المسلم ذمياً ببيع خيراً أو خيراً ومحرماً حلالاً
 ببيع الصيد لانه صحيح عنه ولا يملكه الموكل وهو جواب عما يرد على هذا الشرط لكن هذا
 النظر يكرر على التقييد بقوله جازئ وهذا انما يتأق على أن الأصل في الأشياء الإباحة ويرد على
 هذا الشرط أيضاً العبد المأذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كافي المحيط مع أنه يملك أن
 يتزوج بنفسه والجواب أنه بمنزلة الوكيل عن سيده وان كان عاملاً لنفسه والوكيل لا يوكل
 إلا بأذن أو تميم كافي البحر (قوله وان امتنع في بعض الأشياء بعارض النهي) هذا جواب عما
 يرد على قولهم يوكل بكل ما يباشره بنفسه عن يملكه أنه غير مطرد ولا منهكس مع أن الذي يملك
 بيع الخ ولا يملك توكيل المسلم فيه والمسلم لا يملك بيع الخ ويوكل الذي فيه وحاصل الجواب
 أن الذي وان ملك التصرف لا يملك توكيل المسلم لانه منهي عنه والمسلم لا يملك التصرف في الخ
 لعارض النهي وأما أصل التصرف وهو البيع من لا يخاف تزول ذلك صح توكيل الذي بيعه
 لكن هذا انما يتأق على أن الأصل في الأشياء الإباحة (قوله ابن كمال) عبارة علم أن من شرط
 الوكالة أن يكون الموكل عن يملك التصرف لأن الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقدر
 عامه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره وقيل هذا على قولهما وأما على
 قوله فالشرط أن يكون التوكيل حاصل الإباحة لانه يملك الوكيل فاما كون الموكل مالاً كاله فليس
 بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي بشره الخ وقيل المراد به أن يكون مالاً كالالتصرف
 نظراً الى أصل التصرف وان امتنع في بعض الأشياء بعارض النهي ومثله في التبيين
 وذكر بعده أنه لا بد أن يكون الموكل عن تلمذه الأحكام لأن المطلوب من الأسباب أحكامها
 فلا يصح توكيل الصبي والعبد المحجور عليهم اهـ (قوله فلا يصح توكيل مجنون وصبي)
 مصدر مضاف للفاء لـ (قوله لا يعقل مطلقاً) سواء كان ضاراً أو نافعاً أو متردداً بينهما (قوله
 وصبي يعقل) أي بان البيع سالب للبيع جالب للثمن وان الشرع بالهكس (قوله بتصرف)
 متعلق بتوكيل (قوله ضار) الضرب بالنظر الى وجه اكتساب المال ظاهر وان كان نافعاً
 في نفس الأمر فافهم ما سبب الخلاف في الدنيا والثواب في العقب ونفع عباد الله الذي هو غاية
 الكمال في العبد والتصرف من سمة الخ لانه لا يملكها المستطرد لا اكتساب بل تنقيص المال
 ظاهر فلا يملكه الصبي وان كان عاقلاً لان تمام نفعها بحسن النية وهي لا تكون إلا تمام
 العقل فلا يصح توكيله به ولهذا حكى ابن الكمال ما نقله عنه الشارح بقيل لانه لو نظرنا الى أصل
 التصرف اصح توكيل الصبي بالصدق لانه يملك أصل التصرف ويمتنع في البعض بعارض وهو

(عن يملكه) أي التصرف
 نظراً الى أصل التصرف
 وان امتنع في بعض
 الأشياء بعارض النهي
 ابن كمال (فلا يصح توكيل
 مجنون وصبي لا يعقل
 مطلقاً وصبي يعقل

لا بالاعتاق والهبات وبه يقتضى وفي الخلاصة كافي البرازية والحاصل ان التوكيل وكالة
 عامة يملك كل شئ الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المفتى به وينبغي ان
 لا يملك الابراه والخط عن المدين لانهم ما من قبيل التبرع فدخل تحت قول البرازية انه لا يملك
 التبرع وظاهره انه يملك التصرف مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض
 فانهم بالنظر الى الابتدائيات تبرع فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهى والهبة بشرط العوض
 هبة ابتداء معاوضة انتهى وينبغي أن لا يملكهما الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكهما الا لمن
 يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصى مال اليتيم ولا هبة منه بشرط العوض وان كانت
 معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاه واذا نادى بالدعوى بحق
 الموكل وسماع الدعوى بحق على الموكل والاقرار على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس
 القاضي لان ذلك في الوكيل بالخصوص لا في العام فان قلت لو وكله بصيغة وكنت وكالة مطلقة
 عامة فهل يتناول الطلاق والعتاق والتبرعات قلت لم أره صريحاً وظاهره انه لا يملكها على المفتى
 به لان من اللفاظ ما صرح قاضيان وغيره بأنه توكيل عام ومع ذلك فالوابداه اه ما ذكره
 ابن نجيم في رسالته ملخصاً (قوله وسيجي أن به يقتضى) فيه حذف اسم أن (قوله ولو لم يكن
 للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة) عبارة الشرع بلالية تنقل عن الثانية وفي فتاوى الفقيه
 أبي جعفر قال غيره وكنت في جميع أمورى التي يجوز بها التوكيل واثبتت مقام نفسه لا تكون
 الوكالة عامة تتناول البياعات والائتمار وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة يظن ان كان الرجل
 يملك ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجر اتجاره معروفة تنصرف
 اليها اه وبه يعلم ما في كلام الشارح ان صورة البطالان ايسر في قوله أنت وكيلى في كل شئ كما
 بنى عليه الشارح هذه العبارات بل في غير هارهي وكنت في جميع أمورى الخ الا ان يقال هما
 سواء في عدم العموم ولكن معنى كلامه على ان ما ذكره عام وامكنك قد علمت ما فيه مما نقلناه
 سابقاً ان ما ذكره ليس مما الكلام فيه (قوله وهو) أى التوكيل اقامة الغير ولا بد أن يكون
 معلوماً فلا يصح توكيل المجهول بقول الدائن لانيونه من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ ما بعك
 أو قال لك كذا فادفع اليه ما لي عاين لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالذبح اليه كافي القضية
 (قوله مقام نفسه زرفها) أى تنعمه بنفسه وراحته لها من مشقة الخصومة والعمل (قوله أو
 يحجزا) بان كان لا يحسن الخصومة فرب مبطل يحسن التعبير ويصور الباطل حجة أو رب يحق
 لا يحسن التعبير لحصول حقه فتوجه الخصومة عليه (قوله في تصرف جائز) أخرج بذلك ما لو
 وكل الصبي غيره في طلاق زوجته أو عتق عبداً أو هبة ماله (قوله معلوم) أو رد عليه التوكيل
 العام وأجيب بأنه معلوم في الجملة حتى لو لم يكن معلوماً أصلاً كن كثر معاملاته بطل التوكيل
 (قوله فلو جهل) كالأول وكنت بما لي منخ وفتح عن البسوط أو قال أنت وكيلى في كل شئ
 (قوله ثبت الادنى وهو الحفظ) أى كان وكيلاً بالحفظ كما اذا قال وكنت بما لي منخ وفي الثانية
 لانها عن طلاق امرأتى لا يكون وكيلاً ولو قال اعبده لانه لا يملك عن التجارة لا يصير ما دونها
 عند البعض والصحيح يصيرها قال غيره اشترجارية بألف درهم لا يصير وكيلاً ويكون مشورة قال
 لرجلين وكنت أعبدهما يصح هذا أصح وأهم ما باع جاز وكذا لو قال لرجل بيع هذا أو هذا وكذا

وسيجي أن به يقتضى
 واعلمه في الملتقط فقال
 وأما الهبات والعتاق فلا
 يكون وكيلاً عند أبي
 حنيفة خلافاً لمحمد وفي
 الشرع بلالية ولو لم يكن
 للموكل صناعة معروفة
 فالوكالة باطلة (وهو
 اقامة الغير مقام نفسه)
 زرفها أو يحجزا (في تصرف
 جائز معلوم) فلو جهل ثبت
 الادنى وهو الحفظ

الشهادة قاله مقدمي (قوله التوكيل صحيح) أي أنه وبض انصرف الى الغير (قوله بالكتاب
والسنة قال تعالى حكاية عن أصحاب الكهف فابعدوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة) وكان
ابعد منهم بطريق الوكيل وسرع من قبلنا نمرع لما اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير
انكار ولم يظهر نسخته والوقوف هي الفضة المضروبة (قوله ووكّل عليه السلام حكيم بن حزام
بشراء أضحية) رواه ابو داود وبسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن
حكيم وقال لا نعرفه الا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم الا أن هذا داخل
في الارسال عندنا فيصدق قول المصنف أي صاحب الهداية صحيح إذ كان حبيب اماما ثقة فخرج
(قوله وعليه الاجماع) أي انه قد الاجماع عليه (قوله وهو خاص) كانت وكيلي في شراء هذا
البيت مثلا (قوله) كانت وكيلي في كل شيء ونحوه ما صنعت من شيء فهو جائز وأمره في
كل شيء (قوله عم الكل) في الفسخ عن المحبوبي لو قال أنت وكيلي في كل شيء يكون باللفظ فلوراد
نقل أنت وكيلي في كل شيء جائز منعك أو أمره منعك يصير وكيلي في البيعات والاجارات
والهبات والطلاق والعناق حتى ملك أن يتفق على نفسه من ماله وعنه أي حنيفته في
المعاوضات فقط ولا يلى العتق والتبرع وفي التماوى الزينة وعليه الفتوى ومثله اذا قال وكانك
في جميع أمورى اه قال في أدب القاضي واذا وكل الرجل رجلا بطاب حقوقه وقبضها
والخصوصية فيها ليس لهذا الوكيل أن يوكل بذلك غيره لان الخصوصية أمر يحتاج فيه الى
الرأي والناس يتفاوتون في هذا والموكل رضى برأيه لا يرى غيره فلا يكون له أن يوكل غيره
قال وان كان صاحب الحق أجاز أمره في ذلك وما صنع فيه من شيء بان قال ما صنعت فيه من شيء
فهو جائز فله أن يوكل بذلك لانه فوض الامر اليه فمما يراعى عاما والتوكيل من جملة ما رآه
فيه صح وليس للوكيل الثاني أن يوكل غيره لان الوكيل الثاني ما فوض الامر اليه عاما وانما
فوض اليه الخصوصية قال وان مات صاحب الحق بطلت وكالتم ما جبرها لان التركة انتقلت
الى الورثة قال ولولا يمت صاحب الحق ومات الوكيل الاول فالثاني على مكانته على حاله لانه
نائب عن الموكل وليس بنائب عن الوكيل الاول لكن ملك الوكيل عزل الثاني لانه في العزل
نائب عن صاحب الحق (قوله) وخصه قاضيان بالمعاوضات) نقل في الشرع بالالية وغيرها
عن قاضيان لو قال غيره أنت وكيلي في كل شيء أو قال أنت وكيلي في كل قليل أو كثير فيكون
وكيلا يحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائز أمره يصير وكيل في جميع
التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعناق ووقف فقبل
عياك ذلك لا طلاق نعميم اللفظ وقيل لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه
أخذ الفقهاء أبو الليث انتهى وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا وللاحقافة دبر ولا ينجم
رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الثانية وما في فتاوى أبي جعفر
ثم قال وفي البرازيه أنت ووكيلي في كل شيء جائز أمره ملك الحفظ والبيع والشراء وملك
الهبة والصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل
وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طاعت
أمرأتك ووهبت ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز وفي الذخيرة انه يوكل بالمعاوضات

(التوكيل صحيح)
بالكتاب والسنة قال تعالى
فابعدوا أحدكم بورقكم
ووكّل عليه السلام
والسلام حكيم بن حزام
بشراء أضحية وعليه
الاجماع وهو خاص وعام
كانت وكيلي في كل شيء
عم الكل حتى الطلاق
قال الشهاب وهو بفتح
وخصه أبو الليث بغير
طلاق وعناق ووقف
واعلمه في الاشياء وخصه
قاضيان بالمعاوضات فلا
يلى العتق والتبرعات وهو
المذهب كافي تنوير البصائر
وزواهر الجواهر

القوائد الزمنية ومنها في البرازية وكاه بقبض وديعته وجعل له الاجر صح وان وكاه بقبض
 دينه وجعل له اجر الا يصح الا اذا وقت مده مملومة وكذا الوكيل بالتقاضى ان وقت جاز اه
 وكذا الوكيل بالتقصير كذا في الوالدية ومن أحكامها انما لا تبطل بالشروط الفاسدة
 ولا يصح شرط الخيار فيها كما في الثانية * ومن أحكامها صحة تعليقها واضافتها قبل التقييم
 بالزمان والمكان فلو قال بعد علمي ببيع يبعه اليوم وكذا العتاق والطلاق ولو قال بعه اليوم
 فبإعائه غد فبإيه رويان والصحيح انهما لا تبقى بعد اليوم ولو وكاه بتقاضى دينه بالشام ليس له ان
 يتقاضاه بالكوفة * الكل من الثانية * قال في نور العين معزى الى العميون وكاه بقبض الوديعة
 اليوم فله قبضه غد ولو وكاه بقبضه غد الا يملك قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتجمل فكاه قال
 أنت وكيلى به الساعة فاذا ثبت وكالته به الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة
 اليوم لاصح محاولا دلالة وكذا لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعد هاتم قال معزى الى قاضيخان
 وكاه بنى وقال اقبله اليوم فله غد بقبضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تنتهي بعد اليوم وقال
 بعضهم - ثم تبقى وذكر اليوم للتجمل لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي
 البرازية في الفصل الاول من كتاب الوكالة الوكيل الى عشرة ايام لا تنتهي وكالته مضى العشرة في
 الاصح اه السادس في صفة او هو عدم الزوم فله ان يعزله متى شاء الا فيما نذكره ومنها انه
 امين فيما في يده كالودع فيض من يما يضمن به المودع وببرأ به والقول قوله في دفع الضمان عن
 نفسه ومنها انه يتحمل الجاهالة اليسيرة في الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاسدة اى شرط كان
 ولا يصح شرط الخيار فيها لانه شرع في لازم يحتمل القسح والوكالة غير لازمة حتى ان من قال
 انت وكيل في طلاق امرأى على اني بالخيار لثلاثة ايام أو على اني بالخيار لثلاثة ايام فالوكالة جائزة
 والشروط باطل ومنهم - صحة اضافتها قبل التقييم بالزمان والمكان فلو قال بعه غد لم يجز بعه
 اليوم وكذا المتيق والطلاق على الصحيح ولو وكاه بتقاضى دينه في الشام ليس له ان يتقاضاه
 بالكوفة ومنها صحة تعليقها فاذا قال اذا حل مالى فاقبض او اذا قدم فلان فقتقاض او اذا ثبت
 شيئا فانت وكيلى في قبضه او اذا قدم الحاج فاقبض ديونى صحت الوكالة (قوله مما سبقته) اى
 للشهادة ان الانسان خلق له نيبا بالطبع يحتاج في معاشه الى تعاوض وتماوض والشهادات من
 التعااضد والوكالة منه وقد يكون فيما تعاوض أيضا فصارت كالركب من المفرد قاورثا خيرا
 ولان في كل واحدة من الشهادات والوكالة اعانة الغير باحسانه وكل من الشاهد والوكيل ساع
 في تحصيل مراد غيره الموكل والمدعى معه عليه كل منهما ما فتح وعناية قيل في بيان قوله وقد يكون
 فيها تعاوض كما اذا كان وكيلاً يبيع وشرا مائة لقال بعضهم هذا سحر لالتعاوض فيما ذكر
 انما هو في متعلق الوكالة اعنى الموكل به وهو البيع لافى الوكالة والكلام فيها لافى الاول والافقد
 يكون التعاوض في متعلق الشهادة كالوشه - ببيع من لا والصواب ان مراده انه يكون في
 نفس الوكالة تعاوض كما اذا اخذ الوكيل اجره فانه لا يتمتع اذ الوكالة عقد جائز لا يجب على
 الوكيل بخلاف الشهادة اذ هي فرض يجب على الشاهد اقامته فلا يجوز فيه تعاوض اه
 فانت الاظهر ان يقال ان الوكالة يبيع وشوهد ذكر والله فيه مبادلة حكمية بين الوكيل والموكل
 حتى كان له ان يمنع المبيع عن الموكل لا اخذ الثمن اذا تقدم من ماله ولا شئ ان هذا مقتضى

مناسبتة ان كلام من
 الشاهد والوكيل ساع
 في تحصيل مراد غيره

الخاصة في الوكالة العامة وحاصلها ان الوكيل وكالة عامة لان كل شيء الا الاطلاق والعناق
 والهبة والصدقة على المفتي به وعامة فيها وسما في هذا الكتاب عام الكلام على ذلك ان شاء
 الله تعالى ومنه ان لا يوكّل لو كبل الا باذن أو تميم أو تفويض الا في مملكتين (الاولى) الوكيل
 بقبض الدين اذ اوكل من في عماله فلا يصح فيه المديون بالدفع اليه ولو قبضه وضاع لم يضمن
 (الثانية) الوكيل يدفع الزكاة اذ اوكل غيره ثم وثم دفع الاخر جاز ولا يتوقف كما في اضية
 الخاتمة ومنه انه أمين فيما في يده كالمودع فيضمن بما يضمن به المودع ويرأى بما يبرأ به والقول قوله
 في دفع الضمان عن نفسه فلو دفع له مالا وقال اقضه فلان عن ديني فقال قضيت وكذبه صاحب
 الدين فاقول للوكيل في برأته وللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه ويجب اليمين على أحدهما
 فيحلف من كذبه الموكّل دون من صدقه وعني هذا لو أمر المودع بدفعها الى فلان فادعاه وكذبه
 فلان ولو كان المال مضمونا على رجل كالغصوب في يد القاصب أو الدين على الطالب فامر
 الطالب أو الغصوب منه الرجل أن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان
 ما قبضت فاقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصح دفع الوكيل على الدفع الابينة أو بتة صدق
 الموكّل ولا يصح قان على القابض والقول له مع اليمين وللوكيل تحليف الموكّل أنه ما علم انه دفع
 فان نكل سقط الضمان عنه ولو لم يدفع اليه شيء وانما أمره بقضاء دينه من ماله فادعاه وكذبه
 الطالب والموكّل ولا بدنة فاقول قولها مع اليمين ويحلف الموكّل على نفي العـ لم وان صدقه
 الموكّل دون الطالب رجوع عليه بما ادعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدنه ذكره القدرى* وفي
 الجامع لا رجوع للوكيل على موكله ولو صدقه والاول أشبه كما في البدائع ولو ادعى المودع انه
 أمره بدفعها الى فلان وكذبه صاحبها فاقول له انه لم يأمره وقد مثل ابن نجيم عن دفع الى آخر
 ما لا يدفعه الى آخر ثم اختلفا في تعيينه فقال الآخر أمره بتدفعه الى زيد فقال المأمور الى
 عمرو وقد دفعت له فاجاب بان القول للوكيل لانهم جاز اتفاقا على أصل الاذن فكان أميننا ولهذا
 قال الزيلعي في آخر المضاربة لدفع اليه ما لا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع
 اليه ودبعة فاقول للمدفع اليه لانهم جاز اتفاقا على الاذن انتهى لكن رده المقدم على القول
 المضارب شرط البروقال الآخر شرط الشبهة فان القول لرب المال وبما لو قال اذن أن
 تخير في البروقال المضارب في الطعام به فتصرف المضارب القول لرب المال اهـ والحق مع
 المقدم لان الوكالة بينهما على التقييد خصوصا وقد اتفقا عليه وامكن اختلافه في تعيينه وهو
 لا يستفاد الا من جهة الآخر أو ما كون الوكيل أمينا فلم ولكن اذا خالف بصريا غاصبا فيضمن
 وهذا خالف لان الشرع اعتبر في التعيين من يكون مستقدا امه وفي البرازية بقره عليه انه
 دفع اليه عشرة فقال دفعته الى لادفعه الى فلان فدعت يصح الدفع وفي الانقروى أمر رجلا
 بنزع منه لوجع وعين سدا والمأمور نزع سدا آخر ثم اختلفا فيه فاقول للآخر فان حلف فالدبة في
 ماله يعني القانع لانه عدم سقط القصاص للشبهة وفي العتابة اختلفا فاقول قول الموكّل في
 التخصيص يعني لان الاصل في الوكالة التخصيص بخلاف المضاربة وسما في متنا* ومن أحكامه
 انه لا جبر عليه في فعل ما ركل به الا في رد ودبعة بان قال ادفع هذا النوب الى فلان فقبله وغاب
 الآخر يجبر المأمور على دفعه فاما سائر الاشياء فلا يجب عليه التنفيذ كما في المحيط وعامة في

الرؤية أمر تك ببضه وصرح في النهاية فيه معزيا الى القوائد الظهيرة أنه من التوكيل
وهو موافق لما في البدائع اذ لا فرق بين افعـل كذا وأمر تك كذا في البحر لكن قدم في
باب خيار الرؤية نقل عن القوائد جهل الامر من الفاظ الرسالة لان الفاظ التوكيل وسماي
في باب الوكالة بالخصوصة انه ليس بتوكيل قندير* وفيه أيضا واعلم انه ليس كل أمر يفيد التوكيل
فما أمر به ففي الولو الجدية دفع له ألفا وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع ولم يقل لي كان
توكيلا وكذا اشترى بها ألفا تجارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى تجارية بانف درهم كانت
مشورة وما اشترى المأمور فهو له دون الآخر وكذا لو قال اشترى هذه بانف الا اذا زاد على ان
أعطيك لأجل ثمراتك درهم الان اشتراط الاجر لا يدل على الانابة اهـ (أقول) وحاصله انه لا بد
أن يكون في الامر ما يدل على أن المأمور يفعل امر الله بطريق النيابة عنه قال في تهذيب
القلانسى الوكيل من يباشر العقد والرسول من يباشر المباشرة والسلمة أمانة في أيديهم اهـ
قال في انهرج قيل الترفيق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل
والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل واليه الاشارة في قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ
وقوله وما أنت عليهم بموكيل نفي الوكالة وثبت الرسالة اهـ قال في الدرر في أوائل البيوع
الرسول معبر وسفـر فكلامه كلام المرسـل فافترق أن الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى
الموكل بل يضيفه لنفسه الا في مواضع كالتكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل
فيها كالرسول حتى لو اضاف التكاح لنفسه كان له والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل
فاذا لم يضيف الرسول العقد الى المرسـل لم يقع له بل يقع للرسول قال في البحر لو ادعى انه رسول
وقال البائع انه وكيل وطالب به بالثمن فاقول للمشتري والبيعة على البائع وجه كون القول
للمشتري أنه منكر اضافة العقد لنفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر يمينه اليه
الاشارة في الخيانة في البيوع وشروطه الاضافة الى امر له أي شرط كون القول للمشتري اضافة
عقد الشراء الى امر له فلو اضافه لنفسه لم يثبت الثمن * الرابع في شرائها وهي أنواع ما يرجع
الى الموكل وما يرجع الى الوكيل وما يرجع الى الموكل به فما يرجع الى الموكل كونه من ذلك فعل
ما وكل به بنفسه وسنة حكم عليه عند شرح الكتاب وما يرجع الى الوكيل فالحقل فلا يصح
توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا البالغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان
المتوقف ما ملكه وتوكيل الصبي الذي يعقل والعبد في التكاح والطلاق والخلع والصلح
والاستمارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكل ما يقدّمه الموكل بنفسه ٢ وما يرجع
للوكيل ان يبيع بالتوكيل بلور كله ولم يبع لم يتم صرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد
عاه وحكي في البدائع فيه اختلاف في الزيادات انه شرط وفي وكالة انه ليس بشرط وثبت
الملم ما بالمشاهدة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو باخبار رجلين فصولين أو واحد عدل أو غير
عدل وصدقه الوكيل والا فغنده لا وعندهم انهم وأما ما يرجع الى الموكل به فان لا يكون باثبات
حد أو استيفائه الاحد المرفة والقذف وعم أبو يوسف الحدود والعاص على الاختلاف وأن
لا يكون فيه جهالة متقاضة كما سأتى * الخامس في حكمه انه ثبوت ولاية التصرف الذي
تناوله التوكيل ومنه التوكيل العام وقد صنف صاحب البحر فيه رسالة ماها المسئلة

مطلب
بشترط العلم للوكيل
بالتوكيل

وعليه القموى وكذا اذا قل طاعت امرأتك ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز وفي الروضة
فوضت امرى اليك قبل هذا باطل وقيل هذا الاول سواه في انه تفويض الحفظ ولو قال مالك
المستفلات فوضت اليك امر من مستغلاتي وكان اجرها من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها
وكذا لو قال اليك امر دون ملك التقاضى ولو قال فوضت اليك امر دواي وأمر عبيتي ملك
الحفظ والرعى والتعليف والنفقة عليهم ولو قال فوضت اليك امر امرأتي ملك طلاقها
واقصر على المجلس بخلاف قوله ملكة حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البرازية وفي كافي
الحاكم لو ركا بالقيام على داره واجارتمه او قبض غنمه او البيع لم يكن له أن يفي ولو ان يرم منها
شيئا وليس وكذا في خصومتها ولو هدم رجل منها شيئا كان وكذا في الخصومة لانه اسم ملك شيئا في
يديه وكذا الواجرها من رجل في فجء ذلك الرجل الاجارة كان خصمها فيها حتى يقيم او كذا اذا
سكنها او بعد الاجرة اه وقال في باب الوكالة في الدين لو ركا بتمقاضي كل دين له ثم حدث له دين
بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو ركا بقبض غله أرضه وعمرتها كان له ان يقبض ذلك كل سنة
اه وقال في باب قبض العارية والوديعة ولو ركا بقبض عبيد عدهم رجل فقتل العبد خطأ كان
للمودع أن يأخذ القيمة من عاقلة القاتل وليس للوكيل ان يقبض القيمة لانها كالغنم ولو كان
الوكيل قبض العبد فقتل عدهم كان له أن يأخذ القيمة وهو الا أن بمنزلة الاول ولو حنى على العبد
جناية قبل ان يقبضه الوكيل فاخذ المستودع أرضه او كبل ان يقبض العبد دون الارض
وكذا لو كان المستودع اجرة باذن مولاه لم يأخذ الوكيل اجرة وكذا مهر الامة اذا وطئت
بشبهة ولو ركا بقبض امه او شاة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الام ولو كانت ولدت
قبل ان يركاه بقبضه لم يكن له ان يقبض الولد وكذلك غرة البستان بمنزلة الولد اه قال في
البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب والقبول فلا يجاب من الموكل ان يقول وكانت بكذا
او افعل كذا او اذنت لك ان تفعل كذا او تخوهم وزاد في الهمدية لو قال شئت يبيع كذا فاسكت
وباع جاز ولو قال لا أقبل بطل كذا في محيط السر حسي اه اذا قال لغيره ان لم يبيع عبيدي
هكذا فامرأتي كذا بصير ذلك الغير وكيل بالبيع كذا في الذخيرة رجل قال لغيره ساطعك على
كذا فهو بمنزلة قوله وكانت في المحيط امرأتي اذا قال الرجل لغيره احببت ان يبيع عبيدي هذا
او قال هو يت او قال رضيت او قال شئت او قال أردت او قال وافقني فهذا كله توكيل وأمر
بالبيع اه ولو قال لغيره أنت وكيل في قبض هذا الدين بصير وكيله وكذا لو قال أنت جري وكذا
لو قال أنت وصي في حياقي ولو قال أنت وصي لا يكون وكذا في القبول من الوكيل ان يقول
قبضت وما يجري مجرا فمالم يوجد لم يتم وهذا هو كل انسانا بقبض دينه فاني ان يقبض ثم ذهب
فقبض لم يبرأ الغريم لانه ارث بالبرق قال في الهمدية وقبول الوكيل ليس بشرط لصحة الوكالة
استصحابه ان لم يكن اذ ارد الوكيل الوكالة ترتد هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة ثم
الركن قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بشرط نحو ان قدم زيد فانت وكيل في بيع هذا العبد
وقد يكون مضافا الى وقت بان يركاه في بيع هذا العبد عند او بصير وكيله في الغد وما بعده لا قبله
اه فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكيل كما عرفت قلت
الرسول ان يقول له أرسلتك أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل منها الزيادة في باب خيار

على العلة وهو ان الاتفاق اما لو رجع شهود الشرط وحدهم ففيه الاختلاف ولذا قال ولو
 وحدهم على الصحيح قال في الكافي ولو رجع شهود الشرط وحدهم يضمنون عند البعض لان
 الشرط اذا سلم لم عن معارضة العلة صلح علة لان العلة لم تجعل لالا بدو اتمها فاستقام ان يخلصها
 الشرط والصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيادات والى هذا مال شمس
 الاثمة المسمى والى الاول نحر الاسلام البردوى شمر بلاية (قوله قال) أى العقبى وضمن
 شهود الايقاع أى لو قامت بينة انه فوض اليه الطلاق وأخرى انها أوقعته ثم رجعنا كان
 الضمان على بينة الايقاع فقط لانه العلة (قوله لا تنفوي بض) أى تنفوي بض الطلاق الى المرأة
 أو تنفوي بض العقبى الى العبد وشهد آخر ان انما طلقت وان العبد عتق الخ شمس (قوله لانه) أى
 الايقاع علة قال في البحر وأراد من الشرط ما ليس به لانه يشمل السبب فلا ضمان على شهود
 اتفوي بض والضمان على شهود الايقاع كما قدمناه واستشهد الحساحى على عدم تضمن شهود
 الشرط بما لو قال العبد ان ضربك فلان فانت حر فضر به فلان يعتق العبد ولا يضمن الضارب
 لانه عتق بيمين مولاه لا بالضرب فكذلك هذا اه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* كتاب الوكالة *

قال وضمن شاهد الايقاع
 لا الاتفوي بض لانه علة
 والاتفوي بض سبب انتهى
 * كتاب الوكالة *

هى بفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل والكلام فيها في مواضع * الاول في معناها لغة قال في
 المصباح وكات الامر اليه وكلام من باب وعد و كولا فوضته اليه واكتفيت به والوكيل فاعيل
 بمعنى مفعول لانه موكل اليه ويكون بمعنى فاعل اذا كان بمعنى الحافظ ومنه حسبنا الله ونعم
 الوكيل والجمع وكلاء وكاتمو كل قبل الوكالة وتو كل على الله تعالى اعقد عليه
 والحاصل امر الى اللغة بمعنى التوكيل وهو تفويض الامر الى الغير * الثانى في معناها اصطلاحا
 فهى اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم كذا في النهاية حتى ان التصرف ان
 لم يكن معلوما ثبت به ادنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذكر في البسيط وقد قال علماءنا
 فيمن قال لا تخروا كذا على انه يملك به هذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية * الثالث في ركنها
 وهو ما دل عليه من الايجاب والقبول ولو حكما كالسكوت كما سمي به قيسيل الرابع وسماى
 التفرقة في الحكم بين القبول الصريح وبين السكوت فلو قال وكاتك فقال قبالت الوكالة فقال الوكيل
 لانه الادنى فيعمل عليه وقد بدوا بقوله في هذا لانه لو قال وكاتك فقال قبالت الوكالة فقال الوكيل
 طلقت امرأتك فلا تأوا عتقت عبيدك فلا تأوا وزوجت بعتك فلا تومن فلان أو تصدقت من
 مالك بكذا على النقرة فقال الرجل لا أرضى بذلك فهذه الكلام متوجه الى الذى تخاورا
 فيه وهو قولنا ما يكون هذا الكلام والتفويض الاشياء على سابقة تجرى بينهما فان كان كذا
 قال امر على ما عارفوه بما جرت الخنابة فيه فان فعل شيئا خارجا من ذلك النوع لم ينفذ على
 الموكل دون انفاذه كذا في خزانة المفتين ولو قال انت وكاتك في كل شئ كان تفويضا لا حفظا
 وانقباضا ان لا يكون وكيل له للجهالة والاستحسان انصرفا الى الحفظ ولو قال اجرت لك
 بيع عبيدى هذا يكون وكيل بالبيع ولو زاد على قوله انت وكاتك في كل شئ جاز امر لك
 ملك الحفظ والبيع والشراء ويملك الهبة والصدقة حتى اذا أنفق على نفسه من ذلك المال
 جاز حتى يعلم خلافه من قصده الموكل وعن الامام تخصيصه بالعروض ولا يلى العتق والتبرع

الشرط أثبتوا شرطه والشرط لا يعارض العلة في اضافة الحكم لارضافة الحكم الى العلة
حقيقة واصله الى الشرط مجاز كما في الشقي وفي التهمة شهد انه امر انه ان تطابق
نفسها وآخران انهما طافت قبل الدخول فرجعوا بضم شهود الطلاق لا يثبت ما السبب
والتمه يرض شرط كونه سبيار على هذا اذا شهد انه جعل عتيق عبده يده فلان وآخران
انه اعنته ثم رجعوا ولو شهدوا انه امره بالعتيق وآخران ان المأمور عتيق وآخران اعنته ثم
رجعوا ولو شهدوا انه امره بالعتيق وآخران ان المأمور عتيق وآخران عتيق وجود الشرط ثم
رجعوا فالضمان على شهود العتيق (قوله لوقبل الدخول) أما بعد الدخول اذا رجعوا
لا يلزمهم شيء لانه استوفى منافع البضع والاتلاف بعوض كلا اتلاف كما قدمنا (قوله لاشهود
الاحصان) صورته ان يشهد أربعة على الزنا ويشهد آخران على انه محض ثم رجعوا فالضمان
على شهود الزنا لانه علة وهي المؤثرة في الحكم وأفرده بالذكر مع انه داخل في الشرط على ما ص
عليه بقوله لانه شرط ان كان الاختلاف فيه انه شرط أو علامة ثم الشرط هو ما يتعلق الوجود
عليه دون الوجوب والعلامة هي ما يعرف الوجود به من غير ما يتعلق بالوجوب ولا وجوده ونفس
نظر الاسلام وأبو زيد وشمس الأئمة على ان الاحصان علامة لا شرط وأثبتوا مدعاهم بوجهين
وذهب المتقدمون من أصحابنا وعامة المتأخرين انه شرط لا علامة بدليل ان وجوب الحد
يتوقف عليه بالاعتقالية تأخره في الحكم ولا افصاء اليه وهذا شأن الشرط واختارة المحقق ابن
الهام في تحويره ونصره وأجاب عن الوجهين بما لا مزيد عليه هذا ثم كونه شرطاً محضاً انما
هو بالنسبة الى التزكية لمقابلته بها تدبر (قوله لانه شرط) والشرط يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه عدمه ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فلا يلزم من كونه محضاً انه يرجع وانما
يرجع بفعله الزنا بشرط ان يكون محضاً فكان التسبب في رجعه هم شهود الزنا يلزمهم الضمان
برجوعهم رضى (قوله بخلاف التزكية) أى اذا رجع الشهود عنهم اقامهم بضمعون (قوله
لانها) أى التزكية علة ادلة هي الباعث على الشيء المؤثر في وجوده فكانت تزكيةهم ملهبة
للقاضى على الحكم فيضمنون بالرجوع كما تقدم لكن الاولى ان يقول علة العلة لان العلة
الشهادة عند القاضى والتزكية اعمالها لان القاضى لا يعمل بها انصارت في معنى علة العلة
الآن يقال انه عند وجود العلة لا يضاف الحكم الا اليها والحاصل انه اذا اجتمع شهود
التزكية مع شهود الزنا ورجعوا فاجمعوا فالضمان على شهود التزكية لان الحكم يضاف اليها
في كانت علة فيه واذا اجتمع شهود الزنا مع شهود الاحصان فرجعوا فالضمان على شهود الزنا
لا لاحصان لان علة الحكم التهمة والاحصان شرط كما ذكره الاكثر توقف وجوب الحد
عليه (قوله والشرط) عطف على الاحصان وظاهره ان المصنف مال الى قول من قال ان
الاحصان علامة لا شرط على خلاف ما فهمه الشارح بانه شرط على ما اختاره صاحب البحر تبعاً
للاكثر واختار البرزوى ان الشرط ما ليس به لانه يشمل اليه فلا ضمان على شهود التزكية يرض
بل على شهود الايقاع وعلى كل فقد انقضى وعلى عدم تضمين شهود الاحصان كان شرط فلوشهد
شهود الزنا وآخران ان الزاني محض فرجعوا أو شهد بعتيق عتيق وطلاق وآخران بوقوع لشرط
ثم رجعوا فاضمان الدين وقية الفن ونصف المهر ليس الا على شهود الزنا والعتيق ادشهادتهم

لوقبل الدخول (لاشهود
الاحصان) لانه شرط بخلاف
التزكية لانها علة (والشرط)
ولو لم يدم على الصحيح عتيق
قوله والشرط الخ هذا
سهو وتوهم يفه انه ما يلزم
من عدمه العدم ولا
يلزم من وجوده وجود
ولا عدم لذاته اه

الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ولو رجع
 الكل) أي الاصول والفروع (قوله ضمن الفروع فقط) أي عذرهم لان سبب الاتفاق
 الشهادة القائمة في مجلس القضاء اذ وجد من الفروع وعند محمد المشهود عليه مخير بين تضمين
 الفروع وتضمين الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم
 ووقع بشهادة الاصول من حيث ان الفروع نائبون عنهم ثم نقلوا شهادتهم باسمهم درر
 وأشار بقوله لان القضاء الخ الى انه لا تجانس بين شهادتي الفروع بين فصيل كل منهم كالفريق
 المنفرد من ذلك لم يجمع بينهما في التضمين وأي ضمن لم يرجع على الآخر كافي الشروح واعتراض
 عليه بان الفروع مضطرون بالاداء بهذا التحمل يأتون بالامتناع ولا علم لهم بهال الاصول
 ويمكن ان لا يضمنوا الا اذا علموا انهم غير محققين وشهدوا ثم رجعوا وأيضاً انهم لم يأتوا
 بهدم التحميل ورجعوا بناء على ذلك ينبغي ان يضمنوا وان قالوا رجعت متابعة الاصول لانهم
 رجعوا عما عملوا نارحن تبعاً منهم ينبغي ان لا يضمنوا (أقول) الجواب عن الاول ان الحكم
 أضيف الى شهادة الفروع وظاهر حالهم انهم محققون فيما لا يلزم عليهم ان لا يرجعوا واسوا مرجع
 أصولهم أول يرجعوا فالحال رجوعاً وتوجه الضمان اليهم فلا خفاء فيه وعن الثاني ان التعارض
 وقع بين خبري الاصول وقد قوى خبرهم الاول بانصال القضاء اليه بواسطة اداء الفروع اياه على
 طريق الشهادة فظاهر حالهم ان لا يتبعوا خبرهم الثاني مع انه خلاف الظاهر وانه ضعيف تدبر
 (قوله وضمن المزكون) أي للرجوع عن التزكية عنه مدعوقالا يضمنون لانهم آمنوا على
 الشهود فصاروا كشهود الاحصان له ان التزكية عمال للشهادة اذا القاضي لا يملك بها
 الا بالتزكية فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم شرط محض والخلاف فيما
 اذا نعتهم أو علموا انهم عبيد وكوهم كقوله المصنف وقيل الاختلاف فيما اذا أخذ
 بحرية الشاهد وعداته أما اذا قال هو عدل فبان عبد الضمان اجماعاً لان العبد قد يكون
 عدلاً كافي البحر وغيره (أقول) وعلة العلة كافي الدرك كالمحرف فانه سبب لمضي المصنف في الهواء
 وهو سبب الوصول الى المرحى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب ترادف الالم وهو سبب الموت ثم
 أضيف الموت الى المرحى الذي هو العلة الاولى (قوله ولو الدية) أي رالحق لوز كواشهود لنا
 فرجهم فاذا شهد وعبيداً ومجوس فالدية على المزكين عدهم في السراجية ان المنهم وديه لو كان
 زناً فاذا الشهود عبيداً أو كفرة فالدية على المزكين لو قالوا علمنا انهم عبيد ومع ذلك زكيتهم
 بخلاف ما لو زعموا انهم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا مدعى الشهود لانهم قد زعموا
 حياً وقد مات ولا يثبت عنه وقال الدية على بيت المال اه (قوله مع علمهم بكونهم عبيداً) اما
 اذا ثبتوا عليهم او زعموا انهم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود (قوله أمام مع الخطأ) بان قال
 أخطأت في التزكية (قوله وضمن شهود التعلين) يعني لشهود التعلين العتق أو الطلاق قبل
 الدخول بشرط وآخر ان وجود الشرط أي دخول الدار مثلاً فقصي القاضي ورجع الفريقان
 بعد الحكم فالضمان على شهود التعلين لا شهود الشرط فضمن قيمة العبد ونصف المهر لان
 التعلين هي العلة فاضيف الحكم الى من شهد بهما والشرط وان منع فاذا وقع أضيف التلف
 الى العلة لا شهود وجود الشرط لان شهود التعلين اثبتوا العلة الموجبة للحكم وشهود وجود

ولو رجع الكل ضمن
 الفروع فقط (وضمن
 المزكون) ولو الدية
 (بالرجوع) عن التزكية
 (مع علمهم بكونهم عبيداً)
 خلافاً لها (أمام مع الخطأ)
 فلا اجماعاً بغير (وضمن
 شهود التعلين) قيمة العن
 ونصف المهر

مطلب
 في علة العلة

عليهم ما في ثلاث سفين وما بلغ من ارش الجراحة خمسة مائة فصاعدا الى ثلث الدية في سبعة
وما زاد الى الثامن في سبعة اخرى وما كان اقل من خمسة مائة ضمنه حالا وان كانت الدية
وجبت حالا ولم يؤخذ من متاشي وشهد شاهدان انه أبرأه من مقتضى البراءة ثم رجعه ضمنه اذ ذلك
حالا كذا في الحاشي (قوله لان القصاص ليس بمال) فاذا لم يكن مالا يضمن الشهود عنه دنا
كما تقدم (قوله وضمن شهود الفرع برجوعهم) لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم
في مكان التلف مضاعفا اليهم وبقي الحكم عليهم ان كان التلف مضاعفا اليهم وفي المحيط شهدا على
شهادة اربعة واثني عشر على شهادة اربعة واثني عشر وقضى ثم رجعه وافعل شاهد اربعة
ثلاثة الضمان وعلى الاثنى عشر اثني عشر دأب حفيظة وأبى يوسف وقال محمد على
الفرع يقين نصفا وأجمعوا على انه اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين وشهد اربعة على
شهادة شاهدين فقط القاضي به ثم رجعه وان الضمان على الفرع يقين نصفا وكذا في المحيط
اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل باف درهم وشهد اثنان على شهادة شاهد
واحد بذلك الا ان يضمنه وقضى القاضي بالاثباتين جميعا ثم رجعه واحد من الفرع
الاول وواحد من الفرع الثاني كان عليهم ما لثلاثة اثمان المال الثمان على احدى الاولين والثمن
على احدى الاخرين ولو لم يرجع الا احدى الاولين كان عليه ربع الحق ولو رجع الاثنان مع
احد الاولين ضمنوا نصف المال يكون نصفه على الراجع من الاولين ونصفه على الاخرين كذا
في الذخير ولو شهد كل فريق على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا واحد من ذلك ضمنوا
ثمانين ونصف فاوذ كرفي الميسر والنصف وعن بكرخي لربع وعن عيسى بن أبان الثابت والاصح
ان المذكور في الميسر جواب القياس ولذا كور في الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط
المرحبي (قوله لا شهدت الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم انكروا السبب
وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لانه خبر يحتمل الصدق والكذب فصاير رجوع الشاهد
بعد القضاء لا يفسد به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا كروا الاشهاد قبل القضاء لا يقضى
بشهادة الفرعين كما اذا رجعه وقبله فتح (قوله أو شهدناهم وغطنا) أي فلا ضمان عليهم وهذا
قواهما وقال محمد يضمنون لان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصاير كلهم حضر واوشدوا ثم
حضروا ورجعوا واولها ان القضاء يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضى
بما يبين من الجبة وهي شهادتهم وهذا الاختلاف مبني على ان الشهادة على الشهادة اقامة
وتوكيل عندهما وعنده تحمیل وأما الشروع صوابان الفروع نقلوا اقامة هذا وفي المسئلة
الآتية ومن ذلك رجوع اقولهم ما على قوله لانهم لو كانوا ثابتي عنهم في الشهادة لما كان لهم
ذلك بعد المانع ثم الخلاف في هذه المسئلة في انكار الاشهاد وعدم الضمان فيه اتفاق لانهم
لم يرجعوا وانما انكروا التحمیل كافي الشروح (قوله وكذا لو قالوا رجعنا) أي فالحكم كذلك
عندهم على الاختلاف بالطريق الاولى اذا غلط يستلزم الرجوع دون العكس كالا يخفى
فقوله غلطنا اتفاق (قوله لعدم اتلانهم) ولان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي
يقضى بما يبين من الجبة وهي شهادتهم خلافا لمذهبه بقوله يضمن الاصول كالأودوها
بأنفسهم ثم رجعوا (قوله فلا ضمان) لان ما مضى من القضاء لا يفسد بقولهم فلا يجب

لان القصاص ليس بمال
اختصار (ضمن شهود الفرع
برجوعهم) لاضافة التلف
اليهم (لا شهدت الاصل
بقواهم) لعدم القضاء لم
نشهد الفروع على شهادتنا
أو شهدناهم وغطنا) وكذا
لو قالوا رجعنا عنهم لعدم
اتلافهم ولا الفروع لعدم
رجوعهم (ولا اعتبار
بقول الفروع) لعدم الحكم
(كذب الاصول أو غلطوا)
فلا ضمان

لا القصاص لأن القتل مباشر ولا نسباً لأن السبب ما يفضى إليه غالباً ولا يفضى
 بالشهادة هنا لأن العفو مندوب إليه قال في البحر وشمل ما إذا شهدوا به في الفتنس أو مادونه وما
 إذا رجع الولي معهم أو لم يرجع لكن إن رجع معهم أخيراً إلى بين يمين الولي الدية أو الشاهدين
 كولو جاء المشهود بقتله أو أنهم ما ضمن لا يرجع على صاحبه عنده وعنده ما له الرجوع عليه
 لأنهم ما علموا له واقعة أو على رجوعهم عليه في الخطأ أو شاربه قد القصاص لأنهم ما شهدوا
 بالعفو عن القصاص ثم رجعوا لم يضمنوا في ظاهر الرواية لأن القصاص ليس بمال الأبرى أن ولي
 القصاص لو مر أيضاً فقامت من مرضه ذلك لا يعتبر من الثالث ولو كان مالا لا اعتبر منه وعن
 أبي يوسف يضمنان الدية وصاحب المنع نقل رجحان ظاهر الرواية ولو شهدا أنه صالحه من دم
 العمد على ألف ثم رجعوا لم يضمنوا أيهما كان المنكر للصالح وقبل إذا كان القاتل منكراً فالصحيح
 أنهم ما يضمنان له الألف والصحيح جواب الكتاب وتعماده في المحيط وفيه شهدا أنه صالحه على
 عشرين ألفاً والقاتل يجهل فقتل ثم رجعوا ضمنوا الفضل على الدية وقبل الصحيح أن يضمنوا جميع
 المال قال الطالب صالحته على ألف وقال الخصم لا بل على خمسمائة فالقول لما مدعى عليه مع
 يمينه لا ينكره الزيادة فإن برهن الطالب وقضى ثم رجعوا ضمنوا الخمسمائة الواجبة بشهادتهم
 وفيه دليل على أن الجواب في المسئلة الأولى سهو حيث أجابوا بدم الضمان وشهدا على العفو
 عن دم فيه مال أو جرح عمده فيه مال ثم رجعوا ضمنوا الدية وأرض الجراحة في ثلاث سنين أو سنة
 انتهى وفي البدائع شهد بالقتل خطأ ثم رجعوا ضمنوا الدية في ماله ما وكذا لو شهدا بقطع
 يدهما ضمناً فها هو كذا إذا شهدا بنسبته فقطع ثم رجعوا انتهى مع زيادة (قوله في مال
 الشاهدین) أي لا على عاقلة ما كما قاله في الفتح لأن الشهادة بمنزلة الإقرار والعاقلة لا تعقل
 الاتفاق بالإقرار كما في المنع وذكر في الصراحية الدية التي تكون على الشاهدین تكون في
 مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهم ما ولا يجوز ما الميراث بأن كانوا ولي المشهود عليه فأنما
 يرثه اه فظهر أن ما في الفتح من أن الدية تكون على عاقلة ما ضعيف بل خلاف الصواب
 كما أفاده المولى عبد الحلیم (قوله وورثاه) أي ورث الشاهدان المشهود عليه لو كانوا ورثين له
 لما تدم عن الصراحية والاسمي في الجفایات من أن القتل بسبب لا يمنع الميراث لعدم قتل
 المتسبب حقيقة (قوله ولم يقتصا) أي من الشاهدین عندنا وقال الشافعي يقتص منهم ما
 لوجود القتل نسباً فاشبهه المذكور بل أولى لأن الولي يعان على الاستيفاء والمكره يمنع عن القتل
 ولا يعان عليه لأن الشاهد بمنزلة المكره بكسر الزاء والولي بمنزلة المكره بفتح الراء (قوله لعدم
 المباشرة) بل المباشرة اختصاراً ولي الدم لأن القتل مباشر ولم يوجد وكذا نسباً لأن السبب
 ما يفضى إليه غالباً ولا يفضى لأن العفو مندوب إليه بخلاف المكره لأنه لا يترحمه ظاهره
 ولأن الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم أقل من الشبهة وهي دائرة للأصاص بخلاف
 المال لأنه يثبت مع الشهات (قوله ولو شهدا بالعفو) بأن قالوا أن ولي المقتول عفا عن القاتل
 فحكم القاضي بشهادتهم ما ثم رجعوا يضمنان شياً قال في الهمة دية في الباب الحادي عشر في
 المتبرقات إذا شهد شاهدان على رجائه عفا عن دم خطأ أو جرحاً خطأ أو عداً فيه الرشد
 وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا عن شهادتهم ما ضمنوا الدية ورشد تلك الجراحة وتكون الدية

في مال الشاهدین وورثاه
 (ولم يقتصا) لعدم المباشرة
 ولو شهدا بالعفو لم يضمنوا

لمولاه) لانه لا يمكن ان يقال سكا بالضم فان الثبوت كتابته (قوله وفي الاستملاذ) أى لو شهد انه أقر
 ان أمته ولدت منه والمولى ينكر ذلك فتقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته
 ضمننا نقصان قيمته بان تقوم قسمة وأم ولد لوجاز بيعها فيضمنان النقصان فان مات المولى عتقت
 وضمننا بقيمة قيمته للورثة فان كان معها ولد فرجعا في حياته ضمننا قيمة الولد مع ضمان نقصانها
 فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيء أو رجعا على الولد بما قبض
 الاب منهم ما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه اخ ضمننا له نصف البقية من
 قيمته أو رجعا على الولد بما أخذ الاب منهم الا بما قبض الاخ ولا يضمنان للاخ ما أخذ الولد من
 الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهم والا ضمننا للاخ
 نصف البقية من قيمته ونصف قيمة الولد لا ميراثه ولا يرجعان على الولد هنا وان كانت الشهادة
 بعد موت المولى بان تزنا ولدا وعبد أو أمة وتركته فقتل هذا ان هذا العبد ولدته هذه الامة من
 الميت وصداقهما الولد والامة لا الابن وقضى ثم رجعا ضمننا قيمة العبد والامة ونصف الميراث اه
 قال الرمي وانما رجعا على الولد بما قبض الاب منهم ما الخ لا عتاف الولد بالشفاع التركة بما أخذ
 والاد منهم ما لانه يزعم انه أخذ ما أخذ منهم ما ظالم افرجعا في التركة فقتل وقوله وان كانت
 الشهادة بعد موت المولى الخ يؤخذ من هذه المسئلة انهم لو شهدا بانه من مستحق هذا الوقف
 فتقضى القاضي به بشهادتهم ثم رجعا لا يضمنان شيئا للمشهود عليهم من الغلة فيما يستقبل
 بشهادتهم ما لانهم ما يتلفاها عليهم لعدم وجودها وقتئذ حتى لو كان شيء من الغلة موجودا
 وقت الشهادة وحكم به يضمنان بالرجوع ما أخذ هذه المشهود له وأسلمت تلك المشهود عليهم غلة
 السنين الماضية وحكم عليهم له بها فكذلك يضمنان الاتم ما اتلفاه على المشهود عليهم بشهادتهم
 كمسئلة تلك الشهادة بعد موت المولى هنا ولم أر من صرح بذلك وقد سلمت عنه فاستخرجت
 الجواب من مسئلة البدائع المذكورة فتأمل ذلك الخ (قوله فيضمنان ما بينهما) فيه انه تقدم
 في باب الاستملاذ وعنى المبعوض أن قيمة أم الولد ثلث قيمتها قسمة فيضمنان ثلث قيمتها (قوله
 وغامه في العمى) عبارته وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمته للورثة وان كان معها ولد
 ضمننا قيمته وقيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث اه وان شهد انه أقر ان أمته ولدت منه
 والمولى ينكر فتقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد والمولى حي يضمنان له نقصان قيمتها فاذا
 مات المولى يضمنان للورثة باقي قيمتها وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان
 معها ولد والمولى حي ضمننا نقصان قيمتها وقيمة جميع الولد فاذا مات المولى ان لم يكن مع الولد
 شريك في الميراث لا يضمنان له شيئا ويرجعان على الولد بما قبضه الاب منهم ان كان له تركته والا
 فلا شيء على الابن وان كان معه شريك فأنهم يضمنان اشريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقى
 قيمة الام ويرجعان على الولد بما قبضه الاب منهم ان ترك ما لا ولا يرجعان بما أخذ منهم ما
 شريكه ولا يضمنان اشريكه ما أخذ الابن من الارث وان رجعا بعد وفاة المولى فان شهدا بعد
 وفاته والمسئلة تعلق بها لا تقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد ضمننا جميع قيمته للورثة وان كان
 معها ولد ضمننا قيمته وقيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث اه ح (قوله وفي القصاص الدية الخ)
 أى اذا شهد بان فلانا قتل فلانا عمد انقضى القاضي بالقتل لى فقتل ثم رجعا كان عليهم ما الدية

اولاد ولوجز عاد لاولاد ورد
 قيمته على الشهود (وفي
 الاستملاذ يضمنان نقصان
 قيمتها) بان تقوم قسمة وأم
 ولد لوجاز بيعها فيضمنان
 ما بينهما (فان مات المولى
 عتقت وضمننا) بقيمة (قيمتهما)
 أمة (للورثة) وغامه في
 العمى (وفي القصاص
 الدية)

بعض المنافع لانه لا يخرج من ملكه بخوبيع (قوله وهو ثلث قيمته) قال في البحر وقدمنا ان
 الفتوى ان قيمته مدبر نصف قيمته لو كان فنا اه فعليه ~~يكون~~ الا لازم نصف القيمة لانه
 الفات بالتدبير (قوله ولزمهما بقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه
 وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها به على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع
 به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما بحر وباتى تمام عبارة في المقولة
 الآتية (قوله وتما في البحر) حيث قال فيه في المحيط لو شهد انه دبر عبده فقتل ثم رجاها
 ضمننا ما قصه الله تدبير فاته بالتدبير فاته بعض المنافع من حيث التجارة بالاخراج عن ملكه
 فانه قص ملكه فضمننا قصه بقتلتهما وان مات المولى والعبد سيخرج من ثلثه عتق وضمن
 الشاهد ان قيمته مدبرا لانهم ازالا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير
 العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها به على العبد
 فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما
 اه وبه علم ان ما ذكره الشارح الزباجي من ان العبد اذا كان معه امرافقهم ما يضمنان جميع قيمته
 مدبرا ويرجعان به عليه اذا ايسرهم ولم اعلم انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو مصرح به في
 الميسر وصرح فيه بانهم ما يضمنان ثلث قيمته مدبرا وعليه يحتمل ما في المحيط وقدمنا ان
 الفتوى ان قيمته مدبرا نصف قيمته لو كان فانا اثبت عبارة البحر (قوله وفي الكتابة يضمنان
 قيمته) قال في البحر معنى المحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة فقتل ثم رجاها يضمنان
 قيمته ولا يعتق حتى يؤدى ما عليه اليه فاذا اذاه عتق والاولا لذي كاتبه فان عجز فرد في الرق
 كان اولاولا ان يرد ما ائذاه على الشهود انتم حتى يوبه علم ان ما في فتح القدير من ان الاول لا يضمن
 شهدا واعايه بالكتابة سهوا والى ان يبدل قوله للذين شهدوا عليه بقوله للذي شهد واعايه
 اه وانما ضمننا بالكتابة دون التدبير لانهم ما يباحا بين المولى وبين ماله العبد بشهادتهما
 فكانا غاصيين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل تنص ماله ففتح (قوله وان
 شاه) أي المولى اتبع المكاتب ولا يضمن الشهود وكان الاولى تأخير هذه الجملة لئلا يفسد بين
 المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونصدقا بالفضل) أي ان كان بدل الكتابة أكثر لانه ان كان
 بدل الكتابة مثلي قيمته أو أقل يطيب لهم ما اخذوا من المكاتب وان كان أكثر نصدقا بالفضل
 ذكره الزباجي وفي البحر عن المحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة وقيمته خمسة مائة ثم رجاها
 يجتبر المولى بين تضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى اجله فان اخذ المولى ضمن
 الشاهدين وقبض منهما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدى الف الى الشاهدين ويتصدقان
 بالفضل وعند أبي يوسف يطيب له فان تناهى المولى المكاتب وهو يعلم رجوع الشاهدين أو
 لا يعلم فهو رضاء بالكتابة ولا يضمنان الا اذا كانت المكتوبة أقل من القيمة فلان يأخذ المكاتب
 ويرجع عليهم ما بفضل القيمة ولم يذكر الشارحون ما اذا شهدا على المكاتب ثم رجاها وفي المحيط
 ادعى العبد ان مولاه ~~عنه~~ اتبعه على ألف وانه قيمته وقال المولى كاتبه على ألفين وأقام البيعة
 وقضى وأداها ثم رجعوا ضمنوا ألف درهم للمكاتب فان أنكر المكاتب الكتابة وأدعاها المولى
 على ألفين لم تقبل قيمته عليه ويقال للمكاتب ان شئت فامض عليها أو دعه اه (قوله والاولا

وهو ثلث قيمته ولو مات
 المولى عتق من الثلث
 ولزمهما بقية قيمته وتما في
 في البحر (وفي الكتابة
 يضمنان قيمته) كذا وان
 شاه اتبع المكاتب (ولا يعتق
 حتى يؤدى ما عليه اليه)
 ونصدقا بالفضل والاولا

باعتاق عبده وأربعة أخرى زنى وهو محصن فيكم بالعتق والرجم ورجم ثم رجعوا فالقيمة على
شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنا للمولى أيضا إن لم يكن له وارث آخر والمولى إن كان
جاهلا للعتق ينع أخذه بالدية لكن زعمه باطل بالحكم وصار كالمعدوم ووجوب القيمة بدل
المسالية ووجوب الدية بدل النفس ثم الدية للمقتول حتى تقضى به أي يوفيه فلا يلزم بدلان عن
مبدل واحد اه بحر (قوله لانه ضمان انلاف) أي انلاف مائة المالك وهو العبد من غير
عوض لانهم ما يشهدونهم ما أنقام المالك صاحب العبد فيجب عليه ما الضمان مطلقا أي سواء
كانا مومنين أو مشركين بخلاف من أعتق نصيبه من عبده وترك فأنه يتلاف الاملاك نفسه
ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع ماله ومواساته فاختص باليسر (قوله والولاية
للمعتق) لان العتق لا يتحول اليه ما بالضمان وهو لا يصلح عوضا لانهم انما ضمنوا به دعتقه
وتلاف ماله وعدم قبوله للتملك والعتق وقع على ما ملكه في ملكه فكان ولاؤه (قوله فلا
يتحول الولاء) أي اليهما بالضمان لان العتق لا يصح قبل الفسخ فلا يتحول بالضرورة اذ الولاء لمن
أعتق قال في البحر ولو شهدوا انه أعتق عبده عام اول في رمضان وقضى القاضي بعتقه ثم رجعها
ضمنها قيمة العبد يوم أعتقه القاضي وحكم في حده وجره جناية فيها بين رمضان الى أن
أعتقه القاضي حكم الحولان القاضي اثبت حرية من رمضان باليمين والغائب باليمين
العادلة كالنائب بالمعاينة وفي حق ايجاب الضمان يعتبر حر يوم القضاء لان الناف حصل
يوم القضاء لان المنع والحيلة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولو شهدا انه طاق امراته
عام أول في رمضان قبل الدخول وقضى به وألزمه نصف المهر ثم رجعوا وضمنوا ثم شهدا آخر ان
انه طلقها عام أول في شوال قبل الدخول به لم تقبل الا يقع الاولان لانهم اصارت مبانة بالطلاق
الاول قبل الدخول فلا يتصور قطعيةها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي الضمان
على الفريق الاول بحاله ولو أقر الزوج بذلك يرد على الشاهدين ما ضمنوا وكذا اقرار المولى بالعتق
قبل هذا عند أبي يوسف ومحمد خلافا لابي حنيفة يساه على نفاذ القضاء باطنا في نفاذ القضاء في
رمضان باطنا عند لم يصح اقراره باطلا في الاعتاق في شوال من هذا العام ففي التالف مضافا الى
شهادتهم ما لا ياتي اقراره وعندهم المسالم بنفاذ القضاء باطنا في النكاح والرق الى شوال باطنا فصح
اقراره في شوال وكان التالف مضافا الى اقراره الى الشهادة كذا في المحيط ثم قال ولو شهدوا
بالتدبير وآخران بالعتق فرجعوا فالضمان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق
لا يفي بدلان حكم التدبير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع العتق البات فلا يقضى
بالتدبير فان قضى بشهادة التدبير ثم شهدا آخران بالعتق البات فقضى به ثم رجعوا ضمن شهود
التدبير مانقصة التدبير وشهود العتق قيمته مدبر لان القضاء بالتدبير بقدر حكمه لانه لا يمس
حالة القضاء بالتدبير بشهادة قائمة بالعتق فامكن القضاء بالتدبير وشاهد العتق أذا المدين عن
ماله بغيره يرضى فيضمنان قيمة مدبر اه وفي العتاقية ولو شهدوا احدنا اقراره بالعتق أمس
وآخر باقراره بالعتق من سنة وقضى به ثم أقام لشاهدان يمينته على اعتاقه من سنتين برئاعن
الضمان وهذا قولهما لان عندهما الدعوى لا تبشرط اه يعني ثم رجعوا بعد القضاء ثم برهنا
اه (قوله وفي التدبير ضمننا مانقصة) وهو ما يبر قيمة مدبر أو غير مدبر فتح لانه بالتدبير فان

لانه ضمان انلاف
(والولاية للمعتق) لعدم
تحول العتق اليه
بالضمان فلا يتحول الولاء
ههنا (وفي التدبير ضمننا
مانقصة)

بشهادتهم على المرأة المنة لا العبد بخلاف ما لو شهدا انه صالحا عنها بعد وقضى لها به ثم
 شهدا بقبضه ثم رجعا ضمنهما قيمة العبد لوقوع القضاء بالعبد اه وأطلق في ضمنهما فقبل ما بعد
 موت الزوج لما في المحيط شهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا بعد موت الزوج ضمنوا للورثة
 نصف المهر لانهم قاعنون مقام المورث ولا ميراث للمراة ادعت الطلاق أو لا أقرت الورثة انه
 طاقها أولا وهذا قول أبي حنيفة وقال الثوري ولا يضمن الشاهدان ميراثا إنشاء على ان قضاء
 القاضي بالطلاق بشهادة الزورينة قد ظاهر او يظن ان عدمه خلافا لما لو شهدا بذلك بعد موت
 الزوج وادعى ذلك الورثة فتقضى لها بنصف المهر ثم رجعا ضمنهما للمراة نصف المهر والميراث اه
 (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة
 لانه لا يقبلان حكم الواحدة حرمه خفيفة وحرمه الثلاث حرمه غليظة (قوله للعرمة
 الغليظة) أي للقضاء بها (قوله ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) أي على أحدنا كذا المهر
 بالدخول فلم يقدرا عليه ما كان على شرف السقوط ح ولانه لا تقوم البضعة حاله الخروج ذكره
 الكل ونقل عن القضاة انهم ما يضمنان ما زاد على مهر المثل لان الاتفاق بقدر مهر المثل اتلاف
 بعوض وهو منافع البضعة التي استوفى اه قال في البصر وما يناسب هذا النوع مسئلة اما
 الشهادة بالخلع والنفقة أطا الاولى ففي المحيط شهدا على امرأة انهما اختلفا من زوجها قبل
 الدخول أربعة عده على انها أبرأتها من المهر وهي تجب بدتم رجعا ضمنهما الهانصف المهر في الصورة
 الاولى لانهم ما أوجبوا عليها ذلك بغير عوض ولو كان دخل بهما يضمنان كل المهر اه وأما النفقة
 ففي المحيط فرض القاضي الهانفقة أو المنة ثم شهدا بالاستيفاء وقضى ثم رجعا ضمنهما للمراة
 وكذلك نفقة الاقارب قبل في نفقة الاقارب مهولانهم لا تصيد بنا بقضاء فاستأنفا أو قبل
 أنهم موثولة وتاويلها ان القاضي قضى له وأمره بالاستيفاء عده حتى يرجع بالاستيفاء على
 المقضى عليه بالنفقة وقد استدان وصار دينه على المقضى عليه فقد شهدا عليه باستيفاء دين
 مستحق له على المقضى عليه فضمنه بالخروج اه (قوله ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع
 المهر وشهود الطلاق ربعه) أي لان شهود الدخول أنفقوا الكل والآخران النصف فغلف
 النصف يقول شارح كفي فيه متلف الكل فانقسم فاصاب متلف النصف النصف النصف وهو
 ربع وأصاب متلف الكل الربع زيادة على ما تفرد بانفاقه وهو النصف فلذا غرم ثلاثة أرباع
 ولورجع شاهد الطلاق فقط لاضمان عليه لان الحجة بإيجاب الكل لم ترجع ولورجع شاهد
 الدخول فقط ضمنان المهر لانه غاية ما يزيد به الدخول على عدمه ولورجع من كل طائفة
 واحد لا يجب على شاهد الطلاق شيء لان متلف الكل باق مع رفقة فكان النصاب باقيا
 ويضمن شاهد الدخول الرابع ربع لان رفقة شاهد بالنصف ورفيق الشاهد بالطلاق
 شاهد بالربع وهم الم يرجعوا فكان المتلف الربع فقط فيضمنه سائحاني (قوله اختيار) عله
 بان الفرقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف
 فينفردون بضممانه اه فقال (قوله ولو شهدا بعق) أطلقه فانصرف الى العتق بالمال
 فلو شهدا أنه أعتق عبده على خمسمائة وقيمة ألف فتقضى ثم رجعا ان شاء ضمن الشاهدان ألف
 ورجعا على العبد بخمس مائة وولاه العبد للمولى كذا في المحيط وفي البرزانية شهدا على رجل

قبل الدخول ثم رجعا
 فضمنان نصف المهر على نهود
 الثلاث لا غير) للعرمة
 الغليظة (ولو بعد وطء
 أو خلوة فلا ضمان) ولو
 شهدا بالطلاق قبل
 الدخول وأخيرا بالدخول
 ثم رجعا ضمن شهود
 الدخول ثلاثة أرباع
 المهر وشهود الطلاق
 ربعه اختيار (ولو شهدا
 بعق فرجعا ضمنهما القيمة
 مائة) ولو شهدا على رجل

اقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهد عليه بالمبيع وقبض الثمن بجملة
 واحدة فقتضى به ثم رجعا عن شهادتهم ما يجب عليهما القيمة فقط اه (قوله فان شاه ضمن
 الشهود فقيمة حالا) وهي الف ورجعوا بالباقي على المشتري ويتصدقون بالفضل ط (قوله
 وان شاه اخذ المشتري) أي بالباقي (قوله برئ الآخر) أي من مؤاخذه فقتضى بالافاقا الشهود
 يرجعون على المشتري بالثمن اذا ضمنوا القيمة حالا (قوله وعقابه في خزانه المقتنين) عبارتها
 كافي المنع فان اختار الشهود رجعا وبالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري
 المبيع بعيب بالرضا أو تقايل بالرجوع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقضاء
 فالضمنان على الشهود بحاله وان اديا رجعا بما اديا اه أي ان كان بعد مدعى الاجل ودفع
 الثمن ويسقط عنه الثمن ان كان قبل ذلك ولا شيء على الشهود ولو وصول المال الى مالكه مع انه
 في هذه الصورة يبيع جديدي حتى ثالث والشهود ثالث فهما الجنيبان عن هذه المقابلة وانما
 شهادتهما في اصل المبيع وان رد بقضاء فالضمنان على الشهود لانه حينئذ قد فسخ في حق الكل
 ولا يمكن نظرها الذي بعثناه به ادان وصل المبيع الى المشهود وعليه (قوله وفي الطلاق قبل
 وطء وخلوة) أي ان شهدا على رجل انه طاق امر أنه قبل الوطء وخلوة (قوله ضمنا نصف
 المال المسمى أو المنة ان لم يسم) لانهم ما قد يفتقران قبل الدخول بخبر مطاوعته الابن الزوج
 او ارتدادها وذلك بمنزلة الفسخ فيجب سقوط المهر اصف لافقر وعليه ما كان على شرف
 السقوط ولان الفقرة قبل الدخول في معنى الفسخ فتوجب سقوط جميع المهر كما صرح في
 النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنة فكان واجبا بشهادتهما كذا في الهداية قال
 في البحر والتعليق الاول للمة مقدمين والثاني للمتاخرين وقالوا لان السلم التاكيد بشهادتهم بل
 وجب منا كذا بالعقد ولم يبق بعده الا الوطء الذي بمنزلة القبض وهذا العقد لا يتعاق عقابه
 بالقبض واثن سلنا التاكيد فلا نسلم ان التاكيد الواجب سبب للضمنان فان الشهود
 لو شهدوا على الواهب باخذ العوض حتى قضى القاضي بابطال حق الرجوع ثم رجعا وقد
 هلكت الهبة لم يضمنا الوهاب شيئا كذا في الاسرار فلما كان قول المتأخرين اقرب الى
 التحقيق اختارنا غير الاسلام كذا في التقرير بشرح اصول فخر الاسلام وفي العناية لو اقر
 الزوج بالطلاق بعد التضمين او السعي بالاعتاق رد الضمان عليهم وفي المحيط شهد رجلان
 وامر اثنان بالطلاق قبل الدخول ثم رجع رجل وامرأة فعليه ما ثمن المهر اذ لا ثالثا على الرجل
 وثلاثة على المرأة ولو شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لضمنان
 عليهم لانهم اوجبوا نصف المهر وقد ثبت بشهادتهما جميع المهر وهو شاهد الدخول
 وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهم ما نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق
 نصف المهر وتثبت بهادة شاهد الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب
 على شاهد الطلاق شيء ويجب على شاهد الدخول الربع اه وانما قيد بالمنة فيما اذا
 لم يسم لانها الواجبة وقد اختلفا وفي المحيط تزوجها بالامهر وطلقها قبل الدخول فشهدا انه
 صايطها من المنة على عيده وقبله وهي تنكر ثم رجعا لا يضمنان العيدين المنة وان كان مهر
 مثلها عشر مئة ضمنا لا يجب سدراهم لان القاضي لم يقض اياهما بعد اكونه مقبوضا فقد انفا

فان شاه ضمن الشهود فقيمة
 حالا وان شاه اخذ المشتري
 الى سنة أو اياما اختار برئ
 الآخر) وعقابه في خزانه
 المقتنين (وفي الطلاق قبل
 وطء وخلوة ضمنا نصف
 المال) المسمى (أو المنة)
 ان لم يسم (ولو شهدا انه
 طلقها تالانا وآخران
 انه طلقها واحدة

وهو يساوي ألفين فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان ثم رجعا بضمنا للبائع ألفا لانهما اتفقا عليه
 عليه درر (قوله أوزاد لو الشهادة على المشتري) بان يقول البائع ان المشتري اشترى في هذا
 العيد بالفين وعليه الثمن وانكر المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العيد بالفين وهو يساوي
 الفا ثم رجعا بضمنا للمشتري ألفا لانهما اتفقا عليه درر وباقي تفصيل هاتين المسألتين في
 المبسوط والسكافي ولا حاجة ليراد هذه المسئلة وان لم تدخل في الاول لانها داخله في مسئلة
 الدين لما ان مقصود البائع من دعوى المبيع توطئة الى دعوى الثمن وهو الدين وهو مطلوبه
 لانفس المبيع بخلاف ما اذا كانت الدعوى من جانب المشتري فان مطلوبه عين المبيع اصله
 دون الثمن فتكون شهادتهم ملزمة بالمبيع قصد الا بالدين نظهر ان تدقيق صدر الشريعة
 وان تبعه المصنف وصاحب الدرر تدقيق لمن لم يقابل نص عليه صاحب المفاتيح وقدمناه قريبا
 فلا تغفل قال في البحر وشمل قوله أوزاد ما اذا كان الشهود دعاهما المشتري فلا ضمان لو شهدا
 بشرا ثم عطل القيمة أو أقل وان كانا أكثر ضمانا زاد عليهما ولو كان بخلافه وجاز المبيع بضی
 المدة وأما اذا فسخه وأجازته اختارنا في البايع ان لا يكفي البائع وفي خزانة المفتين وان شهدا على البائع
 بالمبيع بالفين الى سنة وقيمه ألف فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شهدا المشتري بالفين
 الى سنة وأيا ما اختار برئ الآخر وان اختار الشهود درجة بالبائع على المشتري ويتصدقون
 بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا أو تقبلا يرجع على البائع بالفين ولا شيء على الشهود
 وان رد بقاء الضمان على الشهود بحاله وان أديا ربهما بما أديا انتهي وفي مقبية المفتين
 شهدا بالمبيع بمائة مائة وقضى القاضي ثم شهدا ان البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين
 جميعا ضمننا الثمن خمسة مائة عند الامام كالوشهدا باجل دبر ثم رجعا ضمننا انتهي (قوله لا تلاف
 بلا عوض) - علة للمسئلتين (قوله ولو شهدا بالمبيع وبقدر الثمن) قدمنا قريبا في الكلام على
 الشهادة على البائع مع قبض مفرقا أو جملة فلا تنس ولا يظهر تفاوت بين المسألتين في الحكم
 بالضمن لان فيه ما يضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثيل القيمة فيها وان كان أقل منها
 بضمنا الزيادة ايضا وقد يقال ان الفرق ظاهر فعلا اذا كان الثمن أكثر من القيمة في الصورة
 الاولى فانهم ما يضمنانه فلما قلنا لانه فيه ما يضمن القيمة تأمل (قوله ضمننا القيمة) لان المقضى به
 البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بإيجاب الثمن لا فترانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالبقاء
 ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبده وقاله بشهادة واحدة لا يقضى بالبيع لمقارنة ما يوجب
 انفسا وهو القضاء بالاقاله فتح (قوله ولو في شهادتين) اي شهدا بالمبيع وبثمن معلوم ثم طالب
 البائع الثمن ثم شهدا عليه بأنه قبض الثمن ثم رجعا بضمنا الثمن صرفا لارجوع الى الاخير كما ظهر
 لي سائحا في (قوله ضمن الثمن) لان القضاء بالثمن لا يقارنه ما سقطه لانهم لم يشهدا بالبقاء بل
 شهدا به بعد ذلك واذا صار الثمن مقضيا به ضمننا به رجوعا فتح وهذا اذا كان بمنزلة القيمة وازيد
 والمدعى هو المشتري فلو انهم بضمنا مانعوا ايضا لانهما اتفقا عليه هذا القدر بشهادتهما
 الاولى فان كان المدعى هو البائع ضمننا الزيادة كما يفهم من الرض والتعيين (قوله عيني) عبارة
 وان شهدا ببقدر الثمن مع شهادتهما بالمبيع ينظر فان شهدا بالمبيع بألف مثلا فقصي به القاضي
 ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فقصي به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن وان كان

(أوزاد) لو الشهادة على
 المشتري لا تلاف بلا عوض
 ولو شهدا بالمبيع وبقدر
 الثمن فلو في شهادة واحدة
 ضمن القيمة ولو في شهادتين
 ضمننا الثمن عيني (ولو شهدا
 على البائع بالمبيع بالفين
 الى سنة وقيمه ألف

وهي تنكر وهو مهر مثلها الخمسة فاقضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمنهما مهر المثل
دون المسمى ولو وقعت الشهادة بالهـ قد بالالف أو لا فاقضى القاضي به ثم شهدا بقبض الف
واقضى القاضي به ثم رجعا عن الشهادة بالمرأة المسمى (قوله) لعذر المماثلة بين البضع
والمال قال في الفتح وذكرنا وجهه بان البضع متقوم بثبوت تقومه حال الدخول فكذا
في غيره لانه في حال الخروج من ذلك الذي ثبت تقومه وأجابوا بحاصل توجيه المصنف بان
تقومه حال الدخول ليس الا لظاهر خطره حيث كان منه التمسيل المطلوب في الدنيا والاخرة
وغـير ذلك من النفع كما شرت الشهادة على العـقد عليه دون سائر العقود لذلك للاعتبار به
متقوما في نفسه كالايمان بالمالية لانه لا يرد المال على رقبته والمنافع لا تقوم فلا يضمن
لان التضمن يستدعي المماثلة بالنص ولا مماثلة بين الاعيان التي تحرز وتقول والاعراض
التي تتصور ولا تبقى وقرع في النهاية على الاصل المذكور خلافاً هي ما ذاشهـ وهو بالطلاق
المثلث ثم رجعا بعد القضاء بالفرقة لم يضمنوا عندنا وكذا اذا قلـ لرجل امرأ رجل
لا يضمن القاتل لزوجها شيئا وكذا اذا ارتدت المرأة لشيء علم الزوجها وعنده علمه او على القاتل
للزواج مهر المثل وأورد على قولنا نقضاً أنهم أوجبوا الضمان بالتلاف منافع البضع حقيقة
فيما اذا أكره مجنون امرأته فزني بها يجب في ماله مهر المثل فكذا في التلاف الحكمي وأجاب
نقل من الذخيرة بانه في التلاف الحقيقي بالشرع على خلاف القياس والحكمي دونه فلا
يكون الوارد فيه واراد في الحكمي ونظيره ما في شرح الطحاوي لو ادعى انه استاجر الدار من
هـذا شهرا بعشرة وأجرة مثلها مائة والمؤجر يـكـرر فشهد بذلك ثم رجعا للاضمان عليهم ما
لانه ألتلف المنفعة ومثلها المنفعة للاضمان عليه اهـ (قوله ثم رجعا) أي بعد القضاء ضمنها
لانهم ما ألتفعا عليهم امالاً وهو المهر قليلا كان أو كثيراً دون البضع منـح (قوله) وضمننا في البيع
والشراء مانقـص عن قيمة المبيع (أما لو شهدا بجعل القيمة أو أكثر فلا ضمان لانه ائتلاف بعوض
وان شهدا به باقل من قيمته ضمننا النقصان لانه بغير عوض أطلقه فشهدا به باننا أو بخيار
شرط للبائع وضمت المدة لاسـمـانـد الحـكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو المبيع
بما يـلـ استحقاق المشتري الزوائد وأما اذا ادعى البائع المبيع فلا ائتلاف أو اجزأه اختياراً بقول
أو فعل فلا رضائية قيدا الشهادة بالمبيع أي فقط لانهم ما لو شهدا به مع قبض الثمن فان شهدا بهما
متفرقين ثم رجعا عن شهادتهما فالتهم ما يضمنان الثمن لان الثمن تقر في ذمة المشتري بالقضاء ثم
اتلفاه عليه بشهادتهما بالقبض فيضمنانه وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة
أيضا مع ذلك لانهم ما ألتفعا عليه هذا المقدار بشهادتهما الاولى فان قلت حيث ضمننا الزيادة
أيضا فالفرق بين هذه وبين الثانية فانه يؤل الى تضمين القيمة قلت يظهر فيما اذا كان الثمن أكثر
من القيمة فيضمنه هنا وفي الثانية لا يضمن الا بالقيمة تأمل وان شهدا عليه بالمبيع وقبض الثمن
هـ واحدة وجبت القيمة عليهم لان القاضي يقتضي بالبيع لا بوجوب الثمن لان القضاء بالثمن
قارنه ما بوجوبهـ سقوطه أي الثمن وهو القضاء بمابقض والقضاء بالشيء اذا افترق به ما يوجب
بطلانه لا يقتضي به كالموـشـهـد بالمبيع والاطالة معا فلا ضمان كما يأتي توضيحه قريبا (قوله) لو
الشهادة على البائع بان ادعى المشتري بأن يقول اشترى هذا العبد من هذا الرجل بالثمن

لعذر المماثلة بين البضع
والمال (بخلاف ما لو شهدا
عليها بقبض المهر أو بعرضه
ثم رجعا) ضمنها لالتلافهما
المهر (وضمننا في البيع
والشراء مانقـص عن قيمة
المبيع) البائع

الضمير راجعاً الى المشهود به (قوله ضمناها) أى الزيادة للزوج لانهم ما اتلفاها بلا عوض
 اذا اصل ان المشهود به ان لم يكن مالا كقودون كاح لم يضمن وكذا المال بقابلة عوض
 بقدره ويضمن ما زاد على العوض وبلا عوض يضمن كله فلو شهدا عليها بنكاح فضى به ثم رجع
 لم يضمن الهاشمية أسوا كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر أو أقل لانهم ما اتلفاها عليها البضع
 بما لا يبعد له لكنه لا يقوم على المتلف وانما يقوم على التملك ضرورة التملك وهذا لان ضمان
 الاتفاق مقدور بالمثل ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار متقوماً
 اظهرنا الخطر حتى يضمن عن الالبته ذال ولا يملك مجانا لحصول الذم له به وهذا لا يوجب طرف
 الازالة ولو كانت هي المدعية فشهدا او رجعاً فان كان مهر مثلها كالمسمى أو أكثر لم يضمن لانهم ما
 أوجب عليه المهر بعوض يعد له أو يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج
 متقوم وبين ان الاتفاق بعوض يعد له لا يوجب ضماناً فان كان مهر مثلها أقل من الزيادة
 ضمناها للزوج المسمى مقدسى قال الزياحى فان قيل هذا مستقيم في حقتها لانهم ما اتلفاها عليها
 البضع بعوض متقوم وما في حق الزوج فقير مستقيم لان البضع غير متقوم وان اتلفاها عليه المال
 المتقوم بقابلة فوجب أن يضمنها لمطابقا للبضع متقوم حال دخوله في الملك والكلام فيه
 انتهى (قوله لو هي المدعية وهو المنكر) راجع الى الثلاث أى لو ادعت عليه النكاح
 بمهر مثلها أو أقل أو يزيد وشهد شاهدان بذلك وقضى به القاضي على الزوج ثم رجع الشاهدان
 لم يضمنوا شياً في الاولين وضمناها الزيادة في الثالثة كما عات (قوله عزى زاده) أقول ومثله
 في أكثر المقترحات متونا وشروخا فالعز والميتون أولى (قوله ولو شهدا باصل النكاح بأقل من
 مهر مثلها) أى عليها بقربة المقابلة بمسمى ولان أصل النكاح انما يثبت على المرأة للزوج
 لانها المملوك كله وهو المالك ثم اذ رجعاً لم يضمن ما اتلفاها من مهر مثلها المتعد المسألة لان
 منافع البضع غير متقومة عند الاتفاق فلا تضمن بالمتقوم اذا تضمن بين المتدعي والمماثلة وانما
 تضمن وتقوم بالتملك ضرورة ابانة خطر الحمل كذاتى التبيين بقى مالى كان دعواه بمهر مثلها
 أو أكثر وعلم حكمه فانه اذا لم يثبت لها شئ مع شهادتهم ما بالاقبل فبالساواة والاكثر كان كذلك
 بالاولى فلا خلاف في عبارة المتن والشرح (قوله على المعتقد) ذكره في الهداية وشروخها خلافاً
 لما في المنظومة النسبية وشروخها وتبعهما صاحب المجموع حيث ذكروا انهم ايضا ضمان ما نقص
 عندهما خلافاً لابي يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروخها والمعروف ولم ينقلوا سواء
 وهو المذكور في الأصول كالمبسوط وشرح الطحاوى والذخيرة وغيرها وانما قولوا فيها خلاف
 الشافعى فلو كان لهم شعور بالخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشغلوا بقل خلاف
 الشافعى اه قال الرملى وفي المصنى لو أنبتوا نكاحها فاو كسوا لم يضمنوا ان رجعوا ما لم ينجسوا
 وصورته ادعى نكاح امرأته على مائة وقالت تزوجنى على ألف ومهر مثلها ألف وأقام شاهدان
 على مائة وقضى بها ثم رجعاً بعد الدخول به الايضه ضماناً شياً الها وقال ايضا ضمان لها تسعة مائة
 على ان عندهما القول قولها الى تمام مهر مثلها في كان يقضى لها بألف لولا شهادتهم ما اتلفاها
 عليها تسعة مائة وعنده القول قول الزوج فلم يتلفاها عليها شياً اه ومثله في الحقايق شرح
 المنظومة قال في التاتارخانية شهدا على امرأته ان فلاناً تزوجها على ألف درهم وقبضت ذلك

ضمناها) لو هي المدعية
 وهو المنكر عزى زاده
 (ولو شهدا باصل النكاح
 بأقل من مهر مثلها فلا
 ضمان) على المعتقد

لانهم اما ان يشهدا بمهر المثل أو بازيد أو بانقص وعلى كل فالمدعى اما هي أو هو ولا ضمان الا في
 صورة ما اذا شهدا عليه بازيد ولو قال المصنف بعد قوله ضمانا للزوج كافي المنع فلا بد لجميع
 الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهوما ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا ان
 يقول وان باقل ويحذف ولو شهدا باصل النكاح لايهم ان الشهادة في الاولى ليست على أصله
 وعلى كل فقول الشارح أو اقل ~~نكر~~ راركا لا يخفى قال الحلبي فلو قال المتزوج يضمن الزيادة
 بالرجوع من شـ هـ على الزوج بالنكاح باكثر من مهر المثل لاسـ متوفى الستة واحدة منطوقا
 وخمسة مفهوما ثم ظهر لي ان المصنف أظهر ما خفي وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم
 الضمان في الشهادة بمهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالاقل وصرح بضمان الزيادة وهذا
 كما لو هي المدعية كناية عليه الشارح وأشار به الى ان ما بعده فيما لو كان هو المدعى فذكر
 المصنف بعده انه لا ضمان لو شهدا باقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر لعدم
 بانه لا ضمان بالأولى لان الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالاقل
 في الاول اعتمادا على ظهور المرامد فتنبه ذكره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) فالحاصل انه
 لا ضمان الا في صورة واحدة وهي ما لو شهدا عليه بالاكثر فيضمنان الزائد على مهر المثل وفي
 الخمسة الباقية لا ضمان أصلا وهذا موافق لما في التاترخانية حيث قال وفي الزاد ان شهد
 شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليه ما وكذا لو شهدا باقل من
 مهر مثلها وان شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان في الحميم وان ادعى رجل على
 امرأة النكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة باحـ مدة فقضى القاضي عليه بالنكاح ثم رجعا عن
 شهادتهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مهر المثل أو أكثر أو اقل اهـ ثم قال واذا
 ادعى رجل على امرأة انه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجتني بالف درهم ومهر
 مثلها الف درهم فشهد شاهدان انه تزوجها على مائة درهم فقضى ثم رجعا حال قيام النكاح
 ذكر انهما يضمنان للمرأة تسعمائة عندهما ولا يضمنان شيئا عنده أي يوسف هذا اذا رجعا قبل
 الطلاق فان رجعا بعده فهذه على وجهين اما ان يرجعا قبل الدخول أو بعده فان كان بعده
 الدخول بها فالجواب فيه كالجواب حال قيام النكاح فاما اذا كان الطلاق قبل الدخول بها
 فانه ما لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا اهـ فافاد ان الكلام الاول فيما اذا كان أصل
 النكاح موجودا أما اذا كانا مقرين به واختلعا في المهر ثم رجعا شاهدان ففيه هذا التخصيص
 والحكم فيه ما علمت فتنبه لذلك قال في البحر وأشار في المسئلة بمهر المثل الى ان هذا فيما اذا لم
 يطاقتها بعد الدخول أو طلقها بعده أما اذا طلقها قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا بالانفاق
 كما في الحقائق وفي النكاح انه لو ادعى بقبض المهر كلاً أو بعضا وشهدا عليه به ثم رجعا بعده
 القضاء ضمنه له الا انه ما انلعا عليه ما لا دون البضع (قوله اذا اتلاف بعوض كلاً اتلاف)
 وهذا اتلافاً شاملاً يقابله عوض وهذا التعليل ظاهر فيما اذا كان المدعى الزوج لانهم اتلفا عليه
 البضع بحال قابله من الزوج وكذا فيما اذا كان المدعى الزوجة لانهم ما اتلفا المال بالبضع لانه
 يكون متقوماً بالدخول في المثل والحالة هنا حال الدخول في المثل (قوله وان زاد عليه) هذا
 هو الموافق لما في المنع والكثر بضمير المتلقي فيوافق قوله بهد ضمانها وعلى افراد الضمير يكون

اذا اتلاف بعوض كلاً
 اتلاف (وان زاد عليه

شبه أو ينبغي في قياس قول أبي حنيفة أن يكون النصف اثلاثاً على الرجل والمرأة معا منهما
النسوة وإن كثرت بمنزلة رجل واحد حالة الانفرد وحالة الاختلاط وكان يشهد درجة لأن لا غير
فكان الثابت بشهادة النسوة النصف فإذا بقي من يقوم بشهادته النصف منهن لم يكن على
الراجعة شيء وما عنده فلان كل ثنتين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل امرأة كنصف رجل
كأنه يشهد رجلان ونصف من حيث الحكم فإن رجوع رجل واحد أو امرأة فكانه رجوع رجل
ونصف فالضمان عليهما اثلاثاً ١٥ قال المولى عبد الحليم ظاهر تأخير دليل الامام مع تقدم
قوله على ترجيح قول الامام وأما نصريح قولهما في المتن مقابل بقوله يقتضي التساوي بينهما
فمخرجان قول الامام مبنى على قوة دليله وذلك على ما صرح في المبسوط وغيره أن حكم الشهادة
حكمكم الميراث وفيه يجعل كل بنتين كبن معهما وعند الانفراد لم يزد نصيبهن على الثلثين وكذلك
في الشهادة عند الانفرد بعد نصف النصاب فيها وعند المقارنة بالرجل يزداد النصاب ويضاف
القضاء بشهادة الكل على أن كل امرأتين كرجل هذا وما ذكر في المحيط أنه لو رجوع الرجل وثمان
نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء عليهن لأنهن وإن كثرت يعمن مقام رجل واحد فمحول
على قولهما كما كان مذكراً الأسبجاني من أنه لو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجوع رجل وامرأة
كان النصف عليهما اثلاثاً فمحول على قوله وعليهما كلام المقدسي والفتح والمنبع فظهر أن
صاحب المحيط لم يسهو أن ظنهم وصاحب التبيين وقع به بعض المتأخرين على أنه يمكن أن
يكون كلام صاحب المحيط على الاتفاق بناء على أن طرف النساء نصف النصاب وإن كثرت ولا
يظهر قيام كل امرأتين بمقام رجل ما لم ترجع واحدة اثنتين أو كهن فمقام شرط النصاب باقياً
من طرفهن لم يضمن الرواجع منهن فتدبر ١٥ (قوله فإن رجعوا) أى رجوع الكل من الرجال
والنساء غلب الذكر لشمسهم فلذا أعاد الضمير مذكراً (قوله فالغرم بالاسداس) السدس على
الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لأن كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد فكانه قد شهد
ست رجال فيضمن الرجل السدس وكل امرأتين السدس وهذا عند الامام (قوله وقال علي بن
النصف) لأن النساء وإن كثرت في الشهادة لا يعمن الامام رجل واحد وكان الثابت بشهادته
نصف المال وشهادتهن النصف الآخر ولهذا لا تقبل شهادتهن إلا بانضمام الرجل ولا يفي حنيفة
أن كل امرأتين قام مقام رجل قال صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقصن عقابهن عدات شهادة
كل ثنتين منهن بشهادة رجل روى البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه
نه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معشر النساء صدقن واكثرن من الاستغفار فاني رأيتكن
أكثر أهل النار فقال امرأتان من يارسول الله مالنا أكثر أهل النار قال تكثرن المهن وتكفرن
العشر ما رأيت من نافات عقل ودين أغلب لذى لب منكنت قالت يارسول الله وما نقصان
العقل والدين فقال أمانة نقصان العقل فشهداة امرأتين تعدل شهادة رجل ٣ وعكث اليماني
لا تصلي وتفطري في رمضان فصار كالمشهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا (قوله كالمشهد فقط) أى
ضمن النصف أجمعاً لآخرين وإن كثرت بمنزلة رجل واحد كما تقدم أماعدهما فظاهر لأن الثابت
بشهادتهن نصف المال كما ذكرنا وكذا عنده أدبني من بقي به نصف المال فصار كالمشهد به ستة
رجال ثم رجع خمسة (قوله ولا يضمن راجع في المكاح الخ) هذه المسئلة على ستة أوجه

(فإن رجعوا فالغرم
بالاسداس) وقال علي بن
النصف كالمشهد فقط
(ولا يضمن راجع في
المكاح شهد به مثلهما)
أو أقل

٣ قوله وعكث الخ هكذا
بالاصول ويجزئ هذا
الحديث فلعل فيه سقطاً

في البحر عن المحيط موجهة بعبارة أخرى وهي ان الشهادة قائمة بقدر ثلثمائة وخمسين لان
القائم بقي شاهد اباربعائه والرابع حتى شاهد اباربعائه فبقى على ثلثمائة حجة كاملة فلا يجب
ضمنهم اعلى احد ببقى على المائة الزائدة شاهد واحد وهو القائم على الشهادة فبقى من يقوم به
نصف الحق فبقى نصفها فظهر ان التسايف برجوعه - ثم نصف المائة فيجب على الراجعين
لاسه واثمهم في ايجابها فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا وضمنوا سوى الاول
خمسين ايضا الاثلاثا لانه بقي على الشهادة من يقوم به مائتان وخمسون اه والمائة ببحالها
(قوله وان رجعت امرأة ضمن الربع) لبقاء ثلاثة ارباع الحق ببقاء رجل وامرأة اذ الرجل
وحدده بالنصف وهذا بالاجماع عيني وهذا اذا كانت من رجل وامرأتين ولومن رجلين
وامرأة لا ضمان عليهم وان رجعا ايضا لان شهادة الواحد قد تضرع شهادة واحد فكان القضاء
مضافا الى شهادة الرجلين وقال الاسيبجاني لو رجع رجل وامرأة فالنصف عليهم ما الاثلاثا (قوله
وان رجعت امرأة نصف) لانه يقاء الرجل ببقى نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان
فرجع رجل وامرأة فعليهما الربع الاثلاثا وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجع امرأتان
ولا شئ عليهم ما هو ظاهر في باي (قوله لم يضمن) أى الثمان لبقاء من يبقى به كل الحق وهو رجل
وامرأتان وهو نصاب (قوله لبقاء ثلاثة ارباع النصاب) اذا النصف يبقى بالرجل والربع بالباقية
أى فيضمن النسوة التسع رابع الحق لانه يقاء الرجل والمرأتين ثلثة ارباع الحق قال في البحر
وان رجعت العشرة فقط فعليه نصف الحق اتفاقا كما اذا رجع الرجل وحمده ولو رجع معه
ثمان فعليه النصف ولا شئ عليهن كذا في المحيط وهو هو بل يجب أن يكون النصف اخاسا
عنده وعندهم انصافا اه (أقول) هذه عبارة الزيلعي واختصرها بحذف التعديل من كلام
المحيط وهو قوله لانهم وان كثرن يقمن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من ثبت
بشهادتهن نصف الحق فيجعل الراجعات كائنه لم يشهدن وفي الشريعة الالية قات والذي يظهر
لى من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط على قول الاصحابين ولذا اعلل بما لم يعمل به الامام بل بما
علله اذ ما عمل به الامام كاذ كره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم
الاعتماد بكفرتهم عند انفرادهن لا يلزم منه عدم الاعتماد بكفرتهم عند الاجتماع مع الرجال
كافي الميراث انتهى وليس في كلام الاصحابين ما يفيد أنه مع قيامهن مقام رجل يقسم عليهن
ما ثبت بشهادتهن في حق من رجع منهن لا يقرض بقدره وقد بقي منهن من يثبت به نصف الحق كما
ذكره الزيلعي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف
وعلى النسوة النصف وعنده علمه الخسان وعليهن ثلاثة الاخماس ولو رجع الرجل وامرأة
ففيه النصف كما عندهما ولا شئ على المرأتين وعنده علمه الاثلاثا اه ثم قال الشرياني ومثله
في القتح على أن الوسيلة الانقسام عليهن عند الرجوع فالذى يظهر من تعليل قولهما ان الانقسام
عليهن بحسب عددهن فعليه أربعة اخماس النصف وعلى الرجل نصف كامل ويبقى خمس نصف
المال يقاء المرأتين والجواب عما ذكره عن الاسيبجاني انه مشى على قول الامام لا على قولهما
فليتأمل انتهى (قات) وذكر في الوالولية نحو ما في المحيط وأشار الى مخالفة القياس حيث
قال شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجع الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة

وان رجعت امرأة من
رجل وامرأتين ضمن
الربع وان رجعتا فانضم
وان رجعت ثمان نسوة من
رجل وعشر نسوة لم يضمن
فان رجعت أخرى ضمن
التسع (وبه) لبقاء ثلاثة
أرباع النصاب

رجع احده من الاثنين ان لا يبق شي من المال لان الواحد لا يثبت بشهادة أصلا فيقتضي ان
يضمن الواحد الرجوع كل المال فهو مصادم للاجتماع على نفيه وانما كان الاجماع على نفيه لان
عدم ثبوت شي بشهادة واحد انما هو في الابداء ولا يلزم في حال البقاء ما يلزم في الابداء وحينئذ
فيه عدم ثابت ابتداء شي بشهادة اثنين نسب الى كل منهما في حال البقاء ثبوت حصته منه بشهادته
فتبقى هذه الحصته مابقي على شهادته ويكون متافاها برجوعه (قوله فان رجع احدهما ضمن
النصف) اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقى نصف الشهادة تبقى الحجة في النصف
فيجب على الرجوع ضمان ما لم يبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء
بعض العلة ثم يبق بقاء بعض العلة كابتداء الحول لا يعتمد على بعض النصاب ويبقى منعقدا
ببعضه درر (قوله وان رجع احدهما لم يضمن) أي الرجوع لبقاء ما يبق به كل الحق
(قوله وان رجع آخر ضمنا النصف) أي الاول والثاني لانه لما رجع الاول لم يظهر أثره فلما رجع
آخر ظهر أثره لانه لم يبق الا من يقوم به النصف وفي تلخيص الجامع لو شهد اربعة باربعة دراهم
وقضى بها ودفعت ثم رجع واحد عن واحد والثاني عن اثنين والثالث عن ثلاثة ضمنوا نصف
دروهم على كل واحد سدس درهم لان الحجة تشطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع
على الكل ولو رجع الرابع عن الاربعة ضمنوا درهما ونصفا على الاول سدس المضمون الاول
وهو ربع درهم وعلى كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم لانهم اتفقوا جميعا على
الرجوع على الرابع فضمنوا ارباعا على كل واحد ربع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده
فتشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة ان لا ناولا شي عليه فيه لبقائه على الشهادة به
فتملأه بزيادة عليه قال المقدسي فان قيل ينبغي ان يضمن الرابع الثاني فقط لان التلف
أضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر أثره مانع وهو من بقي
فاذا رجع الثاني ظهر ان التلف بهما (أقول) تقدم في الحد ودع الحيط اذا شهد على حد الرجم
خمس فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنوا الربع وان رجع ثالث يضمن الربع
فقوله يضمن الثالث الربع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان الخامس
والرابع والثالث يضمنون النصف اثلاثا لئلا ينفك الحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور وإذا
شهد اربعة على شخص باربعة دراهم وقضى بها فرجع احدهم عن مائة وآخر عن تلك
المائة ومائة أخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة أخرى فعلى الرابع خمسون اثلاثا لان الاول
لم يرجع الا عن مائة تبقى شاهدا بثلثائة والرابع الذي لم يرجع شاهدا بثلثائة كما هو شاهد
بالمائة الرابعة أيضا فوجد نصاب الشهادة في الثلثائة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لم يبق
الرابع شاهدا بها او رجع البقية تمصفت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون
اثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا يعني المائة التي اتفقوا على الرجوع
عنها وغير الاول يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها اثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين
والخمسين ان الاول بقي شاهدا بثلثائة والثالث بقي شاهدا بمائتين قال ثمان تم عليهم النصاب
وبقي على الثالثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تمصفت المائة الثالثة
ضمنوا الخمسين اثلاثا فالحاقى وقوله والثالث بقي شاهدا اربعة والثاني والمائة مائة كورة

فان رجع احدهما ضمن
النصف وان رجع احده
ثلاثة لم يضمن وان رجع
آخر ضمنا النصف

قوله ادعى من له ألف الخ
هكذا بالاصل واهل الظاهر
ادعى من عليه ألف
لاخر فليحذر

(والعبرة فيه لمن بقى) من
الشهود (لان رجوع

قوله أو عرف كافر اهكذا
بالاصل وليحذر

انه وكاه يقبض دينه من فلان أو ودعيه فقبضه وأنكر الموكل ثم رجع الم يضمنه لان الشاهد
سبب انقويت امكان القبض على الموكل والوكيل يثبت تقويته فيكون الضمان على المباشرة
وفي العتابة ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتقاد ولا على شهود التقويض ولا على شهود
التوكيل يقبض الدين اه * وأما الرهن ففي المحيط ادعى من له الف على آخرائه رهنه عبد الله
القيمة ألف والمطلوب مقر بالدين وشهد بالرهن ثم رجع الم يضمنه لانهم أزالوا بعوض ولو كان فيه
فضل على الدين لم يضمنه مادام العبد حيا فان مات في يد المرتهن ضمن الفضل على الدين ولو
ادعى الرهن الرهن وأنكر المرتهن لم يضمنه الفضل ويضمنه ان قدر الدين لاه مرتهن وان رجع اعن
الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنه ان اه * وأما الاجارة ففي
المحيط ركب بعير الرجل الى مكة يدعى الاجارة بخمسين واقام بيته فخطب وادعى صاحب
لبعير الغصب ثم رجع اضمنه القيمة البعير يوم عطب الامم دارما أخذ صاحبها من الاجر شهدا انه
اكره ادابته بمائتين الى موضع كذا وأجر مناهما مائة فركبها ثم رجع الم يضمنه الفضل ان ادعى
المستأجر الاجارة وبخمس صاحب الدابة وان ادعاه صاحب الابل وبخمس المستأجر ضمانه ما أداه
ما فوق أجر البعير * وأما المضاربة ففي المحيط ادعى المضارب نصف الربح فشهد له ورب المال
مقر بالثبات ثم رجع او الربح لم يقبض لم يضمنه فان قبضه واقسمه نصفين ثم رجع اضمنه سدس
الربح قبل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعه ما فاما ربح حصل بعد رجوعه ما فان كان
رأس المال عرضا فمكذلك وان كان نقدا فرب المال يملك فسخها فيمكن راضيا باستحقاق الربح
اه * وأما الشراكة ففي المحيط شهدا انهما اشتركا ورأس مال كل واحد منهما ألف على ان الربح
اثلث وصاحب الثلث يدعى النصف وبمقابل الشهادة فاقسموا الثلثا ثم رجع اضمنه صاحب
الثلث ما بين النصفين والثلث وما ربحا بعد الشهادة فلا يضمنه ان عليهم اه وفي كافي الحاكم
في بدرجل مال فشهد الرجل انه شريكه فمفاوضة ففضي له بنصف ما في يديه ثم رجع
ضمنه اثلث النصف لاهم وشهود عليه * وأما الشفعة ففي المحيط ولو شهدا ان الدار التي في يد الشفيع
ملكه ففضي له بالشفعة ثم رجع الم يضمنه وان كان الاول قد سبق فامر القاضى بقبضه يضمنه ان
قيمة بيتانه ولهما النصف اه * وأما الميراث ففي المحيط شهد الرجل مسلم ان أباه مات مسلما
أو عرف كافر أو الميت ابن آخر كافر ثم رجعوا ضمنوا الميراث للكافر الوارث * وأما الوصية ففي
المحيط ادعى رجل ان فلانا الميت أوصى له بالثلث من كل شئ وأقام المينة ففضي ثم رجعوا
ضمنوا جميع الثلث ونظامه فيه وفي كافي الحاكم لو شهدا ان الميت أوصى الى هذا في تركته
ففضي القاضى بذلك ثم رجعوا فلا ضمان عليهم او الضمان على الوصى ان اسلمك شيئا اه * وأما
لودبته والعارية ففي كافي الحاكم شهدا على رجل يودبته فجدها فضمنها اليه القاضى ثم رجع
ضمنه ما غرم وكذلك العارية اه (قوله والعبرة فيه لمن بقى من الشهود لان رجوع) أى
عند نام شمر الخففة وعند الأئمة الثلاثة العبرة لمن رجع قال في فتح القدير والاصل ان المعتبر
في هذا بقاؤه من بقى لارجوع من رجع لان الشهادة انما تثبت المال والرجوع انما يوجب
الضمن لان له اتلاف لهم فاذا بقى بعد رجوع من رجع من يستقل باثبات المال ثانيا لم يتحقق
بالرجوع اتلاف شئ ومن المحال أن يضمن مع عدم اتلاف شئ وأما ما ورد من انه ينبغي اذا

لا ندري ان البناء فاني لا اضمنها قيمة البناء للمشهود وعليه كانوا قالوا قد شككت في شهدائنا ولو
 قالوا ليس البناء فانه مدعى اضمنها قيمة البناء. وعن أبي يوسف شهد انه يدركه الاقل الحكم انما
 شهدنا بالعرصة اقبل شهدائهم ما على ذلك ولم يكن هذا رجوعا ولو قالوا بعد الحكم اضمنها قيمة
 البناء اه ثم اعلم ان الضمان عنهم ما يسقط بأشياء الاول ضمنها نصف المهر ثم اقربه رده اليهما
 الثاني ضمنها قيمة العبد ثم اقرب بالاعتاق رده الثالث ضمنها قيمة العين ثم وهبها للمشهود له
 للمشهود وعليه ردها اليهما الرابع رجوع الواهب في هبته بقضاء به مدما ضمننا الشاهدين رد
 الضمان الخامس ورثة المقتضى عليه رد الضمان بخلاف ما لو اشتراه الكل من العتائية وشمل
 قوله أيضا ما اتلفاه جميع الابواب الا ان المصنف ذكر بعضها وفاته البعض فذكر الدين والنكاح
 والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود الاصل والفرع والمزكي وشاهد الميمين أي
 التعليق والولاء والتدبير والكتابة والاستيلاء والاحسان والشرط والايقاع وسنشرح كل
 واحد منها وقد فاته الهبة والابراء والاستيقاع والبضاعة والتأجيل والنسب وامومية الولد
 والدخول والخلع والولادة والموالة والاقالة والوكالة والرهن والجارعة المضاربة والشركة
 والشفعة والميراث والوصية والوديعة والمارية * أما الهبة ففي المحيط شهدوا انه وهب عبده
 من فلان وقبضه ثم رجعها بعد القضاء ضمننا قيمة العبد وحق الرجوع لا يمنع التضمن فان ضمننا
 القيمة لم يرجع فيها الوصول العوض ولا يرجع الشاهدان فيها ولو كان أيض العيين يوم شهدا
 بالهبة ثم رجعوا واليباض زائل ضمننا قيمته أيض لاعتبار القيمة يوم القضاء اه * وأما الابراء
 والتأجيل ففي المحيط شهدا انه أبرأه عن الدين أو أجله سنة أو أوفاه ففضى به ثم رجعها ضمننا
 ولو شهدا انه أجله سنة ففضى بها ثم رجعها قبل الحلول أو بعده ضمننا ورجعها به على المطلوب
 الى أجله ويبرأ الشاهدان بقبض الطائفة الدين بعده مضي الاجل من المطلوب فان ضمننا
 رجوع به على المطلوب الى أجله وقام مقام الطالب فان توى ما على المطلوب فن مالها ما لو
 تسقط المديون الاجل لم يضمننا ولو شهدا ان له على آخر القاء أو آخر ان أبرأه ثم رجعوا كاف
 مدعى الالف اقامة المينة ثانيا وخضعه في ذلك فهو ذرابة الدين وقد رجعوا فضمننا الالف
 ولا تصح اقامة المينة على الدين الا بخضرة الشهود لا بخضرة المدعى عليه ولا يرجعان على
 المشهود له بالبرائة اه وفي العتائية شهدوا على انه أبرأه من الديون ثم مات الغريم مفلسا
 ثم رجعوا لم يضمننا الطالب لانه توى ما عليه بالافلاس اه وأما الحدف فذكره مع القصاص
 * وأما النسب والولاء والكتابة والتدبير والاستيلاء فسند ذكره في كلام المسائق الاتي قال في
 الولو الحلية ولو ادعى انه ابن رجل والاب يبعد وأقام المينة انه ابنه ولدى على فراشه ففضى
 بذلك وأثبت نسبه ثم رجعوا فلا ضمان عليهم سوا رجعوا في حال حياة الاب أو بعده وفاته
 أمافي حال حياة الاب فلا ضمان عليهم سوا رجعوا في حال حياة الاب أو بعده وفاته
 ليس بمال وما ليس بمال لا يضمن بالمال وأما به وفاته فلا ضمانهم لوضع ما ورث الابن المشهود
 له اسائر الورثة لا يجوز ذلك لان استحقاق الميراث يضاف الى موت الاب لا الى النسب لان
 الميراث يستحق بالنسب والموت جبره والموت آخره اوجودا وكل حكم ثبت بهلة ذات وصفين
 يضاف الى آخر الوصفين وجودا اه * وأما الاقالة فمع البيع وأما الو كالة ففي المحيط شهدا

ما ذكره الماتن ونقلوا القول الآخر من غير ترجيح ولا ذكر رجوع وأنت على علم بان ما نثرت
أرباب المتون في متونهم مختار لهم لان المتون موضوعة لنقل المذهب وعما هو مقرر مشهور وأن
ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى والخواص فكيف
لا يقدم ما في المتون والشروح على ما في الفتاوى وحديثنا كان ينبغي للمصنف أن
يجزم بما في الفتاوى ويعمل عمدا عليه المتون فالعبرة لما عليه أصحاب المتون انه لا يرجع
الابد القبط ديناً كان أو عبناً فليتأمل وماتله في البحر عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو
قول الامام الأخير كما علمت فيه الكلام المتقدم ولما قتال فيه مجال وكان أنه هو الذي غر
المصنف (قوله وقيدته في الوقاية الخ) وكذا في الهداية والخمار والاصلاح ومواهب الرحمن
وجزئيه الحدادي في الجوهرية وصاحب المجموع (قوله وقيل ان المال عينا كالاول) فإنه
شيخ الاسلام أي يجب على الشهود الضمان مطلقا قبضها المشهود له أولا لان الضمان مقيد
بالمائة وفي العين زوال ملك المشهود عليه عنهم بالقضاء وفي الدين لا ينزل ملك حتى يقبضه
الاترى أن المقضى عليه لا يجوز له أن يتصرف فيها وارجو للمقضى عليه ذلك حاجي بزيادة
قال العلامة أبو السعود وكذلك العقارب يضمه قبل القبض عندهم لان العقارب يضمن بالاتلاف
بشهادة الزور بخلاف الغصب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لعدم تحقق قبضه فيه بل يفي
عندهم أي عند أبي حنيفة وصاحبيه بقى ان يقال ظاهر كلام الزيلعي بقيد عدم اشتراط
القبض في العقار لجوب الضمان على الشاهد اذ ارجح بعد القضاء من غير خلاف وليس
كذلك بل الخلاف ثابت ولهذا قال شيخنا هذا على قول شيخ الاسلام وعلى قول شمس الأعمى
لا يضمنه الشاهدان بالرجوع الا اذا قبضه المدعى كالمقول اهـ (قوله وان دينا فكان اثني)
أي لو رجع المشهود قبل قبضه لا يضمنون الى أن يؤدي اليهم ولو بعده يضمنون أي في الحال قال
في البحر وفوق في الحيط بين العين والدين فقال شهدا بعين ثم رجعا ضما قبيتها قبضها المشهود له
أم لا لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمان الاتلاف مقدرا لمثل ان كان المشهود به مثليا
وباقيته ان لم يكن مثليا وان كان المشهود به دينا فرجع المشهود قبل قبضه لا يضمنون وان
قبضه المشهود له ثم رجعا ضما لانهم أوجبوا عليه دينا فيجب في ذمتهم ما مثل ذلك ولا يستوفى
منه ما لا بعد قبض المشهود به تحقيقا للمعادلة اهـ وهذا هو قول شيخ الاسلام وشمل أيضا
قوله ما أتلفناه من الذي وخنزيره لكن في كافى الحاكم واذا شهد الذميان للذي بمال أو خمر
أو خنزير فقضى به ثم رجعا ضما مال وقيمة الخنزير ولا يضمنان الخمر ولا قيمة في قول أبي يوسف
ويضمنان قيمة الخمر في قول محمد ولم يسلم الشاهدان واسلم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة
ضمنا قيمة الخنزير ولم يضمنوا قيمة الخمر وشمل أيضا ما أتلفناه من العقار فيضمنه الشاهد بالرجوع كما في
خزانة المفتين فهو وان كان لا يضمن بالغصب عندهما خلافا لمحمد يضمن بالاتلاف وهذا منه
وفي جامع صدر الدين ادعى عبد الله في يد مالك وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى
له ثم رجعه واضع كل فريق إن شهد عليه قال محمد ولا يشبه الوصية يعني لا يضمن للورثة لاتحاد
المقضى عليه بخلاف المالك دليله وجدته ود الاول عبيد بن عبد الله في المالك دون الوصية وشمل
كل المشهود به أو بعضه فلذا قال في جامع الفصولين عن محمد بن عبد الله بن إدريس وحكم له ثم قال

وقميد في الوقاية والذكر
والذكر والماتق بما اذا قبض
المسال لعدم الاتلاف قبله
وقبل ان المسال عينا
فكالاول وانديا فكالثاني
واقره القهسةاني

ألا ترى أنه لو قال امرأته طالق أن كان لفلان عليه شيء فشهد الشهود أن فلانا أقرضه ألفا يحكم بالمال ولا يحكم بالوقوع ولو شهدوا أن عليه ألفا يحكم بالمال والوقوع جميعا فثبت بهذا أن الشهادة على الأقراض ليست شهادة على قيام الحق للعالم والشهادة بالدين مطلقا شهادة على الحق في الحال ١١ فقد علم تضمين ما بظهور كذبهم ما من غير وجوع فتضمنه ما إذا ثبت كذب ما بالاولى ولذا قال في تلخيص الجامع في باب بطلان الشهادة أخذ اليه ثم جاء المشهود بقتله حيا ضمن الولي لا قبض ظمنا ولا يرجع لسلامة بدله أو الشاهد لا لجله كما كره المكره ويرجع عما أخذ الولي للملكة ذلك وكذا الواقع لكن لا يرجع عنه لأنه لا يفسد الدم ما لم يمتك بغير خلاف المدبر وله في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العتق ولا ولو شهد على الاقرار أو الشهادة ضمن الولي لما مردون الشاهد لأنه لم يظهر كذبه اذ لا تنافي بخلاف الاول وله الوثب الابراء ضمن شاهدين الدين دون الأقراض ولو قال ان كان له على حنف في الاول دون الثاني كما لو وجد المشهود بته كاحها أو ما أو الشاهد عبدا أو محدودا في قذف ١٢ وبهذا علمت أن فرغ الكرايمى منقول في التلخيص واندفع الإبراد على القول بالتضمنين إذا ظهر كذبه بما لو وجد المشهود بته كاحها أو ما أو اختافانه ظهر الكذب ولا ضمان ١٣ (قوله نعم ديا) لا للمسبب يضمن إذا كان كذلك كما هو معلوم (قوله مع نعم ذراخ) جواب عن سؤال وهو إذا اجتمع المسبب والمباشر فالضمان على المباشر فلم ضمن الشاهد دون القاضي فاجاب بأن القاضي معذور تضمنه لأنه كالمباشر إلى القضاء (قوله قبض المدعى المال) تبع المصنف بهذا الإطلاق صاحب الخلاصة والبرائة وخزانة المفتين وأصحاب الفتاوى لأصحاب الجمع كافي بعض نسخ البحر لعدم تحرير عبارتها لأن صاحب الجمع قال في شرحه هذا إذا قبض المدعى المال دينه كان أو عيناً وأصحاب الفتاوى لم يقيموها ١٤ وعزو الشارح للخلاصة تبع فيه صاحب البحر (أقول) عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان إذا رجعوا عن شهادتهما رجوعا معتبرا يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمن المال الذي شهد به وهذا قوله الآخر وهو قواهم ما وعليه الفتوى بواقبض المتضمن للمال الذي قضى له أو لم يقبض انتهت فقوله وهو قوله الآخر ليس نصا في رجوعه إلى الإطلاق والآخر الذي يظهر لي أنه أراد بقوله الآخر الضمان بالرجوع مطلقا أي سواء كان الشاهد كذلكه الاول في العدة أولا فيكون إشارة إلى ما تقدم الكلام فيه في ما مر آنفا يقر به ما في الفتح حيث قال واعلم ان الشافعية اختلقوا في هذه المسئلة والصحيح عند الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يضمنون كذبهم والقول الآخر لا ينقض ولا يرد المال من المدعى ولا يضمن الشهود وهو عين قول أبي حنيفة الاول إذا كان حاله ما وقت الرجوع مثله وقت الاداء ١٥ وفي الولو الجبة ثم اذا صرح الرجوع لا يبطل القضاء ولكن يضمنان المال الذي شهدا به وهو قولهما وقول أبي حنيفة الآخر ١٦ فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو سلم انه أراد رجوع الامام عن التقييد بالقبض فنقول لو صح لم يمس على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالمداينة والختار والوقاية والفرار والاداء والاحتراز والمتنقي ومواهب الرحمن فكلمهم فيه فلو ابا قبض وجرم به صاحب الجمع كجاءت والحدادى في الجوهره ولو صح نقل الرجوع لذكره شرح الهداية فانهم اقتصر وعاء على شرح

نعم ديا مع نعم ذراخ
المباشر لأنه كالمباشر إلى
القضاء (قبض المدعى المال)
أولاً به بقى (بحر وبرزانية)
وخلاصة وخزانة المفتين

(قوله أن الحاكم إذا أخطأ) قال ط وهذا قد أخطأ به التقصص عن حال الشهود (قوله)
وضمنا ما أنفقاه للمشهود عليه) أي إذا قبض المدعي المال لأن السبب على وجه التعدد
سبب الضمان كجافر البروقد وجد سبب الاتلاف نهديا وقد تعذر إيجاب الضمان على المباشرة
وهو القاضي لأنه كالمجالي إلى القضاء من جهتهم فإن القضاء واجب عليه بعد ظهور عدلهم
حتى لو امتنع بأنهم يستحق العزل ويعزروني بإجابه عليه صرف الناس عن نقله رده نذر
استيفائه من المدعي لفقوذ الحاكم فاعتبر السبب وفي المحيط رجع الشاهدان في المرض
وعليهما دين الصحة وما نابي دين الصحة لأن ما وجب عليه بالرجوع في المرض دين المرض
لأنه وجب بإقرارهما في المرض اهـ ويؤخذ من قوله أنفقاه أنه لو يضاف التلف إليهما
لا يضمنان كالمشهود بالنسب قبل الموت فمات المشهود وعليه وورث المشهود له المال من المشهود
عليه ثم رجع الميضمنا لأنه ورث بالموت وذلك لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت
والاستحقاق يضاف إلى آخرهما وأوجدنا فيضاف للموت ذكره الزبلي في إقرار المريض وفي
الجور عن العتابة شهدها على أنه أبرأه من الدين ثم مات الغريم فمات رجع الميضمنا لا طالب
لأنه تولى عليه بالانفلاس اهـ وأعلم أن تضمين الشاهد لم يخصص في رجوعه بل مثله ما إذا ذكر
شيئا لازما للقضاء ثم ظهر بخلافه كما أوضحه ابن الصنعة في إسان الأحكام بقوله دقيقة في إيجاب
الضمان على الشاهد من الشاهدان متى ما ذكر شيئا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمننا وفي
ما ذكرنا من الاحتياج إليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى أن مولى الموالاة
إذا مات وأدعى رجل ميراثه بسبب الموالاة فشهد شاهدان أن هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم
والاه وعاقده وأنه وارثه لأنه لم يوارث غيره فنقض له القاضي ميراثه فاستنجد به وهو معسر ثم أن
رجلا آخر أقام الدية أنه كان نقض الموالاة الأولى وإلى هذا الثاني وأنه توفي وهذا الثاني
مولاه ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يقضي بالميراث للثاني فيكون الثاني بالخيار إن شاء
ضمن الشاهد دين الأولين وإن شاء ضمن المشهود له الأول لأنه ظهر كذب الشاهد من الأولين
فيما للحكم به تعالى وبين ذلك في مسألة الموالاة قولهما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه
للقضاء له بالميراث فانهم إذا شهدوا بأصل الموالاة لم يقولوا أنه وارثه فالقاضي لا يقضي بالميراث
وإنما أخذ الأول الميراث بقول الشاهد من الأولين أنه مولاه ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما
فضمنا بخلاف مسألة الشهادة بالكساح فانهم إذا شهدوا أنها ماتت وهي أمر أنه لا يثبت قولهما
ماتت وهي أمر أنه زيادة غير محتاج إليها فانهم قالوا لا كانت أمرا فان القاضي يقضي لها
بالميراث نصا ووجوده هذه الزيادة والعدم بمنزلة ولو انعدمت هذه الزيادة لمكان لا يجب عليهم
شيء لأنهم ما شهدوا بالكساح كان ولم يظهر كذبهم في ذلك اهـ وفي الجور عن فروق الكرايس
شهد شاهدان على رجل أن فلانا أقرضه ألف درهم وقضى القاضي به ثم أقام المأضي عليه
دينه على الدفع قبل القضاء يا مرق القاضي برد الألف إليه ولا يضمن الشهود ولو شهدوا أن عليه
ألف درهم وقضى القاضي بذلك وأخذ الألف ثم برهن المأضي عليه على البراءة قبل القضاء
يضمن الشهود والفرق أن في الوجه الأول لم يظهر كذبهم بل وازأنه أقرضه ثم أبرأه وفي الوجه
الثاني ظهر كذبهم لأنهم شهدوا عليه بالألف في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا متلفين عليه

أن الحاكم إذا أخطأ
فأقرض على المأضي له نرح
تسكمله (وضمنا ما أنفقاه
للمشهود عليه) اتسميها

الصادق بالواحد والمتعدد وفي بعض النسخ يلفظ التفتيشية مطابقا لقول المتن فان رجعا وفي
 بعضها بالافراد أى الشاهد كما فيها بعده وهو قوله لانه فسق نفسه اشارة الى أن الحكم لا يحتلف
 فيها اذ ارجع أو رجع أحدهما قال في الفتح قالوا ويعزى الشهود وسواهم رجعا قبل القضاء أو
 بعده ولا يخفى لوعن نظر لان الرجوع ظاهر في أنه توبة عن تعمد الزور ان تعمد أو التهور
 والجهل ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع به اولى فيه حدم قد
 اه وأجاب في الجريان رجوعه قبل القضاء قد يكون القصد اطلاق الحق أو كون المشهود
 عليه غيره بحال لما ذكره وبعد القضاء قد يكون اظنه بجهله انه اطلاق على المشهود له مع انه
 اطلاق لماله بالقرامة اه (أقول) ويظهر لي أن الجواب الحسن في ذلك أن الحكم تميز
 الجاني ولو بعد انقضاء الجزائية بخلاف غيره من بنية المسائل فليس لهم ذلك الا حين التماس بها
 ومعلوم أن القاضي حاكم (قوله ولوعن بعضها) كالأشهاد ابدار وبنائها أو باتان وولدها ثم رجعا
 بالبيعة والولد لم يقض بالاصل مخ (قوله لانه فسق نفسه) بتشديد السين المهملة من التفتيش
 وشهادة القاسق لا تقبل بجر ومخ (قوله لم يفسخ الحكم) لان آخر كلامهم ينافى أوله
 فلا ينقض الحكم بالنقض ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول بانصال
 القضاء به مخ (قوله مطلقا) قال في المخ وقول مطلقا يشمل ما اذا كان الشاهد وقت
 الرجوع مثل ما شهد في العدة أو دونه أو أفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب متونا
 وشروحا وتفاوت وفي المحيط يصح رجوعه لو حال به الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في
 العدة والنوالا ويعزى زورده في البحر ادم صيته عن أهل المذهب لخالفته ما نقلوه من وجوب
 الضمان على الشاهد اذ ارجع بعد الحكم ونقل في الفتح انه قول أبي حنيفة الاول وهو قول
 شيخه حماد ثم رجع عنه الى قوله ما هو عدم نقض القضاء وعدم رد المال على المقتضى عليه
 على كل حال وعليه استقر المذهب وعزاه في البحر أيضا الى كافي الحاكم وهكذا قال في البرازية
 ثم رجع الى قوله ما وعليه استقر المذهب اه ومثله في التاتر خاتمة برهن المحيط فانه نقل عنه
 ان أباحنفة كان يقول كذا وساق التفصيل ثم قال ثم رجع عن هذا القول وقال لا يصح
 رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قوله ما والظاهر ان الماراد بالمحيط المحيط البرهاني لما ذكر في
 البحر أن ما في المحيط السرخصي ليس فيه التفصيل (قوله ليرجعه بالقضاء) الاولى ليرجعهما
 أى الشهادة وعلى عبارة الشارح الضمير يرجع الى الخبر الاول من الشاهد والوضح التصريح
 به اذ ظاهره ان الضمير يرجع الى الحكم وفيه تهافت ظ أى فيكون فيه تعميل الشيء بنفسه
 فيه صير المعنى كانه قال لم يفسخ الحكم ليرجعه بالحكم وهو فاسد والاولى في التعميل لان القضاء
 بعد وقوعه صحيح لا ينقض تامل (قوله بخلاف ظهور الشاهد عدا) وكذا الوشهد اعلى يرجع
 واستحق أو وجد حرج أو بالخلع وقبض البدل وأثبت الثلاث قبله أو بالقرض وقبض ثم أثبت
 البراءة أو الايقاع بخلاف شهادتهم بانه له عليه قائم ما يضمن وان لم يرجع ان برهن على
 البراءة لانهم شهدوا بانه عليه في الحال وتبين خلافه (قوله ويرد ما أخذ) أى يرد المقتضى له ما
 أخذ المقتضى عليه بجر (قوله وتلزم الدية) أى الى ولى المقتول (قوله لو قصاصا)
 المقاسم القصاص اشبه صورة القضاء (قوله ولا يضمن الشهود لخاص) أى في كتاب القضاء

ولوعن بعضها لانه فسق
 نفسه جامع القصوين
 (وبعد لم يفسخ) الحكم
 (مطلقا) ليرجعه بالقضاء
 (بخلاف ظهور الشاهد
 عدا أو محدودا في
 قذف) فان القضاء يبطل
 ويرد ما أخذ وتلزم الدية لو
 قصاص ولا يضمن الشهود
 لخاص

من استبعده وان كان بعض المتأخرين قلده وقوله مجلس القاضى هكذا فى أكثر النسخ امكن
 الذى فى المنع والمتون المجردة مجلس قاض منصوصا وهو الظاهر ان تأمله حال ممكن عند قول
 السكت لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض تمكيره يشير الى انه يشترط مجلس القضاء أى قاض
 كان ولا يشترط الرجوع عند الذى شهد عنده اه (قوله ولو غير الاول) أى مجلس القاضى
 الاول (قوله لانه فسخ) أى للشهادة فيختص بماتخص به الشهادة من مجلس القاضى أى من
 أى حاكم كان كفسخ البيع بشرط له ما يشترط لصحة البيع من قيام المبيع ورضا المتبايعين
 مقدسى ومنع وهو تعاميل لا بشرط من مجلس القاضى (قوله أو توبة) فى المنع ولان الرجوع توبة
 وهى على حسب الجنابة فجعل الرجوع فسخا وتوبة وأتى السارح بالولائه قد يرجع لالتوبة
 بل قد يكون القصد اتلاف الحق أو لكون المشهود عليه غيره بحال كافد منها (قوله وهى) أى
 التوبة بحسب الجنابة فالرجوع عنها توبة وهى علانية لكونها فى مجلس القاضى فيجب أن
 تكون التوبة عنها علانية وذلك بوقوعها فى مجلس القاضى وان لم تكن عدان ليست
 بعصية فيكون الرجوع فسخا قال السكت أنت تعلم ان العلانية لا تقوقف على الاعلان بعمل
 الذنب بخصوصه مع ان ذلك لا يمكن بل فى مثله عفا فيه علانية وهو انه اذا أظهر للناس الرجوع
 وأشهدهم عليه وبأن ذلك القاضى بالبيئة عليه كيف لا يكون معلنا اه (قوله السكت بالسمر
 والعلانية بالعلانية) هذا بعض الحديث وصدره اذا الممت ذنبا فاحدث عنده توبة الخ
 (قوله فلو ادعى) ان لفائدة اشترط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أى عند غير القاضى ولو
 شرط ما كفى المحيط (قوله أو أراد عيبتها) أى عند العجز عن البرهان درر (قوله لا يقبل) أى
 ولا يستجيب (قوله لفساد الدعوى) لان مجلس القاضى شرط للرجوع فكان مدعىا رجوعا
 باطلا والبيئة أو طالب الامين انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله عند قاض) أى آخر
 غير الذى كان قضى بالحق داماد (قوله ونقضه ما بها) عطف على قوله وقوعه أى وادعى
 ان ذلك القاضى الذى وقع رجوعهما عنده ضمنهما أى حكم عليهما بالضعفان حاجى حيث
 تقبل لان السبب صحيح بحر (قوله اياهما) أى الشاهد من أى وأقام بيينة تقبل بيئته
 ويحلفان ان أنكرا لان السبب صحيح كالأقر عند القاضى انه يرجع عند غير القاضى فانه صحيح
 وان أقر برجوع باطل لانه يجعل انشاء الحال كفى المنع (قوله قبل وجعل انشاء) أى كالأقر
 عند القاضى انهم ارجعوا عنده غير قاض الخ مائة قدم فى المقولة التى قبل هذه فظهر الفرق
 بين ما اذا برهن على رجوعهما عند غير القاضى وبين ما اذا برهن على اقرارهما بالرجوع عند
 غير قاض فانه فى الاول لا يقبل لان رجوعهما عندهما عند غير القاضى غير معتبر وفى الثانى يقبل
 لان الثابت بالبيئة كالثابت بالمعاصرة فبالبرهان على اقرارهما صادرا كان ما أقر فى الحال
 والحال انهم ما عندهم القاضى وذلك لرجوع معتبر فقبل (قوله ابن ملان) ومنه فى التبيين
 وعبارته ولو أقام بيئته انهم ما اقرار برجوعهما عندهما عند غير القاضى تسع لان اقرارهما به يكون
 رجوعا عنهم ما فى الحال اه أى وان كان اقرارهما عندهما باطلا لانه يجعل انشاء الحال (قوله
 سقطت) أى الشهادة عن الاعتبار فلا يقضى القاضى به التامراض الخبرين بالمرجح
 للاول (قوله ولا ضمان) لانهم لم يتلفا شيئا على أحد (قوله وعذر) أى الشاهد أى جنسه

ولو غير الاول لانه فسخ أو
 توبة وهى بحسب الجنابة
 كما قال عليه الصلاة
 والسلام الخبر بالسمر
 والعلانية بالعلانية (فلو
 ادعى) المتبوع ودعا عليه
 (رجوعهما عندهما غيره
 وبرهن) أو أراد عيبتها
 (لا يقبل) لفساد الدعوى
 بخلاف ما لو ادعى وقوعه
 عند قاض وتضمنه اياهما
 ملق أو برهن انهم اقرارا
 برجوعهما عندهما غير
 القاضى قبل وجعل انشاء
 الحال ابن ملان فان رجعا
 قبل الحكم لم يسقط ولا
 ضمان أو عذر

شهدت به أو شهدت بزور فبما شهدت به أو كذبت في شهادتي فلو أنكرها لم يكن رجوعا كذا
 في خزانة المفتين الرابع في شرطه مجلس القاضي فلا يصح الرجوع في غير وقتائه عدم قبول
 المينة على رجوعه وعدم استخلافه إذا أنكر كما سيأتي الخامس في صفته قال في العناية أنه أمر
 مشروع مرغوب فيه هداية لأن فيه خلاصا من عقاب المكبيرة ١٥ وذكر الشارح أن
 شهادة الزور وكتمان الشهادة بالحق سواء وإذا شهد بزور عمد أو خطأ وجبت عليه التوبة
 وهي لا تصح إلا عند الحاكم ولا ينعفه عنها الاستحياء من المخلوق وفيه تدارك ما أنزل بالزور ١٦
 السادس في حكمه وهو شيان أحدهما يرجع إلى ماله والآخر إلى نفسه فالاول وجوب
 الضمان ويحتاج إلى بيان ثلاثة سببه وشرايطه ومقداره فسيببه اتلاف المال أو النقص بها
 فإن وقعت اتلافا انقضت سببه لوجوب الضمان والا فلا تنزى لا لسبب منزلة المباشرة وسيأتي
 بيانه مفصلا وشرطه كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون المتلف بها عينا فلا ضمان لو يرجع
 عن منفعة كالنكاح بعد الدخول ومنفعة دار شهدا على المؤجر المستأجر باجارتها باقلا من
 أجر مثلها ثم رجعا وأن يكون الاتلاف بغیر عوض لانه بعوض اتلاف صورة لاعمق وقدر
 الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب والحكم يتقدر بقدر العلة وأما ما يرجع إلى نفسه
 فنوعان وجوب الحد في شهادة الزنا سواء كان قبل القضاء أو بعده فلا ينفذ منهم ولو بعد الامضاء
 رجما كان أو جلد اخلاف الزفر في الرجم وجوب الضمان وهو الدية عليهم ان رجعوا بعد الرجم
 لا بعد الجلد وان مات منه والثاني وجوب التعزير عليه سوى شهادة الزنا ان تعمد الشهادة
 بالزور فظهر عند القاضي باقراره كذا في البدائع فلا ضمان لو اتلفا حقا من الحقوق كالعقود
 عن القصاص ولو شهد به ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم الشفعة أو اسقاط خیار من الخيارات
 كذا في الفتف ولا فرق في وجوب التعزير أي التمهير بين كونه قبل القضاء أو بعده ونظر فيه
 في فتح القدير وأجاب عنه في البحر بما سيأتي فربما عطف قوله وعزروا فتافيه جواب حسن يأتي
 قريباً فأنمله (قوله هو) أي الرجوع عنها منخ (أقول) ويحتمل أن نفسه بالراجع (قوله
 ان يقول) أي الشاهد (قوله عما شهدت به ونحوه) أي مما تقدم من ركنه (قوله فلو أنكرها)
 أي بعد القضاء (قوله لا يكون رجوعا) كافي البحر معزيا إلى خزانة المفتين وفي الفصول
 الهادية لو أنكر الشاهد الشهادة بعد قضاء القاضي لا يضمن لان الانكار للشهادة
 لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة وهذا انكار للشهادة ١٧
 منخ (قوله شرطه مجلس القاضي) فلا يصح عند غيره القاضي ولو شرط ما منخ أي وتوقف
 صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان خلافاً لما استنبهه كاتبه عليه في الفتق وفيه أيضا
 ويتفرع على اشتراط المجلس انه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه به
 وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادقا أن لزوم المال عليه
 كان هذا الرجوع وفي المحيط ولو ادعى رجوعه ما عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع
 والضمان لا نسمع منه المينة ولا يخاف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير موجبا للضمان الا
 بانصاف القضاء به كالتشاهد والى ذلك أشار صاحب الهداية به صرح في الفتاوى الصغرى
 قال في الدر المنقذ وأفاد بتضمنه توقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان والرد على

(هو أن يقول رجعت عما
 شهدت به ونحوه فلو
 أنكرها لا يكون رجوعا
 و) الرجوع (شرطه مجلس
 القاضي)

على الخلاف المذكور قال في الفتح وأعلم أنه قد قيل إن المسئلة على ثلاثة أوجه إن رجع على
سبيل الأصح أو رجع على أن يقول نعم شهدت في هذه الزور ولا يرجع عن مثل ذلك فإنه يزور
بالضرب بالافتراق وإن رجع على سبيل التوبة لا يزور اتفاقا وإن كان لا يعرف حاله
فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم في جوابه في التائب لأن المقصود من
التعزير الزجر وقد انزعجوا على الله تعالى وجوابهم ما فيهم لم يقبل ولا يخالف فيه أبو حنيفة
(قوله لرأى القاضي) أي بحيث يسوغ له أن يقبل شهادته لأن القبول والرد إليه فيه يكون
تدوير حاله في التوبة إليه وقيل بقدره عام وقيل بنصفه لأنه بعض الزمان يتغير الحال
شربا لامية (قوله لو فاسقا) الأولى أن يقول وتقبل شهادته بعد توبته لو فاسقا لأنه بعد ظهور
توبته يعلم أنه لا يشبه زورا واجلا لحاله على الصلاح تأمل لما في العين ٣ وهل تقبل توبته
به - ذلك قالوا إن كان فاسقا تقبل لأن الذي جعله على الشهادة فقه فاذن باب وظاهر صلاحه
يقبل لزوال الفسق اهـ (قوله لا تقبل شهادته أبدا) لأن عدالة لا تقبل من لا علم له
لا يظن به شهادة الزور وحاله به - التوبة كحالته حين شهدت فلا يؤمن عوده (قوله وعن الثاني
تقبل) لأنه قد يظهر بالندم والتاسف على ما وقع أي من غير ضرب مدة كافي الجور عن الخلاصة
قبيل قوله والافتقار وفي الخاتمة المعروف بالعدالة إذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل
شهادته أبدا لأنه لا تعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر أنه تقبل وعلمه الاعتقاد وظاهر
كلام الشارح صريح في أن الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضا تأمل والله سبحانه وتعالى
أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الرجوع عن الشهادة)

أطلق الرجوع عنهم فشمس ما إذا كان الرجوع من الأصل أو الفرع ومناسبة العامة
والخاصة أي مسألة شهادة الزور وتأخيرها ظاهرة وترجمته بالباب لأن مسائله تدخل في مسائل
كتاب الشهادات كدخول مسائل فواقض الموضوع في كتاب الطهارة وترجمته بالكتاب في
الجامع الكبير بناء على أنه مشتمل على خمسة أبواب لا لأنه مبين الشهادة إذا الرجوع رفعها
لما عرفت أن المبينة لم تمنع الدخول وقد صرحوا بأن الكتاب في اصطلاح الفقهاء كمله من
البدء والباب كالدار والفصل كالبيت قال الشريف الجرجاني الفصل قطعة من الباب ٣ فلما
لم يكن لهذا تعدد الباب ولا أقل أن يكون فوق الفصل ترجمته بالباب فظهر أن هذا أولى من
الترجم بالفصل كافي الوقاية ومن المترجم بالكتاب كافي بعض نسخ الهداية لأنه يوجب في بعض
نسخها الترجمة بالكتاب ووجهه أن تحتها أبواب متعددة لكن المصنف ذكر بعضها وإن لم
يصرح بالباب أو الفصل وترك بعضها كما ذكره في الجروشان المتون الاختصار ولذا ترجم في
التأخر خاتمة بالكتاب وذكر تحتها عشرة فصول أساقها على نسق وفيه اندفع ما وجهه بعض
أفاضل الشراح كلام بعض المصنفين مشيريه إلى الاعتراض على الهداية قال في الجور
والكلام فيه في مواضع الأولى في معناه لغة قال في المصباح يرجع من سفره وعن الأمر يرجع
رجوعا ورجعا ورجعى ومرجعا قال ابن السكيت هو تقيض الذهاب اهـ الثاني في معناه
اصطلاحا فهو نفي ما أثبتته كذا في المحيط الثالث في ركنه وهو قول المشاهير رجعت عما

٣ قوله لما في العين ٣
العين أن نور العين فلجور

لرأى القاضي على
الصحيح لو فاسقا ولو عدل
أو مستحورا لا تقبل شهادته
أبدا قلت وعن الثاني
تقبل توبته متى عفي
وغيره والله أعلم

*(باب الرجوع عن
الشهادة)*

قوله فلما لم يكن له - هذا الخ
هكذا بالأصل ولا يجوز هذه
العبارة

بالمسلمين وليس فيها أحد بدعة فیه عزز رجوله وتنبه كيلا اه (قوله بالشيء بعينه والفتوى)
 أي لا بالضرب وهو قول الامام لانه كان يقول تعزير به شهيرة قال في السراجية والفتوى على
 قوله واستدل الامام بان شريحا كان يشهر ولا يضرب وكان يعنه الى سوقه ان كان سوقيا
 والى قومه ان لم يكن سوقيا بعد العصر أجمع ما كانوا أي مجمعين أو الى موضع أكثر جمعهم
 فيه قول ان شريحا يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زير فاحذروه وحذروا الناس
 منه اه قال الشافعي فان قيل ان ابا حنيفة لا يرى تقليد النابغى أجيب بانه لم يذكر فعل شريحا
 مستدلا به وانما ذكره لبيان انه لم يستبد به هذا القول بل سبقه اليه واستدلاله انما هو بتجويز
 الصحابة فعل شريحا فانه كان قاضيا في زمن عمر رضي الله تعالى عنه وعلى رضي الله تعالى عنه
 ومثله هذا انتشهر لا يخفى على الصحابة رضي الله تعالى عنهم الذين كانوا في زمنهم وما
 استدلاله أي الصحابة من حديث عز الاني محمول على السياسة اه والتشهير برفعة الرفع
 على الناس كما في القاموس والابرار كما في الصباح وعند الفتاة ما نقل عن شريحا وبعبارة مع
 أعوان القاضي أعم من أن يكون ماشيا أو راكبا ولو على بقرة كما يفعل الآن كما في البحر أو على
 حمار كما هو عرف ديارنا (قوله وزاد) أي الصحابة ضربه وحده لانه ارتكب محظورا قال
 في البحر ورجح في فتح القدير قوله ما وقال انه الحق وهو قول الشافعي لانه روى عن عمر رضي
 الله تعالى عنه انه ضرب شاهدا الزور أربعين صوتا وضخم وجهه قال المولى عبد الحليم
 أقول ولا يلزم من كون قوله ما حقا أن يرجح على قوله بل قوله هو الحق وله هذا كان الفتوى
 عليه وذكري النهاية والمفبع معزيا الى الحاكم الامام أبي محمد الكاتب أنه لو رجع على سبيل
 الذبوبة والنسبة لايحذر بالاختلاف وان رجع على سبيل الاصرار يميز بالاختلاف وانما
 الاختلاف فيما لم يعلم وجهه رجوعه كما لا يخفى (قوله أن يسهم وجهه) السهم بضم السين
 وسكون الحاء المهملة تنين السواد واني قال الطحاوي يقال ضخم وجهه اذا سوده من السخام
 وهو سواد القدر وقد جاء بالحاء المهملة من الاعم وهو الاسود وفي المغني ولا يسهم وجهه
 بالحاء والحاء كمال اه (قوله اذا رآه سياسة) بان كان الشاهد ليس من أهل الشهامة ولا يؤثر
 به التشهير الا هذا الفعل الثلاثي به الزجر له الرادع لانه لا يمكن قدم الشارح في آخر باب حد
 القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة أن الامام يفعلها ولم
 يقولوا القاضي فظاهره أن القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل به في البحر واول قوله
 اذا رآه سياسة محمول على ما اذا فوض الامام له الاحكام والسياسة لانه نائبه والفتاوى كالاصيل
 في مثل هذه فاعلم ان يمكن قال القهستاني لا يسود اجماعا اه (أقول) ويؤيد ما في الذخيرة
 البرهانية ولذي روى عن عمر رضي الله تعالى عنه في شاهد لزور انه يسهم وجهه فتاوى له عند
 شمس الأئمة السرخسي انه قال ذلك بطريق السياسة اذا رأى الامام المصلحة فيه وتأويله عند
 شيخ الاسلام أنه لم يزد به حقيقة التسويد وانما أراد به التجبيل بالتفضيح والتشهير فان التجبيل
 يسمى مسودا قال الله تعالى واذا بشر أحدكم بالاثنى ظل وجهه مسودا وهو كظيم (قوله ان
 رجع مبرا) أي على ما كان منه مثل أن يقول شهدت في هذه بالزور ولا أرجع عن مثل ذلك
 فتح (قوله ضرب اجماعا) أي وشهر ط (قوله وان نائب الخ) أي وان لم يعرف حاله فهو

بالشيء بعينه والفتوى
 -سراجية وزاد اضربه
 وسهمه مجمع وفي البحر
 وظاهر كلامهم أن للقاضي
 أن يسهم وجهه اذا رآه
 سياسة وقبل ان رجع
 مصر اضرب اجماعا وان
 نائب لم يميز اجماعا
 وتقبض مدة توبته

فيجب حبس كذا في فتح القدير ويبحث فيه الرمي في حاشيته فقال الذي يفتضيه التحقيق
 ما سألني أنه يحكم به في كل ما يتيقن به كذبه تأمله اه وقال قد جوزوا الشهادة بالموت لمن سمع
 من ثقة موته إذا أخبر به فكيف يحكم به معه وقد يقال ما جزم بالشهادة بالموت وظهور حيا قطع
 بكذبه فكان ينبغي أن لا يجزم بل يقول أخبرني فلان أو سمعت من الناس أو شئتم عندي ذلك
 ونحوه في مثل ذلك ينبغي أن لا يحكم به فلا يشهر ولا يعزر تأمل فان قلت سبق عند الكلام
 على قول المصنف ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرد ان المدعى عليه إذا قام البينة
 ان المدعى استنجر الشهود بمشورة دراهم من ماله الذي في يده وطلب استمراده تقبل قلت
 لا يلزم من قبول بينة المدعى عليه لزوم الشهادة كونهم شهود زور حتى لا يلزمهم التعزير (قوله ولم
 يدع سموا ولا غاطا) في الجرح عن فتح القدير ولو قال غاطت أو ظفنت ذلك قيل هما يعني كذبت
 لاقراره بالشهادة بغير علم ويخالفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما ككسيت فلا تعزير وهو
 الظاهر اه (قوله ولا يمكن اثباته) أي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى
 تأمل (قوله لانه من باب النفي) لان ما تقوم على انه شهد بغير حق ولا يلتفت الى ذلك جلي
 قال في الجرح وخرج ما نزلت شهادته لم تتمه أو لخالفه بين الشهادة والدعوى أو بين شهادتين
 فانه لا يعزر لانه لا اندري من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد كذب
 المدعى لئلا ينسب الشاهد الى الكذب ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي والبينة بحجة
 الاثبات في اقراره على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان أو التعزير ذكره
 الشارح الزيلعي وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة وفي كافي الحاكم ومن التماثر ان
 يشهد أن هذا الشيء لم يكن اقلان فهذا مما لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن اقلان على فلان
 دين ومن شهد أن هذا لم يكن فقد شهد بالباطل والحاكم يعلم انه كاذب اه وظاهره انه من قبيل
 الزور فيعزر فعلى هذا يعزر بأقراره أو بيقين كذبه وانما لم يذكره المؤلف امالنه ودرته وامالنه
 لا يحصى له أن يقول كذبت أو ظفنت ذلك أو سمعت ذلك فشهدت وهما يعني كذبت لاقراره
 بالشهادة بغير علم فجعل كانه قال ذلك كذا في البنا به وجعل في ايضاح الاصلاح نظيره مسألة
 ظهوره حيا بعد الشهادة بموته أو قتله ماذا شهد ووا برؤية الهلال قضى ثلاثون يوما وليس في
 السماء علم ولم يروا الهلال اه قال الرمي قال في فصول العمادى شهد أن اقلان على هذا
 الرجل ألف درهم فقضى القاضي بشهادتهما وأمر المدعى عليه برفع المال وهو الاثبات الى
 المدعى ثم أقام المدعى عليه البينة على البراءة فان الشاهد من يضمنان والمدعى عليه بالخيار في
 نفيه المدعى أو الشاهد من لانهم ما حقه عليه ايجاب المال في الحال فإذا أقام البينة على البراءة
 فقد أظهر كذبهم اقتصارا ضامنين ففرما اه وظاهره ان الشاهد يكون شاهدا زورا لأن
 يحمل ظهور الكذب بالنسبة الى المال لا الى التعزير والله تعالى أعلم ذكره القزويني اه (قوله
 عزر) لان شهادة الزور كبيرة عدى ضررها الى العباد ليس فيها حد مقدر قال عليه
 الصلاة والسلام يا أيها الناس عدت شهادة الزور والشر بالله تعالى ثم تلا قوله تعالى فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وعدها من الكبائر حتى سئل عنها قال في كافي الحاكم
 أعلم أن شاهد الزور يعزر واجماعا اتصل القضاء بشهادته أو لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها

ولم يدع سموا ولا غاطا
 كما حرره ابن الكمال
 ولا يمكن اثباته بالبينة
 لانه من باب النفي (عزر)

ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته الى مائة جد والى صناعته ومجتمعه بل يشهد بذلك
 الاختصاص ويزول الاشتراك فانه قلما يتفق اثنان في اسمه ما واسم ابيه ما وجدته ما او
 صناعته ما واقبح ما فاذا كره قاضيان من انه لولم يعرف مع ذكر الحد لا يكتفي بذلك
 الاوجه منه ما نقل في الفصول من ان شرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء غير انهم اختلفوا في
 اللقب مع الاسم هل هو واحد اولا والمراد بالثلاثة اسمه واسم ابيه وجدته او صناعته او فخذ
 فانه يكفي عن الحد لا فالما في البرازية وقدمنا حاصل الكلام على ذلك في اوائل كتاب
 الشهادات عقد قول الشارح فالمتبر ان يعرف لا يمكنه ان يعرف فراجع (قوله بحدها)
 الانسب ان يقول وجدها (قوله والمقصود الاعلام) اي باقصة ما يمكن لان مجلس الشهاد
 كجلس القضاء والاولى رفع الاشتراك لان الاعلام بان يعرف غير مراد كما في البحر عن
 البرازية وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كشمس هرة الامام ابي حنيفة يكفي عن ذكر
 الاب والجد ولو كفي بالنسبة لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام كاتن دم قيل هذا في العرب
 اما في العجم فلا يشترط ذكر القذف قال في ايضاح الاصلاح وفي العجم ذكر الصنعة بمنزلة
 القذف لانهم ضيعوا انسابهم بجر (قوله ثم انما عنها) اي عن الشهادة على شهادته (قوله
 لم يصح ان يسميه) اشار به الى ان الشهادات ليس بشيء كمال اذ لو كان تو كمالا صح منه وان كان
 يشترط امره بالشهادة لانها حقيقة فلا يعتبر نقل أحد بدون امره حتى لو سمع بحميل شاهد ليس
 للسامع ان يشهد على شهادته لانه انما حصل غيره بمحضته كافي الفتح (قوله كافر ان شهدا على
 شهادة مسلمين الخ) قيد به لانه لو شهد مسلمان على شهادة كافر جاز كافي كافي الخ كما قال
 في الشرح لبلاية اهل وجه عدم القبول لما فيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم ولم يهمله
 قاضيان ولانهم ما شاهدان على اصلهما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولذا
 لا تقبل شهادتهما على القضاء الكافر على كافر اي ان كان القاضي مسلما لان شهادتهما على
 القاضي (قوله وعلى قضاة ابيه) في المقدسي جوز ابو حنيفة الشهادة على القضاة وان سمعاه
 من القاضي في غير مجلسه وهو الاقرب ومنعه ابو يوسف فيما سمعاه في غير مجلس القضاء وهو
 الاحوط ثم قال لو سمع يقول لا تحرقنيت علي بن بكذا او على فلان يجب ان يشهد على قضاء
 بلا تحميل (قوله درر) تنبيه عبارتها هذه المسائل الاربع من الخاتمة (قوله من ظهر)
 اي تبين (قوله انه شهد بزور) الزور هو في اللغة الكذب كافي المصباح وفي القاموس
 الزور بالضم الكذب والشرك بالله تعالى واعيان اليهود والنصارى والرئيس ومجلس الغنا
 وما يعبد من دون الله والقوة وهذه وفاق بين لغة العرب والفرس ونهر يصب في دجلة والرأى
 والعقل والباطل الخ وذكروا القاضي في تفسير قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون
 الشهادة الباطلة او لا يحضرون محاضرات الكذب فان شهادة الباطل شرك فيه اه بجر
 وعنده الفقهاء ان شهادة الباطل عمدا والرجال والنساء فيها سواء بجر عن كافي الخ كما
 (قوله بان اقر على نفسه) في اليعقوبية يمكن ان يحمل قوله لا يعلم الا بالقرار على الحصر
 الاضافي بقريته قوله لا يعلم بالجنة قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره فيقبل
 اقراره ويجب عليه موجبه من الغنمان والتعزير وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحد

بحدها ويكتفي بنسبتها
 لزوجه او المقصود الاعلام
 (اشهد على شهادته ثم
 ثم انما لم يصح) اي يسميه
 فله ان يشهد على ذلك
 درر واقره المصنف هنا
 لانه قدم ترجيح خلافه
 من الخلاصة (كافران
 شهدا على شهادة مسلمين
 لكافر على كافر لم يقبل
 كذا شهادتهما على
 القضاء لكافر على كافر
 وتقبل شهادته رجل على
 شهادة ابيه وعلى قضاء
 ابيه في الصحيح درر
 خلافا للمنفعة (من ظهر
 انه شهد بزور) بان اقر على
 نفسه

التعريف ولود كرام المولى واسم أبيه لا غير ذكر اسم خسي انه لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام
 انه يكتفى وبه يفتى لحصول التعريف بذكر ثلاثة العبد والمولى واسم العبد والمولى
 ان نسب الى قبيلة الخصاص لا يكتفى على ما ذكره اسم خسي ويكتفى على ما ذكره شيخ الاسلام
 لوجود ثلاثة وان لم يذ كر قبيلة الخصاص لا يكتفى وان ذكر اسم العبد ومولاه ونسب العبد الى
 مولاه ذكر شيخ الاسلام انه يكتفى وبه أفتى الصدر لانه وجد ثلاثة أشباه وشروط الخاكم
 في المختصر للتعريف ثلاثة أشباه الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ أو
 الصنعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرده مشهورا
 كشهرة الامام أبي حنيفة يكتفى ولا حاجة الى ذكر الاب والجد وفي الدار كذا وان لا لفة
 وان مشهورة لا بد من ذكر الحدود وعنده وعندهما هي كالرجل ولو كنى بلا تسمية لم يقبل
 الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يحجز الا ان اشهر كابن أبي امي
 ولو كتب الى أبي فلان لم يحجز لان الجزء ينسب الى الكل لا العكس كذا في البرازية ثم قال
 ويشترط نظر وجهها في التعريف وان أراد ذكر حليتها بترك موضع الحليمة حتى يكون
 القاضي هو الذي يكتب الحليمة أو على الكاتب لانه ان حلاها الكاتب لا يجب للقاضي بدا
 من ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيما ذكرنا نظر رجل واحد فانه كان الاولى وهل
 يشترط تمامه الرأى على عدلين في انه فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على
 انه فلانة بنت فلان وقال الشافعية هادة عدلين يكتفى وعلمه الفتوى لانه أبسر اه قال الطبراني
 في معين الحكم ولوعرفها رجلا بلان وقال الشافعية هادة عدلين يكتفى فلان حل للشاهد ان يشهد ودقاها
 لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه عين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ
 الخبر انما يجوز عنه أبي حنيفة لو أخذ بجماعة لا يمكن توطؤهم على الكذب وعندهما لو
 أخذ به عدلان انه فلانة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة اه فانظر ما بينه وبين ما هنا من
 المخالفة وقدم في شرح قوله وله ان يشهد بجماعة أو رأى عن الفتاوى الصغرى ما يوافق
 ما ذكره هنا فامل والذي يظهر أن ما في معين الحكم هو المعتبر لما ذكره من العلة فامل
 وهو ظاهر الاقوال ان النسبة لا تكتفى عن الجد في الهداية ثم التعريف وان كان يتم بذكر
 الجد عن أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر الفقهاء يقوم مقام
 الجد لانه اسم الجد الأعلى فنزل منزلة الجد الأدنى اه وكذا غنيله في البرازية لافخذ بجماعة
 غير صحيح لما علمته آنفا وفي خزائن المفتين لود كرامته ونسبه واسم أبيه قيل يكتفى والصحيح انه
 لا يكتفى فاذا قضى قاض بدون ذكر الجد يفتى في فتاوى قاضي خان وان حصل التعريف باسمه
 واسم أبيه ولفقه لا يحتاج الى ذكر الجد وان كان لا يحصل لالبد كراجل لا يكتفى والمدينة
 والقريفة والمكورة ليست بسبب للتعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان
 الرجل يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان لا يحصل لالبد كراجل
 اللقب بان كان يشارك في المهر غيره في ذلك الاسم واللقب كما في أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع
 التعريف به لان في ذلك المهر بشاركه غيره فالخاص لانه المعتمد برأيه هو حاصل المعرفة
 وارتقاع الاشتراك اه قال في الفتح ولا يخفى انه ليس المقصود من التعريف ان ينسب الى

قوله والصحيح ان الخ
 سيأتي وده قرية اه منه

اسمه وكنته مثل ما في الكتاب ~~الحكمي~~ بان يتواطأ المدعى مع ذلك الرجل (قوله ويلزم مدعى الاشتراك البيان) يعني انه اذا ادعى المدعى عليه ان غيره بشارك في الاسم والنسب كان عليه البيان بان يقول القاضي أثبت ذلك فان أثبت تندفع عنه الخصومة كالموعود علم القاضي بشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما (قوله كتابسطة قاضيخان) قال فيم القاضي اذا كتب كتابا وكتب اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الحال فقال المدعى عليه است انا فلان بن فلان الثاني والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول للمدعى أقم البيضة أنه فلان بن فلان فان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحى أوفى هذا الفخذ أوفى هذه الحارة أوفى هذه اليد رجل غيري هم هذا الاسم يقول له القاضي اثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع عنه الخصومة كالموعود علم القاضي بشارك له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما اه ملخصا وفي البحر عن البرازية اقران عليه فلان بن فلان الفلاني كذا الجاهل رجل بهذا الاسم وادعاء وقال أرت به رجلا آخر مسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال اه وقد يقال ان كلام قاضيخان في المدعى عليه وهذا مدعى ط وان برهن المدعى ان المشارك في الاسم والنسب قدماء لا يقبل قوله لانه لا حق له في اثبات حياته ذلك الميت وان كان به لم ما قاله المدعى عليه فان كان به لم موت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل كافي البحر (قوله ولو قالوا فيهما) أى في الشهادة وكتاب القاضي (قوله حتى ينسبهاها الى فخذها) لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بنى نعيم لانهم قوم لا يحدون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة وفسر في الهداية الفخذ بالقبيلة الخاصة وفي الشرح بالجد الأعلى وفي المصباح الفخذ بالكسر وبالسكون للتخفيف دون القبيلة وفوق البطن وقيل دون البطن وفوق القبيلة وهو مذكر لانه بمعنى الفخذ من الأعضاء مؤنثة والجمع فيه ما انفاد اه وفي الصحاح الفخذ آخر القبائل اولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الفخذ فالشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل تجمع العمارة والكسر العين تجمع البطون والبطن يجمع الانشاء والفخذ يجمع الفصائل وذو الرزخ يفرى ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعمارة وبطن وفخذ وفصيلة فخر شعب وكذا ربيعة ومذحج وحسير وهيت شعوب بالان القبائل تشعب منها وكان قبيلة وقر يش عمارة وقصى بطن وهاتم فخذ والعباس فصيلة وعلى هذا فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسبها الى الفصيلة لانهم ادونها ولذا قال الله تعالى وفي صياته التي توروا به ومنهم من ذكر بعد الفصيلة العشيرة وعامة في فصل الكفاية من النسكاح والخاص ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب لابد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد لابد من ذكر الجدة خلافا للثاني فان لم ينسب الى الجدة ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كتمجي ونجاري لا يكفي وان الى الحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكفي عند الامام وعندهم ان معروف بالعمارة كفى وان نسبها الى زوجها يكفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان ابن فلان الفلاني على فلان مندى عبد فلان بن فلان الفلاني كفى اتفقوا لانه ذكر تمام

ويلزم مدعى الاشتراك
البيان كتابسطة قاضيخان
(ولو قالوا فيهما التسمية لم
يغز حتى ينسبهاها الى
فخذها)

الذي يلقى وظهور أيضا ان قول الشارح هنا أول نشهدهم ليس في محله لانه ليس من افراد انكار
الشهادة لان معناها ان الشهادة ولم نشهدهم فتأمل (أقول) ولكن لا يلزم من عدم التكميل عدم
وجود شهادة مع الاصول وعليه فيجبه كلام الشارح تأمل وكتب المولى عبد الحليم علي قول
الدرر ولعل منشأ غلطه الخ لاختفاء في ان كلام من صورتي المسئلة مقصود هنا الا ان احدهما
لو مقصود بالذات فكيف يكون الاخرى مقصودة بالتضمن فان انكار الاصل الشهادة يقتضي
بطلان شهادة الفرع سواء أنكر الاصل الاشهاد أيضا كما هو الظاهر أول ينكر وان انكار
الاصل الاشهادية يقتضي بطلان شهادة الفرع سواء أقر الاصل الشهادة لنفسه كما هو الظاهر
أو لم يقر فكل وجهه وعبارة الفقه هاهنا هي ان أنكر شهود الاصل الشهادة يتبادر تصوير
الكافي وتعاليمهم بقولهم لان التكميل لم يثبت للتعارض يتبادر منه تصوير الذي يلقى اذا الظاهر
في التكميل على الاول ان يقال لان الشهادة لم توجد للاصول في هذه الحادثة فكيف يوجد
التكميل ويصح لو وجد وكيف تقبل شهادة الفرع فظهر انه لم يخف فضلا عن الغلط على الامام
الذي يلقى سيما شأنه حال من ان يخفى عليه مثل هذا المقام لمثله انه من مشايخ الفقهير جمع
اليه ويعتمد عليه هذا العلم عند الله تعالى ثم بطلان شهادة الفرع وعدم قبولها لو كان انكار
من الاصل قبل اداء الفرع وحكم القاضي بشهادته يثبت على الفرع انكار الاصل وأما
بعد الاداء ولقول والحكم به فلا يثبت الى انكاره كما لا يخفى انتهى وقال وأنت خبير بان
انكاره لها لا يثبت انكاره لان الاصل يحتمل ان يقول اشهدت الفرع في ذلك كما بما في وجود
لاشهاد مع انكار الشهادة وهو من جملة صور البطلان وقد أشير اليه فيما سبق (قوله ما لنا
شهادة أول نشهدهم) أي ثم ما نؤا أو غابوا فشهد القروع لم تقبل لعدم الشرط وهو التكميل
وفي الفتح لانه وقع في التكميل تعارض خبرهما بوقوعه وخبر الاصول بعده ولا يثبت مع
التعارض انتهى فارق في شرح الوافي يعني اذا قال الاصول ذلك ثم ما نؤا أو غابوا ثم جاء القروع
يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضورهم فلا يثبت الى شهادة القروع وان لم
ينكروا انتهى (قوله أراهم ههناهم وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة وفيه ان الشاهد لو قال
أرهم بعض شهادتي تقبل بالشروط المتقدمة فإذ لم يجعل هذا مثله تأمل (قوله قبلت
خلاصة) هذه مما جعل السكوت فيها كالناطق (قوله على فلانة) هو وفلان من غير أن يعبر به
عن بني آدم وجميع ما عن اليهم كما قدمناه (قوله الفلانية) أي المصرية مثلا (قوله قبل لهات
شاهدين) أي فلا يشترط ان يعرف الفرع المشهود عليه بعينه وهذا من قبيل ما مر شهادة
قاصرة يتعاه غيرهم (قوله ولو مقرة) لان الشهادة على المعرفة بالنسب قد تحققت والمدي يدعي
الحق على الحاضرة فلعلها غيبها فلا بد من تعريفها بذلك النسبة لاحتمال التزوير بغير ومنع
(قوله ومثله الكتاب الحكمي الخ) فان كتب ان فلانا وفلانا شاهدان عندى بكذا من المال على
فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدي امرأته عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة
ان تكون هي المنسوبة بغير هذه النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان انهما المنسوبين بذلك
النسبة كما في المسئلة الاولى كذا في العميق مدني (قوله لانه كالتشهادة على الشهادة) الا ان
القاضي اكمل ديانته ووفو ولا يثبت به بغيره بالثقل (قوله لاحتمال التزوير) أي على شخص

مالا الشهادة أول نشهدهم
أول شهادتهم وغلطنا ولو
سئلوا فـ كـ واقتبلت
خلاصة (شهادة على شهادة
اثنين على فلانة بنت فلان
الفلانية وقاد أخيرا نا
بمعرفة ما جاء المدي بامرأة
لم يعرفها نساهي قبل له
هات شاهدين أنهما هي
فلانة) ولو مقرة (ومثله
الكتاب الحكمي) وهو
كتاب القاضي الى القاضي
لانه كالتشهادة على
الشهادة فلو جاء المدي
برجل لم يعرفه كاتبات
انه هو ولو مقر الاحتمال
التزوير بغير

وذ كرى البهر اذا كتب للمدعى كتاباً ثم حضر به المكتوب اليه قبل ان يقضى المكتوب
 اليه بكتابة لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد الاصل انتهى وفي البينة سئل عن قاض قضى
 لرجل بملك الارض بشهادة القروى ثم جاء الاصول هل يبطل القروى فقال هذا مختلف
 بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال بشهادة القروى لا يبطل
 اهـ وهذا الاختلاف يجب فان القضاء كيف يبطل بحضورهم فالظاهر عدمه اهـ (قوله)
 بنهم عن الشهادة ولو بعد الاداء قبل القضاء كما في الخلاصة (قوله على الاظهر خلاصة) الذي
 استظهره في الخلاصة فيما اذا حضر الاصول ونهوا القروى عن الشهادة فالبطل حضور
 الاصول وزوال المدعى المذموم لا فرع لا انتهى عن ادائه الشهادة كما يقبهم من البهر والمخ فلا
 مخالفة مع ما ياتي تأمل (قوله وسيجيئ متناهاً بالحق) وقد علمت ما فيه تأمل قال سميدي
 الوالدرجـ الله تعالى وهو خلاف الاظهر (قوله وبخروج أصله عن أهليتها) لما في البهر
 عن خزنة المفتين واذا خرس الاصلان أو فسقا أو عجزاً أو ارتداداً أو جناناً تجزى شهادة القروى اهـ
 (قوله كفسق) أدخات الكافي الجنون والارتداد (قوله وعي) الظاهر ان يجزى
 الخلاف في شهادة الاعرج هنا ط (قوله وبانكار أصله الشهادة) هكذا وقع التعبير في
 كثير من المعتمدين قال في الدرر أقول قد وقعت العبارة في الهداية وشروحها وسائر
 المعتمدين هكذا وان أنكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على أحد
 مفارقة الاشهاد لاشهادة فكيف يصح تفسيرها به ولعل منشا غلطه قواهم لان التكميل لم يثبت
 لتمامه فان معنى التكميل هو الاشهاد وفي علمه ان التكميل لا يثبت أيضاً ذا أنكر أصل
 الشهادة بل هذا أبغ من انكار الاشهاد لانه كناية وهي ابلاغ من النصريح وفي النونية لاية عن
 الفاضل المرحوم جوى زاده أقول لم يرد الزبلي تفسيراً لفظ الشهادة بالاشهاد بل أراد ان
 مدار بطلان شهادة القروى على انكار الاصل للاشهاد حتى يبطل ما لو قال في شهادة على هذه
 الحادثة لكن لم أشهد والمذكور في المتن تصوير المسئلة في صورة من صورتي انكار الاشهاد وهي
 صورة انكار الشهادة رأساً اذ لا شك في قوأت الاشهاد في هذه الصورة أيضاً وان لم يرد بها
 في المتن حصر البطلان بصورة انكار الشهادة ولم يخف عليه ان التكميل لا يثبت أيضاً مع انكار
 اصل الشهادة وانما يكون خافياً عليه لو توهم عدم بطلان شهادة القروى حينئذ وحاشاه عن ذلك
 واذا قد عرفت ان البطلان يتم بصورة انكار الشهادة رأساً وصورة الاقرار بها وانكار الاشهاد
 فحققت ان كون القروى كيب أبغ في انكار الشهادة غير مراد اهـ ما قاله الفاضل وصورة انكار
 الشهادة ما قاله في الجوهره وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة القروى عيان قالوا
 ليس انما شهادة في هذه الحادثة وغايتها ما لو اتمم جاء القروى بشهادة دون على شهادتهم في هذه
 الحادثة أو قالوا لم تشهد القروى على شهادتها فان شهادة القروى لم تقبل لان التكميل لم يثبت
 وهو شرط اهـ (أقول) فحصل من عبارة الفاضل ما يقيد ان الاولى التعبير بالاشهاد لان انكار
 الشهادة لا يشمل ما اذا قال لي شهادة على هذه الحادثة لكن لم أشهد بخلاف انكار الاشهاد
 فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لان انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد نوعان
 صريح وضعي وله ذاعب الزبلي وصاحب البهر بالاشهاد وبه اندفع اعتراض الدرر على

بنهم عن الشهادة على
 الاظهر خلاصة وسيجيئ
 متناهاً بالحق وبخروج
 أصله عن أهليتها كفسق
 وخرس وعي و(بانكار
 أصله الشهادة) كقولهم

لا تقبل شهادة القرو ع لان قبولها باعتبار انها متقبل شهادة ولم تنبت شهادة الاصول فلا
 تقبل شهادة القرو ع ولا ييوسف ان الماخوذ اى الواجب على القرو ع ايس الانقل ما حالهم
 الاصول دون تعديلهم فانه قد يخفى حالهم عنهم فادانوا ما حالهم على القاضى ان يعرف
 حالهم غير ان القرو ع حاضر ونوهم اهل للتر كبة اذا كانوا عدولا فساوواهم اقرب للمسافة
 من سؤل غيرهم فان كان عندهم علم فقه مدققت المسافة والاحتاج الى تعرف حالهم من
 غيرهم هكذا ذكر الخلاف الناصى في تهذيب أدب القاضى للخصاف وصاحب الهداية
 وشمس الأئمة فيما اذا قال القرو ع حين سألهم عن عدالة الاصول لا تخبرك بشئ لا تقبل
 شهادتهم اى القرو ع في ظاهر الرواية لان هذا ظاهر في الجرح كالموقوف فيهم في هذه
 الشهادة ثم قال روى عن محمد انه لا يكون جرحا لانه يحتمل كونه موقفا في حالهم ولا يثبت
 جرحا بالشك اه وعن أبي يوسف مثل هذه الرواية عن محمد انه لا يقبل ويسال غيرهم ولو قال
 لا تعرف عدالتهم ما ولا عدلها فكذلك الطواب فيما ذكره أبو عبيد الله غدى وذكر الخوانى
 انه لا يقبل ويسأل عن الاصول وهو الصحيح لان الاصل بنى مسندورا فيسئل عنه وذكر هشام
 عن محمد في عدل اشهد على شهادة شاهدهين ثم غاب غيبة منقطعة نحو عشر من سنة ولا يدري
 أهو على عدلته أم لا فتشهد على تلك الشهادة لم يجز الحاكم من يسأله عن حاله ان كان الاصل
 مشهورا كفى حنيفة وسفيان الثوري قضى بشهادتهم معا عنه لان فترة المشهور يتحدث بها
 وان كان غير مشهور لا يقضى بها ولو ان فرعين عدلتهما معلومة شهدا عن أصل وقال لا خير
 فيه وزكاه غيرهما لا تقبل شهادتهما وان قال ذلك أحدهما لا يلتفت الى جرحه وفي الثقة اذا
 شهد انه عدل وليس في المصر من يعرفه فان كان ايس موضع للمسئلة يعني بان يخفى فيه المسألة
 سألهما عنه أو يبعث من يسألهما عنه من ارفان عدلاه قبل والا كفى بما اخبره به علانية اه
 (قوله في حاله كما اذا حضر بنفسه) أى فيسأل عن عدالته فاذا ظهرت قبله والا (قوله
 على ما في القهستاني) مبارته وفيه ايماء الى انه لو قال القرو ع ان الاصل ايس بعدل أولا عرفه
 لم تقبل شهادته كما قال الخصاف وعن أبي يوسف انه تقبل وهو الصحيح على ما قال الخوانى
 كما في المحيط اه فتمام النقل مدنى (قوله عن المحيط) ذكر في التائاد حنيفة خلاقه ولم يذكر
 فيه خلافا وكيف هذا مع انه ما لو قال انهم لا تقبل شهادتهم ما و ظاهر استشهاد الخصاف به
 كما مر انه لا خلاف فيه وفي البرازية فرعان معلوم عدلتهما شهدا عن أصل وقال لا خير فيه
 وزكاه غيرهما لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت اليه (قوله فتنبه) قال في الدر المننقى
 في البحر روى في البحر وغيره اذا قال القرو ع للقاضى اننا اتهم في الشهادة فان القاضى لا يقبله وهذا
 لا ينافى ما ذكره المؤلف لان نفي القرو ع العدالة عن الاصل لا ينافى وثوقه به في هذه الشهادة
 أفاده أبو السعد (قوله وتبطل شهادة القرو ع بامور) عدمه في البحر حضور الاصل قبل
 القضاء معدلا بما في الحاشية ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول
 قبل القضاء لا يقضى بشهادة القرو ع اه ~~مكن~~ قال في البحر وظاهر قوله لا يقضى
 دون ان يقول بطل الاشهاد ان الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه (أقول) وعلى
 هذا فما كان ينبغي لصاحب البحر هذا الحضور من مبطلات الاشهاد ولذا تركه الشارح هنا

(في حاله) وكذا لو قال
 لا أعرف حاله على الصحيح
 شريفا لية وشرح المجموع
 وكذا لو قال ايس بعدل
 على ما في القهستاني عن
 المحيط فتنبه (وتبطل
 شهادة القرو ع) بامور

في ظاهر الرواية وهو الصحيح لانه من اهل التزكية هداية ولان الفرع ناقل عبارة الاصل
الى مجلس القاضى وبالنقل ينتهى حكم الغاية فيصير اجنبيا فيصح تعديله اذا عرفه
القاضى كما في الشروح قال الملا عبد الحلیم محشى الدرر شاربته وان الصحة ان فيه اخلافا
لما انه عن محمد عدم الصحة لثمة المنفعة وله الصحة ظاهر الرواية وصحتها في الصغرى وهكذا
في المنصورة (قوله والالزم تعديل النكل) هذا عند أبي يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لا ثمادة
الا بالعدالة فاذا لم يعرفه الم يلقوا الشهادة فلا تقبل ولا ييوسف ان المأخوذ عليهم النقل
دون التعديل لانه قد يخفى عليهم فيتعرف القاضي العدالة كما اذا شهدوا بانفسهم كذا في
الهداية وفي البحر وقوله لا الا صادق بصور الاول ان يسكتوا وهو المراد هنا كما انفسج به
في الهداية الثانية ان يقولوا لا تخبرنا بحقه في الخاتمة على الخلاف بين الشيخين وذكر
الخلاف ان عدم القبول ظاهر الرواية وذكر الحلواني انه لا تقبل وهو الصحيح لان الاصل بقي
مستورا اذ يحتمل الجرح والتوقف فلا يشب الجرح بالشك ووجه المشهور انه جرح للاصول
واستشهد الخصاص بانهم قالوا لانانتم في الشهادة لم يقبل القاضي شهادتهم على شهادته
وما استشهد به هو الصورة الثانية وقد ذكرها في الخاتمة اه ملخصا وحيث كان المراد الاول
فقول الشارح والالزم الخ تكرار مع ما في المتن (قوله احدى الشاهدين صاحبه في الاصح)
كذا اختاره في الهداية اى اذا كان المهدى له وهو احدى الشاهدين معروفا بالعدالة عند
القاضى ونقل فيه قوانين في النهاية والحاصل كما في الخاتمة ان القاضي ان عرف الاصول
والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف احدى همد دون الاخر سأل عن لم يعرفه واذا
شهد الفرع على شهادة اصل فردت شهادته لتساق الاصل لا تقبل شهادة احدى همد بعد ذلك
اه منح وبحر (قوله لان العدل لا يهتم بمثله) اى بتعديل مثله ولو تهم بمثله لا يهتم في شهادته
على نفس الحق بانه اغايبته بصير قوله مقبولا عند الناس وان لم تكن له شهادة اه ط
عن الشايجي (أقول) لكن الاولى فيه ان يقال فقوله لا يهتم بمثله اى بهذا الاتهام المنافي للعدالة
فمثل مقصده يعنى لان عدالة تمنعه ان يعدل غير العدل كذا على في البحر لكن فيه عود
الضمير على غير مذكور واصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعدل
أحدهما الاخر يجوز لما قلنا اى من انهم اهل التزكية غاية الامر ان فيه منفعة من حيث
القضاء بشهادته ولكن العدل لا يهتم بمثله كالا يهتم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في
نفسه وان ردت شهادته صاحبه فلا ثممة اه قال في النهاية اى بمثل ما ذكرت من الشبهة
وقوله غاية الامر اى غاية ما يرد انه منهم بسبب ان في تعديله منفعة له من حيث تنفيذ القاضي
قوله على موجب ما يشهد به قلنا العدل لا يهتم بمثل ما ذكرت من الشبهة فان مثلها ثابت
في شهادة نفسه فانما تتضمن القضاء بها فكانه لم يهتم به الشرع مع عدالة ذلك مانعا كذا
ما نحن فيه والالانسياب الشهادة اه وبه ظاهر ان الضمير ليس عائدا للعدل كما توهمه بعضهم
(قوله وان سككت الفرع عنه الخ) قال في فتح القدير وان سككتوا اى الفرع عن تعديل
الاصول حين سألهم القاضي جازت شهادة الفرع ونظر القاضي في حال الاصول فان
عداهم غيرهم قضى والا لا وهذا عند أبي يوسف وقال محمد اذا سكتوا وقالوا لا نعرف عدالتهم

والالزم تعديل النكل
(ك) ما يمكن في تعديل (أحد)
الشاهدين صاحبه في
الاصح لان العدل لا يهتم
بمثله (وان سككت) الفرع
(عنه تظير) القاضي

شهادته بترك الاحتياط ٣٥١ وقالوا الاسماء الخش من الكراهة اه لكن ذكر
 الشارح في شرحه على المنار انهم ادونهم رأيت مثله في التفسير شرح البرزوي والتحقيق
 شرح الاحمدي وغيرهم ان الاسماء دون الكراهة وله من مراد من قال دون الكراهة
 راد بها التحريمية ومن قال الخش راد بها التزيمية تامل (قوله) ويقول الفرع
 اشهد ان فلانا الخ اي ويذكر اسمه واسم ابيه ووجهه فانه لا بد منه كما في البحر وقوله فلا تغميل
 والا فلا بد من ان شاهد الاصل - حتى لو قال اشهد ان رجلين نعرفهما اشهدانا على شهادتهما
 تنهيهما فاشهدان بكذا وقالوا لانسميها اولنا نعرف اسماءهما لم تقبل لانهم انما لا يجازفة
 لاعن معرفة كافي المغري ٤ وفي أبي السعد وفلان وفلان بدون ألف ولا مكنية عن الاناسي
 وبهم ما كناية عن اليه اسم تقول ركبت الفلانة وحملت الفلانة اه (قوله) هذا وسط
 العبارات قال صاحب الهداية وخير الامور واساطها وهو الذي عليه الق - دوري وذ كر أبو
 النصر شارحه انه أولى واحوط وفي المنبع واختارها خمس الاثمة الخ لواني اه وتبعه
 صاحب الدرر والفرع (قوله) وفيه خمس شينات والاطول ان يقول الفرع عند القاضي
 اشهد ان فلانا شهد عندى ان فلان على فلان كذا واشهدنى على شهادته وأمرنى ان أشهد
 على شهادته وأنا الان أشهد على شهادته بذلك ففيه ثمان شينات قال في النية اقل ما يكفي في
 الاشهاد ثلاث شينات وهي أشهد عند كعب بكذا فاشهدوا على شهادتي بذلك وبهض المشايخ
 قالوا يقول الاصل أشهد بكذا وانى أشهدك على شهادتي فاشهد على شهادتي وفيه خمس
 شينات والاحسن الاقصر قول أبي جعفر ان يقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا ويقول
 الفرع اشهد على شهادته فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة كلياتي وهو اختيار الفقيه ابى
 الليث وأستاذ أبي جعفر (قوله) وعليه فتوى الصرخي وغيره قال في الفتح وهو اختيار
 الفقيه أبى الليث وأستاذ أبي جعفر ومحمد كذا كره محمد في السير الكبير وبه قالت الاثمة
 الثلاثة وحكى ان فقهاء زمن أبي جعفر خالفوه واشترطوا زيادة طوله فانخرج أبو جعفر
 الرواية من السير الكبير فانه قالوا له قال في الذخيرة لا اعتمد ا - على هذا كان أسهل وكلام
 المصنف أى صاحب الهداية يقتضى ترجيح كلام الق - دوري المشتمل على خمس شينات حيث
 حكاه وذ كر ان ثم أطول منه وأقصر ثم قال وخير الامور واساطها وذ كر أبو نصر البغدادي
 شارح الق - دوري أقصر آخر بثلاث شينات وهو اشهد ان فلانا أشهدنى على شهادته ان فلانا
 أقروا عنده بكذا ثم قال وما ذ كره الق - دوري أولى واحوط ثم حكى خلافه في قوله وقال
 اشهد على شهادتي شرط عند أبى حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقله احتمل انه أمره
 أن يشهد من قبل شهادته وهو كذب وانه أمره على وجه التحمل فلا يثبت بالشك وعند أبى
 يوسف يجوز لان أمر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن فيصحب لذلك على التعميل اه والوجه
 في شهود الزمان القول بقوله ما وان كان فيهم العارف المتدين لان الحكم لأغالب خصوصاً
 المتخذي المكسبة للدرهم اه ماني الفتح باختصار وحاصله انه اختار ما اختار في الهداية
 وشرح الق - دوري من لزوم خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتون كافة - دوري
 والكنز والغرر والفتي والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها (قوله) وبكفى تعديل الفرع لاصله

٣ مطلب

في معنى قواه سم الاسماء
 الخش من الكراهة
 والكراهة الخش من
 الاسماء

٤ مطلب

فلان بدون الالف واللام
 كناية عن الاناسي وبهم ما
 كناية عن اليه اسم

(ويقول الفرع اشهد ان
 فلانا اشهدنى على شهادته
 بكذا وقال لي اشهد على
 شهادتي بذلك) اه
 أوسط العبارات وفيه
 خمس شينات والاقصر ان
 يقول اشهد على شهادتي
 بكذا ويقول الفرع
 اشهد على شهادته بكذا
 وعليه فتوى الصرخي
 وغيره ابن كمال وهو الاصح
 كما في القه - ماني عن
 الزاهد (ويكفى تعديل
 الفرع لاصله) ان عرف
 الفروع بالعدالة

القاضي في الحاوي انه قد اقر زى فقال ولا تقبل شهادة النساء على الشهادة اه وهو غلط اه (قوله عن كل اصل) متعلق بقوله وشهادة عدد ثلث عشر على شهادة واحد تقبل وليكن لا يفتى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد يجر عن الجزالة واقاد انه لو شهدوا على شهادة نفسه وآخر ان على شهادة غيره يصح وصرح به في البرازية (قوله ولو امرأة) لما قدمنا انه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتهم فيجوز للمرأة ان تشهد على شهادتهم ارجلين أو رجلا وامرأتين (قوله لا تغاير فرعى هذا وذلك) أى يكتفى شاهدان عن كل اصل ولا يلزم لكل شاهد شاهدان متغايران حتى لو أشهد أحدهما على شهادته رجلين وأشهدهما الآخر بهن ما جاز ولو قال لا تغاير فرعى الكان أولى (قوله خلافا للشافعي) فانه قال لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهما رجلان غير الذي أشهدهما صاحبه فيكون شهود أربعة (قوله ولو ابنته) مستدرك بما سيأتي معنا (قوله أشهد على شهادتي اني أشهد بكذا) لانه لا بد من التحميل والتوكيد لان الفرع كالتائب عنه وهما يكونان بشيئين ولا بد ان يشهد عنه كايشهد عنه القاضي امنقله الى مجلس القاضي وهو بالشين الثالثة وانما قالوا الفرع كالتائب ولم يجز له ان يفتى بشهادة اصل وفرعين عن اصل آخر ولو كان الفرع نائبا حقيقة لما جاز الجمع بين الاصل والخلف فمات واجب الزيلعي بعدم الجمع بينه ما لان الفرعين ايسر بدل عن الذي شهد به ما بدل عن الذي لم يحضر قال في البحر ولم يذكر المواقف بهد قوله اقر عندى بكذا واشهدنى على نفسه لانه ليس بشرط لان من سمع اقرار غيره حل له الشهادة وان لم يقل له اشهد كما قدمنا وقيد بقوله اشهد لانه لم يقل له اشهد لم يسمع ان يشهد على شهادته وان سمعها منه وهذا فيما اذا سمع في غير مجلس القضاء احوال سمع في مجلس القضاء شاهد ايشهد بجزالة ان يشهد على شهادته كافي السراج عن النهاية وقيد بقوله على شهادتي لانه لو قال اشهد على بذلك لم تجز له الشهادة لانه لا يفتى بمحتمل لاحتمال أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون امرأ بالكذب وقيد بعلى لانه لو قال تشهد اتي لم يجز له لاحتمال ان يكون امرأ يشهد به مثل شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضي عليه وذكري الخلاصة احتملا بين ابني حنيفة وابني يوسف رحمه الله تعالى فيما ذاع مع الشاهدان القاضي في غير مجلس القضاء فجزاه ابو حنيفة وهو لا يفتى ومنعه ابو يوسف وهو الاحوط اه كلام البحر مع زيادة عليه قال في البرازية سمع من الحاكم يقول سمعت اهذا على هذا بكذا ثم نصب حاكم آخر لهما ان يشهدا به عليه ان سمعاه منه في المص وهو الاحوط والذي عليه علم الهدى والمتأخرون ان كلام العالم والعادل مقبول وكلام الظالم والجاهل لا الا لجاهل العادل ان أحسن التفسير يقبل والا فلا ٢ ولا يخفى ان علم قضاة بلادنا ليس بشبهة فضاء الا عن الحجة الا في كتاب القاضي لضرورة اه (قوله ويكتفى سكوت الفرع) أى عند تحميله (قوله فتمية) عبارته الوفا لا أقبل ينبغي ان لا يصير شاهد حتى لو شهد به ذلك لا تقبل اه كامل (قوله ولا ينبغي الخ) الظاهر ان ذلك على المنع والاحتياط في الحق واجب وهذا الفرع نقله في البحر ثم قال بهد ورقة وفي خزائن المفتين الفرع اذا لم يعرف الاصل بعد التولا غير فهو وصي في الشهادة على

(عن كل اصل) ولو امرأة
(لا تغاير فرعى هذا وذلك)
خلافا للشافعي (و) كيفيتها
(ان يقول الاصل مخاطبا
للفرع) ولو ابنته يصح (اشهد
على شهادتي اني أشهد
بكذا) ويكتفى سكوت
الفرع ولو رده ارجع فتمية
ولا ينبغي ان يشهد على
شهادة من ليس به عدل
عنده حاوي

٢ مطالب
علم القاضي ليس بحجة
الافى كتاب القاضي
للضرورة اه منه

منذور اه (قوله ذكره المصنف في الوكالة) ونقله المصنف أيضا هنا عن السراج عن الذخيرة
 (قوله عند الشهادة) أي اداها عند القاضي قال في المنع وهو أي قوله عند القاضي متعلق
 به عذر وما عطف عليه (قوله قيد لكل) أي فيكون الظرف منه ملحقا بحضور الأصل (قوله
 لا إطلاق لجواز الشهادة) يعني يجوز أن يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه لكن لا تجوز الشهادة
 عند القاضي الا وما ذكر من الشروط موجود في الأصل قال في البحر فإلا عن خزانة المفتين
 والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد بالقروع
 اه ومثله في المنع عن السراجية (قوله كما مر) أي في قوله وجاز لا شهادة مطلقة (قوله شهادة
 عند) قال في فتح القدير لا تجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكون اثنين ولأن شهادة
 كل من الأصلين هي المشهود به فلا بد أن يجتمع على كل مشهود به شاهدان حتى لو كانت امرأه
 شاهدة مع الأصول لا يجوز على شهادتهما إلا رجلان أو رجل وامرأتان وقال الشافعي رحمه
 الله تعالى في أحد قواعبه لا يجوز إلا أن يشهد على شهادة كل منهم ما شاهدان غير اللذين شهدا على
 شهادة الآخر فلا يربع على كل أصل اثنين واخذه المزي في كل فرعين بقوله وان مقام أصل
 واحد فصار كالأمرتين فلا تقوم الحجة بهما إلا أن اثنين لما قام مقام رجل واحد لم تتم حجة
 القضاء بشهادتهما ولأن أحدهما لو كان أملا فشهد شهادة الأصلية ثم شهد شهادة فرعية مع
 قروع على شهادة الأصل الآخر لا يجوز اتفاقا فكذا إذا شهدا جميعا على شهادة الأصلين وفي
 قول آخر للشافعي يجوز وهو قول مالك واحد انما مروى عن علي رضي الله عنه لا يجوز شهادة
 الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين فانه باطلا لانه بقية الأصل كقوله باثنين من غير تقييد بان
 يكون بإزاء كل أصل فرعان ولأن حاصل أمرهما أنهم ما شهدا بحق هو شهادة الأصلين ثم شهدا
 بحق آخر هو شهادة الأصل الآخر ولا مانع من أن يشهدا شاهدان بحقوق كثيرة بخلاف اداء
 الأصل شهادة نفسه الأصلية ثم شهادة فرعية على الأصل الآخر مع قروع آخر غيره فانه انما
 لا تجوز لأن فيه يجتمع البديل والمبدل بخلاف ما لو شهدا شهادة واحدة وشهدا اثنين على شهادة
 الأصل الآخر حيث تجوز بخلاف شهادة المرأتين فإن النصاب لم يوجد لانهما بائنة لرجل
 واحد ولا تقبل شهادة واحد خلافا لما لا ربه الله تعالى قال الفرع قائم مقام الأصل معبر عنه
 بمنزلة روايته في ايصال شهادته الى مجلس القاضي فكأنه حضر وشهد بنفسه واعتبر هذا برواية
 الاخبار فان رواية الواحد عن الواحد مقبولة وانما مروى عن علي رضي الله تعالى عنه وهو
 ظاهر الدلالة على المراد ولأنه حق من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة بخلاف رواية الاخبار
 كذا في الفتح مع زيادة (أقول) وجه الاستدلال بذلك ان عليا رضي الله تعالى عنه يجوز شهادة
 رجلين على شهادة رجل ولم ينف شهادتهما على شهادة رجل آخر ولم يشترط ان يكون بإزاء كل
 أصل فرعان على حدة فدل إطلاقه على جواز شهادة القروعين جميعا على شهادة الأصلين ولم
 يرو عن غيره على خلافه فحل الاجماع قلت وفيه تأمل كذا في العيني (قوله وما في الحاروي)
 أي من انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله بحر) عبارته وكذا لا يشترط ان يكون
 المشهود على شهادته رجلا لان للمرأة أيضا ان تشهد على شهادته رجلين أو رجلا وامرأتين
 ويشترط ان تشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكره السراج وقد توهم

ذكره المصنف في الوكالة
 وقوله (عند الشهادة) عند
 القاضي قيد لكل لا إطلاق
 لجواز الاشهاد الا لاداء
 امر (و) بشرط (شهادة عدد)
 نصاب ولو رجلا وامرأتين
 وما في الحاروي غلط بحر

قوله وبخلاف معطوف
 على قوله بخلاف اداء
 الأصل شهادة نفسه اه
 منه

من الممتون أن سفر الأصل الخ في كون ظاهر الممتون ذلك نظر حيث كانت العلة المجزوا لا يلزم أن يكون المرض الذي لا يتهذر معه الحضور عذرا وليس كذلك فالمتبادر غيبته مدة السفر ولذا أتى في الهداية برديقه فقال أو يفيموامة سيرة ثلاثة أيام ولياليها فاصفا كعائات مما قدمناه آنفا (قوله) واكتفى الثاني بغيبته الخ وعن محمد مجزوا الشهادة كبقها كان حتى روى عنه أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد فشهد القرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم والاقطع صرح به عنهما فقال وقال أبو يوسف ومحمد تقبل وان كانوا في المصر انتهى ط وفي النهاية عن السرخسي والسفدي إذا شهد القرع على شهادة الأصول والأصل في المصر يجب أن تجوز على قواه ما لا على قول أبي حنيفة بناء على أن القو كبل بغير رضا الخصم لا يجوز عنده وعندهما يجوز وجه البناء أن المدعى عليه لا يملك إجابة غيره من باب نفسه في الجواب إلا بدفع كذا الأعيان الأصل إجابة غيره من باب نفسه إلا بدفع الجوامع أن استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق الحضور على الشهود وعندهما المال كالمدعى عليه إجابة غيره من باب نفسه في الجواب من غير عذر فكذا في الحضور إلى مجلس الحكم زيلعي فعلى هذا لا يشترط لاداء القروع أن يكون بالأصول عذرا أصلا عندهما (قوله) واستحسنه غيره واحد قال الكمال كثير من المشايخ أخذ بهذه الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكروه محمد في السير الكبير اه (قوله) وفي القهستاني عبارة وتقبل عندها كثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضمرات وذكروا القهستاني أيضا أن الأول ٢ ظاهر الرواية وعلمه الفتوى وفي البحر قالو الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي والثاني أوفق وبه أخذ الفقيه وكثير من المشايخ وقال نفع الاسلام أنه حسن وفي السراجية وعليه الفتوى اه (قوله) واقروه المصنف أى في منحه (قوله) أو كون المرأة مخدرة قال البزدوى هي من لا تكون برزت بكرا كانت أو ثيبا ولا يراها غير المحارم من الرجال أما التي جالست على المنصة فآراء رجال أجنب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة خائبة قال في البحر وظاهر كلام المصنف الحاضر في الثلاثة أى الموت والمرض والسفر وليس كذلك وذكروا كرسائله المخدرة المذكورة هنا (قوله) لا تختلط الرجال هو تعريف المخدرة كما في القنية ونقله في البحر والهندية عنه أو كذا نقله العلامة الانقروى برضى به (قوله) وفيها لا يجوز إلا لشهادته سلطان وأمير أى على شهادتهم ما إذا كانوا في البلاد الأعلى قول محمد على ما سلف (قوله) وهل تجوز لمحبوس الخ قال في السراج إذا كان شاهد الأصل محبوسا في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للقراع أن يشهد على شهادته وإذا شهد عنه القاضي هل يحكم بهم قال في الذخيرة اختلاف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم إذا كان محبوسا في السجن هل هذا القاضي لا يجوز لأن القاضي يخرج من بيته حتى يشهد ثم يعيده إلى السجن وإن كان في منجى الوالى ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز اه واطلق في التهذيب جوازها بمحبس الأصل انتهى (اقول) ووجهه ظاهر لأن المحبوس لا يملك الخروج بل هو محبوس على عدمه قال ط ويمكن حله على ما ذكر من التفصيل اه (واقول) قدمنا أنه الآن في زماتة الفرق بين حبس القاضي والوالى بل الحبس واحد فان من لزمه ادائه شهادة يخرج لادائهم باعنا فقط معه كما هلت فتبعه وفي الهندية إن كان الأصل معتمدا قال القاضي بدفع الدين لا يجوز سواء كان منه ذورا أو غير

واسكن في الثاني بغيبته
حيث يمتد زمان بيته بإدله
واستحسنه غيره واحد وفي
القهستاني والسراجية
وعليه الفتوى واقروه
المصنف (أو كون المرأة
مخدرة) لا تختلط الرجال
وان خرجت لملاحة وحمام
قيمة وفيها لا يجوز إلا لشهاد
سلطان وأمير وهل يجوز
لمحبوس أن من غير ما كم
الخصومة نعم

٢ المراد بالاول ما صدر
المصنف بعبارة به وهو
السفر الشبرى اه منه

حضور الأصل) قال في البحر لابن جوازها عند الحاجة وانما نفس عند هذا الأصل قال سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى أشار إلى أن المراد بالمرض ما لا يستطیع معه الحضور إلى مجلس القاضي
 كما قيل في الهداية وإن المراد بالمرض الغيبة مدته كما هو ظاهر كلام المشايخ وأنصح به في
 الخاتمة والهداية لا يجاوز البيوت وإن أطلقه كما رخص في الكنز ولم يصرح بالنذر وإن كان
 ما ذكرناه هو المراد لأن الله العجز فانه لم (قوله وما نقله الله تعالى) حيث قال لكن في
 قضاء الخاتمة وغيره أن الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل (قوله فيه
 كلام) و يؤيد كلام الله تعالى قوله الآتي وبجروح أصله عن أهلية (قوله فانه نقله عن
 الخاتمة عنها) أي بواسطة أراد أنه نقل عن قضاء الخاتمة عن الخاتمة ونقله عنها هو على ما في أكثر
 الفروع وفي بعضها هناك بدل عنها أي في كتاب القضاء وفي شرحه على الملتقى ما يشهد بذلك وهو
 الأصل (أقول) وليس في الله تعالى ذلك كما علمت من عبارته المقدمة والله الشارح الطالع
 علمه في عبارة الخاتمة ونحوه في الله تعالى الذي رآه أولي الشرح إن يقول فانه نقله
 عنها عن الخاتمة كما تدل عليه عبارته في شرح الملتقى فانه قال فيه يمكن في قضاء الخاتمة عن
 قضبان الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل كذا ذكره الله تعالى
 (أقول) فيه أن استدراك الله تعالى بقوله لكن في قضاء الخاتمة المخالف المشهور (قوله
 وهو خطأ) أي ما ذكره قاضيان في القضاء خطأ (قوله وأصواب ما هما) أي في باب الشهادة على
 الشهادة قال في الدر المنثور به ذكر عبارة الله تعالى السابقة ونهتبه بعضهم بأنه أخطأ وإن
 قاضيان وغيره كرهنا كغير قاصب وخالفه خطأ اه ثم قال لكن نقل البرجوني
 عن الخلاصة والله تعالى عن الخزنة وكذا في البحر والمخ والسراج وغيرهما أنه إذا خرج
 الأصل عن أهلية الشهادة بان خرس أو فسق أو عي أو جن أو ارتد بطل الأشهاد انتهى أي
 وبالموت خرج الأصل عن الأهلية وفيه أنهم جوزوا الشهادة بعد الموت ناصبه مستثناة ط
 (أقول) وقد يقال إن المقصود من تحميل الشهادة عدم ضياع الحق بموته ولا كذلك بما ذكر
 لأنهم أوردوا عارضة قال في الهندية لا تقبل شهادة شهره بالفرع لأن عيوت شهود الأصل
 أو مرض أو مرض الألبسة طبع مع حضوره ليس القاضي أو بغيره أو ما يميز ثلاثة أيام ولياها
 فصار كذا في الكافي هذا ظاهر الرواية والفتوى عليه كذا في التاتر خاتمة (قوله أو مرض)
 أي مرض الألبسة طبع مع الحضور لمجلس الحاكم انتهى مخ وفي شرح المجموع المرض
 الذي لا يبعد مدمعه الحضور لا يكون عذرا انتهى (قوله أو سفر) ظاهر الكنز وغيره من
 المنون أن سفر الأصل يتحقق بان يجاوز يوم مصره قاصدا ثلاثة أيام وإن يسافر ثلاثة
 وظاهر كلام المشايخ أنه لا بد من غيبة الأصل ثلاثة أيام ولياها كما أنصح به في الخاتمة مخ
 والذي في الخاتمة الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا أن يكون المشهود على شهادة مريض أو
 الصبر لا يقدرون يحضروا الشهادة أو يكون ميتا أو غائبا غيبة السفر ثلاثة أيام ولياها
 وعن أبي يوسف إذا كان شاهد الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يثبت في منزله جازت
 شهادة على الشهادة وعن محمد في النواذر أنه تجوز الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل
 عييا في الصبر انتهى لكن اعترض سيدي على عبارة المخ من قوله وظاهر الكنز وغيره

حضور الأصل بموت أي
 موت الأصل وما نقله
 الله تعالى عن قضاء
 الخاتمة فيه كلام فانه نقله
 عن الخاتمة عنها وهو خطأ
 والصواب ما هنا (أو مرض
 أو سفر)

المشهود به فان المشهود به بشهادة القروع هو شهادة الاصول والمشهود به بشهادة الاصول
 هو ما عاينوه مما يدعيه المدعى واذا كان كذلك لم تكن شهادة القروع بدلا عن شهادة الاصول
 فلم يمنع انعام الاصول بالقروع فاذا ثبت البطلانية لم لا تقبل فيما يسقط بالشبهات كشمادة
 الفاسد مع الرجال وكالحمد ودود القصاص وعند الأئمة الثلاثة تقبل فيما يسقط به أيضا عناية
 بزيادة فان قيل ذكر في المبسوط ان الشاهد من لو شهد على شهادة شاهدين ان قاضي بالدة كذا
 حدة فلان في قذف تقبل حتى ترد شهادة فلان اوجب بان لا تقض فان المشهود به فعل القاضي
 وهو ما ثبتت مع الشبهات والمراد من الشهادة بالحدود الشهادة بوقوع اسبابها الموجبة
 لها فاذا ورد ان فعل القاضي موجب لحدودها ووردها من حده فهو موجب للحد اوجب بالمانع
 بل لموجب لحدها اذا كان من حده ما يوجب الحد ولذي وجهه هو القذف نفسه على ان في
 المحيط ذكر محمد في الديات لا تقبل هذه الشهادة فتح (قوله وان كثرت) أي تعددت أفعى
 الشهادة على شهادة القروع بان يحمل القروع شهادة لثنتين وأحد الاثنين لا يخرين وهكذا
 ويشترط الشروط الآتية ذكرها في كل فرع مع أصله (قوله في كل حق على الصحيح) أي لا يسقط
 بشبهة كافي الهداية قال في البحر أطلقه فشمع الوقت وهو الصحيح احيا له وصوناعه اندراسه
 وشمل القروير وهو صريح به في الاجتهاد وقضاء القاضي وكما في الثانية والنسب كافي
 خزانة المفتين وفي القنية اشهد القاضي شهودا اني حكمت فلان على فلان بكذا فهو شاهد
 باطل لا عبرة به والحضور بشرط اه وفي نعيمة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اذا شهد
 القاضي على فضائه الشاهد من الذين شهد في تلك الحادثة هل يصح اشهاد اياه ان قال نعم
 لكنه يفصل عن القول في الحكم اه قال في فتح القدير الشهادة على الشهادة جائزة في
 كل حق ثبتت مع الشبهة فخرج ما لا يثبت معها وهو الحد ودوا القصاص فلما التعزير في
 الاجناس من نوا رابن رسة تم عن محمد يجوز في التعزير العفو والشهادة على الشهادة نص
 القنية ابو الميث على ان كآب القاضي الى القاضي لا يجوز فيه الشهادة على الشهادة وفي
 فتاوى قاضيخان الشهادة على الشهادة جائزة في الاقارير والحقوق واقضية القضاة وكتبتهم
 وكل شيء الا الحدود والقصاص بقولنا هذا قال احمد والشافعي في قول واضح قوله وهو
 قول مالك يقبل في الحدود والقصاص أيضا لان القروع عدول نقلوا شهادة الاصول فالحكم
 بشهادة الاصول لا بشهادتهم وصاروا كالمترجم وسندع اه (قوله الا في حد) أي ما يوجب
 الحد فلا يردانه اذا شهد على شهادة شاهدين ان قاضي بكذا ضرب فلانا حدة في قذف فانما
 تقبل حتى ترد شهادته الى آخر ما ذكرنا آنفا وفيه اشعار بانما تقبل في التعزير وهذه رواية عن
 أبي يوسف وعن أبي حنيفة انما لا تقبل كافي الاختيار فهو متافى (قوله وجاز لا يشهد مطلقا)
 أي بعذر أو غيره وسواء تعذر حضور الاصل ام لا لان العمل الشهادة اسهل من ادائها قال في
 خزانة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز ان لم يكن بالاصول مذكور حتى لو لم يجر
 المذموم من مرض أو سفر أو موت شهد القروع اه فتبين ان الشترط العذر وقت الاداء
 لا وقت العمل قال في البحر وقد شهد القروع أي عند القاضي لان وقت العمل لا يشترط
 ان يكون في الاصل مذكور في خزانة المفتين وساق عبارتهم المذكورة (قوله بشرط تعذر

وان كثرت اشكس انما في كل
 حق على الصحيح (الا في حد
 وقود) لانه واهم بالاشبهة
 وجوز لا يشهد مطلقا لكن
 لا تقبل الا بشرط تعذر

والوارث لا يعلم ما فعل مورثه ثم نقبل القواين فكذب الخير الرمي في هامشه قوله قات الخ
اقول ما في المحيط لا يعارض ما في القنبية اذ ما فيها فيما اذا ادعى الدين للعمال فثبت هذا بالماضى
فذلك الحق اى الشاهد ان لفظ كان وما فيه فيما اذا ادعى الدين للعمال فثبت هذا بالماضى
يقول كان وبه يحصل التوفيق فقامل انتهى وبهذا يتضح ما ذكره الشارح (قوله ادعى ملكا
في الماضى) اى بان قال ملكى وشهدا انه له قال في الفصولين ولو ادعى ملكا في الماضى وشهدا
به في الحال بان قال كان هذا ملكى وشهدا انه له قيل تقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعى
انه كان له وشهدا انه كان له لا تقبل (قوله كالوشهدا بالماضى ايضا) اى لا تقبل لان اسناد
المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذ لا قاعدة للمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف
الشاهدين لو اسندوا ملكه الى الماضى لان اسنادهم لا يدل على النفي في الحال لانهم لا يعرفان
بقائه الا بالاستصحاب والشهادة لا يحتز عن الشهادة باستصحاب الحال اعدم يقينه بخلاف
المالك اذ كما علم لم يثبت ملكه بيقينه فلم يبقه بيقينه بغير وجه فظاهر الفرق بين هاتين
ما تقدم متماثل قوله بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه * (فرع مهم) * قال المدعى ان الدار
التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكى وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا
المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا ان المال الذى كتب في هذا الصك عليه
تقبل والمعنى فيه انه اشار الى المعلوم لو شهدوا تلك المتنازع فيه والخصمان تصادقا على ان
المشهود به هو المتنازع فيه ينبغي ان تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم
الجهالة المقضية الى النزاع في اصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع والله تعالى
اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الشهادة على الشهادة)

انما آخرها لانها فرع عن شهادة الاصل فاستحقت التأخير لان الاصل مقدم على الفرع ولانها
بمثلة المركب من المفرد وجوازها استصحاب والقياس لا يقتضيه لان الاداء عبادة بدنية لازمة
الاصل لاحق للمشهد وله لعدم الاجبار عليه او لعدم جواز الخصومة فيها والنية لا تجري
في العبادات البدنية لان كون قول الانسان يتفد على مثله يلزمه مانس به اليه وهو يتقيه
وبغيره انما عرف بحجة شرعاً عنه قد مر من احتمال الكذب وهو ما في شهادة الاصول لعدم
العصمة من الكذب والشهود فلا يكون بحجة كذلك عنه لزيادة الاحتمال فكيف اذا كان
القائضه ذلك الاحتمال وهو في شهادة الفرعين وان اختلف محل الاداء فان محل له في
الاصلين في اثبات حق المدعى وفي الفرعين ما يشهدان به من شهادة الاصلين ثم يرجع الى الحق
المدعى به الا انهم استصحبوا جوازها في كل حق لا يقطع بالشبهة لشددة الاحتياج اليها لان
الاصل قد يجهز عن أدائها البعض العوارض فلم تجز لادى الى ضياع كثير من الحقوق ولهذا
جوزت وان كثرت أعني الشهادة على شهادة الفروع وان بعدت الا ان فيها شبهة من حيث
البدلية لان البديل لا يعلو رايه الا عند المجز عن الاصل وهذه كذلك واعتبر بان لو كان
فيها معنى البدلية لما جاز الجمع بينهما فالعدم جوازه بين البديل والمبدل ~~ا~~ كن لو شهدا مدعى
الشاهدين وهو اصل وآخر ان على شهادة شاهد آخر جاز وأجيب بان البدلية انما هي في

* ادعى ملكا في الماضى
وشهدا به في الحال لم تقبل
في الاصح كالوشهدا بالماضى
ايضا جامع الفصولين
(باب الشهادة على الشهادة)

(هي مقبولة)

ذي اليد عليه كونه له مدعى تقبل ولو كان هذا في دعوى الامة والضيعة لا تقبل والفرق فيها وأما
 عنكم العنى ما اذا ادعى الاقرار فشهد بالانشاء فغيره تصور شرعا لا تسمع الدعوى بالاقرار
 لما في البرازية معزى الى الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العين الذي في يده له ما انه اقر له به او
 ابتدا بدعوى الاقرار وقال انه اقر ان هـ مذلى او اقر ان له عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ
 على انه لا تصح الدعوى اذ لم يصلاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يصح الاقرار لاضافة
 الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بانه برهن على انه اقر انه
 لاحق له فيه او بانه ملك المدعى حيث تقبل وتسامه فيها ومنه تسلم عليه ان شاء الله تعالى باوضح
 من ذلك في الدعوى (اقول) اما قوله بغيره تصور شرعا قال الغزى ممنوع لانه لو ادعى انه ملكي
 وانه اقر له به تسمع لكن قد يقال رجع الى دعوى الملك والكلام ليس فيه نسبة قيم الكلام
 (قوله وفي دين الميت لا تقبل مطلقا) أى سألهم ما الظاهر من بقائه اوله يسألهم ما لم يكن الذي
 ردت فيه الشهادة في دين الحي انما هو في صورة الاقرار لما قدمناه قبل اسطر من البحر عن
 القنية ثم دعاه الى اقرار بدين الخ ولذا قال بعده وهو سكت الخ قال في البحر وفي مسألة
 دين الميت لا يفي القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه احتياط في امر الميت ولهذا يحلف
 المدعى مع إقامة البيعة بخلافه في دين الحي فحضر رأيتهم ما اذا شهد في دين الحي بانه كان له عليه
 كذا تقبل الا اذا سألهم ما الظاهر من البقاء فلا يدرى وفي دين الميت لا تقبل مطلقا انتهى
 (قوله قلت) القول صاحب المنع (قوله من ثبوته بمجرد بيان سببه الخ) قال الرولى نقل عن
 المحيط انه ثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهد سببه من غير حاجة الى ان يقول مات وعليه
 شهدا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فرائض حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات
 من جراحته لانه لا علم لهم به برأيه معين الحكم كذا رأيت بخط بعض العلماء (واقول) ما في
 المحيط لا يمارض ما في القنية اذ ما فيها اذ ادعى الدين للحال فشهدا به كذلك بحيث انهم لم
 يقولوا كان وبه يحصل التوفيق فتأمل ونقل بعض الفضلاء عن المقدسى انه قوى ما في معين
 الحكم وانه قال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر الميت يكفي فيه تخلف خمسة مع
 وجود بيعة وان في هـ هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفادته الذي يحجبه عن البيعة
 وتضييع حقوق الناس كثيرين لا يجب دون من يشهد لهم على هذا الوجه اهـ وبه اعترض
 في نور العين على صاحب جامع الفصولين (قوله والاحتياط لا يفتي) قد علم ان الاحتياط في
 عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضعيف لكن قال الرجى والاحتياط لا يفتي لان الامر فيه
 مشكل دائر بين تضييع حق الدائن أو الزام الميت بما ليس في ذمته فيحتاج للقاضى والمفتى
 ان يفحصا كمال التفحص ويتبعوا القرائن واحوال المدعى والمدعى عليه فان ظهر له بقاء الدين
 يفتي المفتى بقول من يقول لا حاجة الى الجرح ويقضى القاضى به وان غلب على ظنه استيفاء
 الدائن لادين أو سقوطه بوجه من المسقطات يفتي بالقول الثاني ويقضى به القاضى حفظا
 لاموال الناس واديانهم ولذا قال والاحتياط لا يفتي ولين بماذا يكون الاحتياط والله أعلم
 لكن عبارة المنع وفي مسألة دين الميت لا يفي القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه
 احتياط في امر الميت انتهى فاذا كان الاحتياط انما هو في امر الميت لانه لا يجب عن نفسه

وفي دين الميت لا تقبل
 مطلقا حتى يقول مات
 وهو عليه بحرقات
 وبخلافه ما في معين
 الحكم من ثبوته بمجرد
 بيان سببه وان لم يقولوا
 مات وعليه دين اهـ
 والاحتياط لا يفتي

أى لانهم لم يوافقوا لانه لم انه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيع حق المدعى ظاهرا فلا
 يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج عن ملكه فانهم اذا قالوا لا نعم لم انه خرج عن
 ملكه لا تطلب شهادتهم كما هو ظاهر اهـ وهذا كله اذا شهدوا بالمالك في الماضي اما لو شهدوا
 بالملك في الماضي لا يقضى به في ظاهر الرواية وان كانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على
 ما استفاضه وعن أبي يوسف يقضى بها وخرج العمدادى على هذا ما في الوقعات لو أقر بدين
 عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدين نه قضى دينه ان شاهدى الاقرار بشهدان انه كان
 له عليه دين ولا يشهدان ان له عليه فقال هذا أيضا دليله على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه
 كان له عليه تقبل وهذا غلط فانه انما ترض لما يسوغ له أن يشهد به لا لا قبول وعدمه
 لربما يؤخذ من منعه من احدى العبارتين دون الاخرى بثبوت القبول في احدهما دون
 الاخرى كيف وقد ثبت بشهادة العمدان عند الشاهدين انه قضاه فلا يشهدان حتى يخبر
 القاضي بذلك وان التناهي حينئذ لا يقضى بشئ كذا في فتح القدير وفي البرازية شهد انهما
 زوجت نفسها ولا تعلم انهما في الحال امرأته ولا او شهدا أنه باع منه هذه العين ولا تدري انهما
 ملك في الحال ام لا يقضى بالتمكاح والمالك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العمد شاهد في
 الحال * والحاصل ان المنصوص عليه في العين ما سمعت وأما في الدين فانه منصوص عليه عدم
 القبول قال في القنية شهدا على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه ان شهدا أن هذا القدر على
 الا أن فقال لا ادري اهو عليك الا أن لم لا تقبل الشهادة اهـ وقال قبه له ادعى على
 آخر دينه على مورثه فشهدوا انه كان على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه اهـ
 فوضوح الاولى في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا ادري اهو عليك الا أن لا وهو
 ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد بحث العمدادى انه في القبول وليس
 به رضى للمنصوص عليه كقائمه اهـ (اقول) بل هو داخل في قولهم الشهادة بالمالك لا يقضى
 مقبولة وأما الثانية اعني ما اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه فقال في جامع الفصولين
 ادعى الوديعة فشهدا ان المودع اقر بالايديع تقبل كافي الغصب وكذا العارية ادعى التكماح
 وشهدا باقراره بالتكماح تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو ادعى ديناً فشهدا باقراره بالمال
 تقبل وتكون إقامة البيعة على اقراره كإقامة البيعة على السبب وانتي بعضهم قد دم القبول
 ادعى قرضاً وشهدا باقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب انتهى فتقبل بالايداع والغصب والعارية
 والديون والنكاح وأما المبيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيعاً وشهدا انه اقر بالمبيع
 واختلاف في زمان ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة قفيز برسبب لم صحح وشهدا ان المدعى
 عليه اقرار له عليه مائة قفيز برولم يزيد اقبل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل
 لا وهو الاصح لانهم لم يذكروا اقراره برسبب السلم والاختلاف بسبب الدين انما يمنع قبوله ولو لم
 يختلف الدين باختلاف السبب ودين السلم مع دين آخر يختلفان اذا استبدل قبل القبض
 لم يجوز في السلم وجاز في دين البر بلا سبب فلم يشهدا بدين بدينه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى بسبب
 القرض وشهدا انه اقر ولم يذكروا سبب القرض تقبل انتهى ثم قال ادعى قرضاً بدينه وشهدا انه
 اقر بدينه بدينه تقبل انتهى وفي القنية ادعى عباداً فشهدا احدهما بالمال مرسل والاخر باقرار

ان التوفيق وان كان يمكن ان ليس به اعتبار ما لم يصرح به فيما ثبت بالشبهات فكيف به في امكانه
 فيما يدري بها والجواب عن الاول ان ذلك انما كان احتمالا لا اثباتا ان لو كان في اختلاف
 ما كافا نقله وهو من صلب الشهادة لبيان قيمة المسروق ايعلم هل كان نصا باقية طعم به او لا واما
 اذا كان في اختلاف ما لم يكن كافا نقله لكون ثلث السارق واضاله فاعية بار التوفيق في فيه ليس
 احتمالا لا اثباتا الحد لا مكان ثبوته بدونه الا ترى انهم ما لو شككنا عن بيان لون البقرة ما كافهما
 القاضي بذلك فتبين انه ليس من صلب الشهادة ولم يكن كافا نقله له الى محض الحسب بخلاف
 المذكورة والاثوثة فانهم ما يكفان النقل بذلك لان القيمة تختلف باختلافهما فيمكن اختلافهما
 في صلب الشهادة والجواب عن الثاني انه جواب للقياس لان القياس اعتبارا امكان التوفيق
 او يقال التصریح بالتوفيق به اعتبار فيما كان في صلب الشهادة وامكانه فيما لم يكن فيه هذا
 وأطلق في اللون فمثل جميع الألوان وهو الصحيح ولهما ان السواد غير البياض فلم يتم على
 كل نصاب شهادة وصار كالغصب لان امر الحد أهم كاذ كورة والاثوثة وعلى هذا الخلاف
 لو ادعى سرقة ثوب مطاوعة قال أحدهما هاروي والآخر مروى اه شلبي وتكلم الشرح على
 القطع ولم يتكلم على الضمان والظاهر وجوبه وحرره نقله اه ط بزيادة (قوله خلافا لهما)
 حيث قال لا يقطع لانهم ما اختلفا في المشهود به فيمتنع به القبول كما اذا اختلفا في الذ كورة
 والاثوثة اوفى اللون في الغصب بل أولى لان النيات بالغصب ضمان لا بسقط بالشبهات
 والثابت هنا بسقطها اه درر (قوله واستظهر صدر الشريعة قولهما) لكن الصحيح
 في الهداية قول الامام رحمه الله تعالى (قوله وهذا اذ لم يذكر المدعى لونها) اما لو عين لونها
 حكمه اه فقال أحدهما سواد لم يقطع اجماعا لانه كذب أحد شهادته كافي الفتح (قوله أو جله
 لم تقبل) اما الاول فلان الاطلاق أزيد من المقيّد واما الثاني فلاختلاف الشهادة والدعوى
 للامانة بين المتفرق والجمله وتقدمت هذه المسئلة آنفا (قوله شهد في دين الحلي الخ) قال
 في البحر ولم يذكر المولى رحمه الله تعالى مستثنين احدهما اما اذا ادعى شيئا للحال فشهادته بما
 مضى وعكسه الثانية اذا ادعى الانشاء فشهادته بالاقرار وعكسه أما الاول ففي المحيط نقله عن
 الاقضية اذا ادعى المالك للمالك أى في المعين فشهدوا ان هذا المعين كان قد ملكه تقبل لانها
 أدبت المالك في الماضي فيحكم بها في الحال ما لم يعلم المازيل قال رشيد الدين بعد ما ذكرها
 أمر رورى مبدانت اه ومعنى تحكيمها في الحال الخ قال في نور العين هذا عمل بالاستصحاب
 وهو حجة في الرفع لا للاستحقاق فيمكن ينبغي أن لا تقبل شهادتهم ما فيه امكن فيه مخرج فيقبل
 دفعه للخرج (بقول الحقير) قوله دفعه للخرج تعليل عليل كالا ينبغي على ذي فهم جليل اه
 وقال في البحر أيضا ومعنى هذا لا يحل للقاضي أن يقول انعلمون انه ملكه اليوم نعم ينبغي
 للقاضي أن يقول هل تعلمون انه خرج عن ملكه فقط ذكره في المحيط قال العمادى فعلى هذا
 اذا ادعى الدين فشهدا انه كان له عليه كذا ينبغي أن يقبل كافي العين ومثله ما لو ادعى انها
 زوجته فشهدوا انه كان تزوجها ولم يتعرضوا للحال تقبل اه لكن اعترض الرملي قوله نعم
 ينبغي للقاضي الخ بان المنصوص خلافه وان البحث لا يعارض المنصوص اذ لا عبرة
 للابحاث في معارضة المنصوص اه وقال أيضا معنى لا ينبغي للقاضي أن يقول الخ

خلافها هو واستظهر صدر
 الشريعة قولهما وهذا
 اذ لم يذكر المدعى لونها
 ذكره الزبلي * ادعى
 المدعيون الاصل متفرقا
 وشهادته مطلقة أو جله لم
 تقبل وهما بنية * شهد في
 دين الحلي بانه كان عليه كذا
 تقبل الا اذا سألها الخ مصم
 من بقائه الآن فقالا
 لا ندري

إضافة الملك إلى وقت الموت حيث اختلف في قبولها أو الفرق بينهما - ما عن الفخ فلا تنبه (قوله)
 أو أقر مع مطوف على قوله ثم هذا (قوله في يد المدعي) قبل بالاقرار باليد مقصود لأنه لو أقر له بما
 ضمنه لم تدفع إليه كما سيأتي في الاقرار (قوله بذلك) أي يد المدعي أو ملكه ومن اقتصر على
 الثاني فقد قصر افتاده سيدي الوالدرج الله تعالى (قوله دفع للمدعي) الأولى أن يقول فانه
 يدفع للمدعي كما يظهر بالتأمل وفي البحر وإنما طال دفع إليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لأنه لو
 برهن على انه ملك فانه يقبل اه أي في مسألة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لانهم المذكوران
 في الكثر دون مسألة الشهادة بالملك لما في جامع الفصولين أخذ عينا من يد آخر وقال اني أخذته
 من يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبيل لانه وان كان ذايد يحكم الحال امكنه ما أقر
 بقضيه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعي عليه اني أخذته من المدعي
 لانه كان ملكي فلو كذبه المدعي في الأخذ منه لا يؤمر بالتسليم الى المدعي لانه وذاك - راره
 وبرهن على ذي اليد ولو صدقه يؤمر بتسليمه الى المدعي فيصير المدعي ذايد فيخلف أو يبرهن
 الآخر اه وقوله دفع للمدعي قال في الدرر ليكن لا يصير المدعي عليه بزوال اليد عنه مقضيا
 عليه حتى لو برهن المدعي عليه بعده على انه ملك يقبل كذا في العمادية اه (قوله للمدعي)
 الاقرار أي اقرار المدعي عليه انها كانت في يد المدعي فيؤخذ به (قوله وجهالة المقر به) من
 كون اليد أمانة أو ملكا (قوله لا تبطل الاقرار) أي في حق الدفع قال طاهره انهم ما شهدوا
 عليه انه أقر بان الدار التي في يده كانت اقلان ولم يعاين الدار (قوله بالملك المنقضي) أي كيد
 الميت كما في صورة البحر السابقة عن البحر (قوله لا ياليد المنقضية) أي كيد الحي (قوله لتتويع
 المدعي) أي لاحتمال انه كان له فاشتراه منه (قوله المقتضى به نعم) لانه أقر باليد وادعى انه باع غير حق
 فيؤخذ باقراره ولا تثبت الدعوى الاخرى الا ببرهان (قوله قبلت بالف) أي ولا يسمع قوله
 قضاء الكمال النصاب ولا يكون رده من المدعي تكذيبا له كما اذا شهد له بالف وخمسائة والمدعي
 يدعي ألفا لانه لم يكذبه فيما شهد له به وانما كذبه فيما شهد به عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد له بشئ ثم
 شهد عليه بآخر ولا تقبل الا اذا ادعى ألفا فاذا ادعى خمسمائة والمسئلة بحالها لا تقبل (قوله)
 الا اذا شهد به آخر) أي الكمال النصاب (قوله ولا يشهد) أي بالالف كلها أي يجب عليه ان
 لا يشهد كما في الزبلي والدرر (قوله من علم) فهل ماض أي علم قضاء خمسمائة (قوله حتى
 يقر المدعي به) أي يقر المدعي عند الناس به أي بما قبضه - لا يضر المدعي عليه عند تقريره
 الدعوى وإنما يكون اعانه على الظلم قال في البحر والمراد من يفتي في عبارة الكثر معنى يجب فلا
 تحل له الشهادة (قوله شهدا بسرقة بقره الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها عن محمد
 عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في شاهدين شهدا جميعا على انه سرق بقره واختلعا
 في لونهما قال أجزأ الشهادة واقطعه وقال أبو يوسف ومحمد لا تجزأ الشهادة ولا تقطعه اه له
 ان التوفيق يمكن لان التحمل في السرقة يكون لا غالب أو اللوان يتشابهان أو يجتمعان فيكون
 السواد من جانب وهذا ابصره والبياض من جانب آخر وهما يشاهدان وإذا كان التوفيق
 ممكنا وجب القبول كما اذا اختلفا في الزنا في بيت واحد وفيه بحث من وجهين أحدهما ان
 طاب التوفيق في هذا احتمال لا يثبت الحذف وهو القطع والحدية احتمال لدرئه لا لاثباته والثاني

أو أقر المدعي عليه
 بذلك أو شهد شاهدان انه
 أقر انه كان في يد المدعي
 دفع للمدعي للملومة الاقرار
 وجهالة المقر به لا تبطل
 الاقرار والاصل ان الشهادة
 بالملك المنقضي مقبولة
 لا باليد المنقضية لتتويع
 المدعي بالملك برزنية ولو أقر
 انه كان يد المدعي بغير
 حق هل يكون اقراره
 باليد المقتضى به نعم جامع
 الفصولين * (فروع) *
 شهدا بالف وقال أحدهما
 قضى خمسمائة قبلت
 بالف الا اذا شهد به آخر
 ولا يشهد من علم حتى يقر
 المدعي به شهدا بسرقة
 بقره واختلعا في لونهما قطع
 قوله لانه لم يكذبه - اه
 لقوله قبلت بالف

الآن يقولوا لانهم لم يوارثوا غيره وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالا كثر والظاهر
الاول ويأخذ القاضي كفيلا عندهم اولو قالوا لانهم لم يوارثوا بهذا الموضع كفى عند أبي حنيفة
خلافه ما اه وتقدمت المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذ كر هاءى السادس والخمسين
من شرح أدب القضاء منوعة ثلاثة أنواع فارجع اليه ولخصها هناك صاحب البحر عاينه
خفاه وقد علم بما مر ان الوارث ان كان ممن قد يجب بحجب حرمان فذ كر هذا الشرط لاصل
القضاء وان كان ممن قد يجب بحجب نقصان فذ كر هذا الشرط للقضاء بالا كثر وان كان وارثا ثانيا
ولا ينقص بغيره فذ كر هذا الشرط للقضاء بالابدون تلوم فقام ل وقد منا الكلام عليه مستوفى
فى شتى القضاء فارجع اليه (قوله وارجع) أى فى الشهادة بالارث اما الشهادة بالنسب فقد
سبق انه يثبت بالنسب مع قال فى البرازية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا
ولم يدر كالميت فشهدنا بغيره ما نعلم لانهم ماتوا بغيره لا يسمونه ولا رأياه فى يد المدعى انتمى
(أقول) قال المصدر الشهيد فى شرح أدب القضاء وان عاين المالك دون المالكين عاين ملكا
لم يدره ينسب الى فلان بن فلان الفلانى وهو لم يراه يشهد بوجهه ولا يعرفه بنسبه القياس فيه
أن لا يملك والاستحسان يحل لان النسب مما يثبت بالقسم والشهادة فيصير المالك مهورا
بالقسم والملك معروف فترفع الجهالة لكن اغتات قبل اذ لم يقسم الشاهد اما اذا قسم فلا
(قوله ذ كرهما البرازى) وكذا فى الفسخ (قوله وذ كر اسم الميت الخ) حتى لو شهدا انه جده أبو
ابيه أو أمه ووارثه ولم يسميه الميت تقبل برأيه (قوله وان شهدا بيدى الخ) يعنى اذا كان
دارى بدرجة ل فادعى آخر انهما وأقام بينة انهما كانت فى يده لا تقبل وقال الثانى تقبل لان
الثابت بالبينة كالناتبات باقرار الخصم ولو أقر المدعى عليه وقعت الى المدعى انهما قالوا هما
ان هذه شهادة قامت على مجهول وهو المدعى فانه لا الآن منقطعة ويحتمل انها كانت يملك أو
وديعه أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها بالثبوت درر ولو شهدا انها كانت له تقبل بالا
خلاف كفى الخاتمة ولو شهدا بان المدعى عليه أخذها من المدعى فانه لا تقبل وترد الدار الى
المدعى وقيد بقوله بيدى لانهم لو شهدوا انها كانت فى يد فلان مات تقبل بالاتفاق مسكين
(قوله سواء فالامد شهر الخ) لان قولهم اذ ذلك وجوده كعدمه والخلاف ثابت أيضا بدون ذ كر
فانه ذ كر اقرنا شئ فى الجامع الصغير شهدوا على ان العين كانت فى يده لم تقبل (قوله ردت)
أى عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف انه تقبل كما ذ كرنا (قوله اتنوع بيد الخ) على اقله
بجهول وذلك انه يحتمل انها كانت يملك أو وديعه أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها درر
أى فلا يقضى بالشك قال فى الغرر الآن يقولون ان المدعى عليه أحدث اليد فيه فيقضى للمدعى
ويؤمر المدعى عليه بالتسليم اليه ولكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بعهده على
انه ملكه تقبل اه واذا كانت وديعه مثلا تكون باقية على حالها أما الميت فانه تقبل ملكه
اذا مات مجهولا كما تقدم (قوله بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه) أى تقبل لان الشهادة
بالمالك المتقضى مقبولة لا بالامد المنقضية لان الملك لا يتنوع والامد يتنوع باحتمال انه كان له
فاشترأ منه ولان الاصل ابقاها كان على الذى عليه كان وقد منا قريما لو شهدا المدعى ملك
عين فى يدرج ل انها كانت ملك المدعى حيث يقضى بها وما لو شهدا انها كانت لورثه بدون

ورابع وهو ان يدرك
الشاهد الميت والا
فيما لم يعدم معاشة السبب
ذ كرهما البرازى (وذ كر
اسم الميت ليس بشريط
وان شهدا بيدى) سواء
قالا (مذ شهر) أولا
(ردت) اقيامها بجهول
اتنوع بيد الخ (بخلاف
ما لو شهدا انها كانت
ملكه

لا بد من بيان انه اعقبه اه ولم يذكر هذا الشرط متنا ولا شرعا والظاهر ان الجرم مع الشرط
 الثالث يفتى عنه فمامل وقدمنا الكلام على ذلك مستوفى في شتى القضايا عند قول المصنف
 تركه فثبت بين الورثة أو اقرم الخ (قوله من بيان سبب الورثة) أي الخاص كالأقوة بقيد
 كونهم الاب والاب ومثل الاخ الم ولم يبدى الشهادة للمولى ان يقولوا هو مولاه أعتقه ولا نعلم له وارثا
 غيره لان لفظ المولى مشترك ط (قوله وبيان انه أخوه لا يبيح الخ) ذكر في البحر عن البرازية
 انهم لو شهدوا انه ابنه ولم يقولوا ووارثه الاصح انه يكتفى كالوشهدوا انه أبوه أو أمه فان ادعى انه
 عم الميت يشترط لصحة الدعوى ان يفسر فيه قول عمه لا يبيح وأمه أو لا يبيح أو لا يبيح ويشرط أيضا
 ان يقول ووارثه وإذا أقام البيينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلحقا إلى أب
 واحد وكذلك هذا في الاخ والجد اه ملخصا شهدا ان هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدا
 انالاه لم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي
 تمار خاتمة من الثامن في كتاب الشهادة وعندهما قدر يجوز كما هو مفاد عما ذكره الطحاوى
 في مختصره ادعى انه أخوه لا يبيح وأمهم شهدا الشهود ولم يذكر اسم الام أو الجدة لان قبل لانه
 لا يحصل التعريف وقيل يصح ويثبت لانه ذكره في الكتاب من ادعى انه أخوه لا يبيح وأمهم
 وأقام البيينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الأئمة السر مخفى في الاخ لا يشترط ذكر
 اسم الجدة وغيره وأما إذا ادعى انه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الاب والجد عماد يمين السادس
 رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط لصحته أن يفسر فيه قول عمه لا يبيح وأمهم أو لا يبيح
 أو لا يبيح وأن يقول أيضا ووارثه لا وارث له غيره وإذا أقام البيينة لا بد للشهود أن يفسروا الميت
 والوارث حتى يلحقا إلى أب واحد ويقول هو ووارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا
 انه أخو الميت لا يبيح وأمهم أو لا يبيح أو ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر
 الاسماء قاضيان رجل ادعى اربعة من ميت وزعم انه ابن عم الميت لا يبيح وأقام بيينة على النسب
 وذكر الشهود اسم أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمدعى عليه أقام البيينة
 ان جد الميت فلان غير ما أثبت المدعى لا تقبل لان البيئات للآباء لا للبنين وبيينة المدعى عليه
 قامت للزنى وهو ابيض يحكم في اثبات جد المدعى خاتمة * (تأنيده) * الشرط في سماع بيينة الارث
 احضار الخصم وهو اوصا وارث أو غير الميت وله على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به
 لا فرق بين أن يكون مقر بالحق أو منكرا بزانية في العاشر من كتاب الدعوى (قوله وبقي شرط
 ثالث الخ) يتأنيده ما قدمه في مسائل شتى من التفصيل في قول الشهود ولا نعلم له وارثا غيره وعدمه
 اذ لو كان قوله -م ذلك شرط الماتاني التفصيل والذى في البحر عن البرازية ويشترط ذكر
 لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي انتهى فعلم انه شرط لاسقاط التلوم لصحة
 القضاء (قوله أولا -م له وارثا غيره) في البرازية قول الشاهد لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة
 لا وارث له غيره انتهى (قوله غيره) قال في فتح القدير وادعاهم ادعى انه كان مورثه تركه ميراثا له
 ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره فان كان بمن يرث في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه
 أو يرث على كل حال يحتمل القاضي وينظر مدة هل له وارث آخر أو لا فان لم يظهر يقضى بكماله
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقل فيقضى في الزوج بالربع والزوجة بالثلث

(و) بيان (انه أخوه لا يبيح
 وأمهم أو لا يبيحهما) ونحو
 ذلك ظهري وبقي شرط
 ثالث (و) هو (قول
 الشاهد لا وارث) أولا
 اعلم (له) وارثا (غيره)

مقامه من اثبات يده أو يدنا بيه عند الموت أيضا وهو ما أشار إليه المصنف بقوله إلا ان يشهدا
 بملكه الخ (قوله بملكه) أي المورث (قوله عند موته) لا بد من هذا القيد كعالمات وكان ينبغي
 ذكر بعد الثلاثة يؤيده ما في البرازية حيث قال شهدا أن هذه الدار كانت بلمده لا تقبل لعدم
 الجبر ولو شهدا على اقرار المدعى عليه أنها كانت بلمده يقبل ثم ذكر ان قولهم كانت في يده كهذا
 وجعل في الخاتمة الدين كاهين انه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا فقبضوا زودا كشيخنا ان
 قواهم كانت لايه ايس بجبر وظاهر تعليل الشارح الا في ان قوله عند موته قيد لاشهاد به باليد
 أيضا وأنت خبير انه بالاولى بل صريحه حيث قال لان الايدي عند الموت الخ وفي البدائع
 شهدوا انه مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل وعند أبي يوسف لا ومرااد الشارح ان الجبر يكون
 صريحا كالمثال الذي ذكره وحكمه بما فيها استثنى (قوله أو يده) انما كان ذلك مثبته لان الظاهر
 من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوي الاسباب ويبين ما كان يده من المصوب والودائع
 فاذا لم يبين فأنظاه من حاله ان ما في يده ملكه فتجعل اليد عند الموت دايمل الملك (قوله أو يده من
 يقوم مقامه) قال في الدرر يعني اذا مات رجل فقام وارثه يمينه على دارها كانت لايه اعادها
 أو أردعها الذي هي في يده فانه يأخذها ولا يكف اليمين انه مات وتركها ميراثا له بالاتفاق أما
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يوجب الجبر في الشهادة واما عندهما فلان قيام اليد عند
 الموت يغني عن الجبر وقد وجدت لان يد المسلم تعتبر بالمدعى والمودع اه وشمل هذا
 الامين وغيره كالعاصب والمترين (قوله لان الايدي) أي أيدي الواضعين أيديهم على شيء وهذا
 تعليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجبر ويان ذلك انه اذا ثبت يده عند الموت فان كانت
 يده ملك فظاهرا لانه أثبت ملكه أو ان الانتقال الى الوارث ثبت الانتقال ضرورة كلوا شهدا
 بالملك وان كانت يد امانة فذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تنقلب يده ملك
 بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لتركه الحفظ والمضمون يملكه الضامن على ما عرف فيكون
 اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا لملكه وتركه تعليل الاستغناء بالشهادة على يد من يقوم مقامه
 اظهروا لان اثبات يد من يقوم مقامه اثبات ليدته فيبقى اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجبر
 فاكتمنى به عنه أماده سيمد الوارثه الله تعالى (قوله تنقلب) أي تصير يده ملكا اذ لو كانت
 امانة لبيته في الوقت الذي يصدق فيه الكذب ويرجع فيه العاصي لان الظاهر من حال المسلم
 في ذلك الوقت أي وقت الموت كذلك وان يسوي أسبابه ويبين ما كان يده من الودائع
 والغصوب فاذا لم يبين فأنظاه من حاله ان ما في يده ملكه فتجعل اليد عند الموت دايمل الملك
 لا يقال قد تكون اليد امانة ولا ضمان فيها لتقلب بواسطة يده ملكا لان الامانة تصير مضمونة
 بالتجهيل بان يموت ولم يبين انهم اودعوا فلان لا نه فيترك الحفظ وهو تعدى بوجب الضمان
 (قوله بواسطة الضمان) أي اذا مات مجهلا لتركه الحفظ فيضن الوديعة (قوله ثبت الجبر ضرورة)
 أي لا قصدا (قوله ولا بد مع الجبر من بيان سبب الودائع الخ) أي وهو انه أخوه مثلا ولا يكفي
 مجرد دانه وارثه قال في الفتح وينسب الميت والوارث حتى يلتصقا الى أب واحد ونذكر أيضا
 انه وارثه وهل يشترط قوله ووارثه في الأب والام والولد قبل يشترط والفتوى على عدمه
 وكذا كل من لا يوجب بحال وفي الشهادة بانه ابن ابن الميت أو بفت ابنة لا بد منه وفي انه مولاه

بملكه عند موته (أو يده
 أو يده من يقوم مقامه)
 كسنة جبر ومسته غير غاصب
 ومودع فيبقى ذلك عن الجبر
 لان الايدي عند الموت
 تنقلب يده ملك بواسطة
 الضمان فاذا ثبت الملك
 ثبت الجبر ضرورة ولا بد
 مع الجبر المذكور (من
 بيان سبب الودائع)

كانت لايه يوم موته أو كانت في يده أو في يده من يقوم مقامه من المسمية وغيره والاصل فيه ان
 الجرح شرط صحة الدعوى لا كإتيههم من كلام الكنز من انه شرط القضاء بالبينة فقط أى
 يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما لم يذكر لان الكلام
 في الشهادة يمكن اذا ثبت ملكه أو يده عنده موته كان جبر الانه أثبت ملكه أو ان الانتقال الى
 الوارث فيثبت الانتقال ضرورة فيكون اثباتا لا انتقالا وكذا اذا ثبت يده عنده الموت لان
 يده ان كانت يده ملك فهو على ما بينا وان كانت يد امانة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات
 عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا تركه الحفظ به وهذا عند أبي حنيفة
 ومحمد وقال أبو يوسف الجرايم بشرط اه كما في البحر لان ملك الوارث يتجدد في حق العين
 ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية الموروثه ويحمل للوارث وطواها ولو كانت حراما
 للمورث أو بالهكس ويحمل للوارث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير والمتجدد يحتاج الى
 النقل الا لا يكون استصحاب الحال مثبتا وعند أبي يوسف لا يلزم لان الوارث يملكه خلافة عن
 مورثه حتى يرد بالعيب ويرد عليه فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة له للوارث قال
 سعدى وفيه بحث فان من اجتمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث أو غيره يحمل لأكل
 ما عنده من الصدقات مع انه لم يوجد بجهد الملك اه فظاهر كلام سعدى الميل الى قول أبي
 يوسف (قوله الجراح) أى أن يشهد بالانتقال وذلك امانا كما صوره الشارح أو بما يقوم
 مقامه من اثبات الملك الميت عند الموت أو اثبات يده أو يده نائبه عنده الموت أيضا وهو ما
 أشار اليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا عندهما خلافا لأبي يوسف فانه لا يشترط شيئا
 ويظهر الخلاف فيما اذا شهد انه كان ملك الميت بلا زيادة وما لو ابا بالفرق بين هذا وبين
 ما يأتي من انه لو شهد الخى انه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفسخ بين هذا وما اذا شهد المدعى
 عين في يد رجل بانها كانت ملك المدعى أو انه كان ملكها حيث يقضى بها وان لم يشهد انها
 ملكه الى الآن وكذا لو شهد المدعى عين في يد انسان انه اشترها من فلان الغائب ولم يقم
 بينه على ملك البائع وذو اليد ينكر ملك البائع فانه يحتاج الى بينة على ملكه فاذا شهد
 بملكه قضى للمشتري به وان لم ينصوا على انهما ملكه يوم البيع وهذه أشبه بمسئلة فان كلا
 من الشراء والارث يجب تجديد الملك والجواب انهما اذا لم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت
 فانما يثبت بالاستصحاب والثابت به حجة لبقاء الثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه
 في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتجدده وبخلاف مسألة
 الشراء فان الملك مضاف اليه لا الى ملك البائع وان كان لا بد لثبوت ملك المشتري من بقاءه
 لان الثمراء آخرهما وجودا وهو سبب موضوع للملك حتى لا يتحقق لو لم يوجد به فيكون
 مضافا الى الثمراء وهو ثابت بالبينة اما هنا فثبوت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكا
 للميت وقت الموت لا الى الموت لانه ليس سببا موضوعا للملك بل عنده يثبت ان كان له مال فارغ
 والله سبحانه وتعالى اعلم اه (قوله بشهادة ارث) بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انما
 ميراث أبيه وأقام شاهدين فشهدا ان هذه كانت لايه لا يقضى له حتى يجبر الميراث بان يقول
 مات وترك ميراثا للمدعى كالتقدم وكما صور الشارح (قوله ميراثا للمدعى) أى أو ما يقوم

بشهادة ارث) بان يقول
 مات وترك ميراثا للمدعى
 (الا ان يشهد - ادا)

الاجارة سنة بالف وخمسمائة فشهد أحدهما كذلك والاخر بالف لا تثبت الاجارة كالبائع
كذا في الفسخ وقوله في أول المسئلة أي قبل استيفاء المنافع سواء كان المدي هو المؤجر أو
المستأجر (قوله لا تثبت العقد) فلا تقبل شهادتهما إذا اختلفا كافي البيع لان العقد
يختلف باختلاف البدل فلا تثبت الاجارة فسخ (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة الا
الاجرة فسخ (قوله بهداه) استوفى المنفعة أولا بعد ان تسلم فسخ (قوله لو المدي المؤجر) اذا
سالت العين المؤجرة الى المستأجر انتفع به أولا فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة
والمؤجر يدعي الاكثر فيقضي بالالف وان كان يدعي الاقل لا تقبل شهادته من يشهد بالاكثر لانه
كذبه المدي وان شهد الاخر بالفين والمدي يدعيهما لا يقضى بشئ عنده وعندهما بالف
وان كان المدي هو المستأجر فهو دعوى العقد بالاتفاق لانه معترف بمال الاجارة فيقضى
عليه بما اعترف به فلا يمتنع اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف
كما في الفسخ (قوله فدعوى عقد) لانه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به الخ (قوله
وصح النكاح بالاقل أي بالف) الاول أن يقول بالف أي بالاقل ليكون اشارة الى أن الف
مثال لا قيد والاولى أن يقول ولو اختلف شاهد النكاح صح بالاقل أي وذلك استحسان عند
الامام لان الاصل في النكاح الحل وأما المال فتبعض ولا اختلاف بالاصل فلا يضر الاختلاف
في التبضع سألني عن البحر (قوله مطلقا) أي سواء كان المدي الزوج أو الزوجة والمدي
يدعي أقل المالين أو الاكثر هو الصحيح وذكر في الفسخ انه يخالف لرواية فان محمد رحمه الله تعالى
في الجامع قيد به دعوى الاكثر حيث قال كثر حيث قال جازت الشهادة بالف وهي تدعي ألفا وخمسمائة
والمفهوم معتبر رواية وقوله ذلك أيضا يستفاد لزوم التفصيل في المدي به بين كونه الاكثر
فيصح عنده أو الاقل فلا يمتنع في البطلان انه كذب المدي شاهد الاكثر كما عول عليه
محققو المشايخ فان قول محمد هو تدعي الخ يفيده تقييد جواب قول أبي حنيفة بالجواز اذا
كانت هي المدعية للاكثر منه فانه لو اوفيه الحال والاحوال مشروط فيثبت العقد
باتفاقهما ودين ألف اه وفي الشريعة لا يثبت الا ان الزيلعي رحمه الله تعالى أشار الى
جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى أقل المالين في الصحيح لاتفاقهما في الاصل وهو المقيد
فالاختلاف في التبضع لا يوجب خلافا فيه لكنه لا يثبت وجوب المال فيجب الاقل لاتفاقهما
عليه ولا يكون دعوى الاقل نكذبا لاشهاد الجواز ان الاقل هو المسمى ثم صار الاكثر
بالزيادة اه (قوله خلافا لهما) حيث قالاهي باطله ولا يقضى بشئ كافي البيع لان
المقصود من الجانبين اثبات السبب والنكاح كالف غير النكاح بالف وخمسمائة ولا في حنيفة
ان المال في النكاح تابع واهذا يصح بالتسمية المهر ومن حكم التابع أنه لا يغير الاصل ألا
تري انه لا يطل بنفيه ولا يقصد بفساده فكذلك لا يمتنع باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل
وهو المثل والحل والازدواج فوجب القضاء به واذا وجب في المهر ما لا يفرد فوجب القضاء
بأقل المقدارين كما في المال المنفرد لاتفاقهما عليه (قوله ولزم في صحة الشهادة الجواز) يعني
اذا ثبت شئ انه ملك للمورث بان ادعى الوارث عيما في يد انسان انهما ميراث أبيه وأقام شاهدين
فشهدا ان هذه كانت لايه لا يقضى له حتى يجر الميراث فيقولامات وتركها ميراثا له أو يقول

للحاجة لا تثبت العقد
(وكالدين بهداه) لو المدي
المؤجر ولو المستأجر
فدعوى عقد اتفاقا
(وصح النكاح) بالاقل أي
(بالف) مطلقا (استحسانا)
خلافا لهما (ولزم) في
صحة الشهادة (الجواز)

الشاهدين فان المبيع بالقبض غير البيع بالف وخسمائة (قوله على كل واحد) لفظ كل على الحاجة
 اليه سعية (قوله ومنه العتق عا) أي بان قال مولى العبد أعتقه منك على ألف وخسمائة
 والعبد يدعى الألف أو قال ولى الفصا صا حلتك على ألف وخسمائة والقاتل يدعى الألف
 وكذا الباقيات كما في الدرر (قوله والرهن) أي بان كان المدعى هو المرتهن فهو كدعوى الدين
 يثبت أقلاهما وان كان الراهن فلا تقبل الشهادة لانه ليس له أن يلزمه الرهن اذ الرهن غير لازم
 في حق المرتهن وله أن يقضيه في أى وقت شاء فلا فائدة في إقامة البيينة ولانه حق عليه
 والإنسان لا يقيم البيينة على حق عليه وانما يقيمها على حق له قال في البحر وظاهر الهداية أن
 الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين اه أي في وجوبه او ذلانه اذا ادعى أكثر المسائل فشهد
 به شاهد واحد لا يخفى بالقل أن كان الاكثر يعطف مثل ألف وخسمائة تضي بالقل اتفاقا وان كان
 بدونه كاف والقين فكذلك عندهما وعند أي حنيفة لا يقضى بشئ ووجهه انه اذا ثبت العفو
 والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين كما في فتح القدير ويتفرع عليه
 التوفيق والتكذيب والسكرت حيث تقبل في الاول وترد في الاخير من كافي البيانية (أقول)
 وتعلق الهداية صاحب العناية تبعاً للثابت بان عقد الرهن بالف غير بالف وخسمائة فيجب
 ان لا تقبل البيينة وان كان المدعى هو المرتهن لانه كذب أحد شاهديه وأوجب بان العقد غير
 لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الردمى شافه مكان في حكم العدم فكأن الاعتبار
 لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البيينة كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالألف
 ضمناً وتبعاً اه وفي الطوائى البيهقوية ذكر الراهن في التبيين ليس على ما ينبغي ومورد
 الزيلعي دعوى الرهن ان يدعى انه رهنه ألفا وخسمائة وادعى انه قبضه ثم أخذ الراهن
 فيطلب الاسترداد منه فاقام بيينة فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخسمائة ثبت أقلاهما
 (قوله ان ادعى) تقييده لمسئلة العتق عا لفظ ان أجرى قول المصنف أو كتابه على عمومته
 موافقة لما قاله صاحب الهداية أولهما ان خص عا اذا ادعى الكتابة العبد موافقة لما
 في الجامع وما في العيني (قوله والمرأة) قال في البحر وان كان المدعى هو الزوج وقع الطلاق
 باقراره فيكون دعوى دين فثبت الاقل وهو ما اتفقا عليه اه (قوله اذمة مصودهم اثبات
 العقد كاسر) أي وهو مختلف (قوله كالمولي مثلاً) أي في مسئلة العتق وأشار بالكاف الى ان
 ولى المقبول في الصلح والمرتهن في الرهن والزوج في الخلع كذلك (قوله فكذلك دعوى الدين) أي
 الدين المنفرد عن العقد اذا ثبت العفو والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى
 في الدين كما في الهداية (قوله اذمة مصودهم المال) أما العقد والعتق والعفو والطلاق فثبت
 باعتراف صاحب الحق فلم تبق الدعوى الا في الدين فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان
 المدعى هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فثبت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن
 فهو بمنزلة دعوى الدين اه وتقدم قريبان عن البيهقوية ان ذكر الراهن عا لا ينبغي (قوله
 فتقبل على الأقل) أي اتفاقا ان شهد شاهد الاكثر يعطف مثل ألف وخسمائة وان كان
 بدونه كالألف والألفين فكذلك عندهما وعند لا يقضى بشئ فتح (قوله والاجارة كالبيع
 لو في أول المدة) أي لا تثبت بالاختلاف سواء كان المدعى هو المؤجر أو المستأجر بان ادعى

على كل واحد (ومنه العتق
 عا) والصلح عين فود
 والرهن والخلع ان
 ادعى العبد والقاتل
 والراهن والمرأة) ألف ونشر
 من ذمة مصودهم اثبات
 العقد كاسر (وان ادعى
 الاخر) كالمولي مثلاً
 (فكذلك دعوى الدين) اذ
 مقصودهم المال فتقبل
 على الأقل ان ادعى الاكثر
 كاسر (والاجارة كالبيع
 لو في أول المدة)

يصح ما تدينار اه وهو يجب منه فان المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد اجاب في
 العناية عن دليله بانه اذا اشترى بالثمن زاد خمسمائة لا يقال اشترى بالثمن وخمسمائة وهذا
 ياخذ الشفيع باصل الثمن انتهى (قوله سواء الخ) وسواء كان المدعى البائع أو المشتري
 (قوله عزى زاده) ليس هذا في كلامه بل هي عبارة الدور ولم يكتب عليها عزى شيئا (قوله أو
 كتابته على ألف) هذا شامل لما اذا ادعاها العبد أو انكر المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو
 العقد ولما اذا كان المدعى هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في الفتح لان
 دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فيه تصرف
 انكار العبد اليه العلم بانه لا يتصور له عليه دين الا به فالشهادة ليست الا لاثباته اه وفي البحر
 والقميين وقيل لا تقيد بنية المولى لان العقد غير لازم في حق العبد ولما كتبه من الفسخ بالتبجيل
 اه وحرم به هذا قيل العبد هو موافق لما يقه من عبارة الجامع أفاده سيدي ابو الدرجه
 الله تعالى رحمة واسعة (قوله ردت) قدمنا قريبا عن علاء الدين السمرقندي ان الشراء
 الواحد قد يكون بالثمن الخ وان المسئلة نص عليها محمد في الجامع الصغير وخلاف المنقول
 ليس محل التخرج وكون المدعى البائع كذلك من غير فرق كما في الشروح المعتمدة اذ الزيادة
 كالخط كما سبق في كتاب البيع فلا يصح القول بالقبول في الشراء بدون البيع على ان هذا
 التخرج ليس بصحيح اذ لو صح لزوم القضاء ببيع بالان لا لم يثبت أحد الثمنين بشهادتهم
 فتعذر الخصومة كما كانت كما في الفتح ثم لو صرح بالتوفيق ينبغي ان تقبل على الأقل ولم أر من
 صرح به فحينئذ يحكم عليه ما قبل عن السمرقندي تدبر (قوله وهو يختلف) أشار الى
 انه لو شهد بالشرائه ولم يبين الثمن لم تقبل وتقام في البحر وقال انه الرمي في حاشيته عليه
 المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره انه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر
 قدره ومقتضاه وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لا حاجة الى ذكره تنبيه وفي المبسوط واذا ادعى
 رجل شرا اذ اتى بدرجة وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما
 باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشئ ادهى فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهود ولم
 يشهدوا بما ادعاها المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتمتع عليه القضاء بالعقد اذا
 لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع اتمه بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء
 بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهدا على
 اقرارا بالبائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى
 القضاء بالعقد ولا يمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قالوا اقرعنا فانها باعها منه واستوفى
 الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمال للمدعى دون القضاء بالعقد
 فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الثمن ولان الجهة التي لا تخفى انما تنفذ الى مازعة مانعة من
 التسليم والتسلم الا ترى ان ما لا يحتاج الى قبضه فجهالة لا تصرف وهو المصالح عنه بخلاف
 ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا اقر باستيفاء الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن فجهالة
 لا تنفع القاضي من القضاء بحكم الاقرار (قوله فلم يتم العقد) أي نصاب الشهادة وهو شهادة
 الاثني على واحد منهم فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن وأيضا فان المدعى يكذب أحد

سواء كان المدعى اقل
 المالين أو أكثرهما
 عزى زاده ثم فرع على هذا
 الاصل بقوله (فالشهادة
 واحد بشراء عبدا أو كتابته
 على ألف وآخر بالثمن
 وخمسمائة ردت) لان
 المقصود اثبات العقد وهو
 يختلف باختلاف البديل
 فلم يتم العقد

منلا على (قوله الا اذا اكد اللفظ) الظاهر ان الاسئمة منقطع لانه لا فعل مع قول في هذه
الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول بذليل قول الشارح بعد سطر الاتحاد
صيغة الانشاء الخ (قوله بيبس الخ) هذه الاربعة كما تقبل مع اختلاف الشاهدين فهي ايضا من
الثلاثة والعشرين المستغنية في البحر المتقدمة التي لا يشترط فيها موافقة الدعوى الشهادة
بان ادعى السبع ونحوه وشهد بالاقرار وقد معنا الاشارة اليه (قوله فقبل للاتحاد صيغة الانشاء
والاقرار) أى باعتبار آخر صيغة الاقرار والافهم ازيادة لفظ كانت ولا حاجة الى اثبات لفظ كانت
لانه يقول في الاقرار بهت ونحوه مرديا به الاخبار ط (قوله اعدم تكرار الفعل) أى الواحد
وهو القتل هنا أى اعدم امكان تكرره (قوله محيط وشيرى لامية) الاولى شيرى لامية عن المحيط
فانه نقله عنه (قوله بالف ومائة) بخلاف العشر والخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب
كالاقين اذ ليس بينهما حرف العطف ذكره الشارح أى الزيلعي بحر وتعليقه في هذه المسئلة
وفي المسئلة السابقة يقضى في السابقة أنه لو شهد أحدهما بالف والآخر بالف والف على
طريق العطف تقبل في الالف اتفاقا اذا ادعى الاكثر او وفق في دعواه بالاقول ثم اورد صاحب
الكافي وغيره العشر وخمسة عشر كما قدمناه في صدر العيارة من انهم لا تقبل فيهما وفي القضية
ينبغي ان تقبل (أقول) هو الاشبه لان العاطف مقدر فيه ولذا لا يبنى والمقدر كالمقووظ بخلاف
التقية ولان بحر لفظه يدل على حره معناه اذ ليس هو علما هذا وقد صرح بخلافه في البرازية
وهو محل تامل كما لا يخفى وقول البحر حيث لا تقبل أى شهادة مثبت الزيادة لان المدعى الخ الا
اذا وفق المدعى فحينئذ تقبل لما سبق فظهر ان الشهادة لو كانت باكثر من المدعى به لا تقبل
بالتوفيق ولا يبنى امكانه بل لا بد منه بالفعل وأما اذا كانت باقل منه تقبل (قوله ان ادعى
المدعى الاكثر) أطلقه فشم من مائة الى مائة فقول المصنف على ألف بالف ومائة
مثال من جملة الامثلة لم يخص به شمول الاكثر وعمومه هنا (قوله لا الاقل) فلا تقبل لان المدعى
كذب من شهد بالزيادة والفرق بين هذا ومائة تقدم ما اذا شهد بالف والفين فانهم اعمان متفقان على
ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة ومائة تقدم غير متفقة في شهادة أحدهما بالف
والآخر على الفين كذا في صدر الشريعة (قوله الآن يوفق) أى المدعى كأن يقول كأنى
عليه كما شهد الا انه أوفانى كذا بغير علمه فانهم انقب للتعصم بالتحقيق * وعلم من ذلك ان احوال
من يدعى أقل المالين اذا اختلفت الشهادة لا يتخلفون عن ثلاثة امان يكذب الشاهد بالزيادة أو
يسكت عن التصديق والتوفيق أو يوفق وجواب الاولين بطلان الشهادة والقضاء دون الآخر
كما في العناية وفي البحر ولا يحتاج هنا الى اثبات التوفيق بالبيعة لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى
المالك بالشراء فشهد بالالبية فانه يحتاج لاثباته بالبيعة (قوله وهذا في الدين) أى استراط الموافقة
بين الشهادتين لفظا بحسب الوضع في الدين الخ فاسم الاشارة راجع الى معلوم من الاصول
السابقة (قوله تقبل على الواحد) أى الذى عنه أحدهما (قوله وفي العقد لا تقبل) قال
في البحر وذكر علا الدين السهروردى أن الشهادة تقبل في مسئلة الخبا لان التوفيق يمكن
لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمسة مائة فقد اتفقا على شرا واحد بخلاف
ما لو شهد أحدهما بالف درهم وشهد الآخر بمائة دينار لان الشراء لا يكون بالف درهم ثم

الا اذا اكد اللفظ
كشهادة أحدهما ببيع أو
قرض أو طلاق أو عتاق
والآخر بالاقرار به فتقبل
للاتحاد صيغة الانشاء
والاقرار فانه يقول في
الانشاء بهت واقترعت
وفي الاقرار كنت بهت
واقترعت فلم يمنع القبول
بخلاف شهادة أحدهما
بقوله عددا ببيع والآخر
به يسكن لم تقبل لعدم
تكرار الفعل بتكرار الالة
محيط وشيرى لامية (وتقبل
على ألف في) شهادة
أحدهما (بالف والآخر
بالف ومائة ان ادعى
المدعى الاكثر) لا الاقل
الا ان يوفق باسئمة
او ابراء ابن كمال وهذا في
الدين (وفي العين تقبل على
الواحد كما لو شهد واحد
ان هذين العبدين له وأخبر
أن هذله قبلت على
العبد (الواحد) الذى
اتفقا عليه (اتفقا) درر
(وفي العقد لا) تقبل
(مطلقا)

أعطى يدل على التبرع فلا يضره التفریط بخلاف الاول وهو دفعه امانة وقوله ونحوه ما أدى
 من كل لفظين دلالة على معنى واحد بالمطابقة فان الاختلاف فيهما لا يمنع القبول كما اذا ادعى
 الابراء فشهد أحدهما به والاخر على أنه وهدية له أو تصدق عليه به أو ما سلك منه (قوله ردت)
 هذا هو المذهب وقيل يقضى بالطلاق بالاقول اتفاقا لانه اذا لم يقبّل الاقوال لم يقبّل حاشي الضمن
 من الاتفاق (قوله لا اختلاف المعنيين) أي بالمعنى الذي قدمه لان دلالة اللفظين على المعنى
 بالمطابقة يسميه اتحاد اللفظ والمعنى ودلالة أحدهما للفظين بالضمين يسميه اتحاد المعنى فقط
 (قوله لم تقبل) وجه عدم القبول ان اختلاف اللفظ في الانشاء والاقراء وقع في الفعل فتعقب قبول
 الشهادة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما بالبيع أو القرض أو الطلاق أو العتاق والاخر
 بالاقراء به فانهما تقبل لان صيغة الانشاء والاقراء في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في
 الانشاء بعيت واقترض وفي الاقراء كنت بعيت واقترضت فلم يمنع قبول الشهادة محيط ط قال
 الرمي ذكر في باب اختلاف الشهادات ان من شهادات الجامع وليس الاختلاف بين الشاهدين
 بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة
 منهما مطابقة للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا للمعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة
 فينبغي ان تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب
 والاخر على الاقراء بالغصب لا تقبل ولو شهد احدى الاقراء بالغصب تقبل وتعامه في الفصول
 العمادية ٨ وفي جامع الفصولين ادعى قتلوا شهيديه واخر أنه اقرببه ترددا الاقراء به **مكرر**
 لا التقبل قال الرمي في حاشيته عليه اقول فلو اتفقا على الشهادة بالاقراء كما هو ظاهر وقد
 صرح به في التتارخانية عن المحيط قال بعد ان رخص المحيط وصور المسئلة واذا شهد أحدهما
 على اقراره أنه قتله بعد ما بالسيف وشهد الاخر على اقراره انه قتله بعد ما بالسكين فقال ولي
 التقبل انه اقر بما قالوا لكنه والله ما قتله الا بالسيف أو قال صدق ما جهاوا لكنه والله ما قتله
 الا بالرمح فهذا كله سواء ويقتض من القائل ٨ تدبره هذا وقد صرح أيضا في شرح
 الغرر بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهد بالاقراء به حيث تقبل
 انتهى (قوله ولو شهد بالاقراء به قبالت) مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة
 في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين بذلك لان الموافقة المعنوية يكتب فيهما بين الشهادة
 والدعوى واما بين الشهادتين فلا يدمر الموافقة في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة رحمه الله
 نعمالي وتقبل عندهما فيهما (قوله وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل) بان يكون القول من
 أحدهما والفعل في لفظ الاخر (اقول) ومن ذلك ما ذكره في جامع الفصولين من الفصل
 الحادي عشر من اختلاف الدعوى والشهادة ولو شهد أحدهما بالكاح والاخر باقراره به
 لا يقبل كالغيب ومنه ادعى رهنا فشهد به جماعة القبض وشهد آخر ان الرهن اقر به قبض
 المرتن لا يقبل ومنه شهد أحدهما أن المدعى يدين المدعى والاخر أنه اقرببه يدينه لا يقبل
 ولو شهد أحدهما بايداعه والاخر أنه اقر بايداعه فعلى قياس الغصب لا تقبل ٨ (قوله لا تجمع
 للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بان المدعى على المدعى عليه وشهد الاخر
 على اقرار المدعى عليه بانف فانه يقبل لانه ليس يجمع بين قول وفعل افاده سيدي الوالد عن

ردت لا اختلاف المعنيين
 (كما لو ادعى غصبا أو قتل
 فشهد أحدهما به والاخر
 بالاقراء به) لم تقبل ولو
 شهد بالاقراء به قبالت
 (وكذا لا تقبل في كل قول
 جمع مع فعل) بان ادعى
 اذا شهد أحدهما بالبيع
 والاخر بالاقراء به
 لا تجمع للجمع بين قول
 وفعل فنية

وعنده ما يعنى باربعة اه والذي يظهر من هذان الامام اعتبار توافق اللفظين على
معنى واحد بطريق الوضع وان الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترطا
المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس المراد ان الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في
المعنى الوضعي والاشكل ما فرعه عليه من شهادة أحدهما بأنه ككاح والاخر بالتزويج
وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان وليكنهما توافقا في معنى واحد فاده كل
منهما بطريق الوضع ويدل على هـ هذا التوفيق أيضا ما نقله الزبيلى عن النهاية حيث قال ان
كانت المخافة بينهم فى اللفظ دون المعنى تقبل شهادة وذلك نحو أن يشهد أحدهما على الهبة
والآخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود فى الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو
ما صار اللفظ عالما عليه فاذا وجدت الموافقة فى ذلك لا تضر المخافة فيسأرواها قال هكذا ذكره
ولم يحكم فيه خلافا انتهى وهذا بخلاف الفرع السابق الذى نقلناه عنه فان الخمسة معناه
المطابق لا يدل على الاربعة بل تضمن اولها لم يقبلها الامام وقبلها اصحابه لا كتفاهم
بالتضمن (والحاصل) انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل ابا بعينه أو بغير ادفعه
وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود من ادعيه ان التوافق على لفظ بعينه ليس
بمقصود لا مطلقا كما ظن قافهم (قوله لا التضمن) هذا تا كيد لقوله يجب مطابقة التعمدين أى
دلائم ما على المعنى مطابقة وهى دلالة اللفظ على تمام معناه والتضمن دلالة على جزء المعنى
(قوله واكتفيا) أى الصاحبان بالموافقة المعنوية فيمكن بالاقول فى مسئلة الاف والافين
والمائة والمائتين والطاقة والثلاث فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما انه
قال لها أنت خالصة والاخر أنت بريئة لا يعنى بينونة أصلا مع افادتهم ما معناها واجيب
بمع الترادف بل هـ ما متباينان معنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيونة والمقدمات
قد تشرك فى لازم واحد فاختلفا فهما ثابتان فى اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل
اختلاف صحاحهما فان هذه قول ما وقعت البيونة الا بوصفها بخلية والاخر يقول لم تقع الا
بوصفها بغيرية والا لم تقع البيونة وعامه فى القح (قوله ولو شهد أحدهما بالانكاح الخ) اشار
بذلك الى انه لا يشترط عند الامام فى الموافقة ان تكون بعين اللفظ بل بعينه أو بغير ادفعه كما ذكرنا
لان كلامه انكاح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين على المعنى
الذى أردنا وذلك رجعت مسائل من المستفييات الى هذا (قوله لا اتحاد معناه) أى مطابقة
فصار كان اللفظ متحد أيضا قافهم وهذا التعديل يصلح اقوالهما واقول الامام أيضا ما صرنا
من انه يعتبر الاتحاد ولو بغير اذ اللفظ فن قال هذان التعديل لا يظهر الا على قولهما ما غير ظاهر
قد برى فان قلت بشرطى المتي الاتحاد لفظا ومعنى أن يكون كل لفظ دالا على ذلك المعنى بطريق
الوضع لا التضمن والمراد بالموافقة المعنوية غير الكافية لقبول أن يدل أحد اللفظين على المعنى
المشهود به بالمطابقة والاخر بالتضمن فقوله هذا الاتحاد معناه هـ افاد ان كلامه انكاح
والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين لفظا ومعنى على المعنى الذى عمده
بذلك كما قدمنا الاشارة اليه سابقا (قوله وكذا الهبة الخ) أى لان الكل يؤذن بالتبرع بخلاف
ما لو شهد أحدهما بأنه دفع عن وجه الامانة والاخر اقصر على لفظ اعطاه لان الثانى وهو

لا التضمن واكتفيا بالموافقة
المعنوية وبه قالت الأئمة
الثلاثة (ولو شهد أحدهما
بالانكاح والاخر بالتزويج
فثبت لا اتحاد معناه هـ
وكذا الهبة والعطية
ونحوهما) ولو شهد أحدهما
بالف والاخر بالقبول أو
مائة ومائتين أو طاقة
وطائفتين أو ثلاث

الى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل (الحادية والثلاثون) شهد أحدهما
انه باعه بشرط الخمار ثلاثة أيام ولم يذكر الآخر الخمار تقبل فيه ما أرى في هذه المسئلة والتي
قبها المكن في التي قبها اصرح بقوله تقبل فلا حاجة الى قوله فيه ما أرى والمراد انه يثبت البيع
وان لم يثبت الاجل والشرط كما ذكره الزياهي في باب التحالف (الثانية والثلاثون) من وكالة
ممنوعة المفتي شهد أحدهما وكالة بالوصومة في هذه الدار عند قاضي البصرة وآخر قال عند
قاضي الكوفة جازت شهادتهم ما أرى على أصل الوكالة بالوصومة (الثالثة والثلاثون) في أدب
القضاء لا خلاف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكالة في القبض والآخر انه جرحه
تقبل لان الجارية والوكالة سواء والجرى والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا
في اللفظ وانه لا يمنع قال في الصحاح في باب الالف المقصورة الجرى والوكيل والرسول (الرابعة
والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بقبضه والآخر انه ساطعه على قبضه تقبل (الخامسة
والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بقبضه والآخر انه اوصى اليه بقبضه في حياته تقبل لان
الوصاية في الحياة وكالة كما ان الوكالة بعد الموت وصاية كما صرحوا به فالمراد بالوصاية هنا الوكالة
حقيقة لا تقيدها بقوله في حياته فافهم (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بطلب
دينه والآخر بتقاضيه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بقبضه والآخر
بطلبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بقبضه والآخر انه أمره باخذه
أو أرسله أو أخذ تقبل وهي في أدب القضاء وما قبلها (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن
اقراره بالوقف تقبل قال في جامع القصور ايزلوا اختلاف الشاهدان في زمان أو مكان أو إنشاء
واقرا بان شهد أحدهما على إنشاء الآخر على اقرار وان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة
أو كناية في تصرف فعل كناية أو غصب أو في قول ملحق بالفعل كمنكاح لضعفه فعلا وهو
أحد اركان الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرا
وابراه وتخبر أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا
بالفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقترض أقرضك فنصار كطلاق وتخبر ويبيع
أه (قالت) ووجهه ان القول اذا تكرره لولة واحد لم يختلف بخلاف الفعل والطلاق
الاقرار يفيد أن الوقف غير قيد (الاربعون) اختلفا في مكان اقراره به تقبل (الحادية
والاربعون) اختلفا في وقته في صحته أو في مرضه تقبل وهي مكررة مع السابعة والعشرين
(الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقتها على زيد والآخر على عمرو تقبل وتكون وقفا
على القفرا لا اتفاق الشاهدان على الوقف وهو صدقة انتهى خافي البحر مع زيادة من حاشية
سبكي الوالدرج الله تعالى (أقول) وثمة دم في آخر الوقف ما زاده الشيخ صالح ابن المصنف
رحمه الله تعالى فارجع اليه (قوله تركتم اخشية التطويل) يعني ههنا والافتقد ذكرها
في آخر الوقف (قوله بطريق الوضع) أي بعناء المطابق وهذا جعله الزياهي تفسير الموافقة في
اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع
لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر
بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة لفظا

وزاد ابن المصنف في
حاشيته على الاشياء ثلاثة عشر
آخر تركتم اخشية التطويل
(بطريق الوضع)

أحدهما أنه أعتق بالعربي والآخري بالقارسي تقبل فلا تنفك في المعنى وهي مكررة مع
المسئلة العشرين (الخامسة والعشرون) اختلاف في مقدار المهرية قضى بالاقل كما في البرازية
لكن في جامع الفصولين شهدا ببيع أو تجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلاف في قدر البديل
لا تقبل الا في النكاح ويرجع في المهر الى مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه قلت
والظاهر ان هذا فيما اذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيوع ونحوه وما ذكره في البحر
فما اذا اتفقا على النكاح واختلاف في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيوع ونحوه ان العقد
بالمثل لا غير العقد بالدين وكذا النكاح على قولهما وعلى قوله باستثناء النكاح ان المال فيه
غير موصود ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيوع ونحوه ينبغي أن يكون ما ذكرناه عن البحر
على الخلاف المأثور انما في النكاح (السادسة والعشرون) شهد أحدهما أنه وكله بخصومة
مع فلان في دارهم وشهد الآخر أنه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دارهما
عليه أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاده الآخر اذ لو كالة
تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبتت الكالة لانها تفرده أحدهما افلو
ادعى وكالة معينة فشهد أحدهما ما به والآخر بوكالة عامة ينبغي ان ثبت المعينة (السابعة
والعشرون) شهد أحدهما بأنه وقفه في محضته والآخري بأنه وقفه في مرضه قبل اذ شهدا
بوقف بات الا أن حكم المرض ينتقض فيما لا يخرج من الثالث وبهذا لا تمنع الشهادة كماله
شهد أحدهما أنه وقف ثلث أرضه والآخري أنه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من
كتاب الوقف من أحكام المرضى قال في الاسعاف ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا
والافضل ما به ولو قال أحدهما وقفه في محضته وقال الآخر جعلها وقفا بعد وفاته لم تقبل وان
خرجت من الثلث لان الثاني شهد بانها وصية وهو ما يختلفان اه (الثامنة والعشرون)
لوشهد أنه أوصى له يوم الخميس والآخري أنه أوصى له يوم الجمعة جازت لانها كلام لا يختلف
بزمان ومكان كذا في وصايا الولوالجية (التاسعة والعشرون) ادعى مالا فشهد ان المحتمل عليه
أحال غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عن غيره بهذا المال تقبل كذا في القنية
(صورتها) ادعى زيد على عمرو مالا فقام زيد شاهدين شهد أحدهما ان عمر المحال عليه يعني ان
دائمه أحال زيد عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني ان عمرا كفل عن مديون زيد بهذا
المال وحاصله ان المال على عمرو وغيره أن أحد الشاهدين شهد ان المال لزمه بطريق الاحالة
عليه والآخري شهد ان المال لزمه بطريق الكفالة يقضى بالكفالة لانهم الاقل لكن هذا
التصوير لا يوافق عبارة البحر والموافق لها ما لو كان لزيد على عمرو وأما مثلا فحال عمرو زيدا
بالألف على بكره ودفعها بكره ثم ادعى بها بكره على عمرو فشهد أحد الشاهدين بما ذكره وشهد
الآخر أن بكره كفل عمر بابذنه وأنه دفع الألف لزيد لكن عبارة القنية ادعى مالا فشهد
أحدهما ان المحتمل عليه احتال عن غيره بهذا المال المحل والغريم يطلق على الدائن وهو المراد
بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وعلى هذا فغيره في كلام البحر بالرفع فاعل حال
والمراد به عمرو المديون لانه المحل لزيد على بكره وهذا معنى قول القنية ان المحتمل عليه احتال
عن غيره أي ان بكره قبل الجواب عنه عن غيره عمرو (الثلاثون) شهد أحدهما بأنه باعه بكذا

وهما في البرازية أي لان ابراه الطالاب لا يقبل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصيل بخلاف
هبة الطالاب الكفيل فافهم (الثالثة عشر) ادعى رجل عبد في يد رجل فأنكره المدعى
عليه فشهد أحدهما على اقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على اقراره بأنه أودعه منه هذا
العبد تقبل لاتفاقهما على الاقرار بالاخذ (الرابعة عشرة) شهد أحدهما أنه غصبه منه
والآخر ان فلاناً أودعه منه هذا العبد فيضى للمدعى ولا يقبل من المدعى عليه بينة بعده لان
الشاهد من شهدا على الاقرار بالاخذ يمكن بحكم الودعة أو الاخذ مفردا (الخامسة عشرة)
شهد أحدهما أنه ساولت منه والآخر أنه احبب منه تقبل لاتفاقهما على الحبس منه
وموثرهما فيما لو عاق طلاقها على الحبس فان الولادة يلزمها الخلل فقد اتفق الشاهدان عليه
ولا يصح تعليةها على الولادة فان الحبلى قد لا تلد أو تم أو موت الولد في بطنها فافهم (السادسة
عشرة) شهد أحدهما أنه مولدت ذكر أو قال الآخر أنثى تقبل كذا في البرازية وهذه مقعدة
مع التي قبلها في التصوير فالانساب ان يذكر بدلها ما في البرازية شهد أحدهما أنه اقرانه
غصب من فلان كذا والآخر أنه اقرانه أنه أخذ منه تقبل (السابعة عشرة) شهد أحدهما ان
المدعى عليه اقران الدار للمدعى والآخر أنه سكن فيها تقبل أي ان المدعى سكن فيها فهو
شهادة بقبول المدعى عليه ما والاصل في اليد الملك فقد وافق في الاولى تأمل (الثامنة عشرة)
انكر اذن عبده فشهد أحدهما على أنه اذن له في الشيا وبالآخر أنه اذن له في الطعام تقبل لان
الاذن في نوع يعم الانواع كلها لانه لا يخصص بنوع كذا في المأذون بخلاف ما اذا قال
أحدهما اذنه صريحا وقال الآخر آيب مع ويشترى فسكت لا يقبل (التاسعة عشرة)
اختلف شاهدا الاقرار بالمال في كونه اقربا العربية أو بالفارسية تقبل بخلافه في
الطلاق قال في الاشياء والاصح القبول فيها (العشرون) شهد أحدهما أنه
قال لعبده انت حر وقال الآخر قال له آزدى تقبل لان آزدى كلمة فارسية معناه احر
(الحادية والعشرون) قال لامرأته ان كنت فلانا فانت طالق فشهد أحدهما أنها كلمته غدوة
والآخر عشية طاعت لان الكلام يتكرر فيمكن أنها كلمته في الوقتين (الثانية والعشرون)
ان طلقك فعبدي حر فقال أحدهما طلقها اليوم وقال الآخر طلقها أمس أي في اليوم الذي
قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعاقب يقع الطلاق والعراق لان المعلق عليه طلاق مستعمل
(الثالثة والعشرون) شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا بالمية والآخر أنه طلقها اثنتين بالمية
يقضى بالثنتين ويملك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله بالمية في ثلاث لان الثلاث طلاق بائن
فقوله بالمية لغو فكأنه لم يذكره وانفرد بذلك الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدين
في مجرد العدد وقد اتفقا على الثنتين فيقضيهما وتلغو الثالثة لان انفرد أحدهما بكافة اللفظ
المية لذلك فلذا كان الطلاق رجعيًا فافهم لكن الظاهر ان قبول الشهادة هنا مبني على
قول محمد لانه في البرازية عزاء اليه وعند أي حنيفة لا تقبل أصلا ما في البحر عن الكافي شهد
أحدهما بالف والآخر بالفين لم تقبل عنده وعند أحدهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى
الفين وعلى هذا المائة والمئتان والطاقمة والطاقمة والمئتان ثم ذكر في البحر بعد
ورقة مستدر كاعلى ما في البرازية ان ما في الكافي هو المذهب (الرابعة والعشرون) شهد

أحدهما بانما أجيد والآخر رديئة والدعوى بالافضل بقضى بالاقبل (الثالثة) ادعى مائة
ديتار فقال أحدهما انيسابورية والآخر بخاريه والمدعى يدعى النيسابورية وهو أجد
بقضى بالخاريه بالاخلاق ينقل ومثله ما لو شهد أحدهما بانف يرض والآخر بالف سود
والمدعى يدعى الافضل تقبل على الاقل ووجهه في المسائل الثلاث انه ما اتفق على الحكمة
وانفرد أحدهما ما يراى زيادة وصف ولو كان المدعى يدعى الاقل لا تقبل إلا ان وفق بالبراء وقامه
في فتح القدير (الرابعة) مسئلة الهبة والعطية أى لو اختلف الشاهدان فقال أحدهما وهبه
والثاني أعطاه ولا يشترط في الموافقة لفظ ان يكون بعين ذلك بل ما بعينه أو مرادفه حتى
لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية يقبل كما نقله سيدى الوالد رحمه الله تعالى وحينئذ
لا وجه له للاستفناا لكن ما قدمناه أول المستفييات من كلام الجرو قد خرج عن ظاهر قول
الامام الخ وحينئذ فلا استقامة معنى على ظاهر قول الامام لا على ما هو التحقيق في المقام كما أفاده
الحوى (الخامسة) مسئلة النكاح والتزويج وقد علمنا أى لو اختلفا في لفظ النكاح
والتزويج وفيها ما تقدم في التي قبلها (السادسة) شهد أحدهما انه جعلها صدقة موقوفة أبدا
على ان يزيد ثلث غلتها وشهد آخر ان لزيد نصفها تقبل على الثالث والماضى للمساكين كذا في
أوقاف الخصاص وههكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه يقضى
بالنصف المتفق عليه جرى ومحل ما اذا كان المدعى يدعى الاكثر ولا فرق بين كون المدعى
عليه يقر بالوقف وينكر الاستحقاق أو ينكرهما وأقيمت البينة بما ذكر ط (السابعة)
ادعى انه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما به والآخر ان المشتري أقر بذلك تقبل كافي الفتح لان
في البيع يتحقق لفظ الانشاء ولفظ الاقرار ولا خصوصية لبيع الوفاء ولا لبيع بل كل قول
كذلك فاذا شهد أحدهما بالبيع والآخر بالاقراره تقبل كما في جامع القسولين بخلاف
الفعل كما فيه أيضا والنكاح كالفعل اه (الثامنة) شهد أحدهما انه اجار يمة والآخر انها
كانت له تقبل كافي الفتح أيضا لان الاصل بقاء ما كان على ما عليه كان (التاسعة) ادعى ألفا
مطلقا أى غير مقيدة بقرض ولا ودیعة فشهد أحدهما على اقراره بالقرض والآخر بالق
ودیعة تقبل فان ادعى أحد الاثنتين لا تقبل لانه كذب شاهد كذا في البرازية بخلاف
ما اذا شهد أحدهما بانف قرض والآخر بالق ودیعة فاقبل واتصل وجهه ان القرض
فعل والايداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار بالودیعة فان الاقرار
بكل منهما ما قول وهو جنس واحد والقر به وان كان جنسين لكن الودیعة مضمونة عند
الانكار والشهادة انما قامت بهد الانكار فكانت شهادة كل منهما ما قلناه على اقراره
بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية عمل بقوله لاتفاقهما على انه وصل اليه مائة
الالف وقد جددت ابرضا منا (العاشرة) ادعى الابراش ههنا أحدهما به والآخر على أنه
وهبه او صدق عليه أو حاله جاز بخلاف ما اذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة
لا تقبل كذا في البرازية (الحادية عشرة) ادعى الهبة أى ان الدائن وهبه فشهد أحدهما
بالعارة والآخر بالهبة أو انه حاله جاز (الثانية عشرة) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما
بها والآخر بالابراجاز وبثبت الابرا لا الهبة لانه اقامه اقرارا جمع الكفيل على الاصيل

وعشرين) الاولى تقديم هذا عند قول المصنف فاذا وافقتم اقبلت والا كما فعل صاحب البحر
وقال في بيان المدعى المدينون الايقاف فشهد المدعى ابراهيم الدين أو على انه ساهل يقبل ٢ (ادعى)
الغصب فشهد بالاقرارية تقبل ٣ (ادعى) الكفيل الايقاف وشهد المدعى ابراهيم الدين تقبل ولا يرجع
الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراهيم الكفيل وابراهيم الكفيل لا يوجب
ابراهيم الاصيل ٤ (ادعى) عشرة آلاف فشهدوا بمبلغ عشرة آلاف تقبل لان المبلغ في عرفنا هو
القدر فانهم يقولون قبضت مبلغ كذا أى قدره ٥ (ادعت) على زوجها انه وكل وكيلها فطاعها
وشهدا انه طاعة بانفسه تقبل ٦ (ادعت) الطلاق فشهدوا بالخلع تقبل لان وجه التوفيق
مكن ٧ (ادعى) المدينون ابراهيم وهدا أن المدعى صالح المدعى عليه بالمدعى تقبل ان كان
الصالح بجنس الحق لحصول الابراء من البعض بالاسقاط ٨ (ادعى) عليه خمسة دنانير بوزن
سمرة فشهدوا بوزن مكة تقبل ان تساوى الوزنان أو وزن مكة أقل لا أكثر ٩ (ادعت)
انها اشترت هذه الجارية من زوجها وهدا أن زوجها اعطاها اياها مهرها من غير أن
يجرى العقد بينهما تقبل ١٠ (ادعى) المدينون الاصيل الى الدائن متفرقا وهدا بالايصال
مطلقا أو جملة لا تقبل فالمستثنى ثلاثة عشر قلت انما يكون من ذلك بحذف لامن الاخيرتين
ليكن ما ياتي في الفروع صريح في ذلك كقولنا وسأني قرية انما يثبت ككوت منها أربعة عند
قوله وكذا في كل قول جمع مع فعل والاربعة الباقية هو الابداع والغصب والعارية والديون
الثانية والعشرون التبرع من مجهول المذكور في الشرح النافعة والعشرون اذا ادعى
القبض مع الشراء فشهد المدعى الملك المطابق تقبل ١١ ثم اعلم انه في الحقيقة لا استغناء لان
الخاتمة النافعة أن يكون المشهود به أكثر في كل صورة قالوا بالمنع انما هو اسكونه أكثر من
المدعى وفي كل موضع قالوا بالقبول مع صورة الخاتمة فانما هو اسكون المشهود به أقل
أو كان ذلك في عتق الجارية بوطء لاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل في كلامهم (قوله) وكذا يجب
مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى أى عند أى حنيفة ويكفي عندهما الاتفاق بالمعنى والمراد
باتفاقهما لفظا ونطقا على قاعدة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن فلو ادعى على
آخر مائة درهم فشهدوا واحد درهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم
تقبل عنده في شيء لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى بأربعة وكذا ان شهدا أحدهما بالالف
والآخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى الفين ويبقى
تمامه قريبا (قوله) الا في اثنين وأربعين مسئلة (الح) أقول قد وجد في كثير من النسخ زيادة
عقيب الوقف عندها هذه عن الزواهرير داوم مع ذلك فهي خالية عن الاربعة المذكورة ههنا
شرحا أعني ما لو شهد أحدهما بببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق والآخرا بالاقرارية واحبيت
ذكرها هنا الفائدة لا تختفي قال في البحر وخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها
اليه في الحقيقة (الاولى) شهد أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الآخر انه أقبله بالف
درهم تقبل ١٢ كذا في العمدة وهذا قول أبي يوسف ويرجح الصدوق لا تقبل ومنه كما
في خزانة الاكل اذا شهد أحدهما بالطلاق والآخرا بالاقرارية وفادى الولو الحية ما لو شهد
أحدهما على قرض مائة درهم والآخرا على الاقرارية ثلاث ط (الثانية) ادعى كرحضة فشهد

وعشرين (وكذا يجب
مطابقة الشهادتين لفظا
ومعنى) الا في اثنين
وأربعين مسئلة مسبوبة
في البحر

لاني اشترىته من ذي اليد ويصح وبكون آخر كلامه بيان الاول بخلاف ما زاد ادعى اولاً
 النتائج وشهد بالامر من ذي اليد لا تقبل الا ان يوفق والا فلا لان دعوى النتائج على ذي اليد
 لا يحتمل دعوى ملك حادث من جهة له لانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتائج من جهة ذي اليد
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يجعل آخر كلامه بيان الاول ولا تقبل الشهادة بدون التوفيق اه
 فامل وفي نور العين ولو ادعاه تناجاشه هذا بطاق تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى
 اولية الملك بالاحقال وشهادة النتائج اولية الملك اليقين فقد شهدوا باكثر مما ادعاه فترد هذه
 المسئلة تدل على انه لو ادعى نتائج مطلقا تقبل لا عكسه ط ادعى تناجاشه را بسبب ترد
 وفي التنازع خاتمة عازيا لا ينبغي مع الشهادة بالنتائج بان يشهد بان هذا كان يتبع هذه الثقة
 ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة كافي الهة مدينة في باب تحمل الشهادة (قوله) ومثرا من
 مجهول (كالمواضع) انه ملكه اشترى من رجل او من زيد ولا يعرف وشهدوا على الملك المطلق
 فانهم اتفقوا والظاهر المساواة للملك المطلق لانه لم يبين البائع صار كانه لم يذ كره وكانه
 ادعى الملك المطلق حينئذ قال في نور العين امالوا ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد
 او احد فبرهن على الملك المطلق يقبل لان اكثر ما فيه انه اقر بالملك ابائعه وهو لم يجز لانه اقر
 بمجهول وهو باطل فكانه لم يذ كره الشراء فقل لا يقبل في المجهول ايضا لانهم شهدوا
 باكثر مما يدعيه اه قال في البحر وترك المؤلف رحمه الله تعالى شرطين في دعوى الشراء
 (الاول) ان يدعيه من رجل معروف بان يقول ملكي اشترىته من فلان وذ كر شرائط
 المعرفة اما اذا قال ملكي اشترىته من رجل او قال من محمد والشهود شهدوا على الملك
 المطلق يقبل كذا في الخلاصة (الثاني) ان لا يدعى القبض مع الشراء فان ادعاهما فاشهدوا
 على المطلق تقبل وحكي في الفتح خلافاً قبل تقبل لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق
 الملك حتى لا يشترط لصحة هذه الدعوى تعيين العبد وقبول لان دعوى الشراء معتبرة في
 نفسه الا كالمطلق الا ترى انه لا يقضى له بالزوائد في ذلك وقيد بما يكون له اسباب متعددة
 لاحترام عا اذا كان له ملك سبب واحد فشهدوا بالمطلق تقبل كالمواضع ان امرأته بسبب
 انه تزوجها بكذا فشهدوا انهم صاموك وحته ولم يذ كروا انه تزوجها تقبل ويقضى به المثل
 اذا كان يقدر المسمى او اقل فان زاد على المسمى لا يقضى بالزيادة كذا في الخلاصة وشار
 المؤلف الى ان الملك المؤرخ اقوى منه بل اناد بخلافه في دعوى الملك واطلق شهوده
 لا تقبل وفي عكسه المختار القبول كافي الخلاصة ولو ادعى الشراء وارخه فشهدوا به بل اناد بخلافه
 تقبل لانه اقل وعلى القاب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فاربوا شهورا تقبل وعلى القاب
 لا تقبل كذا في فتح القدير اه (اقول) وذكره في الخلاصة ايضا وانظر ما الفرق بينه
 وبين ما قبله والذي ظهر لي ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ اقوى منه بعد دعواه مؤثرا
 لانه بدون تاريخ محتمل الاولوية في الشهادة بزيادة قال في البحر ومثله شرا مع دعوى قبض
 فاذا ادعاهما فاشهدا على المطلق تقبل اه (اقول) لعل وجهه ان شهادة الشهود في الملك
 المطلق اغتاتب على مشاهدته اليه زمانا بحيث يقع في قلبه سم انه ملكه وهذا لا يتناقض الا بعد
 القبض فان شهدوا ولم يدع القبض يكون مكذبا بالشهود تامل (قوله) واستثنى في البحر ثلاثة

وشراء من مجهول كتابه
 الكمال واستثنى في البحر
 ثلاثة

اليه انما لا ندرى باى جهة قيل لا يقبل والاشبه ان يقبل قال في الجز ادعى دارا ارثا او شرا
 فشهد اءاملا مطلق اغتأى لا تقبل المينة لانهم ما شهدوا باكثر مما ادعاه المدعى لانه ادعى ملكا
 حاديا وهما شهدا بملك قديم وهما محتفلان فان الملك في المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق
 المدعى بزوائده ولا كذلك في الملك الحادث وترجع الباعثة بعضهم على بعض فصارا غيرين
 والتوفيق متعذولان الحادث لا يتصور ان يكون قديما ولا القديم حاديا اه قال في الخاتمة
 والمالك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي رجوع الباعثة بعضهم على بعض فصارا كأنهم شهدوا له
 بالزوائد قضاء فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد في الكتاب الى معنى آخر فقال المدعى أقرب المالك لمن
 ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم لم يشهدوا بالانتقال
 فلا تقبل شهادتهم اه (أقول) وبهذا المعنى الاخر يظهر وجه مسئلة قبول الشهادة فيقالو
 ادعى الشراء من مجهول وشهدوا بالمطلق (قوله بان ادعى بسبب) أى ادعى العين لا الدين بجر
 (قوله اكونها بالاكثر) وفيه لا تقبل الا اذا وفق بجر (قوله قلت وهذا في غير دعوى ارث)
 لانه مسأله للمالك المطلق على المشهور كما قدمناه قال في البحر وقد جعل المواقف رحمه الله تعالى
 دعوى الارث كدعوى الشراء والمشهور انه كدعوى المطلق كذا في فتح القدير وجرم به في
 البرازية اه (أقول) وكذا جرم به في الخلاصة وقيد بالدار للاحتراز عن الدين فان فيه اختلافا
 وفي فتح القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشهدا بمطلق لا تقبل وفي المحيط ما يدل على القبول
 وعندي الوجه القبول لان أولوية الدين لامة في بخلاف العين اه قال الرملي قال في
 التاتر خاتمة ناقلا عن المحيط ولو ادعى على رجل ألف درهم وقال خمسة مائة منها ثمن عبد اشتراه مني
 وقبضه وخمسة مائة منها ثمن مناع اشتراه مني وقبضه وشهد الشهود له بالجسمائة مطلقا فثبت
 الشهادة على الجسمائة فهذه المسئلة تنصيص على ان المدعى اذا ادعى الدين بسبب وشهد
 الشهود مطلقا انه تقبل على الدين وبه كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني والمسئلة
 صرحت من قبل اه وهو ما تفقه به في فتح القدير اه (قلت) وفي نور العين وقيل تقبل
 وهو الصحيح والفرق بين الدين والعين ان العين تحتمل الزوائد في الجسمائة وحكم المطلق ان
 يستحق بزوائده والمالك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكذبا لاشهاده بالمطلق بخلاف الدين
 لانه لا يحتمل الزوائد فلا كذاب فافترا اه وهكذا سره من فلا على التام كافي في مجموعته
 الكبرى (قوله ونتاج) لان المطلق اقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والنتاج على
 المينة ولو ادعى النتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الا ان يوفق المدعى فيه قول نجت عندي ثم
 بهتم بانه تم اشترى بهما فتقبل كافي في البحر وفي البحر أيضا والحاصل انهم اذا شهدوا باكثر مما
 ادعى فان وفق المدعى فثبت في المسائل كلها والا لا وهذا مما يجب حفظه اه (أقول) اما
 قول البحر ادعى النتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الخ لا يخفى أن الشهادة على الشراء شهادة
 على الملك بسبب وهو اقل من النتاج فتكون شهادة بالاقل وقد مر ان الشهادة ناقل عما ادعى
 تقبل بالاتوفيق ويظهر من كلام الجسمائة ان الشهادة بالاقل تقبل اذا صلح ذلك الاقل بانما
 ادعاه فانه ذكر اولانه اذا ادعى دارا في يدرج بل اغناه وشهدا انه اشتراه من ذي اليد
 جازت لان شهادتهم بالاقل عما ادعى وما شهدوا به يعلم بانما الادعاء المدعى فانه لو قال ما لي

بان ادعى بسبب وشهدا
 بمطلق (لا) تقبل اكونها
 بالاكثر كما مر قلت وهذا
 في غير دعوى ارث ونتاج

وأما عكسه كنيكاح فانه يمنع اه قال في البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في
الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعتق والوكالة والوصية والرهن والدين
والقرض والبراة والكفالة والحوالة والقذف تقبل وان اختلفا في الحنافية والغصب والقتل
والنيكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلاف الشاهدين
فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يعادى ويكرر وان المشهود به فعلاً
كـ الغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل بشرط صحته كالنيكاح فانه قول وحضور الشاهدين
فعل وهو شرط فاختلفا في الزمان والمكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان غير
الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد الشاهدان
على اقرار رجل بدين أو ابرام من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فاشهادة
مقبولة لان الاقرار مما يعادى ويكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما
من المحيط البرهاني ف ٢١ في البرازية ولوسألهما القاضي عن الزمان أو المكان فقال لا نعلم
تقبل لانهم لم يكفاه اه وفي الفتح وغيره ولا يكلف الشاهد الى بيان الوقت والمكان
شرح المتن في العلائق وفي التفتيح اذا خالفت الشهادة الدعوى ثم أعيدت لتقبل مادام في المجلس
ولم يبرح عنه وهو ظاهر الرواية (قوله وهذا أحد الأصول المتقدمة) فيه عليه دون
ما قبله لدفع توهم عدم أصابته بسبب كونه مفرعاً على ما قبله فانه لا تنافي كما قدمناه والافاقيله
أصل أيضاً كما علمته فتنبه (قوله فلو ادعى ملكاً مطلقاً) كان الانسب ان يفرع بقوله فلو ادعى
ألفين وشهد بالالف قبالت اتفاقاً لوجود المطابق معنى وهذا التفرع مشعر بما قاله في البحر
من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطاً فيه كما قدمناه
قريباً (قوله بسبب) حال من الضمير المجرور العائد على الملك (قوله كسراً أو اوارث) تبع فيه
الكثرة والمشهور أنه كدعوى الملك المطلق كما في البحر وسيمدحه الشارح بقوله قلت فلو أسقط
هنا المكان أولى حاجي (قوله قبالت الخ) توضيح المسئلة كما في الفوائد الزينية ادعى ملكاً
مطلقاً فشهد بسبب وسأل القاضي المدعى هل هو لثبته هذا السبب الذي شهد به أم بسبب
آخر فان قال بالسبب الذي شهد به تقبل والا لا كما في الخلاصة وهو محمل قوله قال في البحر
وأشار المؤلف الى أنه لو ادعاه بسبب فشهد بسبب آخر كالف من ثمن مبيع فشهد بالالف من
ثمن مغبوب هـ الملك لا تقبل كما في الخلاصة هذا اذا اختلفا فيما هو المقصود فاذا اتفقا فيه
كدعوى ألف كفالة عن فلان فشهد بالالف كفالة عن آخر فانه تقبل كما في الخلاصة أيضاً ولو
شهد أنه أقر أنه كفالة بالف عن زيد وقال الطالب نعم انه أقر كذلك لكن كانت الكفالة عن
خالد به انه ان ياخذ المال وتقبل الشهادة لاتفاقهما على المقصود فلا يضره اختلاف السبب ولو
قال الطالب لم يقر كذلك بل أقر أنها كفالة خالد فانه لا تقبل لانه أن كذب شهوده كذا في
البرازية وكذا في أسباب ملك العين كما في البرازية أيضاً قال والمالك بسبب الهبة كالكلام بالتمراء
وكذا كل ما كان عقداً فوحدت اه فعلى هذا لو ادعى عينا بسبب شراء فشهد بانها مملوكة
بالحبة تقبل اه مع زيادة وتغيير (قوله وعكسه لا) لكن في الحنانية ادعى ديناً بسبب
فشهد بدين مطلق قيل لا تقبل والصحيح أنها تقبل وفي البرازية ادعى ألفاً ديناً فشهد أنه دفع

وهذا أحد الأصول المتقدمة
(فلو ادعى ملكاً مطلقاً
فشهد به بسبب) كسراً
أو اوارث (قبالت) لا يكونها
بالأقل مما ادعى فتطابقها
معنى كما هو (وعكسه)

الموافقة فلعدم ما ينه درهما من التكذيب وأما عدمها عند المخالفة فلوجود ذلك لان الشهادة
لنصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبتهافصار وجودها وعدمها سواء وفيه يثبت من
وجهين أحدهما انه قال تقدم الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما توافقها وهو
لم يكن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط والثاني أنه عند المخالفة تمارض كلام
المدعى والشاهد فقال المرجح لصديق الشاهد حتى اعتبر دون كلام المدعى والجواب عن الاول
ان عليه قبول الشهادة التزام الحاكمتسماعها عند محنتها وتقدم الدعوى شرط ذلك فاذا وجد فقد
اتتقى المانع فوجب القبول بوجود العلة واتقاء المانع لان وجود الشرط استلزم وجوده
وعن الثاني بان الاصل في الشهود العدم لا سيما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
ولا يشترط عدالة المدعى المحنة دعواه فربما جانب الشهود على الاصل اه قال في الحواشي
السعدية أما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها عند المخالفة فكذلك ان ظهور ان ليس
المراد من تقدم الدعوى تقدم أية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود وتعامه فيها
(قوله فاذا وافقتا قيات) أى وافقتا معنى وصدر الياببهم هذه المسئلة مع انه ليست من
الاختلاف في الشهادة لكونها كالل دليل لوجوب اتفاق الشاهدين ألا ترى انهما لو اختلفا لزم
اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعدية قال سميدي والدرجة
الله تعالى وبه ظهور وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التفريق على ما قبله مشهور بما قاله في البحر
من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما اذا كانت الدعوى شرط اقبه
وتبعه في تنوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطاً كان وجودها كعدمها
فلا يضر عدم التوافق ثم ان تفرقه على ما قبله لا ينافي كونه أصلاً شيئاً آخر وهو الاختلاف في
الشهادة فافهم وبما تقرران دفع مافي الشرع لا يلبس من أن قوله منها ان الشهادة على حقوق
العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر اه
(قوله قيات) كما اذا ادعى ألفاً قرضاً فشهد به تقبل لا مكان القضاء (قوله والوافقها
لا تقبل) بان ادعى قرضاً وشهدا بئمن ممانع لا تقبل لانها خالفت فلم يمكن القضاء بها وذلك ان
الشهادة لاجل نصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبتهافصار وجودها وعدمها سواء وفيه يثبت من
الشرط وهو تقدم الدعوى فلم يحكم بها عيني ولا تنس ما قدمناه قريباً عن العناية من معنى
موافقتها ايها قال في فصول الاستروشن من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد
أحدهما أنه أدام والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيباً
وأراد ان يردّها على البائع فأنكر البائع ان يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين انه
اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الاخر على اقرار البائع لم تجز هذه الشهادة لانها
شهدا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن الفتاوى الصغرى اذا
اختلف الشاهدان لا يتخلو عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاءوا اقرار وكل منها لا يتخلو
عن أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كغصب
وثبوت نسب لانه يكون بالولادة وهي فعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول
المحض كبيع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقاً وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع

(فاذا وافقتا) أى وافقت
الشهادة الدعوى
(قيات والا) توافقها
(لا) تقبل

المدينون الا برأوشه و ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم يعلم قبل شهادتهم ان كان الصلح
 بجنس الحق لحصول الابرار عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط ادعت انها اشترت
 هذه الجارية بمن زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها مهرها من غير ان يجري البيع
 بينهم ما قبل **ا** (قوله ومنهم ان الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله لأصل من قبل
 ط قبل وكان الظاهر ارجاع هذا الأصل الى أصل قبله كما هو المتضح من تعديل قوله وبعبارة
ا وأيضا الظاهر ان هذا وما قبله يرجعان الى موافقة الشهادة للدعوى وعدمها الماسخا
 متفرعا عليها كما في البدائع بل التحقيق فيه ان كايهما انوعا عدم الموافقة بينهما فلا يناسب
 ارجاع أحدهما الاخر كما يناسب ارجاعهما لذلك تدبر (قوله لثبوت) أي المطلق من الأصل
 أي غير مقيد بوقت بقرينة المقابلة فكانه تاج (قوله لفظا ومعنى) واخذ الخلاف لفظهما الذي
 لا يوجب اختلاف المعنى لا يضر من كان كسحاك والتزويج والهبة والوطية (قوله ومعنى
 نقط) كما اذا ادعى غصبه فاشهد باقراره قبل وكما لو ادعى دارا فشهد باللفظ البيت تكفي
 في عرف من يطاقه على الدار وهو الاشبه والظاهر هندية قال في الخاتمة ولو ادعى أنه اشترى
 الامنة منه بعد منة شهر ثم جاء بشهود فشهدوا أنه اشترى الامنة منه منة سنة أو قبل ذلك لا تقبل
 لمكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشترى الامنة منه منة سنة كما شهد به الشهود ثم يعمم اشترى بها
 منة شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد بالشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق
 ويقضى له **ا** وفي ذلك نظر لانه صار مدعى بالآخر وهو ما شهد بالاول الا اذا أعاد الشهادة
 بالاطلاق ورجعنا أشار لذلك بقوله بعد ذلك وفي البرازية ادعى الشراء منة شهرين فشهد بالانراء
 منة شهرين وبعبارة لا (قوله تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبولها) فيه إشارة
 الى ان ما لا يشترط فيه الدعوى لا يضر فيه مخالفتهم للشهادة **ا** أي لان الشهادة حيث
 قبلت بالدعوى فوجود المخالفة كالا وجود وفي جامع الفتاوى ادعت على زوجها أنه وكل
 وكذا على الطلاق فطابق فيشهد بالشهود أنه طلقها بنفسه يقع الطلاق قال في الغاية الشهادة
 اذا وافقت الدعوى قبلت وان خالفت لم تقبل قد عرفت معنى الشهادة فاعلم ان الدعوى هي
 مطالبة حق في مجلس من له الخلاص عنه بثبوت موافقة او ان يتخذ انواعا وكيفية او مكانا
 و زمانا وفعلا و واقعا او وصفه او ما كان منسبة فانه اذا ادعى على آخر عشرة دفانير وشهد الشاهد
 بعشرة دراهم أو ادعى عشرة دراهم وشهد بثلاثين أو ادعى مائة نوب أو ادعى عشرة دراهم وشهد
 بأربعين أو ادعى أنه قتل ولده يوم النحر بالكوفة وشهد بذلك يوم الفطر بالبصرة أو ادعى شق
 زقه واتلاف ما فيه وشهد بان شقافه عنه أو ادعى عقارا بالجانب الشرقي من ملك فلان
 وشهد بالآخرى منه أو ادعى أنه ماله وشهد أنه ماله وله أو ادعى أنه عبده ولده الجارية
 القلانسة وشهد بدولادة غيرها لم تكن الشهادة موافقة للدعوى وأما الموافقة بين اقطعهما
 فليست بشرط الا ترى ان المدعى يقول ادعى هلى غريمي هذا والشاهد يقول أشهد بذلك
 واستدل المصنف رحمه الله تعالى على ذلك بقوله لان تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبول
 الشهادة وقد وجدت فيما توافقت فيها وانعدمت فيها مخالفتها أما تقدمها فيما شرط لقبولها لان
 القاضي نصب الفصل الخصومات فلا بد منها ولا نهى بالخصومة الا الدعوى وأما وجودها عند

ومن ان الملك المطلق ازيد
 من المقيد بثبوت من الأصل
 والمثل بالسبب مقتصر
 على وقت السبب ومنها
 موافقة الشهادتين
 لفظا ومعنى وموافقة
 الشهادة للدعوى
 فقط وسيتضح (تقدم
 الدعوى في حق
 العباد بشرط قبولها)
 اتوقتها على مطالبتهم
 ولو بالنوكة بخلاف
 حقوق الله تعالى لوجوب
 اقامتها على كل أحد
 فكل أحد منهم فكانت
 الدعوى موجودة

شهادتهم ما على البراءة قضيت عليه بالف اه ثم اعلم ان المدعى اذا تكلم بكلام يحتمل ان يكون تكديبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يطل الا ان يكون تكديبا للشاهد قطعاً فلو قضى له بالدار باليمين فاقراهم الرجل غير المقتضى عليه لاحق للمدعى فيما صدقه فلان أو كذبه لم يطل القضاء لاحتمال النفي من الاصل واحتمال انه ماله اليه بعد القضاء وان كان في مجلس القضاء فلا يطل بالشك فلو قال بعد القضاء هي افلان لم تكن لي قط فان بدأ بالقرار وثني بالنفي أو عكسه فان صدقه المقر له في الجميع بطل القضاء ويرد على المقتضى عليه ولا شيء للمقر له وان كذبه في النفي وصدقه في الاقرار كانت اللمة وله ضمن المقر قيمة الدار للمقتضى عليه سواء بدأ بالقرار أو بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا ان بدأ بالنفي وثني بالقرار ووصولا أمان كان مقصوداً ولم تصح وتعامه في الظلمة بخلاف المقر له اذا قال هي افلان ما كان لي قط لان غنة لا منازع لثالث قد سلم وهما المقتضى عليه يتارعه كذا في التلخيص وفي المحيط البرهاني قضى له بالدار بينا ما يبينه ثم قال ليس البناء على وانما هو للمدعى عليه بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا قال البناء له فليس يا كذاب هكذا في الاقضية وقرق بين ما اذا ذكروا البناء في شهادتهم فيكون كذاباً ولا فلا في شهادات الاصل واذا ذكره فلا فرق بين النفي والاثبات فقط في كونه تكديماً ولو ادعى قد راو برهن عليه ثم أقبر بقبض بعضه فان أقبر بما يدل على قبضه قبل الدعوى واليمين فهو تكذيب لشهوده والا فلا ولو ادعى أربع مائة درهم وقضى له بيمينه ثم أقر أن للمدعى عليه مائة سقط عنه مائة انفاً وهل تسقط المائة قولان في المحيط وغيره والفتوى على عدمه كافي الملقط وفي المحيط شهدا له على رجل بالف وعلى آخر بمائة فصدقه في الاول وكذبهم في الثاني بطلنا وكذا لو شهدا بقبض ثوبين فصدقه ما في أحدهما وكذبهم في الآخر بطلت فيما ولو قضى لثلاثة بميراث عن أبيهم ثم قال أحدهم مالى فيه حق وانما هو لآخرى كان الكل لهما فان قال لم يكن لي فيه حق وانما هو لهما بطلت حصته عن المقتضى عليه ولو ادعى أنه أوصى له بالف درهم وبرهن ثم ادعى أنه ابن الموصى ولم يرهن فله الأقل من الميراث ومن الالف وقال محمد الوصية باطله ولا شيء له اه وفي البرازية ادعى المديون الايفاء فشهد ادعى ابراه الدائن أو على أنه حله تقبل كلوا دعى الغصب فشهد بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل بالامر الايفاء وشهد ادعى البراءة تقبل ووضع المسئلة على الايفاء ليعلم ان الايفاء غير مقتصر عليه وهذا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراه الكفيل و ابراه الكفيل لا يوجب ابراه الاصيل وانما ذكره ليؤذن ان المقتضى به براءة الكفيل لا الايفاء وهذا لان دعوى الكفيل تضمن البراءة مع عكسه بالرجوع على الاصيل وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فقبل في ذلك لافي الزائد اه وفي السراجية ادعى عشرة آلاف درهم فشهد له بمبلغ عشرة آلاف درهم لم تقبل لان مبلغ هذا المال مال آخر شهدا على دهرى أرض انهما خمسة مكاييل وأصابا في بيان حدودها وأخطأ في المقدار فبات اه وفي عرفنا المبلغ هو القدر فانهم يقولون قبض مبلغ كذا أى قدر كذا لاما آخر فينبغي ان تقبل الشهادة في عرفنا ادعت على زوجها انه وكل وكيفية ما في وشهدا انه طافها بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق وشهدا بالخلع تسمع لان وجه التوفيق يمكن ولو ادعى

شرطا والا فلا ولد الوادعت الطلاق فشهد بالخلع تقبل كما سيأتي والحاصل انهم اذا
شهدوا باقل مما ادعى تقبل بلا توفيق اه وسند كرامة الكلام على ذلك في مسئلة دعوى
النجاح ان شاء الله تعالى وان كان باكثر لم تقبل الا اذا وفق فلوادعى ألفا فشهد بان
وخمسمائة فقال المدعى كان لي عليه ألف وخمسمائة الا اني أبرأته من خمسمائة أو قال
استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الآف والآفين ولا يحتاج الى اثبات
التوفيق باليمين لان الشيء انما يحتاج الى اثباته باليمين إذا كان سببها لا يتم بدونه ولا يشترط
بإثباته كما اذا ادعى المالك بالشراء فشهد بالشهود وباليمين فان دعى يحتاج الى اثباته باليمين
أما الإبراء فيتم به وحده ولو أقر بالاسية فاصح اقراره ولا يحتاج الى اثباته لكن لا بد من
دعوى التوفيق هنا استحسانا والقصاص ان التوفيق اذا كان ممكنا يحمل عليه وان لم يدع
التوفيق صحها الشهادة وصيانة الكلام وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة
ثابتة صورية فان كان التوفيق مراد انزول المخالفة وان لم يكن التوفيق مرادا لانزول بالشك
فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر
زاده ان محمدا شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول
على ما اذا ادعى التوفيق أو ذلك جواب القصاص فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعى
ما كان لي عليه إلا ألف درهم فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الخاتمة ولا فرق في كون المشهود
به أقل بين أن يكون في الدين أو في العين فلوادعى كل الدار فشهد ابنه فها قضى بالنصف
من غير توفيق كذا في الخاتمة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن المدعى اذا أكل كذب
شهوده في جميع ما شهد وبالله أو بعضه بطلت شهادتهم اما لانه تسبق للشاهد أولان
الشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدار رجل فقالوا هذا البيت من هذه الدار
لفلان رجل آخر غير المدعى فقال المدعى ليس هو لي فقد أكل كذب شهوده وان قال هذا قبل
القضاء لا يرضى له ولا فلان بشئ فان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي اغما هو
لفلان قال أبو يوسف اجرت اقراره فلان وجعلت له البيت واردماني من الدار على المقتضى
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا يبي يوسف قول آخر أنه يضمن قيمة البيت
للمشهد ودعواه ويكون ما بقي من الدار للمشهود له كذا في الخاتمة ثم اعلم ان المدعى اذا
كذب شهوده اغما ترده شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم
في شئ زادوه فانهم باقون لئلا يما ادعاه ان لم يدعه المدعى عليه يعني ان لم يدع الزائد اما ادعاه
المدعى وعلى هذا قال في الخاتمة شهد الرجل ان فلانا غصب عبده ولكن قدرده عليه بهده
فما عند مولاه فقال الغصوب منه لم يردده على وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه
ما غصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا من شئ قال اذا لم يدع شهادتهم ما ضمنه القيمة
كذا لو شهد أنه غصبه عبدا فجاءه مولاه فقتله عند الغاصب فقال الغصوب منه ما قتله ولكنه
قد غصبته ومات عبده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عبدا في يدي
كان عليه قيمة وكذا لو شهد ان هذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأه منها وقال المدعى
ما أبرأته عن شئ وقال المشهود عليه ما كان له علي شئ ولا أبرأني عن شئ قال اذا لم يدع

موجودة درر لكن ما ذكره الشارح من هذا الاصل ليس من هذا الباب لانه في
الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمها كما أفاده الشرع لا في لكن يأتي قريبا
ما ينافيه عند قول المصنف فاذا وافقتهما (قولها) كثر من المدعى باطلا) لان المدعى مكذب لهم
الاذا وافق قال في البحر ومن المخالفة الممانعة ما اذا شهدوا بكثرة من فروعهما دار في يد رجلين
اقتسمواها وغاب أحدهما فادعى رجل على الحاضر ان له نصف هذه المار مشاعا فشهدوا ان له
النصف الذي في يد الحاضر فهي باطلا لانها باكثر من المدعى به ولو ادعى دارا واستثنى طريق
الدخول وحدها ووافقها فشهدوا انها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا
ولم يستثنوه الا اذا وافق فقال كنت بعثت هذا البيت منها فاقبله بل كذا في فتح القدير ومن
أمثلة كون المشهود به أقل ما في الخلاصة ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدوا على
النقرة والوزن ولم يذكروا جيدة أو رديئة أو وسطا تقبل ويقضى بالردى بخلاف ما اذا ادعى
فغير دقيق مع النخالة فشهدوا من غير نخالة أو مخولا فشهدوا على غير المخول لا تقبل اه مع
انهم شهدوا باقل فيما اذا شهدوا به غير مخول والدعوى بالمخول بدليل عكسه ادعى الاختلاف
وشهدوا بقبضه تقبل ولو ادعى انه قبض من كذا درهمه باغير حق وشهدوا انه قبضه بجهة
الربا تقبل ولو ادعى الغصب وشهدوا بقبضه بجهة الربا لا تقبل اذا الغصب قبض بالاذن
والقبض بجهة الربا قبض باذن ولو ادعى انه غصب منه وشهدا انه ملك للمدعى وفي يده أى
يد المدعى عليه بغير حق لا تقبل لا على المالك لانهم لم يقولوا غصب منه ولا على الغصب لانهم
شهدا انه بيده بغير حق ويجوز ان يكون بيده بغير حق لامن جهة المدعى انه غصبه من غير
المدعى لانه اه (أقول) وهذا يدفع تنظير صاحب جامع الفوائد في تعاميل المستله وقوله
ان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لانهم شهدوا باقل مما ادعى اذ في دعوى الغصب منه
دعوى انه بيده بغير حق مع زيادة دعوى الفعل فينبغي ان يقبل مع ان عدم القبول في أمثاله
يفضى الى التضييق وتضييع كثير من الحقوق والمخرج مدفوع شرعا اه فتدبر ثم قال
في البحر ادعى انه قبض من مالى كذا قبضا موجبا للرد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبض
قبضا موجبا للرد يقبل في أصل القبض فيجب رده ولو شهدا انه أقرب قبضه منه أى أن تقبل
قياسا على الغصب ادعى انه أهلك الماشى كذا وعليه قيمته او شهدا انه باع ولم يقلان يقبل لانه
هالك ولو ذكر اياه لا تسليما لا يكون شهادة باهلا ثم قال ادعى شرا منه فشهدا بشرا من
وكيله ترد وكذا لو شهدا ان فلانا باعوه هذا المدعى عليه أهلا ثم قال ادعى ان مولاي
أعتقني وشهدا انه حر ترد لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية
الاصلي وهي رائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لانهم الماشهدا انه حر شهدا بنفس الحرية قال
والامة لو ادعت ان فلانا أعتقني وشهدا انها حرة تقبل اذ الدعوى ليست بشرط هنا فعلى
هذا ينبغي ان يكون الخلاف المذكور في القن على قول أبي حنيفة أما على قولهما فينبغي أن
يقبل في القن رواية واحدة كافي الامة اذ الدعوى ليست بشرط في القن عندهما كالأمة
ولو ادعى حرية الاصل وشهدا ان فلانا حره قيل ترد وقيل تقبل لانهم شهدوا باقل مما ادعاه
انتهى وبه علم ان المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هي شرط فيما كانت الدعوى فيه

ومنها أن المدعى باطلا بخلاف الأقل
لا اتفاق فيه

الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقبل يسمع وهو الاصح لانه مما
يحتج اهل الموصى أو موصى ثم رجوع ولم يعلم بهما الوارث فانكر فلما أخبر ادعى الرجوع والقضاء
في مثله لا يضر ولو برهن على وجود الموصى الوصية يقبل على رواية كون الرجوع رجوعا على
رواية انه ليس برجوع (يقول الحنفية) الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولى اذ تقدم
ان وجود ما عدا النكاح فسخ له اه قال في البحر فان قضى باحدى البيتين أو لا بطأت
الآخرى لان الاولى ترجحت باتصال القضاء به فلا تنقض الثانية ونظيره لو كان مع رجل ثوبان
أحدهما مخمل فقضى وصلى باحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر لا تجوز له الصلاة فيه
لان الاول انصل بحكم الشرع فلا ينقض وقوع التحريم في الآخر اه قال الرمي يذل
نظايره على أنه في المسائل التي مرددها وفيها ترجيح احدى البيتين لو قضى بالمرجحة تقبل
المرجحة ولو انصل القضاء بالآخرى التي هي مرجحة لانها كانت مرجحة قبل القضاء بخلاف
المساوية فانها ما ترجحت الا باتصالها بالقضاء كما هو ظاهر والحاصل أنه يفرق بين ما اذا
نسأو يا فترجح الاولى بائصال القضاء به أو سبق القضاء بالمرجحة اذ لا معارض لها وقتئذ وبين
ما اذا كانت احدى اهما أولى بالقبول نقضى بغيرها ثم أقيمت عليها يعمل بها ولو انصل القضاء
بغيرها لا يلويتها يؤيده ما ذكره الزبلي في شرح ما يأتي من مسئلة ما لو برهننا على نكاح
امرأة من قوله في تعليل كون المنسبقة بغيره كونهما أقوى لاتصال القضاء به لانها لما
سبقت وحكم بها تأكدت فلا تنقض القضاء بغيرها كذا اه فان المرجحة أقوى قبل اتصال
القضاء به فهي مما كدت فينقض القضاء بغيرها لا رجحمتها قبله لكن حال الزبلي مسئلة
القتل بأنه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما به لم يقبل في غيرها اذ قتل شخص واحد في مكانين
لا يتصور وهذا يقتضي انه في المسائل التي مرددها لا يقضى بالحكم السابق مطلقا لانه حكم
بنقي مقابلة اذ لا يتصور مناه في بيع واحدانه فبين فاحش وبمثل القيمة وكذا في نظائره كما هو
ظاهر ثم رأيت في فتاوى شيخ مشايخي الشهاب الحلي في كتاب الوقف اذا حكم الحاكم بالبيعة
الاولى لا تسمع البيعة الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بها قال قاضي خان لو أقامت
المرأة البيعة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم أقامت أخرى انه
تزوجها في ذلك اليوم بخبر اسان لم تقبل اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاختلاف في الشهادة)

قال في المصباح خالفه مخالفه وخلافا وتخالف القوم واختلفوا اذا ذهب كل واحد الى خلاف
ما ذهب اليه الآخر اه ثم الاختلاف من العوارض والاصل الاتفاق ولذلك أخر هذا الباب
وأطلق هذا الاختلاف فشمع مخالفته للدعوى كما يعمل اختلاف الشاهدين واختلاف
الطائفتين من المشهود نفسه يظهر هذا الشمول في المسائل الآتية كالا يفتي (قوله مبني
الباب) أي بناء أحكام مسائلة فهو مصدر مبني لا مبني مكان لان المكان هو الباب (قوله منها
ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بالدعوى) من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على
مطالبتهم ولو بالتوكيل دبر (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا تشترط فيها الدعوى لان
أقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل أحد وكل أحد مدعى في إثباتها فصار كأن الدعوى

(باب الاختلاف في الشهادة)
مبني هذا الباب على اصول
مقدرة منها ان الشهادة على
حقوق العباد لا تقبل بلا
دعوى بخلاف حقوقه تعالى

لى وبرهن آخر انها كانت اعمرو الميت منذ سنة ثم مات وتركها ميراثا لى بخلاف ما لو ارخا الموت
 فتمتصف بينهما ما وبقى التاريخ * بينة الابن أن فلانا قتل أيام يوم السبت أولى من بينة المرأة
 أن أباه تزوجها يوم الاحد * بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل
 فى القضا بخلاف القتل * بينة المدعى أنه ابن عم الميت لايه مع ذكر الف ب أولى من بينة
 المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أباه أقر فى حياته أنه أخو فلان لامه لا لايه * بينة
 المسلم أولى فيما لو أقام مسلم ولم ينصر انى شهود انصارى على دين فى تركه انصر انى فبها يدين المسلم
 وقال الثانى فيما صان * وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهود انصارى على عبده فى يد نصرا انى
 حى وعن الثانى أنه يتمتصف بينهما وبينة المسلم * بينة المدعى عليه بالارض أنه أحدث البينة فيها أولى الا اذا
 فضى عليه بالارض والبينة * بينة المدعى عليه أن أباه أقر بأنه مملوك أولى من بينة مدعى الارث
 من أبيه الا اذا برهن المدعى أنك أقرت أنه ملك أبى فتمتعارض الدفعا وتبقى بينة الارث بلا
 معارض * بينة الورثة ان سن المدعى ثمان عشرة سنة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت وهو
 ابن عشر من سنة * بينة المرأة أنها كانت - لالا وقت الموت أولى من بينة الورثة أنها كانت سراما
 قبل موته بسنة * بينة من يدعى أن الكفيف فى طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه أنه
 قديم والصحيح أنه لا فرق بين الكفيف وغيره فتمتقدم بينة الحدوث على بينة القدم مطلقا اذا كان
 بدون ذكر تاريخ ما لو أرخا فالسبق تاريخ الخارج على غير تاريخه أصحاب المتون وغيرهم * بينة الامانة
 أولى من بينة الشراء * بينة البائع على الفتاح بمحضرة المشتري والمشتري منه أولى من بينة
 المشتري على الفتاح * بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتركها ميراثا له وبرهن
 الخارج على مثل ذلك * بينة مدعى الارث من جدته أولى من بينة ذى اليد انه كان للجددة ابن
 غائب لم يعلم موته الى الآن لانه أحق فى اثبات ملك الغيب * بينة من يدعى زيادة الارث أولى
 فيما لو اختلف الورثة فى تاريخ موته الا قارب وبرهنوا * بينة مدعى البنوة أولى فى حق الارث
 فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فتمتضى
 بنسب الكل والميراث للابن فقط (شهادات) * بينة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بينة أنه
 لم يقل أو لم يفعل * بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حى الا اذا أخبر بجماعته
 بتاريخ لاحق * بينة الجرح أولى من بينة التعديل * بينة الطلاق أو العتق أولى من بينة النكاح
 أو الملك * بينة حرية الاصل أولى من بينة الرق (مأذون) * بينة العبد أو الصبي المأذون على
 ما أقر به من غصب أو ودعة أو عارية اسم لملكها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بينة المقر له أنه
 فى حال الاذن (عبر) * بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى منك حال صلاحتك وبرهن
 المحجور انه حال الخبز (مرفقة) * بينة ذى اليد ان المتاع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة ثم
 اشترته منه أولى من بينة الخارج أنه سرق منه منذ شهر * بينة الخارج ان المحرم لملكه سرق
 منه منذ شهر أولى من بينة ذى اليد انه مملوك وفى يدى منذ سنة (وصية) * بينة الرجوع عن
 الوصية أولى من كونه موصيا بمصر الى الوفاة قال فى نور العين ادعى الوصية وأنكرها

قوله بأنه أى الشئ المتنازع
 فيه مملوك

والبذواني شرطت لك النصف وعشرين قفيزا أولى من بينة الآخر على شرط النصف فقط
 (مضاربة) * بينة القابض ان المال قرض أولى من بينة الدافع انه مضاربة أو بضاعة وبينة
 الدافع ان المال قرض أولى من بينة القابض انه مضاربة * بينة المضارب أولى فيما لو اختلصا
 في قدر المضمرة ومن الربح * بينة رب المال أولى فيما لو اختلصا في الخصيص بتجارة أو بيع بقدر
 وعده * بينة المضارب أولى في المضاربة الخاصة اذا اختلصا في التجارة * بينة المضارب أولى فيما
 لو قال قسمنا الربح بعد قبضك رأس المال وأنكر الآخر قضاة * بينة المضارب انك شرطت
 لي الثلث أولى من بينة الآخر على الثلث الاعشرة * بينة المضارب انك شرطت لي مائة أولم
 تشرط لي شيئا في إعلتك أجزأ المثل أولى من بينة الآخر شرط النصف (شركة) * بينة الآخر
 أولى فيما لو أمر أحد الشريكين رجل بشراء عتده وان اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة
 وبرهن الآخر انه به عتده لم يكون للأمر وحده وبينة غير الآخر أولى فيما لو برهن الآخر ان
 الشراء بعد التفرق لم يكون العتده خاصة * بينة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من
 بينة الورثة انه ترك المال ميراثا للشركة (قسمة) * بينة من يدعي يتنازع آخر انه وقع في
 قسمته أولى من بينة الآخر (دعوى) * بينة البراءة أولى من بينة على المال ان لم يورثه
 أرخ أحدهما فقط أو أرخا سواهما * بينة المطالب على انك أقررت بالبراءة أولى من بينة الطالب
 على انك أقررت بالمال بعد اقرارى بالبراءة وبينة الطالب أولى ان قال انك أقررت بالمال بعد
 دعوى اقرارى بالبراءة * بينة الاسبق تاريخا أولى فيما لو ادعى مالكة عتده في يد ثابث
 أو في أيديهم ما وكذا لو أرخ أحدهما فقط والافيهنهما * بينة الخارج أولى اذا ادعى
 ذو اليد النجاج ونحوه مما لا يتكرر كجزء الصوف وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه أسبق فبينته
 أولى * بينة الخارج أولى في دعوى النجاج ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه * بينة الخارج أيضا
 أولى فيما اذا برهن على النجاج ثم برهن على اقرار ذى اليد عليه ما وشراهما من فلان لانه اذا باع
 ثم اشترى كان ماله كحادثا في بطل دعوى النجاج ونحوه * بينة من وافق سن الدابة تاريخه أولى
 فيما لو ادعى النجاج على ثالث ذى يدوان لم يوافق أحدهما فبينهما * بينة مدعى النجاج خارجا
 أو صاحب يد أولى من بينة المدعى المالك * بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى ان هذا العتده لى
 مالكة من امته وعده وبرهن الخارج على مثل ذلك * بينة الخارج أولى فيما لو برهن على أن
 هذه أمته ولدت هذا العتده في مالكة وبرهن ذوا اليد كذلك * بينة مدعى كل الدار أولى من بينة
 مدعى نصفها لو كانت في أيديهم ما ولو في يد ثالث فلدى الكل ثلاثة أرباعها وللاخر ربعها
 عنده الامام * بينة رب الدين على البسار أولى من بينة المدين على الأعمار * بينة الاقرب
 تاريخا أولى فيما لو برهن أحدهما ان العين في يده منذ شهر وبرهن الآخر ان في يده منذ
 جمعة أو الساعة * بينة ذى اليد أولى فيما لو برهن ان العتده عتده منذ عشر من سنة وبرهن
 الخارج انه كان في يده منذ سنة حتى اعقده ذوا اليد منه * بينة الخارج أن قاضي كذا
 قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى من بينة ذى اليد على النجاج خلافا لحد * بينة الشراء أولى
 فيما اذا برهن على ذى اليد شراها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أى من زيد و آخر على
 الصدقة منه و آخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فيبينهم ارباعا * بينة
 الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن ان الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا

قوله من الأصل أى من كتاب
تعارض البيهات للشيخ عام
اه منه

الامنة أولى من بينة مدعى الهبة أو الصدقة أو الرهن مالم يثبت تاريخ أو يكن
أحدهما زائدا أو لا يخرج خارجا وفي المسئلة يبحث بطلب من الأصل * بينة الوارث ان المورث
وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الآخرين على المرض (عارية ووديعة) * بينة المعبر انما
هناك بعد ما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير انه ردها اليه * بينة المودع ان رب الوديعة
عزلك من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض * بينة الخارج على المالك أولى من
بينة ذى اليد على الايداع بعد قوله هو في يدى مالم يقل أو لانه في يدى وديعة * بينة المودع
على الرد أو على ضياعها عنده أولى من بينة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس * بينة مدعى
الايداع عند ذى اليد أولى من بينة ثالث على مالك مطلق * بينة ذى اليد ان فلانا أو وديعتها
أولى من بينة آخرانى اشترىتها منك (غصب) * بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة
الغاصب على الرد الى المالك * بينة الغاصب ان الغصب مات عند المالك أولى من بينة الموت
عند الغاصب عند محمد وعنده الثاني بالعكس * بينة الغصب فيها في يد آخر أولى من بينة ثالث
المالك المطابق * بينة ان ذى اليد غصب الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ
شهر ويضعن المدعى عليه قيمته لثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي لثالث
ولا ضمان خانية (جنبايات) * بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد الجرح كفى الدرر
والفنية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفق المولى أبو الصعود أفندى * بينة انه قتل أباه يوم كذا
أولى من بينة الخصم ان أباه كان ميتا ذلك اليوم * بينة انك أصرت صبيدا بضرب جاراتك أولى
من بينة الآخر ان الجارية لانه نفي مقصور (اقرار) * بينة انه أقر لوارثه في الصحة أولى من
بينة انه أقر له في المرض * بينة الاقرار مكرها أولى من بينة الاقرار طوعا * بينة المقضى عليه
بالدوان المدعى أقر قبل القضاء بان لا حق له فيها أولى ولو بانه أقر بعد القضاء لا يطل القضاء
* بينة ان الميت كان أقرانه لاحق له في الدار أولى من بينة الوارث الارث (صلح) * بينة مدعى
الصلح عن كره أولى من بينة مدعيه عن طوع (وهن) * بينة الراهن أولى فيها لاختلاف في قيمة
الرهن بعد هلاكه * بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن اني أخذت المال ورددت
الرهن * بينة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بينة الراهن * بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل
منهما هلاكه عند الآخر * بينة المرتهن انك رهنتمني الثوبين أولى من بينة الراهن انه رهنه
أحدهما * بينة الراهن ان العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من بينة المرتهن
انه مثل نصفه * بينة الراهن انه رهنه سائما قيمته عشرة أولى من بينة المرتهن انه رهنه معسما
قيمه خمسة * بينة الشرا من زيد أولى من بينة الرهن منه الا اذا أرخ الآخر فقط أو كان
تاريخه أسبق * بينة ذى اليد لو كانت الهبة في يد أحدهما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ
الخارج (مزارعة) * بينة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر في قدر المشروط
بعد ما ثبت وبينه الآخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعد ما ثبت أيضا * بينة رب
الارض أولى فيما لو قال بعد ان النبات شرطت لي نصف الخارج وقال الا آخر عشرين قفزا
* بينة المزارع أولى لو عكست الدعوى ولم يخرج الارض شيئا أو لا ثباتها عدم لزوم اجرة
الارض * بينة مدعى الصحة أولى من بينة مدعى الفساد باشتراط أقفره معينة * بينة رب الارض

المالك الرد لانهم ملزمة * بيعة الخارج انى اشترته من ابيك اولى من بيعة ذى اليد انه ملك ابيك
 الى حين موته * بيعة الخارج انى اشترته من ابيك منذ عشر سنين اولى من بيعة ذى اليد ان
 اباه مات منذ عشر سنين صفة * بيعة مثبت الزيادة اولى فيما لو اخذت فى قدر الثمن او قدر المبيع
 * بيعة البائع فى الثمن وبيعة المشتري فى المبيع اولى لو اخذت فى قدر الثمن والمبيع جميعا بان
 قال البائع بعث العبد الواحد بالبائين وقال المشتري بعث العبدين بالف فيحكم للبائع بالبائين
 والمشتري بعبدين * بيعة الصفة اولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث احدهما شراء صحيحا
 والاخر فاسدا * بيعة ذى اليد ان زيد اقال لاحد قلى فى الدار قبل شرائك منه اولى من
 بيعة مدعى الشراء من زيد * بيعة الخارج على دعوى ملك مطلق اولى من بيعة ذى اليد انك
 شريته منى ثم تقابلنا * بيعة البائع انى بعثك الجارية فبها هذا العبد اولى من بيعة المشتري ان
 المبيع بالف * بيعة البائع اولى فيما لو اشترى زيد منه عبد من فلان احدهما اوردا الاخر بعيب ثم
 اخذت فى قيمة الهالك * بيعة البائع ان المبيع هلك فى يد المشتري اولى من بيعة المشتري انه هلك
 فى يد البائع * بيعة من ليس له الخيار اولى فيما لو كان الخيار لاحدهما واخذت فى الاجازة
 والنقض فى المدة وبيعة مدعى النقص اولى لو اخذت فى المدة * بيعة رب لاسلم اولى فيما لو
 اخذت فى قدر الماسلم فيه او جنسه او صفته او زرعه * بيعة الماسلم اليه اولى فيما لو اخذت فى
 رأس المال او فى مضى الاجل لا ثباتها الزيادة * بيعة المؤرخ او الاسبق تاريخا فى دعوى الشراء
 من ثالث اولى من بيعة الاخر وفيها تفصيل طويل * بيعة ذى اليد انما انبجث فى ملك بائنه
 اولى من بيعة الخارج النماج فى ملك بائنه (شفعة) * بيعة الشفع اولى من بيعة المشتري فيما
 اذا اخذت فى قدر الثمن وعند الثاني بالعكس * بيعة المشتري اولى فيما لو هدم البناء واختلف
 مع الشفع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس * بيعة المشتري اولى فيما لو قال اشترى
 البناء ثم العرصة فلا شفعة للابناء وبرهن الشفع على شرائه جميعا عند الثاني وقال
 الثالث بالعكس * بيعة الشفع اولى من بيعة المشتري على انه احدث هذا البناء والشجر * بيعة
 الشفع انك اشترىته من زيد اولى من بيعة المدعى عليه ان عمرا او دعنيها (اجارة) * بيعة
 المستأجر انه استأجرها بعشرة ايركها الى موضع كذا اولى من بيعة المؤجر انه بعشرة الى نصفه
 * بيعة الراعى انك شرطت على الراعى فى هذا الموضع الذى هلكت فيه اولى من بيعة صاحبه على
 موضع آخر * بيعة المؤجر انه استأجر منه الحانوت طاعة اولى من بيعة الاخر على الاكراه
 (اقول) تقدم فى البيع ان بيعة مدعيه كرها اولى فى الصحيح فلمل هذا معنى على خلاف الصحيح
 تامل * بيعة المستأجر اولى فيما لو سقط احد مصرعى باب الدار فادعاه كل منهما * بيعة المؤجر
 انه ساء الدار فى المدة اولى من بيعة المستأجر انما كانت فى يد الاجر هذه المدة * بيعة المؤجر اولى
 فى قدر الاجرة وبيعة المستأجر اولى فى قدر المدة * بيعة ركب السفينة اولى فيما لو قال لصاحبها
 استأجر ثنى لاحفظ لث السكان * بيعة رب الدابة اولى فيما لو قال له اركب استأجر ثنى لابلعها
 الى فلان (هبة) * بيعة مدعى الهبة المشروطة بعوض اولى من بيعة الرهن وغير المشروطة
 بالعكس ودلت المسئلة على ان بيعة البيع اولى من بيعة الرهن * بيعة الشراء من ذى اليد اولى
 من بيعة الهبة والنقض منه الا اذا رخص الثاني فقط او كان تاريخه اسبق * بيعة مدعى نكاح

٢ قوله بيعة من ليس له الخيار
 الخ صورته ادعى صاحب
 الخيار اجازة البيع فى مده
 الخيار وادعى الاخر نقضه
 وادعى الاول النقص وادعى
 الاخر الاجازة فالقول قول
 الاول والبيعة بيعة الاخر
 اعنى من ليس له الخيار وانتهى
 منه

٣ قوله اولى لان ذى اليد
 اتصبت خصم للمدعى
 بدعى الفعل عليه
 فلا تدفع الخصومة عنه
 بحالة الفعل الى غيره تعارض
 المبيات للشخص غائم منه

انه تزوجها في رجب أولى من بيعة ورثته انه مات في صفر (طلاق) * بيعة المرأة انه كان عاقلا
 وقت الخلع أولى من بيعة الرجل انه كان مجنوناً والاصل في ذلك ان بيعة كونه المتصرف عاقلاً
 أولى من بيعة كونه مجنوناً * بيعة الابن ان أباه أبانم وانقضت عدتها أولى من بيعة المرأة انه
 مات وهي على نكاحه وهو الصحيح (نفقة) * بيعة المرأة انه موثر فعليه نفقة المومن أولى
 من بيعة الزوج انه موثر * بيعة الزوجة أولى فيما لو اختلفا في مقدار المفروض أو زمانه
 لانها تثبت الزيادة * بيعة الزوجة ان الثوب المبعوث أو الدراهم هدية أولى من بيعة الزوج
 انه من الكسوة أو المهر خاتمة وفي الخلاصة بالعكس * بيعة الابن الغائب ان أباه حزين
 أنفق مال الابن على نفسه كان موثراً أولى من بيعة الاب الاعسار * بيعة الابن الزمن ان
 زيدا أبوه فعليه نفقة أولى من بيعة زيد ان رب لا آخر هو أبو الزمن * بيعة الظاهر المشرط
 عليها الارضاع بنفسها انها أرضعت الصبي بلبثها قلها الاجر أولى من بيعة آية انما أرضعته
 بلبث شاة (عتق) * بيعة الأمة انه اعتقها قبل الولادة فولدها حر أولى من بيعة السيد انما
 ولدت قبل الاعناق * بيعة البنت ان أبي مات حر الاصل أولى من بيعة المارعى انه كان
 عبدى فاعقته وولاه أولى * بيعة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بيعة العبد لا بقاءها
 الزيادة * بيعة الأمة انه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بيعة الورثة انه كان مختلط
 العقل * بيعة مدعى فساد الكتابة أولى من بيعة مدعى صحتها * بيعة المكاذب أن الكتابة
 على نفسه وماله أولى من بيعة المولى انما على نفسه فقط (وقف) * بيعة الاسبق تاريخاً أولى فيما
 لو برهن ذواليد انما وقف عليه والقسيم انما وقف على المسجد * بيعة مدعى الوقف بطناً بعد
 بطن أولى من بيعة مدعى الاطلاق * بيعة الخارج على الملك أولى من بيعة المتولى ذي اليد على
 انه وقف وبه يفتى * بيعة الخارج انما وقف على مطلق أولى من بيعة ذي اليد انما يفتى اشتراها
 من الواقف الا ان ثبت ذواليد تاريخاً سابقاً على الوقف * بيعة فساد الوقف أولى من بيعة
 الصحة ان كان الفساد بشرط مفسد وبيعة الصحة انما فان كان الفساد له في المحل أو غيره
 (بيع) * بيعة مدعى فساد البيع أولى من بيعة الصحة انما فان كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين
 وبيعة مدعى الفساد أولى أيضاً ولو اعنى في صلب العقد كالشرائط او بطلان خفي ظاهر
 الرواية * بيعة مدعى البيع كرها أولى من بيعة مدعى طوعاً في الصحيح * بيعة الغبن أولى من بيعة
 العكس * بيعة الدائن ان الورثة باعوا عبداً من التركة الممتزجة أولى من بينهم ان البائع
 موثرهم * بيعة مدعى البيع وفاء أولى من بيعة مدعى بطلانها ببيعة المشتري على الاقالة أولى من
 بيعة البائع على البيع بطلان الثانية باقوا رمدى الاقالة * بيعة ذي اليد اني بعتك هذا العبد
 يا ابن أولى من بيعة احداهما اني اشتريته منك بالقبض * بيعة اني بعتك كذا في يوم كذا في مكان
 كذا أولى من بيعة الاخر اني لم أكن ذلك اليوم في ذلك المكان * بيعة ذي اليد ان فلاناً أودعني
 الدار أولى من بيعة الخارج على الشراء من ذي اليد * بيعة من بلغ فادعى ان الوصي باع كذا بغبن
 أولى من بيعة المشتري وقال كثير بالعكس * بيعة المشتري ان أبالك باعها مني في صفوك أولى
 من بيعة الابن انه كان بالغاً وقبل بالعكس * بيعة المشتري انك بعت مني بعد بلوغك أولى من بيعة
 البائع انه قبل له لاثباتها العارض * بيعة المشتري اجازة المالك للبيعة القليلة أولى من بيعة

عنده اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل أماعند أبي يوسف فلا لان عنده يجوز أن
تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما قدمناه آنفا ومثله في الجوى عن الظهيرية (قوله
قبيل في حق النهراني) ويكون العبد معتق البعض من أحد الشريكين فيجوز فيه الطهارة
المشهورة (قوله وزاد حاشية أخرى) الأولى قال بعده ان دخلت هذه الدار فانت
حر وقال نهراني ان دخل هو هذه الدار فامر أنه طالق فشهد نهراني ان على دخوله الدار
ان العبد مسلم لا تقبل وان كافرا تقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لو قال ان
استقرضت من فلان فعبده حر فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والحالف ينكر
يقبل في حق المال لافي حق عتق العبد لان فيها شهادة الابن الابن الثالثة لو قال ان شربت
الخمر فعبده حر فشهد رجل وامرأتان على تحققه يقبل في حق العتق لافي حق لزوم الحد
الرابعة لو قال ان سرق فعبده حر فشهد رجل وامرأتان عليه يقبل في حق العتق لافي حق
القطع الكل من البرازية وانما لا تقبل لان شهادة النساء في الحد ودغير مقبولة قلت رأيت
مسئلة أخرى فزدمتها وهي انما لا تقبل لان شهادة النساء في الحد ودغير مقبولة قلت رأيت
به فعبده حر فشهد شاهدان طلقها اليوم والآخر على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق
وهي في البرازية أيضا كذا في حاشية تنوير البصائر (أقول) لعل ذلك موقت بان يكون اصل
الكلام ان ذكرته اليوم وحده فقدم عتق العبد من حيث انه لم يقم عليه نصاب الشهادة والافه
مشكل نامل وزاد البصري ما في خزانة الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يده لم وكافر فقام صاحبها
شاهد من كافر من علمنا نسمع على ما في يد الكافر خاصة استحسانا وما لو مات كافر فاقسم اياه
تركته ثم أسلم أحدهما ثم شهد كافر ان على أبيه يدين قبيل في حصة الكافر خاصة اه (أقول)
قد ذكر سيدي الوالد في تنقيح جله مسائل في ترجيح البيئات لخصها الخياصة احسن بابا وجعارة
وقد ذكر أنه قصد ذلك خدمة صاحب الشريعة الشريفة صلى الله تعالى عليه وسلم فاحتجبت
الاقتداء به كذلك خدمة جناب جدى سيدي الانبياء والمرسلين مستمدا بعبدده ومدهم صلى
الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين وانما ذكر ذلك هنا وان لم يكن محلها هذا الباب كما ثبت
على ذلك فيما تقدم قريبا اتباعا لمصنف والشارح رحمهما الله تعالى ونفع فيهما والمسلمين آمين
(نكاح) * بيعة الاسبق تاريخا أولى في رجلين ادعيا نكاح امرأة * بيعة رد البكر النكاح
عند تزويج ولها أولى من بيعة سكوتها وبيعة الزوج على رضاها وأجازتها أولى من بيعة ردها
* بيعة زيد انها امرأة أولى من بيعة انها امرأة عمر والمنكر * بيعة المسلم أولى من بيعة النصراني
اذا قاما بيعة نصرانية على نكاح نصرانية * بيعة فساد النكاح أولى من بيعة صحته
* بيعة المرأة في قدر المهر أولى من بيعة الزوج ان شهد مهر المثل للزوج * بيعة المرأة
ان أباهاز وجهها وهي بالفسحة ولم ترض أولى من بيعة الزوج انها كانت قاصرة * بيعة المرأة
ان الدار التي يسكنها ملكها أولى من بيعة الزوج انها ملكه * بيعة الزوج في متاع النساء
انه ملكه أولى من بيعة المرأة * بيعة العسة أولى فيما لو ادعى الزوج الابراء من المهر في الصحة
وورثه انه في المرض * بيعة المرأة انها امرأة من المهر بشرط أولى من بيعة الزوج انه بلا شرط
* ٣ بيعة الزوج انها امرأة من المهر أولى من بيعة المرأة انه كان مقررا به الى الآن * بيعة المرأة

قبيل في حق النهراني فقط
اشبهاه فانت وزاد حاشية
خمس أخرى معزية
للبرازية

٣ (قوله بيعة الزوج انها
أبرأته من المهر أولى لان بيعة
المرأة على الاقرار بطلت
باققرار الزوج به لما ادعى
البراءة ولم تبطل بيعة البراءة
وكذا في دعوى الدين وكذا
البيع والاتالة فان بيعة
الاتالة أولى ابطلان بيعة
البيع باقرار مدعى الاتالة
ويجب ان تحفظ هذا
الاصل فانه يخرج به كثير
من الوقعات كما في القنية
انتهى منه

مخلص* (فأشنان)* إذا شهدنا القاضي لرجل أن أباهما قاضى لهذا على هذا لم تقبل عند
الامام وله قول آخر باق قبول وبه تأخذ خاتمة قال رجل يا زاني فقال آخر صدقت هو كذات
صار قاذفا وأكثرا المشايخ لا وعليه الفتوى (قوله وعليه الفتوى) صحيح في غير
هذا المحل القبول واقفي في الرحمة (قوله شهادة النفي المتواتر) أي عند الناس مقبولة
بان علم الكل عدم كون المدعى عليه في ذلك المكان والزمان لا تسمع عليه أي بانه
أقرضه فيها ~~كذا~~ مثلا ويقضى بفراغ ذمته لا يلزم تكذيب الثابت للضرورة
والضرورة بات مما لا يدخلها الشك وأما إذا لم يتواتر فلا تقبل بينته الا في عشرة مسائل مذكورة
في الاشهاد من القضاء وفي المتواتر عن الثاني شهد عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو كفاية
أو بيع أو مال أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في موضع وصفه أو في يوم - ميامه غيرهن
المشهود عليه انه لم يكن غايه من ذلك لا تقبل الا اذا تواتر ووجه عدم قبولها ان الشهادة متضمنة
للمشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل بالنفي وعقابه في حوائج الاشهاد قال في الذخيرة الان تاتي
العامية وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم اه وفي المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم
كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ ذمته لانه يلزم تكذيب
الثابت بالضرورة والضرورة بات مما لا يدخلها الشك عندنا في كلام الثاني وكذا كل بينة قامت
على ان فلانا لم يقم ولم يفعل ولم يقر كذا في البرازية قال سيدي الوالد في تفقيحه البينة اذا قامت
على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشهد ويسمع من قوم كثير لا يشهد وراجماءهم
على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاضع وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس اه
وعقابه فيها (أقول) واستترز بالمتواتر عن غيره فلا يقبل سواء كان صورة أو معنى وسواء حاط به
علم الشاهد أولا كما يقع في هذه الا زمان من غير اسناد حسن ويسمونه متواترا لانه
كثير ما ينظر كذبه وانظر الى ما عرفوا به المتواتر من أنه ما نقله جمع عن جمع فان قالوا معناه
لا بد أن يكون عن مثلهم أو يقولون رأينا باعيننا أو نحوه وانظر لما تقدم في باب اليمين بالبيع
والشراء من قبول بينة في الشروط وراجمه (قوله الشهادة اذا بطلت في البعض الخ) كما اذا
ادعى أخ وأخت أرضا فشهد له الزوجها ورجل آخر تدعى حقه واحد أو اثنين او اذا شهد بشئ
لم لا تجوز شهادتهم اه واقهر لا تجوز لمن لا تجوز له اتفاقا واختلاف في الآخر والمعتمد عدم
الجواز كما يفيد اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعند المالكي يجوز أن تبطل الشهادة في البعض
وتبقى في البعض كما في الظهيرية وكما لو شهد انه قذف امه او فلانة لا تقبل شهادتهما وكما لو
شهد له على رجل بانف وعلى آخر بمائة فصدقه - في الاول وكذبهم في الثاني بطلت
* (فروع)* في الخاتمة شهد الرجل أن فلانا غصب عبده - لكنه رده عليه فمات عنده فقال
غنا مات عند الغاصب وقال الغاصب ما غصبته ولاردننه ضمن القيمة كما لو قالوا غصبته فقتله
عندك مولاه فقال الغاصب ما قتله عندي ولا غصبته يضمن القيمة وكما لو شهد ان له الف الف لكنه
أبرأه فقال ما كان له شئ ولا أبرأني من شئ يقضى عليه بالف ولو ادعى انه أوصى له بالف
وبرهن ثم ادعى انه ابنه ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الف قال محمد الوصية باطله
(قوله الا في عبد بين مسلم ونصر اني الخ)* أقول الاستمناه المذكور انما يصح على قول محمد لان

وعليه الفتوى * شهادة
النفي المتواتر مقبولة *
الشهادة اذا بطلت في
البعض بطلت في الكل
الا في عبد بين مسلم ونصر اني
قد شهد نصر اني ابن علي - ما
بالعق

ثم اذنتهم هناك في مجرد كونها في يد المدعى عليه ونحوه في أنها لا يؤتم اياها في يده ولا يلزم من
استعراط الرؤية في الشهادة بالمال استعراطها في الشهادة بمجرد كونها في اليد ولذلك جوز كثير
من الفقهاء شهادتهم بمجرد سماعهم عن المدعى عليه بانها في يده ولكن مختار عماد الدين عدم
الجواز وتبعه في الدرر والغرر واختار محشي الملا عبد الحليم الاط- لاق هنا لما بينهم - ما من
الفرق فتدبر (قوله فشهد به آخران) لانه يحتاج الى هذا الاثبات يد المدعى عليه حتى يصير
خصما (قوله أو شهد بالمال بالحدود و آخران بالحدود) وفي الغزاية لوعلم بالحدود من
الثقات وفسر القاضى تقبل وفيما أيضا شهدوا بالدار للمدعى بحدودها فشهد آخران ان
لحدودها يقبل ويجعل كائن الاولين شهدا بكل ذلك قال في الهندية من الباب الخامس
من الشهادات ولو شهد ان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان بن فلان
الف- لاني وهي في يد فلان المدعى عليه - هذا هو - ولكن لا يعرف - حدودها ولا تقف عليها
فقال المدعى للقاضى أنا آتيت بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأتى بشاهد دين
شهد ان حدودها كذا وكذا - باختلاف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها ان
القاضى يقبل ذلك ويحكم به المدعى وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم به المدعى وكذا
الفرى والاضاعات والخوانب رجميع العنارات على هذا كذا في الظهيرة ذكر ظهير الدين
المرغيناني هذه المسئلة في شروطه وقال اختلاف الروايات في هذه المسئلة والظاهر انه تقبل
لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة
والارض أو الكرم في السواد قال شاهد ان الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن سمعوا
ذكر الحدود فثبت ههنا على تلك الحدود المذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحدود على
الحقيقة كذا في الفصول العمادية وهو الاصح كذا في القبة وهو الصحيح كذا في الذخيرة
وان لم يأت المدعى بشاهد دين يشهد ان على الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من
القاضى ان يبعث له أميين من أمثاله الى الدار حتى يعرفا عن حدود الدار واسما جيرانها
اجابه القاضى الى ذلك فاذا بعثهما وفعرفا ان كانت حدود الدار واسما جيرانها توافق تلك
الحدود التي ذكرها الشهود واخبر الاميان القاضى بذلك قضى القاضى بالدار للمدعى
بشهادتهم كذا في المحيط هذا كله ان لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة فتحدروا عمرو
ابن حريث بالكوفة وشهد بهما الشاهدان لانسان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهم في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه والاضعية اذا كانت مشهورة على هذا
الخلافا أيضا كذا في فتاوى قاضيخان اه (قوله فشهد آخران انه المسمى به) أي بذلك
الاسم قال في الهندية في أواخر الباب الرابع رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعته في هذا
العبد بانف درهم ونقدتلك الثمن فانكر المدعى عليه المبيع وقبض الثمن فشهد للمدعى
شاهدان على اقرار البائع بالمبيع وقال لا نعرف العبد ولكنه قال ان العبد يد زيد وشهد
شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع ان اسمه زيد قال لا يتم البيع به - هذه
الشهادة وان شهد الشاهدان ان البائع أقر انه باعه عبدا زيد المولود فثبت به الى شئ يعرف
من عمل أو صناعة أو عيب أو حلية فوافق ذلك هذا العبد يقبل استحسانا وكذا الاثمة اه

فشهد به آخران أو شهد بالمال
بالححدود و آخران بالحدود
أو شهد على الاسم والذنب
ولم يعرف الرجل بعينه
فشهد آخران انه المسمى به
دريشه - دوا - د فقال
الباقون نحن نشهد
كشاهدته لم تقبل حتى يتكلم
كل شاهد بشهاته

الروايات ان كان يدعى فسادا بشرط فاسد أو أجل فاسد وان كان يدعى فسادا في صاحب العقد
 بان ادعى الشراء بائنا ورطل من خمر وانكره الآخر فيه روايتان وظاهر الرواية عنه كالأول
 (قوله الا في مسئلة الاقالة) كما تقدم في بابها وهي لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل
 من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فسادا للعقد وهذا ليس
 مما نحن فيه لان كلامنا فيما اذا انتقل على عقد واحد ادعى أحدهما صحته والاخر فسادا
 فالقول للمدعى الصحة لانه الاصل في العقود والابواب بحال المدعى وحقنا قد انتقل على صحة المبيع
 ثم ادعى البائع فسخه بالاقالة وأنكر ذلك المشتري والقول قول المنكر غير ان المشتري أقر
 بعقد فاسد يجب رفعه وبطلاله لكن صاحب الاشياء بعد ذلك المدة قال ولو كان على القلب
 قهالفا ظاهره انه اذا ادعى البائع الشراء الفاسد والمشتري الاقالة فلا ينظر وجهه قال المحوى
 قيل فيني أن لا يكون هذا الفرع داخل تحت الاصل المذكور لاحتياج الى استثنائه لانه لم يدع
 صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري ينكره فمكون القول قوله ١٥ (أقول) فيما قاله
 نظرا فان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة المبيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحيح (وأقول) كان
 وجه التحالف على ما قاله المحوى ان المشتري يدعوا الاقالة فيدعى ان الثمن الذي يستحقه بالرد
 مائة مثالا والبائع يدعوا الشراء باقل مما باع يدعى ان الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري
 خمسون مثالا فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافهما في قدر الثمن
 الموجب لتحالف بالنص والاقالة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة
 في المبيع الاول وهي غير الخمسين التي هي الثمن في المبيع الثاني كما ترى ١٥ (قوله وفي الملتقط
 اختلاف في المبيع والرهن فالمبيع أولى) يعني بيمينته أن يرى كما يأتي وقياص ما بعده عكسه لان
 الوقارهن حقيقة على ما هو المعتمد فيه ولان اشتراط الوقارهن والامتناع منه والقول
 لمكرهه الان يقال ان موثره صورة المبيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن البحت قال
 في التمار خاتمة القول المدعى الرهن لتسكه بالاصل وهو عدم المبيع واليمين المدعى المبيع لانه
 خلاف الظاهر (قوله اختلاف في البتات والوفاء فالوفاء أولى استحضانا) وانما كان القول
 للمدعى البتات لانه الاصل في العقود الابقرينة كنهان الثمن كثير كما تقدم وحاصل عبارة
 الملتقط ان الاستحسان في الاختلاف في اليمين ترجيح بيمينته الوفاء وفي الاختلاف في القول
 ترجيح بيمينته مدعى البتات وهذا الذي حرره الرمي فيما صرحه بخلاف المأله شي عليه الشارح
 قبيل المكافاة فراجع وذكرة الكلام على بيع الوفاء مستوفى (قوله شهادة فاصرة بيمينتها
 غيرهم تقبل) قال في الدرر لان الحاجة الى الشهادة لاثبات يد المدعى عليه حتى يصير خصما
 في اثبات الملك للمدعى ولا فرق في ذلك بين أن يثبت كالا الحصة كمين بشهادة قريبي واحد
 أو فريقين ثم اذا شهدا انها في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن سماع تشهدون انها
 في يده أو عن مائة لانهم رجماء هو اقراره انها في يده وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة ١٥
 أي ان سماعهم اقراره بانها في يده يجوز لهم الشهادة وليس كذلك بل المحوز لهم معايتهم
 انها في يده هذا هو المراد وهو الموافق لما سبق تقريره على كلام الشارح من أنه ظاهر الرواية
 والختم في الكافي والهـ داية في الشهادة بالملك الذي اليد نعم فرق بين هذه الشهادة وتلك اذا

الا في مسئلة الاقالة وفي
 الملتقط اختلاف في المبيع
 والرهن فالمبيع أولى
 اختلاف في البتات والوفاء
 فالوفاء أولى استحضانا
 شهادة فاصرة بيمينتها غيرهم
 تقبل كأن شهدا بالدار بلا
 ذكر انهم في يد الخصم

ادعى عليه الاقرار طاعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره
 فيبينة المدعى عليه اولى وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فيبينة المدعى اولى اه وفي
 التارخانية من الدعوى في الفصل الثالث والعشرين معزيا بالناصرى ولو ادعى الاقرار طاعا
 فاقام المدعى عليه بينة انه كان هذا الاقرار بذلك التاريخ عن اكره فالبينة ببينة المدعى عليه
 وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فالبينة للمدعى اه (قوله واتحد تاريخهما) اهل وجهه
 انهما اذا ارخا واتحد التاريخ كان الاقرار واحدا والظاهر الطوع فيعمل به عند عدم البينة
 لانها الاثبات خلاف الظاهر تأمل (قوله فان اختلفنا أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى) اهل
 وجههما اه اذا اختلف التاريخ كانا اقرارين أحدهما بالطوع والاخر بالاكره وان لم يؤرخا
 احقل التمسد فيعمل ببينة الطوع فيهما والله تعالى اعلم والظاهر ان هذا التوفيق بين القولين
 قال الشرع بلالى في شرحه على الوجهانية تعارضت بينة الطوع والكره ببينة الطوع اولى
 ولو قضى القاضى ببينة الاكره نفذ قضاءه وان عرف الخلاف وقال أبو حامد ببينة الاكره اولى
 ونقل المصنف لو اختلفا في الصلح والاقرار كان القول قول من يدعى الطوع والبينة ببينة
 الاخر في الصحيح من الجواب وفي العمادية ببينة الاكره احق بالقبول لانها اثبتت خلاف
 الظاهر اه وفي فتاوى مؤيد زاده اجتمعت ببينة الاكره على البيع وبينة الطوع اعية روى عن
 أبى يوسف ان ببينة الاكره اولى واليه ذهب بعض مشايخنا وقال بعض المتأخرين الطوعية
 اولى وعزاه للوجيز ثم قال لو ادعى أحدهما الاقرار بدين كذا طاعا والاخر مكرها فاقول لمن
 يدعى الطوعية والبينة لمن يدعى الاكره فاضيفان قال المصنف في منعه أقول كلامه يقتضى
 ان ببينة الاكره انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وما اذا لم يحصل التعارض ببينة
 الطوع اولى فتكون المسئلة ثلاثية وهى اما أن يؤرخا أولا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا فاما
 ان يتحد التاريخ او يختلف فان كان الاول ببينة الاكره اولى وان كان الثانى وهو
 ما اذا اختلف التاريخ أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى اه (تمت) قال في العمادية لا ساحة
 في دعوى الاكره الى تعيين المكره كالا حجة في دعوى السعاية الى تعيين العوان وقيل لا يد
 من تعيين العوان والاول أصح اه (فائدة) ببينة الحرية مقدمة على غيرها لانها اثبتت أمرا
 زائدا وهو ولاية التصرف وأهمية الشهادة وغير ذلك كفى جامع الفصولين (فائدة أخرى)
 ببينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصيا مصر الى الوفاة حامدية عن أبى السعود
 (أقول) وهذا اذا لم يقض بالبينة الاولى فان قضى بالوصية واقبت ببينة أخرى على الرجوع
 لاتبى الشهادة ولا الدعوى لانها تتضمن نقض القضاء والقضاء بضان عن الالفاسد ما يمكن
 كما قدمناه عن شرح الرئادات في هذا الباب فراجع وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله واعقده
 المصنف) حيث أقره (قوله ببينة الفساد) تذكر ارمع مسئلة القين المقدمة (قوله فاقول
 المدعى البطلان) لانه متمكر لا قعد والظاهر ان البينة ببينة الصحة لانها اكثر اثباتا فان ببينة
 البطلان لم ينفذ أمر اجديدا سوى ومثله في شرح المجموع لابن ملان عن الفتاوى الصغرى
 (قوله المدعى الصحة) مقاده ان البينة ببينة الفساد لان مدعى الفساد يدعى أمرا زائدا
 وهو المفسد كالشرط الفساد ومدعى الصحة ينكره والقول للمدعى أمرا زائدا فانها اتفاق

واتحد تاريخهما فان
 اختلفنا أولم يؤرخا فيبينة
 الطوع اولى ما نقط وغيره
 واعقده المصنف وابنه
 وعزى زاده * (فروع) *
 ببينة الفساد اولى من ببينة
 الصحة شرح وجهانية
 وفي الاشباه اختلاف
 المتباينان في الصحة
 والبطلان فالقول للمدعى
 البطلان وفي الصحة والفساد
 المدعى الصحة

عائل وبرهننا في بنية المعلوم أولى اه وهذا غير موافق لما مر آنفا فاعمل في المسئلة روايتين
 اه فظهر من هذا ان من قال بتقديم بقية العتمة قد مضى على ما في جامع الفتاوى غير ان أكثر
 الكتبة على خلافه كما ظهر مما ذكر من النقول والله تعالى أعلم (قوله أولى من بقية كونه
 مخلوط العقل أو مجنوناً) لان الورثة يدعون أمر اعارضاه وهو غير العقل وهو يكرهه فالقول
 للمذكور عدم البينة (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق وعناق من أي والمدعى يدعى
 الصحة والمدعى عليه يدعى المرض (قوله لاندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض) أي
 لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً ولان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته
 فلما ترددوا حل على الأقرب أما لو اختلفوا فبينة الصحة مقدمة كالأولاد على الزوج بعد وفاتها
 انما كانت أبرأته من الصحة اذ حال صحتها واقام الوارث بينة انما أبرأته في مرض موتها
 فبينة الصحة أولى وقيل بينة الورثة أولى كما في جامع الفتاوى ومثله في الاحكام
 وفي الجامع أيضاً ولو أقر لوارث ثم مات فقال المقتـرله أقر في صحة ربه وقال بقية الورثة في مرضه
 فالقول للورثة والبينة للمقتـرله وان لم يقيم بينة وارداً استخلافهم له ذلك ادعت المرأة البراءة
 عن المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقاً واقام البينة فبينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفاً
 يصح الإبراء معه وقيل البينة من الزوج أولى ولو أقامت المرأة بينة على المهر على ان زوجها
 كان مقرباً اليه يومنا هذا واقام الزوج بينة انما أبرأته من هذا المهر فبينة البراءة أولى وكذا
 بينة الدين لان بينة مدعى الدين بطلت لاقرار المدعى عليه بالدين فمن ادعوا البراءة كشهود
 يسع واقالة فان بينهم الميطماها شيء وتبطل بينة البيع لان دعوى الاقالة اقرار به (قوله فهو
 على المرض) لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانقروى اعني بعض الورثان
 المورث وجهه شيء ما عينا وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وان أقاموا
 البينة فالبيعة المدعى الصحة ولو ادعت ان زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة
 وادعى الورثة انه في الصحة فالقول لها وان برهننا وقتنا واحداً فبينة الورثة أولى (قوله ولو قال
 الوارث الخ) هذا مطلق شامل لكل دعوى الا انه لم يذكر فيه تعارض البينة (قوله كان يهذى)
 الظاهر ان المراد انه كان مختلط العقل للمقابلة وذكر البيرى انهم اذا اختلفا في الحد والهزل
 فالقول المدعى الهزل الا ان يعطيه بعض الثمن فلا تسمع دعوى الهزل اه (قوله وبينة
 الاكراه) قال في الجهر تعارضت بينة الاكراه والطوع في الاجارة فبينة الطوعية أولى وان
 قضى ببينة الاكراه في الاجارة فقد انقضت بينة البيع صحيحاً أو مكرهاً فقولان اه
 قال الجوى والذي يظهر ان الاصح العمل ببينة المكره لانه يدعى خلاف الظاهر والبينة لمن
 يدعيه وبؤيده ما يصرح به قريباً تأمل (قوله في اقتراره) وكذا في البيع والاجارة والصلح
 على ما في الاشباه قال الباقي تعارضت بينة الاكراه والطوع في البيع والصلح والاقترار
 فبينة الاكراه أولى اه وعزاه الى الخائفة وفيه وهو الصحيح من الجواب وكذا في ترجيح
 البينات قال سديد الوالد في تنقيحها لو اثبت اقرار انسان بشي طائفاً فاقام المدعى عليه بينة
 اني كنت مكرهاً في ذلك الاقرار فبينة الاكراه أولى لانها تثبت خلاف الظاهر وهو الاصح
 كافي الفصول العمادية وعليه التوى كافي الخلاصة اه قال في البرازية عن الملقط

أولى من بقية الورثة
 مثلاً كونه مخلوط العقل
 أو مجنوناً ولو قال الشهود
 لاندري كان في صحة أو
 مرض فهو على المرض
 ولو قال الوارث كان يهذى
 يصح حتى يشهد انه
 كان صحيح العقل بزازية
 (وبينة الاكراه) في اقتراره
 (أولى من بينة الطوع)
 ان ارضا

أجد المسئلة في المنية، ورايتها في مؤيدرا معزولة القنبية (قول) وبينه كون المتصرف في نحو
تدبير الخ) أي أو يبيع كما في دعوى القنبية ويخى. أقامت الامة بينة أن. ولا هادبرها في مرض
موتة وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط العقل فبينت الامة أولى وكذا اذا خلع
امراته ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً قبل الخلع وأقامت بينة على كونه عاقلاً حينئذ
أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وابنه بينة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه كان عاقلاً فبينت
المرأة أولى في الفصلين كذا في الدرر لكن قال الشيخ غانم البغدادي في ترجيح البيئات بينة
كون البائع معتوها أولى من بينة كونه عاقلاً وبينت العقل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلع
وبينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مجنوناً قال في البحر برهنت الامة على أنه دبرها
في مرض موتة وهو عاقل وبرهنت الورثة على أنه كان مخلوط العقل فبينت الامة أولى وكذا
الخلع اه قال في مخزن الزوائد ولوط ظهر جنونه وهو مقيم بمحجر الافاقه وقت بيعه فاقول
لهو بينة الافاقه أولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف ادعى شرا الدار قسمه بشاهدان أنه
كان مجنوناً عندما باعه وآخران أنه كان عاقلاً فبينت العقل وصحة البيع أولى وفي الاشياء
اختلفا في كون الاقرار لاوارث في الصحة أو في المرض فاقول لمن ادعى أنه في المرض أو في كونه
في الصغير أو البلوغ فاقول ان ادعى الصغير كذا الوطاق أو أعنت ثم قال كنت صغيراً فاقول
لهوان أسند الى حال الجنون فان كان معه هو ذا قبل والافلا وفي جامع الفتاوى بينة العتة أولى
ليكنها مخالفة لامت موافقة للشيخ غانم ولذا عزاها في هذا الجامع لبعض الفتاوى ولم يعين
وفي القنبية بينة العقل أولى من بينة العتة أو الجنون في البيع اه (أقول) ولعل في المسئلة
قولين بناء على أن ظاهر الحال من الانسان هو المرض أو الصحة فن قال المرض رجح بينة الصحة
ومن قال الصحة رجح بينة المرض لان البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والذي ينبغي
التعويل عليه هو الاول حيث أطيقت النقول كما سمعت على ترجيح بينة العقل الاماندر
والفتوى على ما عليه الاكثر ومن أتى بذلك مطلقاً المرحوم على أفندي مفتي الديار الزومية
بنصر العتة اول ترجيح البيئات من فتاويه وما وقع في ترجيح البيئات للشيخ غانم في البيوع فقد
ذكر خلافه هو اول كتاب الطلاق وقال الاصل في ذلك ان بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من
بينة كونه مجنوناً أو مخلوط العقل اه والعته نقص العقل كما في الصباح على أنه قد استدرك
الشيخ غانم نفسه على هذه الرواية كما في بعض النسخ فلا تعارض ما في المعية برات فاعتهم هذا
التحرير الذي لا تجده الا بعد التفتيح ثم بعد كتابتي لهذا العمل رأيت في المحبية آخر الشهادات

بينت الغـ بن بلا اشتباه * قدم كذا بينة الاكراه

قدم على الطوع وان شخصان * جالدى القاضى يشهدان

وآخران انه قد كانا * مخلوط عقل ذلك الزمانا

أو كان مجنوناً لاوى الاولى * والحكم هكذا أتى منقولاً

وفي ترجيح البيئات من نور العين عند ذكره ان الاصل في ترجيح البيئات بين العقل وكونه
مجنوناً أو معتوها ان بينة العقل أولى وقال به كذلك ما نصه بقول الحقير وفي جامع الفتاوى
باع أرضاً فادعى أخوه على المشتري ان البائع معتوه وأنا وصيه فيها وقال المشتري بل هو

(وبينة كون المتصرف في
نحو تدبير أو خلع أو خصومة
زاعقل)

باب الاختلاف في الشهادة لكن في آخر كتاب الدعوى من الخلاصة أقاما القيمة هذا على
الصحة وهذا على الموت بالضرب فبينة الصحة أولى وكذا في البرازية ومشقة الاحكام وبه
أفتى المولى أبو السعد وكذا في تعارض البيئات للشيخ غانم وكان الأولى ذكره هذه ونحوها في باب
ما يدعيه الزوج لأن أواخر باب الاختلاف في الشهادة تنزيلا كما لا يخفى ولكن ذكره هنا
لادنى ملازمة (قوله لم يجز حتى ولم يقتلني) لا يقال بينة يزيد على النفي لأنهم أقيمت على القول
(قوله وبينة الغبن) على مشتر من وصى يتيم (قوله من قيم بالغ) متعلق ببينة (قوله أولى
من بينة كون القيمة الخ) وهي بينة المشتري هذا إذا اجتمعنا عند الحاكم وشهدنا على نحو ما ذكر
أما لو قضى بإحداهما أو لا بطلت الأخرى وقد أفتى بذلك السليبي وهي في قتال به مستند لا بينة
ما لو شهد بقتل زيد يوم النحر بمكة وآخران بقتله بالكوفة فراجعهم ان شئت كذا في الحواشي
الخيرية (قوله ما اشتراه) أي المدعي عليه المعلوم من المقام وهو المشتري (قوله من وصيه)
أي وصى اليتيم وكذا من أبيه كذا أفاده سيدى الوالد رحمه الله تعالى وبظهر محل العبارة وجه
آخر وهو أن يقال ما اشتراه من وصيه من مال اليتيم على ماصور المسئلة مؤيد زاده عن
الحاوي بقوله وصى باع كرم الصغير وادعى غبا وأقام بينة وأقام المشتري بينة أن عن الكرم
في ذلك الوقت مثل الثمن فبينة الغبن أولى اه (أقول) لكنه يحتاج إلى تقدير لفظ وصى عند
قول الشارح السابق من قيم أي من وصى يتيم لكن يعكز على هذا التقدير لفظ بالغ كما مثل
به المصنف في منحه فيكون على عبارة الشارح أن الدعوى حصلت من اليتيم عند بلوغه كما
نفسه المصنف عازيا لعماديه ويؤيده ما في جامع الفتاوى ولو ادعى الابن بعد بلوغه الغبن يحكمه
الحال ولم تكن المدة قد رما بغير السعر والايصديق المشتري وبينة الزيادة أولى اه وحينئذ
فلا غبار على عبارة الشارح فافهم (قوله في ذلك الوقت) أي وقت العقد وهو ظرف القيمة
ح (قوله خلافا لما في الوهبانية) * أقول ليس في الوهبانية سوى مسئلة الكرم والطوع
وقدم بينة الطوع على الكرم وبينة الطوع على بينة الصحة وغ-ير بينهما العلامة عبد البر
فقال

وبينة كره وطوع أقيمتا • فتقديم ذات الكرم صحيح لا أكثر

قال الشرنبلالي ونقل الشارح اختلاف في الصحة والفساد فالبينة بينة من يدعي الفساد باتفاق
لروايات فتأمل قال المصنف في منحه وفي القيمة ادعى عليه محدودا في يده ارنان من أبيه واقام
ذوالبينة البينة أنه اشتراه من وصيه بمثل القيمة واقام المدعي البينة أن القيمة زائدة على ما ثبت
ذوالبينة قبول البينة المنبئة للزيادة أولى اه وقال كثير منهم المنبئة لقله الزيادة أولى اه
وقد اعتمد في النظم الوهباني ما عليه الاكثر من تقديم البينة المثبتة لقله الزيادة وحكي ما عن
العمادية بصيغة قيسل وقال شيخ الاسلام في شرحه والظاهر عندى رجحان قبول بينة الزيادة
الذى جزم به في العمادية ويرشد اليه كلام القضية والنظم مشعر بخلافه اه وفي البرازية ولو
شهدوا أن الحاكم باع مال اليتيم بقيمة أكثر بفسخ (قوله اما بدون البينة الخ) قال عبد البر إذا
اختلف المتبايعان أحدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد فالقول قول مدعى الصحة
والبينة بينة من يدعي الفساد باتفاق الروايات كما قدمناه قريبا (قوله منبئة) اعلم ان بينة لاني لم

قال ان زيدا لم يجز حتى ولم
يقماني فبينة زيد أولى
من بينة أولياء المقتول
جميع التناوى (وبينة الغبن)
من يتيم بالغ (أولى من بينة
كون القيمة) أي قيمة
ما اشتراه من وصيه في ذلك
الوقت (مثل الثمن) لأنما
ثبت أمر ازاد اولان بينة
الفساد أرجح من بينة الصحة
درر خلافا لما في الوهبانية
اما بدون البينة فالقول
مدعى الصحة منبئة

والتمثيل المتقدمة تظهر عليه (قوله فتنه وتبصر) في كلام الشارح عن غنه في هذا المقام
 نظرم وجوه * الاول ان قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لان الضمير في قول المصنف قبلت
 راجع الى الشهادة كإفص عليه في المنع وهو مقتضى ضيقه هذا وحيد فلا معنى لقبوله باء
 لقضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة الملتقى * الثاني انه لا محل للاستدراك هنا لان في المسئلة
 قولين ولا يقبل الاستدراك بقوله على آخره لأن يعتبر الاستدراك بالنظر الى ترجيح الثاني
 * الثالث ان قوله وكذا وقع الغلط في بعض الحدود أو النسب يقتضي انه مفرع على القول
 المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع انه يقتضي انه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبرة
 الزياحي تدل على ما قلنا من أوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقتضي مجمع ما شئ به
 أولا حتى لو شئ به بان ثم قال غلط في خمسة مائة يقتضي بالالف لان المشهور به أولا صار حقا
 للمدعي ووجب على القاضي القضاء به فلا يبطل رجوعه وقيل يقتضي بما في لان ما حدث بعد
 الشهادة قبل القضاء كحدوثه عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال أو بعد
 في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده
 رواه عن أبي حنيفة وعلى هذا أي على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لو وقع الغلط في ذكر
 بعض حدود العقار كالوذكر الشئ في مكان الغري أو بالعكس أو في بعض النسب كالوذكر محمد
 ابن أحمد بن محمد بن علي بن عمر ثم ذكره قبل لانه قد يتلى به في مجلس القضاء فذكره ذلك
 للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الأمور أي ان تدارك قبل الجراح عن المجلس قبلت والا
 فلا كما في النهاية تأمل اه (قوله لا تقبل) يجوز ان ذكره الخصم بالدينار وفي الهداية
 والزياحي شرط عدم الجراح بما اذا كان موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال والافلا
 بأص باعادة الكلام وان برح عن المجلس مثل ان يقول انظر انهم مدوا اسم المدعي أو المدعي
 عليه أو الإشارة الى أحد الخصمين وما يجري مجراه شبهة لانية لان تعيين الحق وتقييم المطلق
 يصح من الشاهد ولو بعد الانعقاد كما في البرازية والخاتمة وانما يصور ذلك قبل القضاء لان
 لفظ الشهادة وبيان اسم المدعي والمدعي عليه والإشارة اليه - مانع من القضاء اه وعن أبي
 حنيفة وأبي يوسف انه يقبل في غير المجلس أيضا اذا كان عدلا والظاهر ما ذكرناه اه (أقول)
 التقييم بالزيادة والنقصان في قدر المال يشترط فيه المجلس وعدم الجراح بخلاف ما ذكر بعده
 (قوله في بعض الحدود أو النسب) فان كان الشاهد عدلا ولم يرجع عن مجلس القاضي ولم يطل
 المجلس ولم يكذب المشهود له ولم تكن مناقضة قبلت والا لا والمراد بالحدود حدود الدار مثلا
 كما قد صنفه لانه قد يتلى بالغلط في مجلس القاضي وفي البرازية ولو غلطوا في حد أو حدين ثم
 تداركوا في المجلس أو غيره يقبل عند إمكان التوفيق بان يقولوا كان اسمه فلانا ثم صار اسمه
 فلانا أو باع فلان واشترى المذكور ط (أقول) وكذا اذا وقع بيان قال له اسمان كما في دعوى
 التفتيح والماصل ان الظاهر الاول أي التقييم بالمجلس وعدم الجراح عنه هو ظاهر الرواية فعلم
 ان ما في البرازية ليس على إطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية كما أفاده سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى (قوله أولى من يئنه الموت بعد البره) يعني تقدم عليه او كانه لان فيها اسنادا
 الى السبب الظاهر وهذا موافق لما في الفتنه من باب البيئتين المتضادتين وتبعه في البحر في

فتنه وتبصر (وان) قاله
 الشاهد (بعد قيامه
 عن المجلس لا) تقبل على
 الظاهر احتياطاً وكذا لو
 وقع الغلط في بعض الحدود
 أو النسب - بداية (بينه)
 انه أي الجروح (مات
 من الجرح أولى من يئنه
 الموت بعد البره) ولو (أقام
 أولاً) مقتول يئنه على ان
 زيداً جرحه وقتله وأقام
 زيداً يئنه على أن المقتول

لأنه إذا كذب لا تقبل شهادته (قوله حتى قال أوهمت) أو شككت أو غاظت أو نسيت أي
 أخطأت انسيان عرافي بزيادة باطله بان كان شهادته بالف فقال انما هي خمس مائة أو ثمة قص بان
 شهد بخمسة مائة فقال أوهمت انما هي ألف جازت شهادته وإذا جازت فبماذا يقضي قيل
 بجميع ما شهد به لان ما شهد به صار حقا للمدعي على المدعي عليه فلا يسطل حقه بقوله أوهمت
 ولا بد من دعوى المدعي الزائدة بان يدعي المدعي ألفا وخمسة مائة فثبتت شهادته بالف ثم يقول أوهمت
 انما هو ألف وخمسة مائة لا ترد شهادته بالف وخمسة مائة وعبرة الغناية تفيد انه لا يقضي بالزيادة
 وقيل بما بقي فقط واليه مال شمس الأئمة السرخسي وروى الحسن عن أبي حنيفة اذا شهد
 شاهدان لرجل بشهادة ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقالوا أوهمنا وما غيرهم من قبل
 منهما وظاهر هذا انه يقضي بالكل كذا في الفتح وبه يعلم انه لا فرق بين كونه قبل القضاء أو
 بعده وبه صرح قال وزكري النخعي ان الشاهد اذا قال أوهمت في الزيادة أو في نقصان
 يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يفتاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده رواء الحسن عن أبي
 حنيفة وبشر عن أبي يوسف اه وظاهر الخاتمة ان عليه الفتوى (قوله أخطأت) قال في
 البحر من في قوله أوهمت أخطأت انسيان ما كان يحق على ذكره أو بزيادة كانت باطلا ولو قال
 أوهمت ولم أخطأ ثم يدعي فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته قال الساجي في معاقبه
 القاضي ولا يقبل منه الذاتي ولا غيره حتى يحدث توبة (قوله بعض) منصوب على نزع
 الخافض أي في بعض شهادتي يعقوبية وفي قوله بعض يفيد انه لو قال أوهمت الحق انما هو
 افلان آخر لا هذا لم يقبل بجر (قوله ولا مناقضة) كما اذا قال هو افلان ثم قال افلان آخر
 (قوله قمت شهادته) لانه قد يتلى بالغلط لهابة مجلس القاضي فوضح العذر فيقبل اذا
 تدارك في أوامره ط (قوله بجميع ما شهد به) لانه صار حقا للمدعي وله فلا يسطل بقوله أوهمت
 واختاره في الهمدانية وقيل يقضي بما بقي ان تدارك بنقصان وان بزيادة يقضي بها ان ادعاها
 المدعي لان ما يحدث بعدها قبل القضاء يجعل كدونه عندها واليه مال السرخسي واقتصر
 عليه قاضيخان وعزاه الى الجامع الصغير ومثله في البحر قال وعليه معنى القبول العدم بقوله
 الثاني ومشى على هذا في الماتني ومن هنا يعلم ان الشارح كان الاول انه لا يجرده كذا لان
 يستدرك بقول على قول وأيضا الذي في الخاتمة والفتوى على ما في المجرود وهو بينه ما في الماتني
 بزيادة أو بعد ما قضى فقد أساء البحر بزيادة أو أيضا في الخاتمة لم يفيد هذا بما اذا لم يبرح بل أطلقه
 ونقل قبل ما في المجرود عن الجامع الصغير وصدر به انه اذا شهد ولم يبرح حتى قال أوهمت بعض
 شهادتي ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح لا تقبل شهادته وكذا الواسي بعض الحدود
 أو بعض النسبة ثم تدارك في مجلسه جازت شهادته اذا كان عدلا (قوله لو عدلا) تكرار
 مع المتن (قوله ولو بعد القضاء) ولا يضمن اذ ارجع عدم جزا معراج (قوله وعليه الفتوى)
 أي على القبول بعد القضاء (قوله لكن عبارة الماتني) لانه في الاستدراك به عبارة والخلاف
 صريح بين أهل المذهب بكلمات (قوله قبول قوله أوهمت) لان ما حدث بعدها قبل القضاء
 يجعل كدونه عندها كما قدمناه قريبا (قوله بما بقي) أي أو بما زاد كما صرح به غيره كما علمت
 مما سبق قريبا (قوله وظاهر كلام الاكمل وسعدى ترجيحه) واقتصر عليه قاضيخان

(حتى قال أوهمت) أخطأت
 (بعض شهادتي ولا مناقضة
 قمت) شهادته بجميع ما
 شهد به لو عدلا ولو بعد القضاء
 وعليه الفتوى خاتمة وبجر
 قلت لكن عبارة الماتني في
 نقضي قبول قوله أوهمت
 وأنه يقضي بما بقي وهو مختار
 السرخسي وغيره وظاهر
 كلام الاكمل وسعدى
 ترجيحه

(قوله أو أنتم زنا أو وصفوه الخ) ذكر المصنف الزنا والشرب في كل من صور الجرح المجرى وغيره وحله ما قدمناه قريبا عند قوله أو زنا فلا تغفل قال ط وفيه ان هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عليهم ما لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد إلا أن يقرض ان الشهود أو أربعة (قوله ولم يقدم العهد) بان يزل الرمح في الخمر ولم يعض شهر في الباقي قيد به عدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل ادم اثبات الحق به لان الشهادة يجب متقدما مردودة مخ وما ذكره المصنف بقوله ولم يقدم العهد وفق به الزبلي بين جعلهم زنا شرية الخمر من المجرى وجعلهم زنا أو شربوا من غير ماى المجرى ونقل عن المقدمة أى الاظهر ان قواهم زنا أو فسقة أو شرية خمر أو كلة ربنا اسم فاعل الى آخر ما قدمناه عنه قريبا فلا تنساه (قوله كما صر في بابه) أى في باب حد الشرب (قوله أو قتلوا النفس عمدا) فيه ان هذه شهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد لعدم تعيين ولى الدم ولا احتمال انه قتل عمدا بحق كان قتل المقتول ولى القاتل أما اذا تعين ولى الدم وكان المقتل بغير حق والولى يدعيه فانهم تقبل أى شهادة الجرح (قوله أو شربوا كذا) المدعى والمدعى مال يستقر كون فيه والمرا دان الشاهد فافوض فهم حاصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لان يراد أنه شر يكفى المدعى به والا كان اقرارا بان المدعى به لهما فتح ومثله في القهستانى وما فى المجرى من حله على الشر كنه عقد يشمل به موصو العنان ولا يلزم منه نفع الشاهد فكأنه سبق فلم وعلى ما قلنا فقول الشارح والمدعى مال أى مال نفع فيه الشر كنه يخرج نحو العتار وطعام أهله وكسوتهم مما لا نفع فيه (قوله واعطاهم ذلك مما كانلى عنده) أى لم يصلح أن يكون مدعى المال والظاهر أن يقول وأنا أطالب منهم ذلك لتصح دعواه كما يأتى فى المسئلة التى بعدها (قوله لدعواه الخ) عال الزبلي عدم القبول اذا ادعى انه أعطاهم من ماله بقوله لان دعواه صحيحة لمافيه من وجوب رد المال على المشهود عليه وهو مما يدخل تحت الحكم ولو لم يقبله لا تقبل الشهادة لان الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لانه لا يدع قب له حقا يمكن القضاء به ودعوى الاستنصار وان كانت صحيحة يمكنه يدعيه القهستانى وليس له ولاية الزام غيره اه ط (قوله أو انى صالحتهم على كذا) أى شهدوا على قول المدعى انى صالحتهم الخ قال فى البحر وكذا اذا ادعى أجنبى انه دفع لهم كذا ان لا يشهدوا على فلان بهذه الشهادة وطالب رده وثبت اتمامه أو اقراره أو نكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته وقيد بدفع المال ومفهوما لو ادعى المدعى انه أساء جرحهم ان لا يشهدوا عليه ولم يدفع المال فاقروا لم نسقط العدالة وبه صرح الشارحون (قوله ودفعته اليهم رشوة) أى لدفع ظاهم وأقام على ذلك بيضة فشهدت على مقاتله (قوله والا فلا يصلح بالمعنى الشرعى) كما فى الحوائى السعدية ولو قال أو شهدوا بانه صالحهم على كذا الخ كان أولى (قوله شهد عدل) أى ثابت العدالة عند القاضى أو سال عنه فعدل وهو احتراز عن المستور لا عن الفاسق فانه لا شهادته بجر (قوله فلم يبرح) أى لم يمارق مكانه وليس المراد كونه على الفور بل ما لم يبرح عن مكانه أشار اليه بقوله يعنى بعد ما شهد تذكر لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز انه غره الخصم بالدينار (قوله ولم يطل المجلس) هكذا جعل فى المحيط اطالة المجلس كالتصام عنه وهو رواية هشام عن محمد بجر (قوله ولم يكذب المشهود له) قيد به تعالاه محيط

(وانتم زنا أو وصفوه الخ)
أو شربوا منى كذا) وبينه
(أو شربوا الخ) ولم يقدم
العهد) كما صر في بابه أو
قتلوا النفس عمدا عني
(أو شربوا كذا) المدعى
والمدعى مال (أو انه استأجرهم
بكذا لها) للشهادة
(أو أعطاهم ذلك مما كانلى
عنده) من المال ولو لم يقبله لم
تقبل لدعواه الاستنصار لغيره
ولا ولاية له عليه (أو انى
صالحتهم) على كذا
ودفعته اليهم) أى رشوة والا
فلا يصلح بالمعنى الشرعى ولو
قال ولم أدفعه لم تقبل (على
ان لا يشهدوا على زوروا)
قد (شهدوا زورا) وأنا
أطالب ما أعطيتهم) وما غا
قبلت فى هذه الصور ولا نها
حق الله تعالى أو العبد
فست الحاجة لا حياثم
(شهد عدل فلم يبرح) عن
مجلس القاضى ولم يطل
المجلس ولم يكذب المشهود

تعالى أعلم اه قلت لكن صرح في تعزير الجرحان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه
 ومن التعزير وصرح هذا أيضا بان التعزير لا يسهط بالتوبة الآن يقال من ادعيه ما كان حقا
 للبعد لا يسهط بها نامل (قوله على الجرح المركب) انما كان من كمال النظر لما يقرب عليه من رد
 شهادتهم فكانه هو ما يترب عليه شيئا (قوله كآثار المدعى بفسقههم) يعني اذا شهد شهود
 المدعى عليه على المدعى انه اقر ان شهودي فسقة تقبل لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة وانما
 حكموا اظهارها عن غيرهم فلا يصحرون فسقة بذلك لان المظهر والحاكمي ليسا سواء الاقرار بما
 يدخل تحت الحكم وبقدرة القاضي على الالتزام به لانه لا يرتفع بالتوبة قال في البحر لا يدخل تحت
 الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى بفسقههم او انهم اجراه اولم يحضروا الواقعة او على انهم
 محدودون في قذف او على رفق الشاهد او على تركه الشاهد في العين ولذا قال في الخلاصة للخصم
 أن يطعن بثلاثة أشياء اه أن يقول هو ما عبدان أو محدودان في قذف أو شريكان فاذا قال هما
 عبدان يقال للشاهدين أقيما البيعة على الحرية وفي الآخر ينال للخصم أقم البيعة على
 انهما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يحل بالعدالة لا بالاثبات مع العدالة
 فاذا خال هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب الطعن كافي
 الخلاصة وفي خزانة الاكل لو برهن على اقرار المدعى بفسقههم أو بما يبطل شهادتهم يقبل
 وليس هذا الجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه وهذا لا يرد على المصنف
 فكان على الشارح ان لا يذكر قوله الجرح المركب فانما زيادة ضرر وسبيل والدرجة لله تعالى
 (أقول) فقوله كآثار المدعى الخ تطهير لا تقييل اذ ليس فيه شهادة على جرح مركب بل انما تبطل
 شهادتهم بهذه الشهادة لان اقرار المدعى اعترافا بأنه مبطل في دعواه فتبطل دعواه فتبطل
 البيعة عليها لانها انما تصح بعد صحة الدعوى قال في الهداية الا اذا شهدوا على اقرار المدعى
 بذلك لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم اه وأما لو شهدوا على اقرار انهم ودانهم شهدوا
 ذورا أو انهم اجراه أو ان المدعى مبطل فانه جرح مجرد لا يفتق عليه حق لله تعالى ولا حق عبد
 فلا تقبل وأما اذا شهدوا انهم قالوا الاشهادة انما فانهم لو صرحوا به ثم شهدوا تقبل شهادتهم
 كما سيذكره المصنف (قوله أو انهم عبيد) أي اذا أقام البيعة انهم عبيد لان الرق حق لله
 تعالى فاستثنى ولا يمتوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهم او اثباته لا يختص في الشهادة بل
 اذا أخبر القاضي برقمهم أسقط شهادتهم ما والا حسن أن يكونوا بشهادة واذا سألهم ما القاضي
 فقالوا أعفنا ساءلنا وبرهنا ثبت عتق السيد في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره ط عن
 خزانة الاكل قال الرحبي وأما كونهم عبيدا فلما انه يثبت الرق وهو ضعف حكمي أثره في
 سلب الولاية وهو حق لله تعالى فكان جرحا مركبا (قوله أو محدودون في قذف) لان من تمام
 حده رد شهادته وهو من حقوق الله تعالى كما تقدم وانما قبالت لانها ليس فيها ساعة فاحشة
 لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكموا اظهار الفاحشة عن الغير كافي البحر عن المكافي
 (قوله أو انه ابن المدعى) أو مملوك أو أحد الزوجين لانه من قبيل الذنب بالثمة ليس فيه اظهار
 فاحشة (قوله أو قاذف الخ) انما قبلت لانها توجب حق الله تعالى وهو الحد هستانى (قوله
 والمقذوف يدعيه) أشار به أن ما كان فيه حق العبد لا تقبل فيه الا بعد دعوى صاحب الحق

على الجرح المركب (أقرار
 المدعى بفسقههم أو اقراره
 بشهادتهم بفسقههم بوزر أو بانه
 استأجرهم على هذه الشهادة)
 أو على اقوالهم انهم لم
 يحضروا المجلس الذي كان
 فيه الحق عيني (أو انهم
 عبيد أو محدودون في قذف)
 أو انه ابن المدعى أو بوجه ما
 أو قاذف والمقذوف يدعيه

الشهادة على ملامن الناس ويمكنه كفه عن الظلم باخبار القاضى بذلك سرا بصر وفي القضية
من الحدود ولو قال له يا فاسق ثم اذ ان ثبت فسقه لا تقبل (قوله أو زناة) أى عاداتهم الزنا أو كل
الربا أو الشرب وفي هذا لا يثبت الحد بحد لا ف ما يأتي من أنهم زنوا أو سرقوا من الخ لانهم اشهاد
على فعل خاص موجب للحد هكذا ظهر ما سيذكره الله تعالى قال ط وهو في الاول
محول على ما اذا كان السبب متقادما وفي الثاني على غير المتقادما والمتقادما في الشرب بزوال
الزنج وفي غيره بشهر قال المتقدم ويمكن أن يفرق بينهما وأظهر من ذلك بان قولهم شرية أو زناة
أو أكلة رباسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم بما ذكره بخلاف الماضي
من قولهم شربوا أو زنوا أو شربوا به صرف وهذا هو المتبادر من تخصيصهم في التنبيل للقول
باسم الفاعل ولأن الثاني بالماضي فالظاهر انه هو المراد والله تعالى أعلم وفي الكلام الآخر في ما يفيد
أنهم قالوا زنوا أو سرقوا منى كذا وبينه أو شرية خروا لم يتقادما العهد اه فيحمل ما هنا
على أنهم لم يقولوا ذلك اه قال السكالك قد وقع في صور عدم القبول أن يشهدوا بانهم فسقة
أو زناة أو شرية الخ وفي صور القبول أن يشهدوا بأنه شرب أو زنى لانه ليس بحر حاجر والاضمة
دعوى حق الله تعالى وهو الحد ويحتاج الى جمع وتأويل اه قال في الشرية لامية قات وبالله
التوفيق الى الجمع بينهم والتأويل بما ذكره الزبلي ان الشاهد اذا أطلق في أنه زنى أو شرب الخ
أو سرق ولم يبين وقته لا تقبل للمتقدم فيحمل ما في صور الجرح على هذا وان بينه ولم يكن
متقادما يقبل وعليه يحكم ما في صور القبول وهذه عبارته وما ذكره الخصاص ان الشهادة على
الجرح الجرح مبرمة بقرينة تأويله اذا قام على اقرار المدعى بذلك أو على التقرينة وعلى هذا ما ذكره
في الكافي وغيره من أن الشهود ولو شهدوا أن الشهود زناة أو شرية خروا لم تقبل وان شهدوا أنهم
زنوا أو شربوا الخ اه فالصنف تبع ما اول الزبلي به كلامهم فتنبه (قوله أو على اقرارهم
أنهم شهدوا بزور) الاحسن اقرار الضمير اعترض بانهم اشهادة باقرارهم الدخول تحت
الحكم واجيب بان فيه هناك السكتو به ثبت الفسق والمشهد ديه لا يثبت بشهادة الفاسق
وفيه ان الشهادة على اقرار الشهود تكون حكاية للهلك عن قولهم نهو كاشهادة على اقرار
المدعى بفسقهم افاده الوان ومثله في الحوائث اليعقوبية (قوله أو أنهم اجراء في هذه
الشهادة) اعلم تقبل لانهم اشهادة على جرح مجرد ولا يستلزم ان كان أمرا زائدا على الجرح
ولكنه لا خصم في اثباته اذ لا تعاق له بالاجرة بجر (قوله فلا تقبل الخ) هذا بعينه قد تقدم
وزيادة عليه فهو تكرار محض واعلم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت
لا ترتفع الا بآثبات حق الشريعة والعبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكر اثبات واحد منهم بخلاف
ما اذا وجدت قبل التعديل لانها كافية في الدفع كما مر كذا قاله للاخمس وغيره فان قلت
لان لم انه ليس فيما ذكر اثبات واحد منهم ايعنى حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة
الزنوا وشرب الخ مع ذهاب الراتحة موجب للعزير وهو هنا من حقوق الله تعالى قلت ان الظاهر
ان مرادهم بما يوجب حقه الله تعالى الحد لا التعزير اقول لهم ولما في توسع القاضى الزامه
لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى يسقط باتوبه بخلاف الحد لا يسقط به والله

أو زناة أو أكلة الربا أو شرية
الخ أو على اقرارهم أنهم
شهدوا بزور أو أنهم اجراء في
هذه الشهادة أو ان المدعى
مبطل في هذه الدعوى
أو انه لا شهادة لهم على
المدعى عليه في هذه الحادثة
فلا تقبل بعد التعديل بل
قبله در واحتمل المصنف
(وتقبل لو شهدوا)

وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدل او كونه بعدها
 (قوله وفيه) أي كلام النقاية حيث جعل عدم قبول التفسير المجرد في الشاهد العدل وهو
 يفيد أنه يقبل في غير العدل (قوله لم يلقه هذه الشهادة) الاولى لا يلتفت أي لا يعتبرها
 على اتم الشهادة مسقطا لشهادة الشهود ولو عدلوا بل تمنعه عن الحكم إلى أن يعدلوا فإذا
 عدلوا قبل شهادتهم فالحال إلى الكلام السابق (قوله ولا يمكن أن يخ) ولو كانت شهادة
 مقبولة لما طلب التزكية بعدها (أقول) اعلم أن القهستاني نقل أولاً عن مصنف منتهى ان القضاء
 قبل التعديل لا يجوز فكيف اذا وجد الجرح فنظري هذا بقوله وفيه ان القاضي الخ (وأقول)
 الذي يؤخذ من المذهب واليه ترجع هذه العبارات بالعناية أن مذهب الامام ان ظاهر العدالة
 يجوز الحكم قبل ثبوت حقيقة ان لم يطلب التزكية التعديل وقال لا بد من حقيقة تمام طاعة
 ومن البين ان الجرح المجرد أقل ما هناك في طلب التعديل فحينئذ لا بد من التعديل
 باتفاق فن قال قبلات شهادته مراده انه لا يمكن حينئذ ظاهر العدالة ومن قال ردت مراده ان
 التعديل لو كان ثابتاً أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا يملك العدالة كالجرح
 الغير المجرد كما قدمناه قريبا (قوله وجهه البرجندی) أي جعل قبول الشهادة اذا عدلوا
 على قولهم الخ قد علمت انه لا حاجة إلى ذلك وان الخلاف لفظي قال سبدي الوالد رحمه الله
 تعالى والتمساده رجعوا إلى قوله لا يمكن يزكي الشهود سر او علنا أما على قول الامام فيمكن
 بالتزكية علنا كما تقدم وهو ذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو
 على قول السلك من انهم يزكون سر او علنا فنأمل وراجع ولعل هذا هو وجه أمر الشارح بقوله
 فتنبه وانظروا أن الضمير راجع إلى الاطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكلام ١٥ وهذا أولى
 مما ذكره بعض الافاضل بقوله وجهه البرجندی على قولهما يعني انما يحتاج إلى تزكية
 الشهود سر او علنا لوجوب اقبل التعديل انما هو قول الامامين المشركين لذلك لجواز القضاء
 بشهادة الشهود لا على قول الامام القائل ان القاضي يمكن في ظاهر العدالة كما تقدم بيان
 الخلاف بينهم فجعل وجود هذا الجرح كعدمه فلا يصح قول صدر الشريعة قبلات الشهادة قبل
 الجرح لانه لا معنى لقبولها الا بالحكم بها ولو حكم بفسادهم بهذه الشهادة لم يصح تركيهم بعدها
 كما قاله ابن الكمال ولم يميز الحكم بشهادتهم على قول أحد من أئمتنا فيجانب ما قاله البرجندی
 فن قال ان الخلاف هنا لفظي فن عدم علمه بما يقول كما هو عادته ١٥ لانا نقول لعمال الكلام
 أرني من اهلها وثانيها ما علمت من ارجاع الاقوال لبعضهم وعدم مخالفتهم بين كلامهم جميعا
 فارجع إلى ما قدمناه وعرض عليه بالنواجد (قوله على الجرح المجرد) الاولى الايمان بالبايدل
 على نسخة المفرد ولا حاجة اليه بل زيادة محضة لان الكلام في التمثيل (قوله بانهم فسقة
 الخ) انما لم تقبل لان البيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه
 والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان
 الشاهد عار به هذه الشهادة فاسقا لان فيها الشاعة الفاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص
 والمثـهود به لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم بآداء
 الشهادة الكاذبة وقد قال عليه السلام انهم اخلوا ظالموا وظالموا لانه لا ضرورة الى هذه

وفي ان القاضي لم يلتفت
 لهذه الشهادة ولكن يزكي
 الشهود سر او علنا فان
 عدلوا قبلها وعزاه للمضمرات
 وجهه البرجندی على
 قولهما الا قوله فتنبه
 أن يشهدوا على شهود
 المدعى على الجرح المجرد
 (بانهم فسقة)

(قوله ولو قبله قبلت) أي من حيث كونها طاعة في المدالة متى منع القاضي عن قبول شهادتهم
والحكم بها حتى بعدلوا فإذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم وليس المراد أن هذا الطعن
أثبت أمرهم بسقطتهم عن - أي القبول ولو عدلوا وهذا ما قاله ابن الكمال وهو لا ينافي ما ذكره
صاحب الدرر من قبولها قبل التعميد بل على الجرح المجرد فإنه وإن قال بذلك يقول إنهم لو
عدلوا بعده تقبل شهادتهم فراجع الخلاف لفظيا والذي ذكره الواني محجبا به عن ابن الكمال
خاصة إن مراده أن الشهادة بالنسبة للمجرد ليست شهادة حقيقية سواء كانت قبل التعميد
أو بعده بل هو أخبار بعض بدائل قبول خبر الواحد أي قبل التعميد فإذا لم تكن شهادة
لا يكون مما نحن فيه - لأن الباب معقود بأن تقبل شهادته ومن لا تقبل لافي الأعم فقول ابن
الكمال لا تعتبر أي لأنه شهادة ولو قبل التعميد اهـ اذ لو عدت شهادة لما قبلت شهادة
المطعون فيهم به إذا عدلوا وأنت ترى أن هذا راجع إلى ما ذكرناه أولا اهـ ط (أقول) وأنت إذا
حققت النظر يظهر لك عدم المخالفة بين كلامهم جميعا كما تقدم فكلام السراج يحتمل لقبولها
على المجرد قبل التعميد نعم ظاهره عدم القبول والمراد به أنه لا تثبت أمره بسقطتهم عن حين
القبول أما ثبت الطعن به أو عدم الحكم بشهادة المجرد حين ما لم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا
ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية وهو ما حققه ملا خسر وأيضا من أنها افادت الدفع أي
عدم العمل بذلك قبل التعميد ولذا استوضح عليه بقبول خبر الواحد وحاصله تسليم افادتها
بمجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهد من الرفع للقبول ما لم تقض مدة يظهر فيها حسن حالهما
ويعدلوا بعده اهـ وهذا أيضا معنى قول القهستاني لا يلتفت إلى هذه الشهادة أي لا تثبت بها
فسقهم قد بره (قوله وذ كروجه) أي ملا خسر وفي الدرر حيث قاله جوابا عن سؤال حاصله
لماذا قبل خبر الواحد قبل التعميد وإن كان مجرد ولم يقبل بعد التعميد لأن انصاف شهادة ولا
بدان يكون غير مجرد مانصه أقول بتحقيقه أن جرح الشاهد قبل التعميد دفع لشهادة قبل
ثبوتها وهي من باب الديانات ولذا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعميد رفع الشهادة بعد ثبوتها
حتى وجب على القاضي العمل بها إذا لم يوجد الجرح المعتبر ومن القواعد المقررة أن الدفع
أهل من الرفع وهو السرفي - كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعميد ولو من واحد وغير
مقبول بعده بل يحتاج إلى انصاف الشهادة واثبات حق الشرع أو العبد اهـ وهذا لا ينافي
قبول شهادة المطعون فيهم بالجرح المجرد إذا عدلوا لأن هذا الطعن ليس شهادة عليهم أخرجتهم
عن حين القبول وهو ما مراده ابن الكمال ط (قوله وأطاق ابن الكمال ردها) أي ردها شهادة
الطاعن بالنسبة للمجرد ولو قبل التعميد أي فلم يعتبرها أي على أنها شهادة مخروجة لاهل طهون
فيه بالمجرد عن حين القبول ويدل على أن هذا أمراده ما ذكره من السؤال والجواب بقوله فإن
قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم - منع القاضي عن قبول
شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت أمره بسقطتهم عن حين
القبول ولذا لو عدلوا بعده هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لاسقطوا
عن حين الشهادة ولم يبق لهم مجال التعميد اهـ (قوله وذ كروجه) حيث قال إنما لا تقبل
البينة على الجرح المجرد لأنه لا يدخل تحت الحكم والبينة إنما تقبل فيما يدخل تحت الحكم

ولو قبله قبلت أي الشهادة
بل الأخبار ولو من واحد
على الجرح المجرد كذا اعقده
المصنف ثم المأقرو صدر
الشرعية وأقرو منه لا خسر
وادخله تحت قولهم الدفع
أهل من الرفع وذ كروجه
وأطلق ابن الكمال ردها تبعا
لإمامة الكتب وذ كروجه
وظاهر كلام الواني وعزى
زاده الميل إليه وكذا
القهستاني حيث قال

الحاجة اليه ان يكون صحيحا وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل يسأل المقول له عن القرائن
 التي يفترض عليه معرفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه فلا تفي على القائل لها فاسق لما صرح به في
 المجتبى من أن من ترك الاشتغال بالذمة لا تقبل شهادته اهـ (أقول) اما قوله فلا شك في قبولها
 الخ فانه يأتي قريبا من الجرح المجرد الذي لا يقبل لو شهدوا على شهود المدعى بانهم فسقة أو زناة
 أو كالة الربا أو شرية الخمر أو على اقراءهم انهم شهدوا بزور وانهم أجروا في هذه الشهادة الى آخر
 ما يأتي ولا يخفى ان اقراءهم بشهادة الزور وجب للتعزير كما ذكرنا في مقامه قريبا ان شاء الله تعالى
 فتأمل (قوله فان تضمنته) أي ما ذكر من حق الله تعالى أو العبد كما يأتي في المركب (قوله)
 والا لا تقبل) الحاجة اليه لانه نفس المتي فهو تكملة (قوله بعد التعديل) ذكر في الجرح ان
 هذا التفصيل فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا
 طلب منه البرهان عليه جهرا فاذا برهن عليه سريا أبطل الشهادة لمعارض الجرح
 والتعديل فيقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سريا ان الشاهد كل ربا وبرهن عليه
 رد شهادته كما أفاده في الكافي اهـ ووجهه انه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد فسق
 الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما إذا شهدوا سرا كما بسطه في البحر وحاصله انه لا تقبل
 على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا به يظهر انه لا بد من التقييم
 لقول المصنف لا تقبل بعد التعديل بما اذا كان جهرا وظاهر كلام السكاك ان الخصم
 لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كافي الجرح أي لانه اذا لم يشبهه بالشهود سرا فسق باظهار
 الفاحشة لا يقطع حقه بخلاف الشهود فانما تسقط شهادتهم بفسقهم بذلك وكذا يقبل
 عند سؤال القاضي قال في البحر أول الباب المار وقد ظهر من إطلاق كلامهم هناك ان
 الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد
 والتفصيل الاتي من أنه ان كان مجردا لا تسمع البينة به أولا فتسمع اعما هو عند
 طعن الخصم في الشاهد علانية اهـ هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يثبت عن الشاهد
 بلا طعن من الخصم وعند هذا يسئل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر
 العدالة وحيدة فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل واجاب
 السامعاني بان من قال تقبل أراد أنه لا يكتفي حينئذ بظاهر العدالة ومن قال ترد أراد ان
 التعديل لو كان ثابتا أو ثابت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا تبطل العدالة انتمى ويشير الى
 هذا قول ابن الكمال فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم يمنع
 القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت أمر
 يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم
 مقبولة لقطعوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اهـ وهذا معنى كلام القهستاني
 وكذلك صدر الشريعة وملاخيم ويرجع الى ما ذكره ابن الكمال كما يأتي توضيحه قريبا والحاصل
 ان البينة القاضية على الجرح المجرد غير مقبولة الا أنهم انورث شبهة فلا بد ان لا يكون للقاضي أن
 يقضى ما لم ترك الشهود وان الذي ذكره في البحر عن السكاك لا ينافيه ما بعده فان الرد كان
 لسؤال القاضي عن الشهود لا مجرد دعوى الخصم اذ هي غير مسموعة وبالله تعالى التوفيق

فان تضمنته قبلت والا
 لا تقبل (بعد التعديل)

بينهم وهو حق شائع في جميع المال فكانت شهادة الشريك اشهر بكم وهو لا يصح بخلاف
شهادة اثنين ان الميت اوصى بهذا الميراث لـ **الذين** الشخصين ثم شهدا من بعدهما مال الشاهدين
بهمين آخر فانه لا شركة في ذلك لان كلاهما هدهدين اخرى فلم يبقه واثم كاه فافهم (قوله على
اجنبى) الظاهر انه غير قيد تأمل ذكره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله في ظاهر الرواية)
لعدم التهمة (قوله بالغ) احتراز به عن العبي فان شهادته لا تقبل للمهمة (قوله ولو شهدا
في ماله) بان شهدا الكبير بشئ على الميت (قوله ولو لم يصر) أو لم يصر **بجميع** على
أجنبي كما في الهندية (قوله وسيجي في الوصايا) حمله انه لو شهد الوصيان الكبير بمال الميت
لا تقبل شهادتهما لانهم ما يشبان ولاية الحفظ ولا يبيع المنقول لانفسهم ما عند غيبة الوارث
بخلاف شهادتهما لا كبير في غير التركة لعدم التهمة وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا
اذا شهدا لواثر كبير يجوز في الوجهين لان ولاية التصرف لا تثبت له ما في مال الميت اذا
كانت الورثة بكارا أفاده البني وهذا المنصـ يل لم يذكره فيما يأتي (قوله على جرح بالفتح)
أى فتح الجرح من جرحه بلسانه جرحا عليه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا أظهرت فيه ما ترد
به شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهار فسق الشاهد فان لم يقض ذلك اثبات حق لله
تعالى أولا بعد فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات حق لله تعالى أولا بعد فهو غير مجرد والاو هو
المراد من اطلاقه كما أفصح به في الكافي وهو غير مقبول مثل ان يشهدوا ان شهودا مدعى فسقة
او زناة أو كاذبا الى آخر ما يذكره المصنف ويأتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وأما الثاني اعني
غير الجرح فهو كالأوامر المدعى عليه البيعة انهم زنا او وصفوا الزنا وشربوا الخمر او سرقوا منى
كذا ولم يبق اقام العهد الى آخر ما يذكره المصنف أيضا (قوله أى فسق) هذا المعنى لا يوافق واحدا
مما ذكرنا من تفسير الجرح الآن يكون بقدر مضاف أى اظهار فسق (قوله مجرد عن اثبات
حق لله تعالى الخ) في القهستانى الجرح ما لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة
عن المشهود عليه عن اثبات حق لله تعالى كالحذف فلا يدخل التعزير لانه يدفعه بالقوبة لان
التعزير اذا كان حقا لله تعالى يسقط بانقوبة بخلاف الحد فانه لا يسقط بهما وبديل عليه انهم
مطلوبوا الجرح دبا كل الرباع انه يوجب التعزير بقرعة ارادة الحد وداه بحر وفيه من باب
التعزير يقال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت بالبيعة فسقة لا بدع التعزير عن نفسه لا تجمع بيعة لان
الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زانى ثم أثبت زناه بالبيعة تقبل
لانه متعلق الحد ولو اراد اثبات فسقة ضعفها ما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته
بكذا فعليه رد تقبل البيعة كذا هذا وهذا اذا شهدوا على فسقة ولم يبينوه وأما اذا يبينوه بما
يتضمن اثبات حق لله تعالى أولا بعد فانه تقبل كما اذا قال له يا فاسق قل رفع الى القاضي ادعى
انه رآني قبل أجنية أو عاقبتها أو خلاها او نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا انهم ارأياه فعل ذلك فلا
شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل لانها تضمنت اثبات حق لله تعالى وهو التعزير على
القائل لان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير وكذلك يجري هذا في جرح
الشاهد بئله واقامة البيعة عليه وينبغي على هذا القاضي ان يسأل الساتم عن سبب فسقه فان
بين سببانه عيا طالب منه اقامة البيعة عليه وينبغي انه ان بين ان سببه ترك الاشتغال بالعلم مع

على اجنبى (فى غـ مال
الميت) فانها مقبولة فى
ظاهر الرواية كـ لو شهد
الوصيان على اقرار
الميت بشئ معين لواثر
بالغ تقبل بزيادة (ولو)
شهدا (فى ماله) أى
الميت (لا) خلافا لما
ولو لم يصر لـ انفاقا
وسيجي فى الوصايا (كـ ما
لا تقبل (الشهادة على
جرح) بالفتح أى فسق
(مجرد) عن اثبات حق لله
تعالى أولا بعد

في غير ما وكل به وهو الدراهم فتجوز شهادته بعد العزل في حق آخر اه برأيه من الذي قدمناه
عن الجامع وزاد في الذخيرة الا ان يشهد بعد حال حادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل شهادتهما
عنده اه ولهذا قال في البرازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لان الرواية محفوظة
فيما اذا وكله بالخصوص في كل حق له وقبضه على رجل معين انه لا يتناول الحادث اما اذا كان وكله
بطلب كل حق له قبل الناس اجمعين فالخصوصية تنصرف الى الحادث ايضا استحسانا فان تحمل
الذكورة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل انه في الوكالة العامة بعد الخصوصية لا تقبل شهادته
لموكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل اه يعني
واما في الخاصة فلا تقبل فيها كان له على المطلوب قبل الوكالة وقبل في الحادث بعدها او بعد
العزل وانما جاء عدم الاستقامة من التقييد بتدوله مما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء
بالوكالة ولذا لم يقيده بذلك في الذخيرة بل صرح بعدم بيان الحادث تقبل فيه كما قدمناه فانتم هذا
انحرير القريد الذي حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) والذي يظهر لي ان هذا كله
على قول أبي يوسف والناقض الكلام بهضه نامل (قوله) كقابات شهادة اثنين بدين على
الميت (لرجلين الخ) قال عطاء الله افندي في فتاويه شهد رجلان لرجلين على الميت بالف درهم
وشهد المشهود لهما للشاهدين على الميت بالف درهم فالشهادة باطلة وذكر في الجامع الصغير
والجامع الكبير ان الشهادة جائزة وروي صاحب الكتاب رواية ثالثة عن الحسن بن زياد عن
أبي حنيفة انهم ان جاؤا جميعا وشهدوا فالشهادة باطلة وان شهدا انسانا لاثنين قبلت شهادتهما
ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت بالف درهم فشهد لهما الغريمان الاولان فشهدا لهما
جائزة فصارت في المسئلة ثلاث روايات وجه ما ذكره هذان الدين اذا ثبت على الميت حل في التركة
فتصير التركة مشتركة بين الغرماء فقبض أحد الشرى يكن حل للاخر مشاركة فيه فصارت
كل فرق شاهد على شئ لهما فيه وجه رواية الجامع ان الشهادة لهما انما كانت على الميت
بالدين والدين ثبت في ذمة الميت ثم يتحول الى التركة لا يتحول القروان الوارث لو اراد ان يقضي
الدين من ماله وتخلص التركة لنفسه له ذلك فيصير كأنهم شهدوا عليه في حياته وجه رواية
الحسن انهم اذا جاؤا معا كان ذلك معنى الماوضة فتمت فاحش التهمة ثم استدل في الكتاب
للا رواية الاولى بدلائل على كيفية الشر كذا فقال الا ترى ان الميت لو لم يترك الا الف درهم فأنهم
يتخاصمون فيها فانه يكون بينهم والاترى لو ان أحد القريتين حضر وافاء عطاءهم القاضي نصف
الالف ثم ضاع النصف الاخر ثم جاء الغريم الاخر له أن يشاركهم فيما قبضوا فيدل هذا على ان
التركة مشتركة بينهم كذا في أدب القاضي (أقول) وقيد بالدين لانه لو كان المشهود به عينا
والمشهود عليه حيا تقبل اتفاقا كما في المكافى وعلم الكلام على ذلك موضع في التاترخانية
فراجع (قوله وهي) أي الذمة (قوله له) أي للشاهد (قوله في ذلك) أي فيما في الذمة وانما
ثبتت التركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول ان أحد القريتين
اذا قبض شيئا من التركة يدينه شاركة القريتين الاخرتين في كل شاهد لنفسه كما ذكرناه آنفا
(قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما لو شهد كل فريق للاثربان الميت أو وصى له بالثلث فانما
لا تقبل اتفاقا لان حقهم في التركة هو الثلث وهو موقوف ومبينهم انه في شهادة في تركة

(ك) ما قبلت عندهما
خلاف الثاني (شهادة اثنين
بدين على الميت لرجلين
ثم شهد المشهود لهما
للساشرين بدين على الميت)
لان كل فريق يدين بالدين
في الذمة وهي تقبل حقا
شئ فلم تقع التركة في ذلك
بخلاف الوصية بغير عين
كما في وصايا الجمع وشركه
وسيجي نعمة (و) (ك) شهادة
وصيين لو ارث كبير

يعني قبل الناس مطافاً وفي معين فقه دم رجلاً وأقام عليه البيعة وجعله القاضي خصماً ثم
أخرج الموكل من الوكالة لم تجز شهادته على هذا الرجل ولا على غيره من كان له وكل عليه حتى
من يوم وكاه ولا ما حدث على الناس بعد ذلك يوم أخرجه من الوكالة اهـ مارأيت في النسخة
التي كانت في يدي وهي محرفة فإتراجع نسخة أخرى (قوله) وهذا ان الاصلان متفق عليهما
قدمنا اتفاقاً أن أبوسيف لم يجوز شهادته الوكيل خاصه أولاً في هذا الاتفاق نظر لان أبوسيف
جعل الوكيل كالوصي وان لم يخصه مع أنه بعرضه أن يخصه (قوله) وعامة فيه أي في
الزباني وعبارته بقوله متفق عليه ما غير انه ما يجز لان أهل المحلة عماله عرض به أن يصير
خصماً وهو يجعلهم من اتعجب خصماً وعلى هـ ذين الاصلين يخرج كثير من المسائل
فن جنس الاول الوكيل بالخصوصة اذا خصه عند الحاكم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفيع
اذا طلب الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني ان الوكيل اذا لم يخصه
والشفيع اذا لم يطلب وشهدا تقبل شهادتهما ولو ادعى الولي على رجل بعينه من أهل المحلة
فشهد شاهدان من أهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لان الخصوصية فائتة مع الكل والشاهد
يقطعه عن نفسه فيمكن منه ما لا في رواية عن أبي يوسف ذكرناها من قبل اهـ (قوله) ثم عزله
أي الموكل قبل الخصوصية عند القاضي (قوله) عندهما أي خلافاً للثاني فانه كالوصي عنده كما
قدمناه فربما كالمشهد في غير ما وكل به أو عليه (قوله) أو عليه عطف على في غير ما وكل به أي
لوشهد على موكله وفي شرح نسخة الاقران الوكيل يقبض الدين تجوز شهادته بالدين ثم قال
الكفيل بنفس المدعي عليه ان شهد أن المدعي عليه قضى المال الذي كانت الكفالة لاجله
هل تقبل شهادته اختلف المشايخ سائحاني (قوله) وفي الزبانية بيان اقوله في غير ما وكل
فيه (قوله) عند القاضي متعلق بقوله وكاه بالخصوصة (قوله) بالف درهم متعلق
بخصم (قوله) مائة دينار أي مال غير الموكل به بخلاف ما هو (قوله) تقبل لانه مال آخر
لان المائة دينار مال آخر غير الذي خصه فيه أولاً (قوله) وخصم أي فانه لا تقبل مطلقاً
وذلك بان أنكر المدعي عليه وكالته فأنبت بالبيعة ثم عزل وشهدت شهادته الموكل في حق كل
قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حدث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل وقد قلناه عن الكافي
وقد أوضح المقام في جامع الفتاوى فقال ولو وكل بغير محضر القاضي فخصم المطلوب بالف درهم
وأقام البيعة على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد له على المطلوب بعد الوكالة لم تجز شهادته لانه لما
انصل القضاء بالوكالة صار الوكيل خصماً في جميع حقوق الموكل فاذا شهد بالدين انما شهد
بما هو خصم فيه أما اذا وكاه عند القاضي فلا يحتاج لاتباع العلم ومع ذلك فقه لم القاضي بها
ليس بقضاء فلم يصير خصماً في غير ما وكل به وهو الدرهم فيجوز شهادته بعد العزل في حق آخر
اهـ وسنوضحه في المأثولة الآتية بوضع من هـ هذا (قوله) وعامة فيها حيث قال بخلاف
ماله وكاه عند غير القاضي وخصم المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها شهد
له على المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لان الوكالة
لما انصل بها القضاء صار الوكيل خصماً في حقوق الموكل على غرماته فشهادته بعد العزل
بالدين انما شهدة الخصم فلا تقبل بخلاف الاول لان علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً

وهـ ذان الاصلان متفق
عليهما وعامة فيه قبلنا
بمجلس القاضي لانه لو خصم
في غيره ثم عزله قبلت عندهما
كالمشهد في غير ما وكل فيه
أو عليه جامع الفتاوى وفي
الزبانية وكاه بالخصوصة
عند القاضي فخصم
المطلوب بالف درهم عند
القاضي ثم عزله فنهـ لـ أن
لموكله على المطلوب مائة
دينار تقبل بخلاف
ماله وكاه عند غير القاضي
وخصم وعامة فيها

شهد الوصي بدين للميت والورثة صد غاراً وبهضهم لا تقبل ولو كانوا كباراً جازت ولو شهد على
الميت بدين جازت على كل حال وفي المنع ولو شهد الكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد
للوارث الكبير والصغير في غير ميراث لا تقبل اهـ ويمكن حمل أو غيره على هذا فيكون معطوفاً
على الميت (قوله لحلول الوصي محل الميت) هذا لا يظهر إلا إذا بقيت وصايته أما إذا عزل
عنه فلا يظهر إلا باعتباره ما كان ط (قوله فكان كالميت نفسه) أي فكانت شهادته لنفسه
(قوله ولو شهد الوكيل الخ) أصل المسئلة في البرازية حيث قال وكاه بطاب أف قبل فلان
والخصوصية تخصم عنه بدغير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد
الوكيل بهذا المال أو كاه يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن نفس الوكيل قام مقام الموكل
اهـ فالمراد هنا أنه خاص في موكل به فان خاص في غير فبقية نفسه يدل أشار إليه الشارح فيما
يأتي وكان العبارة مجحولة ونفسها في الهندية فانه قال فيها وشهادة الوكيل للموكل بعد العزل
أن خاص لا تقبل وإن لم يخصم تقبل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في
الذخيرة ولو لو كاه بكل حق قبل فلان بحضور القاضي فخاصه في ألف فعزل فان شهد بذلك الألف
ردت وإن شهد بعد آخر لم ترد وإن لم يعلم القاضي بوكالته وأنكر فلان وكانه وأثبت ما بالبيعة ثم
عزله وشهد ردت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل إلا إذا شهد بحق حادث بعد
نسخ الوكالة فيثبت تقبل كافي الكافي (قوله انفساً فالتممة) أي تممة تصديق نفسه فيما
خاصم فيه (قوله والاقبلت لعدمها) لأن الموكل حي وهو قائم في حق نفسه دون الوكيل
ولو كاه أن يخبرج نفسه متى شاء من الوكالة وهو يفعل من ذلك ما أمر به الموكل فإذا عزل
قبل الخصومة لم يلحقه تممة فيما شهد به فتثبت شهادته اهـ منع (قوله فجعله كالوصي) فلا
تقبل شهادته مطلقاً بناء على أن عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصماً وان لم يخصم وهو اهـ والو
أقر على موكله في غير مجلس القضاء فذا قرأه عليه وعنده الإبصار يصر خصماً بمجرد القبول
ولهذا لا ينفذ أقراره من غيره مخصصاً (أقول) وقد بسط المسئلة في التاترخالية في الفصل السابع
فقال أما شهادة الوكيل فنقول الوكيل خاص وعام أما الخاص وهو إذا وكاه بطاب ألف درهم
قبل رجل معين والخصوصية فيها إذا خصمه عند غير القاضي ثم عزله الموكل قبل الخصومة عند
القاضي ثم شهد به هذا الألف لو كاه جازت شهادته وعند أبي يوسف لا يجوز بناء على أن عنده
ينفس الوكالة فقام مقام الموكل فلون القاضي جعله خصماً ثم أخرجه الموكل من الوكالة فشهد
بعد ذلك بحق قد كان له يوم وكاه أو حدث له بعد ذلك قبل أن يخبرج منه من الوكالة لم تجز شهادته
جعله وكما لا في يحدث والمسئلة محفوظة أنه لو وكاه بالخصوصية في كل حق له وقبضه على رجل
معين فانه لا يتناول ما يحدث أما إذا وكاه بطاب كل حق له قبل أن ينفس أجمعين بالخصوصية
ينصرف إلى الحقوق القاصرة وما يحدث استسمنا فيحمل ما ذكرنا على الوكالة العامة إذا خصم
هذا الوكيل المطلوب في ألف درهم للموكل عليه فأخبرج منه الموكل من الوكالة ثم شهد به بألف
دينار لا تقبل شهادته له أو شهد الوكالة العامة ومات قدم لأنه لو لم تكن عامة تقبل في الدنيا نيراناً
لا تقبل في الدنيا وإذا كانت واجبة عليه قبل الإخراج وأما إذا شهد بدينارين وجبت عليه بعد
العزل تقبل شهادته وأما العامة للموكل رجل بالخصوصية في كل حق له وقبضه جاز لا مؤقتة

الميت
ولا لا عليك عزل نفسه بلا
عزل قاض فمكان كالميت
نفسه فاستوى خصامه
وعنده بخلاف الوكيل
فإذا قال (ولو شهد الوكيل
بعد عزله للموكل كل ان
خاصم) في مجلس القاضي ثم
شهد به بعد عزله (لا تقبل)
تنبأ فالتممة (والا قبلت)
لعدمها خ لا فالتممة
فعله كالوصي سراج وفي
ساعة الزباني كل من صار
خصماً في حادثة لا تقبل
شهادته فيها ومن كان
مريضاً أن يصر خصماً
لم يقبض خصماً بعد تقبل

وشهد انبا الموكل بذلك لا تقبل وان اقر الماطوب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع الدار الى لو كمل
 بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يبعد ما فلا تقبل بحر ملخصا عن المحيط (قوله ان اباهما)
 أشار الى عدم قبول شهادة ابني الوكيل بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا تقبل
 شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بحر (قوله الغائب) قيد به لانه لو كان حاضرا لا يمكن
 الدعوى به سالت ههنا الان التوكيل لا نسمع الدعوى به لانه من المفقود بالخاتمة لكن يحتاج
 الى بيان صورة شهادتهم ما في غيبته مع محمد الوكيل لانهم لا نسمع الابعد الدعوى ويمكن ان
 تصور بان يدعى صاحب ودبعة عليه بتسليم ودبعة الموكل في دفعها فيجوز فيه من ان به وبقبض
 ديون أبيهما وانما صورناه بذلك لان الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الودبعة ونحوها
 كما سيأتي فيها بحر ونظر في ذلك سيدي الوالد رحمه الله تعالى بقوله قوله تسليم ودبعة الموكل
 في دفعها أي التي وكله الغائب بدفعها صاحبها وقوله يشهد ان به أي بتسليم الودبعة الذي
 ادعاه المدعي وقوله وبقبض ديون أبيهما لم تجز فيه الدعوى فإما في شهادتهم ما به عن المقصود
 بحر بانهم اقيم مع اجبار الوكيل ولا اجبارهما فإما مل (قوله أو انكر) صورته كما تقدمت عن
 البحر فانهم لا تقبل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فيهما أو أمان في صورة
 الانكار فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصي وهو ان القاضي لا يملك اجباره على قبول الوصية
 ط (أقول) ويمكن أن يقال للفرق أي اذا لم يحضر الوكيل خصه ما ولم يحضر غير ابني الموكل لا يملك
 القاضي نصب وكيل عن غائب وأما اذا حضر خصه ما وشهد غير ابني الموكل فالقاضي يثبت
 الوكالة عن الغائب ويحكم من قبيل الاثبات لا النصب وأما شهادة ابني الموكل فلا تثبت
 لو وكالة لعدم كونها شهادة ولاتهمة أيضا إذ يمكن أن يتواضع مع الوكيل على أخذ المال
 فيصير لنفسه ما فلا تقبل كافي طرح الملتقى للاماماد يؤيد ذلك ما سيأتي في الوصايا من قول
 الشارح لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطايعهما اه فانظر اقله بطايعهما ولم يقل
 بشهادتهم ما فإنه يشير الى انهم اغيبر شهادة بل كتابة عن الطلب ويظهر لي القبول لو ادعى بكر
 الشرا من وكيل زيد المنكر واستشهد بابني زيد على ذلك (قوله عن الغائب) لعدم الضرورة
 اليه لوجود درجات حضوره الا في المفقود كافي البحر (قوله بخلاف الوصي) أي وصي القاضي
 وانما يحتاج الى هذا الفرق في صورة الدعوى أمان في صورة الانكار فالحكم متحد لان القاضي
 لا يملك اجباره على قبول الوصية كما قدمناه قريبا (قوله أي وصي الميت) في بعض النسخ أو
 بدل أي (قوله بحق الميت) أو لا يثبت واحترز بذلك عن شهادة بدين عليه فانهم لا تقبل كافي
 الهندية (قوله بعدم اعزله القاضي) وكذا قبله بالاولى فكان الاولى ان يقول ولو بعد ودات
 المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصي بعزل برازية ويمكن ان يقال عزله بجنحة سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى قال في الخاتمة ايس اقاض ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان
 ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا مرفوقا بالنبر أخرجه أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه
 ضعيف عاجز عن التصرف ادخل غيره معه (قوله أو بعد ما ادركت) أي بلغت (قوله في ماله
 أو غيره) أي في ماله الذي تحت يده أو غيره قال بعضهم أو غيره أي كما اذا شهدانه طلب الشفعة
 أو ان فلانا أبرأه من كذا وحمل بعضهم معنى قوله أو غيره على نحو النسب وفي معنى المقتى

ان اباهما الغائب (وكله
 يقبض ديونه وادعي الوكيل
 أو انكر) والفرق ان القاضي
 لا يملك نصب الوكيل عن
 الغائب بخلاف الوصي
 (شاهد الوصي) أي وصي
 الميت (بحق للميت) بعد
 ما عزله القاضي عن الوصاية
 ونصب غيره أو بعد ما
 ادركت الورثة (لا تقبل)
 شهادته للميت في ماله أو غيره
 (خاصم أولا)

بأحياء حقهم أو الغريمين الدائنين والموصى لهم الوجود من جهة توفيق منه والمدينون
 لوجود من يرآن بالدفع اليه والوصيان من يعينهم ما في التصرف في المال والمطالبة وكل
 شهادة تجرت فقبلها لا تقبل وجه الاستحسان انما لوجوب هذه الشهادة على القاضي شيأ لم يكن
 واجبا عليه بل انما اعتبر بها على وزن القرعة لا يثبت بها شيء ويجوز استعمالها الفائدة غير
 الاثبات كما جاز استعمالها لطبيب القلب في السفر بأحدى نساءه ولدفع التهمة عن القاضي
 في تعيين الانصباء فكذلك هذه الشهادة في هذه الصور لم تثبت شيأ وانما اعتبر بها الفائدة اسقاط
 تعيين الوصي عن القاضي فان للقاضي أو عليه اذا ثبت الموت ولا وصى أن ينصب وصيا فلما
 شهد هؤلاء بوصاية هذا الرجل فقد رضوه واعترفوا له بالولاية الصالحة لذلك فكفى القاضي
 لذلك مؤنة التفتيش على الصالح وعين هذا الرجل بملك الولاية لا بولاية أوجبه بالشهادة
 المذكورة وكذلك وصيا الميت لما شهد بالاشهاد فقد اعترفوا بهجزي من عي منها عن التصرف الا
 أن يكون هو معهم أو يعجز عنه الميت منها حتى ادخل معهم ما فيه نصب القاضي الاخر وفي
 الصور كلها اثبت الموت شرط لان القاضي لا يملك نصب وصى قبل الموت الا في شهادة الغريمين
 المدينين فانه لا يثبت شرط في اثبات ذلك الوصي الذي شهد به ثبوت لانهم ما عقران على أنفسهما
 بثبوت حق قبض الدين لهذا الرجل فضررهما في ذلك أكثر من نفعهما فاقبل شهادتهما
 بالوصية والموت جميعا وهذا بخلاف المسئلة الثانية أعني مسألة ما لو شهد ان أباهما الغائب
 وكاه بقبض ديونه الخ ورأيت سؤال الأوجواب أحيت ذكرهما معا منسابة لا تخفى على الفطن
 النبيه وهما من فتاوى مفتي دمشق الشام محمد افندي الجزاوي حفظه الله تعالى سئل عن
 صورة دعوى مضمونها في الوصي اذا أثبت وصاية على تركه وحكم الحاكم بها ثم بعد ذلك أتى
 رجل آخر وادعى ان الميت أخرج الاول وجعل ذلك وصيا محله فهل لاتسمع هذه الدعوى
 من الاخر لتضمنه ابطال القضاء الاول أم لا أجاب بقوله حيث أثبت المدعى عليه قبلا كونه
 وصيا ثم دعوى القاضي بعهدة وصايته بوجهها انشرعى فلا تسمع دعوى المدعى الآن
 ولا الشهادة بان الميت أخرج المدعى عليه وجعل مورث موكلته وصيه الان في سماع
 مثل هذه الدعوى والشهادة ابطال القضاء والقضاء يصان عن الانعفاء مكن قال في
 شرح الزيادات للامام محمد شهد شاهدان ان الميت أوصى الى هذا الرجل وقضى القاضي بها
 ثم شهد اخران بالابراء الى رجل آخر لانه قبل ان فيه نقض القضاء الاول وكذلك في شرح
 الزيادات لقاضيخان حيث قال وان ذكر الشاهدان رجوعا من الوصية الاولى لانه قبل
 شهادتهما الان هذه الشهادة تضمنت ابطال القضاء انتهى وكلاهما صريح في عدم صحة
 سماع الدعوى والشهادة والله تعالى أعلم بالصواب اه (أقول) لكن يشك على ذلك
 قولهم الدفع ودفع المدفع صحيح قبل القضاء بعده على الصحيح والله مبني على القول المرجوح
 من أن الدفع بعد الحكم لا يقبل تامل (قوله كالاتقبل الخ) هذا اذا كان المطالب
 يجحد الوكالة والاجازت الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت
 الشهادة لبراء المطالب عند الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وأنكر الوكيل كالاتفكات
 شهادة على أبيهم ما افتقبل وفرق بينهما وبين من وكل رجلا بالخصومة في دار بعينها وقبضها

(كأن لا تقبل) (لو شهدا)

فان فيه تمام المرام وقد ذكر سيدي الوالد رحمه الله تعالى أيضا بقية من ذلك في باب المرتد
فراجعها والسلام (قوله عن تبرأ منهم) كالخوارج فانهم من أهل الاوهو وغير المكفرة
(قوله لانه يعتقد ديننا) قال في المخ وقرقوبان اظهاره سعة لا ياتي به الا اسقاط المصلحة
وشهادة الخفيف لا تقبل ولا كذلك المتبرئ لانه يعتقد ديننا وان كان على باطل فلم يظهر قسمة
(قوله شهد ان اباها) مثل الابن كل من لا تقبل شهادته للموكل وأما حكم الاجنبيين اذا
شهدوا بذلك بعد الدعوى فانها تقبل قياسا واستحسانا والقياس فيما ذكره ان لا تقبل للثبوت
ولا يكون شهادته للشاهد او للمنفعة اليه (قوله أوصى اليه) هذا اذا صار قبل الف ذكر
والاولى اظهاره بان يقول أوصى الى زيد وارادنا جعله وصيا يقال أوصى اليه اذا جعل له
وصيا أو وصى له بكذا أي جعله موصى له (قوله فان ادعاه) أي الابناء المتهوم من أوصى
والمراد من قوله ادعاه أي رضى به قال في الحواشي السعدية أي والوصي رضى هكذا نسخ للبال
ثم رأيت في شرح الجامع الصغير لولانا علاء الدين الاسود ما نصه والمراد من الدعوى في قوله
والوصي يدعي هو الرضا اذا تجاوز لا يتوقف على الدعوى بل للقاضي أن ينصب وصيا اذا رضى
هو به (أقول) لكن الدعوى تستلزم الرضا بطريق ذكر المزموم وارادة الارم قاله الدماماد
(قوله استحسانا) لانه لم يثبت بهذه الشهادة نفي لم يكن للقاضي فعله وانما كان له نصب الوصي
فاكتفى بهذه الشهادة مؤنة التعيين اذ لو لشهادتهم ما استكان القاضي يتعامل فيعين فيعين
من ثبت صلاحيته نظر للميت وان لم يوص له لانه نصب ناظرا لمصالح المساكين وحينئذ فانه يكون
وصي القاضي لا وصي الميت كما حرره المقدسي قال في البحر ولا بد من كون الموت معروفا في هذه
المسائل أي ظاهرا الا في مسألة غريمي الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانه ما يقران
على أنفسهما بنبوت ولاية القبض للمشهود له فالتفت التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما
في حقهما وقيل معنى النبوت أمر القاضي اياهما بالاداء اليه لبراهتهما عن الدين بهذا الاداء
لان استيفاءه منهما ما حق عليهم او المرأة حق لهما فلا تقبل كذا في الكافي اهـ ملخصا (قوله
كشهادة دائني الميت) أي لرجل بانه وصى وكذا فيما بعد (قوله والموصى اهما) بذلك بان اياهما
أوصى الى فلان أي ان الموصى اهـ ما بشئ من المال شهدا ان الميت أوصى الى زيد يكون
وصيا على أولاده عيني (قوله ووصيه) أورد على هذه ان الميت اذا كان له وصيه من فاقاضي
لا يحتاج الى نصب آخر وأجيب بانه يمكنه لاقرارهما بالاجتزاع القيام بامور الميت كذا في البحر
قال ط وفيه تأمل (قوله لثالث) أي لرجل ثالث متعاقب شهادة كقوله على الابناء أي
على ان الميت جعله وصيا وهذا امر تبط بالمسائل الاربع لا بالخيرة كما لا يخفى فانهم
ولانفس ما قدمناه قريعا عن البحر من انه لا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهرا الا في
الح (قوله لا يملك اجبارا أحد على قبول الوصية) ظاهر في ان الوصي من جهة القاضي كما
قدمناه خلافا لما في البحر (أقول) وبين هذه المسائل كافي الفتح رجل ادعى انه وصى فلان
الميت فشهد بذلك اثنان موصى لهما بمال أو وارثان لذلك الميت أو غيرهما اياهما على الميت دين
أو للميت عليهم مدين أو وصيان فالشهادة جائزة استحسانا والقياس أن لا تجوز لان شهادة هؤلاء
تضمن جاب نفع للشاهد اما الوارثان لقصد ما نصب من يتصرف لهما ويرى يحكموا ويقوم

عن تبرأ منهم لانه يعتقد
ديننا وان كان على باطل
ولم يظهر قسمة بخلاف الساب
(شهد ان اباها أوصى
اليه فان ادعاه صحت
شهادتهم ما استحسانا
كشهادة دائني الميت
ومرئونه والموصى اهـ ما
ووصيه لثالث على الابناء
(وان أنكر لا) لان القاضي
لا يملك اجبارا أحد على قبول
الوصية عيني

تهاد أهل الأهواء الأهوى يكفر به صاحبه لكفره اذ لم يكن فيه شبهة اجتهاد كهوى الجمعية
والاتحادية والحلوية ونحوهم من غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان آمنهم لم يحصل منهم بذل
وسع في الاجتهاد فان من يقول على هو الاله أو بان جبريل غلط ونحو ذلك من السخف انما هو
متبع مجرد الأهوى وهو أسوأ حالا ممن قال مانع بهم الا يقربونا الى الله زاني فانه بلا شبهة
كفروا من أشد الكفرة امامن له شبهة فيما ذهب اليه وان كان مذهب اليه عند التحقيق في حد
انه كفر انكر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم النصوص المشهورة
والاجماع الان لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكذا كبر
خلافه الشيخين والساب لهم فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا أنهم ينكرون بحجة
الاجماع باتمامهم الصحابة فكان لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى
الدليل فبسبب تلك الشبهة التي أدى اليها اجتهادهم لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدتهم كفر
احتياط بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة وحاصله ان المحكوم بكفره من أداه هو ادبيته
الى مخالفة دليل قطعي لا يوغ فيه تاويل أصلا كدأية قرآنية أو تكذيب نبي أو انكار أحد
أركان الاسلام ونحو ذلك بخلاف غيرهم من اعتقد ان عليا هو الاحق بالخلافة وصاروا يسبون
الصحابة لانهم منهوه حقه ونحوهم فلا يحكم بكفرهم احتياط وان كان معتقدتهم في نفسه كفرا
أي يكفر به من اعتقده بلا شبهة تأويل وانما سب لابي يوسف لانه خرج به (قوله من سب
الصحابة) لانه لو سب واحدا من الناس لا تقبل شهادته فهذا أولى قهرا متاني والحاصل ان
الحكم بالكفر على سبب الشيخين أو غيرهم من الصحابة مطلقا قول ضعيف لا ينبغي الافتقار
ولا التعويل عليه كما حققه سيدي الوالد رحمه الله تعالى في كتابه تنبيه الولاة والحكام فراجعوه
وقال فيه أيضا علم ان من القواعد القطعية في العقائد الشرعية ان قتل الانبياء أو طعنهم
في الاشياء كفر باجماع العلماء فن قتل نبي أو وقتله نبي فهو أشقى الاشياء أو ما قتل العلماء
والاولياء وسبهم فليس يكفر الا اذا كان على وجه الاستحلال أو الاستخفاف فقاتل عثمان وعلى
رضي الله تعالى عنهم لم يقل بكفره أحد من العلماء الا الخوارج في الاول والروافض في الثاني
وأما ذف عاتشة فكفر بالاجماع وهكذا انكار صحة الصديق لمخالفة نص الكتاب بخلاف
من أنكر صحة عمر أو علي وان كانت محبة لهم ما بطريق التواتر اذ ليس انكار كل متواتر كفر الا
تري ان من أنكر جود حاتم بل وجوده أو عدالة انوشروان وشهوده لا يصير كافرا اذ ليس مثل
هذا علم من الدين بالضرورة وأما من سب أحدا من الصحابة فهو فاسق ومبتدع بالاجماع الا
اذا اعتقد انه باح أو يقترب عليه ثواب كما عليه بعض الشيعة وأعتقه كفر الصحابة فانه كافر
بالاجماع فاذا سب أحدا منهم فينظر فان كان معه قرائن حايلة على ما تقدم من الكفر يات فكافر
والافساق وانما يقتل عند علماء تناسل سياسة لدفع فسادهم وشتمهم وهذا في غير الغلاة من
الروافض والافالاة منهم كفار قطع فيجب التفتت بحيث ثبت انه منهم قتل لانهم زنادقة
محدون وعلى هؤلاء الفرقة الضالة يحسم كلام العلماء الذين اتفقوا بكفرهم وسبب ذرارهم
لانهم لا يتكفرون عن اعتقادهم الباطل في حال ايمانهم بالشهادتين وغيرهما من أحكام الشرع
كالصوم والصلاة فلهذا كفار لا مرندون ولا أهل كتاب اه وان أردت توضيح المقام فعليك به

من سب الصحابة وأقبلها

يمنع قبولها وان لم يكن محرما والمروءة أن لا ياتي الانسان بما يفتخر منه مما يخصه عن مرتبة
عند أهل الفضل وقيل السميت الحسن وحفظ الانسان وتجنب السخف والجون والارتفاع عن
كل خلق دني والسخف رقة العقل من قواهم فوب سخيف اذا كان قليل الغزل وفي الغاية قال
محمد وعندي المروءة الدين والصلاح اه وقد ذكر واهمها المشي بسراويل فقط والبخل
وقبده مال بالفرط لانه يؤديه الى منع الحقوق ومن يعتاد الصياح في الاسواق ومد الرجل
عند الناس وكشف رأسه في موضع قد فعله خفة وسوء أدب وسرقة لقمة والافراط في المزج
المفضي الى الاستخفاف وصحبة الاراذل والاستخفاف بالناس ولبس الفقه اقباه ولعل هذا
الاخير كان من مخلات المروءة في الزمن السابق وأما الآن فلا ثم اعلم أنهم اشتراطوا في الصغيرة
الادمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمروءة فيما رأيت وطبعي اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يحل
بها سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحا فاعل المحل بها ليس بفاسق ولا عدل
فالعادل من اجتناب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نبه عليه بجر
قال في النهاية وأما اذا شرب الماء أو كل القواكه على الطريق لا يقدح في عدالته لان الناس
لا تستقيم ذلك منح (أقول) لكن في زماننا بعدونه قادحا من البعض كما قدمناه آنفا (قوله
لا يستنجي من جانب البركة) بخلاف كشفه للبول والغائط اذا لم يجد ما يستتر به فانه لا يفسق به
اه ط عن أبي السعود (قوله أو يظهر سب السلف) السب هو التكلم في عرض الانسان بما
يؤيبه قال القهستاني ونعم ما قبل من طعن في علماء الامة لا يلوم من الأمانة كما في الكرماني ولذا
قال أبو يوسف لا قبل شهادة من يشتم أصحابه عليه السلام لانه لو شتم واحد من الناس لم تقبل
شهادته فهو هنا أولى كما في المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاهدا للمبتدئين كلهم كما ذكره
المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفة وأصحابه
فانهم سلفه والتابعين رضي الله تعالى عنهم فانهم سلفهم كما في الكفاية ولم يوجد أصل
لما في المسند صني انه جمع سالف والمشهور انه في الأصل مصدر سلف أي مضى وسلف الرجل
آبؤه والجمع اسلاف (قوله اسقوط العدالة بسب المسلم) في الحديث سبب المسلم فسوف
وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه يسبه سبوا وسبنا قيل هذا محمول على
من سبه أو قتاله من غير تاويل وقيل انما قال ذلك على جهة التقليل لانه يخرججه الى الكفر
والفسق أقول هذا خلاف الظاهر اه ط قال في شرح المجموع للعيني لا تقبل شهادة من يظهر
سب السلف بالاجماع لانه اذا أظهر ذلك فقد أظهر فسقه بخلاف من يكتمه لانه فاسق مستور
ومثله في الجوهر وفي شرح الكنز للزبيدي أو يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم وهم
الصحابه والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة مروءته ومن لم يمنع عن مثلها
لا يمنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفي السب اه (قوله منهم أبو حنيفة) كذا
ذكره الكوردي في مناقبه وبعده صاحب العناية والحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهم
وفي اصطلاح الفقهاء كما قال الشيخ عبد العال في فتاويه السلف الصدر الاول الى محمد بن الحسن
والخلاف من محمد بن الحسن الى شمس الأئمة الحلواني والمأخرون منسبه الى الامام حافظ الدين
البحاري (قوله عن أبي يوسف) الظاهر ان حكم هذا الفرع متفق عليه لما سبق من قبول

(أو يظهر سب السلف)
أظهره وفسقه بخلاف من
يخفيه لانه فاسق مستور عني
قال المصنف وانما قيدنا
السلف بهما الكلام مهم والا
فالاولى ان يقال سب المسلم
اسقوط العدل بالنسب للمسلم
وان لم يكن من السلف كما
في السراج والنهاية وفيها
الفرق بين السلف والخلاف
ان السلف الصالح الصدر
الاول من التابعين منهم
أبو حنيفة رضي الله تعالى
عنه والخلاف بالفتح من
بعدهم في الطبري وبالسكون
في الشرع وفيه عن
العناية عن أبي يوسف
لا قبل شهادة

في المظهورات والمراد بالبالقدر الزائد لا الزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كما ينه
 في بابه بحر (قوله قيدوه بالشهرة) لان الانسان قلما ينجو من العقود الفاسدة وكل ذلك
 كاربافلو اطلق عدم القبول عن قيد الشهرة لانه لا يجرى في البحر وهو اولى عما قيل لان
 الربا ليس بحرام محض لانه يفيد الملك بالقبض كسائر البياعات الفاسدة وان كان غاصباً مع ذلك
 فكان ناقصاً في كونه كبيرة فيحصل لاف كل مال اليتيم ترد شهاده بمره والاوجه ما قيل لانه ان لم
 يشتر به كان الواقع ليس الاتهمة كل الربا ولا تسقط العقوبة ولا يصح قوله انه ليس بحرام
 محض بعد الاتفاق على انه كبيرة والملك بالقبض شيء آخر وهذا اقرب ومرجهه الى ما ذكر في
 وجه تقييد شرب الخمر بالادمان وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد وأنت تعلم انه لا بد من
 الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق في نفس الامر مانع شرعاً غير
 ان القاضي لا يرتب ذلك الا بعد ظهوره لانه كل سواء في ذلك وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد
 ونحوه انه بمره وأنت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي لان الكلام فيما يرد به القاضي الشهادة
 فكان بمره يظهر لانه يحاسب فيه لانه انقص من المال فتح مع زيادة (قوله ولا يخفى ان الفسق)
 أي ولو بأكل مال اليتيم (قوله ينعها) أي الشهادة (قوله لا يثبت ذلك) أي الفسق المانع
 (قوله الا بعد ظهوره) انظر هل يكفي في الظهور له اخبار الشاهدين له والمراد بالشهرة حينئذ
 ان يشتهر عندهما حاله (قوله فاسك) أي كل المفسقات لا خصوص الربا سأنحائي (قوله
 سواء) خلافاً لمن فرق فقال بأكل مال اليتيم مرة ترد ويشترط الشهرة في الربا وقد علمت ما عليه
 الممول لا تغفل (قوله بحر) وأصل العبارة لا يكال في الفتح كما قدمنا مع زيادة (قوله
 فليحفظ) أي هذا التوفيق (أقول) لكن نظريه الساتحاني بقوله والاصواب ما قالوه من أن الربا
 يفيد الملك بالقبض والملك مبيح لذلك فكان ناقصاً في كونه كبيرة اهـ والاولى ان يقولوا ان كان
 ناقصاً في اسقاط العقوبة والاهو كبيرة كما لا يخفى كما قدمنا قريبا وأما كل مال اليتيم فمره
 نسقط عدالته يعني لعدم الشبهة (قوله أو يول أو ياكل على الطريق) أي في الطريق على
 حدود داخل المدينة على حين غفلة ولا بد ان يكون بمره أي من الناس وانما منع الدال لانه على ترك
 المروءة واذا كان الشاهد لا يستحي من مثل ذلك لا يتوقع من الكذب قيمته وانظر حكم
 ما لا بعدا كالأعرافا كتماعطى شرب ومض تصب ونحوه ط (أقول) الذي يظهر ان هذا منقطع
 لعدم أهل الوجاهة من أشراف الناس وعلمائهم ويدل عليه ما قاله في الاشباه في وصية الامام
 لابي يوسف رحمه الله تعالى ولا تشرب من السقاء والسقايتين ومن جله ما علمه الجوى بسقوط
 المروءة تامل (قوله وكذا كل ما يخل بالمروءة) عبارة الهداية ولا من يفعل الاشياء المستحقة
 وفي بعض النسخ المستحقة وفي بعضها المستحقة أي التي يستخف الناس فاعلمها أو الخصلة
 أي يستخفها الفاعل فيبذره ما لا يليق وعلى هذا المعنى قوله تعالى ولا يستخفك الذين
 لا يؤمنون ومن يفعل فعليه دمه خفية وسوء أدب وقلة هروءة وحيا لان من يكون كذلك
 لا يعلم منه ان يشهد بالزور وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ان مما أدرك الناس من كلام
 النبوة الاولى اذ لم تستخ فافعل ما شئت كما في الفتح ومنه ادعاء الحق للبيعة سواء كان عادة لاهل
 بلد الشاهد أم لا كما حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه قال في البحر كل ما يخل بالمروءة

قيدوه بالشهرة ولا يخفى
 ان الفسق ينعها شربا
 الا ان القاضي لا يثبت
 ذلك الا بعد ظهوره
 قال كل سواء بحر فليحفظ
 (أو يول أو ياكل على
 الطريق) وكذا كل ما
 يخل بالمروءة ومنه كشف
 عورته ليس تنجي من جانب
 البركة والفاس - ضروره
 كثر في زماننا فتح

وابن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار اه (أقول) يكفينا نقل صاحب البحار وأقرارها
وكذلك غيره كاعتوا كنيهم قدره فان ابن الشحنة أدري وأعلم من السامحاني رحمهم الله تعالى
لا سيما وقد صححها أيضا المصنف في شرحه على الجامع الصغير ونقل اختيار ابن الشحنة في منحه
وأقره قال في شرح الكنز يجوز اللعب به لاحضار الذم اذ لم يحل بالواجب قال ابن الشحنة
قلت ولا يخفى ان ما ذكر من المعاني أو لامن الاخلال بالواجب ما لا يخفى بكل ما ائتمرن به لانها
أمر مهممة فنبه لذلك وقال بعد نقله الرواية عن وسبط المحيط وهذا مما اتى به جمع من
الحنفية في هذا الفرع رخصة عظيمة لهم فالحنفية بقول ولا بأس بالشطرنج وهو رواية عن
الحبر قاضي الشرق والغرب نوثر وهو الامام أبو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغارب
لانه كان قاضي الخليفة الرشيد اه قال القهستاني معزيا للجواهر ان مجرد اللعب بالشطرنج
قادر وقبل هذا اذا اتخذ حذوة قد ورد روح القلوب ساعة فساعة اه وللعلامة السخاوي
تلميذ العلامة ابن حجر كتاب ألفه في الشطرنج ومما عده المخرج في حكم الشطرنج وذرفيه
الاحاديث في المنفعة وطعن فيها ثم ذكر فيه قسمين قسمافين كرههم وذمهم من الصحابة والائمة وسرد
روايتهم في ذلك وضعف بعضها وقسماف في الصحابة المنسوب اليهم انهم لعبوه وأتروا عليه
وأورد ما قيل في ذلك وطعن فيه ثم عقد بابا ذكر فيه ما جاء عن المجتهدين وعن التابعين وتابى
التابعين في ذلك من التحريم والاباحة واللعب به والنهي عنه ثم جعل خاتمة ذكر فيها اختلاف
العلماء فيه على مذاهب الى آخر ما قال فيه فراجعها قال بعض الحنفية في انما حرم التردول لم يحرم
الشطرنج لان المخطى في الشطرنج انما يجعل خطأ على فكره والمخطى في التردول على التقدير
وهذا كفر وما يفتى الى الكفر حرام كافي فينا يسع المصايح في باب التصوير (قوله شرط) أى
استقوط العد القبة (قوله أو يقام) القمار الميسر وفي القاموس قامة مقامرة وقمار افتقره
كنصره راهنه فغلبه وهو القمار اه وذكرنا في الزورى أنه ماخوذ من القمار لان ماله تارة
يزداد اذا غلب وينقص اذا غلب كالقمر يزيد وينقص اه (قوله حتى يفوت وقتها) أى
فليس المراد بالترك عدم الفعل أصلا (قوله أو يحلف عليه كثيرا) قيده الزياحي كالاعتقاني
بالكذب وهو يفيد ان كثرة الحلف بدون الكذب أو الكذب فيه بدون كثرة لا ترد به ثم ادته لانه
انما يشترطه اذا كثر منه أبو السعود بصرف ط (قوله أو يلعب به على الطريق) المراد به
ان يكون بموأي من الناس اذ هو لازمه قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلعبه على الطريق
ترد منه ادته فلا تبيانه الامور المحقرة (قوله أو يذ كر عليه فسقا) أى ما يكون به فسقا كالاستم
والقذف والغناء ط (قوله أو يداوم عليه) لان المداومة عليه دليل التلهي به ويلزمه غالباً
الاخلال ببعض المطلوب وهذا هو سادس الشروط الستة الذي شرط وجود واحد منها الحرمة
واستقوط العدلة قال في البحر والحاصل ان العدلة انما تستقط بالشطرنج اذا وجد واحد من
خمس القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الحلف عليه واللعب به على الطريق كافي فيخ القدير
أو يذ كر عليه فسقا كافي السراج اه أو يداوم عليه كاذ كر الشارح (قوله أو ياكل الربا)
أى ياخذ القدر الزائد على ما يستحق لانه من الكبار فالمراد بالاكل الاخذ وانما ذكره تبعاً
للاية الكريمة الذين ياكون الربا وانما ذكر في الآية لانه أعظم منافع المال ولان الربا شائع

شرط واحد من ست فلذا
قال (أو يقام) بالشطرنج
أو يترك به الصلاة حتى
يفوت وقتها (أو يحلف
عليه) كثيرا (أو يلعب به
على الطريق أو يداوم عليه
فسقا) أشباه أو يداوم عليه
ذكره سهدي أفندي معزيا
للكافي والمراج (أو ياكل
الربا)

هي انكل برج ولا يزيد درجة الى آخر ما ذكر الشيخ ابراهيم الكتيبي في كتابه غرر الخصال نص الواضحة
قال في القبح بعد كلام ولذا نقول اذا علم القاضي ان الشاهد يلعب بالنرد دردت شهادته سواء قام
به اوله يقامر بالفي حديث أبي داود من لعب بالنردشير فقد عصي الله ورسوله اه (قوله او
طاب) أي طاب ذلك هو نوع من اللعب يسمى بأربع قصب قال في القبح ولعب الطاب في بلادنا
منه لانه يطرح ويرمي بلا حساب واعمال بكر وكل ما كان كذلك مما أحسنه الشيطان وعمله أهل
الغفلة فهو حرام سواء قوصر به أولا اه قال سيمى الوالدرجه الله تعالى ومثله اللعب بالاصينية
والخاتم في بلادنا وان تورع ولم يلعب وامكن حضر في مجلس اللعب بدائسل من جالس مجلس
الغنا وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله اما الشطرنج) بكسر أوله ولا يفتح
والسين فيه لغة قاموس وجعل الخوى المكسر فيه مخمرا والحاصل ان فيه أربع لغات كسر
السين وفتحها مع الاعمام والاعمال وكذا حكمها ابن مالك لكن الاعمام هو الاشهر وكافي بهجرة
وبهجرة بالسين المهملة والسين المجمة ويجمع على شطارج وأصله بالمجمة شش ونك ومنه
سنة ألوان لان شش ستة وزنك ألوان وهي أعنى السنة الشاه والفرزان والقبيل والفرس والرخ
والبيدق واذ علم هذا فاول من وضعه فيما ذكره ابن خلدون وصاحب الغرر صه بهمه
مكسورة ثم مشهورة ابن داهر الهندي وضعه بالبهمة ويقال له شهرام بكسر الشين المجمة
مضاهاة لازدشير اول ملوك الفرس الاخيرة حيث وضع النرد مضاهاة للعالم وأهلها وافخرت
الفرس به فقصت حكما ذلك العصر بترجيحه على النرد بكونه ضربا مما سلا على أن لا قدر وان
الانسان قادر بسعيه واجتهاده يبالغ المراتب العلمية والخط السنية وان هو أهلها صارت به
من التحول الى الخضيض وأخرجه من روض العيش الاريض ومما جعله دال على ذلك ان
البيدق ينال بجر كته وسعيه منزلة الفرزان في الرياضة وجعلها مصورة فتأثيل على صورة
الناطق والصامت وجعلها درجات ومراتب وجعل الشاه المدير الرئيس والفرس والقبيل
مر كوين له والفرزان وزيره والبيدق رعاياه فكان الواحد من الرعية اذا أعطى الاجتماع
حقه في تمذيب نفسه وتمذيبها كان ذلك عونا على أن ينال رتبة الفرزان فكذلك الفرزان اذا
علت همته وتعدت قدرته طهت نفسه الى نيل رتبة الشاه وقتاله وكذلك ما يليه من القطع
وقبل وضعها بعض الحكماء ليعين لهم فيها ما خفي عنهم من مكاييد الحروب وكيفية ظفر الغالب
وخذلان المغلوب وبين فيها التدبير والحزم والاحتياط والمكيدة والاحتراس والقيمة
والخبرة والقوة والجلد والشجاعة والباس فن عدم شيامن ذلك علم موضع تقصيره ومن أين أتى
بسوء تدبيره لان خطاها لا يستتال والحجز فيها متلف الملهج والاموال واعلم ان في ترك الحزم
ذهاب المال وضعف الرأي جالب للعطب والهالك والمقصير سبب الهزيمة والتلاف وعدم
المعرفة بالتعبية داع الى الانكشاف وقامه ثمة (قوله فلننسبه الاختلاف) علمه مقدمة
على معلولها أي اختلاف مالك والشافعي في قولهما بابا حنسه وهو رواية عن أبي يوسف
واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار أبو زيد الحكيم حله كما في البحر معزيا
للحيط البرهاني عن ثعلب الأئمة السرخسي وأقره ط وغيره فكان مقدما على رد السائحات
له بقوله هذه الرواية ذكرها في النجدي ولم تستمر في الكتب المشهورة بل المشهور والرد على الاباحة

أوطاب مطلقا قامر أولا
أما الشطرنج فلشبهة
الاختلاف

قوله في تمذيب نفسه الخ
هكذا يامله وأهل احدهما
تأديب فاحذر اه معصمه

عليه وسلم فقال دعها فان هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن المحيط تفصيلا آخر في التقفي حاصله
انه يفتقر الحكم بين التقفي لازالة الوشحة فيجل أولها والمردفلا ومنهم من فصل بمشاهدة
التسبيح في الآلة عاينا فجل والايحرم وشبهه بسوق الدابة ان احتيج اليه حل والاحرم وقد
صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله الشيخ
عبد الرحمن افندي العمادى وقد مثل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك
حلال أم حرام فاجاب قدس سره من لايهترض عليه لصديق مقالة وأباحه من لم يذكر عليه اقوة
حاله فن وجد في قلبه شيئا من نور المعرفة فليقدم والافرجوعه الى ما نهاه عنه الشرع أصل
وأحكم والله أعلم وتتمام الكلام على السماع وعلى جواز ضرب النوبة للتبعية لذكر التفخيز
بأنى في الحظر والاباحة في كلام الشارح وسيدى الوالدرجه الله تعالى فراجعهما (قوله أو
يجلس مجلس الغناء) أى وان اشتغل عنه بك ونحوه أو يتبع صوت المغنية ولا من يسمع
الغناء بجر عن الملقط وقوله ولا من يسمع الغناء أى وان لم يجلس مجلسه لم يغاير ما قبله ويغنى
ان يقيد بالشهرة كما سبق في نظائره ط (قوله أو يجلس الفجور) كمجالس المجاناة والازسكات
فانها محرمة بل تؤدى الى الكفر كما قد شوهد مرارا وليس عندنا ثلها شئ من الدين كما يقيد
بعض الآثار (قوله لان اختلاطه الخ) لان حضور مجلس الفسق فسق كافى البدائع (قوله
وتركه الامر بالمعروف) أى عند توفر شرطه من نحو أمنه على نفسه من ضرر ورجاء بقوله
ونحو ذلك كما بين في تبين المحارم فراجعهم (قوله ومراهم من يرتكب كبيرة) بشرط اعلانها
فهي متافى عن النظم وكذا نقله في النونية بلاية عن الفتح فيحمل قولهم من يأتى بابا من البكا
على الاتيان به شهرة ولذا قال بعضهم أو يرتكب ما يحده ما شأنه ان يحده ولا يكون ذلك
الابشمار واطلاع الشهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يحده بالفعل اه من شرح المتقى
وبه علم ان قيد الشهرة يأتى في كل ما ذكر قال الزيلعى الاوجه في تعريف الكبيرة والصغيرة
فذكره المتكلمون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتهما بل بالاضافة فكل
ذنب اذا نسبته الى مادونه فهو كبيرة واذا نسبته الى ما فوقه فهو صغيرة اه وقيل أصح ما نقل
فيه عن الحلوانى ما كان شديدا بين المسلمين وفيه فتك حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة اه ط
وقد تقدم أيضا في أوائل الباب فراجعهم (قوله أو يدخل الحمام بغير زار) لان ابداء العودة
فسق وقيدته في الذخيرة بما اذا لم يعلم رجوعه عنه اه درمغنى (قوله أو يلعب بنرد)
هو الطاولة أى اذا علم منه ذلك فنج وخصه بالذكر لان اللعب فيه فسق بالنص وهو قوله عليه
الصلاة والسلام ملعون من يلعب بالنرد ومثله غيره من الملاهي والترد وضعه اردشير بن بابك
ولهذا يقال الترديشيه وهو أول ملوك الفرس الاخيرة وضع الترديشيه وضربهم املا للقضاء والقدر
وان الانسان ليس له تصرف في نفسه لا يملك له انفسه ولا يدفع عنها ضررا ولا يقدر ان يجابها
موتنا ولا حياة ولا سعدا ولا شقاء بل هو مصرف على حكم القضاء والقدر معرض بطور الانقاع
وطور الضرر وجعلها أيضا تمليلا للفظ الذى يناله العاجز بما يجرى لايه من الملك والحرمان
الذى يتلى به الحازم بما دار به عليه التلك وضعها على مثال الدنيا وأهلها فترتب الرقعة اثني
عشر يوما بعد شهر السنة والبروج ووجه القطع ثلاثين قطعة بعد أيام كل شهر والروح التى

أو يجلس مجلس الغناء
أو يجلس مجلس الفجور
والشرب وان لم يشرب
اختلاطه بهم وتركه الامر
بالمعروف يسقط عدالة
(أو يرتكب ما يحده)
لفسق ومراهم من يرتكب
كبيرة قاله المصنف وغيره
(أو يدخل الحمام بغير زار)
لانه حرام (أو يلعب بنرد)

اليهود مستدلون بالزيادة إذا أوصى بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب وذو كرمها
 الوصية للمغنين والمغنيات (أقول) هذا على إطلاقه لأن كلامنا في أنه متى يكون معصية على أن
 من أبا حبه مطلقا عدة في المذهب وله رواية في كلام الزيادات على أن تصحيح العيني واطباق المتن
 هو المذهب كما لا يخفى قال سيدي الزوالدرجته 'الله تعالى أن أراد أنه حرام مطلقا فهو مخالف لما
 حمله عليه في البناء والعناية فانهم استدلوا بعبارة الزيادات على أنه معصية لقصد الله وقلم
 يحرمه على عمومته فهو موافق لما قاله الامام السرخسي فكان حجة لا يمكن من القواين نعم
 ظاهره الاطلاق وقد يقال لفظة المغنين ظاهرة في أن المراد من اتخذ حرفة وعادة ثم رأيت في
 الفتح قال إن اسم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يكسب بها المال
 ألا ترى أنه إذا قيل ما حرفة فلان أو ما صناعته يقال معنى كناية قال خياط وحدا إلى آخر كلامه
 وفي ايضاح الاصلاح انما قال يغني للناس أي يجمعهم لأنه لو كان لسمع نفسه حتى يزيل الوحشة
 عن نفسه من غير أن يسمع غيره لا بأس به ولا يسقط عدالة في الصحيح اهـ وهكذا قال في شرح
 العيني وإن أشد شعرا فيه وعظ وحكمة فهو جائز بالاتفاق الخ ونحوه ما مر عن الفتح من قوله
 المحرم هو ما كان الخ فتدبر اهـ (أقول) وأنت خير بيان ما ذكره من النصوص لا يؤيد الاطلاق
 وعبارة الزيادات تفيد التقييد بالمشهورة وانما يكون بهم إذا كان للناس وقد تتبع الشارح
 المصنف في ذكر الاطلاق في محله والصحيح التفصيل كما علمت عن الهندية (تمة) قال الفتح
 في حاشيته أقول انما سمى الغناء غناء لان النفس تستغنى به عن غيره من الملاذ البدنية في حال
 سماعه وقال بعض الحكماء فضل الغناء كفضل النطق على الخمر والدينار المغنوش على
 القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم الغناء يحرك الهوى الساكن ويسكن ألم الهوى المتحرك
 وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يوصل إلى نعيم الدنيا والآخرة لأنه يؤنس الوحيد ويريح
 التعبان ويسلي الكئيب ويحضر على الشجاعة واصطناع المعروف وقال افلاطون هذا العلم
 أي علم الغناء لم يضعه الحكيم للهو واللعب ولكنه للمنافع الذاتية ولذة الروح الروحية وبسط
 النفس وترطيب العيوسات وتعديل السوداء وترويق الدم اهـ (وأقول) فعلى هذا لا يخفى
 اجوازه لاجل التداوي به اذ لم يوجد شيء يقوم مقامه كما قالوا في التداوي بالمحرم فتأمل اهـ
 قال في الخيرية في جواب سؤال بعد كلام في سماع السادة الصوفية نفعنا الله تعالى بهم ولو قيل
 هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع قرآن وموعظة فيجوز ويستحب ان لم
 تخرج الجروف عن نظمها وقدرها وان كان سماع غناء فهو حرام ومن أبا حبه من المشايخ
 الصوفية فيشروط ان يتخلو عن الله ويتعلى بالنقوى ويحتاج اليه احتياج المريض إلى
 الدواء له شرائط أحدها أن لا يكون فيهم أمرد والثاني أن لا يكون جميعهم الامن جنسهم
 ليس فيهم فاسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث أن تكون نية القوال الاخلاص لأخذ الابرة
 والطعام والرابع أن لا يجتمعوا لاجل طعام أو قروح والخامس أن لا يتقوما الا مغلوبين
 والسادس لا يظهرون وجد الاصادقين وفي التاترخانية عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به
 في الاعمال روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيته يوم العيد وفي الدهليز
 جارتان يتغنيان بالدف فجاء أبو بكر رضي الله عنه وقال لهما أنتغيان في بيت رسول الله صلى الله

يغني للناس رد الشهادة لاعلان الفسق لا للفسق فهو ثانی وفي ضمایه المعلوم الغناء على وزن فعال صوت المغني والغنى كثرة المال فالاول عدود والثاني مقصور اه ط (قوله لانه يجمعهم على كبيرة) قال في البحر ونظايره ان الغناء كبيرة وان لم يكن للناس بل لا يسمع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام خواهر زاده فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل الله ومنهم من جوز له للناس في عرس أو وليمة ومنهم من جوز له لا يسمع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوز له يستقيم به نظم القوافي وفصاحة اللسان اه وعلمه فيه وقد تقدمنا بعضه (أقول) ويمكن حمل كونه كبيرة على ما قاله السرخسي بان يكون كبيرة بسبب الاجتماع عليه ويؤيده كلام النسي في الكافي وهو المتبادر من لفظ يغني للناس وعلى ذلك حمل في النهاية ويؤيده ما يأتي عن ابن السكال والعيني من انه لو كان لنفسه انزيل الوحشة عنها الانسقط عدالة في الصحيح فهذا التصحيح موافق لهذا المتن كغيره من المتن وسكان عليه الممول فلا تغفل قال العيني في شرحه على البحاري اما الغناء فلا خلاف في تحريره لانه من الله واللعب المذموم بالاتفاق اما ما سلم من الحمرات فيجوز اقليل منه في الاعراس والاعیاد وشبههما وسئل أبو يوسف عن الدف أنكره في غير العرس مثل المرأة في منزلها والصبي قال لا أكرهه وأما الذي يجي منه اللعب الفاحش والغناء فأنى أكرهه الى أن قال أى العيني وقال المهاب الذي أنكره أبو بكر رضي الله عنه كثرة التثغير واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالالحن ألا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما أنكر مشابهته الزمر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخفى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالحداء يسمى النصب الانه رقيق اه ملخصا (قوله وكلام سعدى افندي يفيد تقييده بالاجرة) وقيدته التمهتاني بان يكون من الشعر مع التصديق بالكف كما يفيد في البناء باللهو وعبارة الزيادات تفيد التقييد بالشهر وقبان يكون للناس فافهم وتأمل (قوله فتأمل) والوجه ان اسم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يكتسب بها المال وهو حرام ونصوا على ان المغني للهو وأجمع المال حرام بالاخلاف وحديثه ذلك كانه قال لا تقبل شهادة من اتخذ المغني صناعة ياكل بها وعلمه في الفتح وسبأني قريبا (قوله وأما المغني لنفسه لدفع وحشته) من غير أن يسمع غيره فلا بأس به ولا نسقط عدالة في الصحيح كذا في التبيين وهو خلاف قول شيخ الاسلام كما عات عما تقدم وسئل ابن شجاع عن الذي يترنم في نفسه قال لا بأس في عدالة وفي البحر عن الفتح التغي المحرم هو ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحمية ووصف الخمر المهيج اليها الى قال وأما القراءة بالالحن فأباحها قوم وحظروا قوم والتمسار ان كانت الالحن لا تخرج الحروف عن نظمها وقد ورائه القباح والافغير مباح كذا ذكره متمافي باب الاذان ما يفيد ان التلحين لا يكون الامع تغيير مقتضيات الحروف فلا معنى لهذا التنصيص اه (قوله في العرس) والواحدة والاعیاد ومنهم من جوز له ان يستقيم نظم القوافي الى آخر ما قد مضى قريبا (قوله والمذهب حرمة مطلقا) هكذا حرر صاحب

لانه جعل الغناء الذي يجمع الناس عليه كبيرة اذ منه

يغني للناس) لانه يجمعهم على كبيرة هداية وغيرها وكلام سعدى افندي يفيد تقييده بالاجرة فتأمل وأما المغني لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة عناية وصحة العيني وغيره قال ولوفيه وعظ وحكمة فخرنا قافا قومهم من أجازة في العرس كما جاز ضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا اه وفي البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهرا هداية أنه كبيرة ولولنفسه وأقره المصنف قال ولا تقبل شهادة من يسمع الغناء

وترى الرياح اذا سجن غديره * حقيقه تنفسين كل قذاة
ما ان يزال عليه طي كادعا * كنطام الحنا في المرأة

فلوجه منع على هذا انهم اذا قيل ذلك على الملامى امتنع وان كان مواعظ وحكايا لا ت
تسم الا لذلك التفعي والله أعلم وفي الذخيرة عن النوازل شعر الادب اذا كان فيه مذ كر
القسق والخمر واللام يكره والاعتماد في اللام على ما ذكرنا في المرأة أى من انما ان كانت
معينة حمية يكره وان كانت ممتعة فلا اه وتقدم الكلام على ذلك في صدر الكتاب قبل رسم
المفتي وكذا باقى في الخطر والاباحة ونقل قبيل الوتر والنوازل عن الضياء المعنوى العشرون
من آفات اللسان الشعر وسئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسن منه حسن وقبيح منه قبيح
ومعناه ان الشعر كانه يحمى حين يحمى ويذم حين يذم ولا بأس باستماع تشديد الاعراب وهو
انشاد الشعر من غير لمن ويحرم هجومه لم ولو بعاقبه فما كان منه في الوعظ والحكم وذكر
انهم الله تعالى وصحة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان والامم فباح
وما كان من هجومه وخف فحرام وما كان من وصف الخلد ودود القود والشعر وفكره كذا
فصله أبو الليث السمرقندى ومن كثر انشاده وانشاؤه حين تنزل به مهماته ويجعله مكسبة له
تنقص مروءته وتردنيها عنه اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في الخطر والاباحة وأما وصف
الخدود والاصداغ وحسن القود والقامة وما رآه وصف النساء والمرد قال بعضهم فيه نظر
وقال في المعارف لا يليق باهل الديانات ويقتضى أن لا يجوز انشاده عنه من غاب عليه الهوى
والشهوة لانه يحجبه على اجالة فكره فيمن لا يحسن وما كان سببا لمحظوره فهو محظور اه لكن
قدمنا ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده أو عمله لتشبهات بلغة واستعارات
بديعة (قوله وضرب القصب) الذى فى البحر وغيره القصب والظاهر ان المراد بهما واحد
وهو الزمر فى الغاب لانه هو الذى يرقصون حوله ويدله ما فى البحر عن المعراج حيث قال
اللاهى نوعان حرم وهو الآلات المطربة من غير غناه كالزمار سواء كان من عود او قصب
كالشبابية أو غيره كالعود والطنبور لما روى أبو امامة أنه عليه الصلاة والسلام قال ان الله
تعالى بهتني رجة العالمين وأمرني بحق المعازف والمزامير ولانه مطرب مصدع عن ذكر الله والنوع
الثاني مباح وهو الدف فى النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره فى غيره لما روى عن
عمر رضى الله تعالى عنه ٣ انه لما سمع صوت الدف بهت ففطر فان كان فى واحة سكنت وان كان
فى غيره عمد بالردة وهو مكره للرجال على كل حال للتشبه بالنساء اه ونقله فى فتح القدير ولم
يقع به قال فى الصراحيه هذا اذا لم يكن للدف جلاجل ولم يضرب على هيئة الطرب اه
قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون طبل المسحر فى رمضان لا يقاطع الناعتين
للسحور كبوق الحمام يجوز تأمل والتشبه به لما فيها من الشجاء بالسكر وهو النشاط
ورفع اليدين (قوله الا اذا خش بان يرقصوا به خاتمة) وعبارتها وان لعب بشئ من اللاهى ولم
يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدا الله وملاعبته الاهل والقرص لا تبطل العدا لتمام
يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شنيع بين الناس كالزمار والطناير فكذلك وان لم
يكن شنيعا كالخدا وضرب القصب فلا الا اذا خش بان يرقصوا عند ذلك مقدمى (قوله ومن

وضرب القصب فلا اذا
خش بان يرقصوا به خاتمة
لدخوله فى حد الجائر
بحر (ومن)

قوله لما سمع صوت الدف
الخ لاهل الظاهر كان
اذا سمع

الولولة الحية ان لعب بالاصول بان يريد به الفروسية جزت شهادته لانه غير محظور بجمر لم يخصص قال
في الخاتبة وان لعب بنبي من الملاحى ولم يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالتهم
وملاعبة الابل والقرص لا تبطل العدالة ما لم يشغله عن الفرائض فان لم يشغله ولكنه شنيع
بين الناس كالزماير والطباير فكذلك وان لم يكن شنيعا كالحداه وضرب القصب فلا الا اذا
لخص بان يرقصوا عند ذلك اه (قوله نحو الحداه) أى لا ابل قال الشاعر الماهر

نحو الحداه

أوما ترى الابل التي * هي وليك أعظم منك طبعها

تصفي الى صوت الحداه * وتقطع البيداه قطعا

ولم يذكر الشعر وفي الهندية الشاعر اذا كان يقول لا قبل شهادته وان كان يدح وكان أغلب
مدحه اصدق قبالت والذي يعلم شعر العرب ان كان تعلم لا بل العربيه لا تبطل عدالتهم وان
كان فيه لحش اه قال سيدي الرواد بعد كلام ان المكره منه ما دام عليه وجهه صناعه
له حتى غلب عليه واشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعيه وبه قصر الحديث المتفق
عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لأن يمتلي جوف أحدكم فيحاضر من ان يمتلي شعره ا قاله يبر
من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والاطافات والقصايب اللطيفة والمعاني الرائقة وان
كان في وصف النمود والقود فان علماء الديبع قد استشهدوا من ذلك بالشعار المولدين وغيرهم
اهذا القصد وقد ذكر المحقق ابن الهمام في فتح القدير ومن المباح ان يكون فيه صفة امرأة
مسرورة بخلاف ما اذا كانت بعينها حبيبة وعمم بعضهم المنع الا ناعرفنا من هذا ان النغنى
المحرم هو ما كان في اللفظ بما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف النحر المهيج
اليها والحنان والهيجان لم يؤذى اذا اراد المتكلم هجاءه لا اذا اراد انشاد الشعر للاستشهاد
به اولته لم يفسد حشمة ولا غنم ويدل على ان وصف المرأة كذلك غير مانع ما سلف في كتاب الحج
من انشاد أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو محرم شعرا

قامت ترين ربه ان تهضما * سافا بخندة فوكعبا أدما

وانشاد ابن عباس شعرا * ان تصدق الطيرتك ليسا * لان المرأة في ماليتها مهيمنة
فلولا ان انشاد ما فيه وصف امرأة كذلك جائز لم تقله الصحابة رضي الله عنهم وعما قطع به في
هذا قول كعب بن زهير بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وما سعاد غداة الين اذ رحلوا * الا اغن غفيض الطرف مكول

تجلوعوارض ذي ظلم اذا ابتست * كانه منهل بالراح معلول

وكثير في شعر حسان من هذا كقوله وقد سمعته النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره في قصيدته
التي أولها

تبلت فؤادك في المنام خريدة * نسقي الضبيع ياردي سام

فاما الزهريات المجرودة عن غير ذلك المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه الطردة كقول
ابن الماتز

سقاها بغابات خليج كانه * اذا ما ختمه راحة الرمح جرد

يعني في تلك الرياض وقوله

قوله بخندة الخندة
كعندة المرأة التامة
القصب كالخندى وقوله
أدومادرم الساق كفرح
استوى والكعب والعظم
واراه الأدم حتى لم يبين له
هم اقاموس اه

لا تبطل عدالته الا اذا اعتاد ذلك اه قال في البحر وهو عجيب من محمل دلالة قال بصره
قليله ولم يسهطها بكثيره وظاهره انه يقول بان السكر منه صغيرة فشرط الاعتماد اه قال
سيدى الوالد قوله وهو عجيب من محمل الخ فيه نظر ظاهر يعلم مما قدمه عن الصدر الشهيدي ان
الادمان على شرب الخ شرط اسقوط العدالة عند محمل مع انه عن يقول بان مجرد شرب الخ
ولو بدون ادمان واسكاروا هذا قال المحدثى وانما قيل ذلك محمدى حيث اشترط الاعتماد
على السكر من النية لا احتياط فمع القليل يعفى من السكر ولم يسهط العدالة الا اذا اعتاد
ولم يكتب بالكمرة اه فان قلت لم اشترط الادمان في الشرب دون غيره مما يلوجب الحد
قلت ذكر البرجندى ان الوقوع في الشرب أكثر من الوقوع في غيره فلو جعل مجرد الشرب
مسهطاً للعدالة لادى الى الخرج اه قال في البحر واشرب الخ ان يشهد اذا لم يطاع عليه ما
في الملتقط واذا كان في الظاهر عدلاً وفي السر فاسد فافراد القاضي ان يعفى بشهادته لا يحل له
ان يذكرفه لانه هلك السر وابطال حق المدعى اه ولا فرق في السكر المسقط لها بين
المسلم والذى لما رماه انه اذا ذكر الذى لا تقبل شهادته (قوله ومن يلعب بالصبيان) في
الهندية حكى عن أبى الحسن ان شيخاً وصارح الاحداث في الجاهل لم تقبل شهادته اه قال
ط والمواد الاحداث المشتهون لا الاطفال الصغار تسلمت منهم عن البكاء أو طبعهم ويدل عليه
التعليل بعدم المروية ويحتمل ان المراد بهم ما نعيم ما ذكره يحمل على الكثرة وعمره اه (أقول)
قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لم يعبه الحسن ولا مامة ولو كان فيه أدنى ما يحل لمافعله به
يقع ان المراد الاحداث المشتهون تامل (قوله والطيور) أى من يلعب بهم اجمع طيور وهو جمع
طائر واللاعب بالسكر فعل قصده مقصد صحيح فله الراغب فاستأنى وانما ردت شهادته لانه
يورث غفلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء صوره سطحه ليطير طيره
اه بحر (قوله للاستئناس) أو لحل الكتيب كفى بلاد مصر والشام أى سابقا وفي بلاد فارس
الا ان (قوله الا ان يجر جم غفيرة) أى المملوك فتقرخ في وكرها فبا كل ويبيع بحر وان
لم يصعد السطوح قال في الهندية ولا شهادته من يلعب بالحمام بطيرهن فاما اذا كان يسهل
الحمام يستأنس به ولا يطيرها عادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط وهكذا في
الكافي وفتاوى قاضى خان الا اذا كانت تجرحا مات اخر ملوك فغيره فتقرخ في وكرها فبا كل
ويبيع منه اه (قوله لا كراهة للحرام) قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الرب بالمسحور بذلك
المقيم عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادة من استغل بأكل الحرام جوهر ط (قوله
والطنبور) بالضم قهستانى وقهره في الهداية بالمعنى (قوله وكل لهوشنيغ) من عطف العام
على الخاص قال في البحر وأراد المؤلف بالطنبور كل لهو كان شنيغاً بين الناس أحراراً عموماً
يكن شنيغاً كضرب القضيبي كما ذكره الشرح عن البحر قال في المحيط الرجل يلعب بشئ من
الالهى وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مستشعبة بين
الناس كالزمامير والطنابير لم تجز شهادته وان لم يكن شنيغاً الا مع قبولها الا ان يتفاحش بان
يرقصوا به فيدخل في حد المعاصي والبكارة تسقط به العدالة اه وقد ذكر الشيخ
هذا حد يشارف فوعا ما انما من دد ولا الدد معى والد الدالعب والهو أى ما أنما من شئ من الهو وفي

(ومن يلعب بالصبيان) اه لم
مروته وكذا في غالب كافي
(والطيور) الا اذا أمسكها
للاستئناس فيباح الا ان
يجر جم غفيرة فلا كراهة
للعوام عيسى وعناية
(والطنبور) وكل لهوشنيغ
بين الناس كالتنابير
والزمامير وان لم يكن شنيغاً

بان شربها كبيرة ولما افتتحتها دبت المشهور في الكثر انما سمع وذ كرمها شرب الخمر اه
 بل انما شرط الادمان عليه الاشتغال لالانها صغيرة لان الشهادة لا ترد الا بالادمان وظهوره
 بالاشتهار وأما مجرد الشرب مع قطع النظر عن سقوط الشهادة فقد علمت انه كبيرة ولو بقطرة
 فلا تغفل قال الصالحاني أقول نسبة الغلط الى هذا المصاحف في الفرق بين شرط الادمان للظهور
 وغيره من الاشربة غير مسألة المصريح فاضيقان في قنوا واه وعبارة ولا تقبل شهادة مدمن
 الخمر ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما شرط الادمان ليعلم ذلك عند الناس فان من اتهم
 شرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة وانما تبطل اذا ظهر ذلك أو يخرج سكران
 يستغفر منه الصبيان لان مثله لا يحتز عن الكذب وذ كرم الخصاص رحمه الله تعالى ان شرب
 الخمر يبطل العدالة وقال محمد رحمه الله تعالى ما لم يظهر ذلك يكون مستورا لحال اه وفي
 المقدمة صي وحسب شرط الادمان وهو الصحيح نعم اذا حمل الغلط على قول ابن السكال ان شرب الخمر
 انفس بكيرة يظهر لما قدمناه قريبا من ان شرب قطرة منه كبيرة وفي البدائع شرب الخمر احيانا
 للثقة ولا للثقة يكون عدلا وعامة المشايخ لا يكون عدلا لان شرب الخمر كبيرة محض اه
 (قوله قال وفي غير الخمر) قد علمت انها يشترط فيها ايضا (قوله يشترط الادمان) قدمناه
 اختلف في الادمان هل هو في الفعل أو النية على قولين محكيين فيه وفي الاصرار قال ابن كمال
 ان الادمان بالهزم أمر خفي لا يصلح ان يكون مدار العدم قبول الشهادة ومحصله ان ابن السكال
 يعمل الى ترجيح اشتراط الادمان بالفعل بالنية فراجع (قوله على اللهو) أي لاجل اللهو أي
 وهو موزون وواف وجهه ترجيح النفس على الاتفة ضمه الحكمة بحر عن المصباح والمراد به ان
 لا يكون للهو داوي فيدخل في اللهو الشرب للاعتياد قال في البحر فاطلق اللهو على المشروب
 وظاهره انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا قال في المنع هو خلاف الظاهر من العبارة لان
 الظاهر منها ان مدمن الشرب أي مداوم شرب الخمر على اللهو وقال الزيلعي أي مداوم
 شرب الخمر لاجل اللهو ولا شربها كبيرة وقال ملا خبير واو مدمن الشرب أي شرب الاشربة
 المحرمة فان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادة ما لم يكن على اللهو اه فاقاد كلامه ان
 الشرب على اللهو انما هو شرط في غير الاشربة المحرمة أما فيما لا يشترط وهو داوي ان كلام
 صاحب البحر والظاهر ان هذا هو الذي أحوجه الى ما ذكره من حمل اللهو في كلام الكثر على
 المشروب وهو مخالف الكلام الزيلعي فانه جعله شرط في الخمر رأينا ورجعنا باسمه كلام
 الشارح هنا والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة ترد الشهادة فيها سواء شربت على اللهو
 أم لا وظاهر كلامهم انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا وأما ادمان شرب غير المحرم لا يسقط
 الشهادة ما لم يكن على اللهو فحمل اللهو قيد الشرب وحله على شرب غير المحرمة هو الذي يظهر
 كما يظهر لي من كلامهم والله تعالى الموفق (قوله لشبهة الاختلاف) قال في البحر في قوله على
 اللهو إشارة الى انه لو شرب اللهو لم يسقط عدالته لان الاجتهاد فيه مساعا اه قال
 ط والاصح المحرمة نعم لو شرب لغصة شيء في حلقه ونحوه بما ينقصه لا محالة كان مباحا
 فاستأنى وفي العتابة لا تسقط عدالة اصحاب المروآت بالشرب ما لم يشتهر وفي الظهيرية من
 سكر من النبيذ بطلت عدالته في قول الخصاص لان السكر حرام عند السكال وقال محمد

قال وفي غير الخمر يشترط
 الادمان لان شربها صغيرة
 وانما قال (على اللهو) ليخرج
 الشرب للداوي ولا يسقط
 العدالة لشبهة الاختلاف
 صدر الشريعة وابن كمال

يخير بشئ توقف القاضي ملتقط (قوله للميت) وللايتيم هندية (قوله أبدا) أي
وان لم يخصم هندية (قوله وكذا الوكيل) أي شهادة الوكيل للموكل (قوله فكذلك) أي
لا تقبل عند أبي يوسف وتقبل عند الامام ومحمد كذا في الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول
الثاني لما قبل ان الفتوى والقضاء على قوله في الوقف والقضاء ط (قوله وممن الشرب)
قال في النهاية معزيا الى الذخيرة أراد به الادمان في النية يعني يشرب ومن نية ان يشرب
بعد ذلك اذا وجدته قال الرمي في حاشية الملح بخلاف ما اذا أفلح عنه فانه فاسق تاب فقبل
شهادته انتهى فاذا تم هذا الفرق بين الخمر وعمره لانه وان كان بطورة منها ارتكب
الكبيرة وترد شهادته لكن بالتوبة يزول فسقه ويعود عدلا وتقبل شهادته لكن لا تتم
التوبة بمجرد نية عدم الشرب بل لابد من الندم والاقلاع في الحال والعزم على
ان لا يعود واذا عات مع في الادمان وان غير المدمن نائب بانه قد أفلح عنه ونوى ان
لا يعود اليه سقط هذا الكلام كله لان الثاني تقبل شهادته سواء تاب عن الصغيرة
أو الكبيرة (أقول) لكن قد مدع عن الفتح عند الكلام على النائية ان تقبل الادمان
باليهية أمر خفي لا يصح ان يكون مدار عدم قبول الشهادة فتأمل (قوله لان بطورة
منها) فيه حذف اسم ان (قوله يرتكب الكبيرة) لانه يحرم قبلها وكثيرها والقليل
يطاق على القطرة بالاجماع خلافا لما عتقناههم يقولون باباحة القليل قال في الهداية وهذا
كفر لانه محمود للكتاب فانه معاصي الرجس ما هو محرم العين وقد جاءت السنة معقولة
ان النبي عليه الصلاة والسلام لام حرم الخمر وعليه انه قد اجماع الامة ولان قائله يدعو الى
كثيره وهذا من خواص الخمر ولانه لو أقر بشرب قطرة واحدة يلزمه الحد كما قرر في محله (قوله)
فترد شهادته) أي من غير ادمان هذا مخالف لما في الكافي حيث قال وانما شرط الادمان ليكون
ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر ضرر ولا يظهر منه ذلك لا يخرج من أن يكون عدلا وان
شربها كثيرا وانما سقط عدالة اذا كان ذلك يظهر منه أو يخرج سكران فتعاب به
الصبيان فانه لاهي ومثله ولا يجهز عن الكذب عادة وكذا من يجلس مجلس الفجور والمجانة في
الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب وفي فتاوى قاضيان لا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن
السكر لانه كبيرة وفي الذخيرة لا تقبل شهادة مدمن الخمر زيلعي وعيني وفي النهاية الادمان شرط
في الخمر ايضا في حق سقوط العدالة اه فلهذه نقول صريحة في عدم الفرق في اشتراط
الادمان بين الخمر وعمره فاذ كره الشرع تعالى صاحب البحر ليعمل عليه أبو السعود وقد
تقدم انه يشترط الاشتمار في كل من أتى باباس أبواب البكائير بزيادة (أقول) وكذلك صمم
شرط الادمان في شرب الخمر لسقوط العدالة البرجندی وصاحب الثقة وعليه كلام الدرر حيث
عمم الشرب شرب الخمر والعرفى والزوج ونحوها كما في عبد الحليم (قوله وماذ كره ابن الكمال)
من ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه (قوله كما حرره في البحر)
قال فيه وذكرا ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا تسقط العدالة الا بالادمان عليه قال في
الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد لم يثبت بنفس قاطع
الا اذا دهم على ذلك اه وهو غلط من ابن الكمال لما قدمناه عن المشايخ من انما صرح

للميت أبدا وكذا الوكيل
بعد ما اخرج من الوكالة ان
خاصم اتفقا والا فكذلك
عند أبي يوسف (وممن
الشرب) ان غير الخمر لان
بطورة منها ارتكب الكبيرة
فترد شهادته وماذ كره ابن
الكمال غلط كما حرره في
الهي

شهادته اه أى صورة ذى روح (قوله اقمه الموت) وان لم يقمه بان كان عدلا تقبل كذا
 قومه شمس الأئمة قال الرضى وينبغى أن يكون منه له بائع الطعام اقمه الغلاء والشد على
 الخاص اه (اقول) وهذا ايضا ان لم يقمه بان كان عدلا تقبل (قوله وكذا الدلال) أى فيما
 عقده لعدم صحة الشهادة على فعل نفسه أو مطالعة الكثرة كذبه فى التفتيح لسيدي الوالد مثل فى
 شهادة الدلال العدل الذى لا يخاف ولا يكذب هل تقبل الجواب نعم اذا كان كذلك تقبل قال
 فى البحر وكذا لا تقبل شهادة الخاص وهو الدلال اذا كان عدلا لم يكذب ولم يخاف اه وقدمنا
 عن الفتح ان اهل الصناعات الدائمة الاصح انهم تقبل كالزبال والحجام لانهم اولواها قوم صالحون
 غلام يعلم القادح لا يبق على ظاهر الصنعة وكذا الدالون والنحاسون ويحتمل ان المراد الدلال
 اذا شهد على الجميع فانه قال فى الهندية الوكيلان يابيع والدالان اذا شهدا وقالوا نحن بعنا
 هذا الشئ من فلان لا تقبل شهادتهما اه (قوله والوكيل) أى بالنسبة (قوله ولو بائعات
 النسكاح) أى لا تقبل بائعات النسكاح لانها شهادة على فعله وقوله ولو بائعات النسكاح للتبديل
 لالة القيمة ومثله سائر العقود التى يشرها الا يصح شهادتهما اذا صرح بانه بائعها وكافة اما اذا
 شهدانه ملكه او فى اجارته تقبل وفى بعض نسخ الشرح زيادة واولى ولو بائعات النسكاح
 ترقيا اذ هو منافى وهى الاولى (قوله اما لو شهدنا امرأته تقبل) لانه شهادة بتمام النسكاح
 لا بعقده (قوله والحليلة الخ) مقتضاه ان من لا تقبل شهادته له لا يجوز له ان يحقها
 ويشهد كما اذا كان عبدا لامرأته او ابنة او نحو ذلك فليتمل سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (اقول) وسه فى قرية من البحر عن المنة ان اشرب انوار ان يشهد اذ لم يطاع عليه وانه لا
 يحل له ان يمتك بغيره كرفقه وابطال حق المدعى (قوله بالنسكاح) أى بائعانه ولا يذكر الوكالة
 أى انه كان وكيله لاقية (قوله بزانية) عبارتها وشهادته الوكيلين والدالين اذا قالوا نحن بعنا هذا
 الشئ أو الوكيلان بالنسكاح أو بالخامع اذا قالوا نحن فعلناه هذا بالنسكاح أو بالخامع لا تقبل
 اما لو شهد الوكيلان بالبائع أو بالنسكاح انهما مكرهته أو ما كرهته تقبل وذكر أبو القاسم
 أنه كره الورثة النسكاح فشهد رجل قد تولى العقد والنسكاح يذكر النسكاح ولا يذكر كراهه
 تولاه انت (قوله ومخلصه) أى لمخلص ما ذكره المصنف فى كتاب الاجارة من كتابه المسمى
 بالمعين (قوله الدالين والصكاكين) اذا كان غالب حالهم الفساد لكثرة الكذب منهم
 غالبه اما اذا غالب عليهم الصلاح فالصحيح انهم تقبل كفى الهندية وقدمناه آنفا (قوله
 والمخضرين والوكلاء المقتة له على أبوابهم) أى القضاة وهو متعلق بالثانى وحذف من
 الاول نظيره قال ح الوكلاء المقتة الذين يجتمع معون على أبواب القضاة فيكونون للناس
 فى الخصومة اه قال نضر الدين ما سئل عن شهادة أعوان الحاكم والوكلاء على أبواب
 القضاة قال لا تسمع شهادتهم لانهم ساعون فى ابطال حق المستحقين فهو فسق فلا تسمع (قوله
 وفيها) مكر مع ما يأتى منها (قوله أخرج من الوصاية) نص على التوهم لانه اذا لم يخرج
 فشهادته لا يثبت بدين أو غيره باطله سواء كانت الورثة كبارا أو صغارا ولو شهد على الميت
 بدين ثبت على كل حال هندية (قوله بهدقواها) اما اذا لم يقبل بهدقواها أو موصى
 ولم يرد فشهد قال قاضى يقول له أتعلم الوصاية فان قبل أبطاها وان ردا مضاهها وان لم

لأقمه الموت وكذا الدلال
 والوكيل ولو بائعات النسكاح
 اما لو شهدنا امرأته تقبل
 والحليلة انه يشهد بالنسكاح
 ولا يذكر الوكالة بزانية
 وتسهل واعقده قدرى
 افندى فى واقعته وذكره
 المصنف فى اجارة معينة
 معزى بالزانية ومخلصه انه
 لا تقبل شهادة الدالين
 والصكاكين والمخضرين
 والوكلاء المقتة له على
 أبوابهم ونحوه فى تناوى
 مريد زاده وفيها وصى
 أخرج من الوصاية بهدق
 قموها لم تجز شهادته

بعدم الكراهة فيه فالظاهر ان يمد هو وما بعده في الصحراء (قوله وطفيلى) يتبع الدعوات
من غير ان يدعى وصار عادة له وان أمم بجمرة أى بلاخلاف كفى البحر (قوله ومضرة) لرفضه
المروءة ان اعتاد ذلك واشتهر ولا يرتكب المحظورات غالباً بلاخلاف كفى الهندية (قوله
ورقاص) ومنه الكوش والحريية والمعروف بالسماع كل ذلك حرام فن اعتماده واشتهر
عنه بقدر في عدم التردد ما يقع من غلب عليهم الحال ويقعون ذلك بدون اختيار فنفعنا الله
تعالى بهم **ك** كما أوضح ذلك سيدى الوالد فى رسالته شفاه العليل وبل الغليل فى حكم الوصية
بالخطة ومات والتمثيل (قوله وشهام للادبة) محمول على الاعتياد أقاده فى الهندية (قوله وفى
بلادنا يشتمون بائع الدابة) فيجوز فى التفسير فى الاعتياد ودعاهمه وكثيرا ما يدعون الدابة
وبائعها فلا يجوز ان الدابة وغيرهما من الجاد وقد ورد التصريح بالنهي عن العن (قوله
لا تقبل شهادة الخيل) ذكره فى الهندية عن المحيط (قوله يستقصي) بالصاد المهملة أى يبالغ
(قوله فيما يقرض) وفى نسخة يقبض وهو كذلك فى الخلاصة والذى فى شرح الوهبانية لعبد البر
والشربة لا يقرض بالياء المثناة تحت والقاف **ح** (قوله ولاشهادة الاشرف من
اهل العراق انهم) لانهم قوم يتعصبون فاذا ناب قوم احدهم منهم نائبة أى سيدد قومه
فيشفع فلا يقوم ان يشهد له بزور **هـ** وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بحرف قال
الرملى قال الفزى قلت وفى الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله اثنان وجره اثنان فالطرح
أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان أصل الشهادة لا تقبل عند العصبية
فالطرح أولى **هـ** وفى معنى **ك** كما فى موانع قبول الشهادته قال ومن العصبية ان
يفض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا **هـ** (اقول) من التعصب ان يفضيه
لانه من حزب فلان او من اصحابه او من اقاربه او منسوبة **هـ** قال عـ هذا الحليم فى حاشية
الدرر ولا يذهب عليك ان أكثر طائفة القضاة بل الموارى فى عصرنا بينهم تعصب ظاهر لا جمل
المناصب والرتب فينبغى ان لا تقبل شهادتهم على بعض ما يثبت عدلته كما لا يخفى **هـ**
(قوله ولا من انتقل من مذهب أبى حنيفة الخ) أى استخفاً لانه لا يكون أهلاً للشهادة فلا
يعتمد عليه مخ وتقدم فى باب التعزير ان من ارتحل الى مذهب بدون حاجة شرعية يعزى
فيكون ذلك معصية موجبة لرد شهادته ولانه ليس للعالمى ان يتحول من مذهب الى مذهب
وبسبب توى فيه الحنفى والشافعى وقبل ان انتقل الى مذهب الشافعى ايزوج له أخاف ان يكون
محبوب الايمان لاهلته بالدين بحجة فذرة فنية من كتاب الكراهية وفى آخر هذا الباب من
المنح وان انتقل اليه لقله مجالاة فى الائمة اداو الجرائد على الانتقال من مذهب الى مذهب كما
يقوله عـ بل طبعه اليه افرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته **هـ** فعلم عجموع ما ذكرناه
ان ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وانه اذا لم يكن افرض صحيح فافهم ولا تكن من
المتعصبين فيجزم بركة الائمة المجتهدين فنعنا الله تعالى بهم أجمعين فى الدنيا والآخرة آمين
وتقدم هذا البحث متوفى فى فصل التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان والحنوط)
أى اذا التزمكروا بذلك اما اذا كان يبيع الثياب ويشترى منه الاكفان تجوز شهادته
جامع الفتاوى وبحرفى الهندية اذا كان الرجل يبيع الثياب المصورة أو يبيعها لا تقبل

وطفيلى ومضرة ورقاص
وشهام للدابة وفى بلادنا
يشتمون بائع الدابة فتح وغيره
وفى شرح الوهبانية لا تقبل
شهادة الخيل لانه الخيل
يستقصي فيما يقرض من
الناس فيما خـ من زيادة على
حقه فلا يكون عـ دلاً ولا
شهادة الاشرف من أهل
العراق انهم منهم وثقة بل
المصنف عن جواهر
الفتاوى ولا من انتقل من
مذهب أبى حنيفة الى
مذهب الشافعى رضى الله
تعالى عنه قال وكذا بائع
الاكفان والحنوط

وينفعه ذلك خاتمة (اقول) وهل مثله ما اذا كان مضية ولا يرضى صاحب الطعام الا بذلك
بحرور والذي في حقه ان عذرا ايضا فليراجع امامه هذه الضيف فالظاهر انه اذا لم يكن بينهم
مباشرة تامه اما اذا كان فلا يكون عذرا ولا بحررا ايضا (قوله) وخروج افرجة قدوم امير
الهندية اذا قدم الامير بالمدن فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خاف بطالت
عدا اثم الا ان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل عدا اثمهم والقنوى على اثمهم اذا خرجوا
لا تعظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار تبطل عدا اثمهم كذا في الظهيرية وقاضيان
وعلمه في القنوى الصغرى بشيخه الطارقي فصار مرتكبا للعوام لانه حق العامة ولم يهمل
للجلوس اه وهذا التعميل بقيه مدانه اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادحا مطلقا ولا
يناقيه ما تقدم اذا تاملته لكن كلام قاضيان بقيه مدانه قال ابن وهبان وينبغي ان يكون
ذلك على ما عناه اهـ بل البلد فان كان من عادة اهـ بل البلد انهم ينفعلون ذلك ولا يتكبرون ولا
يستخفون فيه ينبغي ان لا يقدح ذكر ابن الشحنة بعده فقول المصنف وينبغي الخ ليس كما ينبغي
اهـ ومنه في البحر قال الخطيب الرملي اقول فتحرر من مجموع ما ذكرناه ان كان الامير غير صالح
قدح في العدا المطلقا وان كان صالحا ولم يشغل الطريق لا يقدح وان شغله قدح وانت على علم
بان الحدكم بدور مع الهة والهة في القدح او تكاب ما هو محذور وتعظيم الناس في ذلك فعلى
ذلك يدور الحدكم تأمل اهـ (اقول) هذا بمنزل مما قدمناه فيما اذا خرج للاعتبار ولم يجلس
في الطريق وكان الامير صالحا او فاسقا ولم يقدح تعظيمه فحينئذ لا يقدح كعالمات فافهم (قوله)
وركوب بحر) اي بحر الهند وهو البحر الاحمر المعروف الا ان بحر السويس لانه اذا ركب
البحر الى الهند فقد حاطر بنفسه وذنيه ومنها سكة في دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم
وتشبههم بيمينه لا بذلك ما لا يرجع الى الهة غفيا فاذا كان لا يبالى بما ذكر لا يامن ان ياخذ من
عرض الدين فيشهد بالزور وقال ظهير الدين لا ينعى قال الامام عبيد البر والذي يظهر ان
المانع ليس الركوب لانه مطلقا بل مع ما فتن به وهذا حين كان الهند كله كنرا كما يشهد اليه
التعليل كيف والنص القطعي اباح ركوب البحر مطلقا الا عند ظن الهلاك وما زال السلف
يركبون البحار من غير ان يذكروا نص القرآن العظيم اعظم دليل على الجواز اهـ بتصريف وفي
القصة تاني وقيل بشهد ركوب البحر للتجارة وغيرها وهو الصواب اهـ ط (اقول) لاسيما في
زماننا الا ان فانه لا يخاطرة بالنفس ولا محمل لظن الهلاك في السفن المختصة الا ان وهى
المغروفة يابور النار فان سيرها بالاجل لا بالبرح فان المجمل يدور بخار الماء المغلي بالارفة لا يخشى
من نواف الانادر من غفلة الملاحين (قوله) ولبس حرير (قوله) واخر مجمل ذلك فيما ينظر على
من شهر بذلك ط اما لبس الحرير فله مرتبة الاما استغنى واما البول في السوق فلا خلا له بالمرودة
واما استقبال الشمس والقمر في البول فلا يكره اهـ فذلك لانهم آيتان عظيمتان من آيات الله
الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم او امراد بالاستقبال استقبال عيهم فلو كان في مكان
مستور ولم تكن عيهم جاعرا أى منه بان كان ساترا يمنع عن العين ولو صابا فلا كراهة كما اذا لم
يكونا في كبد السماء كما حررته في معراج النجاش على نور الايضاح (اقول) ومثل لبس الحرير
استعمال ما يحرم شرعا كفضة وذهب وقوله أو الى قبله ظاهره ولو في بناء مع ان الأئمة يقولون

وخروج افرجة قدوم امير
وركوب بحر ولبس حرير
ويول في سوق او الى قبله
او شمس أو قمر

عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل
شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه اه (قوله والعالم الخ) اني بدعنا اتوهم أن العالم المدرس (قوله
من يستخرج المعنى) السين والتاء زائدان والمراد بانراجه من التركيب فهمه منه والظاهر أن
المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض آلياتها ط قال في الاشباه والاهلية للتدريس
لا يخفى على من له بصيرة والذي يظهر انما يعرفه منطوق الكلام ومعناه وبعرفة المفاهيم
وان تكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ
المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجب اذا سئل ويتوقف ذلك على
سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ
لا يلحن واذا لحن قارئ يحضره رد عليه اه (اقول) لكن يؤيد أن المراد به من يعلم العلوم
الشرعية ما قاله قاضيخان اوصى لاهل العلم بالبحر يدخل اهل الفقه والحديث اه (قوله
ومجازف في كلامه) هو المكترمه الذي لا يتحصى الصدق فان من كثر كلامه كثر قطعه والمجازفة
هي التكلم بالامور الشرعية روى ان الفضل بن الربيع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد
شهادته فعاتبه الخليفة وقال لم ترددت شهادته قال لا في سمعته يوما يقول للخليفة انا عبدك
فان كان صادقا فلا شهادة له بعد وان كان كاذبا فيكذلك لانه اذا لم يبال في محاسن الكذب فلا
يبالي في مجامع نعدره الخليفة اه زاد في فتح القدير بعده والذي عندي ان رد أبي يوسف شهادته
انيس للكذبة لان قول الحرابي فيه انا عبدك انما هو مجاز باعتبار معنى القيام بخدمة من وكوفي
تحت أمر كعنة لاله على اهانة تقضى في ذلك والتكلم بالمجاز على اعتبار الجامع فان وجهه
الشبه ليس كذبا محظورا ثم عارولذا وقع المجاز في القرآن ولكن رده لما يدل عليه خصوص هذا
المجاز من اذلال نفسه وطاعته لاجل الدنيا فرع ما يضر هذا الكلام اذا قبل لتعليقه فعديل الى
الاعتذار بما يصير من خاطره اه (قوله أو يخالف فيه) أي في كلامه كثير أي وان كان في
صدق فان جرائته على ذلك تقتضي قلة ما لا يهتكمور الدين ولانه ربما اداه ذلك الى الكذب
فيه وقد عده في الطريقة الحميدة من جملة آفات اللسان وساق آيات واحاديث ثم قال ان الخلف
بالله تعالى صادقا جائز بالخلاف لكن اكثاره مكره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الخلف
حنت او ندب وعامة فيها (قوله او اعتاد شتم اولاده وغيرهم) كما ايكده اهله فان كان ذلك يصدر
منه احيانا لا يؤثر في اسقاط اعدائه لان الانسان قلما يحلومنه هندية قال في القبح وقال نصير
ابن يحيى من يشتم اهله وعما يكره كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان احيانا يقبل وكذا الشتم
للعيوان كدرايته اه قال في شرح ادب القاضي ان من سب واحدا من المسلمين لا يمسكون
عدلا كما في الشرع بلاية وحرابن وهبان مسلة الشتم حيث قال والفقه في ذلك ان الشتم
لا يحلوا ما ان يكون بمقامه او بما ليس فيه في وجهه او غيبته فان كان في غيبته فهو غيبة وانما
توجب الفسق وان كان في وجهه فقبلة اسائة ادب وانه من ضيع وعاع الناس وسوقهم الذين
لا صروفهم ولا حيايتهم وان ذلك مما يسهط اعدائهم وكذا اذا كان السب بالامانة والابهاد كما
يفعله من لا اخلاق لهم من السوق وغيرهم اه أي وان كان بما ليس فيه كذب وحكمه
ظاهر وما يؤيد ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية

والعالم من يستخرج المعنى
من التركيب كما يحق وينبغي
(ومجازف في كلامه) أو
يخالف فيه كثير أو اعتاد
شتم اولاده وغيرهم

اليه وفي فتاوى الخافق سئل في شخص ادعى عليه واقبعت عليه بيعة فقال انهم ضربوني خبة
ايام فحكم عليه الحاكم ثم اراد ان يقيم البيعة على الخصومة بعد الحكم فهل تسعج الجواب
قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عدوة دينية وهذا قبل الحكم واما بعده
فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له ان يقضي بشهادة الفاسق ولا يجوز
له فاذا قضى لا ينقض اهـ يمكن يعارضه ما قدمناه ان نقاع الرمي وصرح يعقوب باشا في
حاشيته بعدم نقض قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه واقول وقمنا به يقضي ان العصبية
كلها فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يفيض الرجل لكونه من بني فلان او من
قبيلته كما في معنى الحكم اهـ (اقول) وقدم الشارح عبارة البيعة قونية اول القضاء واقربها
سيدى الوالد وكذا الخير الرمي في فتاواه تنبيهه (قوله) فتقبل له لاعلمه هذا يقيد بقوله الغير
عدوه اذ لم يفسق به كباقي (قوله) واعقد في الوهبانية والهجبية قبولها الخ قد عادت ما تحصل
عما سبق ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وعدم نقض القضاء به او المسئلة
دائرة في الكتب فاحفظه (قوله) مالم يفسق بسببها وهي الزاوية المنصوصة والاطلاق
اختيار المتأخرين وفي القهستاني ما يقيد ان ماعليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم وزماننا
اهـ وينبغي ان يقال فيه ما قيل في مدمن الخمر من الاشتهار ط (قوله) قالوا والحد ففسق
لانه في عنقه ففسقه في الطرية المحمدية بان يلزم نفسه بفسقه وارادة الشر له وحكمه ان لم يكن
بظلم اصابه منه بل بحق وعدل كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فخرام وان كان بظلم اصابه منه
فليس بجرام وان لم يفسد على اخذ الحق فله تاخير الى يوم القيامة قال الله تعالى ولئن انتصر
بعد ظلمه فاولئك ماعليم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الارض
بغير الحق اولئك هم عذاب اليم وسوف للنهي احاديث دالة عليه من قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لا تظهر الشهامة لاختيك فيه عاقبه الله وبياتك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل المؤمن
ان يحجره ومنا فوق ثلاث فاذا حصرته ثلاث فليماقه وايسلم عليه فان رد عليه فقد اشتهر كافي
الاجر وان لم ير عليه فقد اياه بالاشم وهذا المحمول على الهجر لا جمل الدنيا او اما لا جمل الآخرة
والعصبية والاداب فخانزل مستحب من غير تقدير اهـ (قوله) سواء شهد على عدوه او غيره
اوله ما قيل عليه من فساد ان عدو الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا معنى له
اذ شهادة عدو زيد على عمرو مقبولة فدل في العبارة سقطا اهـ (اقول) حيث كان عدم قبول
شهادة العدو على عدوه مبنيا على انه يفسق بالعداوة والفسق مما لا يجزأ فله معنى وانس في
العبارة سقط وحينئذ لا فرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفرق الحال لو كان عدم القبول مبنيا
على التهمة فتأمل ذكره الحوى (قوله) لا تقبل شهادة الجاهل قال في معنى الحكم ولا من
لا يحكم فرائض الوضوء والصلاة ومن سافر فاحتاج للتيمم فلم يحسنه ولا المنجم وان اعتقد عدم
نائب الجرم وادعى انها دالة ويؤدب حتى يكف عن هذا الاعتقاد ولا يصدق لقوله تعالى فلا
يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول (قوله) على العالم ليس بقيد دليل التفرع
والتمثيل ح (قوله) افسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا قدم في باب التعزير ان للقاضي ان
يسأل عن سبب فسق الشاهد فلو قال الطاعن هو ترك واجب سأل القاضي المشتموم عما يجب

فقبل له لاعلمه واعقد
في الوهبانية والهجبية
قبولها مالم يفسق بسببها
قالوا والحد ففسق للنهي
عنه وفي الاشباه في تحفة
قاعدة اذا اجتمع الحرام
والحلال ولو العداوة
للدنيا لا تقبل سواء شهد
على عدوه او غيره لانه فسق
وهو لا يجزأ وفي فتاوى
المصنف لا تقبل شهادة
الجاهل على العالم لفسقه
بترك ما يجب تعلمه شرعا
فحينئذ لا تقبل شهادته على
منه ولا على غيره ولما حكم
تعزيره على تركه ذلك ثم قال

انت خير بان فعل الكبير والاصرار على الصغيرة قاذح في العدة وقد مر ط في القيمة له عدم
 القبول كونه فسق بثلث العداوة وعلى هذا عدم قبولها طاقا ظاهرو ينبغي تقييده بما اذا
 كانت عداوة ظاهرة كما يفيد ما ياتي عن الفسخ في شرح قوله او يرتكب ما يوجب الحد فمجرد ان
 الوجه عدم القبول مطلقا والاعتدال بالاثم كما مر عن كثر الروس لا ينافيه لان الفاسق لا يقبل
 للاثم ايضا وما ياتي عن ابن النكاح يمكن حمله على ما اذا لم يفسق به اقلية اتم له قال سيدي الولد
 رحمه الله تعالى * (الثاني) * لو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه واعتداله منه بفسق
 نفسه ولا يكون ذلك قاذح في عدالة المدعى انه عدو عالم ثبت المدعى انه عدوله * (الثالث) *
 لو قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه او على غير عدوه هل يصح اولا قلنا ان المانع من قبول
 الشهادة هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا فاذا لان القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ
 قضاؤه ويصح وان قلنا انه اعني آخر اقوى من الفسق لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره
 وذكر ابن النكاح في اصلاح الايضاح ان شهادة العدو له عداوة جائزة عكس شهادة الاصل لفرعه
 اه وهذا يدل على انه لم يقبل للتممة لا للفسق اه قال سيدي الولد رحمه الله تعالى قوله لان
 القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ قضاؤه ويصح قال الرمي وصرح بعقوب باشا في حاشيته
 بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه (واقول) وقياسه يقتضي ان العصبية
 كذلك فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يبغض الرجل اسكونه من بني فلان او من قبيلة
 كذا كما سمي في قرية ما نقول ان معين الحد كما ملة اه * (الرابع) * قد يتوهم بعض المتفقهة
 والشهود ان كل من خصم شخص في حق وادعى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما
 بالعداوة واما كذا بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرت نعم لو خصم الشخص آخر في حق
 لا يقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه
 اذا تخصص اثنان في حق لا تقبل شهادة احدهما على الاخر لما بينهما من الخصامة اه قالت
 ويدل له ما في فتاوى فاضيل من باب ما يطل دعوى المدعى رجلا لخصمه رجلا في دار وفي
 حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم انه لو شهد
 على رجل آخر فخاصمه في حق قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا
 لئلا يشهد عليه وطالب الرد واثبت دعواه ببينة او اقرار او نكول فحينئذ بطلت شهادته وهو
 جرح مقبول كما صرحوا به وسما في بيان الجرح * (الخامس) * اذا قلنا لا تجوز شهادة العدو
 على عدوه اذا كانت دينوية بل الحكم في القاضي كذا سق لا يجوز قضاء القاضي على من بينه
 وبينه عداوة لم أقف عليه في كتب اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان
 قضاؤه عليه بعهدي ينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدو وبمضمر من الناس في مجلس الحكم
 بطالب خصم شرعي ينبغي ان ينفذ وقرئ الماوردي من الشافعية بينه ما بان اسباب الحكم
 ظاهرة واسباب الشهادة خافية بجر وقد مرنا واول الباب أن في المسئلة قوله قواين معتدين
 احدهما عدم قبولها على العدو وهو اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز والمقتضى ومقتضا
 ان العلة العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو ايضا ثانيا ما أنها تقبل الاذا فسق بها
 واختاره ابن وهبان وابن الشحنة فراجعه وكذا تقدم في اول القضاء الكلام على ذلك فارجع

اعلم ان هذا التفرع بعض من المفهوم السابق فالجواب من قوله زاد الخ بل في اقتصار العيني
وتعادل الوانى اشارة الى انه ما نقصا من العبارة السابقة اشتراط الاجر وهذا قال القهستاني
ولو بالأجر وتقدم الكلام على ما في ظاهر التعليق فانهم (قوله بن زيادة اضطرارها) أى
وفي الفروع تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليظهر قوله فكان كالشرب للتدوى ط
(قوله واختيارها) مقتضا لو فعلته عن اختيارها لا تقبل سيدي الوالد رحمه الله تعالى
(قوله فكان كالشرب) أى شرب محرم للتدوى فانه يجوز عنه الدماء للضرورة (قوله
وعدو) أى على عدوه كما في الملتقى (قوله بسبب الدنيا) لان المعادة لاجلها حرام فمن ارتكبها
لا يؤمن من القول عليه أما اذا كانت دينية فانها لا تمنع لانها تدل على كمال دينه
وعداوته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منه كراهما عالم بتميمه بدليل
قبول شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهم من العداوة الدينية والمقتول عليه وعلى القاتل
والمجروح على الجراح أو الزوج على امرأته بالزنا ذكره ابن وهبان وفي خزانة المفتين والعدو
من يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وقيل يعرف بالعرف اه ومثله العداوة الدنيوية
ان يشهد المقتول على القاتل والمقتول عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج
هنا نظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليه بالزنا الا اذا فقهوا ولا وانما المنع مطلقا قول الشافعي
وفي بعض الفتاوى وتقبل شهادة الصديق لصديقه اه أى الا اذا كانت متناهية بحيث
يتصرف أحدهما بامال الآخر كما تقدم ثم اعلم ان المصريح به في غاي كذب أصحابنا والمشهور
على ألسنة فقهاءنا ما ذكره المؤلف من التفصيل ونقل في القيمة ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع
ما لم يفسق بسببها أو يجلب مفسدة أو يدفع بها عن نفسه مفسدة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما
في الوقعات وغيرها اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة فبخلافها وفي كنز الروس شهادة
العدو على عدوه لا تقبل لانه منهم وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال اسنادنا وهو الصحيح
وعليه الاعتماد لانه اذا كان عدلا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا اه
واختاره ابن وهبان ولم يفتقه ابن الشحنة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه ابو
داود مرفوعا لا تجوز شهادة خاش ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذى حجر على أخيه والغمر الحقر
ويمكن جعله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحق قد فسق للنهي عنه وقد ذكر ابن وهبان رحمه
الله تعالى تميمات حسنة لم ارها غيره * (الاول) * الذى يقتضيه كلام صاحب القيمة والمبسوط
انا اذا قلنا ان العداوة فادحة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لاني حق العدو
فقط وهو الذى يقتضيه الفقه فان الفسق لا يجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في
حق آخر اه فالتدليل على المؤلف على عدوه بل اطلقه ويقاس على قولهم ان الفسق
لا يجزأ الفاضل اذا كان عليه أنظار وقت عديدة وثبت فسقه بسبب خيانتة في واحد منها فهل
يسرى فسقه في كلها فيعزل اجاب سيدي الوالد بالسريان وانه يعزل منها جها وبه اتفق ابو
السعود وكتب الرملى هذا الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو للمهمة لا للفسق ويؤيد
ما ياتي عن ابن الكيال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علماءنا صرحوا بان شهادة العدو على
عدوه لا تقبل فالتقديم بكونه على عدوه ينفي ما عداه وهو المتبادر للافهام فتأمل اه (اقول)

بن زيادة اضطرارها
وانما سببها واختيارها
فيمكن كالشرب للتدوى
(وعده وبسبب الدنيا)
جعل ابن الكيال عكس
الفرع لاصله

الاسم ومنها الحديث على ما قرأته في الفائق ثلاثة من أمر الجاهلية الطعن في الانساب
 والنباح والافتراء فالطعن معروف والنباح ما ذكره والافتراء جمع توهمي منازل القمر
 والعرب كانت قطة قد ان الاطار والظهير كلها تنجي منها وقيل الفوح بكلامه صوت اه رملي
 على المنح قال في البحر قوله هم ان الناحية لا تسقط عدالتهم الا اذا ناحت في مصيبة غير عام
 ان النباحة كبيرة للتوعد عليهم اليكن لا تظهر الا في مصيبة غير عامها اه وهذا الذي ينبغي
 التعليق به وأما الذي يذكروه الشارح عن الوافي فلا ينبغي تضميع المراهبة اذ ظاهره انه يساح لها
 حينئذ وهو خلاف المعلوم من الدين بالضرورة قال في التاترخانية معزيا لا يسقط لا تقبل
 شهادة الناحية ولم يرد به التي تنوح في مصيبتهم وانما أراد التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذت
 ذلك مكسبة اه ونقله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ أحد فيما
 علمت لكن بعض متأخري الشارحين نظر فيه بانه مصيبة فلا فرق بين كونه للناس أولا قال
 صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله الصالحة والخالقة والشاقة وقال ليس منا من ضرب
 الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وهي في صحيح البخاري ولاشأن النباحة
 ولو في مصيبة نفسها مصيبة لكن الكلام في ان القاضي لا يقبل شهادتهم لذلك وذلك يحتاج
 فيه الى الشبهة ليس الى القاضي فانما يجب بكونهم للناس لهذا المعنى والافه ويرد عليه بمثله
 في قولهم ولا مدمن الشرب على الهوى يريد شرب الاشربة المحرمة فخرا أو غيره ولفظ محمدي
 الاصل ولا شهادة مدمن خمر ولا شهادة مدمن السكر يريد ولو من الاشربة المحرمة التي ليست
 خمر اذ قال هذا الشارح يشترط الادمان في الخمر وهذه الاشربة يعني الاشربة المحرمة لا سقوط
 العدالة مع أن شرب الخمر كبيرة بلا قيد الادمان ولهذا لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الادمان
 لكن نص عليه في الاصل كما صحت قضاؤه جوابه هو الجواب في تقييد المشايخ بكون النباحة
 للناس ثم هو نقل كلام الشيخ في توجيه اشتراط الادمان انه انما شرط ليظهر عنه الناس فان
 من شربهم امر الانسقط عدالته ولم تنقص فيه بكلمة واحدة فكذا التي ناحت في بيت المصيبة
 لا تسقط عدالتهم اهدم استمر ذلك عند الناس وانظر الى تعطيل المصنف بعدم ذكر الادمان بانه
 ارتكب محرم دينه مع أن ذلك ثابت بلا ادمان فانما أراد انه اذا ادمن حينئذ يظهر انه
 مرتكب محرم دينه فترد شهادته بخلاف التي استقرت تنوح للناس اظهروه حينئذ فيكون
 كالذي يسكر ويخرج سكرانا وتذهب به الصيحات في رد شهادته وصرح بان الذي يتم بشرب
 الخمر لا تسقط عدالته ومنهم من فسر الادمان في نفسه وهو ان يشرب ومن في نفسه ان يشرب مرة
 اخرى وهذا هو معنى الاصرار وانت تعلم انه سيذكر من يأتي بابها من أبواب البكائر التي
 يعلق بها الحد وشرب الخمر من غير توقف على نية ان يشرب ولان النية أمر مبطن لا يظهر
 للناس والمدارات التي يتماق بوجودها حكم القاضي لا بد ان تكون ظاهرة لا خفية لانها
 معرفة والخفي لا يعرف واظهر بالادمان الظاهر لا بالنية نعم بالادمان الظاهر يعرف اصبراره
 لكن بطلان العدالة لا يتوقف في البكائر على الاصرار بل انما يتوقف في ذلك وانما ذلك في
 الصغار وقد ادرج فيما ذكرنا من ذلك اه (قوله باجر) أطلق في مسكين وأشار اليه في
 السكاني وكذا في التمهيد تاني كما يأتي النقل عنه قريبا (قوله زاد العيني فلو في مصيبتهم اتقبل)

باجر ذكره وفتح زاد العيني
 فلو في مصيبتهم اتقبل وعلمه
 الوافي

قوله والمدارات المدارات
 بفتح الميم والمدال والراء
 المهملات أي مدار الاصر
 اهدم قبول الشهادة الثمة
 وهي أمر خفي لا بد أن
 تكون الخ اه منهم

و يطلق على الرضا بالقسم فهو ضد وفي المثل خير الفئ القنوع ونحو الفقر الخضوع والفعل
كمنع واسم الفاعل قانع وقميع أما القناعة فالرضا بالقسم كالقنع بحر كوا الفعل كفرح واسم
الفاعل قنع وقانع وقنوع وقميع أفاده في القاموس وبهذا علمت ان قوله لا من القناعة يعني
ان المراد بالقنوع اما السؤال واما التذلل وعلمت ان القنوع يأتي بمعنى القناعة ط بزيادة
(قوله لا من القناعة) الاجتزاء بالمسير من الاعراض المحتاج اليها يقال قنع بقنع قناعة وقنعه انا
اذ رضى والحق البابين أشار الشاعر بقوله

العبد سحر ان قنع * والحرج عبدان قنع

فاقنع ولا تقنع فما * شئ أضمر من الطمع

(قوله ومفاده) أي الحديث الخصر حبه في القنع جازم به ونقله في الشرح بلاية أي اذا كان
العله في عدم قبوله شهادتهم ما هو طلب معاشهم من الشهادة اذ عينه في تيمنون بما يحصل له
من الخير وذلك لا يوجب في المستأجر والاستاذ فتصح شهادتهم لكن في التاتر خاتمة عن الفتاوى
الغياثية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية القفال عن المحيط للمرخي قال أبو
حنيفة في الجهر لا ينبغي للقاضي ان يجيز شهادة الاجير لاستاذة ولا الاستاذ لاجيره اوهو مخاف
لما استنبطه من الحديث (قوله من يفعل الردي) أي من أفعال النساء من التزين بزينة
والتشبه بهن في الفعل والقول فالفعل مثل كونه محللا لواطه والقول مثل تلمين كلامه
باختياره فشبها بالنساء مغرب وجعل بعضهم الواو في قوله والقول بمعنى أو فاحدها
كاف لان التشبيه بقوله من حرام للرجال وجعل القهستاني الخنز خاتمة بمنزلة امرأة واحدة في
الشهادة وهو غريب ط قال في الهندية أما اذا كان في كلامه ما ينفي في أعضائه تكسر خاتمة ولم
يشتر بشئ من الأفعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين اه وانما كان
مقصود لو يقصده حديث لمن الله الخنز من الرجال والمترجلات من النساء (قوله ومغنية)
ولو بشعر في حكمه قهستاني لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن الصواتين الاحقين
المغنية والمناجحة وصف الصوت بصفة صاحبه اعلم ان التقى للهوا يلج المال حرام بالاخلاف
والنوح كذلك خصوصا اذا كان من المرأة لان رفع الصوت منها حرام بالاخلاف اه شلي
(قوله لحرمة رفع صوتها) ظاهره أنه يحرم رفع صوتها في مكانها الخاص بها بحيث لا يسمعها
الاجنبى قال في النهاية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناه الرجال بقوله لانس وعلمه في
الفتح ويأتى ان شاء الله تعالى عند قوله ومن يغى للناس امكن نظريه الطعطاوى واستظهر
عليه بما في الهندية عن شرح أبي المكارم فلا تسمع شهادة مغنية تسمع الناس صوتها وان لم تسمع
لهم اه قال في السعدية وما ذكره أي صاحب الدر ومن قوله ولو انفسها الخ جار في النوح
بمعناه فبالله لم يكن مسقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة نفسها اه قال سيدي الوالد رحمه الله
تعالى يمكن الفرق بان المراد رفع صوت يعضى عنه القيمة اه (قوله ويغى في تقييده الخ)
مثله كل من أتى بابا من أبواب الكبار أفاده الكمال وانما خص الظهور عند القاضي بالداومة لان
الشهادة على ذلك جرح مجرول لكن فيه أنه تقبل الشهادة عليه مير انامل (قوله ونأجحة في مصيبة
غيرها) في المغرب ناحت المرأة على الميت اذ تدبته وذلك ان تبكي عليه وتعدد بحاسنه والتماحة

لا من القناعة ومفاده
قبول شهادة المستأجر
والاستاذ له (ومخزن) بالفتح
(من يفعل الردي) وبؤى
وأما بالكسر فالمتكسر
المتأين في أعضائه وكلامه
خاتمة فيقبل بجرح (ومغنية)
ولو انفسها لحرمة رفع
صوتها ذرر وينبغي
تقييده بعدا ومما عليه
ليظهر عند القاضي كفاي
منه من الشرب على اللهو
ذكره الوائى (ونأجحة في
مصيبة غيرها)

آخره فاقاضى بسال المدعى عن الاجارة كانت باهره أو بغير امره فان كانت باهرى لم
تقبل شهادة المستاجر لانه مستاجر شهد بالمستاجر لا بغيره وان كانت بغير امرى تقبل
شهادته لانه ليس بمستاجر حق له ولوليه كمن الشهر كانه لم تجز شهادته وان لم يدع المدعى أن
الاجارة كانت باهره ولو شهد المستاجر أن المدعى الذى أجره بالاثبات الاجارة أو لانيان
آخر على المؤجر لفسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى جازت شهادتهما سواء كانت
الاجارة خصصة أو عامة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما فى فسخه الا انهما
يدفعان عن أنفسهما الاجارة وان كانا ساءا كنيين فى الدار بغير أجر جازت شهادتهما هندية عن
الحيط وفيها اذا شهد الاجير لانه لا يراه وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يمتل حتى مضى الشهر ثم
عقل لم تقبل شهادته كمن شهد لاهر أنه ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن
أجير ثم صار أجير اقبل القضاة بطلان شهادته ولو ان القاضى لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار
أجير انهم مضى مدة لاجارة لا يقضى بذلك الشهادة وان لم يكن أجير اعند القضاة ولا عند
الشهادة فلوان القاضى لم يطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضائه مدة الاجارة جازت
شهادته اه ولا تجوز شهادة الكيال بخلاف الذراع وشهادة الدائن لمديونه تقبل وان كان مقلدا
كفى الهداية وفى المحيط لا تقبل بدين له بعد موته بغير قال العلامة القرطابى فى فتاويه تقبل
شهادة رب الدين لمديونه حال حياته اذ لم يكن مقلدا قولا واحدا واختلف فيها اذا شهد له فى
حال كونه مقلدا فى المحيط لا تقبل وشمس الاثمة الخلوانى والمصاحب المحبسط قال تقبل واما
اذا شهد له بعد الموت فلا تقبل قولا واحدا المتعلق به بالتركه الموصى له كذا فى شرح
الوهابانية اه (قوله أو مشاهرة) أو مياومة هو الصحيح جامع الفتاوى ومثله فى الخلاصة
و يلحق به المزارع فانه لا يلزم ان تكون مسانئة أو مشاهرة فقد يزارعه على انهاء هذا الزرع
اي كنهه فى حكمه فلا تصح شهادته لرب الجذر كما تقدم (قوله أو الخادم أو التابع) بحور الفرق
بين المذكورين وقد يقال ان المراد بالخادم من يتخدم بغير أجر والتابع من يكون يتعيش فى
منزل المشهود له من غير خدمة كدلازم فى البيت والمراد بالتلميذ الصانع التابعون له ككبيرهم
ط وفى الخلاصة هو الذى يأكل معه وفى عياله وليس له أجر معلوم رقيق المراد الاجير مسانئة
أو مشاهرة أو مياومة وعامة فى الفتح وكان بين الخادم وبين الاجير عموم وخصوص من
وجه فالاجير يستاجر اغير الخدمة الخاصة به كالأستاجر لرحى القمح أو لغطاطة أو الخبز
مسانئة أو مشاهرة والخادم قد يتخدمه بلا أجر طمعا فى طعامه أو امر آخر فيجتمه عن فمين
استاجره مسانئة أو مشاهرة للخدمة وينتقد الا جبر فيها لو استاجر لغطاطة مثلا كذلك
وينتقد الخادم فيها اذا كان يتخدمه طمعا فى طعامه وشرا به بدون استئجار والذابح هو الذى
يكون عالة عليه وان لم يتخدمه والتلميذ هو الذى يتعلم منه عالما أو غيره من الصنائع ويدخله فى
نفقة وهو الذى أراد به بعد دضر راسه تاذ الخبذائل وله وهو معنى قوله عليه الصلاة
والسلام الخ (قوله من القنوع) بالضم قنع يقنع قنوعا اذا سأل فيكون المزاوية السؤال كما هو
أقدم معانيه قال تعالى أطعوا القانعين قال بعضهم القانعين هو السائل الذى لا يلج فى السؤال
ويرضى بما ياتيه عفو او يطلق على التذلل ومن دعائهم نسال الله القناعة ونعوذ به من القنوع

مسانئة أو مشاهرة
أو الخادم أو التابع أو
التلميذ الخاص الذى يعد
ضمر رأسه ضمر نفسه
ونفقه نفقه نفسه ورقة
وهو معنى قوله عليه الصلاة
والسلام لا شهادة للقانع
بأهل البيت أى الطالب
معاشه منهم من القنوع

لوقوف استحقاقا لا يبطل بإبطاله فإنه لو قال بطلات حتى كان له ان يطالب وياخذ بعد ذلك فكان
شاهد النفسه فيجب ان لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ اذا شهد اثنان من أهل مكة
على وقف تلك السكة ان كان الشاهد يطالب بنفسه حقا لا تقبل شهادته وان كان لا يطالب تقبل
ونظرفيه اه ملخصا ويؤيده ما ذكره من الكلام عليهم في المقولة الا تنمية فاحفظه (قوله
وكذا) أي تقبل في وقف المدرسة أي في وثيقة وقف على مدرسة كذا أوهم من أهل تلك
المدرسة وكذلك انهم اعادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل المحلة في
وقف عليهم وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا ابناء السبيل
اذا شهدوا بوقف على ابناء السبيل فالهتد القبول في الكل برأية وقيد بالشهادة بوقف
المدرسة لان شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لا تقبل لان له حقا
في المشهود به فكان متمما بحج قال ابن الشحنة ومن هذا النمط مسئلة قضاء القاضي في
وقف تحت نظره أو مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء باصل الوقف أما شهادة
المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لم تقبل لان له حقا فيه فكان متمما وقد
كتبت في حواشي جامع الفصولين ان مثله شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف
الشهادة فيما يرجع الى الغلة لما ذكرنا وتقرر فيه الا يوجب قبولها وفائدتها اسقاط التهمة
عن المتولى فلا يحلف وبقويه ان البيعة تقبل لاسقاط اليمين كما ودع اذا ادعى الرد أو الهالك
فأقول له مع اليمين فان برهن فلا عين بحج ملخصا فراجعه قال الرمي ويعلم من قوله ومن هذا
النمط الخ جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم
وقد أفتى به شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي في واقعة الحال بقوله الظاهر قبولها كالمشهد
بوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة أو الله تعالى أعلم فتأمل اه ويرد على ما مر من الفرق
ما في البرازية من قوله أهل القرية اذا شهدوا على قطعة أرض انهم امن اراضي قريتهم لا تقبل
وأجاب عنه القرائني بحمله على قرية مملوكة كما في التفتيح (قوله انتهى) أي ما في فتاوى
النفسي ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله والاجير الخاص) وذلك لان منافعه مستحقة
للمستاجر ولهذا لا يجوز له ان يؤجر نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته له - - -
كانت شهادة الاجير لان شهادته من جهة منافعه فلا تقبل شهادته في تجارة - - - تاذ ولا في شيء آخر
اه سلبى وقيد بالخاص لان شهادة المشتري كالخياط تقبل لانه لا يستوجب اجرا الا بهمه
فاذا لم يستوجب باجرته شيئا انتفت التهمة عن شهادته اه وتقبل شهادته من استأجره يوما
في ذلك اليوم استحقاقا كما في البرازية ولا تقبل شهادة المستعير لمعيه بالمستعار ولورهن دارا
فشهد له من استأجره لئلا يقبل وان شهد له من استأجره له ماله الا قال في الهندية رجل
ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وان المدعى استأجرهما على يثائها وغ - - - بذلك مما
لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادته - - - ما وان قال الاستأجر ناعلي هدمها فهدمها
لا تقبل شهادته بالملك للمدعى وبضمنه ان قيمة البناء للمدعى عليه كذا في فتاوى قاضي خان
وشهادة الاستاذ للمذمومة وكذا المستأجر للاجير فتح ولا تقبل شهادة المستأجر للاجير
بالمستأجر بحج لو استأجر دارا شهر فاسكن الشهر كله ثم جامدع آخر فشهد بها المستأجر ورجل

وكذا في وقف المدرسة
انتهى فليحفظ (والاجير
الخاص استأجره)

الاولاد وغيرهم والفرق بينهما هو بين اولادهم ان الخطاب لم يدخل تحت هجوم خطابه فلم
 يتناولهم الكلام بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت الشهادة وانما ادخلنا المتكلم في
 مسئلة الشهادة لقراءة اهل بيته باعتباره انهم يحضرون بخلاف فقرا جيرانه وبني عقيم وذو كر
 قاضيخان في فتاواه من الوقف لوشهد انهم اصدقة موقوفة على فقرا جيرانه وهم امنهم جازت
 ولوعلى فقرا قرابته لا قال الناطقي في الفرق ان القرابة لا تنزل والجوار يزول فلم تكن شهادة
 انفسه لاحالة اهـ واهل بيت الانسان لا يزول عنهم لانهم هم اقارب الذين في عياله فلهم ذلك
 تقبل فيها ولكن بشكل بمسئلة القبيلة فان الاسم عنهم لا يزول مع قبولها ولا يمكن لايدخلان
 ويمكن الفرق بين الوصية والوقف عما اشار اليه ابن الشيخنة اهـ وعلى هذا شهادة اهل
 المدرسة بوقفها جائزة كما يأتي في بيان كلام الشرح (قوله لانما انفسه من وجه) وهو البعض
 الذي هو حصه وذلك باطل واذا بطل في البعض بطل في الكل كقولنا غير متجزئة اذهى
 شهادة واحدة عنابة (قوله برقي) فاذا طعن المدعي عليه في الشهود انهم عبيد فعلى
 المدعي اقامة البيينة على حريتهم يجوز عنده قوله الان يحكمه لاني الرق والصغر ان كان نقل
 بعده عن الخلاصة في الكلام على الجرح المجرد انه يقال للشاهدين اقيموا البيينة على الحرية
 وهو صريح ما قدمه في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعي وهو قوله
 فعلى المدعي اقامة البيينة على حريتهم فتأمل (قوله وحده) فلو قال هم محبوسون في سجن
 فعلى الطاعن اقامة البيينة جوى وله الطعن ولو بعد الحكم ولوعدهم انفسهم قبولها انه
 الطعن ولوعدهم بعد الشهادة لا يقبل طعنه ط (قوله وشركة) أي ادعى الخصم ان الشاهد
 شريك المدعي واقام بيينة تقبل شهادته بيئته ولا يكف المدعي اقامة بيينة على انه ليس شريكا
 له على الظاهر لانما بيئته في ط (قوله بزيادة الخراج) أي الذي لم يكن معينه لا تقبل لانه يدفع
 عن نفسه بما غرما (قوله عالم يكن خراج كل أرض معينة) فان الشاهد بشهادته لا يجبر انفسه
 مغمما ولا يدفع بما غرما وكذا يقال فيما بعد (قوله أو لأخراج للشاهد) أي عليه كافي الهندية
 عن الخلاصة (قوله شهدوا على ضبعة) أي عودتها فهي الجميعهم اما اذا كانت الجماعة معينين
 فلا مانع من القبول فيما يظهر ط وعبارة البرزبة على قطعة لكن في الفتح كما هنا على ضبعة
 وفي القاموس الضبعة العقار والارض المغلة قال في الهندية اهل القرية أو اهل السكة
 الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض انهم امن قرينهم أو سكتهم لا تقبل وان كانت نافذة ان
 ادعى انفسه حقة لا تقبل وان قال لا أخذ شيا أتقبل كذا في الوجيز لا يكره دري (قوله يشهدون
 بشي من مصالحه) بان شهدوا على قطعة أرض انهم امن سكتهم كما قدمناه عن الهندية (قوله
 وفي النافذة الخ) صورته ادعى اهل السكة قطعة أرض انهم امن السكة وشهد بعضهم ان كان
 الشاهد لا يفرض له الاثبات تنفع عام لاجرم فممنه تقبل وان اراد ان يفتح بابا فيم لا تقبل ط
 (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطالبة في النافذة فتح (قوله وان قال لا أخذ شيا أتقبل) في قاضي
 خان داربيعت واهل الشفعة وأنكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب
 الشفعة وقال أبطلت شفعتي جازت شهادته والالان حق الشفعة مما يحتمل الابطال أما في
 المسئلة الانفة في الوقف على المدرسة من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا

لانما انفسه من وجه
 في الاشياء لانفسهم ان يطعن
 بملائة برقي وحده وشركة وفي
 فتاوى النفسى لوشهد بعض
 اهل القرية على بعض منهم
 بزيادة الخراج لا تقبل عالم
 يكن خراج كل أرض معينة
 أو لأخراج للشاهد وكذا
 اهل قرية شهدوا على
 ضبعة انهم امن قرينهم
 لا تقبل وكذا اهل سكة
 يشهدون بشي من مصالحه
 لو غير نافذة وفي النافذة
 ان طلب حقا انفسه
 لا تقبل وان قال لا أخذ
 شيا أتقبل

دين ومن وجهه ان كان عليه دين لان الحال موقوف حراعى وفى منية المفقى ثم د العبد اولاد
فردت ثم شهد بها بعد العتق تقبل ولو شهد الاول العبد به بالنكاح فردت ثم شهد به بعد العتق
لم يجز لان الرد ودكان ثم ادة وكذا العصى أو المكاتب اذا شهد فردت ثم شهد بها بعد العتق
والعتق جازت لان الرد ولم يكن شهادة اه بجر وقدمنا الكلام عليه مسـ وتوفى فى هذا
الباب فراحه (قوله والشريك اشريكه) سواء كانت شركة أم ملك أو شركة عقد عذمانا
أو مفادضة أو وجوها أو صنائع وخصه فى النماية بشريك العنان قال وأما شهادة أحد
المفاوضين له أحبه فلا تقبل الا فى الحدود والقصاص والنكاح لان ماعداهما مشترك بينهما
وتبعه فى العناية والبنية وزاد فى فتح القدير على الثلاثة الطلاق والعتاق وطعام أهله
وكسوتهم ودفنهم الشارح بانه هو فانه لا يدخل فى الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يدخل
فيه العقار ولا العروص ولهذا قالوا لو وهب لأحد ماله مال غير الدراهم والدنانير لا تبطل
الشركة لان المساواة فيه انيس بشرط اه وكذا قال فى الحوائى الصعدة فيه بحث لانه اذا
كان ماعداهما مشترك كيدخل فى عموم قوله ما ليس من شركتهم فيشمل كلام المصنف شركة
المفاوضة أيضا فلا وجه للاخراج فتأمل الا ان يخص بالملك بقرينة السياق ثم ان قوله لان
ماعداهما مشترك بينهما غير صحيح فانه لا يدخل فى الشركة الا الدراهم والدنانير الخ وما ذكره
فى النهاية هو صريح كلام محمد فى الاصل كما ذكره فى المحيط البرهانى ثم قال وشهادة أحد
شريكي العنان فيما لم يكن من تجارتهم مامة بولة لافيا كان منها ولم يذكر هذا التفصيل فى
المفاوضة لان العنان قد تكون خاصا وقد تكون عاما فاما المفاوضة فلا تكون الا فى جميع
الاموال وقد عرف ذلك فى كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام فى كتاب الشركة
ان المفاوضة تكون خاصة يجب ان تكون المفاوضة على التفصيل الذى ذكرنا فى العنان
اه وشمل كلام المؤلف ما اذا شهدا ان لهما واثقان على هذا الرجل ألف درهم وهى على
ثلاثة أوجه الاول ان ينص على الشركة بان شهدا ان لفلان ولهما على هذا الرجل ألف
درهم مشترك بينهما فلا تقبل الثانى ان ينص على قطع الشركة بان قالان شهدا ان لفلان على
هذا خمسة مائة بسبب على حد وتلنا عليه ضمانه بسبب على حدة فتقبل شهادتهما فى حق فلان
الثالث ان يطلق فلا تقبل لاحوال الاشتركة ولو كانوا أحدا على ثلاثة دين فشهدا انان منهم
ان الدائن ابراهما واثنا عن الالف الذى كان له عليه وعلمهما فان كانوا كذا لم تقبل والا
فان شهدوا بالابراهم بكلمة واحدة فكذلك والاعتقيل كذا فى المحيط البرهانى بجر بزيادة قال
فى الهندية وكذلك أى لا تقبل شهادة أحدهما بالشريك الا فى الميسرة الا فى الميسرة
اه (قوله فيما هو من شركتهما) أما فيما ليس من شركتهما فتقبل لانتفاء التهمة قال فى البحر
وهنا مسائل متفرعة على عدم شهادة الشريك للشريك الاولى شهدا ان زيدا أوصى بثلاث ماله
لقبيلة بنى فلان وهما من تلك القبيلة صححت ولاشئ لهما منها الثانية لو أوصى بقرا جيرانه
وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو أوصى لفقرا بيتة أو لاهل بيته وهما منهم لم تصح ولو كانا
غنيين صححت والفرق بين الاولين والثالثات انه يجوز فيه ما يخص به البعض منهم بخلافه فى
الثالثة الزابعة لو أوصى لفقرا جيرانه فشهدا ان له أولاد محنة اجون منهم لم تقبل مطلقا فى حق

والشريك اشريكه فيما
هو من شركتهما

مطلب
شهد الشريك ان لهما
واثقان على هذا الرجل
كذا فهو على ثلاثة أوجه
مطلب
شهدا ان الدين ابراهما
وقلائع الالف

لاجنس الصادق بالمتعدد وصورتها كما في الحلي عن الاشياء الثلاثة قتلوا رجلا بعد ان شهدوا
 بعد التوبة ان الولي قد عفا عن الحسن لا تقبل الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا
 الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل
 اه قال البيهقي الذي رآه في تخيص الكبرى رخصة الاكمل وعن الحسن في الثلاثة قتلوا
 رجلا بعد ان شهدوا او قروا وشهدوا انه عفا عنا لا يجوز ان قال اثنان عفا عنا وعن هذا قال
 ابو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن تقبل في الوجهين وفي تخيص الكبرى
 والتموى على قول أبي يوسف اه ثم على قول أبي يوسف لا شهادة لانسان لنفسه بل
 شهادتهم الثلاثة ولا تهمة فيها عدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كما لا يلزم
 تجر منفعة اه وأما على قول الحسن بالقبول فقد قيلت شهادة الانسان لنفسه بالنظر اه ما
 وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فانه ذكر عن الحسن فيما اذا قال الثلاثة عفا عنا
 لا يجوز فان عاير في الاشياء والبيهقي ممتنعان على عدم القبول فيما اذا قال عفا عنا فقط عند
 الحسن والظاهر ان ابا يوسف معه اذ لم يذكر خلافه الا في الثانية فان اريد الوجهين الثالث
 والشاهد ان وافق بمجرد عبارة الاشياء السابقة ولا وجه لقول البيهقي والذي رآه بالخ فانه
 يفيد المخالفة بين العيارتين ط قال سيمى الوالد رحمه الله تعالى ان كان المراد بقول الحسن
 تقبل اذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد تقبل ان القائل اثنان فقط كما هو المتبادر
 من ظاهر العبارة فالظاهر ان القبول في حق سقوط القود عن الكل وعليه فيجب الدية على
 الشاهد من فقط وان كان المراد ان كل اثنين فالذلك او كل واحد قال ذلك فتسقط الدية عن
 الكل وانظر ما وجه قول أبي يوسف هذا وقد جعل المسئلة في الاشياء مستثناة من قاعدة
 لا تقبل شهادة الانسان لنفسه فقال محمد بن الحويرث بن المارملي لا يصح استثناء هذه المسئلة
 من الضابط المذكور لانه ليس فيه قبول شهادة الانسان لنفسه ولا على قول الحسن بل انما
 قبلت على قوله في الوجه المذكور لانما شهادة الاثنين كل منهم على عفو الولي عن الثالث واما
 شهادة كل لنفسه فلا قائل به او الوجه في ذلك ان شهادة الاثنين لا تلحق لا تهمة فيها لعدم
 الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كما لا يلزم تجر منفعة فهي كشهادة غريمين
 قتال وفي حاشيتهم الكبرى قال ابو حنيفة تقبل في حق الواحد ويسقط القصاص عن
 الاثنين ويلزمهما بقية الدية وذلك لان الشهادة استلزاما لغيرهما او قال الحسن تقبل في حق
 الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما غيرهما واذا فرض ذلك فتحصل
 الشهادة في المعنى لكل من الاثنين لا تلحق بغير شهادة الكل اه نقله بعض الفضلاء وعلى
 هذا المقرر يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان لنفسه فتأمل اه قال في البحر
 ونظيره أي نظيره ما في القائل ما في الخامسة أيضا الو قال ان دخل داري أحد فبدي حرقه
 ثلاثة انهم دخلوا قال ابو يوسف ان قالوا دخلوا جميعا لا تقبل وان قالوا دخلنا ودخل هذا
 تقبل وسال الحسن ابن أبي يوسف عنها فقال ان شهد ثلاثة بان دخلنا جميعا تقبل وان شهد
 اثنان لا تقبل فقال له الحسن أصبت وخالفت أبناك اه (قوله وسيد له بعدة) أي وادته وأما
 ولده وتقبل عليهم فهو سمي (قوله ومكاتبه) لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه

(وسيد له بعدة ومكاتبه)

تجده قيسه هـ دون على أهمهم لانهم يكذبونهم فيها تجدد ويحالفون ما يما استحققت من الطوق
على زوجها من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة وودبضهها الى ملكها فالت منفعة
مخفوفة بشوبها مضرة فلا تنع قبول الشهادة هـ وهذه من مسائل الجامع الكبير وأورد
عليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدها سواء لم
استراطها أو اجيب بان مع كونه حقا لله تعالى فهو حقه أيضا فلم تشترط الدعوى الاول
واعبرت اذا وجدت مانعة من القبول الثاني عملها ما وفي المحيط البرهاني معزيا الى فتاوى
شمس الا لام الا وزجته دى ان الام اذا دعت الطلاق تقبل شهادته ما قال وهو الاصح لان
دعواها الغرقا له ولا نأوه دى ان ما ذكره في الجامع مع أصح انتهى ويتفرع على هذا مسائل
ذكرها ابن وهبان في شرحه الاول شهدا ان امرأته يهـ ما اردت وهي تنكر فان كانت
امهم صاحبة لم تقبل ادعت وانكرت لا تنفعاها والا فان ادعى الاب لم تقبل والاقبات
الثانية طاق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فثبت ان بناء انه طلقها في المدة الاولى ثلاثا ثم
تزوجها بلا محال فان كان الاب يدعى لا تقبل والا تقبل الثالثة شـ هـ اياه على الاب انه خلع
امرأته على صداقها فان كان الاب يدعى لم تقبل دخل بها او لا والا تقبل ادعت اولاً الرابعة
شهادتها الجارية الحرة ان مولاهما اعتقها على الف درهم فان كانت تدعى لم تقبل والا تقبل
وان شهدا ابنا المولى وهو يدعى لم تقبل وعتقت لاقرارها بغير شيء والا تقبل بخلاف ما اذا شهدا
على عتق ايها ما بانف فاقم الا تقبل مطلقا لان دعواها شرط عتقه ولو شـ هـ اياه المولى فان ادعى
المولى لم تقبل وان جحد وادعى الغلام تقبل ويقضى بالعتق وبوجوب المال وان أنكر لم
تقبل الخامسة جارية في يد رجل ادعت انه باعها من فلان وان فلانا الذي اشترها اذاعتقها
والمشترى يجحد فثبت هـ اياه الذي اليه يدعي ادعت الجارية فان ادعى الاب لم تقبل والا تقبل
انتهى وهذه كلها مسائل الجامع الكبير ذكرها الصدوق في الشهد سليمان في باب من
الشهادات وزاد فاعتق منه واعتق وشـ هـ اياه البائع ان ادعى لا تقبل وعتقت
باقراره وان كذبه ثبت وثبت الشراء والعتق لانه خصم كالشقيق في يده جارية قال بهما
من فلان بالف رقبة ما و باعها مني بمائة دينار وشهدا ابنا البائع يقضى بالبيعين وبالثنتين
وعند محمد بشرط تصديقه ولا يجبس به وان ادعى الاب لا تقبل ويسلم له باقراره الى آخر ما فيه
وفي البرازية وفي المعتق شهدا على ان اباهما القاضى قضى لفلان على فلان بكذا لا تقبل
والمأخوذ ان الاب لو كان قاضيا يوم شهد الابن على حكمه تقبل ولو شهد الابن على شهادة
ابيه ما تجوز بلا خلاف وكذا على كتابه انتهى ثم قال قضاء القاضى بشهادة ولده وحافده يجوز
وفي الخامسة ولو ولدت ولدا وادعت انه من زوجها رجح ذلك فثبت له على الزوج أبوه وابنه
انه اقران هذا ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت ثم ادعى الزوج ذلك والمرأة
تجحد فثبت عليها أبوها اتم اولدت وانما أقربت بذلك اختلاف فيه الرواية انتهى وتقدم نقل
مسألة الخامسة فلا تنس (قوله لا تقبل شهادة الانسان لنفسه) قال مؤيد زاده شهادة الانسان
فيما يباشره مردودة بالاجماع سواء كان لنفسه أو لغيره وهو خصم في ذلك أولا فلا تجوز ثم شهادة
الوكيل بالشكاح هـ (قوله الا في مسألة القاتل اذا شهد بقتول المقتول) أل في القاتل

وفيما بعد عثمان ورفات
لا تقبل شهادة الانسان
لنفسه الا في مسألة القاتل
اذا شهد بقتول المقتول
فراجعها (و بالعكس)
للمهمة

هنا ان يقال الا اذا شهد ابن الابن على أبيه بحدوه وهذا تبع فيه صاحب الاشياء ابن الشحنة
 كما نقله عنه في المنع ويظهر لك بيانه قرينة ان صاحب المحيط جعل ذلك في صورته مخصوصة
 وهي ما اذا ولدت امرأة ولدا فادعت انه من زوجها هذا وحده الزوج ذلك فشهد أبووه وابنه
 على اقرار الزوج انه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهما لانها شهادة على الاب اه ومنه في
 الخاتمة (اقول) وتمة عبارتها ولو شهد أبو المرأة وحدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما
 لانهما يشهدان لولدهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تشهدت بهما علم أبوها انهما اولدت واقرت
 بذلك اختلفت فيه الرواية قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام وتقبل في رواية
 أبي سليمان واذا شهد رجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته انت وتقبلها في التاترخانية
 بخبر وفها ووجه الاولى انها شهادة على الابن للمرأة فصح بحجوده وادعائهما في الخاتمة بالعكس
 والقبول في الاولى بقضى القبول في الثالثة وترجيح رواية أبي سليمان ان لا فرق بظهور لم يصح
 الولد المحجود ابن ابن الابعد الشهادته في المثلين وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والنسب في
 القبول وفي المنع عن شرح العلامة عبد البر عن نقله عن الخاتمة القبول مطلقا من غير تقييد بحق
 قال المصنف وادل وجه القبول ان اقدامه على الشهادة على ولده وهو اعز عليه من ابنة
 دليل على صدقه فتنتفى البهمة التي ردت لاجلها الشهادة وهذا خلاف ما مشى عليه صاحب
 البحر من انه مقيد بشهادة الاب على اقرار ابنته بحدوه ولده في الاموال ونقله قبله انه لا تقبل
 وحده على انها في غير ملة المحيط المذكورة وتقبل المصنف كلامه بكلام ابن الشحنة ونص
 قاضي خان فيمن لا تقبل شهادته لانه مهمة واذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنته جازت شهادته كما
 ذكرنا اه قال الشافعي في فتاواه سمعت عمالوشهدت الام لبنتها على بنت لها اخرى هل تقبل
 شهادتها فاجبت بما حاصله ان شهادة الام على احدي البنتين وان كانت مقبولة لكانت اما
 تضمنت الشهادة للآخرى ردت فلا تقبل شهادتهما للثمة والله الموفق وبشهادتها اجبت به
 قول الزبيدي رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ولو تزوجها ابنته جازت شهادتها في احد الاقرب
 مطلقا لانها يشهدان بغير المذمومة منهما اه ثم اجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادة الاب
 على ولده لابنته غير صحيحة والله تعالى اعلم اه اقول ويظهر لي اعتماده عدم القبول ايضا لانه
 منطوق المتن فتأمل (قوله قال) اي صاحب الاشياء (قوله الا اذا شهد على أبيه لاهمه) في
 حال لا طلاق ادعته عليه كافي تنوير الاذهان والضمائم معز بالفتاوى شمس الاعنة الا وزجندى
 من ان الام وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواها لغو فان الشهادة
 تقبل حصة من غير دعواها فصار وجود دعواها وعدمها سواء ط (قوله ولو بطلاق
 خبرتها) لانها شهادة لاهمه (قوله والام في نكاحه) الواو للعالي ووجهه الشريف المحوى بان
 فيه جبر نفع للام واخذ السيد أبو السعد من كلام الاوزجندى السابق ان القبول هنا أولى
 لان الام لم تدعوا الشهادة في الطلاق مقبولة حصة قال في البحر رد كفي القضاء من الفصل
 الرابع رجل شهد عليه بنوه انه طاق أمهم الاثنا وهو يحد فان كانت الام تدعى فالشهادة
 باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم يشهدون لاهم لانهم
 يصدون الام فيها تدعى ويعيدون البضع الى ملكها ابعدا ترجع عن ملكها اراما اذا كانت

قال وجاز على اصله الا
 اذا شهد على أبيه لاهمه
 ولو بطلاق خبرتها والام
 في نكاحه

الزوجية او العدة وهـ ذاهو المتفرع على عبارة الخاتمة حيث قال ثم تزوجها بطاعتى
لا يقتضى بها بعد اتمام قبل الزوجية كما يصح الادعاء حال قيام الزوجية اهـ وهو مخالف
لما قدمناه عن الخاتمة من نفاذ شهادة العدل لزوجته حال الزوجية اذا اباها وانقضت عدتها
قبل رد الخا كم شهادته وهو موافق لظاهر عبارة الشارح لان الظاهر عطف قوله او اداه على
قوله لا تحمل من غير تكاف لما قاله الرحق كما سمعت فتكون الزوجية غير مائة عند الفصل
وعند الاداء الا ان يشهد لما قاله الرحق نقل فتأمل قال فى البحر والحاصل انه لا بد من انتفاء
التممة وقت القضاء او ما فى باب الرجوع فى الهبة فهى مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع
ولو هو بـ لا جنبية ثم نسكه اقله الرجوع بخلاف عكسه كما سـ ابقى وفى باب اقرار المريض
الاعتبار اكونه ازوجته وقت الاقرار فلا اقرار لا جنبية ثم نسكه او مات رضى زوجته صح وفى باب
لوصية الاعتبار اكونه ازوجته وقت الموت لا وقت الوصية اهـ (قوله والفرع لاصله) ولو
كان فرعا من وجه كولد الملاءمة لا تقبل شهادته لاصوله او هو له او اقروعه انبوت نسبه من
وجه بدليل صحـ دعوته منه وعدمها من غير محرم منها كتمه ووضع الزكافيه ولا اوث ولا
نفقة من الطرفين كولد العاهر ولو باع أحد التومين وقد ولدا فى ملكه واعتقه المشتري فشهد
لبانعه تقبل فان ادعى الباقي ثبت نسبهما وانقض البيع والعق وانقض ويرد ما قبض او منله
ان هلك للاستناد لتحويل العدة وان كان القضاء قصاصا فى طرف أو نفس فارشه عليه دون
العاقلة وتعمامه فى التحيص الجامع من باب شهادة ولد الملاءمة ولا تقبل شهادة ولد أم الولد المنفى
من السيد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة المنفى باللعان كذا فى المحيط البرهاني وفى فتح القدير
تجوز شهادته لابنه وضاعا وفى خزانة الاكمل شهد ابناه ان الطالب امرأ أباهما واحتمل بدينه
على فلان لم تجز اذا كان الطالب منكرا وان كان المال على غير أيهما فشهدا ان الطالب
أحال به أباهما والطالب ينكر والمطالب يدعى البراءة والمجو العجارت انتهى وفى المحيط
البرهاني اذا شهدا على فعل أيهما فاعلام لا تقبل اذا كان للاب منفعة اتفاقا والافعى
قولهما لا تقبل وعن محمد روايتان فلو قال ان كذا فلان فانت حر فادعى فلان انه كله وشهد
أبياه لم تقبل عندهما وكذا ان عاق عتقه بدخوله الدار ولو انكر الاب جازت شهادتهما وكذا
الحكم فى كل شئ كان من فعل الاب من نكاح او طلاق او بيع وان شهدا الوكيل على
عقد الوكيل فهو على ثلاثة اوجه الاول ان يقر الموكل والوكيل بالامر والعقد وهو على
وجهين فان ادعاه الخصم قضى القاضى بالتصادق لا بالشهادة وان انكر فعلى قولهما لا تقبل
ولا يقضى بشئ الا فى الخلع فانه يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج به وهو الموكل وعند
محمد يقضى بالعقد لا بالعقد ترجع حقوقه الى العاقد كالبائع الثانى ان ينكر الوكيل والموكل
فان محمد الخصم لا تقبل والاتقـ اتفاقا الثالث ان يقر الوكيل بهما ويجحد الموكل العقد
فقط فان ادعاه الخصم يقضى بالعقد وكذا الا نكاح على قول ابى حنيفة وتعمامه فيه (قوله
وان علا) كجده وجد جده الى ما لا نهاية سواء كان جده لايه او لامه (قوله الا اذا شهد الجده
الخ) محل هذا الاستثناء بهد قوله وبالعكس اذا جحد اصل لافرع وانت خير بان هذه ليست من
جزيئات شهادة الفرع لاصله بل الامر بالعكس وجحد فلا محل له بعد قوله وبالعكس وقياسه

(والفرع لاصله) وان
علا الا اذا شهد الجده
لا ابنه على أبيه أشباه

قوله فادعى فلان انه كله
وشهدا ابياه اى ابنا فلان
وكذا الضمير فى قوله بدخوله
فلان اهـ منه

في شجاج الجاه سائحاني وحله سجدى الوالد على القصاص بالشجاج (قوله في القتل) فلا
تقبل في نحو الاموال والشجاج (قوله بحكم الدية) الاوضح في حكم الدية وموتها في تقبل
أى لا في ثبوت القصاص فانه لا يثبت بالناس او ظاهر ذلك انه يحكم بالدية مع شهادتين بالعد ط
(قوله المعلم) ولو اغير قرآن (قوله والزوجة لزوجه او هو لها) أى ولو كانت الزوجة أمة لقوله
عليه الصلاة والسلام لا يجوز شهادة الولد لوالده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجه ولا الزوج
لامرأته ولا العبد لسيده ولا السيد لعبد ولا الشريك لشریکه ولا الاجير لمان استأجره كفى
الفق مرفوعا من رواية الخفاف ومن قول شريح وساقه بسنده ولان المنافع بينهما متصلة
ولهذا لا يجوز ادعاء بعضهم الزكاة الى بعض فتكون شهادته لنفسه من وجه فلا تقبل فيه ل
ما فائدة قوله اسيد فانه العبد لا شهادة له في حق أحد واجيب بانه ذكره على سبيل الاستطراد
فانه عليه الصلاة والسلام ما عدمواضع التهمة ذكر العبد مع السيد فكانت كالتقبات
شهادة العبد في موضع من المواضع على سبيل الفرض لم تقبل في حق سيده (قوله وجاز عليها)
أى وعليه (قوله الا في مسئلتين في الاشياء) وفي الجزأ أيضا الاولى قد نهى الزوج ثم شهد عليها
بالزنا مع ثلاثة لم تقبل لانه يدفع اللعان عن نفسه الثانية شهد الزوج وآخر بانها اقرب بالرق
لفلان وهو يدعى ذلك لم تقبل ولو قال المدعى انا اذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفع لها المهر
بأذن المولى كذا في النوازل يجوز وكأن وجهه ان اقدامه على نكاحها ونسائها المهر مناف
لشهادته اذ لم يعترف المدعى بأذنه بالنكاح وبقبض المهر قال في البحر ثم اعلم ان من لا تقبل
شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاصله وان علا ولا فقره وان سفل ولو وكيل من ذكرنا كما
في قضائه لنفسه كفى البرازية ومنها أيضا اختصم رجلان عند القاضي وكل أحدهما ابن
القاضي او من لا يجوز شهادته فلا يقضى له هذا الوكيل لا يجوز وان قضى عليه يجوز
وفي الخرافة وكذا لو كان ولده وصيه ما يقضى له ولو كان القاضي وصي اليتيم لم يجز قضاؤه في امر
اليتيم ولو كان القاضي وصيه لأم لم يجز قضاؤه لموكله وتسامه فيها اه (قوله ولو شهداها ثم
تزوجها) أى قبل القضاء وكذا لو شهد ولم يكن أحبا ثم صار أحبا قبل ان يقضى بها نازخانية
قال ط وانظر ما لو طاقها وانقضت عدتها والمسئلة بمجالها هل يقضى بها والمناسب للمواف
ز يادتمسلة أخرى يزيد التبرع بها وضوحا وهي انه لو شهد لأم أنه هو عدل ولم ير دالما كم
شهادته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها فانه تنفذ شهادته كفى الخاتمية اه (قوله فلم يمنع
الزوجية) ولو الخاتمية كفى المعتدة لكن الذي به لم يحاذ كره منع الزوجية عند القضاء وما
منعها عند التحمل او الاداء فلا ينعلم محاذ كره لا بد من ضبيعة ماذ كره في المنع عن البرازية لو
تحملها حال نكاحها ثم ابانها وشهداها أى بعد انقضائها عدتها تقبل وما قدمناه في المقولة
السابقة قبل هذه عن ط وهي لو شهد لأم أنه هو عدل الخ (قوله لا تحتمل) أى لا تمنع
الزوجية عن التحمل فلا تحتمل أحدهما حال الزوجية وادى بعد انقضاء العدة يجوز (قوله
أو أداه) كفى المسئلة المنقولة عن الخاتمية قال الرجعي وهو معطوف على القضاء أى يمنع
الزوجية عند القضاء والاداء عند التحمل فلا تمنع في النكاح او العدة وادى بعد ما جاز
كتحتمل الزوج ولا يصح القضاء بشهادة أحد الزوجين ولا ادأوهما للشهادة في حال قيام

في القتل في الجاه بحكم
الدية كى لا يجدر الدم اه
فليتمسكه عند الموتى
وقدمنا قبول شهادة المعلم في
حوادث الصبيان (والزوجة
لزوجه او هو لها) وجاز عليها
الا في مسئلتين في الاشياء
(ولو في عدة من ثلاث)
لما في القضية طلقها ثلاثا
وهي في العدة لم تجز شهادته
لها ولا لشهادتها ولو
شهداها ثم تزوجها
بطلت خاتمية فعلم منع
الزوجية عند القضاء
لا تحتمل أو أداه

بالزنا ومودتهم اذنه كما لا يخفى ثم اعلم ان الضم يرفى قوله له - م عنه - مدنا عائد الى المحدثين وعند
 الشافعي الى القاضين العاجزين عن الاثبات كما ذكره الفخر الرازي فلو لم يحسد تقبل شهادته
 عندنا خلافا له ولو قدف رجلا ثم شهد مع ثلاثة على انه زنى فان كان حاد لم يحسد المشهود عليه وان
 لم يحسد القاذف حاد المشهود عليه كذا في البرازية اه (قوله الفاسق اذا تاب تقبل شهادته)
 قدمنا ان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه - زمان يظهر اثر التوبة عليه - وان
 بعضهم - م قدر ذلك بسنة اشهر وبعضهم قدرب سنة وان الصحيح انه موقوف الى رأى القاضى
 والمعدل فراجعهم (قوله والمعروف بالكذب) اى المشهور به فلا تقبل شهادته فانه لا يعرف
 صدقه من توبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل بغير
 عن البدائع (قوله وشاهد الزور الخ) قال ط صنيعة يقتضى انه ذكر ذلك في البحر وقد اقتصر
 فيه على الاولين فلو قال وفي الملقط وساق العبارة لكان اولى اه (أقول) نعم ذكره في البحر في
 هذا الباب عند قول الكتزوني لم يصفية ان اجتناب الكتاب وقد منع ابدانه في هذا الباب
 عند قوله ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله لو عدل لا تقبل ابدا) لانه لا تعرف توبته
 ولا تعدل عدالته اى من غير ضرب مدة كما في البحر من الخلاصة فيقبل قوله والا فاق وفي الخاتمة
 المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته ابدا لانه لا تعرف توبته
 وقيل بالعدالة لان غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب تقبل شهادته كما قدمنا (قوله لكن سيحى
 ترجيح قبولها) اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة قال في الخاتمة تقبل وعليه الاعتماد وجعل
 الاول رواية عن الثاني وروى الفقيه ابو جعفر انه تقبل وعليه الاعتقاد وكلام الشارح فيما
 يأتى اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة صرح في ان الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضا تأمل
 (قوله ومسجون) ولو تعدد ولذا عبر في الدرر فيهم بجمعهم على بعض والتعليل يقيده قال في
 المنخبة - في اذا حدث بين أهل السجن حادثة في السجن وأراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة
 لم تقبل لكونهم - م متهمين كذا في الجامع الكبير ومثله في البرازية اه (قوله وكذا لا تقبل
 شهادة الصبيان) ظاهر عبارة المصنف وعبارة الصغرى يقيدها لا تقبل شهادة لباغ الذي
 حضر الملاعب لنفسه بالضرورة (قوله لمنع الشرع عما يستحق به السجن) لان العدل لا يحضر
 السجن والباغ لا يحضر ملاعب الصبيان والرجال لا يحضر حمام النساء والشرع شرع لذلك
 طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وغمايس تحقيقه بالدخول في السجن ومنع
 النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كان التقدير مضافا اليهم لا الى الشرع اه وقد قدم
 الكلام على انه قد يسجن الشخص من غير جرم والمنع عما ينظر في حق المسجون والنساء
 في الحمام لا في الصبيان لهدم تكليفهم - م ذكر في اجارة المنع مع مزيالى المبسوط ان عندنا اكثر
 العلماء والجمهور دين لا يأمس بالتحاذا الحمام للرجال والنساء للعاجزة اليه اخصوصا في الديار الباردة
 وما روى من منعهن محمول على دخولهن مكشوفات العورة وقال القندى وهو الصحيح (قوله
 وصغرى وشرب بلاية) ما في الشرب بلاية نقله عن الصغرى فالاولى شرب بلاية عن الصغرى قال
 في جامع الفتاوى وقيل في كل ذلك يقبل والاصح الاول كافي القنية اه (قوله تقبل شهادة
 النساء وحدهن) قدم في الوقت ان القاضى لا يعصى قضاء قاض آخر بشهادة النساء وحدهن

الفاسق اذا تاب تقبل
 شهادته الا الله - دود
 بقذف والمعروف
 بالكذب وشاهد الزور
 لو عدل لا تقبل ابدا ملقط
 لكن سيحى ترجيح قبولها
 (ومسجون في حادثة) تقع
 (في السجن) وكذا لا تقبل
 شهادة الصبيان فيما يقع
 في الملاعب ولا شهادة
 النساء فيما يقع في الحمامات
 وان مست الحمامات لمنع
 الشرع عما يستحق به
 السجن وملاعب الصبيان
 وحمامات النساء - مكان
 التقدير مضافا اليهم لا الى
 الشرع بزازية وصغرى
 وشرب بلاية - مكن في
 الحاوى تقبل شهادة
 النساء وحدهن

الكفر بمنع القدر شرطه وهو ان لا يكون في القدر نص يمكن العمل به وهو انصر وهو التأييد
 نفى وفي النهاية ولا يمكن صرف الاستثناء الى الجميع لانه منصرف الى ما يليه وهو قوله
 تعالى واولئك هم الفاسقون وهو ليس بمطوف على ما قبله لان ما قبله طائي وهو اخباري فان
 قلت فاجبه لا يعنى الطالب ايصح كافي قوله تعالى وبالاولاد من احسانا قلت بياضه غير الفصل فانه
 بقيد حصص احد المسلمين في الاخر وهو يؤيد كذا الاخبارية سائلاه لكن يلزم جعل الكلمات
 المتعددة كالجملة الواحدة وهو خلاف الاصل سائلاه لكنه كان اذ ذلك جزءا فلا يرتفع بالتوبة
 كاصل الحد وهو ناقض ظاهر سائلاه لكنه كان ابدا مجازا عن مدة غير متطابقة وليس بههود
 سائلاه لكن جعله ليس باولي من جعل الاستثناء منقطع عايل جعله منقطع عايل اولي دفعه الى اللعذورات
 ونظام الصور على هذا البحث يقتضي مطالعة تقريرنا في تقريرنا في الاستدلال الفاسدة اه
 (قوله الان يحسد كافر في القذف) لان الكافر شهادة فكان رداه من تمام الحد
 وبالا سلام حدثت شهادة اخرى فتقبل على المسلمين والذميين (قوله بعد الاسلام) قال في
 البحر وضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيان الحدود
 قال الشيخ عمر قارئ الهداية اذا سرق الذي ارزى ثم اسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة
 المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم سقط عنه الحد انه في ويغني ان
 يقال كذلك في حد القذف وفي الميعة من كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فاسلم
 لم يسقط عنه ولم ار حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب قبله ونقل الفخر الرازي عن
 الشافعية سقوطه لغيره بالبلوغ ومقتضى ما في الميعة انه لا يسقط الا ان يوجد نكاح صريح
 اه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية وظاهر كلام المصنف انه لم يعد ما ضرب تمام الحد
 فلو سلم بعد ما ضرب بعضه فضرب الباقي بعد اساءة الميعة فثلاث روايات في ظاهر الرواية
 لا تبطل شها. نه على التام. فاذ اتاب قبلات وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اساءة الميعة
 وفي رواية تبطل ولو بسوط بحر عن السراج اي لانه لم يوجد في حقه ما ترويه شهادته التي
 تقبل منه في كفره ولا التي تقبل منه في اسلامه لانه في حال كفره لم يقم عليه تمام الحد ولا ترد
 الشهادة الابتدائية في الاسلام لم يقم عليه تمام ايضا فلم تسقط شهادته (قوله بخلاف عبد حد
 فعلى لم تقبل) لانه لا شهادة له بعد اصله في حال رقه فتوقف الرد على حدونه فاذا حدثت كان رد
 شهادته بعد العتق من تمام الحد والفرق بينه وبين الكافر هو ان الكافر في حال كفره له شهادة
 فاذا احده القذف سقطت تلك الشهادة فاذا اسلم فقد استفاد بالاسلام بعد الحد شهادة فلم يخالفها
 رد بخلاف العبد اذا حد ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لانه لم يكن له شهادة على احد وقت الحد
 فلم يتم الرد الا بعد الاعتاق (قوله على زناه) اي المقتدوف (قوله او اثنين) او رجل واحد
 منح (قوله كالوبرهن قبل الحد بحر) ونصه لانه لو اقام اربعة بعد ما حد على انه زنى قبلات
 شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو اقامها قبل لم يحسد كذا لا ترد شهادته وانما بقيد بقوله على
 انه زنى لانه لو اقام يمينه على اقرار المقتدوف بالزنا لا يشترط ان يكونوا اربعة لما في فتح القدير من
 باب حد القذف فان شهد رجلان او رجل واحد اقرارا على اقرار المقتدوف بالزنا لا يدرأ الحد عن
 القاذف لان النائب باليمين كالنائب بالماينة الخ فكذا اذا اقام رجلين بعد حده على اقراره

الان يحسد كافر في القذف
 (فيسلم) فتقبل وان ضرب
 أكثره بعد الاسلام
 على الظاهر بخلاف عبد
 حد فعلى لم تقبل (أو يقيم)
 الحدود (يمينه على صدقه)
 اما اربعة على زناه أو اثنين
 على اقراره كالوبرهن قبل
 الحد بحر وفيه

ثم ادّتهم من تمام الحد والحد لا يزول بالتوبة وأشار به الى أن الشهادة لا ترد بالقذف مؤبدا
 بل بالحد (قوله تمام الحد) أي لا تسقط شهادة مالم يضرب تمام الحد لأن الحد لا يجزأ فاما
 دونه لا يكون - قد اوهو صريح الميسر لأن الحد قد من ضرب الحد أي تمامه لان ومادته
 يكون تميزا بغيره - سقط لها وهو ظاهر الرواية (قوله وقيل بالاكثر) كما هو رواية وقد علمت
 ان ظاهر الرواية تمامه واختاره في المحيط لان المطابق يحتمل على الكمال وفي رواية ولو بسقوط
 كافي التبع ولا فرق في عدم اتمامه بين ان يكون ضرب ناقصا أو فرت قبل اتمامه لانه ليس
 بحد حيث نقتض (قوله وان تاب) ان وصله أي لا تقبل شهادة الحدود في القذف وان تاب
 (قوله بتكذيبه نفسه) الباء بالبيبة أي بسبب تكذيبه نفسه لان تكذيبه ناشئ عن
 كذبه وكذبه ذنب يقتضي التوبة فليس التكذيب توبة لعدم الشهادة ويمكن ان يكون
 الباء التصويرو يؤيده ما في الشريعة لامية فراجعها وتأمل (قوله لان الرد) أي رد شهادة الحدود
 في القذف (قوله من تمام الحد بالنص) وهو قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ووجه
 الاستدلال ان الله تعالى نص على الابد وهو مالا نهاية والنصيص عليه يتأني القبول في وقت
 ما وان معنى قوله لهم للحدودين في القذف وبالتوبة لم يخرج عن كونه محدودا في قذف ولانه
 يعني رد الشهادة من تمام الحد لكونه مانعا عن القذف كالحاد والحد وهو الاصل فيبقى بعد
 التوبة لعدم سقوطه من اذنته اعتبارا بالاصل كافي العناية وفي العمى على الهداية
 وانما كان رد الشهادة من تمام الحد أي لكون تمام الحد مانعا أي عن القذف لكونه واجرا
 لانه يؤلم قلبه كالحاد يؤلم يده ولان المقصود منه رفع العار عن المذنب وذلك في اهدار قول
 القاذف اظهر لانه بالقذف آذى قلبه فجزاؤه ان لا تقبل شهادته لانه فعل اسائه وفاقا لمعجمه
 فيكون من تمام الحد يعني أي الرد بعد التوبة كاصله أي كاصل الحد اعتبارا بالاصل اه
 (قوله والاستثناء منصرف لما يليه) أي قوله تعالى الا الذين تابوا راجع الى قوله وأولئك هم
 الفاسقون لا لقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا بخلاف آية المحارير فان قوله تعالى الا الذين تابوا
 راجع الى الحد لا لقوله ولهم عذاب عظيم لانه لو رجع اليه لما قيد الاستثناء بقبل القدرة لان
 التوبة نافعة مطلقا فتأنيده التقييده بسقوط الحديه وقال الشافعي ومالك واحد تقبل قوله
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فان الاستثناء اذا تعقب
 بجلاء بعضه موقوف على البعض ينصرف الى الكل كقول القائل امرأته طاق وعبد ممر
 وعابه حجة الا ان يدخل الدار فان الاستثناء ينصرف الى جميع ما تقدم ولان هذا افتراء على
 عبده من عبادة الله تعالى والافتراء على الله تعالى وهو الكفر لا يوجب رد الشهادة على التأييد
 بل اذا أسلم لم يقبل فهو ذاك أولى وانما ان قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أي ما عطف على قوله
 فاجل مدوهم والعطف للاشتمال فيكون رد الشهادة من حد القذف والحد لا يرتفع بالتوبة
 ولا نس - لم ان الاستثناء في الآية تعقب بجلاء بعضه موقوف على بعض بل تعقب بجله متقطعة
 عن جل بعضه موقوف على بعض لانه يعقب بجله أولئك هم الفاسقون وهي جملة مستأنفة
 لان ما قبلها أمر ونهي فلم يحسن عطفها عليه بخلاف المثال فان الجمل كلها في انشائية
 معطوفة فيوقف كلها على آخرها - في اذا وجد الغير في الاخير فغيره في الكل والقياس على

تمام الحد وقيل بالاكثر وان
 تاب بتكذيبه نفسه ففتح
 لان الرد من تمام الحد بالنص
 والاستثناء منصرف لما
 يليه وهو أولئك هم
 الفاسقون

مطلقا اليه أشار في النوازل اه وأطلق عدم القبول فشمه ولو من فاض آخر قال أبو برة
من رد الخا كم شهادة في حادثة لا يجوز لها كم آخر ان يقبله في تلك الحادثة وان اعتهده - لا
قال سيدي الوالد اماما سوى الاعي فظاهر لان شهادتهم ليست شهادة وأما الاعي فليست
الفرق بينهما وبين أحد الزوجين ثم رأيت في الشريعة الإسلامية استشكل قبول شهادة الاعي اه
(أقول) ويمكن أن يقال بان الفرق ظاهر بينهم - ما وهو ان الاعي ليس أهلا للشهادة مطلقا
كأحمد والصبى وأما الزوج فاهل لها لكن عدم قبولها التمهته تامل وبأقربيا ان شاء الله
نعمالي (قوله عبد الخ) وجه القبول فيما به مردان الردود ولا ليس بشهادة بخلاف
القاسق اذا اردت شهادته وأحد الزوجين اذا اردت شهادته ثم شهدا لا تقبل لان الردود أولا
شهادة فيكون في قبولها بعض نقض قضاء قد مضى بالا جتم (قوله وأعي) يحتمل على ما اذا
تجمل بصير او ادى كذلك وقد نخل الاعي بينهم ما وعامه يحتمل قوله وكذا بعد ابصار السابق
كما نقلناه عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله وادخل الكمال) مع انه صرح في صدر
عبارة بخلافه ومثله في التارخانية والجوهرة والبدائع قال في خزنة المفتين ومن ردت
شهادته اهله ثم زالت العلة لا تقبل الا في خمسة مواضع الى ان قال الخامسة اذا تحمل المملوك
شهادة اولاه فلم يرد حتى عتق ثم شهد به ان تقبل وكذا الزوج اذا أبان امرأته ثم شهد بها اجاز
فظاهر جرحه من المستنبات يؤيد كلام الكمال وتصويره لا يساعده - لانه قال لم يرد حتى عتق
فليس فيه انه اردت لذلك ثم شهد به او قال اذا أبان امرأته ثم شهد بها ولم يذ كر ان اردت قبل
الابانة كما ذكر تصويره قريبا عن الجوهرة والبدائع ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله هو) لان
الزوج له شهادة وقد حكم برده بعض خلاف العبد ونحوه تامل والمحجب انه ذكر او لانها
لا تقبل كالوردت لتعق ثم تاب ثم قال نصار الحاصل الخ نذ كر أحد الزوجين مع من يقبل
فالظاهر انه سبق قلم لها الفقه صدر كلامه وما صرح به في التارخانية والخصاصة لا تقبل الا في
اربعة ولمافي الجوهرة اذا شهد الزوج الحولزو جتمه فردت ثم ابانها وتزوجت غيره ثم شهد بها
بذلك الشهادة لم تقبل بل وان كان يكون توصل بطلاقها الى تصحيح شهادته وكذا اذا شهدت
لزوجها ثم ابانها ثم شهدت له اه ولمافي البدائع لو شهد القاسق فردت أو أحد الزوجين
اصاحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة والبيضة لا تقبل ولو شهد العبد والصبى او الكافر فردت
ثم عتق وبلغ واسلم وشهد في تلك الحادثة ذهبنها تقبل ووجه الفرق ان القاسق والزوج هما
شهادة في الجلمه فاذا اردت لا تقبل بعد بخلاف الصبي والعبد والكافر اذا شهدا لهم اصلا
اه كذا في الشريعة الإسلامية وفيها قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى لعبد في النكاح فردت
ثم شهدا بذلك بعد العتق لم يجز لان الردود كان شهادة ثم قال والصبى او الممكاتب اذا شهدا
فردت ثم شهدا به بعد البلوغ والعتق جاز لان الردود لم يكن شهادة بدليل ان قاضيه لو قضى
به لا يجوز فاذا عرفت يسهل عليه ذلك تخريج المسائل ان الردود لو كان شهادة لا تجوز بعد ذلك
أبد او لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الضرائط اه وليكن يشكل عليه شهادة الاعي
اذ لو قضى بها اجاز فتهى شهادة وقد حكم بقبولها بيزوال الاعي (قوله ومحمد في قذف) أى
ببببب وقيد به لان الرد في غيره لا تقبى وقد ارتفع بالتوبة وامافيه فلان عدم قبول

عبد وصبى وأعي وكافر
على مسلم وادخل الكمال
أحد الزوجين مع الاربعة
معه (ومحمد في قذف)

فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء يسع ثم يظهر انه بغير شرط الواقف أو ان انما
بأصل ينبغي ان لا يضمن لانه تصرف باذن القاضى كالوصى فله تمام قلت وتقدم في الوقت
ما يؤيده اه (قوله وصي) مطاوعا لمدم الولاية كاملا لو لم تقدمنا ان الصبي اذا بلغ
فشهد فانه لا بد من التعز كية وكذا الكافر اذا اسلم وان الكافر اذا عدل في كفره اشهاد ثم اسلم
فشهد فانه يكفي التعديل الاول وان الفرق بين الصبي والكافر هو ان الكافر كان لشهادة
مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي (قوله ومغفل) قال محمد في رجل يعمى صوام فوام مغفل
يخشى عليه ان يلقن فيما خذبه قال هذا شر من الفاسق في الشهادة نوعين ابي يوسف انه قال انا
نرد شهادة اقوام زوج وشهادة عنهم يوم القيامة معناه ان شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان كان
عدلا صالحا فخر خائبة وفي البحر وعن أبي يوسف اجيز شهادة المغفل ولا اجيز تعديله لان
التعديل يحتاج فيه الى رأى والتدبير والمغفل لا يستقصى في ذلك اه وفي مؤيد زاده ومن
استدلت غفلة لا تقبل شهادته (قوله ومجنون) في حال صحته (أي وقت كونه صاحبا) قال في
المحيط ومن يجن ساعة ويبقى أخرى فشهد في حال صحته تقبل لان ذلك بمنزلة الانسياق وقدر
بعض مشايخنا جنونه يوم أو يومين فاذا شهد بعدهما وكان صاحبا تقبل اه وقد علم ان قوله
الافى حال صحته استقام من شذون (قوله الا ان يحملا) أي المملوك والصبي (قوله والعميم)
انما عدل عن قول حافظ الدين والصغر لان التحمل بالضبط وهو انما يحتمل بالعميم اذ لا ضبط له
قال غير الاسلام ان الصبي أول حاله كالمجنون يعني اذا كان عديم العقل والعميم وأما اذا عقل
فهو والمعتوه الماقل سواء في كل الاحكام أفاده المصنف (قوله وأدبا بعد الحرية) أي النافذة
فلو أعق عقبه في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عند الامام لان عتقه هو قرف بجر
(قوله كما ص) في قوله وعميق لمعتقه (قوله وبعد البلوغ) لان الصبي والرفيق والمملوك أهـ ل
للتحمل لان التحمل بالشهادة والسماح ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهو ما لا يتألفان ذلك
وهما أهل عند الاداء وأطلقه فحمل ما اذا لم يؤدها الا بعد الاهلية رأداها قبلها فرددت ثم زالت
العللة فاداهما ثانيا (قوله وكذا بعد ابصار) أي بشرط ان يتحمل وهو بصير أيضا بان كان بصيرا
فتمحمل ثم عي ثم أبصر فادى فافهم قاله سيدي الوالد وعبارة الشارح توهم انه اذا التحمل أعمى
وأدى بصيرا انها تقبل وليس كذلك لما تقدم من ان شرط التحمل البصر فمتعين ما قاله سيدي
الوالد (قوله واسلام) قال في البحر وأشار الى ان الكافر اذا التحمل اعلى مسلم ثم اسلم فاداهما تقبل
كما في فتح القدير (قوله وتوبة فسق) أي بان يتحمل فاسقا فادى بعد توبة فانها تقبل والاصح
ان تقدير المدة في التوبة مفوض الى رأى المعدل والقاضى كما قدمناه واحتمل توبة فسق
عن توبة القذف كما في قريبا (قوله وطلاق زوجة) يعني اذا التحمل وهو زوج وادى بعد زوال
الزوجية حقيقة وسكا أي ان لم يكن حكم بردها لما ياتي قريبا (قوله وفي البحر) أي عن
الخلاصة (قوله برده) أي الشاهد (قوله فشهد بها) أي بثلث الحادثة اما في غيرهما فلا مانع
(قوله لم تقبل) أي الشهادة (قوله الا اربعة الخ) فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير
والمغفل والمثمم والفاسق بعد ردها اه بجر وفيه أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين
المردوداته وبين المردودا شبهة فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل

(وصي) ومغفل ومجنون
(الا) في حال صحته الا
(ان يحملا) في الرق والعميم
(ادبا بعد الحرية) ولولمعتقه
كما ص (و) بعد (البلوغ)
وكذا بعد ابصار واسلام
وتوبة فسق وطلاق زوجة
لان المعتبر حال الاداء شرح
تمكمله وفي البحر متى حكم
برده له ثم زالت شبهة لم
لم تقبل الا اربعة

عند أبي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء بعد أدائه بصيرا يكون في غاية الظهور وعندهما
لأنه لا تأثير في نفس قضاء القاضي له على المعارض للشاهد بعد أدائه شهادته انتهى (قوله
مطلقا) سواء كان فيه ما يجري فيه التصامع أم لا وفي البحر ولا تقبل شهادته سواء كانت
بالإشارة أو بالكتابة (قوله بالأولى) لأن في الاعي انما تحقق التهمة في نسبته وهما تحقق
في نسبته وغيرهما من قدر المشهود به وأما راجح كذا في الفتح ولأنه لا عبارة له أصلا بخلاف
الاعى وفي المذهب انه لا يجمع الفقهان لأن لفظة الشهادة لا تتحقق وعام الكلام على ذلك في
الفتح * (تنبيه) نصوا على ان التهمة السمع أفضل من التهمة البصرية وهو من مقتضاها
فانه يدرك من كل الجهات بخلاف البصر ولأنه لا انس في مجازة أخرى بخلاف
الاعى ولأنه يدرك التكليف الشرعية بخلافه ط (قوله ومرد) لأن الشهادة من باب
الولاية ولا ولاية على أحد فلا تقبل شهادته ولو على كافر أو مرتد مثله في الأصح كما قدمناه
موضعا (قوله ولو كان) ولو كان كاتباً أو مدبراً أو أم ولد أو ولاية له على نفسه كالمسيبي فعلى غيره
أولى قال في الطواشي السعدية الوكالة ولاية كإجراء من أوائل عزل الوكيل والعبد محجور
كان أو ما دون تجوز وكأنه قاتل في جوابه اه قال سيدي الوالد ومثله نوكيل صبي به قبل
وقد يقال ولايته في الوكالة غير أصلية تامل (قوله أو مبعوضا) أشبه به هذا إلى ان المراد من
المملوك من يهرق والافا مملوك لا ينفك عن المالك والمبعض قال سيدي الوالد والمعتق في
المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند أبي حنيفة وعندهما حرمدون اه (أقول) والمزاد
بالمريض مرض الموت وكان الثالث يضيئ عن قيمته ولم تجز الورثة * (تنبيهات) مات
عن عم وأمه وعبدتين فاعطاهما الم فشهدا ببنوة أحداهما بيمينها لا يثبت أي انه أقرب به في
صحته لم تقبل عنه لأنه في قبولها ابتداء بطلان انتهاه لان معتق البعض كالمكاتب لا تقبل
شهادته عندهما لعندهما لأنه حرمدون ولو شهدا ان الثانية أخت الميت قبل الشهادة الأولى
أو بهما أو مبعوضا لا تقبل بالاجماع لا لولوبنا الصارت عصبة مع البنت فيخرج الم عن
الورثة بغير عن المحيط (أقول) هذا ظاهر عند وجود الشهادة بين وأما ما سبق شهادة الاختية
قائه فيها هي على البنية فنفقه وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم له وارث غيره فقال عبدان من
رقيق الميت انه اعتق في صحته وان هذا الآخر أخته فصداقهما الاخي ذلك لا تقبل في دعوى
الاعتاق لأنه أقرب بانه لا مملوك لهما بل هما عبدان لا يجوز لقرار الاخ انه وارث دونة فتقبل
شهادتهما في النسب ولو كان مكان الآخر اني جاز شهادتهما لو ثبت نسبهما ويسميان في
نصف قيمتهما لأنه اقربان حقه في نصف الميراث فصح بالمعتق لانه لا تجزأ عندهما الا ان المعتق في
عبد مشترك فوجب السعاية للشريك الساكت (وأقول) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يعتقان كما قالوا غير ان شهادتهما با بنية لم تقبل لان معتق البعض لا تقبل شهادته بفقده
* (قائده) قضى بشهادة فظهر وأعيدها تامين بطلانه فلو قضى بوكالة بيمينه واخذ ما على الناس
من الديون ثم وجدوا عبيدا لم يبرأ الغرماء ولو كان بمثل في وصاية برؤم الان قبضه باذن القاضي
وان لم يثبت الإبراء كاذنه لهم في الدفع إلى أمينة بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن الغريم في دفع
دين المحي غيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الا أن كثيرا من تولية شخص نظروا في تصرف

مطلقا بالأولى (ومرئيه
وعملوك) ولو كان كاتباً أو
مبعضاً

مطلب
يطلب القضاء بظهور
الشهود عبيدا

الصناعة الدينية كالزكاة والحائث مقبول الشهاده اذا كان عدلا في الصحيح اه وقد مناه
 قريبا قال سيدى الوالد يدفع بان مراده ان عدوله عن حرقه آية الى أدنى منها دليل على عدم
 المروءة وان كانت حرقه آية دينية فينبغي ان يقال هو كذلك ان عدل بلا عذر تامل اه (أقول)
 فالجواب ان المعتبر العدول ولا نظر الى الحرقه الا اذا عدل من حرقه آياه الشريعة الى
 الحرقه الخسيسة اذا كان بلا اداع اليه من يجر أو عدم اسباب أو قلة يدقه صره عن حرقه آية
 ولا سيما اذا كان أبوه أو وصيه علمه في صغره هذه الحرقه الدينية فكبر وهو لا يعرف غيرها ما
 اذا كان بلا اداع فيدل على رذالته وعدم مروءته ومبالائه وهذا مما يستقط العدول أتملو كان
 انتقاه لاحد هذه الاعذار المذكورة فتقبل اذا كان عدلا ولا وجه لرد شهادته فتعين ما قلنا
 (قوله لا تقبل من أعمر) في شئ من الحقوق ديناً أو عيناً مئة قولاً أو عقاراً قهراً في والعلة فيه
 ان الاداء يفتقر الى التمييز بالاشارة بين المشهود له والمشهد عليه ولا يميز الا بالاعتراف
 فيحشى عليه التفتين من الخضم اذ النعمة تشبه النعمة (قوله ولو قضى صح) أى قاض
 ولو خفيا كما يقيمه اطلاقه أو يحمل على قاض يرى قبولها كما يسمى ط (قوله مالو عى بعد
 الاداء) لان المراد بعدم قبولها عدم القضاء به الان قيام أهليتها شرط وقت القضاء لصيرورتها
 جهة عنده (قوله وما جاز بالسماح) أى كالتسب والموت وما تجوز الشهاده عليه بالشهرة
 والسمع كما في الخلاصة (قوله لا لثاني) أى فيما لو عى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز
 بالسمع كما في فتح القدير ولزفر وهو مرادى عن الامام واستظهر قوله بالاول صدر الشريعة فقال
 وقوله أظهر لكن رده في الحقورية بان المفهوم من سائر الكتب عدم اظهار بته وأما قوله
 بالثاني فهو مرادى عن الامام أيضاً قال في البحر واختاره في الخلاصة وورده الرملى بانه ليس
 في الخلاصة ما يقتضى ترجيحه واختاره نعم قال ط وجزم به في النصاب من غير ذكر خلاف
 كما في الجوى اه (أقول) وهو ترجيح له لكن عزاه في الخلاصة الى النصاب وفي النصاب لم
 يهرض لحكاية الخلاف وفي حاشية الظهير الرملى على المنع عن قوله ودخل تحتها ما كان طريقه
 السماع خلافاً لابي يوسف كما في فتح القدير (أقول) عبارة فتح القدير وقال ابو يوسف تجوز فيها
 طريقه السماع وما لا يكتفى فيه السماع اذا كان بصيرة وقت التحمل أى عند الاداء اذا كان
 بعرفه باسمه ونسبه انتهى (أقول) فحق العبارة خلافاً لابي يوسف فيها طريقه السماع أو لا ولزفر
 فيما طريقه السماع وقد تبع الشارح شيخه في ذلك فان هذه عبارة حرقه بغير ولا ينبغي
 ما فهم من ايمام اختصاص مذهب ابي يوسف بما طريقه السماع وليس كذلك وفي الفتح وقيد
 في الذخيرة قول ابي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار ما في المنقول فاجمع علمنا
 انه لا تقبل (أقول) وفي الحقائق وقال في العون الخلاف فيما لا يحتاج فيه الى الاشادة وفي غير
 الحدود وقال في الذخيرة الخلاف فيما لا تجوز الشهادة بالشهرة والسمع اضاف في خلافه تقبل
 شهادة الاعمرى بالخلاف اه وهذا مخالف لما في أكثر الكتب من انه لا تقبل شهادته عند
 أى حريقه وحده فيما طريقه السماع أو لا فارجع الى الشرح والفتاوى أن شئت قال في
 صدر الشريعة في مسئلة الاعمرى بعد الاداء قبل القضاء خلافاً لابي يوسف وقوله أظهر
 قال اخبر زاده في حاشيته وجه الاظهر ان الاعمرى اذا لم يكن مانعاً من الاداء اذا التحمل بصيرة

(لا تقبل من أعمر) أى
 لا يقضى به ولو قضى صح
 وعم قوله (مطابقاً) مالو عى
 بعد الاداء قبل القضاء وما
 جاز بالسمع خلافاً لثاني
 وأما عدم قبول الآخر

ط قال الرجى قبيده في القنية فيما اذا كان البذر من رب الارض ووجهه ان وجوه
 المزارعة الحائز في ثلاثة ان يكون الارض والبذر والبقر لواحد والعمل من الآخر فيكون
 الزرع لصاحب البذر ويكون ما يأخذ العامل في مقابلة عمله فهو واجبر خاص فلا تقبل
 شهادته المستاجر وكذا ان كان الارض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخر فيكون اجبر اهما
 يأخذ من المشروط والبقر تبع له آلة العمل الثالث ان تكون الارض لواحد والبقر لآخر
 فيكون المزارع لرب البذر وما يأخذ رب الارض اجرة ارضه والمزارع مستأجر للارض بما
 يدفعه اياهما من المشروط ومن المستأجر ارضه من آخر نصيح شهادته ولا تصح المزارعة في
 غير هذه الوجوه الثلاثة كما حرق في بابها (قوله وقيل اراد بالعمل) هذا ممكن في منسل عبارة
 المكنز فانه لم يقل الا اذا كانوا اعوانا الخ (قوله المحترفين) اي والذين يؤجرون انفسهم للعمل
 فان بعض الناس رد شهادته أهل الصناعات الخسيسة فافردت هذه المسئلة على هذا
 لظاهر الخالفينهم وكيف لا وكسبهم اطيب المكاسب كافي البحر قال الرمي فحذر ان العبارة
 لاعدالة لا للحرفة وهذا الذي يجب ان يعول عليه وبقي به فان ترى بعض اصحاب الحرف الدينية
 عندهم من الدين والتقوى ما ليس عنده كثير من ارباب الوجيهة واصحاب المناصب وذوى
 المراتب ان اكبركم عند الله اتقاكم اه فيكون في اراد المزارع هذا القول رد على
 من رد شهادته أهل الحرفة الخسيسة قال في الفتح وأما أهل الصناعات الدينية كالقنواقي
 والزبال والحائك والحجام فقبيل لا تقبل والاصح ان تقبل لانه قد يتولاهما قوم صالحون
 فالحال لم يعلم القادح لا يفي على ظاهر الصناعات ونسبته فيه فراجعه (قوله وعلى حرفة آباءه
 واجدادهم) ظاهره انما اذا كانت حرفة لهم لا تكون دينية ولو كانت دينية في ذاتهم او هو خلاف
 ما يرويه الكلام الا في (قوله والافلامروءة) أي بان كان أبوه ناجرا او اعترف هو بالحياكة
 أو الحلاقة وغير ذلك (قوله فلا شهادة له) أي لانه يملكه الدافعة وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه
 يعني صاحب البحر فريامن ان صاحب الصناعات الدينية كالزبال والحائك مقبول الشهادة
 اذا كان عدلا في الصحيح اه (قوله لما عرف في حد العدالة) قال القهستاني بعد قول
 النفاية ومن اجنب البكارت ولم يصبر على الصغائر وغاب صوابه على خطئه مانعه كان عليه ان
 يزيد قيدا آخر أي في تعريف العدالة وهو ان يجنب الافعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة
 كما بول في الطريق اه وهو يقتضي رد شهادته ذي الصناعات الدينية نظرم المروءة كما وان لم
 تكن موصية فتأمل ط وتحققه ما ذكره في المقولة الآتية (قوله فتح) لم أره في الفتح
 بل ذكره في البحر بصيغة يفتي حيث قال ويفتي بقبول القول بان تكون تلك الحرفة لائقة
 به بان تكون حرفة آباءه واجدادهم والافلامروءة اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة له
 عرف في حد العدالة اه قال الرمي وعندى في هذا التقيد نظري يظهر لمن نظر فتأمل اه
 أي في التقييد بقوله بحرفة لائقة الخ فالتوجه انهم جعلوا العبارة لاعدالة لا للحرفة فيحكم من
 دنى صناعاته انفى من ذى منصب ووجهه على ان الغالب انه لا يعدل عن حرفة آبيه الى ادنى
 منها الا لقله ذات يده أو صوابها عليه ولا سيما اذا علمه آياه أو صوابه في صغره ولم يتقن
 غيرها فتأمل وفي حاشية أبي السعود فيه نظر لانه مخالف لما قدمه هو قرييامن ان صاحب

وقيل اراد بالعمل
 أي بحرفة لا تفتيه وهي
 حرفة آباءه واجدادهم
 والافلامروءة لودنيته
 فلا شهادة له لما عرف في
 حد العدالة فتح وأقره
 المصنف

وسماني في شرح قوله أو يقول أو ياكل على الطريق انه لا تقبل شهادة الخامس وهو الدلال الا اذا
 كان عدلا لا يحلف ولا يكذب ونقله عن السراج هنا وقد رأيت في كلامهم كثيرا أو قول قد نلهم
 من هذا ان شهادة الدلال والصكك ونحوهما لا ترد لمجرد الصناعة بل لبشارة ما لا يحل شرعا
 وانما تصيب العامة على من ذكر لاشتمار ذلك منه تأمل (قوله وضمن الجاهات) يضمن الضاد المعجمة
 ونشد يد الميم قال الكمال عاطفة على من لا تقبل شهادته مانعه وكذا كل من شهد على اقرار
 باطل وكذا على فعل باطل مثل من يأخذ سوق الخامسين مقاطعة أو شهد على وثيقته اه
 وقال المشايخ ان شهد واحد عليهم لعن لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون
 من مجاشري السلطان على ضمان الجاهات وعلى المحبوسين عندهم والذين في ترسيمهم اه
 (قوله مقاطعة سوق الخامسين) كمن يأخذها بقطعة من المال يجعلها عليه مكس أو يوجد في
 بعض الكتب بالخاء المعجمة جمع فخاص وهو بائع الدواب والرقيق والاسم الخاصة بالكسر
 والفخ من فخص من باب نصر اذا غر زموخر الدابة يعود ونحوه كافي القاموس وقد جعل في
 الاسواق التي تباع فيها الخمر مكاسون فلا تقبل شهادتهم (قوله حتى حل لعن الشاهد) أي الذي
 شهد على ملك مقاطعة الخامسين كافي المنع وليس المراد لعن المعلن لعدم جواز بل المراد بان
 يقال لعن الله شاهد ذلك قال الخليل الرمي في فتواه في رجل قاطع على مال معلوم احتساب
 قرية هل يصح ذلك أم لا أجاب لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من
 المال ولا يصح الدعوى في ذلك ولا تقام البيعة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى
 سواء وقعت بلفظ المقاطعة أو الاستزام كإثباته بحظ الثقات اه ووجهه ان المقاطعة
 لا تصور ان تكون بها العدم وجود المبيع وزومه شرعا ولا اجارة لانها بيع المتافع واذا
 وقعت باطلا كانت كالعدم ولا فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء فعلى المقاطع
 على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يثبت عن جواز بل يثبت عن كفره منعه
 ومعاطيه كافي البراز به قال مؤيد زاده مثل الضمار عن رجل أخذ سوق الخامسين مقاطعة
 من الديوان وشهد على كتاب المقاطعة اننا ناكل له ان يشهد قال اذا شهد حل عليه لعن ولو
 شهد على مجرد الاقرار وقد علم السبب فهو أيضا ملعون ويجب التحريم عن تحمل مثل هذه
 الشهادة وكذا كل اقرار بناؤه على حرام (قوله ورعاياهم) أي رعايا العمال والنواب (قوله
 لا تقبل) لجهلهم وميلهم خوفا منه قال في البحر في شرح المنظومة أمير كبير ادعى قسمه له
 عماله ودواوينه ونوابه ورعاياهم لا تقبل اه قال الرمي يؤخذ منه ان شهادة خدامه
 المأزمين له كالأزمة العبيد ملو لا كذلك لا تقبل وهو ظاهر ولا سيما في زمانه هذا تأمل وقد
 أفتيت به مراراً والله الموفق للصواب ومثله في شهادات جامع الفتاوى بصيغة أعوان الحكام
 والو كالأعلى باب القضاء لا تسمع شهادتهم لانهم ساعدون في ابطال حق المستحق وهم فاسق
 والله تعالى أعلم قال في الهدية شهادة الخند لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا
 لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في هذا الاحصاء مائة وما دونه وما زاد عليه فهو لا يحصون
 كذا في جواهر الاخلاط اه نافذ عن الخلاصة (قوله كنهم ادة المزارع لرب الارض)
 فانه لا تقبل لفساد الزمان اه ذكره عبد البر ظاهره وان كانت الشهادة لا تتعلق بالمزارعة

وضمان الجاهات مقاطعة
 سوق الخامسين حتى حل
 لعن الشاهد اشتهادته على
 باطل ففخ وبجروفي الوجهانية
 أمير كبير ادعى قسمه له عماله
 ونوابه ورعاياهم لا تقبل
 كنهم ادة المزارع لرب
 الارض

مطلب
 لا تصح المقاطعة بجمال
 لاحتساب قرية

مطلب
 الجند اذا كانوا يحصون
 لا تقبل شهادتهم لا لامير
 ولا تقبل وحد الاحصاء
 مائة

مطلب
حاشية الفتوى

مطلب
اسلم زوجها او مات تقبل
شهادة اهل الزمة على مهرها

لم تقبل شهادة انصارى على المسلم في اثبات الايصال الذي يثبته على الموت والنسب الذي يثبته
على النكاح ادى الى ضياع الحقوق المتعلقة بالايساء فثبت ضرورة كفايات شهادة القابلة
اه قال عبد الحليم في حاشيته وفيه اشارة الى حاشية الفتوى وهي ذميمة اسلم زوجها ثم مات
فادعت مهرها عليه بوجه صحيح شرعى فثبت شهادة اهل الزمة اثبت مهرها عليه بضرورة
عدم حضور المأين نكاحهم (قوله والعمال) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل وهم الذين
ياخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجهور لان نفس العمل ليس بقسط فبعض
الصحابه رضى الله عنهم عمال (قوله لالسلطان) هذا هو المراد بهم عند عامة المشايخ كما في البحر
وفيه عن السراجية معزيا الى الفقيه أبى الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز
فشهادته جائزة وان كان مثله يزيد بن معاوية فلا اه وفي اطلاق العامل على الخليفة نظر
والظاهر منه انه من قبل علامن الخليفة اه (قوله الا اذا كانوا اعدوا على الظلم الخ) أى
كهمال زمانا قاله نجر الاسلام لكن نقل في البحر عن الهداية أن العامل اذا كان وجيهاً في
الناس ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته كما مر عن أبى يوسف في الفاسق لانه لو جاهدته
لا يعدم على الكذب يعنى ولو كان عدواً على الظلم كما في العناية اه (قوله كرئيس القرية)
هو المسمى شيخ البلد وهم من أعوث الناس على الظلم اغيرهم غير ظلم الناس لانفسهم خاصة
ويسمى في بلادنا شيخ الضيعة ومختار القرية قال في الفتح وقد منعنا عن البرذوى أن القائم بتوزيع
هذه النوائب السلطانية والجبليات بالعدل بين المساكين مأجور وان كان أصله ظالماً في هذا
تقبل شهادته اه (قوله والجاني) أى جاني الظلم (قوله والصرف) الذى يجمع عنده
المال ويأخذه طوعاً (قوله والمعرفون) بالواو وفي بعض النسخ المعروفين بالياء عطف على
المجرورو هو الصواب وهم الذين يعرفون عن قدر الاشخاص الذين في المركب ليأخذ الحاكم
منهم شيئاً معلوماً صادرة (قوله والعرفاء في جميع الاصناف) هم مشايخ الحرف قال سيدى
الوالد رحمه الله تعالى بعد كلامه بوجه يعلم ان شهادة الفلاحين اشبح قريبهم وشهادتهم للقيام
الذى يقسم عليهم وشهادة الرعية لما حكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز اه (أقول)
ليكنه مقيداً بما ساقى قريبا عن الهندية من انهم اذا كانوا يمحسون وهو ما اذا كانوا مائة فاقل
تأمل (قوله ومحضر قضاة العهد) أى الذى يحضر الخصام للقاضى اقبواهم الرشوا لعدم
المروءة فيهم والمراد بالعهد الزمن أى قضاة زمنهم فكيف الحال في زماننا ط (قوله والوكلاء
المقتولة) اهل المراد بهم من يتوكل في الدعاوى والخصومات وذلك لانه قد شوهد منهم قلة
المبالاة في الاحكام وأخذ الرشوا وغير ذلك وانما جعلوا مقفلة لان الناس لا يصدقون منهم الا
الاعانة على اغراضهم بجهلهم ولم يقصدوا التوكيل حقيقة فقط (قوله والصكالك) بضم الصاد
المهملة جمع صكالك بقصه اقال في البرازية من الشهادات والصكالك تقبل في الصحيح وقيل لا
لانهم يكتبون اشتري وباع وضمن الدرك وان لم يقع فيكون كذبا ولا فرق بين المكذب بالكتابة
أو التكلم قلنا المكلام في كاتب غلب عليه الصلاح ومثله يحقق ثم يكتب ط عن الجوى أى
وما ذكر من الكذب عقولاً منهم بحقوق ما كتبوا اقال الرملى في حاشية المنج وفي اجازات
البرازية لا تقبل شهادة الدلال ومحضر قضاة العهد والوكلاء المقفلة والصكالك اه (أقول)

والصكالك

لما ادعى الماتعة النصر اني صار طاب المانصة هو والماتعة فطالب كلها فتقدم عولا عند الامام
 فلم يدعي الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط وان كان لما ادعاه مع
 النصر اني قسم بينهم ما قال سيدى الوالد النصر اني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم منهم وامن
 النصر اى على ألف على الميت وأقام نصر اني آخرين كذلك قال ألف الماتعة للمسلم عنده وعند
 ابي يوسف يتحصان والاصل ان القبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات
 الشبهة بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حقهما ذخيرة لمخاضه وبه ظهر ان قبولها على الميت
 غير مقيده بما اذا لم يكن عليه دين اسلام نعم هو قيد لاثباتها الشبهة بينه وبين المدعى الاخر فاذا
 كان الاخر نصر انيا أيضا بشاركوه والا فالامال للمسلم اذ لو شاركه لم يقيمها على المسلم وظهر أيضا
 ان الماتعة منفرد بقيد الايدمنة وهو ضيق التركة عن الدينين والا لا يلزم قيامها على المسلم كما
 لا يخفى هذا ما ظهر له بعد الدلالة التامة (قوله بجر) نص عبارته وتقبل شهادة الذي يدعى
 على ذي ميت وان كان وصيه مسلما بشرط ان لا يكون عليه دين اسلام فان كان فقد كتبه عنه عن
 الجامع اه والذي كتبه هو قوله نصر اني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين عليه بمائة وسلم
 ونصر اني بمائة فالثلاثان له والباقي بينهما والشركة لا تنفع لانها باقرا اه ووجهه ان الشهادة
 الثانية لا تثبت للذي مشار كته مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم لما ادعى بطلب كلها فتمت
 عولا فلما ادعى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الاخر الثلث لان له نصف فقط لكن لما ادعاه
 مع النصر اني قسم الثلث بينهم ما وهداهم عن قوله والشركة لا تنفع لانها باقرا قال سيدى الوالد
 ويقدم دين الصحة وهو ما كان ثابتا باليمين أو الاقرار في حال الصحة وقد يرجع بعضهم على بعض
 كالدين الثابت على نصر اني بشهادة المسلمين فانه مقدم على الثابت بشهادة أهل الذمة عليه
 والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان
 شهودهم ما كافرين أو شهود الكافر فقط اما اذا كان شهودهم ما مسلمين أو شهود الكافر
 فقط فهم اسوا اه فافهم وعام الكلام على هذه المسئلة وقروها بطلب من البحر وحاشيته
 السيدى الوالد قال الرملى في حاشيته على البحر فحصل ان الوصى يخالف الوكيل في البيع
 والشراء وقد تقر بأن الوكيل في الحق وفي المتعلقة بهم ما اى البيع والشراء أصيل والوصى قائم
 مقام الوصى وقول صاحب الظهيرية استحسانا صريح في أن العمل به وقد صرح صاحب الهيطة
 بمافى الظهيرية اه (قوله كافر) أى في العهد الكافر وسيدى سلم والوكيل الكافر وكله
 مسلم وزاد في الاشياء عليه ما اثباته وكيل كافر كافر ابكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم
 كافر فتمت دعوى الى خصم مسلم اه (قوله أو ضرورة في مسئلتين) محل القبول فيهما في
 الشبهة لامية بمات على ما اذا كان الخصم المسلم مقر بالدين منه كرا الوصاية والنسب فتقبل
 شهادة الذميين لانها شهادة على النصر اني الميت اما لو كان مفكر الدين كيف تقبل شهادة
 الذميين عليه (قوله وأحضر) أى الوصى (قوله ابن الميت) أى النصر اني (قوله فادعى
 على مسلم بجن) أى ثابت أى وأقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل استحسانا (قوله
 ووجهه في الدرر) حيث قال فيه اوجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون موت النصراني
 والوصايا تكون عند الموت غالبا بسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلو

بجر وفي الاشياء لا تقبل
 شهادة كافر على مسلم لا تبعا
 كافر أو ضرورة في مسئلتين
 في الايضام شهد كافر ان على
 كافر أنه أبوى الى كافر
 وأحضر مسلم عليه حق
 لا يعتد به في النسب شهد ان
 النصراني ابن الميت فادعى
 على مسلم بجن وهذا
 استحيان ووجهه في الدرر

تقدم في آخر باب الاقالة أنه لا يتخالف بعد خروج المبيع عن ملكه لانه بشرط قيام المبيع عند
الاختلاف في التخالف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري فراجعه وتأمل (قوله ومن
محرم رضاعا) كايه منه وفي الاقضية تقبل لابويه من الرضاع ولما أرضعته امرأته ولام
امرأته وابنهما بزانية من الشهادة (قوله أو مصاهرة) كأم امرأته وبنتها وزوج بنته وامرأة
أبيه وابنه لان الاملاك بينهم متميزة والايدي مختصة ولا بسوطة اياهم في مال بعض فلا تحقق
التمتع بخلاف شهادته لقرايته ولاداء درر ومثله في البصر (قوله الا اذا امتدت الخصوصية) أي
سنتين كما في المنع عن القنية والظاهر أنه اتفاق قال ابن وهبان وقياس ذلك ان يطرد في كل قرابة
والفقهاء فيه أنه لما كفر منه التردد مع الخصم صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه قال أبو السعود
والتمتع به بعد الخصام على القول به لا يخص الشهادة لا الخ ونحوه اه قال الملا عبد الحليم
ولا يذهب عليك أن المعقد عليه قبول شهادة عدو بسبب الدين لو عدل أي بعد الخصوصية على
ما تقدم وما لا ينافي ذلك لان المتردد المذكور بمنزلة المدعى لا بمنزلة العدو تدبر (قوله على ما في
القنية) يعني اذا كان مع المدعى أخ أو ابن عم يحاصمان له مع المدعى عليه ثم شهد الاتقبل
شهادتهم ما في هذه الحادثة بعد هذه الخصوصية وكذا كل قرابة وصاحب ترد في الخاصة سنتين
لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه كما في الوهبانية (قوله وفي الخزانة الخ) أي
خاصة عند اداء الشهادة عليه بان نسبهما الى الكذب فدفع عن انفسهما او مسئلة القنية فيها
اذا خاصها مع قرينه على الحق الذي يدعيه (قوله تقبل لو عدل) قال في المنع عن الجور فيبقى
حله على ما اذا لم يسأله المدعى في الخصوصية أو لم يكثر ذلك توفيقا اه ووفق الرمي بغيره حيث
قال مقهورم قوله لو عدل وانهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصوصية للتمتع بالخاصة
واذا كانوا عدولا تقبل لارتساع التهمة مع العدالة فجعل ما في القنية على ما اذا لم يكونوا عدولا
توفيقا وما قلناه أشبه لان المعتمد في باب الشهادة العدالة (قوله على عبد كافر مولا مسلم)
لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصدا ولزم منه الحكم على المولى المسلم ضعفان
على ان استحقاق مائة المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ضرورة وجوب الدين عليه
استحقاق مائة المولى لا محالة بل ينفك عنه في الجملة (قوله لا يجوز عكسه) وهو ما اذا كان
العبد مسلما مولا كافر يعني لا تجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولا كافر وعلى وكيل مسلم
مولا كافر فان كان مسلما لعبد كافر اذ ناله بالبائع والشراء فشهد عليه شاهدان كافران
بشراء أو بيع جازت شهادتهم عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصدا
وعلى المسلم ضعفان كما تقدم ولو ان مسلما وكل كافر اشترى أو بيع فشهد على الوكيل شاهدان
كافران بشراء أو بيع لا تقبل شهادتهم عليه لان الشهادة كافر قامت لاثبات حق على مسلم
قصدا كما في الدرر والفرر (قوله ان لم يكن عليه دين مسلم) هذا ظاهر ان كانت التركة لا يخرج
منها الدينان وأما اذا كانت متعصية لم يكن فيها شبهة ان الشهادة على تقيص حق مسلم وفي المنع
نصر اني ماتت عن مائة فاقام مسلم شاهدان نصر انين عليه بمائة ومسلم ونصر اني بمائة فالتفتان
له والباقي بينهما اه أي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل وهنا لا تقبل في مشاركة الذي
للمسلم في المائة والحاصل انما اثبت الدين على الميت دون المشار كمنع الغريم المسلم وان المسلم

ومن محرم رضاعاً أو مصاهرة
الا اذا امتدت الخصوصية
وخاصم معه على ما في القنية
وفي الخزانة تخصص الشهود
والمدعى عليه تقبل لو عدل
(ومن كافر على عبد كافر
مولا مسلم أو) على وكيل
(مولا كافر مولا مسلم لا)
يجوز (عكسه) اقبامها على
مسلم قصدا وفي الاول ضعفان
(و) تقبل (على ذمي ميت
وصيه مسلم ان لم يكن عليه
دين لمسلم)

التكليف فوضا وجوباً وسنة ونهياً ومن جملة كشف العورة وهو حرام على المباهلين من غير
محرم فظهر ان وقت الختان على الوجه المسمون يتم عنده فلو قال رجل ان بلغ ولدي الختان فلم
اختمه فامر أئى طالق فان نوى اول الوقت لا يثبت ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخره قال
الصدر الشهيد المختار انه اثنا عشرة سنة وهو سنة للرجال مكرمة للنساء اذ جاع المختونة
ألد وكان ابن عباس لا يميز بينة الا لقف ولا شهادته اه بجر ملخصا وفيه فائدة من كراهية
فتاوى العثماني وقيل في ختان الكبير اذا أمكن ان يحتم نفسه فعل والالم بفعل الا أن يحكمه أن
يتزوج أو يشتري ختانة فحتمه وذكرا كبر في الكبير يحتمه الحامى وكذا عن ابن مقائل
لاباس للحامى أن يطلى عورة غيره بالنورة انتهى **مكن** قال في الهذلية بعد أن نقل عن
التمار خاتمة ان أباحنية كان لا يرى بأساً بنظر الحامى الى عورة الرجل ونقل أنه ما يباح من
النظر للرجل من الرجل يباح المس ونقله من الهذلية ونقل حاشا فلما لم يكن قيده بما اذا كان
يغض بصره ونقل عن الفقيه أبى الليث ان هذا في حالة الضرورة لافي غيرها وقال وينبغي لكل
واحد أن يتولى عاتيه يده اذا تهور كفى الهبط فليحفظ (أقول) ومعنى ينهى هنا الوجوب كما
يظهر فأملى (قوله بجر) ومثله في التمار خاتمة (قوله والاستمزا بشئ من الشرائع كفر) اشار
الى فائدة تقييده في الهذلية بان لا يقبل الختان استخفافاً بالدين (قوله ابن كمال) عبارته والافان
لانه لا يحل بالعدالة اذا تركه استخفافاً بالدين قال الرازى لم يرد بالاستخفاف الاستمزا لان
الاستمزا بشئ من الشرائع كفر وانما أراد به التواني والتكاسل اه ح وكذا ذكره
عزى زادته مؤقلاً عبارة الدرر (قوله ٢ وخصى) يفتح الخاء منزع الخصة الان عمر رضى الله تعالى
عنه قبل شهادة لعقمة الخصى على قدامته بن مظهرون رواه ابن شعبة ٣ ولانه قطع منه عضو ظاهراً
فصار كمن قطعت يده ظاهراً ومعلوم نعم لو كان ارتضاء لنفسه وقوله مختاراً منع فتح (قوله
واقطع) اذا كان عدلاً لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يدرجل في السرة ثم كان بعد
ذلك يشهد بديمه قبل شهادته منخ (قوله وولد الزنا) لان فسق الوالد لا يوجب فسق الولد
ككفرهما منخ (قوله ولو بالزنا) اى ولو شهد بالزنا على غيره فقبل اطلاقه ففعل ما اذا شهد
بالزنا أو بغيره خلاف ما لا في الاول كفى المنخ (قوله كائى) فيقبل مع رجل وامرأة في غير
حدود (قوله لو مشكلا) في كل الاحكام شرعية بلاية والاولى ان يقول وهو كائى (قوله
وعتق لعقمة) أى يقبل شهادته لان شر يحاقبل شهادته فقبلى اعلى وهو عتبه وأشار باللام الى
أن شهادته على المعتق تقبل بالاولى كما صرح به متتابعة وقوله وعكسه وقبى بفتح القاف وأما ضم
القاف فجدسيه يه ذكره الذهبي في مشقه الانساب والاصماء ٤ وشرح ابن الحرث بن قيس
الكوفي الخنفي القاضي ابوامية ناجي ثقة وقيل له صحبة مات قبل الثمانين أو بعدها وله مائة
وعان سنين أو أكثر واستقضاه عمر رضى الله تعالى عنه على الكوفة ولم يزل بعد ذلك فاضياً خيراً
وسبعين سنة الا ثلاث سنين امتنع فيها من القضاء في فتنة الحجاج في حق ابن الزبير حيث
استعفى الحجاج من القضاء فعاد ولم يقض الى أن مات الحجاج وكفى البهر وشرح جلال الدين
التماني على المنار (قوله ان الثمن كذا) ولو شهد ببايقاته أو برأيه فقبل مقدمه (قوله لجر
النفق باثبات العتق) لانه لو لا شهادتهم انكافا وفسخ البيع المقتضى لابطال العتق منخ لكن

مطلب
لاباس للحامى أن يطلى
عورة غيره بالنورة اذا غض
بصره حالة الضرورة

مطلب
في شهادة الخصى

٣ قوله ابن شعبة هكذا
باصله واعل الصواب ابن
أبي شعبة فليهر ر اه
معناه

بجر والاستمزا بشئ من
الشرائع كفر ابن كمال
(وخصى) واقطع (ورلد
الزنا) ولو بالزنا خلافاً لما لا
(وخنى) كائى لو مشكلا
والافلاش كمال (وعتق
لعقمة وعكسه) الا لعقمة
لما في الخلاصة شهد بعد
عتقه ما أن الثمن كذا عند
اختلاف بائع ومشتري تقبل
لجر النفق باثبات العتق
(ولاخيه وعه

مطلب
ترجمة شرح القاضي

تاب لا تقبل شهادته لم يصح عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قد رده بستمه أنهم وبعضهم قد رده
 بستمه والصحيح ان ذلك مقوض الى رأى القاضى والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد
 بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير علة اه وسبأى الكلام عليه في هذا الباب وقبل باب
 الرجوع عن الشهادة في كلام الشارح وقد مضى ان الشاهد اذا كان فاسدا فاسد لا ينبغي أن
 يجبر بنفسه كى لا يسل حق المدعى وصرح به في العدة أيضا والخاتمة والظاهر انه لا يحل له
 ذلك كما استظهره سيدي والدرجحة الله تعالى قال في الخاتمة قبل التركة والمعدل المعروف
 بالعدالة اذا شهد بزور عن أبي يوسف انه لا تقبل شهادته أصلا لا بد الا انه لا تعرف توبته وروى
 الفقيه أبو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتقاد اه وفيما هو من اتهم بالفسق لا تبطل عدالته
 والمعدل اذا قال الشاهد هو متب بالفسق لا تبطل عدالته اه ولا يصح ذكر افراد سقطت
 عدالتهم نص عليها منها اذا ترك الصلاة بجماعة بعد كون الامام لاطن فيه في دين ولا حال
 وان كان متاولا في تركها بان يكون معتقدا فضيلة أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير
 ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا من ترك الجمعة من غير علة ذرقتهم من أسقطها بموتوا حدة
 كالحلواني ومنهم من شرط ثلاث مرات والاول أوجه وذكر السيبي ان من أكل فوق
 الشبع سقطت عدالته عند الاكثر ولا بد من كونه في غير ارادة التقوى على صوم الفطر دار
 مؤانسة الضيف اه والاعانة على المعاصى والحث عليها كبيرة ولا تقبل شهادة الطفيلي
 والرقاص والمجازف في كلامه والمسخرة بالاختلاف ولا من يحلف في كلامه كثيرا ولا تقبل
 شهادة البصير والذي أخر القرض بعد وجوبه انفع عذر ان كان له وقت معين كالمصلاة بطلت
 عدالته وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج اخلفت فيه الرواية والمناسخ وذكر الخاصي
 عن قاضيان ان الفتوى على سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج وبركوب
 بحر الهند لانه محظور بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل
 المال ومثله لا يسأل بشهادة الزور ولا تقبل شهادة من يجلس القصور والمجانة والشرب
 وان لم يشرب كما في الهندية وعظام ذلك في المطولات وفي البحر عن العناية من آجرية لمن
 يبيع الخمر لم تسقط عدالته اه (قوله ومن أقلف) اذ تقبل شهادة الكبير الذي لم يمتحن لان
 العدد لا يتخلل بترك الختان اكونه سنة عندنا كذا أطلقه في السكندر وغيره وتبعهم المصنف
 (قوله ولو عذر) بان يتركه خوفا على نفسه أما اذا تركه بغير عذر لم تقبل كما فيده قاضيان وقيدته
 في الهـ داية بان لا يتركه استخفافا بالدين أما اذا تركه استخفافا لم تقبل لانه لم يبق عـ دلا ولا ولا تقبل
 شهادته نصح امامته كما في فتح القدير واخلفه في وقته فالامام لم يقدر له وقتا معلوما لعدم
 ورود النص به وهذه إحدى المسائل التي توقف الامام في الجواب عنها وقدره المتأخرون
 واخذوا في الاختار ان أول وقته سبع وآخرة اثنا عشرة كذا في الخلاصة من باب العين في
 الطلاق والعناق واهل ان سبع سنين أول وقت استغناء الصبي عن الفير في الكل والشرب
 واللبس والاستنجاء حيث يصح عمله ووقت الاحتياج الى التاديب وتهذيب الاخلاق ولذلك
 كان ذلك نهاية مدة الحضنة بل وقت كونه نامورا بالاصـ لانه ولوندا ومن جلت الختان أيضا
 كونه ابن اثني عشرة سنة وقت المراهقة البتة واحتمال البلوغ فيه حينئذ لا يجرى عليه فلم

(و) من (ألف) (لوعذر)
 والا وبه نأخذ

خطيب
 في وقت الختان

ولذا قال وغاب صوابه (قوله وهو معنى العدالة) قال السكال أحسن ما نقل فيه عن أبي
يوسف ان لا يأتي بكبيرة ولا يصير على صغيرة ويكون سقره أكثر من هتكه وصوابه أكثر من
خطئه ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويحجب الكذب ديانة ومروته اه قال القهستاني
من اجتناب الكبائر وفعل مائة حسنة وتساهل في صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة
وصغيرة لم يزل يعدل اه قال في البحر هي الاستقامة وهي بالاسلام واعتدال العقل
وبعارضه هو بضله ويصدده وليس له كمال واحد يدرك صداه ويكتفي لقبولها ابدناه كي لا تضيق
الحقوق وهو ربحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة اه وقامه فيه (قوله كل
فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) أى كل فعل من الذنوب والمعاصي فهو كبيرة اذ يعد
أن يقال ان الاكل في السوق مثلاً غير السوقي كبيرة بل قالوا انما يحرم عليه ذلك اذا كان
معه لا شهادة الا يضيق حتى المشهور وله عبارة الخلاصة بعد ان قيل القول بان الكبيرة
ما فيه حد ينص الكتاب قال وأما بالنال اخذوا بذلك وانما ينو على ثلاثة معان أحدها ما كان
شبه عابث المسابن وفيه هتك حرمة والذاني ان يكون فيه منابذة المروءة والكرم فكل فعل
يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون موصراً على المعاصي والقبور اه وتعبه
في فتح القدير بأنه غير منضبط وغير صحيح اه ولذا انظر المحشى فيما ذكره الشارح عنه قال
الا أن أراد الكبيرة من حيث منع الشهادة قال القهستاني هذا التعريف غير الاصح قال في
الذخيرة الاصح ان ما كان شبه عابث المسابن وفيه هتك حرمة الدين فهو من الكبائر وكذا
ما فيه نبذ المروءة والكرم وكذا الاعانة على المعاصي والحث عليهم او في معنى المفتي يرفض المروءة
ار كتاب ما يمتد منه ويقضه عن ريقه عند أهل الفضل قال الهبى اختلفوا في الكبيرة
فقال أهل الحجاز وأهل الحديث هي السبع المذكورة في الحديث المشهور وهي الأشهر الثابتة
والقرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد
بعضهم عليها كل الربا وكل أموال اليتامى بغير حق وقيل ما ثبت حرمة بدليل مقطوع به
فهو كبيرة وقيل ما فيه حد أو قتل فهو كبيرة وقيل كل ما أصر عليه المرء فهو كبيرة وما استغفر
عنه فهو صغيرة والاوجه ما ذكره المتكلمون ان كل ذنب فرقه ذنب وبختمه ذنب بالنسبة الى
ما فوقه فهو صغيرة وإلى ما تحته فهو كبيرة والاصح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني انه قال كل
ما كان شبه عابث المسابن وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر اه (قوله
ومضى ارتكب كبيرة سقطت عدالة) غير ان الحكم بزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج
الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم الادمان اه حوى وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة
الختار اجتناب الاصرار على الكبائر ولو ارتكب كبيرة مرة قبلت شهادته قال في الفتح وما في
الفتاوى المغربي العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة سقطت عدالته وفي
الصغائر العبرة للغلبة تصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير ان
الحكم بزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم والسكر
الادمان والله سبحانه أعلم اه واذا سقطت عدالته تعود اذا تاب لم يصح حوايان المحدود في
العدول اذا تاب فهو عدل أى وان لم تقل شهادته لكن قال في البحر وفي الخاتمة القاسق اذا

(قوله وبعارضه الخ) لعله
ومعارضه فابهر

وهو معنى العدالة وفي
الخلاصة كل فعل يرفض
المروءة والكرم كبيرة وأقره
ابن السكال قال ومضى ارتكب
كبيرة سقطت عدالته

فكسـل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدو لا وصرح بعقوب باشا في
 حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دور في المكتب فاذا أثبت
 المدعي عليه العداوة بثبوتان مرقيا فتجربى الاحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة
 والتزكية المذكورة لثبوت عداوتهم بالبين المرقومين المحرمين شرعا وبسبب الحقد وادعاهم
 عن يفرحون لحزنه ويحزنون لفرحه اه وتسامه فيه فان فات العداوة الدينية فسق لانه لا يحل
 معاداة المسلم لاجل الدنيا فلهذا استفتي عنه بقوله لا تقبل شهادة الفاسق قلت للفرق بينهما فانه
 لو قضى بشهادة الفاسق صح وانما كماله ولو قضى بشهادة العدو وبسبب الدنيا لا ينفذ لانه ليس
 بمجتهد فيه كما نقله المصنف عن يعقوب باشا لکن قال المذلة لاجل الحليم في حاشيته على الدرر وقد
 جات الرواية بعدم قبول شهادة عدو وبسبب الدنيا مطلقا والحق في نفسه ان من العداوة
 المؤثرة في العدالة كعداوة الجروح على الجراح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها غير
 مؤثرة كعداوة شخصين بينهما وقعت مضاربة أو مسامحة أو دعوى مال أو حق في الجـ لـ
 فبشهادة صاحب النوع الاول لا تقبل كما هو المصريح في غالب كتب أصحابنا والمصنف ورعى
 السنة فقهائنا وشهادة صاحب النوع الثاني تقبل لانه عدل وبهذا التحقيق يحصل التوافق
 بين الروايتين وبين المتن والمصرح وان لم يمتد المصنف اليه الحمد لله لذي هذا نال هذا اه قال
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام والحاصل ان في المسئلة قولين معتمدين أحدهما عدم
 قبولها على العدو وهذا الاختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز المقتضى ومقتضاه ان العداوة
 العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو أيضا ثانيا ما انها تقبل الا اذا فسق بها واختاره
 ابن وهبان وابن الشحنة انتهى وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح
 الوهابية لم أفق عليه في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان
 قضاؤه عليه به بعله لا ينفذ وان كان بشهادة من العدو وبمحضر من الناس في مجلس الحكم
 بطاب خصم نمرعي ينفذ ذكره الجوى وسياق كلام البرجندى يقيد ان شهادة العدو لعدوه
 مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على ان العلة التهمة أما اذا كانت العلة الفسق فلا فرق وقد
 اختلف تعليل المشايخ في ذلك قال أبو السعد ودول في المسئلة قولين منهم من عا بالاول
 ومنهم من عا بالثاني اه (اقول) قد عا ما قدمناه عن سيدي الوالد انه ما قولان معقدان
 وان المذون على عدم قبولها وان لم يفسق به بالتهمة (قوله الا اذا كانت العداوة متناهية)
 أى فانما لا تقبل للتهمة (قوله بلاصرار) أى تقبل من من تكب صغيرة بلاصرار لان
 الامام من غير اصرار لا يقدح في العدالة اذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام فيؤدي اشتراط العفة الى سد باب الشهادة وهو مقفول أما اذا أصر
 عليه او فرح به او استخف ان كان عالما بقدره فهو كذبة كبيرة كما ذكره بعضهم (قوله ان اجتناب
 البكائر كاه او غاب صوابه على صغائره) الاولى ان يقول على خطئه وأشار الى انه كان ينبغي
 ان يزيدو بلاغية قال ابن الكمال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا بالعلية على
 ما أفصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب البكائر ككلها حتى لو
 ارتكب كبيرة تسقط عنه وفي الصغائر العبرة للغلبة والدوام على الصغيرة لتصير كبيرة

الا اذا كانت العداوة
 متناهية بحيث يصرف
 كل مال الاخر فتاوى
 المصنف مع نزاهة الحكم
 (و من من تكب صغيرة)
 بلاصرار (ان اجتناب
 البكائر) كاه او غاب صوابه
 على صغائره درر وغيرها
 قال

مطلب
 العداوة اذا فسق به لا تقبل
 شهادته على أحد وان لم
 يفسق به لا تقبل على غير
 عدوه

افندي حجة مقي دمشق الشام في قضاواه بعد كلام فحصل من هذا ان من يفرح لحزن الآخر
ويحزن لفرحه فهو عدوه وكل عدو ترد شهادته اذا كانت دنيوية فينقرح لحزن الآخر
ويحزن لفرحه ترد شهادته فانه يغري مسألة لما في الجرح وعلى افندي من تعريف العدو
والكبرى مسألة للحديث الشريف ٣ الذي هو دليل المحرم فافانج لذاته ان من يفرح لحزن
الآخر ويحزن لفرحه ترد شهادته ثم اذا حكم بها حكم لا ينقض حكمه لما في الجرح فاضا وكيف
لا ترد شهادته من انصف بينه الصفة وهي مما تنهاه به العداوة وقد وصف الله تعالى بها
المنافقين في كتابه العزيز انكم حسنة تسبواهم وان تصبواهم حسنة يفرحوا بها قال القاضي
بيان تنهاه عداوتهم الى حد عدا ما نالهم من خير ومنفعة وتقبوا ما اصابهم من ضرر وشدّة
فخذ الجواب مع الدليل والبرهان والله تعالى اعلم اهـ (قوله لانهم من التدين) فيدل على كمال دينه
وعدا الله وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرعا لم ينته به منه وقد قبلوا
شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهم من العداوة الدينية جوى (قوله بخلاف الدنيوية)
كنها معادة المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطربق على القاطع والمقتول وليه على
القاتل والجروح على الجارح والزواج على امرأته بالزنا اذا كان قد ذفها أولا فالعداوة ليس
كأبويههم بعض المتفقة أو الشهود ان كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه أن يصير
عدوه فيشهد بينهما بالعداوة قبل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا في القضية ان العداوة بسبب
الدينا لا تمنع به ما لم يفسق بسببها أو يجلب مفسدة أو يدفع بها عن نفسه مفسدة وهو الصحيح
وعليه الاعتماد اهـ وفي فتاوى المصنف سئل عن رجل شتم آخر وقد ذفه فهل تثبت العداوة
الدينية بينهما بما بينهما من القدر حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم من العداوة الدنيوية
تثبت بهذا القدر فقد صرح في شرح الوهبانية انما أى العداوة تثبت بنحو القذف وقتل
الولي اهـ ولا تقبل شهادة من فيه عداوة دنيوية على عدوه ولا على غيره بل تكون قاذفة في
حق جميع الناس فان الفسق لا يجزأ في يكون فاسقا في حق شخص لا في حق غيره ويقاس
على عدم تجزئ الفسق ما لو كان ناظرا على أو قاف عديدا وثبت فسقه بسبب خيانة في واحد
منها فانه يسرى في كله افيهم زل منها جميعا كما أفق به المقتى أبو السعود والعامدى المفسر في
فتاوى يهولوا دعى شخص عداوة آخر يكون اعترافا منه بفسق نفسه ولو شهد الشاهد على آخر
لخاصم المتهم ودعاه الشاهد قبل القضاء لا يمنع القضاء بينهما الا اذا ادعى انه دفع اليه
كذا التلاشيد عليه وطالب الرد أو أثبت دعواه ببينة أو اقرارا ونكول فتبطل شهادته وهو
جرح مقبول كما صرحوا به لكن قال سيدي الوالد في جواب سؤال عن شهيد عليه شهود بحق
وزكوا فتمل المدي عليه ان الشهود ومن زكاهم أعداءه بسبب انه تشاجرهم على قرار
ولعب فأجاب نعم كلام حاصله في الحادثة المصولة عنها ربا انه فسق بها اذا العداوة جرت
بينهما على ما قاله المدي عليه بسبب قراره لم يحرر من شرعوا له لكن المتأخرون على الاول من
الاطلاق سواء فسق بها أولا والحديث الشريف شاهد بما عليه المتأخرون كما رواه أبو داود
صرفوا لا تجوز شهادته خائن ولا ذى غم على أخيه والغم والحقد ويمكن حمله على ما اذا كان غير
عدل بدليل ان الحقد فسق للنهي عنه كما أفاده في الجرح وقال العلامة الخير الرملى في فتاواه

٣ هو قوله عليه الصلاة
والسلام لا تجوز شهادة
ذى الظنة ولا ذى الحنة
رواه الحاكم والبيهقي
وهو حديث صحيح وذو
الحنة العدو وقال في النهاية
الحنة العداوة

لانهم من التدين بخلاف
الدنيوية فانه لا يؤمن من
التقول عليه كما يجزئ
وأما المصنف في حديثه
فتمتل

مطلب
الفسق لا يجزأ

بكالو اسلم مكرها او سكران وهو كذلك في الولوالجية والمحيط ونصه لو شهد على اسلام
 النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجحد اجبر على الاسلام ولا يقتل ولو شهد
 رجلان من اهل دينه وهو يجحد فشهدا تم ما باطلا لان في زعمهما انه مرتد ولا شهادة لاهل
 الذمة على المرتد اه الثانية فيما اذا شهدا على نصراني ميت وهو مدنيون مسلم أي والتركة
 لا تفي الثالثة فيما اذا شهدا عليه بعين انتمارها من مسلم والمسلم ينكر البيع الرابعة فيما اذا
 شهد أربعة على نصراني انه زني بمسالة الا اذا قال اسلم مكرها فانه يحسد الرجل وحده
 انما مسة فيما اذا ارعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبده ورقي به فلان القاضي
 المسلم اه (قوله) وتبطل بالاسلام أي شهادة الذي على مثل بالاسلام أي المشهود عليه قبل
 القضاء لانه لو قضى عليه اقضى على مسلم بشهادة الكافر (قوله) وكذا عبده لو بقوبة كقود
 بحر لان المدة بمراسلته حال القضاء لا حال اداء الشهادة ولا حال الشهادة لما في البحر عن
 الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد ارقصا ثم اتم المشهود عليه به بعد القضاء
 بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل يجب الدين ذكر الخصاص انما
 تجب الديانة فقبل انه قول الكل وقبل عنده بقضاء القضاء في يد دون النفس وبقضي بالديانة في
 النفس وعندهما بقضي بالديانة فيهما اه شريعة الامة (قوله) وان اخذناه املة لان الكفر كالملة
 واحدة (قوله) ولذي على المستامن لان الذي اعلى حاله انه يكون من اهل دارنا ولا يتقبل
 المسلم بالذي ولا يتقبل بالمستامن مخ (قوله) لا عكسه (قوله) ولا يته عليه لكونه اذني حاله انه
 مخ (قوله) ولا مرتد على مثله والوجه فيه انه لا ولاية له على احد كما قدمناه (قوله) في الاصح
 أي انما لا تقبل بجمال غيره كما قدمناه عن المحيط (قوله) وتقبل منه أي من المستامن
 فيده لانه لا يتصور غيره فان الحرب لو دخل بلا امان فها هو اسرق ولا شهدا ولا يهد على احد
 فتح (قوله) مع اتحاد الدار أي بان يكونان من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك
 لم تقبل هداية ولا يخفى ان الضمير في كانوا المستامن في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نزل عن
 الجوى من قبيله لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والزم ثوارهم ما حينئذ وان كانا من
 دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذي على المستامن وان كانا من اهل دارين
 مختلفين لان الذي بعقد الذمة صا كالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستامن فكذلك الذي قاله
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى وباني تايبه في المقولة الآية ان شاء الله تعالى (قوله) لان
 اختلاف دارهما قال في البحر ويستثنى من الحرب على مثله ما اذا كانا في دارين مختلفين
 كالافرنج والحش لا قضاة الولاية بينهم ما واه لا يشوران ولا تحتلف باختلاف المنفعة
 والمالك اه والذي في المنع ونحوه في القهستاني التعبير بما اذا كانا من دارين فيقيمهما
 لو كانا في دارنا وهما من دارين لا تقبل شهدتهما على الاخر لان الارث يتبع في هذه المودة
 لوجود الاختلاف المسمى وهذا هو الظاهر خلافا لما افاده الجوى كما تقدم في المقولة
 السابقة فاه ما اذا كانا في دارين ما لوجه للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام
 نليها مل ط (قوله) العدو ومن يفرح لحزبك ويحزن لفرحك وقيل يعرف بالعرف بحر
 ومثله في فتاوى على افندي عن خزانة المفتين قال العلامة النصراني السيد الشريف محمود

وتبطل بالاسلام قبل القضاء
 وكذا عبده لو بقوبة
 كقود بحر (وان اخذناه املة)
 كالميرود والنصارى
 (و) لذي على المستامن
 لا عكسه (و) مرتد على
 منه في الاصح (وتقبل
 منه على) مستامن (منه)
 مع اتحاد الدار لان
 اختلاف دارهم ما يقطع
 الولاية كما يمنع التوارث
 (و) تقبل (من عدو
 بسبب الدين)

والنصيرية والمرتين فلا تقبل شهادتهم على أحد سواء كان مثلهم في الاعتقاد أو مخالفا لهم
 لعدم ولايتهم قال في الداماد شرح الملتقى أي لا تقبل شهادة المساقم على الذي لقصور ولايته
 عليه اه تجوز الشهادة التي تدور عليه انما هو الولاية وكما الهاف المسلم صحت شهادته على الجميع
 ولغة صانم في اهل الذمة صحت على بعضهم وعلى من دونهم سوى المرتد لثبوت شبهة وقصوره في
 المسانم صحت على من هو مثله وعدم الولاية في غيرهم من الكفار المأذون كرههم وهم الذين
 لا يقررون على ما هم عليه من الاعتقاد لم تدخ شهادتهم على أحد أصلا قال في شرح الداماد وتقبل
 شهادة اهل الاوهام مطلقا سواء كانت على اهل السنة أو بعضهم على بعض أو على الكفرة اذ لم يكن
 اعتقادهم مؤديا الى الكفر كما في الذخيرة ومن المعلوم ان الشرط اذا تعقب المتعاطفات فانه
 يرجع للجميع فهو مفسد الجمله ان اعتقاد اهل الاوهام اذا كان مؤديا الى الكفر فلا تقبل
 شهادتهم على اهل السنة ولا على بعضهم ولا على الكفرة ومن المقرر ان مذهب الكتب حجة عندنا
 واذ لم يكن من مر ذكرهم من اهل الاوهام المدكفرة من الكفار فهم شر منكم فلا تقبل شهادتهم
 على أحد أصلا على ان المولى عبد الرحمن افندي العمادى نص في فتاويه في كتاب السير على ان
 الدرر والتمائم والنصيرية والباطنية كلهم كفار ملائمة زنادقة في حكم المرتدين وعلى تقدير
 قبول توحيهم يعرض عليهم الاسلام وان يسلموا اوبة لا ولا يجوز لولا الامور تركهم على ما هم
 عليه ابدا اه بعضهم اه لمخصا قال سيدى الوالد الشهادة اهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة
 اذا كانوا عدولا في دينهم اتفقت عليهم أو اختلفت (اقول) والظاهر ان عدوتهم دينية والالم
 تقبل فتأمل (قوله لوعدا في دينهم) قد مضى عن البحران تركية الذي ان يزكى بالامانة في دينه
 واسانته ويده وانه صاحب يقظة ويزكىه المسامون ان وجدوا والا فيستل من عدول الكفار وانه
 اذا سكر الذي لا تقبل شهادته (قوله على مثله) فلا تقبل على مسلم قوله تعالى وان يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا لاولا ولا لاية له على المسلم ولانه يقول عليه لانه يغظه قهره
 اياه قال في الهذبية مات وعليه دين مسلم بشهادة نصراني ودين نصراني بشهادة نصراني قال
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد وزفر بن يحيى بن المصطفى هكذا في محيط السرخسي فان فضل شئ
 كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ان التركة تقسم
 بينهم على مقدار دينهم افتاوى الانقروى عن التارخانية والمحيط اه وتمام المسئلة فيها وفي
 حاشية الخطير الرملى على البحر اقول في الذخيرة نصراني مات وترك الف درهم واقام مسلم شهودا
 من النصارى على الف على الميت واقام نصراني آخر من كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم
 ولا يتحاصن فيها عنده وعند أبي يوسف ينصهم ان والخلاف واجع الى ان دينه انهم انى مقبولة
 عنده في حق اثبات الدين على الميت لاني حق اثبات الشريعة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف
 مقبولة بينهم ما اه والحاصل انه على قول الامام يلزم من اثبات الشريعة الخاصة بالحكم
 بشهادة الكافر على المسلم (قوله الا في خمس مسائل) الاولى فيها اذا شهد نصرانيان على نصراني
 انه قد اسلم وهو يحد لم تجز شهادتهما وكذا لو شهد عليه رجل وامرأتان من المسلمين وترك
 على دينه ولو شهد نصرانيان على نصراني انها اسلمت جازوا بغيرت على الاسلام ولا تقبل وهذا
 قول الامام اه قال العلامة المقدسى ينبغي ان يكون الكافر الذي ذكر كذلك يجيز ولا يقبل

لوعدا في دينهم جوهرة
 (على مثله) الا في خمس
 مسائل على ما في الاشباه

مطلب
 الدرر والتمائم
 والنصيرية والباطنية
 كلهم كفار

مطلب
 اذا سكر الذي لا تقبل
 شهادته

اقوله لانه يغظه قهره اياه
 قال الرملى الضمير في انه
 و يغظه راجع للذي
 وفي قهره راجع للمسلم اع
 لانه بسبب قهر المسلم اياه
 واذ لاله لا يقول عليه
 بخلاف ما في الكفر لان
 لاله الاسلام قاهرة لكل
 فلم يبق له غير ما يستظهرون
 بها انتهى انتهى منه

وأصناف الجسدية اثنا عشر أيضا المطرية والافعالية والركوعية والصخرية
 والمائية والصلبية والساقية والحرفية والكرفية والخشبية والحشرية
 والمعدنية وأصناف الجهمية أي التعطيل اثنا عشر أيضا المعطلة واللازمية والمواردية
 والخرقية والمملوكية والفهرية والفائدية والزنادقة والرافضية والقطبية
 والمرسية والعبرية وأصناف المرجئة اثنا عشر أيضا الناركية والسيدية والراجية
 والشاكية واليهشية والعملية والمشيئة والاقربة والبدعية والمنيعية والحشوية
 والبعوضية كافي فتاوى الشيخ أمين الدين بن عبد العال (قوله الانطاطية) نسبة الى
 ابي الخطاب واختلاف في اسمه قيل محمد بن رهب الاجدع وقيل محمد بن ابي زبيب الاسدي
 الاجدع وكان يقول بامامة اسمعيل بن جعفر فاما ان اسمعيل رجع الى القول بامامة جعفر
 وغالوا في ذلك غالوا كبيرا وقال في شرح الاقطع هم قوم ينسبون الى ابي الخطاب رجل كان
 بالكوفة حارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس وظهر الدعوة الى جعفر فقتل
 منه ودعا عليه فقتل هو واصحابه فقتل وصليه عيسى بالكوفة بالضم محل بالكوفة لانه كان
 يزعم ان عليه هو الاله الاكبر وجعفر الصادق هو الاله الاصغر وكانوا بعتة دون ان ادعى
 منهم شيئا على غيره يجب ان يشهد له ببقية شيعته وذكر خمس الاثمة السرخسية انهم ضرب
 من الروافض يجوزون اداء الشهادة اذا حلف المدعى بين ايديهم انه محق في دعواه ويقولون
 المسلم لا يخلف كاذبا (قوله يرون الشهادة لشيعتهم) اي واجبة فهم تاف (قوله واكل من
 حلف انه محق) الاولى التبريد وكافي الفتح بدل الواو لانهم اقولان كافي البحر والفتح وغيرهما
 واختلاف في عبارة الشارح نعم في شرح المجمع كما هو في تعريقات السيد الشريف ما يفيد
 انهم كفار قاتله قال مانعه قالوا الاثمة الانبياء وابو الخطاب بنى وهو لاه يستحلون شهادة
 الزور لموافقهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعم الدنيا النار الامها اه (قوله فردهم) اي عن
 اداء الشهادة (قوله لا بدعتهم) لانهم اغبر مكفرة اذا لم يعتدوا اعتقاد ريسهم (قوله بل اتهمه
 بالكذب) ومن التهمة المانعة ان يجبر الشاهد بشهادته الى نفسه نفعا او يدفع عن نفسه مفرما
 خائفة (قوله ولم يبق لذهبهم مذكر) انما هم وانقرضهم (قوله ومن الذي الخ) لانه عليه
 السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه واولاده
 الصغار فيكون من اهل الشهادة على جنسهم والنسب من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب
 عما به قد مدحهم دينهم والكذب محرم في الايمان كلها قيد في لان المرتد لا شهادة له لانه
 لا ولاية له واختلفوا في شهادة من تذر على مثله والاصح عدم قبولها بحال كذا في المحيط البرهاني
 ويلحق به الدرزي كما اتفق به الخليل الرمي والعلامة على ان فدي الماردي في رسالته اقوال الاثمة
 العالفة في احكام الدرر والتمانة قال العلامة السيد محمد وادفدي حمزة مفتي دمشق
 الشام في فتاوى جواب سؤال رفع اليه في شهادة اهل الاوهاء المكفرة هل تقبل على بعضهم
 سواء كانوا متقين في الاعتقاد ام مختلفين وسواء كانوا اهل كتاب ام لا كتب فقط الله تعالى
 جوابا حاصله بعد ذكر النقول والتقصيل واما شهادة الكفار الذين لا يعرفون على ما هم عليه من
 العقيدة كاهل الاوهاء المكفرة والمتنافقين والباطنية والزنادقة والجهوس والدرر والتمانة

(الانطاطية) مصنفان
 الروافض يرون الشهادة
 لشيعتهم واكل من حلف
 انه محق فردهم لا بدعتهم
 بل التهمة الكذب ولم يبق
 لذهبهم مذكر بحر (و) من
 (الذي)

مطلب
 في شهادة المرتد

مطلب
 في شهادة الدرزي

ينافي ان بعضهم كفار كما ياتي قوله ان شاء الله تعالى لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما وقعهم فيه الا التعمق والغلوف في الدين والفاسق انما ترد شهادته اتممة الكذب فصاروا كمن يترهب المثلث أو ياكل متروك القسمة عداستهم بهذا من حيث المعاطى قال في المغرب أهل الاوهام من زاع عن طريقه أهل السنة والجماعة وكان من أهل القبلة والاهوا جمع هو مصدروهم بته من باب تعب اذا أحبه واشتهاه ثم يسمى به المهوى والمشتهى محمودا كان أو مذموما ثم غلب في المذموم والهواء مذموم والمسخر بين السماء والارض والجمع أهوية وأهل الاوهام ليسوا بطائفة بعينها بل بطاق على كل من خالف السنة بما ويل فاسد (قوله لا تكفر) فن وجب اكفاره منهم فالأكثر على عدم قبوله كما في التقرير وفي المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه بحر وفيه عن السراج وان لا يكون ناجزا ويكون عدلا في تعاطيه واعتراضه بأنه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فان العبد المخرط في أهل السنة والجماعة فما ظنك في غيرهم تأمل وفي فتح القدير قال محمد بقبول شهادة الخوارج اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قاتلوا وردت شهادتهم لاظهار الفسق بالفعل (قوله بحكم) أهله طائفة نانون اقدرة العبد والاولى حذف الكاف ويقول والهوى الجبر الخ ويكون بينا لاهل الاوهام في ذاتهم لان تقبل شهادتهم (قوله وقدر) هم النافون للقضاء والقدر عنه تعالى والقائلون ان العبد يخلق افعال نفسه (قوله ورفض) هم الملعونون اللاعنون الصهرين وغيرهم من الاخبار كذا في القهسمة اني فهم من أهل الاوهام وان لم تقبل شهادتهم بخلاف من يفضلهم او علميا على الشيخين (قوله وخروج) هم المكثررون للختين وطهارة الزبير ومعاوية (قوله وتشبيه) ذكر به القهسمة اني المرجئة وهم النافون ضرر الذنب مع الايمان ثم قال بعد كل من كفر منهم كالجهمية والخوارج وغلاة الروافض والقائلين بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم على المسلمين كذا في المصارف اه فعد هؤلاء القرى لبيان أهل الاوهام في ذاتهم لان تقبل شهادتهم منهم ويدل عليه ما في البحر عن النهاية ان أصول الهوى سنة وذكر ما ذكره المؤلف (قوله وتطيل) هم القائلون بخلق الذات عن الصفات (قوله فصاروا اثنتين وسبعين) فرقة كلهم في النار والفرقة الزائدة على هذا العدد هي الناجية وهي ما كانت على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام في الحديث الشريف وستة فرق أخرى على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة قلنا من هي يا رسول الله قال من كان على ما انا عليه وأصحابي وازافة الفرقة الناجية من النار وهم أهل السنة والجماعة في الحديث الشريف الى ما ذكره تكمله الى الثلاث والسبعين فرقة * واما ذكره على طريق الاجمال فنقول أصناف الخوارج اثنا عشر الفرقة والاباحية والغازمية والتغلبية والخلقية والكوزية والمكناوية والمعتزلة والمجوسية والحمية والاحنسية والمنيرية وأصناف الروافضة اثنا عشر أيضا العلوية والاموية والشيعية والاصحابية والزيدية والعباسية والاصحابية والامامية والمتنخصة والاعينية والراجعية والمرشدية وأصناف القدريية اثنا عشر أيضا الخيرية والشعرية والكيسانية والشيطنية والفركية والوهمية والعروندسية والمناسية والمقبورية والباسطية والنظامية والمعتزلة

لا تكفر بحكم وقدر ورفض وخروج وتشبيهه وتطيل وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنتين وسبعين

قوله بخلاف من يفضلهم او علميا كذا بالاصل واهل السوابغ من يفضل علميا الخ فايهم ر ر اه محكمه

قوله والمعتزلة سياتي بعدهم في أصناف القدريية فاعل أحدهم ما يحرف عن لفظ آخر وبالجملة فانظر هذه الاسماء جميعها في محل آخر وانحر ر ر اه محكمه

في جامع الفتاوى لحافظ الدين البزازي تقييد الجواز بما شهد به من جنس حقه وهذا
لاشعار بالنظم به كالأشعار بالاختلاف في صورة المفسر بل منه وهه عدم القبول في انعدام
الحياة واليسار والله تعالى أعلم اهـ نقل الطحاوي عن الجوزي ان من صار خصما في حادثة
لا تقبل شهادته فيها ومن كان بغير ضحية أن ينصب خصما ولم ينصب تقبل وشهادة أجنبي
الوحد لا سـ تاذ لا تجوز في تجارته وغيرها وان كان عدلا وان كان أجنبيا وممة أو مشاهرة أو
مـ انـ استحسننا ولو مضت الاجارة وأعاد شهادته تقبل بخلاف الاجبر المشترك حيث تقبل
شهادته لانه غير محلول لا رقة ولا منفعة وتجوز شهادة الدائن لمدينه ولو مضى اجما هو من جنس
دينه ولو شهد لمدينه بعد موته لم تقبل لان الدين لا يتعلق بحال المدين حال حياته ولا يتعلق به
بعد وفاته وتقبل شهادة المدين لذاته اهـ والله تعالى أعلم

(باب القبول وعدمه)

لما فرغ من بيان ما تسمع فيه الشهادة وما لا تسمع وقدم ذلك على هذا لانه محل والمحل مشروط
والشرط مقدم على المنروط ثم معنى القبول لغة يقال قبلت القول حالته على الصدق كذا
في المصباح (قوله الحق الفاسق) أي الحق القضاة بشهادته أي وقذف كره مما لا يقبل وكما يصح
القضاة بشهادة الفاسق يصح بشهادة الاعي والمجـ ودون القذف اذا تاب وبشهادة أحد
الزوجين مع آخر صاحبه وبشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى
بطلانه اهـ بجر عن خزائن المفتين (أقول) اهـ محمول على ما اذا كان القاضي يرى ذلك بخلاف
الحق في بقرينة قوله حتى لا يجوز للثاني الخ تأمل واستظهره الطحاوي وذكر في منية المفتي في
بحث القضاة في المجتهد فيه قضى بشهادة محمد بن في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا ينفذ قضاؤه
وعليه ان ياخذ المال من المقضى له وكذا لو علم انه ما عبدان أو كافران أو أعماق تقبل ينفذ فانه
قد كذا قضى بشهادة محمد بن قد تاب ثم عزل أو مات ورفع ذلك الى قاض آخر لا يراه أمضى
القضاء الاول اهـ قال سيدى الوالد أقول وسيمد كذا الشارح أي صاحب البحر نفاذ القضاء
بشهادة العدو على عدمه وهل يقال مثل ذلك في شهادة الاجبر الخاص صارت واقعة التقوى ولم
أرها لان العلة التي منعت لا القسق على ما يحرمه المراف فيما سـ يأتي في شهادة العدو وهذه مثلها
(قوله مثلا) أشار به الى أحد القولين من نفاذ القضاء بشهادة الاعي أو أحد الزوجين أو الوالد
ولده أو عكسه فالمراد من عدم القبول عدم حله كافي البحر وفيه انه لا يجوز للثاني ابطاله
وان رأى بطلانه في كل ذلك انتهى وهذا اذا لم يؤيد قضاءه بارج الاقوال كما مر (قوله كما حقه
المصنف تبعه المصنفون باشا) أفاد عنه ان كل شهادة يكون سبب ردّها القسق اذا قبلها يصح
كالحقت والناشئة والمغنى ومن يلعب بالظيور أو الطغور أو يغنى للسام ومن ينهز سب
السلف ومن ارتكب ما يحمله ويصح قبول شهادة الاعي أقول مالك بقبولها مطلقا كما بصير
أما المولود لا يصح قبول شهادته وكذا العدو بسبب الدنيا لانه ليس بمجتهد فيه وكذا المستبد
اعبده وما كان به والاجبر لما ذكره كذا من يبطل في الطريق أو ياكل فيه لانه لم ينقل فيه خلاف
حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصرحوا بكونه فسـ قاحت يدخل في حكمه انتهى وسما في تحقيقه
(قوله تقبل من أهل الاهواء) أي قبولا عاما على المسكين وغيرهم بل المراد أصل القبول فلا

قوله لما فرغ الخ هكذا
بالأصل ليحور

(باب القبول وعدمه)

أي من يجب على القاضي
قبول شهادته ومن لا
يجب لامن يصح قبولها
أو لا يصح الحق الفاسق
مثلا كما حقه المصنف
تبعه المصنفون باشا وغيره
(تقبل من أهل الاهواء)
أي اصحاب بدع

به وظاهر كلام الشارح انه ليس من التسماع لكن في البحر عن المنيابيع انه منه اه وعبارة
البحر وفي المنيابيع نفس - يره ان يقول في التسماع لم أحضر الله قد وفي غيره أخبرني من أثنى به
أو فعت ونحوه وحاصل ما يقال انه ان أطلقا بان يقولان شهد على موت رجل فانه يقبل وان قال
لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل بل بالاختلاف وان كان
مشهورا ذكر في الاصل انه تقبل وقال بعضهم - لم لا تقبل وبه أخذ الصمد والشهد وفي الغياثية
هو الصحيح وان قالان شهدا انه مات لانه أخذ برنا من شهد موته ممن نثق به جازت وقال بعضهم -
لا يجوز في الحامدية (قوله) وهو شارح الوهابية) أي العلامة عبد البر في شرحه علم اوقد
نظم جميع ما يجوز به التسماع بما يشهرون التسماع بقوله

وهو شارح الوهابية
وغیره انتهى

(قوله) وأطلق بعض الخ
هكذا بالاصل وأعله
وأطلق بعض ردها ثم دعوا
وقوله وبعض يقبلها هكذا
بالاصل أيضا وهو غير
مستقيم الوزن فاجبر

وقد جوزه في التسماع بسبعة * وان يناردت وتقبل ل أظهر
كذائب ثم الطريق سماعه * من الجمع ما كذب لهم يقصرون
وأفتوا بما قالوا - دليلى يكتفى * قضاه في موت كفى العادل بخبر
وقيل لكل والمصحح ان اذا * كاسر والاخبار فيه مؤثر
وفي غيره فالشرط لفظ شهادة * به أخذ الصمد والشهد المصدر
وان أطلقا سمعنا ونفى عيانة * ترد اذا ما الموت لم يكن بشهد
وأطلق بعض دراهم سمعوا * قبول اذا قال الموثق بخبر
وبعض يقبلها بالسماع بموت من * غدا غير مشهور ولا بد ينظر
وقد جوزه في الدخول ورعوا * جواز المهر في الوقف يذكرو
خلاف شيوخ والصحيح جوازها * على الاصل دون الشرط في البحر
وجوزها الثاني أخيرا على الولا * وفي المتن بعض قال والبعض ينكر
وفي المال محمد ودواوينه زى مالك * ولم يدرو عينا اذ الامر أشهر
ويعزى الى الخصاص في جوازها * ومن دائن وانصم حتى وموسر
فضه يرينا الشاهد التسماع أى يمانان شهادتهم بالتسماع ردت أى التسماع قد وضعه تقبل
أيضا لها وقولى أظهر إشارة الى تصحيح القبول وضمه - يسماعه بان يشهد وضيمه اقوال المشايخ
وضمها قالوا صاحبين والمراد بكل كل المسائل المتقدمة والاشارة الى الموت كما مر في انه لا بد من
اخباره - دليلى وضيمه فيه للموت وترد للشهادة للشاهد والله تعالى أعلم قال في القنية
بعد ان رقم نجم الاتمة البخارى والفاضى البديع تقبل شهادة المدينون لرب الدين وفي المحيط
ولا تقبل شهادة رب الدين لمدينونه اذا كان مفسدا وشمس الاعنة الخلوانى ووالصاحب المحيط
قالا تقبل وان كان مفسدا وفي شرح الجامع للعناني لا تقبل بعد الموت التعاق حقه بالتركة
وكذا الموصى له بالف مرسلة أو نبي بهينه لانه يزاد به محال الوصية أو سلامة عينه ثم مر
اقاضى خان وقال انه يجوز شهادته لحي دون الميت - هذا خلاصة ما في القنية وقد ذكر فيها
في موضع بعد ان رقم ابرهان الدين صاحب المحيط ادعى الكفيل علم الكفالة فانكرت تقبل
شهادة البائع بكفالتها كرب الدين اذا شهد لمدينونه وحاصله القبول اذا كان موسر احبا والقولان
في المقاس وعدم القبول بعد الموت قول واحد - التعاق حقه بالتركة كالوصى له لكن رأيت

فذا تم في يد غيره كما لا يخفى اهـ (قوله وان نسر الشاهد الخ) أي فيما يشهد فيه بالتسامع وقالوا
ينبغي للشاهد ان يطلق الشهادة ولا يفسرها سوى (قوله بالتسامع أو بعناية اليد) أي بان
يقول أشهد لا يرى أيمه في يده تصرف فيه تصرف المالك والشهادة بالتسامع كما يذكرها المشرح
ان يقول الشاهد أشهد بالتسامع (قوله الا في الوقت) لما تقدم من انه يقتضي بكل ما هو أنفع
للوقف فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى وجهه في الدرر بقوله حفظ الا قواف القديمة عن
الاستمالة لوز كرام المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرح بالتسامع لان الشاهد
رجح ما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيمضي القاضي انه يشهد بالتسامع
لان العيان فاذا لا فرق بين السكوت والافصاح أشار اليه ظهير الدين المرغيناني وهذا بخلاف
ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا صرح به لا تقبل اهـ أي بخلاف غير الوقف من الخمسة
المارة فانه لا يثبت فيها بان الشهادة بالتسامع فيفريق بين السكوت والافصاح والمحصل أن
المشايخ رجحوا استثناء الوقف من الضرورة وهي حفظ الا قواف القديمة عن الضياع ولان
التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الافصاح به والله سبحانه أعلم سيدي الوالد رحمه الله تعالى
(قوله على الاصح) هذا الخالف لما في المتن من الشهادات في الكنز وغيره ولا يشهد به عالم بعين
الا ان نسب والموت والذكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد به اذا أخبره
بها من يثق به ومن في يده شيء سوى الرقيق لا ان تشهد له وان نسر للقاضي انه يشهد
بالتسامع أو بعناية اليد لا تقبل قال العيني وان نسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع
يجوز بالتسامع أو فسر انه يشهد له بالملك بعناية اليد يعني برؤية يده لا تقبل لان القاضي لا يزيد
عليه بذلك فلا يجوز له ان يحكم الخ ومثله في الزيلعي مبسوط وفي شهادات الخيرية الشهادة
على الوقف بالسماع فيم اخلاف والمتون فاطمة قد أطلقت القول بانه اذا فسر انه يشهد بالسماع
لا تقبل وبه صرح قاضيان وكثير من أصحابنا اهـ ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على افتدى
مفتي الروم اهـ ملخصا من مجموعة ملا على التركي (أقول) ولا تنس ما قدمناه آنفا من التصحيح
في الوقف حفظه عن الاستمالة (قوله بل في العزيمة) أي حاشية عزى زاده على الدرر ونقله
المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) أي الذي ترد به الشهادة في غير الوقف
والموت (قوله ولكنه اسم وعندها) أفاد العلامة نوح في كتاب الوقف أن الشهادة لا ينبغي بكونه
مشهورا معروفا اهـ وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس أو جلالهم وأما السماع من الناس الذي
وقع في العبارة الاولى لا يثبت ذلك لانه كقول الشاهد أنا أشهد بالسماع وقصيره في الدرر بان
يقولوا عند القاضي تشهد بالتسامع وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالسماع أن يقول
الشاهد أنا أشهد بل لا يسمعه من الناس أو بسبب أني سمعته من الناس ونحوه اهـ وتفسير
المشرح الشهادة بالسماع فافاد انه مائة واحد كما يه عليه سيدي الوالد رحمه الله تعالى وفي حاشية
نوح افتدى الشهادة بالشهرة ان يدعى المتولى ان هذه الضيقة وقف على كذا مشهور وروى شهد
الشهود بذلك والشهادة بالتسامع ان يقول الشاهد أنا أشهد بالتسامع اهـ ولا يخفى ان المال
واحد وان اختلفت المادة فانهم أفادوا سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله جازت في الكل) أي
فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كافي الخاتمة قال سيدي الوالد أقول بنى لوقال أخبرني من أتى

(وان فسر) الشاهد
للقاضي ان شهادته
بالتسامع أو بعناية اليد
ردت على الصحيح (الافق
الوقف والموت اذا فسر
و) فالأقرب أخبرنا من
يثق به تقبل (على الاصح)
خلاصة بل في العزيمة عن
الخاتمة معنى التفسير أن
يقول أشهد أنا بالسماع
الناس أو قالو قالوا
ذلك ولكنه اسم وعندها
جازت في الكل

فلا يحل لك أن تمنع عن الشهادة الآن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فحينئذ لا يحل
لأنك تشهد أنه لا أول له شاي في الحاشية عن الطائفة وكما جازله أن يشهد أنه ملك بوضع اليد
جازله ثم أنه لم يكن رآه قبله في يد غيره فإن كان وأخبره بأنه قال الملك إليه أو بالو كآلة منه حل
الشراء والالا كما أرى جارية في يد انسان ثم رآها في بلدة أخرى وقالت أنا حرة الأصل لا يحل
له أن ينسكها اه وأفاد المصنف بعبارة أنه عاين اليد وواضع اليد فلو لم يعاينها وانما سمع ان
انلان كذا فلا يجوز له الشهادة لأنه مجازفة كمالو عاين المالك لا الملك لأنه لم يحصل له العلم بالحدود
* (تنبيه) * نقل الصدر حسام الدين في شرح أدب القاضي انه ان عاين المالك دون المالك بان
عاين محمدا وداينسب الى فلان بن فلان الفلاني وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنفسه القياس
ان لا تحل وفي الاستحسان تحل لأن النصب مما ثبت بالتسامع والشهرة فيصير المالك معروفا
بالتسامع والمالك معروف فترفع الجهالة وكذا اذا أدرك المالك ولم يعاين المالك والمالك امرأة
لا يراها الرجال ولا يخرج فان كان ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة
يريد به اذا عاين المالك ووقع في قلبه ان الامر كما اشتهر وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر
ولولم يسمع مثل هذه الضمائم حقوق الناس لان فهم المحجوب ولا يبرز أصلا ولا يتصور ان يراه
متمصر فافيه وليس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما هو اثبات النصب بالتسامع وفي ضعفه
اثبات الملك به وهو لا يمنع اثباته قصدا عيني تبعه الزيلعي وعزاه في البحر الى النهاية وهذا هو
النص وقد بحث فيه السكال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه
الملك الضميمة لولا الشهادة به وكذا المقتصد ليس اثبات النصب بل الملك في الضميمة اه وفي
البرازية شهد أن فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدركها الميت فشهدت ميراثها باطلا
لانهم ما شهدوا بملك لم يعاينها سببه ولا رأيا في يد المدعي ولو شهد دابة تتبع دابة وتوضع منها ان
يشهد بالملك والانتساب اه ط وفي البحر ولوراه على حمار يروى ما لم يشهد أنه لا احتمال انه ركب
بالعارية ولوراه على حمار خسين يوما أو أكثر ووقع في قلبه أنه له وسعه ان يشهد أنه لا ان الظاهر
ان الانسان لا يركب دابة مدة كثيرة الا بالملك اه (قوله أي اذا ادعاه المالك) أشار به الى التوفيق
بينه وبين ما في الزيلعي مما به صاحب البحر وقد ذكره جميعا به عن التناقى الواقع بين قول من قال
انه يقضى بهما ينفق اليد كما في الخلاصة والبرازية وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان
يحكم بسماع نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في يد انسان فعمل صاحب البحر كلام الاولين
على ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى ورده المقدسي وحل كلام
الشارح على ان القاضي لا يقضى قضاء محكم بمر ما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل منه فلا يتأني
انه يقضى قضاء تركه بمعنى انه يترك في يد ذي اليد مادام خصمه لا يحمله وقد صرح بذلك الشارح
أول كلامه وأما حله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع أصلا
فلا يتوهم ارادته قال السيد أبو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة تختلف فيها
فما في الزيلعي يمتنى على قول المتأخرين من ان القاضي ليس له ان يقضى بعلمه وهو المقتضى به وما في
الخلاصة والبرازية يمتنى على مقابله قال في الحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة بين ما ذكر
الزيلعي وما في النهاية فان ما في شرح السكتز هو ما اذا رأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى حال

أي اذا ادعاه المالك والالا

معتبر اه (قوله وهو المختار) لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحدة بخلاف غيره
 عيني (قوله وقيل شارح الوهبانية) عبيد البرق اعن السير الكبير (قوله كوارث
 وموصى له) كما قدمناه (قوله ومن في يده شئ) نقدا كان أو عرضاً أو عقاراً وقد تقدم ان
 هذه تمام العشرة لكن في عددها من العشرة نظرد كره في البحر والفتح وياق الكلام عليه قريبا
 ان شاء الله تعالى (قوله سوى رقيق) يع العبد والامة (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو
 ظاهر ان نامل مدني قال ط لوجه هذه الجملة والذي أوقفه أي الشارح في ذكرها عبارة
 الشرح لا يثبت ونصها قوله سوى الرقيق المعبر يعني اذ لم يعرف انه رقيق لا يشهد به بما يثبت
 اليد وفي غير المعبر يشهد برقه اه أي بما يثبت اليد ومراده أن الذي يعبر عن نفسه لا يشهد
 برقه بما يثبت اليد الا اذا علم رقه له وهذا المعنى لم يثبت له المواقف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه
 ولم يعلم رقه لم يثبت به ومما لا صواب فالحاصل ان المعنى فيه أنه لا يجوز له أن يشهد في رقيق لم يعلم
 رقه ويعبر عن نفسه اذ ارآه في يده غيره انه لا يمكنه ان لا يثبت في رقيق يد اعلى نفسه تدفع يد الغير عنه
 فانه لم دليل المالك حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول قوله ولا يمكن ان يثبت فيه التصرف
 وهو الاستخدام لان الحر يستخدم طائفا كما لعبد الا اذا علم رقه أو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه
 فانه كالتناع لا يثبت له ان يشهد فيه لذي اليد انه لا يجوز له ان يشهد في رقيق يد اعلى نفسه تدفع يد الغير عنه
 وغيره المكن الذي ارفع الشارح ما نقلناه (قوله ويعبر عن نفسه) أي سواء كان بالغاً أو غير
 بالغ كافي النهاية وهذا تفسير لكبير الواقع في عبارتهم سواء كان ذكر أو أنثى كافي النهاية
 والوجه فيه ان لهما أي العبد والامة الكبير ين يد اعلى أنفسهما تدفع يد الغير عنه ما
 فانه لم دليل المالك حتى لو ادعى الحرية الاصلية يكون القول قولهما وعن أبي حنيفة انه يحل
 له أن يشهد فيهما أيضا اعتبارا بالثياب والفرق ما بيناه وان كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما
 كالتناع لا يثبت له ما فله أن يشهد بالمالك الذي اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغـ به كافي البحر
 (قوله فلما أن تشهد به) أخرج المصنف عن مراده وان كان الحاكم ظاهراً وانما جازت
 الشهادة بالثبوت لوضع اليد لان اليد أقصى ما يثبت به على المالك اذ هي مرجع الدلالة في
 الايجاب كما هي كذا في ضرورة رجب ل رأي عينا في يد انسان ثم رأى تلك العينة في يد آخر
 والاول يدعي المالك يسهه أن يشهد انه المملوك ط (قوله انه له) أي من في يده بلا منازع (قوله
 ان وقع في قلبك ذلك) أي اذا شهد بذلك فليكن وصده وقه وأسند هذا القيد في الظهيرية الى
 اصحابين قال في البحر وعن أبي يوسف انه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه قالوا يعنى
 المشايخ ويحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق محمد في الرواية قال في فتح القدير قال المصدر
 الشهيد وبه نأخذ فهو قولهم جميعا اه قال الرازي هذا اقوالهم جميعا اذا الاصل في حل الشهادة
 اليقين فعند تعذر بصار الى ما يشهد له القلب لان كون اليد موصوباً بغيرها فادبها ظن المالك
 فاذا لم يقع في القلب ذلك الظن لم يقدح مجرد اليد وهذا القول اذا رأى انسان درة قيمة في يد
 كاس أو كتاباً في يد جاهل ليس في آياته من هو أهل له لا يسهه أن يشهد بالمالك له فعرف ان مجرد
 اليد لا يكفي شريطة لا يثبت له ان لا يخبره عدلان بانهم بالغيره فلو أخبره لم تجز الشهادة بالمالك
 خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزيل ما كان في قلبك انه الاول

وهو المختار ما في وفتح
 وقيل شارح الوهبانية
 بان لا يكون المختبر متهم
 كوارث وموصى له (ومن
 في يده شئ سوى رقيق) علم
 رقه (ويعبر عن نفسه) والا
 فهو كالتناع (لأن أن تشهد
 به) أنه ان وقع في قلبك
 ذلك أي انه ما يسهه (والالا)
 ولو عاين القاضي ذلك جاز
 له القضاء به بزازية

الشهادة وفي باب الموت بخبر الع - دل الواحد وان لم يكن بالفظ الشهادة كذا في باب القسب من
 شهادات خواهر زاده وكذا ذكر عدالة الخبر في الموت صاحب المختصر ثمرة لامية وفي الزباني
 ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة لانه لا يشترط فيه العدد **ك**ذا لفظ الشهادة وفي شهادة
 الواحد بخبر الموت قولان معهما وجه القبول ان الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه
 الا واحد فلو قلنا انه لا تسمع الشهادة الا بعد اضاءات الحقوقي ط (قوله لا يتصور تواطؤهم
 على الكذب) هذا هو المتواتر عند الاصوليين فانه كما في المنار الذي رواه قوم لا يحصى عددهم
 ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب قال شارحه ولا يشترط في التواتر عددهم بل خلافا لبعض
 (قوله بالشرط عدالة) أي لا يشترط العدالة والاسلام في الخبرين حتى لو أخبر جمع غير محصورين
 من كفار بلادة بموت ما حكمهم حصل لنا اليقين كما في مخرج المنار (قوله أو شهادة عدلين) بالجر
 عطف على خبر جماعة يعني ومن في حكمهما أو هو عدل وعدلتهان كما في المتن يعني ان الشهرة لها
 طريقتان حقيقي وهو بالتواتر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكره ير الدين ان
 الاستمرار بشهادة عدلين أو رجل واحد اثنين بالفظ الشهادة بدون اشتهار ويقع في قلبه ان الامر
 كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله الا في الموت) قال في جامع القسوين شهد ان أباه مات
 وتركه ميراثا له الا انه لم يذكر الموت لا تقبل لانهم شهدوا بملك الميت بسماع فلم تجز اه (قوله
 فيمكن العديل) أي بالنسبة للشهادة أو ما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين اقوالهم وفي الموت
 مشكلة عجيبه هي اذ لم يعمد الموت الا واحد ولو شهد عنه القاضى لا يضى بشهادته وحده
 ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله واذا جمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد به هو مع ذلك
 الشاهد فيمضى بشهادته ما اه ولا بد ان يذكر ذلك الخبر انه شهد بموته أو بخبره ودفنه حتى
 يشهد الا خبر معه كما قدمناه قال في الخلاصة ولا يشترط ان يلفظ الخبر بالموت بل لفظ الشهادة
 عند من يشهد اما الذي يشهد عنه القاضى يلفظ الشهادة واما الفصول الثلاثة التي
 يشترط فيها شهادة العدلين ينبغي ان يشهد عنه بالفظ الشهادة قال استاذنا ظهير الدين في
 الاقضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهيد برهان الأئمة وفي مختصر الق - دورى انما تجوز
 انهم اذ بالسمع اذا أخبره من يثق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط اه وفي
 شرح ابن النخعة والجواب في القضاء والتمسكح نظير الجواب في النسب فقه يفرقوا جميعا بين
 الموت والاشياء الثلاثة كما كتبه والخبر الواحد في الموت دونها والفرق أن الموت قد يتفق في
 موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونهما بين جماعة ومن المشايخ من لم
 يفرق وتماه فيه وفي جامع الفصولين والصحيح ان الموت كتمسكح وغيره لا يمكن فيه بشهادة
 الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة وانما اختلاف الجواب لاختلاف
 الموضوع موضوع مسئلة الموت اذا أخبره واحد ولم يذكر العدل في الثلاثة فلو كان الخبر
 في الثلاثة عدلا أيضا حل لهم ان يشهدوا ثم في الثلاثة اذا ثبت الشهرة عنده ما بخبر عدلين
 يجب الاخبار بالفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت بخبر الواحد بالاجماع لا يجب بل يمكن في مجرد
 الاخبار (قوله ولو أتى) قال العلامة عبيد الله انما تجوز اذا جمع من محدد وفي قدف
 أو النسوان أو العبيد اذا كان الصديق ظاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان عبيدا كلامه

لا يتصور تواطؤهم على
 الكذب بالشرط عدالة أو
 شهادة عدلين الا في الموت
 فيمكن العديل ولو أتى

كأن يكون فقيرا مسلما مجبولا آخره بجهة لا تقطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط صحته قال
 المصنف في الوقف وبين المصنف من أصله أي لتوقف صحة الوقف عليه أي تقبل الشهادة على
 المصنف بالتسامع كإصله وكونه وقفا على الفقراء أو على مسجد كذا تنوقف عليه صحته بخلاف
 اشتراط صرف غلته لرزق ولد أو لخدمة فهو من الشرائط لا من الأصل قال سيدي الوالد وأهل هذا
 مبنى على قول محمد باشتراط التصريح في الوقف بجهة لا تقطع وتقدم ترجيح قول أبي يوسف
 بعدم اشتراط التصريح به فإذا كان ذلك غ- يلزم في كلام الواقف فيه بمعنى أن لا يلزم في الشهادة
 بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف والخاتمة لا يجوز الشهادة
 على الشرائط والجهات بالتسامع اهـ ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقه- مساوي
 بينهم وبين الشرائط الآن برادهم بالجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي التمارخانية
 وعن أبي الليث يجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف
 وإن لم يبينوا وجهها ويكون للفقراء اهـ وفي جامع الفصولين ولو ذكر الواقف لا المصنف
 تقبل لو قدموا بصرف إلى الفقراء اهـ وهذا صريح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة
 والظاهر أنه مبنى على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصنف من أصله فلا تقبل فيه
 الشهادة بالتسامع كما عرفت نقله عن الخاتمة والاسعاف والظاهر أن هذا إذا كان المصنف
 جهة مسجدا أو مقبرة أو نحوهما المألوكان للفقراء فلا يحتاج إلى إثباته بالتسامع لماعات من أنه
 يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فإذا ثبت الوقف بالتسامع بصرف إلى الفقراء بدون ذكرهم كما
 علم من عبارة التمارخانية والفصولين وقد ذكر الخبير الرمي توفيقا آخر بين ما ذكره المصنف وبين
 ما نقلناه عن الاسعاف والخاتمة يحمل جواز الشهادة على ما إذا لم يكن الوقف ثابتا على جهة بيان
 ادعى على ذي يد يتصرف بالملك بانه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسمع للضرورة في الاول
 دون الثاني لأن أصل جواز الشهادة فيه بالسمع للضرورة والحكم بدور مع علمه وجازت إذا
 قدم قال وقد رأيت شيخنا الحائري أجاب بذلك اهـ ملخصا (قوله والا) أي والانتوقف عليه
 صحته كذا كجهات من امام ومؤذن أو تاييد فانه لا يشترط فيه في رواية عن الثاني وعلمها
 الافتاء كما تقدم أنفا (قوله بذلك) أي بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم
 المعاينة إذا أخبر بها من يشقه استحسانا دفعا للخرج وتعطيل الاحكام اذا يحضرها الا
 الخواص فالنسكاح لا يحضره كل أحد ودخول لا يقف عليه أحد وكذا الموت لا يعاينه كل
 أحد وسبب النسب الولادة ولا يحضرها الا القابلة وسبب القضاء التقاليد ولا يعاين ذلك الا
 الوزير ونحوه من الخواص وكذا الوقف تتعلق به وكذا بما صرح أحكام تبقى على من الدهور فلولم
 يقبل فيها التسامع أدى إلى الخرج وتعطيل الاحكام وتسامه في الجوى ط (قوله من يشق
 الشاهد به من خبر جماعة) قال في الفتاوى المغيرة الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق
 الشهرة بالحكمة أو بالحكمة فالحكمة ان يشتهر رؤيته مع من قوم كثيرين لا يتصور تواطؤهم
 على الكذب ولا يشترط في هذا العهد القبل يشترط التواتر والحكمة ان يشهد عنه عدلان
 من الرجال أو رجل واحد أنان بالفظ الشهادة لكن الشهرة في الثلاثة الاول يعنى النسب
 والنسكاح والقضاء لا تثبت بالخبير جماعة لا يتوهم تواطؤهم على الكذب أو خبر عدلين بالفظ

والا في شرائطه (فله
 الشهادة بذلك إذا أخبره
 جماعة من الاشياء (من يشق)
 الشاهد به) من خبر جماعة

على شروط الواقف لان الذي يشتر انما هو اصل الوقف وانه على الجهة الفلانية اما الشرط
فلا يشتر ولا يجوز الشهادة على الشرط بالتسامع اه وتقدم في الوقف انه تقبل الشهادة فيه
من غير بيان الواقف لوقد عايننا في يوسف وان القوي عليه فراجعوه وهذا بالنسبة لنفس
الوقف اما المدعى به بان ادعى ان هذه الارض وقف وقفها فلان على وذو اليد يجوز وبقول
هي ما يحكي في شرط بيان الواقف وانه وقفه وهو يملكه (قوله قيل ونسرا طمعه على المختار) قال
الطعطاوى ولا وجه لذلك قيل فانهم اقولان مصححان قال في البحر وفي الفصول العمدية من
المانهر المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهر في شرائط الوقف اه وفي المجتبى المختار ان تقبل
على شرائط الوقف اه واعقده في المعراج وأقره الشرنبلالي وعزاه الى العلامة قاضي وقوا في
الفتح بقوله وانت اذا عرفت قوله سم في الاوقاف الذي انقطع بثبوتها ولم يعرف لها مصارف
وشرائطها انه يملكها اما كانت في دواوين القضاة لم تنوقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو
معنى الثبوت بالتسامع اه أى لان الشهادة بالتسامع هي ان يشهد بها لم يباينها والعمل بما في
دواوين القضاة عمل بما لم يباين وأيضاً قولهم الجهة لثبوتها وطه ومصارفهم منه ان ما لم يجعل
منها يعمل بما علم منها وذلك العلم قد لا يكون بمساعدة الواقف بل بالتصرف القديم به صريح في
الذخيرة حيث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر بمصارفهم وقد مر ما يصرف الى
مستحقين قال ينظر الى المعهود ومن حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه
والى من يصرفونه فيبين على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك على موافقة شرط الواقف
وهو المأذون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي الخيرية اذا
كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفنا باليجل وهو في ايديهم اتبع ما فيه استفسانا
اذا تنازع أهله فيه والى ينظر الى المعهود ومن حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا
يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعت الى القياس الصحيح وهو ان من أثبت بالبرهان حقاً
حكم به اه لكن قولهم الجهة لثبوتها الخ يقتضى انهم الوعاء ولو بالنظر الى المعهود ومن
حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في الجبل القضاة وهذا عكس ما في الخيرية فتنبه
لذلك (أقول) ثم ان المراد من الشرائط والجهات كإرفاق في عبارة الاسعاف واوضحه الرملى أن
يقول ان قدرا من الغلة اكذب بصرف الفضل الى كذا بعد بيان الجهة وليس معنى الشرط ان يبين
أن يبين الموقوف عليه لانه لا بد منه في اثبات اصل الوقف كما تقدم آنفاً قال الرملى والمراد باصل
الوقف ان هذه الضيقة وقف على كذا فيبين المصروف داخل في أصل الوقف اما الشرائط فلا
يجل فيها الشهادة بالتسامع وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشرط ان يبين
الموقوف عليه اه ويأتى تمام الكلام عليه قريبا ان شاء الله تعالى * (تنبيه) قال في البحر
ومسئله الشهادة بالوقف أصلاً وثبوتها لم تذكري ظاهر الرواية وانما قاسمها المشايخ على الموت
وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم قال يجمل وبعضهم قال لا يجمل وبعضهم فصل كما سبق ولا يمكن
نقل الشاي عن مخرج الجمع للمصنف في كتاب الوقف ان يقول الشهادة بالتسامع في أصل الوقف
قول محمدويه أخذ الفقيه أبو الليث وهو المختار اه (قوله في باب) أي باب الوقف في فصل
يراعى شرط الواقف وتقدم هناك تحقيقه في الحاشية فراجعوه (قوله هو كل ما عاق به محمته)

قيل ونسرا طمعه على المختار
بما صرف في باب (و) أصله (هو)
كل ما عاق به محمته وتوقف
عليه

الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون عالما ومن العمال اما اذا كان تاجرا او مثله فانما لا تجوز
 الاباوية ١٥ قال العلامة عبد البر ولا تفر بين هذه الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه
 ١٥ ومثله في جامع الفصولين قال ط فمكانه لم يسلم له هذا القيد لانه لم يستدل الى نص ١٥
 فتأمل قال سمدى الوالد رحمه الله تعالى في التقيج عازيا لصور المسائل والنسب والنكاح
 يخالف الموت فانه لو أخيره بالموت رجل أو امرأه حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اختيار عدلين
 وأما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو أثنى هو المختار إلا أن يكون المخبر منهما كوارث وموصى
 له كافي شرح الوهبانية شرح الملا في للعلاق من الشهادة شهدانه شهد أي حضره دفن زيد أو
 صلى عليه فهو ما يتحقق لو فسر للقاضي بقبوله اذ لا ينفذ في الامت ولا يصلي الا عليه در آخر
 الشهادات ١٥ والقفل كالموت فيترتب عليه أحكامه من جواز اعتداد المارة اذا أخبرت
 بقتله كونه للزوج كجانبه عليه السلامان صاحب البحر والمقدس لامن جهة ترتب القصاص
 (قوله والنكاح) فان سمع من جميع عند الامام وعدلين عندهما أن يشهد به قهستاني وفي
 الفتية نكاح حضره رجلان ثم أخبر أحدهما بجماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها والا أن
 يجحد هذا الشاهد يجوز له ان يشهد واعي ذلك وفي العمادية وكذلك يجوز الشهادة
 بالشهرة والتسامع في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة
 زوجة فلان وسعه أن يشهد بانها تزوجته وان لم يعين عقد النكاح ١٥ ويشهد من رأى رجلا
 وامرأتهما انبساطا للزوج انهما عرسه ١٥ در وفي الخلاصة اذا شهد بغيره وزفافه أو
 أخبره بذلك عدلان حل له أن يشهد بانها امرأته قال في جامع الفصولين الشهرة الشرعية أن
 يشهد عند عدلان أو رجل وامرأته أنان بلانظ الشهادة من غير استمهاد ويقع في قلبه ان الامر
 كذلك ومثله في الظهيرية (قوله والدخول بزوجه) فانما تقبل بالسماع ذكر في الخلاصة
 خلافا في الدخول في قوائمه اذ ناظره غير الدين لا يجوز له سم أن يشهد واعي الدخول
 بالمانه كروحة بالسماع ولو اراد أن يثبت الدخول يثبت الطلوة الصحيحة ١٥ لكن أفاد العلامة
 عبد البر انما تقبل بالسماع ويترتب على قبولها أحكام كالأمة والمهر والنسب ١٥ (قوله
 وولاية القاضي) أي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز أن يشهد به قهستاني
 وان لم يعين تقليد الامام ١٥ عبد البر وفي البحر وظاهر ما في المعراج ان الامير كالقاضي
 فيراد الامرة ١٥ وصرح به في العزازية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على انه قاضي ببلد كذا
 أو الى بلد كذا وان لم يعين التقليد والمنشور ١٥ وصرح به في الخلاصة أيضا قال في البحر
 وكذا اذا رأى شخصا جالسا بمجلس الحكم بفصل الخصومات جاز له أن يشهد على انه قاض
 (قوله واصل الوقت) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر المصنف بشرط
 في السكافي عن المرغيناني نعم وفي الخزائن لا يشترط على المختار ان كان وقفا قائما به صرف الى
 الفقراء وذكر الشيخ ظهير الدين المرغيناني اذ لم يكن الوقت قديما لا بد من ذكر واقفه ط وفي
 فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالسماع على أمل الوقت أن يشهدوا ان فلانا وقفه على
 الفقراء أو على القراء أو على أولاده من غير أن يتعرضوا لشرط في وقفه كذا وكذا فان
 شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة الفلانية كذا والجهة الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع

والنكاح والدخول) بزوجه
 (وولاية القاضي وأصل
 الوقت)

مطاب
 اذ لم يكن الوقت قديما لا بد
 من ذكر واقفه في الشهادة
 عليه

انما أمته أو كان الدعوى في ولاء الموالاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال يقبل
ادعى به حقه أو لا بخلاف دعوى الأخوة لانه دعوى الغير الا ترى انه لو أقر انه أبوه أو ابنه أو
زوج له أو زوجته صح أو بانه أخوه لا يكون له على الغير وعامة فيها وحاصل ما يفهمنا
هذان الشهود إذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به إلا بعد دعوى مال الا في
الاب والابن اه وأراد بدعوى المال النفقة أو الارث أو دعوى الاستحقاق في الوقف
والوصية ونحوها سيدي الوالد رحمه الله تعالى وقال في البحر ثم اعلم ان القضاء بالنسب عما
لا يقبل النقص لكونه على الكفاية كالكساح والحريه والولاء كافي الصغرى وقد كتبنا في
القوائد ان القضاء على الكفاية في هذه الاربعه لكن يستثنى من النسب ما في المحيط من باب
الشهادة بالنسب مع شهداء ان فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى بالنسب والارث
ثم أقام آخر البيعة انه ابن الميت ووارثه ينقص الاول ويقضى للثاني لان الابن مقدم على ابن
الاخ ولا تنافي بين الاول والثاني بل هو ان يكون له ابن وابن اخ ٣ فينقص القضاء في حق الميراث
لا في حق النسب حتى يبقى الاول وابن عم له حتى يرث منه اذ مات ولم يرث وارثا آخر أقرب منه
فان أقام آخر البيعة ان الميت فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غير الاب الذي نسبته الى الاول
فانه ينظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقص القضاء الاول لانه لما أثبت نفسه من الاول خرج عن أن
يكون محلا لاثباته في انسان آخر وليس في البيعة الثانية زيادة اثبات الى آخر ما ذكره والمراد
بقوله من ينسبه به غير الخصم اذ لو أخبره رجل انه فلان بن فلان لا ينسبه له أن يعمله على خبره
ويشهد به بنفسه لانه لو جاز له ذلك جاز للقاضي القضاء بقوله كذا في خزانة المفتين وشروط فيها
للقبول في النسب أن يخبره عدلان من غير استئذان الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على
نسبه لا ينسبه أن يشهد اه (قوله والموت) فاذا سمع من الناس ان فلانا مات وسعه أن يشهد
على ذلك وان لم يعين الموت وللزوجة أن تعمل بالسمع قال في البرازية قال رجل لامرأة سمعت
ان زوجك مات لها أن تتزوج ان كان الخبر عدلا اه ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياة فالمرأة
تأخذ بقول من كان عدلا منهم ما سواه كان العدل أخبر بالحياة والموت ولو كان كلاهما معادين
تأخذ بقول من يخبر بالموت ان لم يؤرخا فان أرخا وناخر تار يخبر شهادة الحياة فهي أولى كافي
الظهيرية وغيره او في المحيط لو جاء خبر موت ان ان فصدعوا له ما يمنع على الميت لم ينسبه ان يخبر
بموته حتى يخبره نفسه انه عاين موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خطأ أو غاظا أو حيلة
اقتسمه المال اه ولو قال الخبر اناد فمات وشهد فاجتزأه بقوله لانها تكون شهادة على الموت
اكن قال في جامع الفصولين من الفصل الثاني عشر لو أخبر ما عدل ان زوجها مات أو طلقها
ثلاثا فلها التزوج ولو أخبرها فاسق تحرت وفي اخبار الفقه دل بجهته انما يعتمد على خبره لو قال
عاينته ميتا وشهدت جنازته لا لو قال أخبرني بخبره اه قال في البرازية ولو أخبر واحد بموت
الغائب واثان بحياته ان كان الخبر عاين الموت وشهدت جنازته وعدل لها أن تتزوج اه اذا لم
يؤرخا وأرخا كان تار يخبر الموت آخر وان كان تار يخبر الحياة آخر افتشاهد الحياة أولى وفي
وصاياهم شهد بان زوجها فلانا مات أو قتل وأخبر على الحياة فالمرأة أولى اه قال في البحر
وظاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق في الموت بين أن يكون مشهورا ولا وقيده في المهر اج مزيبا

قوله فينقص القضاء في حق
الميراث لا في حق النسب
هذا صنف لقوله لكن
يستثنى من النسب الخ اه
منه

والموت

وفي حرية الامس لا تشترط الدعوى وفي الاعتراف المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة
وعندهما ليس بشرط واجهوا على ان دعوى الامة ليس بشرط خلاصة أي لانها شهادة بحرية
امة فهي شهادة بحرية الفرج وعامة فيه (قوله والولاة عند الثاني) أي في القول الاخير له
والقول الاول له كالامام انما لا يحل ما لم يعاين اعتراف المولى وقول محمد مضطرب والظاهر ان
المعتمد قول الامام اهـ ثم تصحیح قول الثاني عن ان بعضهم جعل ذلك رواية عنه لانه لا مدعيها
والدليل للامام كافي الزياحي ان العتق يقع على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة فكذلك ما ينبغي
عليه ط (قوله والمهر في الاصح) أي من روايتين عن محمد لانه من نوابع النكاح فكان
كامله قال في البحر ومن ذلك المهر فظاهر التمسك به لانه لا تقبل فيه به ولكن في البرازية والظاهرية
والخزنية ان فيه روايتين والاصح الجواز اهـ ومثله في الخلاصة والشرب بلاية فان حمل
ما في هذه الكتب على ان الروايتين عن محمد فلا منافاة ط قال في جامع الفوائد والشهادة
بالسمع من الخارجين من بين جماعة حاضرين في بيت عقد النكاح بان المهر كذا تقبل لا من
سمع من غيرهم اهـ (قوله والنسب) سواء جاز بينهما النكاح أولا بجر فجاز ان يشهدا انه
فلان بن فلان القلاني من سمع من جماعة لا يثبت به وروايتهم على الكذب عند الامام وان لم
يعاين الولادة وعند محمد اهـ اذا اخبر بذلك عدلان يكتفي والفتوى على قولهما كما في شرح
الوهابية عن الامامية وفي التواريخ عن المحيط واذا قدم عليه رجل من بلد آخر وانسب
اليه واقام معه دهر المدة ان يشهد على نفسه حتى يشهد له رجلان من اهل بلده عدلان او
يكون النسب مشهورا وذ كراخاف هذه المسئلة وشروط جواز الشهادة بشرطين ان يشهد
الخبر والثاني ان يثبت فيهم سنة فانه قال لا يثبتهم ان يشهدوا على نفسه حتى يقع معرفة ذلك في
قلوبهم وذلك بان يقيم معهم سنة وان وقع في قلبه معرفة ذلك قبل مضي السنة لا يجوز ان يشهد
وروي عن أبي يوسف انه قد رد ذلك بسنة أشهر والصحيح انه اذا سمع من اهل بلده من رجلين
عدلين حمل له اداء الشهادة والا فلا اما اذا سمع ذلك من سمع من المدعي لا يحل له ان يشهد وان
اشهر ذلك فيما بين الناس لكنه ان يشهد عنده جماعة حتى تقع الشهادة حقيقة وعرف ووقع
عنده انه ثابت النسب من فلان او منهم عدله عدلان حتى ثبت الاشهاد شرعا حل له ان يشهد
اهـ وفي البحر عن البرازية وفي دعوى العمومة لا بد ان يفسر انه عمه لانه اولايه اولاهما
ويشترط ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان برهن على ذلك او على انه اخو الميت لا يوبى
لا يعمون ان له وارثا غيره يحكم لهم بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء في القضية ٣ الى ان قال ادعى
على آخر انه اخو لايه ان ادعى ارثا ونفقة وبرهن يقبل ويكون قضاء على الغائب ايضا حتى
لو حضر الاب وانكر لا تقبل ولا يحتاج الى اعادة المينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على
الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المحردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البتوة على
الاب المدعى عليه والخم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابيه أو ابنة ابيه والابن
والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا
بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه ابوه أو ابيه أو على امرأته ان زوجها أو ادعت عليه انه زوجها
أو ادعى المهر على عري انه مولد عاقبة أو ادعى عري على آخر انه معتقة أو ادعت على رجل

والولاة عند الثاني والمهر
على الاصح بزازية (النسب)

٣ قوله ولا يشترط ذكر
الاسماء في القضية قال
الرملي وفي آخر الفصل الثاني
من جامع الفوائد في
دعوى الحكم بالانتمية
القاضي به كالمقدمة
فالخامس انه في دعوى الفقه
والشهادة على الفعل هل
يشترط نفعية الفاعل
فيه اختلاف المشايخ رحمه
الله تعالى وادلة الكتب فيها
متعارضة ثم ذكر مسائل
وقال وهذا المسائل كلها
تدل على ان نفعية الفاعل
ليست بشرط صحة الدعوى
والشهادة قتال عنه
الفتوى اهـ منه

لاروى والقاضى دون الشاهد وفى الخلاصة ان ابا حنيفة ضيق فى الكل حتى قلت روايته
 الاخبار مع كثرة سماعه فانه روى انه سمع من ألف ومائتى رجل غير انه يشترط الحفظ وقت
 السماع وفى وقت الرواية اه وحمل الخلاف فى القاضى اذا وجد فضاهه بكتوبه عنده
 واجمعوا ان القاضى لا يعمل بما يجده فى ديوان قاض آخر وان كان محتوما كذا فى الخلاصة
 وقال شمس الأئمة الحلواني ينبغي ان يفتى بقول محمد وهكذا فى الاجناس وجرميه فى البرازية
 وفى المجتبى من وجد خطه وعرفه ونسب الشهادة وسعه ان يشهد اذا كان فى حوزة وبه نأخذ
 اه وعزاه فى البرازية الى التوازل بجر قال سيدى الوالدنا قلا عن الجوهرية من ان عدم
 حل الشهادة اذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة هو قولهما وقال ابو يوسف يحل له أن يشهد
 وفى الهداية مع ابى يوسف وقيل لا خلاف بينهم فى هذه المسئلة أنهم متفقون على انه
 لا يحل له ان يشهد فى قول أصحابنا جيعا الا ان يتذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد
 القاضى شهادة فى ديوانه لان ما فى قطره تحت حقه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له
 العلم ولا كذلك الشهادة فى الصلح لان ما فى يده غيره على هذا اذا ذكر الجلس الذى كانت فيه
 الشهادة أو أخبره قوم عن يمينهم انهم لم يأتوا فى الهداية وفى البرزوى الصنفين
 اذا اطمعن انه خطه وعلم انه لم يزد فيه شئ بان كان محبوا عنه أو علم بدليل اخر انه لم يزد فيه لكن
 لا يحفظ ما سمع فعندهما لا يشهد عن ابى يوسف يسعه وما قاله ابو يوسف هو المأمول
 به وقال فى التقويم قولهما هو الصحيح اه ما نقله سيدى الوالد رحمه الله تعالى ثم ان الشاهد اذا
 اعتد على خطه على القول المقتضى به ونهه وقتنا بقبوله فللقاضى ان يسأله هل يشهد عن علم أو
 عن خط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا يكفى الج ر و ظاهر كلام المؤلف كما بين أن
 الصحاحين متفقان وقد علمت ما قدمناه ونحوه فى العتيق والزبلى قال ابو السعد ويمكن دفع
 التما فى بأن عن الثانى روايتين (قوله وجوزاه لى حوزة وبه نأخذ) تقدم فى كتاب القاضى
 عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الصلح فى يد الشاهد لان التغير نادر وأثره يظهر فراجعه ورجع
 فى الفتح ما ذكره الشيخ وذكر له حكاية تويده (قوله بما لم يعاينه) أى بما لم يقطع به من جهة المعاينة
 بالعين أو بالسماع ط عن السكال ومثال الثانى العقود (قوله الا فى عشرة) كلها مذكورة
 هنا متناوשה آخرها قول المتين ومن فى يده شئ الخ ح قلت بل العاشر قوله ونير انطه وفى
 الطبقات السنية للقيمى فى ترجمة ابراهيم بن اسحق من قطعه

وجب وزاه لى حوزة وبه
 نأخذ بجر عن المبتنى (ولا)
 يشهد أحد (بما لم يعاينه)
 بالاجماع (الافى) عشرة على
 خالى شرح الوهابية منها
 العتيق

أقهر مسائل سنة واشهدها * من غير رؤياها وغير وقوف
 نسب وموت والولادونا كح * وولاية القاضى وأصل وقوف

(قوله منها العتيق) ذكر السرخسى ان الشهادة بالسماع فى العتيق لا تقبل بالاجماع وقد كره شيخه
 الحلواني أن الخلاف ثابت فيه فعن ابى يوسف الجواز لما قد عدم القبول فيه كالذى بعده وفى
 البحر شرط الخصاف للقبول فى العتيق عند ابى يوسف ان يكون مشهورا واولاه عتيق أبوان أو
 ثلاثة فى الاسلام ولم يشترطه محمد فى المبسوط وفى شرح العلامة عبد البر التاسعة الشهادة فى
 العتيق قالوا لا يحل عندنا خلافا لما شاعى ثم نقل عن الحلواني ما تقدم قال سيدى الوالد رحمه الله
 تعالى فى تنقيح العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتيق العارض سمع والتمناقض لا يمنع الصحة

شهدانه كتر كمة أحد الزوجين لا بخروتر كمة الوالد لولده وبالعكس كافي العيني ومصدر
 الشريعة (قوله وجاز ترك كمة عبد) أي مولاه (قوله ووالد) لولده وعكسه واحد الزوجين
 الآخر (قوله في تقوم) أي تقوم المصيدة الذي أتلفه المحرم وكذا في متلف بان كسر شخص
 شخص شيئا فادعى ان قيمته مبلغ كذا فانكر المدعى عليه أن يكون ذلك القدر في كفي في
 اثبات قيمته قول العدل الواحد وذلك في البرازية من خيار العيب انه يحتاج الى تقوم
 عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق بين التقويمين ويستثنى من كلامه تقوم نصاب
 المارقة فلا بد فيه من اثنين كافي الغائبة ط (قوله وأرش بقدر) أي في نحو النجاش (قوله
 والسلم) بسكون اللام للضرورة بمعنى المسلم فيه ح أي اذا اختلفاق به بعد احضاره بجر
 (قوله وافتلاسه) أي اذا أخبر القاضي عدل بافلاس المحبوس بعد مضى المدعى طاقه مكتة قيامه
 جوى (قوله الارسال) أي رسول القاضي للمزكى (قوله والعيب يظهر) أي اذا اختلف
 البائع والمشتري في اثبات العيب يكتفى في اثباته بقول عدل ويظهر من الاظهار ٢ ضميره الى
 العدل والعيب مفعول مقدم (قوله وصوم على ماصر) أي من رواية الحسن انه يقبل العدل
 الواحد في الصوم بلا علة (قوله أو عند علة) من غيم أو غبار ونحوه على ظاهر المذهب (قوله
 وموت) أي موت الغائب (قوله اذا الشاهد ينحجر) أي اذا شهد عدل عند رجلين على موت
 رجل وسههما ان يشهدا على موته (قوله والتر كمة للذي الخ) وهل يكفي فيه ترك كمة الكافر
 الواحد يجوز رجوى (أقول) مقتضى ماصر في ترك كمة السير انه تقبل لان المزكى في كل مرتبة مثل
 الشاهد وحيت قبل الاصل فالمزكى مثله من باب أولى على ما ظهر لي فتم له (قوله بالامانة في
 دينه) بان يكون محافظا على ما بعته شريعة على ما هو الظاهر ط (قوله واسانه) بان لم يعهده
 عليه كذب (قوله ويده) اهل المراد به المعاملة أو ان لا يكون سارقا ط (قوله وأنه صاحب
 بقطة) أي ليس بمغفل ولا معتوه (قوله سألوا عنه عدول الشير كين) قال أبو السعود ومن هنا
 يعلم ان العدالة لا تستلزم الاسلام اه أي في حق الكافر والاولى ان يقول سال أي القاضي
 وفي البصر يسأل أي القاضي عن شهود الذمة عدول المسلمين والاسأل عنهم عدول الكفار كذا
 في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله قببات شهادته) ولا يحتاج الى تعديل
 جديد بعد الاسلام بخلاف الصبي الذي احتمل فانه لا يقبل القاضي شهادته ما لم يسأل عنه أهل
 محله ويتأني بقدر ما يقع في قلوب أهل محله كافي الغريب انصالح أو غيره كما قدمناه عن
 الجبر والظهيرية (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لان السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل
 فيكون بذلك فاسقا في دينه (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) أي لا يحل للشاهد اذا رأى
 خطه ان يشهد حتى يتذكر وكذا القاضي اذا وجد في ديوانه مكتوب شاهدته شهودا ولا يتذكر
 ولا الراوى ان يروى اعتقادا على ما في كتابه ما لم يتذكر وهو قول الامام فلا بد عنده للشاهد من
 تذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى اذا لم يتذكر شيئا منه وتيقن انه خطه وخطه
 لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور كذا في الظلالة ولا يكفي تذكر مجلس الشهادة
 وفي الملقط وعلى الشاهد ان يشهد وان لم يعرف مكان الشهادة ووقتها اه وجوز محمد لكل
 الاعتماد على الكتاب اذا تيقن انه خطه وان لم يتذكر توسعة على الناس وجوز أبو يوسف

وجاز ترك كمة عبد وصبي
 ووالد وقد نظم ابن وهبان
 منها أحد عشر فقال
 ويقبل عدل واحد في تقوم
 وجرخ وتعدل وأرش بقدر
 وترجة والسلم هل هو جيد
 وافتلاسه الارسال والعيب
 يظهر
 وصوم على ماصر أو عند علة
 وموت اذا الشاهد ينحجر
 (والتر كمة للذي)
 تكون (بالامانة في دينه)
 ولسانه ويده وأنه صاحب
 بقطة) فان لم يعرفه
 المسألون سألوا عنه عدول
 المشركين اختيار
 وفي الملقط عدل نصراني
 ثم أسلم قببات شهادته ولو سكر
 الذي لا تقبل (ولا يشهد
 من رأى خطه ولم يذكرها)
 أي الحادثة (كذا القاضي
 والراوى) مشابهة الخط
 للخط

٢ أي من باب الانفعال
 من يد الثلاثي جهنم اه منه

المصدر لمفعوله أي اخبار العدل القاضي والاولى حذفه للاستغناء عنه بما قبله من النظم
ومعناه ان القاضي اذا حبس شخصا في مال عوض عن مال وقد ادعى انه معسر فانه لا يصدق
ويحبس مدة يراها فاذا اُخبره عدل بهذه المدة بالاسم فانه يقبل خبره وبطلان ط (قوله
بعد المدة) أي بعد ان حبسه القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على
ذل الحبس كما تقدم مدني (قوله أي تركية الصر) عندهم اورثب محمد تركية على مراتب
الشهادة الاربعة المتقدمة فالمركي في كل مرتبة مثل الشاهد ثم ثلثية أي يشترط في تركية
الزنا أربعة كور وفي غيره من الحدود والقصاص رجلان وفي غيرهما من الحقوق رجلان
أو رجل وامرأتان وفيما لا يطالع عليه الرجال امرأة واحدة مرتبة على ترتيب الشهادة لانها
كالشهادة وبه قالت الثلاثة ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتركية واحد فان رضى
الخصم بتركية واحدة تركي جازا جماعا بجر عن الولوية (قوله وأما تركية العلية
فشهدا جماعا) الحسن ما في البحر حيث قال وقعدنا بتركية الصر للاحتراز عن تركية العلية
فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا
لان معنى الشهادة فيها أظهر فانه يختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العدل في ما على مقاله
الخصم اه ويشترط في المركي علانية عدم العداوة للمدعي عليه فلوركي أعداء المدعي
عليه الشهود لا تصح تركية لانها شهادة كما صرح به في التقيج وفي البحر أيضا وخرج من
كلامه تركية الشاهد بحد الزنا فلا بد في المركي فيها من أهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم
أر الا ان حكم تركية الشاهد بديهة الحدود ومقتضى ما قالوه اشترط رجلين لها اه قال
الذي يطالب أم أقوله اجماعا فبه تأمل لانه لم يبق خلاف يقابل به الاجماع قال في البحر وينبغي
للقاضي أن يختار في مركي الشهود من هو أخير باحوال الناس وأكثرهم اختلاطا بالناس مع
عدالة عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع ولا فقير كي لا يخدع بالمال فان لم يكن في
جيرانه ولا أهل سوقه من يثق به اعتبروا تر الاخبار وخسر في البزاية السؤال من الأصقاء
اه (قوله وترجمة الشاهد) فيشترط أن لا يكون المترجم أعشى عند الامام وهذا اذا لم يعرف
القاضي لغته فان كان عارفا بلسان الشاهد والخصم لم يجز ترجمة الواحد والاولى أن يقال
لا يحتاج القاضي الى ترجمة وذكر بعضهم ان الاولى كون القاضي عارفا باللغة التركية واتخاذ
المترجم وقع في الجاهلية والاسلام ولما جاء سلمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ترجم يهودي
كلامه فكان فيه فنزل جبريل عليه السلام بحديث طويل وأمر رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم زيد بن ثابت ان يعلم العبرانية فكان يترجم بها وفي المصباح ترجم فلان كلامه
اذنيته وأرضه وترجم كلام غيره اذا عجز عنه بلغة غير لغة الله بكلام واسم الفاعل ترجمان بفتح
الهمزة وضيم الجيم في القصص وقد انضم التاء مع الجيم وقد تفتح الجيم تبعاً للتاء والجمع تراجم
بكسر الجيم والتركية المدح قال في المصباح تركي نفسه تركية مدحها اه (قوله والخصم)
هو أعم من المدعي والمدعى عليه (قوله من القاضي) وكذا من المركي الى القاضي كما في الفتح
أي فيمكن العدل الواحد للتركية والترجمة والرسالة لانها خبر وليست بشهادة حقيقة ولذا
جوزوا تركية العبد والمرأة والأعشى والحدود في القذف اذا تاب وكذا تركية من لا تقبل

بعد المدة (التركية) أي
تركية الصر وأما تركية
العلانية فشهادة اجماعا
(وترجمة الشاهد) والخصم
(والرسالة) من القاضي
الى المركي والاثنان أحوط

ما لم يشهد عليه ا. كان أولى من قوله عليه لما في الخزانة لو قال اشهد على ب كذا أو اشهد على
 ما شهدت به كان باطلا ولا بد أن يقول اشهد على شهادتي الى آخره هـ (قوله فلو فيه جاز) لانها
 حينئذ ملزمة والتعامل يفيد ان القاضي قضى بها سوى ا. لكن قال سديد والظاهر ان
 المراد من كونها ملزمة أى للقاضي الحكم بها الا يجوز له تأخير الحكم الا في مواضع
 تقدمت في القضاء كما صرح به في النهاية وفقه القدير وتبعهم الشارح (أقول) وحينئذ لا يلزم
 ما أفاده التعامل من قضاء القاضي بها بالاعمال (قوله ويخالفه تصوير صدر الشريعة) حيث
 قال مع رجل اداه الشهادة عند القاضي لم يسخه ان يشهد على شهادته هـ ح فان حل ذلك
 على انه قبل القضاء ا. رتفعت المناقاة ط (أقول) وهو مؤيد لما قلناه اتفاقا في المقولة التي قبل
 هذه (قوله وقولهم) عطف على تصويره أى ويخالفه قولهم ووجه المخالفة الاطلاق وعدم
 تقييد الاشتراط بـ اذا كانت عند غير القاضي (قوله لا بد من التعميل) مصدر وفعل
 المضعف في المواضع الثلاثة ح (قوله وقبول التعميل) فلو اشهد عليه ا. قال لا أقبل
 فانه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل كافي القيمة وينبغي أن يكون هذا على قول
 محمد بن أنه لو قبل ولو كبل أن لا يقبل وأما على قولهم امن أنه تخميل فلا يطل بالرد لان من
 حل غيره ثم ادعى تبطل بالرد بجر (قوله على الاظهر) وهو قول العامة لما في الخلاصة
 معزيا الى الجامع الكبير ولو حضر الاصلان وغيرهما القرو عن الشهادة صحح النبي عن العامة
 المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر هـ بجر قال ط ووجه المخالفة ان الاولين
 لم يوجد الا ان الشاهد عند القاضي لم يحمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة
 الشهادة بالحكم نفسه لكونه ا. رد القضاء او يقال في الثاني أيضا ان اشترطه قول محمد
 لا قولهم ا. فليتأمل هـ (قوله وان لم يشهد بهما القاضي عليه) أى فيحمل عبارة النهاية السابقة
 على انه سمعه في مجلس القاضي وحكم القاضي بشهادته فيحكم القاضي لا بشهادة الشاهد
 لان الشهادة على الحكم لا تحتاج الى الاتهاد والشهادة على الشهادة تحتاج اليه بلا قيد كما هو
 صريح عبارة صدر الشريعة حيث قال مع رجل اداه الشهادة عند القاضي لا يصح ان يشهد
 على شهادته أفاده د (قوله وقيد أبو يوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء
 في غير مجلس قضائه اذا كان موهنا له فلو كان هذا الخلاف فيما اذا شهدا القاضي يشهد على
 قضائه لكان اظهر وفي حاشية الشارح عن المكاكي لو سمع قاضيا يشهد قوما على قضائه كان
 للسامع أن يشهد على قضائه بغير أمره لان قضاء القاضي حجة ملزمة ومن عاين حجة حله
 الشهادة بـ ا. كالأعين الاقرار والبيع هـ لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير نوبة
 القضاء وأجاز فيه اصح فتدبر ط (قوله كفى عدل واحد) قيد بالعدل لان خبر المستور
 لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا الديانات كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام
 وحرمةه ويقبل خبر العدل أو المستوفين في عزل الوكيل وبجر المأذون واخبار البكر بانكاح
 وليها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسألة) منها الاحد
 عشر الآتية في النظم قال فيها وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود
 على عين تعذر حضورها كافي دعوى القيمة اشباه (قوله منها اخبار القاضي) من إضافة

وقيدته في النهاية بما اذا
 سمعه في غير مجلس القاضي
 فلو فيه جاز وان لم يشهد
 شر تجالبة عن الجوهر
 ويخالفه تصوير صدر
 الشريعة وغيره وقولهم لا بد
 من التعميل وقبول التعميل
 وعدم النهي بعد التعميل
 على الاظهر نعم الشهادة
 يقضاه القاضي صحيحة وان
 لم يشهد بهما القاضي عليه
 وقيد أبو يوسف بمجلس
 القضاء وهو الاحوط ذكره
 في الخلاصة (كفى عدل
 واحد) في اثني عشر
 مسألة على ما في الاشياء
 منها اخبار القاضي بافلاس
 المحبوس

قوله في اثني عشر مسألة
 كذا بالشريح وتبعه
 الطحاوي والصواب
 اثني عشر مسألة هـ
 مصححه

يجب أن يكون حجة للعرف اه وفي خزنة الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط
 الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين
 الناس بمثل حجة اه فاقاله البصري ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة
 الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجدته في يار كاري ه أي دفتر بخطي أو كتبت
 يار كاري بيدي ان اقلان على أنف درهم كان هذا اقرا او ملزماياه قلت ويزاد ان العمل
 في الحقيقة انما هو وجوب العرف لا مجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره الشارح في باب كتاب
 القاذي الى القاضي حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به
 البراءة ودفعه بياع وصراف ومصار الخ وكتب بيدي نقلا عن المحقق هبة الله البعلبي
 في شرحه على الاشياء ما نصه تنبيهه مثل البراءة السلطانية الدفاتر الخافى المعنون بالعمارة
 السلطانية فانه يعمل به والشارح رسالة في ذلك حاصلها بعد ان نقل ما هنا من أنه يعمل بكتاب
 الامان ونقله ليجزم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفاتر الصراف والبياع والمصار والعمارة
 أمن التزوير كما جزم به البرازي والمصرخي وقاضيان هذه الالة في الدفاتر السلطانية
 أولى كما يعرفه من شاهد أحوال أهاليها حين نقلها ان لا تحجروا ولا الاباذن السلطان ثم بعد
 اتفاق الجرم الغير على نقل ما فيه من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع
 خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر أمين فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى
 أمكنتها المحفوظة بالنظم فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة
 والكتابة فلو وجد في الدفاتر ان المسكان الفلاني وقف على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من
 غيرينة وبذلك يفتي مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في حجة عبد الله افندي وغيرها فليحفظ
 اه فالماصل ان المدار على انتفاء الشبهة ظاهرا وعليا فلو وجد في دفاتر التجار في زماننا اذا
 مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل
 التجربة والهلزل يعمل به والعرف جاريتهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال الناس اذ غاب
 بياعاتهم بلاشهود فلهم هذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورة وثمة بلح كما نقله في البرازية
 وكفى بالامام المصرخي وقاضيان قدوة وقد عات ان هذه المسئلة مستنانة من قاعدة انه
 لا يعمل بالخط فلا يرد ما مر من أنه لا تحمل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعديهم
 بان الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه الالة في مسئلة انما مضية واحتمال ان التاجر يمكن
 أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره بعيدا على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان
 بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يخفى انما حيث قلنا بالعمل بما
 في الدفاتر ذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزنة الاكمل وغيرها ما فيها على الناس
 فلا ينبغي القول به فلو ادعى مال على آخر من الدفاتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة الكل من
 التهمة لاسمى الوالد ملخصا وعمامة فيه وانظر ما قدمه في كتاب القاضي (قوله ولا يشهد على
 شهادة غيره) ولو سمعه يشهد غيره فانه لا يسمعه ان يشهد لانه حمل غيره ط (قوله ما لم يشهد
 عليه) أي ما لم يقل له الشاهد ان شهد على شهادتي قال في البحر ولو قال المراف كما في الهداية

قوله يار كاري بالياء المنقاة
 الحقيقية والراء الموهلة
 آخره راء مركب معناه
 المذكر وهو هذا الدفتر
 وفي بعض الايات كاد
 الباعة وفي بعض في تذاكر
 الباعة اه منه

مطلب
 في العمل بالدفاتر السلطانية

(ولا يشهد على شهادة غيره)
 ما لم يشهد عليه

يشهد وان لم يقل له اشهد على بما فيه هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر ١٥
 وعامة فيها (قوله واعقد في الاشياء) قال في احكام الكتابة منهم اوز كرا القاضي ادعى عليه
 مالا واخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فاذكر ان يكون خطه فاستكتب
 فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
 في الصحيح لانه لا يز يدعى أن يقول هذا خطي وانا حررتة لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب
 كذا هنا (قوله لكن في شرح الوهبانية الخ) هذا قول القاضي النسفي والعامية على خلافه
 كما في البحر ونصه قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا من سوما وعلم الشاهد حل له اشهد اذ
 على اقراره كالأمر كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا اذا كتب الغائب على وجه الرسالة
 اما بعد ذلك فلان على كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون
 متكاما والعامية على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة ١٥ (قوله وفتاوى قارئ
 الهداية) عبارة اسئل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته اشخص كذا ثم ادعى عليه
 بخمس المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه أجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو ان
 يكتب يقول فلان بن فلان القلاني ان في ذمته فلان بن فلان القلاني كذا وكذا فهو اقرار
 يلزمه وان لم يكتب على هذا الرسم فاقول قوله مع عيتمه ١٥ ثم أجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله
 اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضور الشهود فهو معتبر فيسقط من شاهد كتابته ان
 يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهد ما كتب أو قرأه عليه اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان
 يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك ١٥ وحاصل الجواب ان الحق ثبت باعتباره بانه خطه أو
 بالاشهاد عليه بذلك اذا عاينوا كتابته أو قرأه عليه -م والافلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى
 ان هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في البحر عن البرازية في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يريد
 على أن يقول هذا خطي وانا حررتة لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق
 بينهم ما يحمله على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول القاضي النسفي كما في البرازية وقد قدمنا
 انه خلاف ما عليه العامة (قوله فراجع ذلك) أراد بذلك أن يبين ان المسئلة التي أفتى بها قارئ
 الهداية غير مسئلة قاضيخان فان ما في قاضيخان هو الذي ذكره المصنف كدققت عليه والذي
 أفتى به قارئ الهداية هو ما في شرح الوهبانية والمتمم كما علت (أقول) والحاصل انه اضطرب
 كلامهم في مسئلة العمل بالخط وامه مبني على اختلاف الرواية أو ان فيه قولين كما يشعر به
 التعبير بلانظ قالوا كما قدمناه والذي قدمناه عن البحر يفيد أن عامة علماءنا على عدم العمل
 بالخط وأشار العلامة البيري الى ان قواعدهم لا يقد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي
 عليه خطوط القضاة الماضين الخ يفتى منهم ما وجد القاضى في أيدي القضاة الماضين وله
 رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قاله في الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا
 في الاشياء تبعا لما في قاضيخان والبرازية وغيرهما خط السماسر والبيع والصراف وجزم به
 في البحر وكذا في الوهبانية وحققه ابن الشهنة وكذا الشيرازي في شرحها وأفتى به المصنف
 ونسبه العلامة البيري الى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث قال وأما خط البياع والصراف
 والسماسر فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم -م

واعقده في الاشياء لكن
 في شرح الوهبانية لو
 قال هذا خطي لكن ليس
 على هذا المال ان كان الخط
 على وجه الرسالة مصدرا
 معنونا لا يستحق ويلزم
 بالمال ونحوه في الماتقط
 وفتاوى قارئ الهداية
 فراجع ذلك

للقاضي العلم بالنسب شهادة عدلين فينبغي أن يحصل للشهود أيضا بشهادة عدلين كما هو قولهما
 ١٥ وقيد برؤية الشخص لانه لا يشترط رؤية الوجه لصحة الشهادة على المتنفة كما قال به بعض
 مشايخنا عند التعريف شر بلاية والى هذا مال خواهر زادو وبعضهم قال لا يصح التحمل
 عليهم بدون رؤية وجهها ذكره سري الدين قال أبو السعد قد حصل منه ان الفتوى على عدم
 اشتراط رؤية وجه المرأة (أقول) ولا ينبغي ان هذا كله عدم معرفة المرأة اما اذا عرفها
 فيشهد عليهم بدون رؤية وجهها ولكن هذا ظاهر اذا رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على اقرارها
 من خلاف حال تنقيبها - هذا الاشك ان لا يحتاج الى تعريف من غيره اذا تعريف غيره حينئذ لا يزيد
 على معرفته واما اذا كانت منقبة وكان يعرفها قبل فعرها بصوتها وهيئتها ولم ير وجهها
 وقت التنبؤ أو الاقرار فهل يكفي ذلك ظاهر اطلاقهم - انه لا يكفي في العمادية قالوا لا يصح
 التحمل بدون رؤية وجهها وبه يقتضي تمسك الاسلام الاوزج مندى وظاهر الدين المرغمانى اه
 ولم يفصل بين ما اذا عرفها بصوتها أولا وفي البيرى على الاشياء لا يجوز ان يشهد على من سمعه
 من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراه وان عرف كلامه لان الكلام يشبه به بعضه بعضا
 كما في التارخانية وفي منية المفتى اقرت من وراء حجاب لا يجوز ان يشهد على اقرارها الا اذا رأى
 بخصه ما ولم يشترط في النواذر رؤية وجهها انتهى وانظر كلام الفتح فانه بقيد ذلك أيضا (قوله
 وعليه الفتوى) مقابله ما تقدم قريبا من انه لا بد من شهادة جماعة ذكر الفقيه أبو الليث عن
 نصير بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة
 متى تجوز اذ لم يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنه جماعة انهم افلانة وكان
 ابو يوسف وأبو بكر يقولان يجوز اذ انهم عدل عنه عدلان انهم افلانة وهو المختار والفتوى وعليه
 الأئمة لانه ليس على الناس انهم واعلم أنهم ما كما احتجنا بالاسم والنسب لانه شهد وعليه
 وقت العمل يحتاجان عند اداء الشهادة الى من يشهد أن صاحب الاسم والنسب هذه
 وذكر الشيخ خبير الدين انه يصح التعريف عن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة عليهم
 اولها ساتحاف بزيادة من البصر وغيره (قوله لان عند الاداء) كذا وقع في المنهج وفيه حذف
 اسم أن وهو ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها (قوله فيضمره) أي ضمير المدعى عليه بغضه
 للفقيه (قوله ظاهرة) ضمنية في الدقة اداء بهلى (قوله على أنهم ما) كخط كاتب واحد) لفظ
 على بمعنى في أو متعلق بحذف تقديره تدل والاولى حذف الكاف من كخط كما هو في المنهج وهو
 كذلك في بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وانحررت
 اسكنه ليس على هذا المال وإنما لا يجب فكذا هنا من (قوله خاتمة) عبارة من الشهادات
 رجل كتب وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماءنا لا يجوز
 للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل
 لهم أن يشهدوا بأحد معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم - م وكتبه غيره أو قرئ الكتاب
 عليه بين يدي الشهود فيقول هو له سمعنا شهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد
 ويعلم بما فيه ويقول شهدوا على بما فيه قال أبو علي النسفي هذا لم يكن الكتاب مكتوبا على
 الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه أن

ويكفي هذا للشهادة على
 الاسم والنسب وعليه
 الفتوى جامع الفوائد
 * (فرع) في الجواهر عن
 محمد لا ينبغي للفقهاء كتب
 الشهادة لان عند الاداء
 يعضضهم المدعى عليه فيضمره
 (وان كان بين الخططين) بان
 أخرج المدعى خط اقرار
 المدعى عليه فانسكركونه
 خطه فاستكتبه فكتب
 وبين الخططين (مشاهدة
 ظاهرة) على أنهم ما كخط
 كاتب واحد (لا يحكم عليه
 بالمال) هو الصحيح خاتمة
 وان افق قارئ الهداية
 بخط لافه فلا يقول عليه
 وانما يقول على هذا الصحيح
 لان قاضيان من أجل من
 يهتد على فكيف كان كذا
 ذكره المصنف هنا وفي كتاب
 الاقرار

المؤمنات (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال بده ولو قال لا تشهد على امكن افودلما في الخلاصة
 لو قال المقر لا تشهد - دع على بما سمعت تسعة الشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سكبت بالاولى بحر
 وفيه واذا سكبت يشهد بعلم ولا يقول أشهد في لانه كذب وفي النوازل سئل محمد بن مقاتل
 عن شمر يكنى بنحاس - بان وعندهما قوم فقالا لا تشهدوا عليهما تسعة وانه من انتم اقرأ أحدهما
 صاحبه بشراة أو باع شيئا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي انهم ان يشهدوا بذلك
 وهو قول محمد بن سيرين واما الحسن البصري والحسن بن زياد فانهم ما يقولان لا يشهدون به
 قال القتيبي - وروى عن أبي حنيفة انه قال ينبغي انهم ان يشهدوا وبه نأخذ اه ثم قال
 بعده قال القتيبي ان كان يخاف على نفسه انه اذا أقر بشئ صدق وادعى ان شمر يكذب قبض
 لا يصدقه يقول له متوسط اجل كان هذا المال على غيري وانا أعبر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا
 فيبين الجميع من غير أن يضيف الى نفسه كي لا يصير حجة عليه اه (قوله ولو لم يسمع ما يرى وجهه
 المقر وبه فهمه) وان لم يروه وسمعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة الا اذا دخل بيتا فزى أى رجلا فيه
 وحده فخرج وجلس على بابيه وليس له مسلات غيره فسمع اقراره من الباب من غير رؤية وجهه
 حل له ان يشهد بما أقر كذا ذكره الخصاص وفي العمود رجل خبا فو ما لرجل ثم سألته عن شئ
 فآقر وهم يسمعون كلامه ويرونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسمعوا كلامه لا تحل
 لهم الشهادة اه بحر (قوله لكن لو فسر) بان قال انى شاهد على المحجب (قوله لا تقبل)
 اذا ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض
 الطوائف لكن اذا صرح لا تقبل ط (قوله أو يرى شخصا) في الماتقة اذا سمع صوت المرأة
 ولم يرها شخصا فشهد اثنان عنده انهما افلانة لا يحل له ان يشهد عليهما وان رأى شخصا واقتر
 عنده فشهد اثنان انهما افلانة حل له ان يشهد عليهما اه بحر من أول الشهادات واحدة وبرؤية
 شخصا عن رؤية وجهها قال في جامع القسولين حشرت عن وجهها وقالت ان افلانة بنت
 فلان بن فلان وهبت لزوجي مهري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين انهما افلانة بنت فلان
 مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يشير اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين
 بنسبها وقال قبله لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان يكفى هذا الشهادة على
 الاسم والنسب عندهما وعلمه الفتوى ألا ترى انهما لو شهدا عند القاضي يقضى بشهادتهما
 والقضاء فوق الشهادة فتجوز الشهادة باخبارهما باطريق الاولى فان عرفها بانهما ونسبهما
 عدلان ينبغي للعدين ان يشهدا القرع على شهادتهما فيشهد عند القاضي عليهما بالاسم والنسب
 وبالحق أصالة اه وفيه ولا يجوز الاعتقاد على اخبار المتعاقدين بانهما ونسبهما العلم ما تسميا
 وانتسابا باسم غيرهما ونسبه يريدان أن يروى على الشهود ليخرج الجميع من يد مالكة فلو اعتدوا
 على قواهم - ما نفذ تزويرهم - ما بطل املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس فانهم
 يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتعاقب من رجلين لا يعرفونهم ما تم اذا استشهدوا
 بعد موت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يحترز عن
 مثل ذلك وطريق علم الشهود بالنسب أن يشهد عندهم جماعة لا يتصورون طائفة منهم على الكذب
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف كافي سائر الحقوق (اقول) يحصل

مطلب

وان لم يشهد عليه) ولو
 محتقيا يرى وجهه المقر
 ويفهمه (ولا يشهد على
 محجب بشماعه منه الا اذا
 تبين القائل) بأن لم يكن
 في البيت غيره لكن لو فسر
 لا تقبل درو (أو يرى
 شخصا) أى القائل (مع
 شهادة اثنين بأنهما افلانة
 بنت فلان بن فلان)

ما يغفل الناس عنه كثيرا
 من الشهادة على المتعاقدين
 باسمهم ونسبهم ما باخبرهما

عن يثيق به من امنائه وأخبره بعد التهم ولا بد من المغايرة بين شهود الصبر والعلانية وانما لم نشترط
 عند التهم لانها لا تتطلب اجابة للمدعى الى ما طلب اه ذكره العلامة عبد البر في شرح
 الوهبانية ومثله في شرحها المصنعة هاوذكر في البحر ان ذلك في شهادة العلانية محمول على أن من كرها
 معروف العدد لنقل الاجماع على ان تركية العلانية كاشهادة أو هو محمول على ما اذا
 تقدمت التزكية سرا ولئن كان ما ذكره العلامة عبد البر عن الامام اسمعيل صرا فلهو ضعيف
 لنقل الاجماع على ان تركية العلانية كاشهادة اه (قوله بما سمع) أي ان كان من المسموعات
 وقوله أو رأى أي ان كان من المراتبات وقد يكون الشيء مسموعا ومرئيا باعتبارين وأشار بقوله
 بما سمع الى انه لا بد من علم الشاهد بما يشهد به وهذا قال في النوازل عن رجل ادعى على ورثة
 ميت ما لا قاصر بآبائهم ذلك فاحضر شاهدين شهدا ان المتوفى قد أخذ من هذا المدعى من ديلا
 فيه دراهم ولم يعلمكم وزعم اهل تجوز شهادتهم ما وهل يجوز للشاهدين أن يشهدا بذلك قال ان
 كان الشهود واقفوا على تلك الصلة وفهموا انهم ادراهم وحرروها فيما يقع عليه يقيمهم من
 مقدارها شهدوا بذلك وينبغي ان يعتبر وجودهما فانها قد تكون ستوقفاذا فعلوا ذلك جازت
 شهادتهم اه وفي خزنة الاكلى رجل في يده درهمان كبير وصغير فاقر باحدهما الرجل فشهدا
 انه أقر باحدهما ولا ندري بأيهما فأقر فانه يؤمر بتسليم الصغير اه (قوله في مثل البيع) ان
 عقد البيع بايجاب وقبول كان من المسموعات وان تعاط كان من المراتبات وفيه يشهدون بالاخذ
 والاعطاء ولو لم يدعوا بالبيع جاز بغير عن البرازية قال في الدرر يقول شهادته باع وأقر لانه
 عاين السبب فوجب عليه الشهادة كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان بالتعاطي
 فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ
 والاعطاء لانه بيع حكمي لا حقيقي اه وفي البحر عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج الى
 الشهادة لم يشترى يشهد له بالمالك بسبب الشبهة ولا يشهد له بالمالك المطلق لان الملك المطلق ملوك
 من الاصل والملك بالشراء حادث اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان
 الحكم بالشراء مبني على مجهول لا يصح اه وانظر ما قدمناه في شق القضاء وما سنده في باب
 الاختلاف في الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله والاقرار) هو باللسان من المسموعات بان يسمع
 قول المقر لفلان على كذا (قوله ولو بالكتابة) في البحر عن البرازية ما ملخصه اذا كتب اقراره
 بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا صريحا
 وان اغتاب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرى
 يشترط ان يكون معذونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب وان كتب وقرأ عند الشهود ومطلقا أو
 قرأ غيره وقال الكاتب اشهدوا على به أو كتبه عندهم وقال اشهدوا على بما فيه وعلما به كان
 اقرارا والافلاويه ظهران ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جرم به في الفتح وغيره وافتي به
 الشيخ سراج الدين قارئ الهديا اذا كان على رسم الصكوك واعترف بانه خطه أو شهدوا
 عليه به وقد شاهدوا كتابته وعرفوا ما كتبه أو قرأه عليهم هذا حاصل ما أجاب به في موضعين من
 فتاواه وسياق قريبي ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك (قوله وحكم الحاكم) يكون من
 المسموع ان كان بالقول ويكون من المراتبات ان كان فعلا (قوله والغصب والقتل) من

(و) الشاهد (له أن يشهد)
 بما سمع أو رأى في مثل البيع
 ولو بالتعاطي فيكون من
 المرقى (والاقرار) ولو بالكتابة
 فيكون مرئيا (وحكم
 الحاكم والغصب والقتل)

الذي عرفه القاضي بالعدالة قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا بن سامة فيه
قولان وعن أبي بكر الجبلي في ثلاثة ثم دوا والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف
الثالث فان القاضي يقبل تعديله - ولو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديله ما
في الشهادة الاولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى (قوله ولا تنس ماصر عن الاشياء) أي قبيل
التحكيم من ان الامام لو أمر قضاة يتخلف الشهود وجب على العلماء ان ينصروه ويقولوا له
لا تكلف قضاة ان الى أمر يلزم منه خطأك ان خالفوك أو خطأ الخلق اذا وافقوك اه ح
أقول وعبارة البحر بعد ما ذكر عبارة القلانسي من ان محتار ابن أبي بلي استخلف الشهود قال
قات ولا يصفه مافي الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازية من انه لا عين على الشاهد لانه عند
ظهور عدالة الكلام عند خفائها خصوصاً في زمانه ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكي
غالباً والمجهول لا يعرف المجهول لكن قال العلامة المصنف بعد ذكر مافي التوقيف للقلانسي
لا يخفى انه مخالف لما في الكتب المعتمدة ولا يقال يجب العمل به لان الشاهد مجهول كالمزكي
غالباً والمجهول لا يعرف المجهول لانا نقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو اسبغته قصي مثل ذلك
اضاف الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

ومن ذا الذي ترضى بحجابه كلها * كفى المزمل لأن تعدد معاييه

أقول لكن صدر الامر السلطاني انه اذا ألح المخلص على القاضي بان يحلف الشهود قبل
الحكم لتقوية الشهادة ورأى الحاكم لزوم ذلك فله اجابته كما في مادة ١٧٢٧ من المجلة
* (الطيفة) * في الملتقط عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة قاضياً فوجدت فيها
مائة وعشرين بن عدلاً فطلبت أسرارهم فرددتهم الى سبعة ثم أسقطت أربعة فلما رأيت ذلك
استعفيت واعتزات * (تنبيهه) * قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو من جملة الأئمة أخذ عن أبي يوسف وزاحم في العلم ولو عرفنا قاضي المدة قديم والمأخرين لكنه
مات شاب رحمه الله تعالى اربعة من الشهود لا أسأل عنهم شاهد غريب وهو ان يجتمع الخصوم
يساب القاضي ومنهم شخص يدعى الغربة والعزم على السب وفوت الرقاق بالناخير وطاب
تقديره لذلك أي بالقرعة كما في البحر فلا يقبل الا بشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركيهم ما
التحق القوت بطول المدة بالتركية الشامية العدوى وهي ما لو هي شخصاً بينه وبين المص
أ كثر من يوم وله عليه دعوى لا يرسل القاضي خلفه حتى يقيم بينة بالحق الذي عليه ولا يشترط
تعديله ونقل عن محمد انه اشترط تعديل هذين لما فيه من الازام على الغير وكل ما كان كذلك
سبيله التمهيد واليه مال الحلواني وقال انه روى عن الامام الثلاثة شاهد رد الطينة وهو
ما لو ادعى على شخص انيس يحضر معه بحق وذكر انه امتنع من الحضور معه اعطاه القاضي
طينة أو خاتماً وقال آره اياه وادعه الى وأشهد عليه فان أراه ذلك وقال لا أحضر وشهد عند
القاضي بذلك مستودان لا يسأل عنه - ما قالوا وفيما نقل عن محمد اشارة الى تعديله - ما حيث
قيد بمافي الزام على الغير وقال الصدر الممهد ان عدم التعديل أنظر للناس وبه نأخذ ظروف
اختفاء المخلص مخافة العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالي في احضاره الرابعة شاهدته - دليل
العلانية لا يشترط تركيته فظاهر اربعة مسائل القاضي عن الشهود المطلوب تعديله - م في المص

قات ولا تنس ماصر عن
الاشياء

فيشترط لجوازها شروط الاول ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الثاني ان تعرفه
وتحضره بشركة أو معاملة أو سفر الثالث ان تعرف انه ملازم للجماعة الرابع ان يكون معروفا
بصفة المعاملة في الديار والدرهم الخامس ان يكون مؤديا لامانة السادس ان يكون
صدوق اللسان السابع اجتناب الكثر الثامن ان نعلم منه اجتناب الاصرار على الصغائر
وما يحل بالمرودة والكل في شرح ادب القضاء للخصاف وفي الفوازل من قال لا ادري انا
مؤمن أو غير مؤمن لا نعلمه ولا نصل خلفه وفي البرازية عرف فسق الشاهد فغاب غيبة
منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا اصلاح لا يجرحه المعدل ولا يعدله ولو كان معروفا بالاصلاح
فغاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على المدة والشاهد ان لو عدل بعد ما تبايعت في شهادتهما
وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا أو عيلا لا يقضي تائب الفاسق لا يعدله ككتاب بل لا بد من مضي زمان
يقع في القلب صدقه في التوبة اه بجر وفيه وشمل اطلاقه ما اذا كان الشاهد غريبا فان
كان ولا يجده معدلا فانه يكتب الى قاضي بلاده ليخبره عن حاله أو الى اهل بلده ليعرف حاله وكذا
غريب ينزل بين ظهراني قوم لا يعدله حتى تبعد المدة ويظهر حاله للقوم وكان الامام الثاني يقول
ان المدة سنة أشهر ثم رجع الى سنة ومحمد لم يقدر بل على ما يقع في القلوب والوقوف عليه القوي
اه ملخصا (قوله به يفتي) صرت به بقوله وعندهما يسأل في السكك قال في البحر والاصل
انه ان طعن الخصم سال عنهم في السكك الى آخر ما قدمناه نرى فيه كان ينبغي للمصنف ان يقدمه
على قوله سر او علم الملايوهم خلاف المراد فانه سيقول ان القوي الا كتمان السر وجرم به ابن
السكك في مئته وذكروا في البحر ان ما في السكك خلاف المفتي به به ظهر ان ما يقع في زمانه ان
الا كتمان بالهلاية خلاف المفتي به بل في البحر لا بد من تقديم تركية السر والعلاية الى آخر
ما قدمناه آتافا تنبيه (أقول) وعمل قضاة زماننا الآن على تركية السر والعلاية لورود الامر
السلطاني بذلك (قوله لانهم ما كانوا في القرن الرابع) بعد تغير أحوال الناس فظهرت الخيانة
والكذب رأبوا حنيفة كان في القرن الثالث وهم ناس شهداهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم بالخير والاصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي أنا فيه ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم ثم يفسدوا الكذب حتى يخاف الرجل قبل ان يستخلف ويستهله قبل ان يستشهد
اه زيلعي وهذا بناء على ان القرن خمسون سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم اه ح
وقال ابن حجر في شرح البخاري يطلق القرن على مدة من الزمان واختلفوا في تحديدها من عشرة
أعوام الى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة وما عد ذلك فقد قال
به قائل اه وذكر ان الامام مات سنة ١٥٠ مائة وخمسين وأبو يوسف سنة ١٨٢
مائة واثنين وعشرين ومحمد سنة ١٨٧ مائة وسبع وعشرين فان قلت هلا قال الشارح في القرن
الثالث عوضا عن قوله في القرن الرابع لانهم أدركوا بأحنيقة وهو من التابعين الذين هم
أهل القرن الثاني كما ان الصحابة هم أهل القرن الاول فيجب ان الذين كانوا يتبعون الى
الصحابة هم أهل القرن الرابع وهم مابعد اتباع التابعين (قوله سراجية) عمارته كما في
البحر والقوي على انه يسأل في السر وقد تركت التركية في العلانية في زماننا لكي لا يخدع
المركي أو يخون اه وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول ويرى عن محمد تركية

مطلب

يشترط في التركية شروط

مطلب

عرف فسق الشاهد فغاب

ثم قدم

مطلب

لو كان معروفا بالاصلاح

فغاب ثم عاد فهو ع

عداته

به يفتي) وهو اخذ خلاف

زمان لانهم ما كانوا في القرن

الرابع ولوا كتمى بالسر جاز

مجمع به يفتي سراجية (وكفى

في التركية) قول المركي (هو

عدله في الاصح)

مطلب

ناريخ وفاة أئمة الثلاثة

ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد وحليته ومسجده الذي يصلي فيه ثم يكتب المزمع الذي
 بهت القاضي اليه عد القم بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه بشئ كتب هو مستور
 ومن عرفه بقس لم يصرح به بل يسكت تحريزا عن هتك السر أو يكتب الله تعالى أعلم به الا اذا
 عدله غيره وخاف انه ان لم يصرح به بقضى بشهادته يصرح به كذا في البغاية وفائدة السر ان المزمع
 اذا جرح الشاهد يقول القاضي للمدعي هات شاهدا آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة
 عن هتك حرمة المسلم وصيانة حال المزمع ولو تعارض الجرح والتعديل قال العلامة قاسم
 اذا جرح واحد وعدل واحد فعندهما الجرح أولى لان مذهبهما ان الجرح والتعديل يثبت
 بقول واحد كالموكلان في كل جانب اثنان وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه واحد أو يعدله
 فيثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى بالاجماع وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى فلو قال المدعي بعد الجرح أنا بحى بقوم صالحين يعدلونهم
 قال في العميون قبل ذلك وفي النواذر انه لا يقبل وهو اختيار ظهير الدين وعلي قول من يقبل اذا
 جاء بقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الخارجين فلهام جرحوا بما لا يكون جرحا عند القاضي
 لا يثبت الى جرحهم هذا الطف الا قال بل وبه جرح في الخاتمة وكذا لو عدل المزمع في الشهود سرا
 وطعن المشهود عليه وقال للقاضي سل عنهم فلانا وفلانا وسمى قوما يصلحون ولو عدل شاهد
 في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة أعيد التعديل والا في الظاهر بقا القاضي
 اذا عرف أحدهما بالعدالة فسأله عن صاحبه فعنده قال نصير لا بقاء بل ولا بن سلامة قولان ٤ وفي
 البرازية من ردت شهادته في حادثة له لم تخرات العلة فشهد لم تقبل الا في أربعة أصبي والعدد
 والكافر على المسلم والا على اذا شهدوا فرددت فزال المسامح فشهدوا يقبل وقد جمعها العلامة
 المقدمة في قوله

ان زالت العلة في شهادة * ردت فلا تقبل في الاعادة

في غير ما اربعة في العد * أعشى وكافر صبي عيب

وفي البحر ٥ يفرق بين المردود المسموع وبين المردود المشبهة فالتا في يقبل عند زوالها بخلاف الاول
 فانه لا يقبل مطلقا اليه أشار في النوازل وذلك كاجير الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاجارة
 قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله وعلنا) بفتح اللام مصدر عن الامر ظهور وانتشر وفي المصباح
 علن الامر علونا من باب قعـ دظهر وانتشر فهو علان وعلن علنا من باب تعـ غـ فظهر علان
 وعلن والاسم العلانية بان يجمع بين المزمع والشاهد الذي ذكرناه وقول المزمع كذا هو
 الذي ذكرته حموي قال في البحر لو ذكر في السر علنا يجوز عندنا والخلاف شرط تغيرهما
 كذا في البرازية ولو قال المؤلف ثم علنا لم يمد انه لا بد من تقديم ذكرية السر على العلانية
 اـ كان أولى لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل ذكرية العلانية حتى يركى في السر اهـ وشمل
 سؤال القاضي عن الشاهد الاصل والفرعي فيه الـ عن السـ كذا عن أبي يوسف وعن محمد
 يسأل عن الاولين فان ذكر يسأل عن الآخر من كذا في الملتقط * (تنبه) * لا يجوز ان ذكرية الا ان
 تعرفه أنت أو وصف لك وعرفت ان القاضي ذكره أو ذكره عنه وقال محمد كم من رجل أقبل
 شهادته ولا أقبل تعدله يعني ان الشهادة على الظواهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط

٢ مطلب
 لو جرحه واحد وعدله
 اثنان فالتعديل وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة
 فالجرح

٣ مطلب
 لو عدل شاهد وقضى ومضى
 مدة وشهد أخرى
 ٤ مطلب
 اذا ردت الشهادة لعله ثم
 زالت تلك العلة

٥ مطلب
 يفرق بين المردود بتممة
 او شبهة
 = وعلنا

قبول شهادة الفاسق قبل تعريف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبله يكون موافقا
لنقص الان يزبد بانقص قوله تعالى واشهدوا الآية لكن فيه ان دلالة على عدم قبول العدل
انما هي بالنقص وهو غير معتبر عندنا ولا سيما هو مقهور لقب مع ان الآية الاولى تدل على
قبول قوله عند التبيين عن حاله كما قلنا نامل (قوله وهي) أي الشهادة (قوله على حاضر) أي
خصم حاضر والمراد به جنس الخصم ليسهل المتداعيين (قوله يحتاج الشاهد) أي في قبول
شهادته (قوله الى الاشارة) أي اشارة الشاهد (قوله مواضع) الاولى اشياء (قوله بان لا يشاركه
في المهر غيره) لم يشترط هذا في جامع الفصولين بشرط نيل الامة (قوله فالمعتبر التعريف لا تكثير
الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل ان المعتبر حصول المعرفة وارتفاع الالتباس بآي
وجه كان وقال في اثناء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه ما نصه ٣ كالمو كان الرجل معروفا
مشهورا باسمه أو بلقبه لا بآبيه ووجهه يكفى بذلك ما شتهر به وجهه الأبي ووجهه لا ينظر
التعريف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به اه وتحوه في نور العين (قوله أو بلقبه)
وكذا بصفته كما فتى به في الحامدية فيمن شهد ان المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا وقت كذا
قتلها فلان تقبل بلا بيان اسمها أو أبيها حيث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غير ما قال
في الاشياء وتكفي النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام وفي العبد اسم واسم مولاه وأبومولا
ولا يكفي الاقتصار على الاسم الان يكون مشهورا (قوله جامع الفصولين) أي في الفصل
المساع (قوله ولا يسأل عن شاهد) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أي لا يجب على الحاكم
ان يسأل عن الشاهد بل يجوز له الاقتصار على ظاهر الادلة في المسلم (قوله بالاطعن
من الخصم) قال الرملي ولو بالجرح المجرد ولا ينافيه قوله فيما يأتي ولا يسمع القاضي الشهادة على
جرح مجرد لان عدم سماعها لعدم دخوله تحت الحكم والا فالتعريف فسق الشهود يمنع القاضي
عن قبول شهادتهم والحاكم بها فالاطعن به مسموع منه قبل التزكية وسيله من مسائل
الاطعن والله تعالى أعلم اه (قوله الا في حدود) أي فانه يسأل عنهم لاحتمال في اسقاطها
فبسته قصي ولان الشهادة فيها ادرائة والحاصل انه ان اطعن الخصم حال عنهم في الكل والاسال
في الحدود والقصاص وفي غير ما حمل الاختلاف وقيل هذا باختلاف عصر وزمان والقوى
على قوله ما في هذا الزمان بجرع الهداية (قوله عندهم) يسأل في الكل) أي وجوبها وليس
بشروط للصحة عندهما كما أوضحه في البحر أي فيسأل بتركه ولا يبطل الحكم اه حوى قال
في المحيط البرهاني لو قضى بالحد بمينة ثم ظهر انهم فساق بعد ما رجم فانه لا ضمان على القاضي لانه
لم يظهر الخطا ليقين اه وهذا يدل على ان القاضي لو قضى في الحدود قبل السؤال بظاهر
الادلة فانه يصح وان كان آثما فقله في الهداية بشرط الاستقصاء معناه يجب ومعه في قول
الامام يقتصر الحاكم يجوز اقتصاره لانه يجب اقتصاره اه (فرع) وفي المتنط صبي احتمل
لا قبل شهادته عالم أسأل عنه ولا بد ان يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل محله ومعه
انه صالح أو غيره اه (قوله ان جهل بمجالهم بجرع) وعبارته ومحل السؤال على قوله ما عند جهل
القاضي بمجالهم ولذا قال في المتنط القاضي اذا عرف النهم وديجرح أو عدالة لا يسأل عنهم
اه (قوله مرا) بان يبعث الرقعة ويقال لها المسورة استرها عن أعين الناس الى المزكى

وأقره المصنف (وهي) ان
(على حاضر يحتاج)
الشاهد (الى الاشارة الى)
ثلاثة مواضع أعني
الخصمين والمشهدود به
لوعينا) لادينا وان على
غائب) كما في نقل الشاهد
(أو ميت فلا بد) اقبوا
(من نسبته الى جده فلا
يكفى ذكر اسمه واسم أبيه
وصناعته الا اذا كان
يعرف بها) أي بالصناعة
(لا محالة) بان لا يشاركه في
المهر غيره (فلو نفي)
بلاذ كرا الحد نفذ) فالمعتبر
التعريف لا تكثير الحروف
حتى لو عرف باسمه فقط
أو بلقبه وحده كفى جامع
الفصولين وملة نقط (ولا
يسأل عن شاهد بلا طعن
من الخصم الا في حدود)
وعندهم يسأل في الكل
ان جهل بمجالهم بجرع
(مرا)

مطاب
اذا عرف باللقب واشتهر
لا يلزم ذكر أبيه ووجه
حيث لم يشتهر بمجالهم

الصغار تصلاحه وصوابه أكثر من فساد وخطئه مستعملا لصدق بحسن الكذب ديانة
ومروية وهو مروى عن أبي يوسف اه ونحوه في الذخيرة (قوله ومنه) أى ما يظن به فيه
(قوله الكذب) ذكر بعضهم ان الكذب من الصغار ان لم يترتب عليه ما يصير كبرية كالكل
مال مسلم أو قدفه ونحو ذلك ط (قوله لا يحسنه) أى احسنه القضاء أى نقضه منج وأعلم ان
صاحب الكفر تبع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كافة الشهادة تسوية منهم
بينهم ما وليس كذلك لان لفظ الشهادة أى اشهد شرط لصحة الاداء بل زكته كما قدمناه واما
العدالة فلا يستلزم شرطاً في صحة الاداء وانما يظهرها شرط وجوب القضاء على القاضي كما قدمناه
وبه صرح صدر الشهر بقية وصاحب البدائع والبحر والمنع وتبعهم الشارح تبعه المال في الهداية
واقره ابن الهمام حيث قال في الهداية لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صح عندنا في فتح
القدير وكان عاصياً (قوله ولو قضى بشهادة فاسق نقض) هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو مما
يحفظ درر وظاهر قوله وهو مما يحفظ اعتماده قال في جامع الفتاوى وأما شهادة الفاسق
فان تحرى القاضي الصدق في شهادة تقبل والا فلا اه (قوله الامام) أى الاعظم وهو
السلطان بان قال لا يستنبه لانتقض بشهادة الفاسق (قوله فلا ينقض) أى القضاء بشهادة الفاسق
لمنع الامام القاضي عن القضاء به (قوله امام) أى في كتاب القضاء (قوله يتاقت) قياس مادته
يتوقت بالواو (قوله وقول معقد) ظاهره انه اذا اطلق أو امره بالقضاء به ان يجوز القضاء به
وقد ذكرنا انه لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا للانسان في خاصة نفسه اذا كان له رأى
وبعضهم منع العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الاطلاق ولا عند التصريح ويحرم
ويحتمل انه راجع الى القضاء في ذاته وان لم يقيد بذلك الامام ط أقول تحريمه ما نقل العلامة
الشريفي في رسالته العقد القريني في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعي كما قاله السبكي
منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن
المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار مفسوخاً اه فليحفظ وقيد البيهقي بالعالمى أى
الذى لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من
الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى أما اذا كان غامياً فلم أره لكن مقتضى تقييده بذى
الرأى انه لا يجوز للعالمى ذلك قال في خزانة الروايات العالم الذى يعرف معنى النصوص
والاخبار وهو من أهل الدراية يجوز له ان يعمل عليها وان كان مخالفاً لمذهبه اه قال سبكي
والله وهذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في بعض البحر في بحث الوان الدماء أقوالاً ضعيفة
ثم قال وفي المعراج عن غير الأئمة لو اتفق مقتضى بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة كان
حسناً اه وكذا قول أبي يوسف في المعنى اذا خرج بعد فتور الشهادة ولا يجب به الغسل ضعيف
واجازوا العمل به لاسافره والضيف الذى خاف الزينة وذلك من مواضع الضرورة (قوله ذى
المروءة) وهى آداب نفسانية تحمل على محاسن الاخلاق وجيل العادات والهمزة وتشديد
الواو فيه لغتان والمراد الفاسق ذو المروءة ككناص (قوله فقول الثاني بحر) الذى في البحر انه
رواية عن الثاني (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وقوله تعالى
من ترضون من الشهداء أى فلا يقبل واقره المصنف قال في البحر ان ظاهر النص انه لا يقبل

ومنه الكذب لخروجه
من البطن (لا يحسنه)
خلافاً للشافعي رضى الله
تعالى عنه (فلو قضى
بشهادة فاسق نقض) واهم
فتح (الا ان يمنع منه)
أى من القضاء بشهادة
الفاسق (الامام فلا) ينقض
لما مر أنه يتاقت ويتقيد
بزمان ومكان وحادثه وقول
معقد حتى لا ينقض قضاؤه
بأقوال ضعيفة وما في
القصة والمجتهبي من قبول
ذى المروءة الصادقة
فقول الثاني بحر وضعفه
الكمال بأنه تعالى في مقابلة
النص فلا يقبل

للمنزعه الذي ذكرته ولا يأس به اه وما ذكره في البحر من الحكيمة المذكورة ليس صريحاً
ان المذهب عندنا عدم التفرقة في الشهادة للنساء اذا ارتاب القاضي ذكره بعض النقص
(قوله اقوله تعالى فتدكر احدهما الاخرى) ولا تدكر الا مع الاجماع (قوله اثلايه كثر
خروجهن) أي ولعدم ورود الشرع به (قوله وخصه) أي خص قبول شهادتهن (قوله
وتابعها) كالأجل وشرط الخيار منج والدليل لكل مذكور في المطولات والحاصل ان أنواع
الشهادات ستة ما لا يقبل الا بشهادة أربع وما لا يقبل الا برجلين وما يقبل فيه شهادة رجلين
أو رجل واحد اثنين وما يقبل فيه شهادة المرأة وما يقبل فيه شهادة النساء وحدهن بحكم المدينة كما
ذكرنا (قوله ولزم) أي شرط والشرط هنا ما لا بد منه اي على الركن والشرط بحر (قوله
من المراتب الأربع) هي الزنا وبقية الحدود وما لا يطاع عليه الرجل والرابع غيرهما من الحقوق
وقيل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط آخر لجمعها وهو التمسك به حتى لو قال
أشهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند العامة وبقية الأوزج نذري بما
اذا قال اهـ هذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى خلاصة وقال الحلواني ان كان فصيحاً
لا يقبل منه الا لجمال وان كان مجعياً يقبل بشرط ان يـون بحال ان استفسر بين وقال
السيدي خشي ان احس القاضي بجهالة كافة التفسير والا وفي البرازية وقال الحلواني لو اقر
المدعى عليه أو وكيله فقال الشاهد اشهد بما ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال
المدعى في يده غير حق يصح عندنا اه وفيما كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد أشهد
ان اهـ هذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ما هي ووصف في هذا الكتاب أو قال اهـ هذا المدعى
الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى
يقبل لان الحاجة تدعو اليه اطول الشهادة واهجز الشاهد عن البيان اه (قوله لفظ أنهم) ٢
حتى لو قال اعلم أو اتيقن لا تقبل شهادته لان النصوص ناطقة بلفظ الشهادة فلا يقوم غيرها
مقامها ما فهم من زيادة نو كيد لانهم من الفاظ اليقين فيكون معنى اليقين ملاحظاً فيم اخلاقاً
للعراقين فانهم لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيها لا يطاع عليه الرجال فيجب لو أنها
من باب الاخبار لا من باب الشهادة والصحيح هو الاول لانه من باب الشهادة واهـ هذا شرط فيه
شرائط الشهادة من الحرية وجلس الحكم وغيرها يعقوبة (قوله بالظن المضارع بالاجماع)
فلا يجوز شهدت لاحتمال الاخبار عامض فلا يكون شاهد الحال (قوله كطهارة ماء) أي
ونجاسته ونحوه حيث يقبل ان عدلاً أم الفاسق فخره في الديانات التي لا تبصر لتأثير من
العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء ونجاسته ونحوه حيث يخرى في خبره
أي الفاسق اذ قد لا يقدر على تأثيره من جهة العدول وقول الطحاوي أو غير عدل محمول على
المستور كما هو رواية الحسن سيدي الوالد من الصوم وقامه في حاشيته (قوله وروية هلال)
أي هلال رمضان (قوله فهو اخبار لا شهادة) لانه امر ديني فاشبهه رواية الاخبار هداية
وأما في المعاملات فيقبل الخبر ولو من كافر أو فاسق أو عبد أو صبي ان غاب على الرأي صدقه
كما في الخطر والاباحة من الدور (قوله والعدالة لوجوبه) أي وجوب القضاء على القاضي
منع قال العلامة عبيد البر أحسن ما قيل في نفسه غير العدل انه المجهنم البكا نزع غير المصير على

(قوله ستة أنواع) كذا
بالاصل والعدد خمسة
ويحذر اه معناه

اقوله تعالى فتدكر
احدهما الاخرى ولم تقبل
شهادة أربع بالرجل اثلا
يكثر خروجهن وخصه
الائمة الثلاثة بالاموال
وتابعها (ولزم في الكل)
من المراتب الأربع (لفظ
أشهد) بالنظر المضارع
بالاجماع وكل ما لا يشترط
فيه هذا اللفظ كطهارة ماء
وروية هلال فهو اخبار
لا شهادة (اقبولها والعدالة
لوجوبه) في النيباع
العدل من لم يطن عليه
في بطن ولا فرج

٢ مطلبه

لا تقبل الشهادة بلفظ أعلم
أو أتيقن

عليه السلام فاعمال به لا يظهر على ان المعصية لا تنافي اقامة الاحكام الاترى أن من في حانة الخمر
تجوز له وعليه الاحكام فالأظهر ما في الحاشي وخزانة المفتين ما ليس بالحاجة قال المحوى
في المانطق من كتاب المواريت اذا ادعت امرأة الميت أنها حملى فعرض على امرأة ثقة أو
امرأتين فان لم يوقف على شئ من علامات الحمل قسم مبرأته فان وقف على شئ من علامات
الحمل يوقف نصيب ابنته ونحوه عن أبي يوسف ومحمد ط (قوله ونصاها) أى الشهادة (قوله
اغيرها) أى اغير الحدود والقصاص وما لا يطالع عليه الرجال من قسمل القتل خطأ والقتل
الذى لا قصاص فيه لان موجه المال وكذلك اتقبل فيه الشهادة على الشهادة وكتاب
القاضي روى عن الخاتمة وقامه فيه (قوله سواء كان الحق مالا أو غيره) اطلقه قسمل المال
وغيره قال الرملى وشمل الشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص من قبيل الشهادة على
المال قال في الخاتمة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تقبل
الى آخر ما صر (قوله ووصية) أى الايصاء اذالكلام فيما ليس بمال قال في الشرح تلبية ولعل
الحال لا يفرق في الحكم بين الشهادة بالوصية والايصاء اه (قوله واستمال صبي) هذا
قوله وعندهما يثبت شهادة القابلة وهو الأرجح كما سلف (قوله ولو) في بعض النسخ ولو بلا واسطة
واظهار حذفها تأمل (قوله للآثر) أى والحق والنسب عنده قاطبة جري على مذهب
الامام والشارح فيما تقدم جري على مذهبهما كما ترى (قوله الا فى حوادث صبيان المكتبة)
هذا مكرر مع ما تقدم والذي في المانطق عدم التقييد بصبيان المكتبة نيم صبيان الحرفة
قال ظاهر ان التقييد بصبيان المكتبة هنا اتفاق أبو الصعود (قوله أو رجل وامرأتان)
لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهد
حال كونهم رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا التاويل لما عتير شهدتهن مع وجود
الرجال وشهادتهن معتبرة معهم عند الاختلاط بالرجال حتى اذا شهد رجل ونسوة بشئ يضاف
الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع اه ط قال في البحر والاصل
في شهادة النساء القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهى المشاهدة والضبط والاداء
ونقصان الضبط بزيادة النساء انما يجبر بضم الاخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة ولهذا
لا تقبل فيما يندرى بالشهاد وهذه الحقوق تثبت بالشهاد وحقق الاكل في العناية بانه
لانقصان في عقله من فيها هو مناط التكليف بل فيما هو العقل بالملكة فنهين نقصان الشهادة
حالتن في تحصيل البديهيات بانهما مال الحواس الجزئيات وبالنسبة ان ثبت فانه لو كان في ذلك
نقصان لكان تكليفهن دون تكليف الرجال فى الاركان وقوله صلى الله عليه وسلم فاقصات
عقل المرادية العقل بالفعل ولذلك لم يصلحن للولاية والخلافة والامارة اه ملخصا وقامه
فيه (قوله ولا يفرق بينهما) أى المرأتين حكى ان أم بنهر شهدت هى وأم السانعى عند الحكم
فقال الحكماء فرقوا بينهما ما فاقالت ليس لك ذلك قال الله تعالى ان تصل احداها فاقذر
احداها والاخرى فسكت الحكماء كذا فى البحر قال التاج السبكى بعد نقل هذه الحكاية
وهذا فرع حسن واستنباط جيد ومنزع غريب والمعروف في مذهب ولدها اطلاق القول
بان الحكماء اذا رتاب بالشهود استحب له التفريق بينهما وكلامه ما صرح فى استثناء النساء

مطلبه
لا فرق في الشهادة بين الوصية
والايصاء

(و) نصاها (اغيرها من
الحقوق سواء كان الحق
مالا أو غيره كتمسك وطلاق
ووكالة وصية واستمال
صبي) ولو (للآثر رجلان)
الافى حوادث صبيان
المكتبة فانه يقبل فيها
شهادة المعلم من غير اقراره
عن النجاشي (أو رجل
وامرأتان) ولا يفرق بينهما

العيوب التي يرد بها المبيع قال في الخاتمة وفيما لا ينظر اليه الرجال كالفقر والرق وشحوه
 اختلفت الروايات وآخر ما روي عن محمد أنه إن كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث تردبشهامة
 النساء وهو قول أبي يوسف لا يخبر المرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أو ثلث وأما الحمل
 فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا تردبشهامة (قوله فيما لا يطلع عليه الرجال) قال
 الرمي قد علم أي صاحب البحر في باب ثبوت النسب في شرح قوله والمعتدة أن يحدث ولادتها
 بشهادة رجلين الخ أفاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الأجنبية
 وإنهم لا يفسدون بالنظر إلى عورتها ما لم يكن قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا نعمة أو
 للضرورة كما في شهود الزنا وفي المنع نقلا عن المراج وقال بعض مشايخنا تقبل شهادته أيضا وإن
 قال تعمدت النظر إليها (واقول) ثبت الخلاف في التعمد ظاهر أو يمكن التوفيق بأن يحمل كلام
 الثاني على التعمد لا التحمل الشهادة والمثبت على التعمد مدلهما أحياهما للعقوب بآبها إلى
 مستحقها بواسطة أدائها الشهادة عند الحاجة إليها وفي كلامهم نوع إشارة إليه ورعا أنهم كلام
 الزيلعي في شرح قوله ولو قال شهود الزنا تعمدت النظر قبلت أرحمة القبول وأيضا عبارته في هذا
 المحل ثم اختلفوا فيما إذا قال تعمدت النظر قال بعضهم تقبل كما في الزنا طرحة ذكر مقابله
 وقاسه على الزنا والراجح فيه القبول نامل ثم رأيت في التاترخانية نقلا عن العتبية واختلاف
 المشايخ فيما إذا دعي إلى تحمل الشهادة عليها وهو يعلم أنه لو نظر إليها بشي من فمهم من جوز ذلك
 بشرط أن يقصد بذلك تحمل الشهادة قال شيخ الإسلام الأصح أنه لا يباح ذلك ذكره في كتاب
 المكرامة (قوله امرأة حرة مسلمة) بالغة عاقله عدلته زيلعي ودليله قوله عليه الصلاة والسلام
 شهادة النساء جائزة فيما لا تستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس
 فيمتارل الأقل وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في اشتراط الأربع ولأنه انما سقط الذكورة
 ليخف النظر لأن نظر الجنس أخذ فكذلك يسقط اعتبار العدد (قوله والنتمان أحوط) وكذا
 الثلاث أحوط لما فيه من معنى الالتزام بحجر وفيه عن خزنة الأكمل لو شهد عدة نسوة عدول
 انما امرأته فلان أو ابنته وسعته الشهادة اه وفيما يقبل تعديل المرأة ولا يقبل ترجعها (قوله
 والأصح قبول رجل واحد) إذا شهد بالولادة قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطلع عليه الرجال إلى
 أن الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما إذا قال تعمدت النظر اما إذا شهد بالولادة
 وقال فاجأتم فاتفق نظري عليه تقبل شهادته إذا كان عدلا كما في المبسوط اه وقد مننا نحوه آنفا
 (قوله وفي البرجندى عن الماتنق الخ) ذكر الحموي في شرحه عن الحموي القدسي تقبل شهادة
 النساء وحدهن في القتل في الجاهل في حكم الدنيا ثلاثهم بدر الدم ومثله في خزنة الفتاوى وفي
 خير مطلوب خلافه قال نهادة أهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا
 شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الجماعات وإن مست الحاجة
 لعدم حضورها عدول في هذه المواضع لأن الشارع لما شرع طرية قواهم ومنعهم من الجماعات
 والصبيان عن الملاعب والامتناع عما يستحق به الحبس كان التعمير مضافا إليهم لا إلى الشارع
 اه وقد تقدم أن المعتقد جواز دخولهن في الجاهل إذا لم يشتمل على مفردة ومعلوم أنه قد
 يجهن من لامعة منه كعسر ومظالم والصبيان غير مكلفين حتى يتوجه خطاب الدفع

فيما لا يطلع عليه الرجال
 امرأة حرة مسلمة والنتمان
 أحوط والأصح قبول رجل
 واحد خلاصة وفي البرجندى
 عن الماتنق أن الماعلم إذا شهد
 منفردا في حوادث الصبيان
 تقبل شهادته اه فليحفظ

يوجب الحد والقود لا يشترط فيه رجلان بل يثبت برجل واحد وان كان المعلق
عليه لا يثبت بذلك وصورته كما في البحر عن الولوالجية رجل قال ان شربت الخمر فملاو كى
فشهد برجل واحد انان انه شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة لا مجال لها في الحدود
ولو قال ان شربت من فلان شيئا فعلى قياس ما ذكرناه ينبغي ان يضمن المسأل ويعتق العبد
ولا يقطع اه وعزا المسئلتين في الخطيئة الى ابي يوسف ثم قال والفتوى فيه ما على قول ابي
يوسف وفي خزانة الاكمل شهدانه اعتق عنده ثم شهدا بربعة بانه زنى وهو محصن فاعتقه القاضي
ثم رجع اليه رجع السكل ضمن شاهد الاعاق فقتله مولاه وشهود الزنادية بمولاه ايضا لم يكن
له وارث غيره اه (قوله كما في) أى قرية اعند قوله ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا
حد ومضى ايضا في الزنا اذا شهد به رجلان (قوله وللولادة) أى في حق نبوت النسب دون
الميراث عنده ذكره قاضيان وهو خبر مقدم لامرأة وليد كز الولادة في الاصل لاح لان شهادة
امرأة واحدة على الولادة انما تكون في عندهما خلافا له (قوله وللولادة) أى في حق نبوت النسب وأما
شهادتهما على الاصل فملاو فقبل بالاجماع في حق الصلاة اقلنا في حق الصلاة لان في حق
الارث لا تقبل عنده خلافا لهما (قوله للصلاة) متعلق بالاخيرة أى تقبل شهادة القابلة
بإسئلال العصبى للصلاة عليه اتفاقا كما في المنع وانما قبلت وان كان يمكن أن يطالع عليه الرجال
ليكنهم لا يحضرون الولادة عادة فالنقل على ما يطالع عليه الرجال (قوله وللارث عندهما) أى
تقبل شهادة القابلة بإسئلال العصبى للارث عندهما (قوله والبراءة) أى الشهادة عليه فان
شهدت انها بكر يؤجل العتق سنة فاذا مضت فقال وصلت اليها وانكرت ترى النساء فان
هي بكر تخبر فان اختارت الفرقة ففرق للعالم وكذا في رد المبيع اذا اشتراها بشرط البراءة
ان قلن انها انثى يحلف البائع لينضم ~~نكوله~~ الى قولهن فالعيب يثبت بقولهن لسمع
الدعوى وللخلاف اذ لو لا شهادتهن لم يحلف البائع وكان القول قوله بلاعين انما سكه بالاصل
وهو البراءة كما في البحر وسيأتي قرية اوضح من ذلك (قوله وعيوب النساء) كالامام الميعة
من نحو ورق وقرن كالأشترى جارية فادعى ان بهم اقربا او رتبة ما يمكن ذكر في المنع في باب خيار
العيب عند قوله ادعى ابا فان ما لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للعالم قول امرأة ثقة ثم ان
كان بعد القبض لا يريد بقولها بل لا بد من تحلف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند
أبي يوسف يرد بقولهن بلاعين البائع اه وفي الفتح قبيل باب خيار الرؤية ان الاصل ان
القول لمن تمسك بالاصل وان شهادة النساء باقرارهن فيما لا يطالع عليه الرجال حجة اذا
تأيدت بمؤيدوا الاثنية لم توجه الخصومة لا لزام الخصة ثم ذكر انه لا شترى جارية على انها
بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده في بكارتهما يريهما القاضي النساء فان بكر لزم الماشترى
لان شهادتهن تأيدت بان الاصل البراءة وان قلن انثى لم يثبت حق الفسخ بشهادتهن
لانها حجة قوية لم تأيد بمؤيد ~~مكن~~ ثبتت الخصومة لمتوجهة اليه على البائع فيحلف بالله
انما سلمتكم اليكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والا فلا اه ملخصا والاولى حذف
قوله قوية أو بدله بلفظ مضيقه قال الرملى ذكر في الدرر والغرر وللولادة واسئلال العصبى
للصلاة عليه والبراءة وعيوب النساء امرأه اه فدخل في قوله وعيوب النساء المليل لانه من

كما في (وللولادة واسئلال
العصبى للصلاة عليه) وللارث
عندهما والشافعي وأحمد
وهو أرجح فتح (والبراءة
وعيوب النساء)

مطلب
في الشهادة على اثنين البينة

عدلان لان موجب التميز عنده وعندهما لا بد فيه من اربعة كازنا واما اتيان البينة فلا يصح
انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء اه (قوله فاعلم القاضي) اي حكم
بعقبة وكذا قوله ورجحه (قوله ضمن الاولان قيمة ما ولاه) لانلاف رقبته المملوك على السيد
(قوله دية له) انظر هل المراد بالدية هنا قيمة لانه رقيق او دية الاجرار لحكم القاضي عليه
بالحرية ويدل لذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا كانت الدية للسيد ولا بد ط (قوله لو وارثه)
بان لم يكن له وارث غيره والوارثه (قوله والقود) مثل القود في النفس والعصوة وقية دية
لما في الخيانة ولو لشهد رجل وامرأتان يقتل الخطا او يقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الجناية المال فقبل
فيه شهادة الرجال مع النساء اه (أقول) علم به قبول شهادة رجل وامرأتين في طرف الرجل
والمرأة وطرو العبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب المبالغة يعلم به كثير من الوقائع
الحالية (قوله ومنه) اي من القود (قوله لما لها) اي لانها اتول (قوله اقبله) بسبب
ردته أي ان اصبر على كفره (قوله بخلاف الاتي) فانها لا تقتل بل تجلس فقبل شهادة
رجل وامرأتين فلذا اقبله كقول في المقدس ولو شهد نصرانيان على نصرانية انهما أسلمتا جاز
وتجبر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيجب ولا يقتل ورأيت في الولا الجنية اه
سألتني وانما لا يقتل لانه لم يشهد على اسلامه مسلان قال سيدي الوالدوا انظر لم يقتل كذلك
في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه ايكنه يعلم بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط
عنه قوله والذي على منه له وقف دم في باب المرتدان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا
من ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين على
رواية النوادر ولو شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم لم رهو يشكر لم تقبل شهادتهما وقيل
تقبل في المسلمتين ولو على نصرانية قيات اتفاقا لان المرتدة لا تقتل بخلاف المرتد ولو كنهما تجبر
على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام
وشهادة نصرانيين على نصراني انه اسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كما في ح واعتمد
قاضيخان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان اي نفس
كانت لا تقتل بشهادة النساء اه (قوله ومنه ردة مسلم) اي حكم ردة وتقييمه اوعله قال في
البحر واما الشهادة بردة مسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما ذكره في العناية من السير اه
(قوله رجلان) اعلم تقبل شهادة النساء الحديث الزهري مضى السنة من لدن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم والخلاف متين من بعده لان شهادة النساء في الحدود والقصاص ولان
فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تندرى بالشبهات كذا في الهداية
واعلم يكن فيها حقيقة البدلية لانها انما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع امكان الاصل
وليس كذلك فانها اجازة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كما في العناية وفي خزانة الاكمل
لوقضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو راء اولايه ثم رفع الى آخر امضاء
اه بحر (أقول) والاحسن حذف قوله اولايه لان القاضي حجة فيحكم بقية مذهب
(قوله الا لما في قيع) اي اذا كان بعض الشهود نسوة ولا يجحد يعني ما عني على ثنيهما

فاعلم القاضي ثم رجعه ثم
رجع الكل ضمن الاولان فقيه
امواه والاربعة دية له
ايضا الوارثه (ولم يقية
الحدود والقود) منه
(اسلام كافر ذكر) لما لها
اقتله بخلاف الاتي بحر
(ومثله) ردة مسلم رجلان
الا لما في قيع ولا يجحد

الماخوذ منه وغير ذلك فلا تلتزم الشهادة بالاختصاص مطلقا ثبوت الحديث كما لا يمكن قد
يقال مع هذا الاحتمال لاحتمال العلق فيه ط قال في البحر ولا يقول سرق محافظة على
السعر ولانه لو ظهرت السرقه لوجب القطع والضمان لا يجماع القطع فلا يحصل احدا حقه
وسرح في غايه البيان بان قوله اخذ اولى من سرق وعلى هذا فيجعل قول القدرى وجب
ان يقول اخذ على معنى ثبت لا الوجوب انتهى وقوله في الغاية نعم ين ذلك مع قوله
لا يجوز رأى ان يقول سرق فاسمع وانما الكلام في الافضل وكل منهما جائز اه (وقوله لطيفة)
حكى الفخر الرازي في التفسير ان هرون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فادعى
رجل على آخر بانه اخذ ماله من بيته فاقرب بالاخذ فسأل الفقهاء فافتوا بانه سرق فادعى
يوسف لانه لم يقر بالسرقه وانما أقر بالاخذ فادعى المدعى انه سرق فاقرب افتوا بالقطع
وخالفهم أبو يوسف فقالوا له لم قال لانه لما أقر بالالاخذ ثبت الضمان عليه وسقط القطع
فلا يتبلى اقراره بعده بما سقط الضمان عنه ففحبوا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى
هذا ظاهر في انه اذا ادعى انه اخذ مالى او دابتي تسرع وان لم يبين وجه الاختصاص (قوله
ونصاها) أى ما تنصب عليه أى تتوقف عليه قال ابن الكمال ولم يقل وشروطها أى كما قال في
الكنز المسمى ان المرأة ليست بشروط في الولادة وأختيها (قوله للزنا أربعة) وذلك يشير إلى
ندب السرق لانه قلما ينسب له أربعة بصحة الموجبة والدليل قوله تعالى فاستشهدوا عليهن
أربعة منكم وقوله ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فلا يجوز بالاقول ونحن وان نقل بالانه وهم فالاجماع
عليه وقدم الاستدلال بالآيتين على قوله تعالى استشهدوا عليه من رجالكم لان الاول
مانع والثاني مبيح والمانع مقدم والدليل وان كان في النص مثبت في حق الرجال للمداواة
ط اخذ من البحر بالمعنى عن فتح القدير قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى عبارة فتح القدير
وان النص أوجب أربعة رجال بقوله تعالى أربعة منكم فقبول امرأتين مع ثلاثة مخالف لما
نص عليه من العدد والمداواة غاية الامر المعارضة بين عموم قوله تعالى فان لم يكونا رجلين
فرجل واحد وأن وبين هذه فتقدم هذه لانها مانعة وتلك مبيحة اه ولا يخفى عليك ما في كلامه
من المخالفة والاهتمام تأمل قال في البحر وقدم ما في الحدود انه يجوز كون الزوج أحدهم الا في
مسئلتين أين يقدفها الزوج أو لا ثم يشهد مع ثلاثة وان يشهد معهم على زناها بانه مطاوعة اه
(قوله ليس منهم ابن زوجته) أى اذا كان الأب مدعى أو أم الابن حجة اما اذا فقد فيجوز قال
في البحر اعلم انه يجوز ان يكون من الاربعة ابن زوجته وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني
ان الرجل اذا كان له امرأتان واحدها خمسة بنين شهد بأربعة منهم على اخيم انه زنى بأمرأة
ايهم تقبل الا اذا كان الأب مدعى أو كانت أمهم حجة اه والمنع في كون الأب مدعى لعله
مقتضى بما اذا كان بعد قد فقهها لانه يدفع بشهادته عن أبيه اللعان وفي كون أمهم حجة للمداواة
الدينوية عادة (قوله ولو علق عتقه بالزنا) أى بزنا نفسه المولى (قوله ولاحد) أى على المولى
ويستخلف اذا ذكره لعلق قال في البحر ثم اعلم أن العلق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم
يجد المولى ويستخلف المولى اذا ذكره لعلق وفيه خلاف ذكره في الخاتمة وادب القضاء
لنصف اه قال أبو السعود واختلفوا في الشهادة على الواطئة فعند الامام يقبل فيها رجلان

(ونصاها للزنا أربعة رجال)
ليس منهم ابن زوجته ولو علق
عتقه بالزنا وقع برجلين
ولا حد ولو شهدا بعتقه ثم
أربعة بزناه حبسا

مطلوب
في الشهادة على الواطئة

على قواهما والرضاع داخل في حرمة المصاهرة تأمل (قوله وليس انما مدعى حسبة) الاولى
مدعى حسبة بخذف ياء مدعى (قوله الا في الوقف) يعنى اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف
تسمع عند البعض والمفتى به عدم سماعها الا من اتولى كانه تقدم في الوقف قال ط فاذا كان
الموقوف عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى اشياء اه (اقول) يمكن في فتاوى الحنفى ان
الحق ان الوقف اذا كان على معين تسمع منه اه فتأمل يمكن قبله مدعى الوالد في تنقيح
بان يكون باذن قاض على ما عليه الفتوى (قوله وسهرها في الحدود) أى كتمانها قال في
الهداية والشهادة يخبر فيها الشاهد في الستر والظاهر لانه بين حسبتين اقامة الحدود والوقوف
عن الهتك والستر افضل اه قال الكاكي والحسبة ما ينظر به الاجرى في الاخرة وفي الصحاح
احسب بكذا الجراعت الله تعالى والامم الحسبة بالكسر والجمع الحسب اه (قوله
أبر) أفاد ان عدمه ع جاز اقامة الحسبة لما فيه من ازالة الفساد وتقليله فكان حسبا
ولا يعارضه قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية لان
ظاهرها انهم يحبون ذلك لاجل ايمانهم وذلك مصفة الكافر ولان مقصود الشاهد ارتفاعها
لا اشاعتها وكذا لا يعارض ان فضيلة السرية التي عن كتمانها لانها في حقوق العباد دليل
قوله تعالى ولا ياب الشهاداء اذ امدعوا اذ الحدود لا مدعى فيها ورد قول من قال انما في
الدين بان العبرة له عموم اللفظ لخصوص السب كما ذكره الرازى اوله عام مخصوص
باحديث الستر التي بلغت مبلغا لا يحيط عن درجة الشهرة التي تدمرهم فمع قبول الامتثالها
أوهى مستند الاجماع على تخيير الشاهد في الحدود كما يفهم من البحر وتمام الكلام على ذلك
فيه فراجع فانه مهم (قوله حديث من ستر ستر) الذي في الفتح من ستر على مسلم ستره الله
تعالى وافادته في الصحيحين (قوله الامتثال بحر) وفيه عن الفتح واذا كان الستر مدعى باليه
ينبغي ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التي مرجعها الى كراهة التنزيه لانها في رتبة القذف
في جانب الفعل وكراهة التنزيه في جانب الترك وهذا يجب أن يكون بالنسبة الى من لم يبعد الزنا
ولم يهتك به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمسك به بل بعضهم ربما اقتصر به فيجب كون
الشهادة أولى من تركه لان المطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والقوا حش
بالخطايا بالمقابلة لذلك وذلك يصدق بالنسبة من الغافلين وبالزجر اعم فاذا ظهر حال الشهرة
في الزنا لاوا الشرب وعدم المبالاة به واشاعته فاخلأ الارض المطلوب حينئذ بالنسبة احتمال
يقابل ظهور عدمها من انصف بذلك فيجب تحقيق السبب الآخر للاخلأ وهو الحدود بخلاف
من زنى مرة أو مرارا مترا متخوف فامتد ما عليه فانه محتمل استحباب ستر الشاهد وقوله
عليه السلام اهزال في غار لو كنت سترته بثوبك الحديث وذكره في غير مجلس القاضي بمنزلة
الغيبية يحرم منه ما يحرم منها ويحتمل منه ما يحتمل منها اه (قوله والاولى الخ) هذا
كلاستدراك على قوله أبر لانه رعاية عدم التعرض بالشهادة في السرقة أصلا ولا يلزم منه
ضبايح حق الغير فاستثنى السرقة واثبت لها حكما خاصا وهو انه ياتى بلفظ يفيد الضمان من
غير قطع قال سيدي الوالدرجه الله تعالى وفيه اشارة الى ان المراد ستر أسباب الحدود اه وبه
ظهر الجواب (قوله اخذ) اخذ أعمن من كونه غصبا أو على ادعائه ملكه مودعا عند

ع أى عدم الستر وهو
الشهادة اه منه

وليس لنامدعى حسبة الا في
الوقف على المرجوح فالحقيقة
(وسهرها في الحدود أبر)
حديث من ستر ستر فالاولى
الامتثال لانها في رتبة
(و) الاولى أن (يقول)
الشاهد في السرقة أخذ
احكام الحق (لا يرق) رعاية
لستر

بدون ادب ائق ابو الفضل الكرماني وهو المختار عمادية ومنها لال رمضان قال فاضيلان
 الذي ينبغي ان لا نشترط الدعوى فيه كما لا نشترط في عتق الامه وطلاق الحره وفي العمادية
 عن فتاوى رشيد الدين الشهادة بلال عيب الفطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاضحي
 اختلاف المشايخ فاسه بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال الفطر ومنها الحدود وغير
 حد القذف والبرقة ومنها لنسب وفيه خلاف حكى صاحب المحيط القبول من غير دعوى
 لانه يتضمن حرمان كاه الله تعالى حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقبل لا تقبل من غير
 ختم ومنها الخلع فان الشهادة عليه بدون دعوى المرأة مقبولة اتفاقا وقسطا المهر عن
 ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة تتبع ومنها الابلاء والنظار والمصاهرة ويشترط أن
 يكون المشهود عليه خائرا ومنها الطريقة الاصلية عندهما او الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك
 عند الامام كما في العتق العارض ومنها النكاح فانه يثبت بالدعوى كاطلاق لان حل الفرج
 والحرمة حق لله تعالى ومنها عتق العبد عندهم الان الغالب عندهما فيه حق الله تعالى لان
 الطريقة يتبعان بها حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما كالعبد والنجس
 والحدود ولا يجوز استرقاق العبد برضاهما فيه من ابطال حق الله تعالى وقال الامام لا بد في
 عتقه من دعوى والغالب فيه حق العبد لان نفع الحرية عائد اليه من مال كنيته وخصاله
 من كونه مبعوثا كالمال وقد عتق الاربع عشرة مسئلة وقوله عندهما الخ يقيدها ان هناك
 مسائل أخرى كذلك وهي التي ذكرها بعد وقد اعاد صاحب الاشياء ذكر شهادة الحسبة بعد
 فعد حد الزنا وحده الشرب مسئلتين وزاد الشهادة على دعوى مولى العبد نسبة اه ط قال
 سیدی الوادقات ويزاد الشهادة بالرضاع كما مشى عليه المصنف في باب تقديم في الوقف (قوله
 بلا عذر فسق فتد) نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الامه وظاهر ما في الفقيه انه في
 الكل وهو في الظهري والقيمية اه اشباه وفي البحر عن الفقيه اجاب بعض المشايخ في شهود
 شهدوا بالحرمة المغالطة بعد ما ائروا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر وانما الاقوال ان كانوا
 عالين بانهم ما يعيشان عيش الزوج ثم نقل عن العلا الجاحي والخطيب الانطاقي وكما لا ائمة
 البيهقي شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل اذا كانوا عالين بعيشهم
 عيش الزوج وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في بنس هذا وتعامه فيه وفي الجوى وقيل
 المدار في التأخير على التمكن من الشهادة عنه القاضي وهل ذلك خاص بالزوج او لا طلق
 البرزخية اذا طلب المدعى الشاهد لاداء الشهادة فانهم من غير عذر ظاهر لا تقبل اه فاطلاقه
 بغير علم القبول مطاوعا وهو الذي اعقده ابن الشهنة اه ملخصا وافق في تنقيح الحامدية
 بانه في آخر خمسة ايام من غير عذر ان كانوا عالين بانهم يعيشان عيش الزوج فانهم لا تقبل
 وعزاه لمهين المتقن وجامع الفتاوى (اقول) قد عتقت ان ذكر خمسة ايام او ستة اشهر ليس بغير عذر
 المراد القبول من الشهادة عنه القاضي وهو مطلق عن مسائل الفروج بل هو مطرد في
 كل حرمة لا يوجد فيها تاويل كما افاده الجوى (قوله كطلاق امرأه) حره او امه وقيد
 القبول في النهاية بما اذا كان الزوج حاضر اما اذا كان غائبا فلا قال العلامة عيبه البر
 وكذا لا يشترط حضور المولى في صورة الامه ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الامه على

بلا عذر فسق فتد (كطلاق
 امرأه)

والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له اخذ الاجرة على السكابة دون الشهادة
 فمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عندنا وهو قول للشافعي وفي قول
 يجوز اعدام تعينه عليه اهـ شافعي اهـ طـ ليكن ينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي
 والمفتي لا يحمل لهما اخذ الاجرة به وليس خالصا - ما بدليل ما ذكره من ان عامل الاموات اذا
 تعين لا يحمل له اخذ الاجر تأمل افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله حتى لو أركبه
 بلا عذر) بان كان يقدر على المشي او مال يستاجر به دابة وأركبه من عنده (قوله وبه) أي
 بالاعذار بان كان شيخا لا يقدر على المشي ولا يجد ما يستاجر به دابة وهذا التفصيل لصاحب
 النوازل طـ (قوله الحديث أكرموا الشهود) تمامه فان الله تعالى يستخرج به - ثم الحقوق
 ويدفع بهم الظلم رواه الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس (قوله وجوز الثاني الأكل مطلقا)
 أي سواء صنع له لاجلهم أولا ومنعه محمد مطلقا وبعضهم فصل قال في البحر الشهود في الرستاق
 واجتمع إلى أدائهم هل يلزمهم كراه الدواب قال لا رواية فيه ولكن سمعت من المشايخ
 انه يلزمهم - ثم وفي فتح القدير ولو وضع للشهود طعاما فاكلوا ان كان مهية من قبل ذلك تقبل
 وان صنع له لاجلهم لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيه ما وعن أبي يوسف تقبل فيه ما للعادة الجارية
 بطعام من حل محل الانسان ممن يعز عليه شاهدا او لا يؤثرون - ما تقدم من ان الاداء اذا
 كان بلا شرط ليقضي حاجته عند الامير يجوز كذا قيل وفيه نظر فان الاداء فرض بخلاف
 الذهاب الى الامير اهـ وجزم في الملتقط بالقبول مطلقا اهـ (قوله وبه يفتي بجر) نقله عن
 ابن وهبان في نثره من نظومته قال شارحها الامام عبد البر بن الشهنة نقله عن مختصر
 المحيط للبخاري أخرج الشهود الى ضيعة اشترها فاستأجر لهم دواب ايركبوها ان لم يكن
 لهم - ثم قوة المشي ولا طاقة الكراه تقبل شهادتهم - والافلا فان كل طعاما للشهود له لا ترد
 شهادته وقال الفقيه ابو الليث الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود
 له طعاما للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم - ثم رأوا كاره لا ترد شهادتهم - وان هيأ لهم
 طعاما فأكوه لا تقبل شهادتهم - هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لم يكن جمع
 الناس للاستشهاد وادواهم طعاما أو بعث لهم - ثم دواب واخرجهم - ثم من المصنف ركبوها أو أكلوا
 طعاما اختاره وافيه قال الثاني في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في كل الطعام
 وقال محمد لا تقبل فيه ما او الفتوى على قول الثاني يلزم الامانة به - سيما في الانكحة ونثر السكر
 والدرهم ولو كان فادى في الشهادة لما فعلوه كذا في الفقرة اهـ (قوله ويجب الاداء)
 أي يفترض اما كفاية أو عينا (قوله لو الشهادة في حقوق الله تعالى) وجه قبول الشهادة بلا
 طلب فيما ذكر ان حق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل أحد القيام بإثباته والشاهد من
 جهل من عليه ذلك فكان فاعلم بالخصوصية من جهة الوجوب وشاهد من جهة العمل ذلك فلم
 يحتاج الى خصم آخر اهـ وبعضهم جهل القائم بالخصوصية القاضي طـ (قوله أربعة عشر)
 ذكر منها طلاق المرأة وعق الامة وتدنبرها ومنع الوقف قال قاضيان ينف - في ان يكون
 الجواب على التفصيل - بل اذا كان الوقف على قوم باعياهم لم تقبل البيعة عليه بدون الدعوى
 عند الكل وان كان على الفقراء أو على المسجد لا تقبل عنده بدون الدعوى وتقبل عندهما

حتى لو أركبه بلا عذر لم تقبل
 وبه تقبل الحديث أكرموا
 الشهود وجوز الثاني الأكل
 مطلقا وبه يفتي بجر وأقره
 المصنف (و) يجب الاداء
 (بلا طاب لو) الشهادة في
 حقوق الله تعالى وهي كثيرة
 عدمها في الاشياء أربعة عشر
 قال ومضى آخر شاهد الحسبة
 شهادته

٢ قلنا ان يمنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما لا يقبل ويجرح ولو غلب على ظنه انه يقبله
 لشهرته فلا ينبغي ان يتعين عليه الاداء وكذا المعدل لو سئل عن الشاهد فاجاب بانه غير عدل
 لا يجب عليه ان يعده عنده بجر (قوله وقرب مكانه) أي ان يكون موضع الشاهد قريبا
 من موضع القاضي ٣ فان كان بعيدا بحيث لا يمكنه ان يذهب الى القاضي لاداء الشهادة
 ويرجع الى أهله في يومه ذلك قالوا الا ياتم لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب
 ولا شهيد (قوله وعلمه بقوله) فلو علم انه لا يقبله الا يلزمه بجر قال الحموي فلو شك
 في نظر حكمه (قوله أو) كونه أسرع قبولا أي فيجب الاداء وان كان هنالك من تقبل
 شهادته فتح وفيه تأمل مقدمي وكانت له عدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هنالك من
 يقوم به الحق ط عن الحموي (أقول) لكنهم يحتمون في مقابلة المنقول فقد ذكرنا في
 شرح الوهبانية عن الخاتبة (قوله ان لم يوجد بدله) أي بدل الشاهد وهذا هو خامس الشروط
 وأما الاثنان الباقيان فتمة السبعة فقد قدمناهما آتافا وهما ان لا يعلم بطلان المشهود به وان
 لا يعلم ان المقر أقر خوفا والخ وال في الشاهد للجنس فيصدق بالواحد والمتعدد ٤ ولولزم الشاهد
 الاداء بالشروط المذكورة فلو ثبت بلا عدل ظاهر ثم أدى قال شيخ الاسلام لا تقبل لانه
 الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستجلاب الاجرة قال الكمال والوجه القبول ويحمل على
 العذر من نسيان ثم تذكر او غيره اه قال العلامة عبد البر وعندى ان الوجه ما قاله شيخ
 الاسلام لاسيما وقد قدس الزمان وعلم من حال الشهود التوقف بمقتضى القوة وهذا مطلق
 عن مسائل القروج والظاهر ان هذا مطلق في كل حرفة لا يتوجه فيها تاويل اه (قوله
 لانهم افترض كفاية) أي اذا قام بهم البعض الكافي سقط عن الباقي (قوله تعين لولم يكن
 الاشاهد ان التحمل او اداه) قال الامام الرازي في احكام القرآن في قوله تعالى ولا ياب
 الشهداء اذا مادعوا انه عام في التحمل والاداء لكن في التحمل على المتعاقدين الحضور اليهما
 لا لشهادتهما ولا يلزم الشاهدان الحضور اليهما ما وفي الاداء يلزمهما الحضور الى القاضي لأن
 القاضي ياتي اليهما باليؤديا ويستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه يجب عندنا وكذا في
 الرجعة عند الشافعي واحمد قال في البحر وفي الملقط الاشهاد على المدانة والبيع فرض
 كذا رواه احمد يروى كذا الامام الرازي في احكام القرآن أن الاشهاد على المبايعات والمداينات
 مندوب الا التزليس كالتزويج والمعة والمقل وأطلقه جماعة من السلف حتى في البطل اه
 قال في التاتارخانية عن المبطوط كوفي فتاوى أهل سمرقند أن الاشهاد على المدانة والبيع
 فرض على العباد الا اذا كان شاعرا لا يخاف عليه التلف وبعض المشايخ على ان الاشهاد
 مندوب وليس بفرض اه وفي الترازية لا بأس للرجل ان يتخبر عن تحمل الشهادة ولو طلب
 منه ان يكتب شهادته او يشهد على عقد او طلب منه الاداء ان كان يجده غيره فله الامتناع
 والا فلا انتهى وحديثنا التحمل في الآية الكريمة محمول على ما اذا لم يوجد غيره وهو الا فالاولى
 الامتناع كذا كرنا (قوله وكذا الكتاب اذا تعين) صرح الامام الرازي في احكام القرآن
 بان عليه الكتابة اذا لم يوجد غيره اذا كان الحق مؤجلا والافلا اه بجر (قوله لكن له
 أخذ الاجرة لا للشاهد) في المجتبى عن الفضلي تحمل الشهادة فرض على الكفاية كذا ثانيا

٢ مطلب

للاشاهد ان يمنع من
 أدائه عند غير العدل

٣ مطلب

اذا كان موضع القاضي
 بعيدا من موضع الشاهد
 بحيث لا يذهب ويرجع في
 يوم لا ياتم بعدم الاداء

٤ مطلب

لوزم الشاهد الاداء ولم
 يؤد ثم أدى الشهادة

وقرب مكانه وعلمه بقوله أو
 بكونه أسرع قبولا
 وطلب المدعي (لوفى حق
 العبدان لم يوجد بدله)
 أي بدل الشاهد لانها
 فرض كفاية تعين لولم
 يكن الاشاهد ان التحمل
 أو اداه وكذا الكتاب اذا
 تعين لكن له أخذ الاجرة
 لا للشاهد

اه (قوله وحكمها) أى صحتها الماتقة قدم في أول كتاب القضاء من معاني الحكم الاثر
 الثابت بالطلب كالوجوب والحكمة فيكون المعنى هنا وصفتها (قوله وجوب الحكم) أى
 القضاء (قوله وجوبها) بفتح الجيم أى بما تعلق به اذا لموجب عبارة عن المعنى المتعلق بما
 أضيف اليه في ظن القاضى فالذى أضيف اليه الموجب الشهادة والمعنى المتعلق بها الزام
 الخصم بالشهود به (قوله بعد التزكية) اشتراط التزكية توافها وهو الماتقة - تى به ط عن
 الشرع بلاية (قوله افتراضه) أى القضاء (قوله الا في ثلاث قدمناها) أى قبيل باب الحكم كيم
 وهو رجاء الصلح بين الاقارب واذا استعمل المدعى وخوف رية عند القاضى (قوله بعد وجود
 شرائطها) أى الماتقة (قوله ان لم ير الوجوب) نقله في أول قضاء البحر عن شرح السكزلبا كبر
 (قوله ابن مالك) في شرح المجموع في مجتأ القضاء بشهادة الزور (قوله وأطلق الكافي
 كفره) في رسالته سيف القضاء على البغاة حيث قال - تى لو أخر الحكم بلاء - مذرعدا
 قالوا انه يكفر كذا في المنع (قوله واستظهر المصنف الاول) لما تقدم في باب الرد من الاعتماد
 على عدم تكفير المسلم ولو بالرواية الضعيفة (قوله ويجب أدائها) أى عينا (قوله بالطلب) أى
 طلب المدعى (قوله ولو - كما كاسر) أى من انه لو خاف فوت الحق والطلب لايه - لم يهرزمه
 ان يشهد بالطلب قال في البحر وانما قلنا أو - كما - لم يخل من عدمه شهادة لايه - لم يهرزمه صاحب
 الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بالطلب كما في فتح القدير اذ كونه طالبا لادته
 - كما اه - يمكن نظريه المقدسى بان الواجب في هذا اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب
 عليه ان يشهد والا لا يمحتمل انه ترك حقه كما قدمناه (قوله بشرط سبعة) ذكر منها خمسة منها
 أن يتعين عليه الاداء وهو الماشار اليه بقوله ان لم يوجد بله فان لم يتعين بان كانوا جماعة فادى
 غيره عن قبول شهادة فقبح لم يأنم بخلاف ما اذا ادى غيره فلم يقبل فان من لم يؤد عن يقبل يأنم
 بامتناعه * السادس ان لا يجزئه عدلان لان المشهود به فلو شهد عنه شاهد عدلان
 ان المدعى قبض دينه أو ان الزوج طلقها ثلاثا أو ان المشرع - تى أعنى العبد - ادأ وان الولي عفا
 عن الفاتل لايه - عه ان يشهد بالدين والبيع والبيع والقبول وان لم يكن الخبر عدلا فالتحيز
 للشهود ان شأوا وشهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضى بخبر الخ - برين وان شأوا امتنعوا عن
 الشهادة وان كان الخبر عدلا ولا واحد الا يه - عه ترك الشهادة وكذا الوعاين اوا - حدايتصرف في شئ
 قصر المالك وشهد عدلان - عه هما ان هذا الذي أفلان آخرا لا يشهد ان انه لا تصرف
 بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرز في الشهادة بالجمع اذا شهد عنه ذلك عدلان
 بخلاف ما عهته عن وقع في قلبك - رقه ليه - ملك الشهادة الا اذا علمت يقينا انه ما كاذبان
 وان شهد عنه ذلك عدلان ان شأوا بجمع - عه الا أن يقع في قلبك صدق ويخفى ذلك جميعه
 في كل شهادة اه بامنى * السابع ان لا يف الشاهد على ان المقر أقر خوفا فان علم بذلك لا يشهد
 فان قال المقر أقرت خوفا وكان المقر له سلطانا وكان المقر في يد عاون من أعوان السلطان
 ولم يه - لم الشاهد بخوفه - هه عه القاضى وأخ - بره انه كان في يد عاون من أعوان السلطان
 اه ط قال سيدى الوالد مزب الجوهرة وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان
 جائر أو غيره أو لم يتذكر الشهادة على وجهها وسه الامتناع اه (قوله منها عه القاض)

(و - حكمها وجوب
 الحكم على القاضى
 بوجوبها بعد التزكية)
 عه - تى افتراضه فورا الا
 في ثلاث قدمناها (الو
 امتنع) بعد وجود
 شرائطها (أثم) انكره
 الفرض (وابتغى العزل)
 لفته (وع - زر)
 لا تركابه ما لا يجوز شرعا
 زياحى (وكف - ران لم ير
 الوجوب) أى ان لم يه - مقد
 افتراضه عليه ابن مالك
 وأطلق الكافي كفره
 واستظهر المصنف الاول
 (ويجب) أدائها (بالطلب)
 ولو - كما كاسر - كن
 وجوبه بشرط سبعة
 مبسوطة في البحر وغيره
 منها عه القاض

السبعة الخاصة ثم قال فالخاص ان شرائطها احدى وعشرون فشرائط التحمل ثلاثة وشرائط
 الاداء سبعة عشر منها عشر شرائط عامة ومنها سبع شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة
 وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضى ان شرائط الاداء نوعان لاربعة كما ذكرنا اولها والصواب
 ان يقول ان اربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التحمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها
 سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاث شرائط لنفس الشهادة
 ومنها واحد شرط مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح ايضا (قوله منها) أى العامة
 الضبط أى ضبط الشاهد المشهود عليه بان يكون غير شائن وان يكون ذا كرا (قوله وللولاية)
 أى ان يكون ولاية للشاهد على المشهود عليه بان يكون من أهل دينه او ممن دينه حتى حر بالغا
 فلذا فرغ عليه بقوله في شرط الاسلام الخ (قوله لو المدعى عليه مسلم) امالو كال كافر افنقبل
 شهادة المسلم والكافر عليه (قوله والقدرة على التميز) الاولى حذف القدرة لان الشرط
 التميز بالفعل (قوله بالسهم) هـ هذا اذا دعى الشروط المذكورة (قوله ومن الشرائط)
 أى المقدمة أى العامة (قوله عدم قرابة ولاد) فلا تنبل شهادة الأصل لشروطه كعمه كعمه
 (قوله أو زوجية) أى وعدم الزوجية فلا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر (قوله أو عداوة
 دينوية) أى وعدم عداوة دينوية أما الدينية فلا تمنع الشهادة (قوله لفظ أشهر) باللفظ
 المضارع فلو قال شهدت لاجوز لان الماضى موضوع للاخبار عما وقع فيكون غير محذور
 الحال س (قوله لا غير) أى لا غيره من الاضافات كأعلم وأتقن وأتقن (قوله لتضمنه)
 أى بآثار الاشتقاق معنى مشاهدة وهى الاطلاع على الشيء عما ناله بهدى قال ط دخل في
 ذلك الشهادة بالتصامع فانها من مشاهدة حكما وانما اخبارية عن القياس اهـ وقد مضى ان
 كافيا (قوله وقسم) لانه قداسة عمل في القسم فهو أشهد بالله لقد كان كذا أى أقسم وقسم
 في الايمان (قوله واخبار لاله) بخلاف لفظ الماضى فانه موضوع للاخبار عما وقع كما
 قدمنا (قوله فم كانه بقول أقسم بالله) هذا راجع الى قوله وقسم (قوله لقد اطلعت على
 ذلك) هـ هذا راجع الى قوله لتضمنه معنى مشاهدة (قوله وأنا أخبر به) هذا راجع الى قوله
 واخبار لاله والحاصل ان فى كلامه شراعى غير ترتيب اللفظ (قوله فتعين) فلذا اقتصروا
 عليه احتياطوا اتباعا لاله انور ولا يخلو عن معنى التعبد اذ لم ينقل غيره بحر (قوله حتى لو زاد
 فيما علم بطل للشك) لانه يشترط ان لا يأتى بما يدل على الشك بعد فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لم
 تقبل كالمال في ظنى بخلاف ما لو قال أشهد بكذا قد علمت ولو قال لا حتى لى قبل فلا فيما علم
 لا يصح الابراء ولو قال اعلان على اتف درهم فيما علم لا يصح الاقرار ولو قال المبدل هو عدل فيما
 أعلم لا يصح كون تعدد بلا بحر * (فرع) * قال المقدسى ولا بد من علم بما يشهد به وفى
 النوازل شهد ان المقدسى أخذ من هذا المدعى مقدرا لافيه دراهم ولم يعلم كم وزنه اتجوز
 شهادته ما رهل له ما ان يشهد بان المقدار قال ان كانوا وقعوا على تلك الصخرة ففهموا انها
 دراهم وسرروا فباع عليه يمينهم من مقدارها شهدوا بذلك وينبغى أن يعتبر احوالهم فقد
 تكون سنة توبة فاذا فعلوا ذلك جازت شهادتهم اهـ وفى خزائن الاكل يمد درهما كبير
 وصغير فاقرب باحدهم الرجل فشهد انه أقر باحدهما ولا يدري بايهما أقر يؤمر بالتسليم الصغير

منها (الضبط والولاية)
 في شرط الاسلام لو
 المدعى عليه مسلم
 (والقدرة على التميز)
 بالسهم والبصر (بين
 المدعى والمدعى عليه)
 ومن الشرائط عدم قرابة
 ولاد أو زوجية أو عداوة
 دينوية أو دفع مغرم أو بحر
 مغنى كما ينبغي (وركنها
 لفظ أشهد) لا غير لتضمنه
 معنى شهادة وقسم
 واخبار لاله فكأنه يقول
 أقسم بالله انى اطلعت
 على ذلك وأنا أخبر به وعلمت
 المعاني مدفوعة فى غيره
 فتعين حتى لو زاد فيما أعلم
 بطل للشك

بالاجماع واحتمل ان الضمير في قول المرافئ يلزم عائدا الى الشهادة بمعنى تحمّلها الابعه حتى اداها
 فان تحمّلها عند الطلب والتعيين فرض وأما عدم التعيين ففرض كفاية كافي البحر (قوله)
 بان لم يعلم بها (الحق) أي بشهادته (قوله وخاف) أي الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بالطلب
 في حق آدمي الا اذا لم يره لم يشهدانه ذو الحق وخاف الشاهد ان يشهد رضاع حق المدعى فيجب
 عليه حيلة في اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد والا لا يجب ان يترك
 حقه كما أفاده العلامة المدعى (قوله) شرائط مكان واحد وهو مجلس القضاء وهو من
 شروط الاداء كافي البحر والاولى ان يقول شرط مكان واحد انما جازمه مع انه واحد وهو
 مجلس القاضي لا ان واج أي التماس بقوله وشرائط التحمل (قوله العزل الكامل) المراد
 ما يشهد القاضي بدليل ماضي في الباب الآتي فلا يصح تحمّلها من مجنون وصبي لا يعقل (قوله)
 وقت التحمل قال الطحاوي لا حاجة اليه (قوله والبصر) فلا يصح تحمّلها من أعمى ولا
 يشترط للتحمل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيما عاقلا أو
 عبدا أو كافرا أو فاسقا ثم بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند
 القاضي تقبل بحر (أقول) ولا ينافيه مانع به بعد عن الخاتمة صبي احتمل لأقبل شهادته مالم
 أسأل عنه ولا بد أن يأتي بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده ومحلته انه صالح أو غيره
 اع فان ذلك لا يتر كية فقط لا رد شهادته تأمل (قوله ومهائة المشهود به) قال في البرازية
 شهدا ان فلا تترك هذه الدار ميراثا ولم يدر كالميت فشهدا تمسك باطالة لانهم اشهدا بالعلم
 يعايناس به وسببهم ح بها الشارح في شهادة الارث (قوله الا فيما يشهد بالتسامع) كالشهادة
 بالموت والنسب والنكاح والوقف كباقي (قوله عشرة عامة) أي في جميع أنواع الشهادة
 أما العامة فهي الحرية والبصر والنطق والعدالة ~~التي~~ هي شرط وجوب القبول على
 القاضي لا شرط جوازها وان لا يكون محدودا في قذف وان لا يجبر الشاهد الى نفسه مغفيا
 ولا يدفع عن نفسه مغفرا فلا تقبل شهادة القرع لاصله وعكسه واحد الزوجين للآخر وان
 لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي لليتيم والوكيل لوكاله وان يكون عالما بالمشهود به وقت
 الاداء اذا كراهه ولا يجوز اعتماده على خطه خلافا لما افانم ما يقولان اذا لم يكن للشاهد شبهة
 في الخط يشهدون ان كان في يد الخصم وعليه الفتوى اختيار وأما ما يخص بعضهادون بعض
 فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلما والذ كورة في الشهادة في الحدود والقصاص وقت عدم
 الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقة للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا فاق المدعى
 عند امكانه وقيام الراتحة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد مسافة والامالة
 في الشهادة في الحدود والقصاص ونهذ بحضور الاصل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر
 لكنه ذكر أولان شرائط الشهادة نوعان فاهو شرط تحمّلها واهو شرط اداها فالاول ثلاثة
 وقد ذكرها الشارح والثاني أربعة ما يرجع الى الشاهد وما يرجع للشهادة وما يرجع الى
 مكانه وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة
 وما يرجع الى الشهادة ثلاثة انظر الشهادة والعلة في الشهادة بما يطالع عليه الرجل واتفق
 الشاهد دين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من

قوله فرض كذا بالاصل
 وله فرض عين بدليل
 مقابلة اه معصية

بان لم يعلم بها ذو الحق وخاف
 فونه لزمه أن يشهد بلا
 طلب فتح (شرطها) أحد
 وعشرون شرطا وشرائط
 مكانها واحد وشرائط
 التحمل ثلاثة (العقل
 الكامل) وقت التحمل
 والبصر ومهائة المشهود
 به الا فيما يشهد بالتسامع
 (و) شرائط الاداء سبعة
 عشر عشرة عامة وسبعة
 خاصة

قوله ولم يكن سكران
 لا بعد مسافة هكذا بالاصل
 وايضا مل اه معصية

(قوله لا ثبأت حق) يخرج قول القائل في مجلس القضاة أشهد بكذا البعض العرفيات قال
 في البحر هي أخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان أي الشهادة شرعا رصحت
 المشرح بأن هـ ذماعتها الغوى وهو خلاف الظاهر وإنما هو معناها الشرعي أيضا كما
 أفاده في إيضاح الاصلاح والمصادمة المعينة كما تقدم والعيان المعينة والتخمين الحدس وهو
 الظن والحسبان بالمكسر الظن وأورد على هـ هذا التعريف الشهادة بالتسامع فانهم لم تكن
 مشاهدة وأجاب في الإيضاح بأن جوازها إنما هو للاستحسان والتعريفات الشرعية إنما تكون
 على وفق القياس وليكونها أخبارا عن معينة قال في الخاتمة إذا قرئ عليه صلوات ولم يهتم فأنه
 لا يجوز له أن يشهد بما فيه ٢ وفي الملتقط إذا سمع صوت المرأة ولم يرتضها فاشهدا ثلثان
 عنده أنها فلائنة لا يحل له أن يشهد عليها وإن رأى شخصها وأقرت عنده فشهدا ثلثان إنما
 فلائنة حل له أن يشهد عليها اهـ أي ويصح التعريف ولو من زوجها أو ابنها وعن لا يصح شهادتها
 لها سواء كانت الشهادة لها أو عليها كما في التمتع السبيل إلى الولد (قوله مجاز) من حيث
 المشابهة الصورية أي مجازا من رسل وعلاقته الضدية لأن الزور أخبارا بكذب (قوله كاطلاق
 اليمين على الغموس) فان حقيقة اليمين عقدية أقوى به عزم الحالف على الفعل أو التمسك
 المستقبل والغموس الحلف على ماض ~~كذب~~ بعدا (قوله بلفظ الشهادة) فلا يجزئ
 التعبير بالعلم ولا باليمين فمعين لفظها كما يأتي (قوله في مجلس القاضي) خرج به أخبار في غير
 محاسنه فلا يعتبر وإنما قيد بالقاضي وإن كان المحكم كذلك لأن المحكم لا يقيم حكمه بمجلس
 بل كل مجلس حكم فيه كان مجلس حكمه جوي أي بخلاف القاضي فإنه يقيم بمجلس حكمه
 المعين من الامام ودل ولايته ط (قوله كما في عتق الامة) وطلاق الزوجة فايدت الدعوى
 شرط صحتها ما لا يقابل كل شهادة حسبة كذلك قال في البحر ولم يقولوا بدعوى لثقتها أنها
 في عتق الامة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرطا لصحتها ما لا يقابل بعضهم إنما أخبارا بحق
 الغير على الغير بخلاف الاقرار فإنه أخبارا بحق على نفسه للغير والدعوى فانها أخبارا بحق لنفسه
 على الغير غير صحيح لعدم ثبوتها إذا أخبر بما يوجب الفرقة من قبلها قبل الدخول فإنه شهادة
 ولم يوجد فيها ذلك المعنى كما أشار إليه في إيضاح الاصلاح وكأنه لاحظ أنه لم يجز بحق للغير لأن
 ذلك موجب لسقوط المهر ٣ وجوابه ان سقوطه عن الزوج عائد إلى أنه فهو كالشهادة
 بالابراء من الدين فإنه أخبارا بحق للمدين وهو السقوط عنه فكذلك ما وجب من الأخبار أربعة
 والرابع الانكاز وعزاه إلى شرح الطحاوي اهـ (قوله طلب ذى الحق) يشمل الحق تعالى في
 شهادة الحسبة فإنه مطالب فيها بالاداء شرعا والادمين في حقوقهم فيحرم كتمانهم بالقوله تعالى
 ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه فهو ممنوع عن الكتمان فيكون أمرا بضده
 حيث كان له ضده واحدا وهو كتمان الامر باداءه والذائم له إلى رئيس الاعضاء وهو
 الآلة التي وقع بها أداؤها ما عرف ان اسناد الفعل إلى محله أقوى من الاسناد إلى كاهه واستدل
 في الهداية بهذه الآية على فرض ضم مع احتمال أن يراد من المدينين عن كتمانهم كما احتمل ان
 يراد من الشهود قال القاضي ولا تكتموا الشهادة أي الشهود أو المدينون والشهادة شهادتهم
 على أنفسهم فعلى الثاني المراد النهي عن كتمان الاقرار بالدين فالاولى الاستدلال على فرضيتها

٢ مطالب

لا تحل الشهادة بسماع
 صوت المرأة من غير رؤية
 شخصها وإن عرف بها
 اثنان

لا ثبأت حق) فصح قلت
 فاطم لا قهها على الزور
 مجاز كاطلاق اليمين على
 الغموس (بلفظ الشهادة
 في مجلس القاضي) ولو
 بلا دعوى كما في عتق
 الامة وسبب وجوبها
 طلب ذى الحق أو خوف
 قوت حقه

٣ قال المتقدم وما أورد
 من الشهادة على امرأة
 بما يوجب فرقة قبل
 الدخول وليس لا ثبأت
 حق بخواتمه ان سقوط
 المهر عن الزوج حق له
 كشهادة أبراء من دين
 يثبت به حق المدين أي
 سقوطه عنه انتهى

ما قيل في كل ألف خمسة
دراهم لا يقول عليه

مطلب ٢

يجب الاجر بقدر العناء
والعيب

مطلب ٣

الصحيح انه يرجع في الاجرة
الى مقدار طول الكتاب
وقصره الخ

مطلب ٤

اذا تولى القاضى قسمة
التمرك لا يستحق الاجر
وان لم تكن له مؤنة في بيت
المال

مطلب ٥

لاباس للمفتي ان ياخذ
شيئا من كتابة جواب
الفتوى

مطلب ٦

الواجب على المفتي الجواب
باللسان لا بالكتابة

وفيها

وليس له اجر وان كان قاسما
وان لم يكن من بيت مال مقدر
ورخص بعض لانعدام مقدر
وفي عصرنا فالقول الاول
ينهر

وجوز لاهل الفتى على كتب
خطه

على قدره اذ ليس في المكتب
يحصر

(كتاب الشهادات)*

آخرها عن القضاء لانها

كالمسئلة وهو المقصود

انه اى الاجر بقدر المسئلة وقد تدعى المسئلة الوثيقة في أجناس مختلفة بمائة على مسئلة ألف ألف
في النمود ونحوها قالت في العمادة عن المنقط ١ وما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا يقول
عليه ولا يليق ذلك بفقهاء أصحابنا رحمهم الله تعالى وأى مسئلة للكتاب في كثرة الثمن وانما له اجر
مستقله بقدر مسئلته وبقدر صنعة وعمله كما يستاجر الحائك بآجرة كثيرة في مسئلة قليلة ٢ وفي
شرح التمرناش عن النصاب يجب بقدر العناء والعيب وهذا أشبهه بأصول أصحابنا ٣ وفي
كتاب السجلات الصحيح انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب وقصره وصغر حجمه
وسهولته ٤ (قوله وفيها الخ) يوهى أن هذه الايات المذكورة من الوهبانية وليس كذلك
بل هي من كلام ابن النخعي كما أوضح به بقوله تسكمل قال العلامة عبد الله هل يستحق
القاضي الاجرام لا قال الزاهد في شرحه لا قد يرى لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم يكن
له في بيت المال شيء ٥ وفي القنية عن ظهر الدين المرغية اني وشرف الأئمة المكي القاضي
اذا تولى قسمة التركة لأجر له وان لم تكن له مؤنة في بيت المال ثم رقم المعيط وشرح بكر خواهر
زاده وقال له الاجرة اذا لم تكن له مؤنة في بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال البديع
ما أجاب به الظهير والشرف حسن في هذا الزمن افساد القضاة اذ لو أطلق لهم لا يفتنون بآجر
المثل فاحسبت الحاقه فقلت وذكر البيهقيين الاولين ثم ذكر البيت الاخير بعد كلامه يتعلق بالمفتي
(قوله وان كان قاسما) أى للتركات مثلا (قوله فاقول الاول) يوصل حمزة الاول (قوله)
اذا ليس (أى المفتي) (قوله في المكتب) أى في الكتابة (قوله يحصر) أى يلزم ويجب
عليه ٥ وفي ذلك الشرح عن جلال الدين أبي المحامد قالوا لا بأس للمفتي ان ياخذ شيئا من
كتابة جواب الفتوى ٦ وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة باليد
ومع هذا الكف عن ذلك أولى (قوله على قدره) أى قدر الخطأ والعناء وقد سبق ما فيه من
ان الكف أولى احترازا عن القيل والقال وصيانة لما له الوجه عن الابتذال ٧ والله تعالى
أعلم واسئله الله العظيم

(كتاب الشهادات)

بجها وان كانت في الاصل مصدر اربعة اعتبارات كون في حد الزنا وغيره (قوله آخرها
عن القضاء) وان كان المتبادر تقديرها عليه لان القضاء موقوف عليه اذا كان نبوت الحق بها
وفي الجوى آخرها لان القاضي يحتاج اليه اعند الانكار فكان ذلك من قيمة حكمه ولان الشهادة
انما تقبل في مجلس القضاء ولا تكون ملزمة بدون القضاء ١ (قوله هي الغصة) الضمير عائذ
للاشهاد المفهومة من الشهادات (قوله خبر قاطع) يقول منه شاهد الرجل على كذا ويرى ما قالوا
شاهد الرجل بكون الهاء للتحقيق وقولهم أشهد بكذا أى اختلفوا والمشاهدة المعاصرة وشهده
شهودا أى حضره وقوم شهودا أى حضوره وفي الاصل مصدر وشهد أيضا مثل راكع وركع
وشهده بكذا شهادة أى أدى ما عنده فهو شاهد والجمع شهد كصاحب وصاحب وسافر وسفر
وبعضهم ينكره ويجمع الشاهد شهودا وشهدوا الشاهد والجمع الشهاد (قوله اخبار
صدق) فالأخبار كالجنس وقوله صدق يخرج الأخبار الكاذبة وصدق الخبر مطابقة له للواقع

(قوله)

(هي لغة خبر قاطع شرعا) (اخبار صدق)

الاجرة كانهما صغيرا
واجب عليه وكجواب المفتي
بالقول وأما بالكتابة فيجوز
لهما على قدر كتبهما لان
الكتابة لا تلزمهما وتعلمهما
في شرح الوهبانية

مطلب ٢
للفاظ ما عينه له الواقف
وان زاد على أجره مثله

مطلب ٣
للقاضي والمفتي أخذ أجر
مثل الكتابة اذا كانا

اليها
مطلب ٤

لوسئل المفتي عما يتعسر
أو يتعذر جوابه باللسان
هل يجب عليه بالكتابة

مطلب ٥
ليس على المفتي دفع الرقعة
والمسألة عليه ان يفهم
السائل ما يصعب ولا
يؤخذ المفتي بسوء حفظ
السائل

مطلب ٦
على المفتي الجواب بأي
طريق كان ولو بالكتابة
اذا تيسرت له

مطلب ٧
اذا سئل المفتي عما يتعسر
أو يتعذر باللسان ويتعسر
بالكتابة لا يجب عليه بذلك
أتم

مطلب ٨
الاجرة مقدار قدر الشقة

موجب وجعل له شـ ما معلوما يأخذ كل سنة حل له العشر لو كان أجر مثله ١٥ وقدم سميدي
الكلام على ذلك في كتاب الوقف فراجعـ وقال في فصل يراعى بشرط الواقف بعد كلام ثم
رأيت في اجابة السائل ومعهـ في قول الوالوجية بهـ ان قال جعل القاضي للقيم عشر غلة
الوقف أي التي هي أجر مثله لامتوهمـ وأرباب الاغراض الفاسدة الخ ١٥ قلت وهذا فيمن
لم يشترط له الواقف شيئا ٢ وأما النظار بشرط الواقف فله ما عينه له الواقف ولو كان أكثر من أجر
المثل كافي الجبر ولو عين له أقل فلا قضاءي أن يكمل له أجر المثل بطالبه كما بحثـ في أنفع الوسائل
١٥ وتعلمه (قوله قلت لا يمكن الخ) لوجه هذا الاستدراك الساعات من ان مانعة عن
الاشباه هو قول بعض الشافعية فكيف يستدرك عليه بعبارة البرازية التي هي مذهب
الحنفية (قوله لا يحل اهما أخذ الاجرة) أي بسببه (قوله كانهما صغيرا) قال في الخلاصة
يحل للقاضي أخذ اجرة على كتبه السجلات وغيره بقدر اجرة المثل هو المختار ولا يحل أخذ شيء
على نكاح الصغار وفي غيره محل ولا يحل أخذ الاجرة على اجازة بيع مال اليتيم ولو أخذ لا ينفذ
البيع ط عن الجوى (قوله وكجواب المفتي بالقول) لان أخذ الاجرة على بيان الحكم
الشرعي لا يحل عندنا وأما الهدية فقد تقدم الكلام عليها في كتاب القضاء فراجعـ (قوله
أما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما) ٣ لان الكتابة لا تلزمهما أي لو كانت بالكتابة فيجوز
لهما أخذ أجر مثلهـ ما ولا يجوز لهما الزيادة عليه واذا كان لا يجوز لهما ما قبول الهدية ولا
الدعوة لخاصة لانها في معنى الرشوة وهي من أقبح ما يباح للقضاة والمفتين فكيف يجوز لهما
ان يأخذوا زائدا على أجر مثلهـ ما أي على مقدار ما يستحق كل منهما من الاجرة على مثل تلك
الخطوط اللهم اللهـ من الصواب وجبة الخطأ أمين ٤ قال العلامة الرملي وعما يتعلق بذلك
مسئلة سئل عن الوستـ مثل المفتي عما لا يمكنه أو عما يتعسر عليه جوابه باللسان ولا يصح عليه
بالكتابة كسائل المناهضات التي يدق كسورها جـ دا ولا تثبت في حفظ السائل هل يفرض
عليه الكتابة مع تيسرها أولا ولم أر من صرح بالحكم لكن الفطر الفقهى يقتضى وجوبها
عليه حيث تعسر أو يتعذر باللسان ويكون الجواب بالكتابة نائبا عن الجواب باللسان يخرج
عن هذه الواجب عليه من الجواب باللسان فيكتب المفتي ما يتعذر عليه أو يتعسر الفطرق
بلا كتابة حيث تيسرت له آلة الكتابة لا جعل القيام بالواجب فيه قرأ على السائل فيخرج من
العهدة ٥ ولا يجب عليه دفع الرقعة له ولا أن يفهمه ما يشق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل
كل ذلك خارج عن التكليف ولا يؤخذ المفتي بسوء حفظ السائل وقوله فهمه ٦ والحاصل ان
على المفتي الجواب بأي طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل الى القرض الا به فهو فرض
٧ وحيث كان في وسع المفتي الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه الجواب بها حيث تيسرت
اليه بلا مشقة عليه بان أحضره له السائل ولا يلزم المفتي بذلك ما من عنده له ومقتضى القياس
وجوب تخصصه له على المفتي كما هو الموضوع يحصل به ما هو المفروض عليه وهذا كما اذا تعين عليه
الاقتسام لم يكن في البلدة من يقوم مقامه في ذلك والاقتناء طاعة والطاعة يجب
الاستطاعة فما راعى في غيره من الطاعات راعى فيه فرضا وجوبا واستحب اياها ونفذها في مال
فيه ٨ ومثله في الخواشي الجوى (قوله وتعلمه في شرح الوهبانية) ٨ قال فيه والاصح

مطلب ١

السلطان اذا عزل قاضيا
لا يعزل مالم يبلغه الخبر

مطلب ٢

اذا قال المقرر اسمع
اقراره لا تشهد له ان يشهد
بجـلاف ما اذا قال له المقر
لا تشهد فلا يشهد عليه

مطلب ٣

في اخذ القاضي العشر
من مال الايتام والاقواق

مطلب ٤

اذا كان للقاضي عمل
في مال الايتام والعشر

مطلب ٥

المراد بالعشر ابرائيل ولو
زاد رد الزائد

منافية للضمان فيه صدق

الا ان يبرهن زيد على
كونه في غير ضمانه

فالقاضي يكون مبطلا
صدرا الشريعة * (فرع) *

نقل في الاشياء عن بعض
الشافعية اذ لم يكن

للقاضي شيء في بيت المال
فله اخذ عشر ما يتولى من

اموال اليتامى والاقواق
وفي الخمانية المتولى العشر

في مسئلة الطاحونة

مطلب ٦

لا يستوجب الاجر الا
بطور بقى العمل

القاضي من قولا من كل وجهه لان كونه امة لا ينفى الضمان عنه من كل وجه لانه بضمن
فيما لو كانت مروهنة او ماذونة مدبوبة فلم يرد أصل المسئلة في المجمع من الاقرار ٢ * (تقنة) *
السلطان اذا عزل قاضيا لا يعزل مالم يصل اليه الخبر حتى لو قضى بقضايها بعد العزل قبل وصول
الخبر اليه جاز قضاؤه وعن أبي يوسف انه لا يعزل وان عزل لم يملكه مالم يملكه غيره ويصل
صيانة لحقوق الناس ولو مات رجل ولا يملك له وارث فباع القاضي داره بجزو ولو ظهر وارث
بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض رجل له على رجل ألف درهم جياذقة زبوا وقال أنفقها
فان لم ترج فردها أنفقها فلم ترج قال أبو يوسف انه ان يرد ما عليه استحسن ان لا ما قبض من
الدارهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذ ارضى به فاذا لم يرض به لم يصير
حقه فيه فيكون القابض مقصرا في ملك الدافع باسمه فلا يبطل حق القابض وهو ان يختلف مالو
اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يردده ففقال له البائع به فانه لم يبيع رده على فخره على
البيع فلم يشتره اذ لم يردده وذلك لان المقر بوض عين حقه لانه معيب فلم يكن قول البائع به
اذ ناله بالتصريف في ملك البائع فكان مقصرا في ملك نفسه فيبطل حقه في الرد ٣ اذا قال
المقرر اسمع اقراره لا تشهد على وسعه ان يشهد عليه الا اذا قال المقر له لا تشهد عليه بما أقر به
لا يشهد به ان يشهد فلو رجع المقر له وقال انما هم منك له وذروا طلب منه الشهادة تقول ان اشياء
(قوله منافية للضمان) أي من كل وجه كما زاده في البحر ونقدهم الكلام عليه آتينا (قوله
كونه ما) أي الواقعة بين (قوله نقل في الاشياء) وعبارتها قال في بسط الانوار لا شافعية من
كتاب القضاء ما قلناه ٤ وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذ لم يكن للقاضي شيء
من بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من مال الايتام والاقواق ثم بالغ في الانتكار اه ولم أر هذا
لاصحابنا اه وما أحبت نقل الشارح العبارة على هذا الوجه لانه لا يظن بعض المتأخرين صحة
هذا النقل مع ان الناقل بالغ في انتكاره كما ترى كيف وقد اختلفوا عنه فاني أخذته من
بيت المال في ظنني في اليتامى والاقواق قال الشيخ خير الدين الزملي في حاشيته على الاشياء
ما نصه قوله ثم بالغ في الانتكار اقول يعني على الجماعة غير والمبالغة في الانتكار واضحة الاعتبار
لانه لو تولى على عشر من القاضيه لا ولم يلحقه فيه من المسئلة شيء فذا يستحق عشره ما هو مال
اليتيم وفي حرمته جات القواطع فما هو الا بهتان على الشرع الساطع وظلمة غطت على
بصائرهم فمعه وذباله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه قال المحوى
لا وجه للمبالغة في الانتكار بل وان يكون ذلك مقيدا اذا كان له عمل وأقله حفظ المال الى
أوان بلوغ الفاصر اه ٦ قال يبري زاده في حاشيته والاصواب ان المراد من العشر ابرائيل
عمله حتى لو زاد رد الزائد اه مدني (قوله لا يتولى العشر في مسئلة الطاحونة) أي اذا كان له
عمل قال ط هذه المسئلة لا محل لذكرها هنا على انها غير محررة وفي الاشياء وعبرة الخمانية رجل
وقف ضيعة على مواليه فبات الواف وجهه على القاضي الواف في يد القيم وجهه ل القيم عشر
الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة
يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة ٧ لان القيم ما يخذل ابطار بق الاجر
فلا يستوجب الاجر ابطار بق العمل اه وفي تطبيق الكبرى قاض نصب فيما على غلات

في البحر لو اتف لم طواف قطواب بالضم ان فقال كانت مية فاتفتم الا يصديق والشم ودان
 ينهمدوا انه لم يد كي بجكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه به كتاب
 الاستحسان المة مقدمة وهي لو قتل رجلا الخ فاجاب عنه بما نقله الشارح عن اقوال البرازية
 (قوله صدق قاض) وكذا الضمان على القاطع والاخذ لو اقر بما اقربه القاضي ووجه
 عدم الضمان على القاضي اتهم المما توافقه انه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهد الهاذ
 القاضي لا يقضي بالجور ظاهر ولا يضمن عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يضمن على
 القاضي كما في البحر (قوله وكذا لو زعم) اي المقتضى عليه لانه لو اقر القاطع والاخذ في
 هذا بما اقربه القاضي يضمن لانهم ما اقر بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع
 الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه
 بالتصادق اي قيد دفع قول القاضي الضمان عن نفسه وعن غيره ولو كان المال في يده الاخذ
 قائما وقد اقر بما اقربه القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه
 أولا يؤخذ منه لانه اقر ان المالك كانت له فلا يصديق في دعوى القتل الابحجة وقول المعزول
 ليس بحجة فيه بحر (قوله لانه اسند) اي القاضي (قوله الى حالة معهوده) فصار كما اذا
 قال طلقت أو اعتقت أو انجحتون وجنونة معهود ومنه المدعوى وهي واقعة الفتوى ٢
 لغير الرمي فاذا كانت الدهشة معهودة منه يقبل قوله واذا لم تكن معهودة لا يقبل قوله
 الا يضمن ولو اقر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقربه القاضي يضمن لانهم ما اقر بسبب
 الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره
 بخلاف الفصل الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ووجهل به ضم هذا أصلا فقال ٣ الأصل
 ان المقر اذا اسند اقراره الى حالة منافية للضمان من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ماذكر ومنها
 لو قال العبد اغبره بعد العتق قطعت يدي وأناعبد فقال المقر له بل قطعته وأنت حر قال قول
 للعبد ومنها لو قال المولى العبد قد أعنته أخذت منك غله كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال
 المعتق أخذتني بعد العتق كان القول للمولى ومنها لو قيل بالبيع اذا قال بعت وسألت قبل
 العزل وقال المولى بعد العزل قال قول للمولى ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما قال قول
 للمولى كل لانه أخبر عما لا يملك الانشاء وكذا في مسئلة الغلة لا يصديق في الغلة القائمة لانه اقر
 بالاخذ وبالاضافة يدعي عليه التملك ومنها لو قال الوصي بعد ما بلغ اليقين أنفق عليه كذا
 وكذا من المال وأنكر اليتيم كان القول للوصي لكونه أسنده الى حالة منافية للضمان وأورد
 في النهاية على هذا الأصل ما اذا اعتق أمته ثم قال لها قطعت يدي وأنت أمي فقالت هي قطعته
 وأنا سرقة قال قول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عنه داني حنيفة وأبي يوسف مع انه منكر
 للضمان باسمه الفعل الى حالة منافية للضمان فاجاب بالفرق من حيث ان المولى اقر باخذ مالها
 ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصديق في دعواه التملك وكذا لو قال لرجل أكلت
 طعمك باذنك فانكر الاذن يضمن المقر وذكر الشارح أي الزيلعي ان هذا الفرع غير محقق
 وهو كما قال كما في البحر أي لعدم جبريانه في صورة النزاع في أخذ غلة العبد وقطع يد الامامة كما
 لا يخفى كما في الحواشي السعدية ثم قال في البحر وقد خرج هذا الفرع ونحوه به زديناه على

اقراره برأيه (صدق) قاض
 (معزول) بلاعين (قال
 لزيد أخذت منك ألفا
 قضيت به) أي بالالف
 (ابكر) ودفعته اليه
 أو قال قضيت بقطع يدي
 في حق (وادي زيد أخذت
 الف (وقطعه) اليه
 (ظلم) وأقر بكونه (ما
 أكل الاخذ والقطع (في)
 وقت (قضائه) وكذا
 لو زعم فعله قبل العتق
 أو بعد العزل في الاصح
 لانه أسنده الى حالة
 معهودة

٢ مطلبه
 واقعة الفتوى

٣ مطلبه
 الأصل ان المقر اذا أسند
 اقراره الى حالة منافية
 للضمان من كل وجه فانه
 لا يلزمه شيء

والغائبين من آداه وقبض (قوله وقيل يقبل لوعده لا عالما) دخول على المتن قصد به اصلاحه
 وذلك انه أطلق أولا القاضى ولم يقيد بالعدل العالم بهما للجامع الصغير وهو ظاهر الرواية ثم ذكر
 التفصيل وقيل وهو على قول الماتريدى القائل باشتراط كونه عدلا عالما كما مضى عليه في الكتبخا
 مريانه وان أردت زيادة الدراية فارجع الى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان
 الصواب ان يحذف قوله عدل في أول المسئلة فانه من الشرع على ما رأينا بل الأولى حذف
 هذا القيل لكونه عين ما في المصنف ثم ان هذا القيل هو قائله أبو منصور لان عدم الاعتقاد
 انما عمل بالفساد والغلط وهو منتهى في العالم العدل وذكر الاسيحي ان المسئلة مصورة عند
 الامام في القاضى العالم العدل لانه اذا كان غير هذا الا بولى القضاء ولا يؤثر بامر بالاتفاق اه
 فيقاله أبو منصور كشف عن مذهب الامام اه (قوله وان عدلا جاهلا ان استقصى فاحسن
 تفسير الشرائط) بان يقول في حد الزنا في استقصى المقر بالزنا كما هو المعروف فيه وحكمت
 عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالحجة انه أخذ نصا من حرز لا شبهة فيه وفي
 القصص انه قتل عددا بلا شبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله
 غير الدليل دليلا كفاية (قوله صدق) أى يجب تصديقه وقبول قوله نعم المراد من جهله جهله
 بوقائع الناس لانهم افترض كفاية فانه يسأل المفتي ويحكم بقوله بخلاف جهله بما يترتب عليه
 عينه فانه يفسق فلا يكون عدلا فيكون من القسم الآتى بيانه (قوله فالةضامة أربعة) لانه
 اما عالم أو جاهل وفي كل اماعل أو فاسق (قوله أى سبع اشراعيما) للحكم فيمنه يقبل قوله لانتفاء
 التهمة اه مخ وانما أول الحجة بالسبب لعدم الاقرار ط (قوله صب دهنه لا انسان عند
 الشهود) لاحاجة اليه لانه مقر ط (قوله لانكاره الضمان) أى الضمان بالمثل لا بالقيمة والا
 كان مثله كاللان المتنجس مال بديل جواز بيعه فيجبر فيه بالقليل والتقليد فيكون مالا
 معصوما وايضا فان ظاهره ان القول له في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله في كونه
 متنجسا واما الضمان فلا فيضمن قيمته متنجسا فلا يكون القول له الا في أنهم امتحونة فيضمن
 قيمته امتحونة كما ناله أبو السوء وعن الشيخ شرف الدين الفزى يحشى الاشياء ويدل له عبارة
 الخاتمة قبيل كتاب القاضى من الشهادات والقول قوله مع عينه في انكاره اسم تلك الطاهر
 ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه انه صب زيتا غير نجس وتعامه فيها فراجعها وفي البرازية
 اراق زيت انسان أو سمه وقد وقعت فيه فارة ضمه وحينئذ فتمين ان المراد بعدم الضمان
 ضمان المثل لانه المقيد وان المراد بالضمان المثبت ضمان القيمة لانه بالنجس صار قيميا بالحواله
 المثلى ما صهره كيل أو وزن وكان على صفته الاصلية من الطهارة فان خرج عنه بالانجس صار
 قيميا كما هو صريح كلام البرازي ثانيا وفي فصول العمادى واذا تلف زيت غير في السوق أو
 سمه أو خله أو نحو ذلك وقال ألتفتم له كونه نجسا لانه ماتت فيه فارة فالقول قوله لان الزيت
 النجس ونحوه فديع في السوق وان ألتلف لحم قصاب في السوق وقال ألتفتم له كونه ميتة
 ضمن لان الميتة لا تباع في السوق فجاز للشهود ان يشهدوا أنهم اذ كية كفى الحيوانى الحيوية
 (قوله وأمر الدم عظيم فلا يمل) ألا ترى أنه حكم في المال بالسكرول وفي الدم حبس حتى بقر
 أو يحافوا كتم في المال باليمين الواحدة ونجس يمين في الدم (قوله بخلاف المال) قال

وقيل يقبل لوعده لا عالما
 (وان عدلا جاهلا ان
 استقصى فاحسن) تفسير
 (الشرائط صدق والا لا
 وكذا) لا يقبل قوله (لو)
 كان (فاسقا) عالما كان
 أوجاهه لالتهمة فالتضامة
 أربعة (الأربعة ايمان
 الحجة) أى سبع اشراعيما
 (صب دهنه لا انسان عند
 الشهود) فادعى مال كـ
 ضمه (وقال) الصاب
 (كانت) الدهن (نخبة)
 وأنكره المالك فاقول
 للصاب لانكاره الضمان
 والشهود يشهدون على
 الصاب لا على عدم النجاسة
 (ولو قتل رجلا وقال قتله
 لردنه أو قتله أى لم يسمع)
 قوله لا يوردى الى فتح باب
 العدو وان فانه يقتل ويقول
 كان القتل لذلك وأمر الدم
 عظيم فلا يمل بخلاف
 المال

البهتان العطف باو (قوله لجوب طاعة ولي الامر) بالآية النثر بقة ومن طاعته تسديقه
 قال العلامة البيري في أواخر شرحه على الأشباه والنظائر عند الكلام على شروط الإمامة
 ثم اذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد صار اماما يفترض اطاعته كافي خزنة الاكل
 ٢ وفي شرح الجواهر تجب اطاعته فيما أباحه الدين وهو ما يعود تنفعه الى العامة كعدم حارة دار
 الاسلام والمأبى من تناوله الكتاب والسنة والاجماع اه وفي النهاية وغير هاروى عن أبي
 يوسف لما قدم بغداد صلى بالناس العيد وكأنه هرون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس رضي الله
 عنهم اوردى عن محمد هكذا وتأويله ان هرون أمرهما ان يكبرا تكبير جده ففعل ذلك اذ لا
 لاسمه وقد نصحوا في الجهاد على امتثال أمره في غير معصية وفي التنازح عن المحيط اذا أمر
 الامير أهل العسكر بشئ ففعلوا في ذلك واحدا فالا مبر لا يؤدبه في أول وهلة ولكن ينحصر حتى
 لا يعود الى مثل ذلك بل يذكره فان عصاه به ذلك أدبه الا اذا بين في ذلك عذرا عند ذلك يخفى
 سبيله ولا يمكن بحجافه بالله تعالى لقد فعلت هذا بهذر اه وقد أخذ البيري من مجموع هذه
 النقول انه لو أمر أهل بلدة بصب يوم أيام بسبب الغلاء أو الوباة وجب امتثال أمره والله تعالى
 أعلم وقد قدم في العيد والاسواق واذنظر ما قدمه سيدي الوالد في باب الامامة من كتاب
 الصلاة (قوله ومنه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة ح (قوله حتى يعاين الحجة) زاد
 عليه بعض المشايخ ويشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه ومعه انه ان يشهد القاضي
 واحد على شهادة الذين شهدوا بسبب الحجة دلا على حكم القاضي والا كان القاضي شاهدا على
 فعل نفسه واستبعد في فتح القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلال
 والا كفتا بالواحد على هذه الرواية في حق يثبت بشاهدين وان كان في زمانه لا بد من ثلاثة آخر
 كذا ذكر الاستيعابي بحر (قوله واستحسنوه في زماننا) لان القضاة قد فسدوا وان لا يؤمنون
 على نفوس الناس ودمائهم وأموالهم ح فاز في العناية لاسيما قضاة زماننا فان أكثرهم
 يتولون بالرشا فحكمهم باطل اه ٣ والدارك غير ممكن (أقول) هذا في قضاة زمانهم فبالا
 في قضاة زماننا صلح الله تعالى أحوالنا جميعا آمين عنه وكرمه (قوله وفي العيون وبه يفتي) قال
 في البحر امكن وأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاة لا بد من الشهادة أنه صرح رجوع محمد الى
 قوله ما رواه هشام عنه اه فالماصل ان الشيخين فالقبول اخبار القاضي عن اقرار الخصم
 بما لا يصح رجوع المقر عنه كاقصاص وحده القذف والاموال والطلاق وسائر الحقوق وان
 محمد وافقه ما ولا ثم رجع الى ما ذكره من أنه لا يقبل الا بضم رجل آخر اليه ثم صرح رجوعه
 الى قوله ما ولا ثم رجع الى ما ذكره من أنه لا يقبل الا بضم رجل آخر اليه ثم صرح رجوعه
 وان أخبر عن ثبوت الحق بالبيعة فقال قات بذلك بينة وعدلوا وقيمت شهادتهم على ذلك تقبل
 في الوجهين جميعا وهذا في القاضي المولى أما الموزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن النهر
 أوائل القضاء (قوله الا في كتاب القاضي للضرورة) أي ضرورة اجراء الحق ولان الخيانة في
 مثله قلما تقع ونظيره الاقتصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه أي على قول
 محمد سواء كان قتلا أو قطعاً أو ضرباً ولو قال قضيت بطلاقة أو بعتقه أو ببيع أو ببيع
 أو اقرار لم يقبل قوله وفي التمثيل ويصدق فيما قال من التصرف في الاوقاف وأموال الايتام

٢ مطلبه

طاعة أولى الامر واجبة

لجوب طاعة ولي الامر
 ومنه محمد حتى يعاين الحجة
 واستحسنوه في زماننا وفي
 العيون وبه يفتي الا في كتاب
 القاضي للضرورة

٣ مطلبه

القضاة اذا تولوا بالرشا
 أحكامهم باطلة

أوبلا أمره (فاستحق) العبد (أومات قبل القبض) ٤٦ للعبد من الوصي (وضاع) الثمن (رجع المشتري على الوصي) لانه وان

نصبه القاضي عاقدا
نيابة عن الميت فترجع
الحقوق اليه (وهو يرجع
على القراء) لانه عامل لهم
ولو ظهر بعده للميت مال
رجع الغريم فيه بيده هو
الاصح (أخرج القاضي
الثالث للفقراء ولم يعطهم
اليه حتى هلك كان الهالك
(من مالهم) أى الفقراء
(والثالث للورثة) لما امر
(أمرك فاض) عدل
(برجم أو قطع) في سرقة
(أو ضرب) في حد قضى
به (بما ذكر) (وسلك فعله)

٢ قوله السر خكتي بضم
السين وسكون الراء وفتح
الخاء المعجمة والالف وفي
آخرها الفاء المثناة الفوقية
نسبة الى سر خكت قرية
بغرب حسان سرقة ينسب
اليها محمد بن عبد الله بن
قائل ذكره عبد الله القادر
في الطبقات اه منه

٣ أى مسئلة يسع القاضي
أو أمينه والرجوع فيها
بما ضمه للمشتري اه منه

٤ أى مسئلة يسع الوصي
والرجوع فيها بما ضمه
للاوصى اه منه

(قوله أو بلا أمره) هو مفعول بالاولى لانه اذا رجع عليه في الامر فلان يرجع عليه عند عدمه
بالاولى ط (قوله فاستحق العبد) أى من يد المشتري (قوله لانه وان نصبه القاضي عاقدا)
الاولى حذف هذا التعديل لانه انما يطهروا وصي القاضي والاقتضار على قوله لانه أى وصي
الميت عاقدا نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته كما في الهداية ليشمل وصي
الميت قال في الكفاية أما اذا كان الميت أو وصي اليه فظاهر وأما اذا نصبه فكذلك لان القاضي
انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا مقام القاضي (قوله فترجع) الاول حذف الفاء (قوله
اليه) كما اذا وكله حال حياته (قوله لانه عامل لهم) ومن عمل غيره عملا وحقه بسببه ضمان
يرجع به على من يقع له العمل (قوله ولو ظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه) أى في المال
الذي ظهر للميت (قوله بيده هو الاصح) قال سيدي الوالد فيه لا يجوز أن يخل بوضعه ما في فتح
القدير فلو ظهر للميت مال يرجع فيه الغريم بيده بلا شك وهل يرجع عما ضمن للميت ترى فيه
خلاف قيل نعم وقال مجد الاغة السر خكتي ٢ لا يأخذ في الصحيح من الجواب لان الغريم انما
يضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره وفي الكافي الاصح الرجوع لانه
قضى بذلك وهو مضطر فيه فقد اختلف الصحيح كما هو ١٥ وقوله بما ضمن للمشتري يفيد
ان الاختلاف في المسئلة الاولى ٣ لانه في الثانية ٤ انما ضمن للوصي لا للمشتري لكان
قال في البحر وقيل لا يرجع به في الثانية والاول اصح ١٥ والحاصل انه في الاولى اختلف
الصحيح في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فتنبه ووجدت في نسخة ترجع الغريم فيه بيده لا بما
غرم هو الاصح وهذه لا غبار عليها قال الخبي وقيل يرجع عما غرم أيضا وصح (قوله كان الهالك
من مالهم) لانه نائب عنهم في القبض (قوله لما امر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد
بما امر ان القاضي لا يضمن لانه عامل لهم والاولى ذكرها عنه دمعواها وانما كان الهالك من
مالهم لما يأتي في باب الوصي من قوله ٥ وصح قسمه القاضي وأخذ قسط الموصى لانه نائب
الموصى له فلا شيء له ان هلك في يد القاضي أو أمينه لكنه قال غنة وهذا في المكمل والموزون لانه
اقرار وفي غيره لا يجوز لانه مبادلة كما يبيع ومبادلة مال الغير لا يجوز فكذلك القسمة اه فيلنظر
هل فرق بين ان يكون الموصى له الغائب معينا أو مطلقا الفقهاء أو يجري القيد فيه وما يلحصر
(قوله أمرك فاض عدل) أى وعالم كذا قيد في المانق وغيره مدنى وكذا قيد في الصك
وهو الموافق لما في بعض نسخ المتن وهو قيد لا بد منه هنا لمقابلة قوله الآتى وان عدلا جاهلا قال
في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير لم يقيده به - ما أى العدالة والعلم ثم
رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله لم يعلم بعين الخسة أو بشئ من ذلك مع القاضي عدل وبه أخذ
مشايخنا اه وبه - هذا يظهر لك ان كلام المصنف ملحق من قولين لان عدم تقييده بالعدالة
والعلم مبنى على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبنى على قول الماتريدي وحينئذ ثبت
قيده الشارح بقوله عدل يجب زيادة عالم أيضا لكونه على قول الماتريدي ويكون قوله بعده
وقيل لا يقبل لوعده لا بما امره - تدركه كواقعة ان يقول وقيل لا يقبل ولولم يكن عدلا لعالم ما هو ما في
الجامع الصغير كذا أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى وسأبقى ته الكلام عليه قرى ان شاء الله
تعالى (قوله قضى به) أى بما ذكر أشار به الى أن افراد الضمير باعتبار المذكر كور ولا حاجة

بأمينه والاقبل قوله في اليمين والنكول وحده (نم اعلم) ان القاضي وأمينه لا ترجع حقوق عقد
بأمره لا يمين اليه ما بخلاف الوكيل والاب والوصي فلو ضمن القاضي أو أمينه عن مباعه لا يمين
به بل لو غصب صح بخلافهم وقيد بهم ضمان القاضي عند الاستحقاق لانه لو اخطأ في قضائه ضمن
كما اذا رجم محص - ما باربعة شهود وظهر أحدهم عبدا أو محدودا في قذف فدينه على القاضي
ويرجع به في بيت المال بالاجماع ٢ والاصل في جنس هذه المسائل ان القاضي متى ظهر خطؤه
فيما قضى يمين فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقضى له كما ودع والوكيل وان كان الخطأ
في المال فان كان قائما يمد المقضى له أخذه القاضي ورده على المقضى عليه وان كان مستمرا كما
ضمن قيمته ويرجع بذلك على المقضى له وان كان في قطع أو رجم ضمن ويرجع بما ضمن في بيت المال
اه ونعامة فيه (أقول) ٣ ملخص ما قيل في خطأ القاضي في غير الجور ان كان في مال لا في حد
خطؤه في مال المقضى له وان كان في حد فان ترتب عليه تلف نفس أو عضو وخطؤه في بيت المال
وان لم يترتب عليه شيء من ذلك كالجور فهدر هذا عند الصالحين وعند الامام رحمهم الله تعالى
يكون هدر في الحدود وترتب عليه تلف نفس أو عضو ولا كذا أفاده في الخاتمة من الحدود
والسير وهذا اذا لم يترتب عليه الجور وان تدر الجور كان ذلك في مال القاضي سواء كان في مال
أحد لم يترتب عليه تلف نفس أو عضو وتدر الجور يظهر فيما اذا أقر هو بذلك وخطؤه
بلا جور يظهر باقرار المقضى له في الاموال كن بان ان الشهود عبيد من لا باقرار المقضى له أو
تقوم البيينة على ذلك هذا خلاصة ما تحرر من النصوص المعقدة في هذه المسئلة كنمرح السير
الكمير السرخسي والهندية والخاتمة من الحدود والسير والاشباه من القضاء وحواشي
الطهطاوي وسيدى الودراعي السعدي (فالخاتمة) ان خطأ القاضي تارة يكون في بيت المال
وهو اذا اخطأ في حد ترتب عليه تلف نفس أو عضو وتارة يكون في مال المقضى له وهو اذا اخطأ
في قضائه في الاموال وتارة يكون هدر او هو اذا اخطأ في حد ولم يترتب على ذلك تلف نفس أو
عضو كنمرح السير مثلا وتارة يكون في ماله أي مال القاضي وهو اذا تدر الجور (قوله بخلاف
فائب الناظر) قيد لقوله ولا يخلف أي فانه يخلف كما يخلف الناظر قال في المنح ان نائب الامام
كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تقر بقرعة على المستحقين
فأنكر أو افاقول له كالميل لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فانه لا يمين عليه كالقاضي
اه (قوله ويرجع المشتري على الغرماء) لان البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم عند تعذر
جهلها على العاقد كما تجب العهدة على الموكل عند تدرجهما على الوكيل المحجور عليه كما اذا
كان العاقد عبدا أو صديقا يعقل البيع وكما رجل يبيع ماله فانه لا تعاق الحقوقي به ما بل
بموكله لان التزام العهدة لا يصح منه ما قصور الاهلية في الصبي وحق السيد في العبد كما في فتح
القدير (قوله لتعذر الرجوع على العاقد) أي لانه عقد لم ترجع عهدة الى عاقه فوجب على
من يقع له العقد والبيع واقع للغرماء فتكون العهدة عليهم كما في الدرر وفي فتح القدير الاصل
انه اذا تعذر تعاق الحقوق بالعاقد تعلق باقرب الناس الى العاقد وأقرب الناس اليه من ينفع
به ألا ترى ان القاضي لا يامر ببيعه حتى يطاب الغريم وأقرب الناس في صفة ثامن من ينفع به
العقد وهو الغريم (قوله ولو باعه الوصي) لافرق بين وصي الميت ومنصب القاضى مدني

٢ مطالع

لو اخطأ القاضي يضمن

٣ مطالع

ملخص ما قيل في خطأ

القاضي

بخلاف نائب الناظر
(ويرجع المشتري على
الغرماء) لتعذر الرجوع
على العاقد (ولو باعه
الوصي لهم) أي لاجل
الغرماء (بأمر القاضي)

لأنه شرط في العدد وان قوله عدل مفعول رجل قال في التلويح وهو الاصح (قوله ويستط) أي في الخبر (قوله سائر الشروط) أي مع العدد أو الاعداد على قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعدو والصبي وان وجد العدد أو الاعداد وقيل من فيه على هذا سبى الوالد (قوله في الشاهد) أي المشروطة في الشاهد والمراد به الخبر أي من الحرية والتلويح وأن لا يكون أعنى ولا محدودا في قذف مع العدد أو العدة والمعنى ويستط في الخبر ما شرط في الشاهد مما ذكر الالفاظ أنهم وحضور مجلس القاضي عنده خلافا لهما كما سبق (قوله وفيه في البحر) أي قيد عزل الوكيل بكون الخبر لا بد ان يكون فيه أحد شرطى الشهادة بالعزل القصدى احترازاً عما اذا كان حكمياً كمرت الموكل وجزئته مطابقة فانه يثبت وينعزل قبل العلم (قوله وبما اذا لم يصدقه) أما اذا صدقه قبل ولو فاسقا بحر وقدم (قوله غير المرسل) سبق قلم ومرواه كافي البحر غير الخصم ورسوله التلويح الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعاً حتى اذا أخره سقط طلبه (قوله فانه يعمل بخبره) أي الرسول مطلقاً وان كان فاسقاً أو صغيراً أو كذبه وظاهره ان ذلك يجزئ في كل ما ذكر فيه عزل بذلك وتسقط الشفعة بعد عدم الطلب بعده ويكون سكوت البكر بعد رضاه وقس الباقي مما أتى فيه ذلك وظاهره انى الامة ان لا بد ان يقول له انى رسول بعزل كافي البحر (أقول) وعلمه فلا بد للرسول ان يقول للمرسل اليه انى رسول اليك بكذا (تنبيه) يثبت العزل بكتاب الموكل اذا بلغه وعلم فانه كافي ط عن سرى الدين وسيد كره الشارح وأخر باب عزل الوكيل (قوله كما سيجي في باب) أي باب عزل الوكيل حيث قال ويثبت بمشافهته وبارساله رسولاً أو غيره اتفاقاً صدقه أو كذبه اذا قال أرسلني اليك لا بلغك عزله اياك الخ (قوله وان لم يقل جعلته أميناً في بيعه) بان قال له بيع هذا العبد فقط ولم يزد (قوله على الصحيح ولو الجلية) اعلم ان أمين القاضي هو من يقول له القاضي جعلته أميناً في بيع هذا العبد أما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه عهدت كره شيخ الاسلام خواهر زاده كافي البحر معزيا الى شرح التلخيص للقاسمي (أقول) والمسئلة مذ كورت في الفتاوى ولو الجلية من (قوله عبد الدين الغرماء) أي أرباب الديون ولم يذكر الوارث مع انهم اموالهم يكتفون في التركة دين أي نفوذ كان العاقد عاملاً في رجوع عليه بما لحقه من العهدة ان كان وصى الميت وان كان القاضي أو أمينه هو العاقد رجوع عليه المسترى لان ولاية البيع للقاضي اذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا يملك الوارث البيع كما في البحر (قوله أو وضع) أي هلك العبد من يد القاضي أو أمينه قبل التسليم الى المشتري كافي المنع فالانصب زيادة أو أمينه (قوله كالامام) وينبغي ان يجزئ نائب الامام كالامام لا بالقاضي انما قبل قوله بلايين لكونه نائباً عن الامام ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضي فعلى هذا يقبل قول أمين بيت المال بلايين وانما لم يضمن من ذكر لانه يؤدي الى تباعدهم عن قبول هذه الامانة فتعطل مصالح الناس عني قال في البحر وأشار الى ان أمينه لو قال بعث وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلايين وعهدة الخاقا بالقاضي وان العيب اذا كان ظاهراً يرد المبيع به ينظر القاضي أو أمينه واذا اوجب عين على مخدرة وجسه لها القاضي ثلاثة من العدول يستخلفها واحد وآخران يشهدان على عينها ونكولها فعلى هذا المستخلف ليس

(ويستط سائر الشروط)
في الشاهد وفيه في البحر
بالعزل القصدى وبما
اذا لم يصدقه ويكون الخبر
غير المرسل ورسوله فانه
يعمل بخبره مطلقاً كما سيجي
في باب (بايع قاض أو أمينه)
وان لم يقل جعلته أميناً في
بيعه على الصحيح ولو الجلية
(عبد الدين الغرماء) أخذ
المال فضاغ (ثم عني عند
القاضي) واستحق العبد
أوضاع قبل تسليمه (لم
يضمن) لان أمين القاضي
كالقاضي والقاضي كالامام
وكل منهم لا يضمن بل ولا
يختلف

ان صدقه عنانية (أو

مستور بن أوفاسقين) في
الاصح (كأخبار السيد
بجناية عبده) فلو باعه كان
مختاراً للفداء (والشفيع)
بالبيع (والبكر) بالشكاح
(والمسلم الذي لم يجر)
بالشرائع وكذا الأخبار
بمبشر بدشرا وبمجر
مأذون وفسخ شركة وعزل
قاص ومنولى وقف وهي
عشرة بشرط فيها أحد
شطري الشهادة لا لفظها

٢ مطلب

الفاسق إذا أخبر من أسلم
ولم يجر يلزمه العمل
بالشرائع في الاصح

اختار السر حتى قبول
خبر الفاسق فحبب عليه
الاحكام بغيره لان الخبر له
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم والعدل لا يشترط
في الرسول كما مر وصحة
الرباعي ورده في الفتح بان
عدم اشتراط العدالة
انما هو في الرسول الخاص
بالارسال والا فيلزم على
قوله أن لا يشترط العدالة
في رواية الحديث مقدمه
اه منه

٣ مطلب

البكر إذا أخبره رسول
الولي بالتزويج

الشفيع المسمى بنفسه وجب الطلب اجماعاً والرسول به حمل بغيره وان كان فاسقاً افتقاراً
صدقه أو كذبه كذا في الاستيعاب وكذا لو كان الرسول صغيراً وظاهر ما في العمادية انه لا بد ان
يقول له ان رسول يعزلك ومقيمك أيضاً بما اذا بلغه العزل ان كان العزل قصدياً أما اذا كان
حكماً كارت الموكل فانه يثبت وينعزل قبل العلم اه (قوله ان صدقه) أي الوكيل
حتى لو كذبه لا يثبت كما قدمناه عن اليقينية (قوله في الاصح) راجع للفاسقين خلافاً لما
في الكثر حيث قيد بالمستورين فان ظاهره انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبر
الفاسقين أقوى من تأثير خبر العدل بدليل انه لو قضى شهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة
فاسقين نفذ فلو أخبره بالعزل غير من ذ كر وتصرف صح تصرفه لعدم عزله كما في البحر (قوله
كأخبار السيد بجناية عبده) أي فانه يشترط فيه أحد شطري الشهادة أي العدد والعدالة
عنده خلافاً لما (قوله فلو باعه كان مختاراً للفداء) يعني اذا أخبره أحد من ذ كر ثم باعه كان
مختاراً للفداء فلا يكون مختاراً له بأخبار غير من ذ كر فدمعه البائع أو المشتري إلى ولي الجناية
فيما اذا باعه به دان أخيراً فاق مثلاً بالجناية وانما يدفعه اذا لم يعلم بجنائه المشتري أما اذا علم
فيكون مختاراً للفداء اقدمه على شرائه مع العلم بعيبه وأما اذا اعتق العبد كان الطالب
بالارش عليه أفاده أبو السعود (قوله والشفيع بالبيع) هو على الخلاف أيضاً فاذا أخبر
الشريك مثلاً بالبيع فسكت ولم يطلب فان كان الخبر عدلاً أو مستورين مثلاً قطعت شفيعته
لان أخبره مستور وبسكوته لا يعد مسلماً للشفعة (قوله والبكر بالشكاح) هو على الخلاف
أيضاً فلا يكون سكوته رضاً الا اذا أخبره عدل أو مستوران مثلاً أما اذا أخبره مستور
بشكاح وإيمافسكت لا يكون ذلك رضاً منها قال في البحر ثم اعلم ان الامام محمد انص على خمسة
منهم اولهم كرم مثله البكر وانما قالها المشايخ اه (قوله والمسلم الذي لم يجر) أي الذي
أسلم في دار الحرب فأخبره أحد من ذ كر (قوله بالشرائع) فانه اذا أخبره مستور لا يلزمه الشرائع
عنده خلافاً لما اذا أخبره عدل أو مستوران لم يمتنع حتى اذا ترك الفرائض يلزمه قضاؤها
٢ والاصح انه يكفي فيه خبر الفاسق كما في المفتاح جوي أي فانه يجب عليه الاحكام بغيره كما
في الرسول فانه لا يشترط عدالته ٣ كالبكر اذا أخبره رسول الولي بالتزويج كما يأتي قريبا ان شاء
الله تعالى (قوله وكذا الأخبار بعيب مر يدشرا) فلو قال له رجل عدل أو مستور ان هذه العين
معيبة وقدم على شرائها يكون راضياً بالعيب لان أخبره فاسق (قوله وبمجر مأذون) فاذا أخبر
المأذون بمجره عدل أو مستوران يجر لا اذا أخبره فاسق (قوله وفسخ شركة) أي من أحد
الشريكين لا يثبت الفسخ عند الاتحار الا بأخبار عدل أو مستورين فيمنع عن التصرف في مال
الشركة لان أخبره فاسق (قوله وعزل قاص) فهو على الحكم السابق قال في البحر ويغني
ان يزاد أيضاً عزل القاضي ولم أره اه قال سيدي الوالد وهو ظاهر لانهم مصرحون في كتاب
القضاء بانه ملحق بالوكيل كما قدمه أي صاحب البحر فيه اه (قوله ومنولى وقف) أي وعزل
منولى وقف أي على القول بصحة عزله لا بشرط أو على قول الكل ان كان شرط الواقف اه بجر
بجنا وقد مناه الكلام عليه مستوفى قبل ورقة عند الكلام على وصي القاضي (قوله أحد
شطري الشهادة) أي المدد والعدل وفي الحوائث السعدية أقول فيه إشارة إلى أن العدالة

الوصى بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل عن المحي وفي ان الوارث يملك ائمة ق الموصى بعقده تخييرا
 ونعنية او تدبر او كتابة ولا يملك الوصى الا الاول قال في الحواشي الخوية على الاشياء بحث
 ما اترك فيه الوكيل والوصى ان الوكيل يملك عزل نفسه لا الوصى بعد القبول ولا يشترط لقبول
 في الوكالة ويشترط في الوصاية وفيه قيد الوكيل بعاقبه الموكل ولا يقيد الوصى ولا يشترط
 الوكيل اجرة عليه بخلاف الوصى ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان
 لم يعلم به الوصى بخلاف الوكالة ويشترط في الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط
 في الوصى الالا العقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت
 الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقود للحفظ وفي ان القاضي يعزل وصى الميت بخيانة أو تهمة
 بخلاف الوكيل وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبت فانه يخلف
 على الثبات بخلاف الوكيل فانه يخلف على نفي العلم وهي في التنبه ولو اوصى فقرا أهلا بلخ
 فالفضل للوصى ان لا يجاوز أهل بلخ فان أعطى لاهل كورة أخرى جاز على الاصح ولو اوصى
 بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال فقرا هذه
 السكك لم يجز كذا في وصايا خزنة الالكيل وفي الخاتمة ولو قال الله على ان اتصدق على جنس
 فتصدق على غير لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور وذلك ضمن اه فهذا
 مما خالف فيه الوصى الوكيل ولو استأجر الموصى الوصى اتفق هذا الوصية كانت وصية له بشرط
 العمل وهي في الخاتمة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والالا اه ٢
 فهي خمس عشرة مسألة فالحفظ ٣ ثم اعلم ان وصى القاضي نائب عن الميت لاعن القاضي قال
 في البحر ولم أر ذلك في حكم وصاية قبل العلم وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف وينبغي ان
 يكون على الخلاف في جعل الناظر وصيا قال ثبت قبل العلم ومن جعله وكيلا قال لا ٤ وهو
 ان وكيل حتى ملك الواقف عزله لا بشرط اه قال سديدى والد المزمع بالابى السعد ومدة قضاءه ان
 تقريره في النظر بلا علم لا يصح ٥ ثم رأيت بخط الشيخ شرف الدين الغزى محشى الاشياء انهم
 لا يجبه لونه وصيا من كل وجه ولا وكيلا كذلك ٦ بل له شبه بالوصى حتى صح فقره في مرض
 موته وشبهه بالوكيل حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول أبي يوسف وأما على قول محمد
 فهو وكيل عن الموقوف عليهم كذا في الاشياء قال وقول محمد من كل اذمة قضى كونه وكيلا
 عنهم ان اهم عزله مع ان الظاهر من كلامهم انه لا يصح بل لعزله القاضي لم يصح اذا كان منصوب
 الواقف الا بخيانة اه ٧ قال انه وكيل مادام الواقف حيا وصى بعده وفاته والظاهر ان مراد
 محمد انه نظير الوكيل في شبهه اه م لا وكيل حقيقة اذ ليست ولايته منتم - م تأمل (قوله فلو علم
 الخ) وفي الهداية المكتبة كالخطاب ٨ (قوله ولون غير) أقول الخاتمة انظر ميز لا يظهر لانه
 لا يشترط في العلم الا القيز (قوله أو فاسق) أى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى
 هذا الفرق بين الوكالة والعزل لان في العزل أيضا اذا صدقه ينعزل كذا في غاية البيان يعقوبة
 (قوله ولا يثبت عزله الخ) هذا قوله وقال لا يشترط في الخبر هذه الا التميز لكونه ماله وله ان
 فيه الزام من وجه دون وجه في شرط أحد شرطى الشهادة اما العدد والعدالة قال في البحر
 لاطاقه وهو مقيد بان يكون الخبر غير الخصم ورسوله فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر

٢ مطلب

الوصى يخالف الوكيل في
 ١٥ مسألة

(فلو علم) الوكيل بالتوكيل
 (ولون) ميمز أو (فاسق)
 صح تصرفه ولا يثبت عزله
 (الا) اخبار (عدل) أو
 فاسق

٣ مطلب

وصى القاضي نائب عن
 الميت لاعن القاضي

٤ مطلب

الناظر وكيل لا وصى

٥ مطلب

تقريره في النظر بلا علم

٦ مطلب

الناظر له شبه بالوصى وشبه
 ما بالوكيل

٧ مطلب

الناظر وكيل في حياة
 الواقف وصى في موته

٨ مطلب

المكتبة كالخطاب فيقع بها
 علم الوكيل بالوكالة

وكيل بالبيع بان كان المالك قال للمشتري اذهب بعدي الى زيد فقل له حتى يبيعه بواكته عن
منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو ومنه يجوز ومنه الاذن للعبد والصبي بالتجارة
فلا يثبت الا بعد العلم والامر بالمدح حتى لو جعل امرها بالايصير الامر يدها ما لم تلم فلو
طلعت نفسها قبل العلم لم يقع خاتمة وفي شرح المجموع لابن ملك اذا قال المولى لاهل السوق
يا بعهوا عدي فلا يبايع صيرماذ وناقيل العلم بخلاف ما لو قال اذنت لعدي فلان ولم يشهد بين
الناس فلم العبد به شرط كافي البحر (قوله خلافة) فلا توقف على العلم كتصرف الوارث. لمكا
وولاية حتى لو باع الجدمال ابن ابنة بعد موت الابن من غير علم عوته جاز لكن قال في البحر ثم اعلم
انه وقع في الهداية هنا ان الوصية خلافة كالورثة وهو مشكل فان المصرح به ان ملك الموصي
له ليس بطريق الخلافة كذلك الوارث قال المصدر انه يمد في شرح أدب القضاء ان الموصي له
ليس بخليفة عن الميت ولهذا لا يصح اثبات دين الميت عليه وانما يصح على وارث أو وصي ولو
أوصى له بعد ما اشتراه فوجده الموصي له عيبا فانه لا يرد بخلاف الوارث ويصير الوارث مغرورا
لو استحققت الحرة بعد الولادة كالورث بخلاف الموصي له اهـ ولم أر أحدا من الشارحين بينه
وقد ظهر لي ان صاحب الهداية أراد بالخلافة ان ملك كل منهما يكون بعد الموت لاي معنى انه قائم
مقامه ومما يدل على عدم الخلافة ما في التخصيص بعد بيان ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراء
ما باع الميت باقل مما باع قبل فقد الثمن بخلاف الوارث وقد مناه عن بيع المال أول كتاب البيوع
اهـ (أقول) وقد سبق صاحب البحر الى ذلك صاحب الكفاية حيث قال قوله لان خلافة كهى
أى كالورثة من حيث انه ما يشتمل ان الملك بعد الموت اهـ وفي البحر أيضا ثم اعلم ان صاحب
الهداية ذكر هنا ان الوصية خلافة لانيابة كالورثة وقال قبله ان الوصية خلافة كهى وقد ضنا
ما في الثاني وأما الاول فالمراد به انه خليفة الميت في التصرف كالوارث لافي الملك بخلاف
الخلافة في الوصية فانها في الملك لافي التصرف ومما يدل على أن الوصى خليفة الميت ما في خزنة
المقتنين لومات عن وصى وابن صغير ودين فقبضه الوصى بعد بلوغ الصغير جاز الا انه ثم اعلم
انهم فرقوا بين الوارث والوصى في مسئلة لو أوصى بعتق عبد ملك الوارث اعتماقه فنجيز او تعليقا
وتدبير او كتابة ولا يملك الوصى الا التخيير وهى في التخصيص اهـ (قوله والوكيل نيابة) أى عن
الموكل فالموكل أثبت له ولاية التصرف في ملكه لا بطريق الخلافة لبقائه ولاية الموكل فلا بد من
العلم ولو أودع ألقاه درجل ثم قال المالك أمرت فلا نأقبضها منه ولم يعلم فلان يكونه مأمورا
بالقبض فقبضه وثاق عنده فالملك بالخيار في تضمين أي ما شاء ولو علم المودع فقط فدفع للأموور
المدكور فثاق عنده لا ضمان على أحد لان المودع دفع بالاذن ولو لم يعلم أحد ههما فقال
المأمور ادفع لي وديعة فلان لا يدفعها الى صاحبها أو ادفعها الى توكون عندي لصاحبها فادفع
فضاعت فلما لا تضمين أيهم اشاء عندهما بحر عن الخاتمة ٣ ثم اعلم ان الوصية والوكالة
يحتجمان ويقتزمان في مقتضى الكتاب وفي ان الوصاية من الميت لا تقبل التخصيص
بخلاف وصى القاضى فانه يتخصص والوكالة تقبل التخصيص وفي انه يشترط في الوصى ان يكون
مسلم احرا بالغ عاقل بخلاف الوكيل الا العقل وفي ان الوصى اذا مات قبل تمام المصلحة نصب
القاضى غيره ولو مات وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عن المفقود للعقود وفي أن القاضى يعزل

والفرق ان تصرف الوصى
خلافة والوكيل نيابة

٣ مطلب

الوصاية والوكالة يحتجمان
ويقتزمان

(قوله ثم فعل ذلك) أي الخلف عليه (قوله فلا يلزمه شيء) يعلم منه كما قال المقدسي ان المعتمد
 الملك حين الخلف لا حين الخلف اه ووجه المسئلة انه حين الخلف لا حاله (أقول) ويعلم
 منه ان المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية لا يدخل في ملكه حتى يراه ويرضى به قال الشيخ أبو
 الطيب مدني (أقول) الذي يظهر لي أنه يدخل في ملكه ~~لأنه~~ غير لازم واللازم أن يخرج
 البطلان من ملكه ولا فائدة له والمسئلة فتحتاج الى المراجعة وما نقله عن البحر عزاه في البحر الى
 لولو الطيبة في الحيل آخر الكتاب وعامة فيها حيث قال وان كان له يكون على الناس يتصلح على
 لان المدين مع رجل بشوب في منديل ثم فعل ذلك ويرد الثوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا
 يحث اه (قوله لزمه بقدر ما علق) ولا يلزمه شيء بعد لانه بمنزلة النذر بما لا يعلق وكذا يقال
 فيما بعد (قوله ولولم يكن له شيء لا يجب شيء) الطاهر ان التعليق ليس بشرط حتى لو فجز النذر
 وقال على أن أنصدق بالف درهم كان الحكم كذلك فان كان ذلك دون الميزان التصديق وان لم
 يكن عنده شيء لا يلزمه فراجع وحتى قال في الهراية ومن نذر ثوبا طاعة فله الوفا به اقلوه
 صلى الله تعالى عليه وسلم من نذروه في فعله الوفا به يسمى وان علق النذر بشرط فوجد الشرط
 فعليه الوفا بنفس النذر لا طلاق الحديث ولان المعاق بالشرط كالمعز عنه وعن أبي حنيفة انه
 رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا ففلي حجة او صوم سنة او صدقة مائة ما لم يكن جزاءه عن ذلك
 كفارة معين وهو قول محمد ويخرج عن العهد بالوفا به يسمى أيضا وهذا اذا كان شرط الا بريد
 كونه لان فيه معنى العين وهو المنع وهو بظاهره نذره في تغييره يعيل الى اى الجهتين شاء بخلاف
 ما اذا كان شرط ابريد ~~كونه~~ كقوله ان شئني الله صريضي لانه دام معنى العين فيه وهذا
 اتفق عليه هو الصحيح اه وعليه معنى في متن مجمع البحرين والدرر والقرور أفتى به اعميل
 الزاهد ومشايع بلخ وبعض مشايخ بخاري واخبره شمس الآمنة والقاضي المروزي وقال في
 البرازية وعليه الفتوى وقال في القبض والمفق به ما روينا عن أبي حنيفة من رجوعه وقد
 أوضح المسئلة الالة الشرع بلالى في رسالة مهاها تحفة التحرير واسماء الناذر ابقى
 والافقير بالتخيير على الصحيح والتحرير فلما راجعها من رام ذلك (قوله وصح الايصاء) أى من
 شخص لشخص على صغيره أو وصيته ٢ قوله فصع تصرفه ٣ أى من غيره لم بالايصاء واذا
 تصرف بعد قابلا فلا يتكمن من اخرج نفسه منه والافله اخرج نفسه اذا علم لعدم القبول
 لانه لا يخفى ان من ~~حكم~~ الوصى انه لا يعلق عزل نفسه به بعد القبول حقيقة أو حكما وظاهرا
 ما هنا تبين ان كثرة انه يصير وصيا قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير به بة كناية عليه
 في البحر ولذا قال في نور العين من ٢٣ عازيا مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز
 استخرا انا وبه من ذلك قبولاً منه لا وصاية ولا يعلق عزل نفسه اه فكان على السارح أن
 يقول ان تصرف قبله بدل قوله فصع تصرفه فتنبه (قوله لا يصح التوكيل بلا علم ولا وكيل)
 فلو باع الوكيل قبله لاله لم يجوز بغير اى لم يلزم فيكون بيع الفضولي فيتموقف على اجازته
 بهد اه لم أو على اجازة الموكل كافي منحة الخالق لاسبى الوالد وفي البرازية عن النسيان
 خلافه وفي البحر اما اذا علم المشتري ولو كالة وتقرى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه

ثم فعل ذلك ثم يرد به بخيار
 الرؤية فلا يلزمه شيء ولو
 قال ألف درهم من مالى
 صدقة ان فعلت كذا ففعله
 وهو يملك أقل لزمه بقدر
 ما يعلق ولولم يكن له شيء
 لا يجب شيء (وصح الايصاء
 بلا علم الوصى) يصح تصرفه
 (لا يصح التوكيل بلا علم
 وكيل)

٢ قوله أو وصيته هكذا
 بالاصـل والذى في ط أو
 تركته

٣ مطابـ
 لا يشترط علم الوصى بالايصاء
 بخلاف الوكيل

٤ مطابـ
 علم المشتري بالوكالة دون
 الوكيل يصح

كيف يثبت حقه فيه اذا تعين لانا قول مثل هـ ذاعير يمنع الاتري ان الموصى له بثلاث المال
لا يثبت حقه في القصاص ومتى انقلب ما لا يثبت حقه فيه اهـ (قال) سيدي الوالد ويمكن أن
يوفق بين القولين بهذا فتدبر والله تعالى أعلم اهـ ويقتضي التأمل عند الفتوى لان كلام كل
متكلم يفي على عرفه فاذا كان العرف ان المال يقع على ماسوى العقار والدين أو يتم الكل
فدقتى به (قوله لانم أخت الميراث) أى والميراث يجرى فى كل شئ أى فى الدين والعين (قوله)
مالى أو ما املكك صدقة الخ) أما لو قال الله على أن أهدي جميع مالى أو ملكى فانه يدخل فيه
جميع ما يملكه وقت الحلف بالاجماع فيجب أن يمدى ذلك كله الا قدر قوة فاذا استنفاد شيئا
انصدقت به وفي مسئلة المصنف يدخل الموجود وقت القول فى المنجز أما لو كان معلقا بالشروط
فخو قوله مالى صدقة للمساكين ان فعل كذا دخل المال القائم عند اليقين والحادث بعده
قال سيدي الوالد ظاهره انه بدون التخييل لا يشمل الحادث بعده اليقين وهذا بخلاف الوصية
لما فى الحاشية ولو قال أو صيت بثلاث مالى افلان ولائس له مال ثم استنفاد ما لاومات كان للموصى
له ثلث ما ترك ثم قال بعده ولو قال عبيدى لفلان أو برادىنى لفلان ولم يصف الى شئ ولم ينسبهم
يدخل فيه ما كان له فى الحال وما يستفيد قبل الموت اهـ يمكن قد يقال الوصية فى معنى المعاق
وفى حاشية أبى السعود وقوله والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط يمكن ذكر
الاى ارى ما نصه لوعاقه بشرط دخل المال الموجود عند اليقين والحادث بعده الى وجود
الشرط اهـ فظاهر قول المصنف مالى أو ما املكك الخ دخول الدين أيضا وفيه ما قدمناه
آتية من الخلاف والتوفيق (قوله فهو على جنس مال الزكاة) أى أى جنس كانت بلغت نصيبا
أو لأحد من دين من غرق أو لا ولا يتصدق به بذلك من الاموال لانم اليثبت باموال الزكاة
وقال زفر يلزمه التصديق بالكل لان اسم المال يتناول الكل ولنا انه يعتبر بإيجاب الله تعالى
قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وهو خاص بالفقير وعروض التجارة والسواهم والغلة
والثمرة العشرية والارض العشرية لان الاعتبار بجنس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن
قدرها وشرطها فان قضى دينه لزمه أن يتصدق به بقدره عينى وغيره قال ط ولا تدخل
الارض العشرية عند الطرفين ولا الخراجية اتفاقا اهـ وخرج رفيق الخدمه ودور السكنى
وأما المنازل وما كان من الخواص الاصابية قال فى البحر وتسوية المصنف بين قوله مالى وبين
قوله ما املك هو الصحيح لانم ما يتبعه لان استعملوا واحد اذ كان فيهما القياس والاستحسان
خلافا لبعض واختاره فى الجمع والهداية وذكر القاضى الاسيحي ان الفرق بين المال والمالك
انما هو قول أبى يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوى فى مختصره اهـ (قوله)
أملك منه قدر قوته) لم يبين فى الميسوط قدر ما يملك لان ذلك يخالف باختلاف الاعمال
وباعتبار ما يجدد له من التحصيل فيسلك أهل كل صناعة قدر ما يكتفيه الى أن يتجدد له شئ قال
ط المتأخرون قدروا هذا القدر فقالوا فى المحترفين كلفه نفسه وعياله قوت يومه وصاحب
الغلة وهو أجرة الدار ونحوها يملك قوت شهر وصاحب الضيعة يملك قوت سنة وصاحب
التجارة يملك قدر ما يكتفيه الى أن يتجدد له شئ اهـ (قوله تصدق بقدره) أى بقدر ما أملك
(قوله خيلته) أى ان أراد أن يفعل ولا يثبت (قوله ابيع ملكه) أى مما يجب فيه الزكاة

مطلب

فى التوفيق بين القوانين فى
دخول الدين فى الوصية
وعدم دخوله

مطلب

من قال جميع ما املكك
صدقة

مطلب

أوصى بثلاثة افلان وليس
له مال ثم استنفاد تصح
الوصية

لانم أخت الميراث (ولو قال
مالى أو ما املكك صدقة فهو
على) جنس (مال الزكاة)
استحسانا (وان لم يجد غيره
أملك منه) قدر (قوته)
فاذا ملك غيره (تصدق
بقدره) فى البحر قال ان
فعلت كذا فاما املكك صدقة
فخيلته ان يبيع ملكه من
رجل بثوب فى منديل
ويقبضه ولم يره

مطلب

مالى أو ما املكك سواء فى
الصحيح

مطلب

لو قال ان فعلت كذا فما
املكك صدقة فالحيلة فى
الفعل وعدم الحلف الخ

(قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت في يده أو ما في دعوى الدين عليه فانه ينتصب خصما عنهم وان لم يكن في يده عين تركه لان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف العين المدعى بها كما تقدم آتفا وقد علمت ان ذلك فيما اذا كان الوارث مدعى عليه وأما اذا كان هو المدعى ارث العين على ذي اليد فان أثبت كان القضاء بالارث له ولبقية الورثة اذا ادعاه ارثا له ولهم وان لم يثبت ودفع المدعى عليه دعوى المدعى بان مورثك باعها مني مثلا وأثبت الشراء تدفع دعوى الارث في حق الحاضر والغائب كما أفاده الطحاوي عن أبي السعدي (قوله فيما ذكر) من أخذ الحاضر حصته وترك باقية في يد ذي اليد وقيل يوضع عند عدل الى حضور صاحبها وفي الجوى ٢ ولو كانت الدعوى في منقول قيل يؤخذ منه انفاقا لا احتياج المنقول الى الحفظ والنزع من يده يبلغ في الحفظ كى لايقله أما العقار فيحفظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاف وقول الامام في المنقول اظهر لما جتمع الى الحفظ والترك في يده أو بلغ فيه لان المال بيد المدين أشد حفظا وبالاستحسان صاير ما ولو وضع عند عدل كان أمينا كذا في الكافي والفتح وغيرهما وبجاء العلامة المقدسي بان النزع من يد الظالم يبلغ في الحفظ باحتمال هروبه أو تحمله بوجه ما لم يتأمل اه (قوله ومثله في البحر) فانه يحكى مقابل الاتفاق بقيل ط (قوله انه لا يؤخذ) أى المنقول لو مقر أى كالعقار وهذه العبارة توهم ان العقار لم يجهه وعلى عدم أخذه لو مقر وليس كذلك فان الحكم فيهما واحد كما لم يمسس (قوله أو وصى له بثلاث ماله) ٣ وكذا لو قال ثلثي افلان أو سدسى فهو وصية جائزة وقيد بالوصية لانه لو قال ثلث مالى وقف ولم يزد قال في البرازية من الوصايا ان كان ماله دراهم أو دينار فقول له باطل وان ضامعا صار وقفا على الفقراء ولو قال ثلث مالى لله تعالى الوصية باطله عندهما وعند محمد يصر الى وجوه البر ولو صرح به الى سراج المسجد يجوز ولو قال ثلث مالى في سبيل الله فهو لغزو فان اعطاه حاجا منقطعا جاز بحر (قوله يقع ذلك على كل شئ) وهل تدخل الديون في الوصية في الخسائية لا وكلام الشارح في الوصايا يمد دخوله في الوصية بالمال لانه يصير مالا بالاسمية فاقفناه الوصية خصوصا قالوا انما أخت الميراث وهو يجري فيها وكذلك كلام الوهبانية يشير الى الخلاف ورجح الدخول حيث قال

وفي ثلث مالى يدخل الدين أحمد بن محمد بن الحسن في شرحه المسئلة في الفقيه راضى البرهان صاحب المحيط وقال لو وصى بثلاث ماله لا يدخل الدين ثم رضى للاصل وقال يدخل قال المصنف وفي حقه من فتاوى فاضل خان رواية دخول الدين في الوصية بثلاث المال والمراد بدخولها ان يدخل ثلثها في الوصية ولا يستقط فيجعل كأنه لم تكن اه ٤ وفي وصايا الكنز وصى له بالنصف والعين ودين فان خرج الاف من ثلث العين دفع اليه والاف ثلث العين وكل ما خرج شئ من الدين له ثلثه حتى يستوفي الاف وهذه غير مستلزمة وما نقله عن حفظ ابن وهبان يخالفه ما ذكره في البحر عن الخسائية من عدم دخول الدين ورأيت في وصايا الظهيرية اذا كان مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فاوصى لرجل بثلاث ماله فانه يأخذ ثلث العين دون الدين ألا ترى ان حالف ان لا مال له وله ديون على الناس لم يحنث ثم ما خرج من الدين أخذ منه ثلثه حتى يخرج الدين كله لانه لما تعين الخارج مالا التحق بما كان عينا في الابتداء ولا يقال المالم يثبت حقه في الدين قبل أن يتعين

والعين (ومثله) أى العقار
(المنقول) فمما ذكر في
الاصح) درر لم يكن اعتمد في
المال في انه يؤخذ منه اتفاقا
ومثله في البحر قال واجمعوا
على انه لا يؤخذ من لومة قمر
(أوصى له بثلاث ماله يقع
ذلك على كل شئ)

٢ مطلب
هل ينزع المنقول من يد
ذو اليد

٣ مطلب
أوصى بثلاث ماله جاز

٤ مطلب
هل يدخل تحت الوصية
بالمال ما على الناس من
الديون قولان

الحاضر خصه ما عنه ذكره العتاي عن مشايخنا وفي جامع الفقه وابن من السابع والعشرين
ولو اودع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصه ما
اذ ينتصب أحد الورثة خصه ما عن الباقي لو كان العين بيده بخلاف الاجنبي اه (أقول)
نقوله بخلاف الاجنبي أي غير الوارث تكون العين في يد فادعى عليه فلا يتعاضد القضاء عليه
إلى غيره بان تكون شركته وبين غيره فلا يكون الشريك الغائب مقضيا عليه سيدي الوالد
(الثاني) انما لا تسمع دعوى الغائب اذا حضر بشرط أن يصدق ان العين ميراث بينه وبين
الحاضر امالوا أنكم الارث وادعى أنه اشتراها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على
الحاضر قضاء عليه فسمع دعواه وتقبل بينته فالاصل انه انما ينتصب خصه ما عن الباقي
بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وان لا يكون مقسومة وان يصدق الغائب على انما ارث
عن الميت المعين (الثالث) انما يكفي ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به امالوا دعى
حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقي (الرابع) ادعى يثبات قال ذواليد انه ملكي ورثته
من أبي ذوالقضى عليه أي على ذى اليد أي يبرهان المدعى يظهر على جميع الورثة لان العين كلها
في يده غير مقسومة فانما لا حدمتهم ان يدعيه بجهة الارث اذ صار ورثتهم قضاء عليه فلا
ادعاء أحدهم ملكا طاقا قبل اذ لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعى ذواليد ملكا طاقا
لا ارثا لانه الورثة مقضيا عليهم فلم يأخذ بدعوى الارث لكن ليس لذى اليد حصته فيه اذا
قضى عليه (الخامس) اذا كان الورثة كبارا غيبا ومغارا نصب القاضي وكبلا عن الصغير
لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل جميع الورثة (السادس) اذا
أثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع دينه مما في يد الحاضر ثم
يرجع الحاضر على الغائب بجمته (السابع) يخلف الوارث على الدين اذا أنكر أي على العلم
وان لم يكن للميت تركة (الثامن) يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للميت تركة (التاسع)
لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي وكبلا للدعوى كما في أدب
القاضي للخفاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بخصم انتهى بزيادة (أقول) قال سيدي
في حاشيته عليه يجب تقييده بما اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه أما اذا وكله بان يدعى ويدعى
عليه أيضا تسمع دعواه والدعوى عليه ويملك في ذلك ما يملك السلطان لانه فوض اليه ما يملك
وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك ان المزارع لا يصلح خصم لمن يدعى الملك في
الارض وكذلك المقاطع المسمى بلغتهم تبارياتا مل هذا وسئل شيخنا ابن الحنفى عن هذه
المسئلة فاجاب بما ذكره الشيخ زين ههنا اه (قوله والحق الخ) لارتباط له بما قبله لان ما قبله في
اتهاب أحد الورثة خصه ما للميت وهذا الفرق في انتصاب أحدهم خصه ما فيما عليه قال في
البحر وكذا ينتصب أحدهم فيما عليه مطابقا كان دينه وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها
في يده ليكون قضا على الكل وان كان البعض في يده نفذ بقره كما صرح به في الجامع الكبير
وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونها في يده في دعوى الدين أيضا
وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره هو اه وفي حاشية أبي السعود
عن شيخه ووجه الفرق بينهما ما ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين اه

والحق الفرق بين الدين

مطلب
وكيل بيت المال ليس بخصم
الا اذا وكله السلطان في ان
يدعى ويدعى عليه لا بالجم
والحفظ

بالبين وهو محتمر قوله بشهود (قوله كذا اتفاقا) يعني واتفاق فيما اذنت الدين والارث
 بالشهادة ولم يقل الشهود لان العلم له وارثا غيره هم اما اذا ثبت بالاقرار يؤخذ كقيل بالاتفاق
 (قوله ولو قال الشهود ذلك) أي لان العلم له وارثا وغيره (قوله لا) أي لا يؤخذ منهم كقيل
 سواء كان وارثا يجب بحال أولا (قوله اتفاقا) تقدم بيان الصر في الحاصل (قوله ادعى)
 قال في جامع الفقه ولين من الرابع ادعى عليه ما ان الدار التي بيد كماله هي من علي أحدهما
 ولو الدار في يد أحدهما باورث فالحكم عليه حكم على الغائب اذا حدد الورثة فيصيب خصمه ما
 لم يبق له ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاءه على الغائب بل يكون قضاءه على يد الحاضر على
 الشاخص ولو لم يبد أحدهما بشرا لا يكون الحكم على أحدهما حكم على الآخر اهـ (قوله ارثه)
 قيد به لانه لو شرا لا يكون الحاضر خصما عن الغائب كما تقدم (قوله مشاعا) يعني ينتفع به
 اتفاقا مع المشاع لانه يقسمه ويقرضه لانه سياتي في القسمة فان برهن وارث واحد لا يقسم ذلك بل
 من حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا أو موصى له (قوله جدد ذواليد دعواه اولم يجحد) هذا
 التعميم غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد أجمعوا انه لا يؤخذ
 بالكفيل في صورة الاقرار والשוב أن يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل
 الشبوت بالاقرار ولا كفيل فيه اتفاقا وبالمينة وفيه الخلاف وحينئذ يسقط قول جدد دعواه
 اولم يجحد اهـ ط واجب عنه سيدي الوالدان هذا التعميم راجع الى قوله وترك باقية أشار به
 الى الخلاف فانهم (أقول) عبارة الهداية والجمع والبحر وغيره ان ساوي عبارة المصنف
 وهي عبارة من الدار وكانهم قسما له في ذلك لوضوح المراد ويمكن أن يجاب عنه بان قوله وترك
 باقية مستأنف ليس من تمام حكم البرهان ويكون المراد بيان مسئلة وفقيمة وهي أخذ المدعى
 النصف اذا برهن ومسئلة خلافية وهي ترك الباقي مع ذي اليد مطلقا وأشار الى الخلاف
 بالتعميم بقوله جدد أولا وهذا ما ظهر لي نعم الاولى ما في شرح ادب القضاء حيث ذكر ان المدعى
 يأخذ النصف ويترك الباقي مع ذي اليد عند الامام وعنده ما ينزع منه أي ويجعل في يده أمين
 ثم ذكر انهم أجمعوا انه لو معة راينزع الباقي منه أيضا (قوله لا قالوا) أي في صورة الجحد
 حيث قال لا جدد ذواليد يؤخذ منه ويجعل في يده أمين تخليته بجموده والترك في يده فلا
 نظري ترك في يده فهو راجع الى قوله وترك باقية في يده لا لقوله بلا كفيل فانه لا خلاف
 فيه وله ان الحاضر ليس بخصم عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض بالخصم كما
 اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه اخبره لا يتزعمه منه بالخصم وقد ارتفع جموده بقضاء القاضي
 بالكل بحر (قوله خصما الميت) الاوضح عن الميت (قوله حتى تقضي منها دينه) وتقضي
 منها وصاياه (قوله ثم انما يكون خصما) أي عن بقية الورثة فيما يدعى على الميت (قوله بشرط
 تسعة) الاولى أن يقول ثلاثة الاول كون العين كاه في يده وان لا تكون مقسومة وان
 يصدق الغائب انما ارث عن الميت العين كافي البحر والمحوى (قوله مبسوط في البحر) ليس
 بجميع المذكور في البحر شرط بل به شرط وبهضه أحكام ونصه * (تقييدات) * (الاول)
 انما يقصد الحاضر الذي في يده العين خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضرين
 والغائب فان قدمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر أمواله فلا يقصد

كثلا اتفاقا ولو قال
 الشهود ذلك لا اتفاقا
 (ادعى) على آخر (دارا)
 انفسه ولا خفيه الغائب
 ارثا (وبرهن عليه) على
 ما ادعاه (أخذ) المدعى
 (نصف المدعى) مشاعا
 (ترك باقية في يده اليد)
 بلا كفيل جدد ذواليد
 (دعواه اولم يجحد) خلافا
 لهما وقولهما استحسن
 نهاية ولا تعاد المينة ولا
 القضاء اذا حضر الغائب في
 الاصح لا تصاب أحد الورثة
 خصما للميت حتى تقضي
 منها دينه ثم انما يكون
 خصما بشرط تسعة
 مبسوط في البحر

تلوم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه من يحجب كالاخ او من لا يحجب كالابن كما في البرازية من
 العاشرة في النسب والارث قال الصدر الشهيد وحاصله المدعى لو يبرهن على انه مات مورثه ولم
 يذ كر واعد الورثة ولا قالوا الا انه لم له وارثا فانه لا يقضى له وان يثبتوا عددهم وقالوا لا نعلم له وارثا
 غيره ما ذ كر فان كان من لا يحجب فانه يقضى له القاضي ولا يتأني ولا يكفل وان كان من يحجب
 بحال تاني ثم قضى وان شهدوا انه ابنه او وارثه وانه مات وتركه ميراثا لم يقو لو لم نعلم له وارثا
 غيره تلوم القاضي زمانا ثم قضى ولا يؤخذ منه كقيل عند الامام خلافا له ما و يدفع لاحد
 الزوجين او فر النسيئين عند أبي يوسف وعند محمد اقله ما ٨١ وروى عن الامام انه قال في
 اخذ المـ قيل هـ ذائبي احاطا به بعض القضاة وهو ظلم وعنى بالبعض ابن أبي ليلى قاضي
 الكوفة وأوردانه بجته ووجهه ما جوروان أخطأ فلا وجه له نسبته الى الظلم وقد قال الامام
 كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد أي مصيب في اجتهاده بحسب ما عنده وان أخطأ الحق
 في الواقع والجواب ما قاله في التلويح الخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل
 يكون معذوراً ما جورا اذ ليس عليه الا يدل الوسع وقد دفعه لـ فليتل خلفاء دلائله الا ان يكون
 الدليل الموصول الى الصواب ينافي خطأ المجتهد لتقصير منه وتركه المبالغة في الاجتهاد فانه
 يعاتب ومافعل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا على ان
 طريق الصواب بين في زعم الطاعن انتهى أي ومنه طعن الامام على ابن أبي ليلى وانظر
 ما سيأتي في قبيل باب الشهادة عن الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) أي باسقاط لا والحق ثبتهما كما
 في سائر الكتب سيدي قال ط ولعله فيما وقع له والذي بيدي فيما ذكره وكلام المصنف في
 الشارح مثله واعلم ان مفهوم المتن امر ان سكوتهم وقولهم لا نعلم ولم يكن لوالفهم ما عند الامام
 وقال صاحبان يكفون في صورة السكوت الا اذا قالوا لا نعلم فعدم المكفالة في الثاني متفق
 عليه وهو مراد الشارح في قوله ولو قال الشهود ذلك ويكون تفويضا على غير المتن (قوله لم
 يكفوا) مبنى للعجز هول مضع العين والواو للورثة أو الغرماء أي لا يأخذ القاضي منهم كقيل
 ح قال في الدرر رأى لم يؤخذ منه كقيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ هـ وهذا ظاهر في انه
 على قولهما يؤخذ كقيل بالنفس ثم رأيتهم لتاج الشريعة أبو السعود عن شيخه ولم يره في البحر
 فتوقف في انه بالمال أو بالنفس هـ سيدي فانه ما وقصر على نفي التكفيل لان القاضي
 بعد تلوم كاذ كره الشارح بعد ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره ولا غير له
 انما قال انه من باب الاحتياط ان نفسه بزيادة علم بانتهاء الشريك المستحق معه بقدر الامكان كما في
 غاية البيان (قوله خلافا لهما) أي لاحتمال أن يكون له وارث أو غريم آخر (قوله لجهالة
 المكفول له) علة لقوله لم يكفوا لان حق الحاضر ثابت قطعا أو ظاهرا فلا يؤخر لاجل
 الموهوم كذا قالوا (قوله وتلوم القاضي) أي يتأني في تأخير القضاء الى المدة المتقدمة بيانها
 لافي الدفع بعد القضاء والمسئلة على وجود ثلاثة تقدم بيانها عن الصدر الشهيد وسيأتي في منها
 قبيل باب الشهادة على الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله مدة) تقدم انه موقوفة الى رأى
 القاضي وقدرها الطحاوي بحول وعلى عدم التقدير حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره أولا
 غريم له آخر (قوله ولو ثبت) أي ما ذ كر من الورثة أو الغرماء (قوله بالاقرار) أي بالارث أو

كذا نسخ المتن والشرح
 وعبارة الدرر وغيرهما لا نعلم
 له وارثا أو غريما لم يكفوا
 خلافا لهما لجهالة المكفول
 له وتلوم القاضي مدة ثم
 يقضى ولو ثبت بالاقرار

والوصية فان أقام أخذها **هـ** بجر وفيه ومن دعوى المجمع وان كانت في يد زيد فبها أحد
 الزوجين نصده زيد بوجوب باعطاء أقل النصيبين لأكثرهما **هـ** قيد بصديقه لانه لو برهن
 وقال لا نعلم له وارثا آخر فله أكثر النصيبين انفسا كما قد في شرع ابن مالك (قوله دفعها
 اليه وجوبا) لاقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين المغصوبة
 كالوديعة **ط** (قوله كقوله هذا ابن دائني) والمسئلة بمجالها بان قال لا وارث له سواء (قوله
 قيد بالوارث) أي الذي هو الابن ونحوه (قوله لم يدفعها) لانه أقر بقيام حق المودع وملكه
 فيها الآن فيكون اقراره على ملك الغير ولا كذلك بعد موته لزوال ملكه فانه أقر بملكه لما في
 يده من غير ثبوت ملك مالك معين فيه للآل وفي فصل الشراء وان أقر بزوال ملك المودع لكن
 لا ينفذ في حقه لانه لا يملك ابطال ملكه باقراره فصاير كقوله بالو **ك** القيد قبض الوديعة **ط**
 وتوضيح الفرق بينهما أن في المسئلة الاولى اقرار ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت فصاير
 كما اذا أقر انه ملك الوارث وهو حي أصالة وفي هذه المسائل فيه ابطال حق المودع في العين
 بازائها عن يده لان يد المودع كيد المالك فلا يقبل اقراره (قوله فان أقر ثانيا) سواء كان متصلا
 بالاول بان قال هذا ابني وهذا الآخر أيضا أو منفصلا بان أقر للثاني في مجلس آخر جوي (قوله
 اذا كذبه الابن الاول) حكمه مفهومة ظاهر وهو ما اذا صدقه فيشترط كان (قوله لانه اقراره على
 الغير) لصحة الاقرار الاول لعدم من يكذبه (قوله ان دفعه للاول بلا قضاء) وهو الصواب كما
 في الفتح خلافا لما في غاية البيان من ان المودع لا يفرم لابن الثاني شيئا باقراره لانه لا يستحقه
 لم يثبت فلم يتحقق التلف * (تنبه) لو اقر بالوديعة لرجل ثم قال لا بل وديعة فلان أو قال غصبت
 هذا من فلان لا بل من فلان وكذا العارية فانه يقضى به الاول ويضمن للثاني قيمته وكذا
 في الاقرار بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقرة الانصاف الاول فانه اقلان كان جائزا
 وكذا لو قال هذه الخنطة والشعر فلان الاكرام من هذه الخنطة فانه اقلان اذا كانت الخنطة
 أكثر من الشعر كذا في الاصل ولا تأمجد رحمه الله من الدعوى **هـ** ط عن البحر (قوله تركه
 قسمت بين الورثة) أي سواء كانوا ممن يجب أولا قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع
 الفصولين راجعا الى الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره يكدو جده وأخ وأخت لا يعطى
 شيئا لم يرهن على جميع الورثة أي اذا ادعى انه أخو الميت فلا بد أن يثبت ذلك في وجه جميع
 الورثة الحاضرين أو يشهد النائم الا لعلمان وارثا غيره ولو قال لا وارث له غيره فقبل عندها
 لا عند ابن أبي ليلى لانهم ما جازفا ولما العرف فان صدق الناس به لا نعلم له وارثا غيره وهذه
 شهادة على النبي فقبلت لما من انتم قبل على الشرط ولو نفيا وهذا كذلك لقيامها على شرط
 الارث ولو كان الوارث ممن لا يجب باحد فلو شهد انه وارثه ولم يقل لا وارث له غيره ولا نعلمه
 يعلم القاضي زمانا رجاه أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقض له بجميع الارث ولا يكفل
 عنه أي حنيفة في المسئلةين يعني فيما اذا قال لا وارث له غيره ولا نعلمه وعندهما يكفل فيه
 ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي وقبل حول وقبل شهر وهو فعند أبي يوسف وأما أحد
 الزوجين لو اثبت الورثة بيينة ولم يثبت انه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد يحكم له
 بأكثر النصيبين بعد التلوم وعند أبي يوسف باقله ما اوله الربع ولها الثمن **هـ** لمختصان

دفعها اليه) وجوبا كقوله
 هذا ابن دائني قيد بالوارث
 لانه لو أقر انه وصيه أو وكيله
 أو المستقر منه لم يدفعها
 (فان أقر) ثانيا (بان آخره
 لم يقبل) اقراره (اذا كذبه)
 الابن (الاول) لانه اقراره
 على الغير ويضمن للثاني
 حظه ان دفعه للاول بلا قضاء
 فراجعي (تركة قسمت بين
 الورثة أو الفرما بشهود لم
 يقولوا نعلم)

سبدي الوالد وهو قنيل لعمتي وهو الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هذا ايضا لما سباني
 ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة إلى
 اما الورثة فهم المدافعون ويشهد بهم ظاهر الحدوث أيضا (قوله فارتبه) به حجة المضارع
 (قوله لان الحادث الخ) أي وهو الاسلام ولو كان القول قولها لكان تحكيم الحال موحجا
 لاستحقاقها الاثر وكان الاولى للسارح التعديل باله السابقة لان ما ذكر لا يصلح تعليلا
 تقدم (قوله لا قرب أوقاته) وأقربها ما بعد موت الزوج (قوله وقع الاختلاف الخ) بان
 مات رجل له أبوان ذميان وولدهم لم يقض الامت ابنا كانوا قال ولده المسلم مات من المما لم يرث
 لم ولد دون الابوين وكذا الوفاة امرأة مسلمة مات زوجها مسلما وقال أولاده الكفار كافر
 وصديق المرأة اخو الميت وهو لم يقض بالميراث للمرة والاختلاف لان الاولاد قال صاحب البحر
 ولا يحتاج الى تصديق الاخت بل تكفي دعوة المرأة انه مات مسلما وتبه المقدمي يمكن استظهار
 فيه سبدي الوالد ان تصديق الاخت شرط لارثه مشاركاله المرأة لانه لو كذبها يكون من غير قبان
 ولده وارثه فيجب للاخ به فلا يرث وكان صاحب البحر فهم انه شرط لارث المرأة أيضا وليس
 كذلك فيما يظهر فلا منافاة تامل (قوله هذا ابن مودعي) مراده بالابن من يرث بكل حال
 فاليت والاب والام كالابن وقيد بالابن لانه لو قال هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه
 فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الاخت مشروط به عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث
 على كل حال وكل من يرث في حال دون حال فهو كالاخ بغير مع زيادة ثم اذا تاني ان حضر وارث
 آخر دفع المال اليه لانه خلف عن الميت وان لم يحضر أعطى كل مدعي ما أقرب به يمكن بكسب ثمة
 وان لم يجز كقوله لا أعطاه المال وضمنه ان كان ثمة حتى لا يملك أمه وان كان غير ثمة تلوم
 القاضي حتى يظهر أن لا وارث للميت أو أكبر أي بذلك ثم يعطيه المال ويضمنه ولم يقدرد
 تلوم بشئ بل موكل الى رأى القاضي وهذا أشبه بابي حنيفة وعندهم ما قدر بحول هكذا
 حكمي الخلاف في الخلاصة عن الاقضية قال وعن أبي يوسف مائة دراهم (قوله لا وارث له
 غيره) فبيده لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا يدفع اليه شيء لا قبل التلوم ولا به
 حتى يقيم المدعي بينة تقول لانه لم له وارث غيره ومثل اقرار المدعي بما ذكره ما لو أقر الميت أقر
 بان هذا ابنه أو أبوه أو مولاه أعتقه بخلاف ما لو أخبر عنه بانهم ازوجهه أو أنه مولى الموالاة أو
 الموصى له بالكل أو بالثلث فانه لا يدفع اليهم المال لان ذلك اليه أقرب بسبب بينة قضط وفي فتح
 القدير ولو ادعى انه أخو الغائب وان مات وهو وارثه لا وارث له غيره أو ادعى انه ابنه أو أبوه أو
 مولاه أعتقه أو كانت امرأة وادعت أنها أمة الميت أو خاتمه أو بنت أخته وقال لا وارث له
 غيره وادعى آخر انه زوج أو زوجة للميت أو ان الميت أوصى له بجميع ماله أو ثلثه وصدقهما
 ذواليد وقال لا ادري للميت وارثا غيره أو لا لم يكن المدعي الوصية بشئ من هذا الاقرار ويدفع
 القاضي الى الاب والام والاخت ومولى العتق أو الوالد أمة أو الخالة أو بنت الاخت اذا انفرد
 اما عند الاجتماع فلا يراحم مدعي البتة مدعي الاخوة لكن مدعي هذه الاشياء اذا راجع
 مدعي الزوجية أو الوصية بالكل أو الثلث مستدلا بما قرأ في اليد مدعي الاخوة أو البتة
 أولى بعد ما يستخلف الابن ما هذا من وجه الميت أو موصى له هذا اذا لم تكن بينة على الزوجية

(أسان قبل مونه) فارتبه
 (وقالوا به) فالتقول
 لهم لان الحادث بضاف
 لا قرب أوقاته (فرع)
 وقع الاختلاف في كونه
 الميت أو لا قال
 المدعي الاسلام بغير
 المدعي بالفتح (هذا ابن
 مودعي) بالكمس (الميت
 لا وارث له غيره)

مطلب
 مدة التلوم في دفع المال
 للوارث الذي أقرب المدعي

وقع الشرط بعد جعل غير متعاطفة أو متعاطفة لكن حصل سكوت بينهما أى فى اللفظ أو قرحة
 فى الخط (قوله أو به بعد سكوت) أى اذا كان السكوت بين الجملة الأخيرة وبين ما قبلها (قوله
 فلا خير اتفاقاً) مراده بالآخر ما بعد السكوت (قوله وعطفه به بعد سكوتة آخر) اذا كان فيه
 ما يوسع على نفسه كما اذا قال ان دخلت الدار قات طالق وسكت ثم قال وهذه الدار أى فقصد
 أن لا يقع الطلاق الا بدخولها (قوله الا بما فيه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار
 قات طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية فى الامين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو
 قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلفت الثانية وكذا فى العتق بجر (قوله اسأت بهد مونة)
 أى وقد مات وهى على دينه فلها الميراث (قوله وقالت ورثته قبله) أى اسأت قبل مونة
 للميراث لهما (قوله صدقوا) أى بلايين الا اذا ادعت عليهم بكفرها بهد مونة فيخلفون على
 عدم العلم (قوله فكيف الحال) أى استحسان الظاهر الحال فان سبب الحرمان ثابت فى الحال
 فيثبت فيما مضى وفى التحرير الاستصحاب الحكيم يقاء امر محقق لم يظن عدمه وحرر ابن نجيم
 نقار فيه فى الاشياء والنظائر فى قاعدة اليقين لا يزول بالشك وفى آخر باب القهالف فى بصره
 (قوله كما يحكم الحال الخ) ان هذه العبارة ليست موجودة فى أصل المصنف وإنما الذى فيه
 قوله بعد كفى مسلم الخ وجعل المصنف وجه الشبهة فيما كون القول للورثة فيما واراد بقوله
 كما يحكم الحال فى مسئلة جريان ماء الطاحونة وانقطاعه أى اذا اختلف المؤجر والمستأجر
 فى جريان ماء الطاحونة وانقطاعه فانه يحكم الحال ويستدل به على الماضى فاذا كان الماء
 جارياً فى الحال حكمه بانائه جار من أول مدة الاجارة الى زمان النزاع فيستحق الاجرة وان لم يجز
 حكمه بانالانقطاع كفى الخاتمة فان قلت جريان الماء يثبت الاستحقاق وكلامنا فى عدمه قلت
 يمكن ان يقال ان اقدام على العقد اقرار بالجريان فكان الاقرار ثابته واستحقاقه من كل وجه
 فاذا ادعى الجريان يكون مدعى الاستحقاقه الاجر عملاً بالاقرار السابق لا بتحكيم الحال اللاحق
 فاذا لم يستحق به هذا التحكيم يصير دافعه وهو يصلح للدفع فان قلت اذا كان الاستحقاق
 ثابتاً بالعقد من كل وجه يكون ادعاء المستأجر عدم الجريان وتحكيمه له حجة لاستحقاقه
 ما فى ذمته من الاجرة قلت يمكن ان يجاب بان كون اقدام على العقد اقراراً انما هو حجة
 غير قوية فلا يعمل به اذا خالفه عدم الجريان المشاهدة فيه ~~كون~~ عدم الجريان تحكيمه للدفع
 عنه لا للاستحقاق (قوله جريان الخ) لوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع كذلك فكان
 الاولى ~~مدعى~~ (قوله الطاحونة) أى المستأجر اذا قال المستأجر لم أقمك من الانقطاع
 به لعدم جريان مائها وقال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء فى الحال ويحكم به
 فيما مضى (قوله للدفع لا للاستحقاق) أى لدفع دعوى المدعى كفى المسئلة السابقة فان قيل
 هذه توضح بانتهاء الاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جارياً عند الاختلاف لانه
 استدلال بالحال لثبات الاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الاجر من ثبوت
 العيب الموجب لسقوط الاجر اما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعه
 لا موجباً يعقوبة (قوله كفى مسلم مات الخ) ظاهره انه مثال للاستحقاق بتحكيم الحال وصنيع
 الشرح هنا ليس على ما ينبغي فلوابقى المصنف من غير زيادة مسئلة الطاحونة لكان أولى قال

أو به بعد سكوت فلا خير
 اتفاقاً وعطفه به بعد سكوتة
 فوالا بما فيه تشديد
 على نفسه وتعامه فى
 البحر (مات ذى فقالت
 عرسه اسأت بهد مونة
 قالت ورثته قبله صدقوا)
 فكيف الحال (كما)
 يحكم الحال (فى مسئلة)
 جريان (ماء الطاحونة)
 ثم الحال انما تصلح حجة
 للدفع لا للاستحقاق (كفى
 مسلم مات فقالت عرسه)
 الذميمة

مطلبه
قائمة نظرية

مطلبه
صك كتيب نيمع واجارة
واقرار وغير ذلك وكتب
في آخره ان شاء الله تعالى

٣ قوله والاناني ما قبله
أى ان لم تفسر الجمل
بالقوائم بل بقيت على
ما رادها أولا وهى الجمل
في الصك لوقعت المناقاة
بين ذكره الاتفاق على
الرجوع لكل وبين ذكره
الخلاص فمما تقدم بين
الامام وصاحبيه لأنه أولا
حكى الخلاف وثانها حكى
الاتفاق فلزم ان تفسر
الجمل بالقولية لذلك اه منه

واتفقوا ان الفرجة كفاصل
السكوت وعلى انصرافه
للكل في جمل عطف بواو
واعقببت بشرط وأما
الاستثناء بالا واخواتها
فلا خير الاقرينة كاه
مائة درهم وخمسون دينارا
الادرهما فللاول استثناءنا
وأما الاستثناء بان شاء الله
بعد جهتين ايقاعيتين
فاليهم ما اتفقا وبعد
طلاقين معلقين أو طلاق
معلق وعق معلق فاليهم ما
عند الثالث ولا خير عند
الثاني ولو بالاعطف

كان مبطلاله فيكون ضد ما قصد له فيمنصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين وله ان السكوت
يكون كشي واحد بكم العطف فيصير الى السكوت كافي الحكامات المعطوفة قال الامام
اذا كتب بيع واقرار واجارة وغير ذلك ثم كتب في آخره ان شاء الله تعالى بطل السكوت قياسا لما
تقدم من أن السكوت شيء واحد بكم العطف وعند أبي يوسف ومحمد بطل الاخير فقط
استحسانا (قوله ان الفرجة) أى على ان الفرجة في الخط كالسكوت في النطق فيكون الانشاء
راجعا الى ما بعد الفرجة اتفاقا كما يرجع في السكوت الى ما بعده (قوله وعلى انصرافه) أى
الانشاء ولو قال وعلى الانصراف لكل لكان أوضح (قوله في جمل) أى قولية والاناني
٣ ما قبله وهو مسألة كتب الصك كقوله امر أنه طالق وعبدته حر وعليه المشى الى بيت الله تعالى
ان شاء الله تعالى قال في البحر والحاصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جمل
منعاطفة بالواو كقوله عبدته حر وامر أنه طالق وعليه المشى الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى
ينصرف الى السكوت بطل الكل فشي أبو حنيفة على أصله وهو ما أخرجا صورة كتب الصك من
عمومه بعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب جملة معاطفة للعادة
وعليه يحمل الحادث ولذا كان قولها ما استحسانا راجعا الى قوله وظاهره ان الشرط ينصرف
الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة اه وفي وكالة البرازية وعن الثامنة قال امر أن يزيد طالق وعبدته
حر وعليه المشى الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكاه لان الجواب يتضمن إعادة
ما في السؤال انهم وكان الشارح غفل عن قوله وأخرجا صورة كتب الصك فكان عليه
أن يقول وعلى انصرافه لكل في جمل قولية لم يكتب (قوله وأعقببت بشرط) أى سواء كان
الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح به في البحر والظاهر ان هذا خاص بالاقرار لما سمي
بعده من قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله وأما الاستثناء بالا الخ) أى الواقع لفظا أو
الواقع خطأ وهو باطلاقة بيم طلاقين وعتاقين وطلاقا وعقما (قوله فلا خير) أى اتفاقا
اقر به وانصاه وانقطاعه عما سواه كما علم في آية رد شهادة المحدث في القذف فان قوله تعالى
الا الذين تابوا راجع الى قوله وأولئك هم الفاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أيضا
فلما أقر بالبين الشيخين واستثنى شيئا كان من الأسر بجر وفيه والحاصل ان الشرط اذا تعقب
جملة معاطفة منصلا بها فانه لكل اه قال في الحواشي السعدية لا يقال كيف خالف أبو
حنيفة أصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الاخيرة على أصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله
ان شاء الله تعالى بشرط شاع اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل (قوله الا
لقرينة) فيعمل بها الاول أو الثاني (قوله فلاول) ولو قال الادينار فلثاني (قوله ايقاعيتين)
أى مخجرتين ليس فيهما تعليق بقرينة المقابلة فتحو انت طالق وهذا حر ان شاء الله تعالى ح
(قوله وبعد طلاقين معلقين) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى (قوله
أو طلاق معلق أو عتق معلق) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وعبدته حر ان شاء الله تعالى
واشار به الى أنه لا فرق بين الشيعتين من جنس واحد او من جنسين والخلاف هذا في النطق
وأما في الصك فهي المسئلة المتقدمة وافاد ان اتفاقهم ما معه انما هو في الإيقاعيتين وأما
في المعلقين فمعه وخالف أبو يوسف ط (قوله ولو بالاعطف) فمعه وقوله عطف أى اذا

في إعادة زعمه ولم يرد نقض البينة بل رضى بوجوبها حتى جعله موجب لدعواه الرجوع على الاصيل
واما البائع في مسئلة تناقضه في إعادة ما آل زعمه وهو برائة فزعمته بهد التحاقه بالعدم
بثبوت خلافه واراد نقض ما اثبتته البينة وهو عدم برائة فزعمته فهو ذافرق واضح حق وكذا
يقال في دعوى الاقالة لانها فسخ للعقد الذي اثبتته الخصم بالبينة فزعمته بتقرير بوجوبها وهي
المقدمة عن الجبر عن العدة فيما اذا ادعى على آخرانه اشترى منه هذه الدار فاذكر الشراء فلما

أقام المدعى البينة على الشراء ادعى المدعى عليه أنه ردها عليه يعني أقالها يسمع هذا الدفع
ولو لم يدع الاقالة ولكن يدعى ايقاء الثمن أو الابرأه اختلاف المتأخرون ومثله يقال في جواب
مسئلة ما اذا ادعى عليه شراء عبده فأنكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعبث يسمع
لانه صار له كذبا في انكاره المبيع فارتفع التناقض بتكذيب الشراء كما ارتفع بتكذيب

الخصم اه فاحفظه فانه ينفذ في كثير من أمثال هذه المسائل (قوله لا مكان التوفيق
بيوع وكيله) أي وكيله البائع فقوله أولام ابعا منها قط أي مباشرة وقوله انه برئ اليه من
كل عيب أي الى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكل (قوله وابرائه عن العيب) من اضافة المصدر
الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلنا مضاف الى فاعله والضمير
لو كيله وهو المقوم من عبارة الجبر (قوله ومنه واقعة مفارقة) أي من جنس مسئلة
المصنف وهو ما وقع فيه التناقض ولو صرح به لكان أوضح لكن لا يظهر ان هذه الواقعة منه
لان عقد النكاح الاب فيه سفير لا تحقه هذه بخلاف بيع الوكيل وأيضا الخلع هنا ظاهر في أنه
قائم به بخلاف المبرأ فانه غير ظاهر في انه حاضر وقت البرائة فافهم اسرار المقال ولا تكن عن
يعرف الحق بالرجال نعم التوفيق ظاهر فيما نذكره في المقولة الاتية عن الجبر ولو قال لانكاح يني
وبينك الى آخر ما نذكره عن سميدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله ادعت الخ) بدل من واقعة
(قوله فانكر) أي بان قال لانكاح بيننا كما في الجبر عن جامع الفصولين وعبارة الخلاصة
فانكر الزوج النكاح أصلا اه قال في الجبر ولو قال لانكاح يني وبينك فلما برهنت على
النكاح برهن هو على الخلع تقبل يفته اه أي لأن نفي الحلال لا يلزم منه نفي الماضي فلم يوجد
تناقض أصلا لكن يهكر عليه قول الشارح لاحتمال أنه زوجه أبوه الخ واظهاره أنه تعليم
خلاف ظاهر الرواية وفي الجبر ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط اه أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله
فقتضى ما حرم في مسئلة العيب على ظاهر الرواية ينبغي أن يكون هذا وسيله للعيب فلا تقبل
يفته وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة البرائة عن العيب لانهم اقرار بالبيع فكذلك الخلع يقتضي
سابقة النكاح فبفتح التناقض اه سميدي الوالد بزيادة (قوله فبرهنت) أي على النكاح
(قوله تقبل) أي دعواه أي وبطاب بالبرهان عليها (قوله لاحتمال أنه زوجه أبوه وهو صغير)
أي فانكاره النكاح يحتمل على نفي مباشرة اياه وهو لا ينافي وقوعه بطريق الاجبار مثلا
واذا كان كذلك فلا يناقض دعوى الخلع على المهر بعد (قوله جميع صل) فارضى معرب
والجمع أصل من صكك وصكوك اه وأشار بقوله جميع الى انه يبطل سواء اشتغل على شيء
واحد أو أشياء والخلاف في الثاني (قوله وقال آخره) بالرفع أي يبطل آخر الصك المشتل
على أشياء اذا اصر في الجمل الاستقلال والصك يكتب للاستيفاء فلا ينصرف الى الكل

٢٥ طاب

ادعى شراء عبده فانكر
فانتهى فادعى البائع انه
رده عليه بالعبث يقبل

٣٥ طاب

واقعة مفارقة

وعن الثاني تنبئ لا مكان
التوفيق بيوع وكيله
وابرائه عن العيب ومنه
واقعة مفارقة ادعت انه
نكحها بكذا وطالبته بالمهر
فانكر فبرهنت فادعى انه
خلعها على المهر تقبل
لاحتمال انه زوجه أبوه وهو
صغير ولم يعلم خلاصة
(يبطل) جميع (صل)
أي مكتوب (كتب ان
شاء الله في آخره) وقال
آخره فقط وهو استحسان
راجع على قوله فتح

٤٥ طاب

قال لانكاح بيننا فبرهنت
فبرهن على الخلع يقبل

٥٥ طاب

لو قال لم أتزوجها قط أو
لانكاح قط فبرهنت فبرهن
على الخلع يقبل لا يقبل

فيه ما تقدم انفا من ان الاقرار بالبيع اقرار بركنه لانه مباداة مال بمال الا ان يعمل على انه
 اقرار بالبيع بالمال تامل قال في المبسوط شهذا على اقرار البائع بالبيع ولم يسمي الثمن ولم
 يشهدا بقبض الثمن لا تقبل لان حاجة القاضي الى القضاة بالعدد ولا يتمكن من ذلك اذ لم يكن
 الثمن مسمى وان قالوا اقر عندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز لان الحاجة الى
 القضاة بالمال للمدعي دون القضاة بالعدد فقد انتهت **حكم** العقد باستيفاء الثمن وفي مجموع
 الفتاوى شهدا انه باع وقبض الثمن جاز وان لم يبينوا الثمن وكذا لو شهدا باقرار البائع انه باعه
 وقبض الثمن **ا** وقال في الخلاصة شهدوا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا على قبض
 الثمن تقبل وكذا لو بين احدهما وسكت الآخر **ا** نور العين في اوائل الفصل السادس
 وسبأ في الكلام على ذلك مستوفى في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها ان شاء الله تعالى
(قوله أمته منه) لاجابة الى قوله منه لان ضمير باعه يغني عنه **ا** ح أي لان باع قد استوفى
 معموله لانه يتعدى بنفسه ومن وقده عدم المصنف بنفسه حيث قال باعه الا ان يقال انما ذكره
 لدفع توهم عود الضمير الى المدعي من اول الامر تامل **(قوله عينا)** أي قد عينا لوجب الرد
(قوله فبرهن الخ) اما لو برهن على الفسخ يقبل لان **الانكسار** فسخ منح **(قوله أي)**
المشتري لورجع الضمير الى البائع لكان أولى لان البراءة من العيوب تكون من البائع
 غالبا بان يقول بعنك وامري من الرد عما فيه من العيوب نعم البراءة يكون من المشتري ط
(قوله لم تقبل بينة البائع) أي لالتناقض اذ شرط البراءة من العيوب تصرف في العقد بتغييره
 عن اقتضاء صفة السلامة الى غيرها وتغيير العقد من وصف الى وصف بلا عقد محال واذا بطل
 التوفيق ظهر التناقض **(قوله لالتناقض)** لان اشتراط البراءة بتغيير العقد من اقتضاء وصف
 السلامة الى غيره فبقتضى وجود العقد اذا الصفة بدون الموصوف لا تصور وقد انكره
 فيكون مناقضا واستشكل بانه ينبغي ان تقبل البينة فيها وفاخا خلافا لقرانه صارا مكذبا شرعا
 ببينة المدعي فلحق انكاره بالعدم كما تقدمت نظائره فصار كافي السكافة من ان رجلا لو برهن
 ان له على الغائب الفلانة هذا كفيله بامر يجمع الكفيل على الغائب ولو انكر الكفيلة أصلا
 لانه صار مكذبا شرعا في انكاره فلحق بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم بأدائه غنة حكم
 بالرجوع أيضا فلا حاجة الى اقامة البينة فانما على كفالته لثبوتها أولا وهما الحكم بالشراء
 ليس بحكم بالبراءة والايضا فلا بد من الدعوى فيبطله التناقض فافترقا ويمكن بان يرتد بان انكاره
 لما لحق بالعدم لما مر لا يتحقق التناقض لعدم انكار البيع والشراء فينبغي ان يضح الدعوى على
 أصل قال في العدة **٢** انكار البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع اقالته يسمع هذا الدفع ولولم
 يدع الاقالته ولكن ادعى ايضا الثمن أو البراءة اختلف المناخرون **ا** وقد يجاب بان المقر انما
 يصير مكذبا شرعا اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مسئلة نالم يقض بالبيع حتى تنافض
 الخصم فلم يكن مكذبا شرعا مجردا ط وفيه نظر **ا** وكذا ننظر فيه الرمي قال سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى أي تفصيل للمظن فان القضاة بالشراء اقضاها بالبيع فقام على قوله لم يقض القاضي
 بالبيع **(وأقول)** **٣** الجواب النافع ان شاء الله تعالى ما يستفاد من كتاب نور العين في غير هذا المل
 وفي غير هذه المسئلة وهو ان السكفيل لما اتين رعه بالعدم وثبت خلافه وهو كونه كفيلا يسمع

مطلب

لو شهدا على البيع وقبض
 الثمن يقبل وان لم يبينوه

(ادعى على آخر انه

باعه أمته) منه (فقال)

الآخر (لم ابعها منك

قطا فبرهن) المدعى (على

الشراء) منه (فوجد

المدعى (بها عينا) واراد

ردها (فبرهن البائع انه

أي المشتري (برئ اليه من

كل عيب بها لم تقبل) بينة

البائع لالتناقض

٢ اسم كتاب وهو عدة

الفتاوى **ا** منه

مطلب

انكر البيع فأنبته المشتري

واراد الرد بالعيب فادعى

البائع البراءة عن عيب

لا يقبل لالتناقض

مطلب

انكر البيع فأنبته المشتري

فادعى البائع الاقالته يسمع

مطلب

الجواب النافع عن اشكال

جامع الفصولين

القضاء أو الإبراء (قوله ان عذر التوفيق) أي بين كلاميه لأنه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفة كره أصحابنا (قوله لان المحتجب) من الرجال هو من لا يتولى الاعمال بنفسه بقدرته قوله حتى لو كان الخ وقيل من لا يبرأ كل أحد اعلمته (قوله بالشغب على يابه) الشغب بالسكون وقيل يحرك تهيج الشر قاموس (قوله حتى لو كان) أي المدعى عليه فروع هذا على ذلك القول أي التقييم بالمحتجب في النهاية تبعاً لاضيقان وفي اصلاح الايضاح وفيه نظر لان معنى امكان التوفيق على أن يكون أحدهما من لا يتولى الاعمال بنفسه لا على أن يكون المدعى عليه بمخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لان الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجر اقول ويؤخذ من كلام الشارح ومما تقدم جواب حادثة الفتوى كافي الخواشي الخيرية وهي ادعى ان مورثه اشترى منك ثورا بكذا اقبضه منه كذا وبقي كذا فاجاب بان مورثي لم يشتر منك ثورا قط ولا كان يعرفك فبرهن على دعواه فبرهن الاخر على دفع جميع الثمن انه يقبل بلا شك لأنه لا يصح جوابه الا على نفي العلم اه (قوله نعم لو ادعى الخ) هذا مرتبط بكلام محذوف مفهوم من المقام تقديره واذ لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض كما لو قال لم ادفع اليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسمع لأنه يستحيل ان يكون دفاعا وغير دفع في شيء واحد نعم لو ادعى الخ قال في الدرر عن القيمة المدعى عليه قال للمدعى لا اعرفك فلما ثبت الحق باليمين ادعى الايصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الايصال تسمع اه قال في البحر لان المناقض هو الذي يجمع بين كلامين وهما لم يجمع والى هذا الردعه المدعى عيانا لم يكن متناقضا كره القرائن اه وتعامه فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه ظهران قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى باسقاط عليه الا ان يقرأ المدعى عليه بصيغة المبني للفاعل فيكون معناه الذي ادعى عليه الدفع نامل ثم رأيت ما يؤيد هذا في المقدمة حيث قال وقالوا فيمن قال لم ادفع ثم قال دفعت لم يقبل للمناقض الا اذا ادعى اقرار المدعى بذلك فقبل لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار وعمله بماعمل به البحر واجاب صاحب البحر في ٣ حادثة هي اذن ان عليه الدين في دفعه الى أخيه ثم ادعى عليه به وأنه لم يدفع فقال دفعت ثم قال لم ادفع فحكم به بخاء الاخ فافر بالدفع له فانه يبرأ لان تصديق الاخ المأذون في الدفع اليه كتصديق المدعى اه وقد علمت ما اذا صدق المدعى وحكي صاحب السكاكي قبول البيينة على الإبراء في فصل المحتجب والمخدرة باتفاق الروايات لان الإبراء يقتضي بالامعرفة لكن عبر عنه صاحب البحر والعيني بقبول (قوله بالوصول أو الايصال) بان ادعى اقراره بأنه وصله منه كذا أو وصله وبرهن (قوله لان التناقض) أي من القويم (قوله لا يمنع صحة الاقرار) أي اقرار الدائن بالدفع اليه اذا قامت قرينة قوية كما بينهم من سببهم (قوله ثم جحد صح) أي جحد ومعه صحة جحدوه انه لا يكون متناقضا ولا تسمع البيينة باقراره السابق وفيه ان البيع عقد محقق من ايجاب وقبول صادرين منهما فيكيف صح جحدوه ط (قوله بلائع باطل) هذا انما يظهر اذا أقر ببيع عبده بلائع والترض الاطلاق والواقع الذي لا يكاد أن يخاف ان البيع لا يكون الا بين اثنين لان الاقرار بالبيع اقرار بركنية لأنه مبادلة مال بمال فلو قيل بصحة الاقرار ثم بالبحث عن نعيمين اثنين لكان له وجه ط (قوله لان الاقرار بالبيع الخ)

مطلب
جواب حادثة الفتوى

مطلب ٣
حادثة اذن لم يدونه في دفعه
لاخيه الخ

انه عذر التوفيق وقيل
يقبل لان المحتجب أو المخدرة
قد يتأذى بالشغب على يابه
فيأمر بارضاء الظلم ولا
يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان
من يعدم نفسه لا يقبل
نعم لو ادعى اقرار المدعى
عليه بالوصول أو الايصال
صح درر في آخر الدعوى
لان التناقض لا يمنع صحة
الاقرار (اقربهم مع عبده)
من فلان (ثم جحد صح)
لان الاقرار بالبيع بلائع
باطل اقرار برزنية

انه يدعى عليه بسبب الإقرار لكن الأصل ان الموجب والمسقط اذا تعارضا يجعل المسقط آخر
 لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول أو لم يتصل انتهى والحاصل انه
 لو ادعى رجـ ل على رجـ ل مالا وقضى به للمدعى بالبيعة ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت
 يبطل القضاء وإذا قال المدعى بعد القضاء المقتضى به ليس ما لي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا
 قال لم يكن ما لي وهذا لان قوله ليس ما لي يتناول الحال وليس من ضرورة اني الحال انتفاؤه
 من الأصل بخلاف قوله لم يكن ما لي فلو ادعى زيد على عمرو مالا فأنكر عمرو ودعواه ثم ان زيدا
 أثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد المال منه ثم ادعى عمرو انك كاذب وبطل في دعواه
 هذه حتى انك اقررت بذلك لدى بيعة شرعية وثابت عمرو مدعاه فله استرداد المال المذكور
 كما يستفاد مما ذكرناه (قوله في فصل الاستبراء) أي طالب شرا مني وفيه فوائد جمة تأتي
 (قوله ان لم يصلح) راجع الى قوله قبل برهانه وكان محل هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على
 آخر مالا قال في المنع وهذا اذا لم يصلح اما اذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الابقاء أو
 الإبراء لم يسمع برهانه على الابقاء اه قال في البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصلح لسكوته
 عنه والاصل انه لم يسمع برهانه على شيء ثم برهن على الابقاء أو الإبراء لم يسمع دعواه
 كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الابقاء ثم صالحه فانه يقبل منه برهانه على الابقاء كافي
 الخزانة لانه متى أمكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى مالا بالبيعة ثم ادعاه دين عليه تسمع
 وعلى القاب لان مال الشركة ينقلب ديناً بالبحر والدين لا ينقلب أمانة ولا شركة كذا
 في البرازية ومن مسائل دعوى الابقاء ما في المحيط من المسئلة الخمسة ادعى على آخر مائتي
 درهم وأنه استوفى مائة وخمسين وبقي عليه خمسون وأثبت بالبيعة ثم برهن المدعى عليه انه
 أوفاه الخمسين لا تسمع حتى يقول لاهذه الخمسين التي تدعى لان مائة وخمسين خمسين (قوله
 قبل برهانه على الابقاء) ولا يكون صلحه مبطل لدعوى الابقاء لان غير الحق قد يقضى
 دفعا للتصومة أو كانه لم يجز بدبرهانا فالصالح ثم وجد فاقامه فلا يكون اقدامه على الصلح
 اقرا بخلاف الاولى تأمل قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وانظر لو برهن على ابقاء البعض
 فله صارت حادثة الفتوى اه أقول لا فرق يظهر بينهما تأمل (قوله وقيل لا وعليه
 الفتوى) قال في البحر وليتأمل في وجهه عدم السقوط وأجاب المصنف عنه بما ذكره
 الشارح قال في المنع والظاهر ان وجهه ان المدعى عليه لما كان جاحدا فادعاه غير مشغولة
 بشيء في زعمه فاني تقع المقاصة والله تعالى أعلم انتهى ونقله عنه الرملي مع زيادته وهي قوله
 أو تقول بجعل تصميحه على الانكسار وما أقر به المدعى وهو مما يرتد بالردانتهى
 (قوله وكأنه الخ) من كلام صاحب المنع وهو جواب لتوقف البحر في عدم السقوط
 حينئذ فيحتاج للمقاصة صريحا لا ضمنا أو أن يصرفه في الكل لكن وجه القول
 الاول بظهوره لان السقوط يكفي في زعم المدعى (قوله فابن) الواقع في المنع فاني تقع
 المقاصة فله أن يطالبه بثلاثمائة (قوله وان زاد لا أعرفك) على قوله فيما تقدم ما كان لك على
 شيء قط (قوله كرايتك) أو ما جرى بيني وبينك معاملة أو مخالطة أو خاطئة أو لا أخذ
 ولا عطاء أو ما جفت معك في مكان كافي فتح القدير بحر (قوله لا يقبل) أي برهانه على

في فصل الاستبراء (كما)
 يقبل (لو ادعى القصاص
 على آخر فأنكر) المدعى
 عليه (فبرهن المدعى) على
 القصاص (ثم برهن المدعى
 عليه على العقو أو) على
 الصلح عنه على مال وكذا
 في دعوى الرق) بان ادعى
 عبودية شخص فأنكر
 فبرهن المدعى ثم برهن
 العبد ان المدعى أعتقه
 يقبل ان لم يصلح له ولو ادعى
 الابقاء ثم صالحه قبل
 برهانه على الابقاء بحسب
 وفيه برهن ان له أربعة مائة
 ثم أقر ان عليه لاه مائة
 سقط عن المذكر ثلثمائة
 وقيل لا وعليه الفتوى
 ملقط وكله لانه لما كان
 المدعى عليه جاحدا فادعاه
 غير مشغولة في زعمه فابن
 تقع المقاصة والله تعالى
 أعلم (وان زاد) كلمة (ولا)
 أعرفت ونحوه) كرايتك
 (لا) يقبل

دفع الدعاوى من كتاب الدعوى حاشي (قوله قبل برهانه لامكان التوفيق الخ) مشى على القول بان امكان التوفيق كاف كما تقدم قال سيدى الوالد في تنقيحه في جواب سؤال الدعوى اذا فصلت مر تبالوجه الشرعى مسـ توفية اشراؤها الشرعية لا تنقض ولا تعاد ٢ اقول ليس هذا على اطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه او لا اما لو جاء بدفع صحيح او جاء ببينة بعد عجزه عنها فانها تسمع دعواه قال مشايخنا في كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع ٣ وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم برهن ذو اليد على النتاج يحكم له به اه فاذا كان هذا في بينة مثبتة ولها الاعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المغنمية عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لان عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها اذ القضاء للمدعى عليه عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فتقول ان اعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانهم عين الاولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعى وقد منع أولا لعدم اقامتها فحاشا في تكرر محض منه وقد منع مما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجاعا وفي البرازية لا تسمع دعواه بعده فيه الا ان يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى المقتضى عليه الشراء من مودث المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان او من المدعى قبله ٤ او يقضى عليه بالاداة فيبرهن على نتاجها عنده اه وهذا يفيد ان قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده ايضا بما اذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لواءى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل ٥ نحو ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطل الحكم بخوار التوفيق بان شره بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فملكه فلما احتل هذا لم يبطل الحكم الجائر بشك ولو برهن قبل الحكم بقبول ولا يحكم اذا الشك يدفع الحكم ولا يرفعه اه لكن ينبغي ان يكون هذا مبني على القول بان امكان التوفيق كاف اما على القول بان لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكروا القولين في مسائل التناقض والذي اختاره في جامع الفصولين وقال انه الاصوب عندي وأقره في نور العين أنه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكتفى امكان التوفيق والا يكتفى لامكان ثم أيده بمسألة في الجامع وهي لو أقرانه له بمكث قدر ما يملكه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لامكان التوفيق بان يستقر به بعد اقراره ولان البينة على العقد المبرم تقيده الملك للحال اه (قوله صح الدفع) بخلاف لم يكن لي لان ليس لنفي الحال ولم يكن لي انقيده في الماضي كما في التمار خاتمة قال في الدرر برهن على قول المدعى انما بطل في الدعوى أو شهودي ككذبة أو ليس لي عليه شيء صح الدفع اه ومثله في العمادية وفيها ادعى رجل مالاً أو عينا فقال المدعى عليه انك أقرت في حال جوار اقرارك ان لا دعوى لي ولا خصومة لي عليك وأثبت ذلك بالبينة تسمع وتدفع دعواه وان كان يحتمل

(قبل) برهانه لامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا لخصومة وسيجب في الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انما بطل في الدعوى أو شهودي كذبة أو ليس لي عليه شيء صح الدفع الى آخره وذكره في الدرر قبيل الاقرار

٣ مطالب

الدعوى اذا فصلت بوجه شرعى لا تنقض الالفائدة

٣ مطالب

يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه

٤ قوله قبله متعلق بشرائه اه منه

٥ مطالب

أني بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل

قوله على العقد المبرم أي الذي لم يورخ اه منه

(ومن ادعى على آخره ما لا
فقال) المدعى عليه
(ما كان لك على شيء قط
فبرهن المدعى على) أن له
عليه (الف وبرهن)
المدعى عليه (على القضاء)
أي الإيفاء (أو الإبراء ولو
بعد القضاء) أي الحكم
بالمال إذا دفع بعد قضاء
القاضي صحيح الأفي المسئلة
الخمسية كما ينبغي

مطلب

حادثة الفتوى

مطلب

بيان وجه تسمية الخمسة
وبين أقوالها

نفي يكون الحق فيه لو ائحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفعه اقراره بعده اه أي لا ينفعه
رجوعه الى التصديق وحاصل مسائل الاقرار تقدم الكلام عليها موضحا (قوله ما كان
لك) انظر لولم يذ كر لفظ كان وانظر ما سـ نذ كره قريبا عند واقعة وقد فانه يفيد الفرق بين
الماضي والحال أقول ويمكن أن يقال انه نص على المتوهم اذ لو لم يذ كره لاتناقض لأن نفي الحال
لا يفيد نفي الماضي تامل (قوله قط) قال في البحر ولا فرق بين ان يؤ كذا النفي بكلمة قط أولا اه
فيكون القديم بالاتفاق اه حوى (قوله على ان له عليه الخ) الا صوب أن يقول على الف
له عليه فافهم وفي بعض النسخ على ان له عليه ألف (قوله على القضاء) أي الإيفاء قيد بدعوى
الإيفاء بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان كالأقوالين في مجلس واحد لم يقبل
للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البيينة على الإيفاء بعد الاقرار تقبل لعدم
التناقض وان ادعى الإيفاء قبل الاقرار لا يقبل كذا في خزائن المفتين بجر أقول ينبغي
تقديم قوله اذ لو ادعاه بعد الاقرار بما اذا كان الاقرار بلفظ له على بدون كان والا فلا تناقض
كما هو ظاهر تامل وقوله وان ادعى الإيفاء قبل الاقرار أي حصول الإيفاء قبل تقبل طرف
للايفاء لا الادعى بفي ما اذا ادعى إيفاء البعض وهي حادثة الفتوى قال في مجموع النوازل ادعى
عليه شيئا فاجاب قائلا في آتي بالدفع قبل أعلى الإيفاء أو الإبراء فقال على كليهما يسمع قوله
ان وفق بان قال أدفيت البعض وأبرأتني عن البعض أو قال أبرأتني عن الكل ليكن لما انكر
أوفيته اه قال في البحر ولا يخفى ان على القول بان الامكان كاف يسمع مطلقا اه (قوله
ولو بعد القضاء) أي قضاء القاضي بلزوم المال على المنكر (قوله الأفي المسئلة الخمسة)
سميت بذلك لان فيها خمسة اقوال للعلماء الاول ما في الكتاب وهو أنه لا تندفع خصومة المدعى
وهو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في المختارات المدعى عليه ان كان صالحا
فيكما قال الامام وان معروفا بالحيـ لم تندفع عنه الثالث قول محمد ان الشهود اذا قالوا
نعرفه بوجهه فقط لا تندفع فعنده لا بد من معرفته بالوجه والاسم والقب وفي البرازية تعويل
الأئمة على قول محمد وفي العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذ كره في شيء من
الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا نعرفه باسمه ونسبه وتكفي معرفة الوجه
واتفقوا على انهم لو قالوا ادعوه وجل لا نعرفه لم تندفع الرابع قول ابن أبي شبرمة ان لا تندفع
عنه مطلقا الخامس قول ابن أبي ليلى لم تندفع بيينة وتعامه في البحر ويأتي ان شاء الله تعالى
في الدعوى اولان صورها خمسة ودعوى واجارة واعارة ورجوع وغضب كأودعني فـ فلان أو
اعارني أو أجزني أو ائتمنته أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الارض من اربعة من فلان
وهذا الكرم معاملة منه قال في البحر واعلم أن قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما
قدمناه من ان القاضي لو قضى للمدعى قبل الدفع ثم دفع باليداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان
يخص من السككي فافهم قال السيد الجوى أقول يرد عليه ما في الدرر من باب دعوى النسب
برهن أنه ابن عمه لا ييه وأمه وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه فقط وأعلى اقرار الميت به كان
دفعاً قبل القضاء لا بعده لما كره بالقضاء بخلاف الثاني اه فينبغي ان يخص هذه المسئلة
من الحكمة وحينئذ لا وجه لقوله الأفي المسئلة الخمسة اه تامل (قوله كما ينبغي) أي في نصل

دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم أى المقر حتى لو صدقه المقر ثانياً لزمه الألف استحقاقاً
 كما فى الهداية وعامة تبرورها قال والمراد بالحجة البينة ط قال سيدى الوالد كيف تقبل
 حجتهم وهو متناقض فى دعواه تأمل فى جوابه سعيدية واستشككته فى البحر أيضاً ونقل خلافه
 عن البرازية حيث قال فى يده عيبه فقال لرجل هو عيبك فردده المقر له ثم قال هو عيبى وقال
 المقر هو عيبى فهو لذى اليد المقر ولو قال ذواليد لا أثر هو عيبك فقال بل هو عيبك ثم قال
 لا أثر بل هو عيبى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما فى الهداية من أنه لا بد من
 الحجة فإنه يقتضى سماع الدعوى اه أقول وهذا وجه ظاهر دون ما فى الشارح وعيبك
 أن يحسم على ما إذا كان الردياننى فقط من غير أن يقول بل هو لك أو أقلان فتزول مخالفتهم
 للبرازية قال فى البحر وهذا بخلاف ما إذا قال اشتريت وأنيكر له أن يصدقه لأن أحد المتعاقدين
 لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى أنه حقه ما فى العقد فعمل التصديق أما المقر له
 فمتفرد برد الأقرار فافتقاراً كذا فى الهداية ونافضه فى السكافى بأنه ذكر هنا أن أحد المتعاقدين
 لا ينفرد بالفسخ وفى مسئلة التجاحد قال ولأنه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فأتى رضا
 البائع فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلاميه صعب اه وأقره عليه فى فتح القدير بقوله بعده
 وهو صحيح ويقتضى أنه لو تعذر الاستيفاء مع الأقرار بان مات ولا ينفذ أن يفسخ ويقتنع
 بالحرارية والوجه ما قدمه أولاً اه وأجاب عنه فى العناية بأنه لا منافضة لأنه انما يحكم أولاً
 بكونه فسخاً من جهته لا مطلقاً أولاً لأن كلامه الأول فيما إذا ترك البائع الخصومة والثانى فيما
 إذا لم يتم كماله كمن قال سيدى الوالد فى مضمة الخالق عن الحواشى البعوية قال صاحب
 الكفاية لا تناقض بين كلاميه فيحتاج الى التوفيق لأن مراده بقوله لأن أحد المتعاقدين
 لا ينفرد بالفسخ فيما إذا كان الآخر على العقد متفانياً كما إذا قال أحدهما اشتريت وأنيكر
 الآخر لا يكون أنكاره فسخاً للعقد إذ لا يتم به الفسخ وفيما إذا قال أحدهما اشتريت فى هذا
 الحرارية وأنكر فالمدعى للعقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانقراده على العقد
 فيستبد بفسخه وفيه كلام وهو أن الظاهر أن قوله فيما سبق ولأنه لما تعذر إلى آخره كون مجرد
 استئصال البائع فى الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلاً مستقلاً لحل الوطء بدون اعتبار كون
 أنكار المشتري فسخاً من جانب حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستبد بالفسخ أيضاً
 ويدل على هذا قول صدر الشريعة فى تقرير حل الوطء لاسيما إذا بحد المشتري الخ كما لا يخفى بل
 غاية ما يمكن فى التوفيق أن يقال إن مراده فيما سبق استبعاد البائع بالفسخ لضرورة تعذر
 استيفاء الثمن وجوب دفع الضرر وهنا لا ضرورة للمقر له بالشراء إلى الفسخ فلا يستبد به
 فرداً من قوله ههنا لأن أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ الخ لعدم الانفرد عنه عدم الضرر
 فلا تناقض لكنه بعيد لا يخفى فليتأمل اه (قوله أو أقرار ثانياً) الأولى أن ويكون صفقة
 للأقرار فإنه نكرة (قوله وكذا الحكم فى كل ما فيه الحق لواحد) كما هنا فإن المقر له ينفرد برد
 الأقرار بخلاف ما إذا قال اشتريت وأنيكره فإنه لا يصدقه لأن أحد المتعاقدين لا ينفرد
 بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد اه ح وفى البحر الحاصل أن كل منى يكون له ما جبره إذا رجع
 المنكر إلى التصديق قبل أن يصدقه الآخر على أنكاره فهو جائز كالبيع والفسخ وكل

أو أقرار ثانياً وكذا الحكم
 فى كل ما فيه الحق لواحد

مستحق الايسة ثم المبيع وفي الثانية وان قبض ولم يترد في ثم ادعى انها ستوقفة قبل قوله
 (قوله او استوفى) الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بالتمام سبعة رباين كمال (قوله في دعواه
 الزيافة) ومنه البهرجة لاتحاد الحكم فيهما وكذا استوقفة قال في النهاية لو اقر بقبض حقه
 ثم قال انها ستوقفة او ماصر يصدق موصولا لا منفصلا اه ط عن الشرع بلاية وكذا
 اقراره بقبض رأس ماله كافي البرازية ولم يذكر المراف حكم وزنه عند الاطلاق والدعوى
 وفي كافي الحاكم لو اقر بالف درهم عدد انهم قال هي وزن خمسة اوسنة وكان الاقرار منه
 بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق على القصان اذ لم يبين موصولا وكذا
 الدنانير وان كانوا في بلاد تعارفون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه واطلق
 في الدراهم المقر بهم فسهل ما اذا كانت دينامن قرض او عن مبيع او غصبا او ودية كافي
 فتح القدير ورأس المال كذلك كافي البرازية وقيل بدعوى المقر لانا لو اقر بقبض دراهم
 معينة ثم مات فادعى وارثه انها زيف لم يقبل وكذا اذا اقر بالوديعة او المضاربة او الغصب
 ثم زعم الوارث انها زيف لم يصدق لانه صار دينه في مال الميت كذا في البرازية وفيه امن
 الرهن قضى دينه وبعضه زيف وستوقفة فنه شيئا بالاستوقفة والزيف وقال خذرهنا
 بما فيه من زيف وستوقفة صح في حق المستوق لانها ليست من الجنس ولا يصح في الزيف
 لانها من الجنس فلا دين اه بحر (قوله لان قوله جيباد) اه اقلوه ولو اقر بقبض الجيباد
 فلاولى ذكره موصولا به اه ط (قوله مفسر) بفتح السين المشددة من التفسير بمبالغة
 التفسير وهو الكشف وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجهه لا يبقى معه احتمال التأويل
 وحكمه وجوب العمل به وهذا غير ما قدمناه من التعليل (قوله بخلاف غيره) أى من المسائل
 التي بعدها (قوله لانه ظاهر) راجع للادوى وهى قبض الحق أو الثمن والظاهر ما حقل غير المراد
 احتمالا بعدد والنص يحتمله احتمالا بعدد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلا اه سيدى
 الوالد (قوله أو نهر) راجع للثانية وهو قوله أو استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطروا
 تناقض سيدى عن القنية (قوله قنية عن علاه الدين) الذى فى البحرود كفى القنية مسئلة
 ما اذا اقر بدين ثم ادعى ان بعضه قرض وبعضه ربا انه يقبل فيه اذا برهن وذكره عبد القادر فى
 الطبقات من الالقاب عن علاه الدين اه (أقول) وسبأى نظيره فى شتى الاقرار لكنه يخالفه
 ما يذكره الشارح عن الشرع بلاية ولكن المعتمد ما مشى عليه المصنف ثمة والوجه بانية وأفتى به
 الخبير الرملى والحمدى فى الحامدية من انه اذا أقام البينة على أن بعضه ربا وقبل وأقره سيدى
 الوالد رحمه الله تعالى فاعتقه (قوله قال لا تحل على ألف درهم الخ) قيد بالاقرار بالمال احتمالا
 عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانهم لا يتردد بالرد أما الثلاثة الاول ففى
 البرازية قال لا تحل انما بعد ذلك فردا المقر له ثم عاد الى نفسه بديقه فهو وعنده ولا يطل الاقرار بالرق
 بالرد كالا يطل بمجرد المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق
 لا يبطلان بالرد لانهما اسقاط يتم بالامتنع وحده وأما الاقرار بالنسب والولاء العناق ففى شرح
 الجمع من الولاء انه لا يتردد فيه بالرد وأما الاقرار بالنسب كالحاكم فلم أره الا أن وحاصل مسائل رد

أو استوفى) حقه (صدق
 في دعواه الزيافة لو) بين
 (موصولا والا لا) لان قوله
 جيباد مفسر فلا يحتمل
 التأويل بخلاف غيره
 لانه ظاهر أو نص فيحتمل
 التأويل ابن كمال (أقر
 بدين ثم ادعى أن بعضه
 قرض وبعضه ربا) وبرهن
 عليه (قبل) برهانه قنية
 عن علاه الدين وسيجيئ فى
 الاقرار (قال لا تحل على
 ألف) درهم

كان مقصودا وان كان موصولا صدق كافي النهاية وهي مسئلة المثل والحاصل أن ادعاءه
 أن موصولا صحيح في الكل سوى صورة الاقرار بقبض الجياد وأن ادعاءه مقصودا في البواقي
 غير صحيح سوى صورة الاقرار بقبض عشرة دراهم والريف ما زيفه ميت المال أي يرد (قوله
 أو بهرجة) قال ط صوابه بهرجة بتقديم الباء على النون كما يستفاد من المغرب أبو
 السعود عن الجوى والريف ما زيفه ميت المال والبهرجة ما يرد به التجار وفي الريف هو
 المغشوشة والبهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان وفي الايضاح الريف ما زيفه ميت
 المال النوع قصور في جودته الا انه تجرى فيه المعاملة بين التجار والبهرجة ما يرد به التجار لرده
 فضته والسوق التي وسطها نخاس أو رصاص ووجهها فضة وهي معرب سة توبه اه وفي
 الفتح سة ثلاث بمعنى ثلاث طاقات الاعلى والاسفل فضة والوسط نخاس اه لكن نقل سيمى
 الوالد عن القاموس في فصل النون النهرج الزيف الردي اه وفي المغرب النهرج الدرهم
 الذي فضته رديئة وقيل الذي الغلبة فيه لانه قد استعمل لكل ردي باطل ومنه بهرج
 دمه اذا أهـ دروا بطل وعن اللحياني درهم بهرج ولم أجده بالنون الا له اه وهو مخالف
 لما في القاموس مع أنه المشهور اه ما قاله سيمى الوالد قال في أنفع الوسائل عن الكرخي
 المستوف عندهم ما كان الخاص فيه هو الغالب الاكثر وفي الرسالة التوسعية البهرجة اذا
 غلبها الخاص لم تؤخذ وما المستوفة فخرام أخذها لانها فلو لم يحصل ما قاله في تفسير الزيف
 والبهرجة والمستوفة أن الزيف أجود من الكل وبعد الزيف البهرجة وبعدها المستوفة
 فتمكون الزيف بنزلة الدراهم التي قبلها بعض الصيارف دون بعض والبهرجة ما يرد بها
 الصيارف وهي التي تسمى مغيرة لكن الفضة فيها أكثر والمستوفة بنزلة الرغل وهي التي نخاسها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا ٢ فالزيف والبهرجة ما يرد بها الصيارف وهي التي نخاسها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا ٢ فالزيف والبهرجة يكون القول قول القابض فيها اذا لم يقر
 بأستيفاء الحق أو الاجرة والجياد بل يكون أقرب بقبض كذا من الدراهم ثم يدعى أن بعض الزيف
 أو بهرجة كما قدمناه فيقبل قوله ويردها وأما اذا قال انها سة توبة بعد ما أقرب بقبض الدراهم
 لا يقبل قوله ولا يرددها (قوله بخلاف المستوفة) بفتح السين كما في الفتح ونقل الشيخ شاهين عن
 شرح المجمع جواز الضم أيضا أبو السعود قال ط والاولى حذف هذه العبارة والاختصار على
 المصنف (قوله فالتفصيل) أي بين الزيف والبهرجة وبين المستوفة (قوله في المفصول) أي
 من كونه يصدق فيه بادعاء الزيادة لا المستوفة (قوله ولو موصولا للتناقض) الفرق بينه وبين
 ما بعده حيث يصدق فيه اذا كان موصولا أنه في الثاني مقر بقبض القدر والجودة بالفظ واحد
 فاذا استثنى الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فصح كالمقال لفلان على ألف الامانة فلما اذا
 قال قبضت عشرة جياد فقد أقرب بالوزن بالفظ على حدة وبالجودة بالفظ على حدة فاذا قال لانها
 زيف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وذلك باطل كأنه قال جياد لانها غير جياد
 فهو كمن قال لفلان على ألف درهم ودينار الا دينار فان الاستثناء يكون باطلا وان ذكره
 موصولا انتهى حلي حريدا عن العناية ط (قوله ولو أقرب الخ) يشير الى انه ان لم يقر بقبض
 وهو ساكت ولو بعد نقده الصير في يده وفي جامع الفتاوى لو وجد البائع الثمن رصاصا أو مستوفة أو

قوله فاذا عرفنا هذا الخ
 كذا بالاصل ولا يحمر

بخلاف المستوفة الغلبة
 غلبها (و) لذا لو ادعى
 انها مستوفة لا يصدق
 (ان) كان البيان
 (مقصودا وصدق لو) بين
 (موصولا) نهاية فالتفصيل
 في المفصول لاني الموصول
 (ولو أقرب بقبض الجياد لم
 يصدق مطلقا) ولو موصولا
 للتناقض (ولو أقرب بقبض
 حقه أو) قبض (الثمن)

مطلبه
 اذا أقرب بأستيفاء الحق أو
 الاجرة أو الجياد ثم ادعى
 انها بهرجة أو زيف لم
 يصدق واذا أقرب بقبض
 دراهم مطلقا يصدق

بإستيفاء الاجرة وفي هذه الصورة ليس القابض بمناقض في قوله فيقبل وبقمة ما ذكره في القضية
هو من المبسوط فانه رخص بين وهو علامة المبسوط ومعنى ما ذكره أنه إذا أقر بقبض الدراهم
بان قال مثلاً قبضت منه عشرة دراهم ثم ادعى أنها زيف صدق ولو قال هي ستونقة لا يصدق
وذلك لانه في الزيف مناقض كلامه لان الزيف من جنس حققة وفي الستونقة ناقض كلامه لانه
أقر أولاً بالدراهم وثانياً ادعى أنها ستونقة والمستوفى ليس من الجنس فكان مناقضاً على ما يأتي
بيانه ان شاء الله تعالى من تفسير الزيف والمستوفى والخبر ج ٣ وقوله وان أقر بإستيفاء الاجرة
الى آخره هذا مشكل مخالف لما قاله في المبسوط مما نقلناه وسنبيحه فانه قال وان أقر بإستيفاء
الاجرة الى آخره هذا مشكل مخالف لما قاله الى تقديره والمستوفى له بها حتى يتم الكلام وإذا
كان كذلك فيجب تقدير الكلام تكراراً دابة الى بقية ادب عشرة دراهم وأقر الاجرة بقبض
الاجرة ثم ادعى أنها زيف أو ستونقة فيقبل قوله في ذلك وهو ذا خلاف ما ذكره شمس الأئمة
في المبسوط فانه قال إذا أقر بإستيفاء الاجرة ثم قال هي زيف لم يقبل قوله والحرف قد ينهيه وهو
الموافق للفقهاء لانه تناقض كلامه بعد ذلك والمناقض لا قول له فكيف يقول في القضية القول له
فهذا والله أعلم وهو فانه زيف كلام المبسوط وما يقوله محمد الى آخره فالذي يجب أن يعمل به هو
ما ذكره في المبسوط أعني في هذه الصورة الخاصة وأما بقية الصور فكلها موافقة لما ذكره في
المبسوط فاذا تقرر لنا هذا في الاجرة والاجرة عديناه الى استيفاء الثمن في البياعات والديون
في المعاملات فان العلة تجمع مع الكل فمقول اذا دفع اليه دراهم وهي عن متاع ثم جاء البائع
وأراد ان يرده عليه شيئاً يزعم انه مردود في المعاملات بين الناس وأنكر المشتري ان ذلك من
دراهمه التي دفعها فلا يتخلو اما أن يكون البائع أقر بقبض الثمن أولاً فان أقر بقبض الثمن لم
يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري بان يدفع عوض ذلك الرد ولو اختار البائع بين المشتري أنه
ما به لم ان هذا الرد من دراهمه التي أعطاه له فيجب ان يجاب الى ذلك ويحلفه القاضي على العلم
فان حلف انقطعت الخصومة ولم يبق له معه منازعة وان نكل فيجب ان يردها عليه لانه أقر بما
ادعاه بطريق النكول وان كان البائع لم يقرب بقبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة
هذا البيع وانما أقر بقبض دراهم مثلاً ولم يقل هي الثمن ولا الحق فان في هذه الصورة يكون
القول قول البائع لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع
يمينه هذا اذا أنكر المشتري أنها من دراهمه أيضاً وكذلك الديون أيضاً فيجب ان يكون الجواب
فيها كالجواب في الاجرة والتمن في باب البيع وهذا كما اذا كان الذي يرده زيفاً أو نهرجاً فان
كان ستونقة لا يقبل قوله فلا يرده لانه ناقض كلامه أما في صورة اقراره بقبض الدراهم فظاهر
لان المستوفى ليس من جنس الدراهم وقد أقر بقبض الدراهم أولاً ثم قال هي ستونقة فكان
مناقضاً وكذلك في اقراره بقبض الاجرة أو الحق بل بالطريق الاولى وعبرة بالمبسوط خالية عن
ذكر المستوفى وليس فيها ما يمنع ما قاله في القضية بل يوافق من حيث المعنى (قوله ثم ادعى أنها
زيف) عبر به ليقيد ان البيان اذا وقع مقصوداً لانه خبر فالموصول أولى بالاعتبار اه بجز ومثله
في المطحطاوى عن المنع وقيل بالزيف للاحتراز عما اذا بين أنها ستونقة فانه لا يصدق لان اسم
الدراهم لا يقع عليها والذو تجوز بالزيف والنهرج في الصرف والسلم جاز في المستوفى لان

٣ قوله وقوله وان أقر الخ
هكذا بالاصل وانحر هذه
العبارة الى آخرها

(ثم ادعى أنها زيف) أو
نهرجة (صدق) يمينه
لان اسم الدراهم يقع

قرض الا انه ردى فاقول له وليس هذا كدعوى الرداء لان في الخنطة ليست بعيب لان العيب ما يخرج عن أصل الفطرة والخنطة قد تكون رديئة باصل الخنطة فلا يحمل مطالعتها على الجيد ولذا لم يجزئراه البردون ذكر الصفة * اقر بقبض عشرة أفاس أو ثمن مبيع ثم ادعى انها كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذا وصل أمافي المبيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الاول وقال محمد يصدق في المبيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة ستوقفة من قرض أو ثمن مبيع ولو قال غصبته عشرة أفاس أو اودعني عشرة أفاس ثم قال هي كاسدة يصدق اه وتقدم باقتصاره على قبض الدراهم لانه لو قال قبضت دراهم جادالم يصدق في دعواه الزيف موصولا ومفصولا ونقل في أنفع الوسائل أنه اذا قبض البائع الثمن أو المؤجر الاجرة أو رب الدين دينه من المديون ولم يتقدم الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وكران فيما قبضه رداه وهو الذي تقوله العامة فخاص ورفعها الى الحاكم فطالب منه الحكم وانخصم ينكر ويقول دراهمي جاد وما علم هل هذا من أم لا فهل يكون القول قول القابض أو الدافع وتحرير الكلام في ذلك ذكر في القضية * ص تذكاري دابة الى بغداد بعشرة ودفعها اليه فلما بالغ بعد ادرك بعضه او قال هي زيف أو ستوقفة فاقول لرب الدابة لانه ينكر استيفاء حقه ٢ والحياد فاقول له هذه عبارة القضية وذكر في المبسوط قال واذا كان أجر الدار عشرة دراهم أو قفيز خنطة موصوفة وأنهم المؤجر انه قبض من المستأجر عشرة دراهم أو قفيز خنطة ثم ادعى ان الدراهم نهرجة أو أن الطعام معيب فاقول قوله لانه ينكر استيفاء حقه فان مافي لزمة يعرف بصفته ويختلف باختلاف الصفة فلا تناقض في كلامه فاقبض الدراهم يتناول النهرج واسم الخنطة يتناول المعيب وان كان حين أنهم قال قد قبضت من أجر الدار عشرة دراهم أو قفيز خنطة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء العيب والزيف كذلك لو قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدته زيفاً لم يصدق بيئته ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار بقبض الحياد فان أجر الدار من الحياد فيكون هو من اقصا في قوله وجدته زيفاً والمناقض لا تقول له ولا تقبل بيئته ولو كان ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء برده بعينه فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فاقول قول المستأجر لانهم ما نه ادعاه على أنه قبض المدة ودعا عليه فانه كان شيئا بعينه ثم ادعى الآخر لنفسه حق الرد والمستأجر منكرك لذلك فاقول قوله فان أقام رب الدار البيئته على المعيب رد سواه كان العيب يسير أو فاحشا على قياس المبيع (قلت) فتحررنا من كلام شمس الأئمة السرخسي ان المؤجر متى قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدت فيه زيفاً لم يقبل قوله ولا يفتنه ولو قال قبضت من المستأجر كذا من الدراهم ولم يقل الاجرة ثم جاء وقال هذه الدراهم نهرجة فاقول قوله فصا وجواب المسئلة ان القابض متى اقر بقبض الحق ثم ادعى انه زيف لم يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره بقبض الحق اقرار بقبض الحياد فاذا قال بعد ذلك هو زيف أو بعضه فقد ناقض كلامه والمناقض لا يقبل قوله ولا يفتنه بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة دراهم مثلا ولم يقل من اجرة داري ثم ادعى انها زيف فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منكرا استيفاء الحق وما سبق منه ما يناقض هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصة ما قاله في المبسوط وأما ما ذكر في القضية ورضه له بالادوى علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قررناه لانه قال ودفعها اليه ولم يقل وأقر

٢ قوله والحياد فاقول له
هكذا بالاصل وليحرر

ان كانت زوجتي فهي طالق بائن ولو ادعى على امرأته تزويجها فانه كبرت المرأة ثم مات الزوج
فجات المرأة تدعى ميراثه فلها الميراث كحكمه عندهم اربعة اقسام لاميراث له لانه لا عدة عليه
ولذا كان له ان يتزوج بائن او اربع موارها ولو ادعت الطلاق فانه ككر ثم مات لثلاث مطالبة
الميراث وكما لا يكون انكار النكاح فمهما لا يكون طلاقا وان نوى بخلاف استلى بامرأته فانه
يقع به ان نوى عنده خلافا لهما اه ط ومثله في البحر وقد ذكر في خبر البلوغ صوراً
من النكاح تحتمل الفسخ قال في التبيين ولا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يستقيم جعله
فسخا لاننا نقول المعنى بقوله لا يحتمل الفسخ بعد التام وهو النكاح الصحيح الا فاذ لازم وأما
قبل التام فيحتمل الفسخ وتزويج الاخ والعلم صحيح فاذا كنهه غير لازم فيقبل الفسخ اه ويرد
ارتداداً أحدهما فانه فسخ اتفاقاً وهو بعد التام وكذا الباطل وان الاسلام بعد اسلامه فانه فسخ
اتفاقاً وهو بعده وكذا مالاً أحد الزوجين صاحبه ٢ فالحق انه يقبل الفسخ مطلقاً اذا وجد
ما يفتيه شرعاً اه قال سيدي الوالد قد يقال مراده بالفسخ ما كان مقصوداً منه فسخاً بفسخه
وهو فيما ذكره من الصور ليس كذلك فانه تابع لازمه غير أنه أعني الارتداد والابناء والمالك ومثله
الفسخ بتقيل ابن الزوج وسبي أحدهما ومهاجرته الى انا مال ٣ ثم رأيت بعد ذلك أجاب بعض
القضاة بان ذلك انفساخ لا فسخ اه وهو ودي ما قلنا انتهى (قوله فلا ينعى ردها بعيب
الخ) أي وقد علمه بعد هذه الدعوى والا كانت الدعوى رضائية وقيدته في النهاية بان يكون بعده
تحليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على البائع لاحتمال انكرول المدعى عليه فله فاعته
بما جدي في حق ثالث والاشبهه أن يكون هذا التفصيل بعد القبض وأما قبله فينبغي ان يرد
مطلقاً أي ولو قبل تحليفه لانه فسخ من كل وجه في غير العقار فلا يمكن جعله على البيع زياني
وغيره ط ونحوه في الشرع لالائية (قوله أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلاً) عبارة الفسخ
والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من الأسـ باب أي التي بها طاهها الزوجان وأما انفساخه
بخروجه من أهلية النكاح كارتداداً أحدهما واربابه المجوسية عن الاسلام ومالك أحد
الزوجين الآخر وكذا ما قدمه من الفرقة بأنهم تارة تكون طلاقاً وتارة تكون فسخاً فلا يثنى
ما هنا رحتي (أقول) وهو معنى ما قدمناه قرر بباعن سيدي الوالد أقول حق ذكر هذه المسائل
في كتاب الدعوى وانما ذكرت هنا البيان حكم القضاء فيها (قوله يقبل برهانه) لعل وجهه مع
أنه تناقض ظاهر ما يأتي قرياً من أن النكاح لا يرتد بالرضاء فيكون بخوده رد الاقرارها (قوله أقر
بقبض عشرة دراهم) أطلق فيها فشملي ما اذا كانت ديناراً من فرض أو عن مبيع أو غيره بآو
ودية كما في الفتح وقيد بالدرهم لان المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى عيباً به فان القول
لبائعه لان المبيع متعين فاذا قبضه وأقر بأنه استوفى حقه دلالة فبدعواه العيب صار متناقضاً
اه ط عن الجوى قال في البحر وقيد بالاقرار بالقبض لانه لو أقر بالان ولم يبين الجهة ثم ادعى
موصولاً انها زيف لم يقض عليه واختلاف المشايخ قيل أيضاً على الخلاف وقيل يصدق اجماعاً
لان الجوده تجب في بعض الوجوه لاعلى البعض فلا تجب بالاقرار ولو قال غصبت ألفاً أو
أودعني ألفاً الا أنما زبوني صدق وان فصل وعن الامام ان اقرض كالعصب ولو قال في الغصب
والوديعة الا أنما رصا ص أو ستوقه صدق اذا وصل ولو قال على كرخطة من عن مبيع أو

٢ مطلبه

الحق أن النكاح يقبل
الفسخ

٣ مطلبه

ما يقبل الفسخ من النكاح
ليس بفسخ بل انفساخ

قوله بائع ردها بعيب قدیم
لتام الفسخ بانه اضی عینی
أما النكاح فلا يقبل
الفسخ أصلاً (ف) لئلا (لو)
بجده انه تزويجها ثم ادعاه
وبرهن) على النكاح
(يقبل) برهانه (بخلاف
البيع) فانه اذا انكره ثم
ادعاه لا يقبل لانفساخه
بالانكار بخلاف النكاح
(أقر بقبض عشرة دراهم)

وتعامة في البحر وأقره المصنف (كما لو ادعى أولا أنها) أي الدار مثلا ١٧ (وقف عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه

لغيره ثم ادعاه لنفسه) لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وفق بان قال كان لقلا ثم اشترى به درر في أو اخر الدعوى قال (ولو ادعى الملك لنفسه) (أو لا ثم ادعى (الوقف) عليه (تقبل كالأدعاء لنفسه ثم لغيره) فانه يقبل (ومن قال لا اشترى مني هذه الجارية وأنكر) الآخر اشترى جاز (للبائع ان يطاها ان ترك) (البائع (الخصومة) واقرن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما ساء كهوا ونقلها لم نقله لما تقر أن (بجود) جميع العقود (مأهلا) (النكاح فسخ)

٣ مطلب
ادعى بسبب ثم ادعاه مطلقا

٤ مطلب
ادعى وقف ثم ادعاه ملكا لنفسه لا تقبل

٥ مطلب
ادعى الملك ثم ادعاه وقفا تقبل

٦ مطلب
جهود ما عدا النكاح فسخه

من المشتري بالحدكم يرجع على البائع بالثمن وان كان كل مشتر مقرر بالملك بائعه له لكنه لما حكم ببرهان المستحق صار مكدنيا شرعيات اتصال القضاء به ٨ ط ومثله في الانقروى وانما احتاج للدعوى لاثبات كون الكفالة بالامر لا لاثبات أصل الكفالة اذهى من المسائل التي يكون القضاء على الحاضر قضاء على الغائب (قوله وتعامة في البحر) وعبرة البحر في الاستحقاق أولى وهي اذا قال تركت أحد الكلامين يقبل منه لانه استدل له بما في البرازية عن الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت ادعيته قبل هذام قيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الآن بذلك السبب وتركت المطابق يقبل ويبطل الدفع ٩ فان المتروك الثانية لا الاولى ومع هذانظر فيه صاحب النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر سيمى الوالد في باب الاستحقاق تأييده ما في النهر ٣ وقال في الخاتمة رجل ادعى الملك بسبب ثم ادعاه به ذلك ملكا مطلقا فسخه مدعى به بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته قال ولا نارضى الله تعالى عنه قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت به هذا الملك المطابق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته ١٠ (قوله ثم ادعاه لنفسه ٤) لوجود التناقض مع عدم امكان التوفيق اذ الوقف لا يصير ملكا ط (قوله لم تقبل للتناقض) لان الانسان لا يضيف مال نفسه الى غيره قال في جامع الفصولين بعد ذكر البسطة في الفصل ٣٩ أقول يمكن أيضا في هذا انه أضاف مال الغير الى نفسه فلا تناقض حيث قد فينبغي ان يكون مقبولا انتهى (قوله وقيل تقبل ان وفق) هذا راجع الى المسئلة الثانية دون مسئلة الوقف ومقتضى من سبق ان امكان التوفيق بما ذكر كاف ط وأما ما ذكر الشارح فليس بكاف بل لا بد منه بالفعل وقد تقدم ان الاستحسان ان التوفيق بالفعل شرط (قوله ثم ادعى الوقف عليه ٥) كذا في المنخ ولم يذكره في البحر والذى في المحوى عدم التقييد بقوله عليه وكانه أخذ من قاعدة إعادة الذكرة معرفة فيكون المراد به الوقف المار قيل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جريانه على مذهب الشافعي القائل بصحة وقفه على نفسه ١١ ولا يخفى عليك ما فيه لما في البحر من فصل الاستحقاق ولو ادعى أنه الم ثم ادعى أنها وقف عليه تسمع لصحة الاضافة بالاختصاصية انما عدا كالأدعاء لنفسه ثم لغيره ١٢ (قوله تقبل) لاحتمال انها انتقلت لغيره منه (قوله اشترى مني هذه الجارية) أي والواقع كذلك (قوله فله ان يطاها) أي بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أو الوالد عن الحامي بخلاف (قوله واقرن تركه بفعل يدل على الرضا الخ) هذا ما ذكره صاحب الهداية جاز ما به وبعضهم اكنى بعزم القلب على الترك وبعضهم اشترط لانهم ساء عليه أي على ما في قلبه بلسانه وقيل بمجرد العزم لا يفسخ به كمن له خيار شرط أجيب بان المراد عزم مؤكد بفعل كما ساء كهوا ونقلها لمحل اذ لا يحل ذلك بدون فسخ فكان فسخا لالة كما في المقدمة (قوله لما تقر) على المصنف (قوله ما عدا النكاح ٦) فانه لا يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب فلو ادعى تزوجه على ألف فأنكرت ثم أقامت البيينة على ألفين قبلت ولا يكون انكارها تكديسا للشهود وفي البيع لا يقبل ويكون تكديسا للشهود ولو ادعت عليه نكاحا وحلف عندهما أو لم يحلف عنه لم يحل لها التزوج بغيره لان انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضي بعده ان يقول نزلت بينكما أو يقول الخصم

عند القاضي بل يكاد ان يكون الخلف لفظي لان الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد
 أن يثبت عنده ما يترتب على ما عنده حصول التناقض والاثبات بالبيان كالثابت بالامان
 فكأنهم ما في مجلس القاضي فالذي شرط كونهم ما في مجلسه يتم الحقيقي والحكمي في السابق
 واللاحق اه وهو حسن لكن ذكر سيدي الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته على البحر بعد
 ذكره فحوم ما تقدم قلت وسبق في لو كاله ان الوكيل بالتصوم يصح اقراره ولو اقر عند
 القاضي لا عنه وغيره ولكنه يخرج به عن الوكالة وعند أبي يوسف يصح اقراره مطلقا لان
 الشيء انما يختص بمجلس القضاء اذ لم يكن موجبا الا بالتصام القضاء اليه كالقيمة والتكول
 ولهم ان المراد بالتصوم الجواب مجازا او الجواب يستحق في مجلس الحكم فيختص به فاذا اقر في
 غيره لا يعتبر كونه اجنبيا لان لا يستند على الموكل لكنه يخرج به عن الوكالة لان اقراره يتضمن
 انه ليس له ولاية التصوم اه والحاصل ان اخذ ما صه بمجلس القاضي لا يكون لفظ التصوم
 يثبته وهذا ليس كذلك فالذي يظهر ترجيح عدم اشتراط كون الكلامين في مجلس القاضي اه
 (قوله يرتفع تصديق الخصم) أي بكلاميه المتناقضين (قوله) وبقول المتناقض تركت الاول
 الخ أقول فيه انه من عند لا يبق تناقض أصلا لان كل متناقض يمكنه ان يقول ذلك وانظروا
 ان هذا مخصوص بمسئلة ما اذا ادعاه مطلقا ثم ادعاه بسبب الخ فاذا قال ذلك قبل قوله أموال قال
 هذا ملك المدعى عليه ثم قال بل ملكي تركت الاول وادعى بالثاني فلا قال به ويرشدك لذلك
 قوله تركت الاول الخ ثم رأيت في البحر عن البرازية وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف
 في البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر تسمع لان ادعى مبتدأ أو الافلا اه وفيه
 أيضا ورجوع المتناقض عن الاول بان يقول تركته وادعى بكذا قال سيدي الوالد في
 حاشيته عليه بعد كلام وظاهر ما ذكره المؤلف في الاستحقاق أي صاحب البحر ان من رجوع
 المتناقض بمبحث منه ثم رأيت البرازي ذكر بعد ذلك في نوع في الدفع وذكر القاضي ادعى بسبب
 وشهد بالاطلاق لا يسمع ولا تقبل لاسكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالطلق المقيد
 يسمع كما صرح برهن على انه له وفي الذخيرة أيضا ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت
 ادعيت قبل هذا مقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعاه الآن بذلك السبب وترك المطابق
 يقبل ويبطل الدفع انتهى ما في البرازية قال الرملی رجاء يشكل عليه ما في البرازية وغيرها
 ادعى على زيد انه دفع له مالا مدعيه الى غيره وحلفه ثم ادعاه على خالد ورفع دعواه على زيد
 كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كما لا بد وتوفي من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى
 ووجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى أعلم ذكره
 الفزري (وأقول) قد كتبت فرقا في حاشيتي على جامع القسولين بين فرع البرازي وفرع ذكره
 فراجعهم ويفرق ههنا بان فيما ذكره البرازي امتنع ارتفاع التناقض لتعلقه باثنين فلا تصح
 الدعوى لما ذكره من امتناع تخصمة الاثنين في حق واحد وهذا امتنع في الواحد وهو محل ما في
 هذا الشرح فندبر اه (قوله) أو بكذب الحاكم) كما لو ادعى انه كفل له عن مديونية بانف
 فأنكر الكفالة وبرهن الدائن انه كفل عن مديونية وحكم به الحاكم وأخذ الحاكم كقول له منه
 المال ثم ان الحاكم ادعى على المديون انه كفل عنه بامر به برهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع
 على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء كذا في المنح ح وكذا اذا استحق المشتري

والتناقض يرتفع بتصديق
 الخصم وبقول المتناقض
 تركت الاول وادعى بكذا
 أو بكذب الحاكم

مطلب
 يرتفع التناقض بقول
 المتناقض تركت

مطلب
 يرتفع التناقض بكذب
 الحاكم

من أقوال أربعة واختار الخبدي انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه ١٥ مستحق ودائع والظاهر يكفي للدفع

لا الاستحقاق بزانية (فأقام
بينة على الشراء بعد وقتها)
أي وقت الهبة (تقبل في
الصورتين) وقبله لا لوضوح
التوفيق في الوجه الاول
وظهور التناقض في الثاني
ولولم يذكر لها آثارا يخالف
لاحدهما تقبل لامكان
التوفيق بتأخير الشراء
وهل يشترط كون
الكلامين عند القاضي
أو الثاني فقط خلاف وينبغي
ترجيح الثاني بحسب لان
به التناقض

١ مطلب
من سعي في نقض ماتم من
جهته فسمعهم مردود عليه
الاي موضعين

٢ مطلب
في ارتفاع التناقض أقوال
أربعة

٣ مطلب
هل يكفي امكان التوفيق
لدفع التناقض أو لا يدمنه
بالفعل

٤ مطلب
يكون التناقض من متكلم
واحد ومن اثنين

٥ مطلب
لا تسمع دعوى الوارث فيما
لا تسمع دعوى مورثه فيه
٢ قوله والاولى اي مسئلة
الوارث والمورث ١٥ منه

الفضولي بان لا يكون ساعيا في نقض ماتم من جهته لان كل من سعي في نقض ماتم من جهته
فسمعهم مردود عليه فتقولهم ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا
لم يكن ساعيا في نقض ماتم من جهته لان من سعي في نقض ماتم من جهته لا يقبل الا في موضعين
١ الاول فيما اذا اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان المائت بباعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن
يقبل الثاني وهب جارية واسمها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو اسمها ولدها
وبرهن يقبل ويستردوها والعقر ١٥ وتسامه فيه فراجعه ان شئت (قوله من أقوال
اربعة) ٢ الاول لا يدمن التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان ٣ الثاني كفاية الامكان مطلقة
أي من المدعي أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو اتحاد الثالث ماذا كره الخبدي الرابع
كفاية الامكان ان اتحد وجه التوفيق لان تعددت وجوهه وهذا الخلاف يحرق في كل
موضع حصل فيه التناقض من المدعي أو منه ومن شهوده أو من المدعي عليه كما في البحر ومثله
في حاشية سمدي الوالد علمه (قوله انه يكفي من المدعي علمه) هذا اختصار اواصل عبارة
الخبدي كما في البحر ان التناقض ان من المدعي فلا يدمن التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان
وان من المدعي عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر جهة
في الدفع لافي الاستحقاق والمدعي مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي
الاستحقاق ويقال أيضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان اتحد يكفي الامكان والتناقض
كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره (قوله بعد وقتها) كشوال وهو ظرف للشراء كقبلة
١٥ ح (قوله في الصورتين) يعني ما اذا قال بجدني أو لا ح (قوله وقبله) أي قبل وقت الهبة
كشعبان (قوله لوضوح التوفيق في الوجه الاول) وهو ما اذا كان الشراء بعد وقت الهبة
وهذا التعامل انما يظهر فيما اذا قال بجدني أو لا ح فاذ لم يقبله فالذي فيه امكان التوفيق (قوله
وظهور التناقض في الثاني) لانه يدعي الشراء بعد الهبة وشهوده تشبهه بقبلة وهو
تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما وما مر ادهم بالتناقض ما يكون بين الدعوى والبينة
والا فالمدعي تناقض منه لانه لم يدع الشراء سابقا على الهبة والتناقض يبطل الدعوى وكما
يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين ٤ كمتكلم واحد كما كوارث ومورث ووكل
وموكل والاولى ٢ في البرازية ولم أر الا ان الثانية صريحاً وهي ظاهرة من الاولى بحسب قال
أبو السعود وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن النيربني في رسالة الابراء عن
فتاوى الشيخ الشامي حيث ٥ حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع في شيء لا تسمع
فيه دعوى مورثه أن لو كان حياً كما اذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة وأبرأ أبراءاً عما
لا تسمع دعوى الوارث بعده الخ وانما عرف هذا في الابراء كذا في غيره من بقية الموانع كما لو ترك
الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقوله لا تسمع الدعوى بعد
خمس عشرة سنة الا في الارث يحل على ما اذا لم تنقض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه ١٥ ط
٦ (قوله وهل يشترط كون الكلامين) أي المتناقضين (قوله أو الثاني فقط) أي ويحتاج الى
اثبات الاول عند القاضي ليدفع به دعوى المدعي (قوله وينبغي ترجيح الثاني) ولعل وجهه
انه الذي يهتق به التناقض مخ وفي النهر من باب الاستحقاق والوجه عندى اشتراطهما
عند الحكم اذ من شرائط الدعوى كونها لدية ١٥ وفي شرح المقدسي ينبغي ان يكفي أحدهما

٦ مطلب
هل يشترط كون الكلامين المتناقضين في مجلس القاضي أو الثاني فقط

وكانت له جنازة حافلة معاه - دنظيرها حتى ان جنازته رفعت على رؤس الاصابع من تراحم
الخلق وخوفهم وقوعها واضرار الناس بعضهم بهضام حتى صاروا كالمبلدة وعساكره يقرقون
الناس عنها وصار الناس عموما يميكون نساء ورجالا كبارا وصغارا وصلى عليه في جامع سمنان
باشاوغص بهم المسجد حتى صلبوا في الطريق وصلى عليه اماما بالناس الشيخ سعد الدين الحلبي وصلى
عليه غائبة في اكثر البلاد ولم يترك اولاد اذ كورا غير هذه الطقير العاجز الفقير المنحني الى
عناية مولاه القدير جامع هذه التكملة جعلها الله تعالى خالصة لوجهه الكريم ورحم الله تعالى
روحه ونور مرقده وضريحه وجزاه الله تعالى عني وعن المسكين خيرا ونفعني به وبعباده
الصالحين في الدنيا والاخرة * وهذا وان الشروع في المقصود بعون ذي الفضل والجلود
فنعول بعون الله تعالى قول العلاف (قوله قال الحنفي) هو الشيخ صالح على ما يتبادر من
سابقه ومن نقله عنه كثير ولا حاجة الى هذه العبارة للاستغناء عنها بما قبلها ط (قوله مع
قبض) ٢ قيد به لان دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض
ولهذا صور المسئلة شرعا الهدي بانه ادعى انه وهبها له وسألها ثم غصبها منه وذكر العمدى
اختلافا في الاقرار بالهبة أي يكون اقرارا بالقبض ٣ قيل نعم لانه كقبول فيما اوضح لا وتعيده كر
التاريخ له - مالا لولم يذكرها تاريخ اؤذ كر لا حدهما فقط تقبل لامكان التوفيق بان يجعل
الشراء متاخرا اه يجوز فيه أيضا وأشار المؤلف الى انه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على
الهبة او الصدقة فان وفق فقال بحديث الشراء ثم وهبها مني او تصدق قبل والا فلا كما في خزانة
الاكل وفي منية المقتى ادعاهما الرثا ثم قال بحديث فاشترى ثم اوبرهن تقبل اه وذكر مسائل
من المتأقضى من الوادعي الشراء من أي به في حياته وصحته فانه كبر ولا يفتنه خلاف ذواليد فبرهن
المدعي انه ورثها من أي به تقبل لامكان التوفيق ولو ادعى الارث أولا ثم الشراء لا تقبل
لعدمه ومنه برهن على انه له بالارث ثم قال لم يكن لي قط ولم ير قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء
وتعيده بالقبض ٥ انيس للاحتراز عن دعوى الشراء بعد ما ادعى الهبة بتدوين التسليم أو
السعود (قوله في وقت) ظرف للهبة لا الادعي اه ح وذلك كما اذا ادعى انه وهبها له في رمضان
(قوله ومفاده) أي مفاد قوله ولم يقبل ذلك اه ح (قوله بإمكان التوفيق) أي مطلنا من المدعي
أو المدعي عليه تعدد وجهه أو اتحاد بجر وفيه ان هذا هو القياس والاستحسان ٦ ان التوفيق
بالفعل شرط قال الرملي وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المقتى (أقول) لكن نقل في
نور العين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل نحو أن يبرهن
بعد الحكم ان المدعي أقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطل الحكم بخلاف التوفيق
بانه شرعا بخلاف فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيارات وقت الحكم فلما أحق هذا
لم يبطل الحكم الجائر بشك ولو برهن قبل الحكم بقبول ولا يحكمكم اذ الشك يدفع الحكم
ولا يرفعه (يقول) الحقير الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق خفيا ينبغي
ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل إمكان التوفيق كافيا لإشراك حياته لان إمكانه
كتمه يجه عندهم والله تعالى أعلم اه كذا في نسختي نور العين والذي يظهر زيادة لافي قوله
ينبغي ان لا يقبل كما هو ظاهر لمن نامل وسباني تمام الكلام على ذلك قريبان شاء الله تعالى
عنه - وقوله ومن ادعى على آخره مالا الخ (قوله وهو مخنثا شيخ الاسلام) قيد في البحر في فصل

قال الحنفي فكذا نصرقه
في ما ذكره ابن أضر أو
أشكلى يمنع وان لم يضر
لم يمنع قال ولم أر من نه
عليه فليفتنه فانه من
خواص كتابي انتهى
(ادعى) على آخر (هبة)
مع قبض (في وقت فستل)
المدعي (يفته) فقال
قد (بحديثها) أي الهبة
(فاشترى بتمانه أو لم يقبل
ذلك) أي بحديثها ومفاده
الاكتفاء بإمكان التوفيق
وهو مخنثا شيخ الاسلام

٢ مطلب

دعوى الهبة من غير قبض
غير صحيحة

٣ مطلب

الاقرار بالهبة هل يكون
اقرارا بالقبض

٤ مطلب

برهن على انه له بالارث ثم
قال لم يكن لي قط

٥ مطلب

دعوى الشراء بعد الهبة
مسهوة مطلقا والشراء
قبل هبة من غير قبض
مسهوة أيضا

٦ مطلب

التوفيق بالفعل شرط في
الاستحسان وهو الاصح

دهش ورئيس صاحب السند حسين الرسامة فانه عنه أخذ به انتفع وعلمه تخرج * ومنهم
 العالم العلامة القدوة الفهامة صاحب التاليف المقبلة والتصانيف النفيسة في
 العقول والمنقول الشيخ يوسف بدر الدين المقرئ فانه عنه أخذ به انتفع وعلمه تخرج * ومنهم
 العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الجاني * ومنهم الشيخ محمد الحقل * ومنهم الشيخ محمد
 افندي المنبري * صاحب باب الزمير المجرى * ومنهم العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر
 الخلاصى شارح الدر المختار والافية لابن مالك وغيرهما * ومنهم عدة المواالى الكرام على
 افندي المرادى مفتى دمشق الشام * ومنهم العالم العلامة العمدة الفهامة فخرية المواالى
 القدام عبد الحليم ملا قاضى الشام وقاضى عسكرنا طولى * ومنهم الشيخ حسن بن خالد بن
 * ومنهم الشيخ محمد تالو * ومنهم الشيخ محي الدين الباقى * ومنهم الشيخ أحمد الخلاوى المصرى
 شيخ القراء في زمنه * ومنهم الشيخ عبد الرحمن الجبل المصرى * ومنهم الشيخ أيوب المصرى
 * ومنهم الشيخ الملا عبد الرزاق البغدادى أحد مشاهير علماء بغداد وأفاضلها * ومنهم الشيخ
 مصلم قاضى جينين * ومنهم الشيخ أحمد البرزى قاضى صيدا * ومنهم أخوه الشيخ محمد افندي
 مفتيها * ومنهم الشيخ محمد افندي الاتامى مفتى حص وأخوه أمين افندي أمين فتواه * ومنهم
 الشيخ أحمد سليمان الروادى وغيرهم ممن يطول ذكرهم هذا ولا يحصى عددهم من أفاضل
 وأعيان فائهم انتفعوا به وأخذوا عنه وعلمه تخرجوا * مات رحمه الله تعالى ضحوة يوم
 الاربعاء الحادى والعشرين من ربيع الثانى سنة ١٢٥٢ وكانت مدة حياته قرىبان
 أربع وخمسين سنة ودفن بمقبرة دمشق في باب الصغير في القبة الفوقانية لازالت يحياى الرحمة
 تبلى ثراه في البكرة والعشمة وكان قبل موته بعشرين يوما قد اتخذ لنفسه القبر الذى دفن فيه
 وكان دفن فيه بوضعية منه تجاوزته القبرى العلامة تين الشيخ العلافى شارح التقويرو الشيخ صالح
 الجينينى امام الحديث ومدرسه تحت قبة القصر وهذا مما يدل على حبه للأشراح الملائق لاسيما
 وقد حنى له شرحه على الدر المنقى وشرحه على المزار ومما يلى باسمه واره ولادى على ظهر
 كتابه الدر المختار في ليلة الثلاثاء اثلاثة مضمين من شهر ربيع الثانى سنة ١٢٤٤ رحمه الله
 تعالى العزيز الغفار وقد مدحه بقصيدة وهى قوله

عـ لاه الدين يامفتى الانام * جزاك الله خيرا على الدوام
 اقدأبرزت لافتيما كنانا * مبيها لللال وللحرام
 اقدأعطيت فضلا لالبضاهى * وعلمنا وافرنا كالأصطام
 فكنت به فريد العصر حتما * كمثل البدر فى وفق القمام
 وكان بك الزمان خصيب عيش * رطيبا ذا حبور وابتهام
 وفاق بدرتك المختارعة مد * لفقته أبحر حنيفة ذوات نظام
 بالقناظرين الصعب سهلا * ومطروحا على طرف القمام
 اذاما قلت قولاً قبيحاً فى فيه * على قول اذا قالت حذام
 صغير الجلم حوى الجلم لما * تنقح فى ربا الكتب العظام
 فكل الصيد فى جوف القرا ان * تقل ذالست تخشى من ملام
 حوى اسمها قد أتى طبق المسمى * وماتنى كذا كل الاسامى

وقد حرر عيسى الاشباة
 المنع قياسا على مسئلة
 السقل والهوان لا يتد
 اذا أضر وكذا اذا أشكل
 على المختار لافتموى كان
 الخاتمة

قوله على الدوام بقرا بوصول
 عين على بدال الدوام
 وحذف ما بينهما افظا
 لاستقامة الوزن

وكذلك أحضره درس العالم العلامة الشيخ الكبير المحدث الشهير الشيخ أحمد العطار واستجازه له فجازره وكتب له إجازة عامة على ظهوره بته بخطه مؤرخة في منتصف محرم الحرام سنة ست عشرة ومائتين والف وقد ترجمه سيدي المرحوم الوالد في تهمة عقود اللا في ترجمة حسنة فراجعها ورتبها عنه وفاته مع غروب الشمس ثم انجلى التاسع من ربيع الثاني سنة ثمان عشرة ومائتين وألف بقصيدة مؤرخة وفاته بها ومطالعها

ليقدح الجهل في البلدان بالشهر * وإيسكن العلم في كتب وفي سطر

* وقد أخذ سيدي عن مشايخ كثيرين منهم الشيخ الأمير الكبير المصري وأجازة إجازة عامة كتبها بخطه الشريف وختمها بخطه الشريف وأرسلها له مؤرخة في غرة رمضان المعظم قدر من شهر وعام ثمانية وعشرين بهذا الف والمائتين من الهجرة النبوية وكذا أخذ عن مشايخ كثيرين يطول ذكرهم هنا من شاميين ومصريين وعراقيين وروميين * وكان له عم من أهل الصلاح وهنظمة الولاية ومن أهل الكشف اسمه الشيخ صالح اسم على معلمي حتى أنه بشر أمه به قبل ولادته وهو الذي سماه سيدي حين كان في بطن أمه ويضعه في حال صفه في حجره ويقول له أعطيتك عطية الاسمي في راسك * وكان رحمه الله تعالى له خيرات عامة منها نعمة مير المساجد وافتقار الأراذل والفقراء وكانت نسعى إليه الوزراء والأمرأه والموالي والعلماء والمشايخ والكبراء والفقراء وذوو الحاجات وعظمت بركته وعم نفعه وكثر أخذ الناس عنه وغالب من أخذ عنه وقرأ عليه أكابر الناس وأشرفهم وأجلهم من الموالى والعلماء الكبار والمفتين والمدرسين وأصحاب التآليف والمشاهير وقصده الناس من الأنظار الشاسعة للقراءة عليه والأخذ عنه * فمن قرأ عليه وأخذ عنه شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي السيد عبد الغني المذكور * ومنهم ولد أخيه المذكور الشيخ أحمد افندي أمين الفتوى بدمشق حلاً صاحب التآليف الشهيرة * ومنهم ابن ابن عمه الشيخ صالح ابن السيد حسن عابدين * ومنهم صاحب الفضيلة والسماحة العالم العلامة عمدة الموالى الأفطام جاني زاده السيد محمد افندي قاضي المدينة المنورة سابقاً ومن أصحاب بابيه اسلامبول الحائز للفتان العالي الجيادي من الرتبة الثانية من شرف في حضرة بابيه اسلامبول واقف تحت فيه على من ناله بفضائله وعلمه الذي أقرت به القبول وبكمال علومه وقدره مع فضله زاد فيه رنحة وعز النيشان العالي الجيادي من الرتبة الثانية التي افتخرت فيها أعظم الرجال وهي فيه فافت وتفتحت على أكابر أهل الكمال فانه أخذ عنه سائر العلوم به انتفع * ومنهم العالم العلامة الزاهد العابد الورع التقى الفقيه النفيس الشيخ يحيى المدرست أحد أفاضل الصوفية في زمانه فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج * ومنهم العالم العلامة عمدة الفهامة فقيه العصر الشيخ عبد الغني الغني المديني شارح القدوري وعقيدة الطحاوي فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج * ومنهم العالم العلامة والسادة الحنفية * ومنهم حسن البيطار فانه قرأ عليه العقود الدرية وعليه تخرج في مذهب السادة الحنفية * ومنهم ولد المرقوم العالم العلامة الشيخ محمد افندي البيطار فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج وهو أمين فتوى دمشق الشام حالا * ومنهم العالم العلامة أحمد افندي الاسلامبولي محشي الدرر فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج * ومنهم الشيخ الفاضل والعالم الكامل فرضي

بدرجة النبوت وليس عندهم نسب عليه شهادة العلماء والفقهاء كما جرت عادة أصحاب الانساب
 * وكان سيدي رحمه الله تعالى قد عرض عليه شيخه ابقته للزواج فنهعه والده من زواجه وقال له
 أخاف عليك من غضب شيخك وعقوبته ان أغضبت ابنته يوم ماتوا هـ ذاع ما لا يتخلو منه الجبل
 الانسانية غالباً * وكان والده رحمه الله تعالى شوقاً عليه ويحببه محبة تامة حتى انه لما حج سيدي
 سنة خمس وثلاثين امتنع والده من دخول داره الجوانية مدة غيباب سيدي ولم يسم على فراش
 تلك المدة وهي أربعة أشهر بل بقي نائماً في داره البرانية * وكان سيدي رحمه الله تعالى ورعاً في
 سائر أحواله وعلى الخصوص في حال احرامه في حجة المذكورة فانه تحرى لاطعام غايه
 التحري مع قلة تناول الطعام الا بقدر الضرورة * وكان رحمه الله تعالى كثير البر والصله
 لارحامه بواسيهم بافعاله وأقواله وماله وبالخصوص شقيقه العلامة الفاضل القيمه الصوفي
 النقي الصالح السيد عبد الغني وكان يعتي ويقرس الخير بكبر أولاده وهو العالم العلامة
 العمدة الفهامة الشيخ السيد أحمد أفندي أمين الفتوى بدمشق حلاً وبيته ويقول
 لو اده دع لي من ولدك السيد أحمد وأقاربيه وأعلمه فعلمه القرآن العظيم وأقرأه مسائل
 العلامة ابن عقيله وأجازة عامة حتى صار من أفاضل عصره وله تاليفات عديدة منها
 شرح مولد ابن حجر شرحه شرح حال يسبق على منواله وشرح على علم الحال الذي ألفه صاحب
 السجادة والفضيلة جندي زاده أمين أفندي العباسي رئيس ديوان تميز ولاية سورية ونشأ له
 ولدان نجيبان فاضلان أحدهما السيد محمد أبو الخير مسود الفتوى بدمشق وخطيب جامع
 بر سباني الشهير بجامع الورد ومدرسه وثانيهما السيد درغاب امام الجامع المذكور * وكان
 سيدي رحمه الله تعالى ذهب مرة مع شيخه السيد محمد شاكر المذكور لزيارة بعض علماء الهند
 وضلعام الشيخ محمد عبد النبي لما ورد دمشق فلما دخل عليه جالس شيخ سيدي وبقي سيدي
 واقفاً في العتبة بين يدي شيخه حاملاً لعل يبيده كما هو عادته مع شيخه فقال الشيخ محمد عبد النبي
 الشيخ سيدي مر هذا الغلام السيد فلجئس فاني لا اجلس حتى يجلس فانه سيقبل يده ويقف
 بفضل في سائر البلاد وعليه نور آيات النبوة فقال له الشيخ محمد شاكر اجلس يا ولي
 وكذلك وقع له مع شيخه المذكور إشارة تظهير هذه من الامام الصوفي الشهير والولي الكبير
 الشيخ طاهما الكردي قدس سره ومن ذلك الوقت زاد اعتنا الشيخ به والفقاه اليه بالعلم
 وكان شيخه المذكور كثر ما يأخذه معه ويحضره دروس أسماخه حتى انه أخذه وأحضره
 درس شيخه العلامة العامل الولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكز بري واستجازه له
 فاجازه وكتب له اجازة عامة على ظهر ثبته ومؤرخة في افتتاح ليلة غرة سنة عشر ومائتين والاف
 وترجمه سيدي المرحوم في ثبته ترجمة حسنة فواجهها ورثاها أيضاً سيدي عند وفاته ليلة
 الجمعة لتسع عشرة ليلة خات من ربيع الاول سنة احدى وعشرين ومائتين والاف بقصيدة
 مؤرخا وفاته فيم او مطلعها

خطب عظيم باهل الدين قد نزلنا * فبينما الله في كل الامور ولا

وبيت التارخ

امامنا الكز بري فبحم أفلا * فليل حاله ما زال منسدا

قوله امامنا الكز بري الخ
 هكذا بالاصلي والشطر
 الاول ناقص ما يتم به الوزن
 والتارخ فليحضر اه

محمده

كثرة العلماء الاكابر والمفتين في كل مدينة وكانت اعراب البوادي اذا وصلت اليهم قنوا
 لا يختلفون فيها مع جهلهم بالشرعية المطهرة وكانت كلمة نافذة وشفاعة مقبولة وكاتبته
 ميمونة ما كتب لاحد شيئا الا وانفع به لصديقته وحسن سيرته وقوة يقينه وشدة
 دينه وصلابته فيه * وكان رحمه الله تعالى مغرما بتصحیح الكتب والكتابة علم لا يدع
 شيئا من قبيح ادوا اعتراض أو تنبيه أو جواب أو تنبيه فائدة الا و يكتبه على الهامش ويكتب
 المطالب أيضا * وكانت عنده كتب من سائر العلوم لم يجمع على منوالها وكان كثير منها
 بخط يده ولم يدع كتابا منها الا وعليه كتابته وكان السبب في جمعه هذه الكتب العديدة النظير
 والده فانه كان يشتري له كل كتاب اراده و يقول له اشتر ما يد لك من الكتب وانا أدفع لك الثمن
 لانك أحبيت ما احبته انا من سيرة سلفي فجز الله تعالى خيرا يا ولدي وأعطاه كتب اسلافه
 الموجودة عنده من أثرهم الموقوفة على ذرايرهم وعندي بعض منها والله تعالى الحمد * وكان
 رحمه الله تعالى سر يصا على اصلاح الكتب لا يمر على موضع منها فيه غلط الا ملحه وكتب
 عليه ما يناسبه وكان حسن الخط وحسن القسط قل ان يرى من يكتب مثله على الفتاوى وعلى
 هوامش الكتب في الجودة وحسن الخط وتناسق الاسطر وتناسقها ولا يكتب على سؤال رفع
 اليه الا ان يغيره غالبا * وكان رحمه الله تعالى فقيها لنفسه انقريه في زمنه بها ما يباحثه أحد
 الا وظهر عليه وقد حكى تلميذه صاحب الفضيلة العلامة محمد انقري جاني زاده قاضي المدينة
 المنورة ان شيخ الاسلام عارف عصمت بك مفتي السلطنة يدار الخلافة العلية قال له اني كنت
 أوصل ان تطالبني الاجازة من شيخك للتبرك وكان تلميذه العلامة الشيخ محمد انقري الحلواني
 مفتي بيروت يقول لي ما سمعت مثل تقرير سيدي والدك في درسه حتى اني كنت كثير اما اجتهده
 في مطالعة الدرس وأطالع عليه سائر الحوائج والشروح والكتابات على الدرس وأظن من
 نفسي اني فهمت سائر الاشكالات واجوبهم اوجين أحضر الدرس يقرر شيخنا الدرس ويتكلم
 على جميع ما طالعته مع التوضيح والتفهيم وينبذنا في ما سمعنا من سائر الاساطير ولم يخطر على
 فكري أحد ذكرها * وكان رحمه الله تعالى بارا بوالديه ومات والده في حياته سنة سبع و ثلاثين بعد
 المائتين والالف وصار يقرأ كل ليلة عند النوم ما ينسب من القرآن العظيم ويهديه نوابه مع
 ما تقبل له من الاعمال حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له جزاك الله تعالى خيرا
 يا ولدي على هذه الخيرات التي تهديها الي في كل ليلة وكانت جدته سيدي أم والده من بنات الشيخ
 المحيي صاحب التاريخ المشهور وله أوقاف على ذرية جارية الى الآن وأتناول حصتي منها
 وأما والده سيدي فقد توفي في حياته وكانت صالحة صابرة تقرأ من الجمعة الى الجمعة مائة ألف
 مرة سورة الاخلاص وتب ثوابها لوالدها سيدي الوالد وتصلى كل ليلة خمس أوقات قضاء
 احتياطا وكانت كثيرة الصلاة والصيام عاشت بعد ستين صابرة محتسبة لم تفعل ما فعله
 جهلة النساء عند فقد أولادهن بل كان حالها الرضا بالقضاء والقدر وتقول الحمد لله على جميع
 الاحوال وكانت من سلالة طاهرة من ذرية الخانق الداودي المحدث الشهير وكان عمها الشيخ
 محمد بن عبدالحى الداودي صاحب التاليفات الشهيرة منها حاشية المنهج وحاشية على ابن عقيل
 ومجموع الفتاوى وغيرها وعلى ما سمعت واشهر ان نسبهم الى حضرة سيدنا العباس الاله انيس

في كسب رضاء * مقسمه من ماله على أنواع الطاعات * والعبادات والافادات * من صيام
 وقيام * وتدريب وافتاء وتأييد على الدوام * وكان له ذوق في حل مشكلات القوم وله بهم
 الاعتماد العظيم * وبعاملهم بالاحترام والتكريم * وأخذ طريق السادة القادرية عن
 شيخه المذكور ذي الفضل والمزية * حتى أخبر عنه من يوثق بصلاحه ودينه عن صحبه في سفره
 من تلامذته اني ما وجدت عليه شيئا يشينه في دينه ولا في دينه * وكان حسن الاخلاق والساعات
 ما سمعته في سفرى معه في طريق الحاج تكلم بكلمة أغاظ بها أحدا من رفقاءه وخدمه أو أحدا
 من الناس أجمعين اللهم الا ان رأى منكرا في غيره من ساعته على مقتضى الشرعة المطهرة
 العادلة وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد * وتتفع به خلق كثير من حاضر وباد * وكان
 رحمه الله تعالى جهور وقت التأليف والتحرير في الليل فلا ينام منه الا ما قل وجهه لالنهار
 للدروس وإفادة التلامذة وإفادة المستفتين ويلاحظ أمر دينه بشريكة من غير ان يتعاطى
 بنفسه * وكان في رمضان يفتح كل ليلة ختمًا كاملا مع تدبر معانيه وكثيرا ما يستغرق قلبه بالبكاء
 والقرآن ولا يدع وقتا من الاوقات الا وهو على طهارة في ثياب الوضوء على الوضوء * وكان رحمه
 الله تعالى حريصا على افادة الناس وجبر خوارهم ~~مكر~~ مالا لعلاه والاشراف وطلبة العلم
 ويواسيهم بماله * وكان كثير التصديق على ذوي الهيات من الفقهاء الذين لا يسهلون الناس
 الخافوا وكان غيوراعلى أهل العلم والشرف ناصر لهم دافع عنهم ما استطاع * وكان مهيا باطعام
 نافذ الكلمة عند الحكام واعيان الناس بأكل من مال تجارته مباشرة يشريكة مدة حياته
 * وكان رحمه الله تعالى ورعا دينيا عفيفا حتى انه عرض عليه خيرون كيسان الدراهم لاجل
 فتوى على قول مرجوح فردها ولم يقبل * وقد امتنع عن شراء العقارات الموقوفة التي عليها
 كد أو محاركة أو قيمة أو بالاجارين * وكان وقف جده لامه مشروطا بنظره لا لارشده من ذرية
 الوافق فامتنع من توليته وصلة لا خيه ولم يتفق له قبول هدية من ذي حاجة أو مصلحة * وكان
 رحمه الله تعالى طويل القامة شين الاعضاء والانامل أبيض اللون أسود الشعر قهقهة ليل
 الشيب لوعده شبيهه لهد مقرون الحاجبين ذاهبية ووقار وهيئة مستحسنة ونضار جميل
 الصورة حسن السيرة يتلأأ وجهه نور احسن البشر والعجبة من اجتماعه لا يكاد ينساه
 لطلاوة كلامه ولين جنته وتعام تواضعه على الوجه المشروع كثير الفوائد لمن صاحبه والمفاكهة
 ومجلسه مشغول على الآداب وحسن المنطق والاكرام للواردين عليه من أهله ومحبيه
 وتلامذته ومصاحبيه كل من جالسه يقول في نفسه أنا أعز عنه من ولده مجلسه محفوظ
 من القميص والغيبة والتكلم بما لا يعنى لا تخلوا وقائه من المكتبة والافادة والمراجعة للمساؤل
 صافي اللهجة ذا فراسة ايمانية وحكمة لعمانية متين الدين لا ناخذ في الله لومة لائم صداما
 بالحق ولو عند الحاكم الجائر ثم ايه الحكام والقضاة وأهل السياسة كانت دمشق في زمنه عدل
 البلاد والبرع بها ناموس عظيم لا يجاسر أحد على ظلم أحد ولا على اثبات حق بغير وجه شرعي
 ولا في غالب البلاد الفرية منها فانه كان اذا حكم على أحد بغير وجه شرعي جاءه الله بكرم عليه
 بصورة حجة انقاضي فيفتيه بطلانه ويراجع القاضي فيمقدّموا وقل ان تقع واقعة مهممة
 أو مشكلة مدلهمة في سائر البلاد أو بقية المدن الاسلامية أو قرأها الاويست متفق فيها مع

رب الارباب على باب الابواب شرح نبذة الاعراب وغير ذلك وذلك في حياة شيخه المرقوم
 ثم توفي شيخه المرقوم في اليوم الرابع من محرم الحرام سنة اثنتين وعشرين ومائتين وألف
 وكان يقرأ عليه البحر والهداية وشروحها وكانت وفاته في اثنا عشر راقية الكتب المذكورة
 وكان من جملة من حضر مع سيدى الوالد على شيخه المذكور كبر التلامذة وهو علامة زمانه
 وفقه عصره وأوانه فقيه النفس الشيخ محمد سعيد الحلبي الشامي فاقم سيدى الوالد قرائته
 الكتب المذكورة عليه وحضر معه لتمام الكتب المذكورة بقية التلامذة والطلبة الذين
 كانوا يداومون على الشيخ محمد شاكرا المذكور ثم شرع في تأليف رد المحتار على الدر المختار
 وفي أثناء تأليف العقد الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ولهن المؤلفات حاشية على
 حاشية الحلبي المداوى مما هارفع الانظار عما أورده الحلبي على الدر المختار وحاشية على
 البيضاوى وحاشية على المطول وحاشية على شرح الملقى وحاشية على النهر الانهم لم يجدوا
 من الهوامش وحاشية على البحر مما هارفعه الخالق على البحر الرائق ولجميع جفع فيه من
 نقائس الفوائد المنثرية والشعرية وعرائس النكات والمخالدية والالغاز والمعربات
 ما تروق الناظر وقصر الخاطر وبمجموع آخر ذكر فيه تاريخ علماء العصر وفاضلهم
 جمع له ذيل لتاريخ المرادى الذى هو ذيل لتاريخ جده لامة العلامة الهجي الذى هو ذيل
 لريحانة الخفاجى وله العقود الالآى فى الاسانيد العوالى المتقدمة ذكره وشرح رسالة
 البركوى فى الحيض والنقاس مما هارفعه الواردين من بحار الفيض على ذخرا المتأهلين مسائل
 الحيض وشرح منظومته رسم الملقى والرحيق المختوم شرح فلائذ المنظوم فى القرائض
 وكتاب تنبيه الولاة والحكام وله رسائل عديدة فاهزت الثقلين فى جملة فنون منها نشر
 العرف فى بناء بعض الاحكام على العرف ورسالة فى النققات لم يسبق لها نظير اخترع لها
 ضابطا جامع مانعا والفوائد الهيبة فى اعزاب الحكامات الغربية واجابة الغوث فى احكام
 النقباء والنجباء والابدال والغوث والعلم اظاهر فى نفع النسب الطاهر وذيلها وتنبيه
 الغافل والوسنان فى احكام هلال رمضان والابانة فى الحضانة وشفاء العليل وذيل
 الغليل فى الوصية بالخمسات والتمثيل ورفع الاعتراض ودفع الاعتراض فى قولهم
 الايمان مبنية على الانسلاخ على الاعراض وتحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجارة
 واعلام الاعلام فى الاقرار العام وجملة رسائل فى الاوقاف وتنبيه الرقود وسل الحسام
 الهندى وغاية المطلب والفوائد المخصصة وتحرير التحرير وتنبيه ذوى الافهام ورفع
 الاشتباه وتحرير النقول والعقود الدرية وغاية البيان والدرر المضيئة ورفع التردد
 وذيلها والاقوال الواضحة الجلية واتحاف الذكى النبيله ومناهل السرور وتحفة
 الناسك فى ادعية المناسك وغير ذلك وله مجموع اسئلة عويصة وله فى مدح شيخه مقامات
 كمقامات الحريرى وله نظم الصككز وله قصة المولد الشريف النبوى واما تاليفه على
 هوامش الكتب وحواشيهما وكاتبه على اسئلة المستفتين والاوراق التى سورها بالمباحث
 الراقية والرفائق الفاتحة فلا يكاد ان تحصى ولا يمكن أن تستقصى وبالجملة فكان
 شغل من الدنيا اتبعه لم والمعلم والنههم والتفهيم والاقبال على مولاة والسعي

محمد أمين عابدين ابن السيد الشعرى بن عمر عابدين ابن السيد الشعرى بن عبد العزيز عابدين
 ابن السيد الشعرى بن أحمد عابدين ابن السيد الشعرى بن عبد الرحيم عابدين ابن السيد
 الشعرى بن نجم الدين ابن السيد الشعرى بن العالم الفاضل الولي الصالح الجامع بين الشعرى
 والحقيقة * امام الفضل والطريقة * محمد صلاح الدين الشعرى بن عابدين ابن السيد الشعرى بن
 نجم الدين ابن السيد الشعرى بن محمد كمال ابن السيد الشعرى بن نقي الدين المدرس ابن السيد
 الشعرى بن مصطفى الشهابي ابن السيد الشعرى بن حسين ابن السيد الشعرى بن رحمه الله
 ابن السيد الشعرى بن أحمد الثاني ابن السيد الشعرى بن علي ابن السيد الشعرى بن أحمد الثالث
 ابن السيد الشعرى بن محمود ابن السيد الشعرى بن أحمد الرابع ابن السيد الشعرى بن عبد الله
 ابن السيد الشعرى بن عز الدين عبد الله الثاني ابن السيد الشعرى بن قاسم ابن السيد الشعرى بن
 حسين ابن السيد الشعرى بن اسمعيل ابن السيد الشعرى بن حسين النقيب الثالث ابن السيد
 الشعرى بن أحمد الخامس ابن السيد الشعرى بن اسمعيل الثاني ابن السيد الشعرى بن محمد
 ابن السيد الشعرى بن اسمعيل الأعرج ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر
 ابن الامام زين العابدين ابن الامام حسين ابن البتول * هي الزهراء فاطمة بنت الرسول *
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه وعلى جميع آله وصحبه آمين * فانه رحمه الله تعالى ولد في سنة
 ثمان وتسعين بعد المائة والالف في دمشق الشام ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن العظيم
 عن ظهر قلب وهو صغير جدا وجلس في محل تجارة والده لآل التجارة ويلم البيع والشراء
 فجلس مرة يقرأ القرآن العظيم فخرج له لايعرفه فسمعه وهو يقرأ فزجره وأمره كقرائه
 وقال له لا يجوز لك ان تقرأ هذه القراءة أولا لان هذا المحل محل التجارة والناس لا يستمعون
 قراءتك فيتركبون الاثم بسببك وأنت أيضا آثم وثاني لقراءتك ملحونة فقام من ساعته وسأل
 عن اقراء أهل العصر في زمانه فدلوه واحدا على شيخ القراء في عصره وهو الشيخ سعيد الجوى
 فذهب لجزيرة وطالب منه أن يعلمه أحكام القراءة بالتجويد وكان وقت ذلك يبلغ الحلم فحفظ
 المبدئية والجزرية والشاطبية وقرأها عليه قراءة اتقان وامعان حتى أتقن فن القراءات
 بطرقها وأوجهها ثم اشتغل عليه بقراءة النحر والصرف وفقه الامام الشافعي وحدثه من
 الزيد وبعض المتن من النجوى والصرف والفقه وغير ذلك ثم حضر على شيخه علامة زمانه
 وفقه عصره وأوانه السيد محمد شكري المسمى العمري ابن المقدم سعد الشعرى والده بالعتاد
 الحنفى وقرأ عليه علم المعقول والحديث والتفسير ثم ألزمه بالكول المذهب سيدا أبي حنيفة
 النعمان * الامام الاعظم عليه الرحمة والرضوان * وقرأ عليه كتب الفقه وأصوله حتى
 برع وصار علامة زمانه في حياة شيخه المذكور وألف حاشيتين على شرح المنار للعلاقى كبرى
 وصغرى سمى احدها اسمعيل الانهار على افاضة الانوار شرح المنار والثانية لم يخطري
 اسمها لانهم افقدت عنده منقته هو الشيخ التميمي رحمه الله تعالى والفتاوى الاسانية شيخه
 سماها العقود اللاتى في الاسانية العوالى وشرح الكافي في العروض والنفائى
 وكتب في آخر هذا الشعرى ثم في سنة خمس عشرة ومائتين واثم وكان سنة سبع عشرة مائة
 ورسالة سماها ارفع الاشياء عن عبارة الاشياء وحاشية على شرح التبيين لذكرها هنا

ولسان الصولة الخاقانية مؤيد دولة الملوك والسلاطين ملجأ الفقراء والضعفاء والمقطوعين
 الا وهو حضرة ولي النعم المختار باخلاقه ميمية نحر العالم * صلى الله تعالى عليه وسلم
 الوزير الانغم * والصدور الاعظم * السيد احمد اسعد باشا المعظم * لازالت عبية
 بابه صدارة الواردين * وما برح سلاح جنابه في رقاب الحاسدين * وأطال الله تعالى عمره
 وأدام عزه ومجده * ودولته آمين وفي مدته من ايام مشيخة ساحة دولة حضرة المولى
 الاعظم * والسيد الكبير الانغم * الجامع بين الرتبة الشريفة بين العلم والعمل
 بقوة اليقين * والمحموظ بعناية الله تعالى من الزلزال بالتمكين * الحائر لرياستي الدنيا والدين *
 شيخ الاسلام والمسلمين * ملاك العلماء المحققين * عين الأئمة المدققين * نعمة الله تعالى في هذا
 العصر على الانام * ملاذ الافاضل الكرام * مرجع الخاص والعام * حضرة مولانا
 صاحب الدولة والاقبال * والسماحة والافضل * خواجة شهبازي * من فقهه افاض
 لازالت الفتيا مشرفة بلسانه * واحكام الشريعة مشيدة وموضحة ببيان * وابقاء عقدا
 في جيد الدهر لا لا بالدر * واقراء عينه بحايه ونجته الامام اللوذعي الابري * سيدنا صاحب
 السماحة الهام السيد عبيد * ووقاه ما كل حاسد ترمى عينه بالنسر * آمين
 * وقد جاءت هذه التكملة من قبض فضله تعالى * وجود كرمه الذي به تعالى * قرعة عين
 قاريها * ودرة لتاج دارها * وبلغت ما فيها * وخاض في بحار معانيها * وكفاية
 لطلابها * ومجدة للمستفيدين * حاوية لدرر الفوائد * حاوية عن مستكرات
 الزوائد * جمعهم امن معتمدات المذهب * اتق اليها يذهب * وضمنت الى ذلك بعض تحويرات
 وتأديد * أو بعض استمداد كانت أوقوية او تقييد * فلا غرو حينئذ ان تكون
 العملة في المذهب * والحري بان تكتب بها الذهب * مستعينا بكرم غفار * حكيم سار *
 مقبل العثرات * ومحجب الدعوات * وقاضي الحاجات * ومستشفعاً بشرع هذه المنبر وعات *
 من لا ترد له شفاعات * عليه افضل الصلوات * وازكي التحيمات * وعلمنا وعلى اعزائمنا
 يارب البريات * هذا وانى ارى الدر المختار * ومتمته تنوير الابصار * وحاشية رد المحتار *
 وكذا بقية كتب الفقه وغيرها من سائر العلوم والقنون عن أئمة اخيار * من شامعين
 ومكبين ومصريين وعراقيين وروميين وغيرهم من أهل الفضل والاستبصار * ومن
 اجلهم وأكثرهم افادتي ومداد مولي وقراءة عليه سيدي العالم العلامة * والجمدة
 الفهامة * علامة المعقول والمنقول * المستخرج بغواص فكره ما يهجز عنه القبول *
 الشيخ محمد هاشم افندي التاجي البعلبي رحم الله تعالى روحه * ونور مرقده الشريف
 وضريحه * وجعل اعلى الجنان بلوغه ومقبلة * ومن اجلهم علامة زمانه على الاطلاق *
 من انتهت اليه الرياسة باستحقاق * الامام المتقن * والعلامة المقتن * العلامة الثاني *
 من لا يوجد له ثاني * الحبيب النسيب * الفاضل الاديب * الجامع بين شرفي العلم والنسب *
 والمستحسن بولاه باقوى سبب * الجامع بين الشريعة والحقيقة * وعلوم المعقول
 والمنقول والتصوف والطريقة * اعلم العلماء العالمين * أفضل الفضلاء الفضالين * سيدي
 وعلمي علامة الانام * مرجع الخاص والعام * والذى المرجوم الشيخ السيد الشريف

ولا يسادر على الاعتراض والملام * فليست أول فارورة كسرت في الاسلام * ويصلح ما بكبه
 القلم * أوزلت به القدم * فقد قدمت بين يديهم عذرى * وكشفت لهم عن حقيقة امرى *
 فان الله لا يضيع أجر المحسنين * وهو يقبل عنزات المقيمين * (وقد هبت) ما عنيت به
 من هذه الكلمة بقرة عيون الاخيار * لتسكمله رد المختار * على الدار المختار * شرح تنوير
 الابصار * وحيث قلت سيدى فالمراد به سيدى الوالد * أو بعض الافاضل فالمراد الرضى
 أو القتال * والكمال محال * اغريدى الجلال * وعلى الله تعالى الاتكال * في المبدأ والمآل *
 وكان اتمامها في عصر حضرة مولانا السلطان الاعظم * والظاهر ان العدل الاكرم *
 ملك ملوك العرب والعجم * ظل الله الممدود على الامم * بمجد قوانين العدل والانصاف *
 وموطد دعائم المراحم والاطاف * سلطان البحرين * وخاقان البحرين * وخدام الحرمين
 الشريفين * فاروقى السيرة والشيم * علوى الشهامة والهمم * خليفة الله تعالى فى الارض *
 تانمروا المراحم فى طولها والعرض * ملك أنام الانام فى ظل أمانه * وشمل العباد بسجال
 لطفه واحسانه * حافظ يضة الدين * وحامى نمر قبة سيد المرسلين * أمير المؤمنين * لمجاة
 المساكين * بل كافة الناس أجمعين * معمر الامصار والبلاد * مدمر أهل الشر والفساد *
 قاسع البدع والظلم * ومؤيد السنة بالعدل والحلم * المؤيد المظفر المعان * والمحفوظ بعناية
 الملك الديان * صاحب العساكر القاهرة * المبيدة كل فتنة باغية فاجرة * بصوارم سيوف تطف
 حروفها أعناق الملة دين * وأهله قسى ترسل نجوم سهامها على شياطين البغاة والمفردين *
 ورايات تحقق قلوب الاعدا خفة قائمها * وتحقق رتبهم لرفع شأنها * لا يرتاب مقامه فى انه
 البحر والعساكر مواجحه * ومراسمه الدر الذى يظفر بها طلاب العرف وأفواجه * السلطان
 ابن السلطان ابن السلطان * السلطان عبدالعزير خان * ابن السلطان الغازى محمود خان *
 ابن السلطان الغازى عبدالجيد خان * خلد الله تعالى ملكه * وجعل الدنيا بامر هاملكه *
 وأدام سعادته أيامه * وجعل البسيطة قبضة يديه وطوع أحكامه * ولا زال لواء عدله المنشور *
 الى يوم النشور * ولا برحت الايام على يديه دائرة * ووجوه السعادة الى مسامحه سافرة *
 وأجنته النعم بابوابه متصورة * وبنائنه طائرة * وعزائم التوفيق لا رائه منجخرة * وباعدائه
 ساخرة * مرفوعة اعلام دولته الى محيط القبة الخضراء * وأوجده فى كل مكان وزمان
 عز وافر * ومسرورة وبشرى * ولا زالت سلسلة سلطنته سلسلة الى انتهاء سلسلة الزمان *
 رافلا فى حلل السعادة والسيادة والرضا والرضوان * ولا زال الوجود ديدام خلافة سنيها
 عامرا * ولا برج الايمان فى أيام سلطنته قويا ظاهرا * ووفق وكلامه القام * ووزراءه
 الهظام * وعماله الى السعي فى صلاح المالك والماله فى كافة بلادهم ولا ياتيه * وجمع القلوب كافة على
 طاعته وتحصيل مرضاته * آمين

أمين آمين لا ارضى بواحدة * حتى اضم اليها الف آمينا
 وفى عين ايام حضرة صاحب الغزاة والدولة الصمد الاعظم * والمشير الانعم * مدبر أمور
 جهور الامم الجامع بين مرتبتي العلم والعلم مع قوة اليقين * والخاصة فضيلتي السيف والقلم
 بالتمكين ورياستي الدنيا والدين * قررة عين المملكة والوزارة سيف الدولة السلطانية *

وارقام رفعة من منظمة السطور * على مدى الدهور * آمين وبعد اقامتي مدة تقرب
من ثلاث سنين قدمت الاستعفاء * لما في قلبي من الرضا * من فراق الاوطان * والاهل
والخلان * فامرني قبل سفري من امره مطاع * واجب الاستماع * ان اقم نقصها *
وأثلافي ناهيا * حين وصولي الى الوطن * وقراري بالسكن * فلما رجعت بعد ثلاث سنين
من سفري الى وطني دمشق الشام * ذات الثغر الباسم * استغثت الله تعالى المرة بعد المرة *
والكرة بعد الكرة * في تكمله الخرم * معتمدا على الله تعالى في الحزم * ومتوكلا عليه
في سائر الامور في أن يحفظني من الخطا والخلل * والهفوات والزلات * ومتوسلا اليه بغيره
الغيبه المكرم * صلى الله تعالى عليه وسلم * وباهل طاعته من كل مقام على قومه ظم *
وبعدوتنا الامام الاعظم * أن يسهل علي ذلك من انعامه * ويعفني على كماله وانعامه *
وان يعفو عن زلي * ويتقبل مني على * ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم * يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم * وينفع به العباد * في عامة البلاد * من ساكن وباد *
وان يسلك بي سبيل الرشاد * ويألهي الصواب والسداد * ويستعوراني * ويغفر خطيائي *
ويسمح عن هفواتي وزلاتي * فاني متطفل على ذلك * است من فرسان تلك المسالك *
وهيئات ان لي أن يكون له اسم في طرس * أو ان يكون له في مصيعة غرس * بل أن يكون له
في الناس ذكر * أو ان يخطر في بال أو يمر على فمكر * فقد أوفقت في الذنوب والخطيئات *
واقعدتني عن ادراك أدنى الدرجات * مع قصور رباي * واندراس رباي * وجود فحسني
وفكري * وخود ذكري * واني لا تسخى من ذلك * فقد أوفقت نفسي في المهالك *
وصيرتهم امرى سهام الاسن * وموقع النظر الشز من الاعين * حيث تجرأت على أمر
غير مهمل * مع كوني لست له باهل * وتشبهت بالسادات الاعلام * الذين هم مصابيح الظلام *
وهيئات أن يترك السباق مقعد * أو ان يسلك الطريق مصفد * أو ان يقرب من عرين
الاسد ابن آوى * أو ان يشبه الحباري البازي ولولم يكن له في الجسم ساوى * وما أشبهه
قول القائل بجالي * التي كان منها على مثل هذا جرائي *

أيها المدعي ولا سليم * لست منهم ولم ألقاهم

انما أنت في سايم كواو * الحقت ياله جاء ظاهرا بعمر

ولكن اخفض على نفسي * وأسلم بالنامي * واتمحل بقول الشهاب السهروردي

فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم * ان التشبه بالكرام فلاح

واني أسأل الله تعالى من طوله * وأستعذ بقوته وحوله * في أن يحفظني من الخطا والخلل *
ويحسن ختمى عنده منتهى الاجل * وما توفى الا بالله القريب الجيب * عايه توكت
واليه أئيب * والقس من الناظر لهذه التكملة أن يلحظها بهين القبول والصفاء * لابعين الحسد
والخفاء * فان الحسد لا يتجاوز عن الحسد * ولكن الكريم يخفيه * والتميم يديه * وان لا ينسى
جامعها أو اولاده ومظهرها أو كاتبها وقارئها من دعائه المستجاب * وشأنه المستطاب * ولا يحكم
بشيء منها حتى تراجع أصله المنقولة عنه والمعزولة اليه وان لم يكن ثمة عز وفالي قصار يرسيدي
الوالد فاني غير واثق بآتم الوفاق فان اليراع قد يطوش * وبغير عن صحالة تلك النقوش *

أرواحهم تم تسرح في رياض المكوث بين جنات * له الشكر على ما أنعم علينا به فتمهم
وخدمتهم وانعم عليهم بأن هداهم بعنايته الأزلية وهدايته لا كل الحالات * بفتح القدير
والنعم الخفارات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المكمل لامتته كل نقص وثلم باوضح
شريعة ومجرات * صاحب المعراج غاية البيان منحة الخالق السراج الوهاج حاوي المقامات
الشامخات * وعلى آله واهل الجواهر ودرر البحار * ذوي المخاقب والخصوصيات *
وأصحابه البحور الزواهر وتويز الإبهار الناصرين له في العصر الخاليات * بصفاء النيات *
وحسن الطويات * والتابعين النجوم الزواهر وخزائن الامرار الخائزين اعلى الفضل
والكمال * والآفة المجتهدين الاكابر ذوي الفيض المدرار المبرئين من الشبهات والتبعات
والترهات الفاسدات * لاسيما امامنا الاعظم ذو الفضل الاقدم الكوكب الزاهر والامام
الياهو الدر المختار والعلم الراجح ذو الثبات * القاسم بالواصر والزواجر راد الهمة المختار
صاحب الكرامات الفاضلات * صلاة وسلاما دائمين متلازمين مانع اقرب الليل والنهار
ومرت الاوقات * وعرج السهائب وضاء مصباح وماهيت نسمات الامصار وفي كل
الساعات * لا تنقطع لحظة من اللغات * من الله كرم عظيم رب رحيم مقبل العثرات *
وغافر الزلات * (اما بعد) فيقول فقير راجع ربه * واسير روضة ذنبه * محمد علاء الدين
ابن السيد محمد أمين * ابن السيد عمر عابدين * عفا الله تعالى ذنوبهم * وملا من زلال
العقود ذنوبهم * آمين * انه لما سبقت الارادة الالهية * والمشيئة الرحمانية بوفاة
سيدى الوالد قبل اتمامه بيمض حاشية رد المختار * على الدر المختار * شرح تنوير الابصار *
فان رحمه الله تعالى ونور ضريحه * وجعل اعدى الجنان ضحيته * لما وصل الى اثنا شتى
القضاء من هذا الكتاب * اشتاق الى مشاهد ربه الارباب * فنقل من دار الغرور
الى جوار مولاه الغفور * وكان رحمه الله تعالى بدأ ولا في التسويد من الاول الى الآخر *
ثم نزع في التيميم فبدأ اولاً من الاجابة الى الآخر * ثم من اول الكتاب الى انتهاء
هذا التحرير الفاسخ * وترك على نسخة الدر بعض تعليقات * وتحريرات واعترضات *
قد كادت اول الايدي ان يذهبها * لعدم من يذهبها مذهبها * وكان قد جرى الامر بطبعها
في بولاق المصرية * فجمعتم اجزئها بدون زيادة تحريف بالكيفية * وارسلتم فاطمعت ثمة *
حرم على قوائدها الجنة * وكان كثير مما يخطرن زيادتهم مع ضم تحريرات * وبعض قروح
وتحريرات * لكن لم نساعد الاقدار * لاسيما مع شغل الافكار * وقلة البضاعة *
في هذه الصناعة * حتى سافرت لآستانه العلمية * دار الخلافة السنية * عام خمس وعشرين
بعد المائتين والالف * من هجر من تمه الالف * وزال به الشقاق والخلاف * صلى الله
تعالى وسلم عليه وعلى آله وصحبه ألفا بعد ألف * ووظفت عضوا في الجمعية العلمية *
التابعة لديوان احكام العداية * لجمع الجلة الشرعية * تحت رياسة حضرة الوزير المعظم *
والشير المقيم * مدير امور جهور الامم الجامع بين من تقي العلم والعلم * والخاتم القضائي
السياف والقلم * صاحب الدولة احمد جودت باشا * بلغه الله تعالى من الخيرات ماشا * واسعد
ايامه وحرسها * والتي تحبته في القلوب وغرسها * ولا زالت اعلام دولته مبهمة النور

العلماء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتوسد بابداع المصنوعات * المتفرد باختراع المخلوقات * المنزه عن التحيز
 والسكون والحركات * الخصوص بتقديم الالهة والصفات * القريب من دعائه لا يقرب
 المسافات * المحيب لمن ناجاه باخلاص الدعوات * الذي يغفر الذنوب ويستتر العيوب
 ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات * العالم بمكنون الاسرار وموصون الخفيات *
 الخبير فلا يخفى عليه مثقال ذرة في الارض ولا في السموات * السميع فلا يعزب عن سمعه
 اختلاف الاصوات * البصير يرى ديب التل وذوات الرمل في الظلمات * الواحد الاحد
 فلا ثاني له في الكائنات * الفرد الصمد المنزه عن البنين والبنات * الباقي على الابد
 ويقف كل احد ويقضى عليه بالامات * فبجحانه من اله لا يحمد على المكروه سواء
 حيت الاحياء ونحي الاموات * أبكى الآباء والامهات * وايم البنين والبنات * يقب على
 الطاعات والصدقات * ويقضاعف الاجور على نشر العلوم النافعات * فتح بصائر واما انه
 للاعتبار والتفكير في الآيات * وفور تلويهم بنور الاخلاص وقدسهم من شواغل الاسباب
 وشوائب المكدرات * تقليم يد الاطاف في مهدها الكرامات والعنايات * فترضهم
 ثدى العطف وتقطمهم عن الشهوات * المانعة من القرب والمجاهدات * وأهل أذهانهم
 لقمهم معاني العبارات * والرموز والاشارات * وتنقيج الاسكام والمباني وحل المشكلات *
 حق صيروها من أوضاع الواضحات * مهد لهم فرش الاعمال بلين الصفا فاستعدوا طيب
 الخلوة مع الحبيب تحرير العلوم وخدمة شريعة سيد السادات * تبحر في جموعهم عن المضاجع
 يملذون بالسهر وترك المسلمات * نزهوا نفوسهم عن عبادة الهوى فاخضعت اطيار

Qurrat al-ayn al-akbar li-lakmilah
Kadd al-mukhtar ind al-Durr al-mukhtar
Sharh Tanwir al-ibzar

الجزء الاول من قرة عيون الاخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار لسيدي العلامة الفاضل والفهامة
الكامل فقيه العصر والاولان وأبي حنيفة الزمان
السيد محمد علاء الدين افندي
عابدين معتمداً لله بحمده
ونفعنا به والمسلمين
آمين

1882

K

I132637

1882

V I

cop. 1

MICROFILMED BY
UNIVERSITY OF TORONTO
LIBRARY
MASTER NEGATIVE NO.:

930063

صفحة	صفحة
٤٥٨	مطلب قال النصف لي والنصف وديعة
٤٥٩	فلان هل تبطل الدعوى في الكل أو في النصف
٤٦٣	مطلب حيلة اثبات الرهن على الغائب
٤٥٨	مطلب لا يضمن الغائب في المدفع والشهادة
٤٦٩	مطلب أطلق في الغائب فشمى البعيد
٤٥٩	مطلب أراد بالبرهان الخجة سواء كانت بينة أو اقرار المدعى
٤٦٣	مطلب اذا حضر الغائب وصديق المدعى عليه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى
٤٦٩	مطلب واقعة القتوى

(تمت)

مطبوعة

مطبوعة

٤٥٢	مطلب استنبط صاحب البحر ان من شرط صحة الدعوى ان يكن المدعى ظاهرا حاله	٣٠٧	فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء
٤٥٣	مطلب لا تسمع الدعوى بعد مضي المدة	٣١٠	مطلب تفسير الخيرية
٤٥٣	مطلب يخفى السلطان عن سماع حادثة اهاجنس عشرة سنة	٣١٥	مطلب في حد الناحش
٤٥٣	مطلب لا تسمع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة اذا كان الترتك بلا عذر شرعي من كون المدعى غائبا ارضيا او محجورا الخ	٣٢٠	مطلب الشركة منحل المضاربة في ان الاصل فيها الاطلاق
٤٥٤	مطلب باع عتارا ارغيره وزوجته او قريبه حاضر ساكت يهمل البيع لا تسمع دعواه	٣٣٦	باب الوكالة بالخلع ومرة والقبض
٤٥٤	مطلب لا يعقد سكوت الجار رضا بالبيع الا اذا سكنت عند التسليم والتصرف	٣٥٥	باب عزل الوكيل
٤٥٤	مطلب ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى وارثه	٣٧٠	(كتاب الدعوى)
٤٥٥	مطلب لو ترك دعواه المدة ثم اقام بينة على ان المدعى عليه اقر له بها تسمع	٣٧٩	مطلب حادثة الفتوى
٤٥٦	مطلب في امر ذكره خدمة سيد له فادعى السيد عليه مبلغا معناه وقامت الامارات على السيد بان غرضه استبقائه لا تسمع دعواه	٣٩٤	مطلب المقصود التمييز لمعرفة الحد
٤٥٧	فصل في دفع الدعاوى	٣٩٨	مطلب فيما يجب ذكره في دعوى العقد
٤٥٧	مطلب دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه قبل الحكم وبعد على الصحيح الا في الخمسة	٣٩٨	مطلب في كلام المتون والشروح في الدعوى قصور اذا لم يبينوا بقية الشروط
٤٥٧	مطلب لا يصح الدفع من غير المدعى عليه الا اذا كان احد الورثة	٣٩٩	مطلب في شروط دعوى العقد
٤٥٧	مطلب لا تسمع الدعوى لو كان المدعى لو كان المدعى لو كان المدعى لو كان المدعى	٤٠١	مطلب لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث
		٤٠٢	مطلب يخلف بلا طاب في أربعة مواضع
		٤١٩	مطلب دعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين اذا أنكرها يخلف على العلم
		٤٢٢	مطلب هل للطالب ان يمنع من دخول دائره ان لم اذن له بالدخول معه
		٤٢٣	مطلب فيه لو كان المطلوب امرأة
		٤٢٣	مطلب له ملازمة المدعى
		٤٢٥	مطلب مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الحيل
		٤٣٥	باب التحالف
		٤٥٢	مطلب تورك على عبارة الشارح
		٤٥٢	مطلب تورك على كلام الشارح

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
	أهل الذمة على مهرها	٧١	مطلب عرف فسق الشاهد فغاب ثم
١٠٥	مطلب في شهادة مختار القرية وموزع		قديم
	النواب	٧١	مطلب لو كان معروفا بالصلاح فغاب
١٠٦	مطلب لا تصح المقاطعة بمال لا حساب		ثم عاد فهو على عهد الله
	قربة	٧١	مطلب تاريخ وفاة أئمتنا الثلاثة
١٠٦	مطلب الجند إذا كانوا يحصون لا تقبل	٧٢	مطلب جرح الشاهد نفسه مقبول
	شهادتهم للأمير والانتقب ل واحد	٧٢	مطلب تعديل أحد الشاهدين
	الاحصاء مائة		صاحبة
١٠٩	مطلب يبطل القضاء بظهور الشهود	٧٥	مطلب ما يقتل الناس عنه كثيرا
	عبيدا		من الشهادة على المتعاقدين بأسماءهم
١٢٠	مطلب شهد الشريك أن أهله ما		ونسبهم بأخبارهما
	وافلان على هذا الرجل كذا فهي على	٧٨	مطلب في العمل بالدفاتر السلطانية
	ثلاثة أوجه	٨٥	مطلب إذا لم يكن الوقت قد عيلا بدم
١٢٠	مطلب شهد أن الدائن أبرأهما وقلنا		ذكر واقفه في الشهادة عليه
	عن الالف	٩٣	باب القبول وعدمه
١٧٥	باب الاختلاف في الشهادة	٩٥	مطلب في شهادة المرتد
٢٠٣	باب الشهادة على الشهادة	٩٥	مطلب في شهادة الدرزي
	مطلب علم القاضي ليس بحجة الا في	٩٦	مطلب الدرور والتمانة والنصيرية
	كتاب القاضي		والباطنية كاهم كفار
٢٠٩	مطلب في معنى قواهم الاسماء الخفش	٩٦	مطلب إذا سكر الذي لا تقبل شهادته
	من الكراهة والكراهة الخفش من	٩٨	مطلب الفسق لا يجزأ
	الاساءة	٩٩	مطلب العداوة إذا فسق بم لا تقبل
٢٠٩	مطلب فلان بدون الالف واللام كناية		شهادته على أحد وان لم يفسق بم لا تقبل
	عن الانامى وبهم ما كناية عن البهائم		على غير عدوه
٢١٩	باب الرجوع عن الشهادة	١٠١	مطلب في وقت الختان
٢٤٢	مطلب في علة العلة	١٠٢	مطلب لابس للعمامى أن يطلى عورة
٢٤٤	(كتاب الوكالة)		غيره بالضرورة إذا غرض بصره حالة
٢٤٦	مطلب يشترط العلم للوكيل بالتوكيل		الضرورة
٢٦٨	مطلب مسألة القمقة	١٠٢	مطلب في شهادة الخصى
٢٧٥	باب الوكالة بالبيع والشراء	١٠٢	مطلب في ترجمة شريح القاضي
٢٧٦	مطلب الجهالة ثلاثة أنواع	١٠٥	مطلب حادثة الفتوى
٢٩٢	مطلب حادثة الفتوى	١٠٥	مطلب أسلم زوجه وامان تقبل شهادة

صفحة

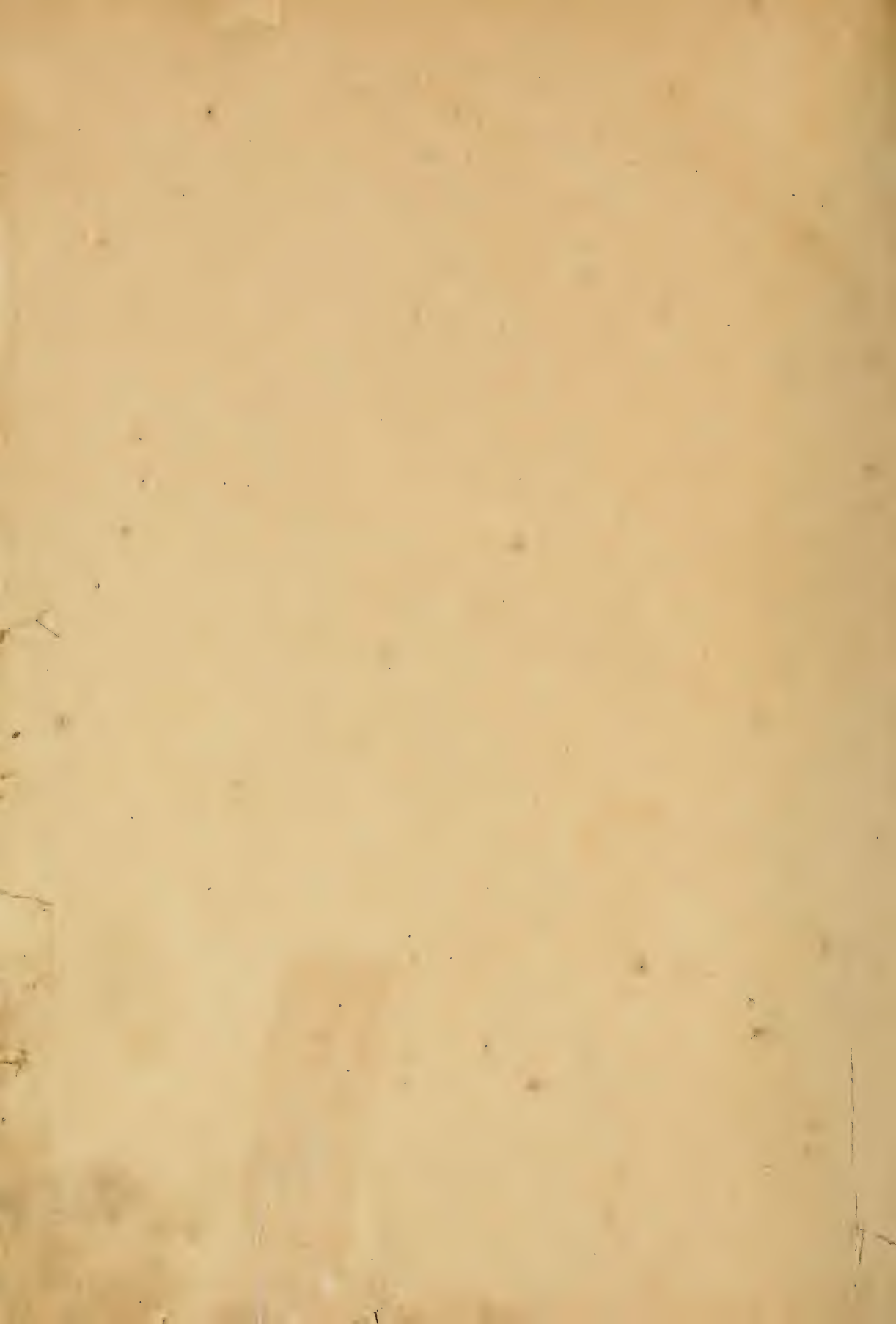
صفحة

٥٢	مطلب لا بأس للمفتي أن يأخذ شيئا من كاتبه جواب الفتوى	المقرر له لا تشهد ولا يشهد عليه	٥٠
٥٢	مطلب الواجب على المفتي الجواب باللسان لا بالبعثان	الايتمام والوقوف	٥٠
٥٢	(كتاب الشهادات)	مطلب اذا كان للقاضي عمل في مال الايتمام له العشر	٥٠
٥٣	مطلب لا تحل الشهادة بسماع صوت المرأة من غير رؤية شخصها وان عرف بها اثنان	مطلب المارديا العشر أجر المثل ولو زاد يرمي الزائد	٥٠
٥٧	مطلب للشاهد ان يتنعم من ادائه عند غير العدل	مطلب لا يفسد توجب الاجر الا بغير بق العمل	٥٠
٥٧	مطلب اذا كان موضع القاضي بعيدا من موضع الشاهد بحيث لا يقدر ويرجع في يوم لا يأنم بهدم الاداء	مطلب لا تناظر ما عينه له الواقف وان زاد على اجر مثله	٥١
٥٧	مطلب لو لم يشهد الشاهد الاداء ولم يؤد ثم أدى الشهادة	مطلب للقاضي والمفتي أخذ أجر مثل الكاتب اذا كانا اليها	٥١
٦٢	مطلب في الشهادة على اللواطة	مطلب لو سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر جوابه باللسان هل يجب عليه بالكاتب	٥١
٦٣	مطلب في الشهادة على اتيان المهمة	مطلب ليس على المفتي دفع الرقعة وليس عليه أن يفهم السائل ما يصعب ولا يؤخذ المأذني بسوء حفظ السائل	٥١
٦٦	مطلب لا فرق في الشهادة بين الوصية والايصاء	مطلب على المفتي الجواب بأي طريق كان ولو بالكاتب اذا تيسرت له	٥١
٦٧	مطلب لا تقبل الشهادة بالفظاع لم أر أيقن	مطلب اذا سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر باللسان ويتيسر بالكاتب لا يجب عليه بذل آتيا	٥١
٦٩	مطلب اذا عرف باللقب واشهر به لا يلزم ذكر أريبه ووجهه حيث لم يشهر بهما	مطلب الاجرم قد ربه قدر المشقة	٥١
٧٠	مطلب لو جرحه واحد ودعاه اثنان فان عدل وان جرحه اثنان ودعاه عشرة فالجرح	مطلب ما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا يقول عليه	٥٢
٧٠	مطلب لو عدل شاهد وقضى ومضى مدته وشهد أخرى	مطلب يجب الاجر بقدر العناء والتعب	٥٢
٧٠	مطلب اذا ردت الشهادة له ثم رأت تلاها العلة	مطلب الصحيح أنه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب وقصره الخ	٥٢
٧٠	مطلب يفرق بين المردد لهم أم وأشيعة مطلب يشترط في التزكية شروط	مطلب اذا تولى القاضي قسمة التركة لا يستحق الاجر وان لم تكن له مؤنة في بيت المال	٥٢

فادعي البائع انه رده عليه بالعيب يتقبل	٣٠	مطلب رافعة مبرقة
مطلب لو قال لا تسكاح بيننا فبرهنت فبرهني	٣٠	على التامع عمل يتقبل
مطلب لو قال لم اتزوجها فاطا اولاً تسكاح	٣٠	قط فبرهنت فبرهني على التامع قال لا يقبل
مطلب فائدة نحوية	٣١	مطلب صلت كتب فيه بيع واجارة
مطلب صلت كتب فيه بيع واجارة	٣١	واقرار وغير ذلك وكتب في آخره ارشاه
الله تعالى	٣٣	مطلب مدة التلوم في دفع المال للوارث
الذي اقرب المودع	٣٧	مطلب وكيل بيت المال ليس بخصم الا
مطلب وكيل بيت المال ليس بخصم الا	٣٨	مطلب هر ينزع المقتول من يده ليد
مطلب هر ينزع المقتول من يده ليد	٣٨	مطلب اوصى بثلاث ماله جز
مطلب هل يدخل تحت الوصية بالمال	٣٨	مطلب هل يدخل تحت الوصية بالمال
مطلب هل يدخل تحت الوصية بالمال	٣٩	مطلب في التوفيق بين القوانين في دخول
مطلب في التوفيق بين القوانين في دخول	٣٩	مطلب من قال بجمع ما أمك صدقة
مطلب من قال بجمع ما أمك صدقة	٣٩	مطلب اوصى بشئ من لئلا وليس له مال
مطلب اوصى بشئ من لئلا وليس له مال	٣٩	ثم استفاد تصح الوصية
مطلب مالي أو ما أمك سواء في الصحيح	٣٩	مطلب لو قال ارفعك كذا فاعلمك
مطلب لو قال ارفعك كذا فاعلمك	٤٠	مطلب لا يشترط علم الوصي بالايضا
مطلب لا يشترط علم الوصي بالايضا	٤٠	مطلب لو قيل
مطلب لو قيل	٤٠	مطلب علم المشتري بلكالة دون الوكيل
مطلب علم المشتري بلكالة دون الوكيل	٤١	مطلب الوصاية والوصية التي يجتمعان

ويتم فاق	٤٢	مطلب الوصي يخالف الوكيل في خمس
مطلب الوصي يخالف الوكيل في خمس	٤٢	مطلب وصي القاصي نائب عن الميت
مطلب وصي القاصي نائب عن الميت	٤٢	مطلب الناظر وكيل لا وصي
مطلب الناظر وكيل لا وصي	٤٢	مطلب تقريره في الناظر بلا علمه
مطلب تقريره في الناظر بلا علمه	٤٢	مطلب الناظر له شبهة بالوصي وشبهه ما
مطلب الناظر له شبهة بالوصي وشبهه ما	٤٢	مطلب ليناظر وكيل في حياة الواف
مطلب ليناظر وكيل في حياة الواف	٤٢	مطلب الحكاية كالمطلب فيق معهما لم
مطلب الحكاية كالمطلب فيق معهما لم	٤٣	مطلب انفاق اذا اخبر من أسلم ولم
مطلب انفاق اذا اخبر من أسلم ولم	٤٣	مطلب البكر اذا أحبها رسول الولي
مطلب البكر اذا أحبها رسول الولي	٤٥	مطلب لو أخطأ القاضي يضمن
مطلب لو أخطأ القاضي يضمن	٤٥	مطلب ملخص ما قبل في خط القاضي
مطلب ملخص ما قبل في خط القاضي	٤٦	مطلب للقاضي اقرار حصة الموصي له و
مطلب للقاضي اقرار حصة الموصي له و	٤٧	مطلب طاعة أولى الامر واجبة
مطلب طاعة أولى الامر واجبة	٤٧	مطلب القضاة اذا قولوا بالرشا أسكاهم
مطلب القضاة اذا قولوا بالرشا أسكاهم	٤٩	مطلب واقعة الفتوى
مطلب واقعة الفتوى	٤٩	مطلب الاصل ان المارة اذا أسعد اقرره
مطلب الاصل ان المارة اذا أسعد اقرره	٥٠	مطلب الى حالة منافقة للضمان من كل وجهه فانه
مطلب الى حالة منافقة للضمان من كل وجهه فانه	٥٠	مطلب ان الشيطان اذا عزل قاضيه لا يشترط
مطلب ان الشيطان اذا عزل قاضيه لا يشترط	٥٠	مطلب اذا قال المنكر اسامع اقراره
مطلب اذا قال المنكر اسامع اقراره	٥٠	مطلب ان يشهد له ان يثبت بخلاف ما اذا قال له

صفحة	صفحة
١٧	١٤
مطلب ادعى المالك ثم ادعى اعداءه وقتا تقبل	مطلب دعوى الهبة من غير قبض غير
١٧	مصلحة
مطلب بحرد ما عدا النكاح فسخه	١٤
١٨	مطلب الاقرار بالهبة هل يكون اقرارا
مطلب الحق أن النكاح يقبل الفسخ	بالقبض
١٨	١٤
مطلب ما يقبل الفسخ من النكاح لغير	مطلب برهن على أنه له بالارث ثم قال لم
يقبل بل انفساخ	يكن لى قط
٢١	١٤
مطلب اذا أقر باقية الحق أو الاجرة	مطلب دعوى الثراء بعد الهبة
أو الجهاد ثم ادعى أنها بنهر جنة أو زبوف	مسموعة مطلقا والثراء قبل هبة من
لم يصدق وإذا أقر بقبض دراهم مطلقه	غير قبض مسموعة أيضا
يصدق	١٤
٢٥	مطلب التوفيق بالفعل شرطي
مطلب حادثة الفتوى	الاستحسان وهو الاصح
٢٥	١٥
مطلب بيان وجه تسمية الخمسة وبيان	مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته
أقوالها	فسعيه مردود عليه الا في موضعين
٢٦	١٥
مطلب الدعوى اذا فصلت بوجه شرعى	مطلب فى ارتفاع التناقض أقوال
لاتنقض الا الفائدة	أربعة
٢٦	١٥
مطلب يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه	مطلب هل يكفى امكان التوفيق لدفع
٢٦	التناقض أو لا بد منه بانفعل
مطلب أتى بالدفع بعد الحكم فى بعض	١٥
المواضع لا يقبل	مطلب يكون التناقض من متكلم واحد
٢٨	ومن اثنين
مطلب جواب حادثة الفتوى	١٥
٢٨	مطلب لا تسمع دعوى الوارث فيما
مطلب حادثة أذن المدعى فى دفعه لآخره	لا تسمع دعوى مورثه فيه
الحج	١٥
٢٩	مطلب هل يشترط كون المتكلمين
مطلب لو شهد على البائع وقبض الثمن	المتناقضين فى مجلس القاضى أو الثاني
يقبل وان لم يبينه	فقط
٢٩	١٦
مطلب أنكر البائع فائتبه المشتري	مطلب يرتفع التناقض بقول المتناقض
وأراد الرد بالعيب فادعى البائع البرة	تركت
عن عيب لا يقبل للما قض	١٦
٢٩	مطلب يرتفع التناقض بتكذيب الحاكم
مطلب أنكر البائع فائتبه المشتري	١٧
فادعى البائع الاقالة تسمع	مطلب ادعى بسبب ثم ادعاه مطلقا
٢٩	١٧
مطلب الجواب النافع عن اشكال جامع	مطلب ادعى وقتا ثم ادعاه ما كان فيه
القضايا	لا تقبل
٣٠	
مطلب ادعى شراء عبده فائتبه المشتري	





Presented to the
LIBRARY *of the*
UNIVERSITY OF TORONTO
by

the estate of
M. Durmus Gökçen

